

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله بجميع عبادته كلها ما علمت منها وما لم أعلم ، عدد خلقه كلهم ما علمت منهم وما لم أعلم ،  
نعمه حمدا يوافي نعمه ويكفي مكرده ويدفع اليهم ، ونشكره على ما فقه من أرايد خيرها كاملا  
في الدين الأقوم ، ونشهد أن لا إله إلا الله الذي لا ينطق باللعنات ، ونشهد أن سيدنا محمدا  
نبيه ورسوله الذي خصه الله تعالى بالشفاعة العظمى التي تحت كل أمم . اللهم صل وسلم على سيدنا  
محمد الرسول الأعظم وعلى آله فلك الأمم ، وصحابه مصابيح الظلم ، والتابعين لهم إلى يوم يكشف فيه  
كل وصم ، بعد كل حرف جرى به القلم .  
أما بعد : فيقول شيخ أقدام الطلبة ، الراجي رحمة ربه ودعاء من أحبه ، الحفيظ محمد نووي بن  
عمره عفا الله عنهما وغفر . هذا ما توشيح على شرح العلامة نعيم الحق جلال الدين محمد المحلى  
أبي عبد الله محمد بن قاسم الغزي . سمعته

## قوت الحبب الغرب

واقه أسأل أن ينفع به وهو حسبي ونعم الوكيل  
قال الشارح رحمه الله تعالى ( بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله ) ذكرت الحمد لله ( تبركا  
بفائدة الكتاب ) أي بأول القرآن كما في المختار والافتتاح أنعم من الابتداء إذ يطلق على شروع  
وعلى أكثر من الابتداء فإن بلاني نحو نصف يقال له مفتتح فيه ( لأنها ) أي تلك الكلمة ( ابتداء  
كل أمر ذي بال ) أي حال يطلب ويباح شرعا فإنه يطلب ابتداء الكتب بها في التصنيف  
والتدريس والقراءة عند الشيخ ( وخاتمة كل دعاء محجب ) أي رجي إجابته أي فانه يطلب تختم  
الدعاء بها كما يطلب بدؤه بها . والإجابة قد تكون بعين الطلب أو بدفع ضرر أو بنوابة في  
الآخرة كما قيل إنه يأتي الشخص يوم القيامة فيعطيه الله تعالى نوابا عظيما فيتمجج ويقول  
يارب بماذا فيقول الله تعالى ألم نسألك كذا وكذا في وقت كذا وكذا فبتمنى أنه لم يكن أحجب  
بدعوة قط في دار الدنيا ( ولأن كلمة الحمد لله رب العالمين ) آخر دعوى المؤمنين في الجنة  
دار النواب فانهم يستقلون في الجنة بالتسبيح والتفديس لله تعالى ويختمون ذلك بالتحميد والثناء  
عليه تعالى بما هو أهله وفي هذا الذكر كبرهم ورحم وكال لذاتهم ( أحمد ) ( أجل ) ( أن وفق من أراد )  
أي صرف الله عنه من أراد ( من عبادته للتفقه ) أي التفقه ( في الدين ) أي أصوله وفروعه ( على وفق  
مراد ) تعالى . والدين لغة العادة والشأن ، وشرعا الأحكام التي شرعها الله تعالى لعباده فانه أطاعوا لها  
وامتنعوا ( وأصل وأسلم ) أوقع العلامة والسلام ( على أفضل خلقه محمد سيد المرسلين ) واختار المؤلف  
هذا الاسم لوجوه منها أنه المختص بكلمة التوحيد ووجد فيه خواص منها ، قيل إن عند الرسل

بسم الله الرحمن الرحيم  
قال الشيخ الامام  
العالم العلامة شمس الدين  
أبو عبد الله محمد بن  
قاسم الشافعي قنمه  
الله برحمته ورضوانه  
آمين:

الحمد لله تبركا  
الكتاب لأنها ابتداء  
كل أمر ذي بال وخاتمة  
كل دعاء محجب وآخر  
دعوى المؤمنين في  
الجنة دار النواب  
أحمد أن وفق من  
أراد من عبادته للتفقه  
في الدين على وفق مراده  
وأصل وأسلم على أفضل  
خلق محمد سيد المرسلين



في خمسة عشر وهي عدد اسم محمد مبطوناً بأن تعدلهم تسعين لاشتمالها على ميمين ويا عند  
الطريق هكذا هم وتكرر ثلاث مرات وتعد الحاء عشرة لاشتمالها على الألف والمهمزة ، وقيل  
وأربعة عشر فيكون الواحد الباقي هو مقام الولاية ، فهو صلى الله عليه وسلم جامع لمقام النبوة  
والولاية ، إذ هو أصلهم . وروى عن كعب أن اسم محمد مكتوب على ساق العرش وفي السموات السبع  
وفي قصور الجنة وعرفها وعلى عصور الحور العين وقصب آجام الجنة وورق طوى وسدره المنتهى وعلى  
طريق الحب وبين أعين الملائكة ثم وصف المؤلف هذا الاسم بقوله (القائل من رداً لله خيراً  
في دينه) وفي هذا الحديث إشارة للشغل بالقبول من حيث أن فيه إعلالاً بموياً على دين الاسلام  
(وعلى آله) قبلهم جميع أمة الاجابة ، وقيل من يتسبون اليه صلى الله عليه وسلم وهم أولاد فاطمة  
وسلمهم (ومحب) أي المهاجرين والأنصار ثم عظم الشارح أوقات الصلاة والسلام على من ذكر  
عونه (مدة ذكره) الذين وسهوا الغافلين) أي من أول الدنيا إلى آخرها إذ لا يخالو وقت عن  
وجود ذكره وغفلة (وعددها كتاب) أي شرح (في غاية الاختصار) أي قلة الألفاظ (والتهذيب) أي  
تسوية من زيادات (وصفة) أي ركب هذا الشرح (على الكتاب) أي المتن (المسمى بالتقريب)  
أي وبما يسهل (ليتنفع به) أي الشرح (الحاج من المتدين لفروع الشريعة والدين) بالتعلم  
والعلم ، وكثرة ما شاعره الله تعالى من الأحكام على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم وهو الدين  
الذي هو من عطف المرادف (وليكون) أي الشرح (وسيلة لتخاطب يوم الدين) أي  
المرادف (أو عباداً وسليماً) بالوفاء بالله أو غير ذلك (إنه يسمع دعاء عباده) سماع قبولي (وقريب)  
سفر يتقرب (محبت) لدعائهم (ومن قصده) في حوائجهم عصبية كما يتنفع أو دفعاً لما يصير (لا يحب)  
أي لا يطلب . ثم استدلل المؤلف على السمع والتقريب بقوله (وإذا سألك عبادي عن فاني قريب) أي من  
عليك أسمع دعائهم مبراً (واعلم أنه يوجد في بعض نسخ هذا الكتاب) أي المتن (في غير خطبته  
سنة تقريب ، وتارة غاية الاختصار) كقول الشارح تسميته نائب الفاعل (فلذلك سميت)  
أي هذا شرح (بأشبهين أحدهما فتح القريب المحيب في شرح ألفاظ التقريب ، والثاني القول المختار)  
أي لهما الأخيار (في شرح غاية الاختصار) ثم بأن المؤلف للصف بقوله (قال الشيخ الامام أبو الطيب  
يشهر) أي أبو الطيب (أيضا بأشجع شهاب الله والدين) أي كشمعة نار ساطعة في الاضاءة لأهل  
الاسلام وعطف الدين من عطف المرادف (أحمد بن الحسين بن أحمد الأصفهانى) بفتح المهملة وكسرها  
مع الفاء والباء ، ولد سنة ثلاث وثلاثين وأربعمائة وكان قاضياً بمدينة أصفهان وتولى الوزارة سنة سبع  
وأربعين فشرع العدل والدين ولا يخرج من بيته حتى يصلي ويقرأ القرآن مما أمكنه ولا تأخذه في الحق  
ومة لانه وكان له عشرة أشراف يفرقون على الناس الزكوات ويعطونهم المنيات يصرف على يد  
الواحد منهم مائة وعشرين ألف دينار فعم إنعامه الصالحين والأخيار ثم زهد في الدنيا وأقام بالمدينة  
سورة بقم المسجد الشريف وفرش الحصير وشعل الصابغ ويحتمل الحجرة الشريفة إلى أن مات  
ودفن بحجته الذي بناه عند باب جبريل وراسه قريب من الحجرة النبوية ليس بينهما الأخطوات  
سبعة وعشرون الفاضل أبو شجاع مائة وستين سنة ولم يتخلل عضو من أعضائه فقيل له في ذلك فقال  
ما عصبني الله بعضونها فلما حفظتها في الصغر عن معاصي الله حفظها الله في الكبر (سقى الله ترأه) أي  
أحمد بن الحسين (صديق الرحمة والرضوان) أي أنزل الله عليه رحمته ورضوانه كثيراً حتى يتم بحجته  
ويغص عنه إلى التراب الذي تحته ، وقول المؤلف صيب مفعول مطلق (وأسكنه على فرادين  
الجن) أي أعلى درجات الجنان بالنسبة لأقران الصنف فهو أعلى نسبي لأمطلق لأن الأعلى للمطلق

القائل «من رداً لله خيراً  
في دينه»  
وعلى آله ومحبته مدة  
ذكر الزاكرين  
وسهوا الغافلين .  
وبعد : هكذا كتاب  
في غاية الاختصار  
والتهذيب وضعه على  
الكتاب المسمى  
بالتقريب لينفع به  
الحاج من المتدين  
لفروع الشريعة والدين  
وليكون وسيلة لتخاطب  
يوم الدين ونفقا لعباده  
المسلمين انه يسمع  
دعاء عباده وقريب  
محبت ومن قصده  
لا يحب «وإذا سألك  
عبادي عن فاني قريب»  
واعلم أنه يوجد  
في بعض نسخ هذا  
الكتاب في غير  
خطبته تسميته تارة  
بالتقريب وتارة بغاية  
الاختصار فلذلك سميت  
باسمين أحدهما فتح  
القريب المحيب في  
شرح ألفاظ التقريب  
والثاني القول المختار  
في شرح غاية الاختصار  
قال الشيخ الامام  
أبو الطيب ويشهر أيضاً  
بأشجع شهاب الله  
والدين أحمد بن الحسين  
ابن أحمد الأصفهانى سقى

الله ترأه صيب الرحمة والرضوان وأسكنه على فرادين الجنان  
لونه لونه ٢٠ درجة مسودة



لا يكون إلا الله صلى الله عليه وسلم وليس في الجنان إلا فردوس واحد (بسم الله الرحمن الرحيم  
 أنتدي كتابي هذا) أي لا غيره (والله اسم لذات) أي البتة أي علم على الفرد الخالق للعالم بقطع  
 النظر عن الصفات (الواجب الوجود) أي لا يجوز على ذلك الفرادى العدم فلا يسميه محتم ولا يلحقه عدم  
 (والرحمن أبلغ من الرحيم) أي أعظم معنى من معنى الرحيم لأن معنى الرحمن النعم بحلائل النعم ومعنى  
 الرحيم أنعم بدقائقها (الحمد لله) لغة (الثناء على الله تعالى بالجميل) أي ذكر أوصافه تعالى  
 الجميلة فالثناء للتعدي والجميل هو الممجد به أي هو مدلول الصيغة ولا يشترط فيه اختيار اتفاقا بخلاف  
 الممجد عليه وإن كانا في بعض الصور قد يتحدان حيث كانا ويختلفان اعتبارا فربما كرم باعتبار  
 كون الكرم مدلول الصيغة محمودة وباعتبار كونه تابعا على القول محمودة عليه بخلاف قولك كرم  
 حسن في مقابلة حوده عليك (على جهة التعظيم) أي مع جهة هي التعظيم ولو ظاهرا بأن لا يصدر  
 عن الجوارح عما يخالفه فإن صدر عنها ذلك كالقول لا بد أن تتعالى وضربته بالقلم بذلك استهزا وسخرية  
 والتحقيق أن الشكر لا ينحصر في اللسان بل يعم الجنان والأركان بأن يقتدان الله سبحانه وتعالى مطلقا  
 جميع النعم مدعنا لذلك أو بفعل طاعة في مقابلة النعمة أو ينطق بلسانه فتى وحده واحد من هذه الثلاثة  
 أييب عليه نواب الواجب ولو ترك الجميع حرم واعتقاد الكل من الله كاف في الشكر كما ورد أن بعض  
 الأنبياء قال يا رب إذا كان حمدي منك فمأخذك فقال له المولى إذا علمت أن الكل مني فقد رضيت بذلك  
 منك شكرا (رب أي مالك العالمين) وجامعهم ومصلحهم (بفتح اللام وهو كما قال ابن مالك اسم جمع)  
 لعالم (خاص بمن يعقل) من الملائكة والجن والأنس (لأجمع ومفردة عالم بفتح اللام) لأنه أي العالم  
 (اسم عام لما سوى الله تعالى والجمع) أي العالمين أما (خاص بمن يعقل) أوعام لهم وغيرهم فيكون  
 أخص من العالم أو مساويا له وثان الجمع أن يكون أعم من مفردة لأخص ولا مساويا للعالم كما  
 يطلق على جميع ما سوى الله يطلق على كل نوع مخصوصه فيقال عالم الإنسان وعالم الملائكة مثلا  
 فيكون أخص من العالمين ويصح فيه معنى الجمعية بهذا الاعتبار لأن العالمين يعم أنواع العقلاء  
 وغيرهم سمولا والعالم يطلق على كل صنف بخصوصه وليس جمعيته باعتبار إطلاقه على ما سوى الله  
 تعالى جملة لظهور استحالة فيبطل كونه اسم جمع أيضا فإن كلا من الجمع واسمه لا بد أن يكون أعم  
 من مفردة فالجمع من باب الكلية واسم الجمع من باب السكك ولذا فرقوا بينهما بأن الجمع فادل على  
 آحاده دلالة تكرار الواحد بخلاف الطف فادل على آحاده دلالة المركب على آحاده سواء كان له واحد من لفظه  
 وزيد زيد ولهم الجمع فادل على مجموع الآحاد دلالة المركب على آحاده سواء كان له واحد من لفظه  
 كصاحب أم لا يقوم نقولك جاء القوم محكوم فيه على الهيئة المجتمعة لأعلى الأفراد فظهر أن العالمين  
 تجمع والتحقيق أنه مستوف لشروط جمع السلامة لأن العالم في الأصل اسم لما يعلم به الشيء ثم غلب  
 استعماله فيما يعلم به الصانع وهو كل ما سواه من الجواهر والأعراض فانها لا مكانها وافتقارها إلى مؤثر  
 سواها لدانته تدل على وجوده (وصلى الله على سيدنا محمد النبي) وزاد الشرح السلام فرارا من  
 كراهة أفراد أحدهما عن الآخر وإن كان الأفراد في الخط لا يكره كراهة شديدة بخلاف الأفراد في اللفظ  
 فإنه أشد كراهة (هو) أي النبي (بالمعز) من النبا أي النبي لأنه مخبر عن الله تعالى (وتركه) وهو الأكر  
 من النبوة على وزن رجمة وهي الرفعة لأن النبي مرفوع الرتبة وهو (إنسان أوحى إليه بشرع يعمل به وإن  
 لم يؤمر بتبليغه) قاله أول الحال وإن زائدة أي بل يعمل في خاصة نفسه ويبلغ للناس أنه نبي فقط ليحرم (فإن  
 أمر بتبليغه) أي الشرع (ففي رسول أيضا) فالتبليغ أعم من الرسول . ثم الرسالة أفضل من النبوة لأن  
 تبليغ الأمة كالعلم والنبوة قاصرة على النبي نفسه كالعبادة وحمل الصلاة عبادة اللفظ انشائية المعنى

(بسم الله الرحمن الرحيم)  
 أنتدي كتابي هذا  
 والله اسم لذات الواجب  
 الوجود والرحمن أبلغ  
 من الرحيم (الحمد لله)  
 هو الثناء على الله تعالى  
 بالجميل على جهة التعظيم  
 (رب) أي مالك  
 (العالمين) بفتح اللام  
 وهو كما قال ابن مالك  
 اسم جمع خاص بمن  
 يعقل لأجمع ومفردة  
 عالم بفتح اللام لأنه اسم  
 عام لما سوى الله تعالى والجمع  
 خاص بمن يعقل (وصلى  
 الله) وسلم (على سيدنا  
 محمد النبي) هو بالمعز  
 وتركه لفتان أوحى  
 إليه بشرع يعمل به  
 وإن لم يؤمر بتبليغه  
 فإن أمر بتبليغه فنبى  
 ورسول أيضا



فالمقصود إنشاء الدعاء لأن المأمور به في الحديث طلب الصلاة لا الاخبار بها فان الاخبار بالصلاة ليس  
صلاة بخلاف جملة الجملة لأن الاخبار بالحمد والحمد (والغنى) أى معنى هذه الجملة أن المصنف (ينبغي)  
أن يوجه الصلاة والسلام عليه صلى الله عليه وسلم (والمحمد علم) أى اسم بعين السمي (منقول من اسم  
محمود) الفعل (لضعف العين) أى المكرر عين الكلمة وهو محمد بتشديد الميم وهو عين الكلمة فهي  
مكررة واسم المفعول منه محمد (والتي بدل منه) أى محمد بدل المطابق (أو عطف بيان عليه)  
والأولى أن يجعل لفظه ويجوز رفعه على أنه خبر مبتدأ محذوف ونصبه على أنه مفعول به لفعل  
محذوف على سبيل تلخيص (وعلى آله الطاهرين) أى من النقاين الحسية والنعوية (هم) أى آله  
صلى الله عليه وسلم (كقوله الشافعي أقاربه) صلى الله عليه وسلم (المؤمنون) أى واللؤمنات (من بنى هاشم  
وبنى الطيب) أى وبناتهما وهذا القول بالنسبة إلى مقام الزكاة والتي والقيمة عند إمامنا الشافعي  
رضي الله عنه (وقيل واختاره) أى هذا القول الإمام يحيى (النووي) أى آله صلى الله عليه وسلم  
(أو سلم) أى ولو نسب هذا النسبة إلى مقام الدعاء خاصة كما هنا وقيل المراد بهم الإنشاء في مقام الدعاء  
وغيره من النوى (أو قول فقه الطاهرين منزع) أى مأخوذ (من قوله تعالى ويظهركم نظيرا) أى  
من (أول صحاح) فتح الصلاة أى صحاح (جمع صاحب التي) قال محمد الرازي في المختار لم  
يخبر عن من قاله هذا لغيره من طريقه وإنما صاحب التي اختار عن صاحب له قبل النبوة  
وقوله صاحب التي المحدث وهو من أجمع مؤمنين به بعد نبوته حال حياته وليس الاجتماع في السماء  
نحوهم أو غير ذلك ولو سلموا لا محالة ومكانة أمور أحد هاهنا على الآخر وهو أنهم يختلف  
القول فلا بد من طول اجتماع الصحابي والفرق أن اجتماع النبي صلى الله عليه وسلم يؤثر من النور  
فليس له مثل غيره فالأعزائي الحلق ينطوي بالحكمة بمجرد اجتماعه به صلى الله عليه وسلم  
ولا يشترط في الصحابي إخراج البعثة بناء على القول بتأخرها عن النبوة بثلاث سنين فأنهم عدوا  
في ذلك الوقت في الصلاة مع موته قبل البعثة فدخل في الصحابي مؤمنوا بالانس والجن ولللائكة  
فهم يكتفون بالعلم العملية ويدخل في ذلك عيسى والحضر بناء على القول بأنهم أجمع  
يسكنون في الأرض ، وقد ألتز التاج السبكي في عيسى عليه السلام بقوله :

من أتى جميع الخلق أفضل من • خير الصحاب أبي بكر ومن هم

ومن على • ومن عثمان وهو فني • من أمة المصطفى المختار من مضير

(وقوله أجمعين تأكيد لصحابة) أى ولآله أيضا (ثم ذكر للمصنف أنه مسئول في تصنيف هذا المختصر  
قوله) ومعنى التصنيف جعل الشيء أصنافا وتميز بعضها عن بعض ومعنى التأليف التكملة كما في المختار  
(سأني بعض الأصداق) بكسر الهمزة (جمع صديق) وهو من يفرح لفرحك وعزن لك ذلك (وقوله  
حفظهم الله تعالى جملة دعائية) أى حرسهم الله تعالى من كل مكروه والضير إنما عائد للضاف إليه أو  
للمضاف إن كان مفردا لفظا نظر المعناه لأنه يصدق بالمتعدد (أن أعمل) أى أصنف (مختصر هو ما قل لفظه  
وكثر معناه) أى غالبا (في) علم (الفقه) أى الفقه (لغة) أى في لغة العرب (الفهم) أى ارتداد صورة  
الشيء في ذهن (واصطلاحاً) أى في اتفاق الفقهاء (العلم بالأحكام الشرعية العملية) فخرج العلم بالذوات  
والصفات كمسورة الانتان وبياضه وخرج العقلية كالعلم بأن الواحد نصف الاثنين والحسية كالعلم بأن  
الحق يخرج أو يخرج الاعتقادية كالعلم بأن الله واحد . والأحكام سبعة الواجب والتدب والحرام والمكروه  
والباح والمصحيح والباطل ، قالوا يجب ما يثاب على فعله وما يقاب على تركه ، والتدب ما يثاب على فعله  
والحرام ما يثاب على تركه أمثالا وما يقاب على فعله ، والمكروه ما يثاب على تركه أمثالا ، والباح ما ليس

والغنى ينبغي الصلاة  
والسلام عليه وهو علم  
منقول من اسم مفعول  
للضعف العين والتي  
بدل منه أو عطف  
بيان عليه (و) على  
(آله الطاهرين) هم  
كأقال الشافعي أقاربه  
للمؤمنون من بنى هاشم  
وبنى الطيب وقيل  
واختاره النووي أنهم  
كل مسلم ولعل قوله  
الطاهرين منزع من  
قوله تعالى لا يظهركم  
نظيرا (و) على  
(صحاح) جمع صاحب  
النبي وقوله (أجمعين)  
تأكيد لصحابه . ثم  
ذكر للمصنف أنه مسئول  
في تصنيف هذا المختصر  
بقوله (سأني بعض  
الأصداق) جمع صديق  
وقوله (حفظهم الله  
تعالى) جملة دعائية  
(أن أعمل مختصرا)  
هو ما قل لفظه وكثر  
معناه (في الفقه) هو  
لغة الفهم ، واصطلاحاً  
العلم بالأحكام الشرعية  
العملية



ففي ثواب ولا عقاب والصحيح ما ابتد به والباطل ما لا يتد به وصف المؤلف العلم بقوله (المكتسب من أدلتها) أي من الأدلة المحصلة للحكام (التفصيلية) فخرج على النبي وعلى جبريل بل فإن ذلك ليس من الأدلة بل بطريق الوحي من جبريل وهو بطريق الإلهام أو من اللوح المحفوظ وخرج علم الخلائق فإنه إجمالي (على مذهب) أي طريقة (الامام الأعظم المجتهد) اجتهدا مطلقا ناصر السنة والدين أي عبد الله محمد ابن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع الشافعي نسبة لشافع المذكور وهذا الامام امام الأئمة فإنه فاق في العلم والعمل والورع والزهو والعرفة والذكاء والحفظ والتبأ أكثر من سبقه حتى منابحه وراى النبي صلى الله عليه وسلم وقد أعطاه ميزانا فاوله بان مذهبه أشد المذاهب كما اتفق لبعض أولياء الله تعالى أنه رأى ربه في المنام رقيب يلقى بذاته الإله القدوس فقال له يا رب بأي الذاهب اشتغل فقال له مذهب الشافعي نفيس (ولدتغزة) وهي من الشام التي توفي فيها هاشم جد النبي صلى الله عليه وسلم (سنة خمسين ومائة) ثم أجز بالافتاء وهو ابن مقدار خمس عشرة ثم رحل لمالك فقام عنده مدة ثم لبغداد ولقب ناصر السنة ثم بعد عامين رجع لمكة ثم لبغداد سنة ثمان وتسعين ثم بعد سنة لمصر فقام بها (ومات رحمه الله عليه ورضوانه يوم الجمعة) ضجوة النهار (سليخ رجب) أي آخره (سنة أربع ومائتين) وعمره أربع وخمسون سنة ودفن بعد العصر في القرافة المعروفة بقرية أولاد ابن عبد الحكم وأراد بعد ازمنة نقله منها لبغداد فظهر من قبره حين فخر روضه غلبة عطلة الحاضر بن عن احساسهم فتركوه (ووصف المصنف مختصره بأوصاف) أي ستة (منها) أوصاف سابقة وهي كونه في الفقه وكونه على مذهب الشافعي ومنها أوصاف لاحقة وهي أربعة كونه في غاية الاختصار وكونه يقرب على التعلم وكونه يسهل على مبتدئ حفظه وكونه اللطيف بذكر فيه من التسميات وحصر الحاصل (أنه) أي المختصر (في غاية الاختصار) أي في آخر مراتب تقليل الألفاظ (ونهاية الإيجاز) أي أقصى القصر السريع الوصول إلى الفهم (والنهاية والنهاية متقاربان) قبل النهاية في المعاني والنهاية في الذات (وكذا الاختصار والإيجاز) فهما أشركا في حذف شيء من الكلام لكن الاختصار حذف عرض الكلام كقوله عندئذ ذهب بدل عسجد والإيجاز حذف طوله كقوله ههنا مبن وكذب كالإتيان بكلمة قليلة الحروف اختصار وترك التكرير إيجاز (ومنها) أي الأوصاف (أنه) أي مختصره (يقرب على التعلم لفروع الفقه درسه) أي تعلمه وتعليمه بسبب اختصاره وحلاوة الفاظه (ويسهل على المبتدئ) وهو الآخذ في صغار العلوم ومن لم يقدر على تصور المسئلة (حفظه أي استحضاره على ظهر قلب لمن يرغب) أي يريد (في حفظ مختصر في الفقه) لوضوح عبارته . والتعلم اللائق من حازارها هي شدة العناية أي قوة الاعتناء وذكاء القرينة ومعلم ذو نصيحة بأن يعلم صغار العلوم قبل كبارها رتبة وأستواء الطبيعة وهو الخلو عن الشواغل وسلامة الآلات وإذا جمع العالم ثلاثا تمت النعمة على المتعلم وهي الصبر والتواضع وحسن الخلق وإذا جمع المتعلم ثلاثا تمت النعمة على العالم العقل والأدب وحسن الفهم . قال عمر بن الخطاب نفقهوا قبل أن تسودوا فمتنعوا من التعلم وهو معنى قول الشافعي نفقه قبل أن ترأس فانك إذا رأست فلا تبيل إلى التعلم اهـ والعلم لا يتدرك إلا بالتواضع كما قال بعضهم من بحر الكمال :

المكتسب من أدلتها  
التفصيلية (على مذهب  
الامام) الأعظم المجتهد  
ناصر السنة والدين أبي  
عبد الله محمد بن إدريس  
ابن العباس بن عثمان  
ابن شافع (الشافعي)  
ولدتغزة سنة خمسين  
ومائة ومات (رحمة الله  
عليه ورضوانه) يوم  
الجمعة سليخ رجب سنة  
أربع ومائتين ووصف  
المصنف مختصره  
بأوصاف منها أنه (في  
غاية الاختصار ونهاية  
الإيجاز) والنهاية والنهاية  
متقاربان وكذا  
الاختصار والإيجاز  
ومنها أنه (يقرب على  
التعلم) لفروع الفقه  
(درسه ويسهل على  
المبتدئ حفظه) أي  
استحضاره على ظهر  
قلبه لمن يرغب في حفظ  
مختصر في الفقه

العلم حرب لقي تعالى \* كالسيل تحرب للسكان العالي  
أي أن العلم لا يصل ولا يمكن للقي التكرير كما أن السيل لا يصل ولا يعلو على السكان المرتفع . ومن اطائف  
الإشارة أن أول حرف من العلم والقي والجيب معكسور إشارة إلى أن صفات الملو الحسنه إنما تنال  
بالانخفاض بخلاف أصدادها من الجهل والفقر والجند فان أول حرف منها مفتوح إشارة إلى أن  
الصفات القبيحة تنصب النفس كما قال بعضهم الظهور يقصم الظهور أي أن ظهور النفس يكسر الظهور







والبسائل أشخاصه (والطهارة بفتح الطاء لمة النظافة) أي من الإقذار ولوطاهرة كالمحاطة حسنة كانت  
 كالأجاس أومعزوية كالغوب وفي الحديث إن الله ينظف أي منزّه عن النقائص تحت النظافة (وأما  
 شرعا) أي عند أهل الشرع وهم الفقهاء (ففيها) أي الطهارة (تفاسير) أي تعاريف (كثيرة منها) أي  
 من تلك التفاسير باعتبار الفعل (فولم فعل ما يستباح به الصلاة) أو ما فيه ثواب محمّد (والمراد بالفعل  
 المنقّى المصدري وهو وضع الماء على الوجه مثلا وما بعده المنقّى الحاصل بالمصدر وهو التطهير أي حصول  
 الطهر بذلك ومنها باعتبار الوصف الحاصل عن الفعل قول القاضي حسين إن الطهارة زوال النجس والترتب  
 على الحدث والنجس (أي من وضوء وغسل وتيمم وإزالة نجاسة) وهذا ثانياً لأن الطهارة بالنجس فأنهم  
 لبقية الماء) أي ثلثا فضل من ماء طهارته كالذي يبقى في نحو الإبريق لاني نحو به (ولما كان الماء آلة  
 للطهارة استطرذاً للوصف) أي أجرى (أنواع الماء فقال الماء الذي يجوز أي يصح التطهير به) أي بكل منها  
 (سبع مياه ماء السماء أي النازل منها) بالرفع ثلث مياه (وهو) على قسمين الأول (البئر) فإنه ينزل من  
 سماء الدنيا قطعاً كباراً على السحاب ثم ينزل عليه وينزل من عيون وفيه كميون الغر بال ولبان الذي  
 وهو الذي ينزل آخر الليل ويقع على الزرع والحشيش الأخضر ومن عجب أمره أنه لو خرق ثقباً  
 بآخرة وأخرج ما فيها ثم ملئت بماء الندى وغطى خرقها بشمع مثلاً ووضعت على الأرض فلما جاء وقت  
 الاستواء طارت إلى الحق (وماء البحر أي للملح) بالرفع ثلث مياه بالجر نعت للبحر فإنه اسم للماء الكبير  
 أو للملح فقط (وماء النهر أي الحلو) وهو ضد البحر (وماء البر) وهو الثقب المستدر النازل في الأرض ومنه  
 يترززم فلا يكره استعماله مائه ولو في إزالة النجاسة لكنه خلاف الأولى (وماء العين) وهو التي في  
 الأرض ينبع منه الماء على سطحها غالباً وهي على ثلاثة أقسام أرضية كالناسة من أرض أو حقل وحيوانية  
 صورة كالناسة من الزلال وهو شجرة تنقع من دخان يرتفع من الماء على صورة الدود توجد في نحو  
 الثلج وليس بدود لأنه ينبع عند عروض الحرارة له وإنسانية كالناسة من بين أصابعه صلى الله  
 عليه وسلم (وماء الثلج) بفتح الشاء الثلثة وهو النازل من السماء ما ناهم يحمد على الأرض من  
 شدة البرد ولا يوجد إلا في البلاد الباردة كالسائم (وماء البرد) بفتح الراء وهو النازل من السماء حامداً  
 كالملح ثم يجمع على الأرض كما يوجد في مكة (ويجمع هذه السبعة) أي وغيرها ما عدا الماء النابع  
 من بين أصابعه صلى الله عليه وسلم (قولك أي) (ينزل من السماء أو ينبع من الأرض على أي صفة  
 كان) من طعم أولون أو ريم (من أصل الخلق) أي من أصل الوجود وهذا لما ناهم بحسب ظاهر المعان  
 الآن والآجمع المياء نزلت من السماء قال الله تعالى «ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فسلكه  
 ينابيع في الأرض» (ثم المياء) أي كل واحد من المياء المتقدم ذكرها (تنقسم) بحسب وصفها  
 (على أربعة أقسام أحدها طاهر في نفسه) أي لذاته من غير ضم وصف إليه (نظير لنهر) أي  
 محمول الطهارة لنهر من رفع حديث أو إزالة نجس أو نحوهما كالطهارة للندوبة (غير مكروه  
 استعماله وهو الماء المطلق عن قيد لازم) عند المال عناه من أهل اللسان بأن لم يقيد أصلاً بأن  
 نقول بهذا ماء أو قيد قيداً منفكاً كان نقول بهذا ماء البحر (فلا يضرب القيد المنفك في بعض الأوقات  
 كماء البئر في كونه مطلقاً) وخارج بقيد الإطلاق ما قيد بقيد لازم في جميع الأوقات كالأضامة في قولهم  
 ماء السابغ أو الصفة في قوله تعالى من ماء دافق أو لام العهد في قوله صلى الله عليه وسلم إن الماء  
 من المياء أي إنما وجوب غسل الميت بالماء المطلق من خروج المني (والثاني طاهر مطهر مكروه  
 استعماله) شرعاً وطهراً (في البدن) أي بدن من يخشى عليه الرص كالأدمى ولوميتا والحمل  
 البني ولا فرق بين طاهر البدن وباله كسرب ولو في مانع (لا في الثوب) ولا في الطين ونحوه

والطهارة بفتح الطاء  
 لمة النظافة وأما شرعا  
 ففيها تعاريف كثيرة منها  
 قولهم فعل ما يستباح به  
 الصلاة أي من وضوء  
 وغسل وتيمم وإزالة  
 نجاسة أما الطهارة بالنجس  
 فأنهم لبقية الماء  
 كان الماء آلة للطهارة  
 استطرذاً للوصف لأنواع  
 المياه فقال (البئر) التي  
 يجوز أي يصح  
 التطهير به سبع مياه  
 ماء السماء أي النازل  
 منها وهو المطر (وماء  
 البحر) أي للملح (وماء  
 النهر) أي الحلو (وماء  
 البر) وماء العين وماء  
 الثلج وماء البرد  
 ويجمع هذه السبعة  
 قولك ينزل من السماء  
 أو ينبع من الأرض على  
 أي صفة كان من أصل  
 الخلق (ثم المياء) تنقسم  
 (على أربعة أقسام)  
 أحدها طاهر في نفسه  
 (نظير لنهر) غير  
 مكروه استعماله وهو  
 الماء المطلق عن قيد  
 لازم فلا يضرب القيد  
 المنفك كماء البئر في كونه  
 مطلقاً (والثاني طاهر  
 مطهر مكروه استعماله)  
 في البدن لاني الثوب







خالطه عن التغير بـ (الطاهر المجاور له) أي الماء وهو ما يمكن فصله عما يمتزج في رأي العين كنهن ولو  
 ما نجا وعود وهذا في المجاور الذي لا يتحلل منه شيء والأقرب من الخاطو في ذلك كالمرفوس والشاي  
 (فانه) أي الماء للتغير بالطاهر المجاور له (بأنه على طهوريته) أي على كونه مطهرا لغيره (ولو كان التغير  
 كثيرا) ولو كان التغير بالطعم واللون والريح معا لكن أن حدث له اسم آخر كان أذنب فيه شحم  
 فصار يسمى باسم الزرقه فترك ذلك لأن حدث الاسم الآخر دليل على انفصال عين من المجاور فصار مخالطا  
 (وكذا للتغير عين الط لا يستغنى للماء عنه كطيني) وأن طرح بعد دقه (وطخت) أن لم يطرح كان  
 أخذ من طرحة محجانم نقتت بنفسه فتركه كمنقل عن ابن قاسم العبادي (وما في مقرة ومرة) أي  
 سواء كانا خلقين أو مصنوعين بحيث يشبهان الخليقين (والتغير بطول المسك فانه) أي الماء للتغير  
 بما في مقرة ومرة بطول المسك (طهور) أي مطهر لغيره وذلك لمشفة صون الماء عن ذلك ولعدم  
 مخالطة الماء بشيء في صورة طول المسك وإلا راجح أن التغير بشيء مطلق وقيل مستثنى من غير المطلق  
 تسبلا على العباد في جواز الطهر به (والقسم الرابع ما نجس أي متنجس وهو قسمان) أي نوعان  
 (أحدهما قليل وهو) أي الماء المتنجس (الذي حلت) أي وردت (فيه نجاسة) متنجسة (تغير) الماء  
 الذي وردت عليه النجاسة (أولا) خلافا للامام مالك حيث قال لا ينجس الماء ولو قليلا بالالتغير واختاره  
 كثير من السافنة (وهو أي والمحال أنه) أي الماء الوارد عليه نجاسة (ماء دون القلتين) أي بقيا  
 ولو جازيا بقوله ماء بالماء والرفع فان لم يحل النجاسة فيه ولافته وهو قليل متنجس أيضا وإن لم يحل فيه  
 لكن يتغير به في النجاسة التي على الشط لا يضر لأنه مجرد استرواح من غير حلول ولا ملاقة (ويستثنى  
 من نجاسة) هذا القسم الميتة التي لا دم لها سائل (أي في عذرها) عند قتلها أو شق عضو منها في حياتها  
 (كالدباب) فان شك في السيلان وعدمه جاز الشك عند الشمس الرمل دعا للزأى لأنه لحاجة وقال  
 ابن حجر تبعا لامام الحرمين لا يجوز الشك لأنه تعذيب وله حكم ما يشق عدم سيلان منه عملا بالأصل  
 في طهارة الماء فلا ينجسه بالشك ويحتمل عدم العفو لأن العفو رخصة فلا يرجع إليها إلا بيقين (ان لم  
 تطرح) أي الميتة (فيه) أي الماء بأن وقعت بنفسها أو كانت ناشئة فيه كدود الحل والحين (ولم يتغيره)  
 بموتها فيه فان غيرته ولو سيرا تنجس ولا يظهر زوال تغيره مادام قليلا فلو طرحت فيه قطرة وماتت  
 قبل وصولها إليه أو ميتة فحلت قبل وصولها إليه لم تضر في الحالين على الراجح ولا يضر طرحتها  
 بالرغم فقط والمات ولو كثيرا كالماء القليل في حكمه (وكذا النجاسة التي لا يدركها الطرف) أي المعتدل  
 ولو كانت من معلق كما اذا عفت الدباب على نجس رطب لم يشاهد ما علق به من النجاسة أو رآه قوي  
 البصر دون معتدله فهو وقع في ماء قليل أو مانع (فكل منهما) أي الميتة التي لا دم لها سائل والنجاسة  
 التي لا يدركها الطرف (الابتنجس) الماء القليلو (المانع) لمشفة الاحتراز عنهما (ويستثنى أيضا صور  
 مذكورة في البسوطات) أي من حيث العفو عنها لا يقيد كونها في الماء منها السرجين الذي يحترق به  
 فيعني عن الحيز بأكله أو ثورده عما نكح كلب ولا يجب غسل الفم منه لنحو الصلاة ولكن لا يفتن  
 حمله في الصلاة عند الرمل وقال الخطيب يعني عنه فيها ولا تبطل صلاة حامله ومنها ما يفتن في نحو الكرش  
 مما سبق غسله وتنقيته والخطاب في ذلك أن جميع ما سبق الاحتراز عنه غالبا فهو معفو عنه (وأشار  
 للقسم الثاني) أي النوع الثاني (من القسم الرابع بقوله أو كان) أي الماء الذي وردت عليه نجاسة  
 (كثيرا فلتين فأكثر) من نجس الماء ولو مستعملا (فتغير) أي الماء الكثير عقيب حلول النجاسة  
 فيه حسبا كان التغير أو تقديرا بان وقع في الماء نجس يوافقه في صفاته كالبول المتقطع الرائحة  
 واللون والطعم فيقدر مخالفا شديدا بقدر لو نه لون الطير وطعمه طعام الحلي وريحه ريح المسك وتقدر

خالطه عن الطاهر  
 المجاور له فانه باق على  
 طهوريته ولو كان  
 التغير كثيرا فكذا  
 التغير مخالط لا يستغنى  
 الماء عنه كطين وطحلب  
 وما في مقرة ومرة  
 والتغير بطول المسك  
 فانه طهور (والقسم  
 الرابع ما نجس أي  
 متنجس وهو قسمان  
 أحدهما قليل وهو  
 الذي حلت فيه نجاسة  
 غير أملا (وهو) أي  
 والمحال أنه (دون  
 القلتين) ويستثنى من  
 هذا القسم الميتة التي  
 لا دم لها سائل عند  
 قتلها أو شق عضو  
 منها كالذباب ان لم  
 تطرح فيه ولم يتغير  
 وكذا النجاسة التي  
 لا يدركها الطرف  
 فكل منهما لا ينجس  
 الماء ويستثنى أيضا  
 صور مذكورة في  
 البسوطات وأشار  
 للقسم الثاني من القسم  
 الرابع بقوله (أو كان)  
 كثيرا فلتين فأكثر  
 فتغير



لا وصف الثلاثة إن كان الواقع أو وصف ثلاثة فإن قديت واحدة فرض الخالف المناسب لها فقط  
بسم الله الرحمن الرحيم (بسم الله الرحمن الرحيم) بمجاور أو تحاط وأغاصر هذا الغفر اللسبر وبالجوار دون  
ما يقرب الطاهر لفظ أمر التجاسة (والقفلتان) في الأصل الجمرتان العظيمتان فالقمة الحرة العظيمة  
سبب ذلك لأن الرجل العظيم يقفها بده أي رفعها وهي تستقر بين ونفعا من قرب الحجاز لا من  
قرب مصر وها بالمساحة في الربع ذراع ور بع طولها وعرضا وعمقا بذراع الأدمى وهو شيران  
عربا ومجموع ذلك مائة وخمسة وعشرون ربيعا وهي اليزان فشكل ربع ذراع أربعة أطلال وفي  
غير الربع بمسح ويحسب ما يلبثه أبعاده فان شكل ذلك القفلتان والأفلاوق حدوا المذود بانه ذراع  
عربا وهو ما بين حاطي النذر من سائر الجوانب بذراع الأدمى وذراعان عمقا بذراع الحد يد وهو  
ذراع اليد ذراع ور بع وفيل ذراع ونصف بالوزن (خمسة رطل) بفتح الراء وكسر هاء وهو  
فصح (معدى) وقد قدر الشافعي رضي الله عنه القلة بقرتين ونصف من قرب الحجاز فتكون القفلتان  
خمسة رطل والواحدة لا يزيد غالبا على مائة رطل بغدادى (تقريباً) أي من جهة التقريب لأن تقدير  
الشافعي أمر تقريبي فلا يضرب نقص رطلين فأقل على العمد (في الأصح فيما) أي الخمسة والتعريب  
(والرطل بغدادى عند النوى مائة وعشرون ربيعا وأربعة أنباع درهم) وأما عند الرافعي  
فأربعة أنباع درهم وهو خلاف العمد (وترك الأنصف قسماً خامساً) من حيث التصريح بوصفه  
وأنه هو الذي لا يعلق (وهو الماء الطاهر الحرام) أي استعماله (كالوضوء بماء معصوب أو  
سائل شرب) والحاصل أن الماء بغيره الأنكاح الخمسة فيجب استعماله في الفريض ويندب استعماله في  
الغسل ويحرم استعمال الفصوص والسبيل للشرب ويكره استعمال المشتمس وأما استعمال زمزم في إزالة  
الرجلة فخالف الأولى ويتباح استعمال الماء فيما لم يطلب .

(فصل في ذكر شيء من الأعيان التي تنجس) ذكر (ما يطهر منها بالديباغ وما لا يطهر ويحلود) الحيوانات  
(كلها نظهر بالديباغ) فكلها تنجس كيد جلود أي يطهرها أي يطهرها وأطهرها بالباطل شيطان هو  
ما يشق طاهره بالظاهر ما ظهر من وجهه (شواء في ذلك) أي الحكة يطهرها الجلد بالديباغ (ويسته  
ما يحول اللحم) كالسنة والحبل (وغيره) كالخمار والذبح وهو بالرفع معطوف على الفروع (وكيفية  
الدبغ) أي مقصود الدبغ (أن ينزع فضول الجلد) أي زوائده (بما يقفنه) أي من الذي يجعل الجلد  
عقوة (من دم ونحوه) كقطعة لحم بحيث لو وقع في الماء غرق الأبيود إليه الدين وذلك إنما يحصل  
(شيء جريفي) بكسر الحاء المهملة والراء الشدة وهو الذي يلدغ الأسنان (كفصيص) وهو ما يتخذ  
منه الحبر (ولو كان الجريفي نجساً كدقيق حمام كفي في الدبغ) بل ولو من مغلف لأن الدبغ في حالة  
لا إزالة لكن يحرم التضميم به إذا وجد ما يقوم مقامه (الأجلد السكب والخزير وما تولد منهما)  
كان أحبل خبز بركبة لم تولد منهما لا يطهر بجلده بالديباغ (أو من أحدهما مع حيوان طاهر) كان  
أحبل كلب شاة (فلا يطهر) أي ذلك الجلد (بالديباغ) لأن الحياة إذا لم تفده الطهارة فالديباغ أولى قال  
أبو حنيفة إن الجلود كلها تطهر بالديباغ إلا جلد الخزير . وقال الزهري ينفع جلود الميتة كلها من  
غير دباغ (وعظم الميتة) ومنه القز أبيض وهي عظام رخو (وشعرها) وكل منهما (نجس) وكذا الميتة  
أي سائر أجزائها (أيضاً نجسة وأر يدها) أي الميتة (إزالة الحياة بغير ذكاة شرعية) بأن لم تذك  
أضلاً أو ذكيت ذكاة غير شرعية كذبح غير لاء كدل كجمار أهلي وكذبح الماشكول ذكاة غير  
شرعية كان ذبحه لعظم أو ذبحه فجوسى أو محرم وكان الذبوح قصداً (فلا يستثنى حينئذ) أي حين إذا ريد  
إزالة الحياة بغير ذكاة شرعية (حينئذ الذكاة) التي حلت فيه الروح ولو على صورة كلب مالم  
يذبحها في حيوانها .

بسم الله الرحمن الرحيم  
(والقفلتان) خمسة  
رطل بغدادى  
في الأصح  
فيها  
والرطل بغدادى عند  
النوى مائة وعشرون  
ربيعا وأربعة  
أنباع درهم وترك  
الأنصف قسماً خامساً  
وهو الماء الطاهر الحرام  
كالوضوء بماء معصوب  
أو مسيل للشرب  
(فصل في ذكر شيء من  
الأعيان التي تنجس)  
وما يطهر منها بالديباغ  
وما لا يطهر (ويحلود)  
الميتة كلها (نظهر  
بالديباغ) شواء في ذلك  
ميتة كقول اللحم  
وغيره وكيفية الدبغ  
أن ينزع فضول الجلد  
بما يقفنه من دم ونحوه  
بشيء جريفي كقصص  
ولو كان الجريفي نجساً  
كدقيق حمام كفي في  
الدبغ (الأجلد السكب  
والخزير وما تولد منهما)  
أو من أحدهما مع  
حيوان طاهر فلا يطهر  
بالديباغ (وعظم الميتة  
وشعرها نجس) وكذا  
الميتة أيضاً نجسة وأر يدها  
بإزالة الحياة بغير  
ذكاة شرعية فلا يستثنى  
حينئذ جبين الذكاة



إذا خرج من بطن أمه ميتا

(١٢)

لأن ذكاته في ذكاته أمه وكذا غيره من المستنبات المذكورة في البسوط

ثم استثنى من شعر  
التي قوله (الألومي)

أي فان شعره طاهر  
كيتته

(فصل في بيان ما يحرم

استعماله من الأواني

وما يجوز وبدا بالأول

فقال (ولا يجوز) في غير

ضرورة لرجل أو امرأة

(استعمال) شيء من

(أواني الذهب والفضة)

لا في كل ولا في شرب

ولا غيرها وكما يحرم

استعمال ما ذكر يحرم

اتخاذ من غير استعمال

في الأصح ويحرم أيضا

الأنا للطلبي بذهب

أوفية أن حصل من

الطلاء شيء يعرضه على

النار (ويجوز استعمال)

أناه (غيرها) أي غير

الذهب والفضة (من

الأواني) النفيسة كانا

باقوت ومحرم الأنا

لللفظ صبغة فضة

كبيرة عرفا زينة فان

كانت كبيرة الحاجة

تجاز مع الكراهة أو

صغيرة عرفا زينة

كراهة أو الحاجة فلا

تكره أما صبغة الذهب

تتحرم مطلقا كما صححه

النووي

(فصل في استعمال

آلة السواك وهو من

سنن الوضوء ويطلى السواك أيضا على ما يستاك به من أراك ونحوه

نشهد الكل نطقا عليها (إذا خرج من بطن أمه ميتا) بسبب موت أمه فقط أوحيا حياة مذبح (لأن  
ذكاته في ذكاته) أي بسبب ذكاته فانه زائل الحياة بذكاته شرعية (وكذا غيره) أي الجنس  
فلا يستثنى أيضا لعدم دخوله في الميتة بالتعريف السابق (من المستنبات) أي الأمور الخارجة عن  
الغالب (المذكورة في البسوط) كالصيد التي تبطل الحاشية في مضيق أو ظفرها وكالمير الكناد  
إذا رمي بالسهم فأتى به (ثم استثنى من شعر التي قوله (الألومي) أي فان شعره طاهر كيتته) والشعر  
المنفصل من الأدمى سواء انفصل منه في حال حياته أم بعد موته طاهر أمانا من غيره من الأكل كقول  
أن أفضل الشعر في حياته أو بعد ذكاته فكذلك والأفهي نجاسة أن لم ينهأ للانفصال ووصف  
الأكل كقول ورشه كشعره والشعر على العنق واللباس نجس إنما له لقوله صلى الله عليه وسلم لا تقطع من حي  
شعر ميت ويستثنى من ذلك السك وفار نوال الشعر الذي عليها فهي طاهرة لقوله صلى الله عليه وسلم  
والله لك أطيب الطب رواء مسلم

(فصل في بيان ما يحرم استعماله من الأواني وما يجوز) أي ولو مع الكراهة والأواني جمع آنية وهي  
جمع أناة فأواني جمع الجمع (وبدا بالأول فقال ولا يجوز في غير ضرورة لرجل أو امرأة استعمال شيء)  
أي ولو قليلا أو صغيرا (من أواني الذهب والفضة) لا في الشرب (وأن لم يوقف الاستعمال كان  
كبا على أعلاها واستعمل أسفلها (ولا غيرها) كوضوء وغسل واز التنجاسة (وكما يحرم استعمال ما ذكر)  
أي من أواني الذهب والفضة (يحرم اتخاذه) أي اقتناؤه (من غير استعمال في الأصح) لأن اتخاذه يحرم  
إلى استعماله لهذا الشعر تحارة أما إذا كان اقتناؤه لتجارة بأن يبيعه لمن يجعله حلما أو دنائرا أو دراهم  
فانه جائز (ويحرم أيضا الأنا للطلبي بذهب أو فضة أن حصل من الطلاء شيء) أي متمول (يعرضه  
على النار) فان لم يحصل منه شيء يعرضه على النار لم يحرم لقلته فهو كالعدم ولهذا التفصيل في استعماله  
أو اتخاذه وأما الطلبي نفسه الذي هو الفعل فحرام مطلقا وكذلك دفع الأجرة عليه وأخذها ولا يحرم  
إنا الذهب والفضة للطلبي بتحاس مثل أن حصل منه شيء بالعرض على النار فيحرم عليه حكمه  
ومن ثم لو صدى إنا الذهب بحيث ستر الأمد بجميع ظاهره وباطنه حل استعماله لقوات الحلاء  
(ويجوز استعمال إناه) متخذ من (غيرها) أي غير الذهب والفضة من الأواني النفيسة (في  
الطهارة وغيرها) فان كانت الأواني نفيسة لذاتها (كانا باقوت) تجاز استعمالهما مع الكراهة وان كانت  
نفيسة من حيث الصنعة كانا زجاج محكم الحظ تجاز بلا كراهة (ويحرم الأنا لللفظ صبغة فضة) حال  
كونها (كبيرة عرفا) أي في عرف الناس موضوع (أو زينة) كالأنا بفضة (فان كانت) أي تلك الصبغة  
(كبيرة الحاجة) أي لمرض الإصلاح (جاز) أي الأنا أي استعماله أو اتخاذه (مع الكراهة أو) كانت  
الصبغة (صغيرة عرفا) موضوع (أو زينة) كالأنا بفضة (أو زينة) كالأنا بفضة (أو زينة) كالأنا بفضة  
كانت الصبغة صغيرة موضوع (أو زينة) كالأنا بفضة (أو زينة) كالأنا بفضة (أو زينة) كالأنا بفضة  
الصبغة (أما صبغة الذهب فتحرم مطلقا) أي كبيرة كانت أو صغيرة الحاجة أول زينة كالأنا بفضة (كما  
صححه النووي) لأن الحلاء فيها أشد من الحلاء في الفضة ولأن الفضة أوسع من الذهب بدليل جواز  
الحاتم للرجل منها وسير البراهم في الأنا كالنظيب فياني فيه تفصيل الصبغة فيحرم السمر في الذهب  
مطلقا بخلاف طرحها فيه فلا يحرم به استعمال الأنا مطلقا ولا يكره وكذا لو شرب بكفيه وفي أصبعه خاتم  
أو في فيه دراهم أو شرب بكفيه وفيهما دراهم

(فصل في بيان حكم استعمال آلة السواك) في الفم (وهو) أي الاستنك (من سنن الوضوء) الفعلية  
المتقدمة عليه (وطلق السواك أيضا) أي كما يطلق على الاستنك (على ما يستاك به من أراك ونحوه)

أي  
سنن الوضوء ويطلى السواك أيضا على ما يستاك به من أراك ونحوه



أي من كل خشن طاهر والأراك شجر طويل ناعم كثير الأغصان يستنك بقضائه (والسواك) أي  
الاستياك (مستحب في كل حال) أي وفي كل زمان عند الصلاة والطواف والحطبة وغسل ويضم ووضوء  
ورأى أكل وتروم وجماع ودخول منزل ولولغيره ودخول مسجد ولو خالبا ودخول الكعبة وقراءة  
قرآن أو حديث أو علم شرعي أو ذكر وبدوير وفي السجود وعند العطش والجوع وعند الاحتضار  
وعند الاجتماع بالخوان (ولا يكره) أي الاستياك (تنزيها) أي كراهة تنزيها (الأبدال واللامام  
فرضا أو فلا) هذا إذا لم يكن مواصلا ولا في فكرة من أول النهار ولولنحو وضوء وكذا أن استنك بنفسه  
من سواك مكاف غيره غير أنه حرم عليه (وزول الكراهة بغير وب السمين) وكذا بالموت لأن  
الضوء يقطع به (واختار النووي) من جهة الدليل لامن جهة اللذهب (عدم الكراهة مطلقا) أي قبل  
الزوال وبعد (وهو أي السواك) بمعنى الاستياك (في ثلاثة مواضع) أي أحوال (أشد استحبابا من  
غيرها) أي أقوى منها من استياك في غيرها (أجدها عند تغير القم) أي يتغير راحته أولونه أو طعمه (من)  
أجل (أنه قبل هو مكسوت طويل وقيل ترك الأكل) لأن معناه في اللغة غلامساك عن الشيء  
(وأنه لا يكره) ليشمل تغير القم بغير أزم) أي ثاء عند النوم (كأن كل ذي ربح كرمه من نوم ووصل  
وغيره) كالمسحول والكرات (والثاني عند القيام أي الاستيقاظ من النوم) كليل أو نهاري أو نائم  
عند تركه من قبل لا يجوز أن يتغير فيه من السكون وترك الأكل والشرب وعدم صفة  
خروج الأيدي ولا من عليه وسلم كان إذا قام من النوم يشوش فاه بالسواك أي بذلك به  
رواه الشيخان (وكانت عند القيام إلى الصلاة فرضا أو فلا) للحديث تركتان بسواك أفضل من  
سبع ركعة بلا سواك وفردا بركعة بسواك تعدل سبعين ركعة (وبنا كد) أي السواك (أيضا في غير  
الركعة كورة مما هو مذكور في الطولات كقراءة القرآن) ويكون الاستياك قبل التعمد  
(واصفر الأسنان) وهو يسمى بالقلمح (ويشأن أن ينوي بالسواك السنة) بأن يقول نويت سنة  
الاستياك وأن لا ينوي بحصل السنة ولا ثواب هذا إذا لم يكن في ضمن عبادة ولا فلا يحتاج لنية كأن وقع  
الاستياك بدنية الوضوء أو بعد الإحرام بالصلاة (وأن يستاك بيمينه) لأنها ليست مباشرة للقدم  
مع شرف القم وشرف المقصود بالسواك وأن يجعل خنصره وإبهامه تحت السواك والأصابع الثلاثة  
التي فوقه وأن يلمس ريقه أول استياكه وأن لا يغمه (ويبدأ بالجانب الأيمن من فمه) أي إلى يمينه ثم  
يجلب الأيسر إلى يمينه أيضا من داخل الأسنان وخارجها (وأن يغم) أي السواك (على سقف حلقه)  
أي على إمرارة على كرامسي أضراسه طولولا وعرضا وعلى بقية أسنانه عرضا وعلى لسانه طولولا (أمرأرا  
للسنن) أي لا يشددا (وعلى كرامسي أضراسه) بشد يداليه أي طولولا وعرضا وليس أن يضع السواك  
بدن استاك فوق أذنه اليسرى فإن كان على الأرض نصبه وأن يمسكه قبل وضعه كما إذا أراد الاستياك به  
تعبا وقد حصل به غوريج وأن لا يزيد في طولوه على شبر ويسن تحليل الأسنان بالخلل من أوطعام أو  
غيره وكون الخلل من غود السواك ويكره بنحو الحدب ولا يبلغ ما أخرجه بالخلل بخلاف ما أخرجه  
لما كانه يلب فيه عدم التغير.

(فصل في فروض الوضوء أي وسننه) (وهو) أي الوضوء (بضم الواو في الأشهر اسم للفعل) أي الذي  
هو استعمال الماء في أعضاء مخصوصة مفتتحة بنية (وهو الراد هنا) أي في هذا الموضع (ويفتح الواو  
تعبا بوضاؤه) بمعنى المجهول أي كمالها للوضوء به كماله الذي في الأرض أو في المصاة لا يباح  
بوضوء كماله النهر وكذا كل ما كان على وزن فعول كالقطور والحدود (ويشتمل الأول) أي  
الذي هو الفعل (على فروض وسنن) أي شروط ومكرهات (وذكر للشيخ الفروض في قوله)

بشرب الشمس واختار  
النوي عدم الكراهة  
مطلقا (وهو) أي  
السواك (في ثلاثة  
مواضع أشد استحبابا)  
من غيرها أحدها  
(عند تغير القم من أزم)  
قبل هو مكسوت طويل  
وقيل ترك الأكل وإنما  
قال (وغيره) ليشمل  
تغير القم بغير أزم  
كأن كل ذي ربح كرمه  
من نوم ووصل وغيرها  
(و) الثاني (عند القيام)  
أي الاستيقاظ (من)  
النوم (و) الثالث (عند  
القيام إلى الصلاة) فرضا  
أو فلا وتزول كراهة  
في غير الثلاثة المذكورة  
مما هو مذكور في  
الطولات كقراءة القرآن  
واصفر الأسنان  
ويشأن أن ينوي  
بالسواك السنة وأن  
يستاك بيمينه ويبدأ  
بالجانب الأيمن من فمه  
وأن يغمه على سقف  
حلقه أمرأرا لطفا  
وعلى كرامسي أضراسه  
(فصل في فروض  
الوضوء وهو بضم  
الواو في الأشهر اسم  
للفعل وهو المراد هنا  
وفتح الواو اسم كما  
يتوضأ به ويشتمل  
الاول على فروض وسنن وذكر للشيخ الفروض في قوله



وفي معنى الباء (وفروض الوضوء ستة أشياء) فقط في حق السليم وغيره (أحدها النية) ويطلق بها لا يبعد كونها في الوضوء أحكام سبعة مجموعة في قول بعضهم:

حقيقة حكم محل وزمن • كيفية شرط ومقصود حسن

فحقيقتها لثمة مطلق القصد سواء كان الفعل أم لا (وحقيقتها شرعاً قصد الشيء) أي كالوضوء والصلاة (مقترناً) أي ذلك القصد (بفعله) أي ذلك الشيء (فان تراخي) أي تأخر الفعل (عنه) أي القصد (سعى) أي ذلك القصد (عزماً) وبحكمها الوجوب غالباً وحملها القلب وزمنها أول العبادة إلا في الصوم فإنها متقدمة عليه لسر مراقبة الفجر بل أوقع النية فيه مقارنة للفجر لم يصح لوجوب التيبس في الفرض والصحيح أنه أقيم فيه الزم مقام النية وكيفية مختلف باختلاف النوى وبشرطها الأسلام والتميز والعلم بالنوى والحزم وعدم الاتيان بما ينافيها ومقصودها غير العبادة عن العادة أو عييز مراتب العبادات (وتكون النية عند غسل أول جزء من الوجه أي مقترنة بذلك) أي بغسل أول جزء من الوجه (لا) بشرط أن تكون مقترنة (بجميعه) أي الوجه (ولا) يكفي بقرن النية (بما قبله) أي الوجه كالضميمة أن لم ينسل مها جزء من الوجه كحجرة الشفتين والآن كلفته (ولا) يكفي قرنهما (بما بعده) كاليدن الآن تغسل وغسل الوجه واجتبار فقرائهما بأول غسل الوجه ليعتد به وبما بعده (ولا) فهو كافية في أي جزء من الوجه لكن يجب إعادة غسل ما مضى منه قبلها (فيتوى التوضي) أي مريد الوضوء (عند غسل ما ذكر) أي أول جزء من الوجه (أرفع حديث) أي واحد (من أحداثه) التي عليه كأن اجتمع عليه الأحداث الخمسة سواء نوى السابق أو التأخر فإن نوى غير ما عليه فإن كان غالباً صح أو عابداً فلا (أو ينوي استباحة مفتقر إلى وضوء) كأن يقول نويت استباحة مفتقر إلى وضوء أو يقول نويت استباحة صلاة أو سجدة تلاوة أو صلاة جنازة أو خطبة جمعة (أو ينوي فرض الوضوء) أو ينوي الوضوء الواجب أو أداء الوضوء للفروض أو أداء فرض الوضوء ولو كان التوضي صيباً أو محمداً أو قبل دخول الوقت لأنه فرض في الجملة أو ينوي أداء الوضوء (أو) ينوي (الوضوء فقط) لأنه لا يكون إلا عبادة بخلاف الغسل (أو) ينوي (الطهارة عن الحدث) أو الطهارة للحدث أو فرض الطهارة أو أداء الطهارة أو أداء فرض الطهارة أو الطهارة للصلاة أو الطهارة لسجدة التلاوة (فان) أطلق الطهارة كأن (لم يقل عن الحدث) بأن قال نويت الطهارة فقط (لم يصح) أي الوضوء لأن الطهارة لثمة مطلق النظافة ولا يكفي للجدة الرفع ولا الاستباحة ولا الطهارة عن الحدث ولا تكفي نية الرفع والطهارة عن الحدث لثمة كسلس البول ولا بد أن يستحضر ذات الوضوء المركبة من الأركان ويقصد ذلك المستحضر: نعم لو نوى رفع الحدث كفي وإن لم يستحضر ماذا كذا تضمن رفع الحدث لذلك (وإذا نوى ما يعتبر من هذه النيات وشرك معه) أي نية الوضوء (نية) تنظف أو تبرأ من وضوءه (بخلاف ما إذا غفل عن نية الوضوء فلا يصح لأن ذلك صار فاعل عن النية فلا يصح مستصحباً لها حكماً ويلزمه إعادة ما غسله نية التبرأ أو التنظف فقط دون استئناف الطهارة (والثاني غسل) ظاهر (جميع الوجه) ولو فعل غيره بلاذنه أو بسقوطه في نحوهران كان ذا كرا لنية فيها وإن تعدد الوجه إلا زائداً بقيا ليس على سبب الأصلي (وحدته) كالأصليين منات شعر الرأس غالباً) أي في الغالب (و) تحت (آخر اللحية) فيدخل في الوجه بحجة الأثر وهو من ينبت على جبهة الشعر ويخرج عنه ناصية الأظفار وهو من يحس الشعر عن ناصيته (وهما) أي اللحية والعظماء اللذان ينبت عليهما إلا أسنان السفلى) وأما الإصبعان اللذان ينبتان في الرأس (بجنتهم) مقدمهما في الذقن ومؤخرهما في الأذنين وحده عرضاً مابين الأذنين) ومنه البياض اللاصق

(وفروض الوضوء ستة

أشياء) أحدها النية

وحقيقتها شرعاً قصد

الشيء مقترناً بفعله فان

تراخي عنه سعى عزماً

وتكون النية عند

غسل أول جزء من

(الوجه) أي مقترنة

بذلك الجزء لا بجميعه

ولا بما قبله ولا بما بعده

فيتوى التوضي عند

غسل ما ذكره كرفع حديث

من أحداثه أو ينوي

استباحة مفتقر إلى

وضوء أو ينوي فرض

الوضوء أو الوضوء فقط

أو الطهارة عن الحدث

فان لم يقل عن الحدث

لم يصح وإذا نوى ما يعتبر

من هذه النيات وشرك

معه نية تنظف أو تبرأ

من وضوءه (أو) الثاني

(غسل) جميع (الوجه)

وحده طو لا مابين منات

شعر الرأس غالباً وآخر

اللحية وهما العظماء

اللذان ينبت عليهما

الأسنان السفلى مجتمع

مقدمهما في الذقن

ومؤخرهما في الأذنين

وحده عرضاً مابين

الأذنين



وإذا كان على الوجه  
 شعر خفيف أو كثيف  
 وجب إصال الماء إليه  
 مع البشرة التي عنه  
 وأما الحية = الرجل  
 الكثيف بأن لم يَر  
 المخاطب بشرته من  
 خلاها فيكون غسل  
 ظاهرها بخلاف  
 الحقيقه وهي ما يرى  
 المخاطب بشرته فيجب  
 إصال الماء لبشرته  
 وبخلاف الحية امرأة  
 وخنى فيجب إصال  
 الماء لبشرتها ولو كثفا  
 ولا بد مع غسل الوجه  
 من غسل جزء من  
 الرأس والرقبة وما تحت  
 الذقن (د) الثالث  
 غسل اليدين إلى  
 المرفقين فإن لم يكن له  
 مرفقان أعترض قدرهما  
 أو يجب غسل ما على  
 اليدين من شعر وسملة  
 وأصبع وأظفار  
 ويجب إزالة ما تحتها من  
 وخنى مع وصول الماء  
 إليه (و) الرابع (مسح)  
 بعض الرأس من  
 ذكر أو أنى أو خنى  
 أو مسح بعض شعر  
 في حد الرأس

لاذن الذي ينهوا بين العذار ولو تقدمت إذناه عن علمها أو تأخر ناعته فالبشرة بمحلها العتادو يسر  
 غسل موضع الضلع والتخفيف والتزعين والصدغن مع الوجه للخلاف في وجوب غسلها (وإذا  
 كان على الوجه شعر خفيف أو كثيف وجب إصال الماء إليه) أى الشعر الذى على الوجه (مع البشرة  
 التي عنه) أى ما لم يكن الكثيف خارجا عن حد الوجه ولا وجب غسل ظاهره دون باطنه ولو من  
 امرأة أو خنى والمراد بكونه خارجا أن يلتوى بنفسه إلى غير جهة زوله كأن يلتوى الخاجب إلى جهة  
 الرأس (وأما غلبة الرجل) وعارضا (الكثيف) بأن لم يَر المخاطب بشرته من خلاها فيكون غسل ظاهرها  
 وإن لم تخرج عن حد الوجه وكانت عليه صلى الله عليه وسلم عظمه وكان يحدد شعرها ثلثة ألف  
 وأربعة وعشرين ألفا بعدد الأنبياء (بخلاف الحقيقه وهي ما يرى المخاطب بشرته) من أثنائها في  
 مجلس التخاطب عرفا (فيجب إصال الماء لبشرتها) ولو كان بعض اللحية خفيفا وبعضها كثيفا  
 فكل حكمه حيث تميز ولا وجب غسل الجميع طاهرا وباطنا والمراد بعدم التميز عدم إمكان تميزه  
 غسل وجهه ولا فهو متميز في نفسه (و بخلاف غلبة امرأة أو خنى) وعارضا (فيجب إصال الماء  
 لبشرتها ولو كثفا) كمنه ذلك ما لم يخرجها عن حد الوجه مع الكثافة ولا وجب غسل ظاهرها فقط  
 دون باطنها والمراد بكون اللحية خارجة أن تلتوى بنفسه إلى غير جهة زوله كأن تلتوى اللحية  
 إلى خلف أو إلى الخلف وحاصل ذلك أن شعور الوجه أن لم تخرج عن حده وكانت نادرة الكثافة كالهدب  
 والشارب والسمكة ولحية المرأة والحنى فيجب غسلها طاهرا وباطنا فغسلت أو كغسلت فإن خرجت عن  
 حده وكانت كثيفة وجب غسل ظاهرها فقط سواء كانت من ذكر أو أنى أو خنى وإن خفت وجب  
 غسل ظاهرها وباطنها أو غير نادرة الكثافة وهي لحية الذكور وعارضه فإن خفت بأن ترى البشرة من  
 تحتها في مجلس التخاطب وجب غسل ظاهرها وباطنها مطلقا وإن كثفت وجب غسل ظاهرها فقط  
 مطلقا فإن خف بعضها وكثف بعضها فكل حكمه إن عثر فإن لم يميز بأن لم يمكن إفراده بالتسل كان  
 من الكثيف منفردا بين أجزاء الخفيف وجب غسل الجميع (ولا بد مع غسل الوجه من) غسل  
 جزء من سائر جوانبه (من الرأس والرقبة) وهو مؤخر أو قبل الذقن (وما تحت الذقن) ومن الخلق  
 والأذنين لأن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب ولو سقط غسل الوجه مثلا لم يجب غسله لأنه إذا سقط  
 التسرع سقط التامع (والثالث غسل اليدين إلى المرفقين) أى معهما (فإن لم يكن له مرفقان اعتبر  
 قدرهما) بأن ينظر إلى من تساوى بده خلقه يد من فقد مرفقيه كذا إذا وجد في غير علمها العتاد  
 كذا جمع متأخرون والمقصود وكلامهم محمولان على الغالب (ويجب غسل ما على اليدين من شعر) وإن  
 كتب وكما وجدته معلقة في محل الفرض وإن طالت (وسملة) وهي زيادة تحدث في البدن تتحرك  
 إذا تحرك وقد تكون من خضعة إلى بطيخة (وأصبع زائدة) سواء خرجت عن الحاذة (وأظفار)  
 وإن طالت (ويجب إزالة ما تحتها) أى الأظفار (من) وتسخ يمنع وصول الماء إليه) أى إلى ما تحتها من  
 البدن فالغدير فيه استخدام (والرابع مسح بعض الرأس من ذكر أو أنى أو خنى) ولو كان ذلك  
 البعض مما وجب غسله مع الوجه من باب ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب فيكون مسحاً لأنه من الرأس  
 وإن سبق له غسله مع الوجه لأن غسله أولاً كان لتخفيف به غسل جميع الوجه لا لكونه فرضاً من  
 فروض الوضوء ولو خرجت البشرة بالمسح عن حد الرأس (أو مسح بعض شعر في حد الرأس) ولو بعض  
 شعرة واحدة بأن لا يخرج بالمسح عنه من جهة زوله فمسح الناصية من جهة زوله وشعر القرنين من جهة  
 زولهما التمكن كان وهو القفال أى مؤخر الرأس من جهة زوله الأقفا فتخرج باليد عن حد الرأس  
 من جهة استرساله ثم تجر المسح عليه وإن مسح وهو في حد الرأس بسبب كونه معقوداً أو مجعداً



مثلاً (ولا تتبع اليد المسح بل بحوزة خرقه وغيرها) كعود بل يكفي وصول الماء إلى الرأس ولو بلامس أو من وراء خائل (ولو غسل زلزاله بدل مسحها) بلا كراهة لأن الغسل محصل المقصود المسح من وصول البكل للرأس وز ياديه (ولو وضع يده للبلولة ولم يحركها) أي لم يدها (جاز) الحصول المقصود بوضع اليد وهو المسح إذ لا يشترط مدتها (والخامس غسل الرجلين مع الكعبين) إن وجدتا في محلها الماء ولا اعتبر قدرهما من غالب الناس كما لو فقدا (إن لم يكن التوضئ فلا تسأل الحقيقين فإن كان) أي التوضئ (فلا يسهما من وجب عليه مسح الحقيقين أو غسل الرجلين) والغسل أفضل (ويجب غسل ما عليهما من شعر وسيلعة وأصبع زائدة كما سبق في اليدين) ولو شك في غسل عضو قبل الفراغ من الوضوء طهره وما بعده أو شك بعد الفراغ منه لم يؤثر بخلاف ما لو شك في النية فانه يؤثر ولو بعد الفراغ إلا إن تذكر ولو بعد مدة (والسادس الترتيب في الوضوء على) موافقته (ما أي الوجه الذي ذكرناه في عدة الفروض) من البداءة بغسل الوجه مفرقاً بالنية ثم غسل اليدين ثم مسح الرأس ثم غسل الرجلين (فلو نسي الترتيب لم يكف) أي لم يعتد بما وقع في غير محله (ولو غسل أربعة أعضاء) أي الأربعة (دفعاً واحدة) أي معاً (بأذنه) أو لا (أرفع يدي عن وجهي فقط) دون بقية الأعضاء إن نوى عند غسل الوجه غسل ذلك كله كالرأس ونكس وضوءه فيرفع يديه عن وجهه فقط وشروط الطهارة سبعة عشر: أحدها ماء مطلق كالماء في العلم به ولو ظناً عند الاشتباه. كالماء عذم مناف للطهارة من نحو حبض في غير أغسال نحو الحرج والعمد. رابعها أن لا يكون على العضو ما يغير حاله. فغيراً صاراً ومنه الطيب الذي يحسن به الشعر على أنه قد ينشف فيمنع وصول الماء لباطنه فيجب إزالته. خامسها تجري الماء على العضو المتبول بحيث يعمه من غير قطع فيه والاحتياج إلى غسل تلك الحال القدر فقط الماء عنها وذلك إن لم يغتسل في الماء فإن الغتسل يكفي لأنه يسمى غسلًا. سادسها إزالة النجاسة من العضو الذي يرد غسله فلا تكفي غسلته واحدة عن الحديث والحديث عند الرافعي لكن للتعتمد عند النووي تكفي عنهما ولا فرق بين الحكمة والعينية في الاكتفاء بغسله عنهما. سابعها تحقيق التقضي للوضوء حتى لو شك هل أحدث أم لا فتوضأ وصلى ثم تبين أنه كان محدثاً لم يصح ذلك الوضوء ولا الصلاة على أصح الوجهين فينتب لهذا السالك أن يحقق تقضي طهره بنحوه فربما ليحزم بالنية للوضوء أما إذا لم يتبين له أحدث بعد وضوئه فهو صحيح فإنما السلام إلا في غسل كناية مع نيتها لتعمل لحليها السلام. ثم سابعها تمييز الآ في النسيك. فحاشها العقل الآ في نفسه لخلقة المجزئة لتعمل مع النية منه ومثلها الممتعة. كلوى عشرها عدم الصارف وهو دوام النية محكما بأن لا يأتي بخلافها كردة أو قطع ولو بنحوية تردد فلو نوى الوضوء ثم التردد ولم يكن ذا كراهة للنية الأولى انصرف الوضوء للتردد بخلاف نية الاعتراف إذا طرأت بعد الفراغ من غسل الوجه فانه لا تكون صارفة لأنها لصيانة الماء عن الاستعمال ولو كان على راية نحو خرقه فمسحها وصل البكل إلى شعره كما قد ذلك عن مسح الرأس والصارف لا يكون إلا أن يقيد مسحها لغير الرأس وقرئ بين عدم قصد ما وبين قصد أن لا يقع المسح عن الرأس والذي بعد صارف الثاني لا الأول كما نقله الكردى عن شرح الباب لابن حجر. ثم ثلثي عشرها أن لا يعلق نية فإن قال بويت الوضوء أن شاء الله تعالى لم يصح إلا أن قصد التبرك. ثالث عشرها مفرقة كفة الطهارة فإن طهر الكل فرضا والبعض فرضا والبعض نفلاً ولم يقصد بفرض معين النفلة صح أو الكل نفلاً فلا. رابع عشرها أن لا يكون على العضو خائل يمنع وصول الماء كما يحته كدهن جامد ووسخ تحت أظفار يديه ورجليه. خامس عشرها أن يغسل مع الحصول جزءاً يتصل بالمسح من كل الجوانب لأن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب ويكفي في ذلك غلبة الظن. وسادس عشرها

الوضوء

ولا تتبع اليد المسح بل  
يجوز بحرقه وغيرها  
ولو غسل زلزاله بدل  
مسحها جاز ولو وضع  
يده للبلولة ولم يحركها  
جاز (و) الخامس  
غسل الرجلين إلى  
الكعبين إن لم يكن  
التوضئ فلا يسأل الحقيقين  
فإن كان لا يسهما وجب  
عليه مسح الحقيقين  
أو غسل الرجلين  
ويجب غسل ما عليهما  
من شعر وسيلعة وأصبع  
زائدة كما سبق في  
اليدين (و) السادس  
(الترتيب) في الوضوء  
(على ما) أي الوجه  
الذي (ذكرناه) في عدة  
الفروض فلو نسي  
الترتيب لم يكف ولو  
غسل أربعة أعضاء  
دفعاً واحدة بأذنه أرفع  
يديه عن وجهه فقط



(وَسَنَّهُ) أَيِ الْوُضُوءِ

(عَشْرَةَ أَشْيَاءَ) وَفِي

بعض نسخ المتن

عَشْرَ خِصَالٍ (التَّسْمِيَةِ)

أَوَّلُهُ وَفِيهَا بِسْمِ اللَّهِ

وَلَمْ يَكْمَلْ بِسْمِ اللَّهِ

الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ فَإِنْ تَرَكَ

التَّسْمِيَةَ أَوَّلَهُ فِي هَلْ فِي

أَثْنَانِهِ فَإِنْ قَرَأَ مِنَ

الْوُضُوءِ لَمْ يَأْتِ بِهَا

(وَعَسَلَ الْكَفَيْنِ) إِلَى

الْكُوعَيْنِ قَبْلَ الْمَضْمُوعَةِ

وَيَسْلِمُا ثَلَاثًا إِنْ

تَرَدَّدَ فِي طَهْرِهِمَا (قَبْلَ

ادْخَالِ الْإِنَاءِ) الْمُسْتَمِيلِ

عَلَى مَاءٍ ذَوْنِ الْقَلْتَيْنِ فَإِنْ

لَمْ يَسْلِمْهُمَا مَرَّةً

فَمَسَّاهُمَا فِي الْإِنَاءِ وَإِنْ

تَيَقَّنَ طَهْرَهُمَا لَمْ يَكْرَهُهُ

غَسَّاهُمَا (وَالْمَضْمُوعَةِ)

بَعْدَ غَسْلِ الْكَفَيْنِ

وَيَحْصُلُ أَوَّلُ السَّنَةِ فِيهَا

بَادِخَالِ الْمَاءِ فِي الْقَمِّ شَوَاهِدُ

أَدَارِهِ فِيهِ وَحَيْثُ أَمَّا لَا

فَأَنْ أَرَادَ الْأَكْلَ كُلَّ حُجَّةٍ

(وَالِاسْتِنَاقِ) بَعْدَ

الْمَضْمُوعَةِ وَيَحْصُلُ أَوَّلُ

السَّنَةِ فِيهِ بَادِخَالِ الْمَاءِ

فِي الْأَنْفِ شَوَاهِدُ

نَفْسِهِ إِلَى خَاشِمَتِهِ

وَيُسِيرُهُ أَمَّا لَا فَإِنْ أَرَادَ فِي

الْأَكْلِ تَرَهُ وَالْجَمْعُ بَيْنَ

الْمَضْمُوعَةِ وَالِاسْتِنَاقِ

ثَلَاثَ عَرَفَ تَمَضُّضَ

مِنْ كُلِّ مَنَامٍ يَسْتَنَقِ

أَفْضَلَ مِنَ الْفَصْلِ بَيْنَهُمَا

عَلَى كَيْدِ أَكْثَرِهِ يَأْتِي . كُلِّبَعِ عَشْرَهَا غَسْلَ مَظْهَرٍ بِالْقَطْعِ إِذَا حَكَمَهُ حَكْمُ الظَّاهِرِ وَيَزِيدُ السُّلُسُ  
بَشْرَاطِ دُخُولِ الْوَقْتِ وَطَبَقَ دُخُولُهُ وَتَقْدِيمُ اسْتِنَاقِهِ وَتَحْفَظُ أَحْبَبُ الْيَوْمِ وَالْآيَةُ بَيْنَهُمَا وَمَوَالِدُهُمَا  
وَمِنْ نَحْوِ الْوُضُوءِ وَمَوَالِدُهُ بَيْنَ أَفْعَالِهِ وَمَوَالِدُهُ بَيْنَ الصَّلَاةِ (وَسَنَّهُ) أَيِ الْوُضُوءِ عَشْرَةَ أَشْيَاءَ  
وَفِي بَعْضِ نَسَخِ الْمَنْ عَشْرَ خِصَالٍ (الْأَوَّلَى) (التَّسْمِيَةُ أَوَّلُهُ) أَيِ الْوُضُوءِ (كَرَأْفَلَهَا بِسْمِ اللَّهِ) وَلَا يَحْصُلُ  
السَّنَةُ بِهَا كَالْحَدِيثِ (وَلَمْ يَكْمَلْ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) وَيَأْتِي بِذَلِكَ الْحَقُّ وَالْحَائِضُ وَالنَّفْسَاءُ  
إِذَا تَوَضَّأَ كُلُّ مَنَّهُمْ لِسَنَةِ الْقَدَلِ لَكِنْ يَقْصِدُ بِهِ الذِّكْرَ (فَإِنْ تَرَكَ التَّسْمِيَةَ أَوَّلَهُ فِي هَلْ فِي أَثْنَانِهِ) أَيِ  
قَبْلَ تَعَرُّغِهِ مِنْهُ وَيَزِيدُ عَلَيْهِ أَوَّلَهُ وَآخِرَهُ كَانَ يَقُولُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ أَوَّلَهُ وَآخِرَهُ لِقَوْلِهِ صَلَّى  
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « إِذَا أَكَلَ مِنْ شَيْءٍ فَلْيَذْكُرْ اسْمَ اللَّهِ تَعَالَى فَإِنْ نَسِيَ أَنْ يَذْكُرَ اسْمَ اللَّهِ تَعَالَى فِي أَوَّلِهِ  
فَلْيَقُلْ بِسْمِ اللَّهِ أَوَّلَهُ وَآخِرَهُ » رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ . وَيَقَاسُ بِالْأَكْلِ الْوُضُوءُ بِالنِّسَابِ الْعَمِدُ قَوْلُهُ أَوَّلَهُ  
وَآخِرَهُ فَتَصَبُّ عَلَى الطَّرْفَةِ وَالتَّزْدِيدُ عِنْدَ أَوَّلِهِ وَعِنْدَ آخِرِهِ وَظَاهِرُ هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّهُ لَا يَحْصُلُ التَّسْمِيَةُ  
حَتَّى يَأْتِيَ بِهَا فِي الْوَسْطِ الْآدَاءِ فِي هَذِهِ الزِّيَادَةِ كَمَا نَقَلَهُ الْبُخَارِيُّ عَنْ الرَّبِيعِ (فَإِنْ قَرَأَ مِنَ الْوُضُوءِ) أَيِ  
مِنْ أَعْيُنِ الْوُضُوءِ بِهَا فِي الْقَوَاتِ بِحُلِيِّهَا (وَالثَّانِيَةُ) (غَسْلُ الْكَفَيْنِ إِلَى الْكُوعَيْنِ قَبْلَ الْمَضْمُوعَةِ) وَإِنْ  
لَمْ يَمُتْ مِنْ نَوْمٍ وَإِنْ تَيَقَّنَ طَهْرَهُمَا أَوْ تَوَضَّأَ مِنْ نَحْوِ إِبْرِي (وَيَسْلِمُهَا) أَيِ الْكَفَيْنِ (ثَلَاثًا إِنْ تَرَدَّدَ  
فِي طَهْرِهِمَا قَبْلَ ادْخَالِ الْإِنَاءِ) لِلتَّحْمِيلِ عَلَى مَاءٍ ذَوْنِ الْقَلْتَيْنِ فَإِنْ لَمْ يَسْلِمْهُمَا أَوْ غَسَّاهُمَا ذَوْنِ الثَّلَاثِ  
فَلْيَسْلِمْهُمَا أَوْ غَسَّاهُمَا أَصْلًا أَوْ غَسَّاهُمَا ذَوْنِ الثَّلَاثِ (فِي الْإِنَاءِ) لِقَوْلِهِ  
سَلَّمَ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « إِذَا اسْتَقْبَلَ أَحَدُكُمْ مِنْ نَوْمِهِ فَلْيَغْسِلْ يَدَيْهِ فِي الْإِنَاءِ حَتَّى يَسْلِمَ ثَلَاثًا فَإِنَّهُ  
يَكُونُ فِي يَدَيْهِ بَدَنٌ » وَإِنَّمَا أَمَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْقَسْلِ ثَلَاثًا قَبْلَ الْغَسْلِ وَأَنْ كَانَتْ أَلْيَدُ  
تَحْتَ بَرْدٍ فَلَا تَجْمَعُ عَلَى الْيَدِ عِبَادَاتُ إِحْدَاهَا الْقَسْلَ مِنْ تَوَهُمِ النِّجَاسَةِ وَالْآخَرَى الْقَسْلَ قَبْلَ الْغَسْلِ  
لِأَجْلِ الْوُضُوءِ فَإِنَّهُ تَحْتَهُ مِنْ سَنَنِ الْوُضُوءِ وَإِنْ تَحَقَّقَ طَهْرُهُ بِدُهُ وَالْفَسْلَةُ الثَّلَاثَةُ تَطْلُبُ الْإِتْيَانَ فَإِنْ  
تَيَقَّنَ غَسْلَ شَيْءٍ وَتَوَضَّأَ مِنْ قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَإِنَّهُ لَا يَدْرِي إِنْ بَاتَ يَدُهُ أَنْ الصَّابِطُ  
عَلَى تَرَدُّدٍ فِي طَهْرِهِمَا لَا عَلَى الْاسْتِيقَاطِ مِنَ النَّوْمِ وَإِنْ تَيَقَّنَ نِجَاسَتَهُمَا حَرَّمَ عَلَيْهِ غَسَّاهُمَا قَبْلَ غَسْلِهِمَا  
لَا بِمَنْ كَثُرَ غَسْلُهُمَا (وَإِنْ تَيَقَّنَ طَهْرَهُمَا) بِسَبَبِ غَسْلِهِمَا ثَلَاثًا لَمْ يَكْرَهُهُ غَسَّاهُمَا (لَا لِأَنَّهُ لَا زَوَلَ  
لِكُرَاهَةِ الْأَفْعَالِ ثَلَاثًا لِأَنَّ الشَّارِعَ إِذَا غَاتَحَاكَ بِغَايَةِ وَهْوَ هُنَا مَرَاةُ الْغَسِّ فَأَمَّا يَخْرُجُ الْمَرْكَفُ  
مِنْ حُدُودِهِ بِاسْتِنَاقِهِمَا (وَالثَّلَاثَةُ) الْمَضْمُوعَةُ بَعْدَ غَسْلِ الْكَفَيْنِ وَيَحْصُلُ أَوَّلُ السَّنَةِ فِيهَا أَيِ الْمَضْمُوعَةِ  
(بَادِخَالِ الْمَاءِ فِي الْقَمِّ شَوَاهِدُ أَدَارِهِ) أَيِ حَرَكَةِ (فِيهِ) أَيِ الْقَمِّ عَلَى جَوَانِهِ (وَحَيْثُ أَمَّا لَا) بَانَ اتْلَعَهُ  
(فَإِنْ أَرَادَ الْأَكْلَ) أَدَارَهُ عَلَى جَوَانِبِ قَمِّهِ وَأَمَّا شَبَابَةُ يَدِهِ الْبَسْرَى عَلَيْهِمَا لِأَنَّ الْخَمِينَ فَيَكُونُ فِيهَا الْمَاءُ  
الْمَضْمُوعَةُ وَالِاسْتِنَاقُ (مِنْ) (مِنْ) (وَالرَّابِعَةُ) (الِاسْتِنَاقُ بَعْدَ الْمَضْمُوعَةِ) وَقَدْ تَمَّ الشَّرْفُ مِنْ مَنَافِعِ الْقَمِّ  
لَا يَحِلُّ قِيَامُ الْبَدَنِ أَكْلًا وَنَحْوَهُ وَالرُّوحُ ذِكْرًا وَنَحْوَهُ (وَيَحْصُلُ أَوَّلُ السَّنَةِ فِيهِ) أَيِ الْاسْتِنَاقِ (بَادِخَالِ الْمَاءِ  
فِي الْأَنْفِ شَوَاهِدُ) أَيِ أَعْلَى أَنْفِهِ (وَتَرَهُ أَمَّا لَا) بَانَ جَمَلُ الْمَاءِ فِي الْمَارِنِ ثُمَّ رَمَاهُ أَوْ جَذَبَهُ  
إِلَى جُوفِ (فَإِنْ أَرَادَ الْأَكْلَ) فَتَحْدِثُ الْمَاءَ بِالنَّفْسِ إِلَى أَفْصَى الْأَنْفِ (تَرَهُ) وَاسْتَنَقَ بَانَ يَخْرُجُ بَعْدَ  
الِاسْتِنَاقِ مَائِي أَنْفِهِ مِنْ مَاءٍ وَادَى بِخَصَرِ يَدِهِ الْبَسْرَى وَالْحَدِيثُ إِذَا اسْتَنَقَ فَانْتَرَهُ الْمَاءُ فِيهِمَا مَطْلُوبَةٌ  
لَا فِي حَتَّى الصَّامِ فَتَكُونُ خَشْيَةُ إِفْسَادِ الصُّومِ (وَالْجَمْعُ بَيْنَ الْمَضْمُوعَةِ وَالِاسْتِنَاقِ) ثَلَاثَ عَرَفَ تَمَضُّضَ مِنْ  
كُلِّ مَنَامٍ يَسْتَنَقِ أَفْضَلَ مِنَ الْفَصْلِ بَيْنَهُمَا) إِمَّا بِعَرَفَتَيْنِ وَإِمَّا بِعَرَفَةٍ ثَلَاثًا وَوَاحِدَةٍ لِلِاسْتِنَاقِ كَذَلِكَ  
أَوْ بِعَرَفَاتٍ تَمَضُّضَ بِوَاحِدَةٍ ثُمَّ يَسْتَنَقِ بِآخَرَةٍ وَهَكَذَا أَوْ بِعَرَفَاتٍ أَكْبَلَ مِنْهَا ثَلَاثَ مَنَامٍ  
وَهَذِهِ أَعْضَاءُ الْكَيْفِيَّاتِ (وَالْخَامِسَةُ) (مَسْحُ جَمِيعِ الرَّاسِ وَفِي بَعْضِ نَسَخِ الْمَنْ وَكَيْدُ عَمَلِ الرَّاسِ) أَيِ تَعَمُّدًا

( ٣ - قُوتُ الْحَبِيبِ الْغَرِيبِ )

(وَمَسْحُ جَمِيعِ الرَّاسِ) وَفِي بَعْضِ نَسَخِ الْمَنْ وَكَيْدُ عَمَلِ الرَّاسِ

عَمَلِي



بلدح انماصح بيض

(ومسح) جميع

(الأذنين ظاهرهما

وباطنهما عاء جديد)

أى غير كل الرأس

والسنة في كيفية مسحها

أن أدخل مسحة في

صاخبه بدرهما على

الماء طين وحرارة

على ظهورها ثم يلقى

كيفية وهو مبلولتان

بالأذنين واستظهارا

(وتخليل الإصبع الكفة)

بثلاثة من الرجل أظلمة

الرجل الخفيفة ولحية

الراة والحنى فيجب

تخليلها وكيفية أن

يدخل الرجل أصابعه

من أسفل الإصبع

(وتخليل أصابع اليدين

والرجلين) أن وصل

للماء من غير تخليل

فان لم يصل الماء

كالأصابع للثقة وجب

تخليلها وان لم يأت

تخليلها إلا بحمامها حرم

فتقها لتخليل وكيفية

تخليل اليدين بالتشبيك

والرجلين بأن يبدأ

بخنصر يده اليسرى

من أسفل الرجل مبتدئا

بخنصر الرجل اليمنى

خاتما بخنصر اليسرى

(وتقديم اليمنى من يده

ورجله على اليسرى)

ثم - أما العضوان

الأذنين فبمسحهما

سنية ثلثت العضو للفسول والمسوح في قوله

(بالمسح) عليه فرار من خلاف من أوجه وهو الامام مالك والامام أحمد بن حنبل في أظهر الروايتين عنه  
 (انما مسح بعض الرأس فواجب كاسني) في فروض الوضوء في باب الغرض على ذلك (ولو لم يدرع  
 (ماعلى راسه من حمامة ونحوها) كمل بالمسح عليها) أى على ماعلى راسه وأن لم يمسح على ظهر  
 بشرط ثلاثة وهي أن لا تمتد يده من تحت اللحية كأن يمسح من غير غرض كما يمتنع عليه  
 للمسح على خف كذلك وعلم رفع اليد جدمسح جزء من الرأس بأن يكون مسحه متعلبا بمسح الرأس  
 فلا يكفي المسح على استقلا بأن يمسح يده بمسح أو يمسح قبل مسح جزء من الرأس وأن لا يكون  
 عليه نجس معقونه كدم البراغيت (والسادسة) مسح جميع الأذنين أى بدمسح الرأس (ظاهرهما  
 باطنهما) (وباطنهما) بباطن أعلى سائتيه ومساخيل بكرف - ابتية (عاء جديد أى غير) ماء (بل  
 الرأس) أول مرة وتقدم الشارح بلفظ جميع ليعيد كمال السنة لأصلها لأنه حاصل بالبيض (والسنة)  
 أى الكاملة (في كيفية مسحها) أن يدخل مسحة في (في صاخبه) بدرهما على (الماء طين)  
 أى كيات الأذن (وحرارة) على ظهورها ثم يلقى (كيفية) أى راحته (وهما) أى وأحال أنها  
 (مبلولتان بالأذنين) أى يطوئهما (استظهارا) أى طلبا لظهور المسح لكل وقول الشارح ثم يلقى  
 كفة إلى آخره وليس من تنمة مسحها بل هو سنة مستقلة ويسمى استظهارا وقوله بالأذنين متعلق به  
 ويسن غسلهما ثلاثا مع الوجه ثلاثا فيل أنهما مع الرأس ثلاثا كما قيل أنها منه وثلاثا  
 استقلا لا لكونهما عضو من مستقلين على الراجح وثلاثا استظهارا فبجمل ما فيها اثنا عشرة مرة  
 (و) السابعة (تخليل) مما يجب غسل ظاهره فقط من نحو المراض (واللحية الكفة ثلثة) أى  
 الكانة (من الرجل أظلمة) مالا يكفي بغسل ظاهره فقط وهو (لحية الرجل الخفيفة ولحية الراة والحنى)  
 أى مطلقا أن لا يخرج عن حد الوجه ومثل اللحية المراض (فيجب تخليلها) أن لا يصل للماء إلى باطنها  
 إلا بالتخليل والافهم مندوب (وكيفية) الفاضلة (أن يدخل الرجل) (وغيره) (أصابعه) أى اليمنى (من أسفل  
 اللحية) ويحفل التخليل بأى كيفية كانت (وتخليل أصابع اليدين والرجلين) من رجل أو امرأة أو حنى  
 (أن وصل الماء إليها) أى الأصابع (من غير تخليل) فان لم يصل إلا به كالأصابع للثقة وجب تخليلها ليصل  
 الماء إلى ما استتر منها (وان لم يأت) أى لم يمكن (تخليلها) لا لحمامها حرم فتقها لتخليل أى أن لزم عليه  
 محذورين (وكيفية تخليل اليدين) أى الفاضلة (بالتشبيك) أى إدخال الأصابع بعضها في بعض  
 (والرجلين) أى وكيفية تخليلها الكفة معصورة (بأن يبدأ) أى يأتى بالتخليل (بخنصر يده اليسرى  
 من أسفل الرجل مبتدئا بخنصر الرجل اليمنى خاتما بخنصر) رجله (اليسرى) فيكون التخليل بخنصر  
 من خنصر إلى خنصر (و) الثامنة (تقديم اليمنى من يده ورجله على اليسرى منها) ولولماسح الخف  
 ولوعكس الترتيب أو ظهرها وكذا (وأن سهل غسلها) (أما العضوان الأذنين) غسلها بما  
 كالحدين) أى والكفين والأذنين (تقديم اليمنى منها) أى العضوين (بل يطهران دفعة) ففتح المال  
 أى مرة (واحدة) الأمن نحوائل وأقطع ثوبا نفسه ولم يكن الوضوء باليمن فقدم اليمنى ولومن شق  
 رأسه أو من خده الأكره (ودكر المصنف سنية ثلثت العضو للفسول والمسوح) كالرأس والجنب  
 ونحو العمامة دون الخف (في قوله) (والسابعة) (الطهارة ثلاثا ثلاثا) منصوبان على الحال  
 أى ولو لدئ ليس لأن أمانه بالثلاث لا ينافي الوالاة وإنما قيد المصنف بالطهارة للاتفاق عليها فقدم  
 ابن قاسم المبادى إلى عدم استحباب تكرار غير الطهارة (وفى بعض النسخ والتكرار أى للفسول  
 والمسوح) ويحصل الثلاث في الماء الجاري وعمر ثلاث جرات وفى الماء الراكد بالتحريك ثلاث مرات  
 ولو لم يدرع الرأس فواجب كاسني ولولم يدرع ماعلى راسه من حمامة ونحوها كمل بطمس عليها

(و)

بعض النسخ التكرار أى للفسول والمسوح فى قوله (والطهارة ثلاثا ثلاثا) وفى بعض النسخ التكرار أى للفسول والمسوح



(د) العائنة (الموالة) ويَعْبَرُ عنها بالتتابع (وهي أن لا يحصل بين العضوين تفريق كبير بل يظهر العضو بعد العضو بحيث لا يحذف الفسول قبله) أي قبل العضو الذي يريد غسله (مع اعتدال الهواء) أي توسط الزمان بحيث لا يكون شديدا ولا ضعيفا (والزجاج) أي مزاج الشخص نفسه وهذه الطائفة الأربع السوداء والصفراء والبلغم والدم فهو مشتمل على الكلى غلب عليه واحدة منها (والزمان) بحيث لا يكون الزمان زمن شدة الحرارة ولا زمن شدة البرودة ويقدر الممسوخ مفسولا لأن الممسوخ يسرع إليه الخفاف فلا يعتبر بل يقدر مفسولا (وإذا ثبت فلا اعتبار) في موالة الأعضاء (أو حرمة) فلا تعتبر أول الفسولات مع العضو الذي غسل بعدها وتعتبر أيضا الموالات بين الفسولة الأولى والثانية وبين الثانية والثالثة وكذا بين أجزاء كل عضو واحد (وأما تذب الموالة في غير وضوء صاحب ضرورة) فقرار من خلاف الامام مالك (أما هو) أي صاحب الضرورة (فالموالات واجبة) أي شرط لصحة وضوء (في حقه) (تقليلا للحدث وتجب الموالات على السلام أيضا إذا ضاق الوقت ولكن ليست على سبيل الشرطية فلو لم يوال حينئذ ضح الوضوء مع الائم) (وبقي للوضوء بين أخرى مذكورة في الطولان) (في طهارة المرأة) والتحجيل وترك الاستعانة بالصغير عند الرقاد بترك الاستعانة بالأسفل لأنك طلب الأمانة فقط حتى لو أمانة غيره فهو شاك كان الحكم بالاستعانة في غير ذلك خلاف الأولى ومنها أن يصع التوضي أنا الماء عن يمينه أن كان يعرف منيه وعن يساره أن كان يصيب منيه على يديه كالإبريق. ومنها تقديم النية مع أول السنن للتقدم على غسل الوجه ليحصل ثوابها. ومنها أن يلفظ بالنوى لتعاون اللسان والقلب ويسر بها بحيث يسمع نفسه فقط. ومنها أن يصحح النية ذكر أفضله إلى آخر الوضوء ومنها البقاء باغلى الوجه ومنها ترك الكلام بلا حاجة ومنها ترك خاتمه فإن لم يصل الماء لما تحته إلا وجب ومنها توقي الرشاش ومنها ترك الأعضاء ونبالغ في تعقب خصوصيات النساء ومنها أن يتعمد الموى والحفاظ وكل ما يحافظ أغفاله ومنها أن يبدأ بأصابع يمينه وبعدها بغيره المشهور تعقبه ومنها ترك التنشيف بلا عذر ومنها ترك النفض لأنه كما ترى من العادة. وأما كمكروهات الوضوء فالامراف في الماء وتقديم اليسرى على اليمنى والزيادة على الثلاث يقينا وتنقص عنها ولو شك بالاستعانة بمن يظهر أعضائه بلا عذر والمبالغة في المضمة والاستنساخ للصائم. (صلى) بيان أحكام (الاستنجاء وأداب قاضي الحاجة) أي الأمور المطلوبة منه على وجه التذلل والوجوب (والاستنجاء) لفظة مشحونة موضع النجس أو غسلة والنجس ما يخرج من البطن (وهو) ما حو (من) مصدر (نجس الشيء) وهو النجس بمعنى القطع (أي قطعه) أي الشيء أمانة أصله ومن وسطه (فكان المستنجى يقطع به) أي الاستنجاء (الذي عن نفسه) فهو شبهه بالقطع الحقيقي الذي هو في منحل الأجزاء كالحديد، وأما شرعا فهو إزالة الخارج من الفرج عن الفرج بماء أو حجر حر لا ي، وهو (واجب من خروج البول والغائط) أي وغيرهما من كل خارج نجس ملبوث ولو لم يكن كدم وودي ويكون الاستنجاء بالماء) ويجب استعمال قدمه بحيث يلبس على الظن زوال النجاسة وعلا ظهور الخسونة بعد التعمية في الذكر وأما الإني فبالعكس ولا بد أن يسترخي للثلاثين نجاسة في تصاعف الفرج حتى تنفصل (أو الحجر) أي الحقيقي (وماني معناه) أي بما يقاس على الحجر الحقيقي في حصول المقصود به (من كل حامد) أي خال عن الرطوبة (ظاهر قالم) لئلا ينجس فيجوز الاستنجاء بالحجر للرجال والنساء (غير عظم) أي غير معظم (ولكن الأفضل) لم يرد الاستنجاء ولو من نحو البول (أن يستنجى أولا بالأحجار) ولا يشترط فيها حينئذ طهارة ولا غيرها لكن

(والموالة) ويَعْبَرُ عنها بالتتابع (وهي أن لا يحصل بين العضوين تفريق كبير بل يظهر العضو بعد العضو بحيث لا يحذف الفسول قبله مع اعتدال الهواء والزجاج) أي مزاج الشخص نفسه وهذه الطائفة الأربع السوداء والصفراء والبلغم والدم فهو مشتمل على الكلى غلب عليه واحدة منها (والزمان) بحيث لا يكون الزمان زمن شدة الحرارة ولا زمن شدة البرودة ويقدر الممسوخ مفسولا لأن الممسوخ يسرع إليه الخفاف فلا يعتبر بل يقدر مفسولا (وإذا ثبت فلا اعتبار) في موالات الأعضاء (أو حرمة) فلا تعتبر أول الفسولات مع العضو الذي غسل بعدها وتعتبر أيضا الموالات بين الفسولة الأولى والثانية وبين الثانية والثالثة وكذا بين أجزاء كل عضو واحد (وأما تذب الموالة في غير وضوء صاحب ضرورة) فقرار من خلاف الامام مالك (أما هو) أي صاحب الضرورة (فالموالات واجبة) أي شرط لصحة وضوء (في حقه) (تقليلا للحدث وتجب الموالات على السلام أيضا إذا ضاق الوقت ولكن ليست على سبيل الشرطية فلو لم يوال حينئذ ضح الوضوء مع الائم) (وبقي للوضوء بين أخرى مذكورة في الطولان) (في طهارة المرأة) والتحجيل وترك الاستعانة بالصغير عند الرقاد بترك الاستعانة بالأسفل لأنك طلب الأمانة فقط حتى لو أمانة غيره فهو شاك كان الحكم بالاستعانة في غير ذلك خلاف الأولى ومنها أن يصع التوضي أنا الماء عن يمينه أن كان يعرف منيه وعن يساره أن كان يصيب منيه على يديه كالإبريق. ومنها تقديم النية مع أول السنن للتقدم على غسل الوجه ليحصل ثوابها. ومنها أن يلفظ بالنوى لتعاون اللسان والقلب ويسر بها بحيث يسمع نفسه فقط. ومنها أن يصحح النية ذكر أفضله إلى آخر الوضوء ومنها البقاء باغلى الوجه ومنها ترك الكلام بلا حاجة ومنها ترك خاتمه فإن لم يصل الماء لما تحته إلا وجب ومنها توقي الرشاش ومنها ترك الأعضاء ونبالغ في تعقب خصوصيات النساء ومنها أن يتعمد الموى والحفاظ وكل ما يحافظ أغفاله ومنها أن يبدأ بأصابع يمينه وبعدها بغيره المشهور تعقبه ومنها ترك التنشيف بلا عذر ومنها ترك النفض لأنه كما ترى من العادة. وأما كمكروهات الوضوء فالامراف في الماء وتقديم اليسرى على اليمنى والزيادة على الثلاث يقينا وتنقص عنها ولو شك بالاستعانة بمن يظهر أعضائه بلا عذر والمبالغة في المضمة والاستنساخ للصائم. (صلى) بيان أحكام (الاستنجاء وأداب قاضي الحاجة) أي الأمور المطلوبة منه على وجه التذلل والوجوب (والاستنجاء) لفظة مشحونة موضع النجس أو غسلة والنجس ما يخرج من البطن (وهو) ما حو (من) مصدر (نجس الشيء) وهو النجس بمعنى القطع (أي قطعه) أي الشيء أمانة أصله ومن وسطه (فكان المستنجى يقطع به) أي الاستنجاء (الذي عن نفسه) فهو شبهه بالقطع الحقيقي الذي هو في منحل الأجزاء كالحديد، وأما شرعا فهو إزالة الخارج من الفرج عن الفرج بماء أو حجر حر لا ي، وهو (واجب من خروج البول والغائط) أي وغيرهما من كل خارج نجس ملبوث ولو لم يكن كدم وودي ويكون الاستنجاء بالماء) ويجب استعمال قدمه بحيث يلبس على الظن زوال النجاسة وعلا ظهور الخسونة بعد التعمية في الذكر وأما الإني فبالعكس ولا بد أن يسترخي للثلاثين نجاسة في تصاعف الفرج حتى تنفصل (أو الحجر) أي الحقيقي (وماني معناه) أي بما يقاس على الحجر الحقيقي في حصول المقصود به (من كل حامد) أي خال عن الرطوبة (ظاهر قالم) لئلا ينجس فيجوز الاستنجاء بالحجر للرجال والنساء (غير عظم) أي غير معظم (ولكن الأفضل) لم يرد الاستنجاء ولو من نحو البول (أن يستنجى أولا بالأحجار) ولا يشترط فيها حينئذ طهارة ولا غيرها لكن



ثم يتبعها ثانياً (بالماء)

والواجب ثلاث مسحات

ولو بثلاثة أطراف

حجر واحد (ويجوز

أن يقتصر) المستعجى

(على الماء أو على ثلاثة

أحجار يتقى من الحبل)

أن حصل بالانقاء بها

والأجزاء عليها حتى يتقى

ويتن بعد ذلك التثليث

(فإذا زاد الأقصر على

أحدهما قلناه أفضل) لأنه

يزيل عَنِ النجاسة

وأثرها ومهرط اجزاء

الاستنجاء بالحجران

لا يجف الخارج النجس

ولا ينتقل عن محل

خروجه ولا يطأ عليه

نجس آخر اجنبى عنه

فان اتنى بشرط من

ذلك تعين الماء

(ويجتنب) وجوب باقي

الحاجة (استقبال

القبلة) الآن وهي

الكعبة (واستدبارها

في الصحراء) ان لم يكن

بينه وبين القبلة شاة

أو كان ولم يبلغ ثلث ذراع

أو بلغها وبعد عنه

أكثر من ثلاثة أذرع

بذراع الأذى كما قال

بعضهم والبيان في هذا

كالصحراء بالشرط

الذكور إلا البناء المعد

لقضاء الحاجة فلا حرمه

فيه مطلقاً وخرج بقولنا

الآن فما كان قبلة أو لا

كيت

يسن لحصول الأكمل (ثم يتبعها ثانياً بالماء) لأن الأحجار تزيل العين والماء يزيل الأثر (والواجب ثلاث

مسحات) ويجب تعميم الحبل بكل مسحة (ولو) كانت الثلاث مسحات (بثلاثة أطراف حجر واحد)

قلبه به بعد السج لا تعدد الحجران لم يتأثر في الثانية جازت هي والثالثة بطرف واحد لا يماخف

النجاسة فلا يؤثر في الاستعمال بخلاف الماء وذلك لحجره من سلمان الفارسي ثم إن رسول الله صلى الله

عليه وسلم أن يستعجى بأقل من ثلاثة أحجار (ويجوز) ويجزى (أن يقتصر المستعجى على الماء)

لأنه الأصل في إزالة النجاسة (أو على ثلاثة أحجار يتقى) أي المستعجى (من الحبل) وانما جاز الأقصر

على الثلاث (إن حصل الانقاء بها) وإلا زاد عليها) وجوباً (حتى يتقى) أي المستعجى الحبل (ويتن بعد

ذلك) أي الانقاء (التثليث) أي الابتداء كان حصل الانقاء بأربع فستن الأتيان بخامس فان حصل بوتر

لم يتن بعده شيء لقوله صلى الله عليه وسلم إذا استعجم أحدكم فليستعجم وترأواه الشيخان (فإذا أراد

الجمع فهو الأفضل) وان أراد (الأقصر) على أحدهما أي الماء والأحجار (قللاً) أفضل لأنه يزيل عَنِ

النجاسة وأثرها) بخلاف الأحجار هذه إذ لم تتركه نفسه عن الأحجار والأقصر أفضل وكذا يقال في

سائر الرخص (ومهرط اجزاء الاستنجاء بالحجر) أن أراد الإقتصار عليه (أن لا يجف الخارج النجس) فان

جفت تعين الماء بماء يخرج بعدة متتابعات ويصل إلى ما وصل إليه الأول ولو من غير جسده والاحتياط في الاستنجاء

بالحجر (ولا ينتقل) أي الخارج (عن محل خروجه) أي عن المحل الذي أصابه عند الخروج واستقر فيه

وان انتشر حول الخارج فوق عادة الإنسان وأما قبل الاستقرار فلا يقتصر إلا إذا جاوز الصلابة

والخشفة ولا يقطع الخارج والفرق بين التقطع والاتقال أن الاتقال الاستقرار ثم السيلان بقطع أو لا

والقطع أن يكون بين أجزاء الخارج تقطع ابتداء (ولا يطأ عليه) أي الخارج (نجس آخر) مطلقاً (أجنبي

عنه) أي الخارج أو ظاهر رطب ولو ببلل الحجر والطين وليس بقيد بل لو كان الأجنبي موجوداً قبل

الخارج كان الحكم كذلك (فان اتنى بشرط من ذلك) أي المذكور (تعين الماء) لعدم اجزاء الحجر

حينئذ ولا يكون الحجر في غير الاستنجاء ولا في غير الفرج الأصلي (ويجتنب وجوب باقي الحاجة) ومريد

قضاء المسكاف وولي غيره (استقبال القبلة الآن وهي الكعبة) يقينا وظناً بوجهه بالبول أو الفائط وان

لم يكن بين الخارج (واستدبارها) يجعل ظهره إليها بالبول أو الفائط وان لم يكن بين الخارج (في

الصحراء) أي الفضاء (ان لم يكن بينه وبين القبلة شاة أو كان) أي وجد سائر (ولم يبلغ ثلث ذراع أو

بلغها) وبعد عنه أكثر من ثلاثة أذرع (وبذلك) بذراع الأذى كما قال بعضهم (والحاصل أنه لا يشترط في

عرض السائر أن يعم جميع ما توجه إلى القبلة سواء في ذلك القيام والجالس فلو قضى حاجته قائماً لبدان

يسير من سرته إلى موضع قدميه شأنه القبلة وان كانت العورة انتهت لركبة فلو كفاها دون ثلث ذراع

في أو احتاج إلى زيادة على الثلث وجبت ولو اشتهت القبلة عليه وجب الاجتهاد حيث لا سائر ولو هبت

ريح عن بين القبلة ويسارها وخشي الرشاش جاز الاستقبال والاستدبار بالضرورة فان تعذر عليه غيرهما

وجب الاستدبار لأن الاستقبال الأحسن (والبيان في هذا) أي في وجوب اجتناب استقبال القبلة واستدبارها

(في الصحراء بالشرط المذكور) أي الرديين ثلاثة أشياء فيحرم الاستقبال والاستدبار في الصور الثلاثة

فان وجد شاة من القدم إلى السرة ولم يعد عنه أكثر من ثلاثة أذرع لم يجب الاجتناب بل سبب ويكون

تحلل من الاستقبال والاستدبار حينئذ بخلاف الأولى (الآن بناء المعد لقضاء الحاجة) والصحراء المعد لذلك

بتسكير قضاء الحاجة فيه أو بقصد ذلك (فلا حرمه فيه) أي المعدولا كراهة ولا هي خلاف الأولى (مطلقاً) أي

وجد سائر أو لا بلغ ثلث ذراع أو لا بعد عنه أكثر من ثلاثة أذرع أو لا نعم يكون كل من الاستقبال والاستدبار

مخلاف الأفضل حيث أمكن شاللي عن القبلة بلا مشقة (وخرج بقولنا الآن ما كان قبلة أو لا كيت

القدس)



تأخر إلى مئة (أي كتحريمه) واستدباره مكرهه) ونزول السكره بماتزول به الحرمة في القبلة  
(أو بحث أدباً) أي بدلاً (قاضي الحاجة) ولو غير مكلف (البول والغائط) زاده الشارح لأولى بالسكره  
(أي كالأرك) أي البياض أو الملوكة له ولم يتعين عليه الطهارة به أما المسبب والميلوك لغيره أوله وتعين  
عليه الطهارة به بأن دخل الوقت ولم يجد غيره فيحرم عليه البول والغائط فيه سواء كان الكثرة قليلاً أو  
كثيراً لأن بغيره بحث لا توافقه النفس بحال لا حالاً ولا آلاً فلا كراهة فيه إلا لغيره فيكره السكره  
في الليل والغائط (أي كالحار في فكره) أي البول (في القليل منه دون الكثير) أي فلا يكره (لكن  
لا أولى احتياطاً) أي الكثير بالبول ويكره في الليل مطلقاً بخلاف الماء وأما كراهة شواءه فهو محرراً لا  
واحداً بل يكره في الليل مطلقاً لأن الماء ليلاً مأوى الجن وكذا في النهار الآتي إلى الكثرة المستحسنة  
والحار الكثير ولو بأك في البحر مثلاً فارتفع رغوته منه فهي طاهرة تمام بتحقيق كونها من البول  
كان وجد في البحر (و بحث النوى تحريمه) أي البول (في القليل بخلاف ما كان أو كذا) أي إذا كان  
في ذلك ضيق بالنجاسة (و بحث أيضاً البول والغائط) بدلاً تحت الشجرة المثمرة وقت الحرمة وغيره  
وقد روي تحتها ما قيل إلى الحرمة الساقطة غالباً عادة ولا فرق بين الحرمة الملوكة وغيره لأن الكلام من  
حيث استحسب وبالشجرة ما شمل النجم كالأرض والأرز والبول وغير ذلك وبالمثمرة ما شمل لا ارتفاع به  
في غيره ولو نحو ورق مما توافقه النفس لا ارتفاع به بعد تلوينه بالنجاسة (و بحث غداً كره) أي  
المرء في السلوك للناس) فيكره ذلك فيه وقيل يحرم التعوط وعليه جملة أكرهه بحلب  
فمن كثر عادة. أما الطاهر حتى المحدث فلا كراهة فيه (وفي موضع الظل صفياً) أي وقت الحر (وفي  
موضع الشمس شتاء) أي وقت البرد وللإيراد بذلك الموضع كل محل غير ملوك لا تحيد بقصد لغرض كعبية  
أو قبل فيكره ذلك إن اجتمعوا بالخائز وبحرم إذا كان ذلك المحل ملوكاً لا غير والا بأن اجتمعوا  
لمعكس أوله فيه فلا يكره ولا يحرم بل يندب أو يجب أن أقضي إلى منع العصية أن يتحقق ذلك أو طهته  
ويبقى في تلك السكره نظراً إلى أن الأصل في الاجتماع الإباحة (وفي الثقب في الأرض وهو) بفتح  
ثقة (النازل السدير) وألحق به السرب بفتحين وهو الشق لأنه قد يكون في ذلك خبواً ضعيف  
فتأذى أو قوت فيؤذنه ولما قيل أن الجن يسكن ذلك فقد تؤذي من يبول فيه وروي أنهم قتلوا سعد بن عباد  
في (ولفظ الثقب ساوطة) أي غير مذكور (في بعض نسخ المتن ولا يتكلم أدباً) أي بدلاً (لغير  
ضرورة قاضي الحاجة) حال كونه متلبساً (على) خروج (البول والغائط) فيكره له التكلم حال ذلك  
ولو غير ذلك أو رد سلام الأهل لصلحة لقوله عليه السلام إذا تقوط الرجلان فليستوا كل واحد منهما  
عن صاحبه ولا يتحدثان فإن الله سمعت على ذلك (فان دعت ضرورة إلى الكلام كمن رأى حية تقصد أن تكأ  
أو غيره من كل محترم) (أي كرهة الكلام حينئذ) أي حين أددت ضرورة الكلام بل يجب أن يحقق الأذى  
وان عطين حمد قلبه فقط كجميع وان تكلم ولم يسمع نفسه فلا كراهة أمامه عليم خروج شيء فيكره  
تلكم بدكر أو قرآن فقط واختار بعض الفقهاء كالأذرعى التحريم في قراءة القرآن وقال السيد همر  
البصري نقل عن شرح الحصن الحصين قاله كره نفس قضاء الحاجة وعند الجماع لا يكره بالقلب بالاجماع  
وأما كره باللسان حينئذ فليس بمأذنبنا إليه رسول الله صلى الله عليه وآله ولا يمتثل عن أحد من الصحابة بل يكفي في  
هذه الحالة الحياء والرأفة وذكراً لله تعالى في إخراج هذا المدلول الذي لو لم يخرج لقتل صاحبه  
وهذا من أعظم آله كره ولو لم يقل باللسان (ولا يستقبل الشمس والقمر ولا يستدبرهما) عند طلوعهما أو  
غروبهما عين بول وغائط لا يصبر مظهره (أي يكره ذلك) أي المذكور من الاستقبال والاستدبار (حال

القدس فلا يستقبله  
واستدباره مكرهه  
(و يمتنع) أدباً قاضي  
الحاجة (البول)  
والغائط (في الماء أكره)  
أما الحار في فكره في  
القليل منه دون الكثير  
لكن الأولى احتياطاً  
و بحث النوى تحريمه  
في القليل بخلاف ما كان  
(و) بحث أيضاً البول  
والغائط تحت الشجرة  
المثمرة وقت الحرمة  
وغيره (و) بحث  
ما ذكره (في الطهر بنى)  
السلوك للناس (و) في  
موضع (الظل) صفياً  
وفي موضع الشمس  
شتاء (و) في (الثقب)  
في الأرض وهو الناظر  
السدير ولفظ الثقب  
ساوطة في بعض نسخ  
المتن (ولا يتكلم) أدباً  
لغير ضرورة قاضي  
الحاجة (على البول  
والغائط) فان دعت  
ضرورة إلى الكلام  
كمن رأى حية تقصد  
إنساناً لم يكره الكلام  
حينئذ (ولا يستقبل  
الشمس والقمر ولا  
يستدبرهما) أي يكره  
ذلك حال



فناء حاجته لكن الزوى (٢٢) في الروضة وشرح المذهب قال ان استدبارها ليس بمكروه وقال في شرح الوسيط ان

ترك استقبالها واستدبارها سواء أي يكون متباحا وقال في التحقيق ان كراهة استقبالها لأصل لها وكفوله ولا يستقبل الخ شافط في بعض نسخ المتن .

(فصل) في نوافض الوضوء السبعة أيضا بأسباب الحسن (والذي ينقض أي يبطل الوضوء خمسة أشياء) أحدها (الخارج من) أحد (السلخ) أي القبل والبر من متوضي حتى واضح معتادا كان الخارج كبول وغائط أو نادرا كدم وحصى نجسا كذه الأمثلة أو طاهرا كدود إلا أن الخارج باحتلام من متوضي يمكن مقعده من الأرض فلا ينقض ولا يشك في أنما ينقض وضوءه بالخارج من فرجه جميعا (و) الكلتني (النوم على غير هيئة التمكن) وفي بعض نسخ المتن زيادة من الأرض من الأرض من الأرض والأرض ليست بقيد وخارج بالتمكن مالم نام قاعدا اعتبر منه كمن

فناء حاجته (وتنفي الصك اهـ بالسار) لكن الزوى في الروضة وشرح المذهب قال ان استدبارها ليس بمكروه (أي بخلاف استقبالها فانه مكروه) نطائمه لا يمسها من أي شيء تعالى الباهر ولأن الاستقبال أفحش لو فزع شعاعه في الفرج عنده دون الاستدبار وهذا هو المذهب (وقال في شرح الوسيط) كالوسيط والبسيط والوجيز والخزالي (ان ترك استقبالها واستدبارها) وعدمه (سواء أي فيكون) أي ترك ذلك (متباحا وقال) أي الزوى (في التحقيق) ان كراهة استقبالها لأصل لها فاختار إباحته (وقوله) ولا يستقبل الخ شافط في بعض نسخ المتن (قاعدة) روى عن ابن عمر رضي الله عنهما أن ابن آدم إذا جلس ليغضي حاجته يقول أو يتوطئ بجاءه ملك وقام على رأسه وقال له يا ابن آدم انظر إلى القيمة التي آتاكها كيف تقربت عن حالها بمحبتك فانظر إلى عاقبتك وما يتوَلَّى اليك في القبر . (فصل : في نوافض الوضوء) أي من وقت خروجه فقط (للسبب أيضا بأسباب الحسن) أي بأسباب تنهي به أمدة الوضوء (والذي ينقض أي يبطل الوضوء) لو طرأ عليه (خسة أشياء) فقط (أحدها ما يخرج) أي خروج نبي أو خمر فيقضي (من أحد السبلين أي القبل والبر من متوضي حتى واضح معتادا كان الخارج كبول وغائط أو نادرا كدم وحصى نجسا كذه الأمثلة أو طاهرا كدود) سواء خرج طوعا أو كرها عندا أو شهوا جافا أو رطبا انفصل أولا كان خرج رأس الدودة وعادت (إلا أني) أي متى الشخص نفسه الخارج منه أول مرة (الخارج) ينظر أو (باحتملام متوضي يمكن مقعده من الأرض فلا ينقض) أي التي الوضوء لأنه يوجب السبل الأعم من الوضوء أما لو استدبره لم يخرج فانه ينقض وخارج متى الشخص نفسه متى غيره ككان جامعاً انسان في ذره فإذا اغتسل وبوطأ ثم خرج ذلك التي من ذره ينقض (والشك) الذي آلة الرجال وآلة النساء (أما ينقض الوضوء بالخارج من فرجه جميعا) أمالو كان له قيمة لأشياء الرجال وآلة النساء نقض الخارج منها مطلقا كالنقبة المنقحة في أي موضع من البدن في استدبار الفرج الأصل خلفه أو من تحت السرة من الاستدبار الكارض (والثاني النوم) يعني إذا كان (على غير هيئة التمكن) وفي بعض نسخ المتن زيادة من الأرض (وزاد الشارح منطق التمكن بقوله) (مقعده من الأرض) (الاستدبار) فلو لم يكن مقعده على ظهر دابة مثلاً فلا ينقض (وخارج بالتمكن مالم نام قاعداً غير متجنب) (أو كان مائلاً على أحد شقيه أو نام قاعداً وهو غير بل أو من حدتين بعض مقعده وقمره يتخاف إلا أن سبل التحاكي بشيء (أو نام قائماً أو على فناء ولو تمكنا) كان الصق بكل منهما مقعده بنحو محدة أو محمودة وأن استدبره كان قال الشيخ عطية أن من نام قائماً متمكناً لا ينقض وضوءه (والقاعدة) (أو خمر فقط) (والثالث زوال العقل) أي التمييز ولو متمكناً اجاماً (أي القلية عليه بسكر) فهو إما من الإغاء أو من الجنون أو من تناول نحو دواء (أو مرض) بحيث يكون كالإغاء (أو جنون أو أعمار) أي غير المرض ولو كان ذلك لولي حاله الذي كره فيتنقض وضوءه عندنا خلافاً للملكية (أو غير ذلك) كأنواع الجنون قال الفراء في الجنون يزول العقل والإغاء يضره ولا نوم يضره اهـ والإغاء داخل في المرض لأنه منه كما يقع في الجنون ودخل في السكر أيضاً كالجنون وإذا كان كذلك فلا حاجة لزائدة الشارح بقوله أو جنون أو إغاء (والرابع ليس الرجل) يشترطه (للأمة الأجنبية) أي بشرتها (غير الحرم) فبعض وضوءه كل منهما مع لذة أو أعمدا أو سهواً أو كرهاً (أو لو) كان الرجل رجلاً أو امرأة أو حياً أو كانت المرأة (ميتة) ولكن لا ينقض وضوء الميت ذكرها أو أنى أو كان أحدهما حياً ولو

أو نام قائماً أو على فناء ولو تمكنا (و) الثالث (زوال العقل) أي القلية عليه (بسكر أو مرض) أو جنون أو إغاء أو غير ذلك (و) الرابع (ليس الرجل المرأة الأجنبية) غير الحرم ولو ميتة عليه بنوعه



أو مصاهرة وقوله (من

غير حائل) يخرج

ما لو كان هناك حائل

فلا نقض حينئذ (و)

الخماس هو آخر

النواقض (من فرج

الادمي بباطن الكف)

من نفسه وغيره ذكرا

أو أنثى صغيرا أو كبيرا

حيا أو ميتا ولو فظ

الادمي ساقط في بعض

نسخ المتن وكذا قوله

(ومن حلقه دبره)

أي الادمي ينقض

(على القول الجديد)

وعلى القديم لا ينقض

مس الحلقه والمراد بها

ملتقى المتفلبو بباطن

الكف الراحة مع

بطون الأصابع وخرج

باطن الكف ظاهره

وحرفه ورءوس

الأصابع وما بينها فلا

نقض بذلك أي بعد

التحامل السير

(فصل في موجب

الفعل والفعل لغة

سيلان الماء على الشيء

مطلقا وشرعا سيلانه

على جميع البدن بنية

مخصوصة (وهو الذي

يوجب الفعل ستة

أشياء ثلاثة منها

(تشترك فيها الرجال

والنساء وهي التفاه

والنساء وهي التفاه

والنساء وهي التفاه

كان على غير صورة الادمي (والمراد بالرجل والمرأة ذكر وأنثى) يقينا (بلفاح الشهوة) أي يقينا (عرفا)  
أي عند أو باب الطباع السليمة كالامام الشافعي والسيدة نفيسة والشهوة انتشار الذكر للشباب وميل  
القلب للنساء وفتح الفاني (والمراد بالحرم من حرم نكاحها) أي على الدوام بسبب مباح (الأحل نسب)  
أي قرابة كما في الأم والبنت والأخت (أو رضاع) كالأم من الرضاع والأخت منه (أو مصاهرة) أي  
بنيته القرابة كما في أم الزوجة وابنتها فخرج بقوله من حرم نكاحها من لا يحرم نكاحها  
كلا حية ويقولنا على الدوام أخت الزوجة وعمتها وخالتها فانهم ينقض الوضوء وقولنا بسبب مباح  
بأنهم لا يوطأون بشبهة وأمها فانهم ينقضان الوضوء وأن حرم نكاحها (أو قوله من غير حائل  
يخرج ما لو كان هناك) أي بين الرجل والمرأة (حائل) ولو رقيقا يمنع المس (فلا نقض حينئذ) ولو  
كذلك لو منع على البنت فان كان من العرق نقض لسته لانه كالجزء من البدن وإن كان من غير فلا  
(والخمس وهو آخر النواقض من فرج الادمي) حتى السقط إذا وقع فيه الروح والأفلا ينقض مس  
فرجه لانه إنما يقال له أصل آدمي (باطن الكف) ولو شلاء أو تعددت الإزادة للبنت على سمت الأصلية  
فلا فرق بين أن يكون الفرج (من نفسه وغيره) عاملا أو أشلا متصلا أو منفصلا مادام اسم الفرج سواء  
كان لا آدمي (ذكرا أو أنثى صغيرا أو كبيرا حيا أو ميتا) ونحوه كل المس عمدا أو سهوا أو كرها  
(أو لا آدمي ساقط) أي غير مذكور (في بعض نسخ المتن) ولا بد منه لتخرج البهيمة (وكذا) سقط  
في مس نسخ المتن أيضا (قوله ومن حلقه دبره) أي الادمي ينقض على القول الجديد لانه فرج وقينا  
على القول في كون ما يخرج من كل ينقض الوضوء (وعلى القديم لا ينقض مس الحلقه) لانه لا يلتصقه  
والجديد ما قاله الشافعي بمصر والقديم ما قاله قبل دخولها (والمراد بها) أي الحلقه (ملتقى المتفلبو) أي  
ما انضم كف الكفسي لا ما وراءه فمس داخل الفرج ليس ناقضا (و بباطن الكف الراحة مع بطون  
الأصابع) وكذا حلقه فأن في بطن الكف (وخرج بباطن الكف ظاهره) فأنه لا ينقض خلافا للامام أحمد  
(وحرفه) أي الكف وهو محرف الخنصر وحرف السبابة وحرف الإبهام (ورءوس الأصابع) فإذا  
هرش الإنسان ذكره بها فلا نقض (وما بينها) أي الأصابع وهو ما يستمر عند انضمام بعضها  
أي بعض لا خصوص النقر (فلا نقض بذلك) أي ما ذكر من ظهر الكف وحرفه ورءوس الأصابع  
وما بينها فخرجها عن سمت الكف وضابط ما ينقض ما يستمر عند وضع إحدى الأختين على الأخرى  
(أي بعد التحامل السير) ليقول غير الناقض من رءوس الأصابع وعند وضع باطن أحد الإبهامين  
على باطن الآخر.

(فصل في موجب الفسل) وهو بكسر الجيم ما يقتضيه من جنابة ولادة ونحوهما بفتحهما ما يقتضيه  
على الفسل من استباحة ما كان ممسكا قبله كالصلاة ونحوها (والفسل لغة سيلان الماء على الشيء)  
أي سواء كان بذنا أو غيره (مطلقا) أي سواء كان بنية أم لا (وشرعا سيلانه على جميع البدن  
بنية مخصوصة) أي ولو مندوبة كما في غسل الميت والفسل بكسر الفين ما يضاف إلى ماء الفسل من  
نحو سائر (والذي يوجب الفسل) أي السبب الذي ينشأ عنه وجوبه (سنة أشياء) فقط وغيره  
الخاصة وليس هو الموجب بل احتمال انقطاع الحيض وتجنس جميع البدن ليس موجبا لذات  
الفسل بل يوجب إزالة النجاسة فتسكن بكسطة الحلد (ثلاثة منها) أي الستة (تشترك فيها الرجال) أي  
الذكور وإن لم يكونوا بالبين (والنساء) أي الإناث وإن لم يكن بالغات إلا إزالته التي فاته لا يتأتى  
إلا مع البلوغ (وهي) أي الثلاثة المشتركة بين الرجال والنساء (التقاء الحثانين) أي تحاذيها  
بسبب الدخول (ويجوز عن هذا الالتقاء بإبلاج حتى واضح غيب حشفة الذكر منه)

© الأولى ما يجتمعان وتلك هي أوريف

الحثانين) ويجوز عن هذا الالتقاء بإبلاج حتى واضح غيب حشفة الذكر منه



أى الحى الواضح (أو قترها من مقطوعها) أومن مخلوق بدونها (فى فرج) أى لادنى قبل أودبر  
 أو لبيمة ولو سميكة ولو فى دبر نفسه ولو كان المولج فيه ميتاً أو كان على الذكر خرفقة ملفوفة ولو غلظة  
 بل ولو كان فى قصبة أو كان الذكر غير منتشر (ويصير لادنى المولج فيه جنباً بإيلاج ماذكر) إذا  
 كان الإيلاج فى داخل الفرج وهو مالا يجب غسله فى الاستنجاء (أما الميت فلا يغسله) باستدخال  
 ذكره أو (بإيلاج فيه) أى الميت لأنه لا جنابة عليه لا نقطاع التكليف بالموت ولا جحد على الواطئ له  
 ولا مهر لكن يفسد حججه واعتكافه وتجب عليه الكفارة بالوطء فى رمضان كوطء البيمة (وأما  
 الحنفى المشكل فلا يغسل عليه) أى ولا على غيره (بإيلاج حشفته ولا بإيلاج قبله) لكن يستحب  
 إلا إن تحقق أنه جنب كان أو لم يكن رجل فى فرجه وهو فى فرج امرأة أو أوكج واضح فى دبره فيجنب  
 المشكل عيقنا لأنه جامع أو جومع (ومن المترك أزال) التى إلى خارج الحشفة فى الرجل وإلى ظاهر  
 الفرج فى البكر وإلى مجل بفصل فى الاستنجاء فى الثيب نعم يحكم بالبلوغ به نزوله إلى قصبة الذكر  
 وأن لم يخرج (أى خروج المتى من شخص) نفسه أول مرة (غير إيلاج) أو لومن غير قصد (وأن  
 قل المتى كقطرة ولو كانت على لون الدم) لكثرة جماع ونحوه إذا وجد واحدة من خواص الثلاث  
 التى لا توجد فى غيره وهى تدفع فى خروجه أولدة قوية بخروجه مع قنوره الذكر عقبه قالوا أو كون  
 ريعه كريح عجين أو طلع محل أن كان المتى طيباً أو ربح بياض بيض أن كان المتى نجساً وأن لم تدفع  
 ولم يمتد بخروجه كان خرج ما بقي منه بعد الغسل نحواً فى ذلك الرجل والمرأة . نعم الغالب فى معنى المرأة  
 الرقة والصفرة (ولو كان الخارج يجاع أو غيره) كان خرج بعد الغسل من الرجل من امرأة وطئت  
 فى قبلها أو استدخلته وقد قضت شهوتها بذلك الجماع أو الاستدخال كأن تكون بالثقة مختارة مستنقطة  
 فتعد الغسل لأنه حينئذ يغلب على الظن اختلاط منها بالخارج وقضاء شهوتها بمنزل منزلة نومها  
 فى خروج الحدث فتزول المظنة لئلا يمتنع بخلاف ما إذا لم تقضها بأن لم تكن لها شهوة صغيرة  
 أو كان لها شهوة ولم تقضها كمنامة أو مكرهة أو وطئت فى دبرها ثم خرج منها بعد الغسل منى الرجل  
 فلا يغسل عليها إذ لا منى لها يخلط بالخارج (فى بقية أو يوم) أى ولو بغير احتلام فلورأى منياً محققاً  
 فى نحو بوبه لزومه الغسل وإعادة كل صلاة يقضها بعده فالحال يحتمل عادة حدوثه من غيره والامتن  
 الغسل لها (بشهوة أو غيرها) لكن لا بد من وجود إحدى الخواص المذكورة فلو شك فى الماء الخارج  
 كأن رآه أبيض يخاف أنه إن بخار كونه ميتاً يغسل وودياً ويغسله ولها الرجوع من الاختيار الأول  
 إلى الثانى ولا يبعد ما قبله بالأول (من طريق المعتاد) ولومن قبل مشكل (أو غيره) كدبر أو ثقبه  
 بشرط أن يكون الخارج مستحكماً بكسر الكاف وهو الخارج لئلا يمتنع مع انسداد الأصل فان خرج  
 لأجل علة كان غير مستحكم فلا يجب الغسل . والحاصل أنه إن خرج من طريق المعتاد وجب الغسل  
 وأن لم يستحكم والأفشطرت فى وجوب الغسل الاستحكام إن وجد فيه بعض خواصه وأن كان على لون  
 الدم الحالى فان لم يوجد فيه شئ من خواصه فليس يمتنع ويشترط أن يكون من صلب الرجل ووزان  
 المرأة فى الانسداد العارض (كأن انكسر صلبه فخرج منه) أى من نفس الصلب أو من تحت الصلب  
 هنا كتحت المعدة فى فضل الحدث والصلب من الرقة إلى مشهى الظهر فالخارج منه يوجب الغسل لأنه  
 معدن المتى والصلب إنما يعتبر لرجل أما المرأة فما بين رجليها هو عظام الصدر (ومن المترك الموت)  
 لمسلم (ألا فى الشهيد) والسقط إذا لم تعلم حياته ولم يظهر خلقه (ولا يمتنع بها النساء وهى الحيض)  
 فالجواب للغسل نفس الحيض والإقطاع شرط لصحة الغسل والقيام للصلاة ونحوها شرط لوجوب فوربة  
 الغسل لأصل وجوبه وكذا يقال فيما يأتى (أى الدم الخارج من امرأة) على سبيل الصحة (بلفظ نعم)

أوقترها من مقطوعها  
 فى فرج ويصير لادنى  
 المولج فيه جنباً بإيلاج  
 ماذكر أما الميت فلا يغسله  
 بإيلاج فيه (أما الميت فلا يغسله)  
 الحنفى المشكل فلا يغسل  
 عليه بإيلاج حشفته ولا  
 بإيلاج فى قبله (و) من  
 المترك (أزال) أى  
 خروج (المتى) من  
 شخص بغير إيلاج  
 وأن قل المتى كقطرة  
 ولو كانت على لون الدم  
 ولو كان الخارج يجاع  
 أو غيره فى بقية أو يوم  
 بشهوة أو غيرها من  
 طريق المعتاد أو غيره  
 كأن انكسر صلبه  
 فخرج منه (و) من  
 المترك (اللول) أى  
 الشهيد (ولا يمتنع  
 بها النساء وهى  
 الحيض) أى الدم الخارج  
 من امرأة بلفظ نعم



سنتين (والنفاس) وهو

الدم الخارج عقيب

الولادة فإنه موجب

للفصل قطعاً (والولادة)

المصحوبة بالبلل

موجبة للفصل قطعاً

والحجزة عن البلل

موجبة للفصل في

الأصح .

فصل وفرائض الفسل

علاوة أنباء من جدها

(النية) فينوي الجنب

رفع الجنابة أو الحداث

بالأكبر ونحو ذلك

وتنوي الحائض

أو النفساء رفع حدث

الحيض أو النفاس

وتكون النية مقرونة

بأول الفرض وهو أول

ما غسل من أعلى البدن

أو أسفله فلونوي بعد

غسل جزء وجب إعادة

(وإزالة النجاسة أن

كانت على بدنه) أي

الغسل وهذا ما رجحه

الرافعي وعليه فلا تنكح

بغسله واحدة عن

الحديث والنجاسة

ورجح النووي

الاكتفاء بغسل واحدة

عنهما وحله إذا كانت

النجاسة محكمة أما إذا

كانت النجاسة غير

وجب غسلان عندها

(وإصال الماء إلى

جميع الذمير

سنة أو ثمانية عشر يوماً (والنفاس) وهو الدم الخارج عقيب الولادة) أي بحيث يكون قبل خمسة عشر يوماً من الحيض من غير أن يكون من غير صورة. ولأن النفاس مع الولادة لأنه يستغني بها عنه. ولأننا نقول لا نلزم بينهما لأن النفاس من الولادة ثم طرأ الدم قبل خمسة عشر يوماً فهذا الدم بجبل الفسل ولا يفي عنه النفاس (أي النفاس موجب للفصل قطعاً والولادة) وهو انفصال جميع الولد ولو كان من غير صورة. لا يفي حيث علم أنه فصل آدمي ويجب الفسل على من ولدت من غير الطريق المعتاد لثبوت أئمة. ولأنه من فصل الخارج الولادة بقوله (المصحوبة بالبلل موجبة للفصل قطعاً) أي بخلافه والبلل هو ما يخرج من المرأة من الولد فإنه يبقى منه بقية في السكس الذي ينزل منه الولد وهذه الجملة مبنيها (والحجزة عن البلل موجبة للفصل في الأصح) لأن الولد مني منعقد وإذا ولدت الصائمة ولداً جافاً فإنها لا تكون مكنته كون الولادة لا يفي في ساء. لا كرادو بحرئ الخلاف في الفاء العلقه والمضنة بالبلل. (أصله) في فرائض الفسل (وفرائض الفسل) ولو منسونا (ثلاثة أشياء أحدها النية) أو في غسل. (أي من اجتماع على غسل) فإن تمحضت واجبة كفاية واحدة منها أو مندوبة فكذلك أو بعضها. (أي من بعضها) عند ذلك كفصل الجمعة وغسل الجنابة فإن نواهما أحصاهما أو أحدهما أحصل ما نواه. (أي من ذلك) رفع الجنابة أو (رفع الحدث الأكبر) أو الحدث فقط (ونحو ذلك) كنية استباحة. (أي من ذلك) أو أداء فرض الفسل أو الفسل المفروض أو الفسل الواجب ولا تنكح نية الفسل. (أي من ذلك) قد يكون عادة (وتنوي الحائض والنفاس رفع حدث الحيض والنفاس) ويصح نية أحدهما. (أي من ذلك) حر ولوم العمد لأن اسم النفاس من أسماء الحيض (وتكون النية مقرونة بأول الفرض وهو أول غسل من أعلى البدن أو أسفله) أو وسطه فتكفي النية عند أي جزء كان لأن بدن الجنب كله مكشوف واحد (فلونوي بعد غسل جزء وجب إعادة) أي غسل ذلك الجزء لعدم الاعتداد به. (أي من ذلك) إزالة النجاسة أن كانت على (شيء من بدنه) أي للفصل وهذا) أي وجوب إزالة النجاسة قبل الفسل (ما رجحه الرافعي وعليه فلا تنكح غسله واحدة عن الحدث والنجاسة) لأن الماء يصير مستعملاً أولاً في التجنيس فلا يستعمل في الحدث ولأنهما واجبان مختلفا الجنس فلا يتداخلان (ورجح النووي ألا كنفاء بغسله واحدة عنهما) فيه فعهما الماء معاً لأن واجبهما غسل العضو وقد وجد كما لو اغتسل المرأة من جنابة وحيض والبراد بغسله واحدة في الحكمة الفسل الأولى من الثلاثة. (أي من ذلك) وفي العينية من إزالة العين وفي الغلظة الفسل السابعة مع الترتيب في أحدها ولا يمتد بالنية الاحتذاء. (أي من ذلك) لا يفي التي زول بها النجاسة ويرفع بها الحدث فلوانعمس بدون ترتيب في نهزائف مرة مثلاً فلم يرفع خذه وبه بلغز فيقال جنب انعمس في ما ظهر الف مرة بغير رفع الجنابة وليس يبدنه مانع جسي ولم يظهر (محلله) أي الخلاف بين الشيعين (ماذا كانت النجاسة محكمة) أو عينية وكان ماء الفسل الواحدة يزيلها ويصل إلى المحل من غير تغير الماء والكراد بالحكمة ثمالس لها طم ولا لون ولا ربح ولا حريم وبالعينية ثمالس ثمي من ذلك (أما إذا كانت النجاسة عينية) ولم تزل بغسله عيني الحدث على محل النجاسة وارفع عما عدها فحدث (وجب غسلان) للحدث والنجاسة (عندهما) أي النووي والرافعي وعلم بما ذكره (أي من ذلك) كلام المصنف على المعتمد عند النووي ويكون معناه وإزالة النجاسة مع تعمير البدن ولو بغسله واحدة فلا يشترط تقسم إزالتهما (وإصال الماء إلى جميع) أجزاء (النعم) ظاهره أو باطناً ولو لم يجز كنية ماعدا الثابت في عين وأصغر ثم إن طال لأنه من الباطن وإن كان في محله غسله من النجاسة لئلا يظن ولو تنكح (أي من ذلك) وجب غسل محلها



(و) الى جميع أجزاء ظاهر (البشرة) - أي الظفار وما تحتها (وفي بعض النسخ بدل جميع أصول) فلو غسل  
 أصول يغيره دون أطرافه بقيت الجنابة فيها وارفعت عن أصولها (ولافرق بين شعر الرأس وغيره ولا بين  
 الخفيف منه) أي الشعر (والكثيف) لقلة المشقة هنا لعدم تكرره في كل يوم (والشعر المصفور)  
 أي المنسوج (ان لم يصل الماء الى باطنه الا بالنقض وجب نقضه) بخلاف ما انعقد بنفسه وإن كثرت  
 وأن قصرت صاحبها بأن لم يتعدده بدهن وبعوده لعدم تكليفه تعديده أما ما انعقد بفعله فلا يبيح عنه  
 أصلاً وإن قل تعدده بفعله كذا نقل عن ابن حجر وابن قاسم والشبراملسي (وللراد بالشرة ظاهر  
 الجلد) ولو اتخذ آلة أو ناقاً من ذهب مثلاً وجب عليه غسله من حدث أصغر أو أكبر ومن نجاسة  
 غير معفو عنها ان التحم لانه يوجب عليه غسل مظهره من الأصبع والأنف بالقطع وقد تعدد لعذر  
 فصارت الآلة والأنف كالأصليين في وجوب غسلهما لافي نقض الوضوء بالمس (ويجب غسل مظهره  
 من صمغ أذنيه و) مظهره بالقطع مما يمسسه السكين فقط (من أنف مجذوع) أي مقطوع بخلاف  
 الباطن الذي كان منفصلاً قبل القطع فلا يجب غسله وإن ظهر بعد قطع ما كان صمغه (ومن  
 شقوق بدن) وسائر معاطف البدن وعمل التواتر نعم يحرم فتح اللتحم (ويجب اتصال الماء الى  
 ماتحت القلفة من الألف) لأنها مشقة لازمة ولهذا لو أزالها انسان لم يضمنها فمحتجتها كظواهر  
 لوجوب إزالتها ولهذا يجب غسل باطنها في الجنابة ولو احتبس فيها مني فاعتسل ثم خرج ما احتبس  
 فيها لم يجب إعادة الغسل قال القفال والصحيح أن الألف لا تصح صلاته ولا امامته في الصلاة وجوز  
 القاضي شريح والرويانى له الصلاة ونحوها مع بقاء غرلته وقال قنوتيا في الصلاة فمكروهة مع  
 صحتها لانحسار البول في قلفته كذا في فتح الجواب للشهاب الرمي (والى ما يبدو من فرج المرأة)  
 ولو بكر (عند قعودها) على قدميها (لقضاء حاجتها) لانه يظهر في بعض الاحوال فهو شبهة بما بين  
 الاصابع وهو من الظاهر فوجب غسله دائماً كما بين الاصابع (وما يجب غسله للمرأة) وهي ملتقى  
 المنفذ فيستريح قليلاً ليصل الماء الى ذلك (لأنها تظهر في وقت قضاء الحاجة فتصير من ظاهر البدن)  
 ولو في بعض الاحوال وذلك لحلول لسكر البدن مع عدم المشقة لندرة الغسل (وهيئة أي  
 الغسل) وأجبا كان أو مندو (بأشياء التسمية) مقرونة بالنية القلبية ويقصد بها الذكر  
 (و) الثانية (الوضوء كاملاً قبله) أي الغسل وقيل يؤخر غسل قدميه (وينوي به الغسل سنة الغسل)  
 بأن يقول نويت الوضوء سنة الغسل أو الوضوء المسنون للغسل أو يقول نويت الوضوء سنة الغسل  
 ولا يكفيه أن يقول سنة الغسل فقط من غير ذكر وضوء ويصح أن يقول نويت الطهارة سنة الغسل  
 من غير ذكر وضوء أو يقول نويت أداء الطهارة سنة الغسل وهذا إذا أخره فان أراد الخروج من  
 الخلاف نوى رفع الحدث والأبوى سنة الغسل هذا (إن تجردت بعبادته عن الحدث الأصغر) أي  
 انفردت عنه كأن نظر فأمني أو تفكر فأمني (والا) بأن اجتمعت الجنابة مع الحدث كاهو الغالب  
 (نوى به الأصغر) أي رفع الحدث الأصغر عن آخر الوضوء عن الغسل فراراً من خلاف من أوجب تلك  
 النية وهو القائل بعدم اندراج الأصغر في الأكبر ولا يضري صحة وضوئه بهذه النية اعتقاد زوال الوضوء  
 بالغسل نظراً لمرعاة القائل بعدم زواله فتكون مراعاة الخلاف مجوزة لهذه النية وإن لم يقدّر الخلاف  
 كما نقله الجبرمي عن ابن قاسم (و) الثالثة (أمرار اليد) ونحوها كقود في كل مرة من الثلاث المطلوبة  
 متراً (على وصلت) أي اليد (اليه من الجسد) فراراً من خلاف الإمام مالك فإنه أوجه فلا يجب على  
 الغسل استعانة في غير ما وصلت اليه يده بنحوها وهي التي نقلها ابن حبيب عن سحنون وهي  
 المعتمدة عند المالكية (ويجوز عن هذا الأمر بالذلك) كعبارة المصنف مساوية لعبارة من غير بذلك

والبشرة) وفي بعض  
 النسخ بدل جميع  
 أصول ولا فرق بين شعر  
 الرأس وغيره ولا بين  
 الخفيف منه والكثيف  
 والشعر المصفور ان لم  
 يصل الماء الى باطنه  
 الا بالنقض وجب نقضه  
 والمراد بالشرة ظاهر  
 الجلد ويجب غسل  
 مظهره من صمغ  
 أذنيه ومن أنف مجذوع  
 ومن شقوق بدن  
 ويجب اتصال الماء الى  
 ماتحت القلفة من  
 الألف والى ما يبدو  
 من فرج المرأة عند  
 قعودها لقضاء حاجتها  
 وما يجب غسله للمرأة  
 لأنها تظهر في وقت  
 قضاء الحاجة فتصير  
 من ظاهر البدن  
 (وهيئة) أي الغسل  
 (خمس أشياء التسمية  
 والوضوء كاملاً قبله)  
 وينوي به الغسل سنة  
 الغسل ان تجردت  
 بعبادته عن الحدث  
 الأصغر (وأمرار اليد  
 على ما وصلت اليه من  
 الجسد) ويجوز عن  
 هذا الأمر بالذلك  
 موسى



(أو لا تسبق معناه في الوضوء) وهي غسل العضو قبل جفاف ما قبله وتجب في حق صاحب  
 الضرورة (د) الحائض (تقدم) غسل جهة (اليمين من شقه) أي القديمين وللآخرين (على) غسل  
 جهة (اليسرى) بأن يقصص الماء على شقه الأيمن من قدام ثم من خلف ثم على شقه الأيسر من قدام ثم من  
 خلف كذلك غسل رأسه (و) بقي من سن الفسل أمور مذكورة في البسوط منها الثلث (فيسفل  
 رأسه ثم شقه الأيمن ثلاثاً من قدام ثم من خلف ثم شقه الأيسر كذلك) (وتخليل الشعر) قبل غسله بأن  
 يمرر أصابعه عشرة مراراً فيه فشرب بها أصوله لأن ذلك أهد عن الأصرف في الماء ومنها إزالة القذر  
 كحطوي وسباخه في الاستنشق غير التين في وضوء الفسل فإن ركبها يندرك لها ولو بعد الفسل فرأى  
 من خلاف أي حيفة أو أوجهها

(اصل) في بيان جهة من الاغتسال السنوية (والاغتسالات السنوية سبعة عشر غسلًا) الأول  
 غسل الجمعة (لحاضرها) أي لمحمد حضورها وأن لم يلزمه لقوله صلى الله عليه وسلم لا يغسل يوم  
 الجمعة من جهة إلى الجمعة وبأداء ثلاثة أيامه ولذفع الرجح الكبريه عن الحاضرين وقدم غسلها  
 عن غيره لأن لأمم الحيفة قال بوجوده (ووقته) أي ابتداء وقته (من الفجر الصادق) عندنا  
 وعند أي حيفة واحدة قال لا يصح الفسل إلا عند الزواجر إليها أخرجه انتهى بقرآن صلاتها بسلام  
 لا يحد من وقتها ولا يحد من وقتها ولا يحد من وقتها (و) الثاني والثالث (غسل)  
 يوم السبت (والأصح) ولو لحائض ونفساء وإن لم يردا الحضور لأن الزينة هنا مطلوبة  
 لكل حال وهو من حملها (و) يدخل وقت هذا الفسل بنصف الليل (والأفضل فعله بعد الفجر ويخرج  
 في مروب شمس يوم العيد لأنه منسوب لليوم) (و) الرابع غسل الصلاة (الاستسقاء أي طلب السقا  
 من الله تعالى) ويدخل وقته لمن يريد الصلاة منفرداً بارادة الصلاة ولمن يريد جماعة بارادة الاجتماع  
 مع الناس لها ويخرج الوقت بقرآن فعلها (د) الخامس غسل الصلاة (الحسوف للقمم) (و) السادس  
 غسل صلاة (الكسوف للشمس) الاجتماع الناس لها ويدخل وقت الفسل لها وأولها لأن هذا الفسل  
 يحد فوته ويخرج بانعلاء جميع القمر والشمس (و) السابع (الفسل من أجل غسل الميت مساماً كان  
 أو كافراً) سواء كان الفسل طاهر أو حاضراً لقوله صلى الله عليه وسلم لا يغسل ميتاً فليغسل ميتاً من حمله  
 ميتاً أو كافراً ويدخل وقته بالقرآن من غسل الميت ويخرج بالأعراض عنه ولو لم يغسل الميت  
 فخرج عن غسله سن الفسل إن قدر عليه والأفالقيم (و) الثامن (غسل) الشعص (الكافر) ذكره  
 عن أئمة ولو مرتد (إذا أسلم) أي بعد إسلامه بقطر للإسلام ولا أمره صلى الله عليه وسلم قيس من عاصم  
 الفسل له سلم وكذلك لملة بن أنال رواهما ابن خزيمة وابن حبان وغيرهما وليس أمر وجوب لأن جماعة  
 استعملوا بأمرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بالفسل ويسن غسله بماء وسدر وإزالة شعره قبل  
 الفسل إن لم يحدث في كفره حدثاً أكبر ولو أنى وإلا فبعده لا يغسل حتى يغسل فإنه لا يتسن إزالته  
 وينوي هنا سبب الفسل كسائر الاغتسالات إلى غسل المجنون والمغمى عليه إذا أفاقا فانهما يتوبان بالفسل  
 رفع الحنابة ولا فرق في ذلك بين البالغ وغيره على العتمة هذا (إن لم يحتمل وقوع ما يوجب الفسل  
 فإن لم ينجب في كفره أو لم يحض الكفارة) في كفرها (والا) فيصم ندبا إلى هذه النية يرفع ذلك  
 لأن تحقق وقوعه من الكافر قبل الإسلام فقد (وجب الفسل بعد الإسلام في الأصح) وأن اغتسل  
 في كفره لأنه لا عبرة بالفسل في الكفر لبطلان نية الكافر فيجمع عليه غيلان مندوب وواجب  
 فلا بد من نية ما لا يتسبى نية الواجب عن الندوب ولا عكسه إذ لو توى أحد ما حصل فقط  
 ويوجب الندوب بقول الزمن أو الأعراض عنه لا بالحنابة (وقيل يسقط) أي وجوب الفسل (إذا أسلم)

(والموالة) وسبق معناها  
 في الوضوء (وتقدم  
 (اليمين) من شقه (على  
 (اليسرى) (و) بقي من  
 سن الفسل أمور  
 مذكورة في البسوط  
 منها الثلث وتخليل  
 الشعر  
 (فصل) في الاغتسالات  
 السنوية سبعة عشر  
 غسلًا غسل الجمعة  
 لحاضرها ووقته من  
 الفجر الصادق (و)  
 غسل (العبدن) التطير  
 والأصح ويدخل وقت  
 هذا الفسل بنصف  
 الليل (والاستسقاء) أي  
 طلب السقا من الله  
 (والحسوف) للقمر  
 (والكسوف) للشمس  
 (والفسل من) أجل  
 (غسل الميت) مساماً  
 كان أو كافراً (و) غسل  
 (الكافر إذا أسلم) إن لم  
 ينجب في كفره أو لم  
 يحض الكفارة (والا)  
 وجب الفسل بعد  
 الإسلام في الأصح وقيل  
 يسقط إذا أسلم



لأن الإسلام يهدم ما قبله وهذا ضعيف قال ابن قاسم وكان الفارق بين الغسل والصلاة حيث سقطت  
 عن الكافر دونه وله الشقة فيه لعدم تعدده (و) التاسع الغسل من (المجنون) وإن قطع جنونه  
 (والغنى عليه) ولو لحظة (إذا أفاء) ولم يتحقق منهما (أزال) أو نحوه مما يوجب الغسل (فإن تحقق  
 منهما أزال) وجب الغسل على كل منهما مع الغسل المسنون فيجتمع لكل منهما غسل الجنابة  
 وغسل الإفاقة أو ينوبهما معا ويطلب الغسل منهما بعد كل إفاقة لما روى الشيخان عن عائشة أن  
 النبي صلى الله عليه وسلم كان يغني عليه في مرض موته فإذا أفاء اغتسل وقبض المجنون بالمغنى  
 عليه بل أولى لأنه مظنة لأزال التي وبوت هذا الغسل بالأعراض وبعرض ما يوجب الغسل ونوبان  
 رفع الجنابة لأن غسلهما لا احتمالهما ويجزئهما بتقدير وجودهما مع عدم جزمهما بالنية الاحتياط إذا  
 لم يتبين الحال فلو تبين بعد الغسل طرد ما يوجب الغسل عليهما بجزمهما الغسل السابق لعدم الجزم  
 بوجود موجب الغسل (و) العائنة (الغسل عند إرادة الأحرار) أي بحج أو عمره أو بهما وأحرارهما  
 مطلقا ويدخل وقت إرادة الأحرار ويخرج بفعله (ولا فرق في) (طلب) هذا الغسل بين بالغ وغيره) ولو  
 غير متميز وبغسله وليه (ولا بين مجنون وعاقل) ولا بين ذكر وأنثى ولا حر ورفيق (ولا بين ظاهر  
 وحائض) ونفساء (فإن لم يجد الأحرار) أي من يريد الأحرار (اللاء نيمم) فيقول نوبت النيمم بدلا  
 عن غسل الأحرار وهكذا يقال في غيره وإذا فقدت المرأة للاء نيممت مع الحيض والنفساء لأن النظافة  
 إذا فاتت بقيت العبادة (و) الحادي عشر (الغسل لدخول) حرم مكة وكدخول الكعبة ودخول مكة  
 الشرقية (لحرم بحج أو عمره) أو بهما أو مطلقا ولحلل إذا لم يغتسل لدخول الحرم من محل  
 قريب من مكة ويسن أن يكون الغسل بذي طوى لأنه صلى الله عليه وسلم اغتسل في عام حجة  
 الوداع بذي طوى وهو محرم وفي عام الفتح وهو محلل ولا يفوت الغسل بالدخول فيندب بدراكه  
 بعده (و) الثاني عشر الغسل (لوقوف بعرفة في ناسخ ذي الحجة) والأفضل كونه بيمكة بعد الزوال  
 ومحصل أصل السنة في غيرها وقبله ولا تجب دخوله بالفجر كالجمعة (و) الثالث عشر الغسل (للبيت  
 بمزدلفة) فيدخل وقت الغروب ويخرج بالفجر هذا إن لم يغتسل بعرفة والأفضل سن على العمدة لقربه  
 من غسل عرفة وهكذا كل غيبين تقاربا (و) الرابع عشر الغسل (لرمي الجمار الثلاث في أيام  
 التشريق الثلاث فيغسل لرمي كل يوم منها غسلا) أي واحدا فيسن ثلاثة غسلات إن لم يتعجل في  
 يومين والأفضلان والتجدة دخوله بالفجر كغسل الجمعة لا بدخول وقت الرمي وهو الزوال (أما رمي جمره  
 العقبة في يوم النحر فلا يغسل له) اكتفاء بغسل العيد إن رماها يومه أو (لقرب زمنه من غسل  
 الوقوف) أي بالمشعر الحرام بعد صبح يوم النحر فدخول وقت نصف الليل وهو مندوب أيضا ولو  
 نوكها سن له الغسل لرمي جمره العقبة (و) الخامس عشر والسادس عشر والسابع عشر (الغسل  
 للطواف الصادق بطواف قدوم وإفاضة ووداع) والجديد للتعبد أنه لا يسن الغسل لطواف  
 الإفاضة والوداع إلا أن وجب تغير في البدن أما طواف القدوم فلا يسن الغسل له على القديم  
 والجديد اكتفاء بغسل دخول مكة فإنه يندب أن يبدأ عند دخولها (وبقية الأغسال السنوية  
 مذكورة في الطولات) منها الغسل لدخول المدينة الشريفة ودخول حرمها وللإحرام ولقص  
 الشارب وحلق العانة وللبلوغ بالسن ويطلب البلوغ بالأمناء غسلان واجب ومندوب ولكل  
 ليلة من رمضان ولكل اجتماع من مجامع الحير ولسلان الوادي وتغير رائحة البدن ودخول المسجد  
 (فصل) في المسح على الخفين وهو خمسة قولوا لقيم ويرفع الحدث عن الرجلين رفعا مقدما مدة  
 ويبسح الصلاة من غير حصر (والمسح على الخفين) الطاهرين (جائز) أي العبدول عن الغسل إلى المسح

(والمجنون والغنى عليه)  
 إذا أفاء) ولم يتحقق  
 منهما أزال فإن تحقق  
 منهما أزال وجب  
 الغسل على كل منهما  
 (والمسح عند إرادة  
 الأحرار) ولا فرق في  
 هذا الغسل بين بالغ  
 وغيره ولا بين مجنون  
 وعاقل ولا بين ظاهر  
 وحائض فإن لم يجد  
 الأحرار للاء نيمم (و)  
 الغسل لدخول مكة  
 للحرم بحج أو عمره  
 (والموقوف بعرفة) في  
 لمسح ذي الحجة (والمبيت  
 بمزدلفة ولرمي الجمار  
 الثلاث) في أيام  
 التشريق الثلاث  
 فيغسل لرمي كل يوم  
 منها غسلا أما رمي  
 جمره العقبة في يوم  
 النحر فلا يغسل له  
 (لقرب زمنه من غسل  
 الوقوف) (و) الغسل  
 للطواف (الصادق  
 بطواف قدوم وإفاضة  
 ووداع وبقية الأغسال  
 السنوية مذكورة في  
 الطولات .  
 فصل في المسح على  
 الخفين (جائز)  
 مؤلف لورور







لا عند كل مسح ولو قوي الخف على زمن دون مدة المسافر وفوق مدة المقيم أو قدرها فله المسح بقدر  
 قوته (و يشترط أيضا طهارتها) لكن لو كان على الخف نجاسة معفو عنها مسح منه ما لا نجاسة عليه  
 مسح المسح ولا يصير سيلان الماء إلى النجاسة وهذا الشرط معتبر عند المسح لا عند اللبس حتى لو لبس  
 خفين نجسين أو متنجسين ثم طهرهما قبل المسح أحزأ المسح عليهما وأما بقية الشروط فتعتبر عند  
 اللبس (ولو لبس خفاف فوق خف لشدة البرد مثلا) أي أدلة أول كدرة الخفاف عنده فاما أن يكونا  
 قويين أو ضعيفين أو يكون الأعلى قويا والأسفل ضعيفا أو بالعكس (فان) كانا ضعيفين لا يصح المسح  
 عليهما مطلقا وان (كان الأعلى صالحا للمسح) لكونه قويا (دون الأسفل) لكونه ضعيفا (صح المسح  
 على الأعلى) بخلافه لأنه الخف وما تحته كاللحاف فكانه لا لبس خفا واحدا على لفافة على قدمه  
 (وان) كانا قويين أو (كان الأسفل صالحا للمسح) لكونه قويا (دون الأعلى) لكونه ضعيفا (فصح  
 الأسفل) كان وضع يده بين الخفين ومسح الأسفل منهما (صح) أي المسح عليه (أو) مسح (الأعلى  
 فوصل البلل للأسفل) غلظ من محل الخرز (صح) أي المسح (ان قصد الأسفل) وحده (أو قصدهما) أي  
 الأعلى والأسفل (معاً لا) يصح المسح (ان قصد الأعلى فقط) دون الأسفل وكذا ان قصد واحدا  
 لا يقينه (وان) أطلق بأن (لم يقصد واحدا منهما بل قصد المسح في الجملة أجزأ) أي المسح (في الأصح)  
 لأنه قصد اسقاط الفرض بالمسح وقود وصل الماء إلى الأسفل (و يمسح المقيم) ولو عاصيا بأقامته كنائفة  
 من زوجها وابق من سيده أي وكل من سفره لا يمسح القصر (يوما وليلة) كما يمكن فيستبجح بالمسح  
 ما يستبجحه بالوضوء الكامل في هذه المدة (و يمسح المسافر) سفر قصر (ثلاثة أيام بليالين) المتصلة بها  
 سواء تقدمت أي البالي على الأيام كان أحدث وقت الغروب (أو تأخرت) أي البالي عن الأيام كان  
 أحدث وقت الفجر فتحسب الليلة الأخيرة هنا بخلاف شرط الخيار ثلاثة أيام ولو أحدث أثناء ليل أو  
 نهار اعتبر قدر الماضي منه من الليلة الرابعة أو اليوم الرابع وعلى قياس ذلك يقال في مدة المقيم ومن  
 الحق فيستبجح المسافر بالمسح ما يستبجحه بالماء الكامل في هذه المدة (واثناء المدة) للمسح في حق  
 المقيم والمسافر (يجب من حين يحدث أي من انقضاء الحدث) الأصغر السابق بجميع أفراده كبول  
 أو نوم أو مس أو جنون (الكان بعد تمام ليس الخفين) لأن وقت حواز المسح يدخل نائفة الزمن  
 الذي يحدث فيه عدلبس الخفين فاعتبرت مدته منه فلا أحدث فتوضأ وغسل رجله في الخفين ثم  
 أحدث فابتداء مدته من الحدث الأول وإذا أحدث ولم يمسح بأن ترك الصلاة في المدة لعذر كجنون  
 أو غيره حتى انقضت المدة لم يحز المسح حتى يستأنف لبسا على طهارة أولم يحدث لم تحسب المدة ولو بقي  
 شهرا مثلا لانها عبادة مؤقتة فكان ابتداء وقته من حين حواز فعله كالعصاة . وعلمنا أن صوران  
 المدة (لا) تحسب (من ابتداء الحدث) لأنه ربما يستغرق غالب المدة (ولا من وقت المسح) بالفعل  
 (ولا من ابتداء اللبس) وإن جازله المسح للوضوء المحدث (والعاصي بالسفر) كان سافرا قطع الطريق  
 أو سافرا يارة ولي ثم قلبه قطع الطريق (والهائم) وهو الذي لا يدري أين يتوجه (مسحان مسح مقيم)  
 فهما ملحقان بوالسافر سفرأ قصر (وإذا حدث) كلبس (إذا أحدث بعد لبس الخفين تحدثا آخر  
 غير حدثه الدائم) كان أحدث أحدث المسح مع حدث البول الدائم (قبل أن يصلي به) أي بوضوء  
 اللبس (فرضا مسح ويستبجح ما كان يستبجحه) وهو ما يحل له (لو بقي طهره الذي ليس عليه خفيه  
 وهو) أي ما كان يستبجحه لو بقي طهره (فرض ووافل فلو) أحدث وقد (صلى بطهره) وهو وضوء  
 اللبس (فرضا قبل أن يحدث مسح واستباح نوافل فقط) لأن مسحناشي عن طهره المفسد لذلك  
 لا غير فإن أراد الفرض وجب النزاع وكمال الطهر لأنه ممنوع من الفرض الثاني فهو لا لبس على

ويشترط أيضا طهارتها  
 ولو لبس خفاف فوق خف  
 لشدة البرد مثلا فان كان  
 الأعلى صالحا للمسح دون  
 الأسفل مسح المسح على  
 الأعلى وان كان الأسفل  
 صالحا للمسح دون الأعلى  
 مسح الأسفل مسح  
 أو الأعلى فوصل البلل  
 للأسفل مسح ان قصد  
 الأسفل أو قصدهما معا  
 لان قصد الأعلى  
 فقط وان لم يقصد  
 واحدا منهما بل قصد  
 المسح في الجملة أجزأ  
 في الأصح (و يمسح  
 المقيم يوما وليلة و)  
 يمسح (المسافر ثلاثة أيام  
 بليالين) المتصلة بها  
 سواء تقدمت أو تأخرت  
 (واثناء المدة) تحسب  
 (من حين يحدث أي  
 من انقضاء الحدث  
 الكائن (بعد تمام  
 ليس الخفين) لا من  
 ابتداء الحدث ولا من  
 وقت المسح ولا من  
 ابتداء اللبس والعاصي  
 بالسفر والهائم مسحان  
 مسح مقيم ومسح حدث  
 إذا أحدث بعد لبس  
 الخف حدثا آخر مع  
 حدثه الدائم قبل أن  
 يصلي به فرضا مسح  
 ويستبجح ما كان  
 يستبجحه لو بقي طهره  
 الذي ليس عليه خفه  
 وهو فرض ووافل فلو  
 أحدث وقد صلى بطهره  
 وهو وضوء اللبس  
 فرضا قبل أن يحدث مسح  
 واستباح نوافل فقط  
 لأن مسحناشي عن طهره  
 المفسد لذلك لا غير  
 فإن أراد الفرض وجب النزاع  
 وكمال الطهر لأنه ممنوع  
 من الفرض الثاني فهو لا  
 لبس على







ولا ضرورة قبل الوقت (والتأخر طلب الماء بعد دخول الوقت) يعني (بنفسه أو بمن أذن له في طلبه) إن كان  
 ثقة ولو واحدا عن جمع فلو طلب ما كافي الوقت لم يكف وقد يجب الطلب قبله كالماء كانت القافلة عظيمة  
 لا يمكن قطعها إلا بالمبادرة قبل الوقت كذا في عمدة الرابع وهذا في تيمم فاقد الماء لا في تيمم من يرضى لا بأية  
 التيمم له مع وجوده ولا في تيمم متيقن عدم الماء ولو مقبلا لأن الطلب حينئذ يجب (فيطلب الماء من رجليه)  
 أي مسكته من حجر أو غيره بأن يمش فيه (ولو ففته) النسو بين اليه عادة وهم المتحدون معه بمنزلا  
 ورجلا ويستوعبهم مادام الوقت متيسرا كان ينادي فيهم من ثمة ما يعود به ولو باليمن ولا يقتصر على  
 قوله بوجوده لأن السامع قد يكون غيبا بل لا بد أن يقول ولو باليمن (فان) لم يجد الماء في ذلك أو لم يكن  
 مع الرفقة بأن (كان منفردا فظهر) من غير مشي (حواليه من الجهات الأربع أن كان بمسكن من الأرض)  
 ولم يكن ثم مانع من النظر كالشجر أو نحوها (فان كان فيها) أي الأرض (ارتفاع وانخفاض) تردد قدر  
 نظره أي التعديل بأن يتردد ويعني في مجموع الجهات إلى حد الثوب لا في كل جهة بأن يعنى في كل جهة  
 من الجهات الأربع مقدار ثلاثة أذرع فأقل بحيث يحيط نظره بحد الثوب وهو قدر غلوة سهم وإن لم يكن  
 مجموع الذي يمشيه في الجهات الأربع يبلغ حد الثوب فان المراد الأحاطة بحد الثوب وإن لم يمش أصلا  
 ويشترط في التردد أمني على نفس وعضو ومال زائد على ما يجب بذله الماء وانقطاع عن الرفقة وعلى خروج  
 الوقت إن لم يلزمه الإعادة (والإربع تعدر استعماله أي الماء) وهذا أحيان لقوله وجود المنع (بأن يخاف من  
 استعمال الماء على ذهاب نفس أو منفعة عضو) بأن يخاف على نفسه الموت أو يخاف على منفعة عضو التلف  
 (و يدخل في المنع ما لو كان ثقبه ماء) وهو ما لو كان الماء في حد الثوب أو في حد القرب (وخاف لو قصده)  
 أي الماء على نفسه أو نفس غيره (من ساق أو وعد أو على ماله) غير المال الذي يجب بذله في ماء الطهارة إن  
 كان يحمله بلا عوض (من ساق أو غاصب) بخلاف مال غيره الذي لا يلزمه الذبح عنه بخلاف الاختصاص  
 فإنه لا يشترط الأمن من ذلك أو خاف انقطاعا عن رفقته (و يوجد في بعض نسخ المتن في هذا الشرط)  
 الرابع (زيادة بعد) قول المصنف (تعدر استعماله وهي) قوله (أو أعوزه) أي عدم قدرته على الماء (بعد  
 الطلب) وهذا غير صحيح أما تعدر استعمال الماء فهو غير شرعي فالعذر الشرعي كالمرض ونحوه  
 لإعادة فيه مطلقا بشرط أخبار الطبيب العدل في المرض والعذر الحسي أن كانت الصلاة بمحلى فليست  
 فيه وجود الماء وجبت الإعادة وإن كانت محلى بشرط وجود الماء أو يستوي الأمران فلا إعادة فالعبرة  
 بمكان الصلاة لا بمكان التيمم كما أن العبرة بوقت فعل الصلاة لا بجميع السنة أما ما يجتمع فيه العذر الشرعي  
 والحسي كما إذا حال بينه وبين الماء سعة لأن الحيلة حسي وهي الشرع عن المباشرة بما فيه ضرر  
 شرعي فلا إعادة فيه مطلقا على المتعمدة نظرا لجانب الشرع (والخامس) التراب الطاهر أي الطهور غير  
 المندى) فإن المندى لا يغار له (ويصدق الطاهر بالمصوب) وبالمسروق (وزاب مقبرة لم تبتش) أي  
 ولو احتمل أن يلو شاك في كونها تبتش أو لا يصح التيمم بها لأن الأصل الطهارة بخلاف التي تبتش بقينا  
 فإن زابها متنجس لاختلافه بصديد الموتى لكن يعني عن القليل من الداخل في النعال (و يوجد في  
 بعض النسخ زيادة في هذا الشرط وهي) بقوله (له عيار) فخرج ما لا يغار له كالتراب المندى والطفل  
 المستحجر (فان خالطه) أي التراب (جص) أو دقيق أو زعفران لم يصح التيمم وأن قل الخلط لانه يمنع  
 وصول التراب إلى العضو (أو) اختلط به (رمل) ناعم يلمص بالعضو (لم يجز) التيمم به (وهذا) أي عدم  
 الاجزاء بالتراب المختلط بالرمل (موافق لما قاله النووي في شرح المذهب والتصحيح لكنه) أي النووي (في  
 الروضة والفتاوى جوز ذلك) أي التيمم بالتراب المختلط بالرمل حيث كان الرمل غير ناعم لا يلمص بالعضو  
 (ووافق لما قاله النووي في شرح المذهب والتصحيح لكنه) أي النووي (في الروضة والفتاوى جوز ذلك)

(والتأخر طلب الماء)

بعد دخول الوقت

بنفسه أو بمن أذن له

في طلبه فيطلب الماء

من رجليه ورفقته فان

كان منفردا فظهر

من الجهات الأربع أن

كان بمسكن من الأرض

فان كان فيها ارتفاع

وانخفاض تردد قدر

نظره (و) الأربع تعدر

استعماله أي الماء

بأن يخاف من استعمال

الماء على ذهاب نفس

أو منفعة عضو ويدخل

في المنع ما لو كان ثقبه

ماء وخاف لو قصده على

نفسه من سبع أو عدو

أو على ماله من ساق أو

غاصب ويوجد في بعض

نسخ المتن في هذا

الشرط زيادة بعد تعدر

استعماله وهي (أو أعوزه)

بعد الطلب (والخامس)

(التراب الطاهر) أي

الطهور غير المندى

ويصدق الطاهر

بالمصوب ووزاب مقبرة

لم تبتش ويوجد في

بعض النسخ زيادة في

هذا الشرط وهي (له

عيار فان خالطه جص

أو رمل لم يجز) وهذا

موافق لما قاله النووي

في شرح المذهب

والتصحيح لكنه في الروضة

والفتاوى جوز ذلك







ولو احدث بعد نقل  
 الرابع لم يمسح بذلك  
 التراب بل ينقل غيره  
 (و) الثاني والثالث  
 مسح الوجه ومسح  
 اليدين مع المرفقين  
 وفي بعض نسخ المتن  
 الي المرفقين ويكون  
 مسحهما بضربتين  
 ولو وضع يده على راب  
 ناعم فقلبي بها راب  
 من غير ضرب كفي  
 (و) الرابع (الترتيب)  
 فيجب تقديم مسح  
 الوجه على مسح اليدين  
 سواء تيمم عن حدث  
 اصغر أو اكبر ولو  
 ترك الترتيب لم يضر  
 وانما اخذ التراب للوجه  
 واليدين فلا يشترط فيه  
 ترتيب فلا يضرب بيديه  
 دفعة على راب ومسح  
 بيمينه وشماله ويساره  
 بيمينه (وكيفه) أي  
 التيمم (ثلاثة أشياء)  
 وفي بعض نسخ المتن  
 ثلاث خصال (التسمية)  
 وتقديم اليدين من  
 اليدين (على اليسرى)  
 منها وتقديم أعلى الوجه  
 على أسفله (والموالة)  
 وسبق منهاها في  
 الوضوء وتبي للتيمم  
 سن أخرى مذكورة  
 في المطولات منها نزع  
 التيمم خلف في الصلوة  
 الأولى انما الثانية فيجب نزع الحاتم فيها

ولا ينافيه فوهم يجب قربها بالنقل لأن المراد بالنقل هو النقل العبدية وهو النقل من اليدين إلى الوجه  
 وقد اختلفت النية (ولو احدث بعد نقل التراب) وقبل مسح الوجه (لم يمسح بذلك التراب) لطلان  
 العمل بالحدث (بل ينقل غيره) مما يحدد النية قبل وصول التراب للوجه والانتقال المسح بذلك التراب  
 ولا يمتنع نقل تراب غيره لوجود النقل حينئذ ويكون هذا نقلاً جديداً كما لو نقل التراب من الهواء  
 (والثاني والثالث مسح الوجه) ولو بجرفة أو منته ظاهراً لحيته للسرير والمقل من أنفه على شفته  
 وينبغي التفطن لهذا ونحوه فانه مما يفعل عن كثرة (ومسح اليدين) لآلية والسنة والاجماع ويجب  
 استيعابهما (مع المرفقين) كبده أو خلا للطلق في التيمم على التقيد في الوضوء لاتحاد سببهما وأن  
 اختلاف الحكم ويكفي غلبة ظن تيمم العضو بالتراب (وفي بعض نسخ المتن إلى المرفقين) خلافاً  
 لأقول القديم القائل بأن الواجب مسح الكفين (ويكون مسحهما) أي الوجه واليدين (بضربتين)  
 فان أمكن بضربة بخرفة وأسمه بأن يضع الخرفة التي على بها التراب على الوجه واليدين دفعة  
 واحدة ثم يرتقب ترديدها على الوجه واليدين لم يصح التيمم لعدم تعدد الضرب وأن وجد الترتيب  
 في ذلك المسح بل لابد من نقلة أخرى بمسح بها جزء من يديه ولو أصابعاً واحداً وحول وجوب الضربتين  
 إذا حصل الاستيعاب بهما وحينئذ تذكره الزيادة عليهما فان لم يحصل إلا بأكثر منهما تعينت الزيادة  
 ولا يمتنع الضرب بل نقل التراب ولو من غير ضرب (و) حينئذ (لو وضع يده على راب ناعم فقلبي  
 بها راب من غير ضرب كفي) في التيمم بالضرب جرى على الغالب (والرابع الترتيب) في المسح لأن  
 النقل (فيجب تقديم مسح الوجه على مسح اليدين سواء تيمم عن حدث اصغر أو اكبر) أو غسل  
 مسنون أو وضوء محدد أو غير ذلك كالتيمم لمسح للصحة لأن الضوئين متعددان بخلاف بدن  
 الجنب فانه في الغسل كعضو واحد (ولو ترك الترتيب لم يضر) أي لم يحسب له مسح اليدين فيعده  
 وأما مسح الوجه فصحيح (وانما اخذ التراب للوجه واليدين فلا يشترط فيه ترتيب) لكنه يستحب  
 (فلا يضرب بيديه دفعة على راب ومسح بيمينه وشماله ويساره بيمينه) أو عكس (جاز) ولا بد من  
 نقلة أخرى لمسح اليد الأخرى لأن الغرض الأصلي للمسح والنقل وسيلة إليه (وكيفه) أي التيمم  
 ثلاثة أشياء وفي بعض نسخ المتن ثلاث خصال (الأول) (التسمية) أوله ولو لجنت أوجافض اذا قصد  
 الذكر بها وأطلق (و) الثاني (تقديم اليدين من اليدين على اليسرى منها) كبده وتقديم مسح  
 ظهر كفيه على مرفقيه أما بطلانها الذي يضرب به على التراب فقبل يحصل مسحه بامراه على اليدين  
 وقيل بوضعه على التراب بعد مسح الوجه ولا يصير النقول في باطنها مستعملاً لأنه لم يحصل انفصاله  
 ولأنه لا يمكنه مسح ساعده بكفها وانما حكمنا في الماء بأنه مستعمل لأن انفصاله لأنه لا ينقل من يده  
 إلى يده (وتقديم مسح (أعلى الوجه على) باقى ولو مع تحدر التراب إلى (أسفله) كالوضوء  
 (و) الثالث (الموالة) لغيره انما الحدث اما هو فتجب تخفيفاً للمانع (وسبق منهاها في الوضوء)  
 وهو أن لا يحصل بين العضوين تفريق يسكنه ويقدر التراب ماء وكما تطلب الموالة بين الضوئين  
 تطلب بين التيمم والصلاة (و) بقي للتيمم سن أخرى مذكورة في المطولات منها نزع التيمم خاتمة  
 بفتح الناء (في الضربة الأولى) ليكون مسح الوجه بجميع اليد (أما الثانية فيجب نزع  
 الحاتم فيها) ليعزل التراب إلى عمله ولا يكتفي بحركته إلا أن اتسع بحيث يصل الفار لما تحتها بلا  
 نزع فانه لا يجب حذفه لكنه يسن ومنه انما يمسح قبل المسح ولو نفضه من الكفين اذا  
 كان كثيراً ومنه نزع أصابعه في أول كل من الضربتين أما في الأولى فزيادة إثارة الفار وأما  
 في الثانية فإزالة ما بين الأصابع من التراب عن المسح مما على الكف فتمسحها بحبل



ما من يدن إذا فرّق في الثانية إلا بأن فرّق في الأولى فقط أول فرّق فيها  
 في هذين المورنين ومنها علم رفع يده عن الوضوء قبل تمام مسحه فراراً من خلاف من  
 روي أنها كل ما يطلب في الوضوء إلا التلث (والذي يبطل التيمم) أي يتيمم به (ثلاثة أشياء)  
 الأول والثاني جازبان في التيمم لفقد الماء وغيره وأما الثاني فخاص بمن يتيمم لفقد الماء (أحدها  
 كمال الوضوء) إن كان التيمم عن حدث أصغر أمالو كان التيمم عن حدث أكبر فأنه لا يبطل بالحدث  
 الأصغر ويحرم ويقال تارك التيمم بالوقوف ونام غير ممكن وكس ومن وجن وأغمى عليه ولم يبطل  
 تيمم (وسبق بيان في فصل أسباب الحدث) التي هي نوافض الوضوء (فتي كان) أي الحدث (تيمم)  
 أو لم يرض (ثم أحدث بطل تيممه) عن الحدث الأصغر فيحرم عليه ما يحرم على الحدث فقط  
 وسبق تيممه بالنية فلا كبر حتى يطرأ ما يبطله قال النووي ولا يعرف لنا جنب يتابع له قراءة القرآن  
 يركع في السجدة دون الصلاة والطواف ومن للمصحف إلا هذا (والثاني رؤية الماء) أي العلم بوجوده  
 وإن لم يأت وقت من الوضوء (وفي بعض نسخ المتن كجوده الماء) أي أوطئه أو تردده حيث  
 كان محل البحث طلبه منه أثناء وهو أحد الغوث (في غير وقت) التلث (بالصلاة) أي قبل التلظ  
 بالركعة أو بعده ولا فرق بين الفرض والتفل في الصلاة وإن كانت تسقط بالتيمم (فمن تيمم لفقد  
 الماء أو نومه) وإن زال التوهم سريعاً (قبل دخوله في الصلاة) بأن كان قبل التلظ بالراء  
 (بطل تيممه) أن لم يقترن ذلك بما يغري أو حسي يمنع من استعمال الماء كغطس  
 في الماء أو غيره (بطل تيممه) وجوده والحالة هذه كالعديم ومثل المانع من استعمال الماء كالماء في سفينة  
 أو غيره روي أن يلفظ بذلك ويقال تارك التيمم سليم الأعضاء غير فاقده الماء بتيممه ويصلي ولا إعادة  
 عليه ومروءة مألوفة كان في سفينة وخاف غرقاً أو أخذ الماء من البحر بتيممه ولا يجد (فان رآه) أي  
 (بعد دخوله فيها) أي الصلاة (و) قد (كانت الصلاة مما لا يسقط فرضها) أي تأديتها (بالتيمم)  
 إن صلى في مكان يطلب فيه وجود الماء (كصلاة مقيم بطلت في الحال) بطلان تيممها ولا نية لفائدة  
 الاستعمال بالصلاة التي لا بد من إعادتها بخلاف ما إذا نوى الماء فأنه لا أثر للتوهم في الصلاة فلا يبطلها  
 في المرة الأولى بمحل الصلاة لا بمحل التيمم والعبارة أيضاً بحزمها والعبارة أيضاً بمن الصلاة فقط لا بجميع  
 (و) كانت الصلاة (مما لا يسقط فرضها) أي تأديتها (بالتيمم) لكون الصلاة بمحل الثالب فيه  
 أو استوى الأمران (كصلاة مسافر فلا تبطل) لأنه شرع في المقصود مع إغنائها عن إعادة  
 لكن الأفضل قطعها بصلتها بالماء إن اتسع الوقت ليخرج من خلاف من حرم إتمامها فإن ضاق  
 الوقت حرم قطعها ويبطل تيممه بمجرد سلامه وإن علم أن الماء تلف (فرضاً كانت الصلاة) كظهور  
 صلاة جنازة (أو فلا) كيد ووتر (وإن كان تيمم الشخص لمرض وغو) كخوف زيادة الزاوية  
 (م رأى الماء فلا) يبطل تيممه إلا بالبرء قبل دخوله في الصلاة إذا لا (أثر لرؤيته) أي الماء لأن  
 المرض يوجب تيممه ولو بناطى النهر (بل تيممه باق بحاله) أي في الصلاة وخارجها أنما يؤمن مرضه  
 في الصلاة فهو كوجود الماء فيها فإن كانت مما لا تسقط بالتيمم كأن وضع الجيرة على حدث  
 أحدث من الصحيح مالا بد منه الاستمسك ثم تيمم بطلت صلاته وإن كانت مما تسقط بالتيمم كأن  
 وضع الجيرة على ظهره ولم تأخذ من الصحيح زيادة على قدر الاستمسك ثم تيمم يبطل (والثالث الردة  
 وهي قطع استمرار (الاسلام) بخلاف وضوء السليم وتسلطه فأنهما لا يبطلان بهما لكن تبطل تيممهما  
 في وقت في أنهما فيجب تحديدهما تيمماً بقي وأما بطل التيمم بالردة لأنه لا استباحة وهي منتفية  
 بالردة وطهارة صاحب الضرورة كالتيمم (وإذا امتنع) أي شق (شرعاً) أي من جهة الشرع

(والذي يبطل التيمم  
 ثلاثة أشياء) أحدها  
 كل (ما يبطل الوضوء)  
 (وسبق بيان في أسباب  
 الحدث فتى كان تيممها  
 ثم أحدث بطل تيممه  
 (و) الثاني (رؤية  
 الماء) وفي بعض نسخ  
 المتن (وجود الماء) في  
 غير وقت الصلاة فمن  
 تيمم لفقد الماء ثم  
 رأى الماء أو نومه قبل  
 دخوله في الصلاة بطل  
 تيممه فإن رآه بعد  
 دخوله فيها وكانت  
 الصلاة مما لا يسقط  
 فرضها بالتيمم كصلاة  
 مقيم بطلت في الحال  
 أو مما يسقط فرضها  
 بالتيمم كصلاة مسافر  
 فلا تبطل فرضاً كانت  
 الصلاة أو فلا وإن كان  
 تيمم الشخص لمرض  
 ونحوه ثم رأى الماء فلا  
 أثر لرؤيته بطل تيممه  
 في باقي بحاله (و) الثالث  
 (الردة) وهي قطع  
 الاسلام وإذا امتنع  
 شرعاً



استعمال الماء في عضو  
فان لم يكن عليه شئ  
وجب عليه التيمم  
وغسل الصحيح ولا  
ترتيب بينهما للجنب  
أما الحديث فاما يتيمم  
وقت دخول غسل  
العضو الليل فان كان  
على العضو شئ فزحفه  
مذكور في قول المصنف  
(وصاحب الجبار) جمع  
جعية بفتح الجيم وهي  
أخشاب أو صلب تسوي  
وتشعل موضع الكسر  
ليلتج (عسح عليها)  
بالماء ان لم يمكن زرعها  
لخوف ضرر مما سبق  
(و يتيمم) صاحب  
الجبار في وجهه و يديه  
كما سبق (و يعلو) ولا  
اعادة عليه ان كان  
وضعها أي الجبار  
(على ظهر) وكانت في  
غير أعضاء التيمم والا  
أعاد وهذا قال النووي  
في الروضة لكنه قال  
في المجموع ان اطلاق  
الجمهور يقتضي عدم  
الفرق أي بين أعضاء  
التيمم وغيرها بشرط  
في الجيرة أن لا تأخذ  
من الصحيح إلا ما لا بد  
منه للاستسكاك  
واللصق والصابا  
بفتح با و تاء

بنيته عن الاقدام على مافة ظهر (استعمال الماء في عضو)  
عليه أي العضو الذي فيه العلة (شأنه) وجب عليه (التيمم) بخلافه عن محل العلة بالتيمم الشرعي  
لئلا يغلو محل العلة عن طهارة و يلزمه أمر التراب على محل العلة ما يمكن ان كان محل التيمم ولم يخش  
مخذورا (و غسل الصحيح) و يتلطف في غسل المياور كاله ما يمكن (ولا ترتيب بينهما للجنب)  
ونحوه لأن بدنه كالعضو الواحد لكن الأولى تقديم التيمم ليزيل الماء أثر التراب (أما الحديث فاما  
يتيمم وقت دخول غسل العضو الليل) رعاية للترتيب فان كان الجرح في الوجه امتنع تأخير التيمم عن  
غسل اليدين أو في اليدين تعين كونه بعد الوجه وقبل مسح الرأس أو في الرأس تعين تأخير عن اليدين  
وتقديمه على الرجلين ولا ترتيب بين التيمم عن عليله وغسل صحيحه والأفضل تقديم التيمم ولا اعادة  
عليه ولو كانت العلة في أعضاء التيمم ان كان مستندا في ذلك لقول الطبيب العليل (فان كان على العضو)  
العليل (شأنه) فان أمكنه زعجه لا مشقة ونظيره ما تحته وجب ذلك فان لم ينزع لم يصح طهارته ولا  
صلاته . نعم ان لم يأخذ من الصحيح شيئا أصلا لوجب زعجه الا اذا كانت في أعضاء التيمم فان شق  
عليه زعجه (فحكمه مذكور في قول المصنف وصاحب الجبار) جمع جعية بفتح الجيم وهي أخشاب أو  
قصب تسوي وتشعل موضع الكسر ليلتج (ان أخذت من الصحيح شيئا لأمر) الأول  
(عسح عليها) جميعها وجوبا (بالماء) وقت غسل عضوها للحديث ولو كان به دم لانه يغني عن ماء  
الطهارة فلا عما أخذته من الصحيح (ان لم يمكنه زرعها لخوف ضرر مما سبق) أي من ذهب قصب  
أو عضو أو منفعة . ولان في غسل الصحيح حتى ماتت أطراف الجبار ولو لم تحل قطنة ونحوها  
قبل المسح أو بعده لأن مسح الجيرة طهارة ضرورة فاعتبر الأتيان فيها بالمسح (و الثالث) يتيمم  
أي (صاحب الجبار في وجهه و يديه كما سبق) عن الجرح وان لم تأخذ الجبار من الصحيح شيئا لوجب  
الأمرا أن يغسل الصحيح والتيمم عن الجرح ولا يجب المسح عليها بالماء لأن مسحها بالماء يكون  
غوضا عما أخذته من الصحيح وهي لم تأخذ من الصحيح شيئا (و يعلو) أي صاحب الجيرة اذا مسح  
عليها وغسل الصحيح ويتيمم (ولا اعادة عليه ان كان) أي صاحب الجيرة قد (وضعها أي الجبار  
على ظهر) كمال من الحدث ولم يسهل زرعها (و كانت في غير أعضاء التيمم) ولم تأخذ زيادة على قدر  
الاستمساك فعند الاعادة مقد قبيد أربعة (والا) بان وضعها على حدث (أعاد) الصلاة وجوبا  
التي صورة واحدة وهي ما اذا كانت في غير أعضاء التيمم ولم تأخذ من الصحيح شيئا (وهذا) أي  
عدم وجوب الاعادة اذا كانت الجيرة في غير أعضاء التيمم كوجوبها اذا كانت في أعضاء التيمم  
(شأله النووي في الروضة) وهو العمد (لكنه) أي النووي (قال في المجموع ان اطلاق الجمهور)  
أي أكثر الفقهاء (يقتضي عدم الفرق أي بين أعضاء التيمم وغيرها) أي في عدم الاعادة . وحاصل  
العمد أن الجيرة ان كانت في أعضاء التيمم وجبت الاعادة مطلقا وان كانت في غيرها فلم تأخذ  
من الصحيح شيئا فلا اعادة مطلقا وان أخذت زيادة على قدر الاستمساك وجبت الاعادة مطلقا وان أخذت  
ملا بد منه للاستمساك فان وضعها على طهر ولم يسهل زرعها فلا اعادة والا بان وضعها على حدث أو سهل  
الزرع وجبت الاعادة (و بشرط في الجيرة) ليكن في الأمور الثلاثة المذكورة وهي غسل الصحيح والتيمم  
ومسح كل الجيرة بما (أن لا تأخذ من الصحيح إلا ما لا بد منه للاستمساك) ولو قدر على غسله وجب بان  
يضم حرقه مسلوله عليه ويصيرها بغسل بالمقاطر منها كذا قال المحقق الحلبي في شرح المنهاج (واللصق)  
بفتح اللام وهو ما يلصق بالجرح من حرقه وقطنة (والعصابة) بكسر العين وهو ما يعصب على محل الكسر  
بفتح با و تاء



والرهم ونحوها على  
الرجح كالجيرة (وَيَتِمُّ  
لِكُلِّ فَرِيضَةٍ أَوْ  
مَنْدُورَةٍ فَلَا يَجْمَعُ بَيْنَ  
صَلَاتِي فَرِيضَتَيْنِ  
وَاحِدٍ وَلَا بَيْنَ طَوَافَيْنِ  
وَلَا بَيْنَ صَلَاةٍ وَطَوَافٍ  
وَلَا بَيْنَ جَمْعَةٍ وَخُطْبَتَا  
وَلَمَّا رَأَى إِذَا تِمَّتْ  
تَحْكُمُ الْخَلِيلُ مِنْ  
تَفْعَلُهُ حَرَامًا وَتَجْمَعُ بَيْنَهُ  
وَبَيْنَ الصَّلَاةِ بِذَلِكَ  
النِّسْبَةِ وَقَوْلُهُ (وَيَصِلُ  
بِتِمِّمْ وَاحِدًا مَشَاءَ مِنْ  
النَّوَافِلِ) شَافِعٌ مِنْ  
بَعْضِ النُّسخِ.  
(فصل في بيان النجاسات  
وإزالتها وهذا الفصل  
مذكور في بعض النسخ  
فَقِيلَ كِتَابُ الصَّلَاةِ  
وَالنَّجَاسَةِ لِقَةِ الشَّيْءِ  
الْمُسْتَقْبَرِ. وَشَرَعًا كُلُّ  
عَيْنٍ تَحَرَّمَ تَنَاوُلُهَا عَلَى  
الاطِّلاقِ بِجَلَالِ الْإِخْتِيَارِ  
مَعَ سَهُولَةِ التَّمْيِيزِ لَا  
لِحُرْمَتِهَا وَلَا لاسْتِقْدَارِهَا  
وَلَا لَضَرَرِهَا فِي بَدَنِ  
أَوْ عَقْلِ وَدَخَلَ فِي  
الاطِّلاقِ قَلِيلُ النِّجَاسَةِ  
وَكَثِيرُهَا وَخَرَجَ  
بِالِاخْتِيَارِ الضَّرُورَةُ  
فَإِنَّهَا تَبِيحٌ تَنَاوُلِ  
النَّجَاسَةِ وَبَسُوْلَةُ  
التَّمْيِيزِ أَكْلَ الدُّودِ

بِصَمِّ الْجَنِينِ مُتَعَلِّقٌ بِمَحْدُوفِ صِفَةِ لِكُلِّ مِنَ الْمُنْدَاتِ  
أَخْبَرْتُ بِتِمِّمْ لِكُلِّ فَرِيضَةٍ عَلَيْهِ كَالصَّلَاةِ أَوِ الْأُطُوفَةِ (أَوْ مَنْدُورَةٍ) لِأَنَّ التِمِّيمَ طَهَارَةٌ ضَرْبُهَا قَبْلُ  
صَلَاةٍ وَقَوْلُهُ (وَيَتِمُّ الْأَوَّلَى أَنْ يَتَنَبَّهَ لِلْجَهْلِ لِيَتِمَّ التِمِّيمُ بِنَفْسِهِ وَبَعْدَهُ فِي الْحَارِ وَالْمَجْرُورِ نَائِبُ الْفَاعِلِ  
لِكُلِّ فَرِيضَةٍ أَوْ طَوَافٍ) فَلَا يَجْمَعُ بَيْنَ صَلَاتِي فَرِيضَتَيْنِ وَاحِدَةٍ وَلَا بَيْنَ طَوَافَيْنِ (أَيُّ فَرِيضَتَيْنِ  
بَيْنَ صَلَاةٍ وَطَوَافٍ) أَيْ فَرِيضَتَيْنِ (وَلَا بَيْنَ جَمْعَةٍ وَخُطْبَتَيْنِ) فَيَمْتَنِعُ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا بِتِمِّيمٍ وَاحِدٍ مُطْلَقًا  
أَوْ مُتَعَلِّقًا بِصَلَاةٍ أَوْ خُطْبَةٍ وَلَا أَنْ خُطِبَتِ الْجَمْعَةُ وَأَنْ كَانَتْ فَرِيضَتَيْنِ كَفَايَةً لَكِنَّهُ يُعَيَّلُ أَنَّهَا قَائِمَةٌ بِمَقَامِ  
رَكْعَتَيْنِ وَتُجْمَعُ بَيْنَ الْخُطْبَتَيْنِ بِتِمِّيمٍ وَاحِدٍ مَعَ أَنَّهُمَا فَرِيضَتَانِ لَكِنَّهُمَا مُتَلَازِمَتَانِ فَصَارَتْ كَالشَّيْءِ الْوَاحِدِ  
بِجَمْعِ كِلَا وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا بِتِمِّيمٍ لَعَدَمِ وَرُودِهِ (وَالْمُرَادُ بِفَرِيضَتَيْنِ تَحْتِ عَيْنَيْنِ الْخَلِيلِ فَحِينَئِذٍ  
يَحْرُمُ (الرَّكْعَةُ) الْخَالِصُ إِذَا تِمَّتْ لِمَكِينِ الْخَلِيلِ) أَيْ الزَّوْجِ أَوِ السَّيِّدِ مِنَ الْوَطْءِ (أَنْ تَفْعَلَهُ)  
أَيُّ تَحْكُمُ (مُرَكَّرًا) مَعَ أَنَّ كُلَّ مَرَّةٍ مِنَ التَّحْكُمِ فَرِيضَةٌ عَلَيْهِمَا أَذَلَّ مِنْ بَيْنَهُمَا مَانِعٌ (لِيَجْمَعَ بَيْنَهُ) أَيْ تَحْكُمُ  
الْخَلِيلُ مُرَكَّرًا (أَوْ بَيْنَ الصَّلَاةِ) أَيْ صَلَاةِ الْفَرِيضِ (بِذَلِكَ التِمِّيمِ) الْوَاحِدِ لِنِسْبَةِ تَكَرُّرِ التِمِّيمِ بِتَكَرُّرِ  
الْوَطْءِ (وَلِكُلِّ شَرْعَيْنِ: الْأَوَّلُ إِذَا تَبَيَّنَ الْخَالِصُ بَعْدَ انْقِطَاعِ دَمِهَا بِتِمِّيمِهَا اسْتِباحَةُ فَرِيضِ الصَّلَاةِ أَمَا  
بِثَبَاتِ تَحْكُمِ الْخَلِيلِ مِنَ الْوَطْءِ فَتَحْكُمُ مُرَكَّرًا لِنِسْبَةِ وَلَا تَعْلَى بِذَلِكَ التِمِّيمِ فَرِيضًا وَلَا تَقْلًا وَالثَّانِي  
كَأَنَّ تَحْكُمَ عَلَى تَحْكُمِ لَأَنَّ تَحْكُمَ الْخَلِيلِ قَبْلَ الصَّلَاةِ مُبْطِلٌ لِنِسْبَتِهَا بِالنِّسْبَةِ لِلصَّلَاةِ وَأَنْ لَمْ يَبْطُلْ  
تَحْكُمُ تَحْكُمُ وَإِنْ تَحْكُمُ بَعْدَ ثَبَاتِهَا وَاحِدًا أَمَا قَوْلُهُ تَحْكُمُ الْخَلِيلُ أَيْ لِأَجْلِ تَحْكُمِ  
تَحْكُمُ تَحْكُمُ إِلَى التِمِّيمِ وَلَا يَلْزَمُ مِنْ كَوْنِهِ مُتَعَلِّقًا لِلتِمِّيمِ كَوْنُهُ مُتَوَاتِرًا لِأَنَّ كَوْنَ الشَّيْءِ عِلَّةً أَعْمَ مِنْ  
كَوْنِهِ تَحْكُمًا بِبَدَلِ ذِكْرِ الصَّلَاةِ بَعْدَهُ فَإِنْ تَصَوَّرَ الْجَمْعُ بَيْنَ فَرِيضَتَيْنِ فَحَاصِلُ الْجَمْعِ بَيْنَ تَحْكُمَيْنِ  
تَحْكُمُ تَحْكُمُ كَلَامٌ قَارِجٌ وَجَمْعٌ عَلَى هَذَا شَأْنٌ (وَقَوْلُهُ وَيَصِلُ بِتِمِّمْ وَاحِدًا مَشَاءَ مِنْ النَّوَافِلِ) شَافِعٌ  
(أَيُّ بَعْضِ النُّسخِ لَأَنَّ) لَأَنَّ النَّوَافِلَ تَكْثُرُ فَخَفِيفٌ فِي أَمْرِهَا وَلِأَنَّ النِّفْلَ الْمَطْلُوقَ فِي حِكْمِ صَلَاةٍ  
وَاحِدَةٍ الْأَثَرِ أَيْ إِذَا أَحْرَمَ بِرَكْعَةٍ أَنْ يَجْعَلَهَا مَانِعَةً بِرَكْعَةٍ بَالِيَةٍ وَأَذَلَّ مِنْ كَثَرَتِهِ أَنَّ يَنْقُصَ  
مِنْ رَكْعَةٍ بَالِيَةٍ.  
فَإِذَا كَانَ بَيْنَ النَّجَاسَاتِ أَيْ الْأَعْيَانِ النَّجِسَةِ (وَأَزَالَتِهَا) أَيْ النَّجَاسَةِ الَّتِي هِيَ الْوَصْفُ لِلْإِلَاقِ  
لِأَنَّهَا تَكُونُ كَالْحِلَّةِ غَيْبَةً أَوْ حَكْمِيَّةً (وَهَذَا الْفَصْلُ مذكور في بعض النسخ فَقِيلَ كِتَابُ الصَّلَاةِ)  
فَقِيلَ فَيَكُونُ مَقْصِدُ الْخَالِصِ (وَالنَّجَاسَةِ لِقَةِ الشَّيْءِ الْمُسْتَقْبَرِ) أَيْ وَلَوْ طَاهِرًا كَالْبَقَاءِ وَالْخَطِّ  
بِشَرَعٍ (شَرَعًا) مُسْتَقْبَرٌ يَجْمَعُ مِنْ حَمَةِ الصَّلَاةِ حَيْثُ لَا مَرَحُصَ فَيَدْخُلُ الْمُسْتَجَبِي بِالْحَرْفِ فَإِنَّهُ يَجْعَلُ عَنْ  
الْإِسْحَاقِ وَفَصَحَّ بَلَدٌ وَمَعَ ذَلِكَ يَحْكُمُ عَلَى هَذَا الْأَثَرِ بِالنَّجَاسَةِ الْأَيُّ تَحْكُمُ عَنْهُ وَيَدْخُلُ أَيْضًا  
عَلَى كُلِّ مَا لَا يَسْتَكْرِي لِقَاتِهِ وَأَنْ حَلَّ يَحْكُمُ عَلَيْهَا بِالنَّجَاسَةِ لَكِنَّهُ أَسْبَحَ لَهُ التَّنَاقُلُ لِلضَّرُورَةِ  
بِإِسْحَاقِ صَبْرِهِ وَتَوَدُّهُ عَلَى مَا قِيلَ يَقُولُهُ بِهَمِي (كُلُّ عَيْنٍ) أَيْ كُلُّ فَرْدٍ فَرْدٌ أَوْ أَرَادَ الْعَيْنَ (أَحْرَمَ  
تَحْكُمُ) أَوْ شَرَعَ بِأَوَّعِهَا (عَلَى الْإِطْلَاقِ) أَيْ عَدِمَ التَّقْيِيدَ بِقَلَةٍ أَوْ كَمَةِ (تَحَالَةُ الْإِخْتِيَارِ مَعَ سَهُولَةِ  
تَحْكُمُ) أَيْ تَطْيِيمِهَا (وَلَا لاسْتِقْدَارِهَا وَلَا لَضَرَرِهَا فِي بَدَنِ أَوْ عَقْلِ) فَخَرَجَ بِالْعَيْنِ الرَّجْحُ فَهُوَ  
تَحْكُمُ لِقَةِ النَّجَاسَةِ كَلَامٌ خَارِجٌ مِنَ الدَّرَجَةِ وَخَرَجَ بِحَرْمَةِ التَّنَاقُلِ مَا لَا يَحْرَمُ تَنَاوُلُهُ كَسَائِرِ  
الْأَيَّامِ الْقَدِيمَةِ (وَدَخَلَ) النَّجَاسَةِ بِسَبَبِ (الْإِطْلَاقِ) عَنِ التَّقْيِيدِ بِقَلَةٍ أَوْ كَمَةٍ (قَلِيلُ النَّجَاسَةِ)  
تَحْكُمُ مِنْ بَوْلٍ (وَكَثِيرُهَا) كَارِبِي مِنْ بَوْلٍ وَخَرَجَ بِالْإِطْلَاقِ عَنِ الْإِخْتِيَارِ فِي تَأْيِيدِ الْحَرْمَةِ بِمَا يَبَاحُ قَلِيلُهُ  
كَمِ الْبَلَدِ الْكَبِيرَةِ فَإِنَّ قَلِيلَهَا يَبَاحُ بِالضَّرَرِ (وَخَرَجَ بِالِاخْتِيَارِ الضَّرُورَةُ) فَإِنَّهَا خَارِجَةٌ عَنْ  
تَحْرِمِ (أَيُّ تَحْكُمُ تَنَاوُلِ النَّجَاسَةِ) كَالْمَيْتَةِ (و) خَرَجَ (بَسُوْلَةُ التَّمْيِيزِ) عَنِ الْحَرْمَةِ (أَيُّ أَكْلِ الدُّودِ)



التي في حين أوفاه (كأنه) ونحو ذلك) كالقول ونحوه باليت الحى فهو طاهر فيباح تناول الدود حيا وميتا مع ما هو فيه لا منفردا وأن سهل تميزه نظرا الى أن شأنه عسر التمييز ولا يجس فيه ولا يجب عليه غسله (وخرج بقوله) أى صاحب التعريف وهو النوى (الحر منها ميتة الأذى) فانهما وإن حرم تناولهما مطلقا أى كثر أو قل في حال الاختيار لكنه لا نجاستها بل لا حرامها ولو حررتا لأن الحرمة الذاتية ثابتة له فكان طاهرا حيا وميتا حتى يمنع استعمال جزء منه في الاستنجاء دون الحرمة العرضية بسبب الإيمان أو عقيد الجزية فلم تثبت له ولذا لم يحترم فلماذا جاز أغراء الكلاب على حقيقته (و) خرج (بعد الاستقذار) أى عزفا (لنحوه) كمخاط وبرايق فان ذلك وإن حرم تناوله لا يستقذاره لانهجاسته ومحل حرمة تناول البراق إذا خرج من معدته وهو اللحم والألم يحرم وإذا لم يقصد التبرك كبراق ولى ومخاطه فانه يجوز تناوله تبركا وبما لم يستهلك في نحو ماء ولا نجار تناوله وبما لم يقصد به الاستلذاذ كبريق وجبة الأجاز (و) خرج (بني الضرر الحجر والنبات للضرر ببدن أو عقل) فالحجر والطين والنباتات السميكة المصرة بالبدن طاهرة وكذا الخشب بالقلل كالافون والزعفران والبنج والجنس وجوزة الطيب فهدية يباح قلبها وبحرم كثيرها لأنها طاهرة مصرة (ثم ذكر المصنف صاحبنا) أى قاعدة كلية (للنجس الخارج من القبل والدبر بقوله: وكل مانع خرج من السبيلين نجس هو) أى كل مانع خارج من أحد السبيلين (صاديق بالخارج المعتاد كالبول والغائط) المانع ولو من طائر وسمك وجراد وما لادم له سائل (و بالنادر كالدّم والقشع) والذي والودى (الآلئى) فهو طاهر في حد ذاته لكن يستحب غسله فرارا من الخلاف سواء كان للذى (من آدمي أو حيوان) آخر وسواء كان من حيوان ما كولى أو غيره (غير كلب وخنزير وما تولد منهما) أى من كل واحد منهما مع الآخر (أومن أحدهما مع حيوان طاهر) كالبقي كإصالة فهو طاهر إذا كان من حيوان طاهر ولو على لون الدم ان خرج من طريقه أما إذا خرج من غير طريقه وهو على لون الدم فيكون نجسا كفى من لم يمكن بلوغه بأن رآه دون تسع سنين فانه نجس لأنه ليس بمنى ولا فرق بين منى الحى والميت وأما الذين فطاهروا مطلقا سواء كان ممن ذكر أو غيره ولو بنت يومه (وخرج بمائع) الرشح فهو طاهر وأما المني فانه قد يكون نجسا كالغائط الجامد والعبر وقد يكون طاهرا كالحصى التى لاتعقد من البول ومثلهما (الدود وكل متصل بالحيلة المعدة) أى لم تفلح عن حاله كحدث لو زرع لبن في بعض لوحي الفرخ (فليس) أى المتصلب (بالتنجس بل) متنجس (بطهر بالفعل) أن كان متناوبا وطوبى نجسة والأفطاهر ويحل أكل بيض مالا يؤكل لحمه مالم يعلم ضرره وينتقل الميتة إن اتصل بطاهر والا فنجس أما الخارج في الحياة والمأخوذ من الذكاة فطاهر وإن لم يتصل ولو انقلبت النجسة دما كالملقة والمضغة كما قاله ابن قاسم وخرج بقوله من السبيلين الخارج من بقية المنافذ فهو طاهر إلا القى الذى قد وصل الى المعدة وإن عاد منها حالا وإن لم يتغير ما عدا المتصلب الذى لم تفلح المعدة عن حاله وكذا الخارج من فم النائم طاهر إلا أن علم أنه من المعدة كان خرج متناوبا صغرة فهو نجس لكن يعفى عنه في حق من ابتلى به (وفي بعض النسخ وكل ما يخرج بلفظ المضارع واسقاط مانع (وغسل جميع الأيوال والأرواح) ولو كانا من ما كولى اللحم (واجب)

التي في حين أوفاه  
ونحو ذلك وخرج بقوله  
الحر منها ميتة الأذى  
وبعد الاستقذار المني  
ونحوه وبنى الضرر  
الحجر والنبات المضر  
ببدن أو عقل ثم ذكر  
المصنف صاحبنا للنجس  
الخارج من القبل والدبر  
بقوله (وكل مانع خرج  
من السبيلين نجس)  
هو صاديق بالخارج  
المعتاد كالبول والغائط  
و بالنادر كالدّم والقشع  
(الآلئى) من آدمي أو  
حيوان غير كلب وخنزير  
وما تولد منهما أو من  
أحدهما مع حيوان  
طاهر وخرج بمائع  
الدود وكل متصل  
بالحيلة المعدة فليس  
بالتنجس بل بطهر بالفعل  
وفي بعض النسخ وكل  
ما يخرج بلفظ المضارع  
واسقاط مانع (وغسل  
جميع الأيوال والأرواح)  
ولو كانا من ما كولى  
اللحم (واجب)



أو شحاً وعرق فيه فيند ارادة نحو الصلاة أو الاطاف يجب الغسل (وكيفية غسل  
 الحكة ان كانت متاهدة بالعين) أي محسوسة بالحاسة وهي التي يدرك بصر أو شح أو ذوق (وهي  
 الحاسة الحية) وهي ما لا يحرم أو طعم أولون أو ريح (تكون بزوال عينها) أي جرمها (ومحاولة  
 زوالها من طعم أولون) يكون الدم (أو ريح) كريح الخمر ولو بنحو صابون بحيث يغلب  
 على رائحتها ولا يجب عليه اختبارها بالشم والبصر ونحوهما ولا على الأعمى ومن بعينه كمن يدرك أن  
 رائحته كريح الخمر فلا يغسل (فإن بقي طعم النجاسة ضرراً) سواء عسر زواله أولاً فلا يغني  
 عنه إلا أن يضر إن لم يضر إلا بالقطع فيبقى عنه مادام متغيراً فيكون الحل نجساً متغيراً عنه  
 لا يضره فإن يضر من ذلك على زواله (أو) بقي (لأن أريح عسر زواله) أي أحدهما (لأن يضر)  
 لا يجب زواله بل يطهر الحل طهراً حقيقياً إلا أنه نجس مفقونه ونجاسه العسر أن لا يزول ذلك  
 بل يترك الأصابع مع الماء ثلاث مرات وإذا حث بالماء ثلاثاً ولم يزل طهر الحل فإذا قدر  
 على زواله بعد ذلك لم يجب لأن الحل طاهر وإذا اجتمع اللون والريح معاً في محل واحد من نجاسة  
 واحدة وجب زوالها إلا إن تعدد كما في بقاء الطعم لقوة دلتها كقوله وحده على بقاء العين فإن بقيا  
 معاً في موضع واحد من نجاستين وعسر زوالها لم يضر ولا تجب الاستعانة في زوال الأوصاف بغير الماء من  
 غير زوالها إلا إن تعينت بأن توقفت إزالة ذلك على ما ذكر (وإن كانت النجاسة غير مشاهدة)  
 أي غير محسوسة بالحاسة (وهي السبابة بالحكمة) كبول جف بحيث لو عسر لم ينفصل منه شيء مع  
 عسر أدركه بغيره أما كخفافها بالجفاف أو لسكون الحل صقيلاً لا يثبت عليه النجاسة كالمرأة والسيف  
 (سكنى جري الماء على) الحل (التنجيس بها) أي الحكمة بنفسه وبغيره (ولو مرة واحدة) أذ ليس  
 به زوال ومن ذلك ما يمكن سقيت بماء نجس وجب تقع في بول حتى انتفخ ولحم طبخ به فطهر  
 بها أيضاً بصب الماء على طاهره بخلاف نحو آجر تقع في ماء نجس فإنه لا بد من نقعه في الماء حتى  
 يمتلئ بجميع ما وصل إليه النجس وبخلاف كمن عجن بماء نجس ثم حرق فإنه لا يطهر بباطنه بالفصل  
 إذا دق وصارت راباً أو تقع حتى وصل الماء لباطنه نعم نص الشافعي رضي الله عنه على العقو عما  
 عجن من الخبز بنجس وذلك أما لأضراره إلى النجس في العجن أو لعدم البولي بذلك (ثم استثنى  
 صنف من الأبوال) دون الأرواب (قوله إلا بول الصبي) الخالص (الذي لم) يجاوز سنتين ولم (ياكل  
 الطعام) أي لم يتناول ما كولا (ولو سمي من لبن أمه) (ولا مشروباً) غير اللبن حتى الماء (على جهة  
 الشرب) بأن لم يتناول ما كولا أصلاً أو كلاً للتغذي كتحنيكه شمر ونحوه وتناوله السفوف لإصلاح  
 لبن (فإنه أي بول الصبي) أي مصاب بول الذكر الحق (يطهر برش الماء عليه) بأن يرش عليه  
 رطوبته وبغيره من غير سيلان ولا بد من عصر محل البول أو جفافه حتى لا يبقى فيه رطوبة تنفصل  
 بخلاف الرطوبة التي لا تنفصل فلا يضر (ولا يشترط في الرش سيلان الماء) وهو مفارقة الماء موضع  
 ساقه لأن ذلك يسمى غسل (فإن أكل الصبي الطعام) ولو سمي أوماً (على جهة التغذي) ولو مرة  
 وإن عاد إلى اللبن (غسل بماء طعماً) أي بلا خلاف (وخرج بالصبي الصبية والخنثى فيغسل من بولهما)  
 وخرج بالبول غيره كغني وغانط وخرج بالخالص مالهو اختلط البول بماء ثم نظار من ذلك شيء فلا  
 بد من غسله وخرج بقولنا لم يجاوز سنتين مالهو بالبعدهما فلا يكفي التضيغ ولو لم ياكل شيئاً ولو شك  
 هو قبل الحولين أو بعدهما فاعتمد الشيخ سلطان أنه لا بد من الغسل لأن الرش رخصة والرخص لا يرجع  
 إليها إلا يتيقن وبحسب مدة العامين من انفصال الولد كله من بطن أمه ولا فرق في البنين كونه نجساً وغيره

وكيفية غسل النجاسة  
 ان كانت متاهدة  
 بالعين وهي السبابة  
 بالعينية تكون بزوال  
 عينها ومحاولة  
 أو صاف من طعم أولون  
 أو ريح فإن بقي طعم  
 النجاسة ضرراً أولون  
 أو ريح عسر زواله لم  
 يضر وإن كانت النجاسة  
 غير مشاهدة وهي  
 السبابة بالحكمة فيكفي  
 جري الماء على التنجس  
 بها ولو مرة واحدة ثم  
 استثنى الصنف من  
 الأبوال قوله (الأبول  
 الصبي الذي لم ياكل  
 الطعام) أي لم يتناول  
 ما كولا ولا مشروباً  
 على جهة التغذي (فإنه)  
 أي بول الصبي (يطهر  
 برش الماء عليه) ولا  
 يشترط في الرش سيلان  
 الماء فإن أكل الصبي  
 الطعام على جهة  
 التغذي يغسل بوله  
 قطعاً وخرج بالصبي  
 الصبية والخنثى فيغسل  
 من بولهما



(وَيَسْتَرْطِ فِي غَسَلِ الْمُنْتَجِسِ وَرُودِ الْمَاءِ عَلَيْهِ) أَيِ الْحُلِّ الْمُنْتَجِسِ (أَنْ كَانَ) أَيِ الْمَاءِ (قَلِيلًا) وَعَدَمَ جَرَمِ النِّجَاسَةِ فِي نَحْوِ الثُّوبِ وَالْأَنْجَسِ الْمَاءِ بِمَجَرَّدِ وَرُودِهِ عَلَى الْحُلِّ فَلَوْ تَنَجَّسَ الْأَنَاءُ كُلُّهُ فَوَضِعَ فِيهِ مَاءً وَأَدِيرَ عَلَيْهِ طَهَّرَ كُلَّهُ مَالَمْ تَكُنْ غَيِبَ النِّجَاسَةُ فِيهِ وَلَوْ مَانِعَةٌ وَاجْتَمَعَتْ مَعَ الْمَاءِ وَلَوْ مَعَقَوْا عَنْهَا وَلَا بَدَنَ مِنْ وَرُودِ الْمَاءِ عَلَى أَعْلَاهُ إِلَى أَسْفَلِهِ فَلَوْ صَبَّ الْمَاءُ فِي أَسْفَلِهِ ثُمَّ أَدَارَهُ حَوْلَهُ لَمْ يَكْفِ (فَإِنْ عَكِيسَ) بَأَنَّ كَانَ الْمَاءُ مُورُودًا (لَمْ يَطْهَرِ) لَضَعْفِ الْمَاءِ بِسَبَبِ قِلَّتِهِ مَعَ كَوْنِهِ مُورُودًا فَلَيْسَ فِيهِ قُوَّةٌ أَنْ يَذْفَعَ عَنْ نَفْسِهِ التَّنَجُّسَ بِخِلَافِ مَاذَا كَانَ مُورَادًا (أَمَّا الْكَثِيرُ فَلَا فَرْقَ بَيْنَ كَوْنِ الْمُنْتَجِسِ مُورَادًا أَوْ مُورُودًا) بَلْ يَطْهَرُ الْحُلُّ عَلَى كُلِّ حَالٍ (وَلَا يَتَعَيَّنُ عَنْ شَيْءٍ مِنَ النِّجَاسَاتِ) أَيِ الْأَعْيَانِ النَّجِيسَةِ (الْأَلْبَسِ) فِي الْعَرَفِ (مِنْ الدَّمِّ وَالْقَيْحِ) فَيَعْقِي عَنْهُمَا فِي نَوْبٍ أَوْ بَدَنٍ وَنَصَحَ الصَّلَاةَ مَعَهُمَا) أَيِ الدَّمِّ وَالْقَيْحِ الْبَسِيرِ مِنْ وَجْهِ الْعَفْوِ عَنِ الْبَسِيرِ فِي الثُّوبِ إِنْ احتاجَ إِلَيْهِ وَكَانَ مَلْبُوسًا وَلَوْ لَتَجَمَّلَ بِخِلَافِ مَا لَوْ فَرَشَهُ أَوْ حَمَلَهُ فَلَا يَتَعَيَّنُ عَنْهُ . وَكَوْضُ الْمَسَائِلِ الدَّمِّ وَالْقَيْحِ بِالْغَفْوِ وَعَدَمُهُمَا أَنَّهُمَا ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ : الْأَوَّلُ مَا لَا يَتَعَيَّنُ عَنْهُ مَطْلَقًا أَيْ قَلِيلًا أَوْ كَثِيرًا وَهُوَ الْمَلْفُظُ وَمَا تَعَدَّى تَضَمُّنَهُ وَمَا اخْتَلَطَ بِأَجْنَبِيٍّ وَلَوْ طَاهِرًا . وَالثَّانِي مَا يَتَعَيَّنُ عَنْ قِلَّتِهِ دُونَ كَثِيرِهِ وَهُوَ الدَّمُّ الْأَجْنَبِيُّ وَالْقَيْحُ الْأَجْنَبِيُّ إِذَا لَمْ يَكُنْ مَغْلُظًا وَلَمْ يَتَعَدَّ تَضَمُّنَهُ . وَالثَّالِثُ الدَّمُّ وَالْقَيْحُ غَيْرِ الْأَجْنَبِيِّينَ كَدَمِ الدَّمَائِمِلِ وَالْقُرُوحِ وَالْبُرَاتِ وَمَوْضِعِ الْقَصْدِ وَالْحِجَامَةِ بَعْدَ سِدِّهِ . يَنْحَوُّ قِطْنَةُ يَتَعَيَّنُ عَنْ كَثِيرِهِ لَمْ يَتَعَيَّنْ عَنْ قِلَّتِهِ وَإِنْ انْتَشَرَ لِلْحَاجَةِ مَالَمْ يَكُنْ يَفْعَلُهُ أَوْ يَجَاوِزُ حُلَّهُ وَالْأَخْيَرُ مِمَّا يَتَعَيَّنُ عَنْ قِلَّتِهِ دُونَ كَثِيرِهِ وَاعْلَمْ بِقَوْلِهِمَا بِالْعَفْوِ عَنْ قِلَّتِهِ لِيَكُونَ سَبَبًا فِي فَتْحِهِ وَخَرَاخِ مَا فِيهِ يَتَعَيَّنُ عَنْ قِلَّتِهِ دُونَ كَثِيرِهِ وَاعْلَمْ بِقَوْلِهِمَا بِالْعَفْوِ عَنْ قِلَّتِهِ نَحْوَ الْبَوْلِ لَغَيْرِ السَّلَاسِ مَعَ أَنَّ الْإِتْلَاءَ بِهِ كَثَرًا لِأَنَّهُ أَفْضَلُ وَلَهُ مَحَلٌّ تَخْصُصُ قِسْمُ الْإِحْتِرَازِ عَنْ بَخْلَافِ نَحْوِ الدَّمِّ فَإِنَّ جَنْسَ الدَّمِّ يَنْحَرُّ الْعَفْوُ فَيَقَعُ الْقَلِيلُ مِنْهُ فِي عِلِّ الْمَسَاعَةِ (وَالْأَمَّا أَيِ شَيْءٍ) مِنَ الْحَيَوَانَاتِ (لَا نَفْسَ لَهُ سَائِلَةً) أَيِ لَادَمَ لِحَنَسَةِ جَارِيَةٍ عِنْدَ شَيْءٍ عَصُو مِنْهُ فِي حَيَاتِهِ (كَذَبَابٍ وَغَلٍّ) أَيِ وَبَعُوضٍ وَفَلٍّ وَبَقٍّ وَعَقْرَبٍ وَزَبُورٍ وَزَغٍّ وَدُودٍ وَفَرَادٍ وَخِرَابٍ وَهِيَ دَايَةٌ تَكُونُ فِي الرَّمْلِ إِذَا وَقَعَ غَلٍّ (فِي الْإِنَاءِ) الَّذِي فِيهِ مَاءٌ أَوْ مَائِعٌ (وَمَاتَ فِيهِ فَاتَهُ) أَيِ الَّذِي لَيْسَ فِيهِ دَمٌ سَائِلٌ (لَا يَنْجِسُهُ) أَيِ مَا فِي الْأَنَاءِ بِمَوْتِهِ فِيهِ لَشَقَّةُ الْإِحْتِرَازِ عَنْهُ وَلَوْ وَقَعَ مَيِّتٌ مِنْ ذَلِكَ فِي رُطْبٍ كَثُوبٍ لَمْ يَنْجِسْهُ كَمَا قَالَ ابْنُ حَجَرٍ (وَفِي بَعْضِ النُّسخِ إِذَا مَاتَ فِي الْإِنَاءِ) فَيَشْمَلُ هَذَا مَا لَوْ طَرَحَهُ طَارِحٌ وَمَاتَ فِيهِ فَاتَهُ لَا يَبْقَرُ كَمَا لَوْ وَقَعَ بِنَفْسِهِ أَيْ بِنَفْسِهِ لَوْ طَرَحَهُ مَا لَا نَفْسَ لَهُ سَائِلَةً (فِي الْمَائِعِ) وَهُوَ عَمِّي وَمَاتَ فِيهِ أَنَّهُ يَنْجِسُهُ مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ كَذَلِكَ بَلْ لَوْ طَرَحَهُ طَارِحٌ حَيًّا مَاتَ قَبْلَ وَصُولِهِ لِلْمَائِعِ أَوْ مَيِّتًا فَحَيٌّ قَبْلَ وَصُولِهِ إِلَيْهِ لَمْ يَضُرْ فِي الْحَالَيْنِ وَلَوْ طَرَحَهُ فِيهِ بَعْدَ مَوْتِهِ (ضَرَبَ) أَيِ نَجَسَهُ تَجْزِئًا (وَهُوَ) أَيِ ضَرَبَ ذَلِكَ (مَاجِزًا) بِالنَّبِيخِ عَبْدِ الْكَرِيمِ (الرَّافِعِي فِي الشَّرْحِ الصَّغِيرِ) أَيِ عَلَى الْوَجِيزِ الْغَزَالِي (وَلَمْ يَتَعَرَّضْ) أَيِ لَمْ يَطْهَرِ (هَذِهِ السَّلْطَةُ) وَهِيَ طَرَحٌ مَا لَا نَفْسَ لَهُ سَائِلَةً فِي الْمَائِعِ (فِي) الشَّرْحِ (الْكَبِيرِ) عَلَى الْوَجِيزِ أَيْضًا (وَإِذَا كَثُرَتْ مَيِّتَةٌ مَا لَا نَفْسَ لَهُ سَائِلَةً وَغَيْرَتِ مَا وَقَعَتْ فِيهِ) وَلَوْ تَقَدَّرَ أَنْ يَنْجُسَهُ لَقَدْ شَرَطَ الْعَفْوُ وَهُوَ أَنْ لَا يَتَعَرَّضَ الْوُقُوعُ عَلَيْهِ كَمَا (وَإِذَا نَبَاتَ هَذِهِ اللَّبَنَةُ مِنَ الْمَائِعِ كَدُودٌ خَلَّ وَفَا كَيْفَ لَمْ تَنْجُسْهُ قَطْمًا) مَالَمْ تَخْرُجْ مِنْهُ ثُمَّ تَطْرَحْ فِيهِ بَعْدَ مَوْتِهَا وَمَالَمْ تَغْتَرِّهِ قَالَ الرَّافِعِيُّ فِي الشَّرْحِ الْكَبِيرِ لَوْ طَرَحَ مَيِّتُوهُ فِي الْمَاءِ مِنْ خَارِجٍ فِيهِ كَالْعَلَقِ غَادَ الْخِلَافُ بِمَوْتِهِ فِيهِ كَمَا ذَكَرَهُ الْعَلَامَةُ الْحَلِّيُّ (وَيَسْتَنَى مَعَ مَا ذَكَرَ هُنَا) وَهُوَ مَا لَادَمَ لَهُ سَائِلٌ وَبَسِيرٌ الدَّمِّ وَالْقَيْحِ (مَسَائِلُ مَذْكُورَةٌ فِي الْبَسُوطَاتِ سَبَقَ تَقْوِيَّتُهَا فِي كِتَابِ الطَّهَارَةِ) وَهُوَ النَّجَاسَةُ الَّتِي لَا يَذْكُرُهَا الطَّرَفُ الْعَدِيلُ مِنْهَا رُوثُ سَمَكٍ لَمْ يَغْتَرِّهَا وَلَمْ يَغْتَرِّهَا فِي غَيْرِهَا وَلَمْ يَذْكُرْهَا الطَّرَفُ الْعَدِيلُ بِنَفْسِهِ لِأَوَاسِطِهِ شَمِيسٍ

وَيَسْتَرْطِ فِي غَسَلِ  
التَّنَجُّسِ وَرُودِ الْمَاءِ  
عَلَيْهِ إِنْ كَانَ قَلِيلًا فَان  
عَكِيسَ لَمْ يَطْهَرِ أَمَّا  
الْكَثِيرُ فَلَا فَرْقَ بَيْنَ  
كَوْنِ الْمُنْتَجِسِ مُورَادًا  
أَوْ مُورُودًا (وَلَا يَتَعَيَّنُ عَنْ  
شَيْءٍ مِنَ النِّجَاسَاتِ) إِلَّا  
الْبَسِيرَ مِنَ الدَّمِّ وَالْقَيْحِ  
فَيَعْقِي عَنْهُمَا فِي نَوْبٍ  
أَوْ بَدَنٍ وَنَصَحَ الصَّلَاةَ  
مَعَهُمَا (وَالْأَمَّا أَيِ شَيْءٍ)  
(لَا نَفْسَ لَهُ سَائِلَةً)  
كَذَبَابٍ وَغَلٍّ (إِذَا وَقَعَ  
فِي الْإِنَاءِ) وَمَاتَ فِيهِ فَاتَهُ  
(لَا يَنْجِسُهُ) وَفِي بَعْضِ  
النُّسخِ إِذَا مَاتَ فِي الْإِنَاءِ  
وَأَفْتَمَ قَوْلُهُ وَقَعَ أَيِ  
بِنَفْسِهِ أَنَّهُ لَوْ طَرَحَ  
مَا لَا نَفْسَ لَهُ سَائِلَةً فِي  
الْمَائِعِ ضَرَبَ وَهُوَ مَا جِزَمَ  
بِهِ الرَّافِعِيُّ فِي الشَّرْحِ  
الصَّغِيرِ وَلَمْ يَتَعَرَّضْ  
لِهَذِهِ السَّلْطَةِ فِي الْكَبِيرِ  
وَإِذَا كَثُرَتْ مَيِّتَةٌ  
مَا لَا نَفْسَ لَهُ سَائِلَةً وَغَيْرَتِ  
مَا وَقَعَتْ فِيهِ نَجَسَهُ  
وَإِذَا نَبَاتَ هَذِهِ اللَّبَنَةُ  
مِنَ الْمَائِعِ كَدُودٌ خَلَّ  
وَفَا كَيْفَ لَمْ تَنْجُسْهُ قَطْمًا  
وَيَسْتَنَى مَعَ مَا ذَكَرَ  
هُنَا مَسَائِلُ مَذْكُورَةٌ  
فِي الْبَسُوطَاتِ سَبَقَ  
تَقْوِيَّتُهَا فِي كِتَابِ  
الطَّهَارَةِ.



لبن



(النجاسات) وهو ما عدا النجاسة المقتضية والمظنة وهو المسمى متوسطة (مرة واحدة) حيث أزيلت  
 أوصاف النجاسة فيصير نقاء الطاهر وحده لا أن تعتبر كذلك بقائه اللون والريح معا بخلاف بقائه أحدهما  
 فإنه يكفي فيه التعمير (وفي بعض النسخ مرة تأتي عليه) أي المثل أي تتميم السيلان (والثلاث وفي بعض  
 النسخ والثلاثة بالناء) أي ثلاث مرات بزيادة مرتين بعد الأولى الواجبة (أفضل) من الاقتصار على مرة  
 كما زالت به الأوصاف بعد مرة واحدة وطلب اثنان بعدها ولا يسن الثلاث في غسل النجاسة المظنة  
 لأن السكر لا يكثر كما أن الصبر لا يكثر فإن الشارح بالغ في تكرار الغسل فلا زاد عليه كما أن بول الصبي  
 كان تواجبه النجس فلا يصغر مرة أخرى ولا يكفي أدنى منه كالسج فتثلت التوسطة والخففة دون  
 الغلظة (واعلم أن غسالة النجاسة بعد طهارة المثل المفسول) بزوال أوصاف النجاسة ولو مغلظة (طاهرة  
 في نفسها غير مطهرة فهي مستعملة لازلتها لاحت لأن ما زيل به الحث غير ظهور ولو كان معفوفا  
 عنه ولا تكون الغسالة القليلة طاهرة إلا بشرط أربعة أحدها (أن انفصلت) عن المثل (غير متغيرة و)  
 الثاني (لم يزد وزنها بعد انفصالها) عن المثل (عما كان) أي عن المقدار الذي كان أولا قبل انفصال المثل  
 (بعد اعتبار مقدار ما ينشأ من الفسول من الماء) ويلقبه من الوسخ الطاهر ويكفي فيها بالظن  
 والثالث أن يطهر المثل بأن لم يكن به طعم ولا لون ولا ريح سهل الزوال والرابع أن يكون الماء واردا  
 ويحكم على الغسالة القليلة بالنجاسة إن كانت موروثة أو تغير أحد أوصافها أو زاد وزنها بعد اعتبار  
 ما تأخذ من الوسخ الطاهر وما يأخذ المثل من الصالة أو لم يطهر المثل لأن البقاء في حد الانفصال  
 فزيم من طهارته طهارته ومن نجاسته نجاسته فلهذا قبل الانفصال عن المثل حيث لم يتغير طاهره قطعا  
 وحكمها حكم المثل بعد الفصل (هذا) أي محل اشتراط تلك الشرط (ان لم تبلغ) أي الغسالة (فليكن  
 فان بلغت فاشترط عدم التغير) دون بقية الشرط (ولما فرغ المصنف مما يطهر بالفصل شرع فيما  
 يطهر بالاستحالة وهي انقلاب شيء) كالخمر (من صفة) كالخمر (إلى صفة أخرى) كالخمر (فقال وإذا انحلت  
 الخمر وهي) لغة (المتخذة من ماء العنب) وشرع كل مسكر سواء كان من زبيب أو تمر أو حب أو قصب  
 أو عسل أو غير ذلك (محترمة كانت الخمر) وهي التي عصار أصلها لا بقصد الخمرية أو عصارها كافر  
 (أما) وهي التي عصار أصلها بقصد الخمرية ففيها تفصيل (ومعنى انحلت صارت) أي الخمر (خللا وكانت  
 صبروتها خللا) لم ينشأ من تأثير شيء كما قال المصنف فان تخللت حمرا (بنفسها) أي من غير مصاحبة  
 عين أجنبية حين تخللها أو بفتح ريس دن للهواء لها (طهرت) لأن علة النجاسة الأسكار وقد زال  
 وتحلل انحلت الخمر أجماعا وهو مسبوق بالتحمر ويعني عن نحو حبات العناقيد مما يحمر التفتي منه  
 وعن ماء احتسب إلى المصير بالنس أو استقصاء عصار رطب (وكذا لو تخللت بنقلها من شمس إلى ظل  
 وعكسه) بالماء يحمل فيها هيوط والآلة تنجس ما فوقها من الدن ثم يعود إليها بالتنجيس بعد التحلل  
 لاتصالها بها وان عصار الرفع قبل وقبل حفافه أو بعده حمرا أخرى على الأوجه لأن هيوط الخمر كان  
 بفعل فاعل وهذا النقل مكره وكذا لو نقلت من دن إلى آخر وقيل إن الخمر لا تطهر بالتخلل الثاني  
 عن النقل فإن من استعمل شيء قبل أو أنه عوقب محرمانه (وان لم تخلل الخمر بنفسها بل خللت  
 بطرح شيء فيها) ولو بنفسيها أو بالقاء بخور ربيع (لم تطهر) لتنجس المبروح بالإلقاء فينجس المثل  
 وشمل إلى شئما انفصل عما وقع فيها وان زرع قبل صبروتها خللا فان زرع قبل أن يخرج منه شيء  
 وقبل تخلل الخمر ولم يهبط الخمر بزعه عما كانت عليه حال حصوله فيها لم يضر ولو كان الواقع فيها نجسا  
 لم تطهر بالتخلل وان زرع منها قبله وان لم ينفصل منه شيء وشمل الشيء أيضا المائع وغيره وان  
 لم يكن له أثر في التحلل كالخضاء بعد لا يضر نحو غسل وسكر وماء وردا طيب أجمع الخمر حيث وضع

(النجاسات مرة واحدة)

وفي بعض النسخ مرة

(تأتي عليه والثلاث)

وفي بعض النسخ

والثلاثة بالناء (أفضل)

واعلم أن غسالة

النجاسة بعد طهارة

المثل المفسول طاهرة

ان انفصلت غير متغيرة

ولم يزد وزنها بعد

انفصالها عما كان بعد

اعتبار مقدار ما ينشأ من

الفسول من الماء هكذا

إذا لم يبلغ فليكن فان

بلغت فاشترط عدم

التغير . ولما فرغ

المصنف مما يطهر

بالفصل شرع فيما

يطهر بالاستحالة وهي

انقلاب الشيء من صفة

إلى صفة أخرى فقال

(وإذا انحلت الخمر وهي

المتخذة من ماء العنب

محترمة كانت الخمر

أما لا ومعنى تخللت

صارت خللا وكانت

صبروتها خللا (نفسها

طهرت) وكذا لو

تخللت بنقلها من شمس

إلى ظل وعكسه (وان

لم تخلل الخمر بنفسيها

بل (خللت بطرح

شيء فيها لم تطهر)



قبل الحيض ويحل أسالك خمر محتزمة ويجب إرافة غيرها فوراً ويظهر ظفرها بالقل وأن تشرب بها  
وعلى الاستغفار به (وإذا طهرت الحجرة) أي إذا طهر الحبل المنقلب عن الحز (طهرتها) أيضاً (تبطلها)  
وان علق فيه وارفعت بسبب الغلبان ثم نزلت بنفسها للضرورة فلا يعود الدن على الحبل بالتنجيس  
ولا لم يوجد خلط ظاهر.

(فصل: في الحيض والنفس والاستحاضة) أي في حقائرها وأحكامها وما يتعلق بذلك (ويخرج من  
الفرج) أي قبل الأثنى الذي تحت مخرج البول وهو مخرج الولد والمثني ومدخل الذكر (ثلاثة دماء  
ص) وهي ما يتعلق بها الأحكام (دم الحيض والنفس والاستحاضة) ولكل واحد منها حد معين (فالحيض  
هو الدم الخارج في سن) إمكان (الحيض وهو تسع سنين فأكثر من) عرق في أقصى الرحم الذي في  
الجل (فرج المرأة) ولو حاملاً (على سبيل الصحة) فخرج الاستحاضة (أي لألمة) تقتضي ذلك (بل  
أحتم) أي العائقة (من غير سبب الولادة) في أوقات مخصوصة بأن لا تجاوز الدم أكثر الحيض ولا ينقص  
منه فخرج بذلك النفس ولكون الحيض يخرج على سبيل الصحة فكان عديمه عيني الأمة فيردو ولم  
يكن عيباً في الحرة فلا ردة لأنه ليس من عيوب النكاح (وقوله وكثره) أي الدم أي اللون الأقوى (أسود)  
في سواد غالباً والدم نفسه (معتد) أي حار (لذاع) بالمعجمة ثم الهمزة أي موجب (ليس في) أكثر  
من (نق) والحاصل أن الصورة لالوان الدماء وصفاتها ألف وأربع وعشرون صورة وذلك لأن الألوان  
هي سواد وحمرة وشقرة وصفرة وكثرة والصفات أربعة إما تخرج أو تثنى أو تفرق أو تتحد عنهما  
فخرجت صفات الأول في صفات الثاني ثم الحاصل في صفات الثالث وهكذا فخرجت صفات الأول  
أقوى من غير النخين ولينين منه أقوى من غير اللينين واللينين أقوى من النخين فقط أو اللينين  
فخرجت صفات الأول في بقية الألوان فإن استوى دميان في الصفات قديم الأسبق منهما لقوته بالتقدم كأسود  
بين وأحمر نخين كأسود نخين وأحمر نخين مثنى فاحدى الصفين يتجبر ضعف الدم والأخرى تقابل  
الأخرى فيستويان وكأحمر مثنى أو نخين مع أسود مجرد فهما مستويان (وفي الصحاح) كتاب  
لحموري في تفسير كل من يعتد ولذاع (أحتم الدم اشتدت حمرة حتى أسود) وهذا التفسير يلزم  
تكرار مع قوله أسود والأولى أن يفسر الاحتدام ببسطة الحرارة مأخوذة من قولهم أحتم النار أي اشتد  
حرارة (لذاع النار حتى أحرقته) أي ألمته (والنفس هو الدم الخارج) من فرج المرأة (عقب الولادة)  
أي عقب فراغ الرحم من الحمل فالدم الخارج بعد الولد الأول من التوأمين لا يسمى نفاساً بل إن كان  
الحيض بأن حاضت المرأة قبل الولد ولم يزد المجموع على خمسة عشر يوماً كان حيضاً وإلا كان  
نفاساً ويهرط النفس إن يكون خروج الدم قبل مضي خمسة عشر يوماً من الولادة وإتبعهاؤه  
من روبة الدم ومن النقاء قبل روبته لا نفاس فيه لكنه محسوب من الستين فلو نزل عليها الدم  
عشرة أيام من الولادة مثلاً كانت تلك العشرة من النفس بمقدار الاحتكام فيلزمها في زمن النقاء  
قبل العشرة أحكام الطاهرات من الصلاة ونحوها ومن حل التمتع بها فيه قال الرملي ولو ولدت  
ولم تحا حافاً تجاوز وطؤها قبل غسلها أذ هو كالجنباء (فالحارج مع الولد أو قبله) أي حال الطلق  
الاستيغناء) لتقدمه على فراغ الرحم من الحمل بل هو دم حيض إن اتصل بحيض قبله لأن الحامل  
لا يحيض إلا قدم قسار (وزيادة الباء في عقب لغة قليلة) أي نادرة (والأكثر حذفها) بل  
في محمد كرازي في المختار لم أر في الصحاح والتعذيب عقيباً بالياء ظرفاً بل هو بمعنى العاقب  
ص كجبل والنهار عقيباً لا غير (والاستحاضة أي دمها هو) لغة السيلان وشرعاً

وإذا طهرت الحجرة

طهرت ذنبا لها

(فصل في الحيض

والنفس والاستحاضة

(ويخرج من الفرج

ثلاثة دماء دم الحيض

والنفس والاستحاضة

فالحيض هو الدم

الخارج في سن

الحيض وهو تسع

سنين فأكثر من فرج

المرأة على سبيل الصحة

أي لألمة بل الحيلة (من

غير سبب الولادة)

وقوله (وكثره) أي

معتد لذاع) ليس في

أكثر نسخ المتن

الصحاح (أحتم الدم

اشتدت حمرة حتى

أسود ولذاع النار

حتى أحرقته) (والنفس

هو الدم الخارج عقب

الولادة) فالخارج مع

الولد أو قبله لا يسمى

نفاساً وإنما يادة الباء

في عقب لغة قليلة

والأكثر حذفها

(والاستحاضة) أي

دمها هو)



(الدم الخارج) من عرق في أدنى الرحم التي هو مستقر الولد (في غير أيام الحيض والنفاس لا على سبيل  
الصحة) ولا تمنع الاستحاضة الصلاة والصوم والوطء للضرورة لأنه حدث دائم فتسلل الاستحاضة  
فترجها فتحشوه بنحو قطة فتعصبه فتتوسل بعد دخول وقت الصلاة لأن ذلك طهارة ضرورية بعد  
ما ذكره تبارك بالصلاة بقليلاً للحدث فلو أخرت فإن كان التأخير لمصلحة الصلاة كبر عورة وانتظار  
جماعة لم يضروا أن كان لغير مصلحة صر فتعبد الوضوء والاحتياط لتكرار الحدث والنجس  
ويجب عليها الوضوء لكل فرض لبقاء الحدث ولما أن تنقل مناشات بوضوء إن توصات  
للغرض ولا بد أن يكون التنفل في الوقت أن كان النفل غير راتية ويجب عليها لكل فرض تجديد  
غسل الفرج والحشو والعصب أن تلوث بما لا يعفى عنه بكثرة النجس والآ ويجب عليها تجديد  
رباطها فقط لكل فرض ولو انقطع دمها قبل الصلاة فإن وسع زمن انقطاع الوضوء والصلاة  
وجب الوضوء وبما معه والا فلا ولا عبرة عادة الانقطاع ولا عدتها (وأقول الحيض زكياتوم وليلة  
أي مقدار ذلك وهو أربعة وعشرون ساعة على الاتصال للعدا في الحيض) بحيث يكون لو وضعت  
قطنة أو نحوها في فرجها لتلوث بالدم وإن لم يخرج إلى ما يجب غسله في الاستحاضة (وأكرهه)  
أي الحيض زمناً خمسة عشر يوماً بلياليها سواء تقدمت أو تأخرت أو تلتفت وإن لم يتصل الدماء  
بسبب الفترات للتخللة بينها ولو مع بقاء ناقص عن أقل الطهر فتخلل بين دمين لأنه حينئذ يشبه  
الفترة بين دقات الدم فسحب عليه حكم الحيض بشرط أن يكون وقت مجموع الدماء قدر يوم  
وليلة ويقال لهذا الدم أقل الحيض وأكثره لأنه قدر أربعة وعشرون ساعة وهو موجود في خمسة  
عشر يوماً فإذا رأت المرأة دمياً يوماً وليلة ونقاء ثلاثة عشر وفي الخامس عشر دمياً فكل حيض وعلامة  
الفترة أن تكون القطنة لو أدخلت في الفرج تلوث والنقاء أن تكون لو أدخلت لم تلوث (فإن  
زاد) أي الدم (عليها) أي الخمسة عشر (فهو) أي الزائد فقط (استحاضة) وتسمى المرأة التي زاد دمها  
عليها مستحاضة (وغالبه) أي الحيض زمناً ست أو سبع من الأيام بلياليها وإن لم يتصل الدماء (وللعتمد)  
أي الموكول عليه (في ذلك) أي أقل الحيض وأكثره وغالبه (الاستقراء) أي التفتيش من الإمام  
الشافعي للنساء العرب ولو اطرقت عادة المرأة بخلاف ذلك لم تعتبر لأن بحث الشافعي ومن بعدهم أنهم  
أجمع (وأقول) زمن (النفاس) خمسة عشر يوماً وأريد بها زمن يسير وهو قدر رمي الشيء من الفم (والبدء) دم  
(النفاس) زمن (انقطاع الولد) لأن زمن خروج الدم إذا تأخر خروجه عنه لكن يشترط أن  
يكون خروج الدم قبل مضي خمسة عشر يوماً منه (وأكرهه) أي زمن النفاس (ستون يوماً) بلياليها  
(وغالبه) أربعون يوماً بلياليها (وللعتمد في ذلك) أي الأقل والأكثر والغالب (الاستقراء) أي البحث  
من الإمام الشافعي رضي الله عنه (أي كماله) (وأقول) زمن (الطهر الفاصل بين) زمن (الحيضتين  
خمس عشرة يوماً) أي بلياليها لأن الشهر غالباً لا تخلو عن حيض وظهر وإذا كان أكثر الحيض  
خمس عشرة يوماً لم يكن أقل الطهر كذلك (واحتجز المصنف بقوله بين الحيضتين عن الفاصل)  
بين نفاسين كان وطئ المرأة عقب الولادة مع النفاس حلال ومضى أكثر النفاس وطهرت بعده  
يوماً مثلاً ثم ألقت علقه ونزل النفاس بعدها فظهر بين نفاسين وعن الفاصل (بين حيض ونفاس)  
سواء تقدم الحيض على النفاس بأن حاضت وهي حاميل وانقطع الدم ثم بعد يومين ولدت ونزل  
النفاس (إذا قلنا بالأصح أن الحامل حيض) أم تأخر الحيض عن النفاس بأن نفست ثم كثر  
النفاس ثم طهرت يوماً مثلاً ثم حاضت أما لو انقطع النفاس قبل كمال الستين فلا يكون الدم المائد  
حيضاً إلا أن عاد بعد خمسة عشر يوماً (فإنه) أي الفاصل بين الحيض والنفاس (يجوز أن يكون)

الدم الخارج في غير  
أيام الحيض والنفاس  
لا على سبيل الصحة  
(وأقول الحيض) زمناً  
(يوم وليلة) أي مقدار  
ذلك وهو أربعة  
وعشرون ساعة على  
الاتصال للعدا في  
الحيض (وأكرهه)  
خمس عشرة يوماً  
بلياليها فإن زاد عليها  
فهو استحاضة (وغالبه)  
ست أو سبع (وللعتمد)  
في ذلك الاستقراء  
(وأقول النفاس) خمسة  
عشر يوماً وأريد بها زمن يسير  
والتجديف النفاس من  
انقطاع الولد (وأكرهه)  
ستون يوماً (وغالبه)  
أربعون يوماً (وللعتمد في ذلك)  
الاستقراء أيضاً (وأقول)  
الطهر (الفاصل بين)  
الحيضتين خمسة عشر  
يوماً واحتجز المصنف  
بقوله بين الحيضتين  
عن الفاصل بين حيض  
ونفاس إذا قلنا بالأصح  
أن الحامل حيض  
فإنه يجوز أن يكون



في الفصل (دون خمسة عشر يوماً) بل يجوز أن لا يفصل بينهما فاصل فيصير أحدهما بالآخر بأن  
 رأت الحمل دماً يوماً وليلة فيقبل الطلق ثم استمر الدم إلى خروج دم النفاس (ولا حد لا كثره أي)  
 الطهر (فقد تمكث للمرأة شهراً) أي تثبت طول عمرها (بلا حيض) كسيدتنا  
 رضى الله عنها ولذلك وصفت بالزهراء وحكمة عدم الحيض أصلاً عدم قوأت زمن بلا عبادة  
 ولا حيض للمرأة أبداً مرة وحكي القاضي أبو الطيب أن امرأة في زمنه كانت تحيض كل سنة  
 يوماً وليلة وكان نفاسها ثار بعين (أما طالت الطهر فيعتبر بغالب الحيض) فيكون الطهر بقية الشهر  
 غلب الحيض السابق (فإن كان الحيض ستاً فالطهر أربع وعشرون يوماً أو كان الحيض سبعا  
 فطهر ثلاثة وعشرون يوماً) هذا إن كان الشهر كاملاً والا فلا يكون الطهر كذلك (وأقول زمن) أي  
 (حيض فيه للمرأة وفي بعض النسخ الجارية) أي الشابة (تسع سنين قمرية) تقريباً ولو بالبلاد  
 كقوله (ورأته) أي الدم (قبل تمام التسع بزمن يضيئ عن حيض وطهر) بأن كان الدم أقل  
 من خمسة عشر يوماً ولو بلحظة (فهو) أي الدم المرئي في ذلك (حيض والآن) أي وإن وسع زمن الدم  
 شهراً بأن كان ستة عشر يوماً (فلا) يكون الدم المرئي حيضاً ولو زادت الدم أياماً بعضها قبل  
 أن يتم عشرين يوماً بقيت من السنة التاسعة فالخمس الأولى دم فساد والخمسة عشر حيضاً لأنها  
 من الأماكن (وأقول الحمل زمناً ستة أشهر) عديدة (ولحظتان) لحظة للوطء ولحظة للوضع  
 من مكان اجتماعهما بعد عقد النكاح (كراهية كثرة زرع أربع سنين) كما أخبر بوفوعه لنفسه  
 الإمام الشافعي وحكي أن الأمام مالكاً مكث في بطن أمه ثلاث سنين وقيل سنين وقال الإمام مالك  
 حراماً امرأة محمد بن عجلان حملت ثلاثة أطمن في اثني عشر سنة تحمل كل بطن أربع سنين  
 (وأقول) أي مدة الحمل الكامل (تسعة أشهر) متعددة من وقت إمكان الوطء وبها مدة التصور أربعة  
 أشهر لقوله <sup>عليه السلام</sup> أن أحدهم يجمع خلقه في بطن أمه أربعين يوماً نطفة أي منبأ شائلاً متفرقاً في  
 من راء فيلحقها الرحم حينئذ وتشتهي تطواها لا ينبغي وغيره ثم يكون علقه أي يصير الذي دماً  
 ثم مثل ذلك ثم يكون مضغة أي قطعة لحم كانتا مضغوة مثل ذلك أي وفي تلك المدة يصور الله  
 فيه بخلق لها سمياً وبصراً ومصارين ويدين وربطين ومنهم من يصر في الأربعين الثانية ثم  
 يخلق فيه الروح فيدخل في البدن من الألفوخ وهو وسط الرأس يصير حياً متحركاً  
 بعد ستة والألم كما أن خروجها يكون منه فإذا دخلت في الجنين جعل الله حيض المرأة لئلا يأتها  
 طلق في كل صباح ومساءً يسقي الجنين من ذلك اللبن (والعتمد في ذلك) أي الأقل والأكثر  
 وقيل (الوحد) أي استقرار ما وجب من النساء (ويحرم بالحيض) ومثله النفاس (وفي بعض النسخ  
 ويحرم على الحائض) أي وعلى النساء وهذه النسخة المناسبة لما بعدها (ثمانية أشياء أهدأ الصلاة  
 قرأت أو فلا وكذا سجدة التلاوة والشكر) وفصل بكذا لكونه ليس صلاة حقيقة (والثاني الصوم  
 قرأت أو فلا ابتداء ودواماً ولا بد أن تلاحظ أنها غير صائمة ولا يجب عليها بعد طهر ودم الحيض تناول  
 سطر (وكذا قراءة) شيء من (القرآن) باللفظ أو بالإشارة من الآخر من فأنها منه منزلة منزلة النطق  
 في سائر الأقوال آت في الحنث والصلاة والشهادة وعن مالك يجوز لها قراءة القرآن وعن الطحاوي من  
 الحنفية ما لها من دون الآية (والرابع من) شيء من (المصحف) بضم الهم وكسرها حتى حواشيه  
 وما بين سطوره ولو روي بالبيض بينه وبين جلده في أوله وآخره التمسك به ويحرم التمسك ولو  
 غلبت عليه ما كان محظراً حتى يمسك تحتها له عرفاً لأنه يخل بالناسخ (أي المصحف في الأصل

دون خمسة عشر يوماً (ولا حد لا كثره) أي  
 الطهر فقد تمكث المرأة  
 شهراً بلا حيض أما  
 غلب الطهر فيعتبر  
 بغالب الحيض فإن كان  
 الحيض ستاً فالطهر  
 أربع وعشرون يوماً  
 أو كان الحيض سبعا  
 فالطهر ثلاثة وعشرون  
 يوماً (وأقول زمن حيض  
 فيه المرأة) وفي بعض  
 النسخ الجارية (تسع  
 سنين قمرية) تقريباً ولو  
 بالبلاد (وأقول الحمل  
 زمناً ستة أشهر) عديدة  
 (ولحظتان) لحظة للوطء  
 ولحظة للوضع من مكان  
 اجتماعهما بعد عقد  
 النكاح (كراهية كثرة  
 زرع أربع سنين) كما  
 أخبر بوفوعه لنفسه  
 الإمام الشافعي وحكي  
 أن الأمام مالكاً مكث  
 في بطن أمه ثلاث  
 سنين وقيل سنين وقال  
 الإمام مالك حراماً  
 امرأة محمد بن عجلان  
 حملت ثلاثة أطمن في  
 اثني عشر سنة تحمل كل  
 بطن أربع سنين (وأقول)  
 أي مدة الحمل الكامل  
 (تسعة أشهر) متعددة  
 من وقت إمكان الوطء  
 وبها مدة التصور أربعة  
 أشهر لقوله <sup>عليه السلام</sup> أن  
 أحدهم يجمع خلقه في  
 بطن أمه أربعين يوماً  
 نطفة أي منبأ شائلاً  
 متفرقاً في من راء فيلحقها  
 الرحم حينئذ وتشتهي  
 تطواها لا ينبغي وغيره  
 ثم يكون علقه أي يصير  
 الذي دماً ثم مثل ذلك  
 ثم يكون مضغة أي قطعة  
 لحم كانتا مضغوة مثل  
 ذلك أي وفي تلك المدة  
 يصور الله فيه بخلق لها  
 سمياً وبصراً ومصارين  
 ويدين وربطين ومنهم  
 من يصر في الأربعين الثانية  
 ثم يخلق فيه الروح فيدخل  
 في البدن من الألفوخ وهو  
 وسط الرأس يصير حياً  
 متحركاً بعد ستة والألم  
 كما أن خروجها يكون منه  
 فإذا دخلت في الجنين جعل  
 الله حيض المرأة لئلا يأتها  
 طلق في كل صباح ومساءً  
 يسقي الجنين من ذلك اللبن  
 (والعتمد في ذلك) أي  
 الأقل والأكثر وقيل (الوحد)  
 أي استقرار ما وجب من  
 النساء (ويحرم بالحيض)  
 ومثله النفاس (وفي بعض  
 النسخ ويحرم على الحائض)  
 أي وعلى النساء وهذه  
 النسخة المناسبة لما بعدها  
 (ثمانية أشياء أهدأ الصلاة  
 قرأت أو فلا وكذا سجدة  
 التلاوة والشكر) وفصل  
 بكذا لكونه ليس صلاة  
 حقيقة (والثاني الصوم  
 قرأت أو فلا ابتداء ودواماً  
 ولا بد أن تلاحظ أنها غير  
 صائمة ولا يجب عليها بعد  
 طهر ودم الحيض تناول  
 سطر (وكذا قراءة) شيء  
 من (القرآن) باللفظ أو  
 بالإشارة من الآخر من  
 فأنها منه منزلة منزلة  
 النطق في سائر الأقوال  
 آت في الحنث والصلاة  
 والشهادة وعن مالك  
 يجوز لها قراءة القرآن  
 وعن الطحاوي من الحنفية  
 ما لها من دون الآية  
 (والرابع من) شيء من  
 (المصحف) بضم الهم  
 وكسرها حتى حواشيه  
 وما بين سطوره ولو روي  
 بالبيض بينه وبين جلده  
 في أوله وآخره التمسك  
 به ويحرم التمسك ولو  
 غلبت عليه ما كان محظراً  
 حتى يمسك تحتها له عرفاً  
 لأنه يخل بالناسخ (أي  
 المصحف في الأصل



اسم المكتوب من كلام الله بين الدفتين (وحمل)  
 الا اذا خافت عليه  
 (و) الحامض (دخول  
 للسجد) الحامض إن  
 خافت تلويثه (و)  
 السادس (الطواف)  
 فرضاً أو نفلاً (و)  
 السابع (الوطء) ويسن  
 لمن وطئ في اقبال البع  
 التصديق بدنيار ولن  
 وطئ في اوباره التصديق  
 بنصف دينار (و)  
 الثامن (الاستمتاع بما  
 بين السرة والركبة)  
 من للراءة فلا يحرم  
 الاستمتاع بها ولا بما  
 فوقها على المختار في  
 شرح المذهب . ثم  
 استطرذ للصف لذكر  
 ما حقه أن يذكر فيها  
 سبق في فصل موجب  
 الفصل فقال (ويحرم على  
 الحجب خمسة أشياء)  
 أحدها (الصلاة) فرضاً  
 أو نفلاً (و) الثاني (قراءة  
 القرآن) غير منسوخ  
 التلاوة آية كان  
 أو حرفاً أو جهاً  
 وخرج بالقرآن التوراة  
 والانجيل أما أنكره  
 القرآن فتحل لا بقصد  
 قرآن (و) الثالث  
 (مس المسحف)

(اسم المكتوب من كلام الله بين الدفتين) أي بين دفتي المسحف لكن المراد بالمسحف هنا كل  
 ما كتب عليه قرآن لدراسة أو لوعاء أو نحوها (و) يحرم (حمله) لأن الحمل يبلغ من المس  
 (الا إذا خافت) أي المرأة (عليه) من غرق أو حرق أو نجاسة أو وقوعه في يد كافر فيجب حمله حينئذ  
 ويجوز حمله لحوق نحو غيب أو مرقعة ويحل عمله مع متاع بشرط أن لا يند ما لا يحصل مسئلة  
 رابعة وقصد المسحف وحده حرام فما عداه لأحرمة (والخامس) دخول المسجد الحامض (ولو لم يرد  
 المصور (ان خافت تلويثه) ولو بالشك أو التوهم والأ فلا حرمة لكن يكره (والسادس) الطواف  
 فرضاً أي ركناً وأجلاً (أو نفلاً) في ضيق نيك أو غيره لقوله صلى الله عليه وسلم (الطواف بمنزلة  
 الصلاة إلا أن الله أحل فيه النطق لمن نطق فلا ينطق إلا بخير) رواه الحاكم وإنما نص على  
 النطق مع أن الأكل والشرب لا يحرم فيه لأنهم كانوا يتكلمون بالكلام التيسر حالة الطواف  
 وليس الطواف بمنزلة الصلاة في امتناعه حال الخطية بل هو جائز وينبغي أن يأتي في الطواف  
 بمسحبات الصلاة من نحو وضع اليد على الصدر لأنه أبلغ في الخضوع ومكروهاها كضم  
 الشعور والنياب (والسابع) الوطء (ولو بعد انقطاع البع وقبل الفصل ثم بخف الوقوع في الزنا  
 (ويسن لمن وطئ في اقبال البع) أي مدة تزايد (التصديق بدنيار) ويكفي على فقير واحد  
 (ولمن وطئ في اوباره) أي مدة تناقص (التصديق بنصف دينار) ويكرر التصديق بتكرار  
 الوطء وإنما لم يجب لأنه وطء محرمة للاستفاد لأن الحيف مستفاد من ثلث ذكر الوطئ  
 ويسن التصديق بدنيار لمن ترك الجمعة بلا عذر ونصفه لمن تركها بعذر (والثامن) الاستمتاع  
 بالباشرة (بما بين السرة والركبة من للراءة) بوطء أو غيره ولو بلا شهوة لأنه قد يدعو إلى  
 الجماع (فلا يحرم الاستمتاع بها) أي السرة والركبة (ولا بما فوقها) أي ما أحاذها (على المختار  
 في شرح المذهب) قال ابن قاسم لو خلفت السرة في محل أعلى من محلها الغالب أو الركبة أسفل  
 من محلها الغالب فالوجه اعتبارها دون محلها الغالب لو لم تخلف لها مرة أو ركبة فتراها لم باعتبار  
 الغالب (ثم استطرذ للصف) أي أتبع (الذكر ما حقه أن يذكر فيما سبق في فصل موجب الفصل  
 فقال ويحرم على الحجب خمسة أشياء أحدها الصلاة فرضاً أو نفلاً) أي ما في معناها كخطبة الجمعة  
 وسجدة التلاوة والشكر ومن خشي أن يظن به سوء يأتي بأفعالها من غير نية ولا حرمة عليه  
 (والثاني) قراءة القرآن غير منسوخ التلاوة (ولو نسخ حكمه كآية الحول في العدة) (آية كان)  
 أي القراءة (أو حرفاً) بنية كونه قرآناً لا لغرض من غيره وشرع فيها التحريم من هذه الجهة لأن  
 حيث أنه يسمى قرآناً (سراً) أي بحيث يسمع نفسه حيث اعتدل سمعه ولا مانع (أو جهراً) أي بحيث  
 يسمع غيره نعم فاذا الطهورين يقرأ الفاتحة في الصلاة الواجبة (وخرج بالقرآن التوراة والانجيل)  
 فلا يحرم على الحجب قراءتهما ولا تكرره أيضاً (أما إذا كان القرآن فتحل لا بقصد قرآن) كبسم الله  
 الرحمن الرحيم عند أرادة الأكل ونحوه والحمد لله رب العالمين عند الفراغ من الأكل ونحوه وسبحان  
 الذي سخر لنا هذا وما كنا له مقرنين وأنا إلى ربنا لنقلبون عند ركوب الآداب وغيرها وأنا لله وأنا  
 إليه راجعون عند الصبابة والحمد لله أن مواعظ القرآن وهو ما فيه غيب أو رهيب واجباره عن الأهم  
 السابقة وأحكامه وهو ما تعلق بفعل المكلف كإذكاره فإن قصد القرآن وحده أو مع الذكركم ومن  
 قصد الذكركم فقط أو أطلق فلا الطهورين أربعة محل في نيتين ويحرم في نيتين وأما لو قصد أحداً لغيره ففيه  
 الخلاف والحمد لله الحرة لأن الواحد الذي مراد في القرآن فيحرم لصديقه به (والثالث) المسحف  
 وجلده المتصل أما الانفصل ففيه خلاف فعند ابن حجر لا يحرم مسه وعند الرمي يحرم ما لم يتقطع



وحمله) من باب أولى  
(و) الرابع (الطواف)

فرضا ونقلا (ق) الخامس

(اللبث في المسجد)

لجنب ميل الضرورة

كن أحتمل في المسجد

وتعذر تفر وجه منه

تخوف على نفسه أو ماله

أما يجوز المسجد مراه

من غير مكث فلا يحرم

بل ولا يتكره في الأصح

وتردد الجنب في المسجد

بجدة البث وخرج

بالمسجد المدارس والربط

ثم استطرذ المصنف أيضا

من أحكام الحديث الأكبر

الى أحكام الحديث

الأصغر فقال (ويحرم

على الحديث) حدثنا

أصغر (ثلاثة أشياء

الصلاة والطواف ومس

المصحف وحمله) وكذا

نحو رتبة وصندوق فيها

مصحف ويحل حملها في

أمتعة وفي تفسير أكثر

من القرآن وفي دراهم

ودنانير وخواتم نقش

على كل منها غفران

ولا يمنع الميز الحديث

من مس مصحف

ولو في الدراسة وتعلم

(كتاب) أحكام

(الصلاة)

وهي لغة الدعاء وشرعا

كما قال الرافعي أقوال

وأفعال مفتوحة

تتبعه والآ كان جميل سجدا لكتاب فلا يحرم مسه حينئذ (وحمله) أي المصحف (من باب أولى)  
أعظم من ليس فهو حرام بالقياس الأولي (والرابع الطواف فرضا) كطواف الأفاضة والوداع  
(و) (ق) (اللبث في المسجد) (اللبث في المسجد) (اللبث في المسجد) (اللبث في المسجد)  
لجنب ميل الضرورة (لجنب ميل الضرورة) (لجنب ميل الضرورة) (لجنب ميل الضرورة)  
كن أحتمل في المسجد (كن أحتمل في المسجد) (كن أحتمل في المسجد) (كن أحتمل في المسجد)  
وتعذر تفر وجه منه (وتعذر تفر وجه منه) (وتعذر تفر وجه منه) (وتعذر تفر وجه منه)  
تخوف على نفسه أو ماله (تخوف على نفسه أو ماله) (تخوف على نفسه أو ماله) (تخوف على نفسه أو ماله)  
أما يجوز المسجد مراه (أما يجوز المسجد مراه) (أما يجوز المسجد مراه) (أما يجوز المسجد مراه)  
من غير مكث فلا يحرم (من غير مكث فلا يحرم) (من غير مكث فلا يحرم) (من غير مكث فلا يحرم)  
بل ولا يتكره في الأصح (بل ولا يتكره في الأصح) (بل ولا يتكره في الأصح) (بل ولا يتكره في الأصح)  
وتردد الجنب في المسجد (وتردد الجنب في المسجد) (وتردد الجنب في المسجد) (وتردد الجنب في المسجد)  
بجدة البث وخرج (بجدة البث وخرج) (بجدة البث وخرج) (بجدة البث وخرج)  
بالمسجد المدارس والربط (بالمسجد المدارس والربط) (بالمسجد المدارس والربط) (بالمسجد المدارس والربط)  
ثم استطرذ المصنف أيضا (ثم استطرذ المصنف أيضا) (ثم استطرذ المصنف أيضا) (ثم استطرذ المصنف أيضا)  
من أحكام الحديث الأكبر (من أحكام الحديث الأكبر) (من أحكام الحديث الأكبر) (من أحكام الحديث الأكبر)  
الى أحكام الحديث (الى أحكام الحديث) (الى أحكام الحديث) (الى أحكام الحديث)  
الأصغر فقال (ويحرم (ويحرم (ويحرم (ويحرم)  
على الحديث) حدثنا (على الحديث) حدثنا (على الحديث) حدثنا (على الحديث) حدثنا  
أصغر (ثلاثة أشياء (ثلاثة أشياء (ثلاثة أشياء (ثلاثة أشياء  
الصلاة والطواف ومس (الصلاة والطواف ومس (الصلاة والطواف ومس (الصلاة والطواف ومس  
المصحف وحمله) وكذا (المصحف وحمله) وكذا (المصحف وحمله) وكذا (المصحف وحمله) وكذا  
نحو رتبة وصندوق فيها (نحو رتبة وصندوق فيها) (نحو رتبة وصندوق فيها) (نحو رتبة وصندوق فيها)  
مصحف ويحل حملها في (مصحف ويحل حملها في) (مصحف ويحل حملها في) (مصحف ويحل حملها في)  
أمتعة وفي تفسير أكثر (أمتعة وفي تفسير أكثر) (أمتعة وفي تفسير أكثر) (أمتعة وفي تفسير أكثر)  
من القرآن وفي دراهم (من القرآن وفي دراهم) (من القرآن وفي دراهم) (من القرآن وفي دراهم)  
ودنانير وخواتم نقش (ودنانير وخواتم نقش) (ودنانير وخواتم نقش) (ودنانير وخواتم نقش)  
على كل منها غفران (على كل منها غفران) (على كل منها غفران) (على كل منها غفران)  
ولا يمنع الميز الحديث (ولا يمنع الميز الحديث) (ولا يمنع الميز الحديث) (ولا يمنع الميز الحديث)  
من مس مصحف (من مس مصحف) (من مس مصحف) (من مس مصحف)  
ولو في الدراسة وتعلم (ولو في الدراسة وتعلم) (ولو في الدراسة وتعلم) (ولو في الدراسة وتعلم)

### كتاب أحكام الصلاة

في حقيقها وعددها وهي أفضل العبادات البدنية الظاهرة ثم الصوم ثم الحج ثم الزكاة ففرضها  
تصل العروض وغيرها أفضل النوافل (وهي لغة الدعاء) قيل مطلقا وقيل بجبر (وشرعا كما قال)  
الرافعي (الرافعي) نقلا عن سبعة (أقوال) واجبة ومندوبة (وأفعال) بدنية وقلبية (مفتوحة)



بالتكبير مختمة بالتسليم بشرائط مخصوصة لا بد منها أصح (الصلاة المفروضة) أصالة (وفي بعض النسخ الصلوات المفروضة) المنيعة في كل يوم وليلة (خمس) معلومة من الدين بالضرورة فيكفر تاجدها ولا يعتد أحد في تركها مادام في عقله (يجب كل منها) أي الخمس (بأول الوقت) أي بأول وقت المحدث له شرعا (وجوباً موسعاً) فيجب عليه بدخول الوقت أحد أمرين إما الشروع في فعلها أو العزم عليه في الوقت ولا يغني عن هذا ما وجب على من بلغ من العزم على فعل الواجب وترك المحرمات لأن هذا عزم عام ويستمر الوجوب الموسع (إلى أن يبقى من الوقت ما يسعها) أي الصلاة بأقل محزى (فيصير) أي الوجوب (حينئذ) أي حين إذ بقي من الوقت قدر يسعها حينئذ يجب الصلاة فوراً فان شرع في الصلاة والباقي من الوقت ما يسع الواجب والسنة تجزأ له الدقائق خارج الوقت (الظهر أي صلاته) والإضافة عينية أو من إضافة المسمى إلى الاسم (قال النووي سميت) أي صلاة الظهر (بذلك) أي بلفظ الظهر (لأنها) أي وقت الصلاة (ظاهرة وسط النهار) أو لأن هذه الصلاة أول صلاة ظهرت في الاسلام بفعله صلى الله عليه وسلم التابع لفعل جبريل عليه السلام أو لأنها تفعل وقت الظهيرة أي شدة الحر (وأول وقتها) أي الظهر (زوال) الشمس فيدخل بالزوال (أي) وهو (ميل الشمس عن وسط السماء) المسمى بلوغها إليه بحالة الاستواء إلى جهة المغرب باعتبار ظهوره لنا (لا بالنظر لنفس الأمر) أي لوجود الزوال في علم الله قبل ظهوره لنا (بل) بالنظر (لما يظهر لنا ويعرف ذلك الليل بتحول الظل) من جهة المغرب (إلى جهة المشرق بعد تنامي قصوره الذي هو غاية ارتفاع الشمس) وهو المسمى بالاستواء وظلة هو المراد بظل الزوال وذلك أن كان هناك ظل وقت وقوف الشمس في وسط السماء ولا فيعرف ذلك الليل بوجود الظل بعد غيمه (وأخره) أي وقت الظهر إذا صار ظل كل شيء مثله) حال كون الليل (بعد) الظل الموجود عند الاستواء وهو المراد بقوله (أي غير ظل الزوال) ان كان كجوه الغالب والليل بالنسبة للادوي قد رقامته من غير فعل وعمامة وهي سبعة أقدام الأقضية يقدم نفسه غالباً وقد تكون ستة أقدام فقط وقد تكون شعبة كاملة كما قدمنا بالمساهدة فان القائمة تختلف باختلاف القدم كما في الدر المنجذب وقياسه في الابتداء من أصل الإبهام وبعده من رأسه والوقت منقسم إلى ستة أوقات وقت فضيلة وهي بقدر اشتغاله بما طلبت تلك الصلاة وفعلها ووقتها وقت اختيار وهو وقت الجواز وهو يستمر إلى أن يبقى من الوقت ما يسعها وقت جواز بلا كراهية وهو يستمر إلى أن يبقى ما يسعها وقت حرمة أي وقت يحرم التأخير إليه وقت ضرورة وهو آخر الوقت إذا زالت الموانع والباقي من الوقت قدر تحرّم فأكثر وقت عذر وهو وقت العصر لمن يجمع جمع تأخير (والظل لغة الشتر تقول زناي ظل فلان) كالسلطان مثلاً (أي ستره وليس الظل عدم الشمس كما قد يتوهم) لأن في الجنة ظلام أعظم لا شمس فيها (بل هو) عرفاً (أي وجودي) وهو حال الشيء (تخلقه الله تعالى لنفع البدن) بدفع الحر عنه مثلاً (وغيره) كالشراب مثلاً (والعصر أي صلاتها) وتزائت الضمير باعتبار أن الوقت بمعنى اللحظة وتذكيره في الأول باعتبار أنه بمعنى الزمان (وسميت) أي الصلاة (بذلك) أي بلفظ العصر (لما صيرتها وقت الغروب) أي ملاقاتها لوقت المغرب أو لفعلها في طرف النهار أو لتناقص ضوء الشمس منها حتى يغني تضيئها بتناقص الفسالة من التوب بالعصر حتى تغني (وأول وقتها الزيادة) بأدنى زيادة (على ظل الليل) غير ظل الاستواء ان كان عنده ظل (والعصر خمسة أوقات أحدها وقت الفضيلة) أي وقت يحصل الثواب الزائد على فعلها بعده (وهو فعلها أول الوقت والثاني وقت الاختيار) أي الذي يختار أن لا تؤخر عنه (وأشار بقوله وأخره) أي وقت العصر (في) وقت (الاختيار إلى ظل الثلثين) سواء ظل الاستواء ان كان (والثالث وقت الجواز







وأشار له المصنف بقوله (وآخره) (٥٠) يمتد (في الاختيار إلى ثلث الليل) ولثاني جواز وأشار له بقوله (وفي الجواز إلى طلوع الفجر الثاني)

وأشار له) أي لوقت الاختيار بقوله (وآخره) أي وقت العشاء (يمتد في) وقت (الاختيار إلى ثلث الليل) أي إلى تمام ثلث الليل الأول اتباعاً لفعل جبريل وفي قوله إلى أصف الليل لقوله صلى الله عليه وسلم «لولا أن أشق على أمتي لأخبرتكم صلاة العشاء إلى نصف الليل» ومن ثم كان عليه الأكثرون أما وقت الفضيلة فهو أول الوقت وينتهي إلى مقدار ما يسع الصلاة وما يتعلق بها ويستمر بعده وقت الاختيار (ولثاني جواز وأشار له) أي لوقت الجواز (بقوله) آخره (في) وقت (الجواز) بلا كراهة يستمر إلى الفجر الأول وبكراهة يمتد الجواز بها (إلى طلوع الفجر الثاني أي الصادق) بحيث يبقى من الوقت ما يسع الصلاة والاضافة وقت حرمة وإن بقي منه بعد زوال الموانع قدر تكبيرة الاحرام فهو وقت ضرورة (وهو) أي الفجر الصادق بياض شعاع الشمس عند قربها من الأفق الشرقي (النفسر ضوءه معتزلاً بالأفق) أي بناحية السماء فيما بين الجنوب والشمال (أما الفجر الكاذب فيطلع قبل ذلك لا معتزلاً) بعرض الأفق (بل مستطلاً ذاهباً في السماء) أي إلى جهة الملو وأغلاء أضواء من بابه (ثم زول وتغيبه) في بعض الأوقات (ظلمة) وقد يتصل بالصادق (ولا يتعلق به) أي الكاذب (حكم) كحرمة تأخير صلاة العشاء عنه وجواز فعل صلاة الصبح عقبه وجواز حرمة الأكل والشرب في الصوم ونحو ذلك (وذكر الشيخ أبو حامد) القزالي (أن العشاء وقت كراهة وهو ما بين الفجرين) وهو خمس درج وهو أوجه من قول الروائي بإجماده مع وقت الجواز ولها وقت عذر وهو وقت الغروب لمن يجمع تقديم (والصبح أي صلاته وهو) بضم الصاد وحكى كسرهما (لغة أول النهار وسُميت الصلاة بذلك) أي بلفظ الصبح (للفعل في أوله) أي النهار أو لأنها تفعل عقب الفجر والفجر فيه بياض والشيء الذي فيه بياض يقال له صبح (ولها كالمصر تخمية أوقات : أحدها وقت الفضيلة وهو أول الوقت) بمقدار ما يسع الصلاة وما يتعلق بها (والثاني وقت الاختيار وذكروا أي المذكور من الوقتين) (المصنف في قوله) وأول وقتها طلوع الفجر الثاني (وهو الصادق وسعى الأول كاذباً لأنه يكذب عن الفجر لأنه يضيء ثم يسود ويذهب والثنائي صادقاً لأنه يصدق عن الصبح ويبيته (وآخره) أي وقت الصبح (في) وقت (الاختيار على الاستمرار وهو الاضائة) بحيث يمر الناظر القريب منه في الحديث لا أسفر وأما الفجر فانه أعظم الأجر أي صلواته الفجر مسفرين وقيل طولها إلى الأسفار (والثالث وقت الجواز وأشار له المصنف بقوله) آخره (في) وقت (الجواز أي بكراهة إلى) قرب (طلوع الشمس) بحيث يبقى من الوقت ما يسع الصلاة وإن لم يبق منه إلا قدر يحرم بعد زوال المانع فهو وقت ضرورة (والرابع جواز بلا كراهة) وهو يستمر (إلى طلوع الحمرة) التي تظهر قبل الشمس (والخامس وقت تحریم وهو) آخر الوقت بحيث يبقى منه ما لا يسعها فيحرم (تأخيرها إلى أن يبقى من الوقت ما لا يسعها) ويكتفى بطلوع بعض الشمس في خروج وقت الصبح كما يكفي بطلوع بعض الفجر في دخوله بخلاف الغروب الحاقاً لما يظهر بما ظهر لقوته فإذا طلع بعض الشمس فكانها بدا كلها وإذا غاب بعضها فكانها لم تغرب .

(فصل في بيان صفات من يجب عليه الصلاة أداء وقضاء وفي بيان النوافل) (وشرائط وجوب الصلاة) الخمس (ثلاثة أشياء) نهيها الإسلام فلا تجب الصلاة على الكافر الأصلي وجوباً ينفياً عنه المطالبة إذ لو طأ كنهه لزم نقص عبده إن كان مؤمناً وإبطال الحرمة إن كان ملزماً لها وإنما الطلب عليه من جهة الشارع إذ لو لم يطأ كنهه كذلك فلا معنى للعقاب عليه . والحاصل أن الإسلام يرتب عليه أمور ثلاثة الأداء للصلاة والمطالبة من العقاب في الآخرة على تركها فإذا انتفى الإسلام انتفى الصلاة

كأن تنفى الأولان وبقي الثالث (ولا يجب عليه) أي الكافر (قضاؤها) أي الصلاة (إذا أسلم) ولا يتدب

أي الصادق وهو النفسر ضوءه معتزلاً بالأفق وأما الفجر الكاذب فيطلع قبل ذلك لا معتزلاً بل مستطلاً ذاهباً في السماء ثم زول وتغيبه ظلمة ولا يتعلق به حكم وذكر الشيخ أبو حامد أن العشاء وقت كراهة وهو ما بين الفجرين (والصبح) أي صلاته وهو لغة أول النهار وسُميت الصلاة بذلك لفعلها في أوله ولها كالمصر تخمية أوقات : أحدها وقت الفضيلة وهو أول الوقت (والثاني وقت الاختيار وذكروا) المصنف في قوله (وتقول) وقتها طلوع الفجر الثاني (وآخره في الاختيار إلى الأسفار) وهو الاضائة . (والثالث وقت الجواز وأشار له المصنف بقوله (وفي الجواز) أي بكراهة (إلى طلوع الشمس) . (والرابع جواز بلا كراهة إلى طلوع الحمرة. والخامس وقت تحریم وهو تأخيرها إلى أن يبقى من الوقت ما لا يسعها .

(فصل في شرائط وجوب الصلاة ثلاثة أشياء) (أولها) (الإسلام) فلا تجب الصلاة على الكافر الأصلي ولا يجب عليه قضاؤها إذا أسلم



وتب الكافر على القرب التي لا تحتاج إلى نية كالصدقة والهدية فان الله تخفف عنه عذاب غير  
 التعمير في الآخرة كما تخفف عن أبي طالب في كل يوم اثنين بسبب سروره بولادة النبي صلى الله  
 عليه وسلم واعتاقه توثيقه حين بشرته بولادته صلى الله عليه وسلم (وأما الرتبة فتجب عليه الصلاة)  
 في أدائها لكن لا يطلب بها مع الردة بل يقال له أسلم وصل (وقضاؤها ان عاد الى الاسلام) حتى  
 زمن الجنون في الردة بخلاف زمن الحيض فيها لأنه الزمها بالاسلام فلا تسقط عنه بالجنون وتعلظا  
 عليه بخلاف من كسر رجليه تعديا وصلي قاعدا لا يقضي بعد شفاء الكسر لا تنهيه معصيته باتهام  
 كسره (والرأي البلوغ فلا تجب) أي الصلاة (على صبي وصبية) لعدم تكليفهما (لكن يؤمران بها  
 ما غلب (سبع سنين) اتفاقا (ان حصل التمييز بها) أي مع السبع بان ياكل ويشرب ويستحجي  
 وحده بعد تعليمه كيفية الاستنجاء (والا فبعد التمييز) ويضربان على تركها (وجوبا) بعد كمال عشر  
 سنين (انما اعتمدوا ابن حجر خلافا للمرلي فإنه قال يضربان بعد التاسعة لأنه مظنة البلوغ) (والثالث  
 ان لا تجب على مجنون) ونحوه الا اذا جن زمن الردة ولا يجب القضاء عليه ان لم يوجد منه  
 شيء ولا وجب (وقوله وهو حد التكليف ساقط في بعض نسخ المتن) أي والعقل محل ثبوت التكليف  
 في السنوات السنون (أي السنون نجاعتها) خمس: العيدان أي صلاة عيد الفطر وعيد الأضحى  
 والكسوفان أي صلاة كسوف الشمس وخسوف القمر والاستسقاء أي صلاة (وأشار الشارح بذلك  
 في قول المصنف على تقدير مضاف وأفضل هذه الخمس صلاة عيد النحر فصلاة عيد الفطر وعكسه  
 في صلاة السلام فصلاة كسوف الشمس فصلاة خسوف القمر فصلاة الاستسقاء) (و) لها أبواب تذكر  
 في هذا وهي التي تنفرادي (السن التابعة للفرائض) في الطلوعية (ويعبر عنها أيضا بالسنة الراتبة)  
 في الفجر تسبيل الفريض (وهي سبع عشرة ركعة ركعتي الفجر) قبل فرضي الصبح وهما أفضل  
 من غيرها بعد الوتر لأنه صلى الله عليه وسلم كان يثابر عليهما أكثر من غيرهما ويقرأ في الركعة الأولى  
 قولا آتاه الله إلى آخر آية البقرة وألم نشرح وقل يا أيها الكافرون وفي الركعة الثانية قل آمنا بالله  
 في آخر آية آل عمران وألم تركب ولا خلاص (وأربع قبل الظهر) لأنه صلى الله عليه وسلم كان  
 يركع رواء البخاري (وركتان بعدها) ويسن أن يزيد ركعتين أيضا بعدها لخبر الصحيح لا من  
 حديث من ترك ركعتي قبل الظهر وأربع بعدها حرمة الله تعالى على النار (وأربع قبل العصر)  
 تسن الحسن أنه صلى الله عليه وسلم كان يصلي قبلها أربعاً فصل بينهما بالتسليم ولما روي أنه صلى  
 الله عليه وسلم قال (رحم الله امرأً صلى قبل العصر أربعاً) فذلك مستحب استحباباً مؤكداً لرجاء  
 الدين في دعوتيه صلى الله عليه وسلم فإن دعوتيه تستجاب بلا شك (وركتان بعد المغرب) ويندب  
 في ركعتي الفجر والاحلاص ويسن هذان أيضاً في سائر السنن التي لم يرد لها قراءة مخصوصة (وثلاث بعد)  
 الزوال تسن بركعتين راتبة للعشاء ولو للحاج بمزدلفة وأما من ترك النفل المطلق ليستريح  
 في كل يوم من الأعمال الشاقة يوم النحر و (يوتر بواحدة منهن) أي الثلاث فيتوي بالواحدة  
 منهن (واحدة هي أقل الوتر) وكثرة إحدى عشرة ركعة (وإحدى السكالك ثلاث) وكل  
 ركعة تسن (ورقت) أي الوتر (بين صلاة العشاء وطلوع الفجر) أي الثاني ولو فعلها بعد المغرب  
 تسن (وقد روي في فعل العشاء) ولو بعد دخول وقتها أو بعد قنائه (عبد أو سواه لم يقدره)  
 لكن لا بد من صلاة مطلقاً في صورة السهو كالجهل والجماعة تندب في الوتر إذا فعل في رمضان  
 في كل يوم من غير فعلها وسواء أقيمت له أو لم يجمع جماعة أم لا نعم من لم يجد لا يوتر  
 في كل يوم من غير فعلها (والرأي المأثور كدمن ذلك كله) أي من التابع للفرائض غير الوتر  
 في كل يوم من غير فعلها وطلوع الفجر ولو أوتر قبل العشاء عمداً أو سهواً لم يعتد به ولا الراتب المؤكد من ذلك كله

وأما الرتبة فتجب عليه الصلاة وقضاؤها ان عاد الى الاسلام (أما الثاني) (البلوغ) فلا تجب على صبي وصبية لكن يؤمران بها بعد سبع سنين ان حصل التمييز بها والا فبعد التمييز ويضربان على تركها (بعد كمال عشر سنين) (الثالث) (العقل) فلا تجب على مجنون وقوله (وهو حد التكليف) ساقط في بعض نسخ المتن (والصلوات السنوية) وفي بعض النسخ السنون (خمس العيدان) أي صلاة عيد الفطر وعيد الأضحى والكسوفان أي صلاة كسوف الشمس وخسوف القمر والاستسقاء أي صلاة (وأشار الشارح بذلك في قول المصنف على تقدير مضاف وأفضل هذه الخمس صلاة عيد النحر فصلاة عيد الفطر وعكسه في صلاة السلام فصلاة كسوف الشمس فصلاة خسوف القمر فصلاة الاستسقاء) (و) لها أبواب تذكر في هذا وهي التي تنفرادي (السن التابعة للفرائض) في الطلوعية (ويعبر عنها أيضا بالسنة الراتبة) في الفجر تسبيل الفريض (وهي سبع عشرة ركعة ركعتي الفجر) قبل فرضي الصبح وهما أفضل من غيرها بعد الوتر لأنه صلى الله عليه وسلم كان يثابر عليهما أكثر من غيرهما ويقرأ في الركعة الأولى قولا آتاه الله إلى آخر آية البقرة وألم نشرح وقل يا أيها الكافرون وفي الركعة الثانية قل آمنا بالله في آخر آية آل عمران وألم تركب ولا خلاص (وأربع قبل الظهر) لأنه صلى الله عليه وسلم كان يركع رواء البخاري (وركتان بعدها) ويسن أن يزيد ركعتين أيضا بعدها لخبر الصحيح لا من حديث من ترك ركعتي قبل الظهر وأربع بعدها حرمة الله تعالى على النار (وأربع قبل العصر) تسن الحسن أنه صلى الله عليه وسلم كان يصلي قبلها أربعاً فصل بينهما بالتسليم ولما روي أنه صلى الله عليه وسلم قال (رحم الله امرأً صلى قبل العصر أربعاً) فذلك مستحب استحباباً مؤكداً لرجاء الدين في دعوتيه صلى الله عليه وسلم فإن دعوتيه تستجاب بلا شك (وركتان بعد المغرب) ويندب في ركعتي الفجر والاحلاص ويسن هذان أيضاً في سائر السنن التي لم يرد لها قراءة مخصوصة (وثلاث بعد الزوال تسن بركعتين راتبة للعشاء ولو للحاج بمزدلفة وأما من ترك النفل المطلق ليستريح في كل يوم من الأعمال الشاقة يوم النحر و (يوتر بواحدة منهن) أي الثلاث فيتوي بالواحدة منهن (واحدة هي أقل الوتر) وكثرة إحدى عشرة ركعة (وإحدى السكالك ثلاث) وكل ركعة تسن (ورقت) أي الوتر (بين صلاة العشاء وطلوع الفجر) أي الثاني ولو فعلها بعد المغرب تسن (وقد روي في فعل العشاء) ولو بعد دخول وقتها أو بعد قنائه (عبد أو سواه لم يقدره) لكن لا بد من صلاة مطلقاً في صورة السهو كالجهل والجماعة تندب في الوتر إذا فعل في رمضان في كل يوم من غير فعلها وسواء أقيمت له أو لم يجمع جماعة أم لا نعم من لم يجد لا يوتر في كل يوم من غير فعلها (والرأي المأثور كدمن ذلك كله) أي من التابع للفرائض غير الوتر في كل يوم من غير فعلها وطلوع الفجر ولو أوتر قبل العشاء عمداً أو سهواً لم يعتد به ولا الراتب المؤكد من ذلك كله











(والعورة لغة النقص) وهوأة الانسان وكل ما يستحي منه (وتطابق) أى تستعمل (شرعاً على ما يجب  
 ستره) أى فى الصلاة فقط (وهو الراد هنا) أى فى قول المصنف ستر العورة بلباس طاهر (وعلى ما يحرم  
 نظره وذكره الأصحاب) أى أصحاب الشافعى وهم علماء الشافعية (فى كتاب النكاح والثالث الوقوف)  
 أى الاستقرار (على مكان طاهر) ولو طناً (فلا تصح صلاة شخص يلقى بعض بدنه أو لباسه) كطرف  
 عمامته أو لم يتحرك بحركته (بجلسة) غير معفو عنها (فى) شئ من صلاته من (قيام أو قعود أو  
 ركوع أو سجود) ولو كثر ذوق الطيور فى المكان لم يفتى عنه لشقة الاحتراز عنه لكن بشرط الثلاثة:  
 الأول أن يشق الاحتراز عنه بحيث لو كلف العدول عنه إلى غيره لثقت عليه ذلك وأن لم يعم المحل. الثانى  
 أن لا يعتمد الوقوف عليه بأن لا يقصد مكان الذوق بالوقوف عليه مع إمكانه فى مكان يتخلل عنه ومع  
 ذلك لا يكفى تحريك غير محله فلو صلى عليه عالماً به ولم يعدل عنه إلى غيره لم يضر. الثالث عدم  
 رطوبة من الجانبين بحيث لا تكون رجلاً مثقلة ولا الذوق رطباناً ثم إذا ذوق أطبر وعمر المصنف عن  
 المني عليها مع الرطوبة للضرورة ويقتصر ملاقة نجاسة نجاسة فافهمها حالاً أو رطوبة والى هنا وقت  
 عليه حالاً من غير حمل ولو فى مسجد لكن إن لم يزل على القيام تنجيس المسجد واتسع الوقت وجب عليه  
 القاء ما خارجه وتبطل صلاته وإن ضاق الوقت ألقاها فى المسجد ويكمل صلاته ثم يغسل المسجد بعد  
 ذلك وتصح الصلاة على نحو سر على نجس (والرابع العلم بدخول الوقت) المكيثود (أو طن  
 دخوله بالاجتهاد) بأن كان مستنداً إلى علامة كخاطبة بأن ينأى فى الحياطة التى فعلها هل أسرع فيها عن  
 عادته أولاً (فلو صلى بغير ذلك) أى العلم أو الظن بالاجتهاد لم تصح صلاته وإن صادف الوقت أى وافقه لعدم  
 الشرط وكذا كل عبادة لها فية فلا بد منها من العمل بما فى نفس الأمر وظن المكلف ويعتد بما لانه  
 لها إذا صادف الوقت كالآذان والخطبة (والخامس استقبال) عين (القبلة أى الكعبة وسبغ) أى  
 الكعبة (قبله لأن المصلى يقابلها) كوجهى تقابله (وكعبة لأتقاعها) أو لترسمها ولا ينافيه اختلاف بعد  
 ما بين أركانها لانه قليل لا ينافى التربع (والاستقبال بالصدر) حقيقة فى القيام والجالس وحكافى  
 الركع والساجد شرط لمن قدر عليه أى الاستقبال ولو صلى مضطجماً فالاستقبال بالصدر والوجه  
 أو مستلقياً فلا بد أن تكون أحدهما مع وجه القبلة (واستنى المصنف) أى أخرج (من ذلك) أى  
 اشتراط الاستقبال (مأذركه بقوله ويجوز ترك استقبال القبلة فى الصلاة فى حالتين فى شدة الخوف  
 فى ما يباح من (قيل مباح) أى ليس بحرام سواء كان واجباً أو مندوباً أو غيره وعلى عند ضيق  
 الوقت وذلك كقبال المسلمين للكفار وقبال أهل اللغاة بخلاف عكسه فانه حرام وكذا فى  
 صيال ويدخل فيه الفرار من ستم أو نار أو سيل أو غيره مما يباح الفرار منه ومثله من خيفته أهله  
 فله ترك الصلاة ويسقط وجوب الاستقبال عن غير ذلك على لوج لا يمكنه الاستقبال ومربوط لغير القبلة  
 وجاز لم يجد موحها وخائف من زوله عن راحته على نفس أو مال أو انقطاعاً عن رفقة (فرضا كانت  
 الصلاة أو نفلاً) يخاف فوته كصلاة العيد والكسوف ولا يجزئ ذلك فى الفاتية ولا صلى مادام رجع  
 الأمن إلا إذا ضاق الوقت فى الفاتية بلا عذر إلا إذا خاف الفوت بالموت فى الفاتية بعذر (وفى النافلة  
 فى السفر على الراحلة) أى الدابة بقرا كانت أو غيرها فيجوز ترك الاستقبال فيها بشرط: أحدهما أن  
 يكون فيها يستحي سراً ولو قصيراً. والثاني أن يكون السفر مباحاً. والثالث أن يقصد استعاب الساقة  
 المسمى سقراً. والرابع ترك الأفعال الكثيرة كركض وعدو بلا حاجة. والخامس إتمام السفر ولو صار  
 مقبلاً فى أثناء الصلاة أتمها على الأرض مستقبلاً. السادسة إتمام السفر ولو زل أثناء الصلاة أتمها  
 للقبلة قبل ركوبه. سابعاً عدم وطء النجاسة مطلقاً عمداً وكذا نسياناً فى نجاسة رطوبة غير

والعورة لغة النقص  
 وتطلق شرعاً على ما يجب  
 ستره وهو الراد هنا  
 وعلى ما يحرم نظره  
 وذكره الأصحاب فى  
 كتاب النكاح (و)  
 الثالث الوقوف على  
 مكان طاهر) فلا تصح  
 صلاة شخص يلقى  
 بعض بدنه أو لباسه  
 نجاسة فى قيام أو قعود  
 أو ركوع أو سجود  
 (و) الرابع (العلم  
 بدخول الوقت) أو ظن  
 دخوله بالاجتهاد فلو  
 صلى بغير ذلك لم تصح  
 صلاته وإن صادف  
 الوقت (و) الخامس  
 (استقبال القبلة) أى  
 الكعبة وسبغ قبله  
 لأن المصلى يقابلها  
 وكعبة لأتقاعها  
 واستقبالها بالصدر  
 شرط لمن قدر عليه  
 واستنى المصنف من  
 ذلك ما ذكره بقونه  
 (و) يجوز ترك استقبال  
 القبلة فى الصلاة فى  
 حالتين فى شدة الخوف  
 فى قبال مباح فرضاً  
 كانت الصلاة أو نفلاً  
 (وفى النافلة فى السفر  
 على الراحلة)







(وقعوده مفترشا أفضل) أي من ثلثه تبع وهو أفضل من غيره حتى اختار السبكي والأدرعي أفضلته على الافتراض ليميز هذا القعود عن قعود التشهد (والثالث تكبير في الإحرام فيستعين على القادر بالنطق) أي على النطق (بها بأن يقول الله أكبر) ولو مدد المزمرة من الله أو من أكبر لم تنعقد صلاته ولو قال الله وأ أكبر بزيادة أو سأكبر أو متحركة بين الكلمتين لم تنعقد صلاته ولو قال الله هو أكبر لم تنعقد ولو زاد ألفا بعد الباء بأن قال أكبر لم تصح صلاته سواء فتح المزمرة أو كسرها أو كرر الراء من أكبر لم تبطل صلاته لأن الراء محرف نكر وواحد الهمزة أكبر وأوايضم من العالم دون الجاهل ولا يصح الفصل بين الكلمتين بأداة التعريف ولا بوصف لم يطل كائنا أكبر أو الله الجليل أكبر بخلاف مالوطك الوصف بأن كان ثلاثا فأكثر كالله الجليل العظيم الحليم أكبر (فلا يصح الرحمن أكبر) لعدم لفظ الجلالة (ونحوه) أي من كل ما فيه تغيير أحد اللفظين كالله كبير أو أعظم (ولا يصح فيها) أي تكبيرة الإحرام (وقد تقدم الخبر على المبدأ كقوله أكبر الله) لأن ذلك محل التكبير فإن أتى بلفظ أكبر ثانيا كان قال أكبر الله أكبر فإن قصد عند لفظ الجلالة الابتداء صرحوا بالأفلا (ومن عجز عن النطق بها) أي تكبيرة الإحرام (بالربية ترجع عنها بآتي لغة شاء) وبلغت الفارسية أولى فإن لم تكن لغة النواي (ولا يعدل عنها) أي الترجمة (إلى ذكر آخر) وجب التعلم أن قدر عليه ولو بالسفر إلى بلد آخر وبعد التعلم يجب قضاء ما صلا بالترجمة قبله إلا أن يكون آخره مع التمكن منه فإنه لا بد من صلاته بالترجمة عند ضيق الوقت لحرمته ويجب القضاء لتغير بطله بالخبر (ويجب قرن النية بالتكبير) أي بجميعه بأن يقرنها بأوله ويستحبها إلى آخره فلا بد أن يستحضر كل معتبر فيها مأمرا وغيره كالقصر للقاصر مع ابتدائه ثم يستمر مستحبا لذلك كله إلى الراء وهذا يسمى بالمقارنة الحقيقية ولا يشترط ذلك مع الاستحضر الحقيقي وهو أن يستحضر صورة الصلاة المركبة من الأركان جزءا بعد جزء فإن الواجب عند الشافعي الاستحضر العرفي وهو أن يستحضر صورة الصلاة جملة واحدة مع المقارنة الحقيقية وهي أن يقرن ذلك المستحضر بجميع أجزاء التكبير كما نقله الوفاي عن جمع من العلماء عن الإمام الشافعي رضي الله عنهم (وأما النووي فاختار ألا يكتفاء بالمقارنة العرفية) ويسمى بالمقارنة الإجمالية وهي أن يقرن ذلك المستحضر بجزء مما من التكبير ولو الحرف الأخير ولا تضرب الغفلة عن النية في أثناء التكبير (بحيث بعد عرفا) أي عند عامة الناس (أنه مستحضر للصلاة) أي بعد استحضاره أركان الصلاة إجمالا والحار والمجرور وأما متعلق بمحذوف صفة للمقارنة العرفية . وللعنف اختار النووي ألا يكتفاء بالمقارنة العرفية المصحوبة بجهة بعد بها الصلي استحضاره الأركان إجمالا أو متعلق بمحذوف حال من قرن النية . وللعنف يجب قرن النية بالتكبير أي بجميعه أو بجزء منه ولو الحرف الأول فقط حال كون ذلك القرن مصحوبا بجهة بعد الصلي بها استحضار ذاب الصلاة المركبة من الأركان جملة واحدة وذلك لأنه يكفي الاستحضر الحقيقي مع المقارنة العرفية وعكسه ولا يشترط العرفي مع العرفية والحقيقي مع الحقيقية (والرابع قراءة الفاتحة) حفظا أو تلقينا أو نظرا في المصحف وذلك في القيام أو بدله كل ركعة أو ركعتين مشوق فلا تتعفن فيها لأنها لا يحتملها الإمام عنه كلاً أو بعضاً (أو بدله) من سبع آيات أو سبعة أنواع من ذكر أو دعاء (لمن لم يحفظها) أي لم يعرفها بأي طريق من الطرق (فرضا كانت الصلاة أو فلا) الخبر الشيخين «لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب» أي في كل ركعة (وبحكم الله الرحمن الرحيم آية منها كاملة) خلافا لمن قال أنها بعض آية لما روي ابن خزيمة عن أم سلمة «أن النبي صلى الله عليه وسلم عدت اسم الله الرحمن الرحيم آية والحمد لله رب العالمين إلى آخرها تحت آيات» (و) يجب رعاية حروفها وتشديداتهما (فمن أسقط من الفاتحة

وقعوده مفترشا أفضل  
(و) الثالث تكبيرة  
الإحرام فيستعين على  
القادر بالنطق بها بأن  
يقول الله أكبر فلا  
يصح الرحمن أكبر  
ونحوه ولا يصح فيها  
تقديم الخبر على المبدأ  
كقوله أكبر الله ومن  
عجز عن النطق بها  
بالربية ترجع عنها  
بآتي لغة شاء ولا يعدل  
عنها إلى ذكر آخر  
ويجب قرن النية  
بالتكبير وأما النووي  
فاختار ألا يكتفاء  
بالمقارنة العرفية بحيث  
يعد عرفا أنه مستحضر  
للصلاة (و) الرابع  
(قراءة الفاتحة) أو  
بدله لمن لم يحفظها  
فرضا كانت الصلاة  
أو فلا (ورسم الله  
الرحمن الرحيم آية  
منها) كاملة ومن  
أسقط من الفاتحة



حرفا أو تشديداً أو

أبدل حرفها بحرف

لم تصح قراءته ولا صلته

ان تعمداً ولا وجب عليه

أعادة القراءة ويجب

ترتيبها بأن يقرأ آياتها

على نظمها المعروف

ويجب أيضاً مؤالاتها

بأن يصل بعض كلماتها

ببعض من غير فضل إلا

بقدر التنفس فان تخلل

الذكر بين مؤالاتها

قطعيها إلا أن يتعلق

الذكر بمصلحة الصلاة

كتأمين المأموم في أثناء

فاتحة لقراءة امامه فانه

لا يقطع المؤالة ومن

فجّل الفاتحة وتعذر

عليه لعدم معلّم مثلاً

وأحسن غيرها من

القرآن وجب عليه سبع

آيات متوالية عوضاً عن

الفاتحة أو متفرقة فان

عجز عن القرآن أتى

بذكر بدلاً عنها بحيث

لا ينقص عن حروفها

فان لم يحسن قرائها

ذكر أو قف قدر الفاتحة

وفي بعض النسخ

وقراءة الفاتحة بعد بسم

الله الرحمن الرحيم وهي

آية منها (والخامس

الركوع) أو قول فرضه

لقائم قادر على الركوع

مستدلل الخلفه سليم

بدهور كنيته أن ينحني

غير انخناص قدر بلوغ راحته

حرفاً أو تشديداً أو تبدل حرفها بحرف لم تصح قراءته أي تلك الكلمة (ولا صلته إن تعمداً) وعلم  
 أن كل من كلفه كتاب آياك أو تخفيفاً بانه وإبدال حرفاً الحمد شاه (والا) أي وإن لم يتعمد أو لم يعلم أو لم  
 تعلمه كان قد فعلوا بالواو (ووجب عليه إعادة القراءة) لتلك الكلمة وما بعدها قبل الركوع على  
 السواء من غير أن يعللها بطلت صلاته إن كان حامداً علماً (والا لم يحسب ركعته) (ويجب ترتيبها بأن  
 يقرأ آياتها) (على نظمها المعروف) لأنه منبسط الاعجاز فلو بدأ بنصفها الثاني لم يمتد به مطلقاً  
 من أول أن سهلها غيره وقصده الاستئناف أو أطلق ولم يطل الفصل بين الآيتين والتكميل  
 على سبيل ما ان تعذر التأخير أو طال الفصل بين فراغه والتكميل ولو بعد (ويجب أيضاً مؤالاتها  
 ببعض كلماتها ببعض من غير فضل إلا بقدر التنفس) فلا يصح أن طال لأنه معذور فان فصل  
 كذا من ذلك سهواً أو لئلا تكراراً ليسهّل بصره (فان تجلّل الذكر بين كلماتها أو آياتها كما لو سبغ  
 الحوذي أو عطس فحمد الله تعالى في أثناء الفاتحة استأنفها لا تقطع (مؤالاتها) لأن الذكر الأجنبي  
 عن (قطعيها) أي المؤالة (الآن يتعلق الذكر بمصلحة الصلاة كتأمين المأموم في أثناء فاتحة  
 لقراءة امامه) وكتلقينه عليه اذا توقف في القراءة ولو غير الفاتحة بقصد القراءة ولومع التلقين  
 وكجوده معه للتأدية وكسؤال ركنه أو استعاذه من عذاب عند قراءة امامه أيهما (فانه) أي الذكر  
 تلقى بمصلحة الصلاة (لا يقطع المؤالة) لئلا يبدل ذلك للمأموم لكن يسن له الاستئناف بخلاف تلقينه  
 على الامام فيل سكونه فانه يقطع المؤالة لعدم بده حنك (ومن فجّل الفاتحة) كلها (وتعذر  
 على عدم معلّم مثلاً) أي أو مصحف أو ليلادة أوضق وقت (وأحسن غيرها من القرآن) وجب عليه  
 سبع آيات (بعده آيات الفاتحة) (متوالية عوضاً عن الفاتحة) (لا تنقص حروفها عن حروف  
 الفاتحة) وهي بالسمة ثمانية وستة وخمسون بحرفاً باباً ألف مائة و بعد التشديد بحرفين وبغيره عن  
 التشديد من الفاتحة حرفان من البدل لا عكسه فلا يقام التشديد من البدل بمقام حرفين من الفاتحة  
 (أو متفرقة) من سورة واحدة أو سور كثيرة وأن حفظ متوالية وأن لم تفيد التفرقة معنى  
 شمولاً (فان عجز عن القرآن أتى بذكر) غيره كسبيح وتبليد قال البغوي يجب سبعة أنواع  
 من الذكر وقال الامام لا واعتمد النوى والرافعي الأول (بدلاً عنها) أي الفاتحة (بحيث لا ينقص) أي  
 البدل (عن حروفها) أي لا ينقص مجموع حروف البدل عن مجموع حروف الفاتحة ولا يشترط تساوية  
 الآيات ولا أنواع الذكر (فان لم يحسن قرائها ولا ذكر أو قف) وجوباً (قدر الفاتحة) في ظنه بالنسبة  
 إلى سبب التشديد لأن القيام ركن في نفسه ولا يترجم عن الفاتحة (وأي بعض النسخ كقراءة الفاتحة بعد  
 بسم الله الرحمن الرحيم وهي آية منها) وهذا نصريح في عدم صحة قراءة السمة في غير الابتداء  
 بخلاف النسخة الأولى الآن قوله بعد بسم الله الرحمن الرحيم يقتضي أن السمة ليست من الفاتحة ففي  
 كل من النسختين إيهام والمراد بقوله وهي آية منها أي من جهة الأتيان بالسمة في الفاتحة فهذا هو الذي فيه  
 الخلاف وأما كون السمة من القرآن فلا خلاف فيه فلا يجب اعتقاد كونها آية من الفاتحة بل لو جحد ذلك  
 لا يضر وأما اعتقاد كونها من القرآن من حيث كونها واجب بغير جاحده فقوله آية منها أي عملاً  
 لا اعتقاداً وهو رد على المذهب الخالف (والخامس من الركوع أو قف) الركوع لا يحصل (فرضه لقائم قادر على  
 الركوع مستدلل الخلفه سليم بدهور كنيته أن ينحني) بقينا أو ظناً (غير انخناص) (قدر بلوغ راحته)  
 (والركوع) أو قول فرضه (لركنيته أو أراحتيه) أي ركنيه (عليهما) أي ركنيه وهو ستة  
 لا يحصل الركوع بانخناص بأن يؤخر عنقه و يقدّم صدره و ينخفض عنقه و يميل شقه قليلاً فان قف  
 تحت صلاته إن كان حامداً علماً أو لا الركوع و يقدر قصر الدين و طوبى له ما يعتدل لا معة طوعه ما سلبها



انحنى مقدوره واوما بطرفه وانكل الركوع نسوية الراكم ظهره وعنه بحيث

يصير ان كنه فمحة واحدة  
ونصب سابقه وفجديه  
واخذت كفيه بيديه (و)  
السادس (الطمانينة)  
وهي تكون بعد حركة  
(فيه) أي الركوع  
وللصنف يجعل  
الطمانينة في الأركان  
ركنًا مستقلا ومنى  
عليه التوروى في  
التحقيق وغيره للصنف  
يجعلها هيئة تامة  
للأركان (و) السابع  
(الرفع) من الركوع  
(والاعتدال) قائما على  
المهية التي كان عليها  
قبل ركوعه من قيام  
قادر وقود عاجز عن  
القيام (و) الثامن  
(الطمانينة فيه) أي  
الاعتدال (و) التاسع  
(السجود) مرتين في  
كل ركعة وأقل مباشرة  
بعض جهة للمصلي  
موضع سجوده من  
الأرض أو غيرها وكله  
أن يكبر ثم يركع  
بلا رفع يديه ويضع  
ركبتيه يديه م جهة  
وأفقه (و) العاشر  
(الطمانينة فيه) أي  
السجود بحيث نال  
موضع سجوده قبل  
رأسه ولا يركع أساس  
رأسه موضع سجوده بل

فان لم يقدر على هذا الركوع) الآية على شئ ولو دأما لم يقدر منه أوله قدر على الانحناء  
الأعلى شقلا من مال يخرج عن القبله والجزء (انحنى مقدوره) فان عجز عن الانحناء أصلا أو غير أس (و) أن  
عجز عن ذلك (أو ما بطرفه) أي عنيته (وان كل الركوع) للقيام (نسوية الراكم ظهره وعنه) بأن عدها  
(بحيث يصير ان كنه فمحة واحدة ونصب سابقه وفجديه) أي الحق (واخذت كفيه بيديه) ونفر بق  
أصابعه تفرقه واسطال القبله لأنها أشرف الجهات بأن لا يحرف شيئا منها عن جهة أعنة أو يسره ونقل الركوع  
للقاعدة أن تحاذي جهته ما أمام ركبتيه كما أنه أن تحاذي محل سجوده (والسادس الطمانينة وهي  
سكون) للأعضاء (بعد حركة) للركوع بحيث ينقل رقبته من الركوع عن هو إلى (فيه) أي الركوع  
وللصنف يجعل الطمانينة في الأركان ركنًا مستقلا ومنى عليه التوروى في التحقيق (و) غير  
للصنف يجعلها أي الطمانينة (هيئة) أي صفة (تامة للأركان) الموصوفة بها كافي النهاج وهو اختلاف  
في اللفظ دون المعنى (والسابع الرفع من الركوع) هو الاعتدال قائما أي مستقبا (على المهية التي  
كان عليها قبل ركوعه من قيام قادر وقود عاجز عن القيام) ولا يقصد بالقيام إلى الاعتدال غيره فقط فلو  
رفع رأسه من عنيته لم يكف رقبته لذلك عن رفع الصلاة فليعد إلى الركوع ثم يقوم وخرج بذلك  
ما لو شك راكعا في القاعة فقام ليقرأها فتذكر أنه قرأها فأنه يحزنه هذا القيام عن الاعتدال (والثامن  
الطمانينة فيه أي الاعتدال) وهي سكون بين حركتين بحيث ينقل ارتفاع الاعتدال عن  
هو به السجود ولو سجد ثم شك هل تم اعتداله أولا واعتدل وأطمأن وجوباً ثم سجد (والثاسع  
السجود مرتين في كل ركعة) وكرر دون غيره لأنه أبلغ في التواضع (و) أي السجود (شائبة  
بعض جهة للمصلي موضع سجوده من الأرض أو غيرها) فلو سجد على حنيفة أو أفقه أو بعض محامته  
أو على شئ غير محبته لم يكف وإن طال السجود ويجب وضع بطن يديه سواء الأصابع والراحة وركبتيه  
وأطراف بطون أصابع قدميه وأجزاء من أصبع واحدة من كل رجل على صفة مع الجهة في آن  
واحد (و) كنه (ترتيب الأعضاء في الوضع وهو) أن يكبر ثم يركع بلا رفع يديه ويضع ركبتيه  
وأطراف بطون أصابع قدميه (ثم يديه) أي كفيه (ثم جهته وأفقه) معا وبسن كشف البدن في  
حق الذكر وغيره وكشف قدمي الذكر وسائر الركبتين للذكر والأمة (والعاشر الطمانينة فيه  
أي السجود) بجميع أعضائه التي يجب وضعها فيه ويجب التحامل بالجهة (بحيث نال موضع  
سجوده ينقل رأسه ولا يركع أساس رأسه موضع سجوده بل يتعامل) على رأسه (بحيث لو كان  
تحت) أي تحت رأسه (قطن مثلاً لا ينكس) أي أن ذلك القطن الذي يلي جهته (وظهر) النفل الذي  
هو (أثره) أي التحامل والانكسار (على يديه) أي ليد كفي بمعنى اللام كان يحس يديه بالنقل ونشر  
به (لو فرضت) أي اليد (تحت) أي ذلك القطن إن كان قليلا والآه كفي انكسار الطبقة العليا منه  
فقط ويجب أن يرتفع أسافله على أعاليه (والحادى عشر الجلوس بين السجدين في كل ركعة) ولو  
في نقل (شواء محلي قائما أو مضطجعا) فإنه يجب على المصلي أن يجلس ليسجد ثم يجلس بين  
السجدين ثم يسجد (و) أي الجلوس بين السجدين أن يستوي جالسا ولا يكفي ذلك إذا قل أنه  
(سكون) بقدر سبحانه الله (بعد حركة أعضائه) من نهوضه من السجود ويجب أن لا يقعد برفعة غير  
الجلوس فلو رقع للذعة عقرب أو دخول شوكة في جنبه وجب عليه أن يعود للسجود (و) كنه (أي  
الجلوس بين السجدين) (الزيادة على ذلك) أي الأقل (بالدعاء الوارد فيه) وهو رب اغفر لي وارحمي واجبرني  
وارفعني وارزقني واهدني وعافني رب هب لي قلتا فتأتي من الشكر ربك بالأقرا ولا شقا ولو طوله عن  
الدعاء الوارد فيه بقدر أقل الشهادت طالت الصلاة كالمطول الاعتدال زيادة عن الدعاء الوارد فيه بقدر

الفاحة  
بحامل بحيث لو كان تحت قطن مثلاً لا ينكس وظهر أثره على يداو فرب تحت (و) الحادى عشر الجلوس  
بين السجدين في كل ركعة شواء محلي قائما أو مضطجعا وأقله يكون بعد حركة أعضائه كنه الزيادة على ذلك الدعاء الوارد فيه



فلا تبطل لأني طلب فيه التطويل في بعض  
 السجدين بل صار إلى الجلوس أقرب منه إلى  
 (و) الثاني عشر (الطمانينة فيه) أي  
 الجلوس بين السجدين  
 (و) الثالث عشر  
 (الجلوس الأخير) أي  
 الذي يعقبه السلام (و)  
 الرابع عشر (التشهد)  
 فيه أي الجلوس  
 الأخير وقرأل التشهد  
 التحيات لله مكرام  
 عليك أيها النبي ورحمة  
 الله وبركاته علينا  
 وعلى عباد الله الصالحين  
 أشهد أن لا إله إلا الله  
 وأشهد أن محمداً رسول  
 الله (و) الخامس عشر  
 (الصلاة على النبي ﷺ)  
 فيه أي الجلوس  
 الأخير بعد الفراغ من  
 التشهد وقرأل الصلاة  
 على النبي ﷺ اللهم  
 صل على محمد وأشعر  
 كلام الصنف أن الصلاة  
 على آل لا تجب وهو  
 كذلك بل هي سنة  
 (و) السادس عشر  
 (التسليم الأولى)  
 ويجب إيقاع السلام  
 حال القعود وقرأل السلام  
 عليكم مرة واحدة  
 وقرأل السلام عليكم  
 ورحمة الله مرتين يمينا  
 وشمالا (و) السابع عشر (نية الخروج من الصلاة) وهذا وجه مرجوح وقيل لا يجب ذلك أي نية الخروج

فلا تبطل لأني طلب فيه التطويل في بعض  
 السجدين بل صار إلى الجلوس أقرب منه إلى  
 (و) الثاني عشر (الطمانينة فيه) أي  
 الجلوس بين السجدين  
 (و) الثالث عشر  
 (الجلوس الأخير) أي  
 الذي يعقبه السلام (و)  
 الرابع عشر (التشهد)  
 فيه أي الجلوس  
 الأخير وقرأل التشهد  
 التحيات لله مكرام  
 عليك أيها النبي ورحمة  
 الله وبركاته علينا  
 وعلى عباد الله الصالحين  
 أشهد أن لا إله إلا الله  
 وأشهد أن محمداً رسول  
 الله (و) الخامس عشر  
 (الصلاة على النبي ﷺ)  
 فيه أي الجلوس  
 الأخير بعد الفراغ من  
 التشهد وقرأل الصلاة  
 على النبي ﷺ اللهم  
 صل على محمد وأشعر  
 كلام الصنف أن الصلاة  
 على آل لا تجب وهو  
 كذلك بل هي سنة  
 (و) السادس عشر  
 (التسليم الأولى)  
 ويجب إيقاع السلام  
 حال القعود وقرأل السلام  
 عليكم مرة واحدة  
 وقرأل السلام عليكم  
 ورحمة الله مرتين يمينا  
 وشمالا (و) السابع عشر (نية الخروج من الصلاة) وهذا وجه مرجوح وقيل لا يجب ذلك أي نية الخروج



الأقصر على بعض ما نواه (وهذا الوجه) أى القول بعدم وجوب نية الخروج (هو الأصح) لأن  
 النية تليق بالمباشرة على الفعل دون تركه ولأن النية في التحريم منسجمة على جميع الصلاة من أولها  
 إلى آخرها فلا حاجة لنية الخروج وهذا التعليل نسي لأجل مراعاة الخلاف (والثامن عشر ترتيب  
 الأركان حتى بين التشهد الأخير والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيه وقوله على ما ذكرناه) أى  
 الوجه الذى ذكرناه فى عدد الأركان (يستثنى منه) أى من قوله بوجوب ترتيب الأركان المذكورة  
 فى التعداد (وجوب مقارنة النية لتكبيره الاحرام) وجوب مقارنة قراءة الفاتحة للقيام وإن كان  
 القيام الذى هو ركن بقدر الطمأنينة فقط وما زاد على ذلك فهو شرط للاعتداد بالقراءة ولا يضر  
 قراءة بعض الفاتحة فى الركن (ومقارنة الجلوس الأخير للتشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم)  
 والذى يحتاج للاستثناء النية مع التكبير والقراءة مع القيام والسلام مع الجلوس ولأنما التشهد  
 الأخير والصلاة على النبي مع الجلوس لكل فلاحاجة للاستثناء لانه يفهم من كلام الصليبي عدم  
 الترتيب فهما لانه قال والتشهد فيه والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيه فإن الضمير فيها راجع  
 للجلوس الأخير فالصلاة على النبي مع التشهد مرتبة باعتبار وقوعها بعد التشهد وغير مرتبة باعتبار  
 مقارنتها لجلوسها (والصلاة تسبقها قبل الدخول فيها شيان) وهما من سنن الكتابة كابتداء السلام  
 الأول (الأذان وهو) بالمعجمة (لغة الأعلام وشرا) عند القول القديم القمى قول مخصوص مطلوب  
 لفريضة الصلاة أصالة على الأعيان وعند القول الجديد (ذكر مخصوص للاعلام بدخول وقت صلاة  
 مفروضة) فالأذان حق للفريض فى القديم القمى فيؤذن لعائنة فعلت جماعة أو فردى خلافاً للجديد  
 القائل بأنه حق للوقت للصلاة فلا يؤذن لها لأن وقتها قد فات فيسبب الأذان فى الجديد القمى  
 المنفرد بالصلاة فى صحراء أو بلد أو أن بلغه أذان غيره ويكفى فى أذانه أسمع نفسه بخلاف الأذان  
 للجماعة وفى القديم لا يتبدل لأن المقصود من الأذان الإعلام وهو منتبهي للتفرد (والفاظه) أى  
 الأذان (منى) أى اثنان اثنان (الالتكبير أوله أربع والآل التوحيد) أى كلمة التوحيد (آخره  
 فواحد) ويتن الترتيب فى الأذان وهو أن يأتي بالشهادتين مرتين سر! قبل الاتيان بهما جهرأ  
 إشارة إلى أن الدين كان خفياً ثم ظهر ويتن التنوين فى أذان الصبح وهو أن يقول بين الحيلتين  
 الصلاة خير من النوم وكلتا الأذان بالتجميع تسع عشرة وبالتنوين إحدى وعشرون (والثانى  
 الإقامة وهي) فى الأصل (مصدر أقام ثم سمي بها) أى الإقامة (الذكر المخصوص) الذى شري للاستنهاض  
 الحاضرين إلى الصلاة (لأنه) أى ذلك الذى كثر (يقم) الحاضرين (إلى الصلاة) فيقيم الشخص المكتوبة  
 حتى الفائتة قطعاً وتتبدل الإقامة فقط لجماعة النساء والجنات ولكل على انفراده وهو فردى الالفاظ  
 الإقامة فينبى والالفاظ التكبير فانه ينبى أولها وآخرها وكلماتها إحدى عشرة (وأما يتنوع) أى  
 يطلب (كل من الأذان والإقامة المكتوبة) فأصله على الأعيان فخرجت للمذورة وصلاة الجنزة  
 والمعادة (وأما غيرها) من كل أقل يطلب فيه الجماعة ويصلي جماعة ثم منه المعادة فانها غنية (وقنادى  
 لها الصلاة جامعة) أو الصلاة الصلاة أو هلموا إلى الصلاة أو الصلاة رحيم الله أم الصلاة الجنزة فلا ينادى  
 لها لأن الشيعين حاضرون غالباً فان احتيج إلى الإعلام فيقال الصلاة على من حضر من أموات  
 المسلمين بخلاف النفل الذى لا يطلب فيه الجماعة كالضحى والذى يطلب فيه كسوف ولم يقبل  
 جماعة فلا ينادى لها ولا يذكر مثل النفل فلا ينادى لها إن لم يطلب فيها الجماعة قبل التندى وال  
 ينادى لها (ومسنتها) أى الصلاة (بعد الدخول فيها) نوعان أبعاض وهيئات فمباضها بطريق الاجمال  
 (شيان) الأول (التشهد الأول) المستعمل على الصلاة على النبي فيه وقعودها ويزاد على ذلك  
 (صلاة على النبي)

وهذا الوجه هو الأصح  
 (و) الثامن عشر  
 (ترتيب الأركان) حتى  
 بين التشهد الأخير  
 والصلاة على النبي  
 وقوله (على  
 ما ذكرناه) يستثنى منه  
 وجوب مقارنة النية  
 لتكبيره الاحرام  
 ومقارنة الجلوس الأخير  
 للتشهد والصلاة على  
 النبي (و) الصلاة  
 (تسبقها قبل الدخول  
 فيها شيان الآذان)  
 وهما لغة الأعلام وشرا  
 ذكر مخصوص للاعلام  
 بدخول وقت صلاة  
 مفروضة والفاظه منى  
 إلا التكبير أوله أربع  
 والآل التوحيد آخره  
 فواحد (والاقامة)  
 وهي مصدر أقام ثم سمي  
 به الذكر المخصوص  
 لانه يقيم إلى الصلاة  
 وأما يتنوع فكل من  
 الأذان والإقامة  
 المكتوبة وأما غيرها  
 فينادى لها الصلاة  
 جامعة (و) مسنتها (بعد  
 الدخول فيها شيان  
 التشهد الأول)



والقنوت في الصبح) أي  
في اعتدال الركعة الثانية  
منه وهو لغة الدعاء  
وشرعاً ذكر مخصوص  
وهو اللهم اهديني فيمن  
هديت وعافني فيمن  
عافيت الخ (و) القنوت  
(في) آخر (الوتر في  
النصف الثاني من شهر  
رمضان) وهو كقنوت  
الصبح المتقدم في محله  
ولفظه ولا تعين كلمات  
القنوت السابقة فلو قنت  
بآية تضمن دعاء وقصد  
القنوت حصلت سنة  
القنوت (وهيئتها) أي  
الصلاة وأراد بهيئتها  
تأليس ركنها فيها ولا  
بعضاً يجبر بسجود  
السجود خمسة عشر  
خطوة: رفع البدن  
عند تكبيرة الاحرام  
الى جذو منكبيه (و)  
رفع البدن (عند  
الركوع) (عند) الرفع  
منه ووضع الجبين على  
الشمال) ويكونان تحت  
صدره وفوق صدره  
(والتوجه) أي قول  
الصلى عقب التحريم:  
وجهي وجهي للذي  
فطر السموات والأرض  
الخ

قوله على قول في التشهد الأخير وقودها ويمكن أن يراد بالتشهد الأول ما يشمل الصلاة على الآل  
به فإما تن على وجه ضعف ففهم من ذلك أنها تسن في الأخير من باب أولى ويمكن أيضاً أن  
يراد بالتشهد الأول ما يجب في التشهد الأخير حتى الصلاة على الآل فيه فانها واجبة على قول فلعل  
وصول الأخير على الأصح فهم أنها تسن فيه بلا شك (و) الثاني (القنوت) المشتمل على الصلاة  
على النبي وعلى الآل وعلى الصالحين وعلى النبي وعلى الآل وعلى الصالحين وعلى النبي وعلى الآل وعلى الصالحين  
لا حصص بالتفصيل عشرين ويكون القنوت في موضعين الأول القنوت (في الصبح أي في اعتدال  
الركعة الثانية منه) بعد الاتيان بالذكر الوارد فيه واعتماداً في الرقة والاذرعى وغيرهما أن القنوت  
له سبع آيات لمن حمده ربنا لله الحمد لا غير فإن رضى بالتطويل المحصورون واعتمد البغوي  
والسوى إلى من شئ به (وهو لغة الدعاء) أو النجاء وشرعاً ذكر مخصوص مشتمل على دعاء  
وتتم كلمهم اغفر لي يا غفور فلو لم يشتمل الذكر عليهما لم يكن قنوتاً (وهو) أي القنوت الوارد  
عن النبي صلى الله عليه وسلم (اللهم اهديني فيمن هديت وعافني فيمن عافيت إلى آخره) وهو  
قنوت فيمن توليت وبارك اللهم لي فيما أعطيت وفي من ماضيت فانك سمعنا بك تقضي ولا يقضي  
شك ولا يبدل من واليت ولا يعز من عاديت تباركت ربنا وتعاليت فلك الحمد على ما قضيت  
ستعرك وآتوب اليك وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم (و) الثاني (القنوت  
في) اعتدال (آخر الوتر في) جميع (النصف الثاني من شهر رمضان) سواء أصرقي التراجع أم لا  
(وهو) أي قنوت الوتر (كقنوت الصبح المتقدم في محله ولفظه) وحده بالحدود (ولا تعين كلمات  
القنوت السابقة) اذ لم تشترع فيها والاعتدال ويندب السجود لترك شئ منها (فلو قنت بآية  
تضمن دعاء) أي وثناً كما في سورة البقرة (وقصد القنوت حصلت سنة القنوت) أي أصلها وأما  
كلمات القنوت الواردة وقيل ويزيد في قنوت الوتر آخر البقرة وهو ربنا لا تؤاخذنا إلى آخر  
سورة بشرط أن يقصد بها القنوت لذكرها القراءة في غير القيام فاجتنب لقصد ذلك حتى يخرج  
عنها (وهيئتها أي الصلاة) كثيرة (وأراد بهيئتها تأليس ركنها فيها ولا يقض بسجود السهو)  
وهو ورد السجود لتركها ولأن كوز منها هاء (خمس عشر خطية) الأولى (رفع البدن) أي  
البدن (عند تكبيرة الاحرام) فيبتدئ الرفع مع ابتداء التكبير وينتهي مع انتهائه (الى جذو  
منكبيه) بحيث تاذى أطراف أصابعه أعلى أذنيه وإصابعه شحمتها وكفاه منكبيه مع جعل  
يها في القبلة وإماله أطرافها شئنا قليلاً إليها (ورفع البدن عند) الهوى (الى الركوع) فيبدأ بالرفع  
منه ويبدأ مكشوفاً وانها بعد ما مشورة مفترقة وسطاً مع ابتداء التكبير فادأخذ كفاه منكبيه  
وعند تكبيرة على الألف التي بين اللام والماء إلى استقراره في الركوع ثلاثاً تجزئه من صلاته عن  
(وعند رفع منه) أي الركوع فيبدأ رفع الكفين مع ابتداء رفع رأسه ويستمر إلى انتهائه  
هذا التشهد ثم أرسل يديه وكذا عند القيام من التشهد الأول (و) الثانية (وضع) بطن كيت (البدن  
على) ظهر (اليمين) ويكونان تحت صدره وفوق صدره (مائلان قليلاً إلى جهة يساره لأن القلب في جهة  
اليمين) في كفية ذلك أن يقبض بيمينه على يساره ويضع يمينه ويساره على اليسار  
من السكت والأياد والركوع العظيم الذي يلي أصل إمام الدير (و) الثالثة (التوجه) أي دعاء  
الوجه الذي هو دعاء الافتتاح (أي قول الصلى عقب التحريم) لغیر صلاة الجنادة وغير مبدوق  
الوجه الذي هو الدعاء مع الإمام (وجهي وجهي للذي فطر السموات والأرض إلى آخره) وهو حديثنا  
فأدعاه الله سبحانه وتعالى وحياي وما في الله رب العالمين لا شريك له وبذلك أمرت  
بعبادته وحده لا شريك له



وَأَمَّا مَنْ السَّالِمِينَ (والفراد) بالتوجه (أن يقول الصلّى بعد التحريم دعاء الافتتاح هذه الآية أو غيرها  
 كما ورد في الاستفتاح) وسعى دعاء باعتبار آخره وأن لم يكن مذكورا هنا وهو اللهم باعد بيني  
 وبين خطيائي كما باعدت بين الشرق والغرب اللهم تقني من الخطايا كما ينقي الثوب الأبيض من الدنس  
 اللهم اغنني بالماء والثلج والبرد (و) الرابعة (الاستعاذة) للقراءة في كل ركعة (بعد التوجه)  
 أن أتى به (وتحصل بكل لفظ يستعمل على التعوذ والإفضل أعوذ بالله من الشيطان الرجيم) وبذلك  
 حال أبو حنيفة لموافقة قوله تعالى — فإذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم — وقال  
 الإمام أحمد : والأولى أن يقول « أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم » جمعا بين هذه الآية  
 وبين قوله تعالى — فاستعذ بالله — فاستعذ بالله أنه هو السميع العليم — وقال اتنوي والأوزاعي الأول أن يقول  
 أعوذ بالله من الشيطان الرجيم أن الله هو السميع العليم (و) الخامسة (الجهر) بالقراءة ليرمأوم  
 وأن خاف الزيادة (في وضعه وهو الصبح وأولنا المغرب والعشاء والجمعة والعيدان) وخسوف القمر  
 والاسفقاء وأن فميلة نهائيا والزاويج ووتر رمضان ولولنفرد وركعتا الطواف ليلا أو وقت صبح  
 والعبادة في الفريضة المقضية بوقت القضاء لا بوقت الأداء (و) السادسة (الاسرار) في موضعه وهو  
 ما عدا الذي ذكره (كالظهر والعصر وأخيرة المغرب وأخيرة العشاء وصلاة كسوف الشمس  
 والربائب مطلقا وبأول النهار الطلقة بخلاف نوافل الليل المطلقا فيتوسط فيها بين الجهر والاسرار  
 أن لم يشوش على نائم أو مصلي أو قارئ أو مدرّس أو مصنف أو مطالعة وحسد الجهر أن يسمع  
 من يليه ولا اسرار أن يسمع نفسه والمتوسط أن يسمع غيره ويسمى أخرى (و) السابعة (التأمين أي  
 قول من عقب الفاتحة) أو بدلها إن تضمن دعاء بعد سكتة طرفة (لقرارها) واسمها (في  
 صلاة وغيرها لكن في الصلاة أكيد) يؤمن بالله مع تأمين إمامه ويجهر (أي الصلّى) في  
 الجهرية ولو قرأ معه وفرغها كفي تأمين واحد أو فرغ قبله أن لنفسه ثم للتأمين (و) الثامنة (قراءة  
 السورة) في غير صلاة جنازة وفاء الطهورين الجنب (بعد الفاتحة) وبعد سكتة بقدر ما يقرأ المأموم  
 الفاتحة ويستقل الإمام فيها بدعاء أو قراءة وهو طوالي (لإمام ومنفرد) كما موم لم يسمع قراءة إمامه  
 (في ركعتي الصبح وأولتي غيرها) وهو الظاهر والعصر والمغرب والعشاء ولا فرق بين الصلاة السرية  
 والجهرية (وتكون قراءة السورة بعد الفاتحة فلو قدم السورة عليها لم تحسب) أي السورة بعد الفاتحة  
 بعد الفاتحة أن أراد كالكوكب (و) التاسعة (التكبيرات عند الحفص  
 للركوع) والتجودين (والرفع أي رفع الصلبي من) التجودين ومن التسميع الأول لامن (الركوع)  
 وبسن مدها في سائر الانتقالات حتى يصل إلى الركن للتنقل إليه حتى في جلسة الاستراحة فيمدها  
 التكبير من ابتداء رفع رأسه إلى تمام قيامه لكن بحيث لا يتجاوز للذنب سبع لفات ولا تطلت  
 الصلاة لأنها غاية الله وذلك لئلا يخلو جزء من صلاته عن الذكر، وكالحكمة في مشرعية التكبير  
 في الحفص والرفع أن التكبير أمر بالنية أول الصلاة مقرونة بالتكبير وكان من حقه أن يصحب  
 النية إلى آخر الصلاة فأمر أن يحدده العهد في أنائها بالتكبير الذي هو شعار النية (و) العاشرة  
 (قول الصلّى) سمع الله لمن حمده حين يرفع رأسه من الركوع) كسب ذلك أن يباكر تأخر  
 يوما فجاء الصلاة العصر وظن أنها فاتته مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فمهل ودخل المسجد  
 فوجده صلى الله عليه وسلم مكثرا في الركوع فقال الحمد لله وكبر خلفه صلى الله عليه وسلم فزجل جبريل  
 والذي صلى الله عليه وسلم في الركوع فقال يا محمد سمع الله لمن حمده فقل سمع الله لمن حمده فقالها  
 عند الرفع من الركوع ، وكان صلى الله عليه وسلم قبل ذلك يركع بالتكبير ويرفع به فصارت

وللأدلى يقول للصلّى  
 بعد التحريم دعاء  
 الافتتاح هذه الآية أو  
 غيرها كما ورد في  
 الاستفتاح (والاستعاذة)  
 بعد التوجه وتحصل  
 بكل لفظ يستعمل على  
 التعوذ والإفضل أعوذ  
 بالله من الشيطان  
 الرجيم (والجهر في  
 موضعه) وهو الصبح  
 وأولنا المغرب والعشاء  
 والجمعة والعيدان  
 (والاسرار في موضعه)  
 وهو ما عدا الذي ذكر  
 (والتأمين أي قول  
 أمين عقب الفاتحة  
 لقرارها في صلاة وغيرها  
 لكن في الصلاة أكيد  
 ويؤمن المأموم مع  
 تأمين إمامه ويجهر به  
 (وقراءة السورة بعد  
 الفاتحة) لإمام ومنفرد  
 في ركعتي الصبح وأولتي  
 غيرها وتكون قراءة  
 السورة بعد الفاتحة فلو  
 قدم السورة عليها لم  
 تحسب (والتكبيرات  
 عند الحفص) للركوع  
 (والرفع أي رفع  
 الصلبي من الركوع  
 (وقول سمع الله لمن  
 حمده) حين يرفع رأسه  
 من الركوع







بالأرض<sup>من</sup> أطراف<sup>في</sup>  
أصابعها جهة القبلة  
(والتورك في الجلسة)  
الأخيرة من جلسات  
الصلاة وهي جلوس  
الشهد الأخير والتورك  
مثل الافتراض الآن  
الملى يخرج يساره على  
يمينه الأقدام من  
جهة يمينه ويلبس  
ورقه بالأرض أما  
اللبس فوق والساهي  
فيفترشان ولا يتورك  
(والسليمة الثانية)  
أما الأولى فسبق أن هاتين  
أركان الصلاة .

(فصل) في أمور تخالف  
فيها المرأة الرجل في  
الصلاة وذكر <sup>المصنف</sup> للمصنف  
ذلك في قوله (والمرأة  
تخالف الرجل في خمسة  
أشياء فكرجل يحافى)  
أي يرفع <sup>بعده</sup> مرفقيه عن  
جنبه ويقول أي يرفع  
(يترك عن فحده في  
الركوع والسجود

و يجهر في موضع الجهر)  
وتقدم بيانه في موضعه  
(واذا نابه) أي أصابه  
(ثم) في الصلاة (سبح)  
فيقول . سبحان الله  
بقصد الذكر فقط أو  
مع الاعلام أو أطلق  
لم تطل فصلاته أو

منه سجود السهو ولم يقصد تركه (والاقتراض أن يجلس الشخص على كعب اليسرى) بعد أن يضحى  
 رجلا ظهرها للأرض وينصب قدمه اليمنى ويضع بالأرض أطراف أصابعها (موجباً لها) بطلتها  
 القبلة (والرابعة عشرة) (التورك في الجلسة الأخيرة) التي يقبضها السلام (من جلست الصلاة وهي جالس  
 التشهد الأخير) أي الذي لا يقبض سجود السهو (والتورك مثل الاقتراض) في كيفية (الآن للصل  
 يخرج يساره على هيئة في الاقتراض من جهة يمينه ويلبسون تركبه بالأرض) ويسمى الاقتراض بذلك  
 لأن رجلاه كالفرش له كما يسمى التورك بذلك تجلوسه على التورك (أما التسليم والسلم فيفترشان ولا  
 يتوركان) ويستثنى من التسليم ما لو كان خلفه فانه يتورك نحواً كإصلاة إمامه ويستثنى من السالم  
 ما لو قصد ترك سجود السهو فانه يتورك حينئذ الجلوس في الصلاة أربع نيتان واجبتان وهما الجلوس  
 بين السجدين وجلوس التشهد الأخير ونيتان ستتان وهما جلسة الاستراحة وجلوس التشهد الأول  
 (والخامسة عشرة) (التسليمة الثانية) وتحرم ان عرض بعد التسليمة الأولى مناف كحدث أو خروج  
 وقت جمعة أو نية إقامة للماصر أو انقضاء مدة مسح الخفاف أو وقوع نجاسة لأبعد منها عليه لأن التسليمة  
 الثانية وإن لم تكن جزءاً من الصلاة هي من أركانها (أما الأولى فسبق أنها من أركان الصلاة)  
 ولو سلم الثانية على اعتقاد أنه أتى بالأولى وتبين خلافه لم تحسب وسلم التسليمتين ويسن للمأموم  
 أن لا يسلم إلا بعد فراغ الإمام من تسليمته ولو قارنه بجاز كيفية الأركان لكنها مكروهة مفوتة  
 لفصل الجماعة فيما قرأن فيه فقط.

(فصل في بيان (أمر بخالف فيها) أى بسبب تلك الأمور (المراة الرجل في الصلاة) من حيث الهيئة والصفة لامن حيث الإركان والشروط (وذكر للمنفذ ذلك) أى الأمور (في قوله والمرأة) ولو صغيرة (تخالف الرجل) ولو صغيراً (في خمسة أشياء) أما الأول (فالرجل) المستور (على أى رفع مرقفه) أى يتبع عضديه (عن جنبه) في ركوعه وسجوده (و) الثاني (يقول) أى يرفع يديه عن فخذه في الركوع والسجود) ويفرق تركبته ويديه قدر شبر موحها أصابعها للقبلة ويدها من ذكته مكسوفتين حيث لا خف للابناء في ذلك ويقاس الركوع على السجود في رفع البطن عن الفخذين وفي تفريق الركبتين ولذلك زاد الشارح لفظ الركوع وينتدب رفع الساعدين عن الأرض ولو امرأة ونفى الآخر طول السجود (و) الثالث (بحر في موضع الجهر وتقدم بيانها في موضعه) وهو شئ في بيان هيئات الصلاة (و) الرابع (إذا ناله أى أصابه شئ في الصلاة تسبب) كالزى ناله في الصلاة أما مباح كاذبه لم يرد دخول استاذن فيه أو مندوب كتبته امامه إذا سها أو واجب كاداره أو محرم حتى وقوعه في محذور (فيقول) حينئذ (سبحان الله بقصد الذكر فقط أو) بقصد (مع الاعلام) أى الافهام ولا بد من قرين قصد الذكر بجميع اللفظ لانه أضيق من كناية الطلاق فان خلا عرف عن القصد بطلت صلاته (أو) يقول ذلك بغير قصد شئ بيان (الطلاق) فانه (لم تبطل صلاته) والعقدان الإطلاقي يبطل الصلاة (أو) بقصد (الاعلام فقط بطلت) كما لم يكن عامياً والا فلا تبطل كما في الملة فحل التفصيل في العالم (و) الخامس (عورة الرجل ما بين سرة وركبته أما ما) أى السرة والركبة (فليس من العورة ولا ما فوقهما) لكن يجب ستر جزء منهما ليتحقق ستر العورة (والمرأة تخالف الرجل في الحصة المذكورة فاتما تضم بعضها الى بعض فتلصق بطنها بفخذها) في السجود وتضم ركبتين وقد مبها فيه أيضاً وتضم مرقفها لجنبها (فركوعها وسجودها) لانه أستر لها ومثلها الخفي لا يحوط لركبها ومثلها أيضاً الذكر العارف ولو بخلوة ويسن رفع الذراعين عن الأرض في السجود معتمد

وعورة الرجل ما بين سرتة وركبته أما فلبسائمن العورة ولا ما فوقهما  
يجل في الحسة المذكورة فانها (نظم بعضها الى بعض) فلتلق بطنها بفخذها في ركوعها وسجود



عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: **بسطهما فلتني عنه**. نعم لو طال السجود فسقط على الصلبي الاعتماد على  
 كل شيء حاشي على كتيبه (ونخضض صوتها ان صلت بحفرة) جنس (الرجال الأجانب) ولو  
 جازع تحت لا يسبها من كان معها والآء كره ولا تبطل الصلاة بالجهر ويسن لها الاستمرار أيضا  
 بحفرة حتى لا يحال ذكره وللحنى الاستمرار بحفرة مثله لاحتمال أنوية القاري وذ كورة السامع  
 وحفرة الرجل والنسبتهما (فان صلت) أي المرأة (منفردة عنهم) أي جنس الأجانب (جهرت)  
 أي لم يسمع الجهر (وإذا تابها شيء في الصلاة صفقت بضرب بطن اليمين) وهو الأول أو ظهرها  
 (أو ظهر الرجل) وهذان أول من عكسهما وهو ضرب بطن اليسار أو ظهرها على ظهر اليمين  
 أي من ضرب ظهر اليمين على بطن اليسار وعكسه وهذان مفضلان بالنسبة لتلك الأربع  
 الكيفيات المطلوبة وغير المطلوبة فكيفيتان وهما اخلتان تحت قول الشارح هذا فلو ضربت  
 بطن اليمين على بطن اليسار أو عكسه (بقصد اللعب ولو قليلا مع علم التحريم بطلت صلاتها) بخلاف  
 ما حلت بطلان بذلك جهلا بمذروافيه فلا تبطل كما إذا لم تقصد اللعب ويجري ذلك في بقية  
 الكيفيات فبطلت اللعب بطلت صلاتها لأن قصد اللعب منافي للصلاة حتى لو أشارت بأصبعها  
 ضد لعب غالة بالتحريم بطلت صلاتها ولا يضر التصديق وإن كثرت ونوالى حيث كان بقدر الحاجة  
 فحصر الحاجب اليد للإعلام وإن كثرت كالأفعال الخفيفة ويفرق بينه وبين دفع الشاة وانفاذ نحو  
 تحريم في الصلاة فإنه يبطل الصلاة أن بلغ ثلثا متواليه والتصديق مطلوب في حق المرأة وإن صلت  
 عن رجل الأجانب خلافا للزركشي ومن تبعه حيث قال إنها تسبح حينئذ ويحرم التصديق  
 خارج الصلاة بقصد اللعب والآء كره ونقل ابن حجر الكراهة مطلقا وعن غيره الحرمة مطلقا  
 أن يكن حاجة والأجاز كالتصديق في مجلس الذكر (والحنى كالمرأة) أي في الصم والتصديق وغير  
 ذلك (وجميع بدن المرأة الحرة) حتى باطن قدميها (عورة الأوجهما وكيفيها) ظهرهما وبطنهما من  
 رجلي الأصابع إلى السنين (وهذه) أي العورة المذكورة (عورتها في الصلاة) أما خارج الصلاة  
 عن رجل الأجانب (فمورسها جميع البدن والأمية كالرجل فكون عورتها) في الصلاة (ما بين سرتها  
 وركبتها) فبطلت الأمة وعقدت في الصلاة ورأسها مكشوف ولم تستر قورا بلا أفعال كثيرة بطلت  
 صلاتها فبطلت من اطلاق قوله والمرأة تخالف الرجل فإن المرأة في الصلاة لا تملك

(صلى) ذكر بعض (عدد مبطلات الصلاة) وهي أن قارنت ابتداء الصلاة منعت انعقادها وإن  
 طرقت بعد انعقادها بطلت (والذي يبطل به الصلاة أحد عشر شيئا) الأول (الكلام) أي كلام  
 علق (العمد) مع العلم بالتحريم وبأنه في الصلاة أي التطعي بحررين وإن لم يفهما إذا توالى أو  
 بحرف منهم نحو في و ف و ع ، والمراد الكلام (الصالح لخطاب الأديمين) وهو ما يكون أن يقع  
 عن الأديمين في مخاطبتهم ولو خاطب به الجن والملائكة وغير المأفل كالأرض واحترز الشارح  
 عن القرآن والدعاء فلا يبطل ذلك الصلاة إلا إذا خاطب بالدعاء غير الله تعالى وغير  
 رسوله صلى الله عليه وسلم كقوله لعاطس بركم الله بخلاف قوله رحمه الله ولو نطق  
 بغيره من مع صارف كان استاذنه شخص في أخذ شيء فقال «يا يحيى خذ الكتاب بقوة» فإن  
 صليته ولو مع اتفهيم لم تبطل صلاته ولا بطلت (سواء مطلق) أي ذلك الكلام (بمصلحة الصلاة  
 أو لا) كما لو قال لامه إذا قام سهوا لركعة زائدة لانت أو أفعد أو تكلم بكلام لا مصلحة فيه للصلاة  
 أو نطق لشيء إلى الكلام أو نكي أنه في الصلاة أو جهل بحريمه فيها وقد قرب عهده بالاسلام  
 أو نطق بغيره عن العلماء في ذلك تفصيل فإن كان ما أتى به كلاما تشرعيا فافواه الذي يكون مست

(وتخفيض صوتها) ان  
 صلت (بحفرة الرجال  
 الأجانب) فإن صلت  
 منفردة عنهم جهرت  
 (وإذا تابها شيء في  
 الصلاة صفقت) بضرب  
 بطن اليمين على ظهر  
 اليسار فلو ضربت  
 بطن اليمين بقصد  
 اللعب ولو قليلا مع علم  
 التحريم بطلت صلاتها  
 والحنى كالمرأة (وجميع  
 بدن المرأة عورة إلا  
 وجهها وكفيها) وهذه  
 عورتها في الصلاة أما  
 خارج الصلاة فمورسها  
 جميع البدن (والأمية  
 كالرجل) فتكون  
 عورتها ما بين سرتها  
 وركبتها  
 (فصل) في عدد  
 مبطلات الصلاة (والتي  
 يبطل به الصلاة أحد  
 عشر شيئا) الكلام  
 (العمد) الصالح لخطاب  
 الأديمين سواء مطلق  
 بمصلحة الصلاة أولا



كلمات عرفية فأقل لم يضر وإن كان كثيراً عرفاً وهو ما زاد على ست كلمات ضرراً لأنه يقطع نظم الصلاة  
ولأن النسيان وسبق اللسان في الكثير نادراً ولو جهل بطلانها بالتسليم غير في القليل منه دون  
الكثير ولو وقع عليه بتحرير الكلام لأن هذا مما يخفى على القوام (و) الثاني (العمل) الذي ليس  
من جنس أفعال الصلاة (الكثير) في العرف يقينا (التوالي) الثقيل لغير حاجة (كثلاث خطوات  
في عهدا كان ذلك) أي العمل للموصوف بخمس صفات (أوسهوا) وسواء كان من جنس واحد أو من جنس  
أومن أجناس كخطوة وضربة (أما العمل القليل فلا يبطل الصلاة) لأنه صلى الله عليه وسلم  
عمل أمانق بنت بته زبيب عند قيامه ووضعها عند سجوده وأنه خلع ثيابه وأمر بقتل الأسود بن  
الحبة والمقرب (و) الثالث (الحدث الأصغر والأكبر) عهدا كان أوسهوا قبل نطقه بآيتم من عليكم  
من التسليم الأول لا بعده وقبل الثاني فلا يبطل الصلاة لأن عروص الفسد بعد التحلل من العبادة لا يؤثر  
أذ هو من توابعها لا منها وإن سبق العمل حدث غير سلس ولو فاقده الطهرين أو أكره عليه بطلت  
صلاته لبطلان طهره أجماعاً ولأن صلاة فاقدهما صحيحة (و) الرابع (حدث النجاسة) الرطبة أو  
الباسية (التي لا يقي عنها) على بدنه ونوبه وعلمها من غير إزالتها حالاً (ولو وقع على نوبه) أو بدنه  
(نجاسة يابسة) أو رطبة (نفث نوبه) أو زرع من غير قبض ولا حمل أو غسلها بصب الماء عليها  
أو غمس محلها في ماء ساكن عنده (حالا) أي قبل مضي أقل العلماتين (أن يبطل صلاته) فإن لم يعلم  
بها إلا بعد الفراغ من الصلاة وجبت عليه الأعادة . نعم لو مات قبل علمه بذلك فمكروا من فضل الله  
عالم مواخذته في الآخرة (و) الخامس (انكشاف) جض (الموارة) وإن لم يقصر كالوطئت الرمح  
سترته إلى مكان بعيد أو قرب ولم يسترها في الحال بخلاف ما لو كشفها المصلي (عهدا) أو غيره ولو بهيمة  
كفرد أو غير ميمر فيسترها حالاً (فان كشفها الرمح فسترها في الحال لم يبطل صلاته) ثم لم يتكرر  
ويشوال بحيث لا يحتاج في الستر إلى حرركات كثيرة متوالية ولا يبطل صلاته ويضر كشفها سوساً  
إن لم يسترها حالاً ولا لم يضر (و) السادس (تغير النية) إلى غير النوى غير عند كسر نية  
الفريض إلى النافلة أو إلى فرض آخر فيبطل صلاته ولا تحصل النية وكان يلحق قطع الصلاة بشيء  
وإن لم يعلم بوجوده فيها (و) كان بنوى الخروج من الصلاة بخلاف ما لو بنى الخروج من الصوم  
أو الاعتكاف أو الحج أو العمرة فلا يبطل شيء منها بذلك لأن الصلاة أصيب بها منها (و) السابع  
(استدبار القبلة) كأن يجعلها خلف ظهره أو ينحرف عنها بصدرة ولو عنه أو يستره حتى لو حرقه  
إنسان ففرا عنه بطلت صلاته ولو عاد عن قرب (و) الثامن (الأكل) بضم الميمزة أي وصول الماء كقول  
الجوفية ولو لمع أكره (و) التاسع (الشرب) بضم الشين كثيراً كان كلاً كقول والشروب أو قليلاً ولو  
من الرقيق المختلط بغيره (إلا أن يكون الشخص) المصلي (في هذه الصورة) أي صورة القليل (جاهلاً  
تعميم ذلك) أي القليل من الأكل والشروب لقرب عهده بالاسلام أولعده عن العلماء وأناسيا  
لصلاة فلا يبطل صلاته بقليل ذلك أما كثرة فيبطل الصلاة مع الجهل أو النسيان كثيراً الفعل بخلاف  
الصوم فإنه لا يبطل بالكثير مع ذلك فنكحل ما أجلى الصوم أجل الصلاة غالباً فخرج بالغالب ما لو أكل  
قليلاً ناسياً فظن البطلان ثم أكل قليلاً فأمداً فإن ذلك يبطل الصوم لأنه كان من حق الامساك ولا  
يبطل الصلاة لأنه مقدور بظنه البطلان ولا امساك فيها (و) العاشر (التقهية) وهي رفع الصوت في  
الضحك بلا علة (ومنهم من يسترها بالضحك) والأصح أن التسليم والضحك والبكاء والأنين والتفخيخ  
والستال والمطاس أن ظهر بكل محاذ كمرحرفان بطلت الصلاة والأفلا حزمًا ويقتدر في القليل عرفاً  
من ذلك كله وإن ظهر به عرفاناً للقلبة لعدم تقصيره وخرج بالضحك التيسم فلا يبطل الصلاة

(والعمل الكثير)  
للتوالي كثلاث خطوات  
عهدا كان ذلك أو  
سواء أما العمل القليل  
فلا يبطل الصلاة  
(والحدث الأصغر  
والأكبر) (وحدث  
النجاسة) التي لا يقي  
عنها ولو وقع على نوبه  
نجاسة يابسة فنفض  
نوبه حالاً لم يبطل صلاته  
(وانكشاف المورة)  
عهدا فإن كشفها الرمح  
فسترها في الحال لم يبطل  
صلاته (وتغير النية)  
كان بنوى الخروج  
من الصلاة (واستدبار  
القبلة) كأن يجعلها  
خلف ظهره (والأكل  
والشرب) كثيراً كان  
كلما كقول والشروب  
أوقليلاً إلا أن يكون  
الشخص في هذه  
الصورة جاهلاً بتحرير  
ذلك (والتقهية) ومنهم  
من يسترها بالضحك



عَجَزَ عَنِ الاَضْطِجَاعِ

[illegible]



بالمعنى السابق ولو بمعرفة نفسه أو بقول طبيب يفتقروا على روايته لأن صلت مستلقيا أمكن مداواة  
عنك مثلا (صلى مستلقيا على ظهره) الأفضل أن يكون (رجلا للقبلة) ولا يصح إخراجها عنها  
لأن الاستقبال حاصل بالوجه (فان عجز عن ذلك) أى الذكور (كقوله) من القيام والجلوس والاضطجاع  
والاستلقاء أو ما برأسه فان عجز (أو ما طرفه ونوى قلبه) من غير تلفظ بالنية لكونه عاجزا  
عن الأقوال (ويجب عليه) أى السنتي (استقبالها) أى القبلة (بوجهه) كإفرا رأسه (بوضع  
شئ) كخضعة (تحت رأسه) كالحضض فان عجز عن الاستقبال بوجهه وجب الاستقبال بجميع باطن  
القدمين تحصيله له ببعض البدن مما أمكنه من إطاق الركوع والسجود أى بما بأن يقعد ويركع  
ويسجد فلو قدر على الركوع فقط تكرره للسجود ولو قدر على زيادة على أكل الركوع عتقت  
تلك الزيادة للسجود لأن الفرق بينهما واجب على التمكن (و) ان عجز عن ذلك (ببوي) رأسه  
في ركوعه وسجوده) ويركع وجهه من الأرض مما أمكنه ويجعل السجود أخفض من الركوع  
(فان عجز عن الإيلاء برأسه أو ما باجفانه) ولا يجب حينئذ إيلاء أخفض للسجود لعدم ظهور التميز  
بين الركوع والسجود كما في الإيلاء بالأجفان (فان عجز عن الإيلاء بها) أى الأجفان أجرهما على  
قلبه وكذا لو عجز عن الصلاة كلها فانه (أجرى أركان الصلاة على قلبه) بأن يستحضر بقلبه أركان  
الصلاة وأفعالها وأقوالها مرتبة مع ستها فتمثل نفسه قائما وقارئا وراكعا إلى آخر الصلاة ولا يلزم  
تحوّل الجالس والوقوف أجزاء الأركان على قلبه (ولا يتركها) أى الصلاة (تأدا علة ثانيا) لوجود متعلق  
التكليف وهو العقل (واللهي قاعدا) أو مضطجعا أو مستلقيا مع الإيلاء برأسه أو باجفانه وأجزاء  
أركان الصلاة على قلبه (لا قضاء عليه) أى المصلي كذلك أما إذا ذكره على التلبس بفعل منافي للصلاة  
فلا يلزمه شئ مادام ألا كراهة وتكرره إلا إعادة لتدبره (ولا ينقص أجره) أى المصلي كذلك عن  
أجر المصلي قائما (لأنه معذور وأما قوله صلى الله عليه وسلم من صلى قاعدا فله نصف أجر القائم ومن  
صلى نائما) أى مضطجعا (فله نصف أجر قائما) فمحمول على النفل عند القدرة (على القيام والقعود  
وهذا في حقا أما حق صلى الله عليه وسلم فتكروا نفل قاعدا أو مضطجعا مع قدرته فتكروا نفل قائما  
وكذلك من خصائصه صلى الله عليه وسلم ولا تصح صلاة النفل بالاستلقاء مع إمكان الاضطجاع وإن أتم  
ركوعه وسجوده لعلم وروده .

(فعل) في أسباب سجود السهو وحكمه ومحل (المتروك) عهدا أو سهوا (من الصلاة ثلاثة أشياء)  
واحتز بقوله من الصلاة عن سجدة الثلاث وقرب التاركة فلا سجود لتركها لأنها في الصلاة  
لأنها (فرض) ويسمى بالركن أيضا (وسنة) أى بعض (وهيئة) وهما ماعدا الفرض) لكن الأول  
ما يحبر بالسجود (ويبين النصف الثلاثة) أى أحكامها (في قوله قال الفرض) إذا ترك سهوا (لا يتوب  
عنه سجود السهو بل ان ذكره أى الفرض وهو في الصلاة أى به) ان لم يكن مأموما ولم يفعل  
مثل الركن المتروك فان فعل مثله قام مقامه وتدارك الباقي (ومت صلاته) كما يجد المتروك إلى اللئ  
للفعل لقواما للثبوت فيتدارك بدسلا ماممه بركة (أو ذكره) أى الركن المتروك (بعد السلام  
والزمان) الذى بين سلامه وعليه بالمتروك (قريب) عرفا (إلى به) أى للمتروك وجوبا فورا بمجرد  
التذكر والاستئناف الصلاة (و) بعد إتيان الركن المتروك أولا (بى عليه) أى الركن الثانى  
(تتأني من الصلاة) وإن شئ قليلا وتحول عن القبلة وتكلم قليلا (وسجد السهو) لأنه فعل  
ما يبطل بحد من الصلاة وهو السلام قبل تمام الصلاة بخلاف ما إذا كان للمتروك السلام فانه يأتى به  
أذ ذكره ولم يأت بمبطل وكذا ان شك فيه ولو بد طول الفصل ولا سجود للسهو لفوات محله بالسلام

على مستلقيا على ظهره  
ورجله للقبلة فان عجز  
عن ذلك كله أو ما بطرفه  
ونوى قلبه ويجب  
عليه استقبالها بوجهه  
بوضع شئ تحت رأسه  
وبوي برأسه في  
ركوعه وسجوده فان  
عجز عن الإيلاء برأسه  
أو ما باجفانه فان عجز  
عن الإيلاء بها أجرى  
أركان الصلاة على قلبه  
ولا يتركها مادام عقله  
ثابتا والى قاعدا  
لا قضاء عليه ولا ينقص  
أجره لأنه معذور وأما  
قوله من صلى من صلى  
قاعدا فله نصف أجر  
القائم ومن صلى نائما  
فله نصف أجر القاعد  
فمحمول على النفل  
عند القدرة .

(فصل) في التروك من  
الصلاة ثلاثة أشياء  
فرض) ويسمى بالركن  
أي (وسنة وهيئة)  
وهما ماعدا الفرض  
ويبين النصف الثلاثة  
في قوله (قال الفرض)  
لا يتوب عنه سجود  
السهو بل ان ذكره  
أى الفرض وهو في  
الصلاة أى به وقت  
صلاته أو ذكره بعد  
السلام (والزمان قريب

أى به وبى عليه) ما بقى من الصلاة (وسجد السهو)







اللهم صل على سيدنا محمد السلام عليكم <sup>سجد السهو</sup> سجدة السهو <sup>التي</sup> التي تطرق الى صلاته من صلاة الائمة ولو  
 يقين انه اتى بما يطلبه <sup>سجد السهو</sup> سجدة السهو <sup>التي</sup> التي تطرق الى صلاته من صلاة الائمة ولو  
 كالتسبيحات ونحوها مما لا يعبر بالسجود لا يجوز للمصلي ولو كان مستقلا (الها بدر كها) وتليس  
 بالركن بعدها فلا يعود من الركوع الى القيام لاني بالسورة او من الاعتدال الى الركوع لاني بالتسبيح  
 (ولا يسجد السهو عنها سواء تركها عمدا او سهوا) او جهلا فان سجدت شي منها <sup>سجد السهو</sup> سجدت شي منها <sup>سجد السهو</sup> سجدت شي منها <sup>سجد السهو</sup> سجدت شي منها  
 او غير مجمل فلا تبطل ويطلب سجود السهو <sup>سجد السهو</sup> سجدة السهو <sup>التي</sup> التي تطرق الى صلاته من صلاة الائمة ولو  
 ما قبله وما بعده وما فيه كالركعة الاولى <sup>سجد السهو</sup> سجدت شي منها <sup>سجد السهو</sup> سجدت شي منها <sup>سجد السهو</sup> سجدت شي منها  
 كذلك في سجوده فلا يسجد ثانيا لانه لا يأت من وقوع مثل ذلك في السجود الثاني وهكذا فتسلسل  
 (واذا شك للمصلي في عدد ما أتى به من الركعات كمن شك في الركعة (هل صلى ثلاثا أو رجا) أو شك  
 في الثلاثية هل صلى ثنتين أو ثلاثا أو شك في الثانية هل صلى واحدة أو اثنتين (بني على اليقين) أي  
 التيقن (وهو) العدد (الأقل) لانه الأصل (كالثلاثة في هذا المثال) الأول (وأتى) وجوبا (بركعة)  
 لأن الأصل علم فعلها (وسجد السهو) ان كانت الركعة للمصلي بها تحتمل الزيادة كان تذكر بعد  
 القيام في تلك الركعة أنها رابعة لأنها قبل التذكر كانت محتملة للزيادة فان كانت لا تحتمل الزيادة كان  
 تذكر في ركعة مشكوكه قبل القيام <sup>سجد السهو</sup> سجدت شي منها <sup>سجد السهو</sup> سجدت شي منها <sup>سجد السهو</sup> سجدت شي منها  
 (ولا يعمل بقول غيره له أنه صلى أربع) ولا يفعل غيره إلا اذا بلغوا عند التواتر وهو عدد يؤمن توافقهم  
 على المكذب كالجمل الكبير في يوم الجمعة أو نحوه فيرجع لقولهم وفعلهم على المتعمد عند ابن خنبل  
 والخطيب فلو صلى معهم عمل فخطئهم ووافقهم في السلام وأما عند الرمي فيعمل بالقول دون الفعل قال  
 ابن قاسم وهذا ظاهر أن لم يحصل بين اليقين والاشك في الفرق بينهما مع حصول اليقين وقال الحلبي ولا يرجع في  
 فعل الركعة الى ظنه ولا الى قول غيره وإن كان جمعا كثيرا <sup>سجد السهو</sup> سجدت شي منها <sup>سجد السهو</sup> سجدت شي منها <sup>سجد السهو</sup> سجدت شي منها  
 ذلك القائل عند التواتر) والدليل على ذلك حديث مسلم اذا شك أحدكم في صلاته فلم يدر أصل ثلاثا  
 أم أربع فليطرح الشك وليبن على ما استيقن ثم يسجد سجدتين قبل أن يسلم فان كان صلى مشكوكا  
 صلاته أي ردتها السجدتان الى الأربع (وسجد السهو) وإن أكثر السهو وسجدتان يفصل بينهما  
 بجلسة لا تقصاره صلى الله عليه وسلم عليهما في رقة ذي الدين مع تعدد السهو ولو سجد ثلاثا سهوا فلا  
 يسجد ثانيا وهذه المسئلة هي التي سأل عنها أبو يوسف الكسائي أمام أهل الكوفة حين ادعى  
 الكسائي أن من تسحر في علمه انتهى به الى سائر العلوم فقال له أبو يوسف أنت امام في النحو والآداب  
 فهل تهتدي الى الفقه فقال سل ما شئت فقال لو سجدت سجود السهو ثلاثا هل يسجد ثانيا قال لأن للمصلي لا يصح  
 ومعنى كونه لا يصح أنه لا يزاد سجدة ثانيا كان هيمرا تصغير عمر لا يصح ثانيا أي لا يزاد عليه حرف  
 آخر بعد زيادة حرف التصغير ثم قال الكسائي لأبي يوسف اذا قال لزوجه ان دخلت الدار فانت طالق  
 بكسر الهمزة فمضى يقع الطلاق قال أبو يوسف وفيه دخول الدار فقال الكسائي لو قال لما ان دخلت الدار فانت  
 طالق قال فمضى يقع الطلاق قال أبو يوسف كذلك قال أخطأت بل وقع حالا لأن ان تحرف استقبل دخلت على  
 فعل ماض فلما اجتمع ماضا حالا وكينيتها كسجود الصلاة في واجباته ومنه بانه كانه كرفها في الجلوس  
 بينهما ولا بد من نية لغير المأموم فان سجد بدونها كانت صلاته وهو (سنة كاسبق) في قول الشارح الا في  
 حق المأموم اذا فعله الا امام فانه يجب عليه وجبة كالركن حتى لو سلم بدسلام امامه صاحب عنه لزمه ان يعود  
 اليه ان قرب الفصل والا أعاد صلاته كالوترك منها ركعتا (وحمل قبل السلام) أي بعد تمام التشهيد الصلاة  
 على النبي وآله والأذكار بعدهما (فان سلم المصلي) من غير سجود (فامد علما بالسهو) بأن علم حال

والنية كالتسبيحات  
 ونحوها مما لا يعبر  
 بالسجود (لا يعود)  
 للمصلي (الها بدر كها)  
 ولا يسجد السهو عنها  
 سواء تركها عمدا أو  
 سهوا (واذا شك)  
 للمصلي (في عدد ما أتى  
 به من الركعات) كمن  
 شك هل صلى ثلاثا أو  
 أربع (بني على اليقين)  
 وهو الأقل (كالثلاثة  
 في هذا المثال وأتى بركعة  
 (وسجد السهو)  
 بنفقة غلبة الظن أنه صلى  
 أربع (ولا يعمل بقول  
 غيره له أنه صلى أربع)  
 ولو بلغ ذلك القائل عند  
 التواتر (وسجد السهو)  
 كاسبق  
 (وحمل قبل السلام) فان  
 سلم المصلي فامد علما  
 بالسهو



(ق) ين (الأوقات التي تكرر الصلاة فيها تحريماً) أي كراهة تحريم (كما في الروضة  
 ح لست هنا) أي في باب الأوقات التي تكرر الصلاة فيها (وتدبرها) أي وبكراهة نذرية  
 (الحق) هنا (ونرجح المذهب في الكلام على (نوافض الوضوء) والفرق بينهما أن الأولى  
 بنهي جازم والثانية ما كان بنهي غير جازم والفرق بين الحرام وكراهة التحريم أن  
 الأولى لا يحتمل التأويل والثانية لا يحتمل (وخمسة أوقات) أي أصليته (لأصلي فيها الصلاة) كما  
 ينجزه (أما مقدم) على الفعل (كالفعل) فإن سببها الوقت الماضي سواء كانت الفاتية  
 أو ما قبلها فانه لا ينافي معها (أو مقارن) للفعل (كصلاة الكسوف) فسببها مقدم ابتداء  
 أو ما بعده وهو تغير الشمس أو القمر (والاستيفاء) فإن سببها مقدم ومقارن وهو الحاجة إلى  
 عمل صحة الصلاة في غير ما لم يجب متأخر إذا لم ينجز به وقت الكراهة ليوقتها فيه ولا  
 تأخير الفاتية أو الجنازة ليوقتها فيه من حيث أنه وقت كراهة أو دخل المسجد وقت  
 كراهة فيه التحية فقط أو قراءة آية سجدة ولو قبل الوقت لسجد هافاً لم يصح وليس من التحري  
 وقت فاتية وأضر أن يصلي كل وقت خلف وقت وليس ممن تأخير الصلاة  
 وقت كراهة حتى لا تنقضي ما جرت به العادة من تأخير الصلاة على الجنازة إلى ما بعد  
 الصلاة لأنهم إنما يقصدون بتكررة الصلوات وليس ممن التحري ما لو أطلق بأن لم يقصد تأخير  
 الصلاة ليوقتها فيه من حيث أنه وقت كراهة (و) الوقت (الأول من الحجة الثلاثة) أي وقت  
 (الذي لا يجب لها) غير متأخر بأن لم يكن لها سبب أصلاً أو لها سبب متأخر (إذا فعلت) أي  
 (بعد صلاة الصبح) إذا مضى عن القضاء (ويستمر الكراهة حتى تطلع الشمس) أي  
 (في الطلوع) وأن لم تكمل بأن يرتفع القرص (و) الوقت (الثاني الصلاة) أي وقتها  
 (في الطلوع) أي الشمس (ويستمر الكراهة) إذا طلعت حتى تكمل (في الطلوع  
 بعد ذلك) قدر رميح كقوله مقدار سبعة أذرع (في رأي العين) سواء أتملى الصبح أم لا  
 من حيث كونها نوافعة بعد أداء فرض الصبح تكون قبل الطلوع وأما من الطلوع  
 فهي من حيث الزمان ومن حيث الفعل أن صلى الصبح فإن لم يصل الصبح فتكون  
 من الزمان فقط (و) الوقت (الثالث الصلاة) أي وقتها (إذا استوت) أي إذا صارت الشمس  
 (ويستمر الكراهة) حتى تزول عن وسط السماء (إلى جهة الغرب) وقت الاستواء  
 حتى إذا لكت يسع التحريم فإذا قارنه الأحرام لم تنعقد الصلاة (ويستثنى من ذلك) أي  
 (يوم الجمعة فلا تكرر الصلاة فيه) أي يوم الجمعة (وقت الاستواء) فقط اتفاقاً وأن لم  
 يحصر على ذلك عليه وسلم استحب التكبير اليهائم رغب في الصلاة إلى حضور الإمام من  
 حصص أمّا غير وقت الاستواء فالكراهة ثابتة فيه ولو في يوم الجمعة وأما في حرم مكة فلا فرق

أو ناسيا وطال الفصل  
عرفا<sup>سواء</sup> فأتى بحمله وأن  
فصل<sup>سواء</sup> الفصل عرفا<sup>سواء</sup> لم  
يفت<sup>سواء</sup> وحينذ<sup>سواء</sup> فله  
المسجود وتركه .  
( فصل ) في الآفات  
التي تكره الصلاة فيها  
تحر<sup>سواء</sup> بما كما في الروضة  
وشرح المذهب هنا  
وتزيتها كما في التحقيق  
وشرح للمذهب في  
نوافض<sup>سواء</sup> الوضوء  
( وخمسة أوقات لا يصلي<sup>سواء</sup>  
فيها إلا صلاة<sup>سواء</sup> لها<sup>سواء</sup>  
كسب ) إما متقدم<sup>سواء</sup>  
كالقاتية أو مفران<sup>سواء</sup>  
كصلاة الكسوف<sup>سواء</sup>  
والاستسقاء فالأول  
من الخمسة الصلاة التي  
لا سبب لها إذا قيلت<sup>سواء</sup>  
( بعد صلاة<sup>سواء</sup> الصبح )  
وتستمر<sup>سواء</sup> الكراهة  
( حتى تطلع الشمس<sup>سواء</sup> )  
الثاني الصلاة ( عند  
طلوعها ) فإذا طلعت<sup>سواء</sup>  
( حتى تسكمل وترتفع<sup>سواء</sup>  
قدر رضع<sup>سواء</sup> ) في رأي<sup>سواء</sup>  
العين ( الثالث الصلاة<sup>سواء</sup>  
( إذا استوت<sup>سواء</sup> حتى  
تزل<sup>سواء</sup> ) عن وسط<sup>سواء</sup>  
البناء ويستثنى من<sup>سواء</sup>  
ذلك يوم الجمعة فلا  
تكره الصلاة فيه وقت<sup>سواء</sup>  
الاستواء



بين وقت الاستواء وغيره فلا كراهة فيه مطلقا كما قال الشارح (وكذا) أي يستثنى من حرمة الصلاة في خمسة أوقات (حرم مكة المسجد وغيره فلا تكراهة الصلاة فيه) أي حرم مكة فقط (في هذه الأوقات كلها) نعم الصلاة فيها خلاف الأولى خروجاً من خلاف الإمام مالك وأبي حنيفة رضي الله عنهما (سواء جعلت الطواف أو غيرها) لقوله <sup>عليه السلام</sup> «يا بني عبد مناف لا تمنعوا أحداً طاف بهذا البيت وصلى فيه ساعة شاء من ليل أو نهار» رواه الترمذي وغيره (و) الوقت (الرابع من بعد صلاة العصر) إذا مضى عن القضاء ولو مجموعته تجتمع تقديم في وقت الظهر وحينئذ يقال لناخص بكرة التنفل بعد الزوال إلى الغروب وتسمى الكراهة (حتى تغرب الشمس) بكاملها فإن الكراهة المتعلقة بالفعل تستمر إلى الغروب وتجمع بعد الاصفرار مع الكراهة المتعلقة بالزمان وقال ابن قاسم والبرماوي أي حتى يقرب غروبها بأن تصغر (و) الوقت (الحامس عند الغروب للشمس) فالمراد بقوله عند الغروب (إذا دنت للغروب) فكلام المصنف على حذف مضاف أي عند قرب الغروب وهو وقت الاصفرار ولولم يلحق العصر ففارقة الغروب مكروهة لأمرين للفعل وللزمان إن كان صلى العسروان لم يكن صلاه فالكرهية من جهة الزمن فقط وتستمر الكراهة (حتى يسكمل غروبها) أي الشمس .

(فصل) في بيان أحكام الجماعة في الصلاة (وصلاة الجماعة للرجال في الفرائض غير الجمعة سنة مؤكدة) وهي سنة عين (عند المصنف والرافعي) والصلوة واجبة وإن وقعت في جماعة والجماعة في الصلاة سنة ولو للنساء وإنما قيد الشارح بالرجال لكونهم محل الخلاف كما قيد بالفرائض لأجل الخلاف وبجماعة الرجال في المسجد أفضل منها في غيره وجماعة النساء والخائف في البيت أفضل منها في المسجد بل بكرة حضور الشواب دون العجائز في المسجد في جماعة الرجال (والإصح عند النووي أنها) أي الجماعة في الصلاة غير الجمعة (فرض كفاية) في الركعة الأولى في جميع الصلاة على رجال عقال كل على الحرية مقيمين ولو غير استيطان غير عراة وغير معذورين وغير مؤجرين أجارة عين على عمل ناجز في أداء مكتوبة وقد تضمنت الجماعة لعارض كالأول وجد الإمام راكم وعلم أنه لو اقتدى به أدرك ركعة في الوقت ولو صلى منفرداً لم يدركها وتحصل فضيلة الجماعة بصلاة الشخص في بيته بزوجته أو ولده أو رقيقه أو غيرهم (ويدرك للأيوم الجماعة) أي فضيلتها (مع الإمام في غير الجمعة مالم يسلم) الإمام (التسليم الأولى وإن لم يقدمه) فيترك للأموم جميع فضيلة الجماعة بالافتداء بالامام ولو في لحظة بمن أدرك الجماعة من أول الصلاة في عدد الدرجات من سبع وعشرين لاقى قدرها (أما الجماعة في الجمعة ففرض عين) في الركعة الأولى منها (ولا تحصل) أي جماعة الجمعة (بأقل من ركعة) لقوات الجمعة به وإبراك تكبيرة التحريم مع الإمام فضيلة أخرى غير فضيلة الجماعة وإنما تحصل فضيلة التحريم بالاستغفار بالتحريم عقب تحريم امامه مع حضور تحريم الإمام والسوسة الخفيفة لا تقوت فضيلة التحريم فانها بمنزلة ثم شرع للمصنف في شروط الافتداء (وهي أمور: الأول أنه) يجب على المأموم أن ينوي الإتيان أو الافتداء بالإمام أو الجماعة لأن المتابعة محل فاقترحت للنية ولا يضرك كون الجماعة تصلح للإمام أيضاً لأن اللفظ أطلق ينزل على اليهود النحرى كالجماعة من الإمام غيرها من المأموم فزلت في كل على ما يليق به (ولا يجب تعيينه) أي الإمام باسمه كزيد أو وصفه كالحاضر أو الإشارة إليه (بل يكفي الافتداء بالحاضر وإن لم يعرفه) فيكفي نية الافتداء ولو عند اشتباه الإمام بغيره كقوله نويت الافتداء بالإمام منهم إذ مقصود الجماعة غير مختلف بل الأولى عدم تعيينه (فإنه إن عينه) أي الإمام (وأخطأ) في التعيين (بطلت صلاته) لأنه ربط صلاته بمن ليس في صلاة (الآن انضمت إليه) أي التمين

وكذا حرم مكة المسجد وغيره فلا تكراهة الصلاة فيه في هذه الأوقات كلها سواء جعلت الطواف أو غيرها (و) الرابع من بعد صلاة العصر حتى تغرب الشمس (و) الخامس عند الغروب للشمس إذا دنت للغروب (حتى يسكمل غروبها) . (فصل: وصلاة الجماعة للرجال في الفرائض غير الجمعة سنة مؤكدة) عند المصنف والرافعي والإصح عند النووي أنها فرض كفاية ويدرك للمأموم الجماعة مع الإمام في غير الجمعة مالم يسلم بالالتسليم الأولى وإن لم يقدمه معها الجماعة في الجمعة ففرض عين ولا تحصل بأقل من ركعة (و) يجب على المأموم أن ينوي الإتيان أو الافتداء بالإمام ولا يجب تعيينه بل يكفي الافتداء بالحاضر إن لم يعرفه فإن عينه وأخطأ بطلت صلاته إلا أن انضمت إليه



إشارة كقوله نويت  
الافتداء بزبد هذا فان  
عمره فصح (دون  
الامام) فلا يجب في  
صحة الافتداء به في غير  
الجمعة نية الامام بل  
في جمعة مستحبة في حق  
فان لم ينو فضيلته  
ففرادي (و يجوز ان  
بانء الحر باءه والبالغ  
المراهق) اما للصبي  
غير المميز فلا يصح  
الافتداء به (ولا تصح  
قدوة رجل بمرأه)  
ولا بخني مشكيل ولا  
خني مشكيل بمرأه  
ولا بمشكيل (ولا قاري)  
وهو من محسن الفاتحة  
أي لا يصح افتدائه  
(بأبي) وهو من محسن  
بحرف أو شديده من  
الفاتحة . ثم أشار  
المصنف لشروط  
القدوة بقوله (كأبي  
موضع صلى في المسجد  
بصلاة الامام فيه) أي  
في المسجد (كأبي) أي  
الأموم (على بصلاته)  
أي الامام بمشاهدة  
الأموم له أو بمشاهدته  
بعض صف (أجزاء)  
أي كفاه ذلك في  
صحة الافتداء به (مالم  
يتقدم عليه) فان تقدم  
عليه بعبه في جهته  
لم تنفذ صلاته

(إشارة) أي قلبية كلاحظه شخصه (كقوله نويت الافتداء بزبد هذا) أو بزبد الحاضر أو بزبد  
المرء في الحرب معتقدا أنه يزبد (فان عمرا فصح) أي هذه النية لأن بطلانها بتخص الحاضر  
وأخطأ في ظن أن اسمه زيد ولا عبرة بالظن البين خطؤه (دون الامام فلا يجب في صحة الافتداء به  
في غير الجمعة) ونحوها (نية الامام) الاستقلال (بل هي مستحبة في حق) لجوز فضيلة الجماعة (فان  
لم ينو فضيلته فرادي) فلا تحصل له فضيلة الجماعة وأن حصلت لمن خلفه خلافا للقاضي حين ولو نواها  
في أثناء صلاته حصلت له من حين نيته ونسحب نية الإمامة وإن لم يكن خلفه أحد حيث رجحنا  
بقتدي به والإفلاستحب لكن لا تنصر أما إذا كانت الجماعة شرطاً في صحة الصلاة فيجب على الإمام  
نية الإمامة أو نحوها وذلك في الجمعة والأعادة والجموعة بالمطر (و يجوز أن يأنم الحر بالبعد) لأن عائشة  
كانت يؤتمها عبدها كوان ويستدل بهذا أن أمانة الرجل للرأه أفضل من كمامة المرأه لئلا (و)  
أن يأنم (البالغ المراهق) أي الصبي المميز لأن عمرو بن سلمة بكسر اللام كان يؤتم قومه على عهد  
رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو ابن ست أو سبع سنين رواه البخاري (أما للصبي غير المميز فلا  
يصح الافتداء به) لعدم صحة الصلاة فيه ويجوز مع الكراهة أن يأنم العدل بالفاسق لأن عبد الله  
ابن عمر كان يصلي خلف الحجاج (و) الثاني أن لا يكون الإمام أنقص من المأموم بصفة ذاتية فلا  
تصح قدوة رجل بمرأه ولا بخني مشكيل ولا تصح قدوة (خني مشكيل بمرأه ولا بمشكيل)  
لاحتمال أن يكون الخني الإمام أثنى والخني المأموم ذكر كراهة هذه أربع باطلة و يصح افتداء أثنى  
بأثنى وبخني كما يصح افتداء أثنى بذكر وخني بذكر وذكر بذكر وهذه خمس صحيحة (و)  
الثالث أن لا يكون المأموم قارناً والإمام أمياً سواء لم يكن التعلّم أو لا يعلم بحاله أم لا فيجوز (لا) تصح  
قدوة (قاري) وهو من محسن الفاتحة بآث والتغ (أي لا يصح اقتداؤه) أي القاري (بأبي كرهو)  
في اصطلاح الفقهاء (من يخل بحرف أو شديده من الفاتحة) إمّا بسقاط الحرف كسقاط الواو في «واياك  
تسعين» وإما بإبداله كإبدال الحاء بالهاء وإبدال ضاد الضالين بالطاء للثالثة ونحو ذلك وكذا في بابك  
وخرج بالفاتحة غيرها فان الإخلال بحرف من التكبير مع العجز عن الصواب لا يضر في صحة افتداء  
قاري به بخلاف الإخلال مع القدرة على الصواب فانه يضر حتى لو علم به بعد فراغ الصلاة فوجب إعادة  
وأما الإخلال بحرف من التشهد أو بما بعده فان كان مع العجز عن الصواب لم يضر أيضاً وإن كان مع  
القدرة عليه يضر لكن لو علم به بعد الفراغ لم تجب إعادة (ثم أشار المصنف لشروط القدوة) السبعة  
(بقوله كأي موضع صلى) أي المأموم (في المسجد) الخالص ولو بالاجتهاد ومنه يجدر به ورعيته ومنارته  
كأي بابها فيه أو في رعيته وأما بصلاته (بصلاة الامام فيه أي في المسجد كرهو) أي المأموم عالم بصلاته  
أي الامام بمشاهدة المأموم له أو بمشاهدته بعض صف من القصد به أو واحد منهم وإن لم يكن في صف  
أو سماع صوت الامام أو صوت مبلغم عدل رواه بان يكون بالفاعلا ولو عبداً أو أثنى وإن لم يكن مصلحاً  
وكذا الصبي المأموم والفاسق إذا اعتقد صدقه (أجزاء أي كفاه ذلك) أي بطلان بصلاته بصلاة الامام وهو  
عالم بها (في صحة الافتداء به) إجماعاً وإن عدت المرافة وحالت الأبنية النافذة إلى التاجد أو إلى سطحه  
خوداً يمكن الاستطراق منه عادة فلو بازورار وانطاف أغلق بابها أو لا وأما حصول نواب الجماعة  
فتوقف على كونه لا تنفرد عن الصف وعلى كونه لا يتأخر عن الامام أو عن الصف بأكثر من ثلاثة  
أجزاء وعلى كونه لا يساوي الامام (مالم يتقدم عليه) أي مالم يتقدم المأموم بجميع ما اعتمد عليه على  
جزء مما اعتمد عليه الامام بقينا (فان تقدم) أي المأموم (عليه) أي الامام بقينا (بعبه) أي مثلاً (في  
جهته) أي الامام في غير صلاة شدة الخوف (لم تنفذ صلاته) كالتقدم بتكبيره الآخر لأن هذا أفحش  
تقدم نوب



من المخالفة في الأفعال الباطلة ويستند المأمومون ندبا أن صلوا في المسجد الحرام حول الكعبة كما فعله  
 ابن الزبير رضي الله عنهما ولا يصح كون المأموم أقرب إلى الكعبة في غير جهة الإمام إذا ظهر بذلك مخالفة  
 فاحشة بخلافه في جهته (ولا تنص مساواته لإمامه) لعدم المخالفة لكتبتها فكروها معقولة لفضيلة الجماعة فيما  
 ساوى فيه (ويستدب تخلفه) أي تأخره (عن إمامه قليلا) بأن تأخر أصابعه عن عقب إمامه لأنه الأدب  
 (ولا يصح بهذا التخلف منفردا عن الصف) أي صف الإمام (حتى لا يجوز فضيلة الجماعة) لأنه مطلوب  
 وأن زاد تأخره عنه على ثلاثة أذرع فقد انفرد عن الصف وفوت الفضيلتين فضيلة الصف وفضيلة  
 الجماعة نعم قد نسن المساواة كما في العمرة والتأخر الكثير كما في امرأته تخلف رجل (وان صلى الإمام  
 في المسجد والمأموم) خارجا أو صلى الإمام (خارج المسجد) والمأموم فيه (حال كونه) أي المأموم  
 (قربا منه) أي الإمام بأن لم يزد مسافة ما بينهما على ثلاثمائة ذراع تقريبا (فيقتصر زيادة ثلاثة أذرع  
 فأقل) (وهو أي المأموم عالم بصلاته أي الإمام) بأحد الأمور للتقدمة (ولا حائل هناك أي بين الإمام  
 والمأموم) بأن كان يمكن الوصول إلى الإمام لأمره مع الاستقبال من غير إزورار وأنه طاف فلا يصح كون  
 القبلة غن يمنة أو يسار ما وحال بينهما حائل فبات تأخير وقت مقابلة واحد أو أكثر من المقتدي ويمكنه  
 الذهاب إليه (جاء الاقتداء) بخلاف ما لو حال بناء مع المرور كالباب المردود في الابتداء واللبس المغلوق  
 في الابتداء والدوام والشباك والحداد فلا يجوز (وتعتبر المسافة المذكورة) أي الثلاثمائة ذراع  
 تقريبا (من آخر المسجد) أو من طرفه الذي يلي الإمام لأن المسجد مبني للصلاة فلا بد من دخول في الجذب  
 (وإن كان الإمام والمأموم في غير المسجد إما أن يكونا في قضاء أو يكونا في بناء) أو  
 يكون الإمام في قضاء والمأموم في بناء أو بالعكس ففي ذلك تفصيل فإن كانا في قضاء ولو مسقفا بأن لا يكون  
 بين الإمام والمأموم بناء (كأن شرط أن لا يزيد ما بينهما) أي الإمام والمأموم سواء كان تخلف الإمام  
 أو في جانبه ولا بين كل صفين أو شخصين بأن كان تخلف الإمام ذكر وخشى وأشي يجعل كل واحد منهما  
 (على ثلاثمائة ذراع) بنيران الأدمي تقريبا ولا يجب في القضاء غير ذلك (وإن كانا في بناء أو بناء  
 أو كان أحدهما في قضاء والآخر في بناء اشترط مع مأمور أن لا يكون بينهما حائل) مع ضرورة أو  
 الاستطراق العادي كالباب المردود أثناء بخلافه في الأثناء والباب المغلوق مطلقا. وحاصل ما ذكره  
 المصنف من شروط القدوة بالصرح ومفهومة عشرة كالذي تقدم ثلاثة والرابع اجتماع الإمام والمأموم  
 في مسجد وأن يدا ما بينهما أو في مكان قريب وهو أن لا يزيد ما بينهما على ثلاثمائة ذراع تقريبا ولا يصح  
 في الحيلولة بينهما شارع مطروق ونار ونهر يحوج إلى مسافة لأن ذلك لا يعد حائلا عرفا كما لو كانا في  
 سفينتين مكشوفتين في البحر وكلاهما وقف أحدهما في سطح والآخر كذلك والخامسة العلم باتتقالات الإمام  
 كرويته له أو بعض الصف أو غير ذلك ليتمكن من متابعه والسادس أن لا تقدم على إمامه في تحريمه  
 وفي أفعاله وفي مكانه. والسابع أن لا يحول بين الإمام والمأموم حائل يمنع المرور العادي بأن لم يكن له نحو  
 وثبة فاحشة أو يمنع النزول المعتاد إذا كان أحدهما في علو فلا بد مما يعتاد المرور منه إلى الآخر فلا يكفي  
 نحو التعلق منه إليه. والثامن موافق نظم صلاة الإمام والمأموم في الأفعال الظاهرة ولا يصح اختلاف  
 بينهما بالقضاء والأداء والفرض والنفل. والتاسع موافقة الإمام في سنن تفحش المخالفة فيها ولو سجد  
 الإمام لتلاوة أو سهو وتخلف المأموم عنه بطلت صلاته نعم لو ترك المأموم التشهد الأول أو الفاتحة  
 أو جلسة الاستراحة لم تبطل. والعاشر تبعه الإمام بأن لا يسبقه بركنين فليعين ولو غير طوبلين وأن  
 لا يتخلف عنه بما لا يعزى (تنم) قد عرض للمأموم أعذار يجوز له أن يتخلف عن إمامه بثلاثة  
 أركان طويلة وذلك في أربع عشرة مسألة وقد نظمها وحكم المسوق بعضهم فقال:

ولا تنص مساواته لإمامه  
 ويستدب تخلفه عن  
 إمامه قليلا ولا يصح  
 بهذا التخلف منفردا  
 عن الصف حتى لا يجوز  
 فضيلة الجماعة (وإن  
 صلى الإمام في المسجد  
 والمأموم خارج المسجد)  
 حال كونه (قريبا  
 منه) أي الإمام بأن  
 لم يزد مسافة ما بينهما على  
 ثلاثمائة ذراع تقريبا  
 (وهو) أي المأموم  
 (عالم بصلاته) أي  
 الإمام (ولا حائل هناك)  
 أي بين الإمام والمأموم  
 (جاء الاقتداء به  
 وتعتبر المسافة المذكورة  
 من آخر المسجد وأن  
 كان الإمام والمأموم  
 في غير المسجد إما  
 قضاء أو بناء فلا شرط  
 أن لا يزيد ما بينهما على  
 ثلاثمائة ذراع وأن  
 لا يكون بينهما حائل



حَمْدًا لِرَبِّي وَالْعَلَاةَ مُرِيدًا • عَلَى مُحَمَّدٍ وَمَنْ بِهِ اتَّقَدَى  
 وَبَعْدَ هَذَا ضَبَطَ مَأْمُومَ غَيْرِ • حَتَّى لَوْ كَلَّاتِ أَرْكَانَ غَيْرِ  
 كَعِدَّةٍ عَشْرَ مَعَ اثْنَيْنِ أَنْتَ • أَوْ ثَلَاثٍ أَوْ أَرْبَعٍ ثَبِتَ  
 قَالُوا لَوْ لَطَفَ فِي الْقِرَاءَةِ • لَعَجَزَ وَالتَّرْتِيلُ لَا الْوَسُوءَ  
 وَهُوَ مُوَافِقٌ وَكَانَ أَسْرَعًا • إِمَامُهُ قِرَاءَةً وَرُكْعًا  
 يَتِمُّهَا حَتَّى وَيَسِيَّ خَلْفَهُ • مَا لَمْ يَزِدْ عَلَى ثَلَاثٍ خَلْفَهُ  
 وَمَنْ يَشْكُ هَلْ قَرَأَ قَاعَتَهُ • أَوْ نِيَّةَ الصَّلَاةِ أَوْ قِرَاءَتَهُ  
 إِنْ كَانَ هَذَا الشَّكَّ وَالنِّسْيَانَ لَا • بَعْدَ رُكُوعٍ مِنْهُمَا تَعْمَلُ  
 أَوْ عَنْ قِرَاءَةِ كَبْسَنَةِ شَيْءٍ • وَظَنَّ إِدْرَاكَ لِمَا كَمَا تَقِلُ  
 أَوْ انْتِظَارَهُ لِسَكَّةٍ حَصَلُ • أَوْ سُورَةٍ وَمَا الْإِمَامُ قَدْ قَعَلَ  
 أَوْ أَسْرَعَ الْإِمَامُ فِي التَّسْمِيَةِ • فَكَمَلُ الْمَأْمُومِ وَهُوَ مُقْتَدِي  
 أَوْ نَامَ فِيهِ فَافَاقَ وَجَدَا • إِمَامُهُ يَرْكَعُ قَدْ عَذَرَ بِدَا  
 أَوْ ظَنَّ أَنَّهُ آتَى فِي الْإِمَامِ • غَطْلًا عَلَيْهِ تَكْبِيرَ الْقِيَامِ  
 أَوْ سَمِعَ لِلْمَأْمُومِ تَكْبِيرًا وَقَعَ • فَظَنَّهُ مِنَ الْإِمَامِ فَرَكِعَ  
 وَلَمْ يَكُنْ مَكْمَلًا لِمَا قَرَأَ • فَإِنْ غَابَ فَعَادَ وَقَرَأَ  
 أَوْ نِيَّ اتِّقَادَهُ فِي سَجْدَتِهِ • فَرَكِعَ الْإِمَامُ قَبْلَ يَقْظِهِ  
 وَمَنْ يَشْكُ فِي الزَّمَانِ هَلْ يَسَعُ • قَاعَتَهُ أَوْ لَا بِهِ الْخَلْفُ وَقَعَ  
 أَوْ نَذَرَ السُّورَةَ فِي الصَّلَاةِ • فَرَكِعَ الْإِمَامُ وَهُوَ يَأْتِي  
 أَوْ شَكَّ فِي بَعْضِ حُرُوفِ الْقَاعَةِ • أَنْتَاهَا خَذَعْدَةُ الْكَوَاثِبَةِ  
 هَذَا وَفِي الْمَوَافِقِ الْخَلْفُ وَقَعَ • فَقِيلَ مَنْ أَدْرَكَ مَعْدَةَ نَسَعَ  
 قَاعَتَهُ بِالْوَسْطِ الْمُعْتَدِلِ • مَعَ الْإِمَامِ وَهُوَ رَاجِعٌ حَتَّى  
 وَقِيلَ مَنْ بَعْدَ الْإِمَامِ أَحْرَمًا • أَوْ بَعْدَ أَنْ قَامَ وَضَعُوهَا  
 وَنِيَّةَ السُّبُوقِ فِي الْقَوْلَيْنِ • وَفِي الْيَقِينِ الْخَلْفُ فِي هَذَيْنِ  
 وَمَنْ لِسُبُوقٍ أَنْ لَا يَشْغَلَ • بَسْمًا عَنْ أَمْرٍ قَرَأَ كَقَوْلِ  
 مَا لَمْ يَظَنَّ بَعْدَهُ إِدْرَاكَهَا • فَإِنْ يَظُنُّهُ آتَى فَقِيلَ بِهَا  
 فَإِنْ يَحْتَغِلُ بِرُكْعٍ مَعَ • إِمَامِهِ حَتَّى وَقَعَتْ إِنْ مَنَعَ  
 وَتَبَطَّلَ الصَّلَاةُ إِنْ تَخَلَّفَا • عَنْهُ بَرَكْنَيْنِ كَمَا الْعَذْرَةُ اتَّقَى  
 وَإِنْ يَكُنْ بِمَا يَسْنُ شَارِعًا • وَظَنَّ إِدْرَاكَ الْإِمَامِ رَأَى كَمَا  
 قَرَأَ بِقَدْرِ مَا نَى وَرُكْعًا • وَحَسِبْتَ أَنْ فِيهِ مَعْرُوجَتُهُمَا  
 فَإِنْ هَوِيَ إِلَى السُّجُودِ وَاقِفَهُ • إِنْ كَانَ قَدْ قَرَأَ وَالْإِدْرَاكَ  
 أَوْ لَمْ يَظُنُّهُ نَوَى لِلْفَارِقِ • فَإِنْ آتَى مَحْرَمَتَهُ حَقَّقَهُ  
 وَتَبَطَّلَ الصَّلَاةُ إِنْ تَخَلَّفَا • عَنْهُ بَرَكْنَيْنِ كَمَا قَدْ عَرَفَا  
 وَتَمَّ ذَا النِّظْمِ بِحَمْدِ رَبِّنَا • عَلَى خَتَامِ الرِّسْلِ وَالْآلِ النَّبَا

(فصل في قصر الصلاة)

وجمعها (ويجوز

للسافر) أي للتلبس

بالسفر (قصر الصلاة

الرابعة) لا غيرها من

ثلاثة وثلاثية

(فصل في قصر الصلاة) بالسفر (وجمعها) هو بالمطر (ويجوز للسافر أي للتلبس بالسفر) لغرض  
 صحيح (قصر الصلاة) المكتوبة لأحوال مندورة (الرابعة لا غيرها من ثمانية وثلاثة) إجماعا



ثم حكى عن بعض أصحابنا جواز قصر الصبح في الخوف إلى ركعة (وجواز قصر الصلاة الرباعية  
 الخمس شرائط: الأول أن يكون سفره: أي الخوف في غير مصيبة) أي بسبب غير مصيبة في  
 ظنه من أن يسيل بكتاب لم يعلم فيه مصيبة (وهو) أي السفر الجائر (شامل للواجب كقضاء دين) وسفر  
 حرج (ولندوب كصلة الرحم) وزيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم (وللباح كسفر تجارة) في غير  
 أكلان الموت والأذى والمكره وكسرو كسفر منفرد لاسيا في الليل هكذا قال ما بالنس بالله تعالى كبعض  
 الصالحين فإنه لا كراهة فيه ويكره سفر اثنين فقط (أما كسفر العدة كالسفر لقطع الطريق فلا  
 يترخص فيه بقصر ولا جمع) ولا غيرهما لأن السفر سبب للرخصة فلو تعلق بالمصيبة ولو في أثناء السفر  
 بأن أنشأ السفر مباحا ثم قلبه مصيبة كان جعله لقطع الطريق وهذا يقال له عاص بالسفر في السفر  
 وأما الماصي في السفر كان زني فيه أو شرب فيه حراما وهو قاصد الحج مثلا فإنه يقصر مطلقا (والثاني  
 أن تكون مسافته: أي السفر) الباع أربعة برد والبرد أربعة فراسخ في مجموع الفراسخ يكون  
 ستة عشر فرسخا بعدد في الأصح) ولو قلنا فيصير النقص ولو شيئا يسيرا (ولا تحسب مدة الرجوع  
 منها) أي الستة عشر (والفرسخ ثلاثة أميال وحينئذ) أي حين إذا كان الفرسخ ثلاثة أميال  
 (فمجموع الفراسخ ثمانية وأربعون ميلا) وهو الحاصل من ضرب ثلاثة في ستة عشر (ولليل أربعة  
 آلاف خطوة) يضم الحاء بخطوة البحر (والخطوة ثلاثة أقدام) بقدم الأدمي والقدم نصف ذراع  
 والخطوة ذراع ونصف والذراع أربع وعشرون أصبعا معترضاً للليل اثنا عشر ألف قدم (والبراد  
 بالأميال الهاشمية) أي للسنوية لئلا يهائم لتقديرهم لها في زمن خلافتهم وخرج الهاشمية الأموية  
 فإن المسافة بها أربعون ميلا فقط إذ كل خمسة أميال أموية ستة أميال هاشمية وذلك من حلتان  
 بسير الأتقال وديس الأقدام على العادة وهما ثومان أو ليلتان أو يوم بليته أو عكسه وأن لم يعتدلا  
 والبحر كالمير في اشتراط المسافة المذكورة فلو قطع الأميال في ساعة شدة الهواء قصر كالوقطها  
 في البر في بعض يوم على مركوب جواد (والثالث أن يكون القاصر مؤدياً للصلاة الرباعية) التي  
 تقصر فلو سافر وقد بقي من الوقت ما يسع ركعة فله القصر سواء صرح في الصلاة في الوقت أم صلاها  
 بعد خروج الوقت لأنها فاتت سفر (أما الفاتية حصر) يقينا أو شكاً (فلا يقضي فيه) أي في الحصر  
 أي وفي السفر أيضاً (مقصورة) بل تقضي تأمة لأنها لم تزلت في ذمتها تأمة وفن ذلك لو سافر ولم يبق  
 زمن يسع ركعة فيمنع عليه القصر لأن الصلاة حينئذ فاتت حصر (والفاتية في السفر تقضي فيه)  
 أي السفر (مقصورة) إن أراد القصر: أي يجوز قصرها في السفر الذي فاتته فيه أو في سفر آخر  
 يسهل القصر وأن تخلت بينهما إقامة طويلة لوجود سبب القصر في قضائها كإدائها (لا في الحصر)  
 لأنه ليس محل قصر (والرابع أن ينوي المسافر القصر للصلاة) أو ما في معناه كأن يقول نويت أصلي  
 الظهر مقصورة أو أصلي صلاة السفر أو أصلي الظهر ركعتين وأن لم ينو رخصاً لأن القصر خلاف  
 الأصل فاحتاج لإصاف عنه بخلاف الاتعم وكسرت وجود نيت (مع الأحرام بها) كسائر النيات  
 بخلاف نية الاقتداء لأنه لا بدع في طرق الجماعة على الانفراد كعكسه إذ لأصل هنا يرجع إليه  
 بخلاف القصر لا يمكن طروقه على الاتعم لأنه الأصل (والخامس أن لا ياتم في جزء من صلاة بغير  
 أي بمن صلى صلاة تأمة) ولو مسافراً وإنما قصرنا القيم بذلك (لشمس للمسافر التيمم) وأن لا ياتم  
 بمن جهل سفره وأن بان مسافراً قاصراً ولو نوى القصر خلف تيمم أنقبت صلاته ولو نيت تيمم القصر  
 هكذا أن كان أمامه مسافراً ولا فلا تمنع متى اقتدى تيمم أو بمن جهل سفره ولو ظنه قاصراً في  
 لحظة ولو دون تكبيرة الأحرام كأن أدركه في آخر صلاته ولو لم يصب أو جمعاً أو أحدث هو عقب

وجواز قصر الصلاة  
 الرباعية (ب) خمس  
 شرائط (أ) الأول أن  
 يكون سفره أي  
 النقص (في غير  
 مصيبة) وهو شامل  
 للواجب كقضاء دين  
 ولندوب كصلة الرحم  
 وللباح كسفر تجارة  
 أما كسفر العدة كالسفر  
 لقطع الطريق فلا  
 يترخص فيه بقصر ولا  
 جمع (و) الثاني أن  
 تكون مسافته أي  
 السفر (ستة عشر  
 فرسخاً) بعدد في  
 الأصح ولا تحسب مدة  
 الرجوع منها والفرسخ  
 ثلاثة أميال وحينئذ  
 لمجموع الفراسخ  
 ثمانية وأربعون ميلا  
 ولليل أربعة آلاف  
 خطوة والخطوة ثلاثة  
 أقدام والبراد بالأميال  
 الهاشمية (و) الثالث  
 أن يكون القاصر  
 مؤدياً للصلاة الرباعية  
 أما الفاتية حصر فلا  
 تقضي فيه مقصورة  
 والفاتية في السفر تقضي  
 فيه مقصورة (و) الرابع  
 أن ينوي  
 المسافر (القصر)  
 للصلاة (مع الأحرام)  
 بها (و) الخامس أن  
 لا ياتم في جزء من صلاته (ب) عقيم

اقتداء

أي بمن صلى صلاة تأمة ليسهل للمسافر التيمم  
 من مسافراً عقيم  
 أو ما موصى به







يُخْتَصُّ مِنْهُ (أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَهُمَا أَيْ) الصَّلَاتَيْنِ (الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ) تَأْخِيرًا (فِي وَقْتِ الثَّانِيَةِ) لِأَنَّ لِلظُّهْرِ قَدْ شَقَّطَ قِيُودِي إِلَى اخْرَاجِ الْأَوَّلَى عَنْ وَقْتِهَا بِغَيْرِ عَذْرِ (بَلْ تَقْدِيمًا فِي وَقْتِ الْأَوَّلَى مِنْهُمَا) وَيَجُوزُ جَمْعُ الْعَصْرِ إِلَى الْجُمُعَةِ بِغَيْرِ لَظْمٍ كَمَا يَجُوزُ بِغَيْرِ السَّفَرِ (أَنْ يَلْ لَظْمٌ أَعْلَى التَّوْبِ وَأَسْفَلُ النَّعْلِ) أَوْ أَوْ بَعْضِي أَوْ (وَوَجِدْتَ الشَّرْطَ السَّابِقَ فِي جَمْعِ التَّقْدِيمِ) وَهِيَ التَّرْتِيبُ وَنِيَّةُ الْجَمْعِ وَالْوَلَاءُ (وَيَشْتَرِطُ أَيْضًا) سِتَّةُ أُمُورٍ: الْأَوَّلُ (وَجُودُ الظُّهْرِ) وَنَحْوُهُ (فِي أَوَّلِ الصَّلَاتَيْنِ) لِيَتَحَقَّقَ الْجَمْعُ مَعَ الْعَصْرِ (وَلَا يَكْفِي وَجُودُهُ) أَيْ لِلظُّهْرِ (فِي أَثْنَاءِ الْأَوَّلَى مِنْهُمَا) الثَّانِي (يَشْتَرِطُ أَيْضًا) وَجُودُهُ عِنْدَ السَّلَامِ مِنَ الْأَوَّلَى لِيَتَحَقَّقَ اتِّصَالُ آخِرِ الْأَوَّلَى بِأَوَّلِ الثَّانِيَةِ فِي حَالِ الْعَصْرِ (سواءً أَمْتَمَّ بِالظُّهْرِ بِعَدْلِكَ) أَيْ وَجُودُ الظُّهْرِ أَوَّلَ الصَّلَاتَيْنِ وَعِنْدَ سَلَامِ الْأَوَّلَى (أَمَّ لَا) بَأَنْ انْقَطَعَ الظُّهْرُ فِي أَثْنَاءِ الْأَوَّلَى أَوِ الثَّانِيَةِ أَوْ بَعْدَ الصَّلَاةِ الثَّانِيَةِ فَلَا يَصْرُفُ طَاعَهُ فِي هَذِهِ الثَّلَاثَةِ وَالثَّلَاثُ امْتِدَادُ الظُّهْرِ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ وَالرَّابِعُ تَبَقُّهُ لَهُ فَلَوْ قَالَ لَأَخَّرَ بَعْدَ سَلَامِهِ انْظُرْ هَلْ انْقَطَعَ الظُّهْرُ أَوْ لَا بَطَّلَ جَمْعُهُ لَشَكَّ فِي سَبَبِهِ (و) الْخَامِسُ (يُخْتَصُّ بِرُخْصَةِ الْجَمْعِ بِالظُّهْرِ بِالْمَعْلِيِّ فِي جَمَاعَةٍ بِمَسْجِدٍ أَوْ غَيْرِهِ) كَمَسْجِدٍ أَوْ رِبَاطٍ أَوْ مَحُومًا (مِنْ مَوَاضِعِ الْجَمَاعَةِ بِمَسْجِدٍ) مِنْ عَمَلِهِ (عَرَفًا) الْسَّادِسُ أَنْ يَكُونَ لِلْمَعْلِيِّ تَحِيَّتٌ (بِتَأْذِي أَهْلِ الْمَسْجِدِ أَوْ غَيْرِهِ مِنْ مَوَاضِعِ الْجَمَاعَةِ) بِتَأْذِي لَأَحْتَمِلَ عَادَةُ (بِالظُّهْرِ فِي طَرَفِهِ) لِأَنَّ لِلْمَسْجِدِ أَعْمَالًا وَجَدَّ حِينَئِذٍ أَمَّا إِذَا ضَلَّ فِي بَيْتِهِ أَوْ لَوْ جَمَاعَةٌ أَوْ بِمَعْلٍ قَرِيبٍ لَا يَتَأَذَّى فِي طَرَفِهِ أَيْ بِالظُّهْرِ أَوْ شَيْءٍ إِلَيْهِ فِي كُنْ أَوْ صُلَاةٍ أَدَّى وَلَوْ بِالْمَعْلِيِّ فَلَا جَمْعَ لَا تَتَفَلَّهُ التَّأْذِي فَبِأَعْدَا الْأَخِيرَةِ وَلَا تَفَاءُ الْجَمَاعَةِ فِيهَا وَلَكِنْ اتَّفَقَ لَهُ وَجُودُ الظُّهْرِ وَهُوَ بِالْمَسْجِدِ أَنْ يَجْمَعَ وَالْأَخِيرَةُ إِلَى صَلَاةِ الْعَصْرِ أَوِ الْعِشَاءِ فِي جَمَاعَةٍ وَفِيهِ مُشَقَّةٌ فِي رَجُوعِهِ إِلَى بَيْتِهِ ثُمَّ عَوْدَهُ إِلَيْهِ أَوْ فِي أَقَامَتِهِ فِي الْمَسْجِدِ.

فصل في صلاة الجمعة من حيث ما عرفت من غير ما من اشتراط أمور لازمة وأخرى لصحتها وكيفية لأدائها وتوابع لذلك (وشرائط وجوب صلاة الجمعة) أي عينا (سبعة أشياء) الأولى (الاسلام) وهذه شرط أيضا لصحتها وانعقادها فلا تجب على كافر ولا تصح منه ولا تنعقد به (و) الثانية (البُلوغ) وهذا شرط لانعقادها أيضا فلا تجب على صبي ولا تنعقد به ولو نمازًا وتصح منه وتجزئه عن ظهره (و) الثالثة (العقل) وهذا شرط لصحتها وانعقادها أيضا فلا تجب على من لا عقل له ولا تصح منه ولا تنعقد به (وهذه) أي الثلاثة (شروط أيضا لتبعية الجمعة من الصلوات) أي وغيرها من كل عبادة (و) الرابعة (الحرية) أي الكاملة وهذا شرط لانعقادها أيضا فلا تجب على عبد ولو بقضاء أو كان بينه وبين سيده مهادنة ووقت الجمعة في نوبة نفيه ولا تنعقد به وتصح منه (و) الخامسة (الذكورية) وهذا شرط لانعقادها أيضا فلا تجب على امرأة وخشي لنقصهما ولا تنعقد بهما وتصح منهما وتجزئهما عن ظهرهما (و) السادسة (الصحة) والمراد بها عدم العذر فلا تجب على من له عجز من الأعذار المرضية في ترك الجماعة كسفة مرض وإن لم يمسح الجلوس في الفرض ويظهر بطلان التوبة وحل ما من معه التلويث بالثني فيه أو الزلق وتصح منه وتنعقد به (و) السابعة (الاستيطان) بمحل إقامة الجمعة فلا تنعقد بمن يلزمه حضورها من غير المستوطن وهو المقيم بمحلها أربعة أيام صحاح أو بما يسمع منه النداء ولا تنعقد بمسافر ومقيم عزم على عودته لو كان ولو بعد مدة طويلة والمستوطن من لا يسافر من محل إقامته شيئا ولا غيره إلا لحاجة فغير المستوطن إن كان مسافرا لم تجب عليه ولا تنعقد به وتصح منه وإن كان مقما ولو أربعة أيام صحاح وجبت عليه ولا تنعقد به وتصح منه (فلا تجب الجمعة على كافر أصلي) أي ولا تنعقد ولا تصح منه أما المرتد فتجب عليه ولا تنعقد به ولا تصح منه (وصي) ولو عيضا وأن صحت منه (ومجنون) ومقبى عليه وسكران ونائم ما لم يتعدوا بذلك والا

أن يجمع بينهما أي  
الظهر والعصر والمغرب  
والعشاء لا في وقت الثانية  
بل (في وقت الأولى  
منهما) أن بل الظهر أعلى  
التوب وأسفل النعل  
ووجدت الشروط  
السابقة في جمع التقديم  
ويشترط أيضا وجود  
الظهر في أول الصلوتين  
ولا يكفي وجوده في أثناء  
الأولى منهما ويشترط  
أيضا وجوده عند  
السلام من الأولى سواء  
أتمم الظهر بذلك  
أم لا ويختص رخصة  
الجمع بالظهر بالمعنى في  
جماعة بمسجد أو غيره  
من مواضع الجماعة بعد  
عرقا وتأذي الذهاب  
للمسجد أو غيره من  
مواضع الجماعة بالظهر في  
طريقه  
فصل في شرائط  
وجوب الجمعة سبعة  
أشياء الأولى الإسلام والبلوغ  
والعقل وهذه شروط  
أيضا لتبعية الجمعة من  
الصلوات (والحرية  
والذكورية والصحة  
والاستيطان) فلا تجب  
الجمعة على كافر أصلي  
وصبي ومجنون



وحسب علمهم فضاؤها ظهرا كما يلزمهم قضاء غيرها فالجواب عليهم بمعنى انعقاد السبب في حقه (ورق في)  
 لو مكاتبه لنفسه ولا اشتغاله بحقوق السيد عن التهيؤ لها (وأنت) أي وخشي . نعم إن أصبح بالذكورة  
 قبل فعلها ولو بعد فعل الظهر وجب عليه فعلها إن لم يكن منها إلا وجب عليه فعل الظهر ولا يكفيه  
 غيره الأول إن كان فعله قبل قوت الجمعة (ومريض ونحوه) من كل معذور بمحض في ترك الجماعة  
 كما يصور هنا وقد تكون شدة الرجوع عذرا في حق من بعدت داره وتوفيت حضوره الجمعة على  
 السعي من الفجر فانهم أحقوا اتباعه بالليل لوجود الطلعة فيه (ومشاور) إلى محل لا يسمع فيه نداء  
 الجمعة فلا يجب عليه نقص العدد بسبب سفره وتعلق الجمعة على غيره بواسطة سفره لانه  
 لا يترتب أن يحفل الجمعة لغيره (ونحو رائط محبة فعلها) وانعقادها في ذاتها بقطع النظر عن الشخص  
 فاعمل لها (ثلاثة الأول دار الإقامة) أي محل الإقامة بأن تمام الجمعة في محل لا تقصر فيه الصلاة  
 لغيره (التي يستوطنها العدد المجمعون) أي التي يقيم فيها العدد المجمعون للجمعة (سواء في ذلك)  
 أي دار الإقامة (الكدن والقرى) والبلدان (التي تتحدونها) أي التي تتخذ كالأمة العدد المصلون الجمعة  
 وإنما بحث لا يظنون عنه غير ما لا غيره إلا الحاجة كشجاعة (وعبر المصنف عن ذلك) أي دار الإقامة  
 بقوله أن تكون البلد أي أن يوجد الأبنية المهيمنة ولو نحو غيران ومرايب في نحو الحبل بحيث  
 تسمى بلدا أو قرية واحدة بأن تقام الجمعة في محل مقدود من البلد وإن لم يتصل بالأبنية بحيث لم يحز  
 لربيد السفر من البلد القصر في ذلك المحل ولو أقيمت في غير مسجد أو في غير مكان (مقرا) كانت  
 البلد أي الأبنية (أو قرية) لمقاربه كما في قرى وحكم شرطي وسوق البيع والشراء فيقر ومدينة  
 وما خلا عن بعض هذه فليدبرها خلا عن جميعها قرية سواء كان كل منها من حجر أو خشب أو قصب  
 أو نحو ذلك وخرج بالأبنية الحياض فلولاً لزم أهل الحياض بخلاف الصحراء أبدا فلا جمعة عليهم ولا تصح  
 سبب محليهم ولو سمعوا النداء من محل إقامة الجمعة لم يترتب عليهم في تلك الأبنية ما لو كانت  
 حياضهم في خلال الأبنية وهم مستوطنون فتلزمهم الجمعة وتنفذ بهم (أو الثاني أن يكون العدد في جماعة  
 الجمعة من بين زعماء) ولو مرضى ولو غلبهم الإمام وإن كان بعضهم صلاها في قرية أخرى من أهل  
 الجمعة وهم المكثرون الذكور الأحرار المستوطنون (بمحل إقامة الجمعة) بحيث لا يظنون عما استوطنوه  
 ساء ولا صفا إلا الحاجة) فمن كان له مسكنان ببلدين فالبلدة كما كثر في إقامته فإن أقام بأحدهما مائة  
 شهر وأقام بالآخر أربعة أشهر انقضت الجمعة في الأول دون الثاني فإن استوطن إقامته فيهما فالبلدة  
 في أهلها وماله فإن استويا في كل منهما فالبلدة الذي هو فيه حال إقامة الجمعة : أي بشرط  
 عدد في الجمعة من أولها إلى آخرها فلو نقصوا في الركعة الأولى أو الثانية بطلت الجمعة فقط إن تعدت  
 ركعة جمعة أخرى فيجب الظهر بناء على ما صلوه منها وبطلت الصلاة من أصلها إن أمكن  
 ركعة جمعة أخرى ثم إن كان النقص في الركعة الأولى فإن عادوا فوراً وكان قبل الركوع مع  
 نكسهم من القاعة بنى الصلاة على تمامي وإن نقصوا بترك ركعة الأولى أو قبله ولم يمسكهم القاعة  
 عادوا فوراً فيهما وجب الاستئناف ولو أحدث واحد من الأربعين قبل سلامه وبعد سلام من  
 منهم بطلت الجمعة الكل : أي من حيث هي جمعة لقوات المدد قبل سلام الجميع وهذا يلزم  
 من أن يجمع بطلت صلاتهم بحدت غيرهم مع أنه ليس بإمام لهم ولا مؤتم بأحدهم بخلاف ما لو لم  
 يحد أحدهم إلا بعد سلام جميعهم بحدت الجمعة للأمام والبقية تبطل لوجود صورة المدد ولو  
 هو في حطة لم يحد ركن منها فويل حال نقصهم لعدم متاعهم له فإن عادوا فربما عرفوا جاز بنا  
 من معي منها مع عادوا فويل حال نقصهم فإن عادوا بعد طول الفصل وهو يقرر ما بين ركنين

ورفيق وأنت ومريض  
 ونحوه ومسافر  
 (ومحراطة) محبة (فعلها)  
 ثلاثة الأول دار الإقامة  
 التي يستوطنها العدد  
 المجمعون سواء في ذلك  
 الكدن والقرى التي تتخذ  
 وطناً وعبر المصنف عن  
 ذلك بقوله (أن تكون  
 البلد مقرا) كانت  
 البلد (أو قرية) الثاني  
 (أن يكون العدد في  
 جماعة الجمعة) (أو بين  
 زعماء) (من أهل الجمعة)  
 وهم المكثرون الذكور  
 الأحرار المستوطنون  
 بحيث لا يظنون عما  
 استوطنوه شتاء ولا  
 صيفا إلا الحاجة



(و) الثالث (أن يكون الوقت باقيا) وهو وقت الظهر فيشترط أن تقع الجمعة كلها في الوقت فلو ضاق وقت الظهر عنها بأن لم يبق منه ما يسع الذي لابد منه فيها من خطبتها وركعتيها صليت ظهرها (فان خرج الوقت أو عدت الشروط) أي جميع وقت الظهر يقينا أو ظاهرا وهم فيها (صليت ظهرها) بناء على ما قيل منها وقت الجمعة سواء أدر كوا من أركعة أم لا ولو شكوا في خروج وقتها وهم فيها أموها الجمعة على الصحيح (وكرر انصها) ومنهم من عبر عنها بالشروط (ثلاثة) أحدها وثانيها (خطبتان بقوم) الخطيب (فيهما ويجلس بينهما) قال للتولي بقدر الطمأنينة بين السجدين ولو عجز عن القيام وخطب قاعدا أو مضطجعا صح وجاز الأفتداء به ولو لمع الجهل بحاله وحيث خطب قاعدا فصل بين الخطبتين بسكينة لا باضطجاع. وأما كان الخطبتين خمسة حمدا الله تعالى ثم الصلاة على رسول الله

بأقل بحزى وجب استئنافها كنفهم بين الصلاة والخطبة فانهم إن عادوا قريبا قبل إتمام الإمام جاز البناء من الإمام وإلا وجب الاستئناف لانتفاء الموالاة (والثالث أن يكون الوقت باقيا وهو وقت الظهر) للاتباع رواه البخاري (فيشترط أن تقع الجمعة كلها) مع الخطبتين (في الوقت فلو ضاق وقت الظهر عنها) أي الجمعة (بأن لم يبق منه ما يسع الذي لابد منه فيها) أي الجمعة بأقل بحزى (من خطبتها وركعتيها) ولو لمع الشك (صليت أي الصلاة) كما لو فات شرط القصر يلزمه الأتمام فلا يجوز الشروع في الجمعة انتفاقا ولا تقضي الجمعة إذا فات بل يصلي ظهرها (فان خرج الوقت أو عدت الشروط) أي شروط محتمها أو بعضها كان فقد العدد أو الاستيطان أو الأبنية (أي) خرج (جميع وقت الظهر) يقينا أو ظاهرا (فيها) ولو قيل السلام وأن كان ذلك باخيار عدل (صليت أي الصلاة) (ظها بناء على ما قيل منها) أي صلاة الجمعة لاستئنافا ويسر الإمام بالقراءة حينئذ (فان الجمعة) لا تمنع الابتداء بها بعد خروج وقتها وفاتت بفواته كالحج (سواء أدر كوا من أركعة أم لا) ولا يشترط تحديد نية لأن الجمعة والظهر صلاتان وقت واحد فتعين بناء أطولهما على أقصرهما فنزلا لها منزلة الصلاة الواحدة كملة الحضر مع السفر (ولو شكوا في خروج وقتها) أي الجمعة (وهم فيها أموها الجمعة على الصحيح) لأن الأصل بقاء الوقت لأنه معتبر في الدوام فلا يتغير في الابتداء بخلاف ما لو شكوا في خروج الوقت قبل الإحرام فتعين عليهم الإحرام بالظهر فلو أحرموا عند الشك بالظهر فبانت سعة الوقت تعين عدم انعقاد الظهر وتنفذ له فلا مطلقا أن لم تكن عليه قاتنة من نوعها والأخوفت عنها وإذا أدرك السجود ركعة مع الإمام وعلم أنه إن استمر معه لم يدرك الركعة الثانية في الوقت وإن فارقها أدركها فيه وجب عليه نية الفارقة تحصيل الجمعة (وكرر انصها) أي شروط صحة فعلها (ومنهم من عبر عنها) أي هذه الفرائض (بالشروط ثلاثة) لجملة الشروط ستة (أحدها وثانيها خطبتان) قبل الصلاة إجماعا (يقول الخطيب) إذا كان قادرا على القيام (فيهما) فان عجز جلس والأولى أن يستخلف فان عجز اضطجع (و يجلس بينهما) قال للتولي بقدر الطمأنينة بين السجدين) ويسن أن يكون الجلوس بقدر جوده والأخلاص وأن يقرأها فيه ولو ترك الجلوس ولو سهاوا لم تصح خطبته إذا اشترطت بغيره إلا خلال بها ولو لمع السهو (ولو عجز عن القيام) بالمعنى السابق في الصلاة (وخطب قاعدا أو مضطجعا) مع العجز عن التعود أو مستلقيا مع العجز عن الاضطجاع (صح) أي الخطبة (وجاز الأفتداء به) في الصلاة (ولو لمع الجهل بحاله) فلو نيت بعد الصلاة أنه قادر على القيام في الصلاة بطلت الصلاة والخطبة أو أنه قادر عليه في الخطبة بأن عجز بحالة الصلاة أو صلى قائما لم تبطل الخطبة والصلاة لأن الخطبة وسيلة والصلاة مقصد (وحيث خطب قاعدا) لعجز أو مضطجعا أو مستلقيا أو خطب قائما ولم يقدر على الجلوس (فصل بين الخطبتين بسكينة) وجوبا فوق سكتة التنفس والعبي (لا باضطجاع) من غير سكتة ولا عكفي (ولو كان) الخطبتين خمسة (أولها) حمد الله تعالى ثم ثنائها (الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم) لأن ما يقتضيه ذكر الله بفتقر إلى ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم كالأذان والصلاة، وتندب الصلاة على الآل والصحب مع الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم (ولو لمعها) أي حروف لفظ الحمد والصلاة (متعين) فلا يحزى الشكر والثناء ولا يكفي رجم الله محمدا ولا الإتيان بالضمير في الصلاة على النبي ويتعين لفظ الجلالة فلا يحزى الحمد للرحمن أو نحوه ولا يتعين لفظ محمد بل يكفي البشير أو النذير أو نحو ذلك (ثم) ثنائها (الوصية بالتقوى) كونه امتثال أوامر الله واجتناب مناهيه (ولا يتعين لفظها) أي الوصية (على الصحيح) لأن غرضها الوعظ وهو يحصل بغير

فصل بين الخطبتين

رسول الله صلى الله عليه وسلم وكلفهما متعين ثم الوصية بالتقوى ولا يتعين لفظها على الصحيح



عظما فيكني أطيعوا الله وهذه الأركان الثلاثة أركان في كل من الخطبتين والأصح عند النووي  
 أن ترتيب هذه الأركان ليس بشرط خلافا للرافعي (و) رابعها (قراءة) آية مفهومة معني مقصودا  
 (في أحدهما) ويسن جعلها في الأولى بعد فراغها وقيل لا تجب القراءة لأن المقصود الوعظ (و) خامسها  
 الدعاء للمؤمنين والمؤمنات في الخطبة الثانية) بأخروي وقيل لا يجب واتصر لهذا الأذرعى وغيره  
 (ويشترط) لصحة الخطبة (أن يسمع الخطيب أركان الخطبة الأربع بعين سمعه) (الجمعة) بأن يرفع  
 صوته بقدر ما يسمعون وأن لم يسمعوا لوجود لفظ ونعاس لأصم أو بعد وللعتمد أنه لا يشترط  
 في الخطيب أن يسمع نفسه فيكون كونه أصم لأنه يفهم ما يقول فيكني اسماع تسعة وثلاثين سواء  
 ولا يضر استمرار غير الأركان إذا لم يطل الفصل بين الأركان كالمسكوت الذي يطول به الفصل فيضرب  
 (ويشترط) الموالاة بين كلمات الخطبة وبين الخطبتين) وبينهما والصلاة (فلو فرق بين كلماتها) أو بين  
 الخطبتين أو بينهما والصلاة (ولو بعذر) كنوم وانغما (طلت) أي الخطبة (ويشترط فيها) أي  
 الخطبة في حق الخطيب (شهر العورة وطهارة الحديث والحج في ثوب وبدن ومكان) وهو النبر  
 ونصح خطبة العاجز عن السيرة دون العاجز عن ظهر الحديث والحج ولو بان حدث الخطيب بعد  
 الخطبة لم يضر ولو أحدث في الأثناء وجب الاستئناف بخلاف ما لو أحدث بين الخطبة والصلاة ونظيره  
 عن قرب فانه لا يضر ولو أحدث في الأثناء واستأنف خلافا من ينبغي على فعله من حضر جاز للثاني  
 البناء على خطبة الأول لأن الاستئناف مجاز بخلاف ما لو أعني عليه لزوال الأهلية (والثالث من  
 فرائض الجمعة) أي شروطها (أن تصلي) أي الجمعة (بضم أوله) ركعتين في جماعة تنعقد بهم الجمعة  
 وعدد ركعات الصلاة لم يشترط من شروط الصلاة في صلاة من الصلوات أي وشروط صحة الجمعة  
 الجماعة بالأربعين في الركعة الأولى لا الثانية فلا تصح بالعقد فرادى ولو أدرك السجود ركوع الركعة  
 الثانية واستمر مع الإمام إلى أن يسلم أي بركعة بعد سلام أمامه جهرا وتمت جمعة حكاما لأبوابا  
 كما لا يخفى ان تحت الجمعة الإمام فلو أراد آخر أن يقتدي به في الركعة الثانية ليشترك الجمعة جازم لو أحرم  
 تحت الثاني عند قيامه الثانية آخر وخلف الثالث آخر وهكذا فصلت الجمعة للكل لأن العدد  
 في الركعة الثانية لا يفوت والإمام تصح للمسبوق نفسه فالحمد موجود حكاما لأن صلواته تابعة للأولى  
 كمن اقتدي به وهكذا ويجب على من جاء بعد ركوع الثانية نية الجمعة وأن كانت الظهر هي الإلزامية  
 لأن الباقى منها لا يحصل إلا بسلام الإمام إذ قد يترك ركعتي الجمعة في ركعتي الجمعة فيركع  
 السجود الجمعة (ويشترط وقوع هذه الصلاة بعد الخطبتين بخلاف صلاة العيد فانها قبل الخطبتين)  
 هذه الخطبة شرط والشرط لا يتأخر بخلاف تلك فانها تسكلمة ويفرق بين كون الخطبة شرطا  
 لأن ما بان المقصود منها هنا التذكير بمهمات الصلاة الشرطية حتى لا ينسى فوجب ذلك في كل جمعة  
 ما هو مكرر وكذلك لا ينسى غالبا وجعل شرطًا يتوقف عليه الصلوة بمبالغة في حفظه والاستمرار  
 وتم صرف النفوس عما يقتضيه العيد من فخرها ومزجها وذلك من مهمات الندوبات دون  
 الحساب، ومن شروط الجمعة أن لا يسبقها في أداء أكبر من الإمام دون غيره لأنه تابع فلم يتبر  
 غيرها فيه جمعة في بلدتها مثلا وأن عظمت ألا أن عسر اجتماعهم يقينا باعتبار من يغلب فعلهم  
 في مكان واحد من تلك البلدة ولو غير مسجد فتجوز الزيادة بحسب الحاجة لا غير وضابط  
 أن يكون في الاجتماع مشقة لا تحتمل عادة (وهيئاتها) أي آداب الجمعة التي تطلب لأجلها في  
 بعضها كثرة (وسبق معنى الهيئة) وهي ما كانت من الصلاة لكن المراد هنا ما يقدم على  
 الصلاة وهو الحالات التي تطلب لها ولا نخضع هذه بالجمعة بل نسن لكل من أراد الحضور عند

وقراءة آية في أحدهما  
 والدعاء للمؤمنين  
 والمؤمنات في الخطبة  
 الثانية، ويشترط أن  
 يسمع الخطيب أركان  
 الخطبة الأربع بعين  
 سمعه الجمعة ويشترط  
 الموالاة بين كلمات  
 الخطبة وبين الخطبتين  
 ولو فرق بين كلماتها  
 ولو بعذر طلت  
 ويشترط فيها ستر  
 العورة وطهارة الحديث  
 والحج في ثوب وبدن  
 ومكان (و) الثالث من  
 فرائض الجمعة (أن  
 تصلي) بضم أوله  
 ركعتين في جماعة  
 تنعقد بهم الجمعة  
 ويشترط وقوع هذه  
 الصلاة بعد الخطبتين  
 بخلاف صلاة العيد  
 فانها قبل الخطبتين  
 (وهيئاتها) وسبق  
 معنى الهيئة



الناس لكنها فيها كدوالد كورهن (أربع خصال) أو خمس والأربع هو بسقوط لبس الثياب  
 كافي الاقناع أو عند الغسل وتنظيف الجسد خلة واحدة لأنه مقصود الغسل (أحدها الغسل لمن يريد  
 حضورها من ذكر أو أنثى حر أو عبد مقيم أو مسافر ووقت غسلها من الفجر الثاني) إلى صعود  
 الخطيب إلى المنبر أو فراغ الصلاة (وتقر به من ذهابه) إلى الجمعة (أفضل) لأنه أنقى إلى الغرض  
 من التنظيف ولا يبطئه تعدد ولا حنابة وبكرة ركة للخلاف في وجوبه (فإن عجز عن غسلها) حيا  
 أو مترا (تيمم بنية الغسل لها) بأن ينوي التيمم بدلا عن غسل الجمعة أو بنية طهر الجمعة إحرازا  
 للفضيلة كإثر الأغسال (والثاني تنظيف الجسد بإزالة الرج الكريه منه كصن) وهو دفن الأظفار  
 (فيتعاطى) أي التنظيف (بما يزيله) أي الرج الكريه (من منون) وهو حجر أحمر ذهبي (وحوه)  
 كطين ويكون بأن يبلطخ موضع الرج الكريه بذلك ثلاثا (والثالث لبس) أحسن ثيابه من  
 الأبيض والأخضر لانهما من لبس رسول الله صلى الله عليه وسلم والأولى لبس (الثياب البيض  
 فأنها أفضل الثياب) وبهذه الأخصر في كل زمن حيث لا عذر وقيل في غير أيام الشتاء والوحد  
 وأن تكون الثياب جديدة وما يصنع غزله قبل النسيج أولى مما يصنع بعده بل هذا مكروه. ويسن  
 للامام أن يزبد في حسن الهيئة للاتباع ولأنه منظور إليه قال الشافعي رضي الله عنه ممن نطق ثوبه  
 قل منه ومن طاب ريحه زاد عقله والفرق بين الهم والهم والهم كما قاله الحلبي أن الهم ينشأ عنه النوم  
 والهم ينشأ عنه عذبه (والرابع أخذ الظفر) من يديه ورجليه لأحدهما فيكره (أن طال والنسيج  
 كذلك) أي أن طال لغير مريد التضحية في عشر الحجة (فيتنظف إبطه ويقص شاربه) حتى تبدو  
 حمرة الشفة وبكرة استئصاله وحلقه (ومحلقاته) ويقوم مقام الحلق التنف لمسكن السنة في حق  
 الرجل حلقها وفي حق المرأة تنفها أما حلق الرأس فتارة يسن وذلك في ثلاثة مواضع في النسك  
 وسابع الولادة وكافر أسلم وتارة يكره وذلك لمريد التضحية في عشر ذي الحجة وتارة يباح وهو فما  
 عدا ذلك (والتنظف) أي استعمال الطيب لغير صائم ومحرم (بأحسن ما وجد منه) أي الطيب وهو  
 بالمسك أفضل وأفضل منه الخواط بماء الورد لما في الخبر الصحيح «أن الجمع بين الغسل ولبس  
 الأحسن والطيب والانصات ورك التحط يكفر ما بين الجمعين» ويكره تغير الذكر التنظف والزينة  
 ومفاخر الثياب عند إرادته حضور الجمعة وانما يسن له قطع الرائحة الكريهة (ويستحب الانصات  
 وهو السكوت مع الأصناف) لما لا يجب سماعه بخلاف ما لو كان من الحاضرين أربون فقط تلتزمهم  
 الجمعة فيحرم على بعضهم كلام قوته سماع ركن لتبنيه إلى إبطال الجمعة (في وقت الخطبة) ويسن  
 الانصات وأن لم يسمع الخطبة خروجا من الخلاف نعم الأولى لغير السامع أن يشتغل بالتلاوة  
 والله كرمرا لتلايوش على غيره ولا يكره الكلام قبل الخطبة أو بعدها أو بينهما ولو لغير حاجة على  
 الأوجه (ويستثنى من) استحباب (الانصات) أمور مذكورة في الطولات منها إندار أن يقع  
 في بئر (إندار) (من دب عليه عرق مثلاً) ومنها تعلم إنسان شيئا من الخبر ونهيه عن منكر،  
 ومنها كرم السلام فيجب وأن كان ابتداءه ومكرها، ومنها تحميم العاطس فيجوز، ومنها الصلاة  
 على النبي صلى الله عليه وسلم عند سماع ذكره (ومن دخل المسجد) لصلاة الجمعة (والامام يخطب)  
 أو وهو جالس بينهما أو وهو جالس على المنبر قبل شروعه في الخطبة (صلى ركعتين) بنية التحية  
 وهو الأولى أورابة الجمعة القبلية أن يكون صلاها في البيت وحيتن الأولى بنية التحية معها فإن أراد  
 الاقتصار الأولى بنية التحية لأنها تقوت بقواتها بالكلية إذا لم تنو بخلاف الرتبة القبلية (خفيفتين)  
 أي ولزمه أن يقتصر على أقل محزى (ثم يجلس) أي فلا يصلي غير الركعتين فإن نوى أكثر منهما

(أربع خصال) أحدها  
 (الغسل) لمن يريد  
 حضورها من ذكر  
 أو أنثى حر أو عبد مقيم  
 أو مسافر ووقت غسلها  
 من الفجر الثاني  
 وتقر به من ذهابه  
 أفضل فإن عجز عن  
 غسلها تيمم بنية الغسل  
 لها (والثاني) تنظيف  
 الجسد بإزالة الرج  
 الكريه منه كصن  
 فتعاطى بما يزيله من  
 منك ومحوه  
 (و) الثالث (لبس)  
 الثياب البيض فأنها  
 أفضل الثياب (و) الرابع  
 (أخذ الظفر) أن طال  
 والشعر كذلك فيتنظف  
 إبطه ويقص شاربه  
 ويجلتي عاتيه  
 (والتنظف) بأحسن  
 ما وجد منه (ويستحب  
 الانصات) وهو  
 السكوت مع الأصناف  
 (في وقت الخطبة)  
 ويستثنى من الانصات  
 أمور مذكورة في  
 الطولات منها إندار  
 أن يقع في بئر  
 ومن دب عليه عرق  
 مثلاً (ومن دخل)  
 المسجد (والامام يخطب)  
 صلى ركعتين خفيفتين  
 ثم يجلس



صلاة أخرى بقدرها كسنة الصبح مثلاً ثم تقدم وأمالو ودخل الإمام آخر الخطبة بأن غلب على ظنه  
 على التحيّة فأنه التحريم مع الإمام كرهت بل يقف إلى قيام الصلاة ولا يقعد لكرهه الجالس  
 قبل التحية وكراهة ذلك بعد إقامة الصلاة أشد ويجب أن يحفف صلاة طراً جالس الإمام على المنبر  
 قبل الخطبة في أثنائها كأن يقتصر على الواجبات (وتعتبر المصنف بدخولهم أن الحاضر) الذي لم  
 تسببه التحية وإن لم يسمع الخطبة ولو لم تنزله الجمعة وإن كان تغير محلها وقد نواها معهم محله وإن  
 حال مانع الاقتداء الآن (لا ينبغي صلاة ركعتين) بعد جالس الإمام على المنبر (شواهاً محلياً سنة الجمعة  
 ولو فرضاً قاتلته الآن وإن كان لزمه فضاؤه فوراً أو في حال الدعاء للسلطان (ولا يظهر من هذا  
 أنهم أن فعلهم) أي الركعتين (حرام أو مكروه لكن التزوي في شرح الهذب صرح بالحرمة) ولا  
 تحقد الصلاة كالصلاة في الوقت المكروه بل أولى لجواز ذات السبب ثم لا هنا خلاف الكلام ونحو  
 الطواف كسجود تلاوة إذ من شأن المصلي الاعراض عما سوى صلاته فيكون معضاضاً عن الخطيب بالكيفية  
 (وعلى الأجمع) أي إجماع الأئمة الأربعة (عليها) أي الحرمة (عن الماوردي) أي فأنه تحكي الأجمع على  
 حرمة الصلاة.

(فصل) في صلاة العيدين وما يتعلق بها (وصلاة العيدين أي الفطر والأضحى) عندنا وعند الإمام  
 مك (سنة) لفعله صلى الله عليه وسلم وعند أبي حنيفة وأبيه عينا وعند الإمام أحمد وأبيه كغفابة  
 مؤكدة) ومن ثم عبر الشافعي رضي الله عنه بوجوبها في موضع على حد قوله صلى الله عليه وسلم  
 «عمل الجمعة واجب على كل محتلم» أي متأكد الذنب لكل بالغ لمواظبته صلى الله عليه وسلم  
 عليها وأول عيد صلاه رسول الله صلى الله عليه وسلم عيد الفطر في ثمانية الهجرة (وتشرع) أي تطلب  
 صلاة العيدين (جماعة) وهو أفضل إلا للحاج بمنى فإن الأفضل له صلاة عيد النحر أفراداً لكثرة  
 عليه من الأشغال في ذلك اليوم ويكره تعدد جماعتها بلا حاجة وللإمام المنع منه ككل مكروه  
 وتشرع ولا خطبة له (ومسافر وحرو عبد وخنثى وامرأة) ولكن (لا) يطلب الحضور مع الجماعة  
 من امرأة (جميلة) وإن لم تكن ذات هيئة (ولا) من امرأة (ذات هيئة) وإن لم تكن جميلة  
 (المعجوزة) فتعذر العبد في ثيابها أي في الثياب التي تلبسها في ثياب الخدمة لاني ثياب الزينة  
 (الطيب) أن أذن لها زوجها فشر وطها ثلاثة (ووقت صلاة العيدين ما بين) ابتداء (طالع الشمس)  
 من يوم الذي يعيد فيه الناس وإن كان ثانياً شوال (وزوالها) ولا نظير لوقت السكراه لأن هذه  
 صلاة لها وقت محدد للطرفين فهي صاحبة الوقت ويسن تأخيرها لترفع الشمس كرفع معتدل  
 في سبعة أذرع في رأي العين (وهي أي صلاة العبد ركعتان) كغيرها أن كانا وشراً وطاً وسنناً أجمعاً  
 (تحررهما بنية) صلاة (عيد الفطر أو الأضحى) وبأني بدعاء الافتتاح (أكفيراها) ويكبر في الركعة  
 الأولى (سنة) أن أراد ألاكمل (سوى تكبيرة الاحرام) يقف بين كل نتين من التكبيرات بقدر  
 سيرة لا خلاص يهمل ويكبر ويمجد أي يعظم الله بالتسبيح والتحميد وبحسن في ذلك أن يقول  
 سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر لأنه لا شيء بالحال ويسن الجهر بالتكبير والامرار  
 في ذكر (ثم يعمد ويقرأ الفاتحة) ثم يقرأ بعدها سورة في جهرا ويكبر في الركعة الثانية خمساً  
 (سوى تكبيرة القيام) ويرفع يديه في كل تكبيرة مذكراً ويسن أن يضع يده على يسراه  
 في كل تكبيرتين وليست هذه السبع والخمس فرضاً ولا بضاً بل هي كغفية هيئات الصلاة ويكره  
 كذا وزيادة عليها وترك الرفع فيها والله كرهاً بينها ولونسيها أو تعذر تركها وشرع في التعمد ثم  
 في نية من غلبت ثمانية

وتعتبر المصنف بدخل  
 يفهم أن الحاضر لا ينبغي  
 صلاة ركعتين سواء  
 محلي سنة الجمعة أو لا  
 يظهر من هذا المفهوم  
 أن فعلهما حرام أو  
 مكروه لكن التزوي  
 في شرح الهذب صرح  
 بالحرمة ونقل الإجماع  
 عليها عن الماوردي .  
 فصل : وصلاة  
 العيدين أي الفطر  
 والأضحى (سنة  
 مؤكدة) وتشرع  
 جماعة ولمنفرد ومسافر  
 وحرو وعبد وخنثى  
 وامرأة لا جميلة ولا ذات  
 هيئة أم المعجوز  
 فتعذر العبد في ثياب  
 ينهيا بلا طيب ووقت  
 صلاة العيدين ما بين  
 طلوع الشمس وزوالها  
 (وهي) أي صلاة العبد  
 (ركعتان) يحرمهما  
 بنية عيد الفطر أو  
 الأضحى وبأني بدعاء  
 الافتتاح (يكبر في)  
 الركعة (الأولى) سبعاً  
 سوى تكبيرة الاحرام  
 ثم يعمد ويقرأ الفاتحة  
 ثم يقرأ بعدها سورة  
 في جهرا (و) يكبر  
 في الركعة (الثانية)  
 خمساً سوى تكبيرة  
 القيام



ابتداء (الاولى تسعا)  
ولا (و) يكبر (في)  
ابتداء (الثانية سبعا)  
ولا ، ولو فصل بينهما  
بتحميد وتهليل وتنا  
كان حسنا والتكبير  
على قسمين مرسل وهو  
ما لا يكون عقب صلاة  
ومقيد وهو ما يكون  
عقبها وبدا المصنف  
بالأول فقال (ويكبر)  
تدبا لكل من ذكر  
وأني وحاضر ومسافر  
في المنازل والطريق  
والمساجد والأسواق  
(من غروب الشمس  
من ليلة العيد) أي  
عيد الفطر ويستمر  
هذا التكبير (إلى  
أن يدخل الإمام في  
الصلاة) للعيد ولا يسن  
التكبير ليلة عيد الفطر  
عقب الصلوات ولكن  
الكنوز في الأذكار  
أخبر أنه سنة ثم شرع  
في التكبير المقيد فقال  
(و) يكبر (في) عيد  
(الأضحى) خلف  
الصلوات المفروضة  
من مؤداة وفاتية وكذا  
خلف راتبة ونفل مطلق  
وصلاة جنازة (من  
صبح يوم عرفة إلى  
المصر من آخر أيام

أو في القراءة ولو لبعض البسمة أو شرع الإمام ولم يسمها هو فانت لفوات محلها ولا يندار كما  
(ثم يتعوذ ثم يقرأ الفاتحة وسورة اقتربت حمرا) كبروا باسمك وعن العمان بن بشير «أنا صلى الله  
الله عليه وسلم كان يقرأ في الأضحى والفطر سبع اسم ربك الأعلى وهل أنك حديث الفاتحة» (ويخطب  
تدبا بعدهما أي الركعتين خطبتين) ولو بعد خروج الوقت فلا يبعد بينهما قبل الصلاة كراتبة بعد  
الفريضة إذا قدمت وتر كانهما كهي في الجملة دون الشرط ويعلمون الخطيب تدبا في الفطر زكاة  
الفطر وفي الأضحى أحكام الأضحية التي تنعم الحاجة إليها (يكبر في ابتداء) الخطبة (الاولى تسعا) ولا  
ويكبر في ابتداء الثانية سبعا ولا (في) أفراد في كل وهي مقدمة للخطبة لا منها (ولو فصل) أي الخطيب  
(بينهما) أي الخطبتين (بتحميد وتهليل وتنا) أي الفصل (حسنا) كما يحسن لما كثر التكبير  
في رؤوس سجعات الخطبة كما قال السبكي (وللتكبير) الخارج عن الصلاة والخطبة (على قسمين  
مرسل وهو ما لا يكون عقب صلاة) ويسمى هذا مرسلا ومطلقا أيضا لأنه لا يترتب بصلاته ولا غيرها  
ويسن تأخيرها عن أذكار الصلاة بخلاف التكبير المقيد الآتي (ومقيد وهو ما يكون عقبها) وبدا  
المصنف بالأول (وهو المطلق) فقال (ويكبر تدبا لكل من ذكر وأني وحاضر ومسافر) برفع صوت  
لغير امرأة وخشي بحضرة غير نحو تحرم إظهار التعازي العبد (في المنازل والطريق والمساجد  
والأسواق من غروب الشمس من ليلة العيد أي عيد الفطر) أي وعيد النحر فلا يلزم للجنس  
والجاء لا يكبر ليلة النحر بل يلي إعلان الليلة هي شماعة الألقى به للتعتمر بلي إلى أن يشرع  
في الطواف (ويستمر هذا التكبير إلى أن يدخل الإمام في الصلاة للعيد) ولو تأخر إلى آخر الوقت  
أما من صلى منفردا فكعبرة بأحرام نفسه ويستمر التكبير في حق من لم يصل أصلا إلى الزوال  
(ولا يسن التكبير ليلة عيد الفطر عقب الصلوات) إذا كبر بقصد التكبير المقيد وهو المطلوب  
في إدبار الصلوات بخصوصها أما إذا كبر بقصد التكبير المطلق أو أطلق فما أتى به سنة قطعا لأنه  
يشرع له التكبير في هذه الليلة في سائر الأحوال التي منها إمرار الصلوات والذفال (ولكن للتروي  
في) كتاب (الأذكار) اختار أنه أي التكبير ليلة العبد (سنة) لأن التكبير الواقع في ليلة  
العبد عقب الصلوات من أفراد عموم التكبير المطلق إذ ليس في تلك الليلة تكبير مقيد (ثم  
شرع في التكبير المقيد فقال ويكبر في عيد الأضحى خلف الصلوات المفروضة) ولو مندورة (ومن  
مؤداة وفاتية) وقضاها في أيام العيد (وكذا خلف راتبة) وصلاة كسوف واستسقاء (ونفل مطلق)  
وفي سبب كنهه ووضو لاسجدة تلاوة وشكر (وصلاة جنازة) خلافا لصاحب التنقيح أي إذا  
لم يخف تغير الليل بنحو ظهور رجب (من) حين فعمل (صبح يوم عرفة إلى) زمن عقب فعل  
(المصر من آخر أيام النحر بقى) ولا يسن التكبير عقب صلاة عيد الفطر لعدم وروده والخلاف  
الذي عني وغيرها فيكبر من ظهر النحر لأنها أول صلاة تلقاها بعد تحللها باعتبار وقتها أفضل  
وهو المصحى فلا قدمه على الصبح أو أخره عن الظهر لم يقتض ذلك (وصيغة التكبير) المنذوبة  
التحداوت عليها الأعصار في القرى والأمصار (الله أكبر الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله والله  
أ أكبر الله أكبر والله الحمد) ويستحب أن يزيد بعد ذلك كله (الله أكبر كبيرا والحمد لله كثيرا  
وسبحان الله بكرة وأصيلا) لا إله إلا الله ولا نعبد إلا إياه بخاصين له الدين ولو كره الكافرون  
(لا إله إلا الله وحده صدق وعده) أي في وعده بضم نبيه وجمده (ونصر عبده) أي سيدنا محمد  
صلى الله عليه وسلم (وأعز حنده) وهم المسلمون وهنالك الكلمة قبل إنها تارده وقيل لم يرد شي من

التشريق) وصيغة التكبير: الله أكبر الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله الله والله أكبر الله  
أ أكبر الله الحمد لله كثيرا وسبحان الله بكرة وأصيلا لا إله إلا الله وحده صدق وعده ونصر عبده وأعز حنده



وهزم الأحزاب وعنده  
فصل: صلاة

الكسوف للنس

وصلاة الخسوف للقمر

كل منهما سنة مؤكدة

فان قانت هذه الصلاة

(لم تقض) أي لم يشرع

فصاؤها (وصل)

لكسوف الشمس

وخسوف القمر ركعتين

يحرم بنية صلاة

الكسوف ثم بعد

الافتتاح والتعوذ بقرا

الفاتحة وبركعتين ثم رفع

رأسه من الركوع ثم

اعتدل ثم بقرا الفاتحة

ثانيتها ثم ركع ثانيا أخف

من الذي قبله ثم اعتدل

ثانيتها بسجدة السجدين

بطمانينة في الكل ثم

صلى ركعة ثانية بقيامين

وقراءتين وركوعين

واعتدلين وسجودين

وهذا معنى قوله (في كل

ركعة) منهما (قيامان

يطيل القراءة فيهما)

كإسائي (و) في كل

ركعة (ركوعان يطيل

التسبيح فيهما دون

السجود) فلا يطوله

وهذا أحد وجهين

لكن الصحيح أنه

يطوله نحو الركوع

الذي قبله

كتب الحديث لكنها زيادة لأبائها (وهذا لأحزاب) أي كل من قاتل النبي صلى الله عليه وسلم (وحدته) لأنه لا إله إلا الله أكبر لأن تلك الزيادة مناسبة لذلك الوقت ولأنه صلى الله عليه وسلم قال (مخوذك في الصفا ويسن بعد ذلك الصلاة والسلام كأن يقول اللهم صل على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد وعلى أصحاب سيدنا محمد وعلى أنصار سيدنا محمد وعلى أزواج سيدنا محمد وعلى ذرية سيدنا محمد وسلم تسليما كثيرا) وكل أو يشرع في عيد الفطر قبل الصلاة ولو في الطريق يركع أو في المسجد بل أو في فلاتنحريم لا كل في الطريق البرودة لعذره ويسن التمر وكونه وزرا ويسكن في الأضحية للاتباع ولينازيهم عيد فطر عما قبله بالمبادرة بالاكل ويندب الفطر يوم النحر على شيء من أضحيته ويكره ترك ذلك

فصل في صلاة الكسوف وما يطلب فعله لاجلها (وصلاة الكسوف للشمس وصلاة الخسوف للقمر كل منهما) أي الصلاتين (سنة) جماعة وفرد أي لحاضر ومسافر للذكر وغيره (مؤكدة) لأنها بتلك الصلاة ولأنه صلى الله عليه وسلم صلى لكسوف الشمس والقمر في كركه تركها وهو مراد الثاني في موضع قوله لا يجوز تركها (فان قانت هذه الصلاة لم تقض أي لم يشرع فصاؤها) أي لم يطلب لأنها ذات سبب فتوف بغيره (وصل) أي الشخص (لكسوف الشمس وخسوف القمر ركعتين) بأحدى ثلاث كيفيات إحداهما وهي أقلها أن يصلي هذه الصلاة ركعتين كسنة الصبح وحملها إن نولها كالعادة أو الثاني ثانیها وهي أكل من الأولى وحملها كالي بعدها إن نولها بصفة الكمال (يحرم بنية صلاة الكسوف) ولا بد من تعيين كون الصلاة للشمس أو للقمر (ثم بعد الافتتاح والتعوذ بقرا الفاتحة) ثم سورة قصيرة (وركعتين ثم رفع رأسه من الركوع) فالتسبيح الحمد ويقول ذلك في كل رفع وهذا هو المعتد خلافا لما ورد في أنه لا يقول ذلك في الرفع الأول بل يرفع معكبة لا بد ليس اعتدالا (ثم يعتدل) أي يقوم قياما ثانيا (ثم بقرا الفاتحة ثانيا) ثم بقرا سورة قصيرة (ثم يركع ثانيا أخف من الذي قبله) ثم يعتدل ثانيا ثم يسجد السجدين (وأي بطمانينة في الكل) أي كل ما ذكر من الركوعين والسجدين والاعتدال الثاني وأما الاعتدال الأول في كل من ركعتين فهو قيام ثان يهوى منه إلى الركوع الثاني فهذه ركعة (ثم يصلي ركعة ثانية بقيامين وقراءتين) مع التعوذ دون الافتتاح وهذا من غير أن يطيل القراءة في قيامي كل ركعة (وركوعين واعتدلين) أي قياما ثانيا واعتدالا (وسجودين) كسائر الصلوات فلا زيادة في السجود ولا تجوز زيادة ركوع ثالث فكثر لم ينادي الكسوف ولا نقص أحد الركوعين الذين نولهما لأن هذه الصلاة ليست بفلا حقا بل ثانيا فإذا ذكره للصنف كما قال الشارح (وهذا) أي الأكل (معنى قوله في كل ركعة منهما) أي ركعتين (قيامان يطيل القراءة فيهما كإسائي في) وأن لم يرض بالتطويل للمؤمنين إلا لعذر كما إذا بدأ بكسوف قبل الغرض فلا يطيل أي في القيام الأول بعد التعوذ والفاتحة وسواها من افتتاح ركعة قصيرة وهي أفضل لمن أحسنها أو قدرها وفي القيام الثاني بعد التعوذ والفاتحة كما تأتي أية معتدلة في القيام الثالث بعد ذلك كما أنه وحسين منها وفي القيام الرابع بعد ذلك كما أنه منها في الجمع كذكر ركعة ركوعان يطيل التسبيح فيهما) فيسبح في الركوع الأول قدر ما في الآيات المفصلة من الفقرة والثاني قدر ثمانين منها وفي الثالث قدر سبعين وفي الرابع قدر خمسين تقرئ في الجميع (دون) سجود (السجود فلا يطيل) أي السجود كالجلاوس بين السجدين والاعتدال والتشهد وهذا هو الأرجح عند جميع الأصحاب على ما نقله الأئمة عن شرح المذهب (وهذا) أي عدم تطويل السجود (أحد الوجهين) أو قرئ وجري عليه الرافعي (والصحيح) عند الثوريين بما لابن الملاح (أنه) أي صلى الكسوف (نحو الركوع الذي قبله) أي مقداره وهو الأفضل فيكون السجود الأول نحو



والشروط ويحث  
الناس في الخطبتين على  
التوبة من الذنوب وعلى  
فعل الخير من صدقة  
وعتق ونحو ذلك  
(ويسر) بالقراءة  
(في كسوف الشمس  
ويجهر) بالقراءة (في  
خسوف القمر) وتنفوت  
صلاة كسوف الشمس  
بالانجلاء للتكسيف  
وبغروبها كاسفة  
وتنفوت صلاة خسوف  
القمر بالانجلاء وطلوع  
الشمس لاطلوع الفجر  
ولا يجرؤ به خاسفا فلا  
تنفوت الصلاة

(فصل في أحكام صلاة  
الاستسقاء أي طلب  
السقيا من الله تعالى  
(وهي صلاة الاستسقاء  
مسنونة لمقيم ومسافر  
عند الحاجة من انقطاع  
غيث أو عين ماء ونحو  
ذلك وتعاد صلاة  
الاستسقاء ثانياً أو أكثر  
من ذلك ان لم يسقوا  
حتى يسقيهم الله  
(فيأمرهم) ندبا (الإمام)  
ونحوه (بالتوبة)  
ويلزمهم امتثال أمره  
كما أفق به النور  
والتوبة من الذنب  
واجبة أمر الإمام بها  
أولا (والصدق والخروج من الظالم)

الركوع الأول والثاني نحو الثاني وهكذا ولا تجوز إعادة صلاة الكسوف إلا إذا صلاها منفردا أو جماعة  
نم رأى جماعة يصلونها فيسألون له إعادة صلواتهم إذا لم يقع الانجلاء قبل تحريمه وإلا امتنع لأنه إنشاء صلاة مع  
زوال سببها (ويخطب الإمام) ولو إمام نحو السائر من لا إمام النساء من غير تكبير (بعدها) أي الركعتين  
من صلاة الكسوف والخسوف خطبتين كخطبتي الجمعة في الأركان والشروط) أما تكبير وطهرهما فبسته هنا  
بكالعين. نعم تحصل السنة هنا بخطبة واحدة على ما قاله بعضهم (ويحث الخطيب ندبا) (الناس في الخطبتين  
على التوبة من الذنوب وعلى فعل الخير من صدقة وعتق ونحو ذلك) كصوم وصلاة ويحذرهم الغفلة  
والاعتزاز ويذكر الدعاء والاستغفار (ويسر بالقراءة في كسوف الشمس) للاتباع صحبة الترمذي  
وغیره أن لم تغرب الشمس وهو في الصلاة (ويجهر بالقراءة في خسوف القمر) أجماعا أن لم تطلع الشمس  
وهو فيها لأنها ليلة أو معلقة بها إذا كانت بعد الفجر (وتنفوت صلاة كسوف الشمس) إذا لم يشرع  
فيها (بالانجلاء) لجميها يقينا (للتكسيف) لا لبعضها ولا إذا سكتنا في حلولة سحب لأن الأصل  
بقاء الكسوف ولا نظير في هذا الباب لقول النجاشي مطلقا وأن كثر وإنه يجمع بينه وأن امرؤ  
(وبغروبها) أي الشمس (كاسفة) لأن والسطانها والارتفاع بها بعد الغروب (وتنفوت صلاة خسوف  
القمر) قبل الشروع فيها (بالانجلاء) لجميها (وطلوع الشمس) لأن والسطانها والارتفاع بها بعد طلوعها  
(لا) تنفوت (بطلوع الفجر) وهو خاسف بقاء ظلمة الليل والارتفاع بضوءه وله التبرع فيها إذا خسف  
بعد الفجر وكان على طلوع الشمس فيها لأنه لا يؤبر (ولا) تنفوت (بغروبها) أي القمر ولو بعد الفجر كالأول  
غاب تحت السحاب كاسفام بقاء محل سطانها والارتفاع به ولا يفوت ابتداء الخطبة بالانجلاء لأن خطبته  
على الله عليه وسلم أعما كانت بعده

(فصل في أحكام صلاة الاستسقاء) وما يتعلق بها (أي طلب السقيا) للعباد (من الله تعالى) عند  
حاجتهم إليها لم أولعهم فالاستسقاء ثلاثي أنواع أذناها مجرد الدعاء أو وسطها الدعاء خلف الصلوات  
ولو نفلا وفي نحو خطبة الجمعة والأفضل أن يكون بالصلاة والخطبة (وهي صلاة الاستسقاء مسنونة)  
مؤكدة ما لم يأم بها الإمام والأوجب (لقيم ومسافر عند الحاجة) للماء (من) أجل (انقطاع غيث  
أو عين ماء ونحو ذلك) كداحة الماء أو قلة بحيث لا يكفي وأن كان الحجاج لذلك طائفة من  
ملكين قليلة فيسألونهم الاستسقاء لهم ولو بالصلاة نعم ان كانوا قسقة أو مبتدعة لم يفعل لهم لئلا  
نظن العامة حسن طريقهم (وتعاد صلاة الاستسقاء ثانياً وأكثر من ذلك ان لم يسقوا حتى يسقيهم  
الله) ثم ان أقصى الحال تأخير الصلاة أعيدت الصلاة مع الصوم والأعيدت الصلاة وحدها  
(فيأمرهم ندبا الإمام ونحوه) كالقاضي والطاء (بالتوبة) من جميع المعاصي الفعلية والقولية  
بشر وطها الثلاثة وهم الندم في المعاصي والخروج من التلبس بها في الحال والعزم على أن لا يعود  
إلى المعاصي في المستقبل إن ندم منه والا كما يحب بعد زواله يستترط فيه العزم على عدم العودة  
بالانفاق (ويلزمهم امتثال أمره) أي الإمام ونائبه (كما أفق به النور) فيصير الصوم بأمره واجبا  
ويجب فيه تبييت النية فإن تركه أثم (والتوبة من الذنب واجبة) فورا أجماعا (أمر الإمام بها  
أولا) فأمر الإمام بها ثانيا كيد (والصدق) ويكتفي بأقل ما ينطلق عليه الاسم (والخروج  
من الظالم للعباد) من دية أو عرض أو مال وهكذا فمعطوف على قول المصنف بالتوبة من عطف الجزء  
على السك لأن من جملة أركان التوبة (ومصالحة الأعداء) أي في عداوة لغير الله تعالى  
وهذا من جملة الخروج من الظالم (وصيام ثلاثة أيام) متتاحة وصوم الإمام معهم ولو صام في  
هذه الأيام عن نذر عليه أو قضاء أو كفارة أو عن يوم الاثنين والخميس كفي لأن القصد وجود



متطيين ولا مزينين بل

يخرجون (في ثياب

بذلة) بموحدة مكدورة

وذال معجزة ساكنة

وهي ما لبس من ثياب

الهيئة وقت العمل

(واستكانة) أي

خشوع (وتضرع)

أي خضوع وتذل

ويخرجون معهم

الصبيان والشيوخ

والعجائز والبهائم

(ويصلي بهم) الأنام

أوناب (ركعتين صلاة

العيدين) في كيفيتهما

من الافتتاح والتعوذ

والتكبير سبعا في

الركعة الأولى وخسا

في الركعة الثانية يرفع

بذيه (ثم يخطب)

نبا خطبتين كخطبي

العيدين في الأركان

وغيرها لكن يستغفر

الله تعالى في الخطبتين

بذل التكبير أولهما

في خطبي العيدين

فتمت الخطبة الأولى

بالاستغفار تسعا

والخطبة الثانية سبعا

وصيغة الاستغفار

استغفر الله العظيم

الذي لا إله إلا هو الحي

القيوم وأتوب إليه

وتكون الخطبتان

(شدهما) أي الركعتين

(ويكبر من الدعاء)

يوم فيها وذلك (قبل معاد) يوم (الخروج فيكون) أي الصوم (أي) أي يوم الخروج (أربعة) من  
التي لأن لكل من هذه المذكورات آراء في إجابة الدعاء والصوم أو في استقامة القلب فانه حين على  
بيعة النفس وخروج القلب (ثم يخرج) أي الأتلم أوناب (بهم) أي بالناس إلى الصحراء حيث لا عذر  
لإتيان إلا في مكة ويبيت المقدس كما نقله ابن حجر عن جمع ولا إن فل المستيقون بالمسجدة طلقا لهم  
نقل كما نقله ابن حجر عن الدارمي (في اليوم الرابع) من صياهم (صياها) إن خرجوا أول النهار والآن  
من الصوم (غير متطيين ولا مزينين بل يخرجون في ثياب بذلة موحدة مكدورة وذال معجزة  
ساكنة وهي ما لبس من ثياب التي لم تكن جديدة (من ثياب الهيئة وقت العمل) وبماشرة  
الخطبة (و) مع (استكانة أي خضوع) وهو حضور القلب وسكون الجوارح وخفض الصوت  
ورأيه أيضا التذل (و) مع (تضرع أي خضوع وتذل) إلى الله تعالى في كلامهم ومشيهم  
وجلسهم ويخرجون من طريق ويرجعون في أخرى مساة في ذهابهم (ويخرجون معهم) ندبا  
الصبيان ولو غير مزينين (والشيوخ والعجائز والبهائم) وعلى بهم الأنام أو نائبين (للاتباع  
رواه الشيخان) كصلاة العيدين في كيفيتهما من الافتتاح والتعوذ والتكبير سبعا في الركعة الأولى  
وخسا في الركعة الثانية يرفع بذيه) ولا يخفى أن التكبير قبل التعوذ وبعد الافتتاح ويقف بين كل  
تكبيرين كاية معتلة ويقرأ في الأولى في أو سبع اسم ربك وفي الثانية اقتربت الساعة وسورة  
قلية بكاملها جهرا لكن تجوز زيادة هذه الصلاة على ركعتين بخلاف العيد ولكن لا تؤقت  
وقت حديد ولا غيره فتصل في أي وقت كان من ليل أو نهار ولو في وقت الكراهة لأنها ذات سبب  
فارت مع سببها (ثم يخطب) أي الإمام (ندبا خطبتين كخطبي العيدين في الأركان وغيرها) من  
صروط والسنة فالصراط هنا ستة كما مر في السكوف والعيد لكن يجوز الافتصار هنا على خطبة  
واحدة كما مر في السكوف كذا في التحفة (لكن يستغفر الله تعالى في الخطبتين بذل التكبير  
في خطبي العيدين فيفتتح الخطبة الأولى بالاستغفار تسعا والخطبة الثانية سبعا وصيغة الاستغفار  
استغفر الله العظيم الذي لا إله إلا هو الحي القيوم وأتوب إليه) ويسن أن يقول بعد ذلك توبة  
عن عالم نفسه لا بملك ضرا ولا نفعا لا موتا ولا حياة ولا نشورا ويبدل ما يتعلق بالطهارة والوضوء  
ما يتعلق بالاستغفار (وتكون الخطبتان بعدهما أي الركعتين) ويجزى الخطبتان قبلهما لكنه  
لا يفضل (ويجوز الخطيب رداه) أي للربيع عند استقبلته القبلة وهو في مقدار ثلث  
خطبة الثانية (فيجعل بينه وبينه يساره) وعكسه للاتباع وحكمته التفاؤل بغير الحال إلى الرخاء ويكره  
ركه (و) ينكسر رداه إن كان غير مدور وميث وطويل بحيث (يجعل أعلاه أسفله) وعكسه  
لأنه في الثلاثة فليس فيها إلا التحويل اتفاقا لأن الفركيس وإن أمكن لكنه متعسر (ويجوز  
فكس أي المذكور فقط في حال جلوسهم) أردبهم مثل تحويل الخطيب) وتنكسه للاتباع  
(ويكره) أي الأمام في الخطبتين (من الدعاء) بالماثور هنا وسيأتي قل في شرح الروض وليكن  
من دعائه اللهم ارحمتنا بضعفائنا واعدتنا باجابتك وقد دعوناك كما أمرتنا فأجبتنا كما وعدتنا  
بمس دعاء الكرب وهو لا إله إلا الله العظيم الحليم لا إله إلا الله رب العرش العظيم لا إله إلا الله رب  
السموات والأرضين رب الأرض العظيم يا حي يا قيوم برحمتك استغث ومن قول اللهم ربنا آتنا  
في الدنيا حسنة إلى آخره ويألف في الدعاء (مرا وجهرا حيث أمر الخطيب) أي في الوقت الذي يوتر  
الخطب فيه بالدعاء (أمر القوم بالدعاء وحيث جهرا) أي وفي الوقت الذي يحمر فيه بالدعاء



يُحْكِرُ الْخُطْبَ مِنْ  
(الاستغفار) وَيَقْرَأُ  
قَوْلَهُ تَعَالَى اسْتَغْفِرُوا  
رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّاراً  
يُرْسِلُ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ  
مِدْرَاراً يَأْتِي فِي بَعْضِ  
نَسْخِ اللَّحْنِ زِيَادَةً وَهِيَ  
(وَيَدْعُو بِدَعَاءِ رَسُولِ  
اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا سِقِيًّا رَحِمَةً  
وَلَا تَجْعَلْهَا سِقِيًّا عَذَابٍ  
وَلَا عِقْبَ وَلَا بَلَاءٍ وَلَا  
هَدْمَ وَلَا غَرْقَ لِلَّهِ عَلَى  
الْطَّرَابِ وَالْأَكَامِ  
وَمَنَاتِ الشَّجَرِ وَبَطُونِ  
الْأوديةِ اللَّهُمَّ حَوَالِنَا  
وَلَا عَلَيْنَا اللَّهُمَّ اسْقِنَا  
غِيَاثَ مَيِّتَانَا مَرِيئاً  
مَرِيئاً سَاحِجاً غَدَقاً  
طَبَقاً مَجْلَلاً دَائِماً إِلَى  
يَوْمِ الدِّينِ اللَّهُمَّ اسْقِنَا  
الْفَيْثَ وَلَا تَجْعَلْنَا مِنْ  
الْقَانِطِينَ اللَّهُمَّ إِنَّ  
بِالْبَاءِ وَالْبِلَادِ مِنْ  
الْجُحْدِ وَالْجُوعِ وَالضَّنْكِ  
مَالاً نَسْكُو الْإِلَهَ  
اللَّهُمَّ أَنْتَ لَنَا الزَّرْعُ  
وَأَنْتَ لَنَا الضَّرْعُ  
وَأَنْتَ لَنَا الْبَلَاءُ  
وَأَنْتَ لَنَا  
مِنْ بَرَكَاتِ الْأَرْضِ  
وَاسْكَفْ عَنَّا مِنْ  
الْبَلَاءِ مَا لَا يَكْشِفُهُ غَيْرُكَ  
اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْتَغْفِرُكَ إِنَّكَ  
كُنْتَ غَفَّاراً فَارْسِلْ

(أمنوا على دعائه) ويرفعون أيديهم في الدعاء مشيرين بظهور أيدهم إلى السماء لا اتباع (ويكبر الخطيب) في أثناء الخطبتين (من الاستغفار) وهو سبب في كثرة الرزق ويقول ما قال آدم عليه السلام ربنا ظلمنا أنفسنا الآية وكما قال موسى عليه السلام رب اني ظلمت نفسي فاغفر لي وكما قال يونس عليه السلام لا إله إلا أنت سبحانك إني كنت من الظالمين (ويقرأ قوله تعالى استغفروا ربكم إنه كان غفارا يرسل السماء عليكم مدراراً أي كثيراً (الآية) أي اقرأ بقية الآية وهي ويمدكم بأموال وبنين وعمل لكم جنات ويجعل لكم أنهاراً ويكثر الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم أيضاً لأن ذلك أرحم لحصول المقصود (وفي بعض نسخ اللحن زيادة وهي وبدعو) في الخطبة الأولى (بدعاء رسول الله صلى الله عليه وسلم) أي بدعائه الذي دعاه به في خطبته وهو (اللهم سقياً رحمة) بضم السين أي اسقنا سقياً وصول خير (لا سقياً عذاب) أي لا تسقنا سقياً وصول شر (ولا يحرق) أي اذهب البركة (ولا يلا) أي أختار بالشر (ولا هتم) بسكون الدال أي ولا سقياً شراً (ولا يهدم الدنيا) أي هلاكها بالماز واذنا تضرروا بكثرة المطر قالوا (اللهم على الطراب) بكسر الطاء وهو جبل كغيره أي اجعل للمطر نازلاً على الزوايا (والأحكام) وهي التلال المرتفعة التي لا تبلغ أن تكون نجلاً (ومنات الشجر) بطون (الأودية اللهم حوالينا) بفتح اللام وهو جمع على صورة الثني ونقل عن النووي فإنه منتهى مفردة حوال أي أنزل المطر في الجهات التي تحيط بنا (ولا علينا) أي ولا تجعله واقفاً علينا في الأودية والبيوت وهذا الدعاء من اللهم على الطراب إلى هنا فلا يقال في الخطبة ولا قبل نزول المطر بل عند التضرع بكثرة المطر ولا يعلى لتضرعهم بكثرة المطر جماعة بل قرأت بنية رفع المطر قياساً على ثب ذلك للصواعق والزلازل والحشف. وبدعوى الخطبة الأولى أيضاً بما رواه الشافعي عن سالم بن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا قال (اللهم اسقنا غيثاً) أي مطراً (غيثاً) أي منقذاً من الشدة باروايته واشباعه (غيثاً) أي سهلاً طيباً لا يشرق به شارب (مريئاً) أي لا ينشأ منه شدة في الباطن لشاربه (مريئاً) بفتح الميم وكسر الراء أي ذاربع أي عماء وروى يضرع بكسر التاء الشدة فوق أي ذاربعهم وروى أيضاً مريئاً بالباء الموحدة أي ذا ثمار (سحاً) أي منصبا (عاماً) أي شاملاً المحتاجين (غيثاً) أي كثيراً (طيقاً) أي مفيطاً للأرض (مكثلاً) أي بعم الأرض أو يحصل قصب الزرع (دائماً) أي مستمرا نفعه إلى انتهاء الحاجة إليه في كل زمن (إلى يوم الدين) أي القيامة (اللهم اسقنا غيثاً ولا نجعلنا من القانطين) أي الآيسين من رحمة الله تعالى بسبب تأخير الغيث (اللهم إن بالبلاد والبلاد من الجهد والجوع والضنك) وكلف الحديث واللاؤاء أي شدة الجوع (والضنك) أي الضيق (مالاتنسكو إلا إليك) لأنك القادر على النفع والقصر قوله بالعباد خبراً مقدم وقوله مالاتنسكو قولاً من الجهد بيان لما مقدم عليها والتقدير إن الذي لانسكوه إلا إليك من الجهد وما بعده واقع بالعباد (اللهم أنت لَنَا الزَّرْعُ وَأَنْتَ لَنَا الضَّرْعُ) بتدبير الراء (لَنَا الضَّرْعُ) أي اجعل الثدي منصبا باللين (وأَنْتَ لَنَا مِنْ بَرَكَاتِ السَّمَاءِ) أي خيراتها وهو المطر (وأَنْتَ لَنَا مِنْ بَرَكَاتِ الْأَرْضِ) أي خيراتها وهو النبات والثمار وفي الحديث بذلك اللهم ارفع عنا الجهد والجوع والعري (واكشف عَنَّا الْبَلَاءَ) أي الحالة التي (مالاتنسكو غيرك اللهم) أنا نستغفرك أنك كنت غفراً فارسل السماء أي للمطر (علينا مدراراً) أي كثيراً (البرق) (ويغسل) أو يتوضأ ندبا أي كلما أحد (في الوادي إذا سال) أي ماؤه (ويسبح للرب والبرق) فيقول ثلاث مرات عذيباع الرعد سبحان من يسبح الرعد بحمده وللانكة عن خفته أي سبحان الله الذي يزهق الرعد ملتصاً بحمده تعالى ويذهب الالزكة من أجل خوفهم

كُنْتَ غَفَّاراً فَارْسِلْ  
السَّمَاءَ عَلَيْنَا مِدْرَاراً وَيَغْسِلْ فِي الْوَادِي إِذَا سَالَ وَيَسْبَحُ لِلرَّعْدِ وَالْبَرْقِ



انتوت الزيادة وهي اطولها لا تناسب  
 المن من الاختصار  
 والله اعلم  
 (فصل في كيفية صلاة  
 الخوف ، وانما أفردها  
 أنصف عن غيرها من  
 الصلوات بترجمة لأنه  
 يحتمل في إقامة الفرض  
 في الخوف فلا يحتمل  
 في غيره (وهذا  
 الخوف) أنواع كثيرة  
 تبلغ ستة أضرب كافي  
 صحيح مسلم أنصف  
 المصنف منها (على ثلاثة  
 أضرب : أحدها أن  
 يكون العدو في غير جهة  
 القبلة) وهو قليل وفي  
 المسلمين كثيرة بحيث  
 تقاوم كل فرقة منهم  
 العدو (يفرقهم الإمام  
 فرقتين فرقة تقف في  
 وجه العدو) تحرره  
 (وفرقة تقف خلفه)  
 أي الإمام (فيصلي  
 بالفرقة التي خلفه ركعة  
 ثم بعد قيامه للركعة  
 الثانية (يتم لنفسها)  
 بقية صلاتها (وتعضي)  
 بعد فراغ صلاتها (إلى  
 وجه العدو) تحرره  
 (وثاني الطائفة  
 الأخرى) التي كانت  
 تحاربه في الركعة الأولى

على وعند رؤية برق سبحانه من ريك برق خوفا وطما (انتهت الزيادة وهي اطولها لا تناسب  
 لكن فيها قاعدة جلية من حيث التعليم (فائدة) والقراءة على  
 الجاء الاستسقاء أمر مستحسن مروى عن الحسن البصري وابن سيرين وغيرهما بقراءة سبعين  
 سجدة على كل واحدة مرة قوله تعالى وهو الذي يزل الغيث من بعد ما قنطوا وينشق عنه وهو  
 في الجيد ويقرا الدعاء في أربع كل مائة اللهم لا تهلك بلادك بذنوب عبادك ولكن برحمته  
 ساقنا ماء غدا نحيا بها الأرض وتروى به العباد أنك على كل شيء قدير ثم ترمي الحصيات  
 برما جار أوراكيد وهل للرب يستسقون بالصلاة الثابتة وهي هذه اللهم صل صلاة كاملة  
 وسلم سلاما تاما على سيدنا محمد الذي تنحل به العقد وتنفرج به الكرب وتقضى به الحوائج وتنال به  
 رغب وحسن الخواتيم ويستسقى الغمام بوجهه الكريم وعلى آله وصحبه كل لحمة ونفس بعدد  
 كل معلومك فانهم يقرءونها في مجلس واحد بعدد أربعة آلاف وأربعمائة وأربعين مرة  
 قال بعضهم يستحب الاستسقاء بهذه الصلاة كما تستحب قراءة هذه الصلاة لقضاء الحوائج واما  
 منع الاستسقاء أيضا الكوسل بالاستسقاء والأحسن مع الجماعة بأن يذكر مائة ألف استغفر الله وآتوب  
 له كما قال بعضهم من أراد أن يرزق مالا أو ولدا أو يستانا أو غير ذلك فليكثر من الاستغفار كادآت  
 على الآية الكريمة .  
 (فصل : في كيفية صلاة الخوف وانما أفردها المصنف من غيرها من الصلوات بترجمة) وهي الفصل  
 المذكور (لأنه يحتمل) أي يغتفر (في إقامة الفرض) والنفل غير النفل المطلق والأداء والقضاء في  
 الجماعة وغيرهما ولو في الحضر (في الخوف) فلا يحتمل أي لا يقتصر (في غيره) أي غير الخوف وهو  
 لأن . وحلل الصلاة التي فعل في الخوف أنها أن كانت فرضا أو نافلة مؤقتة تشرع فيها الجماعة جاز  
 فيها في هذه الأنواع وان لم تشرع في النفل بجماعته لم يجز إلا في شدة الخوف فقط كذبي السبب  
 من كوفي وغيره في الأداء أما القضاء كان قائما بعدد فلا يفعل إلا أن خاف الموت وان كان  
 يتردد في هذه الأنواع (وهذا الخوف) أي الصلاة فيه (أنواع كثيرة تبلغ ستة أضرب كافي  
 صحيح مسلم) اختار الإمام الشافعي منها أربعة (أفصر المصنف منها على ثلاثة أضرب أحدها أن يكون  
 العدو جهة القبلة) أو فيها أو من غير جهة القبلة (وهو) أي العدو (قليل وفي المسلمين كثيرة  
 بحيث تقاوم كل فرقة منهم العدو) وخيف هجومه عليهم في الصلاة (يفرقهم الإمام) أي القوم (الامام) أي  
 الإمام الحش (فرقتين فرقة تقف في وجه العدو تحرره) حين صلاة الإمام بالفرقة الأولى (وفرقة تقف  
 خلف أي الامام فيصلي) أي الامام مديا مرتين لكل مرة بفرقة واحدة والركعة الثانية للإمام نافذة وكرهه اقتداء  
 بحرس المنفل تحلها في الأمن وهذه صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم يطين نخلي موضع من  
 حذر بارض غطفان رواها الشيخان . أو يكون العدو في غير القبلة أو فيها وتممها بفرقة واحدة  
 في وجه العدو للحراسة ويصلي الإمام (بالفرقة التي خلفه ركعة) من الثانية بعد أن يحاز بهم إلى مكان  
 حيث لا يأتهم منهم العدو فيه (ثم بعد قيامه) أي الامام (للكرة الثانية) فارقه بالنية والأبطلت  
 حركتها ولانسن لم تنم المفاخرة الأبد تمام الاتصاف لأنه قائم أيضا فيكون اتصافها في حال القيد  
 بحررية المفاخرة عند ابتداء القيام وتجب عند ركوعها و (تم لنفسها بقية صلاتها) وهي ركعة  
 (وتعضي) أي تذهب هذه الفرقة (بعد فراغ صلاتها إلى وجه العدو وتحرسه وثاني الطائفة الأخرى  
 التي كانت تحاربه في الركعة الأولى) والإمام ينظر وهو يقرأ آياتها في انتظاره في القيام الفاتحة وسورة  
 قوله أن يجنوا اليه ثم يزيد من تلك السورة قدر الفاتحة وسورة قصيدة ان بقي منها قدرها



والأمن سورة أخرى لتحصل لهم قراءة الفاتحة ونسي من السورة لأن القيام ليس محل ذكر (فصل  
 الإمام بها ركة) ثانية بعد اقتدائها به (فإذا جلس الإمام للشهادة تفارقه) من غير نية بأن قاموا قورا  
 لأنهم مقتدون به حكما (وتتم لنفسها) ثانیها (ثم ينتظرها الإمام) بأن يشهد بدبا في انتظارها في الجلوس  
 ويدعو إلى أن يجلسوا معه ويفرغوا من تشهدهم بكماله لأن الصلاة ليس فيها سكوت (و يسلم بها)  
 فتحوز فضيلة التحلل مع الإمام كما حازت الأولى فضيلة التحريم معه (وهذه) أي الكيفية (صلاة رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم بذات الرقاع) موضع من تحدي أرض غطفان رواه الشيخان أيضا (سميت)  
 أي هذه البقعة (بذلك) لتقطع جلود أقدام الصحابة فيها فكانوا يلقون عليها الخرق وهي تسمى رقاعا وقبل  
 لترقع صلابهم فيها لأن بعضها جماعة وبعضها فرادي وبعضها فته الاقتداء حقيق وبعضها الاقتداء  
 فيه حكمي وقيل (لأنهم) أي الصحابة (رفعوا فيها) أي تلك البقعة (راياهم) أي وضعا الخرق في  
 تلك البقعة في مواضع الانهاج من أعلاهم (وقيل غير ذلك) فقيل باسم جبل هناك فيه بياض  
 وحمرة وسواد يقال له الرقاع وقيل باسم شجر هناك وهذه الكيفية أفضل من بطن نخل وعصفان  
 لأنها أخف وأعدل بين الطائفتين ولصحتها بالاجماع فان صلى مفر باهذه الكيفية فصل بفرقة  
 ركعتين وبالثانية ركة وهو أفضل من عكسه بل هو مكروه وينتظر الثانية إذا صلى بالأولى ركعتين  
 في جلوس تشهد الأولى أوقام الثالثة وانتظارها في القيام أفضل منه في التشهد لبنائه على التطويل  
 بخلاف التشهد الأول أو صلى بهم رابعة فصل بكل من الفرقين ركعتين نسوية بينهما والأفضل  
 انتظار الثانية في قيام الثالثة هنا أيضا ولو فرقه أربع فرق في الرابعة وثلاثا في الثالثة وصلى بكل  
 فرقة ركة وفارقه كل من الثلاث الأولى وصلت لنفسها ما بقي عليها وهو منتظر فراغها ومحجبه  
 الأخرى في القيام ثم نجى الرابعة فصل بها ركة وثاني بالباقي وهو منتظر لها في التشهد ثم يسلم بها  
 تحت صلاة الجميع إذا لم يحذور في ذلك لجوارزه في الأمن ويندب له ولهم غير الفرق الأولى سجود  
 السهو لخالفته الوارد بالانتظار في غير محله لأن الإمام متى خالف الوارد ندبه سجود وتطرق الخل  
 منه إلى المأمومين . والحاصل أن سهو المأموم حال اقتدائه ولو حكما محمول عنه وأن سهو الإمام  
 يلحق من حضره أو أخر عنه لأن فارقته قبله (و) الضرب (الثاني أن يكون) أي العدو (في  
 جهة القبلة في مكان لا يستريح عن أعين المسلمين متى وفي المسلمين كثرة تحتمل تفرقهم) بأن يكافي  
 الفرقة الواحدة العدو وإذا مرأب الكثرة أن يكون مجموعا مثلهم بأن تكون مائة وهم مائة  
 مثلا وكثرة الشروط الثلاثة لصحة الصلاة وجوازها فلا يصح مع فقد شرط منها ولا توقف على ضيق  
 الوقت (فيصنعهم) أي القوم (الإمام صفين مثلا ويحرم بهم جميعا) ويستبرون معه إلى أن يتصل  
 لأن محل الحراسة للساجدين الاعتدال (فإذا سجد الإمام في الركة الأولى سجد معه أحد الصنفين  
 سجدتين ووقف الصف الآخر) أي استمر واقفا (محرمهم) أي الساجدين مع الإمام في الاعتدال  
 وأن طال للضرورة واختص الاعتدال بالحراسة لأنه وقوف يمكن فيه القتال (فإذا رفع الإمام)  
 ومن معه (رأسه) من السجدة الثانية (سجدوا) أي الحارسون (ولحقوه) في قيام الركة الثانية  
 ليقرأ بالكل وسجد معه في الركة الثانية من حرس أو لا وحرس الآخرون فإذا جلس الإمام سجد  
 من حرس في الركة الثانية (ويشهد الإمام بالصنفين ويسلم بهم وهذه) أي الكيفية (صلاة  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم بصفتان) بضم العين (وهي قرية في طريق الحاج المصري ينهلون بين  
 مكة من حلتان سميت بذلك) (بذلك لصف السؤل) أي تسلطه وأخذها (فيها) أي  
 على تلك القرية رواها مسلم ولو حرس في الركعتين فرقنا صف على النابذة فرقة في الأولى وفرقة

طائفة أخرى

(فصل) الإمام (بها  
 ركة) فإذا جلس الإمام  
 للشهادة تفارقه (وتتم  
 لنفسها) ثم ينتظرها  
 الإمام (ويسلم بها) وهذه  
 صلاة رسول الله  
 بذات الرقاع سميت  
 بذلك لأنهم رفعوا  
 فيها رايهم وقيل غير  
 ذلك (والثاني أن يكون  
 في جهة القبلة في مكان  
 لا يستريح عن أعين  
 المسلمين متى وفي  
 المسلمين كثرة تحتمل  
 تفرقهم) فيصنعهم الإمام  
 صفين مثلا (ويحرم  
 بهم) جميعا (فإذا سجد  
 الإمام في الركة الأولى  
 سجد معه أحد  
 الصنفين) سجدتين  
 (ووقف الصف الآخر  
 محرمهم فإذا رفع  
 الإمام رأسه سجدوا  
 ولحقوه) ويتشهد  
 الإمام بالصنفين ويسلم  
 بهم وهذه صلاة رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم  
 بصفتان وهي قرية في  
 طريق الحاج المصري  
 ينهلون بين مكة  
 من حلتان سميت بذلك  
 لصف السؤل فيها  
 أولئك هؤلاء في بابي







أو مضر ين ضرر أبيض التيمم كالخوف على عضو أو منفعة وللحاجة كحرب يابس ودفع قبل وستر عورة  
في الصلاة وعن أعين الناس وفي الخلوة إذا لم يجد غيره ومحرم أيضا على من ذكر استعمال المنسوج كلب  
بعقه بذهب أو فضة والموت بأحدهما إذا حصل من المنسوج والموت في المعرض على النار وعن الموت  
أطراف النساء التي فيها نصب فمحل ذلك أن لم يحصل منه شيء بالمعرض على النار ولا محرم نعم إن قد  
أباحنيقة مجاز فانه يجوز عنده إذا كان قد رآه بغير أصابع (ويحل للنساء) اجماعا (ليس الحرير وأقتران  
وسائر أوجه الاستعمالات والتختم بالذهب والتحلي به (ويحل) على الأصح (لولى الباس الحرير)  
وكل ما يجوز للراة (قبل سبع سنين وبعدها) إلى البلوغ ومثل الصبي المجنون فيجوز الباس كل  
منهما ثوبا من ذهب حيث لا سرف عادة نعم لا خلاف في جواز ذلك للميت العبد لأنه يوم رتبة (وقيل  
الذهب وكثيره أي استعمالهما في التحريم سواء) على الرجال إلا أنفاه وأثامه وسنا فمحل اتخاذ ذلك من  
ذهب لمطوعها وعلى النساء الأحليا على العادة ومحل حل الذهب في الأثامه تالم تكن أئمة إهام وخرج  
بأئمة اعلنان من أصبع واحدة بخلاف الأئمة الواحدة ولومن الأصابع الأربعة من كل يد (وإذا كان  
بعض الثوب إريسا أي حريرا وبعده الآخر قطن أو كتان مثلا) أي أو صوفا أو غيره (جاز للرجل  
لبسه) أي ذلك الثوب (ما لم يكن الأبريسم غالبا على غيره) أي أكثر من ثوبه فالتيمم لا يحكم إلا أكثر  
ولو طنا (فإن كان غير الأبريسم غالبا حل) فيجوز لبس الأثامه وإن كان ظاهرها أن الحرير أكثر  
(وكذا إن استويا) وزنا ولو طنا (في الأصح) فيجوز لبسه إذا لم يسمي ثوب حرير ولا عبرة بالظهور  
مطلقا ولو شك في الاستواء فالأصل الحل على الأوجه كذا في التحفة والقز هو ما يخرج من الدودة  
في كمد لونه ولا يقصد لازيته والأبريسم هو ما مات فيه الدودة والحرير يعم ما يوحى للآدمي بلبس  
التنجيس في غير الصلاة ويحويها أن كان جافا وبدنه كذلك لا جلد كلب وخنزير وفرع أحدهما فلا يحل  
لبسه لفظ نجاسته لا ضرورة كفجأة قتال أو خوف نحو برد ولم يجد غيره أما استعماله في غير اللبس  
كافتراشيه فيحل قطعا ويحرم أيضا لبس جلد الميت من غير ذلك في حال الاختيار في الأصح  
لنجاسته عنه.

(فصل فيما يتعلق بالميت من غسله ونكفنه والصلاة عليه ودفنه) وحمله وتزينة أهله (ويؤتم على  
طريق فرض الكفاية) اجماعا على كل من علم بالميت أو قصر لكونه بغيره ويتسبب في عدم البحث  
عنه إلى تقصير (في الميت) أي بسبب الميت (المسلم غير المحرم) بمحج وأعمرة (والشهيد) وغير الشفيع  
(أو أربعة أشياء غسله) ولو غير بقا ونيمته كالموت حرق بالنار وكان بحيث لو غسل نهري وكالولم يوجد  
ألا أجنبي في المرأة أو أجنبية في الرجل فيتم الميت فيهما بمحال . نعم المصنف الذي لم يبلغ حد الشهادة  
يفسله الرجال والنساء ومثل الصغير الخنثى الكبير (ونكفنه) بعد غسله أو بدله ماله لبسه حيا  
حرير وغيره (والصلاة عليه) بعد الفسل أو بدله وجوبا فلو تعذر طهره كان وقع في حفرة وتعذر  
أخراجه وطهره لم يصل عليه وبعد التكفين ندبا بل تكره الصلاة عليه قبل تكفنه لأن ذلك  
يشعر بالاهانة بالميت (ودفنه) في قبر ولو لم يجد في وقيل نفسه قياسا على غيره وما لحق بالدفن  
كألقائه في البحر وبناء دكة عليه على وجه الأرض إذا لم يمكن الحفر ويجب أيضا حمله وكان سبب  
عدم ذكره أنه قد لا يجب أن يحفر له عند محله ثم يحرك لينزل فيه (وأن لم يعلم بالميت إلا واحد معين على  
ما ذكر) أي من الفسل والتكفين والصلاة عليه والدفن والمحكوم عليه بأنه فرض هو الأفعال والأقوال  
اللاعيان كسمن الماء وأجرة الفسل ومن السكفن فهي من حركة الميت والأفعلى من عليه نفقته (والميت  
الكافر) ولو صغيرا غير مبر (فالحجاة عليه حرام) وباطلة (حرينا كان أودنيا) لكن لو اختلط مسلم بكافر

(ويحل للنساء) لبس  
الحرير وأقترانه ويحل  
للولى لباس الصبي  
الحرير قبل سبع سنين  
وبعدها (وقيل للذهب  
وكثيره) أي استعمالهما  
(في التحريم سواء  
وإذا كان بعض الثوب  
إريسا) أي حريرا  
(وبعده الآخر) قطن  
أو كتانا مثلا (جاز  
للرجل لبسه ما لم يكن  
الأبريسم غالبا) على  
غيره فإن كان غير  
الأبريسم غالبا حل  
وكذا إن استويا في  
الأصح.

(فصل فيما يتعلق  
بالميت من غسله  
ونكفنه والصلاة عليه  
ودفنه) (ويؤتم على  
طريق فرض الكفاية) (في  
الميت) (السلم غير المحرم  
والشهيد) (أربعة أشياء  
غسله ونكفنه والصلاة  
عليه ودفنه) وإن لم  
يعلم بالميت إلا واحد  
معتن عليه ما ذكر وأما  
الميت الكافر فالحجاة  
عليه حرام حريبا  
كان أودنيا



ويجوز غسله في الحالين  
 ويجب تكفين الذي  
 ودفنه دون الحرب  
 والرد ، وأما الحرم اذا  
 كفنه فلا يستر رأسه  
 ولا وجهه المحرم ولها  
 الشهادة فلا يصلي عليه  
 كاذ كره المصنف بقوله  
 (وليثان لا يسلم ولا  
 يصلي عليهما) أحدهما  
 (الشهيد في معركة  
 للشركين) وهو  
 من مات في قتال الكفار  
 بسببه سواء قتل كافر  
 مطلقا أو مسلم خطأ أو  
 عاديا لا حله اليه أو سقط  
 عن كافته أو نحو ذلك  
 فان مات بعد انقضاء  
 القتال بجرأة فيه  
 سقطت عنه منة فغير  
 شهيد يدي الأظهر وكذا  
 لومات في قتال الغاة أو  
 مات في القتال لاسبب  
 القتال (ولم الثاني  
 السقط الذي لم يستل)  
 أي لم يرفع صوته (صارخا)  
 فان استل صارخا أو  
 بكى فحكمه كالكبير  
 واللسقط بثلاث السين  
 الولد النازل قبل غايه  
 مأخوذ من السقوط  
 (ويستل ثلث ورا)  
 ثلاثا أو خمسا أو أكثر  
 من ذلك (ويكون في  
 أول غسله) أي  
 ميتا كودع ويدار  
 كودع اسم

ويجوز غسله في الحالين  
 ويجب تكفين الذي  
 ودفنه دون الحرب  
 والرد ، وأما الحرم اذا  
 كفنه فلا يستر رأسه  
 ولا وجهه المحرم ولها  
 الشهادة فلا يصلي عليه  
 كاذ كره المصنف بقوله  
 (وليثان لا يسلم ولا  
 يصلي عليهما) أحدهما  
 (الشهيد في معركة  
 للشركين) وهو  
 من مات في قتال الكفار  
 بسببه سواء قتل كافر  
 مطلقا أو مسلم خطأ أو  
 عاديا لا حله اليه أو سقط  
 عن كافته أو نحو ذلك  
 فان مات بعد انقضاء  
 القتال بجرأة فيه  
 سقطت عنه منة فغير  
 شهيد يدي الأظهر وكذا  
 لومات في قتال الغاة أو  
 مات في القتال لاسبب  
 القتال (ولم الثاني  
 السقط الذي لم يستل)  
 أي لم يرفع صوته (صارخا)  
 فان استل صارخا أو  
 بكى فحكمه كالكبير  
 واللسقط بثلاث السين  
 الولد النازل قبل غايه  
 مأخوذ من السقوط  
 (ويستل ثلث ورا)  
 ثلاثا أو خمسا أو أكثر  
 من ذلك (ويكون في  
 أول غسله) أي  
 ميتا كودع ويدار  
 كودع اسم

يسن أن يستعمل الغسل في القلة الأولى من غسلات الميت بستر أو خطمي

كبرية



الفرج بين أن يفرقه بأن يجعله عقب ثغري الصدر في كل غسلة وأن يواليه بأن يغسل اليدين التي باليد  
ثم يوالي الثلاث الفرج المحلل للفصل . أولها للفرض وثانيتها ونالتها لينة التليث فلا تحسب غسلة  
اليد ولا ما يزال به من الثلاث لتغير الماء به التغير السالب للظهورية وإنما تحسب منها غسلة الماء  
الفرج (ويكون في آخره أي آخر غسل اليدين) أي من كل من الثلاث التي بالماء الصافي (غير  
المحرم شيء قليل من كافر) (بحيث لا يغسل الماء) تغتاضا ، أو كثير من كافر محاور  
وهو الصلب ولو غير الماء وذلك لأنه أقوى البدن وينفر الماء ويمنع النجس وهو في الأخيرة أكد بكرة  
تركه وبلغت مفاسله بعد الغسل كأنثائه ثم ينشفه ينشفا بلفا للثلاث يغسل كفنه فيسرع في غيره وباتي  
بمدوضته وغسله بذكر الوضوء بعده . ويسن أن يقول اللهم اجعله من التوابين أو اجعلني وإياه  
المحرم إذا مات قبل فعل تحلل المرأة أو قبل التحلل الأول للحج ولو بعد دخول وقتها فلا يقرب ككافورا  
ونحوه من أنواع الطيب لبقاء أثر الاحرام بعد الموت بخلاف العتيدة المدة فلا يحرم فيها شيء كالطيب  
بعد الموت لأن الاحداث للتفتح على الزوج وقد انقطع ذلك بموتها (واعلم أن أقل غسل الميت تعمم بدنه  
بالماء مرة واحدة) كولو نحو جنب وحائض وبلاية حتى ما يظهر من فرج الميت عند جلوسها على  
قدميها لقضاء حاجتها وما تحت قلفه الألف فلابد من فسخها وغسل ما عتها من تسير والأيمن عن  
أن كان نجسا للضرورة لأن في دفعه بلاصة عدم احترام الميت ومحرم قطع قلفته وإن عصى بتأخيره  
(وأما كل كره في البسوط) وهو أن يغسل في حلاء وفي قميص بال على مرتفع بما صالح بارد  
وأن يجعله الفاضل برفق مائلا قليلا إلى ورائه ويضع يمينه على كتفه وأباهمه بنقرة قفاه للتأجيل  
رأسه ويسند ظهره بركبته اليمنى ويغمر كفه اليسرى على بطنه يتحامل بغير تكرار ثم يلقفه على  
قفاه ويغسل بحرقه ملفوفة على ساره شويهه وينظف بحرقه أسنانه ويحرق به ثم يوضئه بنية ثم يغسل  
رأسه قليلا بنحوه ويرش شعرها بمسطرة واسعة الأسنان برفق ويجب دفن ما يسقط منه  
الميت ثم يغسل شقه الأيمن ثم الأيسر ثم يحرقه إلى شقه الأيسر فيغسل شقه الأيمن مما يلي قفاه ثم يحرقه  
إلى شقه الأيمن فيغسل الأيسر كذلك مستعينا في ذلك كله بنحو ما يكون ثم يزيه بما من فرقه إلى  
قدميه ثم يحمله هكذا بماء صاف لكن خفيه قليل ككافور فهذه الفسلات الثلاث غسلة واحدة ويسن  
ثانية وثالثة كذلك ويندب أن لا ينظر الفاضل من غير عورته الأقدر الحاجة ويندب أن يغطي  
وجهه بخرقه (ويكفي الميت ذكر كرا كان أو أنثى بالغاً كان أولا في ثلاثة أثواب) وجوباً بحيث لا دين  
وكفين من ماله ولم يوص بأسقاط الزائد على الواحد ولا وجب الاقتصاد على ثوب ساتر لكل البدن  
أن طلبه غير مستغرق أو كفين من تارمة نفقته ولم يتبرع بالزائد أو من يت المال أو من وقف  
الأ كفان أو من مال الوصي من لفقه ما ذكر ولو اختلف الورثة في الثلاثة أو دونها أو أكثر أو اتفقوا  
على ثوب واحد أو كان موقوم بحجور عليه كفين وجوباً بالثلاثة ولهم أن يادة عليها إلا أن كان فيهم محجور  
عليه أو اختلف الورثة والقرماء المستغرقون في ساتر العورة والبدن ككفين ساتر البدن لا نه حقه  
يتقدم به عليهم ويسن كون الكفن من مسؤل ليس ومن قطن ومن ثياب (بيض و) من كفن  
من الذكر وغيره بثلاثة فالأفضل فيها بحيث (تكون كلها لفائف متساوية طولاً وعرضاً تأخذ) أي  
نعم (كل واحدة منها) أي الثلاثة (جميع البدن ليس فيها) أي الثلاثة (قميص ولا عمامة) للرجل  
وهذا هو الأفضل في حقه ولا إزار وخمار للمرأة (وان كفن الذكر في خمسة قميص الثلاثة المذكورة  
وقميص) ساتر لجميع البدن كقميص الخي لكن بلا حشيت وهو الشق النازل على الصدر  
وبلا كمين (وعمامة) لغير محرم تحت اللثام كما فعله ابن عمر بولده والأفضل من ذلك لفافتان

(و) يكون في آخره  
أي آخر غسل الميت  
غير المحرم (شيء قليل  
(من كافر) بحيث  
لا يغسل الماء . واعلم أن  
أقل غسل الميت تعمم  
بدنه بالماء مرة واحدة  
وأما كره في كور في  
البسوط (ويكفي)  
الميت ذكر كان أو  
أنثى بالغاً كان أولاً في  
ثلاثة أثواب (بيض)  
وتكون كلها لفائف  
متساوية طولاً وعرضاً  
تأخذ كل واحدة منها  
جميع البدن ليس فيها  
قميص ولا عمامة) وان  
كفن الذكر في خمسة  
قميص الثلاثة المذكورة  
وقميص وعمامة



وليس وجماعة فهو أفضل من الثلاثة مع القميص والعمامة وأن كان الاقتصار على  
 من الأفضل في حق الذكر كما روي الشيخان أن عائشة قالت كفن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 بآب بمانية بيض ليس فيها قميص ولا عمامة والإيالة على الحجة المذكورة تحرام  
 ما كان على أفادة ابن حجر نبالا بن يونس (أو) كفتت (المرأة في حجة فهي أزار) على  
 سرتها وربتها أولا (وخمار) على رأسها ثانيا (وقميص) على بدنها ثانيا (ولفافتان) متساويتان  
 على صدرها على الله عليه وسلم يثني أم كلثوم وهذا هو الأفضل لأن في الخشعة طلب زيادة السير  
 وذكره الزيادة عليها روي أبو داود أنه صلى الله عليه وسلم أعطى الغنيمات في تكفين جهنم  
 ثم رضى الله عنها الحقاء ثم الدرع ثم الخمار ثم اللحفة ثم أدرجت بعد في الثوب الآخر فالحقاء  
 كسر الحاء الأزار والدرع القميص (وأقل الكفن ثوب واحد يستر عورة الميت على الأصح  
 في الرواية ويشرح المذهب ويختلف بكورة الميت وأتوته) وهي للذكر ما بين سرته وربته وفي  
 المرأة الوجه والكفين سواء كانت حرة أو رقيقة لأنه لا فرق بعد الموت وجزء أمام الحرمين  
 حرمل والبقوى وغيرهم بأن أقل الكفن ما يستر جميع البدن الرأس الحريم ووجه الحرة .  
 حمل أن الكفن بالنسبة لحق الله تعالى فقط ثوب يستر العورة وبالنسبة لحق الميت مخلوطا  
 من الله ما يستر بقية البدن ولا تنفذ وصيته باسقاط الثوب الواحد لأن فيه حق الله تعالى وبالنسبة  
 من الميت فقط الثوب الثاني والثالث وتنفذ وصيته باسقاطهما لانهما حقه ولو أوصى بستر العورة  
 مع وصيته كما نقله الحلي عن شرح المذهب (أو) الصلاة للميت المحكوم بإسلامه أركان سبعة :  
 الأولى التنية فيجب مقارنتها لتكبير التحريم ونجبة الفرض لا بقيد كونه كفاية ولا بحد تعيين  
 ولا معرفته بل يكفي ما أدى من كل ذي هذا أو على من صلى عليه الإمام فيكفي هذا ولو صلى على  
 ميت وإن لم يعرفه فلا فرق بينه وبين الحاضر على الاعتماد كذا أفاده ابن حجر . والثاني القيام أن  
 هذه الصلاة فرض والقيام هو القوم لصورته في عديمه نحو لصورته بالكلية . والثالث  
 تكبير عليه أي الميت إذا صلى عليه أربع تكبيرات بتكبير التحريم (اجزاء فلا يجوز النقص  
 ما ولو كبر خمسا) أو أكثر عمدا ولم يتقصد البطلان (لن يطل) (صلاته وإن نوى بتكبيره  
 كبره لأنه ذكر وبأدبه ولو ركنا لا تضر تكبير الفاتحة بقصد الركبة أما سهوا فلا يضر  
 عمدا ولا مدخل لسجود السهو هنا كما مر (لكن لو خمس إماما) عمدا (لم يتابعه) ندبا (بل يسلم) بعد  
 الفاتحة (أو ينتظره يسلم معه وهو أفضل) لنا كيد التسمية ويسن رفع يده في كل من  
 التكبيرات الأربع حذو منكبيه وضعا تحت صدره ويجوز ندبا الأمام والبلغ لا غيرهما  
 التكبيرات والسلام . (و) الرابع (بقراءة الفاتحة) فدلها فالوقوف بقدرها ويسن  
 سبها ولو لبلا ومنها في ذلك التعوذ والدعاء والأفضل كونها (بعد التكبير الأولى ويجوز  
 سبها بعد غير الأولى) لأنه لا يتبع لها عمل على ما رجحه النووي فيجوز خلو التكبير الأولى  
 سبها وحدها إلى واحدة من الدعوات التي في التكبيرات الثلاث . (و) الخامس (بصلي على  
 الميت صلى الله عليه وسلم بعد التكبير الثانية) فلا تجزئ في غيرها . (وأقل الصلاة عليه اللهم  
 صل على محمد) ولا تجب الصلاة على الآل بل تسن كركنية صلاة الشهد السابقة أفضل هنا أيضا  
 تسن ثم السلام للصلاة وإمام يجتنب إليه في الشهد لتقدمه فيه وهنا لم يتقدم فيس خروجا من  
 الركعة كذا في التحفة ويسن الحمد لله قبل الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيقول الحمد لله  
 يا محمد اللهم صل على محمد ويسن الدعاء للمؤمنين والمؤمنات عقبها . (و) السادس (بدعوى الميت

أو المرأة في حجة فهي  
 أزار وخمار وقميص  
 ولفافتان متساويتان  
 الكفن ثوب واحد  
 يستر عورة الميت على  
 الأصح في الرواية  
 وشرح المذهب ويختلف  
 بكورة الميت وأتوته  
 ويكون الكفن من  
 جنس ما يلبسه الشخص  
 في حياته (وبكره عليه)  
 أي الميت إذا صلى عليه  
 (أربع تكبيرات)  
 بتكبيره لا حرام ولو  
 كبر خمساً لم يطل لكن  
 لو خمس إماماً لم يتابعه  
 بل يسلم أو ينتظره يسلم  
 معه وهو أفضل و(بقراءة  
 الفاتحة بعد)  
 التكبير (الأولى)  
 ويجوز قراءتها بعد غير  
 الأولى (ويصل على  
 النبي صلى الله عليه وسلم  
 بعد) التكبير  
 (الثانية) وأقل الصلاة  
 عليه اللهم صل على محمد  
 اللهم صل على محمد  
 (وبدعوى الميت



بعد الثالثة) فلا تجزي بعد غيرها جزاء (وأقل الدعاء لبيت اللهم اغفر له) ولو كان البيت غير مكتوب  
 أذ الغفرة لاستلزم الذنب فيسكني في الضمير أن يدعى له بالأقل كاللهم ارحمه وبالأكل الذي في  
 للث (وأكله) أي الدعاء لبيت (مذكور في قول المصنف في بعض نسخ المتن وهو) أن يقول  
 حيث لم يخش تغير البيت والأوجب الاتصاف على الأركان (اللهم ان هذا عبدك) وهو مرفوع أو منصف  
 بآدم (وابن عبدك) أي أبي البيت وأمه فإن كان لبيت ابن زنا فيقول وابن أمك (خرج)  
 هذا البيت (من روح الدنيا) أي يحيا (وسميتها ومحبوبه) أي وخرج من عند محبوبه وهو  
 ما كان لبيت يحيا سواء كان من العقلاء أو غيرهم من حيوانات أو غيرها مثل المال والكلب  
 والطياب وغير ذلك (وأحبائه) أي الذين يحبونه ولا يكونون إلا عقلاء (فيها) أي الدنيا (إلى  
 القبر) وهذا متعلق بخرج (وبما هو لاقية) أي من جزاء عمله أن خيرا فخير وإن شرا فشر وخرج  
 في نسخة ومحبوبها بالتأنيث أي المحبوب من الدنيا والدنيا في قوله ومحبوبه وأحبائه الجبر وفول  
 حال منهما ويجوز رفعه على الابتداء وخبره فيها والواو فيه الحال (كان) أي الميت (يشهد أن لا  
 إلا أنت) وهذا في معنى التعليل لما قبله أي دعوناك له لأنه كان في الظاهر يشهد أن لا إله إلا أنت  
 (وحده لا شريك لك وأن سيدنا) (عمدا) صلى الله عليه وسلم (عبدك ورسولك) أي إلى حب  
 خلقك (وأنت أعلم به) أي منا في الباطن وهذا نفويض الأمر إليه تعالى ليبرا من الجزم قبل  
 وخوفا من كذب الشهادة في الواقع (اللهم إنه نزل بك) أي بالله أن هذا الميت صار ضيفا عندك  
 فأكرمه (وأنت خير منزل به) أي والحال أنك أعظم كريم منزل به فالضمير عائد على موصوف  
 محذوف وهو في الحقيقة عائد على الله تعالى فإن الصفة والموصوف كالشيء والواحد لأن الجار والمجرور  
 صفة لاسم المفعول لأن اللازم ليس له اسم مفعول إلا إذا وصل بحرف الجر ولذلك لا يفتي ولا يجيب  
 ولا يؤت وإن كان الميت كذلك (وأصبح فقيرا) أي وصار الميت شديد الفقر (إلى رحمتك وأنت  
 غني عن عذابه) فلا يعود عليك من عذابه نفع كما لا يعود عليك من فقر (وفسد جنتك) أي  
 فسدناك (راغبين إليك) أي حال كوننا متوجهين إليك مريدين لآسنانك (شفعاء له) أي للميت  
 الميت (اللهم أن كان محسنا) أي مطيعا في الدنيا ولو بالنطق بالشهادتين فقط (فرد في أحسنه) أي  
 ضاعف له في جزاء طاعته أو في أحسنك إليه (وان كان متسنا فتجاوز عنه) أي عن سيئاته  
 في بعض النسخ (ولقد) أي أعطه (برحمتك) أي بسبب رحمتك عليه (رضاك) عنه (وقته)  
 القبر) أي واحفظه بفضلك من فتنة السؤال في القبر بأعائه على التثبيت جوابه (وقته) عذابه  
 أي القبر فإن السؤال وعذاب القبر ثمانتان بنص الأحاديث (وأيسر) أي وسع (له في قبره) بقدر  
 مد البصر هنا أن لم يكن غريبا ولا فتن عمل دفنه إلى وطنه (وخاف الأرض عن جنبيه) بالتنب  
 وفي رواية عن جنبيه بالأفراد وفي بعض النسخ عن جنته بالجيم المضمومة وفتح التثنية للشد  
 (ولقد) أي أعطه (برحمتك الأمن من عذابك) الشامل لما في القبر ولما في القيامة وأعد لظن  
 العذاب بعمومه بعد تخصيصه بعذاب القبر اهتماما بشأنه إذ الأمن من العذاب هو المقصود من الصلاة  
 المستملة على الدعاء (حتى تمنى) أي إلى أن يحبه من قبره بحسده وروحه (أمننا) من أهوال  
 الموقف مساقا في زمرة المتقين (إلى جنتك برحمتك يا أرحم الراحمين ويقول في الرابعة) أي بعد  
 التسمية الرابعة بدعا (اللهم لا تحرمنا) بفتح التاء وضمها والفتح أنصح (أجره) أي أجر الصلاة  
 عليه وأجر الصيبة به (ولا تنفنا) بفتح التاء بالأتلاء بالمعاصي (بعده) أي بعد هذا الميت (واعقر  
 لناؤه) ولا بأس بزيادة قوله وللأمين (و) السابع (بسم الله) بعد التسمية الرابعة والسلام

بعد الثالثة) وأقل  
 الدعاء لبيت اللهم اغفر  
 له وأكله مذكور في  
 قول المصنف في بعض  
 نسخ المتن (وهو اللهم  
 أن هذا عبدك وابن  
 عبدك خرج من روح  
 الدنيا وسعتها ومحبوبه  
 وأحبائه فيها إلى ظلمة  
 القبر وما هو لاقية كان  
 يشهد أن لا إله إلا أنت  
 وحده لا شريك لك  
 وأن محمدا عبدك  
 ورسولك وأنت أعلم به  
 منا اللهم أنه نزل بك  
 وأنت خير منزل به  
 وأصبح فقيرا إلى  
 رحمتك وأنت غني  
 عن عذابه وقد جنتك  
 راغبين إليك شفعاء له  
 اللهم أن كان محسنا فرد  
 في أحسنه وان كان  
 متسنا فتجاوز عنه ولقد  
 برحمتك رضاك وقته  
 فتنة القبر وعذابه  
 وانسخ له في قبره وخاف  
 الأرض عن جنبيه  
 ولقد برحمتك الأمن  
 من عذابك حتى تمنى  
 آمنا إلى جنتك  
 برحمتك يا أرحم الراحمين  
 ويقول في الرابعة اللهم  
 لا تحرمنا أجره ولا تنفنا  
 بعده واغفر لنا وله  
 ويسلم (المصل) (بعد)  
 التسمية (الرابعة)  
 والسلام هنا



كالسلام في صلاة غير  
الجماعة في كيفية  
وعده لكن يستحب  
هنا زيادة ورحمة الله  
وبركاته (وبدقن)  
التي (في لحد مستقبل  
القبلة) والحد بفتح  
اللام وضمتها وسكون  
الحاء ما يحفر في أسفل  
جانب القبر من جهة  
القبلة قدر ما يسع الميت  
ويستره والدفن في  
الحد أفضل من الدفن  
في السقي ان صليت  
الارض والسقي ان  
يحفر في وسط القبر  
كالنهر ويبنى بجانبه  
ويوضع الميت بينهما  
ويقف عليه بلين  
وعوده ويوضع الميت  
عند مؤخر القبر وفي  
بعض النسخ بعد  
مستقبل القبلة زيادة  
وهي ويسل من قبل  
رأسه سلا برقي  
لاعنف ويقول الذي  
يلجده سم الله وعلى  
ملأه رسول الله  
(ويصنع في القبر  
بعد ان يبنى قامة  
وسطة) ويكون  
الاضجاع مستقبل  
القبلة على جنبه الايمن  
فلو دفن مستدبر  
القبلة أو مستلقا نثس  
ووجه القبلة ما لم يتغير  
ولا يغير

كالسلام في صلاة غير الجماعة في كيفية (لكن يستحب زيادة) كلمة هنا بدقن قوله (ورحمته الله) وهي (وبركاته)  
نوافي لابن حجر مخالف لقوله (وبدقن الميت) وجوبا (في لحد) ندبا (مستقبل القبلة) وجوبا  
نفس بدنه ووجهه نثر بلا لبيت منزلة المصلى فان دفن مستدبرا أو مستلقا وان كانت رجلاه اليها  
مزم وبش ما لم يتغير (والحد بفتح اللام وضمتها وسكون الحاء ما يحفر في أسفل جانب القبر)  
الحد يكون الحفر (من جهة القبلة قدر ما يسع الميت ويستره والدفن في الحد أفضل من الدفن  
السقي) بفتح للمعجمة (ان صليت الارض) أما الارض الرخوة وهي التي تنهار ولا تناسك فالسقي  
أفضل خشية الانهيار (والسقي ان يحفر في وسط القبر كالنهر) هو اما ان يقتصر على الحفر  
سأ أو على البناء فقط وهو مراد الشارح بقوله (يبنى بجانبه) أي من غير حفر في قبر القبر أو يجمع  
بينهما (ويوضع الميت بينهما) أي بين الجانبين ويسن ان يوسع كل منهما بأن يزداد في طوله وعرضه  
كما ذكر ذلك عند رأيه ورجليه (ويقف عليه) أي التحد والسقي (بلين ونحوه) أي مما لم يسه  
كسر الحجر أو لو يرفع السقف عن الميت قليلا بحيث لا يسه ويجسد ما بين السقف من الفرج  
حجر كسرين لأنه أبلغ في صيانة الميت عن النش ومنع التراب والهوام (ويوضع الميت) أي  
الدفن في النش ندبا قبل دفنه (عند مؤخر القبر) الذي سمي مؤخر الميت عند أسفله (وفي  
بعض النسخ بعد) قوله (مستقبل القبلة زيادة) وهي (يسل) أي يؤخذ الميت من النش ويخرج  
من قبل رأسه) أي من جهته أي (سلا) أي اخراجا (برقي لا يعنف) ويدخله ولو أثنى ندبا في القبر  
رجل لأنه صلى الله عليه وسلم أمر بأطلحة أن ينزل في قبر بنته أم كلثوم ويسن أن يكون السابق  
وأحدًا فثلاثة وهكذا بحسب الحاجة ويندب ستر القبر بثوب مثلا عند ادخال الميت فيه وهو  
ذكر من أثنى وخشي أكيد احتياطا (ويقول) ندبا (الذي يلجده) أي يدخله القبر (بسم الله)  
وسن زيادة الرحمن الرحيم علان الرحمة مناسبة للقيام أي أدخلك بسم الله (وعلى ملأه رسول الله  
صلى الله عليه وسلم) أي وأدعك على دين رسول الله وفي رواية وعلى سنة رسول الله وقد ورد أن  
من لم يدعك عند دفنه رفق الله عنه العذاب أربعين سنة (ويصنع) أي الميت (في القبر)  
وجوبا (بعد أن) يوسع بأن يزداد في طوله وعرضه وأن (يعنف) بأن يزداد في حفره جهة الأسفل  
حتى أي قدر قامة رجل معتدل (وسطة) بأن يقوم فيه ويسط بدنه مرتفعة أما قبل القبر  
فصل الواجب فكثرة تمنع حد طمها ظهور الرامحة فتؤدي ونش السمع قبا كله (ويكون  
الاضجاع) على يمينه ندبا كالأضجاع عند النوم ويكره على يساره (مستقبل القبلة) وجوبا (فلو دفن  
في القبلة) أو مستقرا عنها (أو مستلقا) أو منكبا على وجهه (نثس) وجوبا (ووجه للقبلة مالم  
يغير) أي يبنى ويستند ندبا وجهه ورجلاه الى جدار القبر ويتحاف ثيابه حتى يكون قريبا من  
الجدار كما تلاحظ ويستظهر بلبنة طاهرة ونحوها لتمنع من الاستلقاء على فناءه ويجعل  
الدفن على جنبه ويضعه الايمن بعد تنحية الكفن عنه اليه أو الى التراب ليكون بهيمة  
تورثه قبل والافتقار (ويسطح القبر) أي يجعل مستويا لا يعلو (ولا يسم) أي لا يجعل  
على هيئة سنام البعير أي يسن أن يرفع القبر شيئا فقط تقريبا ليعرف قبره ولا يزداد  
عنه ولا يعلو (ولا يسم) أي القبر في حرمه وخارجه سواء في البناء نهية قبة أم بيت أم غيرها  
الاضجاع (ي) لا يبيض بالطين (يكره) بجمعيه بالطين (كالبناء) (وهو النورة) البيضاء  
ويستطع القبر ولا يسم (ولا يبنى عليه ولا يجمعن) أي يكره بجمعيه بالطين وهو النورة

١٢ - قوت الحبيب القريب (ويستطع القبر) ولا يسم (ولا يبنى عليه ولا يجمعن) أي يكره بجمعيه بالطين وهو النورة







(ولا بدقن أنان في قبر)  
 واحد (إلا الحاجة)  
 كصبي الأرض وكثرة  
 الوقي  
 (كتاب أحكام الزكاة)  
 وهي لغة النماء ونوعها اسم  
 مال مخصوص يؤخذ  
 من مال مخصوص على

وجه مخصوص بصرف  
 لطاقة مخصوصة (تجب  
 الزكاة في خمسة أشياء  
 وهي الواسي) ولو غير  
 بالعم لكان أولى لأنها  
 أخص من الواسي  
 والكلام هنا في الأخص  
 (والإيمان) وأريد بها  
 الذهب والفضة

(والزروع) وأريد بها  
 الأقوات (والثمار  
 وعروض التجارة)  
 وسائر كل من الحصة  
 مفصلاً (فأما الواسي  
 فتجب الزكاة في ثلاثة  
 أجناس منها وهي الإبل  
 والبقر والغنم) فلا تجب  
 في الحيسل والرفيق

والتوليد مثلاً بين غنم  
 وطلباء (وثمرات  
 وجوبها ستة أشياء)  
 وفي بعض نسخ المتن  
 (كتاب خصال) فلا تجب  
 على كافر أصلي  
 وأما المرد فكله جميع  
 أنه الموقوف فإن عاد  
 إلى الإسلام وجبت عليه

وإلى الإسلام وجبت عليه

حسن نعتهم إن رجي إسلامه (ولا بدقن أنان في قبر) أي لحد أو شق (واحد) من غير حاجز بناء  
 بينهما أي بدقن أن لا يجمع بينهما فيكونان أحداً نوعاً واختلافاً ولو احتمل أن يكونا أحداً كان بينهما  
 حرمة أزواجية أو سببية أو إباحة أو حرمة ويحرم أيضاً إدخال ميت على آخر وإن كان ميتاً بله جميعه إلا  
 حجب القرب فإنه لا يلبى (إلا الحاجة) أي للضرورة (كصبي الأرض وكثرة الوقي) وقد عسر أفراد كل  
 صبي أولم يوجد إلا كفناً واحداً فلا كراهة ولا حرمة حينئذ في دفن اثنين فأكثر مطلقاً في قبر واحد  
 حتى يفرغ من جنسه ولو أفضل للحرمة الإبرة أو الأمومة بخلافه من غير جنسه  
 فيقدم بن على أمه لفضيلة الذكورة

### كتاب أحكام الزكاة

وهي لغة النماء أي الزيادة (وغيرها اسم للمال مخصوص) وهو القدر المخرج وهذا حقيقة الزكاة  
 وحده من مال مخصوص (وهو المال المخرج منه أو من بدن مخصوص وهذا محلها) على وجه  
 مخصوص (من شرط وكيفية) (بصرف لطاقة مخصوصة) وهم مستحقوها (تجب الزكاة في خمسة  
 أشياء) (أجمالاً) (وهي الواسي) ولو غير بالعم لكان (أي التعبير) (أولى لأنها) (أخص من الواسي)  
 نعم اسم للإبل والبقر والغنم وكثير ما يطلق النعم على الإبل وللأنسية يطلق على النعم وغيرها من  
 الغنم (والكلام هنا في الأخص) أي الذي هو النعم بل الكلام هنا في الأعم لأن المصنف قال بعد  
 نعم فأما الواسي فتجب الزكاة في ثلاثة أجناس منها فلو قال وهي النعم لصاع قوله بعد لاسي إذا أطلق  
 نعم على الإبل خاصة فكلام المصنف في موضعه (والإيمان) وأريد بها الذهب والفضة) ولو غير  
 ضروريين ويدخل فيهما الركا والعدن وكذا عروض التجارة لأن الواجب في قيمتها وهي من  
 (الزروع) وأريد بها الأقوات (وهي الحبوب) (والثمار) وعروض التجارة (وهي جمع عرض وهو  
 ما قابل النقص وفيه القبول للضرورة وإن راجت زواج النكاح كما لا ريب فيها كذا في عمدة  
 الرافع ورجع هذه الحصة إلى ضررين ما يتعلق بالقيمة وهو زكاة التجارة وما يتعلق بالعين وهو ثلاثة  
 أجناس وجمهور النقدين وحيوان (وسائر كل من الحصة مفصلاً) في كلام المصنف (فأما الواسي  
 فتجب الزكاة في ثلاثة أجناس) فقط (منها) أي الواسي (وهي الإبل والبقر والأنسية والغنم) وأما  
 غيرها فأنما تسمى أشياء البر لا غنم البر فلا يحتاج إلى تقييد النعم بالأنسية (فلا تجب) أي الزكاة (في  
 الحيل) خلافاً للإمام أبي حنيفة فإنه أوجبها في الأنث من الحيل وحدها أو مع الذكور (والرفيق والتوليد  
 سلايين غنم وطلباء) أنما للتوكيد بين إبل وبقر فإنه يزكي زكاة البقر من حيث العدد فلا تجب في أقل  
 من ثلاثين والتوليد بين صان ومغز قالوا يجب أنه يتبع أعلى السن (وثمرات وجوبها) أي زكاة  
 لأجناس الثلاثة (سنة أشياء) وفي بعض نسخ المتن (كتاب خصال) (الإول) (الإسلام فلا تجب) أي الزكاة  
 (على كافر أصلي) حتى لو أسلم لم يكف باخراجها كالملاة الموم (وأما المرد فكله جميع) أن ماله موقوف  
 على عاد إلى الإسلام (وجبت عليه) لتبين بقاء ملكه ولو أخرجه حال الردة أجزأه وإن لم تصح نيته  
 للضرورة بخلاف الموم فلا تجزئ لأنه عمل بدني (والافلا) (والأفلا) (تبيين بموته على الردة أن المال يخرج  
 عن ملكه من حين الردة وصار فينا هذا في زكاة وجبت عليه حال الردة أملك زكاة وجبت عليه قبلها  
 تجب اخراجها من ماله مطلقاً أسلم أم لا لأنها وجبت عليه في حال الإسلام (والثاني) (الحرية فلا زكاة  
 على رقيق) ولو مدبراً ومعلقاً بعهده بصفة ومكاناً لمصنف ملك المالك ولا تلزم سيده لأنه غير مالك  
 لأن غير المالك لا ملك له (وأما البعض فتجب عليه الزكاة فيما ملكه بعهده الحر) تمام ملكه

والافلا (والحرية) فلا زكاة على رقيق وأما البعض فتجب عليه الزكاة فيما ملكه ببعضه الحر



(و) الثالث (الملك التام) فلا تجب الزكاة فيما لا يملكه ملكا تاما كجمل جمالة ومال مكتاة نصف  
 للملك اذ لا يملكه قطا متى شاء فان فاتت الكتابة فتنقض حوله من حين زوال ملك العبد عنه (اي  
 فملك الضيف لا زكاة فيه كالمشترى قبل قبضه لا تجب فيه الزكاة كما يقتضيه كلام المصنف تبعا  
 للقول القديم لكن الجديد الوجوب) اي فتجب الزكاة على المشتري في الشيء المشتري والحال انه حال  
 عليه الحول في يد البائع لم تكن المشتري منه بتسلم الثمن وتجب الزكاة في موقوف ومحمود وصال  
 وغائب ويملوك بقدر قبضه لانها ملك ملكا تاما ولكن لا تجب دفع الزكاة حتى يموث ذلك فيخرجها  
 عن الأحوال اللازمة ولو تلف قبل التمكن سقطت وخرج بالملك الباع والموقوف على غير معين  
 فلا تجب الزكاة فيها اما الموقوف على معين فتجب فيه الزكاة ولا يمنع الدين وجوبها وان استغرق  
 النصاب (و) الرابع (النصاب) وهو القدر الذي تجب فيه الزكاة (و) الخامس (الحول) الكامل  
 والأموال في ملكه (فلونقص كل منهما) أي النصاب والحول ولو منفردا عن الآخر (فلا زكاة)  
 ولكن يحتاج نصاب ملكه بسبب ملك النصاب تحول النصاب وان ماتت الأمهات ولو مات الملك  
 في الحول لا ينقطع فيساقط الزكاة من وقت الموت نعم السائمة لا تستأنف حولا منه بل من وقت  
 قبضه هو لاسانها بعد علمه بالموت (و) السادس (السوم) وهو الرعي في كلاب (اي حشيش مباح)  
 أو أوراق متناثرة بفعل الملك أو وكيله أو وليه أو الحاكم لغيبته (فان علف الماشية معظم الحول)  
 أي أكره ليل أو نهارا (فلا زكاة فيها) لكثرة موتها (وان علفت نصفه) أي الحول (أو أقل)  
 كان كانه نسام نهارا وعلف ليل أو نسام يومين وعلف ليلة فلا يصح أنهان علفت (قدرا تعيش  
 بدونه) أي العلف (بلا ضرر بين) اما أقله الزمن كيوم أو يومين واما لاستغنائها بالرعي (ووجب  
 زكاتها) لحقة موتها (والا) تغيب أصلا أو مع ضرر بين بدون العلف (فلا زكاة لظهور المؤنة وحمل  
 ما ذكره حيث لم يقصد بالعلف قطع السوم والا انقطع به مطلقا ولو سامت الماشية بنفسها فلا زكاة لعدم  
 قصد السوم أو علفت بنفسها القدر المؤثر فلا زكاة أيضا لحصول المؤنة وقصد العلف غير شرط أو كانت  
 عوامل للمالك ولو في محرم أو بأجرة أو لغائب في حرب ونضح وحمل فلا زكاة لانها مفعلة لاستعمال  
 مباح فاشبهت ثبات البدن (وانما الايمان فثبثان الذهب والفضة مضروبان كالأول وسباني نصابهما)  
 أي الذهب والفضة وأهل الايمان لغة هو المضروب خاصة الذي هو الدنانير والدرهم وليس ذلك  
 مرادا هنا بل يجب أن يزكى المحرم من النقص من حلي وغيره إجماعا وكذا المكروه كضفة فضة  
 كبيرة لحاجة صغيرة لينة لا لباح في الاظهر لانه معد لاستعمال مباح فاشبه أمتعة الدار ولو أخرج  
 لم يستعمل لمن يحل له بلا كراهية أي فانه لا زكاة فيه فلو اتخذ الرجل سوارا بلا قصد للبس أو غيره فلا  
 زكاة فيه في الاصح لانه بالصناعة عطل نفسه للاخراج المالحق له بالنمات اذ القصد بها الاستعمال  
 غالبا مع افضائها اليه غالبا وخرج بذلك ما اذا قصد اتخاذ مكسر أفيزكي وان لم يحرم اتخاذ في غير الاناء  
 ولو قصد مباحا لم يحرم أو عكسه غير الحكم ولو قصد اعارة لمن لا يستعمله لم تجب جزا ما ولو انكسر  
 الحلي الباع فعليه وقصد اصلاحه فلا زكاة فيه في الاصح وان دأب أحوال الدوام صورة الحلي مع قصد  
 اصلاحه هنا أن توقف استعماله على الاصلاح لنحو لحام ولم يحتج لصوغ جديد فان لم يتوقف عليه فلا  
 أثر للكسر قطعا وان احتاج لصوغ جديد ومضى حول عمله بكسر ثم زكى قطعا وانقعد الحول من حين  
 الكسر وخرج بقصد اصلاحه ما اذا قصد كثره أو جعله نحو تبرقز كقطا وكذا ان لم يقصد شيئا لانه  
 الآن غير معد للاستعمال (وشرائط وجوب الزكاة فيها أي الايمان) ولوقال بعضهم باضمير التنية ليعود  
 على أقرب مذكور كان أولى (خمس أشياء) وهي (الاسلام والحرة والملك التام والنصاب والحول)

(والملك التام) أي فالملك  
 الضيف لا زكاة فيه  
 كالمشترى قبل قبضه  
 لا تجب فيه الزكاة كما  
 يقتضيه كلام المصنف  
 تبعا للقول القديم لكن  
 الجديد الوجوب  
 (والنصاب والحول)  
 فلونقص كل منهما فلا  
 زكاة (والسوم) وهو  
 الرعي في كلاب مباح فلو  
 علفت الماشية معظم  
 الحول فلا زكاة فيها  
 وان علفت نصفه فأقل  
 قدرا تعيش بدونه بلا  
 ضرر بين ووجب  
 زكاتها والا فلا (و) أما  
 الايمان فثبثان الذهب  
 والفضة (تضروبان  
 كانا أولا وسباني  
 نصابهما) (وشرائط  
 وجوب الزكاة فيها)  
 أي الايمان (خمس  
 أشياء) الاسلام والحرة  
 والملك التام والنصاب  
 والحول



والسنة والركاز فتجب الزكاة فيها في الحال نعم لو ملك نقدا نصبا سنة أشهر ثم أفرضه لآخر  
 يصح لحرقه إذا كان موقرا أو عاكدا إليه زكاة عند تمام السنة الأشهر الثانية (وسياق بيان ذلك) أي  
 المحرور من النصاب والمحول (وأما الزرع) وهو ما لا ساق له (وأراد النصف بها القنات من حنطة  
 وشعير وعدي وأرز وكذا) (أما القنات اختيارا كدرة وخميس كجب الزكاة فيها ثلاثة شرائط)  
 ١- أن يكون على ما سبق من الإسلام والحرية والملك التام أما المحل فلا يشترط هنا (الاول) أن يكون أي  
 زرع (ثاني) زرع أي يستنبه الآدميون أي من عادة الزرع أن يتولى استنباط نباته الآدميون سواء  
 زرع ذلك نقدا أم نبتا فاما ما ينبت من السابل من حب ملوك بنحورج أو طبرج ونبت زكي  
 (ثالث) أي الزرع (بنفسه يحمل ماء) أي سبل (أو هواء) أي ريح من دار الحرب إلى أرضنا غير  
 موكلة لأحد (فلا زكاة فيه) أي ذلك الزرع فإنه لم يملكه مالك اللين أماله حمله السبل لأرضنا  
 موكلة فيملكه من نبت كآرضه ونجب عليه زكاته ولو حمل الهواء أو الباء حبا ملوكا نبت بأرض  
 موكلة فإن عرض عنه مالكه فهو لصاحب الأرض وعليه زكاته إن وجدت الشروط وإن لم عرض  
 من فيه لم يوجب عليه زكاته وأجرة مثل الأرض لصاحبها (والثاني) أن يكون أي الزرع (قونا)  
 هو ما يقوم به البدن غالبا أي مقننا وقت الاختيار كالقول والذرة الحنبي والذرة الصني والنخيل  
 بدخرا أي صالحا للإدخار بحيث لو ادخرا لا تفتت لم يفسد (وسبق قريبا بيان القنات) في قوله من  
 حقة إلى آخره (وخرج بالقوت مالا يفتت) أي مالا يملكه لا يفتت (من الأزرار) والثمار (محو  
 الكمون) والشعر والرجل أي وخرج بذلك ما يؤكل مداويا أو نأما أو نمتا كالزعران والفجل  
 والسم والريمان وسائر الفواكه وخرج بالاختيار ما يفتت في الحنط اضطرازا كحب الحنظل  
 وحبة الفاسول وهو الاثنان ومضط جميع ما يفتت اضطرازا بقوله محو كل ما يستنبه الآدميون لأن  
 من لم يملكه استنبطه لثابت عدم اقتباسهم به اختيارا ولا عكس غلبه ما يستنبه اختيارا لا يفتت  
 تلك (والثالث) أن يكون أي الزرع (نصبا) من جنس واحد فلا يضم جنس لجنس آخر  
 كجمع مع أرز بخلاف الإتنوع فيضم بعضها لبعض ويخرج من كل نوع بقسطه فإن عسر إخراج  
 كل نوع لكثرة الأنواع وقلة مقدار كل نوع أخرجه الوسط واعتبره بقصد سبب وجوب  
 زكاة في قدر نصاب الحبوب حال اعتداده ولو في البعض لأنها حينئذ قوت وقيل بقل ومع وجوب  
 زكاة بما ذكر لا يجب إخراج الأبعد التصفية بل لا يجزي فيها وموتها مع مؤنة الحصاد على  
 ذلك من خالص ماله فلونلف به عن الحبوب قبل التمكن من إخراج زكاتها كان تلف قبل  
 تصفية سقط قسطه ووجب قسط ما بقي (وهو) أي الزرع (خمس أوسق) أي ثقله ذلك وما زاد  
 صحابه لا تفرع عليها وفي بعض النسخ أن يكون خمسة أوسق أي من زرع عام واحد (باسقاط)  
 (نصاب) والذرة الأولى أحسن ويعتبر بلوغ الحب خمسة أوسق حال كونه معصا من نحو  
 ث وفسر لا يؤكل ولا يدخر معه ويعتبر قليل فيه لا يؤثر في الكيل وأما ما ذكر في قشره الذي  
 يؤكل مع كالأرز كغصاه عشرة أوسق تحديدا اعتبارا لقشره الذي أدخاره فيه أني وأصلح له  
 الخمسة لأن خالصة محبي منه خمسة أوسق غالبا وخرج بقولنا لا يؤكل معه الذرة فيدخل قشره  
 في الحساب لأنه يؤكل معه وتحتيته غنية نادرة (وأما الثمار) أي نهار النجر وهو ماله حرق (فتجب  
 زكاة في شبتين) فقط (منها) أي الثمار فلا زكاة في غيرها (ثمرة النخل وثمر الكرم) بكون  
 زكاة أي العنب لأنها من الأفوات الدخيرة (والكراد هذين الثمرين الثمر والزبيب) أي في الاعتبار في كون  
 صاحبها خمسة أوسق كونهما ثمرًا وزبدا وهما أفضل الثمار يخرجهما أفضل بالاتفاق والنخل أفضل

وسياق بيان ذلك  
 (وأما الزرع) وأراد  
 النصف بها القنات من  
 حنطة وشعير وعدي  
 وأرز وكذا ما يفتت  
 اختيارا كدرة وخميس  
 (فتجب الزكاة فيه)  
 بثلاثة شرائط أن يكون  
 زرع أي يستنبه  
 (الآدميون) فإن نبت  
 بنفسه يحمل ماء أو هواء  
 فلا زكاة فيه (وأن  
 يكون قونا بدخرا)  
 وسبق قريبا بيان القنات  
 وخرج بالقوت مالا  
 يفتت من الأزرار محو  
 الكمون (وأن يكون  
 نصبا أي من جنس واحد  
 لا يضم جنس لجنس  
 النسخ أن يكون خمسة  
 أوسق باسقاط نصاب  
 (وأما الثمار) فتجب  
 الزكاة في شبتين منها  
 ثمرة النخل وثمر  
 الكرم (والكراد هاتين  
 الثمرتين الثمر والزبيب



من شجر العنب على الراجح (ومعرايط وجوب الزكاة فيها أي النار) ولو قال فيها بضمة النشبة ليعود  
على الثمرين المكان أولى (أربع حصال الاسلام والحرية والملك التام والنصاب متى انتفى شرط من ذلك  
أي المذكور ومن الشروط الأربع (فلا وجوب) أي لازك أي وقت ظهور صلاح الثمرة ولو في البعض  
وهو بلوغه صفة يطلب فيها غالبا بأن ظهر مبادي النضج والحلاوة والتلون فإنه حينئذ ثمرة كاملة وقبل  
ذلك بلوغ وحصره فكلما نضج في التلون ثمرة في حمرة أو سواد أو صفرة وفي غيره كالناب الأبيض  
وعن غيره وهو حفاؤه وجزان الماء فيه ومع ذلك لا يجب إخراج الزكاة إلا بعد الحفاف فيايجز بل  
لا يجزي قبله وبعتبر بلوغ الرطب والعنب نضجا بحاله كونه ثمرا أو زيبا أن يثمر أو تزبب والآ فرط  
وعننا ويخرج منه لأن هذا كمال أحواله ويضم غير التجفيف للتجفيف في كمال النصب لا تعاد  
الجنس وما يجب زكواته كالإيجاف وكذا ما لم يطول زمن جفافه كسنة (وأما عروض التجارة فتجب الزكاة  
فيها بالشرايط المذكورة سابقا) في كلام الصنف (في) زكاة (الأنبان) وهي خمسة الاسلام والحرية  
والمالك التام والنصاب والحول السكن النصاب في مال التجارة معتبر في آخر الحول فإذا بلغت القيمة آخره  
نصابا زكاة وإن اشتراه قبل أو باعه بعد بدونه والأفلاز كذا لهذا الحول بخلاف المال الذي ليس للتجارة  
فيستلزم أن لا ينقص عنه في جزء من أجزاء الحول (والتجارة هي التقلب في المال) وعليك بالمعاوضة  
(العرض الربح) أي قصده وقت عقده وفيلها وبكفي وجود قصدها في مجلس العقد سواء اشتراه  
بنقد أو عرض فنية أم دين حال أم مؤجل وسواء ملكه باحارة لنفسه أو دابته مثلا ولا يحتاج لتجديد  
القصدي في كل تصرف وينقطع حول تجارة بديق فنية لمال التجارة كله أو بعضه إن عتبه أو لا يستعمل  
محرم كليس الحرير فتحتاج إلى تجديد قصدي مقارن للتصرف لاستعمال بلانية قنية وللقنية في الحبس  
للا تفاع وقد وجدت مع النية فأنزلت فيها فلو باع مال تجارة بعرض تجارة ورد عليه بعيب فلا  
يستأنفله حولا ولو ربح به حتى تم الحول بخلاف غير مال التجارة كالماشية والنقد ولو في حق غيره  
أخذته تجارة لأنها في النقد ضعيفة تأدرة فإنه إذا باعه ثم رد عليه بنحو إقالة أو عيب استلزم تحولا  
ثانيا ولو رد مال التجارة إلى النقد الذي يقوم به آخر الحول بان يقع به مثلا في خلال الحول وهو دون  
النصاب ولم يكن بملكه نقد من جنسه يكمله ثم اشتري به سلعة فالأصح أنه ينقطع الحول  
ويبتدى حولها من وقت شرائها التحقق بقص النصاب تحسنا بالنقص بخلافه قبله لأنه مظنون  
أما لو رد إلى النقد كأن يبدل بعرض التجارة عرضا آخر أو رد نقد لا يقوم به كان باعه به بدهاء  
والحال يقتضي التقويم بذناير أو نقد يقوم به وهو دون نصاب ولم يشتري به شيئا أو هو نصاب  
فلا ينقطع الحول بل هو باق على حكمه لأن ذلك كله ممن جملة التجارة ولاستواء العرض والنقد الذي  
لا يقوم به في عدم التقويم بهما ويضم الربح الحاصل أثناء الحول أو مع آخره إلى الأصل في الحول إن  
ينقص بما يقوم به وذلك كان اشتري عرضا بماقي درهم فصارت قيمته في الحول ولو قبل آخره بلحظه  
تلاها زكاه آخره

مالك

(ومعرايط وجوب  
الزكاة فيها) أي النار  
(أربع حصال الاسلام  
والحرية والملك التام  
والنصاب) متى انتفى  
شرط من ذلك فلا  
وجوب (وأما عروض  
التجارة فتجب الزكاة  
فيها بالشرايط المذكورة  
سابقا (في الأيمان)  
والتجارة هي التقلب  
في المال لعرض الربح  
فصل في زكول نصاب  
الابل خمس وفيها خمسة  
أي جذعة ضان لها  
سنة ودخلت في الثانية  
أو ثنية معز لها سنتان  
ودخلت في الثالثة  
وقوله (وفي عشر شاتان



ست وثلاثين بنت لبون

وفي ست وأربعين حفقة

وفي احدى وسبعين

حفقة وفي ست وسبعين

بنتا لبون وفي احدى

وسبعين حقتان وفي مائة

واحدى وعشرين

ثلاث بنات لبون (الح

ظاهر غنم عن النرح

وبنت المخاض لها حفقة

ودخلت في الثانية

وبنتا لبون لها حقتان

ودخلت في الثالثة

والحفقة لها ثلاث سنين

ودخلت في الرابعة

والحفقة لها أربع سنين

ودخلت في الخامسة

والحفقة لها خمس سنين

كل أي ثم بعد زيادة

التسع على مائة واحدة

وعشرين وزيادة عشر

بعد زيادة التسع وحقة

ذلك مائة وأربعون

يستقيم الحساب على

أن في كل (أربعين

بنت لبون وفي كل

خمس حقة) في مائة

وأربعين حقتان وبنت

لبون وفي مائة وخمسين

ثلاث حقات وهكذا

(فصل : وأول نصاب

البقر ثلاثون فيجب

فيها وفي بعض النسخ

كوفي أي النصاب

(تبع) أن سنة ودخل

في الثانية سمي بذلك لتبعه أمه في الرعي وأخرج نبيعة أجزاء بطريق الأولى (و) يجب (أربعين سنة) لها ستان ودخلت

في الثالثة سميت بذلك لتكامل أسنانها ولو أخرج عن أربعين تبعين أجزاء على الصحيح

(وفي خمسة عشر ثلاث شيا) أي ثلاث جذعات من الضأن أو ثلاث نيات من المعز . ذكر ابنه مذكور بقوله (وفي عشرين أربع شيا) أي أربع جذعات من الضأن أو أربع نيات من المعز . ويعتبر في الإخراج عن الأبل من النياة كونه سليما وأن كانت إبله معيبة وإنما وجبت النياة في الأبل لأن إبله غير بضرة بالمالك وإيجاب حقه من غير وهو الخمس بضرة وبالفقراء لصغر المشاركة وفي وجوب الناة رفق بالفريقين . وخمسها مذكور بقوله (وفي خمس وعشرين بنت مخاض من الأبل) أي بنت ناقة مخاض . وكذا سها مذكور بقوله (وفي ست وثلاثين بنت لبون) أي بنت ناقة لبون . وساجها مذكور بقوله (وفي ست وأربعين حفقة) وكامنها مذكور بقوله (وفي احدى وستين حفقة) . وكاسها مذكور بقوله (وفي ست وسبعين بنتا لبون) أي عبيدا لا بالحساب والإكواب في اثنين وسبعين بنتا لبون . وعاشرها مذكور بقوله (وفي احدى وتسعين حقتان) أي عبيدا لا بالحساب والا لوجب في اثنين وتسعين حقتان . وكلاوي عشرها مذكور بقوله (وفي مائة واحدة وعشرين ثلاث بنات لبون) أي بالتعب لا بالحساب فلو اعتبر الحساب لوجب الثلاث بنات لبون في مائة وثمانية وقول للصنف من أول النصاب (إلى آخره ظاهر غنم عن النرح) ليكون ذلك نص الحديث فلا خفاء فيه (وبنت المخاض لها حفقة) أي تحديدا كما أشار إليه بقوله (ودخلت في الثانية) سميت بذلك لأن أمها بعد سنة من ولادتها تحمل مرة أخرى فتصير الأم من المخاض أي الحوامل (وبنتا لبون) كما سكنان ودخلت في الثالثة) سميت بذلك لأن أمها قرب أو أن ولادتها فتصير كونا أي ذات لبن (والحفقة لها ثلاث سنين ودخلت في الرابعة) سميت بذلك لأنها ناسنحت أن تركب ويظهرها الفحل وتعمل عليها (والحفقة لها أربع سنين ودخلت في الخامسة) سميت بذلك لأنها ناسنحت بمقتضى أسنانها أي أسننتها (وقوله) فيما تقدم لا يتغير ثم تغير الواجب بزيادة تسع (ثم في) زيادة (كل) عشرة أي ثم بعد زيادة التسع على مائة واحدة وعشرين (تغير الواجب في مائة وثلاثين بنتا لبون وحقة (و) بعد (زيادة عشر بعد زيادة التسع) تغير الواجب أيضا (و) كذلك أي المذكور من تسعة عشر مع مائة واحدة وعشرين (ثلاثة وأربعون) ومن هنا يستقيم الحساب على أن في كل (أربعين بنت لبون فيصير في كل (أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة) وتغير الواجب بزيادة كل عشرة (في مائة وأربعين حقتان وبنت لبون) لأن فيها خمسين وخمسين وأربعين حقتان في المائة وبنت لبون في الأربعين (وفي مائة وخمسين ثلاث حقات) لأن فيها ثلاث خمسينات في كل خمسين حقة (وهكذا) في مائة وستين أربع بنات لبون وفي مائة وسبعين ثلاث بنات لبون وحقة وفي مائة وثمانين حقتان وبنتا لبون وفي مائة وتسعين ثلاث حقات وبنت لبون وفي مائتين يتفق قرآن اما أربع حقات واما خمس بنات لبون فيتعين الأنفع للمستحقين من ذلك (فصل) والبقر لها نصابان أولهما مذكور بقوله (وأول نصاب البقر ثلاثون فيجب فيها) أي الثلاثين (وفي بعض النسخ كوفي أي النصاب تبع) أي ذكر وهو المعجل (أب سنة) أي تحديدا كما أشار إليه الشارح بقوله (ودخل في الثانية تبع) أي المعجل بذلك أي بلفظ تبع (لتبعته أمه في الرعي ولو أخرج تبع) أي أمه أو ميسنة (أجزاء بطريق الأولى) لأنها أنفع من الذكر لما فيها من اللبن والحر . وكذا نيامها مذكور بقوله (ويجب في أربعين ميسنة) أي أني فلا يكفي الذكر (لها ستان) أي تحديدا كما أشار إليه الشارح بقوله (ودخلت في الثالثة سميت) أي البقرة (بذلك) أي بلفظ ميسنة (لتكامل أسنانها ولو أخرج عن أربعين تبعين أجزاء) أي الأخراج (على الصحيح) وهو المذهب



(وعلى هذا أبداً فيقش) وفي مائة وعشرين من ثلاث مِئَاتٍ أو أربعة أُنْبَعَة . (فصل : وقول نصاب الغنم أر بعون وفيها شاة) جُدْعَة من الضان أو ثنية (١٠٤) من العز وسبق بيان الجُدْعَة والثنية وقوله (وفي مائة واحد عشر من شترانان

كما في الافناع لانهما يجزئان عن ستين فعن مادونها اولى وانما منع مقابل المذهب الاجزاء لعدم  
الاثبوت (وعلى هذا) الحكم من النصاين (ابداً فقس) عند الزيادة في ستين كبيعان فلا يتغير  
القرض بعد الأربعين الا بزيادة عشرين ثم يتغير بزيادة كل عشرة في سبعين مكنته وتبيع وفي ثمانين  
مكنتان وفي تسعين مكنتان اربعة وفي مائة نيكيعان ومئنته وفي مائة وعشرة مكنتان وتبيع (وفي مائة  
وعشرين) يتفق قرضان اما ثلاث مئنتات او اربعة انبعة لا يتفق قرضان الا بالابل والبقرة.

(فصل) ولانهم <sup>مؤيدون</sup> انهم نصب <sup>مؤيدون</sup> اولها مذكور بقوله (واول نصاب الغنم اربعون وفيها) اى الاربعين  
 كشاة جذعة من الضان او ثنية من الغز) يسكون العين او فتحتها جمع ماعز للذكر وماعزة للانثى  
 كضان جمع ضائى وضائنة (وسبق) فى نصاب الابل (بيان الجذعة والثنية) فالجذعة مألفا سنة كاملة  
 او اجذعت قبلها والثنية مألفا حستان كاملتان ويعبر كونهما اثنتين ان كانت غنمة اناثا او وفيها  
 اكلت (و) ثانيها قوله وفى مائة واحدى وعشرين سكران اى بعد بالنص لابل الحساب . وثالثها  
 مذكور بقوله (وفى مائتين وواحدة ثلاث شياه) ورابعها مذكور بقوله (وفى اربع مائة اربع شياه) ثم  
 يستقيم الحساب بزىادة مائة مائة (فى كل مائة كشاة) وقوله من اوله (الى آخره ظاهر غنى عن الشرح)  
 لثبوت ذلك بالنص . واعلم ان ما بين النصب يقال فيه وقص اى عفو لا يزيد به شئ فى الواجب ولا  
 ينقص سبيلفه شئ منه ولا وقص فى غير الماشية .

(فصل) في زكاة خلطة الأوصاف (و) الشخصان (الخططان) مائيهما (يزكيان بكسر الكاف زكاة الشخص الواحد) اجماعا (والخلطة) أي أحوالاً أربعة (الاولى قد تفيد) أي الخلطة (الثانية) يمكن تخفيفاً) عليهما (بأن يملكاً مائتين شاة بالسوية بينهما) أي لكل أربعون (فيلزمها شاة) على كل نصفها ولو انفرد لكان عليه شاة كاملة (و) الثانية (قد تفيد) أي الخلطة (ثالثاً) أي عليهما (بأن يملكاً أربعين شاة بالسوية بينهما) لكل منهما عشرين (فيلزمها شاة) على كل نصفها ولو انفرد لم يجب عليه شيء لعدم التصاب (و) الثالثة (قد تفيد) الخلطة (تخفيفاً على أحدهما وثلاثة على الآخر) كأن يملكاً ستين لآخرهما ثلثها (وهو عشرون) (ولأخر ثلثها) فعلى من له الثلث ثلث شاة واحدة مع أنه لو لا الخلطة لم يلزمه شيء فقد أفادته التثنية وعلى من له الثلثان ثلثا شاة مع أنه لو لا الخلطة لزمه شاة كاملة فقد أفادته التثنية (و) الرابعة (قد لا تفيد) أي الخلطة (تخفيفاً ولا تثقيلاً) كأن يملكاً مائتين شاة بالسوية بينهما) لكل منهما مائة في مائتين شاتان على كل شاة ولو انفرد لكان عليه ذلك فلم تفيد الخلطة شيئاً (وانما يزكيان زكاة الواحد بسبع شرائط) الأولى (إذا كان وفي بعض النسخ ان كان المراح) أي الزربية (واحداً وهو) أي المراح (بضم الميم ماوى المشية ثلثاً) (و) الثاني إذا كان (المسرح) أي المثل الذي تجتمع الماشية فيه ثم يساق الى المرحى (فواحداً) ومعنى المسرح في الأصل موضع الارسل (ولكوا بالشرح) هنا (الموضع الذي تسرح) أي رسل (اله الماشية) من الماوى لتجتمع فيه ثم يساق منه الى المرحى (و) الثالث إذا كان (المرحى) وهو الموضع الذي رعى فيه الماشية واحداً (و) الرابع يكون (الرعى واحداً) بأن لا تختص ماشية كل واحد بحافله لماشية وأن تعدد (و) الخامس إذا كان (الفحل واحداً) بأن يكون مرسلًا يزوج على كل من الماشيتين بحيث لا تختص ماشية هذا بفحل عن ماشية الآخران تعدد (أي أن يعدد نوع الماشية فان اختلف نوعها كضأن ومغز فيجوز أن يكون لكل منهما فحل بطريق ماشيته)

وَفِي مَائَتَيْنِ وَوَاحِدَةٍ  
ثَلَاثَ شِئَاءٍ وَفِي أَرْبَعَةِ  
أَرْبَعَ شِئَاءٍ ثُمَّ فِي كُلِّ  
مِائَةٍ شَأْنٍ (الْحُظَّاهِرُ  
مَغْنَى عَنِ الشَّرْحِ).

(فصل: والحق طان  
بكر الكاف)

٤ (زكاة) الشخص

(الواحد) والخلطة قد

نفيد الشرع بكن مخفيا

بَانِ يَمْلِكَا عَمَّائِيْنَ مَحْمَدَ

بالسوية يليهما قبلهما  
في خاد ١٦ ص ١٦

ما زال عليك من هذه الحياة

بِالسَّوْمَةِ نَتَرُهَا فَلَزِمَهُمَا

شاة وقد تفيد تخفيفا

على أحد هما وثقيل على

الْآخِرُ كَانَ يَمْلِكُ سِتِينَ

لا أحد مما بينهما ولا آخر

ثلاثا وقد لا تفيد

مخفيا ولا ثقيلًا كان

يملك ما تقي مشاة بالسوية

بینہما واما یزیدیان

ر ٥٥. الواحد (سبع)

سیراٹھ ادا (ہاں) وئی

فصل السجدة الحادية عشر

نظم الميم ماوى الماشية

٢٠ ميمون عم صفي  
ليل (والمسترح

واحد) المراد

بالمسرح الموضوع الذي

تشرح اليه الماشية

(والمرعى) والرعى

(وَاحِدًا وَالْفِعْلُ وَاحِدًا) أَيْ إِنْ أَتَى نَوْعُ الْمَاسِيَةِ فَانْخَلَفَ نَوْعُهَا كَمَا وَمَعْرِفُ يُجُوزُ  
 أَنْ يَكُونَ لِكُلِّ مِنْهُمَا فِعْلٌ بِطَرِيقٍ مُتَشَابِهَةٍ

للضرورة







من الوَسْق مصدر بمعنى الجمع (١٠٦) لأن الوَسْق يجمع الصبيان (وهي) أي الحصة أوسق (القصبة ستة رطل بالمرأقي)

وفي بعض النسخ  
باليندادي (وما زاد  
فبحسابه) (ورطل ينداد  
هندا ثوي مائة وثمانية  
وعشرون ذرها وأربعة  
أسباع درهم) (وفيها)  
أي الزرع والثمار  
(ان سقطت ماء السماء)  
وهو للطر ونحوه  
كالثلج (أو الصبح)  
وهو لئلا الجارى على  
الأرض بسبب سد التهر  
فيصعد الماء على وجه  
الأرض فيسقيها  
(العشر وان سقيت  
بدولاب) بضم الدال  
وقد يحتمل ما يدور الحيوان  
(أو) سقيت بفتح  
من نهر أو ببر بحيون  
كبير أو بقر (كف  
العشر) وفيها سقي ماء  
السماء والدولاب مثلا  
سواء ثلاثة أرباع البشر  
(فصل) في زكاة المروض والمعدن والركاز وما حب أخراجه من كل (وتقوم عروض التجارة عند آخر  
الحول) لتعرف قيمتها (بما اشترت به) أي بالنقد الذي اشترت به العروض به من ذهب أو فضة أو غير  
خضروين (سواء كان عين مال التجارة نقابا أم لا) أي سواء كان رأس مال التجارة الذي اشتراه بالنقد  
نقابا أم لا (فإن بلغت قيمة العروض آخر الحول نقابا زكاه) أي قيمة العروض (والأفلاو يخرج من) قيمة  
(ذلك) أي العروض لا من عينه (بعد بلوغ قيمة مال التجارة نقابا) بالتقوم (ربع العشر منه) أي من  
قيمتها أما أن يخرج ربع العشر فلا اعتبار بالنقد الذي تقوم به العروض وأما أنه من القيمة فلا يتعلق  
بربع العشر فلا يجوز أخراجه من عين العروض (وما استخرج من معادن الذهب والفضة) أي والنقد  
الذي استخرج بمثلها أو بدونها من أرض مباحة أو مملوكة له (يخرج منه) أي المستخرج بعد  
التنقية من نحو التراب (إن بلغ نقابا ربع العشر في الحال) ولا يجب عليه في المدة الماضية أن وحده في  
ملكه لم يتم تحقق كونه ملكه من حين ملك الأرض لا محالة أن يكون للوجود مما خلق شيئا فشيئا  
والاصل عدم وجوبها ولا يشترط في المعدن الحول لأنه إنما يتم لأجل تكامل النماء والاستخراج من  
للمعدن مما في نفسه فأشبه الزرع والثمار (وان كان المستخرج من أهل وجوب الزكاة) بأن كان مسلما حرا

(من الوَسْق مصدر) لوسق بمعنى جمع فالوسق (بمعنى الجمع) قال الخليل الوَسْق خيل المعبر والوفر حمل  
البقل والجار وإنما أخذ الأوسق من الوَسْق بمعنى الجمع (لأن الوَسْق يجمع الصبيان وهي أي الحصة  
أوسق) بالوزن (ألف وستة رطل بالمرأقي وفي بعض النسخ باليندادي) لأن الوَسْق ثنتون صاعا  
والصاع أربعة أمداد وللد رطل وثلاث باليندادي فإذا ضربت الحصة أوسق في الستين صاعا كانت  
الجملة ثمانية صاع فإذا ضربتها في الأربعة أمداد صارت الجملة ألفا ومائتي مديفاذا ضربتها في رطل وثلاثة  
كانت الجملة ألفا وستة رطل (وما زاد فبحسابه) أي الزائد فلا وقص في العشرات (ورطل ينداد عند  
الثوي مائة وثمانية وعشرون ذرها وأربعة أسباع درهم) وقدر الرطل بالمرأقي لأنه الرطل الشرعي  
لأنه وقع التدبير به في زمن الصحابة رضي الله عنهم واستقر الأمر عليه (وفيها أي الزرع والثمار)  
أو في الحصة أوسق وما زاد كما في الانقياع إما العشر أو نصفه وذلك (ان سقطت) أي الثوابت (ماء السماء  
وهو للطر ونحوه كالثلج أو) ماء السبح وهو الماء الجاري على وجه الأرض) بأي شيء كان كالسيل  
من جبل أو نهر أو عين أو ماء زل من السماء في حفرة فيملؤها ثم يجري منها الزرع والثمار أو كالسيل  
من التهر (بسبب سد نهر فيصعد الماء على وجه الأرض فيسقيها) أي الثوابت (وجب فيها) (العشر) كائنا  
الحقة للثوبة في ذلك (وان سقيت) أي الثوابت (بدولاب بضم الدال) وقدها ما يدور الحيوان) أو  
الآدميون أو بناغورة وهي ما يدور الماء بنفسه أو بدالة وهي البكرة التي تدور عليها من نحو الآبار  
(أو سقيت بضم) أي بتقل الماء (من نهر أو ببر بحيون كبير أو بقر) أو غيره إلى الزرع ووجب فيها  
(نصف العشر) لكثرة للثوبة (و) وجب (فيما سقي) أي من الثوابت (بماء السماء والدولاب مثلا سواء)  
باعتبار مدة عيش الزرع والثمار (ثلاثة أرباع العشر) عملا بواجب النوعين ولو كانت المدة من  
يوم الزرع أو يوم الإطلاع أو يوم ظهور النبات إلى يوم الادراك ثمانية أشهر واحتمل في ستة أشهر  
زمن الشتاء والربيع إلى سقيتين فسقي بماء السماء وفي شهرين من زمن الصيف إلى ثلاث سقيات  
فسقي بالنضح ووجب ثلاثة أرباع العشر نظرا لشيء السماء وربع نصف العشر وهو من العشر نظرا  
لشيء النضح ولو سقي الزرع بماء السماء والنضح وجهل مقدار كل منهما من النضح ووجب فيه ثلاثة  
أرباع العشر أخذنا بنساي الذين يجعل نصف المدة للسقاة ونصفها للسقيتين لأن الأصل عدم  
زيادة كل منهما

فخرج (فصل) في زكاة المروض والمعدن والركاز وما حب أخراجه من كل (وتقوم عروض التجارة عند آخر  
الحول) لتعرف قيمتها (بما اشترت به) أي بالنقد الذي اشترت به العروض به من ذهب أو فضة أو غير  
خضروين (سواء كان عين مال التجارة نقابا أم لا) أي سواء كان رأس مال التجارة الذي اشتراه بالنقد  
نقابا أم لا (فإن بلغت قيمة العروض آخر الحول نقابا زكاه) أي قيمة العروض (والأفلاو يخرج من) قيمة  
(ذلك) أي العروض لا من عينه (بعد بلوغ قيمة مال التجارة نقابا) بالتقوم (ربع العشر منه) أي من  
قيمتها أما أن يخرج ربع العشر فلا اعتبار بالنقد الذي تقوم به العروض وأما أنه من القيمة فلا يتعلق  
بربع العشر فلا يجوز أخراجه من عين العروض (وما استخرج من معادن الذهب والفضة) أي والنقد  
الذي استخرج بمثلها أو بدونها من أرض مباحة أو مملوكة له (يخرج منه) أي المستخرج بعد  
التنقية من نحو التراب (إن بلغ نقابا ربع العشر في الحال) ولا يجب عليه في المدة الماضية أن وحده في  
ملكه لم يتم تحقق كونه ملكه من حين ملك الأرض لا محالة أن يكون للوجود مما خلق شيئا فشيئا  
والاصل عدم وجوبها ولا يشترط في المعدن الحول لأنه إنما يتم لأجل تكامل النماء والاستخراج من  
للمعدن مما في نفسه فأشبه الزرع والثمار (وان كان المستخرج من أهل وجوب الزكاة) بأن كان مسلما حرا



والموادن جمع معدن  
بفتح داله وكسر هاء اسم  
لمكان خلق الله تعالى  
فيه ذلك من موات  
أو ملك (وهو يوجد من  
الركاز) وهو دين  
الحاقلي وهو الحالة التي  
سكنت عليها العرب قبل  
الاسلام من الجهل بالله  
ورسوله وشرايع  
الاسلام (ففيه) أي  
الركاز (الحسن)  
ويصرف مصرف  
الزكاة على المشهور  
وهو قوله أنه يصرف إلى  
أهل الحسن المذكورين  
في آية القى .  
فصل : ونجب زكاة  
الفطر (ويقال لها زكاة  
الفطرة أي الخلقة  
(بثلاثة أشياء الاسلام)  
فلا فطرة على كافر أصلي  
الآ في رقيقه وقريبه  
المسلمين (وبغروب  
الشمس من آخر يوم  
من شهر رمضان)  
وحينئذ يخرج زكاة  
الفطر عمن مات بعد  
الغروب دون من ولد  
بعده (وجود الفضل)  
وهو يسار الشخص بما  
يفضل (عن قوته وقوت  
عيله في ذلك اليوم)  
أي يوم عيد الفطر  
وكذا ليلته أيضا  
يعبر يوم عيد

فخرج الركاب فانه تلك ما يأخذه من العدين ولا زكاة عليه فيه أضعف ملكه وأما ما يأخذه الرقيق  
عليه فيلزمه زكاته (والمعادن جمع معدن بفتح داله وكسر هاء اسم لمكان خلق الله تعالى فيه ذلك)  
أي المذكور من الذهب والفضة (من موات أو ملك) وقيل بالفتح اسم للمكان وبالكسرا اسم  
لما يؤخذ منه (وما يوجد من الركاز وهو دين الحاقلي) وهو الناس الذين قبل الاسلام سمو بذلك  
لكثرة جهالتهم وهذا هو المشهور خلافا لما شرح حيث قال (وهي الحالة التي كانت عليها العرب قبل  
الاسلام) أي قبل بعث النبي صلى الله عليه وسلم (من الجهل بالله ورسوله وشرايع الاسلام وفيه أي  
الركاز الحسن) وجوبا إن بلغ تصابا وحالف المعدن في قدر الواجب وإن وافقه في الإخراج نور لأنه  
لا يؤمنه في تحصيله كان أظهر السبل أو مؤتمنه فقله إن لم يظهره فكفر واجبه كالمشترا (ويصرف)  
أي الركاز (مصرف الزكاة) كالمعدن (على المشهور) لأنه محقق واجب في الاستفاد من الأرض فأشبهه  
الواجب في الثمار والزروع (ومقابل) أي المشهور (أنه) أي خمس الركاز (يصرف إلى أهل الحسن  
المذكورين في آية القى) أي يصرف كصرف خمس الفي لأن الركاز مال جاهلي حصل الظفر به  
من غير إعاف خيل ولا ركاب فكان كالفي . فيصرف خمسة مصرف خمس القى .  
(فصل في زكاة الفطر) فظهر إفهاته : وقت الوجوب وقت الأداء وصفة المؤدى عنه وصفة المؤدى  
وقدر المخرج وجبته وسعى القدر المخرج زكاة الفطر لأن الفطر أحد جزأي سبيل المركب من شيئين  
أحدهما جز من رمضان وجز من شوال ويقال أيضا زكاة الفطرة لأنها وجبت على الخلقة زكاة  
لنفس أي تطهيرا لها وتنمية لعملها (ونجب زكاة الفطر) ويقال لها زكاة الفطرة أي الخلقة وزكاة  
الصوم وزكاة البدن وصدقة الفطر (بثلاثة أشياء) أي أمور بل بأربعة أركان النية والمؤدى  
والمؤدى عنه والمال المؤدى أما النية فتكون من المؤدى عن نفسه أو عمن تلزمه فطرته وتكون  
بعد الغزل عن المال أو عند الدفع إلى المستحق أو بينهما . وأما المؤدى عنه فيشترط فيه أمران :  
أول (الاسلام فلا) يخرج الفطرة عن كافر فانه لا (فطرة على كافر أصلي) عن نفسه (الآ) يلزمه  
فطرة من تلزمه مؤتمنه إذا كان مسامحا فتجب عليه (في رقيقه وقريبه) من أصول وفروع (المسلمين)  
صيغة التثنية لوجوب نفقتهما عليه . والثاني أن يدرك وقت وجوب زكاة الفطر الذي هو آخر جزء  
من رمضان وأول جزء من شوال (و) لو (بغروب) جز (الشمس من آخر يوم من شهر رمضان  
وحينئذ) فخرج زكاة الفطر عمن مات بعد الغروب (وعمن ولد قبله ولو بلحظة) (دون من ولد بعده)  
ودون من مات قبله ودون ما يحدث بعده أو معه من نكاح واسلام وملك رقيق وغنى فانه  
لا يوجب لعدم وجود ذلك وقت الوجوب . وأما المؤدى عنه فيشترط فيه ثلاثة شروط : الأول الاسلام فلا  
تزم الكافر فطرة نفسه بمعنى أنه لا يطالب بها في الدنيا وإن كان يعاقب على تركها في الآخرة وأما  
ثاني فطرته وفطرة من تلزمه مؤتمنه موقوفة على عوده للاسلام ولو أخرج فطرته في حال رده  
جزائه إن عاد للاسلام وتكون نيته للتمسك بها في الآخرة فلا فطرة على رقيق لاعتنا بنفسه  
ولا عن غيره سواء كان مكاتباً أو لا والمكاتب لا تجب فطرته على أحد إلا على سيده لاستقلاله ولا عليه  
أضعف ملكه ومن جهوه حر يلزمه من الفطرة بقدر ما فيه من الحرية وإفها على مالك باقيه  
وهذا إذا لم يكن مهاباة بينه وبينه والاختصاص الفطرة بمن وقع زمن الوجوب في نوبته ومثله  
في ذلك الرقيق المشترك (و) الثالث (وجود الفضل) وهو يسار الشخص بما يفضل عن قوته وقوت  
عيله (الذي تلزمه نفقتهم كزوجه التي في طاعته والمملوك والقريب) (في ذلك اليوم أي يوم عيد الفطر وكذا  
ليلته أيضا) ولا بد أن تكون الفطرة أيضا فأضلا عن مسكن وخدام لأن ثقتين به يحتاج إليهما لخدمة



وزكي الشخص (عن

نفسه ومن تلمه

نفقه من المسلمين)

فلا يلزم المسلم فطرة

عبد وقريب وزوجة

كفار وان وجبت

نفقتهم واذا وجبت

الفطرة على الشخص

فيخرج (مأمن قوت

بلده) ان كان بليديان

كان في البلد اقوات

قلب بعضها وجب

الاخراج منه ولو كان

الشخص في بادية

لاقوت فيها اخرج من

قوت اقرب البلاد اليه

ومن لم يوسر صاع بل

ببعضه يلزمه ذلك

البعض (وقدره) أي

الصاع (خمس أرطال

وثلاث العراقي) وسبق

بيان الرطل العراقي

في نصاب الزروع .

(فصل : وتدفع الزكاة

الى الأصناف الثمانية

الذين ذكرهم الله تعالى

في كتابه العزيز في قوله

تعالى : انما الصدقات

للفقراء والمساكين

والعالمين عليها والمؤلفة

قلوبهم وفي الرقاب

والغارمين وفي سبيل الله

وان السبيل) الخ وهو

ظاهر غنى عن الشرح

الأمعرفة الأصناف

المذكورة كالفقير في

لا العمل في الأرض مثلاً نعم لو نبتت الفطرة في ذمة انسان فانه يباع فيها مسكنه وخادمه ولو لا تقين  
دون ملبسه الا ان لا يملكها حينئذ صارت من الديون وأن يكون فاضلاً عن ذمته يوجب بليقي  
وعمومه ولا يشترط كونه فاضلاً عن ذمته ولو لادبي وبعتبر وجود الفضل بما ذكره وقت الوجوب  
فوجوده لا يوجبها اتفاقاً . ثم ذكر للصنف صفة المؤدي عنه بقوله (وزكي الشخص عن نفسه وعن  
تلمه نفقه من المسلمين) أي يشترط أن يكون المخرج عنهم مسلمين ولو كان المخرج مسلماً (فلا  
يلزم المسلم فطرة عبد وقريب وزوجة كفار وان وجبت نفقتهم) ضابط : كل من لزمه نفقة شخص  
لزمه فطرته ان كان ذلك الشخص مسلماً وكذلك كالأزواج والأصول والفروع والأقارب ومثل الزوجة  
خادمها المملوك لها أو المملوك لها أو المستأجر بالنفقة بخلاف المستأجر بالدرهم ولو حبسها امرأة لتخدمها  
بالنفقة لا يلزم الزوج فطرته لعدم الأجرة . وأما المال المؤدى وهو القدر المخرج وجبت نفقته كره  
للمنفق بقوله (واذا وجبت الفطرة على الشخص فيخرج) عن شخص واحد (مأمن قوت بلده)  
أي المخرج أن يخرج عن نفسه (ان كان بليدياً فان كان في البلد اقوات غلب بعضها) أي الاقوات  
(وجبت الاخراج منه) أي الغالب ويجزئ القوت الأعلى عن القوت الأدنى لأنه راد خبره ولا عكس  
لنفقه عن الحق بخلاف زكاة المال فإنه لا يجزئ فيها اخراج الذهب عن الفضة مثلاً ولا اعتبار  
في الأعلى والأدنى بزيادة نفع الاقتيات لا بالقيمة (ولو كان الشخص في بادية) أو بليدياً (لاقوت فيها)  
أو كان فيها قوت لا يجزئ في الفطرة كاللحم والجزر (أخرج من قوت اقرب البلاد اليه) فان كان  
يقرب به ثلاثين مسوايلاً قرباً اليه محترقاً بينهما كما لو كان في البلد اقوات لا غالب فيها فانه يتخير بينها  
ولو اختلف محل المؤدى عنه فالعبرة بمقابل قوت محل المؤدى عنه ولو اختلف الغالب باختلاف الأوقات  
فالعبرة بمقابل قوت السنة لا غالب قوت وقت الوجوب على العتد (ومن لم يوسر صاع بل يعينه  
لزمه ذلك البعض) بحافظة على الواجب بقدر الامكان فان لم يجد الا نصفاً من ذا ونصفاً من ذا  
فالأوجه أنه يخرج النصف الواجب عليه ولا يجزئ الآخر لأن الصاع لا يبعث من جنين (وقدره  
أي الصاع) بالوزن (خمس أرطال وثلاث العراقي) أي بالبغدادى لأنه أربعة أمداً وكل مد رطل  
وثلث والغالب في الصاع الكيل ان تأتي كيلة والآ فالعبرة فيه بالوزن كالجنين والأقطر وأما قدر  
بالوزن استيفاء لجميع التقادير فان لم يتيسر له المصارف اخرج فقيراً يتيقن أنه لا ينقص عن الصاع  
(وسبق بيان الرطل العراقي في نصاب الزروع) وكذا زكاة الفطر خمسة أوقاف وقت جواز وهو من ابتداء  
رمضان ولا يجوز اخراجها قبله ووقت وجوبه هو بادر الك جزء من رمضان وجزء من شوال ووقت  
ندب وهو قبل صلاة العيد ووقت كراهية وهو بعدها ووقت تحريمه وهو ما بعد يوم العيد وتكون قضاء  
(فصل) في قسم الزكوات على مستحقها (وتدفع الزكاة الى الأصناف الثمانية الذين ذكرهم الله تعالى  
في كتابه العزيز في قوله تعالى . انما الصدقات للفقراء والمساكين والعالمين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي  
الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وان السبيل الى آخره وهو ظاهر غنى عن الشرح) أي من حيث  
العد لا من حيث معرفة حقيقة الأصناف ولذلك قال الشارح (الا معرفة الأصناف) فانه يحتاج للشرح  
(كالفقير في الزكاة هو الذي لا مال له ولا كسب) لا تقوته (يقع) كل منهما أو مجموعهما (موقفاً من  
حاجته) مطلقاً وملبساً ومسكناً وغيرها مما لا بد منه على ما يليق بحاله وحال مومه كمن يحتاج الى  
عشرة في كل يوم ولا يملك أو لا يكتسب الا أقل من خمسة والكسب غير فقير وان لم يكتسب  
بالفعل ان وجد من يستعمله وقدر على الكسب ولا يقى به وحله له مخاطبه (أما فقير الرقاب فهو من  
لا نقد بيده) وعنده كفاية من غيره فلا يعطى من الزكاة لأنه غنى والرقاب يفتح العين تجمع غربة

وهي

الزكاة هو الذي لا مال له ولا كسب يقع موقفاً من حاجته أما فقير الرقاب فهو من لا نقد بيده



والسكين من قدر على  
مال أو كسب يقع كل  
منهما موقعا من كفايته  
ولا يكفيه كمن يحتاج  
الى عشرة دراهم وعنده  
سبعة والعامل ممن  
استعمله الامام على اخذ  
الصدقات ودفعها  
لمستحقها وللزوجة  
فلو هم وهم أربعة  
اقسام: ائحدها مؤلفة  
السلمين وهم من سلم  
ونته ضعة فتألف  
بدفع الزكاة له ورفقة  
الاقسام مذكرة  
في البسوط. وفي  
الرقاب وهم المكاتبون  
بكتابة صحيحة أما  
المكاتب بكتابة فاسدة  
فلا يعطى من سهم  
المكاتبين. والثالث على  
ثلاثة اقسام: ائحدها  
من استدان دينه  
السكين فتة بين  
طائفتين في قيل لم يظهر  
خاتله فتجمل دينه بسبب  
ذلك فقطي دينه من  
سهم التارمين غنيا كان  
أو فقيرا وانما يعطى  
الغارم عند بقاء الدين  
عليه فان اداه من ماله  
أو دفعه ابتداء لم يعط  
من سهم التارمين ورفقة  
اقسام التارمين في  
البسوط. والتاسيل  
الله فم الزكاة الذين  
لاسهم لهم في ديوان

فمنها صاحبها رجلا محتاجا فيجعل له ثمرها عاتيا فمروها في يانها فكل ثمرها  
سكين من قدر على مال أو كسب (يقع كل منهما) أو مجموعهما (موقعا من  
سكين) ان قدر (ولا يكفيه) لو توسط (كمن يحتاج الى عشرة دراهم وعنده سبعة) أو يكسب كل يوم  
ما فوقها الى دون ما يكفيه والزكاة التي تقسمت كان كان زوجها معسر بالنفقة أو بتامها جاز  
لأن تأخذ كفايتها من الزكاة ومن لم يكفها ما وجب لها على زوجها لكونها في كولة تأخذ عام  
كسبها من الزكاة ولو من زوجها (والعامل) على الزكاة (ممن استعمله الامام على اخذ الصدقات  
دفعها لمستحقها) وكتابة ما أعطاه أرباب الأموال وجميعهم والمستحقين وحفظ الأموال ومحاسنها  
شرط أهلية الشهادة والاسلام وأن لا يكون هاشميا ولا مطلبيا ولا مولى لمعاولا من فاعم الكسالك  
والمحافظ ونحوهم يجوز كونهم كفارا مستأجرين من سهم العامل لأن ذلك اجرة لا زكاة  
(تؤلفه) ولو هم وهم أربعة اقسام: ائحدها مؤلفة السلمين (أما مؤلف الكفار وهم من رجعي  
لاسهم أو محتاج ثمرهم فلا يعطون من زكاة ولا غيرها (وهو من سلم ونهضة ضعة) في الأيمان  
أو أهل (فتألف بدفع الزكاة) لبقوى ايمانه (وبقية الاقسام مذكرة في البسوط) وهم من سلم  
وبنه قوية في الأيمان وأهله ولكن كسب في قومه يتوقع باعطائه اسلام غيره ومن استلم ونهضة  
كذلك لكن هو كاف لنا ثمر من بيله من كفار أو مانى زكاة وهكذا تحتهم فيعطى كل من  
الاقسام الأربعة لكن اعطى الاخير ان اذا كان اعطاهما أهون علينا من تجهيز جيش يعث  
لكفاية ثمر من ذكر (وفي الرقاب وهم المكاتبون بكتابة صحيحة) ولو كانوا ابني هاشم وبني المطلب  
ولا يقال أنه يلزم على ذلك أخذ بني هاشم وبني المطلب من الزكاة فان ما باخذ المكاتب يعطيه لسيده  
لأننا نقول ما باخذ السادة من المكاتبين واقع عن جهة الدين لاعتن جهة الزكاة وان كان في أصله  
زكاة وانما في الرقاب بالمكاتبين لأن اللقي وفي تخلص الرقاب من الرقي (أما المكاتب بكتابة  
فاسدة) بنقص شرطه مثلا (فلا يعطى) من الزكاة شيئا (من سهم المكاتبين) ولا من سهم غيرهم  
والغارم على ثلاثة اقسام: ائحدها من استدان دينه لسكين فتة بين طائفتين في فتيل أي بسبب  
تيل ولو غير آدمي (لم يظهر قاتله) أو ظهر (فتجمل دينه بسبب ذلك) أي تسكين الفتنة (فقطي دينه  
من سهم التارمين غنيا كان) أي ذلك التارمين (أو فقيرا) ترغيبا في هذه المكرمة إذ لو اشترط الفقر  
قلت الرغبة في هذه المكرمة (وانما يعطى التارمين عند بقاء الدين عليه فان اداه) أي الدين (من  
سهم التارمين) بعد ان تداين أولا (أو دفعه) أي الدين (ابتداء) أي من غير تداين أو أرى الدين منه (لم  
يعط من سهم التارمين) بل يعطى من سهم غير الفقراء ان كان منهم (كرفقة اقسام التارمين  
في البسوط) والاثنان الباقيان أحدهما من تداين لنفسه أو عياله في مباح أو لعارة مسجد أو قري  
مب أو أن صرف المباح في معصية لكن لا تصدقه في قصد الاباحة بل لابد من بنية ولها ان  
تسد القرآن أو تداين لمعصية كخمر وصرفه في مباح أو صرفه في معصية وتاب منها وظن تصدقه  
في توبته وأن قصرت المدة فيعطى مع الحاجة بان يحل الدين ولا يقدر على وقائه. وكذا انهما من تداين  
حين بلا اذن أو أعسر وحده أو باذن وأعسر مع الأصل فيعطى ان حل الدين (وانما يسبيل الله  
سهم المرأة الذين لاسهم لهم في ديوان الرزقة بل هم منطوعون بالجهاد) فيعطون ولو أغنيا أعانة لهم  
في ضرر ويجب عليهم ترك الفاضل بعد الفز وان كان له مقدار (وأما السبيل فهو من ينشئ سفرا)  
بوجهة (من بلد الزكاة) أو فر يبع منها وان لم تكن بطنه (أو يكون محتارا) أي مازا في سفره (ببلدها  
وشرط فيه) أي ابن السبيل أي في اعطائه الزكاة (الحاجة) أي الى ما يؤصله مده وعدم من فقره  
الزكاة بل هم منطوعون بالجهاد. وأما ابن السبيل فهو من ينشئ سفرا من بلد الزكاة أو يكون محتارا ببلدها بشرط فيه الحاجة



وعلم العبيد وقوله (والى من يوجد منهم) أى الأصناف فيه إشارة الى أنه اذا فقد بعض الأصناف وجب البعض نصرف لمن وجد فان قعدوا كلهم (١١٠) حفظ الزكاة حتى يوجدوا كلهم أو بعضهم (ولا يقتصر في إعطاء

(وعلم للعبيد) بقوله وعدم الهيام ولو احتاج الى كسوة أعطيا (وقوله والى من يوجد منهم أى الأصناف) أى الأنواع الثمانية (فيه) أى فى ذلك القول (إشارة الى أنه اذا فقد بعض الأصناف وجب البعض) كالفقراء والساكين والغازمين وابن السبيل (تصرف) أى الزكاة (لمن وجد منهم) فى عليها ويجب تعميمهم فرد نصيب البعض الفقود على الوجود (فان قعدوا كلهم) حتى فى ولاية الامام (حفظت الزكاة حتى يوجدوا كلهم أو بعضهم) فتصرف اليه (ولا يقتصر فى إعطاء الزكاة على أقل من ثلاثة من كل صنف) لذكره فى الآية بصيغة الجمع (وأقل ثلاثة (من الأصناف الثمانية الالعمال فانه) يسقط اذا قسم المال (و يجوز أن يكون) أى العامل (واحدا ان حصلت الكفاية) ولا يعطى العامل ولو متعلقا الا بقدر أجر مثله (واذا صرف لثنين من كل صنف غرم لثالث أقل متمول وقيل يفرم له) أى الثالث (الثالث) وهذا ضيف (وخصه لا يجوز دفعها أى الزكاة اليهم) الأول (الغنى مال أو كتب) وثمة للكنى بنفقة قريب أو زوج (و) الثاني (العبد) أى غير المكاتب لغير الزكاة (و) الثالث (بنو هاشم وبنو المطلب سواء منعوا حقهم من خمس الحسن أم لا) لقوله صلى الله عليه وسلم (ان هذه الصدقات انما هي أوساخ الناس وانها لا تحل لمحمد ولا لآل محمد) رواه مسلم (وكذا عتقناهم لا يجوز دفع الزكاة اليهم) لقوله صلى الله عليه وسلم مولى القوم منهم وقيل تحل الزكاة لهم لان منعها فى بنى هاشم وبنى المطلب لاستغنائهم بخمس الحسن ولا حتى لمولاهم فيه (ويجوز لكل منهم) أى من بنى هاشم وبنى المطلب وعتقناهم (أخذ صدقة التطوع على المشهور) (والرابع) الكافر وفى بعض النسخ (لا تصح) أى للزكاة (للكافر) لقوله صلى الله عليه وسلم (صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم) رواه الشيخان (و) الخامس (من نازم للزكاة فقته) زوجية أو بضيعة أى فانه (لا بدفعها أى الزكاة اليهم) أى الميال (باسم الفقراء والساكين) أى لا يجوز دفع من سهم أحدها لغناهم بالنفقة (ويجوز دفعها) أى الزكاة (اليهم) أى الميال من سهم باقي الأصناف (باسم كونهم غزاة أو غازين مثلا) أى أو عاملين أو مؤلفين أو مسافرين بنعم المرأة لا تكون عاملة ولا غارمة ولا من القسمين الأخيرين من أقسام المؤلفة .

#### كتاب بيان أحكام الصيام

(وهو والصوم مصدران) صام (معناها لغة الإمساك) عن طعام أو كلام أو سير (وشرع الإمساك عن مفطر) من نحو شهوتي الفرج والبطن طاعة المولى (بنية مخصوصة) كنية الصوم عن رمضان أو كفارة أو نذر (جميع نهار) من أول النهار الى آخره (قابل للصوم) فخرج به يوم العيد ويام التشريق ويوم الشك بلا سبب (من مسلم عاقل) أى عيز (ظاهر من حيض ونفاس) وولادة جميع النهار ومن اغياه وسكر في بعضه (وشرائط وجوب الصيام ثلاثة أشياء) بعد البلوغ والعقل واحدا (وفى بعض النسخ أربعة أشياء) بعد هما اثنين الأول (الاسلام) ولو فيما مضى فيشمل للرد فيجب عليه الصوم لانقاذ سببه فى حقه لوجوب القضاء عليه ان عاد للاسلام (و) الثاني (التكليف) وهو (البلوغ والعقل) (و) الثالث (القدرة على الصوم) أى إطاقته حسا وشرعا بلا مشقة مدم المرض والكبر والحض والنفاس (وهذا هو الساقط على نسخة الثلاثة) والأولى عدم السقوط عليها بل بعد البلوغ والعقل واحدا (فلا يجب الصوم على) التصف (بأضداد ذلك) أى المذكور من الثلاثة

الزكاة (على أقل من ثلاثة من كل صنف) من الأصناف الثمانية (الالعمال) فانه يجوز أن يكون واحدا ان حصلت الكفاية واذا صرف لثنين من كل صنف غرم لثالث أقل متمول وقيل يفرم له الثالث (وخصه لا يجوز دفعها) أى الزكاة (اليهم) (الغنى) بمال أو كتب (والعبد وبنو هاشم وبنو المطلب) سواء منعوا حقهم من خمس الحسن أولا وكذا عتقناهم لا يجوز دفع الزكاة اليهم ويجوز لكل منهم أخذ صدقة التطوع على المشهور (والكافر) وفى بعض النسخ (لا تصح) الكافر (ومن نازم للزكاة فقته) لا بدفعها أى الزكاة (اليهم) باسم الفقراء والساكين (ويجوز دفعها اليهم باسم كونهم غزاة أو غازين مثلا) .

(كتاب) بيان أحكام (الصيام) وهو والصوم مصدران معناه لغة الإمساك

وشرع الإمساك عن مفطر بنية مخصوصة جميع نهار قابل للصوم من مسلم عاقل ظاهر من حيض ونفاس (وشرائط وجوب الصيام ثلاثة أشياء) وفى بعض النسخ أربعة أشياء (الاسلام والبلوغ والعقل والقدرة على الصوم) وهذا هو الساقط على نسخة الثلاثة فلا يجب الصوم على أضداد ذلك



(وحرمان الصوم أربعة أشياء) أحدها (النية) بالقلب فإن كان الصوم فرضاً كرمضان أو نذرًا فلا بد من إيقاع النية لئلا يكون الصوم باطلاً ولو نسي النية ليلاً وطلع الفجر وهو نائم لم يحسب له ذلك اليوم لكن يجب عليه الإمساك حتى يحرمه الوقت ويسن في أول الشهر أن ينوي صومه جميعه وذلك يعني عن تجديد هاهنا في كل ليلة عند الامام مالك فيسن ذلك عندنا لأنه لما نسي التبييت في بعض الليالي فيلزم الامام مالك ولا يجب التبييت في نفل الصوم بل يصح نيته قبل الزوال بشرط أن لا يسبقها مناف للصوم (ويجب التعيين) أي تعيين النوى من حيث الجنس (في صوم الفريض كرمضان) وكفارة ولا يشترط تعيين نوعها ككون الكفارة عن ظهار أو يمين مثلاً (ولو كمل نية صومه أن يقول الشخص نويت صوم غدٍ عن أداء فرض رمضان هذه السنة لله تعالى) إيماناً واحساناً وكلفاً رمضان في هذه الكيفية مجرور بالإضافة وبكيفية أن يقول نويت صوم رمضان (والثاني الإمساك) عن أربع خصال الأول الإمساك عن الأكل والشرب وأن قل الماء كقول الشرط (كيسمة ونقطة ماء فإن القليل يبطل الصوم عند التعمد فإن أكل أو شرب ناسياً للصوم (أو جاهلاً) بأن وصول الماء كقول والمشراب إلى الحوي مبطل للصوم (لم يقطر) وإن كثر ذلك (ان كان) الجاهل معذوراً بأن كان (قريب عهد بالاسلام أو) بعد لكن (نفساً) غلاماً (بعيداً عن العلماء والّا) أي وان لم يكن قريب عهد ولم يكن شاعراً بعبداء عن العلماء (أفطر) لتقصيره فإن الجاهل غير المعذور كالعلماء والثاني الإمساك عن خروج إلى باسنة أو مباحة بلا حائل (والثالث) الإمساك عن الجماع (الجماع) فيبطل الصوم به إذا كان الجماع (عائداً) مختاراً غلاماً بالتحريم (وأما الجماع ناسياً) للصوم (فكلاً كل ناسياً) في أنه لا يقطر به نكراً للجماع وكذا لا يقطر بالاكراه مالم يكن زناً لأنه لا يباح بالاكراه (والرابع) الإمساك عن (تعمد النوى) فيفطر به إذا كان مختاراً غلاماً بالتحريم وإن يقرب منه لم يرجع شيء إلى جوفه كان نقياً من كسبا (فلو غلبه النوى) لم يبطل صومه (لأن ذلك كالكراه وكالتبني) فأن تعمدته وخرجت من معدته إلى حدة الظاهر أفطر وإن غلبه فلا (وإنما أصام وعده) كعدم وجود سورة للصوم في الخارج بخلاف نحو الصلاة وكراهها معرفة طريق النهار وإنما يشترط للصوم معرفة غروب الشمس عند الأفطار وطلوع الفجر عند التسحر لتحقق إمساك جميع النهار (والذي يطر به الصائم عشرة أشياء أحدها وثانيها ما وصل) من أعتان الدنيا وإن لم تؤكل كحصاة (عمداً) مع الاختيار والمسلم بالتحريم (إلى الجوف المفتوح) مسألة افتتاحاً ظاهراً محسوساً (أو غير المفتوح) مسألة (كالوصول من مأومة) وهو جنح يبلغ جلد الدماغ (إلى الرأس والراد) من قوله ما وصل إلى الجوف والرأس (إمساك الصائم عن وصول عين إلى ما يسمى جوفاً) وإن لم يكن فيه قوة إحالة القضاء والدواء كحلق ودماغ وباطن أذن وبطن والمغنى أن جعل ذلك مفطراً للصائم يستلزم وجوب إمساك الصائم عن ذلك (والثالث الحفنة في أحد السبلين كرمي) أي الحفنة (دواء) أي بصت بالكرم (به الرض في قبل أو دبر العترتين) في المتن بالسبلين ومثل ذلك دخول عود أو أصبع في الفرج أو نحوه وضابط الدخول القطر أن يصل الداخل إلى ما لا يجب غسله في الاستنجاء بخلاف ما يجب غسله فيه فلا يقطر إذا أدخل أصبعه لغسل الطيات التي فيه (والرابع) (إلى عمداً) مع العلم والاختيار (من لم يتعمد) أو غلبه أو كان جاهلاً معذوراً (لم يبطل صومه كما سبق) لعذره ويستثنى من ذلك ما لو أفتق من الحاجة من البطن ورمها مساواة فلعلمها من دماغه أو من باطنه لأن الحاجة إلى السبلين (وهي دواء) يحقن في الرض في قبل أو دبر العترتين في المتن بالسبلين (والرابع) (إلى عمداً) فإن لم يتعمد يبطل صومه كما سبق

(وحرمان الصوم أربعة أشياء أحدها النية بالقلب) ويستحب التلفظ بها (فإن كان الصوم فرضاً كرمضان أو نذرًا) أو كفارة أو قضاء عن رمضان (فلا بد من إيقاع النية لئلا) ولو من أول الليل ولو نسي النية ليلاً وطلع الفجر وهو نائم لم يحسب له ذلك اليوم لكن يجب عليه الإمساك حتى يحرمه الوقت ويسن في أول الشهر أن ينوي صومه جميعه وذلك يعني عن تجديد هاهنا في كل ليلة عند الامام مالك فيسن ذلك عندنا لأنه لما نسي التبييت في بعض الليالي فيلزم الامام مالك ولا يجب التبييت في نفل الصوم بل يصح نيته قبل الزوال بشرط أن لا يسبقها مناف للصوم (ويجب التعيين) أي تعيين النوى من حيث الجنس (في صوم الفريض كرمضان) وكفارة ولا يشترط تعيين نوعها ككون الكفارة عن ظهار أو يمين مثلاً (ولو كمل نية صومه أن يقول الشخص نويت صوم غدٍ عن أداء فرض رمضان هذه السنة لله تعالى) إيماناً واحساناً وكلفاً رمضان في هذه الكيفية مجرور بالإضافة وبكيفية أن يقول نويت صوم رمضان (والثاني الإمساك) عن أربع خصال الأول الإمساك عن الأكل والشرب وأن قل الماء كقول الشرط (كيسمة ونقطة ماء فإن القليل يبطل الصوم عند التعمد فإن أكل أو شرب ناسياً للصوم (أو جاهلاً) بأن وصول الماء كقول والمشراب إلى الحوي مبطل للصوم (لم يقطر) وإن كثر ذلك (ان كان) الجاهل معذوراً بأن كان (قريب عهد بالاسلام أو) بعد لكن (نفساً) غلاماً (بعيداً عن العلماء والّا) أي وان لم يكن قريب عهد ولم يكن شاعراً بعبداء عن العلماء (أفطر) لتقصيره فإن الجاهل غير المعذور كالعلماء والثاني الإمساك عن خروج إلى باسنة أو مباحة بلا حائل (والثالث) الإمساك عن الجماع (الجماع) فيبطل الصوم به إذا كان الجماع (عائداً) مختاراً غلاماً بالتحريم (وأما الجماع ناسياً) للصوم (فكلاً كل ناسياً) في أنه لا يقطر به نكراً للجماع وكذا لا يقطر بالاكراه مالم يكن زناً لأنه لا يباح بالاكراه (والرابع) الإمساك عن (تعمد النوى) فيفطر به إذا كان مختاراً غلاماً بالتحريم وإن يقرب منه لم يرجع شيء إلى جوفه كان نقياً من كسبا (فلو غلبه النوى) لم يبطل صومه (لأن ذلك كالكراه وكالتبني) فأن تعمدته وخرجت من معدته إلى حدة الظاهر أفطر وإن غلبه فلا (وإنما أصام وعده) كعدم وجود سورة للصوم في الخارج بخلاف نحو الصلاة وكراهها معرفة طريق النهار وإنما يشترط للصوم معرفة غروب الشمس عند الأفطار وطلوع الفجر عند التسحر لتحقق إمساك جميع النهار (والذي يطر به الصائم عشرة أشياء أحدها وثانيها ما وصل) من أعتان الدنيا وإن لم تؤكل كحصاة (عمداً) مع الاختيار والمسلم بالتحريم (إلى الجوف المفتوح) مسألة افتتاحاً ظاهراً محسوساً (أو غير المفتوح) مسألة (كالوصول من مأومة) وهو جنح يبلغ جلد الدماغ (إلى الرأس والراد) من قوله ما وصل إلى الجوف والرأس (إمساك الصائم عن وصول عين إلى ما يسمى جوفاً) وإن لم يكن فيه قوة إحالة القضاء والدواء كحلق ودماغ وباطن أذن وبطن والمغنى أن جعل ذلك مفطراً للصائم يستلزم وجوب إمساك الصائم عن ذلك (والثالث الحفنة في أحد السبلين كرمي) أي الحفنة (دواء) أي بصت بالكرم (به الرض في قبل أو دبر العترتين) في المتن بالسبلين ومثل ذلك دخول عود أو أصبع في الفرج أو نحوه وضابط الدخول القطر أن يصل الداخل إلى ما لا يجب غسله في الاستنجاء بخلاف ما يجب غسله فيه فلا يقطر إذا أدخل أصبعه لغسل الطيات التي فيه (والرابع) (إلى عمداً) مع العلم والاختيار (من لم يتعمد) أو غلبه أو كان جاهلاً معذوراً (لم يبطل صومه كما سبق) لعذره ويستثنى من ذلك ما لو أفتق من الحاجة من البطن ورمها مساواة فلعلمها من دماغه أو من باطنه لأن الحاجة إلى السبلين (وهي دواء) يحقن في الرض في قبل أو دبر العترتين في المتن بالسبلين (والرابع) (إلى عمداً) فإن لم يتعمد يبطل صومه كما سبق



ذلك تسكر (والخامس الوطء عنداً في الفرج) ولو دبراً وإن لم ينزل (فلا يقطر الصائم بالجماع ناسياً) قصوم (كما سبق) وتطهر المرأة بإدخالها ذكرها مائلاً وعكسه ولا شيء على صاحب الفرج البان من ذكر أو أنثى (والسادس الإنزال وهو خروج المني) لا الذي (عن مباشرة) أي من البشارة بلا حائل (بلاجماع محرماً كان) أي الإنزال (كاخراجه) أي المني (بيده أو غير محرم) بقطع النظر عن ابطال الصوم (كاخراجه بيد زوجته أو جاريته) وحاصل الإنزال أنه أن كان بالاستمنا أي طلب خروج المني سواء كان بيده أو بيد زوجته أو غيرهما حائل أو لا يفطر مطلقاً وأما إذا كان الإنزال بالمس من غير طلب الاستمنا فتارة يكون مما تشبه الطمان السليمة أولاً فان كان لا تشبه الطمان السليمة كالأمرد الجميل والمضو البان فلا يفطر بالإنزال مطلقاً سواء كان شهوة أو لا بحائل أولاً وأما إذا كان الإنزال بلمس ما يشتهي طبعاً فتارة يكون محرماً وتارة يكون غير محرم فإن كان محرماً وكان شهوة وبدون حائل أفطر وإلا فلا وأما إذا كان غير محرم كزوجته فيفطر الإنزال بلمسه مطلقاً بشهوة أولاً بشرط عدم الحائل وأما إذا كان بحائل فلا يفطر به مطلقاً بشهوة أولاً. والكراد بالكهوة أن يقصد مجرد اللذة من غير أن يقصد خروج المني والآكام استمنا وهو مفطر مطلقاً (واحتراز بمباشرة عن خروج المني بالاحتلام فلا يفطر به محرماً) وكذا بالنظر والفكر أن لم يخرج عاده بالإنزال هماً ولا أفطر (والسابع إلى آخر العشرة الحيض) أي بقينا بخلاف المتحيرة في زمن التحير فيصح صومها لعدم نيقن الحيض (والنفاس) ولو عقب علقه أو مضغه (والجنون) ليناقته العادة (والردة) تلك أيضاً (فني طراً شيء منها) أي الأربعة (في أثناء الصوم) ولو لحظة من النهار (أبطله) أي الصوم ومثل الجنون والأغماء والبكر في كل اليوم بأن لم يبق في لحظة من النهار بخلاف النوم فلا يبصر وإن استغرق جميع النهار وقد نظم المداينى المفصلات العشرة بقوله:

عشرة مفصلات الصوم \* فيها كلها إغماه بكل اليوم  
إن الله ما مباشرة الرادة \* والوطء والتي إذا تعمده  
ثم الجنون الحيض مع نفاس \* وصول عين بظنه مع راس

(ويستحب في الصوم) أي لأجله (ثلاثة أشياء أحدها تعجيل الفطر إن تحقق غروب الشمس) كان يمان الغروب (فان شك) في غروب الشمس أو ظنه بلا اجتihad (فلا يعجل الفطر) أي فيحرم تعجيل الفطر هماً وإن ظن الغروب باحتياه فلا يسن تعجيل الفطر وإن حل (ويسن أن يفطر على تمر) إن لم يعارضه سن التعجيل والإراعاة ويقدم على التمر طراً أو عجو أو سرفان لم يجد فلي تخر ويسن أن يكونه مؤزراً وقائلاً بقوى البصر وكثرة يقظه (والإفقاء) أي وإن لم يفطر على تمر فليس أن يفطر على ماء ويقدم ماء زمزم على غيره وبعد الماء شيء يتخلو كزبيب ويقدم اللبن على العسل لأنه أفضل منه ويقدم العسل على غيره وإن كان اللحم أفضل منهما أو بعد ذلك الحلاوة وهي المعمولة بالنار ولو لم يجد إلا الجماع أفطر عليه (والثاني تأخير السحور مالم يقع في شك) في طلوع الفجر بسبب التأخير فإن وقع ذلك في شك (فلا يؤخر) أي فلا يسن التأخير حيث بل الأفضل تركه (ويحصل السحور) بضم السين أي التسحر (بقليل الأكل والشرب) لقوله صلى الله عليه وسلم «تسحروا ولو بمجرعة ماء» رواه ابن حبان ويدخل وقته بنصف الليل (والثالث ترك الهجر) بضم الهاء (أي الفحش من الكلام) أو بفتح الهاء بمعنى الهديان في المنطق (الفاحش) فله هجر بفتح الهاء مصدر هجر من باب نصر فمعناه الهديان وله هجر بضم الهاء اسم مصدر من الإهجار وهو الإغاش في المنطق كما في المختار أي يسن للصائم من حيث الصوم ترك المحامسة مع الناس وترك الفحش من الكلام كالكذب فلا

(و) الخامس الوطء (الوطء عامداً في الفرج فلا يفطر الصائم بالجماع ناسياً) السادس (و) السابق (الإنزال) وهو خروج المني (عن مباشرة) بلا جماع محرماً كان كاخراجه بيده أو غير محرم كاخراجه بيد زوجته أو جاريته واحتراز بمباشرة عن خروج المني بالاحتلام فلا يفطر به محرماً (و) السابع إلى آخر العشرة (الحيض والنفاس والجنون والردة) فني طراً شيء منها في كل اليوم بأن لم يبق في لحظة من النهار بخلاف النوم فلا يبصر وإن استغرق جميع النهار وقد نظم المداينى المفصلات العشرة بقوله:



عن الكذب والغيبة ونحو ذلك كالشتم وإن شتمه أحد ثلثين مرتين (١١٣) أو ثلاثاً أتى صاماً ما لبسانه كما قال

النسوي في الأذكار  
أو بقلبه كما نقله الرافعي  
عن الأئمة واقتصر عليه  
(وعمر صيام خمسة أيام  
العبدان) أي صوم يوم  
عيد الفطر وعيد  
الأضحى (وأيام التشريق)  
وهي (الثلاثة) التي بعد  
يوم النحر (ويكره)  
تحريراً (صوم يوم  
الشك) بلا سبب يقتضي  
صومه. وأشار المصنف  
لبعض صور هذا  
السبب بقوله (الآن  
يوافق عادة له) في  
تطوعه لمن عادته صيام  
يوم وافتطار يوم فوافي  
صومه يوم النك وله  
صيام يوم الشك أيضاً  
عن قضاء ونذر ويوم  
الشك هو يوم الثلاثين  
من شعبان إذا لم يرد  
الهِلال للتعامع المحو  
أو تحديت الناس برؤيته  
ولم يرد عدل رآه أو شهد  
برؤيته فبيان أو عيّد  
أوفقه (ومن وطئ)  
في نهار رمضان حال  
كونه غامداً في الفرج)  
وهو مكلف بالصوم  
ونوي من الليل وهو  
تأثم بهذا الوطء لأجل  
الصوم (فكيلة القضاء  
والكفارة وهي عتق  
رقبة مؤمنة) وفي بعض  
النسخ سليمة من

حريمه قبل الغيبة والمخاصمة بخلاف اتیان ما يجب اجتنابه من حيث الصوم كالاستفاهة  
نذبا من حيث الصوم (إسائه عن الكذب والغيبة ونحو ذلك كالشتم) عوان كان  
عن ذلك واجباً في حد ذاته ويثبت عليه نوايین واجباً من حيث وجوب صوم اللسان  
من حيث وصوباً من حيث الصوم (فإن شتمه أحد فليقل) ندبا (مرتین أو ثلاثاً) وهو الأفضل  
لأنه لم يخف الرأه (كما قال النسوي في الأذكار أو بقلبه) إن خافه (كما نقله الرافعي  
عن الأئمة واقتصر) أي الرافعي (عليه) أي القول بالقلب وأما التحخير بينهما قول النسوي ويسن  
تشم حوق الرأه أجمع بينهما والمقصود من ذلك زجر نفسه عن الشاعة مطلقاً وزجر الغير عن  
تشم من كان بالسان (ويحرم) ولا يصح (صيام خمسة أيام: العبدان) أي يحرم (صوم يوم عيد  
الفطر وعيد الأضحى) بالاجماع لأنه صلى الله عليه وسلم نهى عن صومها رواه الشيخان (وأيام  
التشريق وهي) عندنا (الثلاثة التي بعد يوم النحر) خلافاً للأئمة الثلاثة حيث ذهبوا إلى أنها اثنان  
لأنه صلى الله عليه وسلم نهى عن صيام أيام التشريق كما رواه أبو داود (ويكره تحريماً صوم  
يوم الشك) أي فلا يحل التطوع بالصوم يوم الشك (بلا سبب يقتضي صومه) لقول عمار بن ياسر  
عن حماد بن أسد عن أبي القاسم صلى الله عليه وسلم رواه أصحاب السنن الأربعة وهم أبو داود  
وترمذي وابن ماجه والنسائي ومحمد الترمذي وابن حبان والحاكم (وأشار المصنف لبعض صور  
هذا السبب بقوله (الآن يوافق) أي صومه (عادة في تطوعه) ولومرة ولوطال الزمن بعدها لأن  
عادة ثبتت مرة (من عادته صيام يوم وافتطار يوم) أو عادته صوم يوم الاثنين والخميس (فوافق  
صومه) بحسب عادته (يوم الشك) فلا يحرم بل يصح (وله صيام يوم الشك أيضاً) أي كإلهامه صيامه  
توقفة العادة (عن قضاء) أو لندوب (ونذر) متقدم لم يقصد إيقاعه فيه كان ينذر صوم يوم  
الثلثين مثلاً فوافق يوم الشك أمّا كفر صوم يوم الشك أو النصف الثاني من شعبان فلا يصح كتحري  
قضاء القضاء في ذلك اليوم وله صيامه أيضاً عن كفارة وبأمر الامام في الاستفاهة (أو يوم الشك هو  
يوم الثلاثين من شعبان إذا لم يرد الهلال لئلا يأتى أي الثلاثين (مع المحو) لعدم الغيم (وتحدث الناس  
برؤيته) أي بأن الهلال روي (ولم يعلم) أي لم يشهد بها (عدل رآه أو شهد برؤيته) أي الهلال  
مبين أو عيّد أوفقه) أو نساء أو كفار أو شهد بها بمجد ولم يكفنه به نعم من اعتقد صدق من  
كفره رآه عن ذكره عوجب عليه الصوم وصح منه ووقع عن رمضان أن يبين أنه منه ومن ظن  
صدق من قال أنه رآه عن ذكره عجاز بخلاف من لم يعتقد ولم يظن الصدق فإنه يحرم عليه الصوم  
فاحكام ثلاثة (ومن وطئ) بتقريب جميع الحنفية أوفقوها من موطوعها (في نهار رمضان) يقينا  
في غرب بعض القرص ولم يتم الغروب (حال كونه غامداً) عالماً بالتحريم غتاراً (في الفرج) ولو دبرا  
من أدى أو غيره من حياء أو ميت وأن لم ينزل (وهو مكلف بالصوم ونوي من الليل) أي نوي الصوم  
الليل (وهو) أم هذا الوطء لأجل الصوم مع عدم الشهوة ومع كونه أهلاً للصوم بقية اليوم (فكيلة  
من وطئ) وعلى الموطوءة (القضاء) لإفساد صومهما بالجماع (أو عليه وحده) (الكفارة) دون للوطوء  
كل منهما التميز (وهي) أي الكفارة العظمى (عتق رقيقة مؤمنة) وفي بعض النسخ) أي بعد  
(سكينة من العيوب المفسدة بالعمل والكسب) فلا تجزئ العيبة (فإن لم يجدها) نجساً بأن لم  
يجدها أصلاً في مضافة الفصر أو متزاعاً بأن لم يجدها أو وجدها ناعاً بأكثر من غيرها (فصيام شهرين  
متتابعين) فإن تكلف التوق أجزاء ولو بان بعد صومهما أن يله مالا يؤتاه ولم يكن عالماً به لم يعتد  
صومه عن الكفارة (فإن لم يستطع صومهما) متتابعين لحصول مشقة له لا يحتمل عادة ولو لكسرة

١١٤ - قوت الحبيب الغريب (المبوب المفسدة بالعمل والكسب) (فإن لم يجدها) (ها) فصيام شهرين متتابعين فإن لم يستطع صومهما



(فاطعام متين متكينا أوفقير لكل مسكين) أوفقير (مداى بما يجزى: في صدقة الفطر) وهو غالب قوت بلده (فان عجز عن الجميع استقرت الكفارة في ذمته) مرتبة ولا تسقط بمعز (فاذا قدر بعد ذلك) أى العجز (على حيلة من خصال الكفارة فعلها) كالوكان قادرا عليها ابتداء فان قدر على أكثر من حيلة رتب (ومن مات) مسلما بعد البلوغ (وعليه صيام فائت من رمضان) أو غير أو كفارة (بغير كمن أفطر فيه) أى رمضان (لمرض) أو سفر (ولم يتمكن من قضاءه بأن استمر مرضه) المرجو برؤيه أو سفره والباح (حتى مات) أو زال المرض ومات في رمضان (فلا أمر عليه في هذا الفائت) بالمرض أو السفر (ولا تدارك بالقضية) ولا بالقضاء بالصوم عنه لعدم تقصيره (وان فات بغير غير) بأن تعدى بالافطار (ومات قبل التمكن من قضاؤه) أو بعده أو أفطر بغير ومات بعد التمكن من القضاء ولم يقض (أطعم عنه) بالبناء للجهول والجار والمجور نائب الفاعل أى أخرج الطعام من البيت (أى أخرج الولي) أى الأجنبي (عن البيت من تركته) أى البيت أو من مال الخارج مدا من غالب قوت البلد لأجل كل يوم أى فيجوز ذلك للأجنبي ولو بغير إذن القريب لأنهم باب قضاء دين الغير بغير إذنه أى يخرج عن الميت (الكل يوم فات) أى صومه (مدا) من (طعام) فان لم يكن لميت تركه لم يلزم أولى الطعام ولا صوم بل بسن له ذلك (وهو) أى للدين (رطل وثلاث البغدادى) توزنا والأصل فيه الكيل (وهو بالكيل نصف قدح مصري) وهو الذى يشرب فيه (وما ذكره للصف) من تعيين الطعام عن الميت (هو القول الجديد) ولا يجوز عنده أن يصوم عن الميت وليه لأن الصوم عبادة بترية لا تدخلها النيابة في الحياة فكذلك جد الموت كالملا (والقديم لا يتعين الطعام بل يجوز لولى أيضا) كما يجوز له الطعام عن الميت (أن يصوم عنه بل بسن له) أى الولي (ذلك) أى الصوم عنه (كما في شرح المذهب وصوب) أى النوى (في الروضة الحزيم بالقديم) ولا بد من التدارك على القولين سواء فات الصوم من الميت بغير أم غيره وذلك إذا خلف تركه والأفلا يلزم شيء والقديم هنا هو الأظهر المفتى به لأحاديث الصحيحة الدالة عليه ومنها قوله صلى الله عليه وسلم (لمن مات وعليه صيام صام عنه) وليه (رواه الشيخان من حديث عائشة قال النوى وليس للجديد في تعيين الطعام حجة صحيحة من السنة والخبر الوارد بتعيين الطعام ضعيف ومع ضعفه فالأطعم لا يتمتع عند القائل بالصوم بخلاف الصوم فانه يتمتع عند الثقات بالطعام والمرا دبالولى هنا كل قريب لميت بالغ قائل ولورقيا أو جديا وأن لم يكن شيئا ولا وارنا ولا مالى فيجوز لكل منهم أن يصوم عن الميت بلاذن كالحج الواجب لكن يشترط فيه الحرية ويجوز للأجنبي ذلك باذن من الميت أو من الولي بأجرة أو بدونها بخلافه بلاذن (والكثير) أى الكبير الذى لم يطق الصوم (والمجوز) أى المرأة المسنة (والمريض) الذى لم يطق الصوم (الذى لا يرجى برؤه اذا عجز عن كل منهم عن الصوم) بأن كان يلحقه بمشقة شديدة لا تحتمل عادة (يطهر ويطعم) ان كان محرا (عن كل يوم مدا) ولا فرق في وجوب القدية بين الفنى والفقير وقائمة الوجوب على الفقير (تقرر لها في ذمته) وخارج بالحزن الرقيق فلا قدية عليه اذا أفطر لكبر أو مرض ومات رفيقه لأنه لا مال له ولا سيده للهداء عنه ولقرينه لأن يصوم عنه أو يطعم وليس لسببه الصوم عنه لأنه أجنبي فلا يذوق محامك بالذات ابتداء فلن تكلف وصام لم يجب عليه المد ولو أخرج المد ثم قدر بعد الفطر على الصوم لم يلزمه القضاء (ولا يجوز) لاهرم والزمن ومن اشتدت مشقة الصوم عليه ولا يحامل والمرضع (تجبل المد قبل رمضان) بل لا يجوز تجبل مدي يوم قبل دخول ليلة كما لا يجوز تجبل الركاة لعامين (أو يجوز) التجبل (بمد فجر كل يوم) من رمضان بل يجوز بمد غروب الشمس في ليلة كل يوم بل يسدب في أول ليلة (والحامل) ولو من زنا وخبر آدمي

(فاطعام متين متكينا) أوفقير (الكل مسكين) أى بما يجزى في صدقة الفطر فان عجز عن الجميع استقرت الكفارة في ذمته فان قدر بعد ذلك على أكثر من حيلة رتب (ومن مات) مسلما بعد البلوغ (وعليه صيام فائت من رمضان) أو غير أو كفارة (بغير كمن أفطر فيه) أى رمضان (لمرض) أو سفر (ولم يتمكن من قضاءه بأن استمر مرضه) المرجو برؤيه أو سفره والباح (حتى مات) أو زال المرض ومات في رمضان (فلا أمر عليه في هذا الفائت) بالمرض أو السفر (ولا تدارك بالقضية) ولا بالقضاء بالصوم عنه لعدم تقصيره (وان فات بغير غير) بأن تعدى بالافطار (ومات قبل التمكن من قضاؤه) أو بعده أو أفطر بغير ومات بعد التمكن من القضاء ولم يقض (أطعم عنه) بالبناء للجهول والجار والمجور نائب الفاعل أى أخرج الطعام من البيت (أى أخرج الولي) أى الأجنبي (عن البيت من تركته) أى البيت أو من مال الخارج مدا من غالب قوت البلد لأجل كل يوم أى فيجوز ذلك للأجنبي ولو بغير إذن القريب لأنهم باب قضاء دين الغير بغير إذنه أى يخرج عن الميت (الكل يوم فات) أى صومه (مدا) من (طعام) فان لم يكن لميت تركه لم يلزم أولى الطعام ولا صوم بل بسن له ذلك (وهو) أى للدين (رطل وثلاث البغدادى) توزنا والأصل فيه الكيل (وهو بالكيل نصف قدح مصري) وهو الذى يشرب فيه (وما ذكره للصف) من تعيين الطعام عن الميت (هو القول الجديد) ولا يجوز عنده أن يصوم عن الميت وليه لأن الصوم عبادة بترية لا تدخلها النيابة في الحياة فكذلك جد الموت كالملا (والقديم لا يتعين الطعام بل يجوز لولى أيضا) كما يجوز له الطعام عن الميت (أن يصوم عنه بل بسن له) أى الولي (ذلك) أى الصوم عنه (كما في شرح المذهب وصوب) أى النوى (في الروضة الحزيم بالقديم) ولا بد من التدارك على القولين سواء فات الصوم من الميت بغير أم غيره وذلك إذا خلف تركه والأفلا يلزم شيء والقديم هنا هو الأظهر المفتى به لأحاديث الصحيحة الدالة عليه ومنها قوله صلى الله عليه وسلم (لمن مات وعليه صيام صام عنه) وليه (رواه الشيخان من حديث عائشة قال النوى وليس للجديد في تعيين الطعام حجة صحيحة من السنة والخبر الوارد بتعيين الطعام ضعيف ومع ضعفه فالأطعم لا يتمتع عند القائل بالصوم بخلاف الصوم فانه يتمتع عند الثقات بالطعام والمرا دبالولى هنا كل قريب لميت بالغ قائل ولورقيا أو جديا وأن لم يكن شيئا ولا وارنا ولا مالى فيجوز لكل منهم أن يصوم عن الميت بلاذن كالحج الواجب لكن يشترط فيه الحرية ويجوز للأجنبي ذلك باذن من الميت أو من الولي بأجرة أو بدونها بخلافه بلاذن (والكثير) أى الكبير الذى لم يطق الصوم (والمجوز) أى المرأة المسنة (والمريض) الذى لم يطق الصوم (الذى لا يرجى برؤه اذا عجز عن كل منهم عن الصوم) بأن كان يلحقه بمشقة شديدة لا تحتمل عادة (يطهر ويطعم) ان كان محرا (عن كل يوم مدا) ولا فرق في وجوب القدية بين الفنى والفقير وقائمة الوجوب على الفقير (تقرر لها في ذمته) وخارج بالحزن الرقيق فلا قدية عليه اذا أفطر لكبر أو مرض ومات رفيقه لأنه لا مال له ولا سيده للهداء عنه ولقرينه لأن يصوم عنه أو يطعم وليس لسببه الصوم عنه لأنه أجنبي فلا يذوق محامك بالذات ابتداء فلن تكلف وصام لم يجب عليه المد ولو أخرج المد ثم قدر بعد الفطر على الصوم لم يلزمه القضاء (ولا يجوز) لاهرم والزمن ومن اشتدت مشقة الصوم عليه ولا يحامل والمرضع (تجبل المد قبل رمضان) بل لا يجوز تجبل مدي يوم قبل دخول ليلة كما لا يجوز تجبل الركاة لعامين (أو يجوز) التجبل (بمد فجر كل يوم) من رمضان بل يجوز بمد غروب الشمس في ليلة كل يوم بل يسدب في أول ليلة (والحامل) ولو من زنا وخبر آدمي

(فاطعام متين متكينا) أوفقير (الكل مسكين) أى بما يجزى في صدقة الفطر فان عجز عن الجميع استقرت الكفارة في ذمته فان قدر بعد ذلك على أكثر من حيلة رتب (ومن مات) مسلما بعد البلوغ (وعليه صيام فائت من رمضان) أو غير أو كفارة (بغير كمن أفطر فيه) أى رمضان (لمرض) أو سفر (ولم يتمكن من قضاءه بأن استمر مرضه) المرجو برؤيه أو سفره والباح (حتى مات) أو زال المرض ومات في رمضان (فلا أمر عليه في هذا الفائت) بالمرض أو السفر (ولا تدارك بالقضية) ولا بالقضاء بالصوم عنه لعدم تقصيره (وان فات بغير غير) بأن تعدى بالافطار (ومات قبل التمكن من قضاؤه) أو بعده أو أفطر بغير ومات بعد التمكن من القضاء ولم يقض (أطعم عنه) بالبناء للجهول والجار والمجور نائب الفاعل أى أخرج الطعام من البيت (أى أخرج الولي) أى الأجنبي (عن البيت من تركته) أى البيت أو من مال الخارج مدا من غالب قوت البلد لأجل كل يوم أى فيجوز ذلك للأجنبي ولو بغير إذن القريب لأنهم باب قضاء دين الغير بغير إذنه أى يخرج عن الميت (الكل يوم فات) أى صومه (مدا) من (طعام) فان لم يكن لميت تركه لم يلزم أولى الطعام ولا صوم بل بسن له ذلك (وهو) أى للدين (رطل وثلاث البغدادى) توزنا والأصل فيه الكيل (وهو بالكيل نصف قدح مصري) وهو الذى يشرب فيه (وما ذكره للصف) من تعيين الطعام عن الميت (هو القول الجديد) ولا يجوز عنده أن يصوم عن الميت وليه لأن الصوم عبادة بترية لا تدخلها النيابة في الحياة فكذلك جد الموت كالملا (والقديم لا يتعين الطعام بل يجوز لولى أيضا) كما يجوز له الطعام عن الميت (أن يصوم عنه بل بسن له) أى الولي (ذلك) أى الصوم عنه (كما في شرح المذهب وصوب) أى النوى (في الروضة الحزيم بالقديم) ولا بد من التدارك على القولين سواء فات الصوم من الميت بغير أم غيره وذلك إذا خلف تركه والأفلا يلزم شيء والقديم هنا هو الأظهر المفتى به لأحاديث الصحيحة الدالة عليه ومنها قوله صلى الله عليه وسلم (لمن مات وعليه صيام صام عنه) وليه (رواه الشيخان من حديث عائشة قال النوى وليس للجديد في تعيين الطعام حجة صحيحة من السنة والخبر الوارد بتعيين الطعام ضعيف ومع ضعفه فالأطعم لا يتمتع عند القائل بالصوم بخلاف الصوم فانه يتمتع عند الثقات بالطعام والمرا دبالولى هنا كل قريب لميت بالغ قائل ولورقيا أو جديا وأن لم يكن شيئا ولا وارنا ولا مالى فيجوز لكل منهم أن يصوم عن الميت بلاذن كالحج الواجب لكن يشترط فيه الحرية ويجوز للأجنبي ذلك باذن من الميت أو من الولي بأجرة أو بدونها بخلافه بلاذن (والكثير) أى الكبير الذى لم يطق الصوم (والمجوز) أى المرأة المسنة (والمريض) الذى لم يطق الصوم (الذى لا يرجى برؤه اذا عجز عن كل منهم عن الصوم) بأن كان يلحقه بمشقة شديدة لا تحتمل عادة (يطهر ويطعم) ان كان محرا (عن كل يوم مدا) ولا فرق في وجوب القدية بين الفنى والفقير وقائمة الوجوب على الفقير (تقرر لها في ذمته) وخارج بالحزن الرقيق فلا قدية عليه اذا أفطر لكبر أو مرض ومات رفيقه لأنه لا مال له ولا سيده للهداء عنه ولقرينه لأن يصوم عنه أو يطعم وليس لسببه الصوم عنه لأنه أجنبي فلا يذوق محامك بالذات ابتداء فلن تكلف وصام لم يجب عليه المد ولو أخرج المد ثم قدر بعد الفطر على الصوم لم يلزمه القضاء (ولا يجوز) لاهرم والزمن ومن اشتدت مشقة الصوم عليه ولا يحامل والمرضع (تجبل المد قبل رمضان) بل لا يجوز تجبل مدي يوم قبل دخول ليلة كما لا يجوز تجبل الركاة لعامين (أو يجوز) التجبل (بمد فجر كل يوم) من رمضان بل يجوز بمد غروب الشمس في ليلة كل يوم بل يسدب في أول ليلة (والحامل) ولو من زنا وخبر آدمي



حيث كان موصوما (والمرضع) ولو لم ير آدمي ولو مستأجرة أو متبعة (إن خافتا على أنفسهما) ولو مع الحمل والولد (ضررا يلحقهما بالصوم كضرر المريض) وهو الذي لا يحتمل عادة والذي يبيع كسيرا (أفطرتا) وجوبا إن لم توجد رخصة مفطرة غيرها أو صائمة لا يضرها الصوم والأجزاء المفطرة مع الارضاع والصوم مع تركه (ووجب عليهما القضاء) بلا فدية كالمرضى الذي يرجى برؤه (وإن خافتا) من الصوم (على أولادهما) فقط (أي إسقاط الولد في الحامل وقله اللبن في الرضيع) وحصول الضرر بالولد ولو كان حريتا تبعا لأبويه محرمة قتله حينئذ (أفطرتا) وجوبا (ووجب عليهما القضاء للأفطار والكفارة) الصغرى وهي الفدية لتفويت فضيلة الوقت ولأنه ارتفع بالفطر شخصان (أي كما وجب عليهما القضاء ولا فرق في ذلك بين المسافر وبين المريضين إن قصدنا الفطر لأجل الولد أما إن فطرنا لأجل السفر أو المرض فلا فدية عليهما وكذا إن أطلقنا على الأصح (والكفارة) أي الفدية (أن يخرج عن كل يوم مده) من جنس المفطرة ونوعها وصفها ولا تتعدد بتعدد الأولاد لأنها بدل عن الصوم بخلاف الحقيقة لأنها فداء عن كل واحد (وهو) أي اللد (كما سبق) في كلامه (رطل) وثلاث العراقي ويعبر عنه بالبغدادي) ويصرف الفدية الفقراء والمساكين فقط ولا يجب الجمع بينهما في هو الأفضل وله مصرف أمداد من الفدية إلى شخص واحد ولا يجوز له صرف المدا واحد إلى شخصين إذا كان اللد لازما للشخص واحدا إذا لم يكن أكثر من شخص كان مائة عليه يوم واحد وخلف ولدان فإنه يجوز لكل واحد منهما أن يدفع واجبه لمن أراد من الفقراء والمساكين (والمرضى) أي يرجى برؤه وإن قلدى بسبب المرض كان فكل ما نسا عنه المرض سواء كان المرض سابقا على الصوم أو بالعكس (والمسافر) الذي كان سفره سابقا على الصوم بأن سافر قبل الفجر (سفرًا طويلا) مباح أن يضررا بالصوم بفطران) بنية الترخيص (ويضيان) ثم إن كان المرض لا يحتمل عادة أو يصح التيمم كطهارة اليد فهو يجوز الفطر وإن كان يخاف عليه هلاك النفس أو ذهاب منفعة عضو فهو يوجب الفطر (و) يجوز (للمريض أن كان مريضه مطبقا) أي دائما ليسا ونهارا (ترك النية من الليل) لقيام العذر به دائما (وإن لم يكن مطبقا) بل كان متقطعا (كما لو كان يحمم) بالبناء المعمول (وقادون وقت وكان وقت الشروع في الصوم) أي وقت صلاة الفجر (محموما) أي ترك النية لقيام العذر به وقت النية (وإلا) أي وإن لم يكن محموما وقت الشروع في الصوم (فعله النية ليلا) لا تنفاه العذر وقت الدخول في الصوم الذي هو وقت النية (فإن عادت الحجي واحتاج للفطر أفطر) ومثل المريض بمن غلب عليه الجوع والعطش والحصادون والزراعون ونحوهم فيجب عليهم نية النية في رمضان ثم إن لحقهم مشقة شديدة تبطل التيمم أفطروا أو الأفلأ والمسافر سفرًا طويلا مباح أن يضررا بالصوم فالفطر أفضل أول يضرر بالصوم في الحال ولكن يخاف منه الضعف في المستقبل لو صام وكان سفره سفر حج أو غزو مثلا فالفطر أفضل أما إن خاف من الصوم تلف نفس أو عضو أو منفعة حرم عليه الصوم وعلم من هذا التصريح أن قول الشارح يضرر أي المريض والمسافر هو قيد لا فضيلة للفطر للمسافر لا لجوازه لأن المسافر سفر قصير يضرر به الفطر وإن لم يضرر بالصوم لكن الصوم أفضل حينئذ لما فيه من تعجيل برادة الذمة وعدم تأخيرها عن العبادة ومن آخر قضاء رمضان عايدا علما بحكمة التأخير مع إمكانه بأن كان صحيحا يضرر به الفطر حتى دخل رمضان آخر لم يضرر بالصوم مع القضاء لكل يوم مده أن كان حرا أو مملوكا أو مسافرا أو مريضا أو امرأة حائلا أو مريضا حتى يضرر به الفطر فلا يضرر عليه بالتأخير وإن استمر مدين مادام العذر باقيا وكذا إن قلنا فلا فدية

والمرضع إن خافتا على  
 أنفسهما يضررا يلحقهما  
 بالصوم كضرر المريض  
 (أفطرتا و) وجب  
 عليهما القضاء وإن  
 خافتا على أولادهما أي  
 إسقاط الولد في الحامل  
 وقله اللبن في الرضيع  
 (أفطرتا و) وجب  
 عليهما القضاء للأفطار  
 (والكفارة) أيضا  
 والكفارة أن يخرج  
 عن كل يوم مده  
 كما سبق (رطل) وثلاث  
 بالعراقي ويعبر عنه  
 بالبغدادي (والمرضى  
 والمسافر سفرًا طويلا)  
 مباح أن يضررا  
 بالصوم (يفطران  
 ويضيان) والمرضى  
 إن كان مريضه مطبقا  
 ترك النية من الليل  
 وإن لم يكن مطبقا  
 لو كان يحمم وقتا دون  
 وقت وكان وقت  
 الشروع في الصوم  
 محموما فله ترك النية  
 والأفلية النية ليلا فإن  
 عادت الحجي واحتاج  
 للفطر أفطر



عليه ويجوز الفدية هنا كالتأخير وإن صام وفدية الشيخ الحرم ونحوه لأصل الصوم فإن تكلف وصام فلا فدية وفدية الرضع والحامل تنفوت فضيلة الوقت وتنجيل فدية التأخير قبل دخول رمضان الثاني ليؤخر القضاء مع الامكان جازر كتعجيل الكفارة قبل الحنث وحرم التأخير سواء كان الحنث جازراً أو واجباً أو محرماً كان حلف لا يدخل الدار أو لا يصلي الفرض أو لا يشرب الخمر فإن حنثه بشر به حرام ومع ذلك يجوز تقديم الكفارة إذا أراد الحنث بالشرب ويتكرر المد في التأخير بتكرار السنين إذا أخر القضاء في كل سنة عمداً أن تمكن في كل سنة ولم يصم ولو أخر قضاء رمضان مع إمكانه ولو لم يدخل رمضان فأتى أخرج من تركته لكل يوم مائة مائة الفوات الصوم على الجديد السابق وهذا للتأخير وعلى القديم يصوم عنه الولي ووجب فدية للتأخير ولا يحزى الصوم عن مد التأخير لأن الدليس بدلاً عن الصوم فلو كان عليه عشرة أيام فأتى بالبواقي خمس من شعبان لزمت خمسة عشر مائة الفوات الصوم وخمسة للتأخير لأنه لو عاش لم يمكنه إلا قضاء خمسة فوجب الفدية لتحقق الفوات ولو لم يدخل رمضان (وسكت المصنف عن صوم التطوع) أي التثفل وهو التقرب إلى الله تعالى بعبادة ليست فرضاً (وهو مذكور في الطولات) وصوم التطوع ثلاثة أقسام فقيم بتكرار بتكرار السنة كما قال (ومنهم) أي المذكور في الطولات (صوم) يوم (عرفة) وهو تاسع ذي الحجة (وعاشوراء) وهو عاشر المحرم (وناسوا) وهو تاسع المحرم وقيم بتكرار الشهور (و) من (أيام) البالي (البيض) وهي الثالث عشر ونالياه وأيام البالي السود وهي الثامن والعشرون ونالياه (و) مما يتكرر بتكرار السنة (سنة من شوال) وإن لم يعلم بها أو نفاها أو صامها عن نذر أو نقل آخر أو قضاء عن رمضان أو غيره. نعم لو صام شوالاً قضاءً عن رمضان وقصد تأخيرها عنه لم تحصل معه فيصومها من القعدة، وقيم بتكرار بتكرار الأسبوع وهو الاثنين والخميس.

(فصل: في أحكام الاعتكاف) ذكره عقب الصيام لأنه من نواحيه ولأن المقصود من كل منهما واحد وهو كنف النفس عن شهواتها ولأن الذي يبطل الصوم قد يبطل الاعتكاف ولا يفسد للعتكاف الصيام (وهو) أي الاعتكاف (لغة الإقامة) أي الاستمرار (على الشيء من غير أوشر) ولو في غير مسجد (وشرعاً إقامة) حقيقة أو حكماً (بمسجد) وهو ما وقفه الواقف مسجداً (بصفة مخصوصة) وهو النية من مسلم بمنزلة من الموانع (والاعتكاف سنة) أي طريقة في الدين (مستحبة) أي مطلوبة (في كل وقت) لا كان أو نهاراً حتى أوقات الكراهة وإن عجزها ولو مفطراً فيصح الاعتكاف إذا نوى حال دخول المسجد سواء كان ما كنا أو سائر أجمع التردد بخلاف الرويد بل تردد لأنه لا يصح النية حينئذ لأنه لا يسمى لنا (وهو العشر الآخر من رمضان أفضل منه) أي الاعتكاف (في غيره) أي غير العشر الآخر سواء كان الغير من العشر الأوسط والأول من رمضان أو من غير رمضان بالسكينة (لأجل طلب) الإطلاع على (ليلة القدر) فيجيباً بأنواع العبادة ويحصل فضلها لمن أحياها وإن لم يطلع عليها وهي أفضل ليالي السنة في حق هذه الأمة (وهي) أي ليلة القدر (عند الشافعي) رضي الله عنه منحصرة في العشر الأخير من رمضان فكل ليلة منه (أي العشر الأخير) (محملة لها) أي ليلة القدر (لكن ليالي الوتر أرجاها وأرجى ليالي الوتر ليلة الحادي) والعشرين كما دل عليه حديث الشيخين (أو الثالث والعشرين) كما دل عليه حديث مسلم واختار الشافعي أنها تارم هذه وهذه ولا تنقل عنها وعند الجمهور كالشافعي أنها تارم ليلة بعينها من العشر الأخيرة فليلاً التي وجدت ليلة القدر فيها في بقية النبي صلى الله عليه وسلم لا تنتقل عنها إلى ليلة غيرها من حين مشروعتها إلى الآن وقال إبراهيم للزني وابن خزيمة إنها تنتقل كل سنة إلى ليلة من ليالي العشر وقال ابن عباس وأبي يحيى ليلة سبع وعشرين

وسكت المصنف عن صوم التطوع وهو مذكور في الطولات ومنه صوم عرفة وعاشوراء وناسوا وأيام البيض وسنة من شوال.

(فصل: في أحكام الاعتكاف) وهو لغة الإقامة على الشيء من غير أو شرعاً إقامة بصفة مخصوصة (والاعتكاف سنة مستحبة) في كل وقت وهو في العشر الأخير من رمضان أفضل منه في غيره لأجل طلب ليلة القدر وهي عند الشافعي رضي الله عنه منحصرة في العشر الأخير من رمضان فكل ليلة منه محملة لها لكن ليالي الوتر أرجاها وأرجى ليالي الوتر ليلة الحادي أو الثالث والعشرين



(وله) أى للاعتكاف  
المذكور (شرطان)  
أحدهما (الثنية) وبنوى  
فى الاعتكاف المنذور  
الفرضية أو النذر (و)  
الثاني (اللبث فى المسجد)  
ولا يكفى فى البت قير  
الطمانينة بل الزيادة  
عليه بحيث يستمى ذلك  
اللبث عكوفاً ومهرط  
المعتكف اسلام وعقل  
ونقاء عن حيض أو  
نفاس وجنابة فلا يصح  
اعتكاف كافر ومجنون  
وحائض ونفساء وجنب  
ولو ارتد المعتكف أو  
سكر بطل اعتكافه (ولا  
يخرج للمعتكف من)  
الاعتكاف المنذور إلا  
لحاجة الانسان من  
بول وغائط وما فى معناها  
كفعل جنابة (أو عذر  
من حيض) أو نفاس  
تخرج المرأة من المسجد  
لأجلهما (أو) عذر  
من (مرض لا يمكن  
المقام معه) فى المسجد  
بأن كان محتاجاً لفرض  
وخادم وطبيب أو يخاف  
تلويث المسجد كاسهال  
وادرار بول وخروج  
بقول المصنف لا يمكن  
الحج المرض الخفيف  
كحمى خفيفة فلا يجوز  
الخروج من المسجد

وهو قول عمر بن الخطاب وهو مذهب أكثر أهل العلم ومن علاماتها أنها تكون لأجاردة  
وان تطلع الشمس صديحتها من كسرة السماع ليس فيها شعاع كثير الى أن ترتفع كرمح وعدم  
سج الكلاب وفى ليلة القدر لا تنعقد نطفة الكافر وكلاهما معرفة علاماتها بعد فواتها أنه يستحب اجتهاده  
فى يومها كاجتهاده فيها ويندب أن يكبر فى ليلتها من قول اللهم إنك غفور كريم تحت المغفوعات  
حتى ويسر لمن رآها أن يكتمها لأنها كرامة وينبئ كتم الكرامات وهو لحظة صغيرة على صورة  
لدى الحائط (وله أى للاعتكاف) أى لصحبه وتحققه (شرطان) أى ركنان بل إن كانه أربعة  
أحدهما (الثنية) باللبث كظاهرة من العبادات (وبنوى فى الاعتكاف المنذور فى الفرضية) لينتج عن  
التفصيل كيفية لحظة فى النذر (والثاني البت) ولا يجب السكون بل يكفى التردد فى جهات المسجد  
مضطرب إما السكون أو التردد ويندب للأن بنوى الاعتكاف ويقف وقفة تزيد على أقل طمانينة  
املاء فان نواه ولم يقف أو وقف قدرها أو دونها لم يصح على الأصح والركن الثالث مسجد فلا بد أن  
يكون الاعتكاف (فى المسجد) أى الخالص للمسجدية فلا يصح فى غيره ومنه رخصته القديمة وجناح  
شمل بداره وهوأوه وغصن شجرة أصلها فيه وان كان القصر خارجاً (ولا يكفى فى البت قير  
الطمانينة) فى ركوع ومحوه (بل) يكفى (الزيادة عليه بحيث يستمى ذلك اللبث عكوفاً) أى وقفاً  
واستحب الأمام الشافعى رضى الله عنه أن يكون قدر يوم آخر وجهاً من خلاف من أوجهه والركن الرابع  
تتكيف وإنما عذر رخصاً لعدم وجود صورة للاعتكاف مشاهدة بدونه كالوم (وشرط المعتكف  
اسلام) أى ابتداء ودواماً (وعقل) أى غير (ونقاء عن حيض ونفاس وجنابة) أى طهر وخلو عنها  
فلا يصح اعتكاف كافر ومجنون وحائض ونفساء وجنب) لعدم صحة نية الكافر ومن لا عقل  
ولحرمة مكث منه بحوثاً كبر فى المسجد (ولو ارتد للمعتكف أو سكر بطل اعتكافه) إذا كان  
كفراً متعدياً بالسكر بخلاف ما إذا لم يكن متعدياً به فلا يبطل به كالمجنون والاغيار المذنب (ولا  
يخرج للمعتكف من) المسجد (الاعتكاف المنذور) الذى لم يقف عدة ولا يتابع مع فساد بقاءه على  
عتكافه فإنه يقطع بخروجه (الاحتاجة الانسان من بول وغائط وما فى معناها كفعل جنابة) غير مفطرة  
كالجنابة من نحو احتلام ومثل ذلك الأكل واخراج الرج فأنه يكره فى المسجد أى فيخرج المعتكف  
لك ولا يكلف فى آخر وجهه إلا سراعى (أو عذر من حيض أو نفاس) إن طالت مدة الاعتكاف بأن كانت  
كدة لا تخلو عنهما غالباً بأن كانت أكثر من خمسة عشر يوماً فى الحيض وأكثر من تسعة أشهر فى النفاس  
(تخرج المرأة من المسجد لأجلهما) وجوباً لتحریم المكث فيه عليها حالة الحيض والنفاس ومثلها  
الجنابة غير المفطرة كان حصلت باحتلام أو نظراً أو فكر فيجب الخروج على الجنب من المسجد للفعل  
منها فوراً (أو عذر من مرض) ولو جنونا أو اغياراً فلا يبطل الاعتكاف بالخروج لهما فإذا لم يخرج من  
المسجد حبس من المرض أو الاغيار من الاعتكاف دون الجنون لأن الجنون ليس أهلاً للعبادة  
(لا يمكن المقام معه) أى يشق الإقامة مع ذلك المريض (فى المسجد) فلو تحمل المشقة لم يخرج من المسجد  
مع المرض حسب زمنه من مدة الاعتكاف فالمراد بعدم الامكان المشقة لا التعذر ولا التيسر كما قال الشارح  
(بأن كان محتاجاً لفرض وخادم وطبيب أو يخاف) (تلويث المسجد كاسهال وادرار بول) (أو سكر)  
أى سكره (وخارج بقول المصنف لا يمكن إلى آخره المرض الخفيف) الذى لا يشق معه الإقامة فى المسجد  
(كحمى خفيفة) فلا يجوز الخروج من المسجد بسببها (أى الحمى أى فى حرم فى الاعتكاف المنذور المقيد  
بمدة والتابع ومثل الحمى المصدع الخفيف) (و يبطل الاعتكاف بالوطء مختاراً إذا كرا للاعتكاف علماً  
بتحريم) بخلاف الجنابة غير المفطرة كالأوطى ومكرهاً وناسياً للاعتكاف أو جاهلاً بالتحريم معذوراً

بسببها (و يبطل) الاعتكاف (بالوطء) مختاراً إذا كرا للاعتكاف علماً بالتحريم



وأما مباشرة العتسكاف

بشهوة فتبطل اعتسكافه

ان أنزل والأفلا

(كتاب أحكام الحج)

وهو لغة القصد وشرعا

قصد البيت الحرام للنسك

(وشرائط وجوب الحج

سبعة أشياء) وفي بعض

النسخ سبع خصال

(الاسلام والبلوغ

والعقل والحرية) فلا

يجب الحج على النصف

بغض ذلك (و وجود

الزاد) وأوعنه ان

احتاج إليها وقد لا يحتاج

إليها كمن يمشي قريب

من مكة ويشتري أيضا

وجود الماء في المواضع

التي لا تحمل الماء منها

بشأن الثلج (و وجود

الراحلة) التي تصلح له

بشر أو استئجار هذا

إذا كان الشخص يمشي

وبين مكة ومرحلتيه

فأكثر سواء قدر على

الشيء أم لا فإن كان يمشي

وبين مكة دون مرحلتين

وهو قوي على المشي

لزمه الحج بلا راحلة

ويشترط كون ما ذكر

فاضلا عن دينه وعن

مؤنة من عليه مؤنتهم

مُدَّ ذهابه وإيابه وفاضلا

أيضا عن مسكنه اللائق

به وعن عياله يلق به

(ونجاسة الطريق)

أو كانت باحتلام ونحوه ان يادر بطهره فان لم يبادر به بطل اعتسكافه (وأما مباشرة العتسكاف) لما شققت  
الوضوء (بشهوة فتبطل اعتسكافه ان أنزل والأفلا) لأن الاعتسكاف يبطل بالوطء بلا أنزال فيلأنزال مع  
نوع شهوة أولى وخرج بالمباشرة ما إذا نظر أو تفكر فأنزل فيها فأنه لا يبطل ان لم تكن عادة الانزال بهما  
كافي الصوم وبشهوة ما إذا قبل بقصد الاكرام أو الشفقة أو بلا قصد شي فلا يبطل اعتسكافه بذلك وأن أنزل  
مثل ما في الصوم والقاعدة ان ما يقطر في الصوم يبطل الاعتسكاف وما لا فلا ويرد

### كتاب أحكام الحج والعمرة

(وهو) أي الحج (لغة القصد وشرعا قصد البيت الحرام للنسك) مع فعل الأركان والعمرة لغة الزيادة  
وشرعا زيادة الكعبة لأجل الاتيان بالنسك مع فعل الأركان وروى ابن حبان عن ابن عمر أن النبي  
صلى الله عليه وسلم قال «ان الحاج حين يخرج من بيته لم يحط خطوة إلا كتب الله بها حسنة وحط  
عنه بها خطيئة فاذا وقفوا عرفات باهى الله بهم ملائكته يقول انظروا إلى عبدي أتوني شفاغرا  
أشهدكم أني غفرت ذنوبهم وأن كانوا عدد قطر السماء ورحل حالج وإذا رعى الجمار لم يدرك أحد مثله  
حتى يتوافاه الله تعالى يوم القيامة وإذا حلج شعره فله بكل شعيرة منقطة من رأسه نور يوم القيامة  
فاذا قضى آخر طوافه بالبيت خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه» (وشرائط وجوب الحج) والعمرة  
(سبعة أشياء) وفي بعض النسخ سبع خصال (وشرائط الوجوب خمسة فقط) (الاسلام والبلوغ والعقل  
والحرية) والاستطاعة (فلا يجب الحج) والعمرة (على النصف بغير ذلك) (وشرائط الاستطاعة  
بالنفس سبعة) (و) الأول (وجود الزاد) أي وجود ما يتصرف في الزاد بأن يكون قادرا على تحمله  
شرط لوجود الزاد من حيث اللبن الذي يحمله (و) وجود (أوعنه) كالفرارة وغيرها (ان احتاج  
إليها) أي الأوعية بأن يحمل الزاد معه من بيده (وقد لا يحتاج إليها كمن يمشي قريب من مكة) بأن كان  
قريبه وبينها دون مرحلتين ولم يحمل الزاد معه بل كان يكسب في سفره ما يفي بزاده بالي مؤنه فان طال  
سفره بأن كان مرحلتين فأكثر لم يكف النسك ولو كان يكسب في يوم كفاية أيام لأنه قد ينقطع عن  
الكسب (و) الثاني (يشتري أيضا وجود الماء) (في المواضع التي لا تحمل الماء) (والزاد) أي  
المواضع (بشأن الثلج) وهو القدر اللائق به في ذلك الزمان والمكان وهذا بشرط لوجود الزاد من حيث  
الحل فلو لم يجد في الحال المذكورة وجد ما يمكنه لا يلزمه الحج (و) الثالث (وجود الراحلة) أي القدرة  
على الركوب (التي تصلح له بشرط) (بشأن الثلج) (أو استئجار) بأجرة الثلج (هنا) أي اشتراط وجود  
الركوب للمرأة والحنفية مطلقا ولرجل العاجز عن المشي والقادر عليه (إذا) طال سفره بأن كان الشخص  
بينه وبين مكة مرحلتين فأكثر (ولو قريب من عرفة وبعده من مكة لم يقصر) (سواء قدر) أي من يمشي من مكة  
(على المشي أم لا) لكن يندب الحج للقادر على المشي خروجا من خلاف من أوجه (فان كان يمشي) أي الرجل  
(وبين مكة دون مرحلتين وهو قوي على المشي) وعلى حمل زاده أو عينه أو قادرا على حيوان يحمل الزاد عليه  
(لزمه الحج بلا راحلة) لعدم المشقة (ويشترط ما ذكر) أي من الزاد وأوعيته والماء وبشأنه والراحلة  
(فاضلا عن دينه) ولو مؤجلا أو لله تعالى (وعن مؤنة من عليه مؤنتهم) كزوجته وفرعه وأصله (مد ذهابه) إلى  
مكة (أو إيايه) أي رجوعه إلى وطنه ومدة اقامته بمكة (وافضلا أيضا عن مسكنه اللائق به) ما لم يستغن عنه بسكنى  
الربط أو نحوها (وعن عياله يلق به) أو محتاجا إليه في خدمته أو ماله أو منصبه (و) الرابع (نجاسة الطريق) أي  
أي خلوه من نجوسه وعدو (والمراد بالنجاسة هنا) لازمها وهو (أمن الطريق) ولو (ظنا) أي ظنا في  
لا نقانا السفر وأن لم يلق بالحضر (بحسب ما يلقى بكل مكان) من الطريق سواء البر والبحر بأن غلبت السلامة  
(فلو لم يأمن الشخص على نفسه أو ماله) الذي يحتاج لاستصحابه معه ولو يسيرا (أو بضعه) بضم الباء أي فرج

والمراد بالنجاسة هنا أمن الطريق بظن بحسب ما يلقى بكل مكان فلو لم يأمن الشخص على نفسه أو ماله أو بضعه (لم)



بعد وجود الزاد  
والراحلة ما يمكن فيه  
الشهر المهدى الى الحج  
فان امكن الا انه يحتاج  
بالتقطع مرحلتين في  
بعض الايام لم يلزمه  
الحج للصبر (وكان كان  
الحج اربعة ارجلها  
(الاحرام مع النية)  
أي نية الدخول في الحج  
(و) الثاني (الوقوف  
بعرفة) والكرام حضور  
الحجر بالحج لحظة بعد  
زوال الشمس يوم  
عرفة وهو اليوم التاسع  
من ذي الحجة بشرط  
كون الوقوف أهلاً  
للعادة لا مغبى عليه  
ويستمر وقت الوقوف  
الى فجر يوم النحر وهو  
العاشر من ذي الحجة  
(و) الثالث (الطواف  
بالبیت) سبع طوافات  
جاءلاً في طوافه  
البیت عن يساره  
مستديناً بالحجر الأسود  
محاذياً له في مروره  
بجميع بدنه فلو بدأ  
بغير الحجر لم يحسب  
له (و) الرابع (السعي  
بين الصفا والمروة)  
سبع مرات وبختم بالمروة  
ان يبدأ في أول مرة  
بالصفا ويختم بالمروة

يجب عليه الحج ولا العمرة بل ولا يستحب بل ربما حرم اذا غلب على ظنه الضرر (و) الخامس  
حجته (قوله وامكان المسير) وهو ثابت في بعض النسخ والكرام بهذا الامكان ان يبقى من الزمان بعد  
الاستطاعة من (وجود الزاد والراحلة ما يمكن فيه السبر اليهود) أي المعتاد (الى مكة) لاداء (الحج)  
وهذا بشرط لوجوب الحج فقط اذ العمرة ليس لها وقت محدود (فان امكن) أي السبر (الا انه يحتاج)  
في سبر فوق العادة كما اذا احتاج (للقطع مرحلتين) في يوم واحد (في بعض الايام) أي الأوقاف (لم  
مرته الحج للضرر) بل يحرم ان غلب على ظنه أي فلا يوصف بالوجوب من أصله فإذ مات في هذه السنة  
لا يجب فضاؤه من تركه ويجوز الاستنجار عنه على الأصح لأنه نفل والنفل في جواز الاستنجار منه  
خلاف (والسادس) ان يخرج مع المرأة تزوجها أو محرماً بشرط أن يكون لكل منهما عدة عليها وأن  
لا يكن نكحاً أو عبداً ثقة أو نسوة ثقات ثناتان فأكثر ثمانين على نفسها. والبائع بثبوته على المربوب  
لا ضرر شديد ولا تضر ميثقة تحتل عادة (وكان كان الحج اربعة ارجلها) أي نية الدخول في الحج  
مباحة للاحرام أي (الدخول في الحج) والشروع في أعماله فلا تكن هو النية (و) الثاني (الوقوف بعرفة  
والكرام حضور الحجر بالحج) أي وجوده بعرفات ولو نائماً أو هارباً أو مراً في طلب آبق وأن لم يعرف  
مكون المحل عرفات (لحظة بعد زوال الشمس يوم عرفة وهو اليوم التاسع من ذي الحجة بشرط كون  
الواقف أهلاً للعبادة لا مغبى عليه) ولا مجنوناً ولا سكراناً زائل العقل فلا يحجزهم وقوفهم فان لم يبق  
لغنى عليه في عرفات حتى يأت وقت الوقوف فانه الحج فلا يصح حجه لا فرضاً ولا نفلاً وأما المجنون  
فيقع حجه نفلاً كحج الصبي غير المتميز والسكران ان زال عقله فهو كالمجنون فيقع حجه نفلاً وان  
لم يزل عقله وقع حجه فرضاً ويستأن أن يقف الى الغروب ولو فارقها قبله ولم يعد اليها حتى لهدم لفوات  
الجمع بين الليل والنهار مع أنه يستخرج من خلاف من أوجه (ويستمر وقت الوقوف الى فجر يوم  
النحر وهو العاشر من ذي الحجة) لقوله صلى الله عليه وسلم «من نجا ليلة جمع قبل طلوع الفجر فقد  
أدرك الحج» رواه أبو داود وغيره وكلمة جمع هي ليلة المزدلفة (والثالث الطواف بالبیت سبع طوافات)  
وهذا هو الواجب الأول (جاءلاً في حال طوافه البیت عن يساره) أي ماراً تلقاء وجهه خارجاً عن  
جدار البیت وشاذروانه وهذا هو الواجب الثاني (مستديناً) في ذلك (بالحجر الأسود محاذياً له في  
مروره) عليه ابتداء (بجميع بدنه) أي بجميع الشئ الاخر بان لا يقدم جزءاً من بدنه على جزء من  
الحجر وهذا هو الواجب الثالث (فلو بدأ بعد الحجر) كان بدأ بالبیت (الحج) أي البدن (له) فاذا  
وصل اليه ابتدأ منه. وسئل الامام البلخي عن الحكمة في أن ربه ينزل على بيته في كل يوم مائة  
وعشرين رحمة من ذلك للطائفين يمشون وللمصلين أو بعون وللناظرين بالبیت محشرون. فأجاب  
الطائفةون بجمعهم بين ثلاث طوافات وصلاة ونظر فصار لهم بذلك ستون والصلون فاتهم الطواف  
فصار لهم أربعون وللناظرين فاتهم الصلاة والطواف فصار لهم عسرون (والرابع السعي بين الصفا  
والمروة سبع مرات) وهذا هو الواجب الأول (بشرطه) أي شرط صحة السعي (أن يبدأ في أول مرة  
بالصفا ويختم بالمروة) وبخسب ذهابه من الصفا الى المروة مرة وعوده منها الى مرة أخرى (و) الثاني  
ومرطه أيضاً أن يكون السعي بعد طواف ركن أو قدوم بحيث لا يتخلل بين السعي وطواف القدوم  
وقوف في عرفات بأن كان السعي قبله (والصفا بالفضر طرف جبل أبي قبيس) سمي بذلك لأن  
سيدنا آدم عليه السلام اقتبس منه النار التي في أيدي الناس (والمروة بفتح الميم علم على عيني الموضع  
المعروف بمكة) سميت بذلك لأن فيها الأصل لحجارة تضافا برافة تقدر منها النار وهو طرف جبل فينقاع

ويحسب ذهابه من الصفا الى المروة مرة وعوده منها الى مرة أخرى والكرام بالفضر طرف جبل أبي قبيس والمروة بفتح الميم  
علم على الموضع المعروف بمكة



استباحة محظورة فليس  
من الأركان ويجب  
تقديم الاحرام على  
كل الأركان السابقة  
(وأركان العمرة ثلاثة)  
كافي بعض النسخ وفي  
بعضها أربعة أشياء  
(الاحرام والطواف  
والسعي والحلق أو  
التقصير في أحد  
القولين) وهو الرأج  
كاسبق قريباً إلا فلا  
يكون من أركان  
العمرة (وواجبات  
الحج غير الأركان  
ثلاثة أشياء) أهمها  
(الاحرام من الميقات)  
الصائقي بالزمان  
والمكاني فالزمان  
بالنسبة للحج شوال  
وذو القعدة وعشر ليل  
من ذي الحجة وأما  
بالنسبة للعمرة فجميع  
السنة وقت لأحرامه  
والميقات المكاني للحج  
في حق المقيم مكة نفس  
مكة ميكاً كان أوقافاً  
وأما غير المقيم بمكة  
فميقات التوجه من  
المدينة الشريفة  
ذوالحليفة والمتوجه من  
الشام ومصر والمغرب  
الجحفة والمتوجه من  
تهامة اليمن يعلم  
والتوجه من نجد

ومقدار ما بين الصفا والروة سبعة مائة وسبعون ذراعاً بذراع اليد (وَيَقِي مِنْ أَرْكَانِ الْحَجِّ) إزالة شعر  
الرأس (الحلق أو التقصير) للرجل والتقصير فقط للمرأة فانها لا تؤمر بالحلق لقوله صلى الله عليه وسلم «ليس  
على النساء حلق» إنما حلق النساء التقصير «رواه أبو داود (أن جعلنا كلامهما) على الرجل وغيره (نسكا)  
أي عبادة (وهو المشهور) فثبت لأن النبي صلى الله عليه وسلم دعا بقوله «اللهم ارحم الخلق ثلاث مرات  
ثم قال في الرامة والتقصيرين» (فإن قلنا أن كلاً منهما) أي الحلق للرجل والتقصير للمرأة (استباحة  
محظورة فليس من الأركان) لأن المحرم للأحرام كان محرماً عليه فأبج له بالحلق أو التقصير فلا يوافق  
فيه (و) بقي من الأركان ترتيباً أكثر الأركان فيجئ (بج تقديم الاحرام) أي نية الحج (على كل  
الأركان السابقة) وتقديم الوقوف على طرف الركن وإزالة الشعر وتقديم الطواف على السعي إن لم يفعل  
بعد طواف القدوم ولا يجب الترتيب بين إزالة الشعر والطواف (وأركان العمرة ثلاثة كما في بعض  
النسخ وفي بعضها أربعة أشياء) بجعل إزالة الشعر ركناً (الأحرام والطواف والسعي والحلق أو التقصير  
في أحد القولين) وهو الرأج كما سبق قريباً لتوقف التحلل عليه مع عدم جبره بالدم كطواف (والأ)  
أي وإن لم نجر على القول الرأج بأن جربنا على القول الآخر (فلا يكون) أي إزالة الشعر (من  
أركان العمرة) ويزاد ركن خامس وهو ترتيب جميع الأركان (وواجبات الحج غير الأركان ثلاثة  
أشياء) فبين الركن والواجب عموم وخصوص مطلق فنذكر ركن واجب وليس كل واجب ركناً  
لأن الواجب قد لا يكون ركناً بأن كان شرطاً فذكرنا ما لا توجد ماهية الحج الآه والواجب ما يجبر  
تركه بدم ولا يتوقف وجود الحج على فعله (أحدها الاحرام من الميقات) أي كون الاحرام من الميقات  
تعلقاً بآخره والأفضل في أوله الآ ذال الحليفة فالاحرام في مسجدها أفضل وللميقات زمن العبادة ومكانها  
فحينئذ لا بد للحج من الميقات (الصائقي بالزمان والمكاني فالزمان بالنسبة للحج) أي لنية شوال  
وذو القعدة وعشر ليل من ذي الحجة فالميقات له من أول شوال إلى فجر يوم النحر فني نوى الحج  
في ذلك انعقد النوى حتماً وإن لم يمكن الاتيان به فيه (وأما بالنسبة للعمرة) أي لنيةها فجميع  
السنة وقت لأحرامها أي لنية الدخول في العمرة (والميقات للمكاني للحج في حق المقيم بمكة نفس مكة  
ميكاً كان) أي المقيم (أو أوقافاً) أي نواحي أي غير أهل مكة والمزاد بمن في مكة من غير أهلها وغير  
مقايها وأما غير المقيم بمكة (وهو الأوقاف) فميقات التوجه من المدينة الشريفة ذوالحليفة  
وهو مكان على مقدار عشر مراحل من مكة وستة أميال من المدينة (والميقات للتوجه من الشام  
ومصر والمغرب الجحفة) وهو على مقدار أربع مراحل ونصف نعم إذا مر الشاميون على ذي الحليفة  
كما هو جائز الآن فهي ميقاتهم وليس لهم تأخير الاحرام إلى الجحفة (والميقات للتوجه من تهامة  
اليمن) أي من الأرض المنخفضة من أرض اليمن (بالم) وهو على مرحلتين من مكة (والميقات  
للتوجه من نجد الحجاز ونجد اليمن) أي من الأرض المرتفعة منها (مقرن) وهو جبل على  
مرحلتين من مكة ويقال له قرن المنازل وقرن الثعالب (والميقات للتوجه من الشرق) والعراق  
وخراسان (ذات عرق) وهي اسم قرية على مرحلتين من مكة (والثاني من واجبات الحج رجم  
جمرة العقبة يوم النحر ويدخل وقت نصف ليلة النحر ووقت فضيلته ما بين ارتفاع الشمس وزوالها  
ورمي (الجمار الثلاث) بكل يوم من أيام التشریق الثلاثة ويدخل رمي كل يوم من أيام التشریق  
بزوال شمسها ويبقى وقت اختياره إلى آخر ذلك اليوم ويبقى وقت جوازه إلى آخر أيام التشریق  
ويجوز رمي مكاته لئلا أونهاراً ويسن أن يقول مع كل حصاة عند الرمي بسم الله والله أكبر  
صدق الله وعده ونصر عبده وأعز جنده وهزم الأحزاب وحده لا إله إلا الله ولا نعبد إلا إياه مخلصين له  
الدين

الحجاز ونجد اليمن قرن والمتوجه من المشرق ذات عرق (والثاني من واجبات الحج) رجم الجمار الثلاث



يدأ بالكبري ثم  
الوسطى ثم جرة العقبة  
ويرمي كل جرة بسبع  
حصيات واحدة بعد  
واحدة ولورمي حصيات  
دفعه واحدة تحسبت  
واحدة ولورمي حصاة  
واحدة سبع مرات  
كفي ويشترط تكون  
الرمي بحجر فلا يكتفي  
بغيره كقولهم وجبت  
(و) الثالث (الحلق)  
أو التقصير والافضل  
للرجل الحلق وللمرأة  
التقصير وقيل الحلق  
أزالة ثلاث شعرات  
من الرأس حلقا  
أو تقصيرا أو تقفا  
أو احرافا أو قفا ومن  
لا شعر برأسه يسن له  
أمرار الحمى عليه ولا  
يقوم شعر غير الرأس  
من اللحية وغيره مقام  
شعر الرأس (ومن  
الحج سبع) لأحدها  
(الأفراد وهو تقديم  
الحج على العمرة) بأن  
يحرم أولا بالحج من  
ميقاته وبفرغ منه ثم  
يخرج من مكة إلى أدنى  
الحل فيحرم بالعمرة  
ويأتي بعملها ولو عكس  
لم يكن مفردا (و) الثاني  
(التلبية) ويسن  
أكثرها منها في دوام  
الأحرام ويرفع الرجل  
صوته بها

من ولو كره الكافرون - ونهروا الرمي سنة: الأول ترنيب الجمرات وهو (يدأ بالكبري) وهي التي  
في مسجد الحيف (ثم الوسطى ثم جرة العقبة) وهي التي تلي مكة. (و) الثاني (يرمي كل جرة بسبع  
حصيات) في كل يوم (واحدة بعد واحدة) فلا يصح إقرارها (فلورمي حصيات) أو أكثر (دفعه  
واحدة تحسبت واحدة) حتى لو رمي سبع حصيات بخفة تحسبت واحدة لأن العبرة بالرمي لا بالرمي  
(و) حينئذ (لورمي حصاة واحدة سبع مرات كفي) اعتبارا بتعدد الرمي وإن كان الرمي حصاة  
واحدة لكنه خلاف الأفضل. (و) الثالث (يشترط كون الرمي بحجر) فيجزي بأنواعه (فلا  
يكتفي بغيره) أي الحجر (كقولهم وجبت) وهو حجر الكندان وهذا بعد حرقه أمامه فيسكن الرمي  
والرابع كون الرمي باليد فلا يكتفي برجل ولا بغيره ولا يرمى بمقلاع. والخامس قصد الرمي بالرمي  
من قصد الرمي كفاء مطلقا أي سواء رمي للشاخص أولا إن وقع في الرمي والأفلا والسادس  
عقن إصابته فلو شك في إصابته لم يحسب (و) الثالث (الحلق) وهو استئصال الشعر بالموسى (أو التقصير)  
وهو قطع الشعر من غير استئصال ولا يعتمد أن إزالة الشعر ركن على المشهور (والأفضل للرجل الحلق)  
أن يذره وجب (وللمرأة التقصير) وإذا نذرته وجب (وقيل) الواجب في نحو (الحلق) إزالة ثلاث  
شعرات من شعر الرأس ولو مسترسلة عن الرأس أو متفرقة (خلفا أو تقصيرا أو تقفا أو احرافا  
ونما) وهو القطع بالمقراض (ومن سلا شعر برأسه يسن له أمرار الحمى عليه) تشبها بالخالفين  
ولا يقوم شعر غير الرأس من اللحية وغيرها من بقية شعور الوجه والبدن (مقام شعر الرأس)  
لتفديد الرأس في قوله تعالى «مخلفين رؤوسكم» أي شعرها وأما وجبات العمرة فينبين الأحرام  
من البقيات واختاب عزمات الأحرام، فالمبقيات السكاني للعمرة في حق من هو خارج عن الحرم  
هو مبقيات الحج الذي تقدم ذكره وفي حق من هو في الحرم الحل فيلزمه الخروج إلى أدنى الحل  
كأن يأفل من خطوة ليحصل فيها الجمع بين الحل والحرم كإتيان الحج فإن فيه الجمع بين الحرم والحل  
وعرفات وأفضل بقاع الحل للعمرة الجعرانة وهي على ستة فراسخ من مكة ثم التميم وهي المكان  
تتروى بمسجد عائشة بين مكة وقرب سبخ ثم الحديبية وهي بين طريق جدة والمدينة على ستة  
فراسخ من مكة (ومن الحج) والعمرة (سبع) لأحدها الأفراد وهو تقديم أعمال (الحج على) أعمال  
(العمرة) في علم واحد (بأن يحرم أولا بالحج من ميقاته وبفرغ منه) أي من أعماله (ثم يخرج من  
مكة إلى أدنى الحل) أي أقرب (فيحرم بالعمرة ويأتي بعملها) وتسمى ذلك بالأفراد لأفراد كل منهما  
لأحرام وعمل (ولو عكس) بأن أحرم بالعمرة وأتى بأعمالها ثم أحرم بالحج وأتى بأعماله (لم يكن  
مفردا) بل متمما وتسمى بذلك لتمتع بفعل محظورات الأحرام بين السكينة وتمتع بسقوط العود  
لمبقيات عنه لأنه يحرم للحج من مكة كإزالة مكة والتيمع إلى الأفراد في الأفضلية أن اعتمر في علم الحج  
ثم عده القرآن بأن يحرم في أشهر الحج بالنسكين معا أو يحرم بالعمرة ثم يدخل عليها الحج قبل  
السروع في الطواف ثم يعمل بفعل الحج فيحصلان اندراجا للأمر في الأمر للخبر الصحيح لا من  
حرم الحج والعمرة أجزاء طواف واحد وسعى واحد منهما حتى يحل منهما جميعا. ويجب على كل  
من التيمع والفارن أن لم يكن مسكنا دون مرحلتين من أرض الحرم لأن التيمع استفاد  
رك ميقات الحج لا تفادى من مكة والفارن استفاد رك ميقات العمرة وهو الخروج لأدنى  
الحل وحكمة عدم وجوب الدم على من مسكنا كنهم دون مرحلتين من الحرم أنهم لم يرمحوا ميقاتا  
مدا لأهل ولن يرمي به (و) الثاني التلبية ويسن الأكثر منها أي التلبية (في دوام الأحرام) لكن  
تسن في الطواف ولا في السعى ولا عند الرمي (ويرفع الرجل صوته بها) في غير المرة الأولى



ليك لا شريك لك لبيك ان الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك واذا

وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ اللَّيْلَ لِلَّهِ لِيَكُونَ الْيَوْمُ حَسْبًا

فرغ من التليية <sup>تليية</sup> صلى

عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ

وَسَلَّمَ وَسَلَّ اللَّهُ تَعَالَى

الجنة ورضوانه

وَأَسْتَغَاذُ بِهِ مِنَ النَّارِ

(و) الثالث (طواف)

القدم) ويختص

محاجر دخل مكة قبل

الوقوف بحرفة والمعتمر

٢ إذا طاف للعمر: أجزأ.

عن طواف القدوم

(و) الرابع (المست)

عز دلقه) وعده من

السنة هـ ما يقتضيه

كَلَامُ الرَّافِعِ لَكَ:

التي في مادة الروضة

وَمِنْهُ - الْمَلِكُ أَنْ

البيت من دافقنا

الميت بردلده واجب  
در ۱۵۱۱

(و) الحامس (اربعہ)

الطواف بعد المصراع

منه وعلیهما خلع  
مؤلف

مقام ابراہیم علیہ

الصلاة والسلام وبِسمِ

بالقراءة فيهما نهارا

و بحجر بهاللا وادا  
م مره

لم يصلها خلف المقام  
١٤٤١

فَفِي الْحَجَرِ الْاِثْمُ

المسجد والافق اى

موضع شاء من الحرم

وغيره (و) السادس

(الميتة) هذا

والمصحح الرافعي لكن

مصحح النووى في زيادة

الروضة الوجوب

[illegible]

للعمرة

الوداع) عند ارادة الخروج من مكة للسفر حاجا كان أولا طويلا كان السفر او قصيرا

18. 19



وما ذكره المصنف من سفيته (أي طواف الوداع) (قول مرجوح لكن لا يظهر  
 سفيته قول مرجوح  
 لكن لا يظهر وجوبه  
 (ويشترط الرجل) (حتما)  
 كما في شرح المذهب (عند  
 الاحرام عن الخطأ)  
 من الثياب وعن  
 منسوجها ومفقودها  
 وعن غير الثياب من  
 خف ونعل (وليس  
 بإزار أو رداء أبيضين)  
 جديدين والآنظفين  
 (فصل في أحكام  
 محرمات الاحرام وهي  
 ما يحرم بسبب الاحرام  
 (ويحرم على المحرم  
 عشرة أشياء) (أحدها  
 (لبس الخيط)  
 كقبض وقفا وخف  
 ولبس النسوج كدرع  
 أو العقود كبدني جميع  
 بدنه (والثاني) (نقطة  
 الرأس) أو بعضها (من  
 الرجل) بما بعد سائر  
 كمامة وطين فان لم  
 بعد سائر لم يضر كوضع  
 يده على بعض رأسه  
 وكأقماسه في ماء  
 واستظلاله بمحجل وأن  
 من رأسه (و) نقطة  
 (الوجه) أو بعضه (من  
 المرأة) بما بعد سائر  
 ويجب عليها أن تستر  
 من وجهها مالا تاتي  
 تستر جميع الرأس إلا به  
 ولها أن تسيل على  
 وجهها وبامتصاصها

لقصة مثلا (وما ذكره المصنف من سفيته) أي طواف الوداع (قول مرجوح لكن لا يظهر  
 (وجه) على من خرج من مكة إلى مسافة القصير مطلقا أو إلى وطنه ولو دونها لما روي مسلم عن  
 ابن عباس أنه صلى الله عليه وسلم قال «لا ينفرن أحد حتى يكون آخر عهده بالبيت» أي الطواف  
 البيت كرواه أبو داود ولو أراد الحاج الرجوع إلى بلده من منى لزمه دخول مكة لطواف الوداع  
 ولو طاف يوم النحر للإفاضة للوداع ثم أتى منى ثم أراد النفر منها في وقته إلى وطنه لا يجزئه ذلك  
 الطواف على الصحيح ومن لم يكن في نك وأراد الخروج من مكة كالمحكي يريد سفرا والأفاقي  
 رد الرجوع إلى وطنه وجب عليه طواف الوداع في الأصح تعظيما للحرم وتبنيها لاقتضاء خروجه  
 الوداع باقتضاء دخوله الاحرام وفي قول يجعل طواف الوداع من التماسك فيخذه يدي التماسك  
 (ويشترط الرجل) أي الذكر ولو صبيا ومجنونا (حتما كما في شرح المذهب عند) إرادة (الاحرام)  
 وجده ومعه (عن الخطأ من الثياب وعن منسوجها ومفقودها) كالطربوش (وعن غير الثياب  
 من خف ونعل) وتاسومة وبقاب إذا سترن جميع أصابع الرجلين (وليس بإزار أو رداء) أي  
 وجوبا (أبيضين) أي ندبا (جديدين والآنظفين) كالغسولين ويكره التسجيس الحاف والمصوغ  
 أو بعضه ولو قبل التسج على الأوجه ويسن لبس نعلين لغير «ليحرم أحدكم في إزار  
 رداء ونعلين».

(فصل في أحكام محرمات الاحرام وهي ما يحرم بسبب الاحرام) وكلها صفات لا قبل الحيوان  
 الحرام والجماع للتفسد فانها من الكبائر (ويحرم على المحرم) ذكرها كان أو غيره (عشرة أشياء  
 أحدها) لبس الخيط كقبض (وهو مالا يكون مفتوحا من قدام (وقفا) بفتح القاف وهو  
 مالا يكون مفتوحا من قدام (وخف) وقباض ستر شرة أعلى قدميه (وليس النسوج كدرع) وهي  
 التي تلبس في الحرب (أو العقود كبدني) فالبد على نوعين نوع مفقود ونوع ملزوق (في) كل جزء  
 من أجزاء (جميع بدنه) كخريطة للحيثه وفنار ليد (والثاني) نقطة الرأس أو بعضها سواء شعره  
 وبشرته. نعم لا يحرم ستر شعر خرج عن حد الرأس (من الرجل) أي الذكريقينا (بما بعد سائر)  
 عرفا وأن حكى الشرة كنوب رقيق لانه بعد سائر هنا بخلاف الصلاة (كممامة) وعرقه  
 وطربوش (وطين) وجنا عشرين (فان لم بعد سائر) في العرف (لم يضر) أي لم يحرم (كوضع  
 يده على بعض رأسه) مالم يقصد به الستر (وكأقماسه في ماء واستظلاله بمحجل) كهودج وان قصد  
 مع ذلك الستر (وان مس) أي المحمل (رأسه) فانه لا يضر لانه لا بعد سائر عرفا وإذا ليس  
 المحرم ثوبا فوق ثوب مع اختلاف الزمن فان ستر الثاني مالم يستتر الأول تعددت الفدية والأفلام  
 ومثله في ذلك مكلو ستر رأسه بسائر فوق سائر (ونقطة الوجه أو بعضه من المرأة بما بعد سائر)  
 أي في العرف بخلاف مالا بعد سائر في العرف فلا يحرم وضع يدها على بعض وجهها (ويجب عليها  
 أن تستر من وجهها مالا تاتي ستر جميع الرأس إلا به) كحفاضة على ستر الرأس لانه عورة في الصلاة  
 والإمامة لا تستر ذلك لأن رأسها ليس بعورة في الصلاة (ولها أن تسيل على وجهها ثوبا متحفا عنه  
 بخشية ونحوها) كحجر بحيث لا يقع الثوب على البشرة وسواء فعلته الحاجة كحجر ورد أم لا فان  
 كان تقع عليها فان كان يفعلها أو استدأمته لزمها الفدية والآ بان سقط ففرا ورفعته كحالا فلا  
 فدية (والحنثي كما قال القاضي أبو الطيب يؤمر بالستر) أي ستر رأسه (و) يباح له لبس  
 الخيط (ويسن له أن لا يلبس الخيط لاحتمال أن يكون رجلا) وأما الفدية فالكفى عليه  
 الجمهور أي أكثر العلماء (أنه) أي الحنثي (إن ستر وجهه) وكشف رأسه (أو) ستر

بخشية ونحوها والحنثي كما قال القاضي أبو الطيب يؤمر بالستر ولبس الخيط وأما الفدية فالكفى عليه الجمهور أنه أن ستر وجهه أو



لِلصَّفِّ مِنَ الْحَرَمَاتِ

لَكِنْ الَّذِي فِي شَرْحِ

لِلنَّهْبِ أَتَمَّ مَكْرُوهُهُ وَكَذَا

حَكَ الشَّعْرَ بِالظَّفْرِ

مُكَوِّرٌ

(ذ) الرَّابِعُ (حَلْقُهُ)

أَيِ الشَّعْرِ أَوْتَقَهُ أَوْ

أَحْرَقَهُ وَاللِّرَادُ إِزَالَتُهُ

بِأَيِّ طَرِيقٍ كَانَ وَلَوْ

نَاسِيًا (و) الْخَامِسُ

(تَقْلِيمُ الْأَظْفَارِ) أَيِ

إِزَالَتِهَا مِنْ يَدِ أَوْ رِجْلِ

بِتَقْلِيمٍ أَوْ غَيْرِهِ إِلَّا إِذَا

انْكَسَرَ بَعْضُ ظَفَرٍ

أَلْهَرَبُ وَتَأَذَى بِفَيْلَةٍ أَوْ

لِلنَّكَسْرِ قَطْعُ (و)

السَّادِسُ (الطِّيبُ) أَيِ

اسْتِعْمَالِهِ قَصْدًا بِمَا قَصَدَ

مَنْزِلَةَ الطِّيبِ نَحْوَ

مَسِكَ وَكَافُورٍ فِي نَوْبِهِ

بِأَنْ يُلْصَقَ بِهِ عَلَى الْوَجْهِ

لِلضَّلَافِيِّ اسْتِعْمَالُهُ أَوْ فِي

بَدَنِهِ ظَاهِرُهُ أَوْ بَاطِنُهُ

كَأَنَّهُ الطِّيبُ وَلَا فَرْقَ

فِي مَسْتَقِيلِ الطِّيبِ بَيْنَ

كَوْنِهِ رَجُلًا أَوْ امْرَأَةً

أَخْشَمُ كَانَ أَوْ لَا وَخَرَجَ

بِهَذَا نَالُوا الْفَتَى عَلَيْهِ

الرَّجُلُ طَيِّبًا أَوْ أَكْرَهُ

عَلَى اسْتِعْمَالِهِ أَوْ جِهِلَ

تَحَرُّمُهُ أَوْ نَبِيَّ أَنَّهُ مُحَرَّمٌ

فَإِنَّهُ لَا فَدْيَةَ عَلَيْهِ فَإِنْ

عَلِمَ تَحَرُّمُهُ وَجِهِلَ الْفَدْيَةَ

وَجِبَتْ (و) السَّابِعُ

(قَتْلُ الْمَيْتِ) الرَّبِّيُّ

لَا كَوْلَ أَوْ مَاتَ أَصْلُهُ كَوْلَ

وَالْتَعَرَّضَ لْجُزْئِهِ وَشَعْرُهُ وَرَبِيَّهُ

(و) الثَّامِنُ (عَقْدُ النِّكَاحِ)

فِيحَرِّمُ عَلَى الْمُحَرَّمِ أَنْ يَعْقِدَ النِّكَاحَ

لِنَفْسِهِ أَوْ غَيْرِهِ بِوَكَالَةٍ أَوْ وِلَايَةٍ

نَحْبُ

(رَأْسُهُ) وَكَشَفَ وَجْهَهُ أَوْ كَشَفَ مَامَا (لَمْ تَجِبِ الْفَدْيَةُ لِلشَّكِّ) فِي كَوْنِهِ رَجُلًا أَوْ امْرَأَةً (وَأَنْ سَرَّهَا وَجِبَتْ) أَيِ الْفَدْيَةِ فِي الصُّورَةِ الْأُولَى وَالثَّانِيَةِ بِأَنَّهُ لَا فَدْيَةَ فِي الثَّانِيَةِ لِأَنَّهُ الْوَاجِبُ عَلَيْهِ فِي الصُّورَةِ الرَّابِعَةِ بِأَنَّهُ تَجِبُ عَلَيْهِ الْفَدْيَةُ (وَالثَّالِثُ رَجِيلُ) الشَّعْرَ أَيِ أَرْسَالِهِ يَنْشُطُ وَتَجْعِدُهُ بِالذَّهْنِ وَاللِّرَادُ اسْتِعْمَالُ الذَّهْنِ فِي شَعْرِ الرَّأْسِ أَوِ الْوَجْهِ وَلَوْ بَعْضُ شَعْرَةٍ إِنْ كَانَتْ تَقْصِدُهُ التَّزْيِينُ وَلَوْ غَيْرَ مُطَبِّبٍ كَزَيْتٍ وَشَمْعٍ مَذَابٍ وَجُوزٍ لِلْحَرَمِ غَسْلُ بَدَنِهِ وَرَأْسِهِ نَحْوَ يَدٍ لَكِنْ يَسْتَحْبُّهُ أَنْ لَا يَقْلَعَ، وَحَيْثُ عَمِلَ قَدِيمٌ بِكَرَاهَتِهِ تَلَايَهُ مِنَ التَّزْيِينِ وَلَا فَدْيَةَ فِيهِ وَقَوْلُ الشَّارِحِ (أَيِ تَسْرِيجِ الشَّعْرِ) أَيِ أَرْسَالِهِ وَحَلْفِهِ قَبْلَ الشُّطِّ كَافِي الْخِتَارِ (كَذَا عَدَدُهُ) أَيِ التَّزْيِينِ مِنَ غَيْرِ دَهْنٍ (لِلصَّفِّ مِنَ الْحَرَمَاتِ) هَذَا مَأْفَقُهُ الشَّارِحُ مِنْ أَنَّ لِلِّرَادِ بِالرَّجِيلِ التَّسْرِيجَ مِنْ غَيْرِ دَهْنٍ وَلَيْسَ كَذَلِكَ بَلْ لِلِّرَادِ تَذْيِينُ الشَّعْرِ كَمَا عَلِمَ ذَلِكَ التَّفْسِيرُ مِنَ الْخِتَارِ (لَكِنْ الَّذِي فِي شَرْحِ الْمُنْهَبِ أَنَّ) أَيِ تَسْرِيجِ الشَّعْرِ بِلَا تَذْيِينٍ (مَكْرُوهٌ وَكَذَا حَكَ الشَّعْرَ بِالظَّفْرِ) مَكْرُوهٌ مَكْرُوهٌ وَمِثْلُهُ حَكَ نَحْوِيْدُ أَوْ رَجُلًا عَلَى نَحْوِ مَرَجِ الدَّابَّةِ (وَالرَّابِعُ حَلْقُهُ) أَيِ الشَّعْرِ أَوْتَقَهُ أَوْ أَحْرَقَهُ وَاللِّرَادُ إِزَالَتُهُ مِنْ سَرِّ جَدِّهِ وَلَوْ مِنْ أَنْفِ أَوْ إِبْطٍ (بِأَيِّ طَرِيقٍ كَانَ) إِذَا لَمْ يَكُنْ الشَّعْرُ مَامَا لِلْجِلْدَةِ فَلَا يَحْرُمُ ذَلِكَ إِلَّا إِذَا كَانَ مَامِدًا عَلَامًا مَخْتَارًا، وَيُوجِبُ الْفَدْيَةَ (وَلَوْ نَاسِيًا) أَوْ جَاهِلًا لِأَنَّ مَا قَدْ تَلَايَهُ يُوْجِبُ الْفَدْيَةَ (وَالْخَامِسُ تَقْلِيمُ الْأَظْفَارِ: أَيِ إِزَالَتِهَا مِنْ يَدِ أَوْ رِجْلِ بِتَقْلِيمٍ أَوْ غَيْرِهِ إِلَّا إِذَا انْكَسَرَ بَعْضُ ظَفَرٍ الْحَرَمِ وَتَأَذَى بِهِ فَتِلَهُ لِأَنَّ النَّكَسَرَ قَطْعٌ) وَلَا فَدْيَةَ عَلَيْهِ وَكَذَلِكَ إِذَا طَلَعَ الشَّعْرُ مِنَ الْعَيْنِ وَتَأَذَى بِهِ فَلَهُ إِزَالَتُهُ وَلَوْ قَطَعَ أَصْبَعًا بِظَفَرَةٍ لَمْ يَحْرَمْ وَلَا فَدْيَةَ فِي ذَلِكَ لِأَنَّ الظَّفَرَ تَابِعٌ (وَالسَّادِسُ الطِّيبُ أَيِ اسْتِعْمَالِهِ قَصْدًا) أَيِ اسْتِعْمَالًا مَقْصُودًا مَعَ الْعِلْمِ وَالْإِخْتِيَارِ (بِأَيِّ قَصْدٍ مِنْ رَأْيَةِ الطِّيبِ نَحْوَ مَسِكَ وَكَافُورٍ) وَقَوْلُهُ وَزَعْفَرَانٍ وَقُلْ (فِي نَوْبِهِ بِأَنْ يُلْصَقَ) أَيِ الطِّيبِ (بِهِ) أَوْ يَرْبِطَهُ بِشَعْرَتِهِ أَوْ يَجْعَلُ فِيهِ نَحْوَ فَاةٍ مَسِكَ مَقْصُودَةً (عَلَى الْوَجْهِ) الْغَنَادِيُّ اسْتِعْمَالُهُ نَحْوُ: يَجْعَلُهُ فِي عَجْوِ كَيْسٍ لِيَبْقِيَ مِثْلًا (أَوْ فِي بَدَنِهِ ظَاهِرُهُ) كَانَ أَصْقَهُ بِهِ أَوْ أَحْتَوَى عَلَى نَحْوِ عَجْوَةٍ أَوْ رَشٍّ نَهَاءً وَزِدَ عَلَيْهِ (أَوْ بَاطِنُهُ) كَأَنَّهُ الطِّيبُ (وَاسْتِعْمَالُهُ وَاجْتِهَادُهُ) وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ الطِّيبُ وَحْدَهُ أَوْ مَعَ غَيْرِهِ إِلَّا أَنْ اسْتَهْلَكَ الطِّيبُ بِأَنْ لَمْ يَبْقَ لَهُ طَعْمٌ وَلَا رِيحٌ وَأَمَّا اللَّوْنُ وَحْدَهُ فَلَا يَضُرُّ بِقَاوِهِ (وَلَا فَرْقَ فِي مَسْتَقِيلِ الطِّيبِ بَيْنَ كَوْنِهِ رَجُلًا أَوْ امْرَأَةً أَخْشَمُ كَانَ أَوْ لَا) بَلْ لَمْ يَكُنْ فِي أَنْفِهِ ذَرَاءٌ (وَخَرَجَ بِقَصْدٍ) مَعَ الْعِلْمِ وَالْإِخْتِيَارِ (مَالُو الْفَتَى عَلَيْهِ الرَّجُلُ طَيِّبًا) فَازَالَهُ فَوْرًا عِنْدَ الْقُدْرَةِ عَلَى إِزَالَتِهِ (أَوْ أَكْرَهُ عَلَى اسْتِعْمَالِهِ) فَازَالَهُ فَوْرًا بَعْدَ زَوَالِ الْأَكْرَاهِ (أَوْ جِهِلَ تَحَرُّمَهُ) أَوْ أَنَّ الْمُسَوِّمَ طَيِّبٌ يَبْقَى فَازَالَهُ فَوْرًا بِعَسَدِ الْعِلْمِ (أَوْ نَبِيَّ أَنَّهُ مُحَرَّمٌ) فَازَالَهُ فَوْرًا بَعْدَ تَذَكُّرِهِ أَنَّهُ مُحَرَّمٌ (فَإِنَّهُ لَا فَدْيَةَ عَلَيْهِ فَإِنْ عَلِمَ تَحَرُّمَهُ) أَيِ الطِّيبِ (وَجِهِلَ الْفَدْيَةَ وَجِبَتْ) لِأَنَّهُ كَانَ مِنْ حَقِّهِ أَنْ يَرْتَدَّ عِلْمُهُ بِالتَّحَرُّمِ فَكَذَلِكَ غَلِظَ عَلَيْهِ بِوُجُوبِ الْفَدْيَةِ (وَالسَّابِعُ قَتْلُ الْمَيْتِ الرَّبِّيِّ الْمَأْكُولِ) بِقَتْلِ الْوَحْشِيِّ بِأَصَالَةٍ أَوْ نَاسِيًا (أَوْ مَاتَ أَصْلُهُ كَوْلَ) رَبِّيَّ وَحْشِيٍّ (مَنْ وَحْشِيٍّ) كَبَقْرِ الْوَحْشِ وَحِمَارِهِ (وَطَيْرٍ) كَالِدَجَاجِ الرَّبِّيِّ وَالْأَوْزِ (وَيَحْرُمُ أَيْضًا) أَيِ كَمَا يَحْرُمُ قَتْلُهُ (مَيْتَهُ وَوَضْعَ الْيَدِ عَلَيْهِ) بِجَمِيعِ يَكُونُ الصَّيْدُ فِي تَصَرُّفِهِ نَحْوُ: يَشْتَرَاهُ أَوْ يَهَبُهُ أَوْ جَارَةً أَوْ عَارَةً (وَالْتَعَرَّضَ لْجُزْئِهِ) كَبَدَنِهِ وَرِجْلِهِ (وَشَعْرَهُ وَرَبِيَّهُ) وَيَضَعُ وَفَرْخَهُ وَيَجِبُ عَلَى مَالِكِ الصَّيْدِ أَرْسَالُهُ إِذَا أَحْرَمَ زَوَالَ مِلْكِهِ عَنْهُ بِالْأَحْرَامِ وَلَا يَبْعُدُ لَهُ بِالتَّحْلِيلِ مِنَ النَّسَبِ الْأَتَمِّ جَدُّهُ وَمَنْ أَخَذَهُ بَعْدَ أَرْسَالِهِ مِلْكُهُ (وَالثَّامِنُ عَقْدُ النِّكَاحِ) إِجْبَابًا أَوْ قَبُولًا أَوْ لَازِنًا فِيهِ (فِيحَرِّمُ عَلَى الْمُحَرَّمِ أَنْ يَعْقِدَ النِّكَاحَ لِنَفْسِهِ) وَلَا يَصِحُّ (أَوْ غَيْرِهِ) بِوَكَالَةٍ أَوْ وِلَايَةٍ أَيِ سِوَاهُ كَانَ الْمُوَكَّلُ مُحْرَّمًا أَوْ حَلَالًا وَلَوْ كِلَا مُحْرَّمٌ وَلَا يَدْفَاقُ كَانَ الْمُحْرَّمُ وَكَيْلًا عَنْ زَوْجٍ أَوْ وَلِيٍّ فَلَا

لَا كَوْلَ أَوْ مَاتَ أَصْلُهُ كَوْلَ مَنْ وَحْشِيٍّ وَطَيْرٍ وَيَحْرُمُ أَيْضًا صَيْدُهُ وَوَضْعَ الْيَدِ عَلَيْهِ وَالتَّعَرُّضَ لْجُزْئِهِ وَشَعْرَهُ وَرَبِيَّهُ (و) الثَّامِنُ (عَقْدُ النِّكَاحِ) فِيحَرِّمُ عَلَى الْمُحَرَّمِ أَنْ يَعْقِدَ النِّكَاحَ لِنَفْسِهِ أَوْ غَيْرِهِ بِوَكَالَةٍ أَوْ وِلَايَةٍ نَحْبُ



(و) التاسع (الوطء)

من عاقل عالم بالتحريم سواء بجمع في حج أو

عمرة في قبل أو دبر من

ذكر أو أثنى زوجة أو

مملوكة أو أجنبية (و)

العائش (للبائنة) فيما

دون الفرج كس وقلة

(بشهوة) أما غير شهوة

فلا يحرم (وفي جميع

ذلك) أي المحرمات

السابقة (الفدية)

وسبأتي بيانها. والجماع

للكوثر نفسده العمرة

الفردة أما التي في ضمن

حج في قرآن فهي تابعة

له صحة وفسادا وأما

الجماع فيفسد الحج

قبل التحلل الأول بعد

الوقوف وقبله أما بعد

التحلل الأول فلا يفسد

(الاعتقاد النكاح) فإنه

لا ينعقد ولا يفسد إلا

الوطء في الفرج بخلاف

البائنة في غير الفرج

فإنه لا يفسده (ولا

يخرج) المحرم منه

بالفساد بل يجب عليه

المضي في فاسده وسقط

في بعض النسخ قوله في

فاسده أي النكاح من

حج أو عمرة بأن يأتي

ببقية أعماله (ومن

أي والحاج الذي كفته

الوقوف بعرفة) بغير

نكاح له ولو كان الزوج حلالا . نعم لا يمنع عقد النكاح على نائب الامام والقاضي  
وهنا يلغى ويقال لنا رجل محرم بالحج والعمرة يعقد نكاحا ويصح منه وهو عاقل  
ولا يفسد الحج في ذلك (والتاسع الوطء) بادخال الحشفة أو فخذها (من عاقل عالم بالتحريم  
حج أو عمرة في قبل أو دبر) أي متصل أو مقطوع ولو بمخاض (من ذكر أو أثنى زوجة  
أو أجنبية) أو من بهيمة (والعائش للبائنة فيما دون الفرج كس وقلة بشهوة أما غير شهوة  
فلا يفسد الحج في البائنة في شهوة حرام وجب فيها الفدية وإن لم ينزل ولا استمناء حرام ولا  
حشفة الآن أنزل والنظر بشهوة والمسه بشهوة مع الحائل ككل منهما حرام ولا يجب فيه  
فدية وإن لم ينزل ولو جامع بعد البائنة والاستمناء دخلت فديتهما في فدية الجماع وإن لم يكن الجماع  
من ذلك وأن طال الزمن بينهما لأنه دخل القوي على الضعيف فيصحل معه (وفي كل واحد  
من ذلك أي المحرمات السابقة الفدية وسبأتي بيانها) أي الفدية في الفصل الآتي (والجماع  
للكوثر نفسده العمرة للفردة) عن الحج فتي وقع قبل الفراغ من أعمالها ففسدت (أما العمرة  
فهي من حج في قرآن) أي بسبب قرآن (فهو تابعة له صحة وفسادا) فمكورة تبعيها له في الصحة  
فلا يفسد الحج يوم النحر وطواف الأفاضة والسعي وقبل الحلق فيصح حجها ولو وقع الوطء  
مستحل الأول وصح العمرة أيضا تباعا ولو انفردت ففسدت ولو وقع الوطء قبل الحلق الذي هو  
من ركابها وصورة تبعيها له في الفساد أن يطأ بعد طواف القدوم والسعي والحلق وقبل طواف  
الجماع وركب جمره العقبة يوم النحر فيفسد حجها ولو وقع الوطء قبل التحلل الأول وتفسد العمرة  
فلا يفسد الحج ولو انفردت لم تفسد ولو وقع الوطء بعد الفراغ من أعمالها (وأما الجماع فيفسد الحج قبل  
التحلل الأول بعد الوقوف أو قبله) بأن كان الجماع قبل فحل اثنين من الثلاثة التي هي جمره العقبة  
فلا يفسد الحج بالسي أن لم يسع بعد طواف القدوم وإزالة الشعر ففعل اثنين من هذه الثلاثة  
ففسد الحج الأول ويحل له ما عدا ما يتعلق بالنساء وإذا فعل الثالث حصل له التحلل الثاني وحل  
بما عدا ما يتعلق بالنساء (بعد التحلل الأول فلا يفسد) أي الحج وإن كان حراما لأنه لا يحل  
في التحلل الثاني ما يتعلق بالنساء (الاعتقاد النكاح فإنه) لا فدية فيه لأنه لا ينعقد وهو جوده  
لا يفسد الحج (أي النكاح) من المحرمات المذكورة (الوطء في الفرج) ولو بغير انزال  
فلا يفسد الحج إذا وقع في العمرة قبل الفراغ من أعمالها وفي الحج إذا وقع قبل التحلل الأول  
فلا يفسد الحج (في غير الفرج) كبقية المحرمات (فإنه لا يفسده) أي النكاح (ولا يخرج المحرم منه)  
(بفساده بل يجب عليه المضي في فاسده) لأن النكاح شديد التعلق والزوم لأنه إذا لم  
يكن صحيحا لم يفسد فله خروج منه بغيره أولى (وسقط في بعض النسخ قوله) أي المصنف (في فاسده  
من حج أو عمرة بأن يأتي ببقية أعماله) أي النكاح ومع ذلك فقلبه الإعادة فورا وإن كان  
مستحلا من النكاح يصير بالشروع فيه فرضا أي واجب الاتمام كالقرص وإن لم يكن محرما في  
أصله فممنوع منه في الأول من البقيات أو قبله لافي البقيات الزماني وخروج بالفاسد الباطل كأن  
يكون في غير النكاح (ومن أي والحاج الذي كفته الوقوف بعرفة) من غير حصر بطول أو قصر  
بغير أن يكون حيا أو غير حي (فورا) (حتم) بنية النحر وجب من الحج (بفعل عمرة  
أو غيرها) عليه من أركانها بأن يأتي (بطواف وسعي) أي بغيره (قد سعي بعد طواف القدوم  
بغير طواف عمرة التحلل وبإزالة شعر فوجب عليه نية التحلل عند كل عمل من أعمال  
الحج أو غيره) لأن قصد من هذه الأعمال التحلل ولا يجوز هذه العمرة

أو غيره (تحلل) حتما (بفعل عمرة) فيأتي بطواف وسعي إن لم يكن سعي بعد طواف القدوم



وعليه) أي الذي فاته الوقوف (القضاء) فوراً فرضاً كان نسكاً أو نهلاً وانما يجب القضاء في فوات لم ينشأ عن حصر فان أحصر شخص وكان له طريق غير التي وقع الحصر فيها لزمه سلوكها وإن علم الفوات فان مات لم يقض عنه في الأصح (و) عليه مع القضاء (المهدي) ويوجد في بعض النسخ زيادة وهي (ومن ترك ركناً مما يتوقف عليه الحج لم يحل من أحرابه حتى يأتي به) ولا يغير ذلك الركن بدم (ومن ترك واجباً) من واجبات الحج (لزمه الدم) وسائر بيان الدم (ومن ترك سنة من سنن الحج (لزمه بتركها شيء) وظهر من كلام المتن الفرق بين الركن والواجب والسنة. (فصل في أنواع الدماء الواجبة في الأحرام بترك واجب أو فصل حرام (والدماء الواجبة في الأحرام خمسة أشياء أحدها الدم الواجب بترك نسك أي ترك ما مور به كترك الأحرام مبقاة بلده ودم القران وجب بترك مبقاة أحد النسكين ودم الفوات وجب بترك الوقوف برفات

عن عمرة الإسلام وما قبله من عمل العمرة يحصل التحلل الثاني وأما الأول فيحصل بواحد من الحلق والطواف للتبوع بالسعي لسقوط حكم الرمي بالفوات فصار كمن رمى وأما وجب عليه التحلل للتلاصيح محرماً بالحج في غير أشهره واستدامة الأحرام كابتدائه وابتداء الأحرام للحج في غير أشهره من هذا الحرم لا يجوز لبقاء بعض الأعمال عليه فلا استخدام الحج الفاسد حتى حج من قابل لم يحز به بخلاف ما لو وقف فاته بجوز بل عياله أن يمار الأحرام للطواف والسعي لبقاء وقفه لانه لا آخر له مع تبعية ما للوقوف فاته الركن الأعظم (وعليه أي الذي فاته الوقوف القضاء) للحج الذي فاته بوقوف الوقوف (فوراً) أي من عام قابل وإن فاته بغير غير الاحصاء لانه لا تخلو عن تقصير ولا يستلزم الاستطاعة (فرضا كان نسكاً) أي من فاته الوقوف (أو نهلاً) كما في الأفساد والرد بالقضاء هنا القضاء القوي وهو الأداء وقيل القضاء الحقيقي لانه لا تنافي وقت الحج كان قبله في السنة التي أفسده فيها أداء فيكون فعله في السنة التي بعدها قضاء حقيقياً وبلزمه أداء عمرة الإسلام لأن عمرة التحلل لا تجزئ عنها (وانما يجب القضاء في فوات لم ينشأ عن حصر) أي منع (فان أحصر شخص) أي منع من إتمام نسك (وكان له طريق غير التي وقع الحصر فيها لزمه سلوكها وإن علم الفوات) فان سلكها وفاته الحج وتحلل بعمل عمرة فلا قضاء عليه لانه بذل ما في وسعه أن كان نسكاً غير فرض والآفي ذمته إن استقر عليه والأعتبر استطاعته بطزول الحصر ان وجدت وجب والأفلا (فان مات) أي من أحصر وفاته الحج (لم يقض عنه في الأصح وعليه) أي من فاته الوقوف برفة وتحلل بعمل عمرة (مع القضاء المهدي) أي تم الحبران (ويوجد في بعض النسخ زيادة وهي من ترك ركناً غير الوقوف (عما يتوقف عليه الحج) والعمرة (لم يحل) أي لم يخرج (من أحرابه) أي حجه أو عمرته (حتى يأتي به) أي بالركن للترك فاستمر محرماً ولو سبغ لكان السعي والطواف والخلق لا آخر لوقتها ولا فرق بين من تركه مع إمكان فعله محمداً أو سهواً أو جهلاً ومن تركه بغير كالحائض قبل طواف الأفاضية فان كانت قريبة من مكة لزمها مضاربة الأحرام حتى تأتي بالطواف ولو طال الزمن وبهرم عليها محرمات الأحرام وإن كانت من بلدة بعيدة وخافت على نفسها لتخلت فتخرج مع أهل بلدها حتى تصل إلى محل لا يمكنها الرجوع منه إلى مكة فتتحلل كالحائض أي بدعي خلق أو تقصير مع نية التحلل فيهما ويستقر الطواف عليها حتى تأتي بأحرار مطلق أو لأجل الطواف لأن أحرارها بطل بالتحلل ولا تحرم عليها محرمات الأحرام حينئذ (ولا يغير ذلك الركن) للترك (بدم) بل لا بد من الأتيان به (ومن ترك واجباً من واجبات الحج) أو العمرة (لزمه الدم) سواء تركه عمدًا أو سهواً أم جهلاً ولا يتوقف الحج أو العمرة على الاتيان بالواجب لفواته بفوات وقته (وسبغ ببيان الدم) قريباً في الفصل الآتي (ومن ترك سنة من سنن الحج) أو العمرة (لزمه بتركها شيء) من دم أو فساد كتركها من سائر العبادات كالوضوء والصلاة وقد يندب بتركها دم كسنة الجمع بين الليل والنهار في الوقوف برفات فانه يندب لتركها دم (وظهر من كلام المتن الفرق بين الركن والواجب والسنة) فالركن ما يتوقف همه النسك عليه والواجب ما يجبر بالدم والسنة ما يقوت به الفضيلة والكمال.

(فصل في أنواع الدماء الواجبة في الأحرام) على الحاج والمعتمر (بترك واجب أو فعل حرام) كحبيب وجوب الدماء أحد هذين الأمرين (والدماء الواجبة في) حال (الأحرار) أحد عشر ونسكاً وأحكامها (خمس أشياء) بافراد دم الجماع بالعدى لفظه (أحدها الدم الواجب بترك نسك أي ترك ما مور به) في الأحرار (كترك الأحرار من اللبقات) فقدم التمتع وجب بترك الأحرار بالحج من مبقاة بلده ودم القران وجب بترك مبقاة أحد النسكين ودم الفوات وجب بترك الوقوف برفات

وعليه) أي الذي فاته الوقوف (القضاء) فوراً فرضاً كان نسكاً أو نهلاً وانما يجب القضاء في فوات لم ينشأ عن حصر فان أحصر شخص وكان له طريق غير التي وقع الحصر فيها لزمه سلوكها وإن علم الفوات فان مات لم يقض عنه في الأصح (و) عليه مع القضاء (المهدي) ويوجد في بعض النسخ زيادة وهي (ومن ترك ركناً مما يتوقف عليه الحج لم يحل من أحرابه حتى يأتي به) ولا يغير ذلك الركن بدم (ومن ترك واجباً) من واجبات الحج (لزمه الدم) وسائر بيان الدم (ومن ترك سنة من سنن الحج (لزمه بتركها شيء) وظهر من كلام المتن الفرق بين الركن والواجب والسنة. (فصل في أنواع الدماء الواجبة في الأحرام بترك واجب أو فصل حرام (والدماء الواجبة في الأحرار خمسة أشياء أحدها الدم الواجب بترك نسك أي ترك ما مور به كترك الأحرام مبقاة بلده ودم القران وجب بترك مبقاة أحد النسكين ودم الفوات وجب بترك الوقوف برفات



(فان لم يجد) ها أصلا  
منه في سنان

أَوْ جَدَّهَا بِزَادَةٍ عَلَى  
عَنِ مِثْلِهَا (فَصِيَامُ  
عَشْرَةِ أَيَّامٍ <sup>ثَلَاثَةِ</sup> ثَلَاثَةٍ فِي  
الْحَجِّ) تَسَنُّ قَبْلَ يَوْمِ  
عَرَفَةَ فَيَصُومُ <sup>ثَلَاثَةَ</sup> ثَلَاثَ  
أَيَّامٍ (وَصِيَامُهُ  
وَأَمَانُهُ) (وَصِيَامُ) (صُعْبَةُ  
إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ)  
وَوَطَنِهِ وَلَا يَجُوزُ صَوْمُهَا  
فِي أَثْنَاءِ الطَّرِيقِ فَإِنْ  
أَرَادَ إِقَامَةَ بَيْتِهِ صَامَهَا  
كَأَنَّهُ فِي الْحَرِّ وَلَوْ يَصُومُ  
الثَّلَاثَةَ فِي الْحَجِّ وَرَجَعَ  
لَزِمَهُ صَوْمُ الْعَشْرِ وَفَرَّقَ  
بَيْنَ الثَّلَاثَةِ وَالسَّبْعَةِ  
بِأَرْبَعَةِ أَيَّامٍ وَمَدَّةِ امْكَانِ  
السَّيْرِ إِلَى الْوَطَنِ وَمَا  
ذَكَرَهُ <sup>تَوَكَّلَ</sup> الْمُصَنِّفُ مِنْ  
كَوْنِ السَّيْرِ الْمَذْكُورِ  
تَرْتِيبًا مُوَافِقًا لِمَا فِي  
الرُّوسَةِ وَأَصْلُهَا وَشَرَحَ  
الْمُهَذَّبُ لَكِنْ الَّذِي فِي  
الْمَهَاجِ بَعْدَ الْحَرِّ رَأَيْنَا  
تَرْتِيبًا وَتَعْدِيلًا فَيَجِبُ  
أَوَّلًا لَهَا: فَإِنْ عَجَزَ عَنْهَا  
<sup>أَشْتَرَى</sup> اشْتَرَى بِقِيَمَتِهَا طَعَامًا  
وَتَصَدَّقَ بِهِ فَإِنْ عَجَزَ  
صَامَ عَنْ كُلِّ مَدَّةٍ يَوْمًا  
(وَالثَّانِي) الدَّمُ الْوَاجِبُ  
بِالْحَلْقِ وَالتَّرْفَةِ  
كَالطَّيْبِ وَالدَّهْنِ  
وَالْحَلْقُ إِمَّا لِلْجَمْعِ  
الرَّأْسِ أَوْ لِلثَّلَاثِ  
شَمَرَاتٍ (وَهُوَ) (أَيُّ

أخر: لكل منهم نصف صاع من طعام يميز في الفطرة (والثبات الدم الواجب بالاحصار



غير اذن أصله وان علا فله تحلله من النفل . وسادسها الدين فلصاحب الدين الحال منع غيره التوسر  
من الخروج ليدفعه حقه وليس له تحلله (فتحلل الحريم بنية التحلل) ولا بد من مقارنتها بالذبح والتحلق  
( بأن يقصد الخروج من نسكه بالاحصار ويهدى ) المحصر اذا اراد التحلل (أى بغير شاة) أو ما يقوى  
مقامها (حيث أحصر) أى فى المكان الذى أحصر فيه من حل أو حرم (ويحلق رأسه بعد الذبح  
فيستتر طنناخر الحلق عن الذبح لقوله تعالى - ولا تحلقوا رؤسكم حتى يبلغ الهدى حلقه - (والرابع الدم  
الواجب بقتل الصيد (وهو أى هذا الدم) الواجب بقتل الصيد أو ما أخذ أكله ذلك ومثله قطع شجر الحرم المكي  
أمور) أو أمرين فيما لا يمثل له فان الصيد ضربان الضرب الأول ماله مثل من النعم في الصورة واليخلفه  
تقريباً ومنه ما فيه نفل عن الكنى صلى الله عليه وسلم أو عن السلف فيبيع مؤمنه مما لا نفل فيه  
فيحكم بمثل عدلان فبهان فطنان لانهما أعرف بالشبه المعتبر شرعاً والضرب الثاني مما لا يمثل له مؤمنه  
مما فيه نفل كالحمام والقمري وكل مطوق في الواحدة منه شاة لحكم الصحابة رضى الله عنهم بها فيه  
ثمنه مما لا نفل فيه كالجراد وبقية الطيور سواء كان أكبر نجسة من الحمام أم لا ومما فيه نفل مما لا يمثل له  
حكمه كحكم ماله يمثل فيستخير فيه بين الثلاثة الامور وهو (ان كان الصيد للمقتول أو للزمن ماله يمثل)  
أى شبه صوري من النعم ففيه أحد ثلاثة أمور (والمراد بقتل الصيد ما يقارب به) أى الصيد (في الصورة)  
تقريباً لا تحقيقاً فيلزم في الكبير كبير وفي الصغير صغير وفي الذكر ذكر وفي الأنثى أنثى ولا نجب  
المائلة في الذكورة والأنوثة بل هو أفضل وفي الصحيح صحيح وفي السمين سمين ويجب في الحامل  
حامل لكن لا تدعى ولا تطعم حتى تلحق بغيره فيحل ذبحها لو دبح وتصدق بقيمتها طعاماً أو بصوم  
عن كل مد يوماً (وذكر المصنف الأول من هذه الثلاثة في قوله أخرج الثلث من النعم) ولازمه مع الجزء  
القيمة للمالك (أى بذبح الثلث من النعم ويتصدق به على مساكين الحرم وقرانه) فلا يكتفى بأخراجه  
حياً ولا يكتفى تركه بعد ذبحه (فيجب في قتل النعامة) كذا كان أو أنثى (بدنة) كذلك (وفي) واحدة  
من (بقرة الوحش أو حمار بقرة وفي الغزال) وهو ولد الظبية الى أن يطلق قرنانه مع صغيره في الذكر  
يخدي وفي الأنثى غنقاً فان طلع قرنانه سميت الذكورية والآنثى ظبية في الظبي نيس وفي الظبية (عز)  
وهي أنثى الغزال التي لم لها سنة (وبقية صور) الصيد (الذي له مثل من النعم مذكورة في المطولات)  
ففى الأربع غنقاً وهي أنثى الغزال اذا قوت مالم تبلغ سنة وفي البرقع بقرة فتفتح الحيم وهي أنثى  
الغزال اذا بلغت أربعة أشهر وفي الضبع كيش وفي الثعلب شاة (ويذكر الثاني في قوله أو قيمته أى الثلث)  
لا الصيد المقتول بتقويم عدلين من أهل الحرم (بدرهم بقيمة) الثلث (مكة) أى في جميع الحرم  
(يوم الأخراج) على الأصح هكذا في المثل أما في غير المثل فتعتبر قيمته في المكان بمحل الاتلاف  
لا بالحرم على المذهب وفي الزمان بوقت الاتلاف لا بالأخراج على الأصح (واشترى بقيمته) أى بغير  
قيمة المثل (طعاماً يحزنا في الفطرة) أو أخرج طعاماً من عنده (وتصدق به) أى بالطعام وجوباً  
(على مساكين الحرم وقرانه) القاطنين وغيرهم ولا يجوز له التصديق بالدرهم (وذكر المصنف الثالث  
في قوله أو صام عن كل مد) أى بدل كل مد من الطعام (يوماً) في أى مكان كان (فان بقي أقل  
من مد صام عنه يوماً) تكديلاً للنكسر لأن الصوم لا يتبعض (وان كان الصيد مما لا يمثل له) ولا نفل  
فيه كالجراد والعصافير (فتستخير بين أمرين ذكرهما المصنف في قوله أخرج بقيمته) أى الصيد أى بغير  
قيمة الصيد حياً (طعاماً وتصدق به) أى الطعام وتعتبر قيمته في المكان بمحل الاتلاف وفي الزمان

(شاة) حيث أحصر  
ويحلق رأسه بعد  
الذبح (والرابع الدم  
الواجب بقتل الصيد  
وهو) أى هذا الدم  
(على التحجير) بين  
ثلاثة أمور (ان كان  
الصيد مما لا يمثل له)  
والمراد بمثل الصيد  
ما يقارب به في الصورة  
وذكر المصنف الأول  
من هذه الثلاثة  
في قوله (أخرج الثلث  
من النعم) أى بذبح  
الثلث من النعم وتصدق  
به على مساكين الحرم  
وقرانه فيجب في قتل  
النعامة بدنة وفي بقرة  
الوحش أو حمار بقرة  
وفي الغزال عذرة وفي بقرة  
الغزال عذرة وفي الغزال  
عذرة وفي الغزال عذرة  
في قوله (أو قيمته)  
أى المثل بدرهم  
بقيمة مكة يوم الأخراج  
(واشترى بقيمته طعاماً)  
يحزنا في الفطرة  
(وتصدق به) على  
مساكين الحرم وقرانه  
وذكر المصنف الثالث  
في قوله (أو صام عن  
كل مد يوماً) فان  
بقي أقل من مد صام  
عنه يوماً (وان كان الصيد مما لا يمثل له) فتستخير بين أمرين ذكرهما المصنف في قوله أخرج بقيمته أى الصيد أى بغير قيمة الصيد حياً (طعاماً وتصدق به) أى الطعام وتعتبر قيمته في المكان بمحل الاتلاف وفي الزمان



أوصام من كل مديونما وان بقي أقل من مديونما (والخامس الدم الواجب بالوطء) من عاقل عاقد عالم بالتحرير مختار سواء بمجامع  
 قبل أدبر كاستي (وهو) أي هذا الدم الواجب (على الترتيب) (١٢٩) فيجبة أولا (بدنة) وتطلق  
 على الذكر والأنثى من

الابل (فان لم يجدها  
 فبقرة فان لم يجدها  
 فبسم من الغنم فان  
 لم يجدها قوم البدنة)  
 بدرهم بغير مكره وقت  
 الوجوب (واشترى  
 بقيتها طعاما وبصدق  
 به على مساكين الحرم  
 وفقرائه ولا تقدر في  
 الذي يدفع لكل فقير  
 ولو صدق بالدرهم  
 لم يجزه (فان لم يجد)  
 طعاما (صام عن كل  
 مديونما) واعلم ان  
 الهدى على فسخين  
 أحدهما ما كان عن  
 احصاء وهو لا يجب  
 فأنه الى الحرم بل  
 يدفع في موضع الاحصاء  
 والثاني الهدى الواجب  
 بسبب ترك واجب أو  
 فعل حرام ويختص  
 بذبحه بالحرم وذكر  
 المصنف هذا في قوله  
 ولا يجزئه الهدى ولا  
 الاطعام الا بالحرم)  
 وأقل ما يجزي أن  
 يدفع الهدى الى ثلاثة  
 مساكين أو فقراء  
 (و يجزئه أن يصوم  
 حيث شاء) من حرم  
 أو غيره (ولا يجوز

بوت وهو وقت الوجوب (أوصام عن كل مديون من الطعام (يوميا) في أي موضع كان (وان بقي أقل  
 من مديونما) تكسيرا لتكثير (والخامس الدم الواجب بالوطء) الفيدلالتك (من عاقل عاقد  
 عالم بالتحرير مختار سواء بمجامع) في حج أو عمره (في قبل أدبر) من ذكر أو أنثى سواء كانت زوجة أو  
 عورة أو أجنبية (كاستي) في عمرات الاحرام (وهو أي هذا الدم الواجب) بالوطء الفيدل ومثله الدم  
 الواجب بالاحصاء (على الترتيب) والتعديل على الأظهر (فيجب به) أي الوطء (أولا بدنة) صفة الأصحية  
 (وتطلق) أي البدنة (على الذكر والأنثى من الأبل فان لم يجدها) أي البدنة (فبقرة) تجزي في  
 الأصحية من الغنم أو الخواميس وهي تطلق على الذكر والأنثى (فان لم يجدها) أي البقرة (فبسم  
 من الغنم) أي من الضأن أو الغنم (فان لم يجدها) أي السبع من الغنم (قوم البدنة) بدرهم  
 بغير مكره وقت الوجوب واشترى بقيتها (أي بقدر قيمة البدنة) طعاما مجزئا في الفطر أو أخرج ذلك  
 من عنده (وبصدق به) أي الطعام (على مساكين الحرم وفقرائه) ولو غر بقاء (ولا تقدر في الذي يدفع  
 لكل فقير) فلا يقدر مدي ولا أقل ولا أكثر (ولو صدق بالدرهم) التي تقدر بها في دم التعديل (لا يجزئه  
 فان لم يجد طعاما صام عن كل مديونما) في أي مكان كان فان بقي ذون مديونما عنه يوما وقيل لا يجب  
 إناؤه والعمر إلا شاة (واعلم أن الهدى على فسخين أحدهما ما كان عن احصاء وهو لا يجب عنه  
 بل يدفع في موضع الاحصاء) ان لم يبقه الى الحرم والأظهر أن لهذا الدم بدلا فان عجز عن  
 الشاة قومها بالنقد الغالب بغير مكره حال الوجوب وأخرج بقدر قيمتها طعاما وبصدق به على فقراء  
 الحرم فان عجز عن ذلك صام عن كل مديونما وله اذا انتقل الى الصوم التحلل في الحال بالخلق ونية  
 التحلل عنده وقيل لا بد لهذا الدم لعدم وروده بل يستقر في ذمته الى أن يقدر وقيل يهدل هذا الدم  
 طعام فقط وهو إما طعام بقيمة الشاة أو ثلاثة أصم لسته مساكين كالحلق وقيل بكله الصوم فقط  
 وهو عشرة أيام كصوم التمتع أو ثلاثة أيام كصوم الحلق أو ما يؤدي اليه التعديل بالامداد (والثاني  
 الهدى الواجب بسبب ترك واجب أو فعل حرام ويختص بذبحه بالحرم) وكذلك صرف نفيه وجميع  
 أجزائه فيختص وفقرائه (وذكر المصنف هذا في قوله ولا يجزئه الهدى) أي بذبحه وصرف لمه وجميع  
 أجزائه (ولا الاطعام) أي الكسوف بالطعام وعليه المساكين (الأبالحرم) لأهله (وأقل ما يجزي أن  
 يدفع الهدى) بذبحه (الى ثلاثة مساكين وفقراء) ولو غر بقاء (ويجزئه) أي من كرمه دم الحبران  
 (أن يصوم) اذا كان الدم مختارا أو مكرها (حيث شاء) أي في أي محل شاء (من حرم أو غيره)  
 ولا تنفذه لأهل الحرم في صيامه لكنه في الحرم أولى للشرع (ولا يجوز) بالحرم ولا التحلل (فقتل  
 صيد الحرم) أي حرم مكة وحرم المدينة ومثلهما في عدم جواز ذلك كوجع الطلظ أي وأديه الذي  
 صحرانه لكن لاضمان في غير حرم مكة لأنه ليس محلا للفسك ولا يحرم ذلك على المكروه بل يجب  
 الصمان (ولو كان) أي قاتل الصيد (مكرها على القتل) لكن فرار الضمان والحرمية تحل المكروه بكسر  
 القاء (ولو أحرم ثم جن) أو أغشى عليه أو نام أو كان الهرم غير مميز (فقتل صيدا لم يضمنه في  
 الحرم) بخلاف الجاهل والناسي فانهما يضمنان (ولا يجوز قطع شجرة أي الحرم) أي حرم مكة وحرم  
 المدينة ومثلها وحج الطائف لكن الضمان يختص بحرم مكة لأنه محل الفسك ولو كان جنس أصلها في  
 محل ولا فرق في الشجر بين ما نبت نفسه وما استنبتته الناس والشجر الباس والوذي لا يحرم قطعه  
 ولاه ان كان لا يخلو (وتضمن الشجرة الكبيرة) عرفا (ببقرة) أو بدنة أو سبع شياؤه سواء  
 كانت الشجرة أم لا (والعميرة) التي تقارب سبع الكبيرة (بشاة) أو ما يقوم مقامها أما العميرة جدا

(١٧ - موت الخبيب الغريب)  
 حرم ثم قتل صيدا لم يضمنه في الأظهر (ولا) يجوز قطع شجره أي الحرم ويضمن الشجرة الكبيرة ببقرة والعميرة بشاة  
 نفوس من الحج



كل منهما صفة الاضحية ولا يجوز (١٣٠) ايضا قطع ولا قلع نبات الحرم الذي لا يستنته الناس بل ينبت نفسه اما الحشيش اليابس

فتضمن بالقيمة (كل منهما) اي البقرة والشاة (بصفة الاضحية ولا يجوز ايضا قطع) نبات حرم مكة وحرم المدينة ووج الطائف (ولا قلع نبات الحرم الذي لا يستنته الناس بل ينبت نفسه) فخرج نحو الحنطة فيجوز اخذها مطلقا وان نبت بنفسه نظر الكون الاصيل فيه ان يستنته الناس (اما الحشيش اليابس فيجوز قطعه لا قلعه) ان كان يخلف بان كان امله خيا فان مات بجاز قلع (واكل يضم لليم اي الحلال والحرم في ذلك الحكم السابق) من عمر يم صيد الحرم وقطع شجره والضمان (سواء) فلا فرق لعدم النهي (قاعدة نافعة) نظمها بضمهم بقوله:

ما كان يحسن مبتلف فيه القدا • ولو يكون ناسيا بلا اعتدا  
وان يكن زحيا كاليس • فعند عمده بدون ليس  
في اخذ من ذن باذاتها • خلف بغير العمدة ينسب  
فعند حلق لمثل فلم يفتدي • لا وطؤه بغير عمد اعتد  
(ولما فرغ الصنف من معاملة الخالق وهي العبادات اخذ في معاملة الخلق فقال):

كتاب احكام البيوع

(و) احكام (غيرها من) انواع (المعاملات كفراض وشركة) ووكالة واجارة (والبيوع جمع بيع) وهو مشتعل على الطرفين شراء واستراء وفي الحديث لا يحطه الرجل على خطبة اخيه ولا يبيع على بيع اخيه اي لا يشتري على شراء اخيه وعبر الصنف بالبيوع دون البيع نظرا الى تنوعه وتقسيم احكامه (والبيع لغة مقابلة شيء بشيء) على وجه المعاوضة (فدخل ما ليس بمال) في الجائنين ممن ومنهم اوفي احدهما (كحجر) وميزجين وجلدة ميتة ونحوها (وانما البيع شرعا فالحسن ما قيل في امر به ثمانية) اي البيع (عليك عين مائة) بمعوضة (محموعة) معسوبة (باذن شرعي او) يقال انه (عليك منفعة مباحة على التأييد) اي التوام لا على وجه القرية (بشمن مالي فخرج بمعاوضة) نحو الهبة وخرج بالحضة نحو النكاح وبتمليك عين الاجارة وبمالية غير للمالية كالعين النجسة وبتمولة نحو حتى بر وخرج بغير وجه القرية (القرض و) خرج (بذن شرعي الزبا) فانه لا عليك فيه فخرج وجهه بالنظر للصورة الظاهرية (ودخل في) تمليك (منفعة تمليك حق البناء) وبيع استحقاق وضع الخشب على الجدار وبيع استحقاق حجر الماء مثلا بان لا يصيل الماء الى محله الا بواسطة ملك غيره وضرورة ذلك ان يقول لمن اراد ان يستحق ذلك بعتك حق البناء على هذا السطح مثلا بكذا وبتك حق وضع الاخشاب على هذا الجدار بكذا وبتك حق حجر الماء على هذه الارض مثلا بكذا وخرج بمنفعة مباحة آله للامهي (وخرج بشمن) الوقت فان فيه تمليك منفعة مباحة على الدوام للوقوف عليه بلائني بل على وجه القرية وخرج بشمن ايضا (الاجرة في الاجارة فانها لا تسمى ثمن) ولانها ليست على التأييد وخرج بالمالي غيره كالخمر (والبيوع ثلاثة اشياء) اي انواع بل اربعة (احدها بيع عين مشاهدة اي مريئة للتبايعين كلا او بعضا او حكا كان كانت الرؤية لطرف البيع وقت العقد او قبله ولم يرض زمن متعذر فيه الى وقت العقد) (فجائز اذا وجد الشروط) اي تحققت عند العقد (من كون البيوع طاهرا) ذاتا وصفة (منفعة) (اتفعا مقصودا) مقدورا على تسليمه وقدره للشترى على تسليم البيع كافي (للعقد عليه ولاية) للتصرف الجائز شرعا بملك او ولاية او وكالة ولو في الواقع (ولا بد في البيع من ايجاب وقبول) متصلين عرفا متفقين معنى (كلاول كقول البائع او القائم مقامه) كالحاكم عند الحاجة الى (بتك) كذا بكذا (ومليكك) هذا (بكذا) ومثله اشتريني (والثاني كقول المشتري او القائم مقامه)

فيجوز قطعها لا قلعها (واكل يضم لليم اي الحلال والحرم في ذلك الحكم السابق) (سواء) ولما فرغ الصنف من معاملة الخالق وهي العبادات اخذ في معاملة الخلق فقال:

كتاب احكام البيوع وغيرها من المعاملات

كفراض وشركة والبيوع جمع بيع والبيع لغة مقابلة شيء بشيء فدخل ما ليس بمال كخمر واما شرعا فالحسن ما قيل في امر به ثمانية ثمانية بمعاوضة باذن شرعي او عليك منفعة مباحة على التأييد بشمن مالي فخرج بمعاوضة القرض واذن شرعي اربا ودخل في منفعة تمليك حق البناء وخرج بشمن الاجارة فانها لا تسمى ثمن (البيوع ثلاثة اشياء) (اي حاضرة) (اي حاضرة) (فجائز) اذا وجد الشروط من كون البيوع طاهرا منفعة مقدورا على تسليمه للعقد عليه ولاية ولا بد في البيع



كأني (اشترت وتعلكت) وان لم يذكر للعقد عليه (ونحوهما) كفتت وبشرط في صحة الصيغة  
 ذكر المبتدئ باثماً أو مشترياً كلا من الثمن والتمن وأما المحجب فلا يشترط أن يذكرهما ولا  
 أحدهما فإن لم يذكر المبتدئ منهما العوضين معالم يصح العقد (فرع) لا يبعد اشتراط الصيغة في نقل  
 اليد في الاختصاص كأن يقول رفعت يدي عن هذا الاختصاص ولا يبعد جواز أخذ العوض عن  
 اليد كما في النزول عن الوطائف (قاعدة) قال الشيخ منصور اليهودي الحنبلي مذهباً في شرح  
 الرواية بشرط أن يكون الهافد باثماً ومشترياً جازاً التصرف بأن يكون حراً مكلفاً رشيداً فلا يصح  
 صرف مبي وسفه بغير إذن ولي فإن أذن صح ولو في الشيء الكثير ويحرم الأذن بلا مصلحة  
 بعد تصرفها في الشيء السر بلا إذن وتصرف العبد باذن سيده انتهى (والثاني من الأشياء  
 بيع شيء) أي عين (موصوف) بما يبين قدره وجنسه وصفته (في الذمة) أي العقد وهو صورة ذلك  
 أن يقول بعتك ثوباً بكذا وبجنسه بكذا وصفته بكذا ولو كان الثوب للموصوف بهذه الصفات  
 حاصراً عنده فإنه لا يضره لأنه إنما اعتمد على الصفات للترجمة في الذمة بخلاف ما لو قال بعتك الثوب  
 الذي صفته بكذا وكذا فإنه لا يصح لأن العين لا يلتزم في الذمة فهو من نوع بيع الغائب (ويسمى  
 هذا بالسلم) أن عقد بلفظ السلم أو السلف وأن عقد بلفظ البيع هو بيع لا سلم فإن سلك المصنف  
 في بيع في الذمة بلفظ البيع قاله الحكم والبيع في الذمة له أحكام فأحكام السلم يشترط قبض  
 في المال في المجلس ولا يصح الاستبدال عنه ولا الحوالة به ولا عليه ويصح ذلك كله في الثمن  
 والبيع في الذمة فلا يشترط فيه قبض الثمن في المجلس (جواز) أي صحيح فالبيع في الذمة بلفظ  
 البيع صح وإن لم يصح السلم فيه كجارية وولدها من ماله مع صفات كل منهما ولو لو كبراً فإن هذا إذا  
 كان العقد بلفظ البيع صح وإن عقد بلفظ السلم فإنه لا يصح ثم إذا عقد بهذا بلفظ السلم لم  
 ينعقد قبوله (إذا وجدت فيه) أي العين الموصوفة (الصفة على ما وصف به من صفات السلم الآتية  
 في فصل السلم) والأفلا يلزم قبوله بل له الخيار (والثالث يبيع عين غائبة) عن رؤية المتعاقدين أي  
 غير مرئية ولو كانت في المجلس وقسم المصنف الغائبة بقوله (لم تشهد المتعاقدين) إماماً ولا أحدهما  
 مع كونها مشاهدة للأخر (فلا يجوز بيعها) أي غير المرئية انتهى عن بيع الغرر (والمراد بالجواز  
 في هذه الأنواع الثلاثة الصحة) فيشمل العقد الصحيح الحرام والمكروه كبيع الغائب لاصراً محرماً  
 فإنه أن ظن البائع ذلك حرم كالبيع وقت أذان الجمعة أو نومه كره كبيع أكرهان الموتى والواجب  
 واستحباب كبيع الطعام لمضطر إليه وبيع ما يحتاجه الناس (وقد يشترط قوله لم تشهد بأنها) أي  
 العين (إن شوهدت ثم غابت عند العقد) أي العقد في ذلك (يجوز) لكن يشترط للصحة تكون  
 العاقد من ذكراً لا وصافها حال العقد ولا لم يصح (ولكن محل هذا) أي جواز العقد في غير المريضة  
 بعد رؤيتها قبل العقد (في عين لا تنفرد غالباً في الدعة المتخللة بين الرؤية والشراء) أي لا يخلب تغيرها  
 في تلك الدعة بأن غلب عدم تغيرها أو استوى تغيرها وعدمه بخلاف ما إذا غلب تغيرها فلا يصح  
 عقدها ولو كانت مما لا يخلب تغيرها لكن وجبت متغيرة على خلاف الغالب خبر ما لا تنفرد إلى كمال  
 والألم يصح عقدها والرابع يبيع المنفعة المؤبدة كحق الممر ونحوه فإن ذلك قسم من البيع والمفقود  
 عليه شروط خمسة فاللأول ما ذكرها المصنف بقوله (ويصح بيع كل طاهر) عينا ولو بالاجتهاد عند  
 منبهين (منتفع به) اتقافاً مباحاً مقصوداً ولو في الآخرة كالعبد الزمن للعقبي ولو في المستقبل  
 كالجنين الصغير إن مات أمه أو استغنى عن اللبن بأن لا يلزم على بيعه بغير حرمة (ملوك) والمراد  
 به أن يكون على العقد عليه ولاية للعاقد بملك أو ولاية كالأب والجد والوصي مثلاً أو أذن من

اشترت وتعلكت  
 ونحوهما (و) الثاني من  
 الأشياء (يبيع شيء)  
 موصوف في الذمة  
 ويسمى هذا بالسلم  
 (جواز إذا وجدت فيه)  
 (الصفة على ما وصف به)  
 من صفات السلم الآتية  
 في فصل السلم (و) الثالث  
 (يبيع عين غائبة لم  
 تشهد المتعاقدين  
 فلا يجوز بيعها والمراد  
 بالجواز في هذه الثلاثة  
 الصحة وقد بشر قوله  
 لم تشهد بأنها إن  
 شوهدت ثم غابت عند  
 العقد لا يجوز ولكن  
 محل هذا في عين لا تنفرد  
 غالباً في الدعة المتخللة بين  
 الرؤية والشراء (ويصح  
 بيع كل طاهر منتفع  
 به ملوك)



الشارع كالمثلث فبما تحاف فساد فله يجه والظافر بغير جنس حقه فله يجه بجنس حقه ثم تملكه  
والشرط الرابع قدرة تسل المفقود عليه يقينا محالا بلامؤنة وان لم توجد قدرة التسليم وذلك  
في غير بيع ضمني أما الضمني فلا يشترط فيه قدرة التسليم فاذا قلت لملك العبد المصوب أعتق  
عبدك عني بكذا فقال أعتقه عنك صح وإن لم تقدر على انزاعه من غاصبه وإنما كان ذلك  
قيما ضمنا لأنه على تقدير يقينه وأعتقه عني فاذا أعتقه عنه في مكانه قال بعتك لك وأعتقه عنك  
ومثل ذلك ما يصدق منه العتق كثيرا من أقر بخرته أو شهد بها وردت شهادته أو كان العبد  
المصوب أصلا أو فرعاً فلا يشترط فيه قدرة التسليم. وللشرط الخامس كون المفقود عليه معلوما للمقدين  
تبعنا وقد را وصفه (وصرح المصنف بمفهوم هذه الأشياء) أي الشروط (في قوله ولا يصح بيع عبي  
سجدة) سواء أمكن بالاستحالة كجلد البتة أم لا كالبرجين (ولا متنجسة) لا يمكن تطهيرها (كخمر)  
أو محرمة هذا المثال للمين النجسة (ودهن متنجس) كالزيت والسيرج (ونحوه) أي الدهن كالحل  
واللبن والعسل وغير ذلك (لا يمكن تطهيره) أما ما يمكن تطهيره ففيه تفصيل فإن أمكن تطهيره  
بالفعل ولم تستر النجاسة جزءا منه صح بيعه وإن أمكن تطهيره غير الفعل كالاستحالة لم يصح  
ولا يصح بيع ما ليس بمال كالعاقد ولو طاهرا (ولا يصح ما لا منفعة فيه) لأنه لا بد مالا فأخذ المال  
في مقابلته ممنوع وعدم منفعة الشيء إما لقلته كحبي حنطة ولا فرق بين زمني أو حصري. والقلاه  
أنفا ولا نظر إلى وضعه في فخ أو شرك ومع هذا يحرم عقبه وأما نجاسة كالحشرات التي لا تنفع  
فيها (كغريب) وهي كثيرة الولد لها هامة أو رجل فبيهاها في ظهرها أو شتر ما تكون إذا كانت  
حاملة (وعلى) ودود ولا عبرة بما يدرك من منافعتها في الخواص (وسم لا ينفع) كالأسد والذئب  
ولا نظر لمنفعة الجلد بعد الموت وطير لا ينفع كالخداة والغراب غير المأكول ولا نظر لمنفعة  
الريش في التسل ولا اقتناء الكوكب لخدمة الخلق لهم بسبب اقتنائهم لها والسياسة باصلاح أمور  
الجماعة بامتثالهم لهم أما ما ينفع من ذلك كالفتل للصيد والفيل للقتال والمهرة الأهلية لدفع الفاء والقرن  
للحراسة فيصح بيعه وكذلك الطائر من اللائح بلونه والعتل لصوته والنحل للفعل والدود للفس  
والعقن لمص الدم والربوع والصب للاكل وأما المهرة الوحشية فلن كان يؤخذ منها الزبادي  
بيعها والإفلا.

(فصل في الربا) وهو يشمل الثمن وما في الذمة ولا يقع فيه السلم فيمنع أن يسلم ذهابا في فضة  
وعكسه وهو (بالف مقصورة) مع كسر الراء وبالف ممدودة مع فتحها (لغة الزيادة) وشرا مقابل  
عوض (مخصوص وهو النقد والمطعم مع العقد (بآخر) أي بتقيد من جنس أو من آخر بمطعم  
من جنس (مجهول التماثل في معيار الشرع) أو معلوم التفاضل وهو الفضل أو معلوم التماثل لاني  
معيار الشرع كقنطار بر قنطار بر (حالة العقد أو) واقعة (مع تأخير في العوضين أو أحدهما) أي  
قتنا وهو ربا اليد وكسب اليها القديم القبض بها أصالة أو استحقا أو هو ربا النساء أي الأجل بمعنى  
اشتال العقد على المدة وإن قصرت وقولنا مع العقد خرج بما إذا لم يكن هناك عقد كالمال باع بمطاعة  
فلا يكون ربا وإن كان حراما لكن أقل من حرمة الربا ومعيار الشرع هو الكيل في الكيل  
والوزن في الوزن والعقد في المدود والذرة في الذروع (والر با حرام) بالاجماع (وأما يكون) أي  
يوجد الربا (في الذهب والفضة) ولو غير مصر وبين كحل ونير (وفي الأطعمة) وهي ما يقصد غالبا  
للاطعم أي طعام الآدميين بخلاف ما يملك تناول البهائم له أو يختص به (اقتيانا) أي لأجل التقوت

وصرح المصنف بمفهوم  
هذه الأشياء في قوله  
(ولا يصح بيع عبي  
سجدة) ولا متنجسة  
كخمر ودهن وحل  
متنجس ونحوها مما  
لا يمكن تطهيره (ولا  
يبيع (مالا) منفعة فيه)  
كغريب وعمل وتيسر  
لا ينفع في الربا باللف  
مقصورة لغة الزيادة  
وشرا مقابل عوض  
بآخر مجهول التماثل  
في معيار الشرع حالة  
العقد أو مع تأخير في  
العوضين أو أحدهما  
(والر با) حرام وأما  
يكون (في الذهب  
والفضة و) في  
(الأطعمة) وهي  
ما يقصد غالبا للطعم  
اقتيانا  
دنيا لا في كقولنا



أوتفكها ونحوها (أوتفكها) أي تلذذا أو نادما كالتز والفحل والجار (أوتداوبا)  
 بجرى الر با في غير ذلك كاللبن والعظم وأطراف  
 ولا يجوز بيع الذهب  
 بالذهب ولا الفضة  
 كذلك أي بالفضة  
 مضرو بين كانا أو غير  
 مضرو بين (الامتثال)  
 أي مثلا بمثل فلا يصح  
 بيع شيء من ذلك  
 متفاضلا وقوله (نقدا)  
 أي حالا بدأ بيد فلو  
 بيع شيء من ذلك  
 متفاضلا يصح (ولا)  
 يصح (بيع ما يتبعه)  
 الشخص (حتى يقضيه)  
 سواء بابعه للبليل أو لغيره  
 (ولا) يجوز (بيع  
 اللحم بالحیوان) سواء  
 كان من جنسه كبيع  
 لحم شاة بشاة أو من  
 غير جنسه لكن من  
 ما كول كبيع لحم  
 بقره بشاة (و يجوز  
 بيع الذهب بالفضة  
 متفاضلا) لكن (نقدا)  
 أي حالا مقبوضا قبل  
 التفرق (وكذلك  
 الأطعمة لا يجوز بيع  
 الجنس منها بمثلها إلا  
 متاملا نقدا) أي حالا  
 مقبوضا قبل التفرق  
 (و يجوز بيع الجنس  
 منها بغيره متفاضلا)  
 لكن

من جهة التفرق كالذرة ونحوها (أوتفكها) أي تلذذا أو نادما كالتز والفحل والجار (أوتداوبا)  
 بجرى الر با في غير ذلك كاللبن والعظم وأطراف  
 ولا يجوز بيع الذهب  
 بالذهب ولا الفضة  
 كذلك أي بالفضة  
 مضرو بين كانا أو غير  
 مضرو بين (الامتثال)  
 أي مثلا بمثل فلا يصح  
 بيع شيء من ذلك  
 متفاضلا وقوله (نقدا)  
 أي حالا بدأ بيد فلو  
 بيع شيء من ذلك  
 متفاضلا يصح (ولا)  
 يصح (بيع ما يتبعه)  
 الشخص (حتى يقضيه)  
 سواء بابعه للبليل أو لغيره  
 (ولا) يجوز (بيع  
 اللحم بالحیوان) سواء  
 كان من جنسه كبيع  
 لحم شاة بشاة أو من  
 غير جنسه لكن من  
 ما كول كبيع لحم  
 بقره بشاة (و يجوز  
 بيع الذهب بالفضة  
 متفاضلا) لكن (نقدا)  
 أي حالا مقبوضا قبل  
 التفرق (وكذلك  
 الأطعمة لا يجوز بيع  
 الجنس منها بمثلها إلا  
 متاملا نقدا) أي حالا  
 مقبوضا قبل التفرق  
 (و يجوز بيع الجنس  
 منها بغيره متفاضلا)  
 لكن



نقول ان يري الصفقة (ولا يجوز بيع الغرر)

كبيع عبد من عبده أو طير في الهواء

فصل في أحكام الخيار (والمتبايعان بالخيار)

بالحيار) بين إمضاء البيع ونسخه أي ثبت

لها خيار المجلس في أنواع البيع كالسلم

(تالم بقرعة) أي مدة عدم تفرقها عرفا أي

ينقطع خيار المجلس ما بفسق المتبايعين

بيدتهما عن مجلس العقد أو بأن يختار

للتبايعان لزوم العقد فلو اختار أحدهما لزوم

العقد ولم يختار الآخر فوراً سقط حقه من

الخيار وبقي الحق في الآخر (ولو لم يكن أي

للتبايعين وكذا إذا اختار أحدهما إذا وافقه الآخر (لأن

يشترط الخيار في أنواع البيع (إلى

ثلاثة أيام) وتحسب من العقد لامن التفرق

فلو زاد الخيار على الثلاثة بطل العقد ولو

كان البيع مما يفسد في لادة السيطرة بطل العقد (وإذا وجد

بالمبيع عيب موجود قبل القبض تنقص به القيمة أو العيب نقصا

بفوت به عرض صحيح

نقصا

(نقد أي حال) والثاني كونه (مقبوضا) بيد كل منهما (قبل التفرق) وقبل اختيار الزوم (فلو تفرق المتبايعان قبل قبض كله بطل) أي البيع (أو) تفرقا (بعد قبض بعضه فف) أي قبض البعض (قولا تفرق الصفقة) أي العقد والأظهر منهما الصحة فيما قبض دون غيره وقيل بطل البيع في الجميع (ولا يجوز بيع) ما يشتمل على (الغرر) أي الخطر ومنه الجهول واليهوم والمال قبل العقد (كبيع عبد من عبده) فهو يبيع أو يبيع سمك في الماء (أو طير في الهواء) إلا التحل فيصبح يبيع في الهواء بشرط أن يكون مقبوضا في الكوارة

فصل في أحكام الخيار وهم ثلاثة أنواع خيار مجلس وثبت فورا عن التعاقدين حتى لو شرطنا نفعه بطل العقد ، وخيار شرط ويسمى خيار التخيير ، وخيار عيب ويسمى خيار نفعه وقد ذكرها المصنف على هذا الترتيب (والمتبايعان) أي البائع والمشتري متبايعان (بالخيار بين إمضاء البيع ونسخه) فكل منهما يختار بين الزام البيع ونسخه فلو اختار أحدهما لزوم البيع والآخر فسخه فقدم الفسخ وأن تأخر عن الأجازة لأن المقصود من إثبات الخيار أنهما لو تمسك كل منهما من الفسخ دون الزوم (أي ثبت لهما) أي البائع والمشتري (خيار المجلس في أنواع البيع كالسلم) وبيع الربوي والتولية والامتناع كأن يقول المشتري ويسلك العقد ما أقام على أو وأمرتك في بكذا فيقبل فيما (تالم بقرعة) طوعا (أي مدة عدم تفرقها عرفا) ولو زاد المدة على ثلاثة أيام وعدم تفرق أحدهما متى فارق أحدهما اختارا انقطع خيارهما واختارا أو أحدهما لزوم العقد (أي ينقطع خيار المجلس إمامتفرق المتبايعين بيدهما) أو بدن أحدهما ولو ناسيا أو جاهلا (عن مجلس العقد) أي عن الحالة التي كان عليها حالة العقد من جلوس أو قيام أو اضطجاع أو متى فني انفسلا عن عرفا لزوم البيع (أو بأن يختار للتبايعان لزوم العقد) كقولها تختارناه (فلو اختار أحدهما لزوم العقد) صريحا كأن يقول اختار لزوم العقد أو ضمنا كأن يقول أحدهما للأخر اختار (ولم يختار الآخر فوراً) ولا بد منه (سقط حقه) أي من اختيار الزوم (من الخيار وبقي الحق) في الخيار (لأن الآخر) ويستمر إلى الفارقة أو الاختيار أيضا نعم لو كان الآخر مشتريا وكان المبيع من يفتق عليه سقط خياره أيضا للحكم بفتح البيع عليه حينئذ (ولها أي للتبايعين) بأن يصرح كل منهما بشرط الخيار (وكذا إذا وافقه الآخر) بأن يصرح بالشرط أحدهما ويوافقه الآخر عليه (أن يشترط الخيار) لهما أو لأحدهما أو لأجنبي مكلف كالعبد البيع (في أنواع البيع) ألا ما يشترط فيه القبض في المجلس كالسلم وبيع الربوي (إلى ثلاثة أيام) فأقل (وتحسب) أي المدة (من العقد) إذا وقع الشرط فيه فإن وقع الشرط بعده حثبت من الشرط (لأن التفرق) حتى لو مضت المدة في المجلس قبل التفرق اعتبرت وكذا لو مضى بعضها (فلو زاد الخيار على الثلاثة) كقوله بشرط الخيار ثلاثة أيام وثلاثين (بطل العقد) وكذا لو لم يذكّر مدة كأن قال بشرط الخيار وسكت أو بشرط الخيار من العقد مثلا أو ذكر يوما بعد يوم أو ذكر مدة مجهولة كقوله حتى أثار (ولو كان البيع مما يفسد في المدة للشرطة) كأن باع طيخا يفسد في ثلاثة أيام أو في يومين وشرط الخيار تلك المدة (بطل العقد) بخلاف ما لو شرط الخيار يوما مثلا والمبيع لا يفسد فيه فإنه لا يبطل (وإذا وجد) أي علم (بالمبيع عيب موجود قبل تمام (القبض تنقص به) أي العيب (القيمة أو العين نقصا بفوت به) أي النقص (غرض صحيح) وهو ما يتسامح به الغالب الناس في محل العقد (وكان الغالب في جنس ذلك البيع عدم ذلك العيب كزنا رفيق وسرقته وإيقافه) والواط وتمسكه من نفسه وإتيان البهائم والرودة (فللمشتري) حينئذ (كروه أي البيع) كالأرد بالعيب على الفور فيبطل بالتأخير بلا عذر ومثل

البيع قبل القبض تنقص به القيمة أو العيب نقصا بفوت به عرض صحيح

نقصا



ولا يجوز بيع الثمرة المنفردة عن الشجرة (مطلقا) أى عن شرط القطع فكيف

(صالحا) وهو فيما لا يتلون انتهاء حاله لا يقصد منها غالبا كحلاوة قصب وحموضة رمان ولين نين وفيما يتلون بان ياخذ في حرق أو سواد أو صفرة كالغلب والأجاص والبلح أما قبل بدو الصلاح فلا يصح بيعها مطلقا لمن صاحب الشجرة ولا من غيره الا بشرط القطع سواء جرت العادة بقطع النمرة أم لا ولو قطعت شجرة عليها نمرة جاز بيعها بلا شرط قطعا ولا يجوز بيع الزرع الأخضر في الأرض الا بشرط قطعه أو قبله فلو بيع الزرع مع الأرض أو منفردا عنها بعد اشتداد الحب جاز بلا شرط ومن باع ثمرا أو زراعا بدصلاحه لزمه سقيه فتر ما تنمو به النمرة وتسليم عن التلف سواء خشي الباع بين المشتري والمبيع أول محل (ولا) يجوز بيع ما فيه الربا بجنسه وطبا بسكون الطاء المهملة وأشار بذلك إلى أنه يعتبر الكال فلا يصح مثلا بيع عنب عنب ثم استثنى النصف عما سبق قوله (الا للين) وما شابهه من اللامعات كالادهان والحلول (أي فانه يجوز بيع بعضه) أي اللين ببعض قبل تحمته (أي جملة جنسا أي بشرط المائلة والحلول والتقايض ان اتحاد الجنس كلبن البقر النامل العرب والحواميس مثله وبشرط الحلول والتقايض فقط ان اختلف الجنس كلبن الابل بلين الغنم النامل للضأن والمزر (وأطلق المصنف اللين فشمع الحليب والرائث) وهو ضد الرقيق (والمنضض) استثنى المصنف مما سبق قوله (الا للين) أي فانه يجوز بيع بعضه بعض قبل تجيينه وأطلق المصنف اللين فشمع الحليب والرائث والمضض



في السكندر حتى يصح بيع الرائب بالحليب كذا وان تفاوتوا في هذا الفصل في أحكامه

وهو الحامض الذي لم يخالطه الماء حلوا كان أو حامضا (والحامض والماء في اللبن السكندر) لا يوزن  
 (حتى يصح بيع الرائب بالحليب كذا وان تفاوتوا في هذا الفصل في أحكامه) لا يوزن  
 مخلوط بالماء والا فلا يجوز بيعه بحسنه بخلاف المسخن بالنار بلا غلابة ومثل اللبن المثلثون فيصح  
 بيع بعضه ببعض مما تلا والماء في السكندر ويستثنى أيضا بيع الرائب فيصح وهي بيع الرطب عن  
 النخل شمر وبيع العنب على الشجر بزيب خروصا في الرطب والعنب وكذا في التمر والزبيب فيادون  
 خمسة أوسق تحديدا وبيع ذلك بمثل تقدير الحفاني ولا يخص بيع الرائب بالفقراء .  
 (فصل : في أحكام السلم) بفئتين (وهو) أي السلم (والسلف لغة بمعنى واحد) وهو الاستعارة  
 والتقديم في الزمن (وشرعا بيع شيء موصوف في الذمة) بلفظ السلم أو السلف (ولا يصح) أي السلم  
 (الآ بايجاب وقبول) كقول المشتري أسلمت اليك كذا في كذا فيقول البائع قبلت (و يصح السلم على  
 وموجلا) بأن صرح بالتأجيل بالنسبة للسلم فيه أما أن المال فلا يصح فيه التأجيل ولو أضافه أحد  
 في المجلس لحق أذكره أجلا ثم أسقطاه في المجلس سقط وصح العقد (فان أطلق السلم) عن الحلول  
 والتأجيل (انقضى حالا في الأصح) كالتمن في البيع وقيل لا ينقضي لان المعتاد في السلم التأجيل فيجوز  
 المطلق عليه ويكون كذا ذكره أجلا مجهولا (وانما يصح السلم فيما أي في شيء) مسلم فيه (تسكملت)  
 أي اجتمعت (فيه خمس شرائط) : أحدها أن يكون المسلم فيه مضموبا بالصفة التي يختلف بها الفرض  
 في السلم فيه (أختلافا ظاهرا) بحيث ينتق بالصفة الجاهلة فيه (أي المسلم فيه (و) بحيث (لا يكون  
 ذكر الأوصاف على وجه يؤدي ليزه الوجود) أي قلته (في السلم فيه كذا لو سكر) كروي ما يقبل  
 الثقب ويقصد التزبن بخلاف الصغار وهي ما تطلب للتداوى فيجوز السلم فيها كيلا ووزنا (وجارية  
 وأختها أو ولدها) فتوكذا الهيمية وولدها . فان قلت هكذا لا ينتد اجتماعها . قلت يندر بالنظر للأوصاف  
 التي يجب ذكرها في السلم فتكون الهيمية بأوصاف مخصوصة وولدها بأوصاف مخصوصة مما يندر  
 وكذا تقول في الأمة وأختها أو ولدها وفي الثول واليواقيت (والثاني أن يكون) أي المسلم فيه  
 (جنسا) واحدا (لم يختلط به غيره) اختلاطا لا ينضبط مقصوده (فلا يصح للسلم في المختلط المقصود  
 الأجزاء التي لا تنضبط كهنسية) أي مدقوقة مركبة من قلع وطم وماء (ومعجون) كالعالية المركبة  
 من نحو مسك وعنبر ودهن وقد تزداد فيها عود وكافور وكاليد المركب من مسك وعنبر وعود مختلطا  
 بغير دهن وكالترياق المخلوط بأجزاء طاهرة (فان انضبطت أجزاؤه) أي المسلم فيه المخلوط (صح  
 السلم فيه) أي المختلط المنضبط كمنائي وخز فلاول مركب من قطن وحرير والثاني من الاربع  
 والوبر أو الصوف وهما مقصود أجزاؤها وان لم تقصد أجزاؤه المختلطة صح السلم أيضا (كحين  
 وأقط فلقصود في كل منهما لبن أما الملح والافنجة فهما من مصالحه (والشرط الثالث) أنه كور  
 في قوله ولم تدخله أي المسلم فيه (النار لأحالة) أي نقله من حاله إلى حالة أخرى (بأن دخلته لطبخ  
 أو شي) أو قلى كاللحم في الجميع أو غلى كالزلاية أو خبز كالقطائف فلا يصح السلم في ذلك لاختلاف  
 الفرض باختلاف تأثير النار فيه وتعدن العسط بخلاف الأفاض فيجوز أفاض الحبز وزنا لا عدا  
 وعموم الحاجة إليه (فان دخلته النار للتمييز كالعسل والسمن صح السلم فيه) أي في مدخول النار  
 للتمييز فان النار للتمييز العسل من شحمه ولتمييز السمن من لبنه ومثل ذلك السكر والفايد وهو  
 عسل القصب والدبس وهو عسل العنب بعد طبخه (والرابع أن لا يكون المسلم فيه ممتينا بل  
 يشترط أن يكون (دنيا) لان لفظ السلم موضوع لبيع شيء موصوف في الذمة وهو الدين (فلو كان)  
 أي المسلم فيه (ممتينا) أن قال (أسلمت اليك هذا الثوب مثلا في هذا العبد) فقبل المسلم إليه

وهو الحامض الذي لم يخالطه الماء حلوا كان أو حامضا (والحامض والماء في اللبن السكندر) لا يوزن  
 (حتى يصح بيع الرائب بالحليب كذا وان تفاوتوا في هذا الفصل في أحكامه) لا يوزن  
 مخلوط بالماء والا فلا يجوز بيعه بحسنه بخلاف المسخن بالنار بلا غلابة ومثل اللبن المثلثون فيصح  
 بيع بعضه ببعض مما تلا والماء في السكندر ويستثنى أيضا بيع الرائب فيصح وهي بيع الرطب عن  
 النخل شمر وبيع العنب على الشجر بزيب خروصا في الرطب والعنب وكذا في التمر والزبيب فيادون  
 خمسة أوسق تحديدا وبيع ذلك بمثل تقدير الحفاني ولا يخص بيع الرائب بالفقراء .  
 (فصل : في أحكام السلم) بفئتين (وهو) أي السلم (والسلف لغة بمعنى واحد) وهو الاستعارة  
 والتقديم في الزمن (وشرعا بيع شيء موصوف في الذمة) بلفظ السلم أو السلف (ولا يصح) أي السلم  
 (الآ بايجاب وقبول) كقول المشتري أسلمت اليك كذا في كذا فيقول البائع قبلت (و يصح السلم على  
 وموجلا) بأن صرح بالتأجيل بالنسبة للسلم فيه أما أن المال فلا يصح فيه التأجيل ولو أضافه أحد  
 في المجلس لحق أذكره أجلا ثم أسقطاه في المجلس سقط وصح العقد (فان أطلق السلم) عن الحلول  
 والتأجيل (انقضى حالا في الأصح) كالتمن في البيع وقيل لا ينقضي لان المعتاد في السلم التأجيل فيجوز  
 المطلق عليه ويكون كذا ذكره أجلا مجهولا (وانما يصح السلم فيما أي في شيء) مسلم فيه (تسكملت)  
 أي اجتمعت (فيه خمس شرائط) : أحدها أن يكون المسلم فيه مضموبا بالصفة التي يختلف بها الفرض  
 في السلم فيه (أختلافا ظاهرا) بحيث ينتق بالصفة الجاهلة فيه (أي المسلم فيه (و) بحيث (لا يكون  
 ذكر الأوصاف على وجه يؤدي ليزه الوجود) أي قلته (في السلم فيه كذا لو سكر) كروي ما يقبل  
 الثقب ويقصد التزبن بخلاف الصغار وهي ما تطلب للتداوى فيجوز السلم فيها كيلا ووزنا (وجارية  
 وأختها أو ولدها) فتوكذا الهيمية وولدها . فان قلت هكذا لا ينتد اجتماعها . قلت يندر بالنظر للأوصاف  
 التي يجب ذكرها في السلم فتكون الهيمية بأوصاف مخصوصة وولدها بأوصاف مخصوصة مما يندر  
 وكذا تقول في الأمة وأختها أو ولدها وفي الثول واليواقيت (والثاني أن يكون) أي المسلم فيه  
 (جنسا) واحدا (لم يختلط به غيره) اختلاطا لا ينضبط مقصوده (فلا يصح للسلم في المختلط المقصود  
 الأجزاء التي لا تنضبط كهنسية) أي مدقوقة مركبة من قلع وطم وماء (ومعجون) كالعالية المركبة  
 من نحو مسك وعنبر ودهن وقد تزداد فيها عود وكافور وكاليد المركب من مسك وعنبر وعود مختلطا  
 بغير دهن وكالترياق المخلوط بأجزاء طاهرة (فان انضبطت أجزاؤه) أي المسلم فيه المخلوط (صح  
 السلم فيه) أي المختلط المنضبط كمنائي وخز فلاول مركب من قطن وحرير والثاني من الاربع  
 والوبر أو الصوف وهما مقصود أجزاؤها وان لم تقصد أجزاؤه المختلطة صح السلم أيضا (كحين  
 وأقط فلقصود في كل منهما لبن أما الملح والافنجة فهما من مصالحه (والشرط الثالث) أنه كور  
 في قوله ولم تدخله أي المسلم فيه (النار لأحالة) أي نقله من حاله إلى حالة أخرى (بأن دخلته لطبخ  
 أو شي) أو قلى كاللحم في الجميع أو غلى كالزلاية أو خبز كالقطائف فلا يصح السلم في ذلك لاختلاف  
 الفرض باختلاف تأثير النار فيه وتعدن العسط بخلاف الأفاض فيجوز أفاض الحبز وزنا لا عدا  
 وعموم الحاجة إليه (فان دخلته النار للتمييز كالعسل والسمن صح السلم فيه) أي في مدخول النار  
 للتمييز فان النار للتمييز العسل من شحمه ولتمييز السمن من لبنه ومثل ذلك السكر والفايد وهو  
 عسل القصب والدبس وهو عسل العنب بعد طبخه (والرابع أن لا يكون المسلم فيه ممتينا بل  
 يشترط أن يكون (دنيا) لان لفظ السلم موضوع لبيع شيء موصوف في الذمة وهو الدين (فلو كان)  
 أي المسلم فيه (ممتينا) أن قال (أسلمت اليك هذا الثوب مثلا في هذا العبد) فقبل المسلم إليه

(أن لا يكون) السلم فيه (ممتينا) بل دينا ولو كان ممتينا كآسلمت اليك هذا الثوب مثلا في هذا العبد (فليس



(من معين) كانت اليك هذا

الدرهم في صاع من هذه

الصبرة (ثم لصحة السلم

فيه ضمانية شرائط)

وفي بعض النسخ

وصح السلم بثانية

شرائط: الأول مذكور

في قول المصنف (وهو

أن يصفه بعد ذكر

جنسه ونوعه بالصفات

التي يختلف بها الثمن)

في ذكر في السلم في رقيق

مثلا نوعه كتركبي

أو هندي وذ كورته

أو أوتوته وسنه تقريرا

وفيه مولا أو قصر

أو رية ولونه كأيض

ويصف بياضه بسيرة

أو شقرة ويذكر في

الابل والبقر والغنم

والحبل والبغال والحمير

والذكورة والآتونة

والسن والون والنوع

ويذكر في الطير النوع

والصغر والكبر

والذكورة والآتونة

والسن أن يعرف

ويذكر في الثوب

الجنس كقطن أو كتان

أو حرير والنوع

كقطن عراقي والطول

والعرض والظن

والدقة والصفاء والرفق

والنعومة والخشونة

ويقاس بهذه الصور

(طيس بلم قطا) لا تفاء الدينية وقوله هذا الثوب هو رأس المال فلا يضر تعيينه وإنما جاء  
لأنه من قوله في هذا العبد (ولا ينفذ) أي ذلك العقد (أيضا) وإن نواه (في الأظهر) للمنافاة  
وللفظ لا يخرجه فان لفظ السلم يقتضي الدينية والدينية مع التعيين متناقضان وقيل ينعقد بينهما  
طرا إلى الشيء ولو قال اشتريت منك ثوبا بصفته كذا بهذه الدراهم فقال جئتك إن عقدت بينهما اعتبارا  
لفظ وقيل انعقدت لهما اعتبارا بالمعنى (والخامس أن لا يكون) أي السلم فيه (من معين) كانت  
ليك هذا درهم في صاع من هذه الصبرة) فلا يصح السلم في ذلك لأنه موضوع لبيع شيء موصوف  
بالقيمة ولو عين كلفه السلم إن لم يكن ذلك الكيل معتادا كالكمون لأنه قد يتلف قبل أجل  
صغير بخلاف ما لو قال بعتك من هذا الكمون من هذه الصبرة فإنه يصح البيع لعدم الفرر  
والسلم في ثمر قرية قليل لم يصح لأنه قد ينقطع فلا يحصل منه شيء (ثم لصحة) عقد (السلم فيه  
ثمانية شرائط) لكن بعض الشروط متعلق بالسلم فيه وبعضها متعلق بالعقد (وفي بعض النسخ  
وصح السلم بثانية شرائط) وهذه النسخة أظهر وإن كانت الأولى أشهر (الأول مذكور في قول  
المصنف وهو أن يصفه) أي أن يذكر صفات المسلم فيه في أصل العقد بلغة يعرفها العاقدان وعدلان  
(بعد ذكر جنسه ونوعه) فيجوز معنى مع والمراد بالجنس هنا ما كثرت أفرادها واختلقت صفاته  
كالتمر والبر والرقيق والنوع كالبرقي من التمر والحشيش من الرقيق وقد يعني ذكر النوع عن ذكر  
الجنس فذكر الثمن والمزني عن ذكر الثمن (بالصفات التي يختلف بها الثمن) والفرق اختلاف  
ظاهر وينضبط بها للسلم فيه (فيذكر في السلم في رقيق مثلا نوعه كتركبي أو هندي) وزدني فان  
اختلف صنف النوع وجب ذكره في الأظهر (و) يذكر (ذكورته أو أوتوته وسنه) كأيض أو سبع  
أو غنم (تقريرا) يذكر (ففيه) أي قامة (مولا أو قصر أو رية) تقريرا (و) يذكر (لونه  
كأيض) وأسود (ويصف بياضه بسيرة) أي توسط (أو شقرة) أي حمرة صافية وصف سواده  
صفاء أو كدورة فان لم يختلف لون الصنف لم يجب ذكره كالحشيش ولا يشترط ذكر السن  
والكيل والدعج (ويذكر في الأبل والبقر والغنم والحبل والبغال والحمير الذكورة والآتونة والسن  
والون والنوع) فيقول في النوع من تاج بني تميم مثلا فان اختلفت تاجهم اشترط التمييز  
في الأظهر ويبين النوع أيضا بالاضافة إلى بلد وغيره (ويذكر في الطير النوع والصغر والكبر)  
أي كبر الخنة (والذكورة والآتونة) والون (والسن أن يعرف) أي السن (ويذكر في الثوب  
الجنس كقطن أو كتان أو حرير والنوع كقطن عراقي) أو هندي والبلد الذي ينسج فيه إن  
اختلف به الغرض وقد يعني ذكر النوع عنه والجنس أيضا (والطول والعرض والظن والدقة)  
للمبالغة والمما وصفان لأفضل (والصفافة) أي الملبان (والرقة) بالراء المهملة أي الفارغ كقطن وصفان  
لحسن الأول ضم الحبوب بعضها إلى بعض والثاني عديمه (والنعومة والخشونة ويقاس بهذه  
الصور غيرها) فيذكر في اللحم النوع كحجم ضان خصي معلوف وضع جذع أو ضدها من فخذ  
أو غيره ويقبل عظمه على المادة فان شرط نزعها جاز الشرط ولم يجب قبول العظام (ومطلق السلم  
في الثوب) عن القصر كعديمه (يحمل على الخام) أي الجديد (لالمقصود) أي المفسول لأن  
الصرففة زائدة ويجب قبول المقصود بدله تعالى يختلف به الغرض (والثاني أن يذكر قدره)  
في السلم فيه (عما) أي بوجه (بني الجمالة) أي جمالة العاقدين (عنه) وهو وجه من الأمور  
التي (أي) فيشترط (أن يكون السلم فيه معلوم القدر كيلا في مكبل) عادة كالحبوب ونحوها



(ووزن في موزون) عادة كاللآلئ الصغار والتقدن والمسك ونحو ذلك (وعدا في معدود) كالأحجار والطوب غير المحروق (وذرا في مذروع) كالتياب وقد تحتاج إلى العد والذرع فلا بد من ذكرهما كما لو سلم في أربعة بسطة فهذا عدد فيحتاج إلى ذكر الذرع في كل واحد ويصح سلم الكيل وزنا والوزن كيلا إن عذفة الكيل ضابطا كالحبوب والبن وهذان بخلاف ما في الرويات لأن المقصود هنا معرفة القدر وهي حاصلة بذلك والقصود هناك المائلة بعادة زمينه صلى الله عليه وسلم فإن لم يعد فيه الكيل ضابطا كالقناء ونحوها مما هو أكبر جرما من التمر وكنحو القول كالخلة تعين فيه الوزن وكذا نحو قنات المسك . واعلم أن ما يتعلق بالمبيع من كيل أو وزن أو حمل لحل القبض يكون على البائع وما يتعلق بالتمتع يكون على المشتري (والثالث) العلم بالأجل في السلم المؤجل وهو (مذكور في قول المصنف وإن كان السلم مؤجلا ذكر العاقد وقت محله) يكسر الجاه (أي) وقت محله (الأجل كسهر كذا) فيجب أن يذكر العاقد أجلا معلوما للعاقدين أوله ولآخره غير ما يرجع إليهما عند التنزع بخلاف صفات السلم فيه فلا بد من معرفتها للعاقدين وعذلين لأن الجهالة هنا واحدة إلى الأجل وهناك إلى العقود عليه والأجل للمعلوم ما يعرفه الناس كسهر أو الفرس أو الزوم لأنها معلومة مضبوطة وإن أطلق الشربان قال يحصره بعد شهر يحمل على الحلال لأنه عرف الشرع (فلو أجل السلم بقدوم زيد مثلا) كان قال أسلمت إليك كذا في كذا إلى قدوم زيد أو إلى الحصاد (لم يصح) للجهل بوقت المحل (والرابع) أن يكون السلم فيه موجودا عند الاستحقاق في الغالب أي استحقاق تسليم السلم فيه أي عند وجوب تسليم السلم إليه السلم فيه السلم وذلك في السلم الحال بالعقد وفي المؤجل بحلول الأجل وهذا وإن علم من شروط البيع ألا أن الشرط في البيع القدرة على التسليم من المشتري والشرط هنا القدرة على التسليم من البائع الذي هو المسلم إليه (فلو سلم فيما لا يوجد عند المحل) في الغالب (كرتب في الشئنا لم يصح) أي السلم لأن العجز عن تسليمه يمنع بيعه فيمنع السلم فيه (والخامس) أن يذكر موضع قبضه أي السلم فيه كان يقول أسلمت إليك كذا في كذا بشرط أن تسلم لي في بلد كذا وبكفي أحضاره في أولها إن كانت كبيرة ولا يكلف أحضاره إلى منزله (أي) بشرط أن يذكر (محل التسليم إن كان أوسع) أي موضع عقد السلم (لا يصح له) أي التسليم كالبادية أو البحر سواء كان لتقليل البينة مؤنة أم لا أو سواء كان السلم حالا أو مؤجلا (أو صلح) موضع العقد (له) أي التسليم (ولكن محله) أي السلم فيه من الموضع الذي يوجد فيه عادة (إلى موضع التسليم مؤنة) وقد كان السلم مؤجلا والأفلا يشترط ذكر موضع التسليم ويتعين موضع العقد للتسليم وإن عتق غيره تعين . والحاصل أن السلم إما حال وإما مؤجل وكل منهما إما أن يكون بمحل صالح للتسليم أولا وعلى كل إمام أن يكون السلم فيه محله مؤنة أم لا فالصورة ثمانية فإن لم يصرح بمحل العقد للتسليم وجب البيان مطلقا أي حالا كان السلم أو مؤجلا محله مؤنة أم لا أو صلح له ومحله مؤنة وجب البيان في المؤجل دون الحال وإن صلح لذلك وليس محله مؤنة لم يجب البيان مطلقا أي حالا كان السلم أو مؤجلا أو كان محله مؤنة وقد كان السلم حالا فكذا فيجب البيان في خميس صور ولم يجب في ثلاث وقد نظم ذلك بعضهم فقال :

مهما يكن محل عقد السلم \* أنه اتقى الإصلاح للتسليم  
فوجب بيان ذلك مطلقا \* أو كان صالحا فقبضه محققا  
إن لم تكن مؤنة للحمل \* كذا البيان لم يجب في الشكل  
وإن يكن مؤنة تحققت \* ففي المؤجل البيان قد ثبت

ووزن في موزون وعدا في معدود  
في معدود وذرا في  
مذروع . والثالث  
مذكور في قول المصنف  
(وإن كان) السلم  
(مؤجلا كذا) العاقد  
(وقت محله) أي الأجل  
كسهر كذا فلو أجل  
السلم بقدوم زيد مثلا  
لم يصح . (و) الرابع  
(أن يكون) السلم فيه  
(موجودا عند  
الاستحقاق في الغالب)  
أي استحقاق تسليم  
السلم فيه فلو أسلم فيما  
لا يوجد عند المحل  
كرتب في الشئنا لم يصح  
(و) الخامس (أن)  
يذكر موضع قبضه  
أي محل التسليم إن  
كان الموضع لا يصرح له  
أو صلح له ولكن محله  
إلى موضع التسليم مؤنة



السادس أن يكون الثمن وهو رأس المال (معلوماً بالقدر) والجنس والصفة فيما إذا كان في الذمة (أو برؤية له) فما إذا كان معينا ولو اتفق أن رأس المال صار بصفة السلم فيه وجب قبوله كأن سلم له بخارية مضمرة في جارية كبيرة فكبرت عنده وإن وطئها إذا لم يحبل منه . (السابع أن يتجاضا أي) رأس المال بأن يسلّمه (السلم و) ينسلّمه (السلم إليه) بنفسهما أو بنائيهما (في مجلس العقد) قبضا حقيقيا (قبل التفريق) وقبل اختيار الزوم (فلو) أطلق في العقد كان قال ليئت اليك دينار في ذمتي في كذا ثم عتق وسلم في المجلس جاز ذلك وصح العقد لوجود الشرط وهو القبض في المجلس لأن المجلس حريم العقد فله حكمه ولأن تعيين رأس المال في العقد ليس شرط بل في المجلس ويجوز استقلال السلم اليه بالقبض من غير اقباض السلم كما في البيع ولو عرقا أي السلم والسلم اليه (قبل قبض رأس المال بطل العقد) وكذلك اختارا لزوم العقد قبل ذلك (أو) تفريقا (بعد قبض بعضه) أي رأس المال (ففيه خلاف تفريق الصفقة) فيقبل بطل العقد والكل والأصح أنه يصح قبضا قبض وما قبله من السلم فيه وبطل في الباقي وما قبله ولو قال السلم سلمت اليك دينارين في أردب قمح فقبض السلم اليه منه ديناراً فتفرقا صح العقد في الدينار قبض وما قبله وهو كس وبطل في الدينار الباقي وما قبله وهو كس آخر (والعبر) في السلم القبض الحقيقي فلو أحال السلم رأس مال السلم وقبضه المحتال وهو السلم اليه من الحال عليه في المجلس لم يكف لأن القبض فيه يقبض من غير جهة السلم فلا يصح العقد . قال الشيخان : ولو أحال السلم اليه برأس المال على السلم فتفرقا قبل التسليم بطل العقد وإن جعلنا الحوالة قبضا لأن المعبر في السلم القبض الحقيقي انتهى ويقف من ذلك صحة العقد في التسليم قبل التفريق على خلاف ما تقدم في حالة السلم ويجوز تكون رأس المال منفعة كان يقول أسلمت اليك منفعة هذه الدار شهرا في كذا وتقبض قبض العين في المجلس لأنه الممكن في قبضها فيه . (والثامن أن يكون عقد السلم ناجزا) وهو لا بد له خيار الشرط (لما ولا لأحدهما لأن عقد السلم بالنسيئة رأس مال السلم لا يحتمل تأجيل رأس المال والخيار أعظم فخر أمانة لأنه مانع من الملك ان كان لهما وللبيع أو من لزومه إن كان للشرى (بخلاف خيار المجلس فإنه يبدله) للعموم قوله صلى الله عليه وسلم «البيعان بالخيار ما لم يتفرقا» والسلم بيع موصوف في الذمة .

(فصل : في أحكام الرهن وهو لغة الثبوت) والدوام مصدر رهن الأذم (وشرعا جعل عين مآلة) متمولة (وثيقة بدين يستوفى) أي الدين أو بعضه (منها) أي تلك العين (عند تعذر الوفاء) وقوله جعل عين مصدر مضاف لمفعوله أي جعل للمالك أو من قام مقامه عينا متوقفا بها ودخل تحتها العائد وهو الرهن والرهن والصفة وهو تعريف للرهن الجملي . وأما الشرعي فهو معلق الدين بالتركة ولا يحتاج إلى صفة فمن مات وعليه دين وإن قل فمعلق بتركته فليس للوارث التصرف في شيء منها حتى يوفى الدين فلا تصرف ولا دين فطرا دين بنحو رد مبيع يبيع يبيع ثمنه ولم يسقط الدين بأداء أو بأداء فسخه الحاكم لأنه كان معلقا في الظاهر ولا يتعلق الدين بزوائد التركة كتنج وكس لا منها حدثت في ملك الوارث وقوله عين هي الرهن وقوله وثيقة مفعول ثان وقوله بدين هو الرهن به وخرج بالمالية التجنس والتجنس الذي لا يمكن تظهيره وخرج بالتمولة مالا تقابل بمحال كحبيتي بر وقوله يستوفى منها تفسير لقوله وثيقة وهو في محل جر صفة لدين ونائب الفاعل ضمير يعود على الدين قبض الرهن عند المحل يستوفى من ثمنه ومنه لا ابتداء فيبتدأ استيفاؤه منها وإن لم يوف به وخرج بهذا القيد غير المملوك كالموقوف والقصوب ولا يشترط كون الرهن

(و) السادس أن يكون الثمن معلوماً بالقدر أو بالرؤية (و) السابع (أن يتجاضا) أي السلم والسلم اليه في مجلس العقد (فيل التفريق) فلو تفرقا قبل قبض رأس المال بطل العقد أو بعد قبض بعضه ففيه خلاف تفريق الصفقة والمعتبر القبض الحقيقي فلو أحال السلم برأس مال السلم وقبضه المحتال وهو السلم اليه من الحال عليه في المجلس لم يكف (و) الثامن أن يكون عقد السلم ناجزا لا بد له خيار الشرط بخلاف خيار المجلس فإنه يبدله . (فصل في أحكام الرهن وهو لغة الثبوت وشرعا جعل عين مآلة وثيقة بدين يستوفى منها عند تعذر الوفاء)







حرى سبب وجوبه كالقيد ولا يصح الرهن على ما لا يلزم ولا يؤول الى اللزوم بنفسه كمال الكتابة  
 وحمل الجملة فانها وان كانا يتولان للزوم لكن لا بنفسهما بل بفعل فاعل كدفع مال الكتابة ورد  
 الصلة في الجملة ولا فرق في الدين اللازم الذي يصح الرهن عليه بين المستقر كضمن البيع بعد قبضه  
 وبين السلم وأرض الجنبه ودين القرض وغير المستقر كالأجرة قبل استيفاء النفعة في اجارة العين وعن  
 البيع قبل قبضه وقال بعضهم المراد بالمستقر ما يؤمن سقوطه كل ثمن ولو في زمن الخيار بعد قبض المبيع  
 فانه لا يمكن سقوطه من المشتري بدون فسخ بخلاف المداق قبل الدخول فانه يسقط بالفرقة التي  
 سبها وخلاف الأجرة فانها تسقط بانهدام الدار مثلا كما قال الشارح (واحتز باستقر عن الدين  
 قبل استقرارها كدين السلم) أي السلم فيه فانه معرض له السقوط كما اذا لم يوجد السلم فيه عند الحبل  
 في فسخ السلم حينئذ فيسقط دينه فلا يصح الرهن عليه (وعن الثمن مدة الخيار) فانه معرض له  
 السقوط كان يفسخ البيع في مدة الخيار فيسقط الثمن فلا يصح الرهن عليه ولا يعتمد صحة الرهن  
 على دين المسلم فيه وعلى ثمن البيع في زمن الخيار الذي للمشتري وحده لانه آيل الى اللزوم لذلك  
 كشرى المبيع وملك الثمن فصح الرهن عليه بخلاف ما اذا كان الخيار لم يأت أو للبائع فلا يصح  
 رهن عليه لعدم الملك (والرهن الرجوع فيه) أي في المهرن بأخذه بعد فسخ العقد أو في الرهن  
 صيغته (الم يقبضه) بفتح الباء (أي) ما لم يقبض (المهرن) المهرن باقباض الرهن أو بآذنه في  
 قبض ويحصل الرجوع عن الرهن قبل القبض بالقول كأبطلته ويتهرب في ثمن الرهن كونه رهن  
 ولو لم يقبض الموهوب والمهرن وكاعتاق وبيع (فان قبض) أي المهرن (العين المهرنة) باذن الراهن  
 أو باقباضه (من يصح قبضه) وهو البالغ العاقل الرشيد (لزم الرهن) من جهة الراهن فقط (وامتنع على  
 الراهن الرجوع فيه) فلا يصح منه تهرب بزييل الملك كالوقف أو بنقصه كالتزويج وإبش رهن يقبض  
 وطه لا ائمة المهرنة وان كانت ممن لا تحبل والوطه حرام ولو كان الراهن زوجا كان استقرار زوج  
 وتوجه من سيدها ليرهنها فريها أو يلفز فيقال لئلا تخرج لا يجوز وطؤه لزوجته إلا بآذن أخيه وهو  
 المهرن (والرهن توضع على الأمانة) في يد المهرن (وحينئذ) أي حين اذ كان توضع على الأمانة  
 (لا يضمن المهرن) اذا تلف بمثل ولا قيمة لأقبل البراءة من الدين ولا بعداها (الا) بالأمانة من  
 رده بعد البراءة من الدين والآخر (بالتعدي) أي بالتفريط (فيه) أي الرهن كركوب الدابة والحمل  
 عليها واستعمال الأمانة ونحو ذلك فيضمنه حينئذ لخروجه عن الأمانة ولو استعاره المهرن كان  
 مضمونا عليه كائر العواري ولو ارتنه بشرط أن يضمنه فسد الرهن ولا ضمان أكفاسه كل عقد كصحيحة  
 في الضمان وعدمه (ولا يسقط تلفه شيء من الدين) بل يجب عليه دفع جميعه لصاحبه وقال الامام مالك  
 وأبو حنيفة انه من ضمان المهرن ويسقط تلفه قدره من الدين (ولو ادعى) أي المهرن (تلفه) أي  
 المهرن (ولم يذ كر شيئا تلفه) أو ذ كر شيئا خفيا كسرقة أو شيئا ظاهرا كحريق عرف دون  
 عموم أو عرف هو وعمومه واتهم بان أحتمل أنه تلفه قبل التلف وسلم (صدق) أي المهرن (بيمينه)  
 وكذا بقية الأمانة وكذا بكل ضمان كالغاصب لكن للإمين بصدق ولا يضمن والغاصب يصدق  
 ويضمن البذل فان لم يضمن الرهن صدق بلا يمين (فان) ادعى تلفه و (ذكر شيئا ظاهرا) ولم  
 يعرف هو ولا عمومته (لم يقبل إلا بينة) على السبب وعين على التلف (ولو ادعى المهرن رد المهرن  
 على الراهن لم يقبل إلا بينة) كركب أمين ادعى الرد على من أئمنه صدق بيمينه إلا المهرن والمستاجر  
 والمثلقات لأن كلامهم قبض العين لقرض نفسه بخلاف مالو ادعى الرد على غيره من أئمنه كوارنه  
 فلا يصدق إلا بينة بخلاف الأخير والحياط والطحان والصاع فانهم يصدقون في دعوى الرد

واحتز باستقر عن  
 الدين قبل استقرارها  
 كدين السلم وعن الثمن  
 مدة الخيار (والرهن  
 الرجوع فيه ما لم يقبضه)  
 أي المهرن فان قبض  
 العين المهرنة عن يصح  
 إقباضه لزم الرهن  
 وامتنع على الراهن  
 الرجوع فيه والرهن  
 توضع على الأمانة  
 (و) حينئذ (لا يضمن  
 المهرن إلا بالتعدي)  
 فيه ولا يسقط تلفه  
 شيء من الدين ولو  
 ادعى تلفه ولم يذ كر شيئا  
 تلفه صدق بيمينه  
 فان ذكر شيئا ظاهرا لم  
 يقبل إلا بينة ولو ادعى  
 المهرن رد المهرن على  
 الراهن لم يقبل إلا بينة



يضمنهم لدخولهم في القاعدة وخرج بالأمين الضامن كالغائب والسعيبر والستام فلا يصدق في دعوى الرد الأبيينة (واذا قبض المرهن بقبض الحق) أي الدين (الذي على الرهن) لم يخرج أي لم ينفك شيء من الرهن (الذي في حصة واحدة والذي لم يتعدده الرهن ولا المرتهن ابتداءً ولو كان الباقي قليلاً (حق يقضي) أي يؤدي (جميعه أي الحق الذي على الرهن) لتعلق كل جزء من الدين بجميع الرهن كرقبة المسكبات وينفك الرهن أيضاً بقبض المرهن ولو بدون الرهن لأن الحق له وبالبراءة من جميع الدين.

**فصل في الحجر أي (حجر السفيه والمفلس) وغيرهما من باقي الستة (والحجر) بفتح الحاء** (لغة المنع) وشرعاً يمنع التصرف في المال بخلاف التصرف في غيره (أي المال) (كإطلاق) والظهار والايلاء والتخلع ولو بدون مهر المثل وكالقرار بموجب عقوبة كحد وقود وكإعادة البدنية مطلقاً والمالية الواجبة (فينفذ) أي التصرف في غير المال (من السفيه) والمفلس والمريض والعبد والحجر يكون على جماعة كثيرة (وجعل المصنف الحجر) على بعضهم كما قال والحجر يوجد (على ستة من الأشخاص) ذكرنا كانوا أو إنا. والحجر نوعان نوع شرع لمصلحة المحجور عليه ونوع شرع لمصلحة الغير كالنوع الأول يوجد على ثلاثة فقط الأول الحجر على (السفي) قد ذكرنا أن أو أني ولو يميزا إلى بلوغه فينفك بلا قاض. (والثاني الحجر على (المجنون) إلى إفاقته فينفك بلا قاض. (والثالث الحجر على البالغ (السفيه) وفسره المصنف بقوله المبدل لماله أي يصرفه) أي المال (في غير مصارفه) وهو كل ما لا يعود نفعه إليه لا عاجلاً ولا آجلاً كالوجوه والمكرهه وكضيمه في معاملة نفع فاحش وهو جاهل بحال المعاملة فإن كان عالماً وأعطى أكثر من نفعها كان الركن المصدقة خفية محمودة لافي خير كصدقة ولا في نحو مطاعم وملابس وينتبه الحجر على السفيه المبدل لماله بعد بلوغه رشداً وحجر عليه الحاكم وإن بلغ غير مصلح لماله ودينه كان محجوراً عليه شرعاً من غير حجر قاض ويسمى سفيهاً مهملاً وتصرفاته غير نافذة فإن صار رشيداً زال عنه الحجر من غير فك قاض وللأول محجور عليه خاسراً وشرعاً أما من بلغ مصلحاً لماله ودينه ثم بدر ولم يحجر عليه القاضى فهو غير رشيد أيضاً لكن تصرفه صحيح ويقال له سفيه مهملاً وأما من بلغ غير رشيد لمجنون أو سفيه باختلال أصلاح الدين أو المال فإن وليه في الصغير فيصرف في ماله من كان يصرف فيه قبل بلوغه. (والنوع الثاني يتعلق (بالمفلس) وهو لغة من صار ماله) أي دراهمه (فلوساً) أي زئفراً (ثم كني) أي عبرة (ب) أي بالافلاس (عن قلة المال أو عدمه) وهو (شرعاً) الشخص الذي ارتكبه الدين (لأدب الحالة اللازمة الزائدة على ماله العيني أو الدين الذي يتيسر الأداء منه حالاً بأن تكون ماله من محضرة غير مرهونة ولدين على مومر مقر أوفيه بيمينه) (ولأن ماله بدنه) أن كان واحداً (أودبونه) أن كانت متعددة وبعده ذلك إذا حجر عليه نعتي الحجر لماله كما سواه يتيسر منه الأداء أم لا وسواء كان أعبانا أو منافع ويتعدى لما حدث أيضاً بهيمة أو فريض أو شرا في ذمة أو كسب والحجر عليه الحاكم بلفظ بدل على الحجر نحو منعه من التصرف في أمواله أو حجر عليه فيها أو أطلت تصرفاته فيها والحجر عليه بطلب الغرماء أو المفلس أن استقل أو على وليه بذلك في مال مولى إن لم يستقل بسبب دين الإنلاقات ويجب على الحاكم الحجر بالطلب من الغرماء أو بغير طلب في المحجور عليهم أو الغائبين الذين لا ولي لهم ويؤمن القاضى من مال المفلس مئونه من نفسه وزوجاته والآلاني نكحهن قبل الحجر وماله كما مكنت أولاده وأقاربه وأن جدوا بعده وبيع ماله فوراً بعد الحجر وجوباً على القاضى وبكون البيع محضرة المفلس وبيعاً لكل شيء في سوقه ويقدم ما يخاف فساد ثم الحيوان ثم المنقول ثم العنق

(واذا قبض) للرهن  
(بقبض الحق) الذي  
على الرهن (لم يخرج)  
أي لم ينفك شيء من  
الرهن حتى يقضي  
جميعه أي الحق الذي  
على الرهن.

**فصل في حجر**  
السفيه والمفلس  
(والحجر) لغة المنع  
وشرعاً يمنع التصرف  
في المال بخلاف التصرف  
في غيره كالإطلاق فينفذ  
من السفيه وجعل  
المصنف الحجر (على  
ستة) من الأشخاص  
(السفي والمجنون  
والسفيه) وفسره المصنف  
بقوله (المبدل لماله) أي  
يصرفه في غير مصارفه  
(والمفلس) وهو لغة من  
صار ماله فلوساً ثم كني  
به عن قلة المال أو عدمه  
وشرعاً الشخص  
(الذي ارتكبه  
الدين) ولا يقبض ماله  
بدنه أو دينه



(و) يتعلق الحجر (المريض المخوف عليه من مرضه) كابتداءه فالج كوحى لازمة واسهال متتابع وخوف  
 كالم فمن انصف بواحد من ذلك فهو مريض بما يخاف عليه الموت ولو مات غيره لو كان مرضه غير  
 مخوف ولكن مات به لتبين أنه مخوف والحجر على المريض ما هو في التبرعات كصدقة وهبة  
 وصية ودفع وعق وأما كفاه الدين للفرار والبيع وغيره فصحيح ولا يحتاج في الحجر عليه إلى ضرب  
 قاض لأنه محجور عليه شرعا لا حسا ويرفع الحجر عنه بالصحة ويتبين بها نفوذ تصرفه (والحجر  
 عليه) أى المريض (فيما زاد على الثلث) بعد الموت لا عند الوصية ونحوها من التبرعات فلا حجر في  
 الثلث وتنفذ وصيته به وإن لم ترض الورثة أن تترك لوارث ولا توقف على اجازة باقي الورثة  
 وإن قلت (وهو) أى ما زاد على الثلث (ثلثا التركة) وأما الحجر عليه (لأجل حق الورثة) فإن أوصى  
 بزيادة على الثلث توقف الزائد على اجازتهم ولو لم يوافق له بالثلث لم يترك (هنا) أى كون الحجر عليه  
 كائنا في الزائد على الثلث (أن لم يكن على المريض دين) مستغرق (فإن كان عليه) أى المريض (دين)  
 يستغرق تركته حجر عليه في الثلث وما زاد عليه (أى في جميع ماله وعلى هذا واقفه ابن حجر والخطيب  
 والذي اعتمدته الإملى أنه لا يحجر عليه في الثلث وإن كان عليه دين مستغرق كما قاله الشيخان لاحتمال  
 سقوطه ببراءة أو قضاء ولو من أجنبي تبرعا فإن لم يسقط عنه بشئ تبين عدم تبرعه ومثل المرض  
 محالة يعتبر فيها التبرع من الثلث كالقديم للقتل ونحوه من المحالة التي يقطع بموته فيها (و) يتعلق الحجر  
 على (العبد الذي لم يؤذن له في التجارة) لنفسه ولسيده (فلا يصح تصرفه) أى العبد (بغير إذن سيده)  
 في المعاملات بخلاف العبادات فتصح ولو من غير إذن سيده وبخلاف الولاية فلا تصح ولو باذن  
 سيده ولا يصح أيضا تصرف المكاتب بغير إذن في التبرعات والحجر عليه لحق الله تعالى والسيد وهو  
 الحرية ونجوم الكتابة وغير الرشد المكاف لا يصح تصرفه مالم يأن أذن له سيده نعم للشفقة  
 بقول نحو الهبة والوصية وإن نهاه سيده وبسأم له المال للارقيق ويدخل في ملكه فهرأعنه (وسكت  
 المصنف عن أشياء من الحجر مذكورة في المطولات) كالمهمات للاسوي (منها) أى الأشياء (الحجر  
 على المرتد لحق المسلمين) لأنه إذا مات مرتدا صار ماله قسما للمسلمين ويرفع الحجر عنه بإسلامه ويتبين  
 نفوذ تصرفه إن أحتمل التعليق كالعق والتدبير والأموال باطل كالبيع والشراء (ومنها الحجر على  
 الرأهن) القبيض للرهن في العين المهرونة (لحق المرتهن) فلا يتصرف فيها إلا باذن المرتهن ويرفع  
 الحجر عنه بوفاء جميع الدين ومنها الحجر على السبيدي المكاتب والحجر على المالك في البيع قبل قبضه  
 وفي القسوم والاقب وغير ذلك (وتصرف) كل من (الصبي والمجنون والسفيه) في ماله (غير صحيح) أما  
 كحج فلا لأنه مسلوب العبادة والولاية فلا يصح عقوده ولا يكون قاضيا ولا واليا ولا يسكا حولا غير ذلك  
 ثم تصح عبادة المعبود والأذن في دخول الدار وإصال هدية من مأمون لم يعهد عليه كذب وشملت  
 الهدية نفسه كما لو قالت تجارية لشخص كهدى أهله أو البك فيجوز له ولظواهرها بعد استبرائهم والتصرف  
 فيها إن صدقها وقامت قرينة على ذلك كما لو كان رجلا مشهورا بالفضل وأما المجنون فمسلوب العبادة  
 والولاية مطلقا فلا فرق بين العبادة وغيرها وبين ولاية النكاح وغيرها وأما الإفعال فمحرمة فيها فيصح  
 سكت كل من الصبي والمجنون بالاحتطاب والاحتشاش والاصطياد ويضمن كل منهما ما تلفه على غيره  
 ويقتل من المجنون الاستيلاء ويثبت النسب بزنا المصوري لأنه لما كان مسلوب العقل صار زناه  
 حراما لا حقيقيا لأن زوال عقله صير زناه كوطئه بشبهة آدم فصدى وإذا وطئ امرأة حرم عليه أمها  
 وسما وحرمت على أبيه وابنه ونبت الحرمة بارضاعه كأن أرضعت المجنونة شهدة أمه دون حولين  
 خمس رعات بشرطه وغيره بالسلب دون النعم لأن النعم لا يفيد السلب بخلاف العكس بدليل أن

(والمريض) المخوف  
 عليه من مرضه والحجر  
 عليه (فيما زاد على الثلث)  
 وهو ثلثا التركة لأجل  
 حق الورثة هذا إن لم  
 يكن على المريض دين  
 فإن كان عليه دين  
 يستغرق تركته حجر  
 عليه في الثلث وما زاد  
 عليه (والعبد الذي  
 لم يؤذن له في التجارة)  
 فلا يصح تصرفه بغير  
 إذن سيده وسكت  
 المصنف عن أشياء من  
 الحجر مذكورة في  
 المطولات منها الحجر  
 على المرتد لحق المسلمين  
 ومنها الحجر على  
 الرأهن لحق المرتهن  
 (وتصرف الصبي  
 والمجنون والسفيه غير  
 صحيح)



الاحرام يمنع من ولاية النكاح ولا يسلها ولهذا يزوج الحاكم نيابة عنه دون الأبد وأما السبب  
فمسلوب العبارة في التصرف المالى كبيع وشراء ولو باذن الولي وصح عبادة بدنية كانت أو مالية  
واجبة لكن لا يدفع للمال كازكاف بلا اذن من وليه ولا تعيين للدفع اليه لأنه نصرف مالى (فلا  
يصح منهم) أى الثلاثة (بيع ولا شراء ولا هبة ولا غيرها من التصرفات) كالشركة والقراض ونحوهما  
(وأما الرقية فيصح نكاحه باذن وليه) أما النكاح بغير اذن وليه فلا يصح (ونصرف للفلس)  
المحجور عليه بالفلس (صح) فما يثبت (في ذمته) فلو باع سلما بأن يكون للفلس مسلما اليه (طعاما  
أو غيره) كأن يقول شخص للفلس أسكت اليك كذا في عبد أو نحوه صفته كذا وكذا فيقبل  
(أو اشترى كلا منهما) أى الطعام وغيره (بشئ في ذمته) كأن يقول للفلس اشترت منك أردب  
قمح بكذا أو عبدا بكذا في ذمته (صح) أى البيع والشراء في الذمة وكذا الاقتراض أو استأجر باجرة  
في ذمته صح ويثبت للبيع والتمن ويدل القرض والأجرة في ذمته اذ لا ضرر على الغرماء في ذلك  
(دون تصرفه) أى للفلس (في شئ من) (أعيان ماله فلا يصح) أن كان مقبولا على الغرماء عينا  
من أعيان ماله وخرج به العارية فتصح منه لأنه ليس فيها نفوت (ونصرفه) أى للفلس (في  
نكاح) بأن يزوج بمهر في ذمته (مثلا) كاستفاضة القود ولو بحانا (أو طلاق) سواء تصرف بتركه  
أم لا (أو خلع) ولو بدون مهر الثلث (صح) لأن ذلك التصرف لا يتعلق بشئ من أعيان ماله (وأما  
المرأة المفلسة فإن اختلفت على عين من أعيان ماله (أصح) أى الخلع بالعين لتعلق الغرماء بأعيان  
مالها (أو) اختلفت على (دين في ذمته) أى الخلع ولا يساهبه مع الغرماء لحدوثه بعد الحجر  
(ونصرف المريض) الذى اتصل مرضه بالموت (فبا زاد على الثلث) من ماله وقت موته بلا عوض  
يساويه كالإبراء وينع المأبأة نفوذه (موقوف على إجازة) جميع (الورثة) للطلقين التصرف في  
جميع الزائد (فإن أجازوا الزائد على الثلث صح) أى تصرف المريض فيه (والأفلا) فإن أجاز  
بعضهم نفذ التصرف في حصة الميز دون غيره (والإجازة الورثة يرددهم حال المرض لا يعتبر أن لانها  
أنما يصحان من الوارث ويجوز أن يصير هذا غير وارث بعد الموت (وأما يعتبر ذلك) أى المذكور  
من الإجازة والرد (من بعده أى من عدم الموت المريض) فلو أجاز الوارث حال المرض حيا من المريض  
ثم رد بعد الموت فالهبة بالرد ولو رد في لكرهه المريض ثم أجاز بعد الموت فالهبة بالاجارة (وإذا  
أجاز الوارث) أى الوصية مثلا (ثم قال إنما أجزت لظنى أن المال الموصى به) (فليل وقديان خلافه)  
أى ظهر أن المال كغير (صدق يمينه) وتلقوا إجازته فيما زاد على الثلث لعذره (مسئلة) متى كان  
في الورثة محجور عليه بأن كان فيهم صغير أو سفيه حرم التصرف في شئ من التركة كسحق الوحشة  
إلا إن أوصى به وعند المالكية تعتبر العادة لما جرت به كان بمنزلة الموصى به (ونصرف العبد الذى  
لم يؤذن له في التجارة) ضربا (يكون) بدل ما تصرف فيه بعد تلفه (في ذمته) فإن كان باقيا أسترده  
مالكه من يد العبد أو يد سيده وإن تلف في يد السيد فللمالك كضمين السيد كوضع يده عليه قوله  
مطالبة العبد أيضا بعد العتق والفسار (ومعنى كونه) أى بدل المتلف (في ذمته) أى العبد (أنه) أى العبد  
(يتبع) أى يطالب به) أى بالبدل (بعد عتقه) كله وبعده يساره (إذا عتق) وأيسر سواء رضى السيد  
ماتلف في يد العبد أم لا فإن مات ولم يعتق فلا مطالبة بحله في الآخرة إذا كان المستحق عالما بقوله  
يقصر العبد في تلفه وهذا فيما لزمه رضامستحقه كبيع وقرض والأب أن لزمه بغير رضامستحقه كتلف  
بغصب تعلق الضمان برقبته سواء أذن فيه السيد أم لا فيباع فيه فورا على السيد ما لم يفسده بأقل  
الأمر بن من أرض جنابة وقيمتها وما لزمه رضا مستحقه وأذن فيه السيد يتعلق بذمته (كـ

فلا يصح منهم بيع ولا  
شراء ولا هبة ولا غيرها  
من التصرفات وأما  
الرقية فيصح نكاحه  
باذن وليه (ونصرف  
الفلس صح في ذمته)  
فلو باع سلما طعاما أو  
غيره ما اشترى كلا منهما  
بشئ في ذمته صح (دون)  
تصرفه في (أعيان ماله)  
فلا يصح وتصرفه في  
نكاح مثلا أو طلاق  
أو خلع صحيح وأما المرأة  
للمفلسة فإن اختلفت على  
عين لم يصح أو دين في  
ذمته صح (ونصرف  
المريض فما زاد على  
الثلث موقوف على  
إجازة الورثة) فإن  
أجازوا الزائد على الثلث  
صح والأفلا وإجازة  
الورثة يرددهم حال  
المرض لا يعتبر أن لانها  
يعتبر ذلك (من بعده)  
أى من بعد موت  
المريض وإذا أجاز  
الوارث ثم قال إنما  
أجزت لظنى أن المال  
قليل وقد بان خلافه  
صدق يمينه (ونصرف  
العبد الذى لم يؤذن له  
في التجارة) (يكون في  
ذمته) ومعنى كونه في  
ذمته أنه (يتبع به بعد  
عتقه) إذا عتق



وما يدين من مال التجارة أن كان يصح إقراره، وجب عقوبة في السرقة ولا يلزم المال (فإن أذن له السيد التجارة) أو في بيع معين مثلا (صح) بالاجماع (تصرفه بحسب ذلك الأذن) أي على قدره وأن رد الأذن لأن ذلك استخدام لا توكيل.

(فصل في أحكام الصلح) وما يتبعه. وهو سيد الأحكام لأنه يجري في سائر العقود بشرطه حتى خصومة بين المتداعين سواء كانت عندكم أم لا وظنهم يتعدى للأخذ بالباء أو على والمعتوك من أو عن غالبا وهو رخصة من المحظورات فالرخصة هي الحكم الذي يرفع السهل لعذر مع قيام السبب للحكم الأصلي ويورد الحكم على خلاف ما تقتضيه الأصول العامة كإف في كونه رخصة (وهو لفة قطع المنازعة) سواء كان بعقد أولا في مال أو غيره (وشرا عا عقد يحصل به) أي بسبب العقد (قطعا) أي المنازعة والصلح ينقسم قسمين: صلح على إقرار أو إقامة البينة بعد الانكار، و صلح على غير إقرار، وقد بدأ بالقسم الأول فقال (و يصح الصلح مع الإقرار أي إقرار المدعى عليه بالمدعى به) حقيقة أو حكما كاليمين المردودة أو مع إقامة البينة (في الأموال) أي عنها أو عن الاختصاصات كالكلاب وجلود البنية في صلح على إسقاط الحق منها على كذا (وهو) أي كون الصلح في الأموال (ظاهر) لأن الأصل في الصلح أن يكون فيها دون ما يقضى اليها (وكذا) يصح الصلح في كل (ما يقضى) أي أدى (اليها) أي الأموال ورجع اليها كالمسفو عن القصاص بالدية (كن ثبت له على شخص قصاص) في النفس أو فيما دونها من الأطراف والمعاني (فصلحه عليه) أي عن القصاص (على مال بلفظ الصلح) كان يقول صلحتك من القصاص الذي استحقه عليك بكذا (فإنه) أي الصلح (يصح) فيملك القصاص بذلك ويسقط عنه لأنه متى ملكه من ثبت عليه سقط عنه (أو) صالحه عن القصاص على مال (بلفظ البيع) كبيعك القصاص الذي استحقه عليك بكذا (فلا) يصح لاي لا يصح قبل البيع فكالمقصود إسقاط القصاص لا عليك (وهو: أي الصلح) فبما صلح عن دين و صلح عن عين وكل منهما (نوعان) فذكر المصنف في الدين الأبراء وترك المعاوضة وذكر في العين المعاوضة وترك صالح الخططة فيكون في كلام المتن شبه احتباك (أبراء ومعاوضة) فلا أول أن يقع من دين على غيره ويسمى صلح خططة و يصح بلفظ الأبراء والخط والاسقاط ونحوها فإن اقتصر على لفظ الأبراء ونحوه لم يشترط سبق خصومة ولا قبول وإن اقتصر على لفظ الصلح اشترط سبق الخصومة والقبول وإن جمع بينهما اشترط سبق الخصومة ولا يشترط القبول كقوله أبراء من نصف العشرة و صلحتك على نصفها والثاني شامل لما لو صلح من عين أو دين على عين أو دين فإن صلح عن بعض أموال الربا على ما يوافق في العلة كان صالح عن ذهب بقصة أو عن بر بشعير اشترط قبض الموضع في المجلس ولا يشترط تعيينه في العقد وإن لم يكن العوضان ربو بين فإن كان العوض غنبا صح الصلح وإن لم يقبض في المجلس وإن كان ديننا صح وشروط تعيينه في المجلس ولا يشترط قبضه فيه ولو ادعى عليه بعشرة دنانير وأقر له بها فالحل على خمسة دنانير ومائتي صف فضة صح ولا يقال هذا ممن قاعدة مدعجوة و درهم لإنه مفروضة في بيع الأعيان (فالأبراء أي صلحه اقتصاره من حقه أي دينه) الذي ادعاه على شخص (على بعضه) أي المعين كما وقع لكعب بن مالك فإنه طلب من عبدالله بن أبي حذرد رضي الله عنهما ديناه عليه فارتفعت أموالهما في المسجد حتى سمعهما رسول الله صلى الله عليه وسلم، فخرج اليهما من بيته و نادى كعب، فقال ليبيك يا رسول الله، فأشار بيده اليه أن ضع الشطر، فقال قد فعلت: أي أنشأت لك أتباعا لأمرك، فقال صلى الله عليه وسلم قم فاقضه (فإذا صالحه) أي شخصا مدعى عليه

فإن أذن له السيد في التجارة صلح تصرفه بحسب ذلك الأذن. (فصل في الصلح) وهو لفة قطع المنازعة وشرا عا عقد يحصل به قطعا (و يصح الصلح مع الإقرار) أي إقرار المدعى عليه بالمدعى به (في الأموال) وهو ظاهر (و) كذا (ما يقضى اليها) أي الأموال كن ثبت له على شخص قصاص فصالحه عليه على مال بلفظ الصلح فإنه يصح أو بلفظ البيع فلا (وهو) أي الصلح (نوعان) أبراء ومعاوضة فالأبراء أي صلحه (اقتصاره من حقه) أي دينه (على بعضه) فإذا صالحه



من الألف الذى له في ذمة شخص على خمسمائة (من الألف الذى له في ذمة شخص على خمسمائة) كان يقول صالحك عن الألف الذى لى عليك على خمسمائة منه وفى هذا المثال يشترط القبول لأنه تجرى بلفظ الصلح فقط (فكانه) أى المدعى (قال له) أى المدعى عليه (أعطني خمسمائة وأبرأك من خمسمائة) فإذا صرح بذلك فلا يشترط القبول (ولا يجوز بمعنى لا يصح) تنوفيت الصلح ولا (تعليقة أى تعليق الصلح بمعنى الإبراء) لا سيما بمعنى صالح المعاوضة لأنه في بعض أحواله يكون بيعا (على شرط) فإن العقود لا تعلق (كقوله إذا جاء رأس الشهر) أى قوله (فقد صالحتك) أو أبرأك مثلا (والمعاوضة أى صلحها عدوله عن حقه) المدعى به (الى غيره) سواء كان ذلك الحق المدعى به عينا أو دينا (كان ادعى عليه ذارا أو شقفا) بكسر الشين أى قطعة (منها) أى الدار (وأقر له بذلك) أى بأحد الأمرين الدار أو الشقص منها (وصالحه منها) أى الدار أو منه أى الشقص (على معنى كنوب) أو عبد أو غير ذلك (فانه) أى الصلح (يصح ويجرى عليه أى على هذا الصلح) أى صلح المعاوضة أو على هذا العدول (حكم البيع فكانه في المثال المذكور بآية الدار) أو الشقص (بالنوب) أى العين (وحيث ثبت في الصلح عليه) وهو النوب (أحكام البيع كالرد بالمعيب ومنع التصرف قبل القبض) ونوب الشفعة والفساد بالغرر والتولية والائتمار وغير ذلك (ولو صالحه على بعض العين المدعاة) كان يقول له صالحتك من الدار على أصفها (فهو منه) أى المدعى (لبعضها) أى العين المدعى بها (المترك منها) أى من تلك العين لأن هذا الصلح يملك بلائنا ويصح بلفظ الهبة فقط و بلفظ الهبة مع لفظ الصلح ويشترط في كل منهما القبول دون سبق الخصومة في لفظ الهبة فقط بخلاف لفظ الصلح ولومع لفظ الهبة فإنه يشترط ذلك (فيثبت في هذه الهبة أحكامها التي تذكر في بابها) ككونها لأهلك الأقبض وعدم رجوع الواهب فيها بعد القبض الآن يكون والدا (و يسمى هذا صلح الحظية) لأنه يخط عنه بعض العين (ولا يصح بلفظ البيع للبعض المتروك كان يديه العين المدعاة ببعضها) لعدم التمس لأن العين كلها للمدعى فكانه يباع بعض ملكه ببعض الآخر ولو صالح من العين على عين غير معينة بأن كانت موصوفة في الذمة تجرى على ذلك الصلح أحكام البيع في الذمة فإن ذكر فيه لفظ السلم كان يقول صالحتك من الدار التي أذعها عليك على عبد في ذمتك صفته كذا وكذا سلم فهو سلم تجرى فيه أحكامه وتكون الدار رأس مال السلم وإن صالحه من العين على منفعة عبده شهرا فهو آجارة من المدعى عليه للمدعى لغيرها بها وإن صالحه من منفعتها شهرا عبدا فهو آجارة من المدعى للمدعى عليه لها بغيرها وإن صالحه منها على ردائق مثلا فهو آجارة تجرى فيها أحكامها وإن صالحه منها على منفعتها فهو آجارة ثابت فيها أحكامها فإن عين مدة فآجارة مؤقتة والأبطلقة وإن صالحه منها على بعضها فهو تجرى فيها أحكامها وإن صالحه من كذا على إطلاق هذا الأسير ففداء وإن صالحه من السلم فيه على رأس المال ففسخ وإن صالحته المرأة زوجها منها على أن يطلقها فخلع، و صلح الحظية بين العين والدين و صلح الهبة خاصة بالعين و صلح الإبراء خاصة بالدين و الصلح يجري بين المدعى وأجنبي و يشترط محته الاقرار أيضا فإن كان بأذن المدعى عليه وبماله فهو وكالة أو مال الأجنبي فالملك له الآن دفع الثمن عن موكله بقرض أو تبرع فإن دفعه غير اذنه فشرأه مفضوب فإن قهر على انتزاعه صح والأفلا (و يجوز للأنبياء المسلم أن يشرع بضم أوله) مع اسكان ثانيه (وكسر ما قبل آخره أى يخرج روشنا) وأن لم يأذن له الإمام فيه (ويسمى) أى الروشن (أيضا بالجناح وهو) أى اشراع الروشن (أخراج خشب على جدار في هواء بطريق نافذ) وأن أخذ أكثر هواء الطريق (ويسمى) أى الطريق النافذ (أيضا بالشارع) ومثل اشراع الروشن

من الألف الذى له في ذمة شخص على خمسمائة (من الألف الذى له في ذمة شخص على خمسمائة) كان يقول صالحك عن الألف الذى لى عليك على خمسمائة منه وفى هذا المثال يشترط القبول لأنه تجرى بلفظ الصلح فقط (فكانه) أى المدعى (قال له) أى المدعى عليه (أعطني خمسمائة وأبرأك من خمسمائة) فإذا صرح بذلك فلا يشترط القبول (ولا يجوز بمعنى لا يصح) تنوفيت الصلح ولا (تعليقة أى تعليق الصلح بمعنى الإبراء) لا سيما بمعنى صالح المعاوضة لأنه في بعض أحواله يكون بيعا (على شرط) فإن العقود لا تعلق (كقوله إذا جاء رأس الشهر) أى قوله (فقد صالحتك) أو أبرأك مثلا (والمعاوضة أى صلحها عدوله عن حقه) المدعى به (الى غيره) سواء كان ذلك الحق المدعى به عينا أو دينا (كان ادعى عليه ذارا أو شقفا) بكسر الشين أى قطعة (منها) أى الدار (وأقر له بذلك) أى بأحد الأمرين الدار أو الشقص منها (وصالحه منها) أى الدار أو منه أى الشقص (على معنى كنوب) أو عبد أو غير ذلك (فانه) أى الصلح (يصح ويجرى عليه أى على هذا الصلح) أى صلح المعاوضة أو على هذا العدول (حكم البيع فكانه في المثال المذكور بآية الدار) أو الشقص (بالنوب) أى العين (وحيث ثبت في الصلح عليه) وهو النوب (أحكام البيع كالرد بالمعيب ومنع التصرف قبل القبض) ونوب الشفعة والفساد بالغرر والتولية والائتمار وغير ذلك (ولو صالحه على بعض العين المدعاة) كان يقول له صالحتك من الدار على أصفها (فهو منه) أى المدعى (لبعضها) أى العين المدعى بها (المترك منها) أى من تلك العين لأن هذا الصلح يملك بلائنا ويصح بلفظ الهبة فقط و بلفظ الهبة مع لفظ الصلح ويشترط في كل منهما القبول دون سبق الخصومة في لفظ الهبة فقط بخلاف لفظ الصلح ولومع لفظ الهبة فإنه يشترط ذلك (فيثبت في هذه الهبة أحكامها التي تذكر في بابها) ككونها لأهلك الأقبض وعدم رجوع الواهب فيها بعد القبض الآن يكون والدا (و يسمى هذا صلح الحظية) لأنه يخط عنه بعض العين (ولا يصح بلفظ البيع للبعض المتروك كان يديه العين المدعاة ببعضها) لعدم التمس لأن العين كلها للمدعى فكانه يباع بعض ملكه ببعض الآخر ولو صالح من العين على عين غير معينة بأن كانت موصوفة في الذمة تجرى على ذلك الصلح أحكام البيع في الذمة فإن ذكر فيه لفظ السلم كان يقول صالحتك من الدار التي أذعها عليك على عبد في ذمتك صفته كذا وكذا سلم فهو سلم تجرى فيه أحكامه وتكون الدار رأس مال السلم وإن صالحه من العين على منفعة عبده شهرا فهو آجارة من المدعى عليه للمدعى لغيرها بها وإن صالحه من منفعتها شهرا عبدا فهو آجارة من المدعى للمدعى عليه لها بغيرها وإن صالحه منها على ردائق مثلا فهو آجارة تجرى فيها أحكامها وإن صالحه منها على منفعتها فهو آجارة ثابت فيها أحكامها فإن عين مدة فآجارة مؤقتة والأبطلقة وإن صالحه منها على بعضها فهو تجرى فيها أحكامها وإن صالحه من كذا على إطلاق هذا الأسير ففداء وإن صالحه من السلم فيه على رأس المال ففسخ وإن صالحته المرأة زوجها منها على أن يطلقها فخلع، و صلح الحظية بين العين والدين و صلح الهبة خاصة بالعين و صلح الإبراء خاصة بالدين و الصلح يجري بين المدعى وأجنبي و يشترط محته الاقرار أيضا فإن كان بأذن المدعى عليه وبماله فهو وكالة أو مال الأجنبي فالملك له الآن دفع الثمن عن موكله بقرض أو تبرع فإن دفعه غير اذنه فشرأه مفضوب فإن قهر على انتزاعه صح والأفلا (و يجوز للأنبياء المسلم أن يشرع بضم أوله) مع اسكان ثانيه (وكسر ما قبل آخره أى يخرج روشنا) وأن لم يأذن له الإمام فيه (ويسمى) أى الروشن (أيضا بالجناح وهو) أى اشراع الروشن (أخراج خشب على جدار في هواء بطريق نافذ) وأن أخذ أكثر هواء الطريق (ويسمى) أى الطريق النافذ (أيضا بالشارع) ومثل اشراع الروشن

نصب

(روشنا) ويسمى أيضا بالجناح وهو أخراج خشب على جدار (في) هواء (طريق نافذ) ويسمى أيضا بالشارع

شروشن



متصبا واعتبر المارودي

أن يكون على رأسه

الحولة الغالبة وان

كان الطريق النافذ يمر

فرسان وقوافل فترفع

نار الروشن بحيث يمر تحته

الحمل على العير مع

أخشاب المظلة الكائنة

مخوف الحمل أما الذي

فيمنع من إشراق

الروشن والساباط وان

جاز له المرور في الطريق

النافذ (ولا يجوز)

إشراق الروشن في

الدرب المشترك إلا إذا

الشركاء في الدرب

والمراد بهم من تذبذب

داره منهم إلى الدرب

وليس المراد بهم من

لا ينفقه منهم جداره بلا

نفوذ باب إليه وكل من

الشركاء يستحق

الانتفاع من باب داره

إلى رأس الدرب دون

ما يلي آخر الدرب

(ويجوز تقديم الباب في

الدرب المشترك ولا يجوز

تأخيره أي الباب إلا

بإذن الشركاء) حيث

منعوه لم يجوز تأخيره

وحيث منع من التأخير

فصالح شركاء الدرب

إلى صرح من

(فصل في الحولة بفتح

الحاء وحكى كسرهما وهي

لغة التحول أي الانتقال

صت المزاج ووضع السباط وهو سقفة على عجاظين والطريق بينهما ( بحيث لا يتضرر المار به  
 أي الروشن) تضرر ليقينا مخالفا للعادة ولا يظلم إطلاقا مخالفا للعادة ( بل يرفع ) أي الروشن  
 بحيث يمر تحته المار التام الطويل منتصبا من غير احتياج إلى أن يلاطي رأسه باعتبار غالب  
 من يوجد في ذلك الزمان ( واعتبر المارودي ) زيادة على ذلك وهو ( أن يكون على رأسه ) أي  
 ذلك المار ( الحولة ) بضم الحاء أي الأحمال وأما بفتح الحاء فهو الإبل التي تحمل كالحمل بضم الحاء  
 لاهايا كما في المختار ( الغالبة ) بالغين المعجمة ثم الباء الموحدة أو بالغين المهملة والتحنية أي العالية  
 ولنادرة ( وان كان الطريق النافذ يمر فرسان وقوافل ) وهم الراجعون من السفر الراكيون  
 الجمال ( فترفع الروشن بحيث يمر تحته الحمل ) بفتح الهمزة الأولى وكسر الثانية ( على العير مع  
 أخشاب المظلة ) بكسر الهمزة وهي ما يوضع عليها السترة ( الكائنة فوق الحمل ) كالشقف والمخارة ( أما  
 الذي فيمنع من إشراق الروشن والساباط ) في شوارع الساهين ( وأن جاز له المرور في الطريق النافذ )  
 والحاصل أن شروط إخراج نحو الجناح ثلاثة أن يكون المخرج مسلما وأن لا يضر المارة ضررا  
 لا يحمل عادة وأن لا يظلم للوضع إطلاقا مخالفا للعادة ويشترط أيضا ألا يضر في السكة المشتركة كما  
 قال اللفظ ( ولا يجوز إشراق الروشن في الدرب ) أي غير النافذ ( المشترك ) الخالي عن نحو مسجد  
 قديم كمرابط ونيرة وقوفين على جهة عامة ( الأباذن المشترك في الدرب ) كلهم حتى المؤجر والمستأجر  
 أن تضرر والعير لا المستعير والعمد في هذه المسئلة أنه إن كان نحو المسجد قديما أشترط لجواز  
 الإشراق أحمد واحد وهو عدم الضرر للمارة أو حادثا بعد جعل الدرب أشترط أمران عدم الضرر  
 ورضا أهل السكة ( والمراد بهم ) أي الشركاء ممن له حق في محل الإشراق أي ( ممن يقدب باب داره  
 منهم ) أي الشركاء ( إلى الدرب ) قال الزركشي والمراد بمن له المرور فيه إلى ملكه من دار أو غير  
 أو قرن أو جانيب ( وليس المراد بهم من لا يصفه ) أي الدرب ( منهم بجداره بلا نفوذ إليه وكل  
 من الشركاء يستحق الانتفاع من باب داره إلى رأس الدرب ) أي أوله السحبي بالبوابة ( دون ما يلي  
 آخر الدرب ) لأن ليس محل تردده ( ويجوز ) لمن له باب ( تقديم الباب في الدرب المشترك ) إلى جهة  
 رأس الدرب بغير إذن بقية الشركاء لأنه ترك بعض حقه وذلك إذا سدد الباب القديم بأن لا يستطيعه  
 ولو بتميره ( ولا يجوز ) لمن له باب في رأس الدرب المشترك ( تأخيره أي الباب ) إلى جهة آخر الدرب  
 لأنه لا حق له فيه سواء سدد الأول أم لا ( الأباذن الشركاء ) أي الذين يملك دورهم أعد عن رأس  
 الدرب من الباب القديم بخلاف من يملكه أقرب منه أو مقابله ( خفي منعه ) لم يجوز تأخيره ( لأن الحق لهم  
 ولأباذنه ) ( وحيث منع من التأخير فصالح شركاء الدرب بمال صحيح ) لا انتفاع بالارض فإن قدروا  
 ماله أو أجاره أو آله فهو بيع .

( فصل في ) شرائط الحولة وبيان فائدها . وهي ( بفتح الحاء ) اسم مصدر لأحالك ( وحكى  
 كسرهما وهي لغة التحول أي الانتقال وشرعا نقل ) نظير ( الحق ) بصيغة وهي دين الخيال الذي على  
 المحل ( من ذمة المحل إلى ذمة المحل عليه وشرائط الحولة ) أي التي لا بد منها في صحة الحولة ( أربعة )  
 ( أحدها رضا المحل ) أي عدم الزام المحل بالحولة فالرضا يكون من الشروط ويكون  
 تسادة الإيجاب من ذكر القبول أما الرضا القلي فلا يشترط وأما إن أراد بالرضا ما يدل عليه وهو  
 الرضا فهو جزء من الصيغة وهو الإيجاب ويكون ركنا ( وهو ) أي المحل ( من عليه الدين ) للمحال  
 الذي له الدين على المحل ( لا ) رضا ( المحال عليه ) وهو من عليه دين المحل ( فانه ) أي المحال عليه  
 لا يشترط رضاه في الأصح ) لأنه محل الحق كالعبد المبيع ( ولا تصح الحولة على من لا دين عليه ) ولا يمين

شرعا نقل الحق من ذمة المحل إلى ذمة المحال عليه ( وشرائط الحولة أربعة ) أحدها ( رضا المحل ) وهو من عليه الدين لا المحال عليه  
 بفتح الميم لا يشترط رضاه في الأصح ولا تصح الحولة على من لا دين عليه



لأدين عليه لأنه لا عوض فيه ما فإن رضى من لأدين عليه بها وتطوع بأداء دين المحيل كان ذلك من  
نوع قضاء دين غيره لا من نوع الحوالة (والثاني قبول المحتال وهو مستحق الدين على المحيل)  
والقبول يستلزم الإيجاب وهو ما يتم الصيغة والتعريف بالقبول يفيد أن المراد بالرضا الإيجاب لأن الرضا  
القلبي لا يعرف إلا به فيكون المصنف عبثاً بالزوم وأراد اللزوم (والثالث كون الحق) أي الدين  
(المحال به) والمحال عليه (مستقراً) أي لازماً (في الذمة) فتصح الحوالة بالدين اللازم وعليه وأن  
اختلف الدينان في سبب الوجوب كالتمن والقرض والأجرة وبدل التلف وقبل المراد بالاستقرار  
عما استوفى مقابلته فيكون مأموماً من سقوط كالمصدق بعد الدخول والأجرة بعد استيفاء المنفعة  
ولهذا قال الشارح (والثاني بالقبول موافق لما قاله الرافعي) من أنه يشترط في دين الحوالة  
أن يكون مستقراً (لكن النووي استدرك) أي اعترض (عليه) أي الرافعي (في الروضة  
وحينئذ) أي حين إذ استدرك النووي عليه (فلا يعتبر في دين الحوالة أن يكون لازماً) وهو  
علا خيار فيه كالتمن بعد مدة الخيار (أو يؤجل إلى الزوم) وهو ما فيه خيار فتصح الحوالة به وعليه  
وأن لم يؤمن من سقوطه كالتمن في مدة الخيار فيبطل الخيار بالحوالة بالتمن بأن يحيل المشتري  
البايع على ثالث وكالمصدق قبل الدخول والأجرة قبل استيفاء المنفعة والتمن قبل قبض المبيع  
(والرابع اتفاق ما أي الدين الذي في ذمة المحيل) للمحتال وهو الدين المحال به (و) الدين الذي في  
ذمة (المحال عليه) للمحيل وهو الدين المحال عليه (في الجنس) فلا يصح بالدرهم على الدينار وعكسه  
(و) في (القدر) فلا يصح بخمسة على عشرة وعكسه بأن يأخذ العشرة بتامها في مقابلة الخمسة  
وتصح على خمسة من العشرة لأنه لا يعتبر التساوي بين دين المحيل ودين المحتال من حيث هما بل الصاط  
على التساوي بين الدين المحال به وعليه (والتويع) فلا يصح بنوع على نوع آخر (والحلول والتأجيل)  
فلا يصح بحال على مؤجل أو عكسه وكما يشترط الاتفاق في التأجيل أشترط في قدر الأجل  
(والصحة والتكبير) فلا يصح بدينهم صحيحة على مكسرة أو عكسها لحاقاً لتفاوت الوصف  
بتفاوت القدر وإنما اشترط الاتفاق في هذه الثمانية لأن الحوالة معاوضة أرفاق تجوزت الحاجة  
فاعتبر فيها الاتفاق في ذلك كالقرض وخرج بهذه الثمانية غيرها كالرهن والضمان والأشهاد فلا  
يعتبر الاتفاق فيها والخامس العلم بما يحال به وبما يحال عليه قدره وصفه بالصفات المعتبرة في  
السلم سواء كان مثلياً كتمر وحب أو مقيماً كسب وعبد فلو جهل ذلك العاقدان أو أحدهما  
فهو باطله والسادس صحة الاعتراض عن الدين كالتمن بعد زمن الخيار فلا يصح الحوالة بما  
لا يصح الاعتراض عنه ولا الحوالة عليه كدين السلم ورأس ماله ودين الجمالة قبل الفراغ من  
العمل وكالزكاة فإنه لا يصح الحوالة فيها من الساعي أو المستحق ولأله من المالك وأن تلف النصاب  
بعد التمكن نعم يستثنى من ذلك مجموع الكتابة فإنه تصح الحوالة بها من العبد لسيده على ثالث  
وأن لم يصح الاعتراض عنها لوجود الزوم من جهة السيد ولأن الشارع منسوف لا يفتق دون  
حوالة السيد غيره بمال الكتابة فلا يصح لأن الكتابة جائزة من جهة المكاتب بخلاف مالو كان  
عبد السيد على المكاتب دين معاملته وأحال عليه فإنه يصح لأن دين المعاملة لازم في غير هذه الصورة وهو  
إذا لم يحصل تعجز أو كان السيد أحال المكاتب (وتبرأ بها أي الحوالة) الصحيحة (ذمة المحيل أي  
عن دين المحتال) وينفك بها الرهن ويبرأ بها الضامن لأنها كالقبض (و) تبرأ أيضاً المحال عليه عن  
دين المحيل ويتحول حق المحتال إلى ذمة المحال عليه (أي يصير نظير دين المحتال لازماً في ذمة  
المحال عليه (حتى لو تعذر أخذه) أي المحتال ذنبه (من المحال عليه بفلس) طاريء بعد الحوالة

(و) الثاني (قبول  
المحتال) وهو مستحق  
الدين على المحيل (و)  
الثالث (كون الحق)  
المحال به (مستقراً في  
الذمة) والتعريف  
بالاستقرار موافق لما  
قاله الرافعي لكن  
النووي استدرك عليه  
في الروضة وحينئذ  
فلا يعتبر في دين الحوالة  
أن يكون لازماً أو يؤجل  
إلى الزوم (و) الرابع  
(اتفاق ما) أي الدين  
الذي في ذمة المحيل  
والمحال عليه في الجنس  
والقدر (والتويع والحلول  
والتأجيل) والتكبير  
أي الحوالة (ذمة المحيل)  
أي عن دين المحتال  
ويبرأ أيضاً المحال عليه  
من دين المحيل ويتحول  
حق المحتال إلى ذمة المحال  
عليه حتى لو تعذر أخذه  
من المحال عليه بفلس



(أو جحد الدين) أي أنكاره أو إنكاره للحالة (ونحوها) كقول (لم يرجع) أي المحتال (على الحبل) كالأخذ بخوضا عن الدين وتلف في يده لكن للحال إذا أنكر الحال عليه الدين لأن مطالب الحبل بآيات الدين عليه (ولو كان الحال محلياً مفلساً عند الحوالة وجهه المحتال فلا رجوع له أيضاً على الحبل) كمن اشتري شيئاً وهو مضمون فيه لأنه مقصر بترك الفحص عنه حتى لو شرط بآيات الحال عليه فتبين أفلاسه فلا رجوع على الحبل والشرط لا يعتبر به ولو شرط في الحوالة الرجوع عند التعذر بشيء مما ذكر كرم أصبح الحوالة وبفارق شرط الرجوع شرط البسار بأن شرط الرجوع منافي لمقتضاها صريح فأبطلها خلاف شرط البسار فإنه منافي غير صريح فبطل وحده شرط

(فصل في أحكام الضمان وهو) أي الضمان (مصدر ضمنت الشيء ضماً إذا كفلته) ويقال للضامن ضمين وزعيم وكفيل وحميل وصير وقيل لكن الفرق حص الضامن بالمالي مطلقاً والزعيم بالمالي العظيم والكفيل بالنفس والحمل بالدية والصير والقبيل بعمان الكل (وم الضمان) (شرعا) التزام ما في ذمة الغير من المال بالصفة أو التزام الدين للضمونة كان كانت مضمونة أو مستعارة فإنه يصح التزام ردها مالكيها فإن تلفت لم يلزمه شيء. وكذا كان ضمان المال خمسة ضامن ومضمون له ومضمون عنه ومضمون وصيغة. وكذا كان ضمان الدين للضمونة خمسة أيضاً لكن المضمون عنه هنا هو من تحت يده الدين (وشرط الضامن أن يكون في أهلية التصرف) فيصح ضمان من يصح تبرعه ولو سكران وسفهاً ومفلساً في ذمته ويصح ضمان الرقيق أجنبياً لا جنياً باذن سيده وشرط المضمون له أنه هو صاحب الدين بأن يعرف الضامن بعينه لا باسمه ونسبه وتكفي معرفة وكيله عن معرفته لأن الغالب أن الشخص لا يربك إلا من هو أشد منه في الطاعة ولا يشرط رضا لأن الضمان محض التزام ولا يشرط في المضمون عنه وهو الدين أي من ضمن عنه ماله معرفة ولا رضا لجواز التبرع بأداء دين غيره غير معرفته ورضاه وشرط الصيغة أن تسعر بالالتزام كضمت دينك على فلان وأشار المصنف لشرط المضمون وهو الذي وقع الضمان بسببه وهو الدين فقال (ويصح ضمان الدين المستقر) أي اللازمة (في الذمة إذا علم أي الضامن) (قدرها) وجنبا وصفها وخرج بالدينون الأثمان فلا يصح ضمانها ولا الإبراء منها نعم يصح ضمان ردها إلى مستحقها عن أي تحت يده باذنه أو بالقدرة على اتزاعها منه إذا كانت مضمونة عليه كمضمونة ومستعارة وبراء الضامن بردها للمضمون له ولو تلفت لم يلزمه شيء. كالومات المكفول بيده فإنه لا يلزم الكفيل شيء وخرج باللازمة مخوم الكتابة فلا يصح ضمانها ويدخل في اللازمة من المبيع بعد قبض المبيع وقبله فيصح ضمانه ويصح ضمان الثمن في مدة الخيار لأنه آبل إلى الزوم ولا يصح ضمان المجهول كقوله تضمنت مالكاً على فلان وهو لا يعرفه لأن معرفته مستعارة نعم يصح ضمان الدية مع الجهل بصفاتهما لأنها يرجع فيها إلى صفة غالب آبل البلد مع كونها معلومة السن والعدد ويصح الإبراء منها مع الجهل بصفاتها لأنه اغتفر ذلك في إثباتها في ذمة الجاني فتعذر في الإبراء تبعاً له (والإقيد بالمستقرة) يشكل عليه صحة ضمان الصداق قبل الدخول فإنه أي الصداق (حينئذ) أي حين إذا كان قبل الدخول (فغير مستقر في ذمة) لا مكان تطرق السقوط إليه كان نفي النكاح بعينه فإنه يسقط الصداق حينئذ وقد عرفت أن هذا معني على أن المراد بالاستقرار عدم تطرق السقوط وليس كذلك بل المراد به اللازم ولو لم لا فلا إشكال (ولهذا) أي لكون التقييد بالاستقرار بشكل عليه صحة ضمان الصداق (لم يعتبر الرافعي والنووي لا كرون الدين ثباتاً) أي موجوداً حال العقد (لازماً) ولو ما لا كالتنفي في مدة الخيار فيصح ضمانه (وخرج قوله إذا علم قدرها الدينون المجهولة) أي كثيراً وكذا المجهولة جنساً وصيغة (فلا يصح ضمانها) أي الدينون

أو جحد الدين ونحوها  
لم يرجع على الحبل ولو  
كان الحال عليه مفلساً

عند الحوالة وجهه  
المحتال فلا رجوع له  
أيضاً على الحبل.

فصل في الضمان  
وهو مصدر ضمنت  
الشيء ضماً إذا كفلته

وشرعاً التزام ما في ذمة  
الغير من المال وشرط  
الضامن أن يكون في أهلية

التصرف (ويصح ضمان الدينون  
المستقرة في الذمة إذا علم  
قدرها) (والإقيد

بالمستقرة) يشكل عليه  
صحة ضمان الصداق قبل  
الدخول فإنه حينئذ

غير مستقر في الذمة  
ولهذا لم يعتبر الرافعي  
والنووي إلا كون الدين

ثابتاً لازماً وخرج بقوله  
إذا علم قدرها الدينون  
المجهولة فلا يصح ضمانها



المجهولة قدرًا أو جنسًا أو وصفًا (كإسباتي) في قوله ولا يصح ضمان المجهول فلا يصح ضمان نفقة القريب مطلقًا أي ماضية كانت أو مستقبلية لأنها مجهولة ولسقوطها بمضي الزمان وإن كانت واجبة لأن سبيلها شيبيل الاحسان بخلاف نفقة الزوجة فسيبيلها الوجوب فانها واجبة في مقابلة التمتع فنفقتها مقدمة على نفقة الأقارب (ولصاحب الحق أي الدين) ولو وارثا (مطالبة من شاء من الضامن) ولو متبرعا بالضامن بأن ضمن بلاذن (والضامن عنه وهو من عليه الدين) بأن يطالبهما جميعا أو يطالب أحدهما من شاء بجميع الدين أو يطالب أحدهما ببعضه والآخر بباقي حتى لو تعدد الضامن في المطالبة كل وكذا الضامن الضامن وهكذا فلا تنقطع المطالبة للضامن عنه ولا يخفى أن الضامن شيء واحد تعدد محله متى برى أحدهما برى الآخر سواء كان بأداء أو بإبراء للأصل بخلاف إبراء الضامن لقوله إذا كان الضامن على ما يتنا ساقط في أكثر نسخ المتن) ولإسقاطه أولى لأنه معلوم لأنه لا يقال له ضامن إلا إذا كان مستوفيا للشرط فهو شرط في أصل الضمان والكففي وإنما يختار الدائن في المطالبة إذا كان الضامن محجبا على ما يتنا من كون الدين لازما معلوم القدر والجنس والصفة (وإذا غرم الضامن) الحق لصاحبه من ماله (رجع) بما غرمه (على الضمون عنه بالشرط المذكور في قوله إذا كان الضامن والقضاء أي كل منهما بأذنه أي الضمون عنه) للضامن في الضمان والقضاء معا وكذا في الضمان فقط دون الأداء في الأصح لأنه أذن في سبب الغرم بخلاف ما إذا كان الأذن في الأداء فقط دون الضمان فلا يرجع في الأصح لأن الغرم بالضمان ولم يأذن فيه كما إذا اتفق الأذن فيهما نعم أن أدب بشرط الرجوع رجع كونه أدب دين غيره بغير ضمان لكن بالأذن رجع وإن لم بشرط الرجوع بخلاف ماله أداء بلا إذن لأنه متبرع (ثم صرح بمفهوم قوله سابقا إذا علم قدرها بقوله هنا) ثم صرح أيضا بمفهوم قوله المستقر في الذمة بقوله ولا مالم يجب (ولا يصح ضمان الدين المجهول) قدره أو قيمته أو صفته (كقوله بئ فلانا كذا وعلى ضمان الثمن) كنهه تمثيل لضمان المجهول من جهة الجهل بقدر الثمن لأنه لا يعلم قدر ما يتفقان عليه وتمثيل أيضا لضمان مالم يجب من جهة كون الثمن لم يثبت فبطلان الضمان من الجهتين من جهة الجهل بمقدار الثمن ومن جهة عدم الزوم (ولا يصح ضمان مالم يجب) أي لم يثبت (كضمان مائة تجب على زيد في المستقبل) بسبب القرض مثلا وكضمان نفقة الزوجة المستقبلية وكضمان تسليم المهرين للمرتين قبل قبضه لأنه ضمان مالم يس بلازم (الآدرك المبيع) أو الثمن بعد قبض ما يضمن (أي ضمان درك المبيع) أي العقود عليه مبيعا كان أو مائنا (بأن يضمن للمشتري الثمن إن خرج المبيع مستحقا) أو مبيعا ورد أو ناقصا نقص صفة شرطت أو نقص صفة (أو يضمن للبائع المبيع إن خرج الثمن مستحقا) وإذا صرح بضمانه عن واحد مما ذكر لم يضمنه عن الآخر وإذا أطلق انصرف ضمانه إلى خروج العقود عليه مستحقا وكيفية الضمان أن الضامن إذا ضمن المبيع للبائع ثم خرج الثمن مستحقا يطالب برد المبيع إن كان باقيا وسهل رده فإن تعذر وهو باقي ضمن قيمته للحيولة فإن تلف المبيع ضمن الضامن بدله من مثل في المثل وقيمة في المتقوم للفصول وفي الرجوع على المشتري التفصيل المتقدم وكذا يقال في ضمان الثمن للمشتري وهذا الضمان خارج عن حكم ضمان الأعيان الذي تقدم في قوله الآدرك المبيع هو بالجزم بدل من ما أو بالنصب على الاستثناء وأصل الدرك النعمة أي المطالبة والمضمون هو الثمن أو المبيع لأنفس التبعة فالبرك هنا أما معنى الثمن والمبيع أو على حذف مضاف أي ذاك وهو الحق الواجب للمشتري والبائع وهو الثمن أو المبيع وكوجه تسميته بالدرك كونه مضمونا بتقدير الدرك أي أدراك المشتري عين ماله ومطالبة به ويسمى ضمان المهداة أيضا وإنما صح ضمان الدرك لأنه إن خرج المقابل مستحقا ثبت وجوب

كإسباتي (ولصاحب الحق) أي الدين (مطالبة من شاء من الضامن والمضمون عنه) وهو من عليه الدين (وقوله إذا كان الضمان على ما يتنا ساقط في أكثر نسخ المتن) وإذا غرم الضامن رجع على المضمون عنه بالشرط المذكور في قوله إذا كان الضمان والقضاء أي كل منهما بأذنه أي الضمون عنه أي الضمون عنه ثم صرح بمفهوم قوله سابقا إذا علم قدرها بقوله هنا (ولا يصح ضمان المجهول) كقوله بئ فلانا كذا وعلى ضمان الثمن (ولا ضمان مالم يجب) كضمان مائة تجب على زيد في المستقبل (الآدرك المبيع) أي ضمان درك المبيع بأن يضمن للمشتري الثمن إن خرج المبيع مستحقا أو يضمن للبائع المبيع إن خرج الثمن مستحقا



(فصل) في ضمان غير

المال من الأبدان

ويسمى كفالة الوجه

أيضا وكفالة البدن كما

قال (والكفالة بالبدن

عاجزة إذا كان على

المكفول به) أي

يدينه (حق لادمي)

كفصاص وحيد فذفي

وخرج بحق الآدمي

حق الله تعالى فلاصح

الكفالة يدين من

عليه بحق الله تعالى

كحد سرقه وحيد فخر

وحيد زنا ويرأ

الكفيل بنسليم

المكفول يدينه في

مكان التسليم بلا حائل

يمنع المكفول له عنه

وأما مع وجود الحائل

فلايرأ الكفيل

(فصل) في الشركة وهي

لغة الاختلاط وشرعا

نبوت الحق على جهة

الشروع في شيء واحد

لاتين فأكبر

والشركة خمس

شروط الأول أن

تكون الشركة

(على ناض) أي قيد

(من الدراهم والدنانير)

وأن كانا متشوشين

واستمر رواجهما في

البلد ولا تصح في غير

وحتى وسلكك

فانما

فانما

فانما

فانما

فانما

فانما

فانما

فانما

فانما

رد للضمون فامتنانوه مما لم يجبا كما هو بالنظر لظاهر قبل التبين والافق مما وجب في الواقع

(فصل: في ضمان غير المال من الأبدان) ولو كان أربعة كما تقدم لكن باسقاط الضمون عنه

(وبس) أي هذا الضمان ضمان الأحضار و (كفالة الوجه) أي الذات (أيضا وكفالة البدن) كما قال

والكفالة بالبدن) أي يدين من يستحق حضوره مجلس الحكم عند الطلب من مسافة المدوى (عاجزة)

أي محبة بشرط معرفة المكفول والمكفول له وتعيين المكفول ورضاه أو اذن وليه إن كان غير

مكلف لأن المكفول لا يلزمه الذهاب مع المكفول للتسليم الآحين وجدأذنه (إذا كان على المكفول

بأي يدينه حق لادمي) مالا كان أوعوبة لكن لا يطالب بكفيل بمال ولا عقوبة وإن فات التسليم

للمكفول يدينه بموت أو غيره (كفصاص وحيد فذفي) وهو ما يميلان للعقوبة ومنه ما كان

دينا أو عينا ولا يشترط العلم بقدر المال ولا جبه ولا غيرهما لعدم لزومه للكفيل (وخرج بحق الآدمي

حق الله تعالى) وهو العقوبة (فلا تصح الكفالة بدين من عليه بحق الله تعالى) المحض (كحد

سرقه) وهو القطع (وحيد فخر) وهو الجلد (وحيد زنا) وهو الرجم أو الجلد مع التعريف لأن ما مورون

بستر العقوبة والآدمي في اسقاطها ما أمكن أما بحق الله الشوب بحق الآدمي وهو المال كإزالة الكفارة

فصح كفالة بدن من عليه ذلك (ويرأ الكفيل بنسليم المكفول بدينه) أي بنسليم الكفيل

للمكفول أو بنسليم المكفول نفسه عن جهة الكفيل كان قال سلبت نفسي عن جهة الكفيل

(في مكان التسليم) وللتعيين له واجب إن لم يصلح مكان الكفالة للتسليم والأجائزو بتعين العين إذا

كان صالحا والأمين أقرب المحال إليه فإن أتى به في غير محل التسليم لم يلزم المستحق القبول إن كان له

غرض في الامتناع واللازمة القبول فإن امتنع ربه إلى الحاكم ليقبل عنه فإن قعد أشهد شاهدين أنه

سلبه ويرأ (بلا حائل) كعائكم أو متقلب (منع المكفول له) وهو الشنق (عنه) أي التسليم بقوة

أو غيرها (أما مع وجود الحائل) الذي يمنع المكفول من التسليم (فلايرأ الكفيل) لأنه كما أنه يسلمه

(فصل في) أحكام (الشركة) وهي شركة الدينان (وهي لغة الاختلاط) سواء كان بقدر أم لا

وسواء كان في الأموال أو في غيرها (وشرعا) عقد يحصل به (نبوت الحق) أي التصرف (على جهة

الشروع في شيء واحد لاتين فأكبر) ولو كانت خمسة عاقدان ومالان وصيغة (وللشركة خمس

شروط الأول أن تكون الشركة على ناض أي مضروب من (قيد) أي خالص من الزيف وبين

للصنف ذلك بقوله (من الدراهم والدنانير) وإن كانا متشوشين أي مخلوطين بماء أو دهن (واستمر

رواجهما في البلد) أي بلد البيع كما حرت به العادة في هذا الزمان أي فتجوز الشركة في الدراهم

للنشوشة على الأصح فإن الشركة تصح في كل مثلي نقد وغيره دون متقوم (ولا تصح) أي الشركة

(في نبي) وهو ما كان من الذهب والفضة غير مضروب (وحتى وسلكك) وهي ما كانت تذاب

منها وهذا مبني على أن ذلك متقوم ورجع البرماوى والمدايني صحة الشركة في ذلك بناء على أنه

مثلي (وتكون الشركة أيضا على المثلي) أي كما تكون على النض فتصح على المثلي على الأظهر

(كالخطة) ونحوها لأنه إذا اختلط بجنسه اتنى التميز بينهما فأشبهما التقدين (لا للتقوم) بكسر

لواو فلا تصح الشركة فيه (كالعروض من الثياب ونحوها) إذ لا يمكن الخلط في التقويمات

لأنها أعيان متميزة وحينئذ قد يثلف مال أحدهما أو ينقص ولذلك صحت الشركة على المتقوم إذا

كان مشاعا كان كان مشتركا بينهما باري أو شرا فأن المشاع أقوى من المثلي إذا اختلط لأن كل

جزء منه مشترك (والثاني أن يتفق) أي اللان (في الجنس والنوع) بمعنى ما يشمل الصفة

دون القدر فلا يشترط الإنفاق فيه إذ لا محذور في التعاوت فيه لأن الرجم والحجران

دون القدر فلا يشترط الإنفاق فيه إذ لا محذور في التعاوت فيه لأن الرجم والحجران

وتكون الشركة أيضا على المثلي كالخطة لا للتقوم كالعروض من الثياب ونحوها (والثاني أن يتفق في الجنس والنوع)

فانما

فانما

فانما

فانما

فانما

فانما

فانما



المالين) بحيث لا يتميزان  
(و) الرابع (أن ياذن  
كل واحد منهما) أي  
الشريكين (لصاحبه في  
التصرف) فإذا أذن له  
فيه تصرف بلا ضرر  
فلا يبيع كل منهما نسبتة  
ولا يغير نقد البدول  
غير فاحش ولا يسافر  
بالمال المشترك إلا بأذن  
فان فعل أحد الشريكين  
ماتى عنه لم يصح في  
نصيب شريكه وفي نصيبه  
قولا تفريق الصفقة  
(و) الخامس (أن يكون  
الربح والخسران على  
قدر المالين) سواء  
تساوى الشريكان في  
العمل في المال المشترك  
أو تفاوتاه فان شرطًا  
التساوى في الربح مع  
تفاوت المالين أو عكسه  
لم يصح والشركة عقد  
مجانز من الطرفين  
(و) حينئذ (ولسلك)  
واحد منهما) أي  
الشريكين (ففسخهما  
شاء) وينزلان عن  
التصرف بفسخهما  
(ومضى مات أحدهما)  
أوجن أو أغنى عليه  
(بطلت) تلك الشركة  
(فصل) في أحكام الوكالة  
وهي فتح الواو وكسرهما  
في لغة التفويض وفي  
الشرع تفويض شخص

على قدر المالين (فلا تصح الشركة في الذهب والدراهم) لعدم الاتفاق في الجنس إذا كان الذهب  
لأحدهما والدراهم للآخر (ولا في صحاح ومكسرة ولا في حنطة بيضاء وحمرًا) أو حنطة جديدة  
وعتيقة لعدم الاتفاق في الصفة والنوع (و) الثالث (أن يخلط المالين) قبل العقد فقط (بحيث لا يتميزان)  
عند العقدين فقط (والرابع أن ياذن كل واحد منهما أي الشريكين لصاحبه) بعد الخلط (في  
التصرف) بالبيع والشراء فلا يجوز لأحد الشريكين التصرف في نصيب صاحبه إلا بأذنه ولا يعرف  
الأذن إلا بصفة يدل عليه فيكون قوله أذنت لك في التصرف ولا يكفي بقوله اشتريتنا فقط أما صحة  
التصرف في قدر ما يخصه من المال المشترك فلا يتوقف على إذن شريكه (فإذا أذن) أي كل منهما  
(له) أي الآخر (فيه) أي التصرف للتجارة (تصرف بلا ضرر) وبمصلحة (فلا يبيع كل منهما  
نسبته) أي لأجل (ولا يغير نقد البدول) كأن يبيع بغيره لا يتعامل به أهل البلد كالتماثيل والمرد بنقد  
البلد ما يعلب التعامل به ولو فلويا (ولا يغير فاحش) كأن يبيع ما يوازي مائة درهم بثمانين ولا يضمن  
الثلث ثم يرغب بأن يد (ولا يسافر بالمال المشترك) ولا بدقعة لمن يعمل فيه متبرعا (الآذان) أي  
في السفر من الخطر (فان) أضعه أو سافر به ضمن وان (فعل أحد الشريكين ماتى عنه) كالبيع  
حين فاحش (لم يصح) أي البيع (في نصيب شريكه وفي نصيبه قولا تفريق الصفقة) فقول  
فيه أيضا والأصح المصححة (والخامس أن يكون الربح والخسران على قدر المالين) باعتبار القيمة  
محمول في التلدين عند اختلاف القيمة سواء شرط ذلك أم لا (سواء تساوى الشريكان في العمل  
في المال المشترك أو تفاوتاه) أي العمل أو المال (فان شرطًا التساوى في الربح) أي والخسران  
(مع تفاوت المالين أو) شرطًا (عكسه) أي المذكور بأن شرطًا التفاوت في الربح والخسران مع  
تساوى المالين (لم يصح) أي الشرط والعقد لأنه مخالف لموضوع الشركة ولو شرط زيادة في الربح  
لأكثر منهما عملاً بطل العقد لفساد الشرط لكن ينفذ التصرف منهما لوجود الأذن والربح  
والخسران على قدر المالكين كشركة المصححة ولكل منهما على الآخر أجرة مثل عمله في مال الآخر  
كالقراض الفاسد فإذا كان لأحدهما ألفان وللآخر ألف وأجرة عمل كل منهما مائة مثلما عمل الأول  
في ماله وثلاثة على الثاني وعمل الثاني بالعكس فللأول عليه ثلث المائة وله على الأول ثلثها فيقيم التقاض  
بثلثها ويرجع على الأول بثلثها (والشركة عقد مجانز من الطرفين) أي الجانبين (و) حينئذ فلكل  
واحد منهما أي الشريكين ففسخها) أي عقد الشركة (ومضى شاء) ولو بعد الشروع في التصرف  
(وينزلان عن التصرف بفسخهما) أي بفسخ كل منهما أو بفسخ أحدهما فيستعزلان مع اختلاف  
العزل فان وجد منهما معا انزلا والا انزل الموزول فقط فلا يتصرف إلا في نصيب نفسه أما العازل  
فله أن يتصرف في نصيب الموزول لعدم انزاله (ومضى مات أحدهما أوجن أو أغنى عليه) ولو قدر أن يسير  
أو حجير عليه بفسخه أو فليس (بطلت) أي انفسخت (تلك الشركة) وبعد زوال سبب الفسخ ان شاء  
قسم وأخذ ماله وان شاء أعاد الشركة ولو بلفظ التقرير بأن يقول قررت الشركة  
(فصل) في أحكام الوكالة وهي فتح الواو وكسرهما في لغة التفويض أي تفويض الشخص أمره  
إلى غيره (وفي الشرع) صيغة يكون فيها (تفويض شخص شيئًا له فله) أي الشيء (وما يقبل  
النيابة) شرعا وهو ما ليس بعبادة (إلى غيره ليفعله حال حياته) أي الشخص المفوض (وخرج بهذا  
القييد) الذي هو قوله ليفعله حال حياته (الأيضاً) وهو جعل الشخص غيره متصرفا على أولاده  
أو في قضاء ديونه بعد موته وأمر كنهها أربعة موكل وموكل فيه وصيغة ويكني فيها القيد  
من أحدهما وعدم الرد من الآخر كقول الموكل ولك في كذا فلو لم يكن له (وذكر المصنف ضام



الوكالة في قوله وكل ما جاز للانسان الموكل والوكيل (التصرف فيه بنفسه) بملك أو ولاية (تجازه  
 أن يوكل فيه غيره أو يوكل فيه عن غيره) ومفهوم هذه القاعدة اثنان مفهوم الشق الأول وكل  
 ما يجوز للانسان أن يتصرف فيه بنفسه لا يجوز له أن يوكل فيه غيره ومفهوم الشق الثاني وكل  
 ما لا يجوز للانسان أن يتصرف فيه بنفسه لا يجوز له أن يوكل فيه عن غيره ويستثنى من منطوق  
 ضابط الموكل مسائل: منها ظاهر يحق له كسر الباب ونقب الجدار ولا يجوز له أن يوكل فيه  
 غيره وإن عجز عن البشارة ومنها كذا قادر فلا يجوز له أن يوكل فيما قدر عليه وهو لا يبيح  
 ومنها عهد مآذون له في التجارة وسفيه مآذون له في قبول نكاح فلا يجوز لهما أن يوكلا غيرهما  
 ويستثنى من مفهوم ضابط الموكل مسائل منها الأعمى فإنه لا يجوز له التصرف في الأعيان مما  
 يتوقف على الرؤية ويجوز له أن يوكل فيه غيره للضرورة . ومنها يحرم يوكل خلافا في عقد  
 النكاح ليعقده بعد التحلل الثاني أو يطلق وعقد الوكيل بعد التحلل بخلاف ما لو وجد حال الاحرام  
 ويستثنى من مفهوم ضابط الوكيل مسائل منها المرأة تتوكل في طلاق غيرها . ومنها السفيه والعبد  
 فيتوكلان في قبول النكاح بغير ذن الولي والسيد لا في ايجابه مطلقا أي باذن أو غيره لأنه ولاية  
 وهما ليسا من أهلها بخلاف القبول . ومنها الصبي المأمون الذي لم يجرب عليه الكذب فيتوكل  
 في الأذن في دخول الدار وإيصال الهدية حتى لو كانت البكبة أمة وقالت لرجل سيدي أهداني  
 اليك وصديقها فله التصرف فيها ولو بالاستمتاع والوطء لكن بعد الاستبراء ولو رجعت وكذبت  
 نفسها لاتهامها في ابطال حق غيرها وخرج بتكذيب نفسها ما لو كذبها السيد فصديق في ذلك  
 يمينه وعليه فيكون وطء المهدى اليه خطأ شبهة ولا يجب عليه المهر لان السيد بدعوا ذلك يدعي  
 زناها والزانية لا مهر لها ولا الحد أيضا للشبهة وينبغي أن لا حد عليها أيضا لزمها أن لا يتأهدها  
 وأن الولد حر لظنه أنها مملوكة ويلزمه قيمته لتفويت رقة على السيد بزعمه . وأما لو واقفها السيد  
 على الشبهة كأن قال أهديتها لرجل موافق لك في الاسم فظننت أنه أنت فينبغي وجوب المهر (فلا  
 يصح من صبي أو مجنون) أو مفعلي عليه أو سكران غير متعمد بسكرة (أن يكون) أي كل منهم (موكلا  
 ولاوكلا) ولا من تحرّم في عقد نكاح حال احرامه ولا من امرأة في نكاح ايجاب وقبول واختيار  
 للنكاح والفراق اذا أسلم الزوج على أكثر من أربع ولا من فاسق في تزويج موليته لأن الفسق  
 يسلب الولاية (وشروط الموكل فيه أن يكون قابلا للنيابة) وهو كل عقيد كبيع وهبة وكل حل  
 كعتق وطلاق وإقامة وردّ عيب وقبض وإقباض وخصومة من دعوى وجواب وإن لم يرض الخصم  
 واستيفاء عقوبة وتملك شيء ومباح كاحياء واصطباذهم والموكل ان قصده لم يفسد نفسه فقط  
 أو أطلق يهرّقه أو قصدهما فهو مشترك ولو قصده واحدا لا ينعينه بمكون الموكل وحده فيكون القصد لأغيا  
 (فلا يصح التوكيل) في إقرار بان يقول لغيره وكذا لتقرعني لفيلان بكذا فيقول الوكيل أقررت  
 عنه بكذا أوجهلته موقرا بكذا لأنه اخبار عن حق فلا يقبل التوكيل كالشهادة لكن الموكل يكون  
 مقرا بالتوكيل على الأصح لاشعاره بشيوع الحق عليه ولا في التقاط عام كوكلتك لتلقط عني غنميا  
 شاة الولاية وهي تحفظ اللقطة على شاة الأكنساب بخلاف تملك المباح فإنه يصح التوكيل فيه لأنه  
 لا ولاية فيه وأما التوكيل (في عبادة) فمفعلي ثلاثة أقسام إما أن يكون في (بدنية) محضة كالصلاة  
 والصوم فيمتنع التوكيل فيها (إلا) في ركعتي الطواف فيجوز تبعاً للنسك من (الحج) والعمرة فلو  
 قردهما بالتوكيل لم يصح (و) إمانا أن يكون التوكيل في مالية محضة ك(تفرقة الزكاة مثلا) أي كتمفرقة

الوكالة في قوله (وكل  
 ما جاز للانسان  
 التصرف فيه بنفسه  
 تجازه أن يوكل فيه  
 غيره (أو يوكل فيه)  
 عن غيره فلا يصح من  
 صبي أو مجنون أن  
 يكون موكلا ولا وكلا  
 وشروط الموكل فيه أن  
 يكون قابلا للنيابة فلا  
 يصح التوكيل في عبادة  
 بدنية إلا الحج وتفرقة  
 الزكاة مثلا



كفارة ومنذور فيجوز التوكيل فيها مطلقا ولا يجوز له أخذ شيء منها إلا أن عين له الموكل قدراً منها  
 لكن قال بعضهم يجوز لو كمل تفرقة لحم العقيقة أن يأخذ منه قدر كفارة يوم فقط للغداء والعشاء  
 لأن العادة تنسأح بذلك وأما أن يكون التوكيل في عبادة متروكة بين البدنية والمالية كالحج  
 والعمرة فيجوز بشرط أن يكون التوكيل عن ميت أو معصوب (أو) بشرط الموكل فيه أيضاً (أن  
 عليه الموكل) أي أن يملك التصرف في الموكل فيه حال التوكيل ومعنى ملكه للتصرف أن يصح  
 منه ما يقدر على انشائه سواء كان يملك العين أو ولاية فدخل الأب والجد بالنسبة للصبي والمجنون (فلو  
 وكل شخصاً في بيع عبد سبيك أو في طلاق امرأة سبيكها بطل) أي التوكيل الآن بما للملك  
 والمنكحة ولا يشترط مناسبة التابع لمبوعه فلو وكله في بيع عبده وطلاق من سبيكها صح  
 كملكه وبشرطه أيضاً أن يكون معلوماً ولو بوجه كوكته في بيع أمواله واعتاق أرقائه فالوجه الذي  
 هو معلوم من الأموال خصوص كونه مالا والوجه المجهول منه أنواع المال والوجه العلوم في اعتاق  
 الأرقاء خصوص كونه عتقا وبوجه الجهل بعدم العلم بالعدد وبكونها ذكورا أو إناثا (والوكالة) ولو جعل  
 (عقد جاز) أي غير لازم (من الطرفين) أي من جانب الموكل والوكيل (وحينئذ) أي حين إذ كانت  
 الوكالة غير لازمة (لكل منهما أي الموكل والوكيل فسخها) أي الوكالة (مضى شأني) ولو بعد التصرف  
 في بعض الموكل فيه سواء تعلق بها حق ثالث كبيع الرهن أم لا وذلك التعلق كان وكل المراهن في  
 بيعه بعد إذن الرهن له لتعلق الحق بثالث حينئذ وهو الرهن فيفسخها بالقول كأن يقول فسخها  
 أو أبطلتها أو يقول الموكل عزلتك أو يقول الموكل عزلت نفسي أو نحو ذلك كرفعها ورددها ولا يتوقف  
 أنزال الوكيل على علمه بعزل الموكل نعم إن لم يزل الموكل ضائع المال للوكيل فيه فليس له  
 أن يزل نفسه ولا ينزل (وتفسخ الوكالة) أي ينتهي حكمها (بموت أحدهما أو جنونه أو اغنامه) ومنه  
 الإفراف في عوالمجي فيفسخ به كل عقد جاز وظن وركي كان وكل حربياً فاسترق ويحجر سفيه أو  
 قاتل بن وبنته إنسان بشرى له شئنا بين مال الوكيل ثم حجر على الوكيل قبل الشراء فينزل  
 لأن شراءه بماله للموكل أما مرض أو هبة وهو ممنوع منهما وصورة أنزال الموكل أن يقول وكنتك  
 لتشرى لي هذه السلعة بهذا الدينار بخلافه بدنياً في ذمتك فأنه لا ينزل بذلك وبخلاف وكيل أو موكل  
 في نكاح وفتق وكيل فقط في الإصاء لأن الوصي وكيل وبزوال ملك الموكل عن محل التصرف  
 ببيع أو وقف أو عن منفعة بإيجار أو موكل في بيعه أو ممثل زوال الملك تزويج العبد أو الأمة ورهنه  
 مع قبض وتعمد انكار الوكالة بلا عرض له فيه بخلاف الانكار لأخفاها من ظالم أو لئيبان  
 (والوكيل) ولو جعل (أمين) فيصدق في دعوى التلف والرد على الموكل ولو بعد موته (وقوله فيما  
 يقبضه) لموكله (وفيما يصرفه) من مال موكله حيث ادعى قدر الانفا (ساقط في أكثر النسخ)  
 وبسقوطه أولى لأنه ليس بقيد (ولا يضمن الوكيل) ما تلف في يده من مال موكله (إلا بالتفريط فيما  
 وكل فيه) وإن لم يعمد بذلك فيضمن وإن لم يعمد كان يركب الدابة أو يلبس الثوب نسباً أو التعمير  
 بالتفريط أولى لأنه أعم ولا يعمد هو الظلم ومجاوزة الحد والتفريط يطلق على التقصير ونقص الشيء  
 ومن ذلك أن يضيع المال منه ولا يعرف كيف ضاع أو وضمه في محل ثم يسيه فالكفاية مفرط لا ممتد  
 ولا تنزل للوكالة بالتفريط فله التصرف بعده ببقاء الأذن لأن الوكالة أذن في التصرف والإمانة محكم  
 يتفرع منها وإذا فرط في الموكل فيه كان يركب الدابة التي يلبس بها سويقها ولم تكن مجموعاً صار متباعدة  
 في الضمان فلو تلف بعد ذلك ولو بغير تفريط ضمنه (ومن التفريط بتبذيره المبيع قبل قبض عنه  
 سالم يكن باذن الموكل أو بأمر حاكم برأه وإذا عاد إليه بعيب لم يبرأ من الضمان فإن تلف في يده

موكل فيه

وأن يملك الموكل فلو  
 وكل شخصاً في بيع  
 عبد سبيك أو في  
 طلاق امرأة سبيكها  
 بطل (والوكالة) عقد  
 جاز من الطرفين (و)  
 حينئذ (لكل منهما)  
 أي للموكل والوكيل  
 (فسخها متى شاء  
 وتفسخ) الوكالة (بموت  
 أحدهما أو جنونه أو  
 اغنامه) (والوكيل أمين)  
 وقوله (فيما يقبضه وفيما  
 يصرفه) ساقط أكثر  
 النسخ (ولا يضمن  
 الوكيل) (إلا بالتفريط)  
 فيما وكل فيه ومن  
 التفريط بتبذيره المبيع  
 قبل قبض عنه



ضمن وإن كان من غير تفریط ولا يتصرف فيه إلا بآذن جديد من الموكل ولو فسح العقد السابق  
 فيه ببيع بالآذن السابق ويخرج من الضمان ومن التفریط أيضا امتناعه من التخلية بين الموكل وماله  
 غير عذر (ولا يجوز للموكل وكالة مطلقة) أي غير مقيدة بشمن ولا بحول ولا بأجل ولا بنقد (أن يبيع  
 ويشتري إلا) بيا وشراء متلبسا (بثلاثة شرائط أحدها أن يبيع) أو يشتري (بشمن للثلث) فأكثر  
 في البيع أو أقل في الشراء (لا بدونه) أي بأقل من ثمن الثلث في البيع (ولا) يصح البيع بالأقل من  
 ذلك إذا كان الأقل (بشمن فاحش وهو ما لا يحتمل) أي لا يتقرر (في الغالب) بخلاف الشراء فإنه يتقرر  
 فيبيع ما يساوي عشرة دراهم بنسبة منها معتقر وبثانية غير معتقر ويرجع في ذلك إلى العرف  
 والحاصل أن وجد رغب وباعه بأقل من الزيادة الرغوب فيها بغير فاحش لا يصح البيع أو بلا  
 غبن فاحش فيصح وإن لم يوجد رغب فإن باع بدون غبن للثلث بغير فاحش لم يصح والإصح  
 (والثاني أن يكون ثمن الثلث نقدا) أي مقبوضا (فلا يبيع الوكيل نسبة وإن كان) أي الثمن الموكل  
 (فستد من الثلث) بل وإن كان أكثر منه ولو برهن وإي لكن إذا وكله وقت نهب جاز له البيع  
 نسبة إذا حفظ بعن النهب وكذا لو قال يبيعك كذا وعلم أن أهله لا يشترون الأنسبة (والثالث  
 أن يكون التقيد أي من المبيع) (بنقد البلد) أي بلد البيع لا بلد التوكيل إن لم يقصد بالبيع التجارة  
 والأجاز له البيع بغير نقد البلد والمراد بنقد البلد ما يتعامل به أهلها نقدا كان أو عرضا فإذا كان أهل  
 البلد يتعاملون بالفلوس كهمي نقدها (فلو كان في البلد نقدا) (بأغلب منها) وجوبه فحيث ظلف  
 لم يصح البيع (فان استويا) في المعاملة (بأغلب منها) (بأغلب منها) وجوبه فحيث ظلف  
 (فان استويا) في المعاملة ونفع الموكل (غير) بينهما فإذا باعهما معا فلهما الجواز (ولا يبيع) أي  
 الوكيل (بالفلوس) وإن راجح رواج النقود (وهذا مبني على أن المراد بالنقد ما كان من الذهب والفضة  
 خاصة والمعتد أن المراد به ما يتعامل به في البلديات عادة فيشمل الفلوس والقرطاس والذين جرت العادة  
 بالمعاملة بهما) (ولا يجوز أن يبيع الموكل بيا مطلقا من نفسه ولا من ولده الصغير) (فمن بمعنى الادم  
 ولا لولده المجنون أو السفه ولو قدر له الثمن ونهاه عن الزيادة لأحد الموجب والقباض واتحاد  
 القابض والمقبض وانما جاز تولي الجدة زواج بنت ابنه ابنه الآخر لأن الولاية له أصالة من الشرع  
 (ولو صرح الموكل) بالآذن (لوكيل في البيع من) نفسه ولولده (الصغير كما قاله المتولي خلافا للنفوي)  
 نعم ان صرح له الموكل وقدر له الثمن وكل الولى عن مواليه من قبل له صح البيع لأنه لا يشترط في  
 ذلك (والأصح أنه يبيع لأبيه وإن علا ولا به البالغ وإن سفل ان لم يكن) أي الابن (مقبضا ولا  
 مجنونا) لا تنفاه التهمة بوجود البيع بشمن الثلث عليه بخلاف ما لو قبض إليه أمر القضاء وتولى بابه  
 أو ابنه فلا يصح التهمة (فان صرح الموكل) بالآذن (بالبيع منها) أي لأبيه ولا به الرشيد  
 (صح) أي البيع (جزما) أي بلا خلاف والإصح أن الوكيل بالبيع له قبض الثمن وتسليم المبيع  
 لا مهما من مقتضيات البيع ولا يسلم المبيع حتى يقبض الثمن فان سلمه قبل القبض ضمن قيمته  
 المحالولة سواء كان مثليا أو متقوما وإن كان الثمن أكثر منها فإذا غرمها قبض الثمن ودفعه إلى  
 الموكل واسترد المقوم (ولا) يجوز أن يقر الوكيل على موكله (أو على معنى عن أي بما يلزمه) (فلو  
 وكل شخص في خصوصية لم يملك الإقرار على الموكل) فليس له أن يقر عنه (ولا الأبراء من دينه ولا  
 الصالح عنه) فليس له أن يقر منه ولا أن يصلح عنه (وقوله لا يذنه شافط في بعض النسخ)  
 وسقوطه أولى لأن الأصح أنه لا يصح أن يقر الوكيل على موكله مطلقا أي سواء كان بآذن أولا  
 (والأصح أن التوكيل في الإقرار لا يصح) والحاصل أن الموكل أن أتى بلفظ عني مع المضارع كان  
 على الموكل ولا الأبراء من دينه ولا الصالح عنه وقوله (الآبانه) شافط في بعض النسخ والأصح أن التوكيل في الإقرار لا يصح

(ولا يجوز) للموكل

وكالة مطلقة (أن يبيع

ويشتري إلا بثلاثة

شرائط) أحدها (أن

يبيع بشمن للثلث)

لا بدونه ولا بغير فاحش

وهو ما لا يحتمل في

الغالب. (و) الثاني

(أن يكون) ثمن الثلث

(نقدا) فلا يبيع الوكيل

نسبة وإن كان قدر

ثمن الثلث. (و) الثالث

أن يكون التقيد (بنقد

البلد) فلو كان في البلد

نقدان باع بالأغلب

منهما فان استويا باع

بأغلبهما فان استويا

تخير ولا يبيع بالفلوس

وإن راجح رواج

النقد (ولا يجوز أن

يبيع) الوكيل بيا

مطلقا (من نفسه) ولا

من ولده الصغير ولو

صرح الموكل للموكل

في البيع من الصغير كما

قاله المتولي خلافا للنفوي

والأصح أنه يبيع لأبيه

وإن علا ولا به البالغ

وإن سفل ان لم يكن

نفسيا ولا مجنونا فان

صرح الموكل بالبيع

منهما صح جزما (ولا

يقر) الوكيل (على

موكله) فلو وكل شخصا

في خصوصية لم يملك الإقرار



قال وكنتك لتقر عني لقان بكذا كان اقرارا على الأصح أو أتى بلفظ عني مع لفظ على مع الأمر كأن قال  
أقر عني افلان بالنسبة على كان اقرارا قطعاً وان لم يأت بهما كأن قال وكنتك لتقر افلان بكذا لم يكن اقرارا  
بخطا وكذا ان أتى به لفظ فقط كأن قال أقر لعلي بالنسبة.

فصل في أحكام الأقرار (أي الاعتراف وهو لغة الأتبات وشرا أخبار بحق على المقر) أو عنده  
لغيره (فخرجت الشهادة لأنها أخبار بحق للغير على الغير) وخرجت الدعوى أيضا لأنها أخبار بحق  
على غيره فان كان الأخبار عن محسوس كما لو أخبر عن أبواب المسجد الحرام لم يكن كذا اقرارا  
أو كان الأخبار عن أمر شرعي فان كان فيه الزام فحق والافتقار فلا قسم سنة واجمع لا معة على  
الواحدة الاقرار ولو كان المقر هازلا أو لاعتا أو كاذبا أو كان يجوز الرجوع عنه في بعض صورته  
ولم يكن له أربعة مقر ومقر له وصيغة (وللمقر به) جنس واحد وهو الحق ونحوه (ضر بان)  
أي نوعان (أحدهما حق الله تعالى) وهو ينقسم قسمين ما يقطع بالشبهة وما لا يتعلق به حق الغير  
فيصح الرجوع فيه عن الأقرار به (كالسرقة والزنا) أي كحدهما وكحدهما من المحرمات وبالأصلط بالطريق  
في سقوطه وهو ما يتعلق بأدبي فلا يصح الرجوع فيه عن الأقرار به من شأنه حق الأدي  
كالزكاة والكفارة بأن قال على زكاة أو كفارة ثم رجع. (والثاني حق الأدي) سواء كان مالا أو  
عقوبة (كحد القذف لشخص فحق الله تعالى) المحض (يصح الرجوع فيه عن الأقرار به) فلورجع  
قبل الحد سقط كله فلو حذوه فأت ضمن بالدية لا القود لظنهم بتكذيبه في الرجوع ولا خلاف  
العلماء في سقوط الحد بالرجوع ولورجع في أثناء حذوهم فأت قضاه للشبهة فان بعض الأئمة  
يقول بعدم صحة الرجوع عنه ويجب حصة الباقي من الدية باعتبار عند الضربات (كأن يقول  
من أقر بالزنا رجعت عن هذا الإقرار أو كذبت فيه) وكان يقول من أقر بالسرقة ما سرق من  
حرز مثله مثلا وكان يقول من أقر بالسكر ما سكرت وهكذا (ويسن للمقر بالزنا الرجوع عنه) بل  
يسن له عدم الأقرار بالمرأة شبرا على نفسه ويتوب باطنا أي بينه وبين الله تعالى وخرج بالأقرار ما  
لوقت بالينة فلا يصح رجوعه في الأصل بالشبهة فإذا رجع عن الأقرار بالوطء للوجوب المهر والحد  
قبل رجوعه بالنسبة للحد للمهر وإذا أقر بالسرقة ثم رجع قبل رجوعه بالنسبة لقطع يده لا للفرم  
المال (وحق الأدي) المحض وغيره (لا يصح الرجوع فيه عن الأقرار به) لأنه لا يعتبر الإنكار بعد  
الأقرار نعم إن صدقه للمقر في الرجوع بطل الأقرار إن لم يتعلق به حق الله تعالى فان تعلق به كالأمر  
أقر بحرية عبد ثم رجع وصدق العبد أو ادعى حرة وحكم له بها يمينه فأودها ثم كذب نفسه  
وقال ليست لي وصدقته الحرة لم تبطل الحرية الأولى ولا يحكم بحق الولد في الثانية ولا رد الحرة  
إلى المدعى عليه في الأصح (وفرق بين هذا) أي حق الأدي بعدم قبول الرجوع فيه (والذي قبله)  
وهو حق الله تعالى بقبول الرجوع فيه وذلك (بأن حق الله تعالى مبني على المساحة) أي المساحة  
(وحق الأدي مبني على المساحة) أي الخاصة (وتنفق صحة الأقرار) في حق الله والأدي (إلى ثلاثة  
شروط) وهي شروط المقر (أحدها البلوغ فلا يصح اقرار الصبي ولو مرافقا) أي قريب  
الاحتلام (ولو باذن وليه) فان ادعى الصبي البلوغ بالامناء مع الامكان بأن يستكمل تسع سنين صدق  
في ذلك ولا يخلف عليه إذا لم يكن فيه مزاحمة أمر والإكطاب سهم المغازاة خلف ودعوى الصبي  
البلوغ بالحض في وقت إمكانه كذلك تصدق ولا تخلف نعم أو علق زوجهما طلاقا بجحضا فادعت  
فلا بد لوقوعه من تحليفها إذا اتهمها ولو ادعى البلوغ بالين بأن استكمل خمس عشرة سنة طول بيت  
عائيه لا مكانها وإن كان غريبا وأو أطلق دعوى البلوغ فيقبل ويحمل على البلوغ بالامناء حتى

### فصل في أحكام

الأقرار وهو لغة الأتبات

وشرا أخبار بحق على

المقر فخرجت الشهادة

لأنها أخبار بحق للغير

على الغير (وللمقر به

ضر بان) أحدهما حق

الله تعالى (كالسرقة

والزنا) والثاني حق

الأدي كحد القذف

لشخص (فحق الله تعالى

يصح الرجوع فيه عن

الأقرار به) كأن يقول

من أقر بالزنا رجعت

عن هذا الإقرار أو

كذبت فيه ويسن

للمقر بالزنا الرجوع عنه

(وحق الأدي لا يصح

الرجوع فيه عن الأقرار

به) وقرق بين هذا

والذي قبله بأن حق الله

تعالى مبني على المساحة

وحق الأدي مبني على

المساحة (وتنفق صحة

الأقرار إلى ثلاثة شروط)

أحدها (البلوغ) فلا

يصح اقرار الصبي ولو

مرافقا ولو باذن وليه







من مثبت منفى ومن منفى مثبت فلو قال له على عشرة إلا تسعة إلا ثمانية إلا تسعة إلا خمسة إلا أربعة إلا ثلاثة إلا اثنين إلا واحداً أزمة خمسة لأن الأعداد الثمينة وهي الأربعة والاثني عشر والأفراد خمسة وعشرون في طرح الأقل من الأكبر فيلزم الباقي وهو خمسة وذلك أن يخرج من الأفراد فقط فتخرج الواحد من الثلاثة يبقى اثنان تخرج جهما من الخمسة يبقى ثلاثة تخرج جهما من السبعة يبقى أربعة تخرج جهما من التسعة يبقى خمسة وهي اللازمة (وهو أى الاقرار في حال الصحة والمرض) ولو غوفاً (سواء) في الحكم بصحته (حتى لو اقر شخص في صحته بدين لزيد في مرضه بدين لعمرو لم يقدر الاقرار الأول) بل يتساويان كما لو ثبتا بالبنية وكذا لو اقر في صحته أو مرضه بدين لاسان وأقر أنه بعد موته بدين لآخر لم يقدر الأول في الأصح لأن اقرار الوارث كإقرار المورث لأنه خلفته فكانت اقرار بالدينين (وحينئذ فيقسم المقر به بينهما بالسوية) إذا اقر المقر لكل منهما بل ما قر به لآخر كان اقراراً بدين بالقبول ولمعرو بالقبول ولم يوجب في التركة الألف فيقسم بينهما بالسوية وأما لو اقر بدين بالقبول ولمعرو بالقبول ولم يوجب في التركة الألف فيقسم بينهما ثلاثاً وأما لو كان ماله يبقى مائة فلا قسم بل يأخذ كل منهما حقه كله من التركة بخلاف ما لو اقر لاسان بدين لعمرو مستغفراً وأقر لآخر بعين مقدم صاحبها وإن لم يوجد غيرها نعم للورثة تحليف المقر أنه يستحق المقر به ولا ينسقط التمين بأسقاط الوارث فإن نكل غلغوا وبطل الاقرار.

**فصل في أحكام العارية وهي تشديد الباء في الإفصح** كأنها منسوبة إلى العار لأن طلبها أعار أى عيب ويقال أيضاً عارة (مأخوذة من) مصدر (عار) يعبر يقال عار القريش إذا ذهب وانفلت ويقال فرس عار تشديد الباء أى يعبر عنها وهما من نشاطه ويسمى الإسد عتار الخيلته وذهابه في طلب صيده أو مأخوذة من الاعتوار أى التداول فانهم يتداولون العارية تكون مرة لهذا ومرة لهذا كذا يؤخذ من المختار والصحيح (وحقيقها الشرعية لإباحة الانتفاع) بصيغة (من أهل التبرع عاراً على الانتفاع به مع بقاء عينه ليرده على المتبرع) أى المتطوع وفيهم من قوله ليرده أن مؤنة رد العار على المستعير إلا أن استعار من مستعير ورد على المسالك فلمؤنة عليه كما لو رد عليه المستعير بخلاف مؤنة العار فيلزم المالك لأنها من حقوق المالك. وأمر كأنها أربعة تعبير ومستعير ومعار وصيغة (فشرط المعير صحة تبرعه) لأن الاجارة تبرع باباحه المنفعة (وكونه) أى المعير (مالاً لمنفعة ما يعيره) فيعبر بمستأجر لا مستعير على الصحيح (فمن لا يصح تبرعه كصبي وجنون) ومجور سفي (لا تصح اعارته) نعم تصح اعارة الصبي والسفيه لمنفعة كل منهما كما لم تقابل بأجرة سواء كانت الاعارة من نفسه أو وليه ولذلك سئل الشهاب الرملى عن قال لولد غيره أفضى لي كذا هل يجوز له ذلك أم لا فأجاب بأنه إن كان يقابل بأجرة لا يجوز والإجاز أن علم رضا وليه (ومن لا يملك المنفعة كمستعير لا تصح اعارته) إلا باذن المعير (فإن كانت باذنه صححت نعم إن عين المالك من يعيره خرج الأول عن العارية بمجرد الإذن والصمان على الثاني وإن لم يمتنه فلا أول على عار بنه والصمان باق عليه وبضمين الثاني فإن رد عليه جبرى وفهرط المستعير صحة قبوله التبرع فلا يصح اعارة لصي وله أن يستدبر من ينسوى المنفعة له كان ترك الدابة المستعارة وكيله في حاجته وفهرط على عار كونه منتهفاً به مع بقاء عينه فلا يجوز اعارة الأطعمة لأن منتهفاً في استعمالها وبكفى لفظ أحدهما مع قول الآخر عنى الأصح كما في إباحة الطعام ومقابل الأصح ما ذكره النووي أنه لا يشترط لفظ حتى لو أعطى عاراً بقصداً فله تمت الاعارة وكذا لو قرئ لصرفه سباطاً فجلس عليه بخلاف سبطه لمن يجلس عليه فليس اعارة لمن يجلس عليه لأنه لا بد من تعيين المستعير انتهى (وذكرنا صفت صابط العار) أى أعاذته (في قوله وكل ما لم يكن الانتفاع أى سئل به) وأولاً لا (منفعة مباحة) مقصودة (مع بقاء عينه) كالعبد والوثوب وغيرهما (جازت اعارته) أى صحت

(وهو) أى الاقرار (في)

حال الصحة والمرض

سواء حتى لو اقر

شخص في صحته بدين

لزيد وفي مرضه بدين

لعمرو لم يقدر الاقرار

الأول وحينئذ فيقسم

المقر به بينهما بالسوية

فصل في أحكام

العارية وهي تشديد الباء

في الإفصح مأخوذة

من عار إذا ذهب

وحقيقها الشرعية

إباحة الانتفاع من أهل

التبرع بما يحل الانتفاع

به مع بقاء عينه ليرده

على المتبرع وفهرط المعير

صحة تبرعه وكونه مالاً

لمنفعة ما يعيره فمن

لا يصح تبرعه كصبي

وجنون لا تصح اعارته

ومن لا يملك المنفعة

كمستعير لا تصح اعارته

إلا باذن المعير وذكر

المصنف صابط المعاري

قوله (وكل ما لم يكن

الانتفاع به) منمنعة

مباحة (مع بقاء عينه

جازت اعارته)

وقد بيّن ذلك



وان كرهت في بعض الصور كاعارة فخرج أصله كان يكون للفرع مكاتبه وأصله واستعاره فخرج أصله  
لخدمته لالتزمه (فخرج بمباحة آله الله) كالزمار والطنبور (فلا تصح اعارةها) لأن منفعتها محرمة  
وخرج بمقصودة التقديان للزمن أو الضرب على صورتهما نعم ان صرح بالزمن والضرب تحت اعارة  
لا تحاذ هذه النعمة مقصدا وان ضعفت (و) خرج (ببقاء عينه اعارة الشئ للوفود) واعارة الصابون  
لنفس (فلا تصح) أي الاعارة لأن الارتفاع بذلك يحصل بذهاب عينه (وقوله اذا كانت منفعة أي  
القوائد للاستفادة من المار) آثارا يخرج للنافع التي هي أعيان (والقوائد التي تستفاد من المار فبما  
أعيان كآلات الشاة وغير الشجر وغير أعيان كسكنى الدار وركوب الدابة وهكذا الاخراج في ضعيف  
والمعتمد عدم الاخراج فان المار هو الشاة لتوصلك الى ما يبيع لك وان اللبن مأخوذ بالاباحة وذلك  
اعارة محبحة (كاعارة شاة للبنها وشجرة لثمرتها) كاعارة دابة للسكناء من مداها (فانه)  
أي الاعارة (لا يصح) والمعتمد أن الاعارة في ذلك محبحة كما قال الزبادي ولحق أن الدابة لغير لبنها  
تستفاد من المارية بل بالاباحة والمستعار هو الشاة لمنفعة وهي اصالك الى ما يبيع لك فهو كما لو  
استمرت تجزى الماء في أرض غيرك لتوصل مارك الى أرضك (فلو قال لشخص خذ هذه الشاة فقد  
أعنتك ذرها) أي لبنها (ونسلها) أي أولادها (فلا باباحة محبحة والشاة عارية) وكذلك ما قبل هذه  
المسورة على المعتمد وأن لم يصح بالاباحة لأن لفظ المارية قائم مقام لفظ الاباحة فكيف عليها (وتجوز  
لمارية) أي عقدها (مطلقا من غير تقييد بوقت ومقدار) أي بوقت كما عرتك هذا الثوب شهرا  
فلا يفرق الحال بينهما نعم المؤقتة تجوز فيها تكرير المستعار ما استعاره لافاد استعار أرضا لبناء أو  
غراس مجاز له أن يبنى أو يغرس مرة بعد أخرى طال نقض المدة أو يرجع المعبور في المطلقة لا يفعل ذلك  
الأمرة واحدة طال يصح له أن يتجدد مرة بعد أخرى (وفي بعض النسخ وتجوز المارية مطلقا ومقيدة  
بمدة) وهي أولى (وللمعبر) والمعبر (الرجوع في كل منتهى) أي المارية المطلقة والمقيدة (في شاة)  
لأنها عقد يجاز من الطرفين فتفسخ بما تفسخ به الوكالة من موت أحدهما وجنونه وانما هو ونحو  
ذلك ويستثنى من جواز الرجوع مسائل منها ماذا أعاره الشاة لصلاة الفرض فيمنع الرجوع حتى  
يفرج منه . ومنها كمالو أعار الأرض للزرع فيمنع الرجوع حتى يبلغ أو أن قلعه ان لم يقصر بتأخيرها فان  
قصر قبل الرجوع حتى لو عين مدة ولم يدرك فيه الزرع انقضى من المستعار قلعه المار مجازا . ومنها كمالو أعار  
كفنا لميت فيمنع الرجوع بمجرد وضعه عليه وان لم يلف عليه . ومنها ماذا أعار أرضا لدفن ميت محترم  
فيمنع الرجوع حتى يندرس الاعجب الذئب محافظة على حرمة الميت نعم تجوز الرجوع قبل ادلائه في القبر  
لا بعده وأن لم يوار بالتراب وذلك أن أذن له في تكرير الدفن والافقدا انتهت المارية فلا يحتاج إلى الرجوع  
ولا يلزم المستعير ضمان ما استوفاه من النافع قبل عليه رجوع المعبور بآزمة الرد عند علمه ويجب  
على الورثة في صورة الموت وعلى الولي في صورة الجنون الرد على المير أو وارثه حالا ولو بلا طلب منه  
فإن آخروا ضمنوا إلا كمنز فلا ضمان عليهم (وهي أي المارية) بمعنى المار (إذا تلفت لا باستعمال  
مأذون فيه مضمونة على المستعير) وأن لم يفرط كلفها بما فيه مائة (بقيمتها) متقومة كانت أو مثلية  
كخشب والحجر (يوم تلفها لا بقيمتها يوم قبضها) والآن لم تضمن ما ناقض بالاستعمال المأذون فيه (ولا  
تضمن القيم) فليست كالفصل في التناظر تضمن أكثر القيم لوجود الأذن هنا (فان تلفت أي العين  
كحرة) باستعمال مأذون فيه كاعارة ثوب للمسيح فانسحق) أي بكى (أو انسحق) أي ذهبت عينه  
(لا استعمال فلا ضمان) وليس ممن الاستعمال المأذون فيه لو لم يجد العادة فيه فيمثل الثوب الدابة  
فلا ضمان باستعمال مأذون فيه ولو بالتعبر ممن نقل حمل مأذون فيه وبجوب هو بيزيد مرض بولد من

نخرج بمباحة آله الله  
فلا تصح اعارةها وبقاء  
عينه اعارة الشئ  
لا لا وفود فلا تصح وقوله  
(اذا كانت منفعة  
آثارا) يخرج للنافع  
التي هي أعيان كاعارة  
شاة للبنها وشجرة لثمرتها  
ونحو ذلك فانه لا يصح  
فلو قال لشخص خذ هذه  
الشاة فقد أعنتك  
ذرها ونسلها فلا باباحة  
محبحة والشاة عارية  
(وتجوز المارية مطلقا)  
من غير تقييد بوقت  
(ومقيدة بمدة) أي  
بوقت كما عرتك هذا  
الثوب شهرا وفي بعض  
النسخ وتجوز المارية  
مطلقا ومقيدة بمدة  
وللمعبر الرجوع في كل  
منتهى متى شاء (وهي)  
أي المارية إذا تلفت  
لا باستعمال مأذون فيه  
(مضمونة على المستعير  
بقيمتها يوم تلفها)  
لا بقيمتها يوم قبضها  
ولا ناقض القيم فلن  
تلف باستعمال مأذون  
فيه كاعارة ثوب للمسيح  
فانسحق أو انسحق  
بالاستعمال فلا ضمان



الاستعمال المأذون فيه بخلاف تصرفها بغير ما عني أو غشها في وقعة أو ربوة أو غيرها لا في الاستعمال  
للاذون فيه أو سقوطها في بغير حال السرقة فانه يضمن في هذه الأمور ومن ذلك ما لو استعار ثوبا  
لاستعماله في شاقة فسقط في بغيرها فانه يضمن لانه تلف في الاستعمال المأذون فيه بغيره لانه  
(فصل في أحكام النصب وهو لغة أخذ الشيء ظلما بغيره) أي معاينة فخرج نحو السرقة أو أخذ  
الشيء ظلما فقط فدخل ذلك لغة لا شرعا (وشرعا الاستيلاء) أي القهر (على حق الغير عدوانا) أي  
ظلمًا ولو بلا قصد كأن أخذ مال غيره بظنه ماله ويدخل في الاستيلاء جلوس على فراش غيره وركوب  
دابته وإن لم ينقلهما ثم إن كان الاستيلاء على حق الغير خفية من حرز مثله سمي سرقة أو مكاربة  
في صحراء سمي غارة أو بجماعة واعتد الحرب سمي اختلاسا وإن جحد ما التزم عليه سمي خيانة  
(و يرجع في الاستيلاء للعرف) وهو التعارف بين الناس بحيث لو عرض على العقول لتلقته بالقول  
والتحيا يفتي العرف استيلاء في كذا غصبا أو لا فلا وهذا ظاهر في التقار وأما المنقول فلا بد في اسم  
النصب من نقله إلا الفرائض والدابة فلا يشترط نقلهما (ودخل في حق ما يصح غصبه مما ليس بمال  
كجلب مينة) وزبل وكلب نافع وما لا يمتلئ كحبة بر مثلا ودخل فيه أيضا منفعة كقائمة من قعد  
في مسجد أو سوق وإن لم يقعد في محله وخرج مما لا يصح الاستيلاء عليه كالخمرات والخمر غير المحرمة  
والكلب العقور (وخرج بعدوانا الاستيلاء بعقد) كاستيلاء الوكيل والوديع والسناجر والمستعير  
والمرتحن فإن الاستيلاء على حق الغير في ذلك ليس عدوانا والنصب أما أن يكون نفعه لإثم والضمان  
كما إذا استولى على مال غيره المتمول عدوانا ومنه القرض بالبيع الفاسد أو الإثم دون الضمان كما  
إذا استولى على اختصاص غيره عايبه أو ماله الذي لا يمتلئ عدوانا كالحبطين من الخنطة ونحوها  
أو الضمان دون الإثم كما إذا استولى على مال غيره المتمول بظنه ماله أو اتنى فيه الإثم والضمان كأن  
أخذ اختصاص غيره بظنه اختصاصه (ومن غصب مالا لأحد) ولو ذميا أو كان ماليا (لزمه رده) فورا  
إن لم يمنع منه مانع بنفسه إن لم يكن محجورا عليه وولي له إن كان محجورا عليه فلو كان المصوب  
مختلطا فخطأ به جرح حيوان له حرمة ولو ما كولا وخيف من زعمه الضرر البيع للقيم غير الشين  
الفاش في غير الأدمى لم يلزمه رده ولا يمتلئ محجور أخذ مال الغير فحفظ الحيوان ابتداء فاقول أن  
لا يزج حق لا يزج عن الأدمى بدموته وإن لم يستهلك لحرمته بخلاف المرتد فيزج منه ولو بعد  
الخطأ لزمه رده إن كان يستمتع به والا فلا يزج بل يجب قيمته (كالمالك) أي المال (ولو غرم) أي  
الغائب (على رده) أي المصوب (أضعاف قيمته) ولو كان غير متمول كحبة بر أو كلب نافع (ولزمه  
أيضا أرض نقصه) وهو ما نقص من قيمته (إن نقص) بغير رخص السعر سواء كان النقص نقص  
عين كقطع يد أو نقص صفة كسنان صنعة فلو غصب فردق نعل قيمته عشرة دراهم فقلقت  
أحداها فصارت قيمة الباقية درهمين لزمه رعاية مع رد الباقية (كن غصب ثوبا فليس له) نقص  
بليسه كحرق وبلاء (أو نقص بغير كس) كحرق لبعضه (ولزمه أيضا أجره مثله) أي المصوب لمدة  
مكته تحت يده ولو لم يستوف المنفعة بأن لم يوجد منه استعمال (أملو نقص المصوب برخص سعره  
فلا يضمنه الغاصب على الصحيح) أي لو رده لم يلزمه شيء إذا لم يوجد منه استعمال لبقاء المصوب بحاله  
ولو غصب ثوبا قيمته عشرة فصارت بالرخص درهما ثم لبس فابلاه فصارت نصف درهم فرده لزمه  
خمس درهمي قسط الثالث من أقصى قيمته وهو نصف الثوب (وفي بعض النسخ ومن غصب مال  
امري أجبر على رده) أي أكره على رده (إلى آخره) أي آخر ما ذكره المصنف من قوله وأرض  
نقصه وأجره مثله (فإن تلف المصوب) المتمول عند الغاصب بآفة أو اتلاف (ضمنه الغاصب بمثله)

(فصل في أحكام

النصب وهو لغة أخذ

الشيء ظلما بغيره

وشرعا الاستيلاء على

حق الغير عدوانا

ويرجع في الاستيلاء

للعرف ودخل في حق

ما يصح غصبه مما

ليس بمال كجلب مينة

وخرج بعدوانا الاستيلاء

بعقد (ومن غصب

مالا لأحد لزمه رده)

للمالك ولو غرم على

رده أضعاف قيمته

(و) لزمه أيضا (أرض

نقصه) إن نقص كن

غصب ثوبا فليس

أو نقص بغير ليس

(و) لزمه أيضا (أجره

مثله) أما لو نقص

المصوب برخص سعره

فلا يضمنه الغاصب على

الصحيح وفي بعض

النسخ ومن غصب مال

امري أجبر على رده إلى

(فإن تلف المصوب

(ضمنه الغاصب بمثله)



ل أي مكان حل به الشيء (ان كان له أي الغصوب مثل) موجود بمن مثله في دون مسافة القصر  
 و بقي له قيمة ولو بسيرة والآ فبالقيمة في مكان الغصب وزمانه فلو غصب ماء في مفازة ثم اجتمعا  
 عند شط نهر مثلا وجبت قيمته بالمفازة وكذا لو غصب نلحا في الصف ثم اجتمعا في الشتاء ضمن  
 قيمته في الصف (والأصح أن الشيء محاصره) أي ضبطه شرعا (كيل أو وزن وجازا لسم فيه)  
 الذي يقدر شرعا بالكيل كالبر والذرة وبالوزن (كنحاس وقطن) وان لم يترغ حبه (لأغلبة  
 ومعجون) وكل منهما طيب مركب من نحو مسك وكافور وغيره وذهب وقيل ان الشيء محاصره  
 كيل أو وزن وان لم يجز السلم فيه كالأغلبة والمعجون وقيل انه محاصره كيل أو وزن وجازا لسم فيه  
 وجازا يبع بعضه ببعض فيخرج العنب والرطب (وذكر كذا المصنف ضمان) الغصوب (التقوم في قوله  
 أوضينه) أي الغصوب (بقيته ان لم يكن له مثل بان كان متقومًا واختلفت قيمته) حيوانا كان  
 أو غيره (أكثر ما كانت) أي وجدت القيمة (من يوم الغصب إلى يوم التلف) وان زاد إلا كثر  
 على دية الحر فلو كان الغصوب رقيقا لتوجه الرث عليه حال الزيادة فيضمن الزائد (والعمدة  
 في القيمة بالنقد الغالب) ان غلب نقد واحد (فان غلب نقدان) تعين الأنفع للمالك (و) ان  
 (تساويا) في النفع للمالك (قال الرافعي عين القاضى واحدا منهما) أي التقدين ويضمن متقوم تلف  
 لا غصب بقيته وقت تلف لأنه بعده معدوم . والحاصل في هذه المسئلة ان من غصب عينا مثلية  
 وأتلفها يلزمه مثلها فان فقده أو وجدته زيادة على ثمن مثله لزمه أقصا قيمه من وقت الغصب إلى  
 وقت فقد المثل فلو كان وقت الغصب يساوي مائة ووقت الفقد يساوي مائتين وفيما بين الوقتين يساوي  
 ألفا لزمه الألف ووقف على ذلك وأما التقوم فيضمن بأقصى قيمه من الغصب إلى التلف .

(فصل : في أحكام الشفعة) وكيفيتها (وهي يسكون الفاء) مع ضم الشين للحمزة (وهي الفقهاء  
 يعتمها) أي الفاء يقلع عن أمة اللغة (ومعناها لغة الضم) سميت الشفعة بلفظ الشفعة لصح نصيب  
 الشريك إلى نصيبه ومحلهما في الأصل أن يكون عقار بين اثنين مثلا يبيع أحدهما لغير شريكه  
 فثبت لشريكه حق ملك البيع قهرا بمثل الثمن أو قيمته حتى التملك فيما ذكره مؤسس الشفعة  
 شرعا كما قال الشارح (وشرع الحق ملك) أي استحقاق تملك (قهرى) بالرفع (ثبت) أي الاستحقاق  
 (لشريك القديم) والمالك للرقبة لأحو موسى له بمنفعة وموقوف عليه (على الشريك الحادث  
 بسبب الشراكة بالمعوض الذي ملك) أي المشفوع (به) فخرج بالمعوض مالم يملكه بهيمة أو أرث  
 أو نحوهما فلا شفعة (وشرعت) أي الشفعة (لدفع الضرر) (والأصح أن علة ثبوت الشفعة في التقسيم  
 دفع ضرر أحده القاسم ودفع ضرر الحاجة إلى أفراد الحصص الصائرة إلى الشفعين وهو الشريك  
 القديم بعد القسمة من الشريك الحادث لو قسم بينه وبين القديم باستحداث الزافي التي تحدث  
 من المشتري لو لم يأخذ الشفعين بالشفعة كالمعد والتور والبالوعة ونحوها وقيل ان العلة دفع ضرر  
 الشراكة فيما يندوم وكل من الضرر ينحصر قبل البيع ومن حق الرأغب في البيع من الشريكين  
 من يخلص صاحبه منهما بالبيع له فاذا باع لغيره سلطه الشرع على أخذه منه قهرا أو الجوعن الشفعة  
 صلحهما لم يكن المشتري نادما أو مغفونا حيث لم ينشأ من تركها معصية فان ترتب عليه ذلك كان  
 يكون المشتري مشهورا بالفجور فينبغي أن يكون الأخذ مستحبالا واجبا أن تعين طريقا لدفع  
 حرج المشتري من الفجور . وكذا كانها ثلاثة أخذ وهو الشريك المالك وتأخوذ منه وهو المشفوع  
 وتأخوذ وهو المشفوع والشفعة إنما تجب في التملك لأني الاستحقاق لانه ثابت باللفظ والشفعة  
 عن التملك لا الملك (والشفعة) أي استحقاق التملك القهرى (واجبة أي ثابتة للشريك بالخلطة)

ان كان له أي الغصوب  
 (مثل) والأصح أن  
 الشيء محاصره بكل  
 أو وزن وجازا لسم فيه  
 كنحاس وقطن  
 لا غلبة ومعجون .  
 وذكر كذا المصنف ضمان  
 التقوم في قوله (أو)  
 ضمنه (بقيته ان لم  
 يكن له مثل) بان كان  
 متقومًا واختلفت قيمته  
 (أكثر ما كانت من  
 يوم الغصب إلى يوم  
 التلف) والعبرة في  
 القيمة بالنقد الغالب  
 فلان غلب نقدان  
 وتساويا قال الرافعي  
 عين القاضى واحدا  
 منهما .  
 (فصل) في أحكام  
 الشفعة وهي يسكون  
 الفاء وجعل الفقهاء  
 يضمها ومعناها لغة الضم  
 وشرع الحق ملك قهرى  
 ثبت للشريك القديم  
 على الشريك الحادث  
 بسبب الشراكة بالمعوض  
 الذي ملك به وشرعت  
 لدفع الضرر (والشفعة  
 واجبة) أي ثابتة  
 (لشريك بالخلطة)



أى سبب الشراكة في الأعيان (أى خلطة الشيوع) أى شوبع ملك كل من الشريكين في الشفعة  
 (دون خلطة) النافع فلا شفعة فيها ولا تثبت الشفعة (بالجوار فلا شفعة لجار الدار ملاًصفاً كان  
 أو غيره) روى البخارى عن جابر قال إنما جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم الشفعة في كل ما  
 يقسم أى في كل نصيب ملك معاوضة لم يقسم فإذا وقعت الحدود أى وقعت القسمة قبل البيع  
 العيالات بين الشريكين وصرفت الطرق بتخفيف الرأى أى انفصلت الحصص من غير شركة  
 في نحو الطرق فلا شفعة أى لأنها صاراً مجازين (وإنما تثبت الشفعة فيما يقسم أى) في مشترك  
 (يقبل القسمة) إذا طلبها الشريك بأن لا يطل نفعه المقصود منه لو قسم (دون ملاًصفاً) أى  
 دون مشترك لا يقبل القسمة بأن يطل نفعه المقصود منه لو قسم (كحمام صغير) ودار كذلك  
 (فلا شفعة فيه) ولو كان لأحد الشريكين عشر دار صغيرة وللاخر خمسة أعشارها تثبت الشفعة  
 للأول إذا باع الثانى ولا تثبت الثانى إذا باع الأول لأن الشتر يطل نفعه المقصود منه لو قسم (فإن  
 أمكن انقسامه) أى للشترك (كحمام كبير يمكن جعله حمامين تثبت الشفعة فيه) والصحيح بثبوتها  
 في الممر إن كان للشترى طريق آخر إلى الدار أو أمكن فتح باب لها إلى شارع أو إلى بستان  
 فيه (والشفعة ثابتة أيضاً في كل ما لا ينقل من الأرض غير الموقوفة) أما الموقوفة فلا شفعة فيها لعدم  
 ملك الرقة (والمحتكرة) أى الأرض المجهول عليها حكم وهو الأجر المأذون به وهو ربتها أن تكون  
 موقوفة وتؤجرها للظفر للنساء عليها بأجرة معلومة كان يجعل عليها كل سنة كذا وتكون ملكاً  
 وتؤجرها مالكها للنساء عليها كذلك فعلى الصورة الأولى تكون المحتكرة من الموقوفة وإنما  
 ذكرها بعد الموقوفة لأنها يتوهم ثبوت الشفعة في البناء الذى عليها (كالمقار) بفتح العين وهو  
 اسم للجزل وللأرض والضائع بكسر الصاد وهي القرية الصغيرة (وغيره) أى غير المقار مما فى معنى  
 (من البناء والشجر تبعاً للأرض) لا استقلالاً. والحاصل أن الشفعة لا تثبت إلا في أرض وأحداهما  
 أو في أرض مع ما يتبعها من كل ما يدخل في بيعها عند الإطلاق (وإنما يأخذ الشفع شقص  
 المقار) من الشترى (بالحسن الذى وقع عليه البيع) فعلى معنى البناء أو غيره (فإن كان الحسن مثلاً  
 كحب ونقد أخذه) أى المشفوع (بمثله) أى الثمن إن تيسر المثل في دون مسافة القصر والافقيت  
 (أو) كان الثمن متقوماً كبدونوب أخذه) أى المشفوع (بقيمته) أى الثمن وهو العبد والتوب  
 (يوم البيع) لأنه وقت ثبوت الشفعة ولو بيع مثلاً شقص وغيره كنوب وشمّن وأخذ الشفع  
 الشقص بقدر حصته من الثمن باعتبار القيمة ولو كان الثمن مائتين وقيمة الشقص ثمانين وقيمة  
 التوب عشرين أخذ الشفع الشقص بأربعة أخماس الثمن وهي مائة وستون لأن قيمته أربعة  
 أخماس مجموع القيمتين (وهي أى الشفعة بمعنى طلبها) بأن يقول أنا طالب للشفعة بعد علم الشفع  
 بالبيع على الفور لأنها حق ثبت لدفع الضرر فكان (على الفور) كالرد بالعيب. والحاصل أن  
 طلب الشفعة فوري حقيقة بأن يأخذ في السبب كالسبب لحل الشترى أو للعائم ويقرب  
 أنها طالب للشفعة أو أخذت بالشفعة وأن التملك أى حصول الملك بها فوري إضافي فلا يحكم  
 الملك بمجرد الطلب حتى توجد الشروط (وحيثئذ) أى حين إذ كانت على الفور (فليبادر الشفع  
 إذا علم بيع الشقص بأخذه) أى الشقص بالشفعة بأن يقول أنا أخذ بالشفعة (وتكون المبادر  
 في طلب الشفعة على العادة) ولو بوكيله بالطلب أو رفع الأمر إلى الحاكم (فلا يكلف الأمر  
 على خلاف عادته بعدو) أى جري (أو غيره) كركوب ولا يكلف الإشهاد على الص  
 فلا تبطل شفخته بتركه (بل الضابط في ذلك) أى طلب الشفعة (أن ماعد توانياً) أى تقصير

أى خلطة الشيوع  
 (دون خلطة الجوار)  
 فلا شفعة لجار الدار  
 ملاًصفاً كان أو غيره  
 وإنما تثبت الشفعة  
 فيما يقسم أى يقبل  
 القسمة (دون ما  
 لا يقسم) كحمام صغير  
 فلا شفعة فيه فإن أمكن  
 انقسامه كحمام كبير  
 يمكن جعله حمامين تثبت  
 الشفعة فيه (و) الشفعة  
 ثابتة أيضاً في كل  
 ما لا ينقل من الأرض  
 غير الموقوفة والمحتكرة  
 (كالمقار وغيره) من البناء  
 والشجر تبعاً للأرض  
 وإنما يأخذ الشفع  
 شقص المقار (بالحسن  
 الذى وقع عليه البيع)  
 فإن كان الحسن مثلاً  
 كحب ونقد أخذه مثله  
 أو متقوماً كبدونوب  
 أخذه بقيمته يوم البيع  
 (وهي) أى الشفعة بمعنى  
 طلبها (على الفور)  
 وحيثئذ فليبادر  
 الشفع إذا علم بيع  
 الشقص بأخذه  
 وتكون المبادر في  
 طلب الشفعة على العادة  
 فلا يكلف الأمر على  
 خلاف عادته بعدو  
 أو غيره بل الضابط في  
 ذلك أن ماعد توانياً



في طلب الشفعة أسقطها والآ فلا (فان آخرها) أي الشفعة (مع القدرة عليها بطلت) فلو كان مريضا أو غائبا عن  
 بلد المشتري أو محبوسا أو خائفا من عدو فليؤكل ان قدر والا فليشهد على  
 (١٦٣)

من التوكيل أو الاشهاد  
 بطل حقه في الأظهر ولو  
 قال الشفيع لم أعلم أن  
 حق الشفعة على الفور  
 وكان ممن يخفى عليه  
 ذلك صدق بيمينته (واذا  
 تزوج شخص امرأة  
 على شقص أخذه)  
 أي أخذ (الشفيع)  
 الشقص (بمهر المثل)  
 لتلك المرأة (وان  
 كان الشفعة جماعة  
 استحقوها أي الشفعة  
 على قدر حصصهم  
 من (الأمالك) فلو كان  
 أحدهم نصف عقار  
 ولا آخر ثلثه ولا آخر  
 سدسه فباع صاحب  
 النصف حصته أخذها  
 الآخران أثلاثا.  
 فصل في أحكام  
 القراض، وهو لغة  
 مشتق من القرض  
 وهو القطع، وشرعا  
 دفع المالك مالا للعامل  
 يعمل فيه ويرجع المال  
 بينهما (وللقراض  
 أربعة شرائط) أحدها  
 (أن يكون على ناض)  
 أي نقد (من الدراهم  
 والدنانير) الخالصة فلا  
 يجوز القراض على تبر  
 ولا حلي ولا مفشوش

(في طلب الشفعة أسقطها) أي أسقط حقه في الشفعة (والآ فلا فان آخرها أي الشفعة) بعد العلم  
 بالبيع بأن لم يطلها (مع القدرة عليها) بأن لم يكن له عذر (بطلت) شفعتها لتقصيره (فلو كان مريضا  
 الشفعة مريضا) مريضا يمنع من المطالبة لا كصداع يسير (أو غائبا عن بلد المشتري) ولو سفر أقصرا  
 (أو محبوسا) ولو بحق (أو خائفا من عدو) على نفسه أو ماله أو عرضه (فليؤكل) غيره في الطلب (ان  
 قدر) على التوكيل (والا فليشهد على الطلب) للشفعة (فان ترك المقدور عليه من التوكيل أو الاشهاد  
 بطل حقه في الأظهر) لتقصيره فلو كان في صلاة أو طعام أو قضاء حاجة فله الإيعام ولا يكلف قطعها  
 (ولو قال الشفيع لم أعلم أن حق الشفعة على الفور) وكذا لو قال لم أعلم أن لي الشفعة (وكان ممن  
 يخفى عليه ذلك) بأن كان غاميا ولو محالطا للعلماء (صدق بيمينته) ويبقى حقه في الشفعة (واذا تزوج  
 شخص امرأة) أو خالها (على شقص أخذه أي أخذ الشفيع) أي شريك للمصدق أو الخال  
 (الشقص) من المرأة في الأولى ومن الخال في الثانية (بمهر المثل لتلك المرأة) لأن  
 البضع منقوض وقيمته مهر المثل ولو دفع لها الشقص منعة فكذلك أخذها بتمتع مثلها المهر مثلها  
 لأنها الواجبة بالفرق والشقص عوض عنها (وان كان الشفعة جماعة) من الشركاء (استحقوها  
 أي الشفعة على قدر حصصهم) أي نصيبهم (من الأمالك) لا على قدر الرءوس (فلو كان) عقار  
 بين ثلاثة (لأحدهم نصف عقار ولا آخر ثلثه ولا آخر سدسه فباع صاحب النصف حصته أخذها)  
 أي تلك الحصة التي هي النصف (الآخران أثلاثا) فبأخذ الثاني سهمين والثالث سهما ولو باع صاحب  
 الثلث حصته أخذها الآخران أو باعوا باع صاحب السدس حصته أخذها الآخران أحماسا فان  
 سائل الثلاثة تصح من ستة فلتدخل بين الخرجين في المسئلة الأولى والثانية وثلثان في الثالثة  
 وهذا بخلاف ماله كان عبد بين ثلاثة لأحدهم نصف ولا آخر ثلث ولا آخر سدس فاعتق صاحب  
 الثلث وصاحب السدس نصيبهما معا وهما مؤسيران بقيمة الباقي فاتفهما بغير مان قيمة النصف بالسوية  
 فهذا على قدر الرءوس لأن العتق اثنان وقد اشتركا فيه ولا كذلك الشفعة فان سبها الأمالك .  
 (فصل في أحكام القراض) ويقال له المقارضة والمضاربة (وهو لغة) دفع مال لشخص ليتصرفه  
 فيكون الربح بينهما على ما شرطوا والخسران على المال وهو (مشتق من القرض وهو القطع) لأن  
 مالك قطع للعامل جزءا من ماله ليتصرف فيه وجزءا من الربح (وهو حقيقته) شرعا دفع المالك  
 أو من يقوم مقامه كالولي (مالا للعامل يعمل فيه) بالتجارة مع الصيغة (ويرجع المال بينهما) أي  
 مالك والعامل . ولز كان ستة مالك وعامل وعمل وربح وصيغة ومال (وللقراض أربعة شرائط :  
 أحدها أن يكون) عقده (على ناض أي نقد من الدراهم) الخالصة (والدنانير الخالصة) معلوم الجنس  
 وقدر والصيغة معين في يد عامل (فلا يجوز القراض على تبر ولا حلي) كخلخال وسوار ونحوهما  
 (ولا) على نقد (مفشوش) نعم ان كان غنسه لا يتميز فيه النحاس من الفضة فتح القراض عليه في  
 (أظهر) (ولا) على (عروضها ومنها) أي العروض (الفلوس) لأنها من النحاس ولا على مجهول الجنس  
 كقدر أو الصفة ولا على مبهم كاحدى الصترين الا ان عينت أحدهما في المجلس فصح القراض  
 في حريم العقد ولا على شرط كون المال في يد غير العامل (والثاني أن يأذن رب المال) أي مالكة  
 (المحل في التصرف) بالتجارة (اذنا مطلقا) أي غير مقيد بنوع (فلا يجوز للمالك أن يضيق التصرف  
 من العامل كقوله لا تشتر شيئا حتى تشاورني) فقد لا يجده حين الشراء (أو لا تشتر

عروض ومنها الفلوس (و) (الثاني أن يأذن رب المال للعامل في التصرف) إذنا (مطلقا) فلا يجوز للمالك أن يضيق  
 تصرف على العامل كقوله لا تشتر شيئا حتى تشاورني أو لا تشتر



الاحطة البيضاء مثلا  
ثم عطف المصنف على  
قوله سابقا مطلقا قوله  
هنا (أو فيما) أي في  
التصرف في شيء  
(لا ينقطع وجوده  
غالبا) فلو شرط عليه  
شراشي يندرج وجوده  
كالحل الذي لم يصح  
(و) الثالث (أن بشرط  
له) أي بشرط المالك  
للعامل (جزءا معلوما  
من الربح) كنصفه أو  
ثلثه فلو قال المالك  
للعامل قارضتك على  
هذا المال على أن لك  
فيه شركة أو نصيبا منه  
فسد القراض أو على  
أن الربح ينقسم  
ويكون الربح نصفين  
(و) الرابع (أن لا يقدر)  
القراض (بمدة معلومة)  
كقوله قارضتك سنة  
وأن لا يعلق بشرط  
كقوله إذا جاء رأس  
الشهر قارضتك  
والقراض أمانة (و)  
حينئذ (لا ضمان على  
العامل) في مال القراض  
(الآبدوان) فيه وفي  
بعض النسخ بالعدوان  
(وإذا حصل) في مال  
القراض (ربح  
وخسران) حصر  
الخسران بالربح

الاحطة البيضاء) ألا في محل لا يندرج وجودها فيه (مثلا) أي كاليافوت الأحمر ولا يصح القراض  
لو قال أن تشتري حنطة وتبديها في الحال لتضيقه على العامل بطالب الفورية في الشراء والبيع ويجوز  
منع شراء المعلن بأن يقول ولا تشتري المتاع الفلاني (ثم عطف المصنف على قوله سابقا مطلقا قوله  
هنا أو) أن يأذن (فيما أي في) مقيد من (التصرف في شيء) لا ينقطع وجوده غالبا فلو شرط عليه  
أي العامل (شراشي يندرج وجوده كالحل البلق) جمع رائق وهو ما فيه سودا وبياض (لم يصح)  
لأنه لا يحصل منه الربح غالبا ولو أذن فيما يتم فأنقطع لم ينفي العقد (والثالث أن بشرط) بكسر  
الراء وضما (له أي بشرط المالك للعامل) في أصل العقد (جزءا) ولو قليلا (معلوما) لها (من الربح)  
بجزئته (كنصفه أو ثلثه فلو قال المالك للعامل قارضتك على هذا المال على أن لك فيه شركة أو  
نصيبا منه) أي المال (فسد القراض) لاجل حصص العامل أو على أن لأحدهما عشرة أو ربع نوع  
معين لم يصح لعدم العلم بالجزئية ولأنه قد لا يربح غير العشرة أو غير ربع المصنف فيقول أحدهما  
بجميع الربح فلو شرط للعامل شيئا من غير الربح لم يصح (أو على أن الربح ينقسم) أي القراض  
(ويكون الربح نصفين) لأنه من المعلوم ضمنا لجله على التساوي كما لو قال هذا الدار بين زيد وعمرو  
وتملهما لو قال المالك للعامل ولك نصف الربح مثلا فإنه يصح لأن باقية تابع للمال بحكم الأصل  
بخلاف ما لو قال له على أن لي النصف فإنه لا يصح لأن الربح للمالك بحكم التبعية للمال ولم ينسب  
للعامل شيء منه ومتى فسد القراض استحق العامل أجره للمثل ولو علم الفساد لأنه لم يعمل بما وافق  
فاته للسعي إلا إذا قال المالك والربح كله لي ولو اختلفا في قدر المشرط تخالفا ورجع لأجرة المثل  
(والرابع أن لا يقدر القراض بمدة معلومة كقوله قارضتك سنة) سواء أذكرت بعد ذلك أو منعه  
التصرف بعدها كقوله ولا تصرف بعدها أو البيع أو الشراء كقوله ولا تباع بعدها ولا تشتري بعدها  
سواء ذكر ذلك متصلا أو منفصلا. نعم إن قال قارضتك ولا تشتري بعدها فلو كانت المدة التي  
فعل التجارة بعدها تسع الشرا لا تسع الباع والأفلا. والحاصل أن المصنف قد فصّل العقد في  
أثنين وهما ما إذا قال قارضتك سنة ولا تشتري بعدها أي وكان متصلا بالقدوم ما إذا قال قارضتك ولا  
تشتري بعدها سنة بخلاف ما لو اقتصر على قارضتك سنة أو زاد ولا تصرف أو قال ولا تباع بعدها أو قال  
بعد مدة وتراجع ولا تشتري بعدها ولو قارض شخصي على أن تشتري الحنطة وتجزئها مدة فإذا ارتفع  
سعرها باعها لم يصح القراض لأن الربح غير حاصل من جهة الربح (وأن لا يعلق) العقد والتصرف  
(بشرط كقوله إذا جاء رأس الشهر قارضتك) وقوله قارضتك وإذا جاء أول الشهر تصرف بخلاف  
الوجه كاله فإنه يجوز فيها تعليق التصرف وعلم من امتناع التأقيت امتناع التعليق لأن التوقيت أسهل  
منه بدليل جوازه في الإجارة والسفارة (والقراض أمانة) كالمال المفترض عليه أمانة في يد العامل فيقبل  
قوله في الرد على المالك في تلف المال وفي حصول الربح وعديم وفي مقداره وفي شراؤه لنفسه أو  
للقراض (وحيثئذ) أي حين إذا كان القراض أمانة (لا ضمان على العامل) في مال القراض (الآبدوان)  
أي ظلم (فيه) أو تفرط بأن قصر في حفظه أو استعمله لغير جهة القراض ولو ناسيا فلو سافر به بلا إذن  
أو في البخر بلا نص أو خلط مال القراض بمال آخر فإنه يضمن بواحد من ذلك (وفي بعض النسخ  
بالعدوان وإذا حصل في مال القراض ربح) بسبب تصرف العامل (وخسران) أي نقص بسبب رخص  
أو كساد أو عيب حادث أو تلف بعد تصرف العامل فيه (جبر الخسران بالربح) سواء حصل قبله أو  
بعده. نعم لا يجبر خسران ما أخذ المالك بعد الخسران بل الخسران موزع على المأخوذ والباقي بماله  
للمال مائة والخمسون ثم أخذ عشرين من الخمسين من الخسران بع الخسران لأن الخسران إذا وزع على



واعلم أن عقد القراض  
جائز من الطرفين فكل  
من المالك والعامل

فكسحه

(فصل في أحكام

المساقاة ، وهي لغة

مشتقة من القى وشرعا

دفع الشخص مالا

أو شجر عنب لمن

يتعهده سقي وتربية على

أن له قدر معلوما من

ثمره (والمساقاة تجازة

على شتين فقط والنخل

والكرم) فلا تجوز

المساقاة على غيرها

كتين ومشمش ونصح

المساقاة من جائز

التصرف لنفسه ولصبي

ومجنون بالولاية عليهما

عند المصلحة وصحتها

ساقيتك على هذا النخل

بكذا أو سلمته اليك

لتتعده ونحو ذلك

ويشترط قبول العامل

(ولها) أى المساقاة

(شركان أحدهما أن

يقدرها المالك (بمدة

معلومة) كسنة هلالية

ولا يجوز تقديرها بأدراك

الثمر في الأصح (والثاني

أن يعين المالك

(للعامل جزءا معلوما من

الثمرة) كصفيها أو ثلثها

فلو قال المالك للعامل

على أن ما فتح الله

من الثمرة يكون ينصاح

وعمل على ضريين

(ثم العمل فيها على ضريين

ثمانين حصص كل عشرة بن خمسة فالكثيرون المأخوذة حصصها خمسة والستون الباقية عند العامل  
حصصها من الحصة خمسة عشر فالجمله خمسة وسبعون بمعنى أنه إذا حصل في شجرنا الستين بخمسة عشر  
فى حصصها فيصير رأس المال خمسة وسبعين حتى لو بلغ المال ثمانين لم يأخذ المالك الجميع بل تقسم  
الحصة بينهما نصفين ان شترنا الناصفة ولو أخذ المالك بعض المال بعد ظهور ربع المال المأخوذ رجع  
ورأس مال بحسب النسبة الحاصلة من مجموعها فلا يجزى بالربع خسر يقع بعد الأخذ بهناله المال  
مائة والربع عشرون ثم أخذ عشرين فحصةها وهو ثلثان وثلث ربع ورأبها رأس مال لأن الربع  
تدس المال فيستقر للعامل الشرط له منه وهو واحد وثلثان ان شرط له نصف الربع وهو قرض  
فى ذمة المالك وللعامل ثلثان يملك ما فى يده قدر ذلك والباقي من الربع المأخوذ وهو ستة عشر  
وثلثان رأس المال فيعود الى ثلثان وثمانين وثلث هذا ان أخذ بغير رضا العامل أو برضاه وصرحا  
بالاشاعة أو اطلقا فان قصد الأخذ من رأس المال اخنص به أو من الربع فكذلك فيملك العامل  
مما يتده قدر حصته على الاشاعة فان اختلف قصدهما عمل بقصد المالك ولو أخذ المالك بعض  
المال قبل ظهور ربع وخسر رجع رأس المال للباقي بعد المأخوذ بهناله المال مائة وأخذ منه  
عشرين رجع المال لثمانين (واعلم أن عقد القراض جائز من الطرفين) أى طرفي المالك  
والعامل (فكل من المالك والعامل فكسحه) متى شاء وحمل نفوذه من العامل حيث لم يترتب عليه  
استيلاء ظالم على المال أو ضياعه واللازم ينفذ ولا ينفذ من المالك أيضا ان ظهر ربع لما فيه من  
ضياع حصه العامل .

(فصل في أحكام المساقاة وهي لغة مشتقة) أى مأخوذة (من القى) بتدبير الباء بمعنى النخل وانما  
أخذت منه لأنه موردها (وشرعا دفع الشخص) بصيغة معلومة (نخل أو شجر عنب لمن يتعهده) أى  
يقوم بأصلاحه (سقي وتربية على أن له قدر معلوما من ثمره) ولو كان له حصة عاقدان وعمل وثمر وصيغة  
ومورد العمل (والمساقاة تجازة) أى محببة (على شتين فقط والنخل والكرم) بشرط أن يكون  
مفروضا مقيما مريتا بيد عامل لم يبد صلاح ثمره سواء ظهر أم لا (فلا تجوز المساقاة على غيرها)  
كسقي ولا (كتين ومشمش) وبطيخ وتفاخ اقتصارا على مورد النص ولا تصح على غير مربي ولا على  
مهر كأحد السمانين ولا على كونه بيد غير عامل ولا على ودي يفرسه العامل أو المالك ولا على ما بدا  
صلاح ثمره ولو البعض فى البستان الواحد لقوات أكثر الأعمال (وتصح المساقاة من جائز التصرف  
نفسه ولصبي ومجنون بالولاية عليهما عند المصلحة وصحتها) أى المساقاة أن يقول المالك (ساقيتك على  
هذا النخل) أو على هذا العنب (بكذا) أى بنصف الثمر مثلا (أو) يقول (سلمته) أى هذا النخل  
(اليك لتتعده) ثمانية أشهر مثلا (ونحو ذلك) كما ملكتك على هذا البستان سنة مثلا بكذا  
ويشترط قبول العامل لفظا بأن يقول قبلت أو نحو ذلك (ولها أى للمساقاة) أى لصحتها (شركان أحدهما  
أن يقدرها المالك) مع موافقة العامل على ذلك (بمدة معلومة) بشرط فيها الشجر غالبا يقينا أو ظنا  
(كسنة هلالية) أو أكثر (ولا يجوز تقديرها بأدراك الثمرة) أى نصحتها (فى الأصح) للجهل بوقته فانه  
يقدم ناره ويتأخر أخرى وقيل يصح تقدير المدة باستواء الثمرة نظرا الى أنه المقصود (والثاني أن يعين  
المالك جزءا معلوما من الثمرة) كثيرا كان أو قليلا (كصفيها أو ثلثها) فلا يصح شرط ثمر شجرة  
بعضه ولا شرط بكل معلوم من الثمرة ولا يصح شرط الثمر كله لأحدها ولا شرط شئ منه لغيرها إلا لتمام  
حدها (فلو قال المالك للعامل) ساقيتك على هذا النخل سنة (على أن ما فتح الله به من الثمرة  
يكون) مشتركا (لينا صرح وحمل على الناصفة ثم العمل فيها) أى المساقاة (على ضريين) أى بوعين  
من الثمرة يكون ينصاح وعمل على الناصفة



على العامل (و) الثاني  
(ععمل يعود نفعه  
الى الأرض) كمنصب  
الدواليب وحفر الأنهار  
(فهو على رب المال)  
ولا يجوز أن يشترط  
المالك على العامل شيئا  
ليس من أعمال المساقاة  
كحفر النهر ويشترط  
أنفراد العامل بالعمل  
فلو شرط رب المال عمل  
غلامه مع العامل لم يصح  
واعلم أن عقد المساقاة  
لازم من الطرفين ولو  
خرج الثمر مستحقا كان  
أوصى بثمر النخل  
المساقى عليها فللعامل  
على رب المال الحجرة  
المثل لعمله .

فصل في أحكام

الاجارة وهي بكسر  
الهمزة في الشهور  
وحكى ضمها وهي لغة  
اسم للاجرة وشرا  
عقد على منفعة معلومة  
مقصودة قابلة للبدل  
والاباحة بعوض معلوم  
وتشترط كل من المؤجر  
والمستأجر الرشد  
وعدم الإكراه وخرج  
بمعلومة الجمالة ومقصودة  
استئجار تفاعلة ثمنها  
وبقابلة للبدل منفعة  
البضغ فالعقد عليها  
لا يسمى اجارة

(أحدهما عمل يعود نفعه الى الثمرة) أى لزادتها أو اصلاحها وهو ما يتكرر كل سنة أى في وقت  
أصبح اليه (كفي النخل وتلقحه) أى النخل وهو معذور (بوضع شي من طلع الد كور في طلع  
الاناث) بأن يشق بطلع الاناث ويدر فيه شي من طلع الد كور وقد يستغنى بعض النخل عن الوضع  
الذ كور لكونها تحت ربح الذ كور فيحمل الهواء ربح الذ كور البها وكثفة بحري الماء من طين  
ونحوه وإصلاح أحاجين يقف فيها الماء حول النخل ليشربه وتنحية حشيش وقضاء مضرة بالشجرة  
وكحفظ الثمر على الشجر وفي البذر عن السرقة والطير والشمس (فهو) أى العمل الذ كور كله على  
العامل) أى من حيث العمل وأما آلات ذلك فهي على المالك كالمناخل والفاس والمقول والآجر  
والحجر والطلع الذي يلقح به النخل والهيمة التي تدور الدواليب (و) النوع (الثاني) عمل يعود نفعه  
الى الأرض) وهو الذي لا يتكرر كل سنة (كمنصب الدواليب وحفر الأنهار) وبناء حيطان البستان  
ونصب الأبواب وإصلاح ما أنهار من النهر ونحو ذلك (فهو على رب المال) أى مالكة دون العامل  
(ولا يجوز أن يشترط المالك على العامل شيئا ليس من أعمال المساقاة كحفر النهر) فتفسد المساقاة  
بإشتراط ذلك ويستحق العامل أجره عمله وإن علم الفساد إلا أن قال المالك والثمره كلها لي فلا شيء  
للعامل لأنه عمل غير طامع (ويشترط أنفراد العامل بالعمل) وبالبدي الحديقة (فلو شرط رب المال  
عمل غلامه مع العامل لم يصح) أن قصد بشاركته للعامل في وضع اليد على البستان فإن قصد أعانت  
له صح والعامل أمين كما في القراض (واعلم أن عقد المساقاة لازم من الطرفين) أى طرفي العامل  
والمالك كالأجارة فلو مات العامل المعلن أفسخ العقد وأما المساقى في الزمة فإذا مات قبل تمام العمل  
قام وارثه بمقامه فعمل بنفسه أو من ماله أو من التركة ان كانت (ولو خرج الثمر مستحقا) للغير  
كالوصى له (كان أوصى بثمر النخل المساقى عليها فللعامل على رب المال الحجرة المثل لعمله) لأنه الذي غره .  
فصل : في أحكام الاجارة وهي بكسر الهمزة في الشهور وحكى ضمها (وهي لغة اسم للاجرة) وهي  
وقد اشترت في العقد (وشرا عقد) بإيجاب وقبول (على منفعة معلومة مقصودة قابلة للبدل) أى  
الاعطاء (والاباحة بعوض معلوم) وسياق مختبرات هذه القيود السنة (وتشترط كل من المؤجر  
والمستأجر الرشد) أى عدم الحجر ولو فسها مهملا (وعدم الإكراه) بغير حق كالبيع فخرج بالمنفعة  
العقد على العين كالبيع (وخرج بمعلومة الجمالة) على عمل مجهول كد العبد الآبق لأن المنفعة فيها  
مجهولة وكذا القراض (و) خرج (بمقصودة استئجار تفاعلة) أى واحدة (لثمنها) لأنها تافهة  
لا قصد وكذلك استئجار بئاع لكلمة لا تنصب كقوله يا رجل يا كرات وان روجت السلعة اذ لأدومة  
لها فان أعيت تردد أو كلام فله الحجرة المثل (و) خرج (بقابلة للبدل منفعة البضغ) في النكاح (فالقصد  
عليها) أى على منفعة البضغ (لا يسمى اجارة) بل يسمى نكاحا وأخرج هذه الصورة انما هو بحسب  
الظاهر فان النكاح عقد على منفعة البضغ في الظاهر وأما في الحقيقة فهو عقد على الانتفاع فيستحق  
الزوج أن ينتفع بالبضغ ولا يستحق منفعة البضغ بدليل أن الزوجة لو وطئت بشبهة كان المهر لها  
لا زوجها فالأخراج ضروري لاحقيق البضغ انما دخل في تعريف المنفعة من حيث مطلق الانتفاع  
لا بقيد ملك المنفعة (و) خرج (ب) قابلة (ل) الاباحة اجارة الجواري للوطء) لأنها ليست متباحة بل هي حرام  
(و) خرج (بعوض الاعارة) لأنها عقد على منفعة بلا عوض بل بجانا وكذا هبة المنافع كان وهب  
منفعة داره سنة وكذا الشركة فان كلا من الشريكين ينتفع بنصيب صاحبه لكن لا بعوض بل بجانا  
(و) خرج (بمعلوم عوض المساقاة) لأنه مجهول اذ لا يعلم أنه فطار مثلا وان كان لابد أن يكون  
معلوما بالجزئية كنصف الثمر ونحو ذلك الجمالة على عمل معلوم بعوض مجهول كالبيع بالمنفعة



وكذلك الكافر لنا على قلة محاربة منها (ولا تصح الأجرة إلا بإيجاب كاجرتك) أو كرتك أو ملكك منافع (وقبول كاستأجرت) أو أكثرية أو نحو ذلك ولا يمتنع لفظ الأجرة ولا فرق في إيفاء الأجرة على العين كقبوله أجرتك هذا الثوب مثلاً أو المنفعة كقبوله أجرتك منفعة هذه الدار سنة مثلاً ويكون ذكر المنفعة تأكيداً كقول البائع بعثك عين هذه الدار ورفقتها (وذكر المصنف ضابطاً مانعاً أجرتك بقوله وكل ما يمكن الانتفاع به) شرعاً (مع بقاء عينه) مدة الأجرة (كاستئجار دار للسكنى ودابة للركوب صحت أجرتك) لكن تكره أجرة مسلم ككافر عينا أو دمة ويؤمر وجوباً بإزالة يده عن السلم في أجرة العين بأن يؤجره لآخر لأنه لا يجوز خدمة المسلم للكافر أبدادون أجرة الذمة كأن يقول ألزمت ذمتك كذا فلا يؤمر بالإزالة فيها إذ يمكن التحمل أن يستأجر كافر بثوب عنه في خدمة الكافر (والأفلا) أي وإن لم يمكن الانتفاع بذلك الشيء عقب العقد وعند استحقاق العين بذهاب عينه في الاستعمال فلا تصح إجارته كاستئجار الشجرة للوقود والطعام للأكل (ولصحة) أجرة (ما ذكر) وهو ما يمكن الانتفاع به شرعاً (مستروط ذكرها بقوله إذا قدرت منفعة) في العقد (بأحد أمرين إما بغير مدة يمكن بقاء العين فيها غالباً في المنفعة المحبولة القدر) كاجرتك هذه الدار سنة وكاستأجرتك للخياطة أو البناء شهر (أو) بتعيين محل (عمل) في المنفعة المعلومة القدر في نفسها (كاستأجرتك لتخيط لي هذا الثوب) فالخياطة هي العمل والثوب محل عمل ويشترط بيان الثوب الذي يريد من كونه قيصاً وهو غير المفتوح أو قياء وهو المفتوح من قديم وبيان نوع الخياطة من الخلالة وهي التي بغرزة واحدة أو النانة وهي التي بغرزين . والحاصل أن ما لا ينضبط بالعمل يجب التقدير فيه بالزمن فقط كما ينضبط بالعمل يصح فيه التقدير بالزمن كاجرتك هذه الدابة لركوبها شهر أو بمحل العمل كاجرتك هذه الدابة لركوبها إلى مكة وأما الجمع بين الزمن ومحل العمل كان قال استأجرتك لتخيط لي هذا الثوب في هذا النهار فلا يصح لأن العمل قد يتقدم وقد يتأخر ولو كان الثوب صغيراً قطع بقرائه في اليوم ما لم يرد هذا الجمع الاستعمال (وتجب الأجرة في الأجرة بنفس العقد) فتمليك الأجرة في الحال سواء كانت في الذمة أو عين ما لا يملكها كما مضى زمن على السلامة بأن أن المؤجر استقر ملكه من الأجرة على ما يقابل ذلك أن قبض العين تلف المنفعة تحت يده أو عرضت العين عليه فامتنع لتقصيره فلا تستقر الأجرة كلها إلا بمضي الدية حينئذ تستقر وإن لم ينتفع بالسكنى (وإطلاقها) أي الأجرة عن الحلول والتأجيل (يقضي تعجيل الأجرة) فتكون حالة كالممن في البيع المطلق (إلا) أي لكن (أن يشترط فيها) أي الأجرة (التأجيل) في صل العقد (فتكون الأجرة مؤجلة حينئذ) أي حينئذ شرط التأجيل كالممن . والحاصل أن الأجرة إما أجرة عين أو أجرة دمة وعلى كل إما أن تكون الأجرة معينة أو في الذمة فهذه أربعة وعلى كل إما أن تصرح بحلها أو بتأجيلها أو يطلق فالحالة أثناعشر فإن صرح بحلها وأطلق في أجرة الذمة صح وكانت حالة وإن صرح بتأجيلها ففسدت الأجرة ولا فرق في ذلك بين أن تكون الأجرة معينة أو في ذمة لأنها كراس مال السلم وإن صرح بحلها وأطلق في أجرة العين والأجرة في الذمة صح وكانت حالة وإن صرح بتأجيلها صح وكانت مؤجلة كالممن في الذمة وإن صرح بحلها وأطلق في أجرة عين والأجرة معينة وهي حالة وإن صرح بتأجيلها ففسد العقد والأجرة في أجرة الذمة لا تقبل التأجيل مطلقاً سواء كانت الأجرة معينة أو في الذمة والأجرة في أجرة العين إن كانت معينة كذلك لا تقبل التأجيل وإن كانت في الذمة قبلته (ولا تبطل الأجرة) سواء كانت مذكورة على منفعة مرسطة عين أو على منفعة متعلقة بالذمة (بموت أحد المتعاقدين أي المؤجر والمستأجر ولا بموت المتعاقدين بل

ولا تصح الأجرة إلا بإيجاب كاجرتك  
وقبول كاستأجرت  
وذكر المصنف ضابطاً مانعاً أجرتك بقوله (وكل ما يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه) كاستئجار دار للسكنى ودابة للركوب (صحت أجرتك) والأفلا (ولصحة أجرة ما ذكر) (بأحد أمرين إما بغير مدة يمكن بقاء العين فيها غالباً في المنفعة المعلومة القدر في نفسها) كاجرتك هذه الدار سنة (أو بمحل العمل كاجرتك هذه الدابة لركوبها شهر أو بمحل العمل كاجرتك هذه الدابة لركوبها إلى مكة) (كان قال استأجرتك لتخيط لي هذا الثوب في هذا النهار فلا يصح) لأن العمل قد يتقدم وقد يتأخر (ولو كان الثوب صغيراً قطع بقرائه في اليوم ما لم يرد هذا الجمع الاستعمال) (وتجب الأجرة في الأجرة بنفس العقد) فتمليك الأجرة في الحال سواء كانت في الذمة أو عين ما لا يملكها كما مضى زمن على السلامة (بأن أن المؤجر استقر ملكه من الأجرة على ما يقابل ذلك أن قبض العين تلف المنفعة تحت يده أو عرضت العين عليه فامتنع لتقصيره فلا تستقر الأجرة كلها إلا بمضي الدية حينئذ تستقر وإن لم ينتفع بالسكنى) (وإطلاقها) أي الأجرة عن الحلول والتأجيل (يقضي تعجيل الأجرة) فتكون حالة كالممن في البيع المطلق (إلا) أي لكن (أن يشترط فيها) أي الأجرة (التأجيل) في صل العقد (فتكون الأجرة مؤجلة حينئذ) أي حينئذ شرط التأجيل كالممن . والحاصل أن الأجرة إما أجرة عين أو أجرة دمة وعلى كل إما أن تكون الأجرة معينة أو في الذمة فهذه أربعة وعلى كل إما أن تصرح بحلها أو بتأجيلها أو يطلق فالحالة أثناعشر فإن صرح بحلها وأطلق في أجرة الذمة صح وكانت حالة وإن صرح بتأجيلها ففسدت الأجرة ولا فرق في ذلك بين أن تكون الأجرة معينة أو في ذمة لأنها كراس مال السلم وإن صرح بحلها وأطلق في أجرة العين والأجرة في الذمة صح وكانت حالة وإن صرح بتأجيلها صح وكانت مؤجلة كالممن في الذمة وإن صرح بحلها وأطلق في أجرة عين والأجرة معينة وهي حالة وإن صرح بتأجيلها ففسد العقد والأجرة في أجرة الذمة لا تقبل التأجيل مطلقاً سواء كانت الأجرة معينة أو في الذمة والأجرة في أجرة العين إن كانت معينة كذلك لا تقبل التأجيل وإن كانت في الذمة قبلته (ولا تبطل الأجرة) سواء كانت مذكورة على منفعة مرسطة عين أو على منفعة متعلقة بالذمة (بموت أحد المتعاقدين أي المؤجر والمستأجر ولا بموت المتعاقدين بل



تبقى الأجرة بعد الموت إلى

(١٦٨)

انقضاء مدتها ويقوم وارث المستأجر مقامه في استيفاء منفعة العين المؤجرة (وتبطل الأجرة

(تلف العين المستأجرة)

كانه دار وموت

الدابة الميتة أو بطلان

الأجرة بما ذكر

بالنظر للمستقبل

لا الماضي فلا تبطل

الأجرة فيه في الأظهر

بل يستقر قسطه من

المسمى باعتبار أجرة

المثل فتقوم المنفعة حال

العقد في المدة الماضية

فاذا قيل كذا يؤخذ

بتلك النسبة من

المسمى كما تقدم من

عدم الانقضاء في

الماضي مقيد بما بعد

قبض العين المؤجرة

وبعد مضي مدتها

أجرة والألفس في

المستقبل والماضي

وخرج بالمعنى ما اذا

كانت الدابة المؤجرة

في الذمة فإن المؤجر

اذا أحضرها ومات

في أثناء المدة فلا تنسخ

الأجرة بل يجب على

المؤجر إبدائها وإعلم

أن يد الأجير على العين

المؤجرة يد أمانة (و)

حينئذ (لا ضمان على

الأجير إلا بعنوان)

فيها كان ضرب الدابة

فوق العادة أو أركبها

شخصاً أثقل منه

(فصل في أحكام الجمالة

وهي بتلث الجمل ومكانها

لغة ما يعمل لشخص على

تبقى الأجرة بعد الموت إلى انقضاء مدتها أي الأجرة لأنها عقد لازم فلا تنسخ بالموت كالبيع

(ويقوم وارث المستأجر مقامه في استيفاء منفعة العين المؤجرة) وكذلك يقوم وارث المؤجر مقامه في

أخذ الأجرة إن لم تكن قبضت نعم تنسخ الأجرة بموت الأجير المعين لأنه من حيث منفعة مورد

العقد لأنه عاقد أي فقيه بهتان كونه مورد أو كونه عاقدًا ولا ينسخ من الأولى لأن الثانية (وتبطل

الأجرة) أي تنسخ (تلف) كل (العين المستأجرة) أجرة عين سواء كان التلف حساً (كانه دار)

كل (الدار) سواء هدمها المؤجر أو المستأجر أو أجنبي أو انهدمت بنفسها (وموت الدابة الميتة)

أو شترًا كأمرة أكرت لخدمة مسجد مدة فحاضت فيها وخرج بذلك مآلو أنهدم بعض الدار فلا

تنسخ الأجرة في هذه الحالة لكن يثبت به الحيار (وتبطل الأجرة بما ذكر) من تلف العين

(بالنظر للمستقبل لا) بالماضي فلا تبطل الأجرة فيه في الأظهر إذا كان ثلثه أجرة

لا يستقراره بالقبض (بل يستقر قسطه) أي الماضي (من المسمى) أي المذكور في العقد من الأجرة (باعتبار

أجرة المثل) لكل زمن بما يناسبه فإذا كانت أجرة مثل الزمن الماضي قدر نصف أجرة مثل الزمن الباقي

وجب من المسمى ثلثه (فتقوم المنفعة) الكائنة (حال العقد) الموجودة (في المدة الماضية) فإذا قيل

(كذا) أي كان قيل أجرة المنفعة في المدة الماضية ثلاثون ربية مع كون أجرة مثل الباقي ستين ربية

فالمجموع تسعون يؤخذ بذلك النسبة من المسمى فيؤخذ الثلث من المسمى وهو عشرة لأن المسمى

ثلاثون ومقابل الأظهر تنسخ الأجرة في الماضي أيضاً سواء بين الزمانين ويسقط المسمى وتجب أجرة

المثل لما مضى (وما تقدم من عدم الانقضاء في الماضي) على القول الأظهر (مقيد بما بعد قبض العين

المؤجرة) حقيقة أو حكماً (وبعد مضي مدتها) أي لمثلها (أجرة) (والأ) بأن لم يخصص مدة لمثلها أجرة

(انسخ في المستقبل والماضي) قطعاً فلا يجب القسط للماضي حينئذ (وخرج بالمعنى) في الدابة التي

ماتت (ما إذا كانت الدابة المؤجرة) ملتزمة (في الذمة) فإن المؤجر إذا أحضرها أي الدابة الملتزمة في

الذمة وسلمها عما في ذمته (وماتت) أي تلك الدابة (في أثناء المدة) فلا تنسخ الأجرة (بموت تلك

الدابة) بل يجب على المؤجر إبدائها (في التلف وكذا في التعيب ويجوز الإبدال مع السلامة بينهما

رضا المتكثري لأن الحق له (وأعلم أن يد الأجير) سواء للمعين والمشارك انفراداً بالعمل أولاً (على العين

المؤجرة بعد أمانة) سواء في مدة الأجرة وبعدها وسواء ارتفع بها فيها أولاً ومثل العين المؤجرة

ما يتعلق بها مما يتنفع به معها كحماها ومفتاح أبوابها ويلزم المؤجر إبدال نحو مفتاح القلعي إذا ضاع

من المستأجر قيمته إن فرط في تلفه ولا يضمنه إن لم يفرط (وحينئذ) أي حين إذا كانت يد الأجير

يد أمانة (لا ضمان على الأجير) في تلف ما يئده بموالة كان المقصد صحيحاً أو فاسداً (الابعدوان) أي

تفريط (فيها) أي العين المؤجرة (كان ضرب الدابة فوق العادة) أو نفعها بالجمام فوق العادة (أو أركبها

شخصاً أثقل منه) أو أسكن الدار مداداً أو قصيراً دقاً فإن لم يثق فلا ضمان

(فصل في أحكام الجمالة وهي بتلث الجمل) والكنسرة أقصع بل اقتصر الصحاح والختار على الكسر

وليه الفتح ثم الضم (ومكانها لغة ما يعمل لشخص) من العوض (على) فعل (شيء يفعل) بقصد

أو غيره (وشرعاً التزام مطلق التصرف عوضاً معلوماً على عمل معين أو مجهول) عسر عمله كرد المال

(لمعين أو غيره) وهو العامل كان يقول لزيد رد عدي فذلك على كذا ويقول من رد عدي فله

على كذا ولو قال رد كذا وعلى من أركبك أجرة المثل لأنها أجرة فاسدة (والجمالة تجارة) أي

محيطة حلال وأمر كاتها أجرة عمل وصيغة وعائد وشرط الجمال أن يكون مطلق التصرف

ويشترط فيها صيغة من الجمال تدل على العمل بشرط أو طلب ولا يشترط قبول العامل وإن عينه الجمال

شيء يفعل وشرعاً التزام مطلق التصرف عوضاً معلوماً على عمل معين أو مجهول لمعين أو غيره (والجمالة تجارة

بل

معين

معين



بل يكفي الاتيان بالعمل وتعقد الجمالة غير لازم (من الطرفين طرف الجاعل والمجول له) أما الجاعل  
والعامل المتيقن فكل منهما الفسخ قبل العمل وبعده هترة أربع صور وأما العامل المتيقن فليس له  
الفسخ إلا بعد الشروع في العمل فالصور خمس (وهي) أي الجمالة (أن يشترط) أي يلزم الملتزم  
أو غير المالك (في رد ضالته) مثلا (عوضا معلوما كقول مطلق التصرف ممن رد ضالته) فله كذا  
فاذا ردها أي الجمالة من المالك المتيقن (استحق الراد) ولو تعدد (ذلك العوض للشروط له) أي  
لذلك الراد فإن ردها من أقرب منه فله فحسبه وإن ردها من أحد منيه فلا زيادة له لعدم التزامها  
أو من مثله من جهة أخرى فله لكل الجمل مساواته للعمل بالشروط مع حصول العرض ولا بد من  
تسليمه المردود والآ فلا جعل للعامل ولوعمل أحد بقول المجني قال زيد ممن رد عدي فله كذا  
ففي كان كاذبا لم يلزم المالك شيء وإن كان الخبير عدلا وإن كان ضادا فإن كان ثقة لم يترجح  
طماعة العامل بوثوقه وإن كان غير ثقة لم يستحق العامل نصف طماعيته بخبر غير الثقة ولا تقبل  
شهادة الأجنبي على زيد بذلك لأنهم في ترويع قوله . واعلم أن الإضافة في قول المصنف ضالته  
ليست فيها كما أن كلا من الرد والضالة فليس فيهما كمال ضالة الجاعل كماله غيره ومثل رد الضالة غيره  
كالخاطئة والبناء وتخليص المال من نحو ظالم أو محبوس ظالما ومثل الضالة غيرها من مال وأمنعة وغيرها  
كالاختصاص

(فصل : في أحكام الخبارة) والزراعة وكراء الأرض . قال محمد الرازي في المختار والخبير الأكار  
والخبير النبات وفي الحديث نستجلب الخبير أي نقطع النبات ونأكله والزرع طرح البذر والزرع  
أيضا النبات (وهي) أي الخبارة (عمل العامل في أرض المالك ببعض ما يخرج منها) كمنصف الزرع  
(والبذر من العامل) كان يقول المالك له عاملتك على الأرض لترعها والقلعة الحاصلة ببنينا نصفان  
مثلا (وإذا دفع شخص إلى رجل أرضا) أي مكنته منها (البزرها) بذر العامل أو ببذر المالك  
(وشرط) أي المالك (له) أي العامل (جزءا) كثيرا كان أو قليلا (معلوما) بالجزئية كالنصف  
والثلث والرابع (من ريعها) أي من فوائد الأرض (لم يجز ذلك) أي يحرم ولا يصح روي الشيخان  
عن جابر أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن الخبارة ، وروي مسلم عن ثابت بن الضحاك أنه صلى الله  
عليه وسلم نهى عن الزراعة اهـ والزرع في الخبارة للعامل لأن الزرع ينفع البذر وعليه للمالك  
الحجرة مثل الأرض والزرع في الزراعة للمالك وعليه للعامل الحجرة مثل عمله وعمل دوابه وآلاته  
وإن لم يحصل من الزرع شيء كافي القراض الفاسد (لكن النووي تبع لابن المنذر) وهو الأمام  
محمد بن ابراهيم بن المنذر النيسابوري (اختار جواز الخبارة) أي من جهة الدليل وإن كان المختار  
من جهة الذهب عديم الجواز وفاقا للاثمة الثلاثة مالك وأي حنيفة وأحمد رضي الله عنهم أجمعين  
فما قاله النووي تبع لابن المنذر ضعيف بل قيل إنه يرجع عنه (وكذا) اختار النووي (الزراعة)  
أي صحتها من جهة الدليل تبع لابن المنذر وفاقا للأمام أحمد (وهي) أي الزراعة (عمل العامل  
في الأرض ببعض ما يخرج منها والبذر من المالك) كأن يقول للعامل زارعتك على هذه الأرض على  
أنك نصف زرعها أو ثلثه وهذا الكلام فيما إذا كانت الزراعة استقلالاً أما إذا كانت تبعاً للحساقاة  
فبأن ذكرها في كلام الشارح (وإن أكره أي) آجر (شخص) لرجل (أياها أي أرضا) بذهب  
وفضة أو بهما معا أو بغيرهما كالعروض من الثياب ونحوها (أو شرط) أي المالك (له) أي للعامل  
(طعاما) كقمح أو ذرة ونحوها (معلوما) قدر أو جسا وصفة ونوعا عنده وعند الكسرى ملزما  
(في ذمته) أي حل وضع ذلك الإكراه على الذهب المتخصص بل نقل بعضهم فيه الإجماع

من الطرفين طرف  
الجاعل والمجول له  
(وهو أن يشترط في رد  
ضالته عوضا معلوما)  
كقول مطلق التصرف  
ممن رد ضالته فله كذا  
(فاذا ردها يستحق)  
الراد (ذلك العوض  
للشروط له)

(فصل) في أحكام  
الخبارة ، وهي عمل  
العامل في أرض المالك  
ببعض ما يخرج منها  
والبذر من العامل  
(وإذا دفع) شخص  
(إلى رجل أرضا) بزرعها  
وشرط له جزوا معلوما  
من ريعها (بجز ذلك)  
لكن النووي تبع  
لابن المنذر اختار جواز  
الخبارة وكذا الزراعة  
وهي عمل العامل في  
الأرض ببعض ما يخرج  
منها والبذر من المالك  
(وإن أكره) أي  
شخص (أياها) أي  
أرضا (بذهب أو فضة  
أو شرط له طعاما معلوما  
في ذمته) جاز



(أما لو دفع لشخص أرضا خالية من الزرع وغيره (فيها) أي في تلك الأرض (نخل) أو عنب (كثير أو قليل فساقاه عليه) أي ساقى المالك العامل على النخل أو العنب (وزارعه على الأرض) الخالية من الزرع أو التي فيها زرع لم يبدئ بخلعه (فتجوز هذه المزارعة تبعا للمساقاة) لكن بشروط أربعة. الأول أن يتقدم لفظ المساقاة على لفظ المزارعة في العقد. والثاني أن لا يفصل بين المساقاة والمزارعة في العقد. والثالث اتحاد العامل بأن يكون عامل المزارعة هو عامل المساقاة. والرابع عمر أفراد النخل أو العنب بالبق والأرض الخالية بالمزارعة والأصح أن الخبارة لا تجوز تبعا للمساقاة لعدم ورود ذلك في فرع لو أعطى شخص آخر دابة ليعمل عليها وما يحصل منها من أجرة وبحوها ينبغي ما يصح العقد ولو قال شخص لآخر سدين هذه الشاة ولك نصفها أو سمن هاتين على أن لك أحدهما لم يصح ذلك واستحق أجرة النخل للنصف الذي سمنه للمالك.

(فصل في أحكام أحياء الموات) أي عمارة الأرض الحرة فهو مستحب ويحصل للمالك. والبوليل عليه أحاديث منها رواه أبو داود وغيره «من أحيأ أرضا ميتة فهي له» ومنها ما رواه النسائي وغيره «من أحيأ أرضا ميتة فله فيه أجر» (وهو) أي الموات (كما قال الرافعي في الشرح الصغير) على الوجهين للفرق وهو متأخر عن الشرح الكبير الذي يسمى بالعزير (أرض لا مالك لها) معلوم (ولا يتنفع بها أحد) فيكون من الموات ما ظهر فيه أثر ملك كحرس شجر وأساس حيطان وغرز أو نادر ولم يعلم مالكه ويخرج منه الشوارع والمقابر وحريم العامر والراجح أنه أرض لا مالك لها أصلا ويساوي قول الرافعي حينئذ قول الماوردي وهو الذي لم يكن عامرا ولا حريما لعمارة أي في الإسلام فلا عبرة بالعمارة الجاهلية وقال الزركشي وبقاع الأرض أما مملوكة كالمملوكة يبيع وربة ونحوهما وأما محتسبة على الحقوق العامة كالشوارع والأوقاف العامة كالمساجد والربط التي ليست للجماعة مخصوصة أو على الحقوق الخاصة كحريم العامر والربط التي وقفت على طائفة مخصوصة وأما تنفك عنها وهي الموات (وأحياء الموات مجاز) أي حلال صحيح بل هو مستحب (بشرطين أحدهما أن يكون المحيي مسلما) ولو غير مكاتب إذا كانت الأرض ببلاد الإسلام ولو بالحرم ما عدا عرفة ومزدلفة ومضى فلا يجوز أحيائها ولا ملكها على الأصح لتعلق حق الوقوف والميت بها (فبين له) أي المسلم (أحياء الأرض الميتة سواء أذن له الإمام أم لا اللهم) وهذه كلمة يؤتى بها لاستبعاد ما عداها فكأنه يستعين عليه الله (الآن يتعلق بالموات حتى كان حيي الإمام قطعة منه) أي الموات أي منع السلطان الناس من الرعي في تلك الأرض وإحيائها لنعم الجزية والنفقة والصدق ونعم ضالة وتعم انسان ضعيف عن الذهاب لطلب الرعي (وأحيائها) أي تلك القطعة (شخص) فلا يملكها إلا بأذن الإمام في الأصح) ويكون أذنه نقضا للحيي (أما الذي والمعاهد والمستامن) وكذا كثيرهم من الكفار (فليس لهم الأحياء) ببلادنا (ولو أذن لهم الإمام) لأن الحق للمسلمين ولا يقطع حقهم أذن الإمام (والثاني أن تكون الأرض) التي تملك بالأحياء (حرة) أي خالية من الملكية وهي التي (لم يجر عليها ملك) لأحد أي لم يعلم أنه جرى عليها ملك (للمسلم) وللغيره الأحياء لم يعرف (وفي بعض النسخ أن تكون الأرض حرة) أي بلا زيادة (والمردمن) مفهوم (كلام المصنف أن ما كان معمورا في الأصل) وهو الآن خراب فهو للمالك (ولو أذنه من بعده) عرف أي المالك (مسلما كان أو ذميا) أو مؤمنا أو معاهدا لا حريما (ولا يملك هذا الخراب بالأحياء) لأنه ليس من الموات (فإن لم يعرف مالكه والعمارة إسلامية) بأن كانت بعد الحيرة (فهذا المعمور) الذي هو الآن خراب (فإن لم يأتهم خبره رأى الإمام في حفظه) بلا بيع

أما لو دفع لشخص أرضا فيها نخل كثير أو قليل فساقاه عليه وزارعه على الأرض فتجوز هذه المزارعة تبعا للمساقاة.

(فصل في أحكام أحياء الموات) وهو كما قال الرافعي في الشرح الصغير أن أرض لا مالك لها ولا يتنفع بها أحد (كأحياء الموات) بشرطين أحدهما أن يكون المحيي مسلما فبين له أحياء الأرض الميتة سواء أذن له الإمام أم لا اللهم الآن أن يتعلق بالموات حتى كان حيي الإمام قطعة منه فأحيائها شخص فلا يملكها إلا بأذن الإمام في الأصح أما الذي والمعاهد والمستامن فليس لهم الأحياء ولو أذن لهم الإمام (والثاني أن تكون الأرض حرة) أي خالية من الملكية وهي التي (لم يجر عليها ملك) مسلم كان أو ذميا لا حريما (ولا يملك هذا الخراب بالأحياء) لأنه ليس من الموات (فإن لم يعرف مالكه والعمارة إسلامية) بأن كانت بعد الحيرة (فهذا المعمور) الذي هو الآن خراب (فإن لم يأتهم خبره رأى الإمام في حفظه) بلا بيع

يعرف مالكه والمعمور فلهذا المعمور ضائع إلا مرفعه رأى الإمام في حفظه



(أو يعمه وحفظ منه) الى ظهور مالكة أو اقتراض منه على بيت المال الى أن يظهر مالكة بأن  
 عمله في بيت المال قرضا عليه فهو قرض حكيمى وهكذا كله ان رجي ظهور مالكة فان ليس من  
 ظهوره فهو ملك لبيت المال يتصرف فيه الامام كيف يشاء (وان كان المعمور نجاهليا) بأن كان  
 قبل البعثة (ملك بالاحياء) لانه من الكواكز والحاصل انه اذا جرى على الأرض ملك  
 مسلم ان عرف فمعه له والا فالصانع وان جرى عليها ملك كافر فان عرف فمعه له وان لم  
 يعرف فان كان نجاهليا فملك بالاحياء والافعال صانع فالأقسام خمسة (وصفة الاحياء) أى كيفية  
 الاحياء التي ثبت بها الملك شرعا (ما كان في العادة عمارة للحيات) وبختلف هذا أى الذى وجد في  
 العادة (باختلاف الغرض الذى يقصده الحي) وضابط الاحياء فان بي الأرض للمريده منها من  
 المسكن والزريبة والمزرعة والستان (فان أراد الحي احياء الكواكز مسكننا اشترط فيه) ثلاثة أشياء  
 (تحويط البقعة ببناء حيطانها بما جرت به عادة ذلك المكان من آجر أو حجر أو قصب) أو خشب  
 أولين (واشترط أيضا سقف بعضه) أى البقعة (ونصب باب لبيتها للسكنى) وفى ثلثين الباب وجهه  
 أنه لا يشترط لانه للحفظ والسكنى لا يتوقف عليه (وان أراد الحي احياء الكواكز زريبة دواب)  
 أو غيرها كثمار وغلل (فيكنى) فيها امران (تحويط) بالبناء (تكون تحويط السكنى) وتركيب  
 الباب (ولا يشترط السقف) ان لم تجر العادة بتظليل محل منها للدواب مثلا والا فلا بد منه  
 ولا يكتفى نصب سقف وهو جريد النخل أو أحجار من غير بناء (وان أراد احياء الكواكز مزرعة)  
 اشترط فيها ثلاثة أشياء (فيجمع التراب حولها) لينفصل الحثا عن غيره وفى معنى التراب قصب  
 وحجر وشوك ولا حاجة الى تحويط (ويسوى الأرض بكسح وشمل) أى بسبب إزالته (وظم  
 منخفض) أى ملئه بالتراب ولا بد من جريها وتلين رايها وان لم يزرع الآبه (وترتيب ماء) أى  
 تهتبه (لما شق ساقه من بئر) أو نهج (أو حفرة قناة) ان لم يكفها المطر المعتاد (فان كفها المطر  
 المعتاد لم يحتج لترتيب الماء على الصحيح) ومن ذلك تعرض الجبال التي لا يمكن شوق الماء اليها  
 ويكفها المطر المعتاد فتملك بجمع التراب حولها وتسويتها وحرانها (وان أراد الحي احياء الكواكز  
 مزرعة) اشترط فيه ثلاثة أشياء (فيجمع التراب) حول الأرض ان لم تجر العادة بالتحويط  
 (والتحويط حول أرض البستان إن جرت به عادة) فأخذ هذين كاف (ويشترط مع ذلك) أى  
 للذكور من أحد الأمرين (الفرس) أى غرس فذر من الشجر بحيث يسكن بستانا ولا يشترط  
 غرس كله ولا تنكفى شجرة ولا شجرتان في المكان الواسع (على الذهب) وذلك ليقع على الأرض اسم  
 البستان وبهذا فارق المزرعة في عدم اشتراط الزرع فيها لأن اسم المزرعة يقع على الأرض قبل الزرع  
 واسم البستان لا يطلق عليها قبل الفرس (واعلم أن الماء المختص بشخص) ملك له أو لا تفاقه به  
 بأن حفر بئر بموايا لا تفاقه به مدة اقامته هناك فانه يتفنع به حتى يحمل (لا يجب بذله) أى دفعه  
 من غير عوض (لماشية غيره مطلقا) أى على سبيل الإطلاق بل بالشروط الانسية كما قاله (وانما  
 يجب بذل الماء) أى التمكن منه والتخلية بينه وبين طالبه (بثلاثة شرائط) بل بسنة وخرج بالماء الدلو  
 وتحمل الكلا فلا يجب بذل ذلك ولا يجب استيفاء الماء للطالب (أحدها أن يفضل) أى الماء (عن  
 حاجته أى) حاجة (صاحب الماء) للحالة فقدم الأدمى على ذى روح غيره ثم هو على شجر المالك  
 وزرعه (فان لم يفضل) أى الماء (بدأ بنفسه ولا يجب بذله لغيره) لكن يندب أثار الغير به ان صبر  
 ولو فضل الماء عن حاجته الآن لكنه يحتاج اليه في المستقبل فوجب بذله لمحتاج اليه في الحال

للحيات) وبختلف هذا  
 باختلاف الغرض الذى  
 يقصده الحي فان أراد  
 الحي احياء الكواكز  
 مسكننا اشترط فيه  
 تحويط البقعة ببناء  
 حيطانها بما جرت به  
 عادة ذلك المكان من  
 آجر أو حجر أو قصب  
 واشترط أيضا سقف  
 بعضها ونصب باب وان  
 أراد الحي احياء الكواكز  
 زريبة دواب فيكنى  
 فيها امران (تحويط)  
 بالبناء (تكون تحويط  
 السكنى) وتركيب الباب  
 (ولا يشترط السقف)  
 ان لم تجر العادة بتظليل  
 محل منها للدواب مثلا  
 والا فلا بد منه  
 ولا يكتفى نصب سقف  
 وهو جريد النخل أو  
 أحجار من غير بناء  
 (وان أراد احياء الكواكز  
 مزرعة) اشترط فيها  
 ثلاثة أشياء (فيجمع  
 التراب حولها) لينفصل  
 الحثا عن غيره وفى معنى  
 التراب قصب وحجر وشوك  
 ولا حاجة الى تحويط  
 (ويسوى الأرض بكسح  
 وشمل) أى بسبب إزالته  
 (وظم منخفض) أى  
 ملئه بالتراب ولا بد من  
 جريها وتلين رايها وان  
 لم يكفها المطر المعتاد  
 (فان كفها المطر المعتاد  
 لم يحتج لترتيب الماء  
 على الصحيح) ومن ذلك  
 تعرض الجبال التي لا  
 يمكن شوق الماء اليها  
 ويكفها المطر المعتاد  
 فتملك بجمع التراب  
 حولها وتسويتها وحرانها  
 (وان أراد الحي احياء  
 الكواكز مزرعة) اشترط  
 فيه ثلاثة أشياء (فيجمع  
 التراب) حول الأرض ان  
 لم تجر العادة بالتحويط  
 (والتحويط حول أرض  
 البستان إن جرت به  
 عادة) فأخذ هذين كاف  
 (ويشترط مع ذلك) أى  
 للذكور من أحد الأمرين  
 (الفرس) أى غرس فذر  
 من الشجر بحيث يسكن  
 بستانا ولا يشترط غرس  
 كله ولا تنكفى شجرة  
 ولا شجرتان في المكان  
 الواسع (على الذهب)  
 وذلك ليقع على الأرض  
 اسم البستان وبهذا  
 فارق المزرعة في عدم  
 اشتراط الزرع فيها  
 لأن اسم المزرعة يقع  
 على الأرض قبل الزرع  
 واسم البستان لا يطلق  
 عليها قبل الفرس  
 (واعلم أن الماء  
 المختص بشخص) ملك  
 له أو لا تفاقه به  
 بأن حفر بئر بموايا  
 لا تفاقه به مدة  
 اقامته هناك فانه  
 يتفنع به حتى يحمل  
 (لا يجب بذله) أى  
 دفعه من غير عوض  
 (لماشية غيره  
 مطلقا) أى على  
 سبيل الإطلاق بل  
 بالشروط الانسية  
 كما قاله (وانما  
 يجب بذل الماء)  
 أى التمكن منه  
 والتخلية بينه وبين  
 طالبه (بثلاثة  
 شرائط) بل بسنة  
 وخرج بالماء الدلو  
 وتحمل الكلا فلا  
 يجب بذل ذلك ولا  
 يجب استيفاء الماء  
 للطالب (أحدها أن  
 يفضل) أى الماء  
 (عن حاجته أى)  
 حاجة (صاحب  
 الماء) للحالة  
 فقدم الأدمى على  
 ذى روح غيره ثم  
 هو على شجر المالك  
 وزرعه (فان لم  
 يفضل) أى الماء  
 (بدأ بنفسه ولا  
 يجب بذله لغيره)  
 لكن يندب أثار  
 الغير به ان صبر  
 ولو فضل الماء  
 عن حاجته الآن  
 لكنه يحتاج اليه  
 في المستقبل فوجب  
 بذله لمحتاج اليه  
 في الحال

شرائط (أحدها أن يفضل عن حاجته) أى صاحب الماء وان لم يفضل بدأ بنفسه ولا يجب بذله لغيره



(و) الثاني أن يحتاج

إليه غيره (أما لنفسه أو لغيره) هذا إذا كان لا لزوع غيره ولا يمكن زراعته إلا بسقي الماء ولا يجب عليه بذل الماء لزوع غيره ولا

لشجرة (و) الثالث أن

يكون الماء في مقبره وهو (عامة) لا يتخلف في بئر أو عين (فإذا أخذ هذا الماء فإنه لا يجب بذله على الصحيح وحيث وجب البذل للماء فالمراد به تمكن الماشية من

حضورها البئر أن لم يتضرر صاحب الماء في زرعها أو ماشيتها فإن تضرر بزرعها أو ماشيتها منه واستقى لها الرعاة كما قاله الماوردي وحيث وجب البذل للماء فمتنع أخذ العوض عليه على الصحيح

(فصل في أحكام الوقف) وهو ثلثة ألحس، وشرا

حبس مال معين قابل للنقل يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه وقطع التصرف فيه على أن يصرف في جهة خير

تقر بالي الله تعالى وشروطه الواقف صيغة عبارته وأهلية التبرع (والوقف

جائز بثلاثة شرائط) وفي بعض النسخ والوقف

جائز بثلاثة شروط (أن يكون) الموقوف (عائنة) مع بقاء عينه (ويكون الانتفاع بمباح مقصود فلا يصح

(والثاني أن يحتاج إليه غيره) وأن لم يصل إلى قدر الضرورة (أما لنفسه أو لغيره) المحرمين بخلاف غيرهما كالزاني المحسن وتارك الصلاة بعد أمر الإمام بها أو الملعن بلا وضوء بعد أمر الإمام بالوضوء والمرء والحرى والكلب المقدر ومن المحرم البهيمة للأكل التي وطئها آدمي فإن الأصح أنها لا يجب ذبحها بسبب الوطئ بل يستحب سترها على الواطئ فيجب بذل الماء لها (هذا) أي محل وجوب بذل فضل الماء (إذا كان هناك) أي غيب رطباً كان أو يابساً (زراعة الماشية ولا يمكن زرعها إلا بسقي الماء) وإنما يجب بذل الماء حينئذ لأن منعه يؤدي إلى منع الكلا لقوله صلى الله عليه وسلم «لا تمنعوا فضل الماء لتمنوا به الكلا» رواه الشيخان وذلك لأن الماشية إنما ترعى بقرب الماء لتشرب منه فإذا منعت من الماء ذهبت عن الكلا فكانها منعت منه (ولا يجب عليه بذل فضل الماء) بخلاف (الزراع غيره ولا لشجرة) ولو أدى النعم إلى تلفه كسائر الملوكة ويجوز بذله لذلك بالعوض (والثالث أن يكون الماء الفاضل عن الحاجة) (في مقبره) الأصلي (وهو ما يستخلف في بئر أو عين) بالبناء للمقبر أو غيره (فإذا) لم يتخلف كان (أخذ هذا الماء) أي الفاضل (في إناؤه) كان يجعل في زبر ونحوه (يجب بذله) بخلاف (على الصحيح) وإنما يجب بذله لمضطر بعوض (وحيث وجب البذل للماء) للماشية بأن وجبت الشروط الثلاثة (فالمراد به تمكن الماشية من حضورها البئر) أو نحوه من العين فيلزم تمكنها من وزد الماء (إن لم يتضرر صاحب الماء في زرعها أو ماشيتها فإن تضرر) أي صاحب الماء (بزرعها) أي ماشيتها الغير كقطعها في الزرع والماشية (منعت) أي تلك الماشية (منه) أي من حضورها البئر (واستقى) جوازاً (لها) أي للماشية (الرعاة) بأنهم يأخذون فضل الماء (كما قاله الماوردي) وحيث وجب البذل للماء امتنع أخذ العوض عليه على الصحيح (وإن صح بيع الطعام للمضطر لثبته عن بيع فضل الماء) رواه مسلم (ولأن الطعام يتمول) والأربع أن يجد مالك الماشية عند الكلا ماء مباحاً كالصنوبر السائحة على وجه الأرض والأنهار فلا يجب بذل مائه وقد نظم للداني هذه الشروط بقوله:

وواجب بذلك للماء الفاضل • لحرمه الروح بسلام مقابل  
أن كان في بئر ونحوها • كلاً مباح فسد رعاة المحترم  
ولم يكن ماء مباح والضرر • فدايتني من صاحب الماء في الشجر

(فصل في أحكام الوقف) والدليل عليه قبل الإجماع قوله تعالى «لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما يحبون» فإن أبا طلحة رضي الله عنه لما سمع هذه الآية رغب في وقف يبرها وكانت أحب أمواله إليه وهي حديقة مشهورة في المدينة الشريفة (وهو لغة الحبس وشراً حبس مال معين للنقل يمكن الانتفاع به) في الحال أو في المال (مع بقاء عينه) ولو مدة قصيرة أو فلها من يقابل بأجرة أو أجر (وقطع التصرف فيه) أي المال المعين ويكون الحبس (على أن يتصرف في جهة خير) أي ماعدا الحرام (نقطة بالي الله تعالى) وإن لم يظهر فيه قصد القرية كالوقف على الأغنياء ويشترط بيان المصروف وهو الوقف عليه فإن لم يبينه لم يصح الوقف وأمره أنه أربعة وأوقف وموقوف وموقوف عليه وصيغة (وتعبرط الواقف صيغة عبارته وأهلية التبرع) فلا يصح وقف المني والجنون لعدم صحة عبارتهما ولا وقف مكره ومكاتب ومحجور عليه ولو بفلس ولو بمشاورة وليه لعدم أهلية التبرع فيمن ذكر (والوقف جائز) أي صحيح بل هو مستحب (بثلاثة شرائط) في بعض النسخ والوقف جائز وله ثلاثة شروط (أجدها أن يكون الموقوف عائنة) (مع بقاء عينه) (عائنة) أي مباحة مملوكة كالواقف قابل للنقل وإن لم يره الواقف فيصح وقف الأعمى ويصح وقف المصنوب من ماله وإن عجز عن انتزاعه (ويكون الانتفاع بمباح مقصود فلا يصح) وقف منفعة لاشيئ يستعين ولا مافي الذمة ولا أحد

عبدية جازو له ثلاثة شروط (أن يكون) الموقوف (عائنة) مع بقاء عينه (ويكون الانتفاع بمباح مقصود فلا يصح







الوقف أن لا يكون موقفاً كوقف هذه سنة) فلا يصح ما لم يبقه بمصرف آخر فإن أعقبه بمصرف آخر كوقف هذا على زيد سنة ثم الفقراء صبح (وأن لا يكون معلقاً كقوله إذا جاء رأس الشهر فقدمت كذا) فلا يصح الوقف إلا إذا ضاهى التحرير كقوله جعلت هذا مسجداً إذا جاء رمضان فيصحب ولا يصير مسجداً إلا إذا جاء رمضان وإلا أن علق الوقف بالموت فيصحب كقوله وقفت دارى بعد موتى على الفقراء وكذا التناقيت فإن الوقف يصحبه إذا ضاهى التحرير في انفسا كما من اختصاص الأديين كالقبرة والمسجد والرباط كقوله جعلت هذا مسجداً سنة أو رباطاً سنة فإنه يصح مؤبداً وبلغ التناقيت كالمذكور شرطاً فاسداً كالوقال وقفت هذا المكان مسجداً بشرط أن يبيت فيه الحبيب والأحاض ، ومعنى مضاهاة التحرير أن منفعتها لا يملكها أحد بخلاف مال وقف داره على زيد سنة مثلاً فإنه ينتفع بمنفعها في تلك الدرة ولو قال وقفته على الفقراء ألف سنة مثلاً صبح الوقف (وهو أى الوقف) من حيث تصرف غلته والاستحقاق مبني (على) اتباع (ما شرط الواقف فيه) أى الوقف من الصبغة سواء أفلنا الملك في الموقوف للواقف لأنه إنما زال الملك عن فوائده وهو مذهب مالك أم للوقوف عليه وهو مذهب الإمام أحمد والقولان ضعيفان في مذهبا أم الله تعالى بمعنى أن الوقف ينفك عن اختصاص الأديين وهو الأظهر لأن شرط الواقف كضئ السارع فلا يجوز العمل بخلافه رعاية لغرضه وعملاً بشرطه (من تقديم بعض الموقوف عليهم) في أصل الاستحقاق (كوقف على أولادى الأورع منهم) وهو من تقي الشبهات وإن زاد الحلال على كفايته أو تقديم بعض الموقوف عليهم على بعض في شيء من مال الوقف أو منافع كقوله وقفت هذا البيت على أولادى بشرط أن يقدم الأورع بالطبقة العليا أو يسكنها (أو تأخير) لبعض الموقوف عليهم عن بعض (كوقف على أولادى فإذا انقرضوا) أى ماتوا ولم يبق منهم أحد (فعلى أولادهم) وهذا في الحقيقة مثال للترتيب وهو مستلزم للتقديم والتأخير (أو نسوية) في لفظ الواقف (كوقف على أولادى بالسوية بين ذكورهم وإناثهم) وكذا الإطلاق في اللفظ فإنه يقتضى النسوية في أصل الاعطاء وفي المقدار بين جميع أفراد الأولاد وأولادهم ذكورهم وإناثهم كقوله وقفت هذا على أولادى وأولادهم فيسوى بين الجميع في ذلك وإن زاد على ذلك مما تناسلوا أو بطناً بعد بطنى أو كذا لم يرد للتعميم في التسلسل للترتيب ولو اختلفوا في أنه وقف ترتيباً أو نسوية ولم يعلم شرط الواقف صدق من هو في يده من ناظر أو غيره والآخلفوا وقسم بينهم (أو تفضيل) لبعض الموقوف عليهم على بعض كقوله وقفت هذا على زيد وعمر و بشرط أن يصرف لز يد مائة ولعمر وخمسون أو تفضيل (بعض الأولاد على بعض كوقف على أولادى للذكر منهم مئيل حظ الأنثيين) . (خاتمة) ونفقة الموقوف ومونة تجهيزه إذا مات وعمارة من حيث شرطها الواقف من ماله أو من مال الوقف والأمن منافع الموقوف ككسب العبد وغلته القمار فإذا انقطعت منافعها فالكففة ومونة التجهيز للعامة في بيت المال وإذا شرط الواقف نظراً لنفسه أو لغيره أن يصح شرطه والاقبول لقاضى بلد الوقف من حيث لجارته وحفظه ونحوهما ولقاضى بلد الموقوف عليه من حيث قسمة الغلة كما في مال اليتيم وليس لأحد القاضيين فعل ما ليس له ويجوز لأهل الوقف المباشرة لا قسمته ولو أفرزوا ولا يغيره كجعل البستان داراً وعكسه ما لم يشترط الواقف العمل بالمصلحة فيجوز تغييره بحسبها قال السبكي : وللاذى أراه تغييرها في غيرها ولكن بثلاثة شروط أن يكون ثبوتها لا يغير مقاديرها وأن لا يزل شيئاً من عينه بل ينقله من جانب إلى آخر وأن يكون فيه مصلحة للوقف .

فصل : في أحكام المبة بكسر الميم مصدر وهب يهب كوهب بفتح الميم وهو شامل للمدقة

وقف  
١٦

الوقف أن لا يكون موقفاً كوقف هذا سنة وأن لا يكون معلقاً كقوله إذا جاء رأس الشهر فقدمت كذا الوقف (وهو أى الوقف) (على ما شرط الواقف) فيه (من تقديم) لبعض الموقوف عليهم كوقف على أولادى الأورع منهم (أو تأخير) كوقف على أولادى فإذا انقرضوا فعلى أولادهم (أو نسوية) كوقف على أولادى بالسوية بين ذكورهم وإناثهم (أو تفضيل) لبعض الأولاد على بعض كوقف على أولادى للذكر منهم مئيل حظ الأنثيين (فصل) في أحكام المبة



والهدية . والحاصل أنه إن ملك شيئاً لأجل الثواب مع صفة كان هبة وصدقة وإن ملك بقصد  
 الأكرام مع صفة كان هبة وهدية وإن ملك لأجل الثواب ولا الأكرام بصفة كان هبة فقط وإن  
 ملك لأجل الثواب من غير صفة كان صدقة فقط وإن ملك لأجل الأكرام من غير صفة كان  
 هدية فقط فين الثلاثة محكوم وخصوص من وجب وخرج بذلك الهدية للظلمة ورشوة القاضي وما  
 يحكي الشاعر خوفاً من هجوه . قال بعضهم يجب كليات جوهرية لا يحويها إلا القول الزكية : أهل  
 الهبة الهدية وأصل النعمة الأمانة وأصل القرب الأمانة وأصل البعد الحياة وأصل زوال النعمة العطر  
 وأصل النعمة عين البصر (وهي) أي الهبة (لأنها مأخوذة من حبوب الریح) أي مرورية لأن الهبة تمر  
 من يد الواهب إلى يد اللوحي له (ويجوز أن تكون) أي الهبة مأخوذة (من) مصدر (هب) من  
 نومه إذا استيقظ فكان فاعلها أي الهبة (استيقظ) من غفلته (لا حسان) وفعل الخير وهذا مبني  
 على أن الهبة مضاعف وإن كان كذلك فمصدره حبوب وحبوب والظاهر أن الهبة ليس بمضاعف بل  
 هو مثال كونه يقال هب وهب وحب وحب (وهي) أي الهبة (في الشرع) عليك (لتطوع) (منحصر  
 مطلق في عين حال الحياة بلا عوض ولو) كان ذلك التملك (من الأدنى إلى الأعلى) منه تارة  
 دنيوية (فخرج) بالتمليك الهبة للجعل فلا يصح لأنه لا يمكن تملكه . ولا تملك الولي له لعدم تحققه وخرج  
 به أيضاً الفارية فإنه لا تملك فيها بل هي إباحة وخرج أيضاً الضافة فإنه وإن كان فيها ملك لكن  
 لا بالتمليك بل بالإباحة لكن يحصل الملك بالوضع في الفم ولا يتم إلا بالأزدراد فلو فلفظ الضافة بطل ملكه  
 له وتبين أنه باق على ملك صاحبه وخرج به أيضاً الوقف فإن الأوجه أنه لا تملك فيه وإنما هو بمنزلة  
 الإباحة وخرج بالتطوع غيره كالبيع والزكاة والكفارة وخرج (بالمعجز) المعلق على صفة كحدوث ولد  
 وقدم غائب فكذلك (الوصية) فإنها غير حاصلة في الحاصل (وخرج) (بالمطلق) التملك المؤقت بالمدّة  
 كما في الأجرة فإنها تملك للمنافع تملكاً مقيداً بحدّة الأجرة ولا يقال له هبة (وخرج بالعين هبة المنافع)  
 فإنها باطلة بناءً على القول بأن ما وهبت منافع عارية فتخرج وهبت سكنى الدار عارية فتكون  
 خارجة في الحقيقة بالتمليك من أول الأمر لأنها ليست تملكاً بل إباحة وللمتخذ أنها هبة صحيحة لأنها  
 تملك فتكون داخلية لا خارجة بناءً على القول بأن ما وهبت منافع أمانة وهو ما رجحه ابن الرفعة  
 والسبكي وغيرهما وأما الذين ذهبوا لمن هو عليه إراء (وخرج بحال الحياة الوصية) لأن التملك  
 فيها إنما يتم بالقبول وهو بعد الموت وإن كان الإيجاب في حال الحياة لكن لا يتم فيها به التملك  
 وقوله بلا عوض هذا إن لم تقم قرينة على طلبه وإلا وجب إعطاء العوض أو رد الهدية وقوله ولو من  
 الأعلى رد على القول بأن الهبة إذا كانت من الأدنى لا على رتبة دنيوية تقتضي العوض عملاً بالعادة.  
 وأركان الهبة ثلاثة عاقدموهوب وصيغة (ولا تصح الهبة إلا بإيجاب وقبول لفظاً) من الناطق نحو وهبت  
 لك هذا أو ملكته فيقول قبلت أو رضيت ولو اشتري الزوج لزوجته حلماً فخرين به مادامت عنده لم  
 تملكه إلا بصيغة ويصدق في ذلك وكذا لو زين به ولده الصغير من غير صيغة حتى لو مات الولد لم يرت  
 منه أمه لأنه باق على ملك أبيه ولو بعث بنته بالجهاز إلى دار الزوج وقال هكذا جهاز بنتي صار ملكاً  
 لها لأن إضافته إليها تقتضي الملك بخلاف ماذا لم يوجد منه صيغة تملك (وذكر المصنف ضابط الموهوب  
 في قوله وكل ما جاز تبعه جاز هبته) ويستثنى من هذه القاعدة مسائل منها الجارية الرهونة إذا استولدها  
 الرهن العسر أو اعتقها فإنه يجوز بيعها للضرورة وهي وفاة الدين ولا تجوز هبتها ما إذا كان الرهن  
 أو العتق مؤسراً نفذ الاستيلاء والاعتاق ولا يجوز بكل من البيع والهبة ومنها الميراث يجوز بيع  
 ما بيده ولا تصح هبته من غير إذن سيده ومنها الخافع يجوز بيعها بالأجرة لأنها تبع للمنافع وفي هبتها

وهي لغة مأخوذة من  
 حبوب الریح ويجوز  
 أن تكون من هب  
 من نومه إذا استيقظ  
 فكان فاعلها استيقظ  
 لا حسان وهي في الشرع  
 تملك من غير مطلق في  
 عين حال الحياة بلا  
 عوض ولو من الأعلى  
 فخرج بالمعجز الوصية  
 والمطلق التملك  
 المؤقت وخرج بالعين  
 هبة المنافع وخرج  
 بحال الحياة الوصية ولا  
 تصح الهبة إلا بإيجاب  
 وقبول لفظاً . وذكر  
 المصنف ضابط الموهوب  
 في قوله (وكل ما جاز  
 تبعه جاز هبته)



وجهان أحدهما لا تصح لأن إباحة المنافع ليست بتعميل بناء على أن ما يباح منافع عامة فإذا اتفق  
 ضمنه المستعير. وثانيهما تصح لأنها ملك بناء على أن ما يباح منافع عامة فإذا اتفق لا يباح  
 التهرب وهذا هو العتمد وعليه فلا استثناء. ومفهوم كلام المصنف هو ما ذكره الشارح بقوله (وما  
 يجوز بيعه كمجهول) كأحد التوئين وكذلك الجبس والغصوب والصال والابق (لا يجوز بيعه) فإن كان  
 منهما ملك في الحياة (الاصحقي جنة ونحوها) أي الجنطة من المحفرات (فلا يجوز بيعهما) لأنهما  
 ليسا بمتمول (وتجوز بيعهما) لا لتفاء القابل في الهبة واستثنى من هذا أيضاً مسائل: منها حق التحجير فيجوز بيعه  
 في إحياء الوايت كان نصت علامات على مواب ولم يحبه فإنه ثبت له حق التحجير فيجوز بيعه  
 ولا يجوز بيعه لأنه لم يتم ملكه عليه بتمام الإحياء لكن هو أحق به من غيره. ومنها صفوف الناة  
 المجمولة أصحها ولبنها وجلدها فصحت بيعها لا يبيعها فاتم ملكه ملكاً كاملاً من بعض الوجوه لأن  
 أن يتخذ الصفوف حجة وفرشاً وغيرها. ومنها الحجار قبل بدو الصلاح يجوز بيعها من غير شرط القطع  
 ولا يجوز بيعها ويجب الأتقاء إلى بدو الصلاح وتكون هبتها رضا ببقائها إلى بدو الصلاح (ولا تملك)  
 أي الهبة أي لا يحصل الملك فيها (ولا تلزم الهبة) السائلة للهبة والصدقة (الالبض باذن الواهب)  
 أو نائبه فيه فتلزم ويحصل الملك فان استقر به لم يملكها ودخلت في صفاته ولو حصلت زيادة قبله  
 منفصلة فهي للواهب لخروجها في ملكه أو تصرف قبله فتصرفه وكان رجوعاً وأن ظن لزوم الهبة  
 بالعقد ولو كان الموهوب جزءاً شيئاً فقبض الجملة باذن الواهب دون الشريك صح وأثم ضمن نصيب  
 الشريك (فلومات الموهوب له أو الواهب قبل قبض الهبة) أي العين الموهوبة (لم تنسخ الهبة) لأنها  
 تحول إلى الزوم كالبيع في زمن الخيار (ويقوم وارثه) أي الميت (مقامه في القبض والقبض)  
 والأذن في القبض وفي الرجوع في الهبة كان بقول رجعت في الهبة وتكون ملكاً له (وإذا قبضها)  
 أي العين الموهوبة (الموهوب له لم يكن للواهب أن يرجع فيها إلا أن يكون) أي الواهب (والدار)  
 للموهوب له من النسب (وإن علا) فيشمل سائر الأصول من جهة الآباء والأمهات ولو مع اختلاف  
 الدين قلل الرجوع في كل العين الموهوبة أو بعضها بشروط ثلاثة أن يكون الفرع حراً وأن يبقى  
 الموهوب في سلطنته وأن يكون عبداً لادينا (و) تصح الهبة بعمري ورفي إن كان الواهب عارفاً  
 بمعناها ولو بوجه كي يقبده والألم تصح الهبة وهما كانا عقدين في الجاهلية وبشرط فيهما القبول  
 والقبض فله عمرى كما (إذا عمر شخص) غيره (شيئاً أي داراً مثلاً كقوله أعمرك هذه الدار) أي  
 جعلتها لك عمرى فهي هبة في الجديد والرفي كما إذا قال جعلت هذه الدار لك رफी فإذا مات فهي  
 لورثتك فهي صيغة هبة طول فيها العبارة (أو أرقبه) أي أرقب شخص غيره شيئاً أي أعطاه (أيها)  
 أي الدار (كقوله أرقبك هذه الدار) فإذا مات عادت إلى هبة في الأصح (أوجعلتها لك رफी)  
 وهي اسم مصدر بمعنى المراقبة لأن كل واحد منهما رقب موت صاحبه كما قال الشارح (أي أن مات  
 قبل عادت) أي الدار (إلى وان مات قبلك استقرت) أي الدار (لك) فتصح الهبة بذلك بخلاف ما  
 لو قال جعلت هذه الدار لك عمرى لأن فيه تأقيت الملك وإنما اغتفر اللفظ الأول لأنه تصرف بالواقع  
 فان الإنسان لا يملك إلا مدة حياته فلا تأقيت في الحقيقة (فقبل) أي التهرب (وقبض) العين الموهوبة  
 فحينئذ (كان ذلك الشيء) العطية (بالمعنى) في المسئلة الأولى (أو للمرقب) في الثانية (بلفظ اسم  
 المفعول فيها ولورثته) أي التهرب (من بعده) ويلغو الشرط المذكور (وهو أن مات قبل  
 عادت إلى كما قاله الحلي أي وأن لم يصرح بذلك التفسير للعلم به لقوله صلى الله عليه وسلم لا يمن  
 أعمر شيئاً أو أرقبه فهو لورثته» رواه أبو داود بالبناء للمفعول في الفعلين كما نقل عن الشوري

وما لا يجوز بيعه  
 كمجهول لا يجوز بيعه  
 الا حتى تحطه ونحوها  
 فلا يجوز بيعه وتجوز  
 هبتها ولا تملك (ولا  
 تلزم الهبة بالقبض)  
 باذن الواهب فلومات  
 الموهوب له أو الواهب  
 قبل قبض الهبة لم  
 تنسخ الهبة وقام  
 وارثه مقامه في القبض  
 والقبض (وإذا قبضها  
 الموهوب له لم يكن  
 للواهب أن يرجع  
 فيها إلا أن يكون (والدار)  
 (وإن علا) (وإذا أعمر)  
 شخص (شيئاً) أي داراً  
 مثلاً كقوله أعمرك  
 هذه الدار (أو أرقبه)  
 أيها كقوله أرقبك  
 هذه الدار أوجعلتها لك  
 رफी أي أن مات قبل  
 عادت إلى وان مات  
 قبلك استقرت لك  
 قبل قبض (وكان)  
 ذلك الشيء (للمعير أو  
 للمرقب) بلفظ اسم  
 المفعول فيها (ولورثته  
 من بعده) ويلغو  
 الشرط المذكور



(فصل) في أحكام اللقطة

وهي بفتح القاف اسم  
لشيء الملتقط ومنها  
شراها صناع من  
ماله بفتح واو أو غفلة  
أو نحوهما (وأذا وجد)  
شخصا لها كان أولا  
مسلما كان أولا فاسقا  
كان أولا (لقطة في  
موت أو طريق فله  
أخذها وتركها)  
لكن (أخذها أولى  
من تركها إن كان)  
الأخذ (على نية من  
القيام بها) فلو تركها  
من غير أخذ لم يضمنها  
ولا يجب الأ شاهد على  
التقاطها بملك أو حفظ  
ويزغ القاضي اللقطة  
من الفاسق ويضمنها  
عند عدل ولا يعتمد  
تعريف الفاسق اللقطة  
بل يضمن القاضي إليه  
رقباً عدلاً بتمتع من  
الحياة فيها ويزغ الولي  
اللقطة من يد الصبي  
ويعرفها من يد غيرها  
بملك اللقطة فاصي إن  
رأى المصلحة في ملكها  
له (وأذا أخذها) أي  
اللقطة (وجب عليه  
أن يعرف) في اللقطة  
عقب أخذها (سنة  
أشياء وعادها) من جلد  
أو خرقه منسلا  
(وعفاها) هو

ولو ضبط آتيا كذلك كان أحسن والله أعلم .  
(فصل : في أحكام اللقطة وهي بفتح القاف) مع ضم اللام لغة (اسم للشيء الملتقط) بفتح القاف (ومنها)  
شراها صناع من مال أو اختصاص حيوان أو غيره (من ماله) أي الشيء الصانع أو من المستعير  
أو الساجر أو الغائب (يسقط أو غفلة أو نحوهما) كنوم وهرب فخرج ما طهرته البيع في داره وما  
ألفاه هارب في حجره ووداه عنده لم يعرف ماله وما يلقية البحر على الساحل من أموال القرقي وما  
يوجد في عش الطير ونحو ذلك فهو مال ضائع فالأمر فيه لإمين بيت المال أي العادل والأد نصرف  
فيه وأجده نفسه إن كان له استحقاق في بيت المال وإذا ظهر مالكه وجب دفعه له ولو بعد سنين  
ولازجوع على مالكه فبالنفقة بلاذن ولا اشهاد وقال الامام مالك يرجع على مالكه بالنفقة وقال  
الامام أحمد واليت بملكه من أخذه لأن الظاهر أن مالكه أعرض عنه (وأذا وجد) أي (شخص)  
حر (بأنها كان أولا مسلما كان أولا فاسقا كان أولا لقطة في موت) بدار الاسلام (أو طريق) أو  
مسجد أو رباط أو مدرسة ونحوها من أماكن مشتركة (فله أخذها) يجوز أخذها الضياع لو تركها  
ولأن خباتها لم تحقق (و) له (تركها) غشية طر والحياة (ولكن أخذها أولى من تركها إن كان  
الأخذ على نية) أي علم في الحال والمستقبل (من) نية ب(القيام بها) أي بحفظها لما في أخذها  
من البر . والحاصل أن الملتقط أن وثق بأمانة نفسه في الحال والمستقبل تدب له الالتقاط وإن لم  
يثق بأمانة نفسه في المستقبل فهو أمين في الحال أبيع له الأخذ مالم يكن فاسقا ولا غيره كما إذا تحقق  
الحياة في المستقبل فإن لم يكن آمنا في الحال بل هو محقق من نفسه الحياة في الحال حرم عليه الأخذ  
وصار ضامنا إن أخذها ويرأ بدفعها لحاكم أمين ويلزمه قبولها منه وقد يجب الأخذ كما لو تحقق  
الضياع لو لم يأخذها ووثق بنفسه بخلا وما لا ولم يكن هناك أمين غيره (فلو تركها من غير أخذ لم  
يضمنها) ولو في صورة الوجوب وإن أم في هذه الصورة لأنه لم يقع يده عليها (ولا يجب الأ شاهد على  
التقاطها) أي اللقطة (بملك أو حفظ) بل يستحب على الالتقاط ولو كان الملتقط عدلا ويذكر في  
الأشهاد بعض الصفات ولا يسكت عنه ليكون في الأشهاد فائدة ومحل سنة مما يخف عليها متفانيا إذا  
علم بها أخذها والأمنع الأشهاد والتعريف وتكون اللقطة أمانة في يده أبداً (ويزغ القاضي  
اللقطة من الفاسق) لأنه ليس ممن أهل الحفظ لعدم أمانته (ويعفها عند عدل) وأجرته في بيت  
المال إن كان منتظما والأ فلي الملتقط فإن قصر القاضي فلا ضمان (ولا يعتمد تعريف الفاسق)  
وحده (اللقطة بل يضمن القاضي إليه رقباً) أي مطلقاً (عدلاً بتمتع من الحياة فيها) وأجرته في بيت  
المال وأما مؤنة التعريف فلي الملتقط إن قصد المملك لأن عليه تعريفها وإن كانت عند عدل فإذا  
تم التعريف بملكها الفاسق لأنه الملتقط (ويزغ الولي اللقطة من يد الصبي) والمجنون الذين ملها  
نوع تميز والأ لم يصح التقاطها فشكل واحد أن يزغها منهما فإن قصر في زعها منهما فلتفت ولو  
بأنلها من ضمن في مال نفسه ولو لم كما تم تعريف التالف فإن لم يقصر فلا ضمان على الولي ولا على الصبي ولا  
على المجنون في التالف أما الإلتاف فالضمان فيه على الصبي والمجنون فإن تلفت غير أنلها صاعت على  
صاحبها (ويعرفها) أي اللقطة (تم بدتعريفها بملك اللقطة للصبي) والمجنون (إن رأى المصلحة في ملكها  
له) بأن احتاج إلى النفقة أو الكسوة ولهما مملو في كدين مؤجل ومتاع كما يسد فإن التملك في معنى  
الافتراض وإن لم ير المصلحة في ملكها له حفظها أو سلمها للقاضي (وأذا أخذها أي) الملتقط أو اتق  
بأمانة نفسه أو غيره (اللقطة) وجب عليه أن يعرف في اللقطة) عند التملك بعد التعريف ليعرف ما يدخل  
في ضمانه وتنب (عقب أخذها ستة أشياء) الأول أن يعرف (وعادها من جلد أو خرقه مثلاً وعفاها هو)



بمعنى الوعاء (ووكاهها) بالمد وهو الحيط (١٧٨) الذي تربط به (وجنسها) من ذهب أو فضة (وعدها ووزنها) ويعرف بفتح أوله

بكسر العين (بمعنى الوعاء) أو بمعنى الجلد الذي على رأس القارورة (و) الثاني أن يعرف (وكاهها بالمد وهو) بكسر الواو (الحيط الذي تربط) بالقطعة (به) الثالث أن يعرف (جنسها من ذهب أو فضة) أو ياب (و) الرابع أن يعرف (عددها) كائين فأكثر (ووزنها) كغرطل أو أكثر أي وكلها وذرعها ويعبر عن هذه الأربعة بالقدر فإن معرفة القدر شاملة لهذه الأربعة والخامس معرفة صفتها أي شامية أو هندية والسادس معرفة صفتها من صحة وتكبير ونحوهما ويندب كتب الأوصاف خوف من نسيانها وأنه التقطها في وقت كذا وفي مكان كذا (و) قول المصنف (يعرف بفتح أوله وسكون ثانيه) مشتق (من المعرفة لا من التعريف) وجب على الملتقط (أن يحفظها) أي القطعة لما ملكها (حتم) أي وجوباً من غير خيلاف (في حوزتها) إلى ظهوره (ثم بعد ما ذكر) من معرفة الأمور السابقة والحفظ في مدة قليلة (إذا أراد الملتقط ملكها) وكذا إذا أراد الالتقاط للحفظ على الصحيح (عرفها بتشديد الراء) مشتق (من التعريف) وجوباً بنفسه أو نائبه (سنة) من يوم التعريف محدداً ويذكر زمن وجدان القطعة ومكانه وجوباً فيهما ومحل في المكان ثم يمكن التعريف واقعاً فيه والآخر فلا يجب ذكره ويعرفها في بلد الالتقاط (و) على أبواب المساجد عند خروج الناس من الجماعة ويكره التعريف في المساجد إذا كان يرفع صوتاً ولا فلا كراهية (و) ليكره من التعريف (في الموضع الذي وجدها فيه) إلا أن يكون مفارقة في أقرب الأماكن إلى من يملكه أو غيره (وفي الأسواق ونحوها من محام الناس) كالقهاوي (و) يكون التعريف على العادة زماناً ومكاناً (ابتداء السنة بحسب من وقت التعريف لا من وقت الالتقاط) وكسر بفتح كلام المصنف أنه من وقت ارادة التملك (ولا يجب استنباط السنة بالتعريف بل يعرف أولاً كل يوم مرتين طرقي النهار) أي أوله وآخره أسبوعاً (لأبلاً ولأوقت القبولة) ثم في كل يوم مرة طرفه أسبوعاً وأسابيع (ثم يعرف بعد ذلك كل أسبوع مرة أو مرتين) إلى أن يتم تسعة أسابيع ثم في كل شهر مرة أو مرتين إلى آخر السنة بحيث لا ينسى أنه تكرار لما مضى (ويذكر الملتقط) قولاً نائباً لا وجوباً (في تعريف القطعة بعض أوصافها) فلا يستوعبها لئلا يعتمد الكاذب (فإن كان فيها) أي الأوصاف بأن استوعبها (ضمن) لأن الكاذب قد يرفع الألفاظ إلى حكم مذهبه يلزم اللفظ وقوع القطعة لمن وصفها بوصفها أمال استوعب جميع أوصافها للشهود فلا ضمان عليه لعدم فهمهم ولا يبالغ في الحفظ بخلاف الاستيعاب في التعريف فإنه يحرم (ولا يلزم مؤنة التعريف أن أخذ القطعة ليحفظها على مالكها) وكذا أن أطلق بأن لم يقصد حفظاً ولا تملك بناء على وجوب التعريف عليه (بل يرتبها القاضي من بيت المال) تبرعاً (أو يقترضها) أي المؤنة (على المالك) أو يأمر الملتقط بها ليرجع على المالك وعلى عدم وجوب التعريف عليه أن عرف فهو متبرع (وإن أخذ القطعة ليمسكها) أو يختص بها أو ليجانته (وجب عليه تعريفها وزمها) أيضاً مؤنة تعريفها سواء تملكها بعد ذلك أم لا) فالضابط على قصد التملك (ومن التقط شيئاً حقيراً) أي قليلاً ممنوعاً لا يعرفه سنة بل يعرفه زماناً بظن أن فاقده يفر من عنه) غالباً (بعد ذلك الزمن) ويختلف ذلك باختلاف الأموال والأحوال أي والإصحح لا يتقدر بزمن مخصوص بل هو ما غلب على الظن أن يفقده لا يكثر أسفه عليه ولا يطول طلبه لو غالباً أمال القليل غير المتحول كحبة الحنطة والزينة فلا يعرف ولو أجدد الاستداده (فإن لم يجد صاحبها بعد تعريفها سنة كان له أن يملكها) متلباً (بشرط) عزم (الصانع لها) إذا ظهر مالكها وأذلتها الملتقط بعد التعريف ولم يظهر مالكها فلا يملكه عليه في انقائها ولا مطالبة عليه في الدار الآخرة لأنهما من أكسبه هكذا أن عزم على ردها

وسكون ثانيه من المعرفة  
لا من التعريف (و) أن  
(يحفظها) حتماً (في حوزة  
ملكها) ثم بعد ما ذكر  
(إذا أراد) الملتقط  
(ملكها عرفها)  
بتشديد الراء من  
التعريف (سنة على  
أبواب المساجد) عند  
خروج الناس من  
الجماعة (وفي الموضع  
الذي وجدها فيه) وفي  
الأسواق ونحوها من  
محام الناس ويكون  
في التعريف على العادة زماناً  
ومكاناً وابتداء السنة  
بحسب من وقت  
التعريف لا من وقت  
الالتقاط ولا يجب  
استنباط السنة  
بالتعريف بل يعرف  
أولاً كل يوم مرتين  
طرقي النهار لأبلاً ولا  
وقت القبولة ثم يعرف  
بعد ذلك كل أسبوع  
مرة أو مرتين ويذكر  
الملتقط في تعريف  
القطعة بعض أوصافها  
فإن بالغ فيها ضمن  
ولا يلزم مؤنة التعريف  
أن أخذ القطعة ليحفظها  
على مالكها بل يرتبها  
القاضي من بيت المال  
أو يقترضها على المالك  
وإن أخذ القطعة

ليملكها وجب عليه تعريفها وزمها مؤنة تعريفها سواء تملكها بعد ذلك أم لا ومن التقط شيئاً حقيراً لا يعرفه سنة بل يعرفه زماناً بظن أن فاقده يفر من عنه بعد تعريفها سنة (فإن لم يجد صاحبها) بعد تعريفها سنة (كان له أن يملكها بشرط الضمان)

وذلك كجلد على شئ  
محمود عاقده



عليها الملقط بمجرد مضي السنة بل لابد من لفظ يدل على التملك كتملكت هذه اللقطة فان غلبتها وظهر  
 عليها وهي غالبة وانفقا على رد عينها او بدلها فالامر فيه محاض (١٧٩) وان تنازعا فطلبها المالك

واراد الملقط العدول  
 الى بدلها اجيب المالك

في الانصح وان تلفت  
 اللقطة بعد غلبتها

غرم الملقط مثلها ان  
 كانت منلية او قيمتها

ان كانت متقومة يوم  
 التملك لها وان نقصت

بعب فله اخذها مع  
 الارش في الانصح

(واللقطة) وفي بعض  
 النسخ كرجلة اللقطة

(على اربعة اضرب  
 احدها ما يبقى على

الدوام) كذهب وقفة  
 (فلهذا) اي ما سبق من

تعريفها سنة وتملكها  
 بعد السنة (حكمه) اي

حكم ما يبقى على الدوام  
 (و) الضرب (الثاني

ما لا يبقى) على الدوام  
 (كالطعام الرطب فهو)

اي الملقط (الخمين)  
 خصلتين (اكلة وغرمه)

اي غرم قيمته (او بيعه)  
 وحفظ ثمنه) الى ظهور

مالكه (والثالث ما يبقى  
 بعلاج) فيه (كالرطب)

والغلب (فيصير غافقه  
 المصلحة من بيعه

وحفظ ثمنه او تحفيقه  
 وحفظه) الى ظهور

مالكه (والرابع  
 يحتاج الى نفقة كالحوان وهو ضرر بان احدهما

خمين لا يمتنع بنفسه) من صغار السباع لغتم وعجل (فهو) اي الملقط  
 (خمين) فيه (ثلاثة اشياء) (اكلة وغرم ثمنه) (او ركة) (بلا اكل) (والنطوع) (بالانفاق عليه) (او بيعه) (وحفظ ثمنه) (اي ظهور مالكه

من مالها والا طوب بها في الآخرة (ولا يملكها الملقط بمجرد مضي السنة بل لابد من لفظ يدل  
 على التملك) او على نقل الاختصاص في نحو الكلب (كتملكت هذه اللقطة) وكان يقول  
 في نحو الحر نقلت الاختصاص بهذا الى (فان تملكها وظهر مالها وهي غالبة) بحالها لم يتعلق بها  
 حق لازم من الملقط كالاستيلاء والرهن المقبوض (وانفق على رد عينها او بدلها فالامر فيه واضح)  
 بعد عينها بزيادتها المتصلة والنفقة التي حدثت قبل التملك تبعا للقطة وبدلها وهو المثل في التلي والقيمة  
 في التقويم (وان تنازعا) في اداء العين والبديل (فطلبها المالك واراد الملقط العدول الى بدلها اجيب  
 المالك في الانصح) لقوله صلى الله عليه وسلم فان جاء طلبها فاذهب اليه (وان تلفت اللقطة) حسا او ضررا  
 فان تلفت بها حق لازم يمنع بيعها كوقف وعيق (بعد تملكها غرم الملقط مثلها ان كانت منلية او قيمتها  
 ان كانت متقومة يوم التملك لها) لانه وقت دخولها في ضمانه (وان نقصت بعب) حدثت بعد التملك  
 (فله اخذها مع الارش في الانصح) وكواراد الا لاقط الرديلا رث وأراد المالك العدول الى البديل  
 اجيب الا لاقط ولا تدفع اللقطة لمبيدعيها بلا وصف ولا حجة الا ان يعلم الا لاقط انها له فيلزمه دفعها له  
 وان وصفها لموطن صدق جاز دفعها له عملا بظنه بل تسن (واللقطة) بالنظر الى ما يفعل فيها (وفي  
 بعض النسخ كرجلة اللقطة) اي وجملة انواعها (على اربعة اضرب) اي انواع (احدها ما يبقى على  
 الدوام) اي اللباد وليس بحيوان ولا يحتاج الى علاج (كذهب وقفة) وغيرها كالحديد والثياب  
 (فهذا اي ما سبق من تعريفها سنة وتملكها بعد السنة) او حفظها على الدوام بعد التعريف هو  
 (حكمه اي حكم) هذا النوع وهو (ما يبقى على الدوام) النسي (والضرب الثاني ما لا يبقى على الدوام)  
 بل يفسد بالتأخير ولا يبقى بعلاج ولا يمكن تحفيقه (كالطعام الرطب) كالرطب الذي لا يمتنع بالقبول  
 وهي الخضراوات (فهو اي الملقط له) اي ما لا يبقى على الدوام (خمين خصلتين) بحسب المصلحة  
 مالك اما (اكلة) او غرمه بعد تملكه في الحال (وغرمه اي غرم) بدله من (قيمتي) في التقويم ومثله  
 في التلي (او بيعه) بثمن مثله باذن الحاكم ان وجدته والاستقل ببيعه (وحفظ ثمنه الى ظهور مالكه)  
 ثم يعرف المبيع ليمتلك منه (والثالث ما يبقى) على الدوام المتبادل لكن (بعلاج فيه كالرطب) الذي يمتنع  
 (والغلب) الذي يترتب (فيفعل) اي الملقط (ما فيه المصلحة) لما يملكه في رأي القاضي وجوبا (من بيعه)  
 بثمن مثله (وحفظ ثمنه) للمالك ويعرف المبيع ثم يملكه ان اراد التملك (او تحفيقه وحفظه الى ظهور  
 مالكه) ثمن تبرع الملقط او غيره بالتجفيف فظاهر والاباع جزء منه باذن الحاكم كتحفيف باقيه  
 او اقترض على المالك ما يحفيقه به (والرابع ما يحتاج الى نفقة كالحوان) آدمي او غيره (وهو ضرر بان احدهما  
 حوان لا يمتنع بنفسه من صغار السباع) كذئب وفهدا ما كبار السباع فلم يسلم منها ضالة لئلا ضررا وتما  
 كالاسد وذلك الحوان (كغتم وعجل) وهو ولد البقرة (فهو اي الملقط بخمين فيه ثلثة اشياء)  
 اواربعة باعتبار المصلحة للمالك اما (اكلة) بعد تملكه في الحال (وغرمه) اي قيمة المأكول للمالك  
 اذا ظهر فلان له لعدم البيع (او ركة) اي امساكه عنده (بلا اكل) والنطوع بالانفاق عليه  
 ان شاء النطوع والا انفق باذن الحاكم ان وجدته (او اشهد) (او بيعه) بثمن مثله (وحفظ  
 ثمنه الى ظهور مالكه) ويعرف الحوان في العمران بعد بيعه سنة ثم يملك الثمن او يملكه في  
 الحال ليمتنع للدر والنسل وهذا اذ التلقط في المفارة اما اذا التلقط في العمران فيمتنع الاكل  
 وغرم قيمته وهذا في الحوان المأكول وامتنع المأكول فليس فيه الا الحصلتان كما هو ظاهر

يحتاج الى نفقة كالحوان وهو ضرر بان احدهما (خمين لا يمتنع بنفسه) من صغار السباع لغتم وعجل (فهو) اي الملقط  
 (خمين) فيه (ثلاثة اشياء) (اكلة وغرم ثمنه) (او ركة) (بلا اكل) (والنطوع) (بالانفاق عليه) (او بيعه) (وحفظ ثمنه) (اي ظهور مالكه



(والثاني حيوان يمنع نفسه من صغار السباع) أما بقوته (كبر وقوة) أو بعدوه كالأرنب والظبي  
الملوكين بأن يكون فيهما علامة الملك والأفليس كلامه لقطعة أو بغيره كالحمام (فان وجدته للقطط)  
أي ذلك الحيوان (في الصحراء) الآمنة (تركة) وجوب (وحرمة التقاطه للملك) لأنه يصون بالامتناع من  
أكثر السباع (فلو أخذه للملك ضمنه) ويرأى من الضمان بدفعه إلى القاضي لا يرده إلى موطنه. والحاصل  
أنه يجوز لقط الحيوان في المفازة والعمران للملك والحفظ إلا للمنع من صغار السباع في مفازة آمنة للملك  
بخلاف زمن حجب فيجوز لقطه للملك لأنه حينئذ يضع بامتداد اليد الحائنة إليه (وان وجدته للقطط  
في الحضر) وهو خلاف البادية. كان له أخذه للملك سواء كان الأخذ من آمن أو من نهب ونظم بعضهم  
أسماء الحاضرة وهي المارة بقوله:

أوكبرت بأصاحي قلدة • أو كبرت بأصاحي قلدة  
أو عظمت فهي مدينة وما • زرع حوى والحض الرقة التي  
وكل هذا سمه بالحاضرة • وما عدا غنابة مستهجرة

وحينئذ (فهر) أي ملقط حيوان قوي بنفسه على الامتناع من صغار السباع (مخبر بين) بعض  
(الاشياء الثلاثة فيه) أي في ذلك الحيوان وهو الحصان فقط (ولكرد الثلاثة السابقة فما لا يمنع)  
وهي مسارة لظاهر اللين والأفلا يستقيم لأن الحظيرة الأولى وهي الأكل وغرم القيمة لا تأتي هنا  
لأن الأكل لا يجوز فهاذا التقطه في العمران لسهولة بيعه فيه بخلاف الالتقاط في المفازة ولو كان  
الملقوط حجة تخرج فيها الحظيرة الأخرى وهي أن يبقيا لنسبها والفرق بين العمران حيث جاز  
أخذ الحيوان منه للملك وبين الصحراء الآمنة حيث لا يجوز أخذه منها للملك لأنه يحق أن يضع  
في العمران بامتداد الأيدي الحائنة إليه دون الصحراء الآمنة لأن طرق الناس بها تكثر.

(فصل: في أحكام اللقط وهو حي) ولوميزا (منبذ) أي مطروح على الأرض (لا كافله) معلوم  
(من أب أوجد) عند فقد الأب (أو ما يقوم مقامهما) كالوصي والقيم (ويلحق بالمي كإقال بعضهم  
الجنون البالغ). وأمر كان القبط الشرعي ثلاثة لقط وهو عطلن الأخذ ولقط (واذا وجد لقطا  
بمعنى ملقوط بقرعة الطريق) أي بوسطه (أخذه) أي للملقوط (منها) أي الطريق (وزيت) أي  
تعده بما يصلحه (وكفالتة) أي حفظه (واجبة على الكفاية) أن علم بها أكثر من واحد لقوله  
تعالى (ومن أحياها فكأنما أحيا الناس جميعا) ولأن القبط آدمي محرم فوجب حفظه كالمنظر  
إلى طعام غيره وفارق القطة حيث لا يجب لقطها بأن الغلب فيها ألا كاستباب والنفس بميل إلى  
فاستغنى بذلك الميل عن الوجوب كمقد النكاح فإنه لا كان للقلب فيه معنى الوطء والنفس بميل  
إلى القبط (بعض من هو أهل لحضنة القبط سقط الأم عن الباقي) فان لم يلتقطه أحد أئم الجميع  
لعدم قيام أحد بفرض الكفاية (ولو علم به واحد فقط بمن عليه) أي صار القبط فرضا عينيا على  
(ويجب في الأصح الأشهاد على التقاطه) أي القبط وأن كان الألفاظ ثابتة العدالة بقول الزكي  
خوفا من أن يستترقه وفارق الأشهاد على التقاط القطة بأن الفرض منها المال غالبا والأشهاد  
التصرف للمال مستحب والفرض من القبط حفظ حرته ونسبه لأن اللفظ لم يشهد لهم  
القبط أبه أو عبده وبأن القطة يشيع أمرها بالتعريف ولا تعريف في القبط (وأشار للصنف  
لشرط لللقط بقوله ولا يقر القبط) بالبناء للفعول أي لا يترك (الأيد أمين) أي عبد روة  
فيشمل الأثني ولومستور العدالة (حر) كانه (مسلم رشيد) فلولقطه من به يهتدى أو رقى أو كفر

(والثاني حيوان)

يمنع نفسه من صغار

السباع كعير وفرس

(فان وجدته للقطط

(في الصحراء تركه)

وحرمة التقاطه للملك

فلو أخذه للملك ضمنه

(وان وجدته للقطط

(في الحضر فهو مخير

بين الأشياء الثلاثة فيه)

ولكرد الثلاثة السابقة

في الامتناع

(فصل: في أحكام

اللقط وهو حي منبذ

لا كافل لو من أب أوجد

أو ما يقوم مقامهما

ويلحق بالمي كإقال

بعض الجنون البالغ

(واذا وجد لقطا بمعنى

ملقوط بقرعة

الطريق فأنخذه منها

(وزيته وكفالتة واجبة

على الكفاية) فإذا

التقطه بعض من هو

أهل لحضنة القبط

سقط الأم عن الباقي

فان لم يلتقطه أحد أئم

الجميع ولو علم به واحد

فقط تعين عليه ويجب

في الأصح الأشهاد على

التقاطه وأشار للصنف

لشرط لللقط بقوله

(ولا يقر القبط إلا)

بيد أمين (حر مسلم

رشيد



(فان وجدتموه) أى

اللقيط (مال أنفق عليه

الحاكم منه) ولا ينفق

الملتقط عليه منه إلا

بإذن الحاكم (وان لم

يوجدتموه) أى اللقيط

(مال فقته) كاتمة

(في بيت المال) ان لم

يكن له مال عام كالوقوف

على القبطي

(فصل) في أحكام

الوديعة هي قبلة من

ودع إذا ترك وتطلق

لغة على الشيء المودع

عند غير صاحبه للحفظ

وتطلق شرعا على العقد

المتقضي للاستحفاظ

(والوديعة أمانة) في يد

الوديع (ويستحب

قبولها لمن قام بالأمانة

فيها) ان كان ثم غيره

والواجب قبولها كما

أطلقه جمع قال في

الروضة كأصلها وهذا

محمول على أصل القول

دون اتلاف منفعة

وحرزه بحمان (ولا

يضمن) الوديعة

(الالتامدى)

فيها صور التمدي

كثيرة مذكورة في

المطولات منها أن يودع

الوديعة عند غيره بلا

إذن من المالك ولا عن

من الوديع ومنها أن

ينقلها من محل أودار إلى

أخرى دونها في الحرز

سأله القاضي في رصده

وصا أو جنون لم يصح اللقطة فينزح اللقيط منه لأن الحضانة ولاية وليس من أهلها (فان وجدتموه  
أى اللقيط مال) خاص به كدنانير عليه أو تحت ولو منشورة وثبات ملفوفة عليه أو ملبوسة له أو مغطى  
بها أو مغطى وشه تحت (أنفق عليه الحاكم) أو ما ذويه (منه) أى من ذلك المال (ولا ينفق لللقط عليه  
منه إلا بإذن الحاكم) لأن ولاية المال لا تثبت لغير الأب والجدي من الأقارب بل يقوم الحاكم مقام الأب  
والجدي عند فقدهما ولو مع وجود غيرهما من الأقارب فان لم يجد الحاكم أنفق عليه بأشهاد ولو في المرة  
الأولى فقط فان أنفق عليه بدون ذلك ضمن (وان لم يوجد منه أى اللقيط مال فقته مكانة في بيت  
المال) من سهم المالك (ان لم يكن له مال عام كالوقوف على القبطي) جمع لقيط كالقتل جمع قتل  
أى والوصية لهم فان لم يكن في بيت المال مال أو كان ثم ما هو أهم منه اقترض عليه الحاكم وأنفق عليه  
من ذلك الاقترض فان تصدّر وجبت نفقته على المورثين إقراضا على اللقيط إن كان حرا أو على  
سيده ان كان رقيا ويوزع الأمام نفقته على ميسر بلده فان بلغ اللقيط فقته من سهم الفقراء أو  
الساكين أو الغارمين

(فصل : في أحكام الوديعة هي قبلة) بمعنى مفعولة ان أخذت (من) قولهم (ودع) الرجل كذا  
(إذا ترك) لأن الوديعة متركة عند الوديع وبمعنى فاعلة ان أخذت من قولهم ودع الرجل بضم الدال  
إذا سكر لأن الوديعة شأنة عند الوديع (وتطلق) أى الوديعة (لغة على الشيء المودع عند غير  
صاحبه للحفظ) يقال استودعته وديعة إذا استحفظته أيها أى فالوديعة تطلق لغة وشرعا أيضا على  
العين المودعة (وتطلق شرعا) فقط (على العقد للمتقضي للاستحفاظ) أى لطلب الحفظ، وأمر كان  
الوديعة بمعنى المقدار بعه وديعة بمعنى العين للوديعة وصيغة ومودع ووديع (والوديعة) أى العين للوديعة  
(أمانة) متصلة فيها لا تابعة (في يد الوديع) بمعنى أن القصد منها الحفظ فان عرض فعل مضمن فعلي  
خلاف الأصل بخلاف الرهن فان القصد منه التوثيق والأمانة فيه تابعة (ويستحب قبولها) أى عدم  
ردّها عينا لمن انفرد وكفاية لمن تعدد سواء كانت محل أولا (لن قام بالأمانة فيها) بأن قدر على  
حفظها ووثق بأمانة نفسه فيها حال قبولها وبعده (ان كان ثم) أى في متاع المدوى أمين (غيره  
والإ) أى وان لم يكن هناك أمين غيره وخشى ضياعها (وجب) عليه (قبولها) عينا (كما أطلقه  
جمع) أى فانهم لم يقدروا الوجوب بأصل القبول مع أنه مقيد بذلك (قال) أى النووي (في الروضة  
كأصلها) والمراد أنه ما اتفق قبله لفظ الرافعي والنووي في الروضة وشرح الوجيز قبل زيادة الروضة (وهذا)  
أى وجوب قبول الوديعة (محمول على أصل القول دون اتلاف منفعة وحرزه بحمان) أى بلا أجره فله  
الطالبة بأجرة منفعة نفسه ومنفعة حرزه فانهم قد جوزوا أخذ الأجرة على الواجب كما في سقي الأمان  
وانقاذ الغريق وتعليم الفاتحة ومع حكمهم بوجوب القبول عليه عينا لو امتنع من قبولها ثم ولا ضمان  
لعدم الاستيلاء عليها (ولا يضمن الوديع الوديعة إلا بالتعدي فيها) أى بالتقصير في حفظها بأن يتعدي في  
تلفها وحينئذ فلا تكون أمانة (ومصور التعدي كثيرة مذكورة في المطولات) مضبوطة بمسألة أمور  
نظمها القليوبي بقوله

عوارضا عشر ضياع وديعة • وتقل وحده منع رد مالك  
مخالفة في الحفظ ترك وصية • وسفر بها تقع به ترك هالك

(منها) أى من صور التعدي (أن يودع الوديعة عند غيره بلا إذن من المالك ولا عن من الوديع) ولو كان  
ذلك التبر قاضيا أو ولعه أو زوجته أو خادمه (ومنها أن ينقلها من محل أودار إلى أخرى دونها) أى  
دون المحل الأول أو الدار الأولى (في الحرز) أى ما لم تكن الأخرى غير منزلها ولا فلاحان عليه



وَأَنْ كَانَتْ أَدُونَهَا كَانَتِ الْوَدِيعَةُ فِي مَالِ نَبِيهِ السَّالِكِ عَنْ نَقْلِهَا وَالْأَصْحَابُ مُطْلَقًا نَعَمْ أَنْ نَقَلَهَا بِطَنْ أَنَهَا  
 مُلْكُهُ وَلَمْ يَنْتَقِمْ بِهَا لَمْ يَضْمَنْ (وَقَوْلُ الْوَدِيعَةِ يَفْتَحُ الدَّالَّ مَقْبُولٌ فِي رَدِّهَا عَلَى الْوَدِيعَةِ بِكَسْرِ الدَّالِّ) يَمِينُهُ  
 وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَقُولَ رَدَّهَا عَلَى الْمَالِكِ بِنَفْسِهِ أَوْ بِوَكِيلٍ وَتَقَبَّلَ أَيْضًا كَعَوَاهُ التَّخْلُصُ فَلَوْ قَالَ خَلَيْتُ بَيْنَهَا  
 وَبَيْنَ الْمَالِكِ فَأَخَذَهَا قَبْلَ أَنْ أَشْهَدَ عِنْدَ الدَّفْعِ لِلْمَالِكِ أَوْ وَقَعَ الْبَرْزَاقُ مَعُ وَاوَرَاهُ بَانَ ادْعَى الْوَارِثُ أَنْ  
 مَوْرَثُهُ رَدَّهَا لِمَالِكِهَا فَأَنْكَرَ فَإِنْ مَاتَ قَبْلَ الْيَمِينِ قَامَ وَارِثُهُ مُقَامَهُ وَانْدَفَعَتِ الطَّالِبَةُ بِيَمِينِهِ (وَعَلَيْهِ  
 أَيْ الْوَدِيعَةُ كَنْ يَحْفَظُهَا) أَيْ الْوَدِيعَةُ لِمَالِكِهَا أَوْ لَوَارِثِهِ (فِي جَزْمِهَا فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ) أَيْ لَمْ يَحْفَظْهَا فِي  
 حَرْزِ مَثَلِهَا (ضَمِنْ) غُلْفَانَا ذَلِكَ لِلْحَفِظِ (وَإِذَا طَوَّلَ سَمَى أَيْ الْوَدِيعَةَ) أَيْ طَالِبُ الْمَالِكِ الطَّلَقُ  
 التَّصَرُّفُ أَوْ وَارِثُهُ بَعْدَ مَوْتِ الْوَدِيعَةِ أَوْ وَارِثُهُ (بِالْوَدِيعَةِ) أَيْ رَدَّهَا (فَلَمْ يَخْرُجْهَا) أَيْ لَمْ يَخْلُ بِهَا  
 وَيَنْهَى (مَعَ الْقَدَرَةِ عَلَيْهَا) بَانَ لَمْ يَعْدَرْ وَقْتَ طَلَبِهَا بِمُحْصَلَةِ وَقَضَاءِ حَاجَةٍ وَأَكْلِ وَطْعَامٍ (حَتَّى تَلْفَتْ)  
 بَعْدَ الطَّلَبِ الْجَائِزِ وَقَبْلَ الرَّدِّ الْوَاجِبِ (ضَمِنْ) أَيْ الْوَدِيعَةُ بَدَلُهَا مِنْ مِثْلِ أَوْ قِيَمَةٍ مَعَ الْاِثْمِ (فَإِنْ أُخْرِجَ  
 أُخْرِجَ لَهَا لَعْنُ) كَأَنَّ كَانَ مُسْغُولًا بِصَلَاةٍ أَوْ كَانَ فِي جَنْحِ الْبَيْتِ وَالْوَدِيعَةُ فِي جَزَائَةِ الْاِثْمِ فَتُفْعَلُ بِهَا فِي  
 ذَلِكَ الْوَقْتِ (لَمْ يَضْمِنْ) لَعْنُ قَصْرُهُ .

### كتاب أحكام الفرائض

أَي هَذَا كِتَابٌ فِي بَيَانِ الْمَسَائِلِ الَّتِي تَخْتَصُّهَا وَفَائِدَتِهَا مُعْرِفَةُ قِسْمَةِ التَّرِكَاتِ سُوءًا كَانَتْ أَوْ بِالنِّسْبِ أَوْ  
 بِالتَّعَصُّبِ (وَالْوَصَايَا وَالْفَرَائِضُ جَمْعُ فَرْضَةٍ بِمَعْنَى مَفْرُوضَةٍ) أَيْ مَقْطُوعَةٍ أَوْ مَقْتَرَةٍ وَهِيَ مَا خُوذَتْ (مِنْ  
 الْفَرْضِ) وَهِيَ فِي الْفَقْهِ قَالُوا لَمَّا كَانَ الْقَالَ مِنْهَا الْحِزْ وَالْقَطْعُ فَيَنْتَهِي جَمْعُهَا لِمَا جَاءَ فِيهَا نَشِيرٌ بِالْمُنْشَارِ  
 مَثَلًا وَانْفِرَادُ الْقَطْعِ فِي قِطْعَةٍ بِكَسْرِ وَجْهِهَا وَالْحِزْ فِي نَشِيرٍ بَعْضُهُ وَمِنْهَا جَعِيَ الْفَرْضُ (بِمَعْنَى التَّقْدِيرِ)  
 كَقَوْلِهِ تَعَالَى - فَصَفَّ مَا فَرَضْتُمْ - وَقَوْلُهُ فَرَضَ الْفَاضِلُ النُّفْقَةَ أَيْ قَدَّرَهَا وَبِمَعْنَى الْإِنْزَالِ نَحْوُ - أَنْ  
 الَّذِي فَرَضَ عَلَيْكَ الْقُرْآنُ - وَبِمَعْنَى الْبَيَانِ نَحْوُ - سُورَةُ أَنْزَلْنَاهَا وَفَرَضْنَاهَا - وَبِمَعْنَى الْإِجْبَابِ وَالْإِلْزَامِ  
 نَحْوُ - فَرَضَ فَرَضْتُ فِيهِ الْحِجَّ - أَيْ أَوْجَبَهُ عَلَى نَفْسِهِ بِالْأَحْرَامِ وَفَرَضَ أَفْعَلًا أَوْجَبَهُ عَلَى عِبَادِهِ أَيْ أَلْزَمَ  
 مَا أَوْجَبَهُ عَلَيْهِمْ وَتَقَبَّلَ الْفَرْضُ إِلَى النَّصِيبِ أَمَّا مِنَ الْأَوَّلِ لِأَنَّ النَّصِيبَ مَقْطُوعٌ عَنْ غَيْرِهِ وَأَمِنَ الثَّانِي لِأَنَّهُ لَا يَقْتَضِرُ  
 (وَالْفَرْضَةُ شَرْعًا) فِي خُصُوصِ هَذَا الْمَحَلِّ (أَسْمُ النَّصِيبِ مَقْدَرٌ) بِالشَّرْعِ (لِمُسْتَحَقِّهِ) وَهُوَ الْوَارِثُ لَا يَزِيدُ  
 إِلَّا بَارِدٌ وَلَا يَنْقُصُ إِلَّا بِالْعَوْلِ فَخَرَجَ بِقَوْلِهِ مَقْدَرُ النَّصِيبِ الْعَاصِبُ وَنَفَقَةُ الْأَقَارِبِ لِأَنَّ ضَابِطَ الْأَوَّلِ عَلَى مَا يَتَّبَعُ  
 بَعْدَ الْفَرْضِ وَالثَّانِي عَلَى الْكَفَايَةِ وَخَرَجَ بِقَوْلِنَا بِالْشَّرْعِ الْوَصِيَّةُ فَاتَّهَمْنَا بِتَقْدِيرِ الْمَالِكِ لَا بِالْشَّرْعِ وَخَرَجَ بِقَوْلِنَا  
 لِلْوَارِثِ الزَّكَاءَ وَنَفَقَةَ الزَّوْجَةِ (وَالْوَصَايَا جَمْعُ وَصِيَّةٍ) مَا خُوذَتْ (مِنْ وَصِيَّةِ الشَّيْءِ) بِالشَّيْءِ إِذَا وَصَلَتْ بِهِ لِأَنَّ  
 الْمَوْحِيَّ وَصَلَ خَيْرَ دُنْيَاهُ بِخَيْرِ عَقْبَاهُ (وَالْوَصِيَّةُ شَرْعًا بِشَرْعٍ بِمَعْنَى مَصَافٍ) (أَيْ مُسْتَنْدَكُ الْحَقِّ) (لِمَا بَعْدَ الْمَوْتِ)  
 كَتَحْقِيقًا أَوْ تَقْدِيرًا كَأَن يَقُولَ أَعْطُوهُ كَذَا بَعْدَ مَوْتِي وَأَوْصِيْتُ أَنْ يَدْبِكَذَا فَكَأَنَّهُ قَالَ بَعْدَ مَوْتِي  
 (وَالْوَارِثُونَ مِنَ الرِّجَالِ الْجَمْعُ عَلَى أَرْبَعِ عَشْرَةَ بِالْإِخْتِصَارِ) وَهُوَ بَعْدَ الْإِخْتِصَارِ (وَالْأَخِ الشَّقِيقُ) وَلَا يَفْقُطُ وَلَا يَمُوتُ  
 فَقَطْ وَاحِدًا وَعَدَّ ابْنَ الْأَخِ الشَّقِيقَ وَابْنَ الْأَخِ لَا بَ وَاحِدًا وَالْعَمُّ مِنَ الْأَبَوَيْنِ وَمِنْ الْأَبِ وَاحِدًا  
 وَابْنُ الْعَمِّ لَا بَوَيْنَ وَلَا بَ وَاحِدًا (وَبِالْبَسِطِ خَمْسَةَ عَشْرَ وَعَدَّ الْمُصَنِّفُ الْعَشْرَةَ بِقَوْلِهِ) : الْأَوَّلُ (الْأَبْنَاءُ) وَ  
 الثَّانِي (ابْنُ الْأَبْنَاءِ) (وَأَنْ سَقَلْ) فَتَفْتَحُ الْفَاءُ عَلَى الْإِنْصَاحِ أَيْ وَأَنْ نَزَلَ ابْنُ الْأَبْنَاءِ بِدَرَجَةٍ أَوْ بِدَرَجَتَيْنِ  
 بِمَحْضِ الذِّكْرِ وَهِيَ مِنْ أَسْفَلِ النَّسَبِ . (وَالثَّلَاثُ) (الْأَب . وَ) (الرَّابِعُ) (الْجَدُّ) (وَأَنْ عَلَا) بِمَحْضِ  
 الذِّكْرِ وَهِيَ مِنْ أَعْلَى النَّسَبِ . (وَالْخَامِسُ) (الْأَخ) سُوءًا كَانَ مِنْ جِهَةِ الْأَبِ فَقَطْ أَوْ مِنْ جِهَةِ الْأُمِّ  
 فَقَطْ أَوْ مِنْ جِهَتَيْهِمَا مَعًا . (وَالسَّادِسُ) (ابْنُ الْأَخِ) لِلْأَبَوَيْنِ أَوْ لِأَبٍ فَقَطْ (وَأَنْ تَرَخَى) أَيْ بَعْدَ

(وَقَوْلُ الْوَدِيعَةِ) يَفْتَحُ  
 الدَّالَّ مَقْبُولٌ فِي رَدِّهَا  
 عَلَى الْوَدِيعَةِ بِكَسْرِ  
 الدَّالِّ (وَعَلَيْهِ) أَيْ  
 الْوَدِيعَةُ (أَنْ يَحْفَظَهَا فِي  
 حَرْزِ مَثَلِهَا) فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ  
 ضَمِنْ (وَإِذَا طَوَّلَ بِهَا)  
 أَيْ الْوَدِيعَةَ بِالْوَدِيعَةِ  
 (فَلَمْ يَخْرُجْهَا مَعَ الْقَدَرَةِ  
 عَلَيْهَا حَتَّى تَلْفَتْ ضَمِنْ)  
 فَإِنْ أُخْرِجَ لَهَا لَعْنُ

لم يضمن  
 (كتاب) أحكام  
 (الفرائض والوصايا)  
 والفرائض جمع فرضة  
 بمعنى مفروضة من  
 الفرض بمعنى التقدير  
 والفرضية شرعا  
 نصيب مقدر لمستحقه  
 والوصايا جمع وصية  
 مسنونة وصيت الشيء  
 بالشئ إذا وصلته به  
 والوصية شرعا تبرع بحق  
 مضاف لما بعد الموت  
 (والوارثون من الرجال)  
 المجموع على أربعم  
 عشرة) بالاختصار  
 وبالبسط خمسة عشر  
 وعدد المصنف العشرة  
 بقوله (الابن وابن الابن  
 وان سفل والاب والجد  
 وان علوا والاخ وابن  
 الاخ وان تراخي



ابن الأخ كابن ابن الأخ . (و) السابع (الم) أى أخوال الأب من الأبوين وأخوال الأب من الأب . (و) الثامن (ابن العم) كذلك (وإن تباعدا) أى العم وأبنته فلا فرق بين القريب كعم الميت والبعيد كعم أبيه وعم جده إلى حيث ينتهي وكذلك ابن العم وهذه الأربعة من جوامع النسب . (و) التاسع (الزوج) ولو في عدة رجعية . (و) العاشر (الولي للعقب) وللراية من صدر منه الاعتناق أو ورت به (ولو اجتمع كل الرجال ورت منهم ثلاثة الأب والابن والزوج فقط) لأن غيرهم محجوبون بغير الزوج (ولا يكون الميت في هذه الصورة) أى صورة اجتماع جميع الذكور (الأمراء) وهي الزوجة والمستلثم (تصح من اثني عشر لأن فيها ربعا وسدسا وهما متوافقان بالنصف فيضرب نصف أحدهما في الآخر للزوج الرابع وللأب السدس وللأب الباقي (والوارثات من النساء) المجمع على أنهن سبع بالاختصار) بعد الجدة واحدة سواء كانت من جهة الأب أو من جهة الأم وعدي الأخت واحدة سواء كانت لابوين أو لأب أو لأم (وبالسط عشرة وعدة النصف السبع في قوله) الأولي (والبنت) والثانية (بنت الابن) وثالث (بنت الابن) بسفلت أى بنت الابن بسفلت أيها بمحض الذكور فتدخل بنت ابن الابن وهكذا تخرج بنت بنت الابن لأنها لا يقال لها بنت الابن لأنها لا تنسب للميت بالبنوة (و) الثالثة (الأم) والرابعة (الجدة) وإن علت ولا فرق بين أن تكون من جهة الأم كأم أو من جهة الأب كأم الأب بشرط أن لا تدلي بذكر بين اثنين بأن تدلي بمحض الإناث أو بمحض الذكور أو بمحض الإناث إلى محض الذكور (و) الخامسة (الأخت) لابوين أو لأب أو لأم (و) السادسة (الزوجة) ولو في عدة رجعية (و) السابعة (الولادة) أى السيدة (العقبة) أى من لها أولاد على الميت سواء كان عتيقها أو منتما إلى عتيقها بسبب أو ولاد (ولو اجتمع كل النساء فقط ورت منهن خمس) والباقي منهن محجوب (البنت) وبنت الابن والأم والزوجة والأخت الشقيقة ولا يكون الميت في هذه الصورة) أى صورة اجتماع جميع الإناث (الآرجل) وهو الزوج والمستلثم من أربعة وعشرين لأن فيها سدسا ومثاقم خارج السدس ستة ويخرج الثمن ثمانية وهما متوافقان بالنصف فتضرب نصف أحدهما في كامل الآخر فيحصل أربعة وعشرون للبنت النصف ولبنت الابن السدس ولأم السدس والزوجة الثمن وللأخت الباقي وإن اجتمع من يمكن اجتماعه من النوعين الذكور والإناث ورت منهم خمسة الأبوان والابن والبنت والزوج والمستلثم من اثني عشر لابوين السدسان والزوج الرابع والباقي بين الابن والبنت الثلثا ولا ثلث للخمسة فيضرب عدد رؤس الابن والبنت وهي ثلاثة في أصل المسئلة بستة وثلاثين ومنها تصح لمن له نصيب من الأصل أخذه مضروبا في ثلاثة لأنها حصة السهم ولو أبدل الزوج بالزوجة صارت المسئلة أربعة وعشرين فحصل الكسبر في نصيب الابن والبنت فتضرب ثلاثة في أصل المسئلة يبلغ المحاصل اثنين وسبعين ومنها تصح (ومن لا يسقط من الورثة بحال) أى شخص (خمس الزوجان) أى الزوج والزوجة وإن لم يحصل بينهما وطء ولا خاوة وتوارثان في عدة الطلاق الرجعي باتفاق الأئمة الأربعة ولو اعتق المريض أمة تخرج من الثلث وتزوجها ومات فأنه يرثها ولا يرثه لأنه لو ورت لكان العتق وصية لو ارت وهي توقف على إجازة الورثة فتوقف على إجازتهم ولا إجازة متوقفة على إرتها للتوقف على عتيقها فتوقف على إجازتها فتوقف كل من إجازته وعتيقه على الآخر وهذا هو الدور الحكمي وعند المالكية ثلث الموصوفة إن خرجت من الثلث أو أجزأ الزائد (والأبوان أى الأب والأم وولد الصلب ذكر أو أنثى) وهذا أجماع لأن كلامهم يدل على الميت بنفسه بسبب أو نكاح أى غير واسطة بينهم وبين الميت وهم سبعة الابن والبنت والأبوان والزوجان والعتق لتمام عدل الأخبار لا يحجبون حجب حرمان بالشخص أصلا فكل منهم أصل في نفسه بخلاف العتق



فهو وإن أدلى بنفسه لبيت فرع فلا يرث مع عصبه النسب لأن الأصل مقدم على الفرع ولو اشترى  
 المريض أباه أو ابنه عتق عليه ولا يرث لأنه لو ورث لكان العتق والتسبب إليه بالشراء وصحة  
 لو ارث وهي تتوقف على إجازة الورثة فحقه متوقف على إجازة كل إن لم يكن هناك وارث غيره أو  
 بعضه إن كان والإجازة متوقفة على إرثه للتوقف على عتقه المتوقف على إجازته فتوقف كل من إجازته  
 وعتقه على الآخر (ومن لا يرث بحال) أي بسبب من الأسباب الثلاثة التي هي عقد الزوجية وولاء  
 العتاقة والقرابة بالأبوة والبنوة والأدلاء بأحدهما (سبعة) كوجوده واحدة من علل ستة أحدها رق وهو  
 عجز محكمي يقوم بالإنسان بسبب الكفر وهو مانع من الجانبين فلا يرث إلا في جميع أنواعه وهو  
 (العبد) القن (والأمة) كذلك (ولو عبر بالرفيق لكان أولى) لشموله الأمة (والدبر) وهو الرفيق  
 الذي قال له سيده أنت حر بعد موتي (وأما الولد) وهي الأمة التي استولدها سيدها (والكاتب) وهو  
 (الذي قال له سيده كاتبك على دينارين تؤديهما إلي في شهرين فان أدتنيما إلي فأنت حر فيقبل  
 فهو لا يرثون لقصمهم بالرق ولأن الرقيق لو ورث لكان لسيده وهو أجنبي من البيت ولا يرث  
 لأنه لا ملك له أصلا عند الشافعي وأما عند المالكية بل ماله لسيده بحق الملك (وأما) البعير وهو  
 (الذي بعثه حر إذا مات عن مال ملكه بعضه الحر ورثته قريبه الحر وزوجته ومعق بعضه) ولا شيء  
 لسيده والإرجح عند الشافعية أن البعير يورث عنه جميع مملكه بعضه الحر وقيل لا يرث كالقن  
 في القديم كمالك وأبي حنيفة أن مملكه بعضه الحر لملك بعضه فلو كان نصفه حرا وأرجل ثلثه  
 ولا آخر مبدسه فلكل بينهما أثلاثا بنسبة سهامهما وقيل إن جميع مملكه لبيت المال وقيل إن مملكه  
 بعضه الحر لا يرث جميع بل بعضه فقط فيقسم بين ورثته ومالك بعضه على تسبة الرق والحرية فلو  
 كان ثلثه حرا فلو رثته ثلث المال . وثانيها قتل وهو مانع للقائل فقط لا المقتول فقد بترت قاتله كان  
 يخرج شخص أباه جرحا يسري للنفس يم بموت الابن في الجرح حياة مستقرة فانه يورث (والقاتل)  
 وهو من له مدخل في القتل ولو بحق كقتيل وجلاذ بأمر الإمام أو القاضي فإن القاتل (لا يرث عن  
 قتله سواء كان قتله مضمونا) بقصاص أو دية مع الكفارة (أم لا) كأن وقع قاصدا أو خطأ أو بغير  
 فرق فيمن له مدخل في القتل بين أن يكون بالباشرة أو بالسبب كالشهادة بما يوجب القتل وكالزكوى  
 للشاهد بما يوجب القتل وكالحكم بالقتل بسبب البينة أو الإقرار أو بالشرط كحفر البئر ووضع الحجر  
 ولا بين المسكر وغيره كجنون ويطقل ونائم بأن انقلب على مؤرته فمات بشقه ولو بسبب قصد المصلحة  
 كضرب الأب للتأديب ويطه الجرح للعالمية ولو سقط ميتا ورثان من عاونهما التحق لم يرثه الفوق  
 فان مات الفوق ورثته التحق ولم يدخل للفق في القتل وإن كان على معين لا يهين يلزم بحلف القاضي  
 والحاصل أن الذي له مدخل في القتل ثلاثة مباشرة وسبب وشرط فالمباشرة هي التي تؤثر وتحصل  
 والسبب هو الذي يؤثر ولا يحصل كالسبب ولا كراه فانه يؤثر ولا يحصل والشرط فلا يؤثر ولا يحصل  
 كحفر البئر والسبب أما حسي وأما عادي وأما شرعي فالأول كالأكرام والثاني كتقديم الطعام المسموم  
 والثالث كشهادة الزور والثابرة كما قال الصنف (والمرتد) فانه لا تورث بينه وبين المسلمين ولا  
 بينه وبين الكفار أي فلا يرث المرتد ولا يرث حتى لو ارتد أخوان مثلا إلى النصرانية لا تورث  
 بينهما ومال المرتد فيء ولو كان أباي وسواء ما اكتسبه في حال الإسلام أو في حال الردة ولو عاد إلى  
 الإسلام قبل قسمة تركته مورثه (ومثله) أي المرتد (المرتد) فلا يرث ولا يرث وماله فيء (وهو من  
 يخفى الكفر ويظهر الإسلام) فهو للنافق الآن اسم المنافق مخصوص بعهد الرسول صلى الله عليه وسلم  
 وبعده يسمى زنديقا وقيل هو من لا يثبت دينا خصوصا وقيل من ينكر الشرع فجعله زنديقا اختلاف

(ومن لا يرث بحال  
 سبعة العبد) والأمة  
 ولو عبر بالرفيق لكان  
 أولى (والدبر) وأما الولد  
 والمكاتب) وأما الذي  
 بعضه حر إذا مات عن  
 مال ملكه بعضه الحر  
 ورثته قريبه الحر  
 وزوجته ومعق بعضه  
 (والقاتل) لا يرث عن  
 قتله سواء كان قتله  
 مضمونا أم لا (والمرتد)  
 ومثله المرتد يخفى  
 من يخفى الكفر ويظهر  
 الإسلام



بن الاسلام والكفر كما قال (وأهل ملتين) حال الموت (فلا يرث مسلم من كافر) على الأصح عند  
 الجمهور خلافا لمعاذ ومعاوية ومن وافقهما (ولا عكسه) أي قطعاً أي لا يرث كافر من مسلم لا لقطع  
 الولاية بينهما سواء أسلم الكافر قبل قسمة التركة أم لا وسواء كان بالقراءة أو النكاح أو الولاء (ويرث  
 الكافر الكافر) وإن اختلفت ملتتهما كيهودي ونصراني) لأن جميع ممل الكفر كلمة واحدة .  
 وخامسها اختلاف ذوى الكفر الأصلي بالذمة والحراية (ولا يرث حربى من ذمى) وكذا من معاهد  
 ومؤمن لقطع المناصرة بين حربى ومن بعده والذي من عقدت عليه الجزية وللعهود من عهود  
 على ترك القتال والمساكن من دخل دارنا بأمان (وعكسه) أي فلا يرث ذمى ونحوه من حربى  
 والأزجى أن المعاهد والمساكن كالذمى فيتوارثان مع الذمى لأنهما معصومان بالهدم والأمان والقول  
 الثانى أنهما كالحرى لأنهما لم يستوطنا دارنا فبرئان الحربى ويرثهما به قال الأئمة الثلاثة (ولا يرث  
 لا يرث من مرتد ولا من مسلم ولا من كافر) وبالجملة فالمرتد لا يرث من أحد ولا يرث أحد ومثله المنتقل  
 من دين إلى آخر كيهودى تنصر أو بالعكس فلا يرث أحد لأنه ترك ديناً يقر عليه ولا يقر على دينه الذى  
 انتقل إليه بل لا يقبل منه إلا الاسلام فإن أسلم تركه والأقيل كالمتردد . وسادسها الدور الحسمى وهو  
 أن يلزم من ثبوت النسيب نفيه فيعود على نفسه بالابطال سواء كان إرثاً أو غيره وهذا يقع في الفقه  
 كثيراً في الأثر في الأثر أن يقرناخ بخاتمة التركة بابتاع ثمنه ولا يرث الدور لأنه لو ورثنا  
 الابن لمحب الأعم فلا يكون وارثاً حائزاً فلا يصح إقراره فلا يثبت نسب الابن فلا يرث فرجع الأثر  
 على نفسه بالابطال وما أدى أنباته إلى نفيه يتنفي من أصله ويجب على القربى بطلان أن يدفعه التركة  
 إن كان صادراً على العتد عند الشافعى ومن صور الدور الحسمى كإن اعتق الأعم الحائز عتدين من  
 التركة ثم ادعى شخص أنه ابن الميت وشهد له العتدان بعد استبادهما وقبلهما القاضي فإن نسبته  
 ثبتت ولا يرث إذ لو ورث لملكهما فيبطل عتقهما فيبطل عتقهما فيبطل النسب فيبطل الأثر، وبمثاله  
 في غير الأثر ثم كان يقول لأمنه أن صليت صلاة صحيحة فأنت حرة قبلها فصلت مكشوفة الرأس مع  
 قدرتها على البستر فقبل أنها لا تعتق إلا بعد الصلاة للزوم الدور لأن عتقها متوقف على صحة صلاتها  
 ولو عتقت قبلها لم يمت مع كشف رأسها وإذا لم تصح لم تعتق فراجع العتق على نفسه بالابطال فلا  
 يثبت لها أحكام الحرية من الأثر والجناية والشهادة ونحوها إلا بعد الصلاة وبلغى قوله قبلها والمشهور  
 أنها لا تعتق بحال إبطالاً للتعليق المؤدى إلى الدور قال الأمير نصاً أئمتنا المالكية على أنه إذا قال  
 إن طلقك فأنت طالق قبله ثلاثاً مع أن نبوته قبل مقتضى عدم وجود التعليق عليه حيث  
 لم يجد محلاً وإذا اتى المعلق عليه اتى الملق فينتى الطلاق أساساً لكنهم قطعوا النظر عن الدور  
 والقبليته أخطأ في الفروج والعتد عند الشافعية وقوع المنحصر فقط وهو واحد (وأقرب العصبات)  
 من النسب هو العاصب بنفسه (وفي بعض النسخ العصبية) وهي أولى وأخصر لأن لفظ عصبية أما  
 اسم جنس يحتمل على الواحد والجمع والذكر والأنثى أو هو جمع عاصب فيكون عصبات على هذا  
 جمع الجمع ومعناها لغة بنو الرجل وقرابته لأبيه والعصبية من الرجل ما بين العشرة إلى الأربعين (وأريد  
 بها) أى العصبية معناه شراؤها (من ليس له حال نصيبه سهم مقدر من المجموع على تور بينهم وسبق  
 بيانهم) فبرث العصبية التركة كلها إذا انفرد أو ما فضل بعد الفروض إن كان معه ذوفرض فإن لم يفضل  
 بعد الفروض شئ سقطت إلا أخوة الأشقاء في مسألة التركة والآلات في مسألة الأكدرية، فمثال  
 المشتركة زوج وأم وأخوان لأم وأخ شقيق فأكسمة لأم أصلها ستة لا تدخل بين حواجز السهام للزوج  
 الموصوف ثلاثة ولا لأم الكدس واحد ولا لأخوين للام الكلت ونحوه الأنصبا عشرة فلم يبق للعصبية الشقيق شئ

(وأهل ملتين) فلا  
 يرث مسلم من كافر  
 ولا عكسه ويرث  
 الكافر الكافر وإن  
 اختلفت ملتتهما كيهودى  
 ونصراني ولا يرث  
 حربى من ذمى وعكسه  
 والمرتد لا يرث من  
 مرتد ولا من مسلم ولا  
 من كافر (وأقرب  
 العصب) وفي بعض  
 النسخ والعصبية وأريد  
 بها من ليس له حال  
 نصيبه سهم مقدر من  
 المجموع على تور بينهم  
 وسبق بيانهم



فكان مقتضى الحكم أن يسقط الأخ الشقيق لاستغراق الفروض لكن لا يجوز سقوط الشقيق لشركته  
 لأخوين لأم في قرابة الأم فيجمل حينئذ أخا لأم فيشاركهما في الثلث فتحتاج للسئلة الى تصحيح  
 لأن الإثنين لا ينقسمان على ثلاثة فنصرب الثلاثة عدد رؤوس الأخوة في أصل للسئلة وهو ستة فصاح  
 من ثمانية عشر لزواج خمسة وثلاثون ولكل من الأخوة اثنين ، ومثال الأكرية زوج وأم  
 وجدواخت شقيقة أولاد فاصل للسئلة وتقول الى تسعة لزواج ثلاثة وثلاثون وللمجد واحد  
 وللأخت ثلاثة لكن لا كانت الأخت لو استقلت بما فرض لها زادت على الجد وأكرية زيادة متمنة من حيث  
 ارهاقه فقط ردت بعد الفرض الى التصيب بالجد فيضم حصته الى حصتها فيجوع حصتها أربعة  
 وينقسمها اثلاثا فالجد كمثل حظ الاثنين ، وإذا قسمتها على ثلاثة عكذ الرؤوس كانت غير منصفة ولا  
 موافقة بين الرؤوس وسهامها فنصرب ثلاثة في تسعة فتقسم من سبعة وعشرين لزواج ثلاثة في ثلاثة  
 تسعة هي ثلث المال وثلاثون ثمان في ثلاثة بستان هي ثلث الباقي وللمجد والأخت أربعة في ثلاثة باقى  
 عشر وللأخت أربعة هي ثلث باقى الباقي وللمجد ثمانية هي الباقي فلهذا بلغ بهذه السئلة فيقال ملك  
 هالك وخلفار مئة من الورثة فورث أحدهم ثلث المال والثاني ثلث الباقي والثالث ثلث باقى الباقي  
 والرابع الباقي وأما تعود الأخت والجد الى المقاسمة لأن الأخت معه عصبية وأما فرض لها لتعثر  
 تصيبها حين تقلت الجد الى فرضه ولا مصيب لها غيره فعدل الى ما ثبت لها بالنص وهو الفرض للثلاثة  
 فلما وجد أنها رجت الى التصيب بالأجد لأن له مدخلا في النصوص الشرعية بالتخصيص  
 ونحوه (وأما اعتبار السهم) أى أمان قيد السهم للثمن يكونه (حال التصيب ليدخل الأب والجد)  
 في العصبية ولولا ذلك التقييد لم يدخل في العصبية (فان لكل منهما سهما مقدرا في غير التصيب)  
 وهو حال اجتماعه مع الابن فان له مع السدس والباقي للابن وكل منهما ليس له سهم مقدّر حال  
 التصيب وهو حال انفراجه عن الابن وأقسام العصبية ثلاثة أحدها عصبية بالغير وهي كل أنى عصبية  
 ذكر وبنات البنات وبنات الابن والأخوات غير ولد الأم مع أخيهين . وثانيتها عصبية مع الغير وهي  
 كل أنى عصبية اجتماعها مع أخرى وهن الأخوات مع البنات أو بنات الابن فليس لمن حال  
 يستغرقن على انفراجهن فيه التركة . وثالثتها عصبية بالنفس وهو كل ذى ولا ذكر نسب  
 ليس بينه وبين الميت أنى وهم المذكورون هنا كما قال الشارح (ثم عد المصنف الأقربية في قوله)  
 أى ثم بين الأقرب فالأقرب بقوله وهم (الابن) وهو ولد الصلب لقوة عصبية باعتبار نقله للاب من  
 العصبية الى فرض السدس وأنه يعصب أخته بخلاف الاب (ثم ابنه) وإن سفل بمحض الذكور  
 (ثم الأب) لأنه ينسب الى الميت بنفسه (ثم أبوه) وإن علا (ثم الأخ للاب والام ثم الأخ للاب)  
 والمواو التمييز هنا بالواو لأن الجد في مرتبة الأخ الشقيق وللأب (ثم ابن الأخ للاب والام ثم ابن  
 الأخ للاب) لأن كلامهما كآبيه فيقوم مقامه في الارث والتصيب (وقوله ثم الم على هذا الترتيب  
 ثم ابنه أى فيقدم الم للابوين ثم للاب ثم بنوهما كذلك) أى بنوالم لابوين ثم لاب (ثم يقدم  
 عم الاب من الابوين ثم من الاب ثم بنوهما كذلك) أى بنوالم من الابوين ثم من الاب  
 (ثم يقدم عم الجد من الابوين ثم من الاب وهكذا) أى بنوعم الجد لابوين ثم لاب وإن  
 سفلوا بالترتيب السابق ولا يرت أولاد جد أعلى مع أولاد جد أقرب منه (فأذا عدت المصبات من النسب  
 والميت عتيق فالمؤلى أى السيد (المعتق برة) أى الميت (بالعصبية) التى هيها الولاء (ذكرنا كان  
 المعتق أوأنى) لاطلاق قوله صلى الله عليه وسلم أمأ الكولاء لمن أعنت ولأن الانعام بالاعناق فوجود  
 من الرجل والمرأة فاستويا في الارث ثم عصبه المعتق بسبب المتعصبون بأنفسهم كتاب

واخيه

وأما اعتبر السهم حال  
 التصيب ليدخل الأب  
 والجد فان لكل منهما  
 سهما مقدرا في غير  
 التصيب ثم عد المصنف  
 الأقربية في قوله (الابن  
 ثم ابنه ثم الأب ثم أبوه  
 ثم الأخ للاب والام  
 ثم الأخ للاب ثم ابن  
 الأخ للاب والام ثم  
 ابن الأخ للاب) وقوله  
 (ثم الم على هذا الترتيب  
 ثم ابنه) أى فيقدم الم  
 للابوين ثم للاب ثم  
 بنوهما كذلك ثم يقدم  
 عم الاب من الابوين  
 ثم من الاب ثم بنوهما  
 كذلك ثم يقدم عم  
 الجد من الابوين ثم  
 من الاب ثم بنوهما  
 كذلك ثم يقدم عم  
 الجد من الابوين ثم  
 من الاب وهكذا (فإذا  
 عدت المصبات من  
 النسب والميت عتيق  
 فالمؤلى (المعتق برة)  
 أى السيد (المعتق برة)  
 أى الميت (بالعصبية)  
 التى هيها الولاء (ذكرنا  
 كان المعتق أوأنى) لاطلاق  
 قوله صلى الله عليه وسلم  
 أمأ الكولاء لمن أعنت  
 ولأن الانعام بالاعناق  
 فوجود من الرجل والمرأة  
 فاستويا في الارث ثم  
 عصبه المعتق بسبب  
 المتعصبون بأنفسهم  
 كتاب



وأخيه لا كبتة وأخته فهم مقدمون على مَعْتَقِ المَعْتَقِ (فإن لم يوجد لبيت عصبة بالنسب ولا عصبة بالولادة لخاله) أي الميتة (ليت المال) لربنا المسلمين مراعى فيه الصلحة إن كان الأمام عادلاً بأن يعطى كل ذي حق حقه والإلم برت بيت المال فيه الباقي بعد الفروض على أهلها غير الزوجين إن لم يكونا من ذوى الأرحام والأرد عليهما من جهة الرجم لأن جهة الزوجية وكيفية الرد أن تجمع الفروض وتعرف نسبة كل منها إلى المجموع ويرد الباقي على أهلها بتلك النسبة طلباً للعسَد فيهم ففي بنت وثم أهل السلسلة من ستة للبنات النصف ثلاثة وللأم السدس سهم يبقى بعد فرضيهما سهمان برذان عليهما بالنسبة المذكورة للبنات ثلاثة أرباعهما وأحد ونصف وللأم كرمهما نصف فيعتبر مخرج المربع وهو أربعة فنضرب في الستة بأربعة وعشرين ونرجم بالاختصار إلى أربعة للتوافق بين السهمين بالسدس للبنات الثلاثة وللأم واحد فإن لم يكن هناك من يرد عليه ورت ذوى الأرحام وهم كل قريب غير من تقدم من المجموع على أرهم وهم يرجعون إلى أربعة أصناف: الأول من ينتمي إلى الميت وهم أولاد البنات وأولاد بنات البنات وان زلوا. الثاني من ينتمي إليهم الميت وهم الأجداد والجدات الساقطون وإن علوا. الثالث من ينتمي إلى أبوي الميت وهم أولاد الأخوات وبنات الأخوة وبنو الأخوة للأم ومن يدلى بهم وإن زلوا. الرابع من ينتمي إلى أجداد الميت وجداته وهم الأعمام للأم وهم أخوة الأب لأمه وأعمام الأم وإن علت سواء كانوا أشقاء أو لأب أو لأم وأعمام الأب وإن علوا لأمه وأخوة الأب لأمه والعَمات مطلقاً وبنات الأعمام سواء كانوا أم أولاد والأخوات والحالات مطلقاً وإن تباعدوا وأولاد الأعمام للأم وأولاد العَمات وأولاد الخوة مطلقاً ذكوراً وإناثاً وإن زلوا ومن انفرد من هؤلاء على جميع المال وعند الاجتماع ينزل كل منهم منزلة من يدلى به بالأحوال للميت وخالاته فيزولون منزلة الأم والأعمام الميت وعماته وهم أخوة أبويه فيزولون منزلة الأب والأعمام للأم إخوة الأب لأمه والأعمام الأم فقرق بينهم الأم والأعمام للأم. والحاصل من ذلك أن أحوال الأم وخالاتها بمنزلة الجدة أم الأم وأعمامها وعماتها بمنزلة الجدة أي الأم وأحوال الأب وخالاته بمنزلة الجدة أم الأب وعماته بمنزلة الجدة أي الأب على الأرجح فإذا انفردت العَمات والأعمام للأم فسيم المال بينهم على حسب استحقاقهم لو كان الأب هو الميت وإذا اجتمعوا مع الأخوات والحالات فالتكافؤ للعَمات والأعمام لأنه خط الأب والبنات للأخوات والحالات لأنه خط الأم ويقسم نصيب كل فرقة عليه على حسب إرثه من الأبوين.

(فصل) في الفروض المقدرة في كتاب الله والثابت بالاجتهاد ومسئقة بها (والفروض) أي الانصاء (المقدرة) وفي بعض النسخ والفروض المذكورة في كتاب الله تعالى ستة. والسابع الذي هو ثلث الباقي ثابت بالاجتهاد (لا يزداد عليها) أي الانصاء المقدرة (ولا ينقص منها إلا لأرض كالقول) أو الرد في الرد زيادة في قدر الانصاء ونقص من عدد السلسلة وفي القول زيادة في عدد السلسلة ونقص من الانصاء وخرج بقوله في كتاب الله ثلث الباقي في مسائل الجد والأخوة حيث كان معه ذو فرض وزادت الأخوة على مثله كأموالهم وخمس أخوة أهل السلسلة من ستة للام السدس واحد يبقى خمسة كلها واحد وثلاثان فنضرب مخرج الثلث وهو ثمانية في ستة فتصبح من ثمانية عشر للام سبعة وسبعة وثلاثة وللجد خمسة والسكك أخ الثمن وفي القولين كزوجية وأبو بن ومهااتهم من أربعة للزوجة الربع وللأم ثلث الباقي وأحد للاب الباقي وكزوج وأبو بن ومهااتهم ابتداء من ستة من ضرب مخرج الثلث في مخرج النصف لتأتين من فرض الزوج والام ولا ينظر لثلث الباقي في ابتداء القسمة ثم بعد أخذ الزوج نصيبه تأخذ الأم ثلث الباقي وتأخذ الأب ثلث جميع المال لأن له

فإن لم يوجد لبيت  
عصبة بالنسب ولا  
عصبة بالولادة لخاله  
ليت المال.

(فصل) في الفروض  
المقدرة وفي بعض  
النسخ والفروض  
المذكورة (في كتاب  
الله تعالى ستة) لا يزداد  
عليها ولا ينقص منها  
الأرض كقول







أي إرث هؤلاء الإناث الثلثين (عند انفراد كل منهما) أي النوعين البنتين وإن سفلنا والأختين لعبد  
 م (عن أخوته) الذكور (فإن كان) أي وجد (معهم) أي هؤلاء الإناث (ذكر) لم يفرض  
 لمن الثلثان بل يعين فيكون للذكر مثل حظ الأنثيين من جميع الإناث المذكورة (فقد يزدن على  
 الثلثين كما لو كن عشرين) من البنات أو الأخوات لغير أم (والذكر واحدا) فتكون المسئلة من اثني  
 عشر عدد الرؤوس يجعل الذكر برأسين (فلهن) أي العشرة إناث (عشرة من اثني عشر) في لكل  
 واحدة واحد وللذكر اثنتان (وهي) أي العشرة أسهم (أكثر من ثلثها) أي اثني عشر لأن ثلثي  
 الاثني عشر ثمانية فزادت العشرة على الثلثين سدسا ولم يأخذ الأخ في هذه الصورة إلا سدسا (وقد  
 ينقص) أي هؤلاء الإناث عن الثلثين (كبتن مع ابنتين) فليتين اثنتان من ستة فلهم الثلث حينئذ  
 لأن المسئلة من ستة عدد الرؤوس فإن البنتين برأسين والابن بأربعة رؤوس ولا بد من اشتراط عدم  
 الأولاد في إرث بنات الابن الثلثين أيضا لأن الولد الذكر يحجب بنات الابن مطلقا وكذا العبد  
 من البنات إن لم يكن مع بنات الابن غاصب لا يستفاد الثلثين والبنات الواحدة تردهن عن الثلثين  
 إلى السدس ولا بد أيضا من اشتراط عدم الأولاد في إرث الأخوات لغير أم الثلثين لأنهن مع ذكر  
 الأولاد وأولاد الابن يحجبن جرمانا ومع انهن عصبية ولا بد من اشتراط عدم الأشقاء في إرث الأخوات  
 للآب الثلثين لأن ذكرهم يحرمون الأخوات للآب وكذا العبد من انهن إن لم يكن معهن غاصب  
 والشقيقة الواحدة تردهن إلى السدس (والثلث فرض اثنتين) فرض (الأم إذا لم يحجب) (حجب نقصان  
 من الثلث إلى السدس) (وهذا) أي عدم حجبها إذا لم يكن لبيت ولد ولا ولد ابن) (أو اثنتان من  
 إخوة وأخوات) لبيت (سواء كانوا أشقاء أو آباء أو أم) أو مختلفين وسواء كانوا ذكورا أو إناثا  
 أو خنثى أو مختلفين محجوبين بشخص أم لا ولا يحجب بالوصف من الأولاد والأخوة والجدوة كالعدم  
 فمضى وجد عدد من الأخوة منعت الأم عن الثلث ولو كانوا كلهم محجوبين لوجود الآب مثلا أو كان  
 المحجوب بعضهم كأولاد الأم والأشقاء مع الجد فانه يحجب أولاد الأم دون الأشقاء فإن كان الأخوة  
 مع ولد فهو الذي يحجبها لا بغير أقوى من الأخوة ولو مات شخص عن أب وأم وأخوين مطلقا وعن جد  
 وأم وأخوين لام فانهما يحجبون ومع ذلك يحجبان الأم من الثلث إلى السدس فللأم السدس وللآب  
 أو الجد الباقي ولا شيء للأخوين مطلقا في المسئلة الأولى ولا للأخوين للام في الثانية.

في تنبيه لا يجتمع الثمن مع الثلث ولا مع الربع في فرضية فلا يتصور اجتماع الثمن مع الثلث لأن  
 شرط وجود الثمن وجود الفرع الوارث وشرط وجود الثلث عدم الفرع الوارث وبشرطهما  
 متباينان ولا يمكن اجتماع النقيضين وكذا لا يتصور اجتماع الثمن مع الربع لأن شرط وجود الثمن  
 للزوجة والزوجات وجود الفرع الوارث وإذا وجد الفرع الوارث وجد معه الربع ولا يكون إلا  
 للزوج وهو لا يمكن أن يجتمع مع الزوجة (وهو أي الثلث ثلاثين فصاعدا من الأخوة والأخوات من  
 ولد الأم ذكورا كانوا أو إناثا أو خنثى أو البعض كذا) أي ذكورا (والبعض كذا) أي إناثا يستوي  
 فيه الذكر وغيره وإنما سوي بين الذكر والأنثى لأنه لا تعصيب فيمن أدلوا به وهو الأم بخلاف الأشقاء  
 أو الآب فإن فيمن أدلوا به تعصبا وهو الآب فكان للذكر مثل حظ الأنثيين كالبنين والبنات  
 وقد يفرض الثلث للجد مع الأخوة فيما إذا لم يكن معهم ذو فرض وينقص حقه عنه بالمقاسمة كالوكان معه  
 ثلاثة إخوة فأكثر وهذا يكون فرض الثلث لثلاثة (والسدس فرض سبعة) من الأشخاص (الأم  
 مع الولد أو ولد الابن) الوارثين (أو) مع عدد (اثنتين فصاعدا من الأخوة والأخوات ولا  
 فرق بين الأشقاء وغيرهم) من بني العلات وبني الأخفاف (ولا بين كون البعض كذا والبعض كذا) حتى

عند انفراد كل منهما  
 عن أخوته فإن كان  
 معهم ذكر فقد يزدن  
 على الثلثين كما لو كن  
 عشرين والذكر واحدا  
 فلهن عشرة من اثني  
 عشر وهي أكثر من  
 ثلثها وقد ينقص  
 كبتن مع ابنتين  
 (والثلث فرض اثنتين  
 الأم إذا لم يحجب)  
 وهذا إذا لم يكن لبيت  
 ولد ولا ولد ابن أو اثنتان  
 من الأخوة والأخوات  
 سواء كانوا أشقاء أو آباء  
 أو أم (وهو) أي الثلث  
 (للأثنين فصاعدا من  
 الأخوة والأخوات  
 من ولد الأم) ذكورا  
 كانوا أو إناثا أو خنثى  
 أو البعض كذا والبعض  
 كذا (والسدس فرض  
 سبعة الأم مع الولد أو  
 ولد الابن أو اثنتين  
 فصاعدا من الأخوة  
 والأخوات) ولا فرق  
 بين الأشقاء وغيرهم  
 ولا بين كون البعض  
 كذا والبعض كذا  
 غيرهم







الباقى مائة واثنتان وستون للتوافق بينهما بالثلث فنكث سبعة وعشرين تسعة فتضرب في ثمانية عشر  
فالحاصل كما ذكرنا ذلك لو ضرب ثلث ثمانية عشر وهو ستة في سبعة وعشرين ثم يضرب ذلك  
الثلث في كل سهم وذلك لأجل معرفة مساواة كسر لكسر أو تفاضلهما وقد وضعنا لهذه المسائل جدولا  
هذه الصورة:

مسئلة المقاسمة

مسئلة ثلث الباقي

مسئلة السدس

|     |    |   |     |    |   |   |        |     |    |   |        |
|-----|----|---|-----|----|---|---|--------|-----|----|---|--------|
|     | ١٢ | ٣ | ١٦٢ | ٢٧ | ٩ | ٣ |        | ١٦٢ | ١٨ | ٦ |        |
| ١٠٨ | ٨  | ٢ | ١٠٨ | ١٨ | ٦ | ٢ | بنتان  | ١٠٧ | ١٢ | ٤ | بنتان  |
| ١٣١ | ١  | ١ | ١٨  | ٣  | ١ | ١ | جد     | ٢٧  | ٣  | ١ | جد     |
| ٤٠١ | ٣  | ١ | ٣٦  | ٦  | ٢ | ١ | اخوة ٣ | ٢٧  | ٣  | ١ | اخوة ٣ |

واعلم أن الجدة والاختوة أما أن يكون معهما صاحب فرض وأما لا فإن لم يكن معهما صاحب فرض  
فيكون للجد ثلاثة أحوال وهي تعيين المقاسمة وضابطها أن تكون الاختوة أقل من مثله وذلك في  
خمس صور وهي جد وأخت جد وأختان جد وثلاث أخوات جد وأخت وأختين والثلث  
وهي أن تكون الاختوة أكثر من مثله ولا تنحصر صورها فيها بخلاف أخوان وأخت واستواء الأقرين  
وذلك في ثلاث صور وهي جد وأختان جد وأخت وأختان جد وأربع أخوات وإذا استوى للجد  
للمقاسمة والثلث فإن عثر للاستواء بالثلث فيكون أثره بالفرض وإن عثر له بالمقاسمة فيكون غاصبا  
وإن كان معهما صاحب فرض فليجد صيغة أحوال وهي أن يتعين له ثلث الباقي وذلك في كل مسألة  
كان الفرض فيها نصفًا فأقل وعدد الاختوة أكثر من مثلي الجد كما في نحو أم وجد وخمس أخوة  
وأما أن يتعين له المقاسمة وذلك في كل مسألة فرضها نصف فأقل وعدد الاختوة أقل من ضعفه كما في  
نحو زوج وجد وأخت وأما أن يتعين له السدس في نحو زوج وأم وجد وأخوين وأما أن يستوى له  
للمقاسمة وثلث الباقي أي في كل مسألة فرضها أقل من نصف والاختوة ضعف الجد كما في نحو أم وجد  
وأخوين وأما أن تستوى له المقاسمة والسدس أي في كل مسألة فرضها ثلثان فقط والاختوة بقدر  
الجد كما في نحو زوج وجد وأخت وكذا في كل مسألة فرضها نصف ورع إذا كان معه أخت  
فقط وأما أن يستوى له السدس وثلث الباقي أي في كل مسألة فيها النصف فقط والاختوة أكثر  
من ضعفه كما في نحو زوج وجد وثلاثة أخوة وأما أن يستوى له الأمور الثلاثة أي في كل مسألة فيها  
النصف فقط والاختوة ضعفه فقط كما في نحو زوج وجد وأخوين (وهو أي السدس فرض الواحد من  
ولد الأم ذكرًا كان أو أنثى) أو خنثى (تنمة) أصحاب الفروض ثلاثة عشر أربعة من الذكور الزوج  
والأخت للأم والأب والجد وتبعة من الإناث الأم والجدتان والزوجة والأخت للأم وذوات النصف  
آل أربع. ثم شرع المصنف في إلجابه وهو قسمان أحدهما بالوصاف وهو الموانع السابقة من علل ستة  
وحجبه بالاشخاص وهو المراد عند الإطلاق وهو قسمان أحدهما بحجبه نقصان وهو خمسة أنواع:  
الأول الانتقال من فرض إلى فرض أقل منه في حق من له فرضان وهم خمسة الزوج من النصف إلى  
الربع والزوجة من الربع إلى الثمن والأم من الثلث إلى السدس وبنت الابن والأخت من الأب من النصف  
إلى السدس. والثاني الانتقال من فرض إلى تعصيب قليل في حق ذوات النصف إذا كان معها من يعصها

(وهو أي السدس)

فرض الواحد من

ولد الأم ذكرًا كان

أو أنثى

وهو أي السدس فرض الواحد من



والثالث من تعصيب إلى فرض في حق الأب والجدة مع الفرع الذكر والرابع النقل من تعصيب فقط إلى فرض وتعصيب أقل كالأب والأب مع البنت والخامس النقل من فرض وتعصيب إلى فرض فقط كزوج وهو ابن عم مع الفرع الوارث وثانيهما يجب حرمان وهو الرادها (وتسقط الجدات) سواء أكن لأم أو لأب (سواء قرين) كأم أم وأم أب (أو بعتن) كأم أم وأم الجد (بالأم فقط) أجماعاً أما التي من جهة الأم فلا دلالة لها وأما التي من جهة الأب فلنكون الأم أقرب من برت بالأمومة (وتسقط الأجداد) المدلون إلى الميت بمحض الذكور (بالأب) وبكل جد هو إلى الميت أقرب منهم بالاجماع في حال الارث بالفرض أو بالتعصيب أو بهما (ويسقط ولد الأم) ذكر أو أنثى أو أنثى (أي الأخ للام) والأخت لها (مع وجود) واحد من (أربعه) الولد ذكر أو أنثى أو أنثى أو خنثى ومع ولد الابن كذلك) أي ذكر أو أنثى أو خنثى وإن سفل (ومع الأب والجدة وإن علا) أي الجد فأب يجب الأخوة الأشقاء أو لأب أو لأم ولجد لا يجب الأخوة الأشقاء أو لأب ويجب الأخوة للام فتلخص أن الأخوة للام يحجبون بسنة بالابن وابن الابن والبنت وبنت الابن والأب والجدة أجماعاً لآية الكلاله الأولى وهي قوله تعالى - وإن كان رجل يورث كلالة أو امرأة أو أخاً أو أختاً فكل واحد منهما السكس - لأن الكلاله من تحلف ولداً أو والداً لكن خص من مفهوم الكلاله الأم والجدة فلا تحجبان ولد الأم بالاجماع فإن مفهوم الكلاله هو أن من خلف ولداً أو والداً لا شيء لأخوته لأنه ليس بكلالة فحقت السنة من هذا المفهوم أن الأخ يورث مع الأم والجدة كما خصت منه أن الأشقاء والأخوة لأب يورثون مع البنت وأيضاً أن الأم لا تحجب الأخوة للام وأن أدولاً بها لأن شرط حجب المدلى بالمدلى به أما اتحاد جهتهما في الارث كالجد مع الأب والجدة مع الأم أو ابنتهما في المدلى به كل التركة لو انفرد كالأب مع الأخ وأما الأم مع ولدها فليست كذلك لأنها تأخذ بالأمومة وهو الأخوة ولا تستحق جميع التركة إذا انفردت (ويسقط الأخ للأب والأم مع) واحد من (ثلاثة) الابن وابن الابن وإن سفل) أي ابن الابن (ومع الأب) دون الجد فلا يحجب به بل يشاركه (ويسقط ولد الأب بأربعة) أي بواحد منهم (بهؤلاء الثلاثة) الابن وابن الابن والأب والأب مع (الأب والأم مع) واحد من (ثلاثة) الابن وابن الابن وكذا بالشقيقة إذا صارت عصبة مع الغير وترى الأخت لأب يحجبها بعدد من الأخوات الأشقاء عند عدم معصيتها فالجد والفرع الأثنى لا يحجبان إلا الأخوة للام والفرع الذكر يحجبان الجميع وليس للشقيق حاجب غيرهما ويسقط ابن الأخ الشقيق بسنة بالأب والجدة والابن وابن الابن والأخ الشقيق والأخ للأب لأنه أقرب منه ويسقط ابن الأخ للأب بسبعة بهؤلاء الستة وابن الأخ لابن لا يورث لقوته بزادة القرابة ويسقط العم لابن بنهانية هؤلاء السبعة وابن الأخ لأب لقرب درجته ويسقط العم للأب بسبعة هؤلاء الثمانية والعم لابن لا يورث لقوته بزادة القرابة ويسقط ابن العم لابن بنهانية هؤلاء التسعة والعم للأب لزادة قربه لأنه في درجة أبيه ويسقط ابن العم لأب بأحد عشر هؤلاء العشرة وابن العم لابن لا يورث لقوته بزادة القرابة ويسقط المعتق وعصبة بعض النسب أجماعاً لأن النسب أقوى من الولد (وأربعه) يعصبون أخواتهم أي الإناث (ولذلك) كمثل حظ الأنثيين لابن وابن الابن (وذكر سفل لقوله تعالى - يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين - ولأن ابن الابن لما قلنا سفل أبيه في الارث قام مقامه في التعصيب (والأخ من الأب والأم والأخ من الأب) لقوله تعالى - وإن كانوا رجالاً ونساء فللذكر مثل حظ الأنثيين - (أما الأخ من الأم فلا يعصبت أخته بل لها الثلث) يشتركان فيه بالسوية (وأربعه) لا يعصبون أخواتهم بل (يرون دون أخواتهم) فلا يورثون (الاعمام) لابن أولاد (و بنو الاعمام) لابن أولاد (و بنو الأخوة) لابن أولاد (و بنو)

(وتسقط الجدات)  
سواء قرين أو بعتن  
(بالأم فقط) (و) تسقط  
(الأجداد) بالأب  
ويسقط ولد الأم أي  
الأخ للام (مع) وجود  
(أربعه) الولد ذكر أو أنثى أو خنثى (و) مع  
(ولد الابن) كذلك (و)  
مع (الأب والجدة) وإن  
علا (ويسقط الأخ  
للأب والأم مع ثلاثة  
الابن وابن الابن وإن  
سفل (و) مع (الأب  
ويسقط ولد الأب)  
بأربعة (بهؤلاء الثلاثة)  
الابن وابن الابن والأب  
(و) بالأخ للأب والام  
و (بربعة) يعصبون  
أخواتهم أي الإناث  
لذلك كمثل حظ  
الأنثيين (الابن وابن  
الابن والأخ من الأب  
والأم والأخ من الأب)  
أما الأخ من الأم فلا  
يعصبت أخته بل لها  
الثلث (وأربعه) يرون  
دون أخواتهم وهم  
الاعمام و بنو الاعمام  
و بنو الأخوة



وعصبات المولى العتيق) وأما انفردوا عن أخواتهم لأنهم عصبة وآرون وأخواتهم من ذوى وآرون وأخواتهم من ذوى الآرام لا يرثون (فصل) في أحكام الوصية وسبق معناها لغة وشرا أوائل كتاب الفرائض ولا يشترط في الموصى به أن يكون معلوما وموجودا (و) حينئذ تجوز الوصية بالمعلوم والمجهول كاللبن في الضرع (و) الموجود والمعدوم كالوصية بثمر هذه الشجرة قبل وجود الثمرة (وهي) أى الوصية (من الثلث) أى ثلث مال الموصى (فان زاد) على الثلث (وقف) الزائد (على أجازة الورثة) المطلقين التصرف فان أجازوا فإجازتهم تنفيذ للوصية بالزائد وان ردوا بطلت في الزائد (ولا تجوز الوصية لو ارث) فإن كانت بعض الثلث (الأن يجزها باقي الورثة) المطلقين التصرف وذكر المصنف شرط الوصى في قوله (وصح) وفي بعض النسخ وتجوز (الوصية من كل بالغ عاقل) أى مختار حر وإن كان كافرا أو محجورا عليه بصفة

وعصبات المولى العتيق) الذين يوصون بأنفسهم لا يحرار الولاء إليهم ولوفى حال حياة المتيق (وأما مردوا) أى الإعمام وبنوهم وبنو الأخوة (عن أخواتهم لأنهم عصبة وآرون وأخواتهم من ذوى الآرام) (و) لا يعصب بنو الأخوة من فوقهم في النسب من الأخوات لأنهم لما لم يصبوا من في درجتهم لم يصبوا من فوقهم بالأولى ولا بنو المتيق يرثون عتيق مؤثرهم بالولاء دون أخواتهم لأن الأناث إذا لم يرثن في النسب البعيد فتمم أرثن في الولاء الذى هو أخف من النسب البعيد أولى.

(فصل) في أحكام الوصية أى الشاملة للإبصار على الأولاد. والحاصل أن الوصية تطلق على أربعة معان على العين وعلى مقابل الإبصار وتغير فيها قد تقدم وهو المراد بقول الشارح (وسبق معناها لغة وشرا أوائل كتاب الفرائض) ويطلق على ما يشمل الإبصار وتغير فيها أثبات حق بعد الموت سواء كان فيه تبرع أولا وتطلق على الإبصار وتغير فيها أثبات تصرف بعد الموت فلا تشمل على تبرع كالإبصار على أطفاله أو الأبياء بدفع أعيان الملاكها أو بقضاء الديون إذ لا تبرع في شيء من ذلك. ولو كان الوصية لا بمعنى الإبصار أو بعبارة: مؤمن وموعدة له وموصى به وصيغة، وأما معنى الإبصار فأربعة أيضا لكن بإبدال الموصى له بالموصى وإبدال الموصى به بالموصى فيه، ويشترط في الموصى به أن يكون مقصودا وقابلا للنقل اختيارا ومباحا فلا تصح الوصية بغير المقصود كدم وبما لا ينقل اختيارا نحو أم ولد وبغير المباح كزمار وصم (ولا يشترط في الموصى به أن يكون معلوما وموجودا) وحينئذ تجوز الوصية بالمعلوم وإن كان كل كحبي الخنطة وبنحوهم الكتابة وبنحو زيل عما ينفع به كساد (والمجهول) أى من كل وجه كشيء أو من بعض الوجوه كأن يكون مجهول القدر (كاللبن في الضرع) وكقوله أوصيته بهذه الدراهم أو بمجولة الجنس كشيء أو النوع كصاع خنطة أو الصفة كحبل الدابة أو العين كأخذ عبيدى (والموجود) سواء كان معلوما أو مجهولا فالأول كأن أوصى له بهذا العبد والثاني كأن أوصى له بهذه الدراهم وهي مجعولة القدر (والمعدوم) سواء كان معلوما أو مجهولا فالأول كأن قال أوصيته بثمر شجرة مما تنتج ثمرته التى هي من النوع القلاني والثاني (كالوصية بثمر هذه الشجرة قبل وجود الثمرة وهي أى الوصية) معتبرة ومبتدأة (من الثلث أى ثلث مال الموصى) وقت الموت فالوصية إما بكل الثلث أو ببعضه والإحسان أن ينقص منه شيئا والوصية سنة مؤكدة وتكره بالزيادة على الثلث على المتمدن (فان زاد على الثلث وقف الزائد على أجازة الورثة المطلقين التصرف فان أجازوا فإجازتهم تنفيذ للوصية بالزائد) وحينئذ فلا حاجة للفظ هبة من الوارث ولا تجديد قبول وقبض ولا رجوع للمحيز قبل القبض وتنفيذ الأجازة من المفلس وتسكون الزوائد الحاصلة بعد الموت للموصى له (وان ردوه) أى الزائد (بطلت) أى الوصية (في الزائد) لأنه يحقهم وان أجاز البعض ورد البعض فكل محكم وفي قول ان أجازتهم عطية مبتدأة منهم والوصية بالزائد لقول ان لم يكن وارث خاص بطلت الوصية في الزائد لأن الحق للمسلمين فلا يحيز وكذا لو كان وهو غير مطلق التصرف ولم توقع أهليته كجنون مستحجك ليس من زواله بأن شهد بذلك خبران في بري وأجاز ثلث أجازته (ولا تجوز الوصية) أى لا تصح (لو ارث) وإن كانت بعض الثلث إلا أن يجزها) أى الوصية (بأق) الورثة المطلقين التصرف) أما المحجور عليهم فيتوقف الأمر على كمالهم ولا يجوز للمولى أن يجيز ولا أن يرد (وذكر المصنف شرط الموصى في قوله (وصح) وفي بعض النسخ وتجوز الوصية من كل بالغ عاقل أى مختار حر وإن كان) أى الموصى (كافرا) ذميا أو غيره (أو محجورا عليه بصفة) أو فاسدا لصحة عبارته واحتياجه للشواب

( ٢٥ - فوت الحبيب الغريب )



متملك) أي لكل من  
تصور له الملك من صغير  
وكبير وكامل ومجنون  
وتحمل موجود عند  
الوصية بأن يفصل  
أول من ستة أشهر  
من وقت الوصية وخرج  
بمعين ما اذا كان  
الوصي له جهة عامة فان  
الشرط في هذا ان  
لا تكون الوصية جهة  
معينة كعمارة كنيسة  
من مسلم أو كافر للتباعد  
فيها (د) تصح الوصية  
(في سبيل الله تعالى)  
وتصرف للفقراء وتوفي  
بعض النسخ بدل  
سبيل الله وفي سبيل  
البناء كالوصية للفقراء  
أو لبناء مسجد (تصح  
الوصية) أي الإيلاء  
بقضاء الدين وتنفيد  
الوصايا والنظر في أمر  
الأطفال (الي من) أي  
شخص (اجتمعت فيه  
خمس خصال: الإسلام  
والبوغ والعقل والحرية  
والأمانة) واكتفى بها  
للمنف عن العدالة  
فلا يصح الإيلاء  
لأضداد من ذكر  
لكن الإصح يجوز  
وصية ذمي إلى ذمي  
عند دينه على أولاده  
الكفار ويشترط أيضا  
في الوصية أن لا يكون  
عاجزا عن التصرف

(فلا تصح وصية مجنون ومعنى عليه وصي ومكره) ولزق وأن عتق ثم مات على الراجح ولوم كاتبه لم  
يأذن له السيد كذا العقود ولم يملك الرقيق في غير الكتاب وأصف الملك في الكتاب والسكران  
كالمسكف (وذکر شرط الوصی له اذا كان معینا في قوله لكل متملك) حال الوصية ولو من الجن (أي  
لمن تصور له الملك من صغير وكبير وكامل ومجنون وتحمل موجود عند الوصية) لكن يقبل الولي  
للصغير والمجنون وأجل (بأن يفصل لأول من ستة أشهر من وقت الوصية) ولأربع سنين فأقل ولم  
تكن المرأة فراشا بعد الوصية لزوجه أو سيد لان الظاهر وجود الحمل عند الوصية. واعلم أن الموصي له  
قبيل معين وغير معين فالمعين هو ما ذكره وغير المعين هو ما ذكره بقوله (وخرج بمعين ما اذا كان  
الوصي له جهة عامة فان الشرط في هذا أن لا تكون الوصية جهة معينة كعمارة كنيسة) ولو ترما  
(من مسلم أو كافر للتباعد فيها) فلا تصح لذلك بخلاف عمارتها للسبكي فيها وزول المرأة بها فتصح  
الوصية بها لذلك خلافا للسبكي (وتصح الوصية) لغير معينة من جاز كفك أمري الكفار من أيدي  
المسلمين وقربة كعمارة مسجد وأن الوصية بكافر واعتقده حراما لأن العبرة بما عندنا وكنيسة قبور  
الأنبياء والعلماء والصالحين لما فيها من إحياء الأرواح والتبرك بها كما قاله السنباطي ومن الجهة العامة الوصية  
(في سبيل الله تعالى) فإذا قال أوصيت بثلث مالي لسبيل الله تمت وصيته (وتصرف للفقراء) أي غزاة  
الزكاة وبمسبب التطوعون بالجهد وإذا قال أوصيت بثلث مالي سواء قال قد أوصيت بوصيته وصرفت  
للساكين ووجوه البر (وفي بعض النسخ بدل سبيل الله وفي سبيل البر) أي الخير وإذا اتقت للوصية  
فلا فرق بين أن تكون الوصية قربة (كالوصية للفقراء أو لبناء مسجد) أو سباحة لا يظهر فيها قربة  
كالوصية للأغنياء وفك أسارى الكفار من المسلمين. والحاصل أنه إن كان للوصي له غير جهة بأن  
كان معينا وأن تعدد الشرط له فشرط أربع أن تصور له الملك فلا تصح الوصية له وإن لا يكون  
مبهما فلا تصح لأحد من أن لا يكون معينة فلا تصح بمسلم لكافر ولا بمسلم له وإن يكون موجودا  
عند الوصية وإن كان جهة بشرط أن لا يكون معينة فلا تصح لمسلم ككنيسة ولا لقطع ولا للمجاهدين  
ولا للبردين لأن القصد من الوصية تدارك ما فات في حال الحياة من الأحسان فلا يجوز أن تكون  
معينة (وتصح الوصية أي الإيلاء بقضاء الدين وتنفيذ الوصايا) وردت الودائع والعماري والقصوب  
(والنظر في أمر الأطفال) والمجنون والسفيه (الي من) أي شخص اجتمعت فيه خمس خصال الإسلام  
والبوغ والعقل والحرية والأمانة واكتفى بها أي الأمانة (المنصف عن العدالة) وعدم العداوة بين  
الوصي والمجور عليه (فلا تصح الإيلاء لأضداد من ذكر) أي لذوي أضداد من ذكر (لكن الإصح  
جواز وصية ذمي إلى ذمي عند دينه على أولاده الكفار ويشترط أيضا في الوصية أن لا يكون عاجزا  
عن التصرف) في الوصية به (فالمعجز عنه) بأن لا يهتدي إلى التصرف (لكبر أو هرم مثلا) كمن  
(لا يصح الإيلاء اليه) ولا يشترط الذكورة فيجوز أن يكون الوصية امرأة (وإذا اجتمعت في  
الطفل الشرائط السبعة (الذكورة) عند موت الوصية (فهي أولى من غيرها) أي إن ساء  
الرجل في الاسترباح ونحوه من المصالح العامة أو فور شقتها وخروجها من خلاف الاصطغري فانه يبرى  
أنها تلي بعد الجدي ويشترط في الوصية بأمر نحو طفل كمجنون ومجور بسفه مع شروط الوصية  
بقضاء الدين بولاية له عليه ابتداء من الشرع لا تنوي أي فيوصي الأب أو الجد وأن علالون غير  
من الأهل أمالذني له الكولاية بالتفويض كالوصية فليس له أن يوصي غيره في المجور وشرط في الوصية  
فيه كونه تصرفا ماليا مباحا فلا يصح الإيلاء في زواج نحو بنته أو ابنه لأن غير الأب والجد لا يزوج  
الصغير والصغيرة. وشرط في المعينة لفظ يشهر بالإيلاء مع بيان ما يوصي فيه كقضاء

فالمعجز عنه ككبر أو هرم مثلا لا يصح الإيلاء اليه وإذا اجتمعت في أم الطفل الشرائط المذكورة فهي أولى من غيرها



(كتاب أحكام)

(النكاح وما يتعلق به)

وفي بعض النسخ كوما

يتصل به (من الأحكام)

والقضايا وهذه الكلمة

ساقطة من بعض نسخ

الكتاب والنكاح يطلق لغة

على الصم والوطء والعقد

ويطلق شرعا على عقد

مستعمل على الأركان

والشروط (والنكاح

مستحب لمن يحتاج

إليه) يتوقن نفسه

للوطء وبجدة أهله

كهر ونفقة فان فقد

الأهله لم يستحب له

النكاح (و يجوز للرجل

أن يجمع بين اربع

حرائر) فقط إلا أن

تتبع الواحدة في حقه

كنكاح سفیه ونحوه

مما يتوقف على الحاجة

(و) يجوز (العبد) ولو

مدر أو مبعوثا أو مكابا

أو مملقا (فقه صفه) أن

يجمع بين اثنتين أي

زوجتين فقط (ولا ينكح

الحرمة) لغيره (إلا

بشرطين عدم صداق

الحرمة أو فقد الحرمة أو

عدم رضاه (وخوف

العت) أي الزائدة فقد

الحرمة وترك النصف

شرطين آخر من أحدهما

فإن لا يكون تحت حرة

مسلمة أو كناية أمّا

للأسمه متاع

دنيا لا متاع

وتغيب الوصايا وأمر الأطفال وشرط قبول الإحصاء بعد الموت متى شاء وتكتفي بالعمل كافي الوكالة والوصي  
عمل الوصي ولا وصي يحزل نفسه إلا أن تعين الوصي أو غلب على ظنه تلف المال بأسبيل لا ظالم من قاض وغيره  
فيحرم حينئذ عزل الوصي له وعزله نفسه ولا ينفذ العزل من كل منهما  
في كتاب أحكام النكاح وما يتعلق به

أي من صفة وفساد وحل وحرمه ونحو ذلك (وفي بعض النسخ وما يتعلق به) من طلاق ورجعة  
وغير ذلك (من) بعض (الأحكام) أي النسب التامة (والقضايا) التي تشمل على ثلاثة أطراف الممول  
والوضوع والنسب (وهذه الكلمة ساقطة من بعض نسخ المتن) والنكاح يطلق لغة على الصم والوطء  
والعقد) وسمي النكاح نكاحا لأنه من ضم نكح (ويطلق شرعا على عقد مستعمل  
على الأركان والشروط والنكاح) أي قبول الزوج (مستحب لمن يحتاج إليه) أي النكاح (يتوقن  
نفسه للوطء وبجدة أهله) أي مؤنه (كهر) حال (ونفقة) يوم النكاح ولبنته وكسوة فصل  
التحكين تحميها الذين شؤوا كان مستغلا بالعبادة أم لا (فان فقد الأهله) مع توقنه للوطء (فلم  
يستحب له النكاح) بل يستحب له ركه ويكسر شهوته بالصوم فان لم يكسر بالصوم تزوج ويتوكل  
على الله فان الله يكفل بالزوق للتزوج بقصد العفاف وان وجد الأهله فله حلة كهر أو مرض  
دائم أو منين كره له لا تنفاه حاجته اليه مع الخطر في القيام بواجبه (و يجوز للرجل) أي كامل الحرية  
(أن يجمع) في نكاح (بين أربع حرائر فقط) وكهكمة تخصيص الأربع أن غالب أمور هذه  
الشرعة مبني على التلث وترك الزيادة عليه كافي الطهارات وإمهال مبدء الشرع ويجوز ذلك فلو  
زادها على الأربع كانا ثوبية كل واحدة لا يعود إلا بعد أكثر من ثلاث ليال وفيه مخالفة  
للمر وقيل الحكمة من إعادة الأخطار الأربع في الإنسان التولد عنها أنواع الشهوة (الآن تعين  
الواحدة في حقه) فلا يجوز الزيادة عليها (كنكاح سفیه ونحوه) أي نحو نكاح السفیه (بما) أي  
من نكاح (يتوقف على الحاجة) كنكاح المجنون والزوج له أب ثم جدهم حاكم دون سائر القربات  
ويأثم الأب وإن علا تزوج المجنون الكبير المحتاج لنكاح بخلاف المجنون الصغير والمجنون الكبير  
غير المحتاج له وأما المجنون العاقل فلا يبه وإن علا تزوج به ولو أر ما لمصلحة غبطة ظاهرة لا يبه  
(و يجوز للعبد ولو مبدرا أو مبعوثا أو مكابا أو مملقا عتقه بصفه أن يجمع بين اثنتين أي زوجتين  
فقط) سواء أكلتا حرتين أو اثنتين أو مختلفتين ويجوز جمعه بين الأمة والحرمة من غير شرط من  
شروط نكاح الأمة لغيره وذلك لأن الحكم بن عتبة نقل إجماع الصحابة في ذلك ولأن العبد على  
النصف من الحر ولأن النكاح من باب الفضائل فلم يلحق بالعبدية بالحر كالم يلحق الحر غير النبي  
بتمتع النبوة في الزيادة على الأربع (ولا ينكح الحر) أي كامل الحرية ولو عتقا وعقبا آبا  
من الولد ومجنونا بالنون (أمة لغيره الأبشرطين عدم) قدرته على صداق الحرمة بنفسه وبولده  
الذي يجب عليه الإعتاق أو عدم رضاها بمهر مثلها بل بالزيادة (أو فقد الحرمة) في بلده بأن ينسب  
في طلب الزوجة إلى الأسراف ومجاوزة الحد (أو عدم رضاها) أي الحرمة (به) أي بمن يريد تزوجها بدناءة  
نفسه أو حرته أو عدم رضاها بما اقتر عليه من اللهر بأن طلبت أكثر منه ولو رضيت بلا صداق  
رضيت بالموت أو كان ماله غائبا حلت له الأمة (وخوف) الوقوع في (العت أي الزائدة فقد الحرمة)  
بأن قلت شهوته وتغيب هواه وإن لم يطلب على ظنه وقوع الزنا ولو عتبا وخسا (وترك النصف شرطين  
آخرين أحدهما أن لا يكون تحت حرة مسلمة أو كناية) أو أمة بالملك أو بالنكاح (فصلح للاستمتاع)  
وخرج بذلك المفسر التي لا تحتل وطأه وان احتملته من غيره والرقاء والحرمة والعبد من غيره

ودون لم يوثقوا جميع ودون يمكنون



والزانية (والثاني اسلام الأمة التي ينكحها الحر) وإن كانت مملوكة لكافر فلا يؤثر كفر سيدها في حصول صفة الاسلام فيها وذلك لأن كانت مكاتبه أسلمت أو مستولدة أو مدبرة (فلا يحل لمسلم) فحر كان أوريا (أمة كناية) بعقد النكاح لا بعقد المهر (وإذا نكح الحر أمة بالشروط المذكورة ثم أسير) بأن قدر على صداق الحرية (أو نكح حرة) بعد نكاح الأمة (لأنه ينفسخ نكاح الأمة) لأنه يقتضي في الدول ما لا يقتضي في الابتداء وخرج بذلك ما لو عقد عليها معافاة لا يصح في الأمة وإن كانت الحرة غير سالمة له. (نكح) لا يحل الحر وطه أمة ولده ولا أمة مكاتبه ولا أمة موقوفة عليه ولا أمة موصى له بمنقعه ولو ملك الولد زوجة أبيه لم ينفسخ نكاحه بخلاف المكاتب إذا ملك زوجة سيده فإنه ينفسخ نكاحه والفرق بينهما أن تعلق السيد بمالك مكاتبه أقوى من تعلق الأب بمال ولده أم (ونظر الرجل) سواء كان غلاما أو حرة أو عتقا أو عتقا (إلى اللزامة) سواء كانت كثيرة لا تشبه أو صغيرة تشبه (على سبعة أضرب) أي أنواع (أحدها نظره) أي الرجل (ولو كان شيخا حراما عاجزا عن الوطء) كالعتيق والعتيقة (إلى) متى من بدن امرأة (أجنبية) ولو أمة (لغير حاجة إلى نظرها) كالشهادة والعامة (فغير جائز) ولو من وراء قراز ولو عند الأمن من الفتنة لأن النظر فطنة الفتنة وعجزه للشهوة (فإن كان النظر لحاجة كشهادة عليها) ومداواة (جائز) على قدر الحاجة. (والثاني نظره) أي الرجل بمعنى الزوج والسيد (إلى زوجته) التي يحل له الاستمتاع بها (وأمنه) التي يحل له الاستمتاع بها (فيجوز أن ينظر من كل منهما) ولو بعد ثلوثها إذا كانت شهوة (إلى ما عدا الفرج منهما) فلا كان أودبرا (أما الفرج فيحرم نظره وهذا وجه ضعيف ولا يصح جواز النظر إليه) سواء القبل والبرر ظاهر أو باطنا (لكن مع الكراهة) وإلى باطنه أشد كراهة إذا كان النظر لغير حاجة (والثالث نظره) أي الرجل بمعنى الحرم والسيد (إلى ذوات محارمه بنسب أو رضاع أو مصاهرة أو أمته للزوجة) والمكاتب والعتدة والسترة والرقدة والمجوسية والوثنية (فيجوز أن ينظر) بغير شهوة (فإن عدا ما بين السرة والركبة) فوكفه أنفسهما فلا يحرم نظرها (أما الذي بينهما فيحرم نظره) ولو بلا شهوة (والرابع النظر إلى الأجنبية لاجل حاجة النكاح فيجوز) بل ليس (لشخص عند عزمه على نكاح امرأة النظر إلى الوجه والكفين منها) أي تلك المرأة (ظاهرا وباطنا) بالاستبدل بالوجه على الجمل وبالكفين على خصب البدن (وإن لم تأذن له الزوجة في ذلك) أي النظر فلا يتوقف على إذنهما ولا إذن وليها ككشفه باذن الشارع وللا تدين فيقول غرض الزوج من معرفته هيتها الإسلامية ولا تكرير نظره كولو بشهوة أو خوف فتنة أن احتاج تكريره لينين هيتها فلا يندم بعد نكاحها ولا يجوز النظر إلى غيرها وخرج بالنظر المس فلا يجوز ولو لا عزمه إذا حاجة إليه بل بوجع الأعمى نحو امرأة تنظر له وخرج بالمرأة أخنها فلا يجوز نظره لما مطلقا (وينظر من الأمة) ولو بمصعة (على ترجيح النووي عند قصد خطبتها ما ينظره من الحرية) وهو الوجه والكفان والرجل (إن ينظر منها ما عدا ما بين السرة والركبة) لأن النظر هنا مأمور به وإن خيف الفتنة فأنبط مغرورة الصلاة بخلاف ما إذا لم يرد خطبتها فإن النظر منهي عنه ولو لغير المودة بدليل حرمة النظر إلى وجه الحرية وبدنها والنظر بعد الخطبة قبل إنه خلاف الأولى وقيل مباح وقيل مستحب. (والخامس النظر للداواة) كقصده وحجامة وعلاج ونحو دمايل (فيجوز نظر الطبيب من الأجنبية إلى اللواضع التي يحتاج إليها في اللداواة حتى مداواة الفرج ويكون ذلك) أي نظر الطبيب من الأجنبية (محذور غرم) لما لا بد أن يكون المحرم أنى كان للمعالج أنى كانت له كراهية غير

ثم أسير ونكح حرة لم ينفسخ نكاح الأمة (ونظر الرجل إلى المرأة) على سبعة أضرب أحدها نظره ولو كان شيخا حراما عاجزا عن الوطء (إلى الأجنبية لغير حاجة) إلى نظرها (فغير جائز) فإن كان النظر لحاجة كشهادة عليها (أو الثاني نظره) أي الرجل (إلى زوجته) وأمنه فيجوز أن ينظر من كل منهما (إلى ما عدا الفرج منهما) أما الفرج فيحرم نظره وهذا وجه ضعيف والإصحح جواز النظر إليه لكن مع الكراهة (والثالث نظره) أي ذوات محارمه بنسب أو رضاع أو مصاهرة أو أمته للزوجة فيجوز أن ينظر (فإن عدا ما بين السرة والركبة) فوكفه أنفسهما فلا يحرم نظرها (أما الذي بينهما فيحرم نظره) ولو بلا شهوة (والرابع النظر إلى الأجنبية لاجل حاجة النكاح فيجوز) بل ليس (لشخص عند عزمه على نكاح امرأة النظر إلى الوجه والكفين منها) أي تلك المرأة (ظاهرا وباطنا) بالاستبدل بالوجه على الجمل وبالكفين على خصب البدن (وإن لم تأذن له الزوجة في ذلك) أي النظر فلا يتوقف على إذنهما ولا إذن وليها ككشفه باذن الشارع وللا تدين فيقول غرض الزوج من معرفته هيتها الإسلامية ولا تكرير نظره كولو بشهوة أو خوف فتنة أن احتاج تكريره لينين هيتها فلا يندم بعد نكاحها ولا يجوز النظر إلى غيرها وخرج بالنظر المس فلا يجوز ولو لا عزمه إذا حاجة إليه بل بوجع الأعمى نحو امرأة تنظر له وخرج بالمرأة أخنها فلا يجوز نظره لما مطلقا (وينظر من الأمة) ولو بمصعة (على ترجيح النووي عند قصد خطبتها ما ينظره من الحرية) وهو الوجه والكفان والرجل (إن ينظر منها ما عدا ما بين السرة والركبة) لأن النظر هنا مأمور به وإن خيف الفتنة فأنبط مغرورة الصلاة بخلاف ما إذا لم يرد خطبتها فإن النظر منهي عنه ولو لغير المودة بدليل حرمة النظر إلى وجه الحرية وبدنها والنظر بعد الخطبة قبل إنه خلاف الأولى وقيل مباح وقيل مستحب. (والخامس النظر للداواة) كقصده وحجامة وعلاج ونحو دمايل (فيجوز نظر الطبيب من الأجنبية إلى اللواضع التي يحتاج إليها في اللداواة حتى مداواة الفرج ويكون ذلك) أي نظر الطبيب من الأجنبية (محذور غرم) لما لا بد أن يكون المحرم أنى كان للمعالج أنى كانت له كراهية غير

على ترجيح النووي عند قصد خطبتها ما ينظره من الحرية (والخامس النظر للداواة فيجوز) نظر الطبيب من الأجنبية (إلى اللواضع التي يحتاج إليها) في اللداواة حتى مداواة الفرج ويكون ذلك محذور غرم



من الحلة المحرمة وأما يجوز المعالجة فيكون ذكرها كأي شيء إذا كان المعالج ذكرًا أو أنثى كما هي (أوزوج  
 أوسيد) أو امرأة ثقة إن جوزنا خلوة رجل بامرأتين وهو الإجماع حيث كانتا يفتين (وان  
 لا تكون هناك امرأة تعالجها) أي المرأة فلا يعالج الرجل الحلة إلا عند عدم وجود المرأة التي تعالجها  
 وكذلك لا تعالج المرأة الرجل إلا عند عدم وجود رجل يعالجها (والسادس النظر للشهادة عليها) تحملا  
 وأداء (فينظر الشاهد فرجها عند شهادته بزناها أو ولادتها) وإلى ثديها للشهادة على الرضاع وإن  
 نسى وجود نسائه أو حارم يشهدون وسع العلماء هنا اعتناء بالشهادة ورجل جوز النظر للشهادة  
 إذا لم يفتن أو شهوة والألم ينظر إلا أن ثبتت عليه الشهادة فينظر ويضبط نفسه ما أمكن  
 والفتنة هي ميل النفس ودعاؤها إلى الجماع أو مقدماته والفتنة هو أن يلتذ بالنظر (فإن تعدد النظر  
 لغير الشهادة) بأن تقدمه للشهوة (فسيوردت شهادته) إن لم تقلب طاعته على معاصيه ويجوز للنسوة  
 أن ينظرن إلى ذكر الرجل إذا ادعت المرأة بحالته وامتنعت من التمسك لأن العلة لما ثبتت بالنساء  
 لأنها لما لا يطلع عليها الرجال غالبا (أو النظر للمعاملة للمرأة في بيع وغيره) كأن يبيع لها شيئا  
 أو يشتريه منها أو يزوجها أو يحوذ ذلك (فيجوز النظر أي نظره لها) في المعاملة إلى جميع وجهها  
 فقط ما لم يمكن معرفتها ببعضها (وقوله إلى الوجه خاصة يرجع للشهادة والمعاملة) أي فينظر  
 الرجل عند أداء الشهادة عند القاضي لوجه المرأة للشهد عليها ويؤدي الشهادة عليها إن لم يعرفها  
 في نقابها فإن عرفها فليفتقر إلى الكشف بل يحرم حرمة النظر حينئذ بخلاف النظر لتحقق الشهادة  
 كان يتحمل الشهادة بأن هذه المرأة اقترضت من فلان كذا مثلا فيكون للوجه وغيره مما يحتاج  
 إليه ويجوز النظر بقدر الحاجة لتعلم الواجب والندوب كالفاحة والسورة وما يتعين تعلمه من الصنائع  
 المحتاج إليها سواء للتعلم للأمر أو للمرأة وإنما منع من تعليم الزوجة المطلقة لأن كلام الزوجين  
 تعلق آماله بالآخر فصار لكل منهما طمعة في الآخر بسبب العهد السابق بينهما فمنع من ذلك لقوة  
 خوف الفتنة ولذلك لو كانت الزوجة صغيرة لا تنسهي جاز التعليم (والسابع النظر إلى الأمة عند  
 ابتاعها أي) عند إرادته (شراؤها فيجوز النظر إلى الواضع التي تحتاج إلى تقيدها) بلا شهوة ولا  
 خوف فتنة ولا خلوة وأما ليس فلا يجوز (فينظر) الرجل إذا أراد أن يستري أمة نظره واحدة (أو أفرها)  
 كبدها ورجليها (وشعرها) في رأسها ونحوه (لا عورتها) وهي ما بين سرتها وركبتها الآن احتاج  
 إلى نظرة ثانية أو أكثر للتحقق فتجوز وكذلك المرأة يجوز أن تنظر عبدا إذا أردت شراءه ما عدا  
 ما بين سرتها وركبتها.

فصل فيما لا يصح النكاح الأب من الشروط والأركان. وأركان النكاح خمسة: صيغة  
 وزوجة وزوج وولي وشاهدان. وشروط الصيغة تكونها بصرهم مشقة نكاح أوز ورجل غير  
 العربية حيث فهمها العاقدان والشاهدان ويصح بكتاية في العقود عليه كالأول زوجه بنتي فقال  
 قبلت نكاحها ونوا معتنة ولا يصح تقديم القبول على الإيجاب كأن قال الزوج قبلت نكاح فلانة  
 فقال الولي زوجهك أو قال الزوج زوجه فلانة فقال الولي زوجهك ويصح النكاح بقول الولي  
 زوج أختي فلانة مع قول الزوج عقبه تزوجتها وإذا وكل الزوج في العقد فليقل الولي لو وكل الزوج  
 زوجت بنتي موكك فلانا فيقول بكه قبلت نكاحها فلان ترك لفظة لم يصح النكاح وشروط  
 الزوجة تكونها غير محرمة بالنسك وكونها معتنة وكونها خالصة من نكاح وعدة وكونها أنثى يقينا  
 ومحرمة الزوج تكون غير محرمة بالنسك وكونها مختارا وكونها معتنة وكونها علما باسم المرأة ونسبها أو غيرها  
 وبجملها لو كونه ذكرًا يقينا (ولا يصح عقد النكاح الأبوي عدل) أو ما ذونه والعدالة ليست

أو زوج أوسيد وإن  
 لا تكون هناك امرأة  
 تعالجها. (والسادس  
 النظر للشهادة) عليها  
 فينظر الشاهد فرجها  
 عند شهادته بزناها أو  
 ولادتها فإن تعدد النظر  
 لغير الشهادة فسق  
 وردت شهادته (أو)  
 النظر للمعاملة) للمرأة  
 في بيع وغيره (فيجوز  
 النظر) أي نظره لها  
 وقوله (إلى الوجه) منها  
 خاصة يرجع للشهادة  
 والمعاملة (والسابع النظر  
 إلى الأمة عند ابتاعها)  
 أي شراؤها (فيجوز)  
 النظر (إلى الواضع التي  
 تحتاج إلى تقيدها)  
 فينظر أطرانها وشعرها  
 لا عورتها  
 فصل فيما لا يصح  
 النكاح الأب (ولا يصح  
 عقد النكاح الأبوي)  
 عدل







وَلَيْتَكَ أَمْرٌ هَذَا الْعَقْدُ بِخِلَافِ تَوَكُّلِهِ بَأَن يَقُولَ لَهُ وَكَتَلْتُكَ فِي هَذَا الْعَقْدِ وَبَقِيَ مِنْ شُرُوطِ الْوَلِيِّ أَنَّهُ أَنْ  
 كُونَ مَحْتَلَّ الْبَيْتِ بِعَرَفَةِ الْأُمُورِ بِهَرَمٍ أَوْ حَلٍّ وَأَنْ قَدْ وَأَنْ لَا يَكُونَ مَحْجُورًا عَلَيْهِ بِسَبَبِهِ بَأَن يُلْغَ غَيْرُ  
 شَيْءٍ أَوْ يَدْرَ بِعَدْرِ مُشْهُدٍ نَحْوِ حَجَرٍ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ لِقِصَّةِ الْوَلِيِّ أَمْرٌ نَفْسُهُ فَلَا يَلِي أَمْرًا غَيْرَهُ فَإِنْ لَمْ يَحْجُرْ عَلَيْهِ يَصَحِّحْ  
 وَبِحُجَّةٍ كَبْقِيَةِ تَصَرُّفَاتِهِ وَهَذَا يُسَمَّى بِالْفَقِيهِ الْمَحَلِّ وَأَمَّا الْأَعْمَاءُ فَيَنْتَظَرُ أَفَاقَتَهُ مِنْهُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فَأَقْلَ وَفِي ذَلِكَ  
 الْأَعْمَاءُ فِي ذَلِكَ سَهْوُهُ لَا يَتَعَدَّى أَمَّا إِذَا كَانَ فِيهِ فَقَدْ فَسَقَ بِذَلِكَ فَتَنْقَلِبُ لِلْأَقْدَمِ وَبَقِيَ مِنْ شُرُوطِ  
 شَاهِدِينَ سِتَّةَ السَّمْعِ وَالْبَصَرِ وَالنُّطْقِ وَالضَّمْطِ لَأَلْفَاظِ الزَّوْجِ وَوَلِيِّ الزَّوْجَةِ فَيُلَوِّعُ النِّسَانَ عَنْ قَرِيبٍ  
 لَا يَكُنِي سَمَاعُ أَلْفَاظِهِمَا فِي ظُلْمَةٍ لَأَنَّ الْأَصْوَاتَ تَشْتَبِهُ وَمَعْرِفَةُ لِسَانِ الْعَاقِلِينَ وَعَدَمُ التَّعَيُّنِ لِلْوَلَايَةِ قُلُو  
 وَكُلُّ الْأَبِّ أَوْ الْأَخِ الْمَشْفُوقِ فِي الْعَقْدِ وَحَضْرُوعِ آخِرِ لِسَانِ شَاهِدِينَ لَمْ يَصَحَّ لِأَنَّهُ مُتَعَيَّنٌ لِلْعَقْدِ فَلَا يَكُونُ  
 شَاهِدًا (وَلَوْ لَى الْوَلَايَةِ أَيْ أَحَقُّ الْأَوْلِيَاءُ بِالتَّزْوِيجِ) مِنَ الْأَقْرَبِ (الْأَبِّ) لِأَنَّهُ مُشْتَقٌّ الْجَمِيعِ (ثُمَّ الْجَدُّ  
 أَبُو الْأَبِّ ثُمَّ أَبُوهُ) أَيْ الْجَدُّ (وَهَكَذَا وَيَقْدُمُ الْأَقْرَبُ مِنَ الْأَجْدَادِ عَلَى الْأَبِّ ثُمَّ الْأَخُ لِلْأَبِّ وَالْإِمُّ  
 لِأَدْلَانِهِ هَهُمَا) (وَلَوْ عَبَّرَ بِالشَّقِيقِ لَسَكَانٌ أَخْصَرُ ثُمَّ الْأَخُ لِلْأَبِّ) لِأَدْلَانِهِ بِالْأَبِّ فَهُوَ أَقْرَبُ مِنْ ابْنِ الْأَخِ  
 (ثُمَّ ابْنُ الْأَخِ لِلْأَبِّ وَالْإِمُّ) لِأَدْلَانِهِ بِالْأَبِّ وَالْإِمُّ بِوَاسِطَةِ الْأَخِ لِأَبُو بْنِ (وَأَنْ سَقَلَ ثُمَّ ابْنُ الْأَخِ لِلْأَبِّ  
 وَأَنْ سَقَلَ) لِأَنَّ ابْنَ الْأَخِ أَقْرَبُ مِنَ الْعَمِّ (ثُمَّ الْعَمُّ الشَّقِيقُ ثُمَّ الْعَمُّ لِلْأَبِّ ثُمَّ ابْنَةُ أَيْ ابْنُ كُلِّ مِنْهُمَا) أَيْ مِنْ  
 الْعَمِّ الشَّقِيقِ ثُمَّ الْعَمُّ لِلْأَبِّ (وَأَنْ سَقَلَ عَلَى هَذَا التَّرْتِيبِ فَيَقْدُمُ ابْنُ الْعَمِّ الشَّقِيقِ عَلَى ابْنِ الْعَمِّ لِلْأَبِّ) وَلَوْ  
 غَابَ الشَّقِيقُ لَمْ يَزُوجْ الَّذِي لِلْأَبِّ بَلِ السُّلْطَانُ أَوْ نَائِبُهُ نَعَمْ لَوْ كَانَ ثَمَّ أَنْكَرُ عَمٍّ أَوْ جَدٍّ لِأَبُو بْنِ وَلَا آخِرَ  
 لِأَبِّ لَكِنَّهُ أَخُوهَا لَا مَهْلِكَةَ لَهَا فِي هَذَا الْوَلِيِّ وَلَوْ كَانَ ثَمَّ أَخُوهَا لَمْ يَزُوجْ لَهَا لِأَنَّهَا أَقْدَمُ مِنَ الْإِبْنِ  
 لِأَنَّهَا أَقْرَبُ بِمَنْزِلَتِهَا أَنْ يَتَزَوَّجَ غَيْرُهَا بَلَتْ بِأَمِّهَا بَعْدَ مَوْتِ أَبِيهَا فَتَلِدُ مِنْهُ ابْنًا فَهَذَا ابْنُ عَمِّهَا وَأَبْنَاهُ أَقْدَمُ مِنْهَا  
 ثُمَّ بَطُلَ تِلْكَ الْبِنْتُ عَمَّتُهَا الْآخِرُ لِشَبَهَةِ قَلْبِهَا بِابْنِهَا فَهَذَا ابْنُ عَمِّهَا وَأَبْنَاهُ أَقْدَمُ مِنْهَا فَذَاذَا عَلِمْتَ الْعَصَبَاتِ  
 مِنَ النَّسَبِ فَالْوَلِيُّ أَيْ السَّيِّدُ (الْمُعْتَقُ الذَّكَرُ ثُمَّ عَصَبَاتُهُ) بِحَقِّ الْوَلَايَةِ سَوَاءً كَانَ الْمُعْتَقُ رَجُلًا أَوْ امْرَأَةً  
 وَبَعْدَ عَصَبَةِ الْمُعْتَقِ الْمُعْتَقُ الْعَتَقُ ثُمَّ عَصَبَتُهُ وَهَكَذَا (عَلَى تَرْتِيبِ الْآرثِ) أَيْ آرثِ الْوَلَايَةِ فَيَقْدُمُ الْأَخُ  
 وَابْنُ الْأَخِ عَلَى الْجَدِّ وَالْعَمِّ وَابْنِ الْعَمِّ عَلَى أُنَى الْجَدِّ (أَمَّا الْوَلَايَةُ الْمُعْتَقَةُ إِذَا كَانَتْ حَقًّا فَيَزُوجُ عَتِيقَهَا)  
 عِنْدَ قَفْدِ وَلِيِّ الْعَتِيقَةِ مِنَ النَّسَبِ (مَنْ يَزُوجُ) السَّيِّدَةَ (الْمُعْتَقَةَ بِالتَّرْتِيبِ السَّابِقِ فِي أَوْلِيَاءِ النَّسَبِ) فَيَزُوجُهَا  
 الْأَبُّ ثُمَّ الْجَدُّ ثُمَّ الْأَخُ لِأَبُو بْنِ إِلَى آخِرِ مَا تَقْدُمُ (فَإِذَا مَاتَتْ) السَّيِّدَةُ (الْمُعْتَقَةُ زَوْجَ عَتِيقَتِهَا مِنْ لَهْ الْوَلَايَةِ عَلَى)  
 الْأَمَةِ (الْمُعْتَقَةِ) مِنْ عَصَبَاتِ السَّيِّدَةِ فَيَزُوجُهَا ابْنُ السَّيِّدَةِ الْمُعْتَقَةُ ثُمَّ ابْنَةُ ثُمَّ أَبُوهَا عَلَى تَرْتِيبِ عَصَبَةِ  
 الْوَلَايَةِ إِذَا تَمَكَّنَتْ الْوَلَايَةُ أَنْ تَقْطَعَ بِالْمَوْتِ (ثُمَّ الْحَالِمُ يَزُوجُ) الْمَرْأَةَ الَّتِي فِي مَحَلِّ وَلَايَتِهِ وَفِي الْعَقْدِ (عِنْدَ  
 قَفْدِ الْأَوْلِيَاءِ مِنَ النَّسَبِ وَالْوَلَايَةِ) بَأَن عَدِمُوا بِالْمَرَّةِ تَوَكُّدًا أَنْ يَنْقَطَعَ خَبَرُ الْوَلِيِّ بِحَيْثُ لَا يَعْلَمُ مَوْتَهُ وَلَا حَيَاتِهِ  
 تَوَكُّدًا نِكَاحَهُ لِمَوْلَاتِهِ وَلَا مَسَاوِي لَهُ فِي الدَّرَجَةِ وَكَذَلِكَ يَزُوجُ الْحَالِمُ فِي غَيْبَةِ الْوَلِيِّ مُسَافَةً الْقَصْرِ وَفِي  
 حَيْثُ الْوَلِيُّ بِحَيْثُ لَا يُمْكِنُ الْوُصُولُ إِلَيْهِ بِمَنْعِ الْحَالِسِ وَكَذَا يَزُوجُ أُمَةُ الْمَحْجُورِ عَلَيْهِ وَعِنْدَ هَرَبِ  
 الْوَلِيِّ وَعِنْدَ أَحْرَامِهِ وَتَزْوِجُهُ كَانَ يَقُولُ عِنْدَ طَلَبِ التَّزْوِيجِ مِنْهُ أَرْزُوجَهَا عَدَا وَهَكَذَا عِنْدَ عَضْلِ الْوَلِيِّ  
 مِنَ التَّزْوِيجِ بِأَن دُعِيَ سَالِمَةً سَوَاءً كَانَتْ رَشِيدَةً أَوْ سَفِيهَةً إِلَى كَيْفٍ وَامْتِنَعَ الْوَلِيُّ مِنْ تَزْوِيجِهَا  
 فَإِنْ قَوِيَ الْحَالِمُ كَانَ لِلزَّوْجِ بَيْنَ أَنْ يَحْكُمَ لَهَا عَدَلًا يَسْتَعِدُّ لَهَا وَأَنْ لَا يَكُنْ بِمَجْتَهِدٍ أَوْ لَوْ مَعَ وَجُودِ مَجْتَهِدٍ أَمَامَهُ  
 وَجُودِ الْحَالِمِ وَلَوْ حَاكِمٌ ضَرُورَةٌ فَلَا يَحْكُمُ إِلَّا بِمَجْتَهِدٍ إِلَّا أَنْ كَانَ الْحَالِمُ كَمَا خَذَلُوا هُمْ لَهَا مَهْلِكَةً لَا يَحْتَمِلُ  
 تَحَادَةً فِي مَنَاسِلِهَا فَلَهَا أَنْ يَحْكُمَ عَدَلًا وَلَوْ غَيْرَ مَجْتَهِدٍ وَلَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ الْحَصْرِ وَالسَّفَرِ فَإِنْ لَمْ يَجِدْ أَحَدًا  
 وَخَافَتْ الزَّوْجَ نَفْسَهَا لَكِنَّهُ بِشَرِّطٍ أَنْ يَكُونَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْوَلِيِّ مُسَافَةً الْقَصْرِ ثُمَّ إِذَا رَجَعَا لِلْعَمْرَانِ  
 وَوَجِدَا النَّاسَ جَدَّدَا الْعَقْدَ إِنْ لَمْ يَكُونَا قَلْبًا مِنْ يَقُولُ بِذَلِكَ (ثُمَّ شَرَعَ الْمُصَنِّفُ فِي بَيَانِ الْحُطْبَةِ بِكُسْرِ الْحَاءِ

(وَلَوْ لَى الْوَلَايَةِ) أَيْ  
 أَحَقُّ الْأَوْلِيَاءِ بِالتَّزْوِيجِ  
 (الْأَبُّ ثُمَّ الْجَدُّ ثُمَّ الْوَلِيُّ)  
 ثُمَّ أَبُوهُ وَهَكَذَا وَيَقْدُمُ  
 الْأَقْرَبُ مِنَ الْأَجْدَادِ عَلَى  
 الْأَبِّ (ثُمَّ الْأَخُ لِلْأَبِّ  
 وَالْإِمُّ) وَلَوْ عَبَّرَ بِالشَّقِيقِ  
 لَسَكَانٌ أَخْصَرُ (ثُمَّ الْأَخُ  
 لِلْأَبِّ ثُمَّ ابْنُ الْأَخِ لِلْأَبِّ  
 وَالْإِمُّ) وَأَنْ سَقَلَ (ثُمَّ  
 ابْنُ الْأَخِ لِلْأَبِّ) وَأَنْ  
 سَقَلَ (ثُمَّ الْعَمُّ الشَّقِيقُ  
 ثُمَّ الْعَمُّ لِلْأَبِّ) (ثُمَّ ابْنَةُ  
 أَيْ ابْنُ كُلِّ مِنْهُمَا) أَيْ مِنْ  
 سَقَلَ (عَلَى هَذَا التَّرْتِيبِ)  
 فَيَقْدُمُ ابْنُ الْعَمِّ الشَّقِيقِ  
 عَلَى ابْنِ الْعَمِّ لِلْأَبِّ (فَإِذَا  
 عَدِمْتَ الْعَصَبَاتِ) مِنْ  
 النَّسَبِ (فَالْوَلِيُّ الْمُعْتَقُ)  
 الذَّكَرُ (ثُمَّ عَصَبَاتُهُ) عَلَى  
 تَرْتِيبِ الْآرثِ أَمَّا الْوَلَايَةُ  
 الْمُعْتَقَةُ إِذَا كَانَتْ حَقًّا  
 فَيَزُوجُ عَتِيقَهَا مِنْ  
 يَزُوجُ الْمُعْتَقَةَ بِالتَّرْتِيبِ  
 السَّابِقِ فِي أَوْلِيَاءِ النَّسَبِ  
 فَإِذَا مَاتَتْ الْمُعْتَقَةُ زَوْجَ  
 عَتِيقَتِهَا مِنْ لَهْ الْوَلَايَةِ  
 عَلَى الْمُعْتَقَةِ ثُمَّ ابْنَةُ ابْنِ  
 ابْنَةِ (ثُمَّ الْحَالِمُ) يَزُوجُهَا  
 عِنْدَ قَفْدِ الْأَوْلِيَاءِ مِنَ  
 النَّسَبِ وَالْوَلَايَةِ ثُمَّ  
 شَرَعَ الْمُصَنِّفُ فِي بَيَانِ  
 الْحُطْبَةِ بِكُسْرِ الْحَاءِ



وهي النكاح المحظور من الخطبة النكاح فقال ولا يجوز أن يصرح بخطبة امرأة (معدة عن وفاة) أو عن وطء شبهة (أو طلاق بائن أو زوجي) أو عن فسخ أو انفساخ (والنصرح ما يقطع بالرغبة في النكاح كقوله للمعدة أريد نكاحك) وكقوله لها إذا انقضت عدتك نكحتك (و يجوز أن لم تكن المعدة عن طلاق رجعي أن تعرض لها أي للمعدة (بالخطبة وينكحها بعد انقضاء عدتها) سواء كانت عدة وفاة أم بائن فسخ أو طلاق أو ردة فإن كانت معدة عن طلاق رجعي فلا يحل له التعريض بالنصرح لانها محبوسة بالطلاق (والنصرح مالا يقطع بالرغبة في النكاح بل يحتملها) أي الرغبة في النكاح كما يحتمل معدتها (كقول الخطيب للمرأة تترأغب أي كثير من يرغب فيك) وكذلك قوله تترأب جملة وقوله ممن بعد منك وكذلك قوله إني راعيت فيك فهذا التعريض وأن توهم أنه غير محجب بظاهر اللفظ وهذا إذا لم يشتمل على ذكر الجماع والأمكنه صريحاً كقوله عندي بجماع برضى من جويت وأما البركنية وهي الدلالة على الشيء بذكر لازمه فقد قيد ما يفيد النصرح فتحرر نحو أريد أن أتفق عليك نفقة الزوجات وألغى ذلك فان خفي أن لئذ بك لم يكن نصراً ولا تعريضاً إنما المرأة الحلية عن موانع النكاح وعن خطبة سابقة فيجوز خطبتها تعريضاً ونصرحاً (والنكحة والاشترش لسدها تحرم خطبتها نصراً وتعريضاً كالمعدة الرجعية وتحرم جواب الخطبة كحكمها وحلا وحرمة فحيث حلت الخطبة تحل جوابها وحيث حرمت حرمت (والنساء) من حيث الاجبار على النكاح وعدمه (على ضربين ثبات وأبكار والائب من زالت نكارتها بوطء حلال أو حرام في قبلها أو من نحو قرد (والبكر عكسها) أي خلافاً فهي من لم تزل نكارتها بوطء في قبلها بأن لم تزل نكارتها أصلاً وأن وطئت كالغوراء أو خلقت بلا بكاراً وخلقت ببكاراً وزالت بوطء كسقطه وسد حيض ونحو أصبع أو زالت بوطء في دبرها (فالبركة) ولو كبرية (يجوز للاب) أن لم يزل المال طرود سفعه بعد البلوغ (والجد) أبي الأب وأن علا (عند عدم الأب أصلاً) بأن مات (أو عدم أهليته) كان كان فمجنوناً أو فاسقاً أو نحو ذلك (أخبارها أي البكر على النكاح) أي تزويجها بغيرها بقوله «الائبة أحق بنفسها» أي في اختيارها للزوج أو في الأذن في العقد «والبركة تزوجها أبوها» رواه الدارقطني (أن وجدت شروط الاجبار يكون الزوج غير موطوءة بقبل) فالباقي في الحائض بمعنى في والشروط ثمانية أربعة للصحة وهي أن لا يكون ثينها وبين ولها عداوة ظاهرة ولا يثنيها وبين الزوج عداوة مطلقاً (وأن تزوج بكف) (وأن يكون الزوج مومراً بحال الصدقي ولو حكماً كالمودع ولو الصغير عنه ألهر قبل العقد أو وبعه له وقوله متى فقد شرط من هذه الأربعة كان النكاح باطلاً لا نأذن ويلازمة تجواز البشارة وهي تكون تزويجها (بمهر مثلها) وكون المهر (من نقد البلد) وكونه حلاً طام عاداتهم بالتأجيل في السكك أو البعض والتأجيل بما جرت به العادة ومتى فقد شرط من هذه الثلاثة أتم مع صحة العقد ويسن استئذان البكر إذا كانت مكلفة تطيبها لحاظرها وأما غير المكلفة فلا يصح أذنها ولكن يسن استيفاء المراهقة كان بقول أزواجك أو بقول أنتزجي والإسنة في الاستئذان لوليها أن يرسل إليها نسوة ثقات ينظرن ما في نفسها والألم بذلك أولى لأنها تطالع على ما لا يطالع عليه غيرها والأذن البالغة في شروط الصحة يمكن فيه السكوت وأذنها في شروط جواز الاقدام لا يمكن فيه السكوت بل لابد من التطقن فإذا استؤذنت في دون مهر المثل فسكتت لا يكون إذناً بالدون بل بعمدة النكاح بمهر المثل (والئيب لا يجوز لوليها تزويجها) لغوان عادت نكارتها (الاب) بلوغها وأذنها نطقاً لاسكوناً فإنه لا يمكن ذلك لأن أذن الصغيرة غير معتبر فامتنع تزويجها إلى غير خلافاً للزامة الثلاثة أما المجتزئة فتعريضاً الأب ثم الجد قبل بلوغها للصحة بخلاف الحاكم فلا تزوج

وهي النكاح المحظور من الخطبة النكاح فقال ولا يجوز أن يصرح بخطبة امرأة (معدة عن وفاة) أو عن وطء شبهة (أو طلاق بائن أو زوجي) أو عن فسخ أو انفساخ (والنصرح ما يقطع بالرغبة في النكاح كقوله للمعدة أريد نكاحك) وكقوله لها إذا انقضت عدتك نكحتك (و يجوز أن لم تكن المعدة عن طلاق رجعي أن تعرض لها أي للمعدة (بالخطبة وينكحها بعد انقضاء عدتها) سواء كانت عدة وفاة أم بائن فسخ أو طلاق أو ردة فإن كانت معدة عن طلاق رجعي فلا يحل له التعريض بالنصرح لانها محبوسة بالطلاق (والنصرح مالا يقطع بالرغبة في النكاح بل يحتملها) أي الرغبة في النكاح كما يحتمل معدتها (كقول الخطيب للمرأة تترأغب أي كثير من يرغب فيك) وكذلك قوله تترأب جملة وقوله ممن بعد منك وكذلك قوله إني راعيت فيك فهذا التعريض وأن توهم أنه غير محجب بظاهر اللفظ وهذا إذا لم يشتمل على ذكر الجماع والأمكنه صريحاً كقوله عندي بجماع برضى من جويت وأما البركنية وهي الدلالة على الشيء بذكر لازمه فقد قيد ما يفيد النصرح فتحرر نحو أريد أن أتفق عليك نفقة الزوجات وألغى ذلك فان خفي أن لئذ بك لم يكن نصراً ولا تعريضاً إنما المرأة الحلية عن موانع النكاح وعن خطبة سابقة فيجوز خطبتها تعريضاً ونصرحاً (والنكحة والاشترش لسدها تحرم خطبتها نصراً وتعريضاً كالمعدة الرجعية وتحرم جواب الخطبة كحكمها وحلا وحرمة فحيث حلت الخطبة تحل جوابها وحيث حرمت حرمت (والنساء) من حيث الاجبار على النكاح وعدمه (على ضربين ثبات وأبكار والائب من زالت نكارتها بوطء حلال أو حرام في قبلها أو من نحو قرد (والبكر عكسها) أي خلافاً فهي من لم تزل نكارتها بوطء في قبلها بأن لم تزل نكارتها أصلاً وأن وطئت كالغوراء أو خلقت بلا بكاراً وخلقت ببكاراً وزالت بوطء كسقطه وسد حيض ونحو أصبع أو زالت بوطء في دبرها (فالبركة) ولو كبرية (يجوز للاب) أن لم يزل المال طرود سفعه بعد البلوغ (والجد) أبي الأب وأن علا (عند عدم الأب أصلاً) بأن مات (أو عدم أهليته) كان كان فمجنوناً أو فاسقاً أو نحو ذلك (أخبارها أي البكر على النكاح) أي تزويجها بغيرها بقوله «الائبة أحق بنفسها» أي في اختيارها للزوج أو في الأذن في العقد «والبركة تزوجها أبوها» رواه الدارقطني (أن وجدت شروط الاجبار يكون الزوج غير موطوءة بقبل) فالباقي في الحائض بمعنى في والشروط ثمانية أربعة للصحة وهي أن لا يكون ثينها وبين ولها عداوة ظاهرة ولا يثنيها وبين الزوج عداوة مطلقاً (وأن تزوج بكف) (وأن يكون الزوج مومراً بحال الصدقي ولو حكماً كالمودع ولو الصغير عنه ألهر قبل العقد أو وبعه له وقوله متى فقد شرط من هذه الأربعة كان النكاح باطلاً لا نأذن ويلازمة تجواز البشارة وهي تكون تزويجها (بمهر مثلها) وكون المهر (من نقد البلد) وكونه حلاً طام عاداتهم بالتأجيل في السكك أو البعض والتأجيل بما جرت به العادة ومتى فقد شرط من هذه الثلاثة أتم مع صحة العقد ويسن استئذان البكر إذا كانت مكلفة تطيبها لحاظرها وأما غير المكلفة فلا يصح أذنها ولكن يسن استيفاء المراهقة كان بقول أزواجك أو بقول أنتزجي والإسنة في الاستئذان لوليها أن يرسل إليها نسوة ثقات ينظرن ما في نفسها والألم بذلك أولى لأنها تطالع على ما لا يطالع عليه غيرها والأذن البالغة في شروط الصحة يمكن فيه السكوت وأذنها في شروط جواز الاقدام لا يمكن فيه السكوت بل لابد من التطقن فإذا استؤذنت في دون مهر المثل فسكتت لا يكون إذناً بالدون بل بعمدة النكاح بمهر المثل (والئيب لا يجوز لوليها تزويجها) لغوان عادت نكارتها (الاب) بلوغها وأذنها نطقاً لاسكوناً فإنه لا يمكن ذلك لأن أذن الصغيرة غير معتبر فامتنع تزويجها إلى غير خلافاً للزامة الثلاثة أما المجتزئة فتعريضاً الأب ثم الجد قبل بلوغها للصحة بخلاف الحاكم فلا تزوج

تزوج بكف بمهر مثلها من نقد البلد (والئيب لا يجوز) لوليها (تزوجها الأب بعد بلوغها وأذنها) نطقاً لاسكوناً



مدلولها مع فقدهما وأما الأمانة فليست بها من زوجها وكذا أولى السيد من زوجها المصلحة .  
 (فصل) فى محرمات النكاح . وفى الأمور الشرعية للخييار لأخذ الزوجين (والمحرمات أى المحرمات نكاحهن  
 بالنص) أى نص القرآن العظيم (أربع عشرة وفى بعض النسخ ثمانية عشر) أما اختلاف الجنس  
 كالأدنى مع الجن فليس شبيهاً للتحريم على المتمدن فصيح من كعبة كل للأخر والآخرى من كعبة زوجته من  
 الجن ولو على غير صورة إلا دمي (سبع بالنسب وهو الأم وإن علت) وهي كل أنى يصل نسبها إليها  
 نسباً ولو بواسطة أو غيرها (والبت وإن سفلت) وهي كل أنى ينتهي اليك نسباً بواسطة أو غيرها  
 ولو احتمالاً كالنفة بالعمان فتحرم على الثاني وبنت لها جميع الأحكام من عدم القطع بسرقها مثال  
 الثاني وعدم قتله وقتلها وعدم حرمة نظرها إليها والحلوة بها وعدم نقض وضوئها بلبسها (أما الحلوة من  
 ما يزنا شخص فتحل له على الأصح) إذا حرمة الماء الزنا (لكن مع الكراهة) بل نكحة نكاح بنت الزنا  
 لكل شخص وإنما يكره النكاح لصاحب الماء خروجا من خلاف من حرّمها وهو أبو جنيقة  
 (وسواء كانت الزنى بها مطاوعة) على الزنا (أولا) بأن كانت مكرهة (وأما المرأة فلا يعمل لها ولها من  
 الزنا) بل يحرم عليها وعلى سائر محارمها ويرث منها ويرث منه بالاجماع والفرق بين الرجل والمرأة أن  
 البنت انفصلت من الرجل وهي تطفئ قدرة لا يعمى بها والولد انفصل من المرأة وهو أنسان كامل وتسل  
 المحلوة من ماء زنا المحلوة من ماء استمنائه بغير يد حليلته (والم الثالث) (الأخت شقيقة كانت أولاد  
 أولام) وضابطها كل أنى ولدها أبواك أو أجدما (والحالة حقيقة أو مجازاً وهي أخت الأم) (بواسطة  
 كحالة الأب) أى أخت أم الأب (أو) حالة (الأم) وهي أخت أم الأم وضابط الحالة كل أخت أنى ولدتك  
 بواسطة أو غيرها (والأمة حقيقة أو مجازاً) مجازاً وهي أخت الأب (بواسطة كمة الأب) أى أخت أنى الأب  
 وكمة الأم وهي أخت أنى الأم وضابط الكمة كل أخت ذكر ولدك بواسطة أو غيرها (وبنت الأخ)  
 بأنواع حقيقة أو مجازاً (و) هي (بنات أولاد) أى الأخ (من ذكر وأنثى) كبنات ابن الأخ وبنت  
 بنت الأخ (وبنت الأخت) بأنواع الثلاثة حقيقة أو مجازاً (و) هي (بنات أولادها) أى الأخت  
 (من ذكر وأنثى) وعطف المصنف على قوله سابقاً سبع قوله هنا وأثنان) بسبب الرضاع (أى المحرمات  
 بالنص) أى نص الآية الشريفة (اثنتان) حرمتا (بالرضاع) هما الأم المرضعة (وهي من أرضعتك أو  
 أرضعت من أرضعتك أو أرضعت أباً من رضاع أو أرضعت من ولدك بواسطة أو غيرها) (والأخت من  
 الرضاع) فمن أرضعت من امرأة صار جميع بناتها أخوات له من الرضاع سواء التي أرضعت عليها والتي  
 قبلها والتي بعدها (وأما اقتصر المصنف على الإثنتين للنص عليهما فى الآية والآ) تقول إنما اقتصر  
 المصنف على اثنتين لظاهر النص فلا يصح (فالسبع المحرمات بالنسب تحرم بالرضاع أيضاً كما سيأتى  
 التصريح به فى كلام المتن) من الأربع عشرة التي هي (المحرّمات بالنص) مختلطة توجب تحريماً  
 (أربع بالمصاهرة) وهي وصف شبيهة بالقرابة وهي فى أربعة فزوجة الابن وبنت الزوجة أشبهتا  
 البنت وزوجة الأب وأم الزوجة أشبهتا الأم كما قال (وهي أم الزوجة وإن علت أمها سواء أمكن  
 نسب أو رضاء) فلا فرق بين أم الزوجة من النسب وأمها من الرضاع ولو تأخر ثبوت الأمومة عن  
 النكاح كأن يطلق صفته فترضعها امرأة (سواء وقع دخول الزوج بالزوجة أم لا) ومثل أم الزوجة أم  
 الموطوءة بملك المين وأم الموطوءة بشبهة لأن من وطئ المرأة بملك المين يحرم عليه أمهاتها وبناتها وحرمت  
 هي على آبائه وأبنائه تحريماً مؤبداً بالاجماع وكذا الموطوءة بشبهة كأن ظنها زوجته أو أمته فوطئها  
 فيحرم عليه أمهاتها وبناتها (والرابعة أى بنت الزوجة إذا دخل بالأم) أى بوطء ولو فى الدبر ومثله  
 أن يدخل المني المحرم حال الإنزال ولو فى الدبر أيضاً والمعتبر بالدخول فى حياة الأم والدخول بالأمهات يحرم



لا على التأيد بل (من)

جهما لجمع فقط (وهي)

أخت الزوجة) فلا يجمع

بينها وبين أختها من

أب أو أم أو بينهما

بنسب أو رضاع ولو

رضيت أختها بالجمع (ولا

يجمع) أيضا (بين المرأة

وعمتها ولا بين المرأة

وخالتها) فإن جمع

الشخصين من من حرّم

الجمع بينهما بقدر واحد

نكحهما فيه بطل

نكاحهما أو لم يجمع

بينهما بل نكحهما

متربا فاللهي هو

الباطل أن علت

السابقة فإن جهلت

بطل نكاحهما وإن

علت السابقة من نسبت

منع منهما ومن حرّم

جميعهما بنكاح حرّم

جميعهما أيضا في الوطء

ملك العيسين وكذا

لو كانت أحدهما زوجة

والأخرى مملوكة فإن

وطئ واحد من

المملوكتين حرّم

الأخرى حتى يحرم

الأولى بطريق من

الطرق كيما وزوجها

وأشار لضابط كل

بقوله (ويحرم من

الرضاع ما يحرم من

النسب) وسبق أن

الذي يحرم من النسب سبع فيحرم بالرضاع تلك السبع أيضا. ثم شرع

في

البنات والفتد على البنات يحرم الأمهات (وزوجة الأب) من النسب أو الرضاع (وأن علا) وإن لم يدخل بها وخرج بزوجة الأب أمها وبنتها (وزوجة الابن) من النسب أو الرضاع (وأن سفل) وإن لم يدخل ولذلك بها وخرج بزوجة الابن أمها وبنتها (والمجرات السابقة حرمتها على التأيد) واحدة حرمتها لا على التأيد بل من جهة الجمع) في القصة (فقط وهي) أخت الزوجة فلا يجمع بينها وبين أختها من أب أو أم أو بينهما بنسب أو رضاع ولو رضيت أختها بالجمع) بل يمتنع الجمع بين امرأة وأختها وقد نقأها والدها بلعان إذا هي غير منتفعة قطعا لأنه متى استلحقها لحقه ولا تأيد تحرّم أخت الزوجة بل تحل موت الزوجة أو بنوتها (ولا يجمع أيضا بين المرأة وعمتها ولا بين المرأة وخالتها) من نسب أو رضاع ولو بواسطة ومضابط من يحرم الجمع هو كل امرأتين بينهما نصيب أو رضاع لو فرضت أحدهما ذكر أمع كون الأخرى أنثى حرّم تناكحهما فخرج بذلك الملك كافي المرأة وأما فيجوز جمعها وإن حرّم تناكحهما لو فرضت أحدهما ذكر أو المصاهرة فيجوز الجمع بين المرأة وأم زوجها أو بنت زوجها وإن حرّم تناكحهما لو فرضت أحدهما ذكر أو الأخرى أنثى (فإن جمع الشخصين من من حرّم الجمع بينهما بقدر واحد نكحهما فيه بطل نكاحهما) لأنه لا أولوية لأحدهما على الأخرى (أولم يجمع بينهما) بقدر واحد (بل نكحهما متربا فاللهي هو الباطل) ولا أول هو الصحيح (ان علت السابقة) ولم تنس (فإن جهلت) أي السابقة أو جهل السبق والمعية أو تحققت المعية (بطل نكاحهما وإن علت السابقة من نسبت منع منهما) حتى يتيقن الحال (ومن حرّم جمعهما بنكاح حرّم جمعهما أيضا في الوطء ملك العيسين) بل نكحهما في الملك فقط (وكذا) أي يحرم الجمع بينهما أيضا في الوطء (لو كانت أحدهما زوجة والأخرى مملوكة) فتحل له الزوجة وإن لم يطأها مادام النكاح باقيا دون المملوكة وإن وطئت سواء نكح الزوجة أولا ثم ملك الأمة أو عكس أو تقارن الملك والنكاح لأن فراش النكاح أقوى من فراش الملك وإن كان الملك نفسه أقوى من النكاح بدليل أنه إذا طرأ على النكاح أبطله ولا يملك الرقة والمنفعة ولا يملك بالنكاح الأنواع من المنفعة وإنما فراش النكاح أقوى لأنه يتعلق بالنكاح الطلاق والظهار والإيلاء ولحق الولد بالامكان ولا يجامعه الرجل للغير بخلاف ملك العيسين ولو ملك الأمثين اللتين يحرم الجمع بينهما في الوطء (فإن وطئ واحدة من المملوكتين) ولو مكرها أو جاهلا بأنها أمته (حرمت الأخرى) لتلا يتصل بالجمع المنهى عنه سواء الكوطء في القبل أو الدبر بخلاف استدخال المني فلا يحرم الأخرى هنا بخلاف ما تقدم في وطء ملك العيسين والشبهة فإن استدخال المني يحرم الأم والبنت (حتى يحرم الإولي) أي التي وطئت (بطريق من الطرق) التي ترزّل الملك أو الاستحقاق (كبيعهما) كلا أو بعضا أو كتابتها بكتابة صحيحة (أو تزويجا) أو هبتها كذا أو بعضا إذا جمع في الوطء حينئذ بخلاف ما لا يزىل الملك ولا استحقاق التمتع كرهن وأحرام وردة وحيض نعم لو ملك أمثا وبنتها فوطئ أحدهما حرمت الأخرى مؤبدا (وأشار لضابط كل بقوله ويحرم من) أجل (الرضاع ما يحرم من) أجل (النسب) وسبق أن الذي يحرم من النسب سبع فيحرم بالرضاع تلك السبع أيضا) نعم لا يحرم عليك مرضعة أخيك أو أختك ولو كانت أم نسب حرمت عليك لأنها أمك إن كان الأخ والأخت شقيقين لك أو لأم أو موطوءة أيسك إن كان لأب ولا يحرم عليك مرضعة نافلتك وهو الحفيد والبيط ولو كانت أم نسب حرمت عليك لأنها بنتك إن كان ولدك الأعلى أنثى أو موطوءة أيسك إن كان مولدك ذكرا ولا يحرم عليك أم مرضعة ولدك ولا بنتها ولو كانت المرضعة أم نسب للولد كانت موطوءة نك فيحرم عليك أمها وبنتها وكل منهما حرام بالمصاهرة فكهز الأربعة يحرم من النسب ولا يحرم من الرضاع (ثم شرع



في عيوب النكاح الثبينة للخيار فيه فقال (وردد المرأة) أي الزوجة (بخمسة) (٢٠٣) عيوب (أحدها) (بالجنون)

شواء أطبق أو تقطع  
قبل العلاج أو لا فخرج  
الأعضاء فلا يثبت به  
الخيار في فسخ النكاح  
ولو دام خلافا للتولي  
(و) لأنها بوجود (الجنون)  
بذال معصية وهو معلقة  
يحمر منها البصر ثم  
يسود ثم يقطع ثم  
يقترن (و) الثالث  
بوجود (البرص) وهو  
بياض في الجلد يذهب  
ثم الجلد وما تحته من  
اللحم تخرج البق وهو  
ما يعبر الجلد من غير  
إذهاب دمه فلا يثبت به  
الخيار (و) الرابع  
بوجود (الرتق) وهو  
انسداد محل الجماع  
بلحم (و) الخامس  
بوجود (القرن) وهو  
انسداد محل الجماع بعظم  
وهو عدا هذه العيوب  
كالبحر والسنن لا يثبت  
به الخيار (و) ردد الرجل  
أي (أي الزوج  
(بخمسة عيوب  
بالجنون والجنون  
والبرص) وسبق  
معناها (و) بوجود  
(الحب) وهو قطع  
الذكر كله أو بعضه  
والبيان منه دون  
الحشفة فإن بقي قدرها  
فاكثر فلا خيار

في عيوب النكاح الثبينة للخيار (لكن من الزوجين) أي النكاح ولو من غير شرط  
وسكت عن الثبينة للخيار إذا شرطت في العقد ومنها الإسلام والحرة والبكارة وفوائد الفسخ أربعة :  
الأولى أنه لا ينقص عقد الطلاق (الثانية) أنه إذا علم بالعيب قبل الدخول وفسخ لا يلزمه شيء من  
الهر. (الثالثة) أنه إذا وطئها وتبين بها عيب وفسخ النكاح سقط السعي ويلزمه مهر النكاح ويرجع بالزائد  
أن كان دفعه وإذا أراد رجوعها احتج لعقد حصد بدلو في العدة ولا يحتاج إلى محلل (الرابعة) أنه  
إذا فسخ بمقارن العقد فلا نفقة لها وإن كانت حاملا . وأما البسكنى فتجب في كل من الفسخ والطلاق  
حيث كان بعد الدخول واستشكل تصوير فسخ الزوجة بالقبض بأنها إن علمت به فلا خيار والأبطل  
النكاح لا تنفاه الكفاءة . وأحيى بأن صورته أن ناذن في معنى غير كفء وزوجها الولي منه ثناء  
على أنه سليم فإن للذهب صحة النكاح وثبت الخيار (فقال ورد المرأة أي الزوجة بخمسة عيوب)  
أي يثبت للزوج خيار في فسخ نكاحه بواحد من الخمسة (أحدها بالجنون سواء أطبق أو تقطع)  
ولو حدث بعد العقد والدخول (قبل العلاج أولا) أي لم يقبل العلاج بأن كان مستحكما والصريح نوع  
من الجنون ولحق الشافعي الحبل بالجنون وهو قلة العقل (فخرج الرغما فلا يثبت به الخيار في فسخ  
النكاح) كسائر الأمراض (ولو دام خلافا للتولي) لأنها بوجود (الجنون) وإن كان مثلها في ذلك أما  
الجنون فإن كان مثلها فلا خيار له ولا لوليها ولا لها أيضا لكن يبقى الخيار لوليها إن كان الجنون مقارنا  
للعقد والجنون (بذال معصية) مع ضم الجيم (وهو علة يحمر منها البصر ثم يسود ثم يقطع) أي  
يتشقق مع الاتصال بالبدن (ثم يقترن) أي يتساقط مع انفصال عن البدن ويتصور ذلك في كل  
عضو لكنه في الوجه والأطراف أغلب (والثالث بوجود البرص وهو بياض شديد في الجلد يذهب  
ثم الجلد وما تحته من اللحم) ولا يشترط استحكام البرص والجنون بل يكفي حكم أهل الخبرة بكونه جنونا  
أو برصا لأن النفس عاقل ذلك وإن لم يكن مستحكما والاستحكام في البرص هو وصوله إلى العظم  
بحيث لو فرك العظم فركا شديدا لا يحمر (فخرج) بالبرص (البرص وهو ما يعبر الجلد من غير انذهاب  
دمه فلا يثبت به الخيار والرابع بوجود الرتق وهو انسداد محل الجماع بلحم) وليس للزوج إجبارها  
على شق الوضع حيث كانت بالغة ولو سقبة فإن شق وأمكن الوطء فلا خيار لزوال المانع من الجماع  
(والخامس بوجود القرن وهو انسداد محل الجماع بعظم) أو هو شيء يخرج من قبل المرأة بحيث  
يصب الأرض إذا قدمت (ومع هذه العيوب) الخمسة (كالبحر والعنان) والنحر والقروح المسئلة  
والبول والتفوط عند الجماع والآنزال قبله وضيق النفث (لا يثبت به الخيار) للزوج على الزوجة (ورد  
الرجل أيضا أي الزوج بخمسة عيوب) أي يثبت للمرأة فسخ نكاحها منه بواحد منها سواء كان  
العيب مقارنا للعقد أو حدث بين العقد والوطء أو بعد الوطء في غير العنة أم هي إذا حدثت بعده فلا  
خيار وذلك (بالجنون والجنون والبرص وسبق معناها) أي الثالثة (و) بوجود الحب وهو بفتح  
الجيم قطع الذكر كله (مع بقاء الاثنين) أو بعضه والباقي منه دون الحشفة فإن بقي قدرها فأكثر  
فلا خيار (حتى لو كان الباقي من ذكره قدر حشفة مقابلة أو أكثر لكن دون حشفته أو صغرت حشفته  
جدا وكان الباقي قدرها دون المعتدلة فلا خيار ولو بقي منه قدر الحشفة ولكن عجز عن الوطء فهو  
مثل العنة فنضرب له المدة (و) بوجود العنة في الكلف قبل الوطء في قبلها (وهي بضم العين)  
وتشديد النون (عجز الزوج عن الوطء في القبل) أي بالنسبة لها مطلقا أو لكونها بكرًا دون غيرها  
وإن حصل بمرض يدوم ولو قدر على الوطء في الدبر (للقوط القوة الناشئة) لالة (للعنف في  
قلبه) وكده أو في دماغه (أو ألاته) فيمنع الجماع والمرض الدائم القائم بالزوج الذي لا يمكن معه

(و) بوجود (العنة) وهي بضم العين عجز الزوج عن الوطء في القبل لسقوط القوة الناشئة أضغف في قلبه أو ألاته



الجماع له وقد آيس من زواله هو من طرف العنة وليس قيسا مستقلا خارجا عنها وحينئذ يفصل فيه بين كونه قبل الوطء أو بعده وثمة ما لو حصل له كبر في الاثنين بحيث يخطئ الذكر بهما وصار الذكر لا يخرج من بين الاثنين ولا يمكنه الجماع بشيء منه فيثبت لزوجه الحيار اذا لم يسبق له وطء. وذلك حيث آيس من زوال كبرهما ولو بقول طبيب واحد عدل (ويشترط في) الحيار في الفسخ بهذه (المعوب المذكورة الرفع فيها الى القاضي) عند الاطلاع عليها فوراً كخيار العيب في البيع لأن الفسخ امر صادر من مجتهد فاشبهه الفسخ باعسار الزوج بالمهر أو بالنفقة (ولا ينفرد الزوجان بالتراضي بالفسخ فيها) أي المعيوب (كما يقتضيه كلام الماوردي وغيره لكن ظاهر النص) أي نص الشافعي (خلافه) أي خلاف ما يدل عليه كلام الماوردي وغيره وثبتت العنة بإقرار الزوج عند الحاكم أو بيئته على اقراره لابلية على مشاهدتها اذ لا اطلاع للشهود عليها وثبتت أيضا بيمينها بعد نكوله عن اليمين للسبوق بانكاره وثبتت غير العنة بالبيئته على مشاهدتها أو الاقرار عند الحاكم واذا ثبتت العنة ضرب القاضي له تسنة هلالية بطلب المرأة ويكفي في طلب الضرب قولها اني طالبة حتى من ضرب للذة والتخيير على موجب الشرع ولا فرق في ضرب السنة بين الحر والعبد وابتداء السنة من وقت الضرب لامن وقت الثبوت وذلك لأن تعذر الجماع اما العجز خلقي أو لمرض وهو ما يزول بوجود سبب فان كان طمارة مع بيوسة فتزول في الشتاء أو لبرودة معطوبة فتزول في الصيف أو لطوبية مع حرارة فتزول في الخريف أو لبرودة مع بيوسة فتزول في الربيع فاذا تمت السنة رفته الى القاضي فوراً فان قال وطئت وهي ثيب وكذا بكر غورا وهي بعيدة البكارة على ما قاله الحلبي ولم تصدق تحلف هو أنه وطئ بخلاف البكر غير الغورا فتحلف هي أنه لم يطأ فان نكل تحلف فان حلفت هي أنه لم يطأ أو أقر هو بذلك استقلت بالفسخ لكن بعد قول القاضي ثبتت عنده عندي أو ثبت حق الفسخ أو نحو ذلك كقولها ثبتت عندي أن فيه عجزاً خلقياً ولا يشترط قول القاضي بحكمته بالفسخ وانما الشرط تحقق السبب واعتمد الرمي أن الزوجة اذا كانت بكراً ولو غورا شهد ببيارتها أربع نسوة تحلف هي أنه لم يطأ دون الزوج فلا يحلف.

(فصل: في أحكام المداق وهو يفتح الماد) وكسرها مأخوذ من المصدق بكسر الصاد لاشعاره بمصدق رغبة الزوج في الزوجة وفتح الصاد (أفصح من كسرها مشتق) أي مأخوذ (من المصدق بفتح الصاد وهو اسم لشديد الصلب) من الرياح والمستوي منها كافى الصالح فكانت أشد الأعضاء لزوماً من جهة عدم سقوطه بالتراضي ولو راضت مع الزوج على زوجها بلا مهر لم يسقط وهو لغة ماوجب نكاحاً ويندب كونه من الفضة (وشراً اسم لمال واجب) للمرأة (على الرجل نكاح) أي عقد صحيح (أو وطء شبهة) أو وطء في تفويض أو وطء في عقد فاسد سواء كان الوطء في القبل أو الدبر (أو موت) للزوجين أو لأحدهما في التفويض فيجب مهر المثل فيه بالعقد مع ما ينضم اليه من الفرض أو الوطء أو الموت وهو اسم لما يجب أيضاً بتفويض بضع بالارضاع أو بالشهادة كان رضى زوجته الكبرى الصغرى التي دون سنتين فيجب على المراجعة نصف مهر مثل الصغرى للزوج ولا تقوت عليه البضع بانقضاء النكاح لأنها غارت أم الصغرى ويجب على الزوج للصغرى نصف المهر ان كان النكاح صحيحاً والا فنصف مهر المثل وكان يشهد شاهدين بأن بين الزوجين رضاً محرراً فيفترق بينهما القاضي ثم يرجعا عن الشهادة فيجب أن يفرما المهر كله ولو قبل الدخول لتفويت البضع على الزوج ولا يعود النكاح لأن رجوعهما لا يقبل بالنسبة له وحمل غرم الشاهدين

يصدونها

ويشترط في المعيوب المذكورة الرفع فيها الى القاضي ولا ينفرد الزوجان بالتراضي بالفسخ فيها كما يقتضيه كلام الماوردي وغيره لكن ظاهر النص خلافه.

(فصل: في أحكام المداق) وهو يفتح الماد (أفصح من كسرها مشتق من المصدق بفتح الصاد وهو اسم لشديد الصلب) وشراً اسم لمال واجب على الرجل نكاحاً أو وطء شبهة أو موت



صَدَقَها الزَّوْجُ وَالْأَفْلَاحُ عَلِمَها (وَيَسْتَحِبُّ تَسْمِيَةَ الْمَهْرِي) صَلَبَ (عَقْدَ النِّكَاحِ) وَلَوْ فِي نِكَاحِ  
عَبْدِ السَّيِّدَةِ ۚ لِأَنَّهُ عَلَى اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَجْعَلْ نِكَاحًا عَنَهُ (وَيَكْفَى تَسْمِيَةَ أَيْ شَيْءٍ كَانَ) مَعْقِلًا أَوْ  
كَثْرًا فَإِنْ أَتَى فِي الْقَلَّةِ إِلَى حَدِّ لَا يَتِمُّونَ فَصَدَقَتْ التَّسْمِيَةُ وَرَجَعَ إِلَى مَهْرِ النِّسَاءِ (وَلَكِنْ يَسْنُ عَدَمُ  
النَّقِصِ عَنْ عَشْرَةِ دَرَاهِمٍ) خَالِصَةً لِأَنَّ أَبَاحِيْفَةَ لَا يَجُوزُ أَقْلُ مِنْهَا (وَعَدَمُ الزَّيَادَةِ عَلَى خَمْسِمِائَةِ دَرَاهِمٍ  
خَالِصَةً) لِأَنَّهَا أَصْدَقُ نِسَائِهِ عَلَيْهِ وَبَنَاتِهِ (وَأَشْعَرُ قَوْلُهُ يَسْتَحِبُّ بِجَوَازِ اخْتِلَاءِ النِّكَاحِ عَنِ الْمَهْرِ  
وَهُوَ) أَيْ الْحَكْمُ مِنَ الْخَارِجِ (كَذَلِكَ) أَيْ مِثْلُ أَشْعَرِ كَلَامِ الْمَصْنُفِ مِنْ جَوَازِ الْإِخْلَاءِ عَنْهُ  
لَكِنْ مَعَ الْكَرَاهَةِ وَقَدْ يَجِبُ ذِكْرُ الْمَهْرِ كَالْوَزْنِ وَالْقَاضِيَةُ وَلَيْسَ بِأَكْثَرٍ مِنْ مَهْرِ النِّسَاءِ لِأَنَّهُ لَوْ  
سَكَنَ لَوْ جَبَّ مَهْرُ النِّسَاءِ قَدْ يَجُوزُ كَالْوَزْنِ وَجْهًا بِدُونِ مَهْرِ النِّسَاءِ وَلَوْ سَكَنَ لَوْ جَبَّ مَهْرُ النِّسَاءِ وَكَالْوَزْنِ  
وَالْوَزْنُ قَاصِرٌ أَوْ يَزِيدُ بِدُونِ مَهْرِ النِّسَاءِ أَوْ يَزِيدُ قَدِ الْبَلَدِ فَقَدْ يَكُونُ ذَلِكَ بَلْفَوْزًا مَذْكُورَةً الْوَلِيُّ لِأَنَّ  
التَّسْمِيَةَ الْفَالَسَةَ كَلَامُ تَسْمِيَةِ قَهْرِيٍّ بِعِلَّةِ السَّكُوتِ فَتَكُونُ مِنْ صَوْرِ التَّفْوِيضِ وَخَرَجَ بِالرَّشِيدَةِ  
مَالُكَانَ مُغْتَبَرَةً أَوْ مَحْتَمَةً أَوْ سَقِيَةً فَإِنَّهُ يَجِبُ لَهَا مَهْرُ النِّسَاءِ بِمَجَرَّدِ الْقَدِّ وَلَا يَتَوَقَّفُ عَلَى فَرَضٍ أَوْ وَطءٍ  
وَخَرَجَ بِقَوْلِهَا زَوْجِي مَالُومٌ تَأْذَنَ وَكَانَتْ حَجَرَةً فَيَجِبُ مَهْرُ النِّسَاءِ بِمَجَرَّدِ الْقَدِّ وَلَا يَتَقَالُ لَهَا مَفْوضَةٌ  
وَخَرَجَ بِقَوْلِهَا بِلَا مَهْرٍ مَالُومٌ زَوْجِي مَهْرُ النِّسَاءِ وَزَوْجٍ غَيْرِهِ فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ تَفْوِيضًا وَيَجِبُ مَهْرُ  
النِّسَاءِ بِالْقَدِّ وَلَا يَتَوَقَّفُ عَلَى تَفْوِيضِ مَجَرَّدِ مَصْدَرٍ مِنَ الرَّأْيِ وَاعْتَمَادُ سَبَبٍ لِمَا يَتَوَقَّفُ عَلَى الْوَلِيِّ فِي الْعَقْدِ  
وَسَمِعْتُ لِلرَّأْيِ مَفْوضَةٌ بَفَتْحِ الْوَاوِ لِأَنَّ الْوَلِيَّ قَوْضُ أَمْرٍ إِلَى الزَّوْجِ أَيْ جَعْلُهُ دَخَلًا فِي إِبْجَاهِهِ إِلَى  
فَرَضِهِ أَوَّالِي الْحَاكِمِ وَمَفْوضَةٌ بِكسرِ الْوَاوِ تَفْوِيضُ أَمْرٍ بَعْضُهَا مَهْرُ الْقَدِّ عَلَيْهِ بِلَا مَهْرٍ إِلَى الْوَلِيِّ لَكِنْ  
لَا يَتَقَالُ تَفْوِيضُ بِمَجَرَّدِ قَوْلِهَا إِذَا زَوْجِي الْوَلِيُّ مَعَ نَفْسِ الْمَهْرِ مِثْلًا هَذَا تَفْوِيضُ الْحَرَّةِ وَاعْتَمَادُ تَفْوِيضِ  
الْأَمَةِ فَلَمْ يَكُنْ تَأْذَنَ أَنْ يَقُولَ سَيِّدُهَا زَوْجِي كَمَا يَجِبُ أَوْ يَسْكُنُ كَمَا قَالَ الشَّارِحُ (وَكَذَا) بِمَصْدَرٍ  
التَّفْوِيضُ مِنَ السَّيِّدِ كَمَا (لَوْ قَالَ سَيِّدُ الْأَمَةِ لِشَخْصٍ زَوْجِيكَ أَمْنِي وَنَفْيُ الْمَهْرِ أَوْ سَكَنَ) وَأَنْ لَمْ  
يَسْبِقْ قَوْلُ مِنَ الْأَمَةِ لِأَنَّ الْحَقَّ لِلْسَّيِّدِ وَلَا شَيْءَ لَهُ بَعْدَ ذَلِكَ عَلَى الزَّوْجِ وَلَوْ دَخَلَ بِهَا لِأَنَّهُ قَدْ أَسْقَطَ  
الْمَهْرَ وَأَمَّا لَوْ زَوْجُ الْأَمَةِ بِدُونِ مَهْرِ النِّسَاءِ أَوْ بِسَكْنِ قَدِ الْبَلَدِ أَوْ بِمَوْجِلٍ فَيَنْعَقِدُ بِذَلِكَ وَلَا يَكُونُ  
تَفْوِيضًا مِنْهُ لِأَنَّ الْحَقَّ فِيهِ لَهُ لَهَا (وَإِذَا صَحَّ التَّفْوِيضُ وَجِبَ لِلْمَهْرِ فِيهِ ثَلَاثَةُ أَشْيَاءٍ) أَيْ يَوْجِدُ مِنْهَا  
(وَهِيَ) أَنْ يَفْرُضَهُ (الزَّوْجُ) أَيْ يَقْدِرَ الزَّوْجُ مَهْرَ الْمَهْرِ (عَلَى نَفْسِهِ) قَبْلَ الدَّخُولِ بِهَا مِنْ غَيْرِ طَلَبِهَا وَيَطْلُبُهَا  
مِنْهُ وَلَهَا حَيْسُ نَفْسِهَا لِفَرَضِهَا لَتَكُونُ عَلَى بَصَرَةٍ مِنْ تَسْلِيمِ نَفْسِهَا وَلَهَا بَعْدَ الْفَرَضِ حَيْسُ نَفْسِهَا  
حَتَّى يَسْلِمَ الْفَرُوضُ الْحَالَ كَمَا لَهَا حَيْسُ نَفْسِهَا تَسْلِيمَ الْحَالَ التَّسْمِيَةَ فِي الْعَقْدِ (و) يَشْرُطُ أَنْ (يَرْضَى  
الزَّوْجُ بِمَفْرُضِهِ) لِأَنَّ الْحَقَّ لَهَا إِذَا فَرَضَ دُونَ مَهْرِ النِّسَاءِ أَوْ فَرَضَ مُوجِبًا أَوْ مِنْ غَيْرِ قَدِ الْبَلَدِ وَالْأَفْلَاحُ  
يَعْتَبِرُ رِضَاها حَيْثُ صَدَقَتْهُ عَلَى أَنَّهُ مَهْرُهَا (أَوْ يَفْرُضُ الْحَاكِمُ) الَّذِي تَقَعُ الدَّعْوَى بَيْنَ يَدَيْهِ فَيَفْرُضُ  
الْمَهْرَ (عَلَى الزَّوْجِ) بَعْدَ تَقَدُّمِ دَعْوَى صَحِيحَةٍ مِنْهَا عَنْهُ إِذَا امْتَنَعَ الزَّوْجُ مِنَ الْفَرَضِ لَهَا أَوْ تَنَازَعَا  
فِي قَدْرِ الْفَرُوضِ كَمَا يَفْرُضُ وَلَكِنْ لَا يَفْرُضُ الْآحِلَ مِنْ قَدْرِ الْبَلَدِ لِأَنَّ مَنْصَبَهُ فَصْلُ الْحُجُومَاتِ وَالزَّامُ

(وَيَسْتَحِبُّ تَسْمِيَةَ  
الْمَهْرِ) (عَقْدَ النِّكَاحِ)  
وَلَوْ فِي نِكَاحِ عَبْدِ السَّيِّدِ  
أَمْتًا وَيَكْفَى تَسْمِيَةَ أَيْ  
شَيْءٍ كَانَ وَلَكِنْ يَسْنُ  
عَدَمُ النَّقِصِ عَنْ عَشْرَةِ  
دَرَاهِمٍ وَعَدَمُ الزَّيَادَةِ  
عَلَى خَمْسِمِائَةِ دَرَاهِمٍ خَالِصَةً  
وَأَشْعَرُ قَوْلُهُ يَسْتَحِبُّ  
بِجَوَازِ اخْتِلَاءِ النِّكَاحِ  
عَنِ الْمَهْرِ وَهُوَ كَذَلِكَ  
(فَإِنْ لَمْ يَسْمِ) فِي عَقْدِ  
النِّكَاحِ مَهْرًا (صَحَّ  
الْعَقْدُ) وَهَذَا أَمْنِي  
التَّفْوِيضُ وَبَصْدَرُ تَأْذَنَ  
مِنَ الزَّوْجَةِ الْبَالِغَةِ  
الرَّشِيدَةِ كَقَوْلِهَا لَوَلِيهَا  
زَوْجِي بِلَا مَهْرٍ أَوْ عَلَى  
أَنْ لَامَهْرِي فَيَزَوْجِيهَا  
الْوَلِيُّ وَيَنْفِي الْمَهْرَ أَوْ  
يَسْكُنُ عَنْهُ وَكَذَا لَوْ قَالَ  
سَيِّدُ الْأَمَةِ لِشَخْصٍ  
زَوْجِيكَ أَمْنِي وَنَفْيُ  
الْمَهْرِ أَوْ سَكَنَ (و) إِذَا  
صَحَّ التَّفْوِيضُ (وَجِبَ  
الْمَهْرُ) فِيهِ (ثَلَاثَةُ  
أَشْيَاءٍ) (وَهِيَ) أَنْ يَفْرُضَهُ  
الزَّوْجُ عَلَى نَفْسِهِ  
وَرَضَى الزَّوْجَةُ بِمَا  
فَرَضَ (أَوْ يَفْرُضُهُ  
الْحَاكِمُ) عَلَى الزَّوْجِ



المعاند (ويكون المفروض عليه) أي الزوج (مهر المثل) بلا زيادة ولا نقص (ويشترط على القاضي بقدره) أي مهر المثل حتى لا يزيد عليه ولا ينقص عنه إلا بتفاوت يسير (أما الزوال وجب بما يقضيه القاضي فلا يشترط) لأنه حكم منه ومفروض صحيح منسحق في العقد سواء كان من الزوج أو من الحاكم فيشترط بطلاق قبل وطء بخلاف ما لو طلق قبل فريض ووطء وبخلاف المفروض الفاسد كخبر فلا يشترط به مهر المثل إذا طلق قبل الوطء إذ لا عبرة به بعد إخلاله بالعقد عن الوطء بالكتابة بخلاف السعي الفاسد فإنه يشترط مهر المثل بالطلاق قبل الوطء (أو يدخل أي الزوج بها أي الزوجة المفوضة) بأن يطأها ولو في الدبر أو في حيز أو في إحرام ولو لم ينتهر وأول قول الكفاية (قبل فريض من الزوج أو الحاكم فيجب لها مهر المثل بنفس الدخول) وإن ادعى أنه في وطءها بشرط أن لا مهر لأن المصحح لا يمتنع حتى لا يراه بل فيه معنى الله تعالى وهو أن اباحتها متوقفة على إذن الشارع (ويعتبر هكذا المهر) أي مهر المثل للمفوضة (بحال العقد في الأصح) لأنه المقتضى للوجوب بالوطء لكن اعتمد البجيري كلام الخطيب أن المعتبر أكثر مهر المثل من العقد إلى الوطء لأن البضع دخل بالعقد في صانته واقترب بالضمأن أنلاف المنفعة الحاصلة من إدخال الذكر فيه فوجب ألا أكثر حتى لو كانت عند الوطء بصفة كعلم لا توجد عند العقد فزاد مهر مثلها بذلك اعتبر هذا الزائد (وإن مات أحد الزوجين قبل فريض ووطء وجب لها مهر مثل في الاظهر) لأن الموت كالموطء في تقرير المسمى فكذا في إيجاب مهر المثل في التفويض والمعتبر الأكثر من العقد إلى الموت . واعلم أنه لا مهر بالموت في النكاح الفاسد (والمراد بمهر المثل) في سائر مسائل مهر المثل (قدر ما يرغب به في مثلها عادة) وركنه الأعظم نسب وراعي أقرب امرأة تنسب إلى من تنسب إليه النكاح من الإياه فراعي أخت لا بوي من الأب ثم بنت أخ كذلك ثم بنت ابن الأخ كذلك ثم عمه كذلك ثم بنت عم كذلك فإن تعدد اعتبار نسائ العصباء اعتبر بالأول وقرباتها فيقدم منهن أم ثم أخت لام ثم جدة ثم خالة ثم بنت أخت ثم بنت الخال والخالة وبنت في جميع ذلك سن وعقل وعفة وجمال وفصاحة وعلم وشرف وبكارة ويسار وغيرها مما يختلف به الفرض (وليس لأقل الصداق حد معين في القلة) عندنا وأما عند الامام أبي حنيفة فأقله عشرة دراهم (ولا لأكثره كحد معين في الكثرة) لكن يستحب عدم التغالي فيه لأن أخفهن مهر رأ أكثرهن تزك (بل الخياط في ذلك) أي الصداق (أن كل شيء صحيح جعله ثمانين عين أو منفعة صحيح جعله صداق) لكن لا يصح جعل رقية العبد صداقاً لزوجه أجرة ولا جعل أحد أبوي الصغيرة صداقاً لها (وسبق أن المستحب عدم النقص عن عشرة دراهم وعدم الزيادة على خمسين درهم ويجوز أن يتزوجها على منفعة معاومة) للمتعاقدين مما يجوز الاستنحار لها إن كان الزوج يحسن تلك المنفعة (كتعليمها القرآن) وكخطاطة ثوب وكتابة نحو دلائل الخبرات وخرج بالمعاومة للنفقة المجهولة كسكنى الدار مدة مجهولة فلا يصح أن تكون صداقاً ولكن يجب على الزوج مهر المثل لها ويجب له عليها أجرة المثل في مقابلة سكنى الدار مثلاً والنكاح لا يفسد بفساد المسمى إلا في صورتين أحدهما نكاح الشغار والثانية إذا زوج عبده أجرة وجعل رقبته صداقاً لها ولو أنه لو صح جعله صداقاً لم يكن ولو ملكه لا يفسد النكاح ولو انفسخ لم يحل مهر قبله من جعله صداقاً عدم جعل صداقاً (ويسقط) عن الزوج (بالطلاق قبل الدخول نصف المهر) ومثل الطلاق كل فرقة لا يابسبها كاسلامه وهي غير كتابية وردته وحده أو معها ولعانه وإرضاع أمه لها أو أمهاله فإن فعل أمها لا ينسب إليها ومن الفرقة المسخ حيواناً فسخها ولو بعد الدخول ينجز الفرقة ويسقط مهرها قبل

ويكون المفروض عليه  
مهر المثل ويشترط علم  
القاضي بقدره أما زوال  
الزوج وجب بما يقضيه فلا  
يشترط (أو يدخل) أي  
الزوج (بها) أي الزوجة  
المفوضة قبل فريض  
من الزوج أو الحاكم  
(فيجب لها مهر  
المثل) بنفس الدخول  
ويعتبر هذا المهر بحال  
العقد في الأصح وإن مات  
أحد الزوجين قبل  
فريض ووطء وجب  
مهر مثل في الاظهر  
والمراد بمهر المثل قدر  
ما يرغب به في مثلها عادة  
(وليس لأقل الصداق)  
حد معين في القلة (ولا  
لأكثره حد معين في  
الكثرة بل الخياط في  
ذلك أن كل شيء صحيح  
جعلته ثمانين عين أو  
منفعة صحيح جعله صداقاً  
وسبق أن المستحب  
عدم النقص عن عشرة  
دراهم وعدم الزيادة  
على خمسين درهم  
ويجوز أن يتزوجها  
على منفعة معاومة  
كتعليمها القرآن  
(ويسقط بالطلاق قبل  
الدخول نصف المهر)



قبل الدخول ولا تعود الزوجية بعودها آدمية ولو في العدة ومسحها بنحو الفقرة أيضا ولا يسقط المهر  
ولو قبل الدخول لتعذر عوده بخروجه عن أهلية الملك (أما بعد الدخول) ولو في الدبر (ولو مرة واحدة  
فيجب كل المهر ولو كان الدخول حراما كوطء الزوج زوجته حال إحصائها أو حيضها) لاستيفاء  
مقابلته (ويجب كل المهر كما سبق بموت أحد الزوجين) لتقرر المهر به كالوطء ولا تنهيه العدة  
(لا بخلو الزوج بها في الجديد) خلافا للقديم للوافق للامام أبي حنيفة حيث قال يستقر المهر بالخلوة  
لأنها مظنة الوطء وإن لم تعتد المرأة وذلك حيث لم يكن بها مانع حسي كزني وكذا شكري كحيض  
في أحد الزوجين ولا يستقر بها في النكاح الفاسد قطعا (وإذا قتل الحرة نفسها) أو قتلها زوجها  
أو قتلها أجنبي (قبل الدخول بها لا يسقط مهرها) في جميع ذلك (بخلاف) مالهو قتل الحرة زوجها  
قبل الدخول فإنه يسقط مهرها (بخلاف) مالهو قتل الأمة نفسها (أو لمع مشاركة أجنبي أو قتل  
زوجها (أو قتلها سيدها) أو زوجها (قبل الدخول فإنه يسقط مهرها) والفرق بين الحرة والأمة أن  
الحرة تكافئ إلى الزوج بالعقد أدلة منهن من السفر بخلاف الأمة وفرق أيضا بأن الحرة إذا  
قتلت نفسها غنم زوجها من ميراثها فجاز أن يغرر مهرها بخلاف الأمة وأيضا الفرض من نكاح  
الحرة الألفة والوفاة دون الوطء وقد وجدنا بالعقد والفرض من نكاح الأمة الوطء ولهذا بشرط  
فيه خوف الفتنة وذلك حاصل قبل الدخول وفارق مالهو قتل الحرة نفسها مالهو قتل زوجها حيث  
لأمر في الثانية بأنها في قتلها نفسها تقويت لحق غيرها وهي الورثة بغير إذنهم وفي قتلها زوجها  
تقويت عليها فسقط (تمة) يجب لمطلقة قبل وطء متعة أن لم يجب لها شيء من المهر وهي المقتوضة  
التي طلقت قبل الفرض والوطء بخلاف من وجب لها نصف المهر فلا متعة لها لأن النصف يجاز  
للإحصاء الذي حصل لها بالطلاق مع سلامة بضعها وتجب التمة أيضا لمطلقة مع وجوب جميع  
المهر لها في الظاهر لأن جميع المهر وجب في مقابلة منفعة بضعها فتجب التمة أيضا لغير الإحصاء  
الحاصل بالطلاق لخلوه عن الجبر والتمة مال يجب على الزوج دفعه لمفارقة ما يجب لها نصف مهر  
فقط إن كانت الفقرة لا بسببها ولا بسببها ولا بسبب ملكها ولا بسبب موت لهما ولا أحدهما كطلاقه  
واسلامه ورتبه ولما نهى بخلاف ما إذا كانت بسببها كإسلامها ورتبها وملكها له وفسخها بعينه  
وفسخه بعينها أو بسببها كأن ارتد أمعا أو سببا مالا أو كانت بسبب ملكها أو بموت لهما أو لأحدهما  
فلا متعة في ذلك كله وليس أن لا تنقص عن ثلاثين ذرها خالصة وأن لا تبلغ نصف المهر إذا كان  
نصفه أكثر من ثلاثين ذرها فإن تنازعا في قدرها قدرها قاض باجتهاده بحسب ما يليق بحال  
الزوج يسارا وعسارا وما يليق بنسبها وصفاتها قال النووي إن وجوب التمة بما تقبل النساء عنه  
فينبغي حررهن إياه واشاعته ينهن يعرف ذلك

(فصل : في بيان أحكام الوليمة) وهي تطلق على كل طعام يتخذ لسرور حادث من أهلك أي عقد  
على الزوجة ومن عرس أي دخول بها ونحوهما (والوليمة على العرس) أي لاجله (مستحبة) مؤكدة  
والعرس بضم العين يطلق على العقد وعلى الاجتماع بالزوجة بعده وأما العرس بكسر العين فهي المرأة  
وذلك لثبوتها عنه صلى الله عليه وسلم قولا وقولا فقد أول صلى الله عليه وسلم على أم سلمة عدي من  
شعر وعلى صفية بحسين وهو تمر وسمن وأقط والحيس هو خلط السمن والتمر والأقط وهو لبن غير  
مزروع الزبد وقد خلط مع هذه الثلاثة السويق وقد قال صلى الله عليه وسلم لسيدنا عبد الرحمن  
ابن عوف حين تزوج « أولم ولو بشاة » (والمراد بها) أي الوليمة (طعام يتخذ للعرس وغيره)  
كالحنات والقدوم من السفر إن طال عرفا (وقال الشافعي تصدق الوليمة) أي تحفل (على كل دعوة

أما بعد الدخول ولو مرة  
واحدة فيجب كل المهر  
ولو كان الدخول حراما  
كوطء الزوج زوجته  
حال إحصائها أو حيضها  
ويجب كل المهر كما  
سبق بموت أحد  
الزوجين لا بخلو الزوج  
بها في الجديد وإذا قتل  
الحرة نفسها قبل  
الدخول بها لا يسقط  
مهرها بخلاف مالهو قتل  
الأمة نفسها أو قتلها  
سيدها قبل الدخول  
فإنه يسقط مهرها  
(فصل والوليمة على  
العرس مستحبة)  
والمراد بها طعام يتخذ  
للعرس وقال الشافعي  
تصدق الوليمة على كل  
دعوة

أولم ولو بشاة



لحادث سرور (وهو انشراح الصدر بلذة فيها طمأنينة الصدر عاجلا وآجلا وإنما الفرخ فهو انشراح  
الصدر بلذة عاجلة غير آجلة وبأي شيء أول من للطعوم والشروب جاز (وأفلاها) أي أقل كمال الوليمة  
(لاكثر) أي لمن سكر ماله (شاة) ويستحب فيها ما يستحب في العقيقة كان يطبخها على وأن  
لا يكسر عظمها فتأولا بحلاوة أخلاق الزوجة وسلامة أعضائها (والقل) أي لمن قل ماله (سليسيير)  
ويدخل ثوبها بالقد والافضل فعلها بعد الدخول لأنه صلى الله عليه وسلم لم يولع عن نسائه إلا بعد  
الدخول وتنتهي عدة الزفاف للسكر سبعا والنب ثلثا ففعلها بعد ذلك يقع قضاءه وقدمها على المقد  
لم تكن وليمة عرس فلا يجب الأجابة (وتأوعاها) أي الوليمة (كثيرة مذكورة في الطولات) وهي  
أملك للمقد وليمة الاجتماع وخرس ولادة وعقيقة لطفل ووكرة لبناء ووضيعة لموت وعذار لختان  
وخذاق لغتم قرآن أو كتاب ونقبة لقدم من سفر ومادة بلا سبب وكلها تستحب (والاجابة اليها  
أي وليمة العرس واجبة أي فرض عين في الأصح) ولو قبل الدخول وأن خالف الأفضل بشرط أن  
تكون الوليمة بعد المقد فإذا قبلت بعد المقد بقصد وليمة المقد وليمة الدخول مما حمله ويسن له  
أن يقدم باجابه الاقتداء بسنة النبي صلى الله عليه وسلم وإقامة الواجب وإحرام أخيه المؤمن  
وزيارته لثياب على ذلك ويكون من للزوار بن وللتحسين في الله ولا يقصد الأكل وقضاء الشهوة  
ونحو ذلك فلا يثاب عليها (ولا يجب الأكل منها في الأصح) بل يستحب لفظ الأكل وقوله لكمة  
ولان سقط أجابة بصوم فان شق على الداعي عدم فطر من صوم فليطهر أفضل من أعمال الصوم  
بقصد حبه خاطره وان لم يشق عليه فالأغنام أفضل أما صوم الفريضة فلا يجوز الخروج منه مضيقا  
كان أو موسعا كالنذر المطلق (أما الاجابة لغير وليمة العرس) فتكولية الولادة والختان ونحوهما (من  
بقية الولائم فليست فرض عين بل هي) أي الاجابة (سنة) فطما كفعل الوليمة (وانما تجب الاجابة  
لوليمة العرس أو تسن لغيرها بشرط أن لا يحسن الداعي الاغتناء) الذين ليسوا أهل حرفته وأهل  
محلته (بالدعوة) لغناها (بل) عم النوعين بأن يدعوهم والفقراء أو خص الفقراء للفرح أو خص  
الأغنياء لكونهم أهل حرفته وأهل مسجده فلا يمنع ذلك من وجوب الاجابة والفراد بالأغنياء  
هنا من يقصد التحمل بحضوره لنحو وجاهة كسباخ البلدان والأسواق أي ويوم للزيتون  
بالملايس الفاخرة وإن لم يكن عندهم مال أصلا (وان يدعوهم في اليوم الأول فان أول ثلاثة أيام  
لم تجب الاجابة) إلا في اليوم الأول فتجب في العرس وتسب لغيره (ولان تجب في اليوم الثاني) فعلا (بل  
تستحب) في عرس وغيره لكن مضافا لكون سنها في الأول في غير العرس (وتكره في اليوم  
الثالث) في عرس وغيره (وبقية الشروط مذكورة في الطولات) فمنها أن يكون الداعي مسلما  
ومنها أن يكون الداعي مسلما ومنها أن يكون الداعي مطلق التصرف ومنها أن عين الداعي بنفسه  
أو نائبه للدعوة بخلاف ما لو فتح ذاك وقال ليحضر من شاء ومنها أن لا يدعو لخوف منه أو لطمع  
في حاهه ومنها أن لا يعتبر المدعو للداعي ومنها أن لا يدعو من لم يكن ماله حرام (الأن) أجل  
(غير أي مانع من الاجابة لوليمة كان يكون في موضع الدعوة) أو في طريقه (من يتأذى به  
الدعوة) لعداوة وزحمة أو نحوهما (أو لتلحق به محالته) كالأراذل الذين يحصل منهم سخرية  
أو كنف عورة وكان يكون هناك منكر لا يزول بحضوره كالغريب باللهي وشرب الخمر  
(تنمة) ويجل نرسكر وغيره بسبب وليمة عقد النكاح ويجل التقاطه ولكن كماله أولى ويكره  
أخذ النثار من الهواء بأزار ونحوه فان أخذته أو التقطه أو سطر سحره أو فوقه فيه فملكه وان لم  
يسطر سحره لم يملكه لبقائه على ملك النار ولأنه لم يوجده منه فصد ملك ولا قبل نعم هو أولى

لحادث سرور (وهو انشراح الصدر بلذة فيها طمأنينة الصدر عاجلا وآجلا وإنما الفرخ فهو انشراح  
الصدر بلذة عاجلة غير آجلة وبأي شيء أول من للطعوم والشروب جاز (وأفلاها) أي أقل كمال الوليمة  
(لاكثر) أي لمن سكر ماله (شاة) ويستحب فيها ما يستحب في العقيقة كان يطبخها على وأن  
لا يكسر عظمها فتأولا بحلاوة أخلاق الزوجة وسلامة أعضائها (والقل) أي لمن قل ماله (سليسيير)  
ويدخل ثوبها بالقد والافضل فعلها بعد الدخول لأنه صلى الله عليه وسلم لم يولع عن نسائه إلا بعد  
الدخول وتنتهي عدة الزفاف للسكر سبعا والنب ثلثا ففعلها بعد ذلك يقع قضاءه وقدمها على المقد  
لم تكن وليمة عرس فلا يجب الأجابة (وتأوعاها) أي الوليمة (كثيرة مذكورة في الطولات) وهي  
أملك للمقد وليمة الاجتماع وخرس ولادة وعقيقة لطفل ووكرة لبناء ووضيعة لموت وعذار لختان  
وخذاق لغتم قرآن أو كتاب ونقبة لقدم من سفر ومادة بلا سبب وكلها تستحب (والاجابة اليها  
أي وليمة العرس واجبة أي فرض عين في الأصح) ولو قبل الدخول وأن خالف الأفضل بشرط أن  
تكون الوليمة بعد المقد فإذا قبلت بعد المقد بقصد وليمة المقد وليمة الدخول مما حمله ويسن له  
أن يقدم باجابه الاقتداء بسنة النبي صلى الله عليه وسلم وإقامة الواجب وإحرام أخيه المؤمن  
وزيارته لثياب على ذلك ويكون من للزوار بن وللتحسين في الله ولا يقصد الأكل وقضاء الشهوة  
ونحو ذلك فلا يثاب عليها (ولا يجب الأكل منها في الأصح) بل يستحب لفظ الأكل وقوله لكمة  
ولان سقط أجابة بصوم فان شق على الداعي عدم فطر من صوم فليطهر أفضل من أعمال الصوم  
بقصد حبه خاطره وان لم يشق عليه فالأغنام أفضل أما صوم الفريضة فلا يجوز الخروج منه مضيقا  
كان أو موسعا كالنذر المطلق (أما الاجابة لغير وليمة العرس) فتكولية الولادة والختان ونحوهما (من  
بقية الولائم فليست فرض عين بل هي) أي الاجابة (سنة) فطما كفعل الوليمة (وانما تجب الاجابة  
لوليمة العرس أو تسن لغيرها بشرط أن لا يحسن الداعي الاغتناء) الذين ليسوا أهل حرفته وأهل  
محلته (بالدعوة) لغناها (بل) عم النوعين بأن يدعوهم والفقراء أو خص الفقراء للفرح أو خص  
الأغنياء لكونهم أهل حرفته وأهل مسجده فلا يمنع ذلك من وجوب الاجابة والفراد بالأغنياء  
هنا من يقصد التحمل بحضوره لنحو وجاهة كسباخ البلدان والأسواق أي ويوم للزيتون  
بالملايس الفاخرة وإن لم يكن عندهم مال أصلا (وان يدعوهم في اليوم الأول فان أول ثلاثة أيام  
لم تجب الاجابة) إلا في اليوم الأول فتجب في العرس وتسب لغيره (ولان تجب في اليوم الثاني) فعلا (بل  
تستحب) في عرس وغيره لكن مضافا لكون سنها في الأول في غير العرس (وتكره في اليوم  
الثالث) في عرس وغيره (وبقية الشروط مذكورة في الطولات) فمنها أن يكون الداعي مسلما  
ومنها أن يكون الداعي مسلما ومنها أن يكون الداعي مطلق التصرف ومنها أن عين الداعي بنفسه  
أو نائبه للدعوة بخلاف ما لو فتح ذاك وقال ليحضر من شاء ومنها أن لا يدعو لخوف منه أو لطمع  
في حاهه ومنها أن لا يعتبر المدعو للداعي ومنها أن لا يدعو من لم يكن ماله حرام (الأن) أجل  
(غير أي مانع من الاجابة لوليمة كان يكون في موضع الدعوة) أو في طريقه (من يتأذى به  
الدعوة) لعداوة وزحمة أو نحوهما (أو لتلحق به محالته) كالأراذل الذين يحصل منهم سخرية  
أو كنف عورة وكان يكون هناك منكر لا يزول بحضوره كالغريب باللهي وشرب الخمر  
(تنمة) ويجل نرسكر وغيره بسبب وليمة عقد النكاح ويجل التقاطه ولكن كماله أولى ويكره  
أخذ النثار من الهواء بأزار ونحوه فان أخذته أو التقطه أو سطر سحره أو فوقه فيه فملكه وان لم  
يسطر سحره لم يملكه لبقائه على ملك النار ولأنه لم يوجده منه فصد ملك ولا قبل نعم هو أولى



فصل : في أحكام

القسم والنشوز

والأول من جهة الزوج  
والثاني من جهة الزوجة  
ومعنى نشوزها ارتفاعها  
عن أداء الحق الواجب  
عليها وإذا كان في  
عصمة شخص زوجتان  
فأكثر لا يجب عليه  
القسم بينهما أو ينهين  
حتى لو أعرض عن  
أو عن الواحدة فلم يبت  
عندهن أو عندها  
يأثم ولكن يستحب  
أن لا يطلعن من البيت  
ولا الواحدة أيضا بأن  
يبت عندهن أو عندها  
وأولى درجات الواحدة  
أن لا يغلها كل أربع  
ليال عن ليلة والنسوة  
في القسم بين الزوجات  
واجبة وتعتبر النسوة  
بالمكان نارة وبالزمان  
أخرى أما المكان  
فيحرم الجمع بين  
الزوجتين فأكثر في  
مسكن واحد إلا بالرضا  
وأما الزمان فمن لم يكن  
غارسا مثلاً في القسم  
في حقه الليل والنهار  
تسب له ومن كان غارسا  
فهمد القسم في حقه النهار  
والليل تسب له (ولا  
يدخل الزوج ليلا  
على غير القسم لها الغير  
حاجة) فإن كان الحاجة  
كمادة ونحوها لم يمنع  
من ادخول وحينه أن طال مكثه فني من نوبة الدخول عليها مثل مكة

من غيره ولو أخذه غيره لم عليك ولو سقا من حجره قبل أن يفيد أخذه أو قام فسقط بطل  
اختصاصه به ولو نفقه فهو كما لو وقع على الأرض وكبوس الحجر من البدع الباحة فان قصد بذلك  
إكرامه فحسن وكبوسه مكروه كراهة شديدة بل مجرد الفأنة في الأرض من غير دوس مكروه .  
(فصل : في أحكام القسم والنشوز) والقسم بفتح القاف وسكون السين والراء بهاء العدل بين  
الزوجات والنشوز منعه لغة عصيان المرأة لربها وبقيها له (والأول من جهة الزوج) ولا يلزم إلا  
من كان زوجا بخلاف السيد في ملكه (والثاني من جهة الزوجة) أي بحسب الغالب والألف قد  
يكون من الزوج بخروجه عن أداء الحق الواجب عليه لها فهو معاشرتها بالمعروف والقسم والمهر  
والنفقة والكسوة وبقيّة اللؤن (ومعنى نشوزها) أي الزوجة (ارتفاعها) أي امتناعها (عن أداء  
الحق الواجب عليها) وهو طاعته ومعاشرته بالمعروف وتسليم نفسها له وملازمة المسكن ونحو  
ذلك (وإذا كان في عصمة شخص زوجتان فأكثر لا يجب عليه القسم) ابتداء (بينهما) أي  
الزوجتين (أو ينهين) أي الزوجات (حتى لو أعرض عنهن أو عن الواحدة) التي ليس تحتها غيرها  
(فلم يبت عندهن أو عندها) بأنهم لأن الليت محقة فلا تحركه ابتداء أو بعد تمام الدور أما لو بات  
عند واحدة منهما أو منهن ولو بلا قرعة وجب عليه تمام الدور فوراً للباقيات بقرعة وجوبا لمن  
بعد المرأة التي باتت عندها ثم بقرعة وجوبا بين الجميع في الدور الذي بعد تمام الدور الذي تعدى  
في ابتداءه (ولكن يستحب أن لا يطلعن من البيت) وأن يحصنن بالوطء (ولا) يعطل  
الواحدة أيضا بأن يبيت عندهن أو عندها (ولدى درجات) المرأة (الواحدة أن لا يغلها) أي  
الواحدة (كل أربع ليال عن ليلة) اعتباراً بمن له أربع زوجات (والنسوة في القسم) في الليت  
(بين الزوجات) الحرائر فقط أو الأماء فقط (واجبة) على الزوج وإن قام به من غير كرم وحض  
ويزني وإحرام وإن كان به حنة أو مرض أو حب لأن المقصود من الليت الأتس لا الوطء فلو كان  
في الزوجات حرة وأمة فلتحرة كالتان ولا دامة ليلية ولا يجوز أقل من ذلك ولا أكثر (وتعتبر  
النسوة بالمكان نارة وبالزمان) نارة (أخرى) أما المكان فيحرم الجمع بين الزوجتين فأكثر  
في مسكن واحد إلا بالرضا) فإن لم ينفرد بمسكن دار عليهن في بيوتهم وان انفرد بمسكن فلا يفضل  
لشيء منهن صونا لمن عن الخروج من المساكن وله كذا من إلى مسكنه ويحرم ذهابه إلى بعض  
ودعاء بعض إلى مسكنه فلا تسب من تفضيل بعضهن على بعض إلا لغرض كقرب مسكن من  
مضي إليها دون الأخرى أو خوف على من مضى إليها من الفجرة دون الأخرى كان تكون ثمانية  
أو حمية والأخرى عجوزا أو شوها ويحرم أن يقيم بمسكن زوجة واحدة ويدعو الباقيات إليه إلا  
برضاهن ويجوز جمعهم في خيمة في السفر وفي محل واحد في سفينة (وأما الزمان فمن لم يكن غارسا  
مثلاً في القسم في حقه الليل والنهار تسب له لأن الليل وقت السكون والنهار وقت التردد في الحوائج  
(ومن كان غارسا) مثلاً (فيما لا القسم في حقه النهار) لأنه وقت سكونه (والليل تسب له) لأنه وقت  
شغله كذا على القيم أما الكفار الذي معه زوجاته فيمكلا القسم في حقه وقت النزول ليلا كان ونهاراً قليلا  
كان أو كثيراً (ولا يدخل الزوج في التاميم) ليلا) كان أو نهاراً (على غير القسم لها الغير حاجة) فإن  
كان أي الدخول في التاميم (الحاجة كمادة) بأن كانت مريضة (ونحوها) كإخذ متاع ووضع  
وتسليم نفقة (لم يمنع من الدخول) وله كذا مستوى وطء من الاستمتاع أما الحوط فيحرم جزماً (وحينه) أي  
أي حين إذ كان دخوله لحاجة (أن طال مكثه فني من نوبة الدخول عليها مثل مكة)

(٢٧ - موت الحبيب المريب)



كما في الأصل قال الخطيب ولا يقضي إذا دخل الحاجة وأن طال الزمن وأن استغفرته الحاجة لأن النهار  
 تابع مع وجود الحاجة كما قال النووي في النجاس والحجيج أنه لا يقضي إذا دخل الحاجة وأنه يقضي  
 أن دخل بلا سبب اهـ ويحرم الدخول في الأصل على نوبة الزوجة الأخرى ولو لحاجة لاقية من  
 إبطال حتى صاحبة النوبة الأولى ضرورة كرمها الخوف ولو طنا وشدة طلق وخوف تهب أو حريق  
 وحديث أن طال مكنته عرفا فقي مثل مامك في نوبة الدخول عليها وإن كان بقدر الضرورة لأن  
 حق الأدنى لا يسقط بالعذر وإن لم يطل مكنته لم يقض لقلته ولو تعدي بالدخول لكنه يعصي  
 بالتعدي (فان جامع) زوجه في نوبة غيرها (فقي زمن الجماع) أن طال سواء كان في الأصل أو في  
 التابع (لأنفس الجماع) إلا أن قصر زمنه فلا يقضي (يعصي بالجماع مطلقا قصر زمنه أو لا وإن كان  
 الدخول في تلك الزوجة لضرورة وتجرى الجماع لكونه في نوبة الغير لاندائه ونظام بعضهم ذلك بقوله:  
 كدخول زوج سكال أو أطاله \* في الأصل يقضيه بلا محالة  
 وليقض زاندا بما أطال \* في تابع دون الذي قد طالا  
 (وإذا أراد من في عصمته زوجات السفر أفرع بينهما) وجوب باعند تنازعهم (وخرج أي سافر بالتي  
 تخرج لها القرعة) وإذا سافر بالقرعة (لا يقضي الزوج السافر للتخلفات مدة سفره ذهابا) لأنهم يتعد  
 والمغنى في سقوط القضاء عنه للتخلفات مع وجوب القسم على الزوج دائما ولو قام بها عذر أن  
 الزوجة التي سافر بها وإن فازت بصحة قد لحقها من تعب السفر ومشقة ما يقابل ذلك والتخلفات  
 وأن فاته من حظ من الزوج فقد ترفهن بالأقامة والراحة فتقابل الأمان فاستويا (فان وصل  
 مقصده وصار مقما بأن نوي إقامة مؤثرة) أي قاطعة للسفر وهي إقامة أربعة أيام صحاح غير يوي  
 الدخول والخروج (أول سفره أو عند وصول مقصده أو قبل وصوله فقي مدة الإقامة) لخرجه عن حكم  
 السفر (ان ساكن) في الإقامة الزوجة (الصحوبة معه في السفر كما قال الماوردي) (والأى وان لم  
 يسكن الصحوبة بان اعتبر لها مدة الإقامة (لم يقض) مدة الإقامة (أما ممة الرجوع فلا يجب على  
 الزوج قضاؤها بعد إقامته) وان سافر بواحدة من غير قرعة عصى وقضى للباقيات ذهابا وإيابا وإقامة  
 فان رزق سفره بواحدة تجاوز بلا قرعة ولا قضاء للباقيات ولهن الرجوع مالم يشترع في السفر.  
 والحاصل لهذه المسئلة خمسة أحوال يحرم في اثنين منها وهما أن يستصحب بعضهن ويبقى بعضهن على  
 عصمته من غير قرعة أو بترك الجميع ويحل فيما إذا استصحب الكل أو طلق الكل واستصحب  
 بعضا وطلق بعضا (وإذا تزوج الزوج) سواء كان حرا أو رقيقا (جديدة) ولو بتعديده عقدها  
 (خصها حتما ولو كانت) أي الجديدة (أمة) أو صغيرة ممتلئة للوط (وكان عند الزوج غير الجديدة  
 وهو بيت عندها بسبع ليل متواليات ان كانت تلك الجديدة بكرة) عند الزفاف وعند العقد سواء  
 كانت بكارها حقيقة ولو غورا أو حكا وهي التي زالت بكارها بغير الوط كالمريض أو الولية أو خلقت  
 ثيبا (ولا يقضي للباقيات وخصها) أي الجديدة (ثلاث) من الليالي (متواليات) بلا قضاء للباقيات (ان  
 كانت تلك الجديدة ثيبا فلو فرق الليالي بنوم ليلة عند الجديدة وليلة في مسجد مثلا لم تحسب لها  
 ذلك) أي الفرق (بل يوفي الجديدة حقها متواليات) وهو السبع للسكر والثلاث للثيب (ويقضي  
 ما فرقه للباقيات) أي يقضي ما بات فيه عند الجديدة ولا يقضي ما بات فيه في المسجد ويسن تخير  
 الثيب بين ثلاثة بلا قضاء للآخرات وسبع بقضاء لمن فاذا كان تحت ثلاثة الأولى خديجة والثانية  
 عائشة والثالثة حفصة ثم تزوج ثيبا تسمى فاطمة وبات عندها سبعة فصار للباقيات إحدى وعشر ليلة  
 فله في القضاء كله يقنان الأولى أن بيت عند كل من الثلاث سبعة ولله والثانية أن بيت عند خديجة

فان جامع قضي زمن  
 الجماع لأنفس الجماع إلا  
 ان قصر زمنه فلا  
 يقضيه (وإذا أراد) من  
 في عصمته زوجات  
 السفر أفرع بينهما  
 وخرج أي سافر بالتي  
 تخرج لها القرعة  
 ولا يقضي الزوج السافر  
 للتخلفات مدة سفره  
 ذهابا فإن وصل مقصده  
 وصار مقما بأن نوي  
 إقامة مؤثرة أول سفره  
 أو عند وصول مقصده  
 أو قبل وصوله فقي مدة  
 الإقامة ان ساكن  
 الصحوبة معه في السفر  
 كما قال الماوردي والألم  
 يقض أمما ممة الرجوع  
 فلا يجب على الزوج  
 قضاؤها بعد إقامته (وإذا  
 تزوج الزوج) جديدة  
 (خصها حتما ولو كانت  
 أمة وكان عند الزوج  
 غير الجديدة وهو بيت  
 عندها (سبع ليل)  
 متواليات (ان كانت  
 تلك الجديدة بكرة)  
 ولا يقضي للباقيات  
 (و) خصها (ثلاث)  
 متواليات (ان كانت  
 تلك الجديدة ثيبا) فلو  
 فرق الليالي بنوم ليلة  
 عند الجديدة وليلة في  
 مسجد مثلا لم تحسب  
 لها ذلك بل يوفي الجديدة حقها متواليات  
 ما فرقه للباقيات  
 (ويقضي ما فرقه للباقيات)  
 أي يقضي ما بات فيه عند الجديدة ولا يقضي ما بات فيه في المسجد ويسن تخير  
 الثيب بين ثلاثة بلا قضاء للآخرات وسبع بقضاء لمن فاذا كان تحت ثلاثة الأولى خديجة والثانية  
 عائشة والثالثة حفصة ثم تزوج ثيبا تسمى فاطمة وبات عندها سبعة فصار للباقيات إحدى وعشر ليلة  
 فله في القضاء كله يقنان الأولى أن بيت عند كل من الثلاث سبعة ولله والثانية أن بيت عند خديجة

لها

لهذا ذلك بل يوفي الجديدة حقها متواليات ما فرقه للباقيات  
 (ويقضي ما فرقه للباقيات)  
 أي يقضي ما بات فيه عند الجديدة ولا يقضي ما بات فيه في المسجد ويسن تخير  
 الثيب بين ثلاثة بلا قضاء للآخرات وسبع بقضاء لمن فاذا كان تحت ثلاثة الأولى خديجة والثانية  
 عائشة والثالثة حفصة ثم تزوج ثيبا تسمى فاطمة وبات عندها سبعة فصار للباقيات إحدى وعشر ليلة  
 فله في القضاء كله يقنان الأولى أن بيت عند كل من الثلاث سبعة ولله والثانية أن بيت عند خديجة



(واذا خاف) الزوج  
(نشوز المرأة) وفي بعض  
النسخ واذا بان نشوز  
المرأة أي ظهر (وعظها)  
زوجها بلا ضرب  
ولا هجر لها كقولها  
أتني أفني الحق الواجب  
لي عليك وأعلمي أن  
النشوز مسقط للنفقة  
والقسم وليس القسم  
الزوج من النشوز بل  
تستحق به التأديب من  
الزوج في الأصح  
ولا يرفعها إلى القاضي  
(فإن أت) بعد الوعد  
(الأنشوز هجرها) في  
مضجعها وهو فراشها  
فلا يضاجعها فيه  
وهجرها بالكلام محرم  
فإن زاد على ثلاثة أيام وقال  
في الروضة أنه في الهجر  
بغير عذر شرعي والأفلا  
يحرم الزيادة على الثلاثة  
(فإن أقامت عليه) أي  
النشوز بتكرره منها  
(هجرها وضربها)  
ضرب تأديب لها وإن  
أفني ضربها إلى التلف  
فوجب الثرم (ويسقط  
بالنشوز قسمها ونفقة)

ليتها كذا عائشة ثم كذا حفصة فإذا جاء ليلة فاطمة ضربت القرعة بين الثلاث فكل من خرجت  
لها القرعة باتت عندها ثم يدور فإذا جاءت ليبتها ضربت القرعة بين الباقيات ثم بيت عند من خرجت  
لها القرعة وبيت ليبتها عند الثالثة فإذا تمت التوبة أعاد القرعة للجميع . والحاصل أن الزوجات إن كن  
أربعا وجب ثلاث قرع لأن الرابعة تتعين وإن كن ثلاثا وجب قرعتان لأن الثالثة تتعين وإن كن  
ثنتين وجبت واحدة وله أن يكتفي بقرعة واحدة له أن يكتب أسماء النساء كلهن ويخرجها عن  
البيت أو بالعكس وليس له إعادة القرعة بعد ذلك لأنه إنما خرجت القرعة بخالفه للقرعة الأولى (وإذا  
خاف الزوج) أي ظن (نشوز المرأة) وفي بعض النسخ وإذا بان نشوز المرأة أي ظهر بظهور أمارته  
فعلا كعراض وعيوس وخرج من منزله بلا عذر ومنعها له من الاستمتاع بها حيث لا عذر ولم يكن  
تدلا أو قولا كان تحية بكلام خشن (وعظها زوجها) استحبابا أي ذكرها بالعواقب (لا هجر) في المصنف  
(ولا ضرب) فلا يجوز نكل منها إلا بعد العلم بنشوزها ويحرم الهجر في هذه الحالة إن فوّت حقها من  
قسم والافلا يحرم لأن الوطء حقه والتذكير (كفوله لها أتني أفني الحق الواجب لي عليك) وهو  
الطاعة والمعاينة بالمعروف واحذري العقوبة (وأعلمي أن النشوز مسقط للنفقة والقسم) وسائر  
الزواج كالكنوة ونحوها فلعلها تبدي عذرا أو توب عما وقع منها بغير عذر ويحسن أن يذكر  
لها ما في الصحيحين من قوله صلى الله عليه وسلم «إذا باتت المرأة هاجرة فراش زوجها فنفقها»  
«لأنك حق تصيح» وما في الترمذي عن أم سلمة من قوله «أبنا امرأة باتت زوجها»  
راض عنها دخلت الجنة وعن ابن عباس «أبنا امرأة عيسيت في وجه زوجها جاءت يوم القيامة مسودة  
الوجه» (وليس القسم للزوج) والإبنا له باللسان أو غيره (من النشوز بل) تأنيده (تستحق  
التأديب من الزوج في الأصح ولا رفعها إلى القاضي) لأن ذلك يكثر من الزوجين فجعل التأديب من غير  
رفع إلى القاضي (فإن أت) أي لم ترد شيئا (بعد الوعد إلا النشوز) أي فإن تحقق نشوزها باستمرارها  
على النشوز بعد التذكير (هجرها) جوارا (في مضجعها وهو فراشها فلا يضاجعها فيه) بوطء أو غيره  
«لأنه الكرم» ولأن في الهجر أثر إظهار في تأديب النساء (وهجرها بالكلام حرام فإن زاد على ثلاثة أيام)  
وكذا يحرم هجران غيرها فوق ثلاثة أيام إن واجبه ولم يكفه حتى بالسلام والأفلا حرمة وإن مكث  
سنتين (وقال) أي النووي (في الروضة أنه) أي يحرم الهجر في ذلك (في الهجر بغير عذر شرعي) كان  
هجره لظن نفسه فقط أو لمعزجر العصية (والا) بأن كان عذر شرعي كقصد زجر العصية أو رجاء  
صلاح الدين (فلا تحرم الزيادة على الثلاثة) أم الهجر في ثلاثة أيام فأقل فلا يحرم بل يجوز إذا كان في  
غير الأنبياء والأبرار أما هؤلاء فلا يجوز هجرهم بطريقة عين لفضلهم على غيرهم كما لا يخفى (فإن أقامت  
عليه أي) أصبرت على (النشوز) بعد الهجر المرتب على الوعد (بتكرره) أي النشوز (منها)  
هجرها وضربها تأديب لها) فيضربها بتدليل ملفوف أو بيده لا بسوط ولا عصا ولا يجوز  
ضربها على الوجه والمهالك وهي الموضع التي يشرع الضرب فيها إلى الموت وأما يجوز ضربها إن  
أفادت ظنه والإفحار لأنه لا يتحقق به فائدة والإدنى له العفو (وإن أفني ضربها إلى التلف) بأن  
ماتت أو تلفت شيء من أعضائها أو حواسها (وجب الثرم) أي من الدية إن لم يطلب الفود والأرض  
أو الحكومة لأن ضرب التأديب مشروط بسلامة العاقبة وللزوج منع زوجته من عبادة أوليائها  
ومن شهود جنازتهما وجنازة ولدها والأولى أن لا يفعل (ويسقط بالنشوز قسمها ونفقة) حيث لم  
يكن يستمتع بها إلا لم تسقط . والحاصل أن النشوز إن صادف أول فصل منع وجوب الكسوة  
ونواحبها وإن حصل في أثناء فصل أسقط ما وجب ثم إن عادت للطاعة في أثناء اليوم فلا كسوة

في كسوة النشوز



لا تعود لها بل يأخذها الزوج وتسكن نفسها الى تمام الفصل ونفقة اليوم الذي عادت للطاعة فيه  
لا تعود تمام تمتع بها والا عادت لها وتعود لها يسكن ذلك اليوم لأن السكنى ضرورية وتعود نفقة اليوم  
المستقبل والسكنى دون الكسوة التي في ذلك الفصل قبل تمامه.

**فصل: في أحكام الخلع** وهو بضم الخاء المعجمة في اسم مصدر لا خلع وبصدر سماعي خلع (مشتق  
من الخلع بفتحها) وهو مصدر قياسي (وهو) لغة (الانزع وشرا فرفقة) بين الزوجين ولو بلفظ  
مفاداة (يعوض مقصود) راجع لجهة الزوج سواء كان العوض منفعة أو ديناً أو عيناً الآتي خلع  
الأعمى اذا وقع على عين فلا يثبت السعي بل مهر المثل (نفرج) بمقصود (الخلع على دم ونحوه)  
كالخبر ات فيقع الطلاق رجعيًا ولا مال كالفرقة بلا عوض بخلاف الخلع على المقصود الفاسد كخمر  
وميتة فيقع الطلاق باتياً بمهر المثل وبخلاف المقصود الرابع لغير جهة الزوج فان الفرقة لا تكون  
خلعاً بل تكون رجعيًا وتبركان الخلع خمسة ملتزم للعوض وبضع وعوض وزوج وصيفة ومهرط  
في اللتزم ولو أجنبيًا فالا كان أو ملتزمًا بالطلاق تصرف مالي فالقابض كان قال الزوج لسخص خالعت  
زوجتي على ألف في ذمتك فقبل وللتمس كان قال الأجنبي ابتداء خالعت زوجتك على ألف في ذمتي  
فيقول خالعتها على ذلك وشروط في البضع ملك الزوج له فيصح الخلع في الرجعية لاني بشرط في  
الزوج كونه ممن يصح تلاقه وشروط في الصيغة ما مر فيها في البيع لكن لا يصح هنا خلل كلام تسير  
لكونه معاوضة غير عضوية وهي كل لفظ من ألفاظ الطلاق صريحة وكنائيه ولفظ الخلع والمفاداة إن  
ذكر معها المال أو نوى فيها صريحان والآ فكنائيان فان توي الطلاق وقع والا فلا (والخلع جائز)  
أي صحيح بالمسمى وإن كرهه أو حرمه كان وقع مع الأجنبي في حال الحيض (على عوض معلوم) مقصود  
راجع لجهة الزوج (مقدور على تسليمه فان كان) أي الخلع (على عوض مجهول كان خالعتها على نوب تسير  
معين) كان قال لها خالعتك على مقطوع فاش ولم يعينه بالصفات (بانت بمهر المثل) وأما لو قال لها ان  
أرأيتي من دينك أو من صداقتك فأنبتت ما لقي فأرأته وكان للبرأ من مجهول فلا يقع الطلاق أصلاً وخرج  
بقولنا راجع لجهة الزوج مالمو علق تلاقها على برأتها مالمها على الأجنبي فاذا أرأته رادة صححة وقع  
الطلاق رجعيًا وجهة الزوج شاملة له ولسيده ولو مع غيرها كما لو قال ان أرأيتي وزيداً ما لك علينا  
فأنبتت طالق فأرأتهما رادة صححة وقع الطلاق باتياً في مقابلة البراءة نظراً لجهة الزوج ولا يصح ضم  
الأجنبي معه لأنه اذا اجتمع مقتض وغير مقتض غلب مقتضى ولا يجب عليها مهر المثل حينئذ لئلا  
يتضاعف العزم عليها ودخل في قولنا راجع لجهة الزوج مالمو خلعها على ما ثبت لها عليه من قصاص  
وغيره أما في القصاص فتبين بوجوب أمافي غيره كحد القذف والتعزير فتبين بمهر المثل وضابط مسائل هذا  
الباب أن الطلاق إما أن يقع بالمسمى باتياً ان صحت الصيغة والعوض أو بمهر المثل ان فسد العوض  
فقط وكان مقصوداً أو رجعيًا ان فسد الصيغة كخالعتك على هذا الدينار على أن لي الرجعة  
أو كان العوض فاسداً غير مقصود كدم وقد نجح أو علق بما وجد أو لا يقع أصلاً ان علق بما لم  
يجد (فرع) لو حلف رجل بالطلاق الثلاث أنه لا يدخل هذه الدار ثم اجتمع له في دخولها فقبل له  
خالعت زوجتك فقال على الطلاق الثلاث لا أخالها ولا أوكل في خلعها فاذا خالعت نفسه وقع الخلع طلقاً  
لأنها بآنت بها فلا يلحقها الطلاق بعد ذلك واذا وكل في خلعها وقع عليه الثلاث لأنه حلف أنه لا يوكل  
وقد وكل قبل وجود الخلع اه (والخلع الصحيح ملك المرأة) المتلعة (نفسها) أي بغيرها الذي  
استخلصته منه بالعوض (ولا رجعة له أي الزوج عليها) أي الزوجة في العدة (سواء كان العوض  
صحياً أولاً) لكن ان كان فاسداً غير مقصود كان له الرجعة عليها (وقوله لا بشكاح جديد ساقط في

**فصل: في أحكام الخلع**  
وهو بضم الخاء المعجمة  
مشتق من الخلع بفتحها  
وهو الانزع وشرا فرفقة  
يعوض مقصود فخرج  
الخلع على دم ونحوه  
(والخلع جائز على عوض  
معلوم) مقدور على  
تسليمه فان كان على  
عوض مجهول كان  
خالعتها على نوب غير  
معين بآنت بمهر المثل (و)  
الخلع الصحيح (ملك به  
المرأة نفسها ولا رجعة  
له أي الزوج عليها)  
سواء كان العوض  
صحياً أولاً وقوله (الا  
بشكاح جديد) ساقط في



أكثر النسخ) ويجوز أن يكون الطلاق ثلاثا والا فلا يصح إلا بمحل (ويجوز الخلع في الطهر الذي جامعها فيه وفي حيض قبله لأنه لا يلحقه ندم بظهور المحل لرضاه بأخذ العوض (و) يجوز أيضا (في الحيض) لأنها بذلك الفداء خلصها رخصت على نفسها بتطويل العدة (ولا يكون) أي الخلع في ذلك (حراما) إذا كان الخلع معها أو بذاتها ولو كان مع أجنبي فلا إذنهما لم يجز لأنه يدعي أن صح (ولا يلحق المختلفة) في عدتها (الطلاق) بلفظ صريح أو كناية ولا يحويه لصورتهما أجنبية بافتداء بعضها بالعوض (بخلاف الرجعية فيلحقها) مادامت في العدة لبقاء سلطنته عليها إذ هي كالزوجة في سنة أشياء لحقوق الطلاق والابلاء والظهار واللعان واليراث وعدم جواز نكاح أربع سنوات وقد نظم بعضهم ذلك في بيت فقال :  
 طلاق وإبلاء وظهار وراثه \* لعان لحقن الشكل من هي رجة  
 (فصل : في أحكام الطلاق وهو لغة حل القيد) سواء كان ذلك القيد حسيبا كقوله البيعة أو معنويا كبيعة الزوجة (وشرعا اسم لحل قيد النكاح) أي لازالة العلقة التي بين الزوجين بلفظ طلاق أو نحوه (ويشترط لنفوذه) أي وقوعه ولو معلقا (التكليف) حال التعليق وأن جن حال الوقوع فلو قال وهو مبي إذا بلغت فقلت طالق أو وهو مجنون إذا أفتت فقلت طالق فلا يقع الطلاق بعد بلوغه أو أفتته لأنه إذا حكم بوقوع الطلاق بعد البلوغ أو الأفاقة حكم بوقوعه بقوله السابق (والاختيار) فلا يصح الطلاق من مكره غير حق وأن لم يورث أو تورثه هو أن يقصد غير زوجته أو يقصد بالطلاق الحل من الوثاق أو بقوله طلقت الأخبار كاذبا (وأما السكران المتعدي بسكره) فينفذ طلاقه عقوبة له (أي تغليظا عليه كسائر تصرفاته) (والطلاق ضرر بان صريح وكناية) ويشترط في كل منهما قصد اللفظ لمعناه عند وجود الصارف وإن كان الصريح لا يشترط فيه قصد الإيقاع (والكناية يشترط فيه ذلك ويشترط في كل منهما أيضا رفع صوته بحيث يسمع نفسه لو كان صحيح السمع ولا عارض فلا يقع بغير لفظ ولا بصوت خفي بحيث لا يسمع نفسه خلافا للامام مالك فإنه قال يقع بنبته (والصريح ما لا يحتمل غير الطلاق) ولذلك لا يحتاج إلى نية الإيقاع (والكناية ما يحتمل غيره) أي الطلاق ولذلك تحتاج إلى نية الإيقاع (ولو تلفظ الزوج بالصريح وقال لم أرد به الطلاق لم ينفذ شيئا قبل قوله أولم (يقبل قوله) أي سواء صدقناه أو لا لأن عدم إرادته الطلاق لم يمنع الوقوع إذ عظم النية في الصريح لا يعتد به (قال الصريح ثلاثة ألفاظ) كما قاله الأصحاب (الطلاق) إذا وقع مفعولا أو مفعولا أو مبتدأ نحو قوله يلزمني الطلاق أو أوقعت عليك الطلاق أو الطلاق لازم لي أو على الطلاق بخلاف ما إذا وقع مفعولا عن الزوجة كقوله أنت طالق فليس يصح بل هو كناية تكون المصدر معنى من المعاني فلما كان لا يحتمل على الأعيان الأعلى سبيل المجاز كان كناية (وما أشتق منه) أي لفظ الطلاق (كطلقتك وأنت طالق) أي ذات طلاق (و) أنت (مطلقة) بفتح الطاء وتشديد اللام أما بكسر اللام مع التشديد فكناية طلاق لأن الزوج محل التطلق وقد أسنده إلى غير محله وهو الزوجة فلا بد في وقوعه من صرحه بالنية إلى محله وهو الزوج بأن ينوي أنه هو المطلق فصار كقوله أنا منك طالق وكذا إذا كانت الطاء شامكة بأن يقول أنت مطلقة فهي كناية لعدم اشتباهه في معنى الطلاق (و) كذا (الفراق والسراح) بفتح السين فهما صريحان على الشهور (كفارتك وأنت مفارقة) بصيغة اسم المفعول أما بصيغة اسم الفاعل فكناية (ومررتك وأنت مسرحة) وقيل إن صيغة الاسم كناية لأن الوارد في القرآن من هذين اللفظين الفعل دون الاسم بخلاف الطلاق (ومن الصريح أيضا الخلع أن ذكر للال) أو نواه (وكذا الفداء) أي فقلتق من هذين اللفظين صريح أن ذكر للال أو نواه وكذا أنهم جوا مانان قال المطلق زوجته فامدا التماس الانشاء فيقع بها الطلاق وهي مبرحة لأنها قائمة مقام طلقها

أكثر النسخ (ويجوز الخلع في الطهر وفي الحيض) ولا يكون حراما (ولا يلحق المختلفة) بخلاف الرجعية فيلحقها (فصل) في أحكام الطلاق وهو لغة حل القيد، وشرا اسم لحل قيد النكاح، أي لازالة العلقة التي بين الزوجين بلفظ طلاق أو نحوه (ويشترط لنفوذه) أي وقوعه ولو معلقا (التكليف) حال التعليق وأن جن حال الوقوع فلو قال وهو مبي إذا بلغت فقلت طالق أو وهو مجنون إذا أفتت فقلت طالق فلا يقع الطلاق بعد بلوغه أو أفتته لأنه إذا حكم بوقوع الطلاق بعد البلوغ أو الأفاقة حكم بوقوعه بقوله السابق (والاختيار) فلا يصح الطلاق من مكره غير حق وأن لم يورث أو تورثه هو أن يقصد غير زوجته أو يقصد بالطلاق الحل من الوثاق أو بقوله طلقت الأخبار كاذبا (وأما السكران المتعدي بسكره) فينفذ طلاقه عقوبة له (أي تغليظا عليه كسائر تصرفاته) (والطلاق ضرر بان صريح وكناية) ويشترط في كل منهما قصد اللفظ لمعناه عند وجود الصارف وإن كان الصريح لا يشترط فيه قصد الإيقاع (والكناية يشترط فيه ذلك ويشترط في كل منهما أيضا رفع صوته بحيث يسمع نفسه لو كان صحيح السمع ولا عارض فلا يقع بغير لفظ ولا بصوت خفي بحيث لا يسمع نفسه خلافا للامام مالك فإنه قال يقع بنبته (والصريح ما لا يحتمل غير الطلاق) ولذلك لا يحتاج إلى نية الإيقاع (والكناية ما يحتمل غيره) أي الطلاق ولذلك تحتاج إلى نية الإيقاع (ولو تلفظ الزوج بالصريح وقال لم أرد به الطلاق لم ينفذ شيئا قبل قوله أولم (يقبل قوله) أي سواء صدقناه أو لا لأن عدم إرادته الطلاق لم يمنع الوقوع إذ عظم النية في الصريح لا يعتد به (قال الصريح ثلاثة ألفاظ) كما قاله الأصحاب (الطلاق) إذا وقع مفعولا أو مفعولا أو مبتدأ نحو قوله يلزمني الطلاق أو أوقعت عليك الطلاق أو الطلاق لازم لي أو على الطلاق بخلاف ما إذا وقع مفعولا عن الزوجة كقوله أنت طالق فليس يصح بل هو كناية تكون المصدر معنى من المعاني فلما كان لا يحتمل على الأعيان الأعلى سبيل المجاز كان كناية (وما أشتق منه) أي لفظ الطلاق (كطلقتك وأنت طالق) أي ذات طلاق (و) أنت (مطلقة) بفتح الطاء وتشديد اللام أما بكسر اللام مع التشديد فكناية طلاق لأن الزوج محل التطلق وقد أسنده إلى غير محله وهو الزوجة فلا بد في وقوعه من صرحه بالنية إلى محله وهو الزوج بأن ينوي أنه هو المطلق فصار كقوله أنا منك طالق وكذا إذا كانت الطاء شامكة بأن يقول أنت مطلقة فهي كناية لعدم اشتباهه في معنى الطلاق (و) كذا (الفراق والسراح) بفتح السين فهما صريحان على الشهور (كفارتك وأنت مفارقة) بصيغة اسم المفعول أما بصيغة اسم الفاعل فكناية (ومررتك وأنت مسرحة) وقيل إن صيغة الاسم كناية لأن الوارد في القرآن من هذين اللفظين الفعل دون الاسم بخلاف الطلاق (ومن الصريح أيضا الخلع أن ذكر للال) أو نواه (وكذا الفداء) أي فقلتق من هذين اللفظين صريح أن ذكر للال أو نواه وكذا أنهم جوا مانان قال المطلق زوجته فامدا التماس الانشاء فيقع بها الطلاق وهي مبرحة لأنها قائمة مقام طلقها



(ولا يفترض صريح الطلاق الى (٢١٤) النية) ويستثنى المكره على الطلاق فصرحه كناية في حق ان نوي وقع والا فلا

(ولا يفترض صريح الطلاق الى النية) أي نية انقائه أما كونه قصد الطلاق لمعناها فلا بد منها ان كان هناك صراحه وليس لنا صريح يحتاج لنية الا هذا ويشترط لاو كناية الزوجة لانية الطلاق ان كان لمؤكده زوجتان وعين له واحدة فيعتبر في الوكيل قصد الطلاق ولو كان لفظه صريحا (والكناية بكل لفظ احتمل الطلاق وغيره ويفترض) أي الكناية في وقوعها طلاقا (الى النية فان نوي بالكناية الطلاق وقع والا فلا) لعدم قصد الطلاق (وكناية الطلاق) كثيرة لا تنحصر (كانت نية) أي من الزوج أو من الذين أو العيوب (خلية) أي من الزوج أو من المال (الحق بأهلك) أي لاني طلاقك فتطلق بالنية سواء كان لها أهل أم لا (وغير ذلك مما هو في الطلقات) وهو لا ينحصر فيها بل الصابط هو ما احتمل الطلاق وغيره وخرج بذلك ما لا يحتمله نحو قولي واقعدى وأطعميني وأسقيني وما أشبه ذلك فلا يقع به طلاق وإن بواه لأن اللفظ لا يصلح له (والنساء فيه أي الطلاق) دون الفسخ (مرببان) أي نوعان (ضرب في طلاقين سنة) خالية من الثواب (وبدعة) أي الضرب الأول بوصف طلاقين بكونه سنيا تارة وبدعيا تارة أخرى (وهن) أي هذا الضرب (ذوات الحيض وأراد اللصنف بالسنة) أي بذى السنة (الطلاق الجائر وبالبدعة) أي وبذى البدعة (الطلاق الحرام) من جهة البدعة وإن تدب أو أصبح أو كره من جهة أخرى (كالسنة) أي ذوالسنة (أن يوقع الزوج الطلاق) على مدخول منها غير محتلة والماله من عندها (في طهر غير جامع فيه) ولا في حيض قبله وقد استوفت حقها من القسم وإنما كان هذا سنيا لاستعقابه الشروع في العدة مع عدم التديم في ذلك (والبدعة) أي ذو البدعة (أن يوقع الزوج الطلاق) على مدخول منها وليست محتلة وكعوض الخلع من مالها (في أثناء الحيض أو في طهر جامعها فيه) في القبل أو الدبر أو استدخلت التي المحترمة أو في حيض قبله لو ظهر حمل ومهدار كون الطلاق بدعيا على أحد أمرين إما تأخر الشروع في العدة عن الطلاق أو التديم عند ظهور الحمل وإن شرعت في العدة (وضرب ليس في طلاقين سنة ولا بدعة) أي لا يوصف طلاقين بكونه سنيا ولا بدعيا وإن كان مجازا (وهن) أي هذا الضرب (أربع) الأولى (الصغرة) التي لم تحض سواء مطلقها في طهر جامعها فيه أم لا بأن استدخلت مائه المحترمة لتكون عليها العدة وكذا يقال في الآية والحامل (والآية) وهي التي انقطع حيضها بعد بلوغها من اليأس لأن عدتها بالأشهر فلا ضرر يلحقهما (و) (الثانية) (الحامل) التي ظهر حملها منه لامن شبهة ولا من زمان لأن عدتها توضع الحمل فلا تختلف العدة في حقها ولا تدم بعد ظهور الحمل (و) (الثالثة) (المختلة) التي دخل بها لمأولو بوكيلها لأن دفعها المال بدل على احتياجها للخلاص حيث اقتدت نفسها بالمال والراعية أنزوجة (التي لم يدخل بها الزوج) إذ لا عدة عليها (وينقسم الطلاق باعتبار آخر) أي غير اعتبار كونه سنيا أو بدعيا أولا ولا (إلى) أحكام خمسة (وأجب كطلاق الموتي) إذا طو لب بالطلاق وكطلاق الحسك في الشقاق إذا رأى طلاقها مصلحة وكطلاق العاجز عن القيام بحقوق الزوجية (ومندوب كطلاق امرأة غير مستقيمة الحال كسنة الخلق) زيادة على ما اعتد وككونها غير عذفة (ومكروه كطلاق) امرأة (مستقيمة الحال) وهو هوهاها وعلى هذا حمل قوله صلى الله عليه وسلم لا يفيض الحلال الى الله تعالى الطلاق (وحرام كطلاق البدعة وقد سبق) وكطلاق إحدى زوجاته قبل أن ينقسم لها (وأشار الأئمة أي امام الحرمين (لطلاق الباح) بطلاق من لا هوهاها الزوج) أي لا يجبرها (ولا تسمع نفسه بغير بلا استمتاع بها) لأنه نوي ذلك ضامعا بلا فائدة

كطلاق البدعة وقد سبق وأشار الأمام للطلاق الباح بطلاق من لا هوهاها الزوج ولا تسمع نفسه بموتها بلا استمتاع بها



(فصل : في حكم طلاق الحر والعبد) أي من حيث العدد (وغير ذلك) من الاستثناء والتعليق والحر والحر والحر والحر (أي كمال الحرية) على زوجته ولو كانت أمة ثلاث تطليقات) لأنه صلى الله عليه وسلم سئل عن قوله تعالى الطلاق مرتان فأنشأه فقال أو تسير مع أحسان (وذلك العبد عليها تطليقتين فقط حرة كانت الزوجة أو أمة) لأن العبرة عندنا بالزوج لا بالزوجة ولا بحرم جمع الطلقات (والإمضاء والكتابة والبرء كالعبد المقتن) (فرع) لو طلق كل من الحر والعبد دون ما يملكه ثم رآهم أو جدد عادت له بما يقع من الطلاق وإن اتصلت باز واجه وإذا استوفى ماله ثم جدد نكاحها بعد اتصالها بزوج آخر عادت له بما يملك لأننا نراه وجه جديدة (ويصح الاستثناء في الطلاق) بشروط خمسة الأول (إذا وصله به أي وصل الزوج لفظ المستثنى بالمستثنى اتصالاً عرفياً بأن بعدا) أي للمستثنى منه والمستثنى به (في العرف كلاماً واحداً) فلا يصح الفصل بسكتة النفس والتي وانقطاع الصوت ونحو ذلك (و) الثاني (يشترط أيضاً أن ينوي الاستثناء قبل فراغ العين) فهو ما يقع تحت أو منع أو تحقيق خبر فيكفي اقتران النية بأي جزء من المستثنى منه هذا أن آخر الاستثناء فإن قدمه كقوله أنتي الآ واحدة طالق ثلاثاً نواه قبل التلفظ به فيصير حال الاتيان به آخره مما بعده ليرتبط به (ولا يكفي التلفظ به) أي الاستثناء (من غير نية الاستثناء) كما لا يكفي النية بعد فراغ المستثنى منه (و) الثالث (يشترط أيضاً عدم استغراق المستثنى المستثنى منه فإن استغرقه) أي استغرق المستثنى به المستثنى منه بأن كان مساوياً له أو زائداً عليه (كانت طالق ثلاثاً إلا ثلاثاً) وأنت طالق ثلاثاً إلا خمساً (بطل الاستثناء) وطلقت ثلاثاً والعبرة بالملفوظ لا بالمشروع ولوقال أنت طالق خمساً إلا ثلاثاً وقع طلقان فقط لعدم استغراق المستثنى به للملفوظ. والرابع أن يقصد بالاستثناء رفع حكم العين الذي هو المستثنى منه. والخامس أن يتلفظ به مسجماً به نفسه عند اعتدال سمعه ولا لفظاً (قاعدة) كل ما يستقل به الشخص إذا أضافه إلى الله تعالى نفذ إذا قال لزوجك طلاقك الله وأولعبدك أعفك الله أو لعزيمه أعفك الله نفذ ذلك كله لاستقلاله بالمقصود لعدم توقفه على شيء آخر وكل ما لا يستقل به الشخص إذا أضافه إلى الله تعالى لم ينفذ فإذا قال لصاحبه بأعفك الله أو أفكك الله نفذ لأن معنى البيع والاقالة غير مستقلين بالمقصود لتوقفهما على القبول. وأعلم أن التعليق إما بالشرط كالأدوات الشرطية وإما بالصفة نحو طلاقاً حسناً أو قبيحاً أو أحسن الطلاق أو أقبحه وإما بالآوقات نحو في شهر كذا (ويصح تعليقه أي الطلاق بالصفة) كما أن طالقاً سنياً أو بدعياً وليس في حال سنة في الأول ولا في حال بدعية في الثاني فتطلق إذا وجدت الصفة بخلاف ما إذا كانت في ذلك الحال وقال طلاقاً سنياً أو بدعياً فتطلق في الحال وبالزمان فإذا قال لها أنت طالق في شهر كذا أو في رأسه أو أوله أو عزيمته أو هلاله وقع الطلاق بأول جزء من الأيلة الأولى منه أو قال أنت طالق في آخر شهر شوال أو ربيع أو فراغه أو تمامه وقع الطلاق بآخر جزء منه (والشرط) كأن يقع الطلاق بأداة من أدوات الشرط فيصح التعليق به بشروط الاستثناء السابقة ما عدا الاستغراق لعدم صحته هنا (كان دخلت الدار فمات طالق فتطلق إذا دخلت) بخلاف ما إذا أتت بالنفي مع أن كقولها إن لم تدخل الدار فمات طالق فلا حث إلا بموتها لأن النفي أن فاتك دخول الدار فمات طالق لا يكون إلا بموتها وتكون الطلاق كثيرة إن إذا أي مهما متى كما ولو كمالاً لا تقتضي فوراً في الأنبياء إلا إذا وإن مع العوض أو مع مشيتها خطاباً وتقتضي الفور في النفي إلا إن فاتها للآخر ولا تقتضي تكراراً

(فصل : في حكم طلاق الحر والعبد وغير ذلك) (وذلك العبد عليها تطليقتين فقط حرة كانت الزوجة أو أمة) (لأن العبرة عندنا بالزوج لا بالزوجة ولا بحرم جمع الطلقات) (والإمضاء والكتابة والبرء كالعبد المقتن) (فرع) لو طلق كل من الحر والعبد دون ما يملكه ثم رآهم أو جدد عادت له بما يقع من الطلاق وإن اتصلت باز واجه وإذا استوفى ماله ثم جدد نكاحها بعد اتصالها بزوج آخر عادت له بما يملك لأننا نراه وجه جديدة (ويصح الاستثناء في الطلاق) بشروط خمسة الأول (إذا وصله به أي وصل الزوج لفظ المستثنى بالمستثنى اتصالاً عرفياً بأن بعدا) أي للمستثنى منه والمستثنى به (في العرف كلاماً واحداً) فلا يصح الفصل بسكتة النفس والتي وانقطاع الصوت ونحو ذلك (و) الثاني (يشترط أيضاً أن ينوي الاستثناء قبل فراغ العين) فهو ما يقع تحت أو منع أو تحقيق خبر فيكفي اقتران النية بأي جزء من المستثنى منه هذا أن آخر الاستثناء فإن قدمه كقوله أنتي الآ واحدة طالق ثلاثاً نواه قبل التلفظ به فيصير حال الاتيان به آخره مما بعده ليرتبط به (ولا يكفي التلفظ به) أي الاستثناء (من غير نية الاستثناء) كما لا يكفي النية بعد فراغ المستثنى منه (و) الثالث (يشترط أيضاً عدم استغراق المستثنى المستثنى منه فإن استغرقه) أي استغرق المستثنى به المستثنى منه بأن كان مساوياً له أو زائداً عليه (كانت طالق ثلاثاً إلا ثلاثاً) وأنت طالق ثلاثاً إلا خمساً (بطل الاستثناء) وطلقت ثلاثاً والعبرة بالملفوظ لا بالمشروع ولوقال أنت طالق خمساً إلا ثلاثاً وقع طلقان فقط لعدم استغراق المستثنى به للملفوظ. والرابع أن يقصد بالاستثناء رفع حكم العين الذي هو المستثنى منه. والخامس أن يتلفظ به مسجماً به نفسه عند اعتدال سمعه ولا لفظاً (قاعدة) كل ما يستقل به الشخص إذا أضافه إلى الله تعالى نفذ إذا قال لزوجك طلاقك الله وأولعبدك أعفك الله أو لعزيمه أعفك الله نفذ ذلك كله لاستقلاله بالمقصود لعدم توقفه على شيء آخر وكل ما لا يستقل به الشخص إذا أضافه إلى الله تعالى لم ينفذ فإذا قال لصاحبه بأعفك الله أو أفكك الله نفذ لأن معنى البيع والاقالة غير مستقلين بالمقصود لتوقفهما على القبول. وأعلم أن التعليق إما بالشرط كالأدوات الشرطية وإما بالصفة نحو طلاقاً حسناً أو قبيحاً أو أحسن الطلاق أو أقبحه وإما بالآوقات نحو في شهر كذا (ويصح تعليقه أي الطلاق بالصفة) كما أن طالقاً سنياً أو بدعياً وليس في حال سنة في الأول ولا في حال بدعية في الثاني فتطلق إذا وجدت الصفة بخلاف ما إذا كانت في ذلك الحال وقال طلاقاً سنياً أو بدعياً فتطلق في الحال وبالزمان فإذا قال لها أنت طالق في شهر كذا أو في رأسه أو أوله أو عزيمته أو هلاله وقع الطلاق بأول جزء من الأيلة الأولى منه أو قال أنت طالق في آخر شهر شوال أو ربيع أو فراغه أو تمامه وقع الطلاق بآخر جزء منه (والشرط) كأن يقع الطلاق بأداة من أدوات الشرط فيصح التعليق به بشروط الاستثناء السابقة ما عدا الاستغراق لعدم صحته هنا (كان دخلت الدار فمات طالق فتطلق إذا دخلت) بخلاف ما إذا أتت بالنفي مع أن كقولها إن لم تدخل الدار فمات طالق فلا حث إلا بموتها لأن النفي أن فاتك دخول الدار فمات طالق لا يكون إلا بموتها وتكون الطلاق كثيرة إن إذا أي مهما متى كما ولو كمالاً لا تقتضي فوراً في الأنبياء إلا إذا وإن مع العوض أو مع مشيتها خطاباً وتقتضي الفور في النفي إلا إن فاتها للآخر ولا تقتضي تكراراً



(و) الطلاق لا يقع إلا على زوجة وحيثئذ (لا يقع الطلاق قبل النكاح) فلا يصح طلاق الأجنبية تنجس

كقوله لا طلاقك ولا  
تعليقاً كقوله لها ان  
تزوجتك فقلت طالق  
أو ان تزوجت فلانة  
فهي طالق (أو لم يبع  
لا يقع طلاقهم الصبي  
والجنون) وفي مناه  
التمس عليه (والنائم  
والسكران) أي غير حي  
فان كان عتيق وقع  
وهو حي كما قال جمع  
أكره القاضي للمولى  
بعد مدة الإيلاء على  
الطلاق ويحرم أكره  
قدرة للسكر بفسر  
الراء على تحقيق ما هدد  
بفسر بفتحها بولاية  
أو قلب وعجز للسكر  
بفتح الراء عن دفع  
السكر بفسر ما هرب  
منه أو استغاثه عن  
مخلصه ونحو ذلك وقلته  
أنه ان امتنع بما أكره  
عليه فعل ما خوفه به  
ويحصل الأكره  
بالتخويف بضرب  
شديد أو حبس أو  
اتلاف مال له فله مقدر عند السكر (ونحو ذلك) بما يؤثر المأول لأجله الإقدام على ما أكره عليه ويختلف  
الأكره باختلاف الناس وأحوالهم فقد يكون الشيء أكرهاً في حق شخص دون آخر وفي حال  
دون حال فالبضرب البسر في حق أهل اللوات أكره كما قاله الدميري والحبس القليل في الوجه  
أكره كما قال الأذري ثم الشتم في حق أهل اللوات أكره كما قال ابن الصباغ والاستخفاف في حق  
الوجه أكره كما قاله الشافعي والتهديد باتلاف خمسة دراهم في حق العسر أكره ومن شروط حصول  
الأكره أن لا يظهر منه قرينة اختيار ولذلك قال بعضهم يشترط أن يستفصل منه كأن يقول له  
أطلق فلاناً أو واحدة فإذا قال له طلق فلاناً فطلق ثلاثاً لم يقع فان طلق ثلاثاً بعد قول للسكر طلق  
زوجتك فقط وقع الطلاق وربما رجع ذلك لظهور قرينة الاختيار (وأذا ظهر من السكر فتح الراء  
قرينة اختيار) منه للطلاق (بان أكره شخص على طلاق ثلاث فطلق واحدة) أو اثنين أو أكره  
على طلاق صريح فكيف مع التنية أو على تعليق فتجوز وبالعكس لهذه الصور (وقع الطلاق) في الجميع  
لأن مخالفة تشعير باختياره لما أتى به فلا أكره وكذا لو بوي (وأذا صدر تعليق الطلاق بصفة  
من مكلف ووجبت تلك الصفة) التي وقع التعليق بها من المكلف (في غير تكليف) كان جن أو  
أعفى عليه أو سكر بلا تعد (فان الطلاق المعلق بها يقع بها) وجود الصفة للمعلق بها ولا يصح في ذلك

كونها

من مكلف ووجبت تلك الصفة في غير تكليف فان الطلاق المعلق بها يقع بها



والسكران ينفلتانه

كاسبق

(فصل في أحكام

الرجعة والرجعة بفتح

الراء وحكى كسرهما

وهي لغة كلة من

الرجوع، وشرعا ورد

المراة الى النكاح في

عدة طلاق غير بان

على وجه مخصوص

وخرج بطلاق وطء

النسبة والظهار فان

استباحة الوطء فيها

بصد زوال المانع

لا تسمى رجعة (واذا

طلق شخص امرأته

واحدة أو اثنتين قل

بغيرانها (مراجعتها

مالم تنقض عدتها)

وتحصل الرجعة من

الناتق بالفاظ منها

رجعتك وما تصرف

فيها والإصح أن قول

المرتجع ردتك لنكاحي

وأمسكتك عليه

صريحان في الرجعة

وأن قوله تزوجتك أو

نكحتك ككتابان

ويشترط المرتجع أن لم

يكن محرما أهلية

النكاح بنفسه وحينئذ

فتصح رجعة السكران

لا رجعة الرد ولا

رجعة الصبي والمجنون

لأن كلامهم ليس أهلا

للنكاح بنفسه بخلاف

السفيه والعبد فرجعتهما

السفيه والعبد فرجعتهما

السفيه والعبد فرجعتهما

السفيه والعبد فرجعتهما

السفيه والعبد فرجعتهما

السفيه والعبد فرجعتهما

السفيه والعبد فرجعتهما

السفيه والعبد فرجعتهما

السفيه والعبد فرجعتهما

السفيه والعبد فرجعتهما

السفيه والعبد فرجعتهما

السفيه والعبد فرجعتهما

السفيه والعبد فرجعتهما

السفيه والعبد فرجعتهما

السفيه والعبد فرجعتهما

السفيه والعبد فرجعتهما

السفيه والعبد فرجعتهما

كونها وجدت في غير التكليف حيث صدر التعليق بها في وقت التكليف بخلاف عكسه كأن قال صلى زوجته  
ان بلفت فانت طالق فانها لا تطلق (والسكران ينفلتانه كاسبق) (تمة) لوقال زوجته ان طلقتك  
فانت طالق قبله ثلاثا أو قال لوقع طلاق عليك فانت طالق قبله ثلاثا فطلقتها طقة أو أكثر وقع للنكاح فقط  
على الرجوع وهو ما صححه الشيخان ولا يقع معه للعلق للدور قال الرافعي لأن الجمع بين النكاح والعلق ممنوع  
ووقع أحدهما غير فتنم والنكاح أولى .

(فصل في أحكام الرجعة والرجعة بفتح الراء وحكى كسرهما وهي لغة كلة من الرجوع) أي من طلاق  
أو غيره (وشرعا رد المرأة الى موجب النكاح) وهو الحل (في عدة طلاق غير بان على وجه  
مخصوص) أي من كون المرأة قابلة للحل معينة لم يستوف عدد طلاقها (وخرج) بعدة طلاق ما اذا  
كانت المرأة ليست في العدة أو كانت في عدة غير الطلاق كالفسخ فلا رجعة وخرج غير بان البان  
كالطقة جوض والطلقة قبل الدخول وخرج بالقابلة للحل المرتدة فلا تصح رجعتها في حال ردتها  
وخرج بمعية الأنهية فلو طلق أحدتي زوجين مبيعة ثم راجعها أو طلقها جميعا ثم راجع أحدهما  
مبيعة لم تصح الرجعة وخرج بقولنا لم يستوف عدد طلاقها المطلقة ثلاثا فلا يحل له إلا يحلل وخرج  
(بطلاق وطء النسبة والظهار) وكذا الإيلاء (فان استباحة الوطء فيها) أي في صورتين وفي

الإيلاء (بصد زوال المانع) من انقضاء عدة وطء النسبة ومن التكفير في الظهار ومن انقضاء المدة في  
الإيلاء (لا تسمى) أي حل الوطء (رجعة) . وأمر كان الرجعة ثلاثة محل وصفة ومترجع (وإذا طلق  
شخص امرأته) بغير عوض منها أو من غيرها حرة كانت أو أمه طلقة (واحدة أو اثنتين) بعد وطئها  
ولو في الدبر أو بعد استدخالها ماءه المحترم ولو في الدبر بشرط أن تكون زوجة حالي الانزال  
والاستدخال (قله غير انهما) أو أذن سيدها (مراجعتها) الى نكاحه (مالم تنقض عدتها) ولو في عدة  
وطء النسبة كما لو وطئت بعد الطلاق بشبهة فحلت من وطء النسبة قلها فمراجعتها في مدة الحل وهي  
ليست في عدتها لأن عدة الحمل تقدم على عدة غيره (وتحصل الرجعة من الناتق بالفاظ) مصرحة  
أو كناية مع النية ونصح بالعجمية ولو لم ينصح العربية (منها رجعتك وما تصرف منها) كأنك  
مراجعة ومنها رجعتك بتخفيف الجيم وإرجعتك وهذه الثلاثة صريحة ويستحب الإضافة معها  
كان يقول رجعتك الى نكاحي أو الى (والأصح أن قول المرتجع ردتك لنكاحي وأمسكتك عليه)  
أي نكاحي (صريحان في الرجعة) لكن يشترط في ردتك فقط الإضافة كان يقول ردتك الى  
أوالي نكاحي لأن الرد فقط يفهم منه قصد القبول وقد يفهم منه الرد الى الأبوين بسبب الفراق  
فاشترط الإضافة في صراحته (والأصح أن قوله تزوجتك أو نكحتك ككتابان) في الرجعة فيحتاجان  
لنية وسن أشهاد في الرجعة خروجا من خلاف من أوجه وهو الإمام مالك وقول قديم فلو علمنا  
بالطلاق وانقضت العدة وعانقها وأدعى أنه راجعها فلا يصدق ولا يقر على ذلك إلا بالنية وكذا هو  
قاعدة سنية الأشهاد (ويشترط المرتجع أن لم يكن بمحرمة أهلية النكاح بنفسه) بأن يكون بالغا عاقلا  
مختارا . وأما المحرم فتصح رجعته لأن الأحكام غرض لا يمنع صحة الرجعة وإن منع أهلية النكاح  
(وحينئذ) أي حين إذ كان شرط المرتجع أهلا للنكاح بنفسه (فتصح رجعة السكران) إذا كان  
متعديا (لا رجعة الرد ولا رجعة الصبي) كأن رفع الى حاكم ماليكي فيحكم بوقوع طلاقه (والمجنون)  
الذي جن بعد الطلاق ومثله موهي عليه ومبرسم ومغمو ومكره ونائم (لأن كلامهم ليس أهلا  
للنكاح بنفسه) بحيث لو عقيد النكاح بنفسه لا يصح (بخلاف السفيه والعبد فرجعتهما) صحيحة من  
غير اذن الولي والسيد (فان توفقه ابتداء نكاحهما على اذن الولي والسيد) لأن الرجعة

(٢٨ - قوت الحبيب الغريب)



(على ما بقي من الطلاق)

شواء اتصلت بزواج

غيره أم لا (فان طلقها)

زوجها (ثلاثا) ان كان

حرًا وطلقتين ان كان

عبدًا قبل الدخول أو

بذره (لم يحل له إلا بعد

وجود خمس شرائط)

أحدها (أنقضاء عدتها

منه) أي للطلاق .

(و) الثاني (تزوجها

بغيره) تزويجها بمحمد

(و) الثالث (دخوله)

أي الغير (بها واصلتها)

بأن يوطئ خشفته أو

قدرا من مبطوعها

بقبل المرأة لا بدبرها

بشرط الانتشار في

الذكور كون اللوج عن

يمكن جماعه لأفلا .

(و) الرابع (ينوتها

منه) أي الغير . (و)

الخامس (انقضاء عدتها

منه) .

(فصل) في بيان أحكام

الابلاء . وهو لغة

مصدر آلى بولى أيلة

إذا حلف وشرع الحلف

زواج يصح طلاقه

ليتنع من وطء زوجته

في قبلها مطلقا أو فوق

أربعة أشهر وهذا

اللعن مأخوذ من قول

للصنف (وإذا حلف

أن لا يطأ زوجته وطئا

مطلقا أو مدة) أي

وطئا مقيدا (تزد على أربعة أشهر فهو) أي الحالف الذكور (مولى) من زوجته

استدامة للنكاح فيعتقر فيها عدم الأذن (فان انقضت عدتها أي الرجعية) بوضع حمل أو اقراء أو أشهر (حل له أي زوجها نكاحها) متابعا (بعد جديده) (و) إذا راجعها ونكحها بعد جديده (تكون) أي الزوجة (معه) أي الزوج (بعد العقد) أو الرجعة (على ما بقي من) عدد (الطلاق سواء اتصلت بزوجه غيره أم لا) لما روى النبي عن عمر رضي الله تعالى عنه أفني بذلك ولم يظهر للصحابة تحالفا فترك إجماع سكوني (فان طلقها زوجها ثلاثا) معا أو مرتبا (ان كان حرا أو طلقين) كذلك (ان كان عبدا) ولو مبعوثا (قبل الدخول أو بعده) سواء دخل بها في نكاح أو نكحة (لم يحل) أي تلك للطلقة (له) أي للطلق لا بنكاح ولا بملك يمين (الأبد وجود خمس شرائط) في الدخول بها ومع وجود أربعة أشياء في غيرها وهي ما عدا الأول (أحدها أنقضاء عدتها منه أي الطلق) بأقراء أو أشهر أو حمل وهذا في الدخول بها فان غيرها لأعدة عليها . (والثاني تزويجها بغيره) ولو عبدا بالغا أو مجنونا بالغا (تزوجها بصاحبها) فخرج بالتزويج ماله وطئت بملك يمين أو بالشبهة وخرج بالصحيح الزوجي القاسد كالشرط على الزوج الثاني في صل العقد أنه إذا وطئ طلق أو فلا نكاح بينهما فان هذا الشرط يقيد النكاح فلا يصح التحليل وعلى هذا يحمل قوله صلى الله عليه وسلم لا لعن الله المحلل والمحلل له بخلاف مالهونوا فاقوا على ذلك قبل العقد ثم عقبوا من غير شرط وبكفي تحليل آخر الصغير إذا كان يمكن جماعه لكن لا يطلق إلا بعد بلوغه كما يكفي تحليل المجنون لكن لا يطلق إلا بعد إفاقته . (والثالث دخوله أي الغير بها) هو (اصلها) بأن يوطئ خشفته أو قدرها من مبطوعها (وأن لم ينزل ولو كان عليها حائل كان لعن عليها خرفة فيسكن فيقيد بها) (بقبل المرأة) ولو حائضا أو ممتدة عن شبهة طرات في نكاح المحلل ويشرط في تحليل البكر أن لا يبيكاره ولو غورا كنوم . (و) (لا يحصل التحليل بدبرها) ولا ينقض انتفاء قصد الزوجين وجنون فيهما فإنه يكفي (بشرط الانتشار في الذكر) ولو ضعيفا (وكون اللوج ممن يمكن جماعه) لا يكفي كون اللوج (أفلا) لا يمكن جماعه ولو أدخلت خشفته فربها . (والرابع ينوتها) أي فرقها (منه أي الغير) ولو بطلاق رجعي (والخامس انقضاء عدتها منه) لاستمرار جهام من وطئه لأحمال علوقها من أزال حصل منه ان كان بالغا والأبأن كان مراهقا فأكده للتعبد .

(فصل) في بيان أحكام الإبلاء وهو حرام لأنه بمن الأبداء كبيرة عند ابن حجر صغيرة عند الرملة (وهو لغة) الحلف وهو (مصدر آلى بولى) بمذاهمة في الماضي ويقال آلى بولى (أيلة) وآلية كاعطى يعطى إعطاء وعطية (إذا حلف وشرع حلف زوج) غير محبوب وغير مشلول (يصح طلاقه ليعتنع من وطء زوجته) غير الرقابة والقرناء (في قبلها) امتناعا (مطلقا) أي غير مقيد بمدة أو مثل الطلق المؤبد (أو) مقيد بمدة (فوق أربعة أشهر) ولو غالا سبع الرق إلى القاضي فيما حينئذ أم الإبلاء لا أم الإبلاء فلا بد منها بقطع طمعها من وطء تلك المدة . (وإن كان سنة وقد نظمها بعضهم فقال :

لمر كان الأيلام من خطها لده خالف وحلوف عليه وزوجته وصيفة ومده فأنهم معالي لا لقب يشده

(وهذا المعنى) أي الشرعي (مأخوذ من قول المصنف وإذا حلف) أي الزوج باسم من أسماه تعالى أو صفة من صفاته (أن لا يطأ زوجته) الحرة أو الأمة (وطئا مطلقا) بأن لا يقيد بمدة كقوله والله لا أطوك (أو مدة أي وطئا مقيدا بمدة) (تزد على أربعة أشهر) بيمين واحدة كقوله والله لا أطوك خمسة أشهر أو مقيدا بمسند الحصول كقوله والله لا أطوك حتى أموت أو يموت أو يموت فلان فلكموت بعيد في ظن ابن آدم عليه الحياة وممثل ذلك والله لا أطوك إلا في الدبر (فهو أي الحالف الذكور مولى من زوجته) بخلاف قوله لا أطوك إلا في النفاث أو إلا في الحيض أو إلا في نهار رمضان فإنه ليس بمولى

لان



شواه كحلف بالله تعالى أو بصفة من صفاته أو علق وطء زوجته بطلاق أو عتق بطلاق أو عتق كقوله ان وطنتك فأنت طالق أو فبكي حر فاذا وطئ طلقت وعنتي العبد وكذا لو قال ان وطنتك فله على صلاة أو صوم أو حج أو عتق فانه يكون مؤبدا أيضا (ويؤجل له) أي يهل للمولى حتما المولى حتما كان أو عبدا في زوجة مطقة للوطء (ان سألت ذلك شهر) أو ابتدأها في الزوجة من الایلاء وفي الرجعية من الرجعة (ثم) بعد انقضاء هذه الفينة (يخير المولى بين الفينة) بأن يوج المولى حقيقته أو قدرها من مقطوعها قبل المرأة (والتكفير) اليمين ان كان حلفه بالله تعالى على ترك وطئها (أو الطلاق) للمحلف عليها (فان امتنع) الزوج من الفينة والطلاق (طلق عليه الحاكم) طلاقا واحدة رجعية فان طلق أكثر منها لم يقع فان امتنع من الفينة فقط أمرة الحاكم بالطلاق

لأن النع فيها لمرض بخلاف الدبر فان المنع لذاته والحراد بالحلف ما يتعلق به حيث أو منع أو تحقيق خبر لا مائة كغفارة (شواه كحلف بالله تعالى أو بصفة من صفاته) أي باسم من أسماءه تعالى أو بصفة من صفاته من صفاته أو علق وطء زوجته وهو المراد بقوله (أو علق وطء زوجته بطلاق أو عتق كقوله ان وطنتك فأنت طالق أو فبكي حر فاذا وطئ طلقت وعنتي العبد) لوجود العلق عليه (وكذا) لو قال ان وطنتك فحضرتك طالق فهو مؤجل من المحاطة وإذا وطئها طلقت الضرورة لوجود العلق عليه ويؤجل الایلاء لأنه لا يلزمه بالوطء بعد ذلك شيء أو الزم ما يلزم بنذر كما (لو قال ان وطنتك فله على صلاة أو صوم أو حج أو عتق) أو فله على صدقة (فانه يكون مؤبدا أيضا) لا امتناعه من الوطء خوفا من لزوم ما يلزمه بالنذر فانه إن وطئ لم يمتنع ذلك (ويؤجل له) أي يهل للمولى حتما أي وجوبا من غير ضرب القاضى (خرا كان أو عبدا) فلا فرق بينهما في مدة التأجيل (في زوجة مطقة للوطء) بخلاف غير المطقة لأنه لا يصح منها الایلاء (ان سألت ذلك) أي التأجيل وهذا ليس بقيد فان التأجيل لا يتوقف على سؤالها ولأعلى الرفع للقاضى (أربعة أشهر) وهي حق للزوج كالإجل في الدين بخلافه فانه اقصر على شهرين في الزوجة الرقبة ولما كان اقصر على شهرين في الزوج الرقيق كذهبهما في الطلاق (وابتدأها) أي الأربعة أشهر (في الزوجة من الایلاء) أي من حين تلفظه به ولو في مبهمة عنها لامن وقت الرفع إلى القاضى (وفي الرجعية من الرجعة) لامن الایلاء لا امتناع الوطء شرعا قبل الرجعة ولا تجب من اللدة زمن ردة أحدهما لأمدة مانع ووطء منها حتى كرض وجنون ونشوز أو شرمي كتلبس بقرص من صوم أو صلاة أو احرام نعم تجب منها زمن حمض ونفاس وتستأنف اللدة بعد زوال المانع ولا تنبي على ماضى لا اعتبار التوالى للعتب في حصول الاضرار (ثم بعد انقضاء هذه اللدة) التي هي الأربعة أشهر ولم يطرأ من غير مانع للزوجة (يخير المولى) إمامان يخيره القاضى بطلبها أو تخيره هي باذن القاضى لها في ذلك (بين) خصلتين (الفينة) أي الرجوع إلى الوطء بعد أن حرمه على نفسه (بأن يوج المولى حقيقته أو قدرها من مقطوعها قبل المرأة والتكفير لليمين) فهو بالنصب مفعول معه هذا (ان كان حلفه بالله على ترك وطئها) وان كان الایلاء بغير الحلف بالله وقع ما علقه عليه من طلاق أو عتق ولزمه ما ألزمه بالنذر من صلاة أو صوم أو نحو ذلك (أو الطلاق للمحلف عليها) فان قام بالزوج مانع طبيعي كمرض طالكته بغيبة اللسان بأن يقول اذا قدرت وقت وزيد نذبا ونذمت على ما فعلت أو بالطلاق فيجوز لها المطالبة بعقد اللدة بالرجوع إلى الوطء أو بالطلاق وإذا طلق رجعية ثم رجع عاد الایلاء في مدة وتستأنف للدة من حين الرجعة وان قام بالزوج مانع شرعي كاحرام أو صوم أو واجب طالكته بالطلاق ولا تطالبه بالفينة محرمة الوطء عليه فان عصي بالوطء انحلت اليمين وسقطت مطالبتها (فان امتنع الزوج من الفينة والطلاق) وثبت امتناعه بالينة (طلق عليه الحاكم طلاقا واحدة رجعية) أو بانه لعمد دخول أو استيفاء ثلاث نياية عنه فيقول أو عتت عن فلان على فلاية طلاق أو حكمت على فلان في زوجته بطلاق (فان طلق أكثر منها) أي الواحدة (لم يقع) أي الاكثر (فان امتنع من الفينة فقط أمرة الحاكم بالطلاق) ولو اختلف الزوجان في الایلاء وفي انقضاء مدته صدق بيمينته وهذا مستثنى من قاعدة أن القول قول نافي الوطء وقد نظم بعضهم هذه القاعدة وما استثنى منها فقال :

القول قول واطى وفي سنة \* مضبوطة بالحفظ عند الثقة  
مولى كره وبنذر كره \* والوطء مع فزعة أي وعنة  
الحلف في التحليل والنوبة \* والوطء مع فزعة أي وعنة  
سوءنفاة مولى كره وبنذر كره \* والوطء مع فزعة أي وعنة  
مولى كره وبنذر كره \* والوطء مع فزعة أي وعنة



ومثل ذا الأبراء والتعليق \* بطلق لسنة تحقيق

(فصل : في بيان أحكام الظهار) وفيه شبه بالطلاق من حيث ما يوجه من التحريم وشبه بالأمر من حيث إيجاب الكفارة والعلف في معنى الخين وهو من الكبار (وهو لغة) في قول الرجل لامرأته زنت علي كظهر أبي (ماخوذ من الظاهر) فهو ما مقابل للباطن لأن الظاهر موضع الركوب في حده ذاته يقطع النظر عن خصوص الأدب ولأنه عمود البطن لأن به قوامها وعليه اعتمادها وما بمعنى الملو فكانه يقول جأوي على ظهر ككأوي على ظهر أبي (وشرعا تشبه الزوج زوجته غير البائن بأبي لم تكن حلاله) قبل ولادته في الحرمة أي بمنزلة لم يطرأ تحرما عليها وتسمى ذلك ظهرا لأن صفة التعارف عند الجاهلية أن يقول الرجل لزوجته زنت علي كظهر أبي كما قال (والظاهر أن يقول الرجل) أي الزوج ولو رفقا أو مسكرا أو مسكرا متعتيا (زوجته) ولو غائبة أو معتدة أو مجنونة أو صغيرة أو نحو ذلك (أنت) أو أنتك (علي) أو عدي أو مبي أو مبي (كظهر أبي) أو كظهر أو عتي أو يدها ومثل الأم كل محرم لم تكن حلاله قبل (وخص) أي الظاهر (الظاهر دون البطن مثلا لأن الظاهر موضع الركوب وللزوجة غير كرم الزوج) وقت الجماع في قول المظاهر أنت علي كظهر أبي كناية تلوحة لأنه يتصل من الظاهر إلى الركوب ومن الركوب إلى الزوجة لأنه لا ينفك عن الركوب الزوج فكان المظاهر يقول زنت علي كظهر أبي كناية لا تركب الأم وأيضا أنهم يستحبون ذكر الفرج وما يقرب منه في الأم وما يشبهها . وكان المظاهر طلاقا في الجاهلية وفي أول الإسلام ونصير المرأة به خراما مؤد أن القصة التي هي سبب في نزول قوله تعالى «قد سمع الله» إلى أربع آيات تقتضي أنه كان طلاقا لأجل بعده لا رجعة ولا بعقد لأن المرأة وهي غولة بنت ثعلبة لما جاءت به صلى الله عليه وسلم وأخبرته بأن زوجها أوس بن الصامت الأنصاري ظاهرها فقال حرمت عليه فأظهرت ضرورتها بأن معها من زوجها أولاد أصغار أن صحتهم إلى نفسها جاعوا وإن ردهم إلى أبيهم ضاعوا لأنه كان قد عمى وكبر وليس عنده من يقوم بأمرهم وجاء زوجها إلى النبي صلى الله عليه وسلم وهو يقاد في رثدهم إلى ما يكون شبيها عودها إلى زوجها بل قال لها حرمت عليه فقالت ما طلقني فقال حرمت عليه فأعيت الصغار أولادها وسكت إلى الله تعالى فنزلت هذه الأربع آيات فلو كان الظاهر رجعا لأرشد النبي صلى الله عليه وسلم إلى الرجعة أو بآية تحل له بعقد لأمه بتجديد نكاحه فتوقفه صلى الله عليه وسلم وانتظاره للوحي دليل على أن طلاقه لأجل بعده لا رجعة ولا بعقد (فأذا قال) أي المظاهر (لها ذلك أي أنت علي كظهر أبي) ولو مرارا بقصد التأكيد (ولم يتبعه بالطلاق) أي مثلا بأن سكت بعده من ناس لفظ أنت طالق مثلا ولو جاهلا أو ناسيا (صار عاتدا من زوجته) لأن تشبه بالأم مثلا فيقتضي أن لا يسكنها زوجة فان أمسكها زوجة جعد عاتدا قال لأن العود في القول مخالف للظاهر غير الموقت وغير اللقيد يمكن وفي غير الرجعة أما في الظاهر الموقت فلا يصير عاتدا إلا بالوطء في الوقت وتجب المبادرة إلى النزاع لحرمة الوطء قبل التكفير أو انقضاء المدة وكذا لا يصير عاتدا في اللقيد يمكن إلا بالوطء في ذلك المكان والعود في الرجعة إنما يحصل بالرجعة (ولزمه حينئذ) أي حين اذ صار عاتدا (الكفارة) وان طلقها بعد ذلك (وهي) أي الكفارة (مرتبة) ابتداء وانها ككفارة القتل وكفارة الجماع في نهار رمضان بخلاف كفارة الخين فانها بخبرة أنه مرتبة انتها ونظم بعضهم في قوله :

كفارة الخين مائة دينار

ظهارا وقتلا والجماع مائة \* قرئت وخبرن علي الصديق والاذي

وفي حلف بالله خير وربن \* وهذا سبع أن حفظت فحقتا

سما ككوسه سبع مائة

وذكر

(فصل : في بيان أحكام

الظهار) . وهو لغة

ماخوذ من الظاهر وشرعا

تشبه الزوج زوجته

غير البائن بأبي لم

تكن حلاله (والظهار

أن يقول الرجل لزوجته

زنت علي كظهر أبي)

وخص الظاهر دون

البطن مثلا لأن الظاهر

موضع الركوب والزوجة

مركوب الزوج (فإذا

قال لها ذلك) أي أنت

علي كظهر أبي (ولم يتبعه

بالطلاق صار عاتدا)

من زوجته (ولزمته)

حينئذ (الكفارة)

وهي مرتبة

كفارة دين أو وثاق



(وذكر المصنف بيان ترتيبها في قوله (والكفارة عتق رقبة) ولو موصوبة وآفة وموهونة والراهن مؤسّر وجائنة ومنعتاً قبلها في حرارة وإن كان الاعتاق في مزين كان ملكاً لمعسر نصف عبد فاعتقه عن كفارته ثم ملك نصفه الآخر فأعتقه فإن لم ينوها عند اعتاق باقية لم يحزه عنها (مؤمنة) أي (مسليمة) أي قبل العتق فلو قارن العتق الاسلام لم يجز (ولو باسلام أحد ابويها) أي الرقبة تبعاً لقائي أولدار (سليمة من المصوب المصرة بالعمل والكسب إضراراً بيناً) أي واضحاً لكون العيب عتقاً بخلاف التسير فيجزى فاقد الأنف أو الأذنين أو أصابع الرجلين ويجزى الأقرع والأعرج الذي يمكنه تبايع المثل من غير مشقة لاحتمل عادة والأعور إذا كان نصر عينه السليمة فويأ والأصم والأخرس إذا فهم الإشارة وأفهم بشارته والكسر وط المتبرة في الرقبة شتة وقد جمعها بعضهم نظماً من الجز فقال :

لصحة الاعتاق عن كفارة \* بحيث شروط بأوجز المصاره  
حرية المتيق إيمان العتيق \* وفقد العيب كسباً يطبق  
كالم ربي عديم استحقاق \* للعتق فافهمه بلا شقاق  
وعدم العوض تمام السنة \* لا شرط منه لاقص السنة  
(فإن لم يجد المظاهر الرقبة المذكورة بأن عجز عنها) عند الشرع في التكفير (حسناً أو شرعاً) كأن لم يجدتها أو وجده واحتاج إليه للمؤنة أو وجد الرقبة واحتاجها للخدمة وليس من العجز الشرعي وجودها بأكثر من ثمن مثلها فلا ينتقل للصوم بل يصير إلى أن يجدها ضمن مثلها (فصيام شهرين متتابعين) ويعتبر الشهران بالهلال ولو نقص كل منهما عن ثلاثين يوماً) لأنه للعتق شرعاً (ويكون صومهما بنية الكفارة من الليل) ولا يشترط تعيين كونها ظهراً أملاً كما يجب النية في الاعتاق أو الطعام (ولا يشترط نية تتابع في الأصح) فإن لم يستطع المظاهر صوم الشهرين) لجزم أو مرض يدوم شهرين ثلثاً أو سفيراً ولبقية شديدة لا تحتمل عادة ولو كانت تلك الشقة لشتي (أو لم يستطع تتابعهما فاطعام مسكينين أو فقيراً) من أهل الزكاة أي عليهم بدفع الطعام إليهم فيعطى (كل مسكين أو فقير مئة من حسن الحب المخرج في زكاة الفطر) وحينئذ فيكون من الكفر كبر وشعر لادقيق وسوي وإذا عجز المكفر عن الحصول الثلاث استقرت الكفارة في ذمته (إلى أن يقدر على خصلته من الثلاث) فإذا قدر بعد ذلك أي العجز (على خصلته فعلياً) وإذا قدر على أكثر منها أوجب الترتيب (ولو قدر على بعضها) أي الخصلة الواحدة في خصوص الطعام (كمد طعام أو بعض مئذ آخره) أي بعض الخصلة لأن التسو لا يسقط بالمعسور ويبقى الباقي في ذمته (ولا يحل للظاهر) ظهراً مطلقاً (وطؤها أي زوجته التي ظاهرها حتى يكفر بالكفارة للذي كورة) كلها لا بعضها إن لم يخف الزنا كما قال شيخ الإسلام في التحرير ولو طلق زوجته ثلاثاً أو ظاهر منها أو لا عنها ثم ملكها بأن كانت أمة لم يطأها حتى تحلل في الأولى ويكفر في الثانية وأما الثالثة فلا يطؤها أصلاً لأنها حُرمت عليه أبداً.

فصل : في بيان أحكام القذف \* أي الرمي بالزنا (واللعان وهو) أي اللعان (لغة) البعادة فهو (مصدر) (للأع) مأخوذ من اللعن أي البعدي) وسمى معنى اللعان بلفظ اللعان لبعده الكاذب من الزوجين من الرحمة ولبعده كل منهما عن الآخر فلا يحتمل أن يبدأ في الدنيا ولا في الآخرة (وشرعاً كلمات مخصوصة) وهي خمس معلومة (جعلت حجة للمظن) أي جعلت سبباً دافعاً للحديث

من التسبب للصرة بالعمل والكسب) إضراراً بيناً (فإن لم يجد المظاهر الرقبة المذكورة بأن عجز عنها) عند الشرع في التكفير (حسناً أو شرعاً) كأن لم يجدتها أو وجده واحتاج إليه للمؤنة أو وجد الرقبة واحتاجها للخدمة وليس من العجز الشرعي وجودها بأكثر من ثمن مثلها فلا ينتقل للصوم بل يصير إلى أن يجدها ضمن مثلها (فصيام شهرين متتابعين) ويعتبر الشهران بالهلال ولو نقص كل منهما عن ثلاثين يوماً) لأنه للعتق شرعاً (ويكون صومهما بنية الكفارة من الليل) ولا يشترط تعيين كونها ظهراً أملاً كما يجب النية في الاعتاق أو الطعام (ولا يشترط نية تتابع في الأصح) فإن لم يستطع المظاهر صوم الشهرين) لجزم أو مرض يدوم شهرين ثلثاً أو سفيراً ولبقية شديدة لا تحتمل عادة ولو كانت تلك الشقة لشتي (أو لم يستطع تتابعهما فاطعام مسكينين أو فقيراً) من أهل الزكاة أي عليهم بدفع الطعام إليهم فيعطى (كل مسكين أو فقير مئة من حسن الحب المخرج في زكاة الفطر) وحينئذ فيكون من الكفر كبر وشعر لادقيق وسوي وإذا عجز المكفر عن الحصول الثلاث استقرت الكفارة في ذمته (إلى أن يقدر على خصلته من الثلاث) فإذا قدر بعد ذلك أي العجز (على خصلته فعلياً) وإذا قدر على أكثر منها أوجب الترتيب (ولو قدر على بعضها) أي الخصلة الواحدة في خصوص الطعام (كمد طعام أو بعض مئذ آخره) أي بعض الخصلة لأن التسو لا يسقط بالمعسور ويبقى الباقي في ذمته (ولا يحل للظاهر) ظهراً مطلقاً (وطؤها أي زوجته التي ظاهرها حتى يكفر بالكفارة للذي كورة) كلها لا بعضها إن لم يخف الزنا كما قال شيخ الإسلام في التحرير ولو طلق زوجته ثلاثاً أو ظاهر منها أو لا عنها ثم ملكها بأن كانت أمة لم يطأها حتى تحلل في الأولى ويكفر في الثانية وأما الثالثة فلا يطؤها أصلاً لأنها حُرمت عليه أبداً.

فصل : في بيان أحكام القذف واللعان وهو لغة البعادة وهو مصدر مأخوذ من اللعن أي البعدي وسمى معنى اللعان بلفظ اللعان لبعده الكاذب من الزوجين من الرحمة ولبعده كل منهما عن الآخر فلا يحتمل أن يبدأ في الدنيا ولا في الآخرة (وشرعاً كلمات مخصوصة) وهي خمس معلومة (جعلت حجة للمظن) أي جعلت سبباً دافعاً للحديث



عن المحتاج (إلى فني من طعم فرائشه) أي المصطر (والحق المار به) أي بانصطر أي إلى فني زوجة  
 أطخت نفسها بالزنا من واقعة على الزوجة والفراش هو الزوجة لأن الرجل يفرشها عند الوطء  
 لوئت نفسها فيه كإظهار في مقام الإضمار ويحتمل أن المراد بمن الرجل الزاني أي إلى فني رجل طغ  
 زوجه المضطر ويحتمل أن المعنى جعلت حجة أي جعل الله هذه الكلمات حجة لأن كل كلمة من  
 الكلمات الأربع بمنزلة شاهد بالكلمات الأربع بمنزلة الشهود الأربع الذين بهم حجة في الزنا  
 ونحوه. والاصل أن الزوج يتلى فني امرأة لدفع المار الذي أحقته به ولدفع النسب الفاسدان كان  
 هناك ولد ينفه وقد يتعد عليه إقامة البيئة فجعل اللعان بينه وبين زوجته لأن البيئة لأن العادة أن  
 لا يجد بيئة كقولها والحق المار به عطف مسبب على سبب. فان قيل الرجل غير مضطر للقذف إذ لا يمكن  
 هناك ولد؟ أجيب بأن الكلام على تقدير مضافين أي إلى دفع موجب فني من ذكر فتح الميم وهو  
 الحد والقذف مجاز أن علم زناها بأن رآها بنية زنى أو طئه بنية فوكدا كيان زناها بغير مضمونا  
 بقرينة كان رآها في خلوة ولو مرة واحدة أو رآها تخرج من عنده ولا يكفي مجرد الشبايح ولا  
 القرينة المذكورة ويحتمل أن لم يعلم زناها ولم طئه بنية فوكدا حرم عليه قذفها ولما لم يكن  
 هناك ولد لأنه يلحقه بالفراش وإن علم أن الولد ليس منه بأن طأها أصلا زناه بنية وكذا إذا وطئها  
 ولكن ولده في وقت يكون ستة أشهر من وطئه أو في وقت فوق أو بع سنتين منه وكذا إذا ظن أن  
 الولد ليس منه بأن ولده في وقت بين ستة أشهر وأربع سنين من الوطء بعد استبراء منه بحيث  
 وأمكن كون الولد من الزنا بعد الاستبراء بأن ولده في ستة أشهر من الزنا والقذف حينئذ واجب فوراً  
 لأن نفي الولد على الفور كالرد بالعيب بأن باي القاضي ويقول له إن هذا الولد ليس مني فان أخرتك  
 لم يصح نفيه بعد وأما اللعان فهو على التراخي بعد ذلك إذا أمره الحاكم ولو علم زناها واحتمل كون  
 الولد منه ومن الزنا على السواء بأن لم يستبرأها بحيث حرم النفي والقذف واللعان وعامة لفراش  
 وأما إذا لم يكن هناك ولد فلا يضطر للقذف الزوجة وإن جازله القذف واللعان لأن الأولى له أن يستبرأ  
 عليها ويطلقها إن كرهها (وإذا زنى أي قذف الرجل) المكلف (زوجته) البالغة العاقلة الحرة المسلمة  
 الصفة عن وطئ بعد بوجاهة تكافئها واختيارها وعلمها بالتحريم (بالزنا) في مقام إظهار التعبير  
 (فعله) (اللعن برأه) (حد القذف) لها والزاني الذي قذفها فله عليه حدان ولا يسقط حد أحدهما  
 بقول الآخر (وسياتي) في فصل القذف (أنه) أي حد القذف (ثمانون جلدة) إن كان القاذف حراً واللا  
 فاربعون (الآن يقيم الرجل القاذف البيئة بزنا المقدوفة) فيرفع عنه الحد أو التعزير في فني غير  
 المحصنة (أو يلعن الزوجة المقدوفة) لدفع الحد (وفي بعض النسخ أو يلعن أي) بأن يكلم  
 اللعان لكن بشرط أن يكون ذلك (بأمر الحاكم) أي تلقينه والآ فلا يعتبه (أومن في حكمه  
 كالحكم) حيث لا ولد ينفه أما إذا كان هناك ولد فلا يصح التعذيب إلا أن يكون الولد مكلفاً  
 وبرضى به فلا بد من رضاه ولا يكفي برضا أبيه وأمه لأن له حقاً في النسب فلا يجوز رضاهما في  
 حقه (فيقول) أي الزوج بالنصب (عند الحاكم) وجوباً بمائة السيد في اللعان بين أمته وعبد ورسول  
 الخلف في اللعان بالمكان والزمان والتقليط بالمكان فيكون في أشرف مواضع بلاد اللعان لأن في ذلك  
 تأنيلاً في الزجر عن البين الفاجرة فيكون (في الجامع) والأولى أن يكون (على النهر) ككونه على  
 الوعاء والزجر لا يكون أعرف بقاع السجد لأن بقاعه لا تتفاوت في الفضيلة وتلاعن نحو حائض  
 باب مسجد الجامع لتحريم مكافئته ولتلاعن بالزمان في السلم يكون بمصلحة غير في أي يوم

إلى فني من طعم  
 فرائشه والحق المار به  
 (وإذا زنى) أي قذف  
 (الرجل زوجته بالزنا  
 فله عليه حد القذف)  
 وسياتي أنه ثمانون  
 جلدة (إلا أن يقيم)  
 الرجل القاذف (البيئة)  
 بزنا المقدوفة (أو يلعن)  
 الزوجة المقدوفة وفي  
 بعض النسخ أو يلعن  
 أي بأمر الحاكم أو من في  
 حكمه كالحكم (فيقول)  
 عند الحاكم في الجامع  
 على النهر



كان ان كان طلب اللعان حثيثا والا في عصر يوم الجمعة ويسن التغليب أيضا (في) حضور (جماعة من) أعيان (الناس) وصلحهم (أقلمهم أربعة) ثبوت الزنا بهم ويبدأ في اللعان بالزوج فيقول (أشهد بالله أتقن الصادق فما ربيت به زوجتي الغائبة) أي عن البلد أو عن مجلس اللعان (فلانة) فيسبها ويرفع نسبها فثبوتها عن غيرها دفعا للاشبهاء (من الزنا وان كانت حاضرة) بمجلس اللعان (أشار لها بقوله زوجتي هذه وان كان هناك ولد بنفسه) ولم يكن معلوما عند الناس أنه ليس منه (ذكره) أي الولد (في) كل من (الكلمات) الخمس فان كان الولد معلوما عندهم أنه ليس منه كزوج مسوح أو صغير لم يحج لنفيه لأنه منفي عنه شرعا كما لو طلقها في عجل العقد أو نكح امرأة في المشرق وهو في المغرب (فقال) في كل من الخمس (وان هذا الولد) أو ان حملها (من الزنا) هنا فبا لو رماها بالزنا وأما اذا رماها بوطه الشبهة التي أحتمل كون الولد منه فيقول وان هذا الولد من اصابة غيرة على فراشي (وليس مني) ولو اقتصر على قوله من الزنا لم يكف في الاتقاء عند الأكثرين لاحتمال أن يعتقد أن الوطه بالشبهة زنا ولكن صحح بقوى أنه يكفي حمل لفظ الزنا على حقيقته ولو اقتصر على قوله ليس مني لم يكف على الصحيح ولو أغفل ذكر الولد في بعض الكلمات احتاج لنفيه إلى إعادة اللعان لوجوب الوالدة بين كلمات اللعان ولا يحتاج المرأة إلى إعادة لعانها (ويقول الملاءن هذه الكلمات أربع مرات) لتكون كل مرة بمنزلة شاهد وأما الكلمة الخامسة الآتية فمؤكدة لمقاد الكلمات الأربع لأنها قائمة مقام شاهد (ويقول في المرة الخامسة بعد أن يحفظ الحاكم أو الحاكم) مذبا (بتخويفه لمن عذاب الله تعالى في الآخرة وأنه أشد من عذاب الدنيا) ويقرأ عليه قوله تعالى «ان الذين يشكرون بعد الله وأعانهم غنا قليلا» الآية ويذكر قوله صلى الله عليه وسلم للتلاعين : حسبكم على الله أحدكم كما كاذب هل من تائب ويأمر الحاكم رجلا أن يضع يده على فيه لعله ينزجر فان أتى بعد مبالغة الحاكم في وعظه إلا الاضي قال له قل (وعلى لغة الله ان كنت من الكاذبين فبا ربيت به هذه من الزنا) فان كانت غائبة ذكرها بما يميزها من اسمها ونسبها كما في الكلمات الأربع (وقول المصنف على المنبر في جماعة) وكذا في الجامع (ليس يوجب في اللعان بل هو سنة) للتغليب (ويتعلق بلعانه أي) بتمام لعان (الزوج وان لم تلأعن الزوجة خمسة أحكام) فلا تنوقف على لعانها كما يقول بمالك ولا على قضاء القاضي كما يقول أبو حنيفة (أحداه سقوط الحد أي حد القذف للزوجة الملائنة عنه) أي الزوج (ان كانت) أي الملائنة (محصنة وسقوط التعزير عنه ان كانت غير محصنة) ولا يسقط حد قذف الزاني عن الملائنة ان كان الزاني الذي قذفه بها محصنا أو تعزيره ان كان غير محصن إلا ان ذكره في كلمات اللعان وإذا لم يذكره فلا إعادة اللعان ليسقط الحد عنه (والثاني وجوب الحد عليها أي حثيثا) الذي ثبت بلعانه (مسئلة كانت أو كافرة) ويستمر وجوبه عليها (ان لم تلأعن والثالث زوال الفرائس) أي الزوجية وهو انفساخ نكاحها لحصول فرقة من غير لفظ (وعبر عنه) أي زوال الفرائس (غير المصنف بالفرقة المؤبدة وهي) أي الفرقة (حاصلة ظاهرا وباطنا وان كذب الملاءن نفسه) فلا نفقة لها وان كانت حاملا (والرابع نفي) نسب (الولد عن الملاءن) ان نفاه في لعانه ولو استلحقه بعد ذلك لحقه (أما الملاءنة فلا يثبت عنها نسب الولد) لقوله صلى الله عليه وسلم «فرق بينهما وألحق الولد بالمرأة» رواه الشيخان ولا يصح نفي أحد نوأمين دون الآخر لأن الله تعالى لم يحرر العادة بان يجتمع في الرحم ولد من ماء رجل وولد من ماء آخر لأن الرحم اذا دخله المني انسدت فيه فلا يقبل مني آخر ولا عن نفي الحمل فبان أن لا حمل أو لا عن ولا ولد فبان فساد نكاحه بمان مؤبدة وهي حاصلة ظاهرا وباطنا وان كذب الملاءن نفسه (الرابع نفي الولد) عن الملاءن (فلا يثبت عنها نسب الولد

كانت حاضرة أشار لها بقوله زوجتي هذه وان كان هناك ولد بنفسه ذكره في الكلمات فيقول (وان هذا الولد من الزنا وليس مني) ويقول الملاءن هذه الكلمات أربع مرات ويقول في المرة الخامسة بعد أن يحفظ الحاكم أو الحاكم) (أو الحاكم) بتخويفه لمن عذاب الله تعالى في الآخرة وأنه أشد من عذاب الدنيا (وعلى لغة الله ان كنت من الكاذبين) فبا ربيت به هذه من الزنا وقول المصنف على المنبر في جماعة ليس يوجب في اللعان بل هو سنة (ويتعلق بلعانه) أي الزوج وان لم تلأعن الزوجة (خمسة أحكام) (سقوط الحد) أي حد القذف للزوجة الملائنة عنه (ان كانت محصنة وسقوط التعزير عنه ان كانت غير محصنة (3) الثاني (وجوب الحد عليها) أي حد زناها مسئلة كانت أو كافرة ان لم تلأعن (3) الثالث (زوال الفرائس) وعبر عنه غير المصنف بالفرقة



أمة واشترها وفي الطلقات زيادة على هذه الخمسة منها سقوط حضانتها في حق الزوج ان لم تلأعن حتى لو قدفا بعد ذلك بزنا لا يحد (ويسقط الحد عنها بأن تلتنم) أي تلأعن الزوج بعد تمام لعانته (فتقول) في لعانها ان كان اللأعن حاضراً (أشهد بالله ان فلانا هذا من الكاذبين) على (فما رماني به من الزنا وتكرّر اللأعنة هذا الكلام أربع مرات) فان كان الزوج غائباً مبرّته باسمه ونسبه (وتقول في المرة الخامسة من لعانها بعد أن يعظم الحليم أو الحكم) تدب في هذه المرة (بتخويفه لها من عذاب الله في الآخرة وأنه أشد من عذاب الدنيا) وبأمر الحاكم امرأة بأن تضع يدها على فيها لعنها تنزجر فان أبت الا من اللحن في تمام اللعان قال لها قولي (وعلى غضب الله ان كان من الصادقين فيما رماني به من الزنا) ولا تحتاج المرأة الى ذكر الولد لأن لعانها لا يؤثر فيه وقيل ذكره فتقول هذا الولد لولده لبيسوي اللعانان (وكما ذكر من القول المذكور محله في الناطق) سواء كان زوجاً أو زوجة (أما الآخر في لآعن بإشارة مفهمة) خمس مرات بدل الكلمات الخمس في جانب كل من الزوج والزوجة أو بكتابة كالبصع فان لم يكن له ذلك لم يصح قدفا وللعان ولا غيرهما لتعذر الوقوف على ما يريده ويصح للعان بالعجنية ولن يعرف العربية لأن الغلب عليه معنى اليمين أو الشهادة (ولو أبدل في كلمات اللعان لفظ الشهادة بالحلف) ونحوه (كقول اللأعن أحلف بالله) أو أقسم بالله (أولفظ الغضب باللحن) أو غيره كالإعانة (أو عكسه كقولها) أي المرأة (كلمة الله وقوله) أي الرجل (غضب الله على) أو أبدل لفظ الله بلفظ الرحمن (أو ذكر كل من الغضب واللحن) أو واحد منهما (قبل تمام الشهادات الأربع لم يصح) أي اللعان (في الجميع) اتباعاً للنص كما في الشهادات .

(فصل في أحكام العدة وأنواع المعتدة وهي من كونها متوفى عنها وغير متوفى عنها وكل منهما إما حامل أو غير حامل وعلى كل إما حرة أو أمة (وهي أي العدة لغة) أيام الافتراق وهي (الاسم) أي اسم مصدر (من اعتد) ومصدره الاعتداد (وشرعاً ترخص المرأة مدة يعرف فيها برأه رحمها) من الحمل (بأقراء) في غير المتوفى عنها (أو أشهر) في المتوفى عنها والصغيرة والأيسة (أو وضع حمل) وقوله فيها متعلق برخص وقوله بأقراء متعلق بعرف وتكون العدة أيضاً للعتبة ولتحرزها على زوجها فيمن مات عنها قبل الدخول أو وهو ممسوح أو بعده وكان حبياً أو كانت صغيرة (والعتدة على ضربين متوفى عنها زوجها وغير متوفى عنها) فلفظ متوفى في الموضعين على صيغة اسم المفعول وزائب الفاعل لفظ عنها وقول الشارح زوجها بيان معنى لا يان اعراب ولا يجوز جعله نائب فاعل لأن يلزم على ذلك أن المصنف حذف نائب الفاعل وهو لا يجوز وتخصّ عدة الوفاة بالنكاح الصحيح أما الفاسد فان لم يقع فيه وظه فلا شيء فيه وان وقع فهو وسط شبهة وفيه كما في قرقة الحى

واللحن قبل تمام الشهادات الأربع لم يصح في الجميع (فصل في أحكام العدة وأنواع المعتدة وهي لغة الاسم من اعتد وشرعاً ترخص المرأة مدة يعرف فيها برأه رحمها بأقراء أو أشهر أو وضع حمل (والعتدة على ضربين متوفى عنها زوجها وغير متوفى عنها



أي بالحيض عنها زوجها أن كانت أي المدة عن وفاة (حرة حاملا فعدتها عن وفاة زوجها بوضع الحمل) أي بانفصاله (كله) حتى شجرة المذنب (حتى تأتي تومئ) بينهما يكون ستة أشهر (مع إمكان نسبة الحمل للبنت ولو أحبالا) أي ولو كان ذلك الحمل بالنكاح (كمن في بلان فلومات حتى لا يولد له) أي لا يوجد الولد لئلا ذلك المدة لعدم بلوغه أو أن الاحتلام (عن) زوجها حاملا فعدتها بالأشهر (وهي أربعة أشهر وعشرة أيام) (لا بوضع الحمل) لعدم نسبه إلى العتي التوفي لأنه لم يعمد لثله ولادة وتحسب الأشهر مع وجود الحمل حتى لو تمت مع وجوده انقضت المدة على أنه من الزنا بالنظر للمدة وأن كان يحمل على أنه من الشبهة تحسبنا لظن بالنظر لعدم الحدة على المدة وهذا حكم مالم يجهل حال الحمل هل هو من زنا أو من وطء الشبهة ولو نكح حاملا من زنا صح نكاحه قطعا وجزاه وطؤها قبل وضعه على الصبح ولو كانت حاملا من وطء الشبهة فعدتها أربعة أشهر وعشر ليال بعد وضع الحمل حتى لو حملت بشبهة في المدة حكمت الباقى بوضع الحمل لأن عدة الحمل متقدمة تقدم أو تأخر (وان كانت) أي المدة عن وفاة (حاملها فعدتها أربعة أشهر وعشرا) أي وتر يد عشرا (من الأيام بلبالها) وأن لم يوطأ أو كانت صغيرة أو زوجة صبي لم يبلغ أو أن الامناء أو زوجة مجموع بشرط أن تكون حرة (وتعتبر الأشهر بالأهلة ما أمكن) أي مدة أمكان اعتبارها بالأهلة بان وافق محرم الزوج أو أول الشهر فعدتها أربعة أشهر بالأهلة ثمانية أو ناقصة (ويكمل النكسر ثلاثين يوما) وتكمل بذلك بغير ليال وحكمة الأربعة أشهر أنها لو كانت حاملا لتحرك في المدة فيها لنفخ الروح فيه حينئذ وزيدت العشر استظهارا ولومات عن مطلق رجعية أثقلت إلى عدة وفاة مع علم حسيان ما تقدم (وغيره للتوفي عنها زوجها) وهي المدة عن فرقة طلاق أو فسخ بغير أو انقضاء رضاع أو ليلان (أن كانت حاملا فعدتها بوضع الحمل المنسوب لصاحب المدة) زوجها كان أو غيره كالواحد في النكاح الفاسد ولو كان الحمل من قبله لا يمكن نكاحه من الثاني بذلك ولهذا لو استلحقه لحقه (وان كانت) أي المدة عن الفارقة في الحياة (حائلا) أو حاملا بحمل غير منسوب لصاحب المدة (وهي من ذوات القربى أي صواحب الحيض) بأن كانت تحيض ولومرة ولم تبلغ سن اليأس (فعدتها ثلاثة قروء وهي الأظفار وأن طلفت طاهرا بان) سبق لها حيض أو نفاس وقد بقي من زمن طهرها بقية (وأن قلت بعد طلاقها انقضت عدتها بالطنين في حيضة بالثمة) للحصول الأفرأ الثلاثة في ذلك بأن تحسب ما بقي من الطهر الذي طلفت فيه قروءا سواء ساءم فيه أم لا (أو طلفت حائضا أو نفاسا) أو طلفت مع آخر طهرها كأن قال أنت طالق آخر طهرك (انقضت عدتها بالطنين في حيضة رابعة) لتوقف حصول الأفرأ الثلاثة على ذلك وزمن الطمن في الحيضة ليس من المدة بل ليقين به انقضاء عدتها (وما بقي من حيضها لا يحسب قروءا) خلافا للحنفية في قولهم الأفرأ هي الحيضات ولا يحسب طهر من لم يحض أصلا ثم حاض في أثناء العدة بالأشهر قروءا لأن الطهر هو طهر محتوش بدمين على القول الأظهر (وان كانت تلك المدة صغيرة) أي قبل البلوغ (أو كبيرة) أي بعد البلوغ بالسنة (لم تحض أصلا ولم تبلغ سن اليأس أو كانت متحيرة أو آيسة) من الحيض (فعدتها ثلاثة أشهر هلالية ان انطبق طلاقها على أول الشهر) كان علقه ما أو بانسلاخ ما قبله (فان طلفت في أثناء شهر) أي قبل اليوم الآخر معه (فعدته هلالان ويكمل النكسر ثلاثين يوما من الشهر الرايم) سواء كان الشهر الذي طلفت فيه تاما أم ناقصا وهذا في غير المتحيرة أما هي فان طلفت في أثناء الشهر فان كان الباقي يسع حيضا وطهرا بان كان ستة عشر يوما أو أكثر تحسب لها قروءا لأشهره على طهر بلا شك وتكمل بشهرين هلالين مدة وان كان لا يسع شيئا وطهرا بان كان دون ستة عشر يوما لم تحسب لها قروءا أو فعدته ثلاثة أشهر

(٢٩ - فوف الحبيب الغريب) فان طلفت في أثناء شهر فعدته هلالان ويكمل النكسر ثلاثين يوما من الشهر الرابع



قبل الدخول بها لعدة  
عليها) سواء بكبرها  
الزوج فيادون الفرج  
أم لا (وعدة الأمة)  
الحامل اذا طلق طلاقا  
رجعيا أو بائنا (بالحمل)  
أي بوضعه بشرط نسيته  
الى صاحب العدة وقوله  
(كعدة الحرة) الحامل  
أي في جميع ما سبق  
(و بالافراؤ أن تعتد  
بقربن) (وللبعضة  
والمكاتبة وآم الولد  
كالأمة) (و بالشهور  
عن الوفاة أن تعتد  
بشهرين وخمسين ليل  
(و عدتها) (عن الطلاق  
أن تعتد بشهر ونصف)  
على النصف وفي قول  
شهران وكلام الغزالي  
يقضي ترجيحه وإنما  
الصنف لجعله أولى حيث  
قال (فان اعتدت  
بشهرين كان أولى)  
وفي قول عدتها ثلاثة  
أشهر وهو الأحوط كما  
قال الشافعي رضي الله  
عنه وعليه مجمع من  
الأصحاب

فصل في أنواع  
للعدة وأحكامها  
(ويجب للمعدة الرجعية  
السكنى) في مسكن  
فراقها ان لاقى بها  
(والنفقة) والكسوة

الآن تكون نازرة قبل طلاقها

هلالية (فان حاصت العتدة في الاشهر وجب عليها العدة بالافراؤ) لأنها الاصل في العدة وقد قدرت عليها  
قبل الفراغ من بدنها فتنتقل اليها كالميتة اذا وجد المأوى في خلال التيمم (أو) حاصت العتدة (بعد انقضاء  
الأشهر لم تحب الأفرأ) وهذا في غير الإيسة أما في الإيسة فالأظهر أن نكحها زوجها آخر فلا شيء عليها ولا واجب  
عليها الأفرأ لتبين أنها ليست إيسة ولو انقطع الدم قبل علم الأفرأ اشتأفت عدة بالاشهر لأنها إيسة  
حينئذ (والمطلقة) وكذا المفسوخة (فيل الدخول بها) أو قبل الوطء أو استدخل المني ولو في الدبر فبها  
(لعدة عليها) سواء بكبرها أو لا الزوج فبادون الفرج أم لا) لكن لو كان عليها بقية عدة سابقة ثم أصبح  
نكاحها حتى تنبأ كما لو طلقها بائنا بنحو خلع ثم عقد عليها قبل تمام عدته كان بقي منها قرآن ثم  
طلقها قبل وطئها وما في معناه من استدخال المني المحرم فلا بد من إتمام العدة السابقة بالقرين الباقيين  
ولا شهر كالأفرأ وبذلك يلغى فقال لنا مطلقه قبل الدخول نكحها العدة (وعدة الحامل اذا  
طلق طلاقا رجعيا أو بائنا) أو مات عنها زوجها (بالحمل أي بوضعه) تحيا كان أو ميتا أو مضعفة فيها  
صورة وأقالت القوابل لو بقيت لتصورت (بشرط نسيته) أي الحمل (الى صاحب العدة) فان لم يمكن  
نسيته اليه كان مات أو طلق زوجته وأنت بولي في وقت دون سنة أشهر من النكاح فلا تنقض عدتها  
بوضعه لا تنفائه عن الزوج (وقوله كعدة الحرة) الحامل أي في جميع ما سبق أي من فرقة الحياة وفرقة  
الموت ولا فرق في فرقة الحياة بين فرقة الطلاق وفرقة الفسخ (وعدة الأمة) (بالأفرأ) عن فرقة طلاق  
أو فسخ ولو مستحاضة غير متحيرة (أن تعتد بقربن) لأنها على النصف من الحرة وإنما كملت القرء  
الثاني لتعذر معرفة نصفه اذ لا يظهر نصفه إلا بما به (وللبعضة والمكاتبة) (وآم الولد كالأمة)  
أقنته في العدة وان عتقت في عدة رجعية كملت عدة حرة في الأظهر أو في عدة يئونة أو وفاة كملت عدة  
أمة فكانها عتقت بعد انقضاء العدة أما الأمة المتحيرة فان طلقت في أول الشهر اعتدت بشهرين هلالين  
وان طلقت في أثناء الشهر فان كان الباقي منه ستة عشر يوما فاكثر حست قرءا فأكمل بعده بشهر هلالى  
والأخرى واعتدت بعده بشهرين هلالين (و) عدتها (بالشهور عن الوفاة) أي وفاة زوجها ولو قبل  
الدخول (أن تعتد بشهرين وخمسين ليل) ويقاس في الانكسار بما تقدم (وعدتها عن الطلاق) وما في  
معناه كالفسخ (أن تعتد بشهر ونصف) (لأنها بدل عن القرين في ذات الأفرأ (وكلام الغزالي  
من الحرة (وفي قول) محمدتها (شهران) لأنها بدل عن القرين في ذات الأفرأ (وكلام الغزالي  
يقضي ترجيحه) أي هذا القول (وأما المفسوخة فجعله) أي هذا القول (أولى) لا واجبا (حيث قال فان  
اعتدت بشهرين كان أولى وفي قول عدتها) أي الأمة التي تعتد بالشهور (ثلاثة أشهر وهو الأحوط كما قال  
الشافعي رضي الله عنه وعليه) أي هذا القول (جمع من الأصحاب) أي أصحاب الشافعي رضي الله عنهم وكذلك  
لأن الماء لا يظهر أثره في الرحم إلا بعد ثلاثة أشهر فان الولد يتخلق في ثمانين يوما ثم يبين الحمل بعد ذلك وما  
يتعلق بالطبع لا يختلف بالرق والحرية

فصل في أنواع العتدة وأحكامها وما يجب لها وعليها ما كانت بائنا أو رجعية (ويجب للمعدة  
الرجعية) ولو حائلا وأمة مسلمة له لئلا يوارا (السكنى في مسكن فراقها ان لاقى بها) فان كان حائلا غير  
بين الاستمرار فيه وطلب النقل الى لاقى بها وان كان نفقة تحترق هو بين ابقائها فيه ونقلها الى لاقى بها  
الكفيرة أو الأمة اذا لم تحب نفقة ما قبل الفراق فلا سكنى لهما (والنفقة والكسوة) بحسب حاله من يسار وعسر  
وتوسط ما لم تنتقل لعدة الوفاة والأبأن مات زوجها كرهى في العدة أنقطع نفقتها ولو حاملا لأنها صارت  
معدة وفاة وهي لا نفقة لها ولو حاملا بخلاف الحامل البائن فان لها النفقة ولو مات زوجها كرهى في العدة لا  
لأنه انتقل لعدة الوفاة فتستمر نفقتها لانه دوام مع عدم كونها في حكم الزوجة (الآن تكون نازرة قبل طلاقها



في أثناء عدتها وكما يجب لها النفقة يجب لها بقية المأوى الآلة التنظيف ( ويجب للبائن السكنى دون النفقة إلا أن تكون  
 (سكن) فتجب النفقة لها بسبب الحمل على الصحيح وقيل أن النفقة للحمل (ويجب (٢٢٧) على المتوفى عنها زوجها

في أثناء عدتها (فلا نفقة لها ولا سكنى) (وكما يجب لها النفقة يجب لها بقية المأوى) من كسوة وأدم  
 وخدام ومؤنة خادم وغير ذلك (إلا آلة التنظيف) كمشط وصابون وطفل نعيمان تأذت من حرق  
 حرق ما يزيله (ويجب للبائن) بخلع أو فسح أو ثلاث (السكنى دون النفقة) ودون بقية المأوى (الآن  
 سكن) أي البائن (حمايلا) بولي يخلع الزوج (فتجب النفقة) وسائر المأوى كالسكوة وغيرها (لها  
 سبب الحمل على الصحيح) فتكون مقدرة ولا تسقط بمضي الزمان وتسقط بالنشور ولا تجب لحامل  
 عن وطء شبهة أو نكاح فاسد لأنه لا يوجب النفقة (وقيل أن النفقة) أي سائر المأوى (للحمل) نفسه  
 تكون غير مقدرة بل بقدر الكفاية ولا تسقط بالنشور ولا يمضي الزمان على الذهب لأنها نفقة  
 لعدة وقيل تسقط بل لأنها نفقة قريب وتجب لحامل عن شبهة أو نكاح فاسد على الواكلى لأن الحمل  
 كما تازمه نفقة بعد الانفصال (ويجب على المتوفى عنها زوجها) ولأولاه (الأحدا) كزوجة كبيرة (وهو  
 ما أخذ من الحد وهو النكاح) لأن المحلدة تمتع نفسها من الطيب والزينة (وهو شرط الامتناع من  
 الزينة) في البدن بجلي نهارا من ذهب أو فضة أو لؤلؤ سواء كان كبيرا كالخلخال والسوار أم صغيرا  
 كالخاتم والقرط ويكون الأحدا أيضا (ترك ليس) ثوب (مصبوغ بقصد به الزينة) وأن حشن من  
 حرير أو غيره كلبا ونهارا ولومستورا (كثوب أصفر أو أحمر) الأول كالمصبوغ بالصفر والثاني  
 كالمصبوغ بالمشق بكسر الميم (ويباح غير المصبوغ من قطن وصوف وكتان وباريسم) إذا لم يحدث  
 فيه زينة كنفيس (و) يباح (مصبوغ لا يقصد به الزينة) بل لمصلحة أو احتمال وسخ كالأصفر والكحلجى  
 لاستفاء الزينة فيه وأن تردد المصبوغ بين الزينة وغيرها كالأخضر والأزرق فإن كان براقا صافي  
 اللون حرم لأنه مستحسن يردن به أو كدرا مشعا بالصبي فلأن اللبس من الأخضر يقارب  
 الأسود ومن الأزرق يقارب الكحلجى (والامتناع من الطيب أي من استعماله) لئلا أونهارا (في  
 بدن أو ثوب أو طعام أو كحل غير محرم) وهو الكحلجى الأبيض لكن يحرم استعمال الطيب فيه  
 (أما الحرم) لذاته (كالاكتحال بالانماد الذي لا طيب فيه فحرام) فإن كان فيه طيب كان حراما من  
 جهتين (الاحتاجة كرمه فخص فيه للحدة ومع ذلك) أي الترخيص (فتستعمله لئلا وتحمه  
 نهارا إلا أن دعت ضرورة لاستعماله نهارا) فيجوز والكحلجى الأصفر وهو الصبر كالأصفر في الحرمة  
 (وللرأة أن تحدد على غير زوجها من قريب لها) كأنها وولدها (أو أجنبي) كأن كان غلاما أو  
 سالما أو نحو ذلك (ثلاثة أيام فأقل وتحرم الزيادة عليها) لحديث الصحيحين عن أم عطية قالت  
 كنا نهي أن تحدد على ميت فوق ثلاث إلا على زوج أربعة أشهر وعشرا وأن نكحل وأن  
 تطيب وأن تلبس ثوبا مصبوغا (أن قصدت ذلك) أي الأحدا (فإن زادت عليها بلا قصد لم يحرم)  
 (لأنه أمر اتفاقي من غير قصد) (ويجب على المتوفى عنها زوجها والنسوة) أي البائن التي لا تجب نفقتها  
 كالملقة بثلاث أو بخلع والفسوخة والمعتدة عن ولد الشبهة ولو بنكاح فاسد (ملازمة البيت أي  
 وهو السكن الذي كانت فيه عند الفراق) بموت أو غيره (أن لا يلقى بها وليس لزوج ولا غيره) من  
 لوزن المتوفى عنها (أخرجها من مسكن فراقها ولا لها خروج منه) فإن رضى زوجها) لأن في المدة  
 حقا لله تعالى وقد وجبت في السكن فكما لا يجوز أبطال أصل المدة باتفاقهما لا يجوز أبطال توامه  
 (الاحتاجة فيجوز لها الخروج) للحاجة (كأن تخرج في النهار لئلا يطعم أو كئان وبيع عزل أو  
 فطن أو نحو ذلك) كصوف وليس من الحاجة الزيارة والمعدة ولو لأبويها فيحرم عليها الخروج  
 لاقى بها وليس لزوج ولا غيره أخرجها من مسكن فراقها ولا لها خروج منه وإن رضى زوجها (الاحتاجة) فيجوز لها الخروج  
 كأن تخرج في النهار لئلا يطعم أو كئان وبيع عزل أو فطن أو نحو ذلك

في أثناء عدتها (فلا نفقة لها ولا سكنى) (وكما يجب لها النفقة يجب لها بقية المأوى) من كسوة وأدم  
 وخدام ومؤنة خادم وغير ذلك (إلا آلة التنظيف) كمشط وصابون وطفل نعيمان تأذت من حرق  
 حرق ما يزيله (ويجب للبائن) بخلع أو فسح أو ثلاث (السكنى دون النفقة) ودون بقية المأوى (الآن  
 سكن) أي البائن (حمايلا) بولي يخلع الزوج (فتجب النفقة) وسائر المأوى كالسكوة وغيرها (لها  
 سبب الحمل على الصحيح) فتكون مقدرة ولا تسقط بمضي الزمان وتسقط بالنشور ولا تجب لحامل  
 عن وطء شبهة أو نكاح فاسد لأنه لا يوجب النفقة (وقيل أن النفقة) أي سائر المأوى (للحمل) نفسه  
 تكون غير مقدرة بل بقدر الكفاية ولا تسقط بالنشور ولا يمضي الزمان على الذهب لأنها نفقة  
 لعدة وقيل تسقط بل لأنها نفقة قريب وتجب لحامل عن شبهة أو نكاح فاسد على الواكلى لأن الحمل  
 كما تازمه نفقة بعد الانفصال (ويجب على المتوفى عنها زوجها) ولأولاه (الأحدا) كزوجة كبيرة (وهو  
 ما أخذ من الحد وهو النكاح) لأن المحلدة تمتع نفسها من الطيب والزينة (وهو شرط الامتناع من  
 الزينة) في البدن بجلي نهارا من ذهب أو فضة أو لؤلؤ سواء كان كبيرا كالخلخال والسوار أم صغيرا  
 كالخاتم والقرط ويكون الأحدا أيضا (ترك ليس) ثوب (مصبوغ بقصد به الزينة) وأن حشن من  
 حرير أو غيره كلبا ونهارا ولومستورا (كثوب أصفر أو أحمر) الأول كالمصبوغ بالصفر والثاني  
 كالمصبوغ بالمشق بكسر الميم (ويباح غير المصبوغ من قطن وصوف وكتان وباريسم) إذا لم يحدث  
 فيه زينة كنفيس (و) يباح (مصبوغ لا يقصد به الزينة) بل لمصلحة أو احتمال وسخ كالأصفر والكحلجى  
 لاستفاء الزينة فيه وأن تردد المصبوغ بين الزينة وغيرها كالأخضر والأزرق فإن كان براقا صافي  
 اللون حرم لأنه مستحسن يردن به أو كدرا مشعا بالصبي فلأن اللبس من الأخضر يقارب  
 الأسود ومن الأزرق يقارب الكحلجى (والامتناع من الطيب أي من استعماله) لئلا أونهارا (في  
 بدن أو ثوب أو طعام أو كحل غير محرم) وهو الكحلجى الأبيض لكن يحرم استعمال الطيب فيه  
 (أما الحرم) لذاته (كالاكتحال بالانماد الذي لا طيب فيه فحرام) فإن كان فيه طيب كان حراما من  
 جهتين (الاحتاجة كرمه فخص فيه للحدة ومع ذلك) أي الترخيص (فتستعمله لئلا وتحمه  
 نهارا إلا أن دعت ضرورة لاستعماله نهارا) فيجوز والكحلجى الأصفر وهو الصبر كالأصفر في الحرمة  
 (وللرأة أن تحدد على غير زوجها من قريب لها) كأنها وولدها (أو أجنبي) كأن كان غلاما أو  
 سالما أو نحو ذلك (ثلاثة أيام فأقل وتحرم الزيادة عليها) لحديث الصحيحين عن أم عطية قالت  
 كنا نهي أن تحدد على ميت فوق ثلاث إلا على زوج أربعة أشهر وعشرا وأن نكحل وأن  
 تطيب وأن تلبس ثوبا مصبوغا (أن قصدت ذلك) أي الأحدا (فإن زادت عليها بلا قصد لم يحرم)  
 (لأنه أمر اتفاقي من غير قصد) (ويجب على المتوفى عنها زوجها والنسوة) أي البائن التي لا تجب نفقتها  
 كالملقة بثلاث أو بخلع والفسوخة والمعتدة عن ولد الشبهة ولو بنكاح فاسد (ملازمة البيت أي  
 وهو السكن الذي كانت فيه عند الفراق) بموت أو غيره (أن لا يلقى بها وليس لزوج ولا غيره) من  
 لوزن المتوفى عنها (أخرجها من مسكن فراقها ولا لها خروج منه) فإن رضى زوجها) لأن في المدة  
 حقا لله تعالى وقد وجبت في السكن فكما لا يجوز أبطال أصل المدة باتفاقهما لا يجوز أبطال توامه  
 (الاحتاجة فيجوز لها الخروج) للحاجة (كأن تخرج في النهار لئلا يطعم أو كئان وبيع عزل أو  
 فطن أو نحو ذلك) كصوف وليس من الحاجة الزيارة والمعدة ولو لأبويها فيحرم عليها الخروج  
 لاقى بها وليس لزوج ولا غيره أخرجها من مسكن فراقها ولا لها خروج منه وإن رضى زوجها (الاحتاجة) فيجوز لها الخروج  
 كأن تخرج في النهار لئلا يطعم أو كئان وبيع عزل أو فطن أو نحو ذلك



لزيرة قبر زوجها الميت وقبور الأولياء والتجارة ولجنازة زوجها أو أيتها (ويجوز لها الخروج ليلا إلى دار جارتها) الملاصقة وملاصقة الملاصقة لا غيرها (الزول وحديث ونحوها) كتناسف فيها (بشرط أن ترجع وتبيت في بيتها) فإن لم ترجع وباتت عند جارتها حرم ذلك عليها (ويجوز لها الخروج للضرورة أيضا) وكذلك إذا خافت على نفسها من فساق مجاورين لها أو من هدم أو غرق (أو) على (ولدها) كذلك أو على مالها (وغير ذلك مما هو مذكور في الطولات) كما إذا تأذت بالحجران الذي شديدا أو تأذت بها والرجعية كغيرها في ذلك كله على العمد ولو كان لا يخرج إلا باذن أم البائنه الحامل فيجوز لها الخروج لحاجة ولو بلاذن مع وجوب العود أم الحائلة للضرورة فهما سواء في جواز الخروج أما الخروج لمسكن آخر فلا يجوز ولو برضا الزوج.

(فصل: في أحكام الاستبراء وهو لغة طلب البراءة أي انتظارها من الأمة أو السيد وقد يطلق طلب البراءة بمعنى تحصيلها والاتصاف بها) وشروطها أربع: للزوجة مدة بسبب حدوث الملك فيها أو زواله عنها) أو روم الزوج أو حدوث حمل كالكتابة كتابة صحيحة التي فسخت الكتابة والرردة التي عادت إلى الإسلام (تعبدا) كالصغيرة والآيسة (أو البراءة رحمة من الحمل) وقد يكون الاستبراء في الحركة كما إذا كان لها ولد من غير زوجها ومات أولاد فانه يسن للزوج استبراءها لأنها ربما تكون حاملا بولدها حال موت ولدها فيكون الحمل أخالفت من الأم فيرت منه السدس (والاستبراء يجب بسبب أحد هاتين الزوال الفرائس) عن الأمة وفي الحقيقة أن السبب روم الزوج (وسبب في قول للن و إذا مات سيد أم الولد إلى آخره) ومثل أم الولد للزوجة فانهما يقتضي موت السيد فيجب عليها الاستبراء لزوال الفرائس. (والسبب الثاني حدوث الملك) وهو في الحقيقة ليس سببا بل السبب حدوث حمل المتنج فيتمل فسخت الكتابة الصحيحة والإسلام من الردة وطلاق الزوج للأمة للزوجة فانه إذا طلقها بعد الدخول وجب استبراءها بعد انقضاء عدتها من الزوج (وذكره) أي السبب الثاني (للصنف في قوله) ومن استحدث ملك أمة أي ومن حدث له ملك أمة ولو قهرا ولو عن لا يمكن جماعه كالمرأة والصبي ولا مستبرأة قبل ملكه وجب استبراءها. وحدثت الملك يحصل اما (بشرائه لاختيار فيه) سواء وجد القبض أم لا فإن للملك قبل القبض لازم فاشبه ما عند القبض (أو بارت) أو لو قبل القبض (أو) بقبول (وصية) وإن لم يقبضها (أو هبة) مقبوضة (أو غير ذلك) كالرد بالقبض أو الإقالة أو التحالف كان اختلاف البائع والشترى في قدر الشيء تحالفا وردت للبائع وكرجوع الأصل إلى المبة للفرع أو نحو ذلك (من طرق الملك لها ولم تكن زوجته) فإن اشتراها لم يجب استبراءها بل يتنب وليست بمعتدة فإن اشتراها فلا يجب الاستبراء حالا بل بعد عدة الملاقاة (حرم عليه) أي على من حدث له ملك الوطء في الشترأة من حر بي وفي للسبية التي وقعت في سهمه من الفتنمة مالم يخف الزنا (عند إرادته وطئها) أي الأمة فإن خاف مجازة الوطء وحل له سائر أنواع الاستمتاع كالنفقة لأن ابن عمر قبل الجارية التي وقعت في سهمه ولم ينكر عليه أحد من الصحابة فصار أجماعا سكوتيا وحرم غير السبية وغير الشترأة من حر بي (الاستمتاع بها) بكل نوع من أنواعه حتى النظر به. ولأدائه إلى الوطء المحرم ولا احتمال أنها حامل بحر فلا يصح نحو بيعها نعم الحلو بها جائزة ولا محال وبينهما نفوذ في الزوج أمر الاستبراء إلى أماته (حتى بدت بها) بوضع الحمل أو بشراء أو نحو ذلك (إن كانت) أي الأمة التي يجب استبراءها (من ذوات الحيض) فاستبراءها محتمل (عند كاملة) فلو وجد سبب الاستبراء في أثناء الحيضة لا سكني فيه بقيتها فلا ينقض الاستبراء حتى منها ثم يحض ثم ينظر (ولو كانت بكرًا ولو استبراءها فباعتها قبل بيعها) كما هو متعارف قبل بيعها.

ويجوز لها الخروج ليلا إلى دار جارتها لنزل وحديث ونحوها بشرط أن ترجع وتبيت في بيتها ويجوز لها الخروج أيضا إذا خافت على نفسها أو ولدها وغير ذلك مما هو مذكور في الطولات.

(فصل: في أحكام الاستبراء وهو لغة طلب البراءة وشروطها أربع: للزوجة مدة بسبب حدوث الملك فيها أو زواله عنها) أو روم الزوج أو حدوث حمل كالكتابة كتابة صحيحة التي فسخت الكتابة والرردة التي عادت إلى الإسلام (تعبدا) كالصغيرة والآيسة (أو البراءة رحمة من الحمل) وقد يكون الاستبراء في الحركة كما إذا كان لها ولد من غير زوجها ومات أولاد فانه يسن للزوج استبراءها لأنها ربما تكون حاملا بولدها حال موت ولدها فيكون الحمل أخالفت من الأم فيرت منه السدس (والاستبراء يجب بسبب أحد هاتين الزوال الفرائس) عن الأمة وفي الحقيقة أن السبب روم الزوج (وسبب في قول للن و إذا مات سيد أم الولد إلى آخره) ومثل أم الولد للزوجة فانهما يقتضي موت السيد فيجب عليها الاستبراء لزوال الفرائس. (والسبب الثاني حدوث الملك) وهو في الحقيقة ليس سببا بل السبب حدوث حمل المتنج فيتمل فسخت الكتابة الصحيحة والإسلام من الردة وطلاق الزوج للأمة للزوجة فانه إذا طلقها بعد الدخول وجب استبراءها بعد انقضاء عدتها من الزوج (وذكره) أي السبب الثاني (للصنف في قوله) ومن استحدث ملك أمة أي ومن حدث له ملك أمة ولو قهرا ولو عن لا يمكن جماعه كالمرأة والصبي ولا مستبرأة قبل ملكه وجب استبراءها. وحدثت الملك يحصل اما (بشرائه لاختيار فيه) سواء وجد القبض أم لا فإن للملك قبل القبض لازم فاشبه ما عند القبض (أو بارت) أو لو قبل القبض (أو) بقبول (وصية) وإن لم يقبضها (أو هبة) مقبوضة (أو غير ذلك) كالرد بالقبض أو الإقالة أو التحالف كان اختلاف البائع والشترى في قدر الشيء تحالفا وردت للبائع وكرجوع الأصل إلى المبة للفرع أو نحو ذلك (من طرق الملك لها ولم تكن زوجته) فإن اشتراها لم يجب استبراءها بل يتنب وليست بمعتدة فإن اشتراها فلا يجب الاستبراء حالا بل بعد عدة الملاقاة (حرم عليه) أي على من حدث له ملك الوطء في الشترأة من حر بي وفي للسبية التي وقعت في سهمه من الفتنمة مالم يخف الزنا (عند إرادته وطئها) أي الأمة فإن خاف مجازة الوطء وحل له سائر أنواع الاستمتاع كالنفقة لأن ابن عمر قبل الجارية التي وقعت في سهمه ولم ينكر عليه أحد من الصحابة فصار أجماعا سكوتيا وحرم غير السبية وغير الشترأة من حر بي (الاستمتاع بها) بكل نوع من أنواعه حتى النظر به. ولأدائه إلى الوطء المحرم ولا احتمال أنها حامل بحر فلا يصح نحو بيعها نعم الحلو بها جائزة ولا محال وبينهما نفوذ في الزوج أمر الاستبراء إلى أماته (حتى بدت بها) بوضع الحمل أو بشراء أو نحو ذلك (إن كانت) أي الأمة التي يجب استبراءها (من ذوات الحيض) فاستبراءها محتمل (عند كاملة) فلو وجد سبب الاستبراء في أثناء الحيضة لا سكني فيه بقيتها فلا ينقض الاستبراء حتى منها ثم يحض ثم ينظر (ولو كانت بكرًا ولو استبراءها فباعتها قبل بيعها) كما هو متعارف قبل بيعها.



ليكون على بصيرة في بيعها (ولو كانت) أي تلك الأمة (منقولة من صبي) كأن اشتراها من وليه (أو امرأة) فيجب الاستبراء عليها بعدا مع يقين براءة زوجها إذا كان السبب حدوث حمل المتع بخلاف ما إذا كان السبب روم التزويج فإنه لا يجب الاستبراء له عند يقين براءة زوجها (وإن كانت الأمة من ذوات الشهور) وهي الصغيرة والآيسة والتجيرة (فعدتها) أي استبرأؤها يحصل (بشهر فقط) لأنه يبدل عن القرء حقيقا وطهرا في الغالب وفي قول بثلاثة أشهر لأن الماء لا يظهر أثره في الرحم في أقل من ثلاثة أشهر فحتمى أقل ما يدل على براءة الرحم لا يختلف الحال فيه بين الحرمة والرقبة (وإن كانت من ذوات الحمل) ولو من زنا كما قاله الشيخان (فعدتها) أي استبرأؤها يحصل (بالوضع) للحمل بهذا إذا لم تكن معتدة بوضعه وإلا كان ملكها وهي معتدة من زوج بالحمل فلا يحصل الاستبراء بالوضع بل يجب الاستبراء بعده (وإذا اشترى زوجته) بأن كانت أمة فأنسخ نكاحها (سن له استبرأؤها) لينتبه ولد النكاح عن ولده الملك المين ولا يجب لأنه لا يتجدد بالشراء حمل (وأما الأمة للزوجة أو المعتدة) عن زوج أو وطء شبهة (إذا اشتراها شخص) وهو عالم بالحال أو جاهل به وأبصر البيع (فلا يجب استبرأؤها محالاً) لأنها مشغولة بحق غيره (فاذا زالت الزوجة والعدة) كان طلقت الأمة قبل الدخول أو بعده وانقضت العدة (وانقضت عدة الشبهة) وجب الاستبراء حينئذ أي حين اذ زالت الزوجة والعدة في الأظهر لحدوث الملك (وإذا مات سيدهم الولد) أو أعتقها (وليس في زوجه ولعدة نكاح استبرأت حتما نفسها) بنفسها (كلاهما أي) كاستبراء الأمة (فيكون استبرأؤها بشهر إن كانت من ذوات الأشهر) كالأيسة (والأفيضية إن كانت من ذوات الأقراء) أما إذا كانت في زوجه أو عدة زوج فلا استبراء عليها لأنها حينئذ ليست فرائش السيد بل للزوج بخلاف ما لو كانت في عدة وطء الشبهة وقت موت السيد أو عتقه لها فإنه يجب عليها الاستبراء بعد انقضاء عدة الشبهة (ولو) مضت مهدة استبراء على مستولدة ثم أعتقها سيدها أو مات عنها وجب عليها الاستبراء في الأصح بخلاف ما لو (استبرأ السيد أمته للوطوء) غير المستولدة (ثم أعتقها) فلا استبراء عليها ولها أن تزوج في الحال (ومثل الموطوءة للذبة فإذا مات سيدها أو أعتقها بعد الاستبراء فلها أن تزوج عقب موت السيد أو عتقها من غير احتياج إلى استبراء آخر وللفرق بينهما وبين أم الولد أنها لا تقوى فرائشها أثبتت الزوجة فلم يعتد بالاستبراء الواقع قبل زوال الفرائش كما لا يعتد بمضي أمثال قدر العدة قبل زوال النكاح بخلافهما ولهذا لو أنت المستولدة بعد استبرائها بولدي في وقت ستة أشهر فأعدا لحق السيد بخلافهما.

فصل في أحكام الرضاع بفتح الراء وكسر ها، وهو لغة اسم لمن الثدي وشرب لبنه عطف مسبب على سبب (وشرعا وصول لبن آدمية) أو حتمية (مخصوصة) بأن تكون حية حياء مستقرة في حال انفصال اللبن منها بلغت تسعين قمرة تقريبية (لجوف آدمي) أي لمعدته أو دماغه (مخصوص) بأن يكون حياء حياء مستقرة ودون الحولين يقينا (على وجه مخصوص) وهو كونه خمس رضعات متفرقات انفصالا ووصولا إلى جوف الطفل (وإنما ثبت الرضاع بلبن امرأة حية بلغت تسعين سنين قمرة بغيرا كانت أو ثيبا خلية كانت أو مزروجة) فلا يثبت بلبن رجل لأنه لم يخلق لتغذية الولد ولا بلبن جنسي مالم يظهر أنوثته ولا بلبن بهيمة حتى إذا شرب منه صغيران ذكر وأنثى لم يثبت بينهما أخوة لأنه لا يصلح لتغذية الطفل صلاحية لبن آدميات ولا بلبن مبيته لأنه من حنة غير مكففة لم يتعلق بها الحبل والحرمة كالبهيمة ولا بلبن من انتهت إلى حركة مذبوح بحرارة لانها كالميتة بخلاف من انتهت إلى حركة مذبوح مرض فانه ثبت الرضاع بلبنها ولا بلبن من لم تبلغ تسعين سنين لانها لا تحتمل مخصوص على وجه مخصوص وإنما ثبت الرضاع بلبن امرأة حية بلغت تسعين سنين قمرة بغيرا كانت أو ثيبا خلية كانت أو مزروجة



(صار الرضيع ولداها بشرطين أحدهما أن يكون له أي الرضيع دون الحولين بالأهله ولا تبدأ أو هما من تمام انفصال الرضيع ومن بلغ سنتين لا يؤثر ارتضاعه تحريما (و) الشرط الثاني أن ترضعه أي المرصعة (خمس رضعات متفرقات وأصله جوف الرضيع كوضبطهن بالعرف لما قضى بكونه رضعة أو رضعات اعتبر والأفلا فلو قطع الرضيع الارتضاع بين كل من الخمس أعراضا عن الثدي بعد الارتضاع (ويصير زوجها أي المرصعة (أبالة أي الرضيع (ويحرم على الرضيع (بفتح الصاد (الزواج إليها أي المرصعة (والى كل من نسبها أي نسب إليها بنسب أو رضاع (ويحرم عليها أي الرضعة (الزواج إلى الرضيع (ولده) وأن سفل ومن نسب إليه وأن علا (دون من كان في درجته) أي الرضيع (كأخوته الذين لم يرضعوا معه (أو أعلى) أي الرضيع (من كان أعلى (طبقته) أي الرضيع كأمه

الولادة . وأركان الرضاع ثلاثة مرضع ورضيع ولبن (وإذا أرضعت المرأة لبنها ولدا) أي ذكر أو أنثى أو غنقى أي إذا وصل اللبن إلى جوف الطفل بأي وجه كان سواء أكان الوصول بفعل أو لا ومن غير طريقه المعتاد كالأنف (سواء شرب منها اللبن في حياتها أو بعد موتها وكان محلوبا في حياتها) ولو كان اللبن متغيرا عن هيئة انفصاله عن الثدي بمحوضة أو غيرها (صار الرضيع ولداها) من الرضاع (بشرطين أحدهما أن يكون له أي الرضيع دون الحولين بالأهله) يقينا (ولا تبدأ أو هما من تمام انفصال الرضيع) فان ارتضاع قبل تمامه لم يؤثر ولو لم الحولين في أثناء الرضعة الخامسة أثر في التحريم (ومن بلغ سنتين لا يؤثر ارتضاعه تحريما) ولو ورد ما يخالف ذلك من قصة سالم خاص به أو منسوخ . وحاصل قصة سالم أنه كان مولى لآل حذيفة وكان يكسر الدخول على زوجته سيدة أبي حذيفة فيقيم في النظر إليها وكرهت دخوله عليها فشكت ذلك لآلها فأمروها أن ترضعه ليصير أبنا فيجعل له نظرها والدخول عليها ففعلت ذلك وبشرط أيضا تكون الطفل حيا حياة مستقرة فلا أثر للوصول إلى بعدة البيت (والشرط الثاني أن ترضعه أي المرصعة) الرضيع (خمس رضعات) يقينا (متفرقات وأصله جوف الرضيع) فيشرط وصول اللبن في كل مرة من الخمس إلى جوف الطفل من المعدة أو الدماغ فلم يصل إلى الجوف فلا تحريم ولو وصل إليه وتقائه ثبت التحريم وإذا دخل في الأذن حرم أن يصل إلى الدماغ والأفلا يحرم وإن وصل إلى ما يطر به الصائم وهو خد الباطن نعم الحنفية لا تحرم ما وصل بها مطلقا في الأفلا لا تقا. التغذي بها (ويضبطهن) أي الخمس (بالعرف لما قضى بكونه) أي الرضيع (أي الرضيع) (رضعة أو رضعات اعتبر) وإن طالت الرضعة جدا أو قصرت جدا وأن لم يحصل في كل رضعة الأقطرة فلا يشترط كونهن مشعات (والأفلا) إذا لم يصل إلى جوف الطفل شيء (فلو قطع الرضيع الارتضاع بين كل من الخمس أعراضا عن الثدي تعدد الارتضاع) بخلاف ما لو قطعه للهوا أو نحوه كنوم خفيف أو تنفس أو أزداد ما جمعه من اللبن في ثمة وعاد في الحال فإنه لا يتعدى بل لكل رضعة واحدة كما إذا تحول من ثدي إلى ثدي في الحال والأفلا تعدد (ويصير زوجها أي المرصعة أبالة أي الرضيع) فكل من نسب إليه الولد وهو صاحب اللبن يسمى أبالة سواء كان زوجا أو أوطئا بشبهة أو بملك يمين (ويحرم على الرضيع بفتح الصاد التزويج إليها أي الرضعة) لأنها أمه من الرضاعة (و) تنتشر الحرمه منها (إلى كل من نسب إليها أي) (النسب إليها) من الفروع ومن نسب إليها من الأصول ومن اتصل بهما من الحواشي سواء كان الجميع متنسبا (بنسب أو رضاع) ويحرم عليها أي المرصعة التزويج إلى الرضيع بصيغة أمم للقول لأنه ولدها (و) إلى (ولده) (وأن سفل) من نسب أو رضاع لأنهم أحفادها من الرضاع (ومن نسب إليه أي الرضيع من أولاده الأنثى كالحرمه من حيث بنوه الرضاع لا تنقيد بالذكر (وأن علا) أي الرضيع (دون من كان في درجته أي الرضيع كأخوته الذين لم يرضعوا معه) فلا يحرم عليها تزوجهم لأن الحرمه لا تنتشر إلى حواشي (أو أعلى) وتو بمعنى الواو (أي ودون من كان أعلى طبقه منه أي الرضيع كأمه) وآبائه وأجداده فلا يحرم عليها تزوج أحدهم والحرمه من الرضعة وصاحب اللبن تنتشر إلى أصولهما وفروعهما وحواشيهما ومن الرضيع إلى فروعه فقط سواء كان الجميع من نسب أو رضاع ولو كان لرجل أربع نسوة دخل بهن وأم ولد فرضع طفل من كل رضعة صار ابنه فيحرم على الرضيع كل من ينتمي إلى الرجل من أصول وفروع وحواشي من نسب أو رضاع وأما النساء إلا أن ارتضع منهن فيحرم من عليهن فقط لا من جهة الرضاع بل من جهة أنهن موطوءات أبيه ولا يحرم عليهن من اتحي لهن من أصول وفروع وحواشي وفي هذه الصورة يقال اللبن له أب وليس له أم



فصل في محرمات النكاح ما يحرم بالنسب والرضاع مفعلاً فارجع إليه (فصل في أحكام نفقة الأقارب) وفي بعض نسخ المتن  
هذا الفصل عن الذي بعده . والنفقة مأخوذة من الاتفاق (٢٣١) وهو الإخراج ولا يستعمل

الآ في الخير والنفقة  
أسباب ثلاثة القرابة  
وملك اليمين والزوجة  
وذكر المصنف السبب  
الأول في قوله (ونفقة  
العمودين من الأهل  
واجبة للوالدين  
والولودين) أي ذكوراً  
كانوا أو إناثاً اتفقوا في  
الدين أو اختلفوا فيه  
واجبة على أولادهم (فأما  
الوالدون) وإن علوا  
(فتجب نفقتهم  
بشرطين الفقر) لهم  
وهو عدم قدرتهم على  
مال أو كسب (والزمانة  
أو الفقير والجنون)  
والزمانة هي مصدر  
زمن الرجل زمانة إذا  
حصل له قن فان قدروا  
على مال أو كسب لم  
تجب نفقتهم (وأما  
الولدون) وإن سفلاً  
(فتجب نفقتهم) على  
الموالدين (ثلاثة  
شروط أحدها) الفقر  
والصغر) فالنفي الكبير  
لا تجب نفقته (أو الفقير  
والزمانة) فالنفي القوي  
لا تجب نفقته (أو الفقير  
والجنون) فالنفي العاقل  
لا تجب نفقته وذكر  
المصنف السبب الثاني  
في قوله (ونفقة الرقيق

فصل في محرمات النكاح ما يحرم بالنسب والرضاع مفعلاً فارجع إليه (فصل في أحكام نفقة الأقارب) وفي بعض نسخ المتن  
هذا الفصل عن الذي بعده . والنفقة مأخوذة من الاتفاق (٢٣١) وهو الإخراج ولا يستعمل  
فصل في أحكام نفقة الأقارب (والنفقة مأخوذة من الاتفاق) وفي بعض نسخ المتن (فصل في أحكام نفقة الأقارب)  
عن الذي بعده (وهو فصل الحضانة) (والنفقة مأخوذة من الاتفاق) أي الإخراج (وهو الإخراج) أي دفع ما يسمى  
نفقة لمن يستحقه (ولا يستعمل) أي الاتفاق (الآ في الخير) كما أن الأصناف لا يستعمل إلا في الأخير  
فيه (والنفقة أسباب ثلاثة القرابة ومالك اليمين والزوجة وذكر المصنف السبب الأول) (وهو نفقة القرابة  
في قوله (ونفقة العمودين) أي الأصول والفروع (من الأهل) أي الأقارب) (واجبة للوالدين والولودين  
أي (ونفقة الولدين وإن علوا والولودين وإن سفلاً) (ذكوراً كانوا أو إناثاً) (وإثنين أولاً) (اتفقوا  
في الدين أو اختلفوا فيه) هي (واجبة على أولادهم) وعلى أصولهم (فأما للوالدون) وإن علوا فتجب  
نفقتهم على الفروع (بشرطين) أي بأحد مجموع أمرين (الفقر لهم) أي والوالدين (وهو) أي الفقر  
(عدم قدرتهم على مال أو كسب والزمانة) ومنها الخوض والعنى (أو الفقير والجنون والزمانة) هي مصدر  
زمن الرجل (بكسر الهمزة) (زمانة) بفتح الزاى (إذا حصل له قن) (منه من كسب لاني به) (فان  
قدروا على مال أو كسب لم تجب نفقتهم) على الفروع (لكن أن لم يكونوا ذوي كسب بالفعل ولو مع  
قدرتهم على ذلك) (تجب نفقتهم على الفروع) (والعنف) عدم اشتراط انضمام الزمانة أو الجنون إلى الفقر  
بل شرط الوجوب على الفقر مع عدم الكسب بالفعل لأن الأصل لا يكلف الكسب وإن كان قادراً  
عليه بخلاف الفرع فإنه مأثور بمعاملة الوالدين بالمعروف وليس ثمة تكليفهما الكسب مع كبر  
السن (وأما الولودون) وإن سفلاً فتجب نفقتهم على الوالدين بثلاثة شرائط أي بأحد أمور ثلاثة  
مضمومة (أحدها) مع الفقر فهو مكرراً لأنه يشترط اجتماع الوصفين معاً (الفقر والعنف) (والصغير  
أو الفقير) (الكبير لا تجب نفقته) (والولد القادر على الكسب لا يوجب نفقته على الأصل  
بل يكلف الكسب سواء فيه الابن والبنات) (لكن لو كان مستغنياً لم يشرع) (وكان له ذكراً بحيث  
يحصل منه علم والكسب بمنه) (تجب نفقته على الأصل حينئذ ولا يكلف الكسب) (أو الفقير والزمانة  
فالنفي) (الزمن أو الفقير) (القوي لا تجب نفقته) على الأصل (أو الفقير والجنون) (فالنفي) (الجنون أو  
الفقير) (فالقوي لا تجب نفقته) على الأصل (وإذا لم تجب نفقة الفرع على الأصل) (بعدم ما يقع مع الفقر  
في الفرع) (جاز إعطاء الزكاة للفرع بخلاف إعطاء الزكاة للأصل فلا يجوز لأنه إذا ثبت الفقر على  
الأصل لزم نفقته على الفرع ولا تجوز النفقة من الزكاة وإذا أضفت الفروع تحققت النفقة عن  
الأصل سواء كان التضعيف مكرراً أو لا لأن المقصود سد الحاجة وقد حصل بخلاف الزوجة  
فإذاضيفت فإن كانت الضيافة لأجل الزوج فلا مطالبة لها على الزوج وإن كانت لأجلها فلها المطالبة  
وإن كانت لأجلها وجب التسط فقط (وذكر المصنف السبب الثاني) (وهو ملك اليمين) (في قوله (ونفقة  
الرقيق والبهائم) (واجبة) ومنها أجرة الطبيب ومن الدواء وماء الطهارة (لن ملك رقيقاً عبداً أو أمة  
أو مديراً أو أم ولد أو بهيمة) (وجب عليه نفقته) أي الرقيق (فيطمع رقيقه من غالب قوت) (أهل  
البلد) (من قبح وشعر وذرة ونحو ذلك) (ومن غالب أدمهم) أي أدم أرقاء أهل البلد من سمن وزيت  
ونحو ذلك (بقدر الكفاية) أي في الطعام والأدم وإن زادت على كفاية أمثاله ويعتبر حال نفسه زيادة  
ورغبة وحال السيد كساراً واعساراً ويجب أن يشبعه الشع العنادر أو مقار به لا التسبب المفرط  
(ويكسوه من غالب كسوتهم) أي أرقاء أهل البلد (ولا يكتفي في كسوته رقيقه ستر العورة فقط) أي  
والبهائم واجبة) (لن تلك رقيقاً عبداً أو أمة أو مديراً أو أم ولد أو بهيمة) (وجب عليه نفقته فيطمع رقيقه من غالب قوت أهل البلد ومن  
غالب أدمهم بقدر الكفاية ويكسوه من غالب كسوتهم ولا يكتفي في كسوته رقيقه ستر العورة فقط



(ولا يكفون من العمل ما لا يطيقون) فإذا استعمل المالك رقيقه نهاراً أراحه ليلاً وعكسه ويربعه صيفاً وفت القبولة ولا يكلف  
 ذواته أيضاً ما لا يطيق عمله (٢٣٢) وذكر المصنف السبب الثالث في قوله (ونفقة الزوجة الممكنة من نفسها واجبة)

دون بقية بدنه ما لم يعتد ذلك كافي بلاد السودان ونحوها والاعكس (ولا يكفون) أي الرقيق والبهائم  
 (من العمل ما لا يطيقون) الدوام عليه وأما العمل الشاق في بعض الأيام فجائز إذا كان لا يضر ضرراً  
 فاجساً ولم يقصد الدوام (فإذا استعمل المالك رقيقه نهاراً أراحه ليلاً) من الأشغال (وعكسه) أي  
 وهو أنه إذا استعمله ليلاً أراحه نهاراً (ويربعه صيفاً وفت القبولة) لأنه وقت الراحة ومن ملك  
 بهيمة فقله عليها وسقيها بقدر الكفاية أي بوصولها إلى أول الشيع والري دون غائتها (ولا  
 يكلف ذواته أيضاً ما لا يطيق عمله) وسيرها على الدوام فإذا كلف ذواته عملاً لا يطيق الدوام عليه مع  
 قصد الدوام حرم ولا يحل ضرب الدابة إلا بقدر الحاجة ومثل الضرب بالحصى حيث اعتبه للماله  
 فيجوز بقدر الحاجة (وذكر المصنف السبب الثالث في قوله ونفقة الزوجة الممكنة من نفسها واجبة  
 على الزوج) بالتسكين التام وجوباً موسعاً وخروج التام التسكين غير التام كما إذا كانت الزوجة  
 صغيرة لا تطيق الوطء ولو تمتع بالمقدمات وما إذا كانت أمة مسلمة له نهاراً لاليلاً أو بالعكس وما إذا  
 مكنت في نوع من التمتع دون آخر كما لو مكنته ليلاً فقط مثلاً أو في دار مخصوصة مثلاً أو كانت  
 معتدة عن شبهة فإنه لا نفقة لها (ولما اختلفت نفقة الزوجة بحسب حال الزوج) من يسار واعسار  
 وتوسط (بين المصنف ذلك) أي الاختلاف (في قوله وهي) أي نفقة الزوجة (مقتضية) على الزوج  
 بحسب حاله (فإن وفي بعض النسخ أن كان الزوج موسيراً ويعتبر يساره بطول فجر كل يوم فدان  
 من طعام وأجبان عليه كل يوم مع ليلته التأخره عنه) أي اليوم (زوجته) لأن العبرة بفجر  
 اليوم (مسلمة كانت أو ذمية حرة كانت أو رقيقة) مسلمة له ليلاً ونهاراً (واللدان من غلب قوتها  
 والمراد غالب قوت البلد) أي قوت أهل محل الزوجة مما يقتانونه أكثر أيام السنة (من حنطة  
 أو شعير أو غيرها) كالذرة والأرز والتمر (حق الأقط في) حق (أهل بادية يقتانونه) أي يتأدون  
 الأقطيات بذلك (ويجب الزوجة من الأدم والكسوة) لكل سنة أشهر (ما جرت به العادة في كل  
 منهما) أي الأدم والكسوة لقوله تعالى «وعلى المولود له - وهو الزوج - من زفرهن وكسوتهن  
 بالمعروف» ولقوله صلى الله عليه وسلم «اتقوا الله في النساء فإنكم أخذتموهن بأمانة الله واستحللتم  
 فروجهن بكلمة الله ولهن عليكم من زفرهن وكسوتهن بالمعروف» (فإن جرت عادة البلد في الأدم  
 بزيت وشيرج) بفتح الشين وهو دهن السمسم (وجبن ونحوها) كسمن وخل (اتبع العادة  
 في ذلك) أي فيما جرت به (وإن لم يكن في البلد أدم غالب) كأن يكون فيها أدمان على السواء  
 (فيجب اللاتي بحال الزوج) من يسار وغيره (ويختلف الأدم باختلاف الفصول) الأربعة (فيجب)  
 لها عليه (في كل فصل ما جرت به عادة الناس فيه من الأدم ويجب للزوجة أيضاً) عليه (أن يلبس  
 بحال زوجها) من يسار وغيره في جنس اللحم وقدره ووقته كأن يكون في كل أسبوع مرة أو  
 مرتين ويلزمه ما يحتاج إليه من نحو ماء وحطب وما يطبخ به من نحو فرع ويجب ما طلبه المرأة  
 عند ما يسمى بالوصم من نحو ما يسمى بالملوحة إذا اعتيد ذلك ويكون على وجه المليك ولو اعتادت نحو  
 الأفيون بحيث تخشى بتركه محذوراً من تلف نفس ونحوه لم يلزم الزوج لأن هذا من باب التداوي (وإن  
 جرت عادة البلد في الكسوة لثلث الزوج) في اليسار والإعسار والتوسط (بكتان أو حرير) أو قطن  
 (وجب) أي ما جرت به العادة في الجنس ولا بد أن تكون الكسوة تكفيها وتختلف كفايتها بطول  
 وقصرها وسمنها وهما واختلاف البلاد في الحر والبرد ولا يختلف عدد الكسوة باختلاف يسار الزوج

على الزوج ولما اختلفت  
 نفقة الزوجة بحسب  
 حال الزوج بين المصنف  
 ذلك في قوله (وهي)  
 مقتضية (فإن وفي بعض  
 النسخ أن) كان  
 الزوج موسيراً ويعتبر  
 يساره بطول فجر كل  
 يوم (فدان) من طعام  
 وأجبان عليه كل يوم  
 مع ليلته التأخره عنه  
 لزوجته مسلمة كانت  
 أو ذمية حرة كانت  
 أو رقيقة واللدان (من)  
 غالب قوتها) والمراد  
 غالب قوت البلد من  
 حنطة أو شعير أو غيرها  
 حق الأقط في أهل بادية  
 يقتانونه (ويجب)  
 للزوجة (من الأدم  
 والكسوة ما جرت به  
 العادة) في كل منهما  
 فإن جرت عادة البلد  
 في الأدم بزيت وشيرج  
 وجبن ونحوها اتبع  
 العادة في ذلك وإن لم  
 يكن في البلد أدم غالب  
 فيجب اللاتي بحال  
 الزوج ويختلف الأدم  
 باختلاف الفصول  
 فيجب في كل فصل  
 ما جرت به عادة الناس  
 فيه من الأدم ويجب  
 للزوجة أيضاً علم يلبي بحال زوجها وإن جرت عادة البلد في الكسوة  
 لثلث الزوج بكتان أو حرير وجب

واعسار

للزوجة أيضاً علم يلبي بحال زوجها وإن جرت عادة البلد في الكسوة  
 لثلث الزوج بكتان أو حرير وجب



(وان كان) أزواج (ميسرة) ويصبر أعساره بطول غير كل يوم (فقد) أي قالوا يجب عليه لزوجه طعام (من غالب قوت البلد) كل يوم مع ليلته التأخر عنه (وما يندم به الميسرون) مما جرت به عادتهم (٢٣٣) من الأدم (ويكسونه) مما جرت به عادتهم من الكسوة

واعساره ولكنهما يؤخران في الجودة والرداءة عملا بالعادة (وان كان الزوج ميسرا أو يصبر أعساره بطول غير كل يوم فقد أي قالوا يجب عليه لزوجه طعام من غالب قوت البلد) أي عمل الزوجة (كل يوم مع ليلته التأخر عنه) (والواجب مع ذلك) (ما يندم به الميسرون) مما جرت به عادتهم من الأدم (ويكسونه) مما جرت به عادتهم من الكسوة (فقدرا وجساوين) (وقد) فهو ميسر وإن كثر ماله (وان كان الزوج متوسطا) بين التسار والاعسار (ويصبر توسطه بطول غير كل يوم مع ليلته التأخر عنه) فقد أي قالوا يجب عليه لزوجه طعام ونصف من طعام من غالب قوت البلد) أي عمل الزوجة (ويجب لها) عليه مع ذلك (من الأدم الوسط) (قدرا وجسا) (ويجب لها عليه) (من الكسوة الوسط) (في الصفة دون القنبر والجنس) (وهو) أي الوسط (ثمانين ما يجب على الوبر والميسر) ويجب على الزوج تملك زوجته الطعام (سليما) لاسيما إن كان الواجب عليه ذلك بأن كان هو غالب قوت عليها والرداءة بالتخليك الدفع وكفى بالوضع بين يديها ولو طلبت غير الحب من خبز أو قيمته لم يلزمه ولو دفع غيره مما ذكره لم يلزمها قبوله لأنه غير الواجب (وعليه يلحظه وخبره) وعنه بنفسه أو غيره وأن اعتادتها بنفسها وان غلبت غير الحب كتمر ولحق فهو الواجب ليس غير لكن يجب عليه مؤنة اللحم وما يطبخ به من نحو الدباء والقلناس (ويجب لها آلة كل وشرب وطبخ) أي لا تقع به ولا يمتنعها كقصعة ومجن وكوز وجرّة وملقعة ومغرفة وقدر ونحو ذلك مما لا غنى لها عنه (ويجب لها مسكن يليق بها عادة) ولو باجرة لأن ما تنافع لها كان عليها اعتبار بحال الزوج وما كان امتناعا اعتبر بحال الزوجة (وان كانت) أي تلك الزوجة الممكنة (من بحسن مثلها) بأن كانت لا يليق بها أن تخدم نفسها (فعلية أي الزوج أخذها من بحرة أو أمة له) أولها (أو أمة مستأجرة أو بالانفاق على من صحب الزوجة من حرة أو أمة لخدمة إن رضى الزوج بها) أوصي غير غير مراهق أو مسووح أو محرم لها ولا يخدمها بنفسه لأنها تستحي منه غالبا (وان أعسر) أي الزوج (بنفقها أي) بأقل النفقة الواجب أو الكسوة (للتفقة) كثلث ماله مثلا (فلها الصبر على أعساره وتنفيق على نفسها من ماله أو تقترض) أي وتنفيق على نفسها مما اقترضته (ويصبرها نفقة دينها عليه) ان كان يقدر الواجب وان لم يقدرها القاضي بل يصبر النفقة دينها عليه ولو قعدت بالجوع (ولها فسخ النكاح) وطريق الفسخ أن يرفع الأمر إلى القاضي وثبتت عنده أعسار الزوج باقراره أو بيمينه ثم يملك ثلاثة أيام وان لم يطلب الأمهال لمحقق عجز ثم يرفع الأمر إلى القاضي فسخه الرابع فيفسخ النكاح هو أو نائبه أو هي بأذنه وليس لها الاستقلال بالفسخ نعم ان لم يكن في الناحية قاض ولا محكم جاز استقلالها به وليس لها منع الزوج في مدة الأمهال من التمتع بها في غير وقت حاجتها وليس له منعها من الخروج لتحصيل النفقة وعليها الرجوع إلى مسكنها كيلا لا يفتقر الراحة (واذا فسخت حملت الفارقة وهي فرقة فسخ لا فرقة طلاق) فلا تنقص عدد الطلاق (أما النفقة الماضية فلا فسخ لزوجها بسببها) ما عدا مدة الأمهال بعد الرفع إلى القاضي. والحاصل أن شروط فسخ النكاح خمسة: الأول الأعسار دون الامتناع مع عدم الأعسار غاب أو حضر. الثاني كونه بالنفقة أو الكسوة دون ما إذا أعسر بنحو الأدم: الثالث كونه النفقة لها دون ما إذا أعسر بنفقة الخادم. الرابع كونه الأعسار بنفقة الميسر بن دون ما إذا أعسر بنفقة غيره. الخامس كونه النفقة مستقبله دون ما لو أعسر بالنفقة الماضية (وكذلك للزوجة فسخ النكاح ان أعسر زوجها بالصداق قبل الدخول بها) لا بعده على

(٣٠ - قوت الحبيب الغريب) فسخت حصلت الفارقة وهي فرقة فسخ لا فرقة طلاق وأما النفقة الماضية فلا فسخ للزوجة بسببها (وكذلك) للزوجة فسخ النكاح (ان أعسر) زوجها (بالصدق قبل الدخول) بها



سواء علمت يساره قبل العقد أم لا . (فصل : في أحكام الحضانة) وهي لغة مأخوذة من الحِضن بكسر الحاء وهو الحبض لضم الحاضنة  
 الطفل اليه . وشرعا يحفظ من (٢٣٤)

الأظهر بقاء الوضوء قبل الوطء وتلفه بعده كالبيع في الفليس وتلفه ولو رضيت بأعساره بالمهر فليس  
 لها الفسخ بذلك بعد الرضا لأن الضرر لا يتجدد وكذا لو نكحته عالة بأعساره بالمهر ليس لها  
 الفسخ بذلك في الأصح بخلاف الأعسار بالنفقة والكسوة فلها الفسخ (سواء علمت يساره قبل  
 العقد أم لا) ولو رضيت بأعساره العارض لأن الضرر يتجدد ولا أثر لقولها رضيت بأعساره أبدافانه

وعد لا يأنم الوفاء به .  
 (فصل : في أحكام الحضانة وهي) فتح الحاء (لغة) الضم (مأخوذة من الحِضن بكسر الحاء وهو الحبض)  
 وهو من الأنثى إلى الكسح (لغة) الحاضنة الطفل اليه وشرعا يحفظ من لا يستقل بأمر نفسه عما  
 يؤذيه وإصلاحه عما يضره (لعدم تمييزه كغير محنون) وهي نوع ولاية ولأناث ألقى بهما  
 لأنها أشقى وأهدى إلى التربية وأصبر على القيام بها وأولاهن أم كما قال (وإذا فارق الرجل زوجته  
 وله منها ولد) لا يبر ذكرا كان أو أنثى أو حتى (وهي أحق) أي فالأم مستحقة (بحضانه أو تمتنع)  
 لتمام شقتها أي بترينه (بما يصلحه بعدده بطعامه وشرابه وغسل بدنه ونوبه وعمره) أي القيام  
 عليه في مرضه (وغير ذلك من مصالحه) كركضه في اللعب وكحله وذهنه ونحو ذلك (وكمؤنة الحضانة  
 على من عليه نفقة الطفل) أو المحنون إن لم يكن له مال ولا فهي في ماله (وإذا امتنعت الزوجة من  
 حضانة ولدها) أو غابت أو ماتت أو جئت (انتقلت الحضانة لأمهاتها) الوارثات على الصحيح (وتستمر  
 حضانة الزوجة إلى مضي سبع سنين وعبر بها للصف لأن التمييز يقع فيها غالبا لكن للدار أنما هو  
 على التمييز سواء حصل قبل سبع سنين أو بعدها) ويعبر مع تمييزه أن يكون غافا بسبب الاختيار  
 وهي الدين والمجبة وكثرة المال وغير ذلك والأخير إلى حصول ذلك (ثم بعدها) أي سبع سنين  
 (تغير التمييز) ندبا (بين أبويه) إن صلحا للحضانة (فأيهما) أي أحدهما (اختار) (الابن) لأنه  
 (أكثر خيرا) كما بين أبيه وأمه رواه الترمذي (فإن كان في أحد الأبوين نقص كجنون)  
 أو كفر أو روق أو فسق أو نكحت الأم أجنبيا (فالحنن للأخ) فقط ولا تخير (مادام النقص قائما  
 به) أي بأحدهما (وإذا لم يكن الأب موجودا خير الولد بين الجد والأم) لأن الجد يمتنع الأب (وكذا  
 يقع التخير بين الأم ومن على حاشية النسب كأم وعم) وكذا بين أب وأخت أو خالة في الأصح  
 وقيل يقسم في الأولين الأم وفي الآخرين الأب (وشرائط) استحقاق (الحضانة سبع) أحدها  
 العقل فلا حضانة لجنونة أطق جنونها أو تقطع مالم يقل (فإن قل جنونها كيوم في سنة لم يبطل  
 حق الحضانة بذلك) كمرض يطرأ وورول وثبتت الحضانة في ذلك اليوم لوليه (والثاني الحرية  
 فلا حضانة لرقبة) ولو مبيعة على حر أو رقيق (وان أذن لها سيدها في الحضانة) فلا عبرة بآذنه  
 لأنها ولاية وليست الرقبة من أهلها (والثالث الدين) أي الإسلام (فلا حضانة لكافرة على مسلم)  
 ولو باللفظ إذ لا ولاية لها عليه فمن وصف الإسلام من أولاد الكفار نزع منهم وجوبا احترام  
 للكلمة وبحضنه المسلمون وإن لم يكونوا ضمن أقارب (والرابع والخامس العفة والأمانة) فلا حضانة  
 لفاسقة كمناركة الصلاة (ولا يشترط في الحضانة تحقق العدالة الباطنة) أي التي تثبت عند القاضي  
 بقول الزكينة (بل تكفي العدالة الظاهرة) أي التي عرفت بالمخالطة والمعاملة كشهود النكاح  
 (والسادس الأقامة) بأن يكون الحاضن مقما في بلد المحضون فلا حضانة للمسافر سفر حاجة لخط

زوجته وله منها ولد فهي  
 أحق بحضانه أي  
 تمتع بمصلحته بعدده  
 بطعامه وشرابه وغسل  
 بدنه ونوبه وعمره  
 وغير ذلك من مصالحه  
 ومؤنة الحضانة على  
 من عليه نفقة الطفل  
 وإذا امتنعت الزوجة  
 من حضانة ولدها  
 انتقلت الحضانة  
 لأمهاتها وتستمر  
 حضانة الزوجة (إلى)  
 مضي (سبع سنين)  
 وعبر بها للصف لأن  
 التمييز يقع فيها غالبا  
 لكن للدار أنما هو  
 على التمييز سواء حصل  
 قبل سبع سنين  
 أو بعدها (ثم) بعدها  
 (تغير) التمييز (بين)  
 أبويه فالأب أحق (بأن)  
 (الابن) فإن كان في أحد  
 الأبوين نقص كجنون  
 فالحنن للأخ لا آخر مادام  
 النقص قائما به وإذا لم  
 يكن الأب موجودا خير  
 الولد بين الجد والأم  
 وكذا يقع التخير بين  
 الأم ومن على حاشية  
 النسب كأم وعم  
 (وشرائط) الحضانة  
 سبع أحدها (العقل)

فلا حضانة لجنونة أطق جنونها أو تقطع فان قل جنونها كيوم في سنة لم يبطل حق الحضانة بذلك  
 (و) الثاني (الحرية) فلا حضانة لرقبة وان أذن لها سيدها في الحضانة (و) الثالث (الدين) فلا حضانة لكافرة على مسلم (و) الرابع  
 والخامس (العفة والأمانة) فلا حضانة لفاسقة ولا يشترط في الحضانة تحقق العدالة الباطنة بل تكفي العدالة الظاهرة (و) السادس (الأقامة)



في بلد الميز بأن يكون أبواه مقيمين في بلد واحد فلو أراد أحدهما سفر (٢٣٥) حاجة كحج وتجارة تطويلا كان

السفر ولا يختار للميز بين الأبوين إلا إذا كانا مقيمين (في بلد الميز بأن يكون أبواه مقيمين في بلد واحد فلو أراد أحدهما سفر حاجة كحج وتجارة تطويلا كان السفر أو قصيرا كان الولد الميز وغيره مع القيم من الأبوين حتى يعود المسافر منهما) لخطر السفر ولو كان سفر زهدة فاذا عاد للمسافر منهما عادت الحضانة لمن كانت له قبل السفر وعاد التخيير للميز بين الأبوين (ولو أراد أحد الأبوين سفر قلة) من بلد إلى بلد (كلايب أولى من الأم بمحضاته فيزعه منها) حفظا للنسب وإن كان هو الذي يربى السفر لكن يشترط أمن طريقه والبلد المقصود له والأولاد أولى به للخوف عليه جفت (والفرض السابع الحلو أي خلوا أم الميز من زوج ليس ممن يحرم الطفل) وإن رضوا لأنها تفتول عن المحضون بحق الزوج (فإن نكحت شخصا من محارمه) والمراد من الحق في الحضانة (كم الطفل أو ابن عمه أو ابن أخيه ورضي كل منهم بالميز فلا تسقط حضانتها بذلك) أي النكاح على الأصح لأن لكل منهم حقا في الحضانة بخلاف الأجنبي (فإن اختل شرط منها أي السبعة في الأم) أو في غيرها قبل ثبوت الحضانة لها لم تستحق الحضانة وإذا طرأ اختلال الشرط بعد ثبوتها (سقطت حضانتها) لكن لو خالها الأب على ألف مثلا وحضانة ولده الصغير سنة وتزوجت في أثناء السنة فلا يسقط حقها وليس له أنزاعها منها في تلك المدة وليس الاستحقاق هنا بالقرابة بل بالإجارة (كأقدم شرحه مفصلا) في التفريع على مفاهيم الشروط وقد نظم سليمان الجبيري شروط الحضانة بقوله:

الحق في حضانة للجامع \* تسع شرائط بلا منازع  
بلوغه وعقله حرته \* إسلامه لمسلم عداله  
أقامة سلامة من ضرر \* كبره وفكده للبصر  
ومرض يديم مثل الفالج \* كذا حلوها من الزوج  
إلا إذا تزوجت بأهبل \* حضانة وقد رخصي بالطفل  
وعدم امتناع ذات البدر \* من الرضاع لو أخذ أجر  
(كتاب أحكام الجنائيات)

عبر المصنف بهذا دون الجراح لتشملها ونحوها كالموضحة والمباشرة كإزالة الشارب (جمع جنابة أعم من أن تكون قتل أو قطعاً أو جرحاً) أو قتل أو إزالة معنى كسحق وبصر وغيرهما القتل على ثلاثة أضرب لأربع لها حكم الوجود والقول (عمد محض) أي خالص من شائبة الخطأ (وهو مصدر عمد بوزن ضرب ومكناه) أي العمد الذي هو مصدر (القصد خطأ محض) أي خالص من شائبة العمد (وعمد خطأ) بالإضافة ويقال له شبه عمد وخطأ شبه عمد (وذكر المصنف تفسير العمد في قوله فالعمد المحض هو أن يعمد الجاني إلى ضربه أي الشخص) المقصود بالجنابة (بما أي بشئ يقتل غالباً وفي بعض النسخ في الثالب) كجراح أو مثقل أو سحر أو خنق أو القاء في البر أو تقديم الطعام المسموم (ويقصد الجاني) بفعله (فعله أي الشخص بذلك الشئ) الذي يقتل غالباً (وحينئذ) أي حين إذ وجدت هذه الشروط (فيجب القود أي القصاص عليه أي الشخص الجاني وما ذكره المصنف من اعتبار قصد القتل ضعيف والراجح خلافه) فلا يشترط قصد القتل بل قصد الفعل والانسان مع ظن كونه انساناً فخرج بقصد الفعل ما لو زلقت رجلاه فوقه على غير وجهه فخطأ وخرج بقصد الانسان ما لو رمى زيدا فأصاب عنقه فهو خطأ صر به أي الشخص (بما أي بشئ يقتل غالباً) وفي بعض النسخ في الغالب (ويقصد الجاني قتله) أي الشخص (بذلك الشئ) وحينئذ (فيجب القود) أي القصاص (عليه) أي الشخص الجاني وما ذكره المصنف من اعتبار قصد القتل ضعيف والراجح خلافه



(۲۲۶)

المقالة الموجلة في ثلاث

پیشی کے لادہ



سُجَّ الْجَنَاحُ فَيَأْخُذُ مِنْهَا فَقَالَ (وَمِنْ رِائِطٍ وَجُوبِ الْفَصَاصِ) فِي الْقَتْلِ (أَرْبَعَةٌ) وَفِي بَعْضِ النُّسخِ فَصْلٌ وَمِنْ رِائِطٍ وَجُوبِ الْفَصَاصِ  
 رِيعٌ: الْأَوَّلُ (أَنْ يَكُونَ الْقَاتِلُ مُبَالِغًا) فَلَا قِصَاصَ نَبِيٍّ صَبِيٍّ وَلَوْ قَاتَلَ الْآنَ صَبِيٍّ (٢٣٧) لَصَدَّقَ بِلَايَعِينَ: الْثَانِي أَنْ

يَكُونَ الْقَاتِلُ مُبَالِغًا  
 فَيَمْتَنِعُ الْقِصَاصُ مِنْ  
 مَجْنُونٍ أَوْ أَوْ قَطَعَ أَوْ جَرَحَ أَوْ  
 جُنُونُ الْآنَ تَقَطَّعَ  
 جُنُونُهُ فَيَقْتَصَّ مِنْهُ  
 زَمَنُ أَفَاقَتِهِ وَيَجِبُ  
 الْقِصَاصُ عَلَى مَنْ زَالَ  
 عَقْلُهُ بِشَرْبِ مَسْكِرٍ  
 مَتَعَدِّي شَرْبِهِ فَخَرَجَ  
 مِنْ لَمْ يَتَعَدَّ بَأَنْ شَرِبَ  
 شَيْئًا ظَنَّهُ غَيْرَ مَسْكِرٍ  
 فَزَالَ عَقْلُهُ فَلَا قِصَاصَ  
 عَلَيْهِ (وَالثَّالِثُ) أَنْ  
 لَا يَكُونَ الْقَاتِلُ (وَالدَّاءِ  
 لِلْمَقْتُولِ) فَلَا قِصَاصَ  
 عَلَى وَالِدِ الْقَتْلِ وَلَوْ أَنَّ  
 سَقَلَ الْوَلَدُ قَالَ أَنْ كَجِ  
 وَلَوْ حَكَمَ خَاتِمٌ بِقَتْلِ  
 وَالِدِ بَوْلَدَةٍ تَقِصَّ حُكْمَهُ  
 (وَالرَّابِعُ) أَنْ لَا  
 يَكُونَ الْقَتْلُ أَقْصَى  
 مِنَ الْقَاتِلِ بِكَفَرٍ أَوْ قِرَ  
 فَلَا يَقْتُلُ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ  
 خَرَبِيًّا كَانَ أَوْ ذَمِيًّا  
 أَوْ مُعَاهِدًا وَلَا يَقْتُلُ خَرَبِيٌّ  
 بَرَقِيًّا وَلَوْ كَانَ الْقَتْلُ  
 أَقْصَى مِنَ الْقَاتِلِ بِكَفَرٍ  
 أَوْ قِرَ أَوْ قَوْلٍ أَوْ قَصْرِ  
 مَثَلًا فَلَا عِبْرَةَ بِذَلِكَ  
 (وَيَقْتُلُ الْجَمَاعَةُ  
 بِالْوَاحِدِ) إِنْ كَانَتْهُمْ  
 وَكَانَ فَعْلُ كُلِّ وَاحِدٍ  
 مِنْهُمْ لَوْ أَنْفَرَدَ كَانَ قَاتِلًا  
 ثُمَّ أَشَارَ لِنُصْفِ الْقَاعَةِ

أَوْ وَارِثُهُ (يَتَّبِعُ الْجَنَاحُ) أَيْ بَطْلُهَا (فَيَأْخُذُ) أَيْ يَسْتَوْفِي (مِنْهَا) مِنْ قَتْلِ أَوْ قَطْعٍ أَوْ جَرَحٍ أَوْ  
 إِزَالَةٍ مَعْنَى (فَقَالَ) وَمِنْ رِائِطٍ وَجُوبِ الْفَصَاصِ فِي الْقَتْلِ أَوْ الْقَطْعِ وَإِزَالَةِ الْعَنْقِ (أَرْبَعَةٌ) بَلْ خَمْسَةٌ  
 (فِي بَعْضِ النُّسخِ) فَصْلٌ وَمِنْ رِائِطٍ وَجُوبِ الْفَصَاصِ أَرْبَعَةٌ مِنْ غَيْرِ نَاءٍ (الْأَوَّلُ) أَنْ يَكُونَ الْقَاتِلُ  
 مُبَالِغًا (بَالِغًا) بِالْإِحْلَامِ أَوْ بِالْبَلِغِ (فَلَا قِصَاصَ عَلَى صَبِيٍّ وَلَوْ قَاتَلَ الْآنَ صَبِيٍّ صَدَّقَ بِلَايَعِينَ) إِنْ  
 أَمَكُنَ صَبَاةً فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ (الْثَانِي) أَنْ يَكُونَ الْقَاتِلُ مُبَالِغًا فَيَمْتَنِعُ الْقِصَاصُ مِنْ مَجْنُونٍ الْآنَ تَقَطَّعَ  
 جُنُونُهُ فَيَقْتَصَّ مِنْهُ زَمَنُ أَفَاقَتِهِ وَعَلِمَ مِنَ الْإِقْتِصَارِ عَلَى نَبِيِّ الْقِصَاصِ عَنْ الصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ وَجُوبِ الدِّبَةِ  
 فِي الْمَالِ كِلَايَتَيْنِ مُتَفَاوَتَتَيْنِ فِي الْمَالِ وَأَمَّا الْجَرَحُ فَلَا قِصَاصَ عَلَيْهِ وَلَا دِيَّةَ إِذَا قَتَلَ غَيْرَهُ خَالَ  
 حُرَابَتَهُ لَعَلَّ الزَّمَانَةَ لِلْحَاكِمِ حَالِ الْجَنَاحِ وَأَنْ عَصِمَ بَعْدَ ذَلِكَ بِإِسْلَامِهِ أَوْ عَقْدِ دِيَّةٍ أَوْ أَمَانَةٍ لَمْ يَوَازِ مِنْ  
 فَعْلِهِ عَلَى أَقْبَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقِيلَ الصَّحَابَةُ بَعْدَهُ مِنْ عَدَمِ الْقِصَاصِ وَغَيْرِهِ عَنْ أَسْلَمَ كَوْنِهِ قَاتِلَ حِمَزَةٍ  
 عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَوْ تَطَوَّرَ وَلَوْ فِي غَيْرِ صُورَةٍ أَدْمَى وَقَتْلَهُ شَخْصٌ فَإِنْ عَلِمَ الْقَاتِلُ حِينَ  
 الْقَتْلِ أَنْ لَلْمَقْتُولِ وَلَوْ تَصَوَّرَ فِي تِلْكَ الصُّورَةِ قَتْلَهُ وَلَا فَلَا قَوْلٌ وَلَكِنْ تَجِبُ فِيهِ الدِّبَةُ (وَيَجِبُ  
 الْقِصَاصُ عَلَى مَنْ زَالَ عَقْلُهُ بِشَرْبِ مَسْكِرٍ مَتَعَدِّي شَرْبِهِ) لِأَنَّهُ يَعْمَلُ مَعَامَلَةً لِلْمَسْكِرِ تَقْلِيظًا عَلَيْهِ  
 وَأَنْ كَانَ غَيْرَ مَكْتَفٍ عَلَى التَّحْقِيقِ كَمَا عَمِلَهُ النَّوَوِيُّ وَهُوَ مَكْتَفٍ عِنْدَ غَيْرِهِ (خَرَجَ مِنْ لَمْ يَتَعَدَّ بَأَنْ  
 شَرِبَ شَيْئًا ظَنَّهُ غَيْرَ مَسْكِرٍ فَزَالَ عَقْلُهُ فَلَا قِصَاصَ عَلَيْهِ) لِغَلْظِهِ وَهُوَ كَالْمَتَوَدِّ (وَالثَّالِثُ) أَنْ لَا يَكُونَ  
 الْقَاتِلُ وَالِدًا لِلْمَقْتُولِ أَيْ أَصْلًا لَهُ وَأَنْ عَزَا ذِكْرُ كَانَ أَوْ أَثَرُ قَوْلِهِ كَافِرًا (فَلَا قِصَاصَ عَلَى وَالِدِ الْقَتْلِ  
 وَلَوْ أَنَّ سَقَلَ الْوَلَدُ) رِعَايَةَ حُرْمَةِ الْوَالِدِ وَأَنْ عَزَا (قَالَ) أَبُو الْقَاسِمِ يَوْسُفُ بْنُ أَحْمَدَ (بَنَ كَجِ)  
 كَانَ رِيسًا عَالِمًا زَاهِدًا (وَلَوْ حَكَمَ خَاتِمٌ بِقَتْلِ وَالِدِ بَوْلَدَةٍ تَقِصَّ حُكْمَهُ) لِغَلْظَتِهِ لِلْحَدِيثِ الَّذِي رَوَاهُ  
 الْحَاكِمُ وَالْبَيْهَقِيُّ وَهُوَ لَا يَأْخُذُ إِلَّا مِنْ أَبِيهِ (وَالرَّابِعُ) أَنْ لَا يَكُونَ الْقَتْلُ أَقْصَى مِنَ الْقَاتِلِ بِكَفَرٍ أَوْ قِرَ  
 أَوْ هَدْرٍ (فَلَا يَقْتُلُ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ خَرَبِيًّا كَانَ أَوْ ذَمِيًّا أَوْ مُعَاهِدًا) لِنَقِصِ الْقَتْلِ عَنْ  
 الْقَاتِلِ بِالْكَفَرِ (وَلَا يَقْتُلُ خَرَبِيٌّ بَرَقِيًّا) لِنَقِصِ الْقَتْلِ عَنْ الْقَاتِلِ بِالرَّقِ وَلَا يَقْتُلُ مَعْصُومٌ بِالْإِسْلَامِ بَرَانِ  
 عَصَمَ (وَلَوْ كَانَ الْقَتْلُ أَقْصَى مِنَ الْقَاتِلِ) بِغَيْرِ الصِّفَاتِ السَّابِقَةِ الَّتِي هِيَ الْإِسْلَامُ وَالْحُرِّيَّةُ وَالْأَصَالَةُ  
 وَالسِّيَادَةُ فَلَا يَتَّبِعُ ذَلِكَ النِّقَاصُ وَذَلِكَ كَالْتَفَاوُتِ (بِكَفَرٍ أَوْ قِرَ أَوْ قَوْلٍ أَوْ قَصْرِ مَثَلًا) كَالْتَفَاوُتِ بَعْلٍ  
 وَجَهْلٍ وَشَرَفٍ وَخَشَةٍ (فَلَا عِبْرَةَ بِذَلِكَ) فَيَقْتُلُ الشَّيْخُ نَالِشًا وَالْكَبِيرُ بِالصَّغِيرِ وَالطَّوِيلُ بِالْقَصِيرِ  
 وَالْعَالِمُ بِالْجَاهِلِ وَالشَّرِيفُ بِالْحَنِيفِ وَالسُّلْطَانُ بِالرَّيَالِ وَالذَّكْرُ بِالْأُنْثَى وَالْحَنْتِيُّ بِالْعَكُوسِ وَالْخَامِسُ  
 عَصَمَةُ الْقَتْلِ بِإِيمَانٍ أَوْ أَمَانٍ فَيُهْدَرُ الْحَرْبِيُّ فِي حَقِّ كُلِّ أَحَدٍ وَالْمُرْتَدُّ فِي حَقِّ الْمَعْصُومِ لَا فِي حَقِّ مُرْتَدِّ  
 مَثَلِهِ وَالرَّاقِي الْحَصَنُ إِذَا قَتَلَ مُسْلِمًا مَعْصُومًا لَعَلَّ عَصَمَتَهُمْ (وَيَقْتُلُ الْجَمَاعَةُ) وَأَنْ كَثُرُوا (وَالْوَالِدُ) إِنْ  
 كَانَتْهُمْ وَكَانَ فَعْلُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ لَوْ أَنْفَرَدَ كَانَ قَاتِلًا (وَحِينَئِذٍ يَجِبُ عَلَيْهِمُ الْقِصَاصُ مُطْلَقًا أَوْ شَوَاءً  
 أَوْ طَائِفًا أَوْ لَا وَأَنْ تَفَاوُتَ جَرَاحَتُهُمْ عَدَدًا أَوْ خِشًا أَوْ تَفَاوُتَ ضَرَرَتُهُمْ كَذَلِكَ شَوَاءً أَوْ تَفَاوُتَ بِمَحْدَدٍ  
 أَوْ يَنْقَلُ أَوْ الْقَوَى فِي عَجْرٍ أَوْ مِنْ شَاهِقٍ جَبَلٍ (ثُمَّ أَشَارَ لِنُصْفِ الْقَاعَةِ بِقَوْلِهِ) وَكُلُّ شَخْصٍ يَجْرِي  
 الْقِصَاصُ بَيْنَهُمَا فِي النَّفْسِ يَجْرِي بَيْنَهُمَا فِي الْأَطْرَافِ الَّتِي لَتِلْكَ النَّفْسِ (كَيْدٌ وَرَجُلٌ وَأَذَنٌ وَفِي الْجَرَحِ  
 لِلْقَتْلِ كَالْمَوْضِعَةِ فِي الْمَالِ كَسَمْعٍ وَبَصَرٍ وَثَمٍّ) فَكَأَيُّ شَرْطٍ فِي الْقَاتِلِ كَوْنُهُ مَكْلَفًا أَيْ بِالْمَالِ  
 عَاقِلًا وَكَذَلِكَ تَجْمَعُ الشُّرُوطُ الْحَسَنَةُ لِلتَّقَدُّمَةِ (يَشْتَرِطُ فِي الْقَاطِعِ لَطَرَفٌ) أَوْ لِلزَّيْلِ كَعَفَى مِنْ  
 الْمَالِ (تَكُونُ مَكْلَفًا) وَكَذَلِكَ سَكَتُ الشُّرُوطِ (وَحِينَئِذٍ) أَيْ حِينَ إِذَا يَشْتَرِطُ فِي الْقَاطِعِ أَوْ الْمَزِيلِ

بقوله (وكل شخصين جرى القصاص بينهما في النفس يجري بينهما في الأطراف) التي لتلك النفس فكما يشترط في القاتل كونه  
 مكلفًا يشترط في القاطع لطفه بكونه مكلفًا وحينئذ



قصاص النفس (اثنتان) أحدهما الاشتراك في الاسم الخاص للطرف للقطع وبينه المصنف بقوله (اليمين باليمين) أي تقطع اليمين مثلا من أذن أو يدا رجل باليمين من ذلك أي من الأذن أو اليد أو الرجل (و) تقطع (اليسرى) عما ذكر (باليسرى) عما ذكر (ولا تقطع يميني يسرى ولا عكسه) أي ولا تقطع يسرى بسبب قطع اليمين ولا تقطع شفة سفلى بسبب قطع شفة عليا ولا عكسه ولا يقطع حادث بعد الحناية بقطع موجود ولو قطع تحتها لم يثلمها فلا قود وإن نبت له مثلها بعد (والثاني أن لا يكون بأحد الطرفين) أي طرف الجاني واليمين عليه (شمل) أي بطلان العمل (فلا تقطع يد أو رجل صحيحة بشلأ وهي التي لا عمل لها) وإن رضى بذلك الجاني (أما الشلاء) من يد أو رجل (فتقطع بالصحيحة على المشهور) ألا أن يقول عدلان من أهل الحيرة أن الشلاء إذا قطعت لا يقطع الدم بل تنفتح أفواه العروق ولا تنسد بالحسم (أي الشكي بالنار ولا بالمقص في ريت سفلى) فينسد لا تقطع الشلاء بالصحيحة وإن رضى الجاني حذرا من استيفاء النفس بالطرف ويجب دية الصحيحة (ويشترط مع هناء) أي مع أمن طرف الدم (أن يقيم) أي رضى (بها) أي بالشلاء لو قطعت (مستوفيا) ولا يطلب أرشاً للشلل لأن الشفة لا تقابل بمال ولهذا لو قيل الذي بالمسلم أو العبد بالحرة لم يجب لفصله الإسلام أو الحرية شيء وتقطع شلاء مثله أو أقل شلأ إن لم ينفذ ظرف الدم والآ فلا قطع (ثم أشار المصنف لقاعدة بقوله وكل عضو أخذ أي قطع) بجناية (من مفصل كزرق وكوع) وأما لم يفصل فدم وركب (ففيه القصاص) لأنضباط ذلك مع الأمن من استيفاء زيادة ولا يضرب في القصاص عند مساواة المثل في الاسم الخاص بفاوت وكبر وصغر وطول وقصر وقوة بطش وضعفه في عضو أصلي أو زائد ويجب القصاص في القطع من مفصل أصل فخذ ومنكب أن أمكن بلا إجابة أي جرح نافذ للبطن وإن لم يمكن إلا بها فلا يجب على الصحيح سواء أضاف الجاني أم لا لأن الجواني لا تنضبط نعم أن مات الميحي عليه بذلك قطع الجاني وإن لم يمكن إلا بالاجابة ثم أن لم يكن قبل عمل الحناية مفصل فعين موضع الجناية وإن كان قبله مفصل فله الأخذ من عمل الحناية وله الأخذ حكومة وترك قطع (وما لم يفصل له لأقاص فيب) أي فلا قصاص في كسر العظام مع القطع لعدم الوثوق بالمائلة فيه ولجئ عليه قطع أقرب مفصل إلى موضع الكسر وحكومة الباقي وله أن يغفو ويعدل إلى اللال (واعلم أن شجاج الرأس والوجه عشرة حارسة بمهمات وهي مائش الجلد قليلاً) نحو الخدش (ودامية) بتخفيف الباء (تدمية) بضم أوله أي شجة تدمي الشق من غير سيلان الدم وقيل معه وقال أبو عبيد إذا سال فمهي الدامة بالعين المهملة (وباضعة) بموحدة ومهملة فهمة وهي شجة (تقطع اللحم) بعد قطع الجلد (ومتلاحمة) بالمهملة وهي شجة (تقوص فيه) أي اللحم ولا تبلغ الجلد الرفقة فهو عظم الرأس (وسمحاق) بكسر السين وبالحاء المهملة (وهي شجة تبلغ الجلد) أي القشرة الرقيقة (التي بين اللحم والعظم) وتسمى تلك القشرة بالسمحاق أيضاً (وموضحة) وهي شجة (توضع العظم من اللحم) أي تظهر بياضه بعد خرق الجلد (وهاشمة) وهي شجة (تكسر العظم سواء أوضحت أم لا) لأن معنى الحشم كسر الشيء بالبايس كافي المختار (ومتقلة) بتشديد القاف بمهمات وهي مائش الجلد قليلاً ودامية تدمية وواضة تقطع اللحم ومتلاحمة تقوص فيه ثم

وسمحاق تبلغ الجلد التي بين اللحم والعظم وموضحة موضع العظم من اللحم وهاشمة تكسر العظم سواء أوضحت أم لا ومتقلة



سبع الجنابة فيأخذ منها فقال (وشرائط وجوب الفصاص) في القتل (أربعة) وفي بعض النسخ فصل وشرائط وجوب الفصاص  
 (الاول أن يكون القاتل بالغا) فلا فصاص على صبي ولو قال أنا الآن صبي (٢٣٧) لصديق بلينين الثاني أن

يكون القاتل عاقلا  
 فيمتنع الفصاص من  
 مجنون إلا أن تقطع  
 جنونه فيقتص منه  
 زمن افاقته ويجب  
 الفصاص على من زال  
 عقله بشرط مسكر  
 متعدي شر به فخرج  
 من لم يتعد بأن شرب  
 شيئا طنة غير مسكر  
 فزال عقله فلا فصاص  
 عليه (و) الثالث أن  
 لا يكون القاتل (والدا  
 للمقتول) فلا فصاص  
 على والد يقتل ولده وإن  
 سقل الولد قال أن كج  
 ولو حكم خاتم بقتل  
 والد بولده فيقتل حكمه  
 (و) الرابع أن لا  
 يكون القاتل أخص  
 من القاتل بكفر أورك  
 فلا يقتل مسلم بكافر  
 حريا كان أو ذميا  
 أو معاهدا ولا يقتل حر  
 برفيق ولو كان للمقتول  
 أنقص من القاتل بكبر  
 أو صغر أو طول أو قصر  
 مثلا فلا عبرة بذلك  
 (و) تقتل الجماعة  
 بالواحد إن كافهم  
 وكان فعل كل واحد  
 منهم لو انفرد كان قاتلا  
 ثم أشر للصنف لقاعدة

أو وارثه (ببيع الجنابة) أي بطلها (فيأخذ) أي يستوفي (منها) من قتل أو قطع أو جرح أو  
 إزالة معنى (فقال) وشرائط وجوب الفصاص في القتل أو القطع وإزالة المعنى (أربعة) بل خمسة  
 (وفي بعض النسخ فصل وشرائط وجوب الفصاص أربع) من غير تأويل (الاول أن يكون القاتل  
 بالغا) بالاحتلام أو بالسن أو بالحيض (فلا فصاص على صبي ولو قال أنا الآن صبي صديق بلينين) إن  
 أمكن صباه في ذلك الوقت (الثاني أن يكون القاتل عاقلا فيمتنع الفصاص من مجنون إلا أن تقطع  
 جنونه فيقتص منه زمن افاقته) وعلم من الانقصار على نفي الفصاص عن الصبي والمجنون وجوب الدية  
 في مالهما كبائنه متلفاتها مضمونة في مالهما وأما الحرب فلا فصاص عليه ولا دية إذا قتل غيره حال  
 حربته لعدم التزامه بالأحكام حال الجنابة وإن عصم بعد ذلك بإسلامه أو عقد دمه أو أمان لما يوتر من  
 فعله صلى الله عليه وسلم وفعل الصحابة بعده من عدم الفصاص وغيره بمن أسلم كوخشي قاتل حزة  
 عم النبي صلى الله عليه وسلم ولو تطور ولو في غير صورة آدمي وقتله شخص فإن علم القاتل حين  
 القتل أن للمقتول ولي تصور في تلك الصورة قتل به والا فلا قود ولكن يجب فيه الدية (ويجب  
 الفصاص على من زال عقله بشرب مسكر متعدي في قهره) لأنه يعامل معاملة المكلف تليظا عليه  
 وإن كان غير مكلف على التحقيق كما عليه النووى وهو مكلف عند غيره (فخرج من لم يتعد بأن  
 شرب شيئا طنة غير مسكر فزال عقله فلا فصاص عليه) غلظه فهو كالمتوه (والثالث أن لا يكون  
 القاتل والدا للمقتول) أي أصلا له وإن علا ذكره كان أو أختي ولو كافرا (فلا فصاص على والد يقتل  
 ولده وإن سقل الولد) رعاية لحرمه الوالدان علا (قال) أبو القاسم يوسف بن أحمد (بن كج)  
 كان زنيا عالما زاهدا (ولو حكم على كج بقتل والد بولده فيقتل حكمه) لحالته للحدث الذي رواه  
 الحاكم والبيهقي وهو لا يبادل لأن من أبيه (والرابع أن لا يكون القاتل أخص من القاتل بكفر أورك)  
 أو هدر دم (فلا يقتل مسلم) ولو زانيا عصما (بكافر حريا) كان أو ذميا أو معاهدا (لنقص القاتل عن  
 القاتل بالكفر ولا يقتل حر برفيق) لنقص القاتل عن القاتل بالحر ولا يقتل مسلم بغيره بالاسلام وإن  
 حصن (ولو كان للمقتول أنقص من القاتل) بغير الصفات السابقة التي هي الاسلام والحرية والأصالة  
 والسيادة فلا يعتبر ذلك للنقص وذلك كالتفاوت (بكبر أو صغر أو طول أو قصر مثلا) كالتفاوت بعلم  
 وجهل وشرف وخسة (فلا عبرة بذلك) فيقتل الشيخ بالشاب والكبير بالصغير والطويل بالقصير  
 والعالم بالجاهل والشريف بالخصس والسيطان بالزبالة والذكر بالأنثى والحنثى بالعكوس . والخامس  
 عصمة القاتل بإيمان أو أمان فيهدر الحربى في حق كل أحد والمرتب في حق المصوم لا في حق مرتد  
 مثله والزاني الحصن إذا قتله مسلم مصوم لعدم عصمتهم (وتقتل الجماعة) وإن كثروا (والواحد إن  
 كافهم) وكان فعل كل واحد منهم لو انفرد كان قاتلا (وحينئذ يجب عليهم الفصاص مطلقا أي سواء  
 تواطوا أم لا وإن تفاوتت جراحاتهم عددا أو جنسا أو تفاوتت ضرباتهم كذلك سواء أقتلوه بمحدد  
 أو بمنقل أو القوة في بحر أو من شاطئ جبل (ثم أشر للصنف لقاعدة بقوله وكل شخصين يجزى  
 الفصاص بينهما في النفس يجزى بينهما في الأطراف التي لتلك النفس) كيد ورجل وأذن وفي الجرح  
 للقتل كالوضحة وفي الماني كسمع وبصر وشم (نكما يشترط في القاتل كونه مكلفا) أي بالغا  
 عاقلا وكذلك بحجة الشروط الخمسة للتقدمة (يشترط في القاطع الطرف) أو الزيل كعنف من  
 الماني (مكونه مكلفا) وكذلك سائر الشروط (وحينئذ) أي حين أذ يشترط في القاطع أو الزيل

بقوله (وكل شخصين يجزى الفصاص بينهما في النفس يجزى بينهما في الأطراف) التي لتلك النفس فكما يشترط في القاتل كونه  
 مكلفا يشترط في القاطع لطرف كونه مكلفا وحينئذ







تخرق تلك الخريطة  
وتصل إلى أم الرأس  
واستثنى المنصف من  
هذه العشرة ما تضمنه  
قوله (ولا قصاص في  
الجروح) أي المذكورة  
(الآ في الموضحة) فقط  
لا في غيرها من فيه  
العشرة .

(فصل في بيان الدية)  
وهي المال الواجب  
بالحنانية على حر في  
نفس أو طرف (والدية  
تعلى ضربين مغلظة  
وخفيفة) ولأنها  
(فالمغلظة) بسبب قتل  
الذكر الحر المسلم عمدا  
(مائة من الأبل) ولأنها  
مثلثة (ثلاثون حقة  
لثلاثون بجعة) وسبق  
مغناها في كتاب الزكاة  
(وأربعون خلفه)  
بفتح الحاء المعجمة  
وكسر اللام وبالفاء  
وفسرها المنصف بقوله  
(في بطونها أولادها)  
والغنى أن الأربعين  
حوامل ويثبت حملها  
بقول أهل الحيرة بالأبل  
(والخفيفة) بسبب قتل  
الذكر الحر المسلم (مائة  
من الأبل) (والخمس  
عشر حقة) (عشر حقة  
وعشر ونجدة

وهي شجة (تقل العظم) بتخفيف القاف مع ضمها وبتشديد هاء مع الكسر (من مكان إلى مكان  
آخر) وفي المختار هي الشجة التي تقل العظم أي تكسره حتى يخرج منها قرص العظام (ومأمومة)  
بالمز وهي شجة (تبلغ خريطة الدماغ) المحطة به (للسماء أم الرأس) وهي الجلبة التي فيها الخوخ ولا  
تخرقها (ودائمة بين معجزة) وهي شجة (تخرق تلك الخريطة وتصل إلى) الدماغ بعد وصولها إلى (أم  
الرأس) وهي مدففة عند بعضهم وهذه العشرة تصور في الجهة كالرأس وتصور ما عدا الأخيرتين  
منها في الجرد وفي قصة الألف واللام الأسفل وذكر المنصف أنه لا قصاص في الجروح (واستثنى المنصف)  
منها (من هذه العشرة) للوضحة وذلك (ما تضمنه قوله ولا قصاص في الجروح أي) في سائر  
البدن ولا في الشجاج العشرة (المذكورة) لعدم تنسب ضبطها أو أن (الآ في الجراحة) (الوضحة)  
في أي موضع من البدن فلا يختص القصاص في الموضحة بالرأس والوجه وأما الأرض فلا يجب فيها  
الآن كانت في الرأس أو الوجه فإن كانت في غيرهما ففيها الحيكوبة وإنما وجب القصاص في  
الوضحة (فقط لا في غيرها من بقية العشرة) لتنسب ضبطها واستنفاء مثلها بأن يقاس مثلها كولا  
وعرضا من عضو الشاج ويكلم عليه بنحو سواد أو حمرة وجوبا أن خيفت اللبس والأه كان موضع  
العلامة فندوبا وبوض بالمومي ونحو ولا بصريه شيف أو حرجوان أو ضح به وروحي الأسهل على  
الجاني من شدة دفعة أو تلر غما . نعم لو كان في رأس الجاني شعرون المنحى عليه فلا قصاص .

(فصل في بيان أحكام الدية وهي المال الواجب بالحنانية على حر في نفس أو طرف) أو معنى أما  
للأبل الواجب بالجراحات في أرض لادية (والدية) الواجبة ابتداء كما في قتل الولد أو لده أو بدلا (على  
ضربين مغلظة) من ثلاثة أوجه أو من وجوه واحد (وخفيفة) من ثلاثة أوجه أو من وجهين (ولا  
تألت لهما) أي النوعين (فالمغلظة) بسبب قتل الذكر الحر المسلم عمدا (أوشبه عمدا) (مائة من الأبل)  
تألت على القاتل في العمد فقط وهو حر ملتزم للأحكام ولو أثنى سواء أوجب في العمد قصاص وعفا  
على مالي أم لا بأن وجبت الدية ابتداء ولو فترا كما في قتل الولد أو لده وموت الجاني قبل القصاص منه  
(وللثلاثة مثلثة) أي ثلاثة أجزاء وإن لم تكن متساوية (ثلاثون حقة وثلاثون بجعة وسبق مغناها  
في كتاب الزكاة) فالحقة ما استحققت أن يطرقها الفعل أو أن تترك ويحمل عليها الحقة ما ألفت  
مقدم أسنانها (وأربعون خلفه بفتح الحاء المعجمة وكسر اللام وبالفاء وفسرها المنصف بقوله في بطونها  
أولادها والغنى أن الأربعين حوامل) قاله في البطن لا يسمى ولذا فقي عبارة المنصف حجاز الأول  
(ويثبت حملها) أي الحقة (بقول) عدلين من (أهل الحيرة بالأبل) فإن أخذها المستحق بقولها  
وماتت عنده وتنازع مع الدافع شق جوفها فإن بان أن لا حمل غرمها وأخذ المستحق بدنها خلفه  
فإن ادعى الدافع إسقاط الحمل فإن أخذت بعدلين تصديق أن أمكن والأحدق المسحق يمينه أن أمكن  
وبلايين أن لم يمكن لأن الظاهر معه (والخفيفة) في الخطأ وشبه العمد (بسبب قتل الذكر الحر المسلم مائة  
من الأبل) على العائلة مؤجلة عليهم في ثلاث سنين (والمائة خمسة) في الخطأ فقط (عشر ونجدة  
وعشر ونجدة وعشر ونجدة لبون وعشر ونجدة لبون وعشر ونجدة لبون) (عشر ونجدة لبون) (عشر ونجدة لبون)  
وغيره بذلك (ومتي وجبت الأبل على قاتل) كما في العمد (أو عاقلة) كما في الخطأ وشبه العمد (أخذت) أي  
الأبل (من إبل من وجبت عليه) وهو القاتل أو عاقلته ولا يكلف غير إبله كما يجب الزكاة في نوع  
النصاب ولا يهتدؤخذ من العائلة على سبيل اللواصاة فلا يناسبهم التعليل بتكليفهم غير أبلهم (وان لم  
يكن له إبل فتؤخذ) أي الدية (من غالب إبل بلدة بلدتي أو) غالب إبل (قبيلة بدوي) لأنها لكل متلف

وعشر ونجدة لبون وعشر ونجدة لبون وعشر ونجدة لبون (ومتي وجبت الأبل على قاتل أو عاقلة أخذت من إبل من وجبت  
عليه وان لم يكن له إبل فتؤخذ من غالب إبل بلدة بلدتي أو قبيلة بدوي

نحو ذلك وعلمه ما عدا ذلك ما عدا الأسان



أخري فان أعوزت الأبل أتقل

(२६०)

(بمقل الى الف دينار)

فِي حَقِّ أَهْلِ الذَّهَبِ (أَوْ)

ينتقل الى ( اثني عشر

ألف درهم) في حق

أَهْلُ الْفِئَةِ وَسَوَاءٌ فِيمَا

ذِكْرُ الْإِثْمِ الْمَغْلُظَةِ

والمحفقة (وان غلظت)

على القديم<sup>2</sup> (زيد عليها)

الثلث) ای قدره فقی

الدنانير ألف وثلاثمائة

وثلثة وثلاثون ديناراً

وثلاث دينار وفي الفضة

مئة عشر ألف درهم

(وتغلظ دة الخطأ في

ثلاثة مواضع أحدها

الذائقه في الفقه

منه نفاذ

حَمْدُكَ يَا رَبِّ الْعَالَمِينَ

فمنعوا الألفاظ

تَقَانَا فِيهِ عِلْمُ الْأَنْبِيَاءِ

دفعہ: فصل

وہابی مدد گاری قبول

المصنف (أوقتل في  
الأمم من

الاشهر الحرم ای ذی

القعدة وذى الحجة

والمحرم ورجب والثالث

مذکور فی قولہ (أو

(قتل) فریبالہ (ذآرخم)

عَرَم) بِسْكَوْنِ اللَّهْمَةِ

فان لم يكن الرحم محرما

له كَيْفَتِ الْعَمِّ فَلَا تَغْلِيظُ

في قتلها (ودية المرأة)

والحق للشكل (على

النصف من دية الرجل)

نفساً وجرحاً حافئ دية حرّة مسلّمة في قتل عمداً وشبه عمداً خمسون من الأبلّ خمسة عشر

١٠ حَقَّةٌ وَخَمْسَةُ عَشَرَ جُذْعَةً وَعَشْرُونَ خُلْفَةً إِبِلًا حَوَامِلٌ وَفِي قَتْلِ خَطَايِمِ عَشْرِ بَنَاتِ مَخَاضٍ وَعَشْرِ بَنَاتِ

وعشر جذاع (وكيفية اليهودي والنصراني) والمستأمن والمعاهد<sup>٤</sup> (ثلث دية المسلم) نفسا وجرحًا



حده أنه صلى الله عليه وسلم قرض على كل مسلم قتل رجلا من أهل الكتاب أربعة آلاف درهم رواه  
 عبد الرزاق وقال به عمر وعثمان رضي الله عنهما وإن لم يحل منا كحثة فهو كالجوس قال عميرة ونجالب  
 هل الذمة إلا أن يأتوا بضمون بدية المجوس لأن شرط لنا كحة في غير الأسرائيلي لا يكاد يوجد وهو أن  
 لم يدخل أول آياته في ذلك الذين قبل النسخ والتحريف (وأما دية المجوسي) الذي ذكره النجاشي  
 نفسه (أحسن الديار وهي ثلث عشر دية المسلم) وأخبر منه ثلث خمس دية المسلم كما قال عمر وعثمان  
 وابن مسعود رضي الله عنهم جماعة ذرهم ويصير عن ذلك بحسب دية اليهودي والنصراني .  
 والحكمة في ذلك أن في كل منهما خمس فضائل وهي كتابه ودينه اللذان كانا حقا وحل منا كحثة  
 وذبحته وتفر به الجزية وليس للمجوسي من هذه الخمسة إلا الخامس فكانت دية خمس دية وكذا  
 ما يكون له الأمان بأن دخل لنا رسولنا فقتله شخص ومثله عليه الشمس والقمر فذبحته كدية مجوسي وللأمان  
 في هذه الأربعة على النصف عما ذكر (وتكمل دية النفس) أي نفس صاحب ذلك العضو من ذكر أو غيره  
 تليظا وتخفيفا (وسبق أنها ثمانية من الأبل) في حق الكامل بالاسلام والحرية والذكورة وفي كلام  
 الشارح قصور (في قطع كل من اليدين) من الكمين (والرجلين) من الكمين (فيجب في كل يد  
 أو رجل خمسون من الأبل) لأن كل متعدد وجب فيه الدية وهي موزعة على أفراده (وفي قطعهما مائة  
 من الأبل) فتكمل فيهما الدية سواء قطعهما معا أو متربعا (وتكمل الدية في قطع الأنف أي في قطع  
 ماله من وجهه واللان) وهو مجموع الطرفين التسمين بالبحرين والحاجز بينهما ولا فرق بين الأيمن  
 وغيره (وفي قطع كل من طرفيه والحاجز ثلث دية) نوزعا لدية على الثلاثة المذكورة (وتكمل  
 الدية في قطع الأذنين) من أصلهما (أو قلعهما بغير إصباح) أي وصول إلى العظم (فان حصل مع قلعهما  
 إصباح وجب أرشيه) أي أرش الإصباح وهو نصف عشر دية صاحبه كخمس أجرة للكايل ولا  
 يندرج في دية الأذنين بخلاف حكومة قصصة الأنف فانها تدرج في دية (وفي كل أذن نصف دية)  
 وفي قطع بعض أذن قسطه ويقتل بالمساحة فإذا كانت أذنه خمسة قرار بطملا فقطع شخص منها  
 قبرا أو وجب عليه خمس نصف الدية (ولا فرق فيها ذكر) من وجوب الدية (بين أذن السميع و) أذن  
 (غيره) وهو الأصم لأن السمع ليس حال في الأذن بل في مقعر الصماخ (ولو أنيس الأذنين) أي أذهب الحركة  
 منها (بجناية عليها فقيهما) أي في إيلاسهما (أذنه) لأنه أذهب منفعتيهما كالوصف بذهبه فسلطانا لو قطع  
 أذنين بآيتين بجناية أو غيرها فالواجب حكومة (و) تكمل دية النفس في أمانة (اليدين) وفي كل منهما  
 نصف دية (أي في كل عين خمسون للكايل) (وسواء في ذلك) أي في وجوب الدية (بين أحول) وهو من  
 في عينه محل دون القوة الباصرة (أو أعور) وهو فاقد إحدى العينين ووقت الجناية على عينه السليمة  
 (أو أعمى) وهو من تسبب له ضعف رؤيته للأشياء (و) تكمل دية النفس (في الجفون الأربعة)  
 ولو كانت لا عمى لأن فيها جمالا ومنفعة وتدخل حكومة الأهداب في ديتها (في كل جفن) وهو غطاء العين  
 ولو بإيلاس (منها) أي الأربعة (ربع دية) سواء الأجل والأسفل ولو بلاهدب (و) تكمل دية النفس  
 في أمانة (اللسان لناطق) ولو بعض الحروف (سلم الذوق ولو كان اللسان لا لث) وهو من يبدل حرفا بآخر  
 (وأرت) وهو من يندغم مع الأبدال والكن وهو من في لسانه ثقل (و) تكمل الدية في أمانة (الشفنتين وفي  
 قطع أحدهما) علما أو سفلى (نصف دية) والشفة طولتا بين الشدين وعرضا ما أعطى فسلم اللسان  
 (و) تكمل الدية في (ذهاب الكلام كله) بأن جنى على اللسان مع بقائه (وفي ذهاب بعضه) أي الكلام  
 (بقيته من الدية) إن بقي له كلام مفهوم والأوجب على الجاني كل الدية (والحروف التي توضع الدية  
 عليها ثمانية وعشرون حرفا في لغة العرب) وفي غيرها فتوزع على جميع الحروف فقلت وكثرت

(وتكمل دية النفس)  
 وسبق أنها ثمانية من الأبل  
 (في قطع) كل من  
 (اليدين والرجلين)  
 فيجب في كل يد أو  
 رجل خمسون من الأبل  
 وفي قطعهما مائة من  
 الأبل (و) تكمل الدية  
 في قطع (الأنف) أي  
 في قطع ماله من وجهه  
 اللان (وفي قطع كل  
 من طرفيه والحاجز  
 ثلث دية) (و) تكمل  
 الدية في قطع (الأذنين)  
 أو قلعهما بغير إصباح  
 فان حصل مع قلعهما  
 إصباح وجب أرشيه وفي  
 كل أذن نصف دية ولا  
 فرق فيها ذكر بين أذن  
 السميع وغيره ولو أنيس  
 الأذنين بجناية عليها  
 فقيهما كدية (واليدين)  
 وفي كل منهما نصف  
 دية وسواء في ذلك  
 بين أحول وأعور أو  
 أعمى (و) (في  
 الجفون الأربعة)  
 في كل جفن منها ربع  
 دية (واللسان) لناطق  
 سلم الذوق ولو كان  
 اللسان لا لث وأرت  
 (والشفنتين) وفي قطع  
 أحدهما نصف دية  
 (وذهاب الكلام)  
 كله ففي ذهاب بعضه  
 بقية من الدية

والحروف التي توضع الدية عليها ثمانية وعشرون حرفا في لغة العرب

(٣١ - قوت الحبيب القريب)



وكيرة وعين شيخ  
وطفل (وذهب السمع)  
من الأذن وان نقص  
من أذن واحدة سدت  
وضبط منتهى سماع  
الأخرى ووجب قسط  
التفاوت وأخذ بنسبة  
من تلك الدية (وذهب  
الشم) من المنخرين  
وان نقص الشم وضبط  
قدره ووجب قسطه من  
الدية والا فحكومة  
(وذهب العقل) فان  
زال بجرح على الرأس له  
أرض مقدر أو حكومة  
ووجب الدية مع الأرض  
(والذكر) السليم  
ولو ذكر صغير وشيخ  
وعين وقطع الحشفة  
كالدكر ففي قطعها  
وحدها دية (والأشيين)  
أي البيهتين ولو من  
عينين ومحبوب وفي قطع  
احدهما نصف دية وفي  
الموضحة من الذكر الحر  
السلم (وفي السن) منه  
(خمس من الابل وفي)  
اذهب (كل عضو  
لامنفعة فيه حكومة)  
وهي جزء من الدية  
نسبته إلى دية النفس  
نسبة نقصها أي الجناية  
من قيمة الجني عليه  
لو كان رقيقا صفاته التي  
هو عليها فلو كانت قيمة  
الجني عليه بلا جناية على يده مثلا عشرة وبدوها تسعة فالتقص عشر فيجب عشرة دية النفس

(و) تكمل الدية في (ذهب البصر) أي اذهب من العينين أما اذهب من احدهما ففيه نصف دية ولا فرق  
في العين بين صغيرة وكيرة) ولا بين جادة وكالة ولا بين محببة وعائلة وعمشاء وجولاء حيث كان البصر  
سليما (و) لا بين (عين شيخ أو طفل) فلو فقاها لم يزد على نصف الدية (و) تكمل الدية في (ذهب السمع  
من الأذنين) وفي اذهب من أذن نصف الدية (وان نقص) أي السمع (من أذن واحدة سدت) أي  
العليلة (وضبط منتهى سماع الأخرى) التي هي الصحيحة ثم أطلق العلية وسدت الصحيحة وضبط  
منتهى سماع العلية ونظر التفاوت بينهما (ووجب قسط التفاوت وأخذ بنسبة) أي التفاوت (من  
تلك الدية) فان كان التفاوت نصفًا من المسافة علم أن اذهب من السمع الربع فيؤخذ ربع الدية  
وهكذا ولو نقص السمع من أذنه معا فان عرف قدر التقص بأن كان يسمع من مسافة فصار لا يسمع  
الامن نصفها مثلا ووجب قسطه من الدية وان لم يعرف فحكومة باجتهاد قاض (و) تكمل الدية في  
(ذهب الشم من المنخرين) وفي اذهب من احدهما نصف الدية (وان نقص الشم) من المنخرين  
أو من أحدهما (وضبط قدره) بأن علم أنه كان يشم من مسافة فصار يشم من نصفها مثلا أو كان يشم  
بأحد المنخرين من مسافة وصار يشم بالآخر من نصفها مثلا (ووجب قسطه) أي الناقص (من الدية)  
فان كان اذهب ربعه وجب ربع الدية وهكذا (والا) أي وان لم يضبط قدر الناقص (فحكومة  
(و) تكمل الدية في (ذهب العقل) فان زال بجرح على الرأس له أي الجرح (أرض مقدر) كما لو وضحة  
(أو) له (حكومة) كالدائمة والناضحة والتلاحمة ووجب الدية مع الأرض) للقدر كالأرض الموضحة أو مع  
الأرض غير المقدرة وهو الحكومة ولا يندرج ذلك في دية العقل لأن الجناية أبطلت منفعة غير حالة  
في محل الجناية فكانت كما لو انقرت الجناية عن زوال العقل (و) تكمل الدية في (الذكر السليم ولو  
ذكر صغير وشيخ وعين) وخفي لأن العنة ضعف في القلب لاني نفس الذكر ولأن ذكر الحصى سليم  
لأنه قادر على الوطء به وإن لم يكن له أوعية للمني وإنما الفانت البلاد لا الإيلاج وفي تعدد الجماع  
محكومة (وقطع الحشفة كالدكر) أي كقطع الذكر في وجوب الدية (في قطعها وحدها دية) لأن  
ماعداهما من الذكر كالتابع لها لأن مقتضى منافع الذكر وهو ولادة الجماع يتعلق بها ويجب في قطع  
بعضها قسطه من الدية يسووا إليها لآل الذكر لأن الدية تكمل بقطعها فتقسط على أعضائها (و)  
تكمل دية النفس في (الأشيين أي البيهتين) مع جلدتيهما فان قطعتهما دون الجلدتين بأن سلما  
منهما نقصت حكومة من الدية وان قطع الجلدتين فقط ففيهما حكومة (ولو من عينين ومحبوب)  
وطفل وشيخ وغيرهم (وفي قطع احدهما نصف دية) سواء الجني واليسرى (و) يجب (في الموضحة) في  
الرأس ولو للعظم الثاني خلف الأذن أو في الوجه ولو لما تحت القبل من العينين ولو صغرت الموضحة  
والتحت (من الذكر الحر للسلم وفي السن) الأصلية التامة المغمورة غير القلفة (منه) أي الذكر الحر  
السلم نصف عشر دية صاحبها ففي كل منهما (خمس من الابل) أما إذا كانت الموضحة في بقية البدن  
ففيها حكومة ولو أذهب منفعة السن وهي باقية على حالها وجبت ديتها (و) يجب (في اذهب كل  
عضو لامنفعة فيه) كاليد السلاء والذكر الأشل والإصبع الأشل وكذا في تعريض الرقبة وتسويد  
الوجه وفي قطع حلمي الرجل والجني بخلاف حلمي المرأة ففيهما كبرتها وفي احدهما نصفها (حكومة)  
وهي أي الحكومة (جزء من الدية نسبته) أي ذلك الجزء (إلى دية النفس) نسبة نقصها أي الجناية  
من قيمة الجني عليه لو كان رقيقا صفاته التي هو عليها فلو كانت قيمة الجني عليه) بفرضه رقيقا  
(بلا جناية على يده مثلا عشرة و) كانت قيمته (كبدونها) أي الجناية (تسعة فالتقص) بالجناية  
(عشر) من القيمة (فيجب عشرة دية النفس) وهي عشرة من الابل اذا كان الجني عليه حرا ذكر

مسما

الجني عليه بلا جناية على يده مثلا عشرة وبدوها تسعة فالتقص عشر فيجب عشرة دية النفس



سماها وانما وجب ذلك لأن الجلالة مضمونة بالدية فتضمن أجزاؤها بجزء منها (تنبيه) ذكر المصنف من  
 الأطراف إحدى عشرة صورة وترك منها ستة وهي اللعان مثبت الأسنان السفلى واللعنان والالبيان  
 والشفران وهما جرفا الفرج والجلد والالامل وذكر من المعاني خمسة وترك منها أربعة وهي الذوق والمضغ  
 والجماع وقوة الإماء وقوة الخبل والافضاء للمرأة والدطش والشئ والصوت وترك الأنصف الترتيب حيث  
 ذكر المعاني في أثناء الأطراف ثم ذكر من الجراح الموضحة وختم بالسِّن وهو من الأطراف وكان حق  
 الترتيب ذكر الأطراف على نسق ثم المعاني ثم الجراح (وكية) الجناية (على العبد المصوم) ولو مديرا  
 أو مكاتباً (قيمتها) سواء كانت الجناية عمداً أم خطأ وإن زادت على دية الحر كسائر الأموال المتلفة  
 ولا يدخل في قيمته التلغيط أما العبد المديون فلا ضمان في اتلافه وإن كان يباع وليس للناسي يصح بيعه  
 ولا يجب في اتلافه شيء إلا هو (والإامة كذلك) أي كالعبد فيجب فيه أقيمتها ولو لم ولد (ولو زادت قيمة  
 كل منهما) أي العبد والإامة (على دية الحر) سواء زكوت على دية الحر أو نقصت عنها أو ساوتها (ولو قطع  
 ذكر عبد أو ثنياء وجب قيمتان في الظاهر) لأنه يجب فيهما في الحر ذيتان وقد أشبه الرقيق الحر في أكثر  
 الأحكام فالحقناه به في مال الأرض بقدر من الحر وقيل يجب ما نقص من قيمته فإن لم ينقص عنها فلا شيء  
 فيه على هذا القول ويجب في البعض من الدية قدر ما فيه من الحرية ومن القيمة قدر ما فيه من الرق  
 فيجب فيمن تصفه حر ونصف رقيق نصف دية ونصف قيمة وفي يده ربع الدية وربع القيمة وعلى  
 هذا القياس (وكية الجنين الحر المسلم تبعاً لأحد أبويه) في الاسلام سواء كان ذكراً أو أنثى ولو لمخال  
 أهل الحيرة فيه ضرورة خفية على غيرهم (إن كانت أمه مضمومة حال الجناية) بل الشرط كون الجنين  
 مضموماً لا عصمة أمه كجنين غير حر في من حرية بأن وطئ مسلم أو ذى حرية بشبهة فحملت منه  
 فالجنين مضموم وأمّه غير مضمومة (غرة أي نسمة) أي شخص (من الرقيق عبد أو أمه) بحرة الفارم  
 لا النسمة بشرط أن يكون العبد أو الأمه مديراً ولو قبل سبع سنين فلا يكتفى غير المميز (سلم من عيب  
 مبيع) ولا يكتفى الخنثى لأن الخنثى غيب ولا يتعين كونه أبيض بل يكتفى الأسود سواء أكانت الجناية  
 بالقول كالخوف اللفظي إلى سقوط الجنين أم بالفعل كان بصرت أمه فينقل منها ميتاً بالجناية  
 عليها أو بوجرها دواء أو غيره فخلق جنيناً أم بالترك كأن يعمها من الطعام أو الشراب حتى تلقي الجنين  
 وكان يسقط بذلك ولو أنفصل حيوات من أثر الجناية وجبت قيمته يوم الانفصال وإن نقصت عن  
 عشر قيمة أمه (ويشترط بلوغ الغرة نصف عشر الدية) من الأب المسلم وهو عشر دية الأم المسلمة ففي الجنين  
 الحر رقيق قيمته خمسة أبعرة (فان فقدت الغرة) حساباً بأن لم توجد أو شرعاً بأن وجدت بأكثر من  
 غن مثلاً (وجب بدلها وهو خمسة أبعرة) لأنها مقدرة بها وهي لورثة الجنين بتقدير انفصاله حياً ثم موته  
 على قاعدة قسمة فرائض الله تعالى فان فقدت الأبل أيضاً وجبت قيمتها كافي الدية (وتجب الغرة على عاقلة  
 الجناني) خطأ كانت خنثاه أو شبه عمد أو عمداً بأن قصد غير الحامل فاصابها أو قصدها بما يؤدي إلى  
 الاجهاض غالباً أو بما يؤدي إليه (ودية الجنين الرقيق) ذكر كذا كان أو غيره (عشر قيمة أمه) على  
 وزان اعتبار الغرة في الحر بعشر دية أمه المساوي لنصف عشر الدية للتقدم (يوم الجناية عليها) لأن  
 القيمة فيه أكمل غالباً فان فرض زيادتها بعده اعتبرت الزيادة فيعتبر أقصى القيم من الجناية إلى  
 الاجهاض (ويكون ما وجب) من بدل الجنين مستحقاً (لسيدها) أي أم الجنين للملكة الجنين فان  
 كان الجنين موصى به لشخص أو الأم مملوكة لآخر فابدل لسيدة لالسيدة (ويجب في الجنين  
 اليهودي أو النصراني) بالتبع لأبويه (غرة كثلث غرة مسلم) كافي دية (وهو بعير وثلاثا بعير)

(وكية العبد) المصوم

(قيمتها) والإامة كذلك

ولو زادت قيمة كل

منهما على دية الحر ولو

قطع ذكر عبد أو ثنياء

وجب قيمتان في الظاهر

(وكية الجنين الحر)

المسلم تبعاً لأحد أبويه

ان كانت أمه مضمومة

حال الجناية (غرة) أي

نسمة من الرقيق (عبد

أو أمه) سلم من عيب

مبيع ويشترط بلوغ

الغرة نصف عشر الدية

فان فقدت الغرة وجب

بدلها وهو خمسة أبعرة

وتجب الغرة على عاقلة

الجناني (وكية الجنين

الرقيق عشر قيمة أمه)

يوم الجناية عليها

ويكون ما وجب لسيدها

ويجب في الجنين اليهودي

أو النصراني غرة

كثلث غرة مسلم وهو

بعير وثلاثا بعير



أى يسأوى ذلك في القيمة وفي الجنين الموصى بغيره كثلث خمس غرة مسلم كافي دية وهو ثلث بغير  
 فصل: في أحكام القسامة وهي بفتح القاف اصطلاحاً وهي إيمان تقسم على أولياء (الدماء) خاصة  
 وبشرط أن يفصل مدعى القتل ما يدعيه من عمد وخطأ وشبه عمد وانفراد وشبهة فان أطلق  
 استقصاه القاضي بما ذكر لتصح بفساده الدعوى والأصح لا يلزمه الاستقصاء وإن عين المدعى عليه  
 فلو قال في دعوى في جماعة حاضرين قتله أحدهم فأنكروا وطلب تحليفهم لم يحلفهم للقاضي في  
 الأصح لا يهاجم المدعى عليه ويحريان في دعوى غصب وميراث وأنلاف على أحد الحاضرين بخلاف  
 دعوى القرض والبيع وسائر المعاملات وشأنها أن يضبط كل من المتعاقدين صاحبه وإنما تسمع  
 الدعوى من مكلف ملزم للأحكام كالمدعى على مثله (وإذا أقر بدعوى الدم) أى مع دعوى القتل  
 عند حاكم (لوث بمثلثة) وبساكن الواو (وهو لغة) القوة لقوته بتجوله أيمن لجانب المدعى أو  
 (الضعف) لأن الأيمان حجة ضعيفة (وشتر عاقبة تدل على صدق المدعى) في دعواه القتل (بأن  
 توفيق تلك القرينة في القلب صدق) أى المدعى (والى هذا) أى التصور (أشار المصنف بقوله يقع)  
 أى يحصل (به) أى اللوث (في النفس) أى قلب الناس (صدق المدعى) في دعواه القتل بأن يفلت  
 على الظن صدقه والقرينة أما مقابلة كأن أخبر بقتله عدل أو عبدة أو امرأة أو صبية أو كفار  
 أو فسقة وأما حالية (بأن وجد قتل أو بضعه) إذا تحقق موته (كرأيه) لا كتحصيله (في محله) أى  
 حارة (منفصلة عن بلد كبير كما في الروضة وأصلها أو وجد ذلك) في قرية صغيرة (تتأني الدعوى  
 عليهم بحيث يكون أهلها محصورين وهما (لأعداء) أو أعداء أولياءه أو قبيلته (ولا يشاركه في القرية)  
 ولا في المحلة (غيرهم) أو وجد قتل وقد تفرق عنه جميع محصور ولو لم يكونوا أعداءه (حلف المدعى)  
 على قتل أعداءه (خمس مائة) ولو في قتل نحو امرأة أو جنين وبيّن في كل عين منها صفة القتل  
 ويشير للمدعى عليه عند حضوره فيقول واليدين هذا قتل أبي مثلاً محمد أو شبه عمد أو خطأ منفرداً  
 أو مع غيره ويرفع نسب المدعى عليه عند غيبته (ولا يشترط موالاتها على الذهب) بخلاف اللعان  
 (ولو تخلل الأيمان بخنون من الحالف أو أعماء منه) بعد الاتفاق على ماضى منها) وإن اشترطت  
 للوالة لوجود العذر (ان لم يعزل القاضي الذي وقعت القسامة عنده) ولمعت (فان عزل وولى  
 غيره) أو مات ولو بعد تمامها (وجب استئنافها) لأن القاضي الذي ولى بعده الأول لا يحكم بأيمان  
 الحالفين بخلاف ما إذا عزل مولى هو نفسه فإن الحالف يبين على ماضى من الأيمان (وإذا حلف  
 المدعى) الخمسين يمينا (استحق الدية) ولا يجب على القاتل القود لأن الأيمان حجة ضعيفة مالم يرد  
 الأيمان من المدعى عليه على المدعى والأوجب لأن الأيمان الردود كالإقرار أو كالبينة (ولا تسمع القسامة  
 في قطع طرف) ولا في إزالة معنى والقول فهو ما قول المدعى عليه يمينه فيحلف خمسين يمينا لأن إيمان  
 الدماء كلها خمسون يمينا (وان لم يكن هناك) أى عند دعوى القتل (لوث) أى قرينة توفيق قلب  
 الناس صدق المدعى بأن لم يوجد أصلاً أو وجد في أصل القتل دون كونه عمداً أو خطأ أو شبه عمد  
 أو أنكر المدعى عليه اللوث في حقه كأن قال استأنا الذي كان تبعه السكك للبطخ مثلاً (أو  
 على المدعى عليه فيحلف خمسين يمينا) فإن عين المدعى عليه بلا لوث واليمين للرودة على المدعى  
 خمسون على الذهب وكذا اليمين الردودة بشكول المدعى على المدعى عليه مع لوث واليمين  
 شاهد لأنها يمين دم وقيل في هذه الأربعة يمين واحدة لأنها ليست بما ورد فيه النص بالحلف  
 (وعلى قاتل النفس المحرمة) أى التي يحرم قتلها لذاتها سواء كان القتل (عمداً أو خطأ أو شبه عمد  
 ككفارة) لكن نجب في الخطأ على التراخي وفي العمد وشبه العمد على الفور تداركاً لا لائم وشبه

كان

قاتل النفس المحرمة عمداً أو خطأ أو شبه عمد (ككفارة)

فصل في أحكام  
 القسامة وهي إيمان  
 الدماء (وإذا أقر  
 بدعوى الدم لوث)  
 بمثلثة وهو لغة الضعف  
 وشتر عاقبة تدل على  
 صدق المدعى بأن يقع  
 تلك القرينة في القلب  
 صدقه وإلى هذا أشار  
 المصنف بقوله (يقع به  
 في النفس صدق المدعى)  
 بأن وجد قتل أو  
 بضعه كراهه في محلة  
 منفصلة عن بلد كبير  
 كما في الروضة وأصلها  
 أو وجد في قرية صغيرة  
 لا أعداءه ولا يشاركه  
 في القرية غيرهم (حلف  
 المدعى خمسين يمينا)  
 ولا يشترط موالاتها  
 على الذهب ولو تخلل  
 الأيمان بخنون من  
 الحالف أو أعماء منه  
 بعد الاتفاق على ماضى  
 منها ان لم يعزل القاضي  
 الذي وقعت القسامة  
 عنده فان عزل وولى  
 غيره وجب استئنافها  
 (وإذا حلف المدعى  
 استحق الدية) ولا  
 تقع القسامة في قطع  
 طرف (وان لم يكن  
 هناك لوث فاليمين على  
 المدعى عليه) فيحلف  
 خمسين يمينا (وعلى



ولو كان القتال صبيًا أو مجنونًا فاعتق الولي عنهما من المأثم والكفارة (عقوبة مؤمنة سليمة من العيوب المضرة) أي الخلة بالعمل والكسب (فان لم يجد) ها (فصيام شهرين) بالهلال (متتابعين) بنية الكفارة (٢٤٥)

الأصح فان عجز الكفر

عن صوم الشهرين

لهرم أو لحقه بالصوم

من مشقة شديدة أو خاف

زيادة المرض ككفر

باطعام ستين تسكينًا أو

فقيرًا يدفع لكل واحد

منهم مدًا من طعام

يجزى في الفطرة ولا

يطعم كافرا ولا هاشميا

ولا مطلبيا.

كتاب (بيان

الحدود) مجمع حد

وهو لغة النع وسميت

الحدود بذلك لأنها

من ارتكاب الفواحش

وبدا المصنف من

الحدود بحديث الزنا

الذكر في أثناء قوله

والزواني على ضربين

برخص وغير رخص

فالرخص (وسياق قريب

أية البالغ العاقل الحر

الذي عتبت حسنة أو

قدرها من مقطوعها

يقبل في نكاح صحيح

(خدة الرجم) بحجارة

معتدلة لا تحصى صغيرة

ولا يصح (وغير

الحصن) من رجل أو

امرأة (حكمه مائة جلدة)

سميت بذلك لأنها

بالجلد (وتقرب عام

تقريب

كان القتل بمباشرة أو بسبب أو شرط فدخل فيه شاهد الزور والمكره بكسر الراء وحافر بضم حاء ونا وقائل نفسه وقائل عبده وشريك غيره ولا فرق بين الذكر والأنثى والخنثى (ولو كان القتال صبيًا أو مجنونًا) لأن الكفارة من باب الصمان (فيعتق الولي عنهما من المأثم) فان اعتق عنهما من ماله صح ولا يصوم عنهما بحال فان صام الصبي المميز أجزأه أو يكفر العبد وجوبًا بالصوم لعدم ملكه ودخل في النفس الحرمه الملبس ولو كان بدار الحرب والذمي والمستامن والمعاهد والخنثى وخرج بذلك غير الحرمه كقتل الباغى والصائل والمرتد والزاني المحصن لغير المساوي له والحربي والفقير منه وخرج بالحرمه لذاتها الحرمه لما رخص كقتل المرأة والصبي فلا كفارة في قتلها وإن كان حرامًا لأن الحرمه تعلق المسلمين (والكفارة) عقوبة مؤمنة سليمة من العيوب المضرة أي الخلة بالعمل والكسب كاملة الرق خالصة عن عوض (فان لم يجد) ها (فصيام شهرين) بالهلال (متتابعين) بنية كفارة ولا يشترط نية التتابع في الأصح (أ) كفارة بالتتابع الفعلي (فان عجز الكفر عن صوم الشهرين لهرم أو لحقه بالصوم مشقة شديدة أو خاف زيادة المرض ككفر بطعام ستين تسكينًا أو فقيرًا يدفع لكل واحد منهم مدًا من طعام يجزى في الفطرة ولا يطعم كافرا ولا هاشميا ولا مطلبيا) وقول الشارح فان عجز الكفر إلى آخره ضعيف والراجح بأن كفارة القتل لا اطعم فيها عند العجز عن الصوم اقتصارًا على الوارد فيها كما يدل عليه اقتصر المصنف على العتق والصوم وعلى هذا الراجح لو مات قبل الصوم أطعم من تركه عن كل يوم مد كفايت صوم رمضان.

#### كتاب (بيان) الحدود

(جمع حد وهو لغة النع وسميت الحدود بذلك لأنها من ارتكاب الفواحش) ويطلق الحد لغة أيضًا على منتهى الشيء وسميت الحدود بذلك لأن الله حدها أي قدرها فلا زاد ولا ينقص وشرا عقوبة مقابلة وجبت على من ارتكب ما يؤجرها عنه وجبر الله (و) بهذا المصنف من الحدود بحديث الزنا المذكور في أثناء قوله (والزاني على ضربين) أي نوعين (رخص وغير رخص) ولا فرق فيما بين الرجل والمرأة (فالرخص وسياق قريبًا) أي في ضمن قوله وشراط الاحصان إلى آخره (أنه) أي المحصن (البالغ العاقل الحر) الواضح الذكورة (الذي عتبت حسنة) من ذكره الأصلي للتصل (أو قدرها) منه (من مقطوعها يقبل) الواضح الأنوثة (وإن لم تكن البكارة) كان كانت عتوراه (في نكاح صحيح) (خدة الرجم) خدة عوب (بحجارة معتدلة) وهي بقدر ملء الكف (لا تحصى صغيرة) فيطول عليه الأمر (ولا يصح) أي بحجارة كبيرة فيعوب حالاً فيقبول التنكيل (وغير المحصن من رجل أو امرأة) إذا كان حرًا (حكمه مائة جلدة سميته) أي الجلدة (بذلك) أي بلفظ جلدة (لأنها بالجلد وتقرب عام) من بلد الزنا (إلى مسافة القصير) كثر برأي الإمام (لأن عمره غرب إلى الشام وثمان إلى مصر وعليها إلى البصرة) وإذا عين الإمام جهة فليس له طلب غيرها في الأصح وغرب غريب من بلد الزنا إلى غير بلده فان عاد إلى بلده منع منه في الأصح ولا تغرب امرأة وحدها بل مع زوج أو محرم (وتحسب مدة العام من أول سفر الزاني) من بلد الزنا وهذا هو القميد (لأن وصوله مكان التغريب) وبه قال القاضي أبو الطيب (والأولى أن يكون) أي التغريب (بعد الجلدة) فلو قيد التغريب على الحد تجاوز (وشراط الاحصان) أي احصان حد الزنا (أربع) فلا فرق في هذه الشروط بين الواطي والوطوء (الأول والثاني) البالوغ والعقل فلا حد على صبي ومجنون (لعدم الحصانة

إلى مسافة القصير) فأكثر برأي الإمام (وتحسب مدة العام من أول سفر الزاني) لأن وصوله مكان التغريب (والأولى أن يكون بعد الجلدة) وشراط الاحصان أربع (الأول والثاني) البالوغ والعقل (فلا حد على صبي ومجنون)







أَدَّى حَذْلَ كُلِّ مِنْهُمَا

فِي أَحْكَامِ

الْقَذْفِ وَهُوَ لَعْنَةُ أَرْمَى

وَشَرُّ أَلَرْمَى بِالزَّانَا عَلَى

جِهَةِ التَّعْزِيرِ لِتُخْرِجَ

الشَّهَادَةَ بِالزَّانَا (وَإِذَا

قَذَفَ) بِذَلِكَ مَعْجَمَةٌ

(غَيْرُهُ بِالزَّانَا) كَقَوْلِهِ

زَيْنَبُ (فَقِيلَ بِهِ)

الْقَذْفِ) ثَمَانِينَ بَجْلَةً

كَمَا سَيَأْتِي هَذَا إِنْ لَمْ

يَكُنِ الْقَاضِيُ أَبَا أَوْ أُمًّا

وَأَنْ عَلَا كَمَا سَيَأْتِي

(بِثَابَةِ شُرَاطِ ثَلَاثَةِ)

وَفِي بَعْضِ النُّسخِ ثَلَاثَ

(مِنْهَا فِي الْقَاضِيِ وَهُوَ

أَنْ يَكُونَ بَالِغًا عَاقِلًا)

فَالْهَيِّ وَالْمَجْنُونِ

لَا يَحْتَدَانِ بِقَذْفِهَا

شَخْصًا وَأَنْ لَا يَكُونَ

وَالِدًا لِلْمَقْذُوفِ) فَلَوْ

قَذَفَ الْآبُ أَوْ الْأُمُّ

وَأَنْ عَلَا وَلَدُهُ وَأَنْ

سَقَطَ لِأَحَدٍ عَلَيْهِ

(وَحُجَّةٌ فِي الْمَقْذُوفِ

وَهُوَ أَنْ يَكُونَ مُسْلِمًا

بِالْعَاقِلِ عَاقِلًا حُرًّا عَاقِلًا)

عَنِ الزَّانَا لِأَحَدٍ بِقَذْفِ

الشَّخْصِ كَافِرًا أَوْ

صَغِيرًا أَوْ مَجْنُونًا أَوْ

رَقِيقًا أَوْ زَانِيًا (وَيُحَدُّ

الْحَرُّ الْقَاضِيُ ثَمَانِينَ)

بَجْلَةً (وَيُحَدُّ الْعَبْدُ

أَرْبَعِينَ) بَجْلَةً

(وَيَسْقُطُ عَنِ الْقَاضِيِ

وَجِبَ أَنْ يَنْقُصَ فِي تَعْزِيرِهِ عَنِ عَشْرِينَ بَجْلَةً أَوْ عَزَّرَ حُرًّا وَجِبَ أَنْ يَنْقُصَ فِي تَعْزِيرِهِ عَنْ أَرْبَعِينَ بَجْلَةً لَأَنَّهُ (أَدَّى حَذْلَ كُلِّ مِنْهُمَا) أَيُّ الْعَبْدِ وَالْحُرِّ هَذَا إِذَا كَانَ التَّعْزِيرُ بِالضَّرْبِ أَمَّا غَيْرُهُ كَالْحَبْسِ فَيَتَعَلَّقُ بِاجْتِهَادِ الْأَمَامِ .

فصل : في أحكام القذف وهو لغة الرمي والرمي بالزنا على جهة التعمير (أي التوبيخ) وإنما قلت على سبيل التعمير (لتخرج الشهادة بالزنا) فأنها وإن كانت قذفًا بالزنا لكنها ليست على سبيل

التعمير إذا كانت الشهود أربعة (والا كانت الشهادة قذفًا) وإذا قذف بذال معجمة (أي شخص غير) من رجل أو غيره (بالزنا كقوله) لرجل أو امرأة (زني) بفتح التاء وكسرها أو يازاني أو يازانية (فقلبه) أي القاذف (حذف القذف) للمقذوف إما أن يكون (ثمانين بجلدة) كما في الحر أو

أر بعين كما في الرقيق (كما سيأتي) في كلام المصنف (هذا) أي ثبوت الحد على القاذف (أن لم يكن القاذف أبًا أو أمًّا) للقذوف (وإن علوا كما سيأتي) في كلام المصنف (بثانية شرائط) بل مع أحد عشر شرطًا (كثلاثة) بالناء (وفي بعض النسخ ثلاث منها في القاذف) بل ستفيه (وهو) أي المذكور (أن يكون بالغًا عاقلًا) أي ولو سكران متعمداً (فالصبي والمجنون لا يحدان بقذفهما شخصًا) لغير الإبداء بقذفهما لعدم

تكليفهما لكن يعززان إذا كان لهما نوع تمييز . (و) الثالث (أن لا يكون) أي القاذف (والأب) أي أصلاً (للمقذوف) ولو قذف الأب أو الأم (وإن علوا) أي أحدهما (ولده) أي ولد أحدهما (وإن سفل) (لأحد عليهما) أي أحدهما لكن يعززان للإبداء . والرابع أن يكون القاذف مختاراً فلا حد على كل من مكره ومكره . والخامس أن لا يكون مادوناً له في القذف فلا حد على المأذون فيه ولو لم يكن محرم عليه ويعزَّر

لأن العرض لا يباح بالإباحة وفائدة إسقاط الأذن الحد فقط . والسادس أن يكون مكرماً لا يحكم فلا حد على حربي لعدم الزاميه لها (وخمسة في المقذوف) وهذه الخمسة شروط احصاها حد القذف (وهو) أي المذكور من الخمس (أن يكون) أي المقذوف (مسلياً بالغاً عاقلًا) حال القذف (حرّاً) حال قذفه (عقفاً) عن ثلاثة أمور (عن الزنا) وعن وطء ذبح حليلته وعن وطء محرّم مملوكة له بنسب أو رضاع

(فلا حد قذف الشخص كافراً أو صغيراً أو مجنوناً أو رقيقاً) أي من فيه رقي ولو مبعضاً (أو زانياً) أي وطئاً لذبح حليلته أو وطئاً لمحرّم مملوكة له في القبل والدبر وإنما تجل الكافر شخصاً في حد الزنا لأن حدّه إهانة له والحد بقذفه إكراه له (ويحد الحر القاذف) سواء كان مسلماً أو كافراً ذكر أو أنثى (ثمانين بجلدة) فإن زيد ومات مضمّن بالقسط (ويحد العبد) ولو مبعضاً كذلك (أر بعين بجلدة) ويحد القذف أو تعزيره بئورث كسائر حقوق الأدميين فالو مات المقذوف مرتداً قبل استيفاء الحد فلا يسقط بل يستوفيه وارثه لولا إظهار إبداءه (ويسقط عن القاذف حد القذف بثلاثة أشياء) بل بأحد

سنة أشياء : (أحدها إقامة البيّنة) على زنا المقذوف وهي أربعة شهود مع التفصيل في شهادتهم فالو شهد به أقل من أربعة محدّوا كما حدّ عمر رضي الله عنه الثلاثة الذين شهدوا على المغيرة بن شعبه بالزنا (سواء كان المقذوف أجنبياً أو زوجة والثاني مذکور في قوله أو عفو المقذوف أي عن القاذف)

أي جميع الحد ولو بمال وإن لم يثبت المال فالو عفا عن بعضه لم يسقط منه شيء وكذا لو عفا بعض الورثة عن حصته فللباقى إمتضاء جميعه ولو عفا جميع الورثة على مال سقط الحد ولا يجب المال بخلاف القصاص لأن الحد يقبل التحزّي وبغض المقذوف عن القاذف سقطت خصامته في حقه فإذا قذف بعد ذلك لم يحد وإن تكرّر بل يعزّر (والثالث مذکور في قوله أو اللعان) أي لعان الزوج القاذف (في حق الزوجة) المقذوفة ولو مع قدرته على إقامة البيّنة (وسبق ثبانه) أي اللعان (في قول المصنف

حد القذف بثلاثة أشياء) : (أحدها إقامة البيّنة) سواء كان المقذوف أجنبياً أو زوجة . والثاني مذکور في قوله (أو عفو المقذوف) أي عن القاذف . والثالث مذکور في قوله (أو اللعان في حق الزوجة) وسبق ثبانه في قول المصنف

حد القذف بثلاثة أشياء) : (أحدها إقامة البيّنة) سواء كان المقذوف أجنبياً أو زوجة . والثاني مذکور في قوله (أو عفو المقذوف) أي عن القاذف . والثالث مذکور في قوله (أو اللعان في حق الزوجة) وسبق ثبانه في قول المصنف

حد القذف بثلاثة أشياء) : (أحدها إقامة البيّنة) سواء كان المقذوف أجنبياً أو زوجة . والثاني مذکور في قوله (أو عفو المقذوف) أي عن القاذف . والثالث مذکور في قوله (أو اللعان في حق الزوجة) وسبق ثبانه في قول المصنف

حد القذف بثلاثة أشياء) : (أحدها إقامة البيّنة) سواء كان المقذوف أجنبياً أو زوجة . والثاني مذکور في قوله (أو عفو المقذوف) أي عن القاذف . والثالث مذکور في قوله (أو اللعان في حق الزوجة) وسبق ثبانه في قول المصنف

حد القذف بثلاثة أشياء) : (أحدها إقامة البيّنة) سواء كان المقذوف أجنبياً أو زوجة . والثاني مذکور في قوله (أو عفو المقذوف) أي عن القاذف . والثالث مذکور في قوله (أو اللعان في حق الزوجة) وسبق ثبانه في قول المصنف



فصل واذا رمى الرجل إلى آخره) والرابع اقرار المقدوف بالزنا . والخامس ما لو رث القاذف جميع الحد بأن قذف أحد أخوين الآخر بمات القذوف ولا وارث له غير القاذف فإن الحد يسقط أما لو ورث بقضه فليقية الورثة استيفاء الحد كله . والسادس امتناع المقدوف من التمين إذا طلب القاذف منه بأنه يمازى لأن له تحليف المقدوف على عدم زناه ولو مع قدرته على البينة فإن حلفه حد القاذف والاشقة عنه الحد .

فصل : في أحكام الأشرية وفي الحد المتعلق بشربها (ومن شرب خمرًا) وهو المحرم من الخمر ونحوه وشربها من الكبائر (ومن شرب) وهو مكلف هذه الأحكام عالم بالتحريم وبلا سكر مختار لغير ضرورة (خمرًا) صريحًا وإن قل (وهي الخمر من عصير العنب أو شرب (شربًا) وإن قل أو كان دريا (مسكرًا) وإن لم يسكر بالفعل لقلته (من غير الخمر كالنبيذ المتخذ من الزبيب) أو الخمر أو الرطب أو الشعير أو الذرة أو نحو ذلك (متخذ ذلك الشارب) إن كان مسرًا أو بعين تجلدة) بتعل أو أطراف ثياب أو حر يد أو سوط أو عصا معتدلة بين الرطب واليابس (و) بحد الشارب (إن كان رقيقًا) فولو مبعضا (عشرين تجلدة) ولا يجوز للضارب أن يرفع يده فوق رأسه مثلاً فيه من زيادة الأيلام ويحد الذكر كرقاما والآثي جالسة ولا يترع نياهما إلا نحو حجة محشوة (و) يجوز أن يبلغ الإمام به أي حد الشرب ثمانين تجلدة لما روى عن علي أنه قال جلد النبي صلى الله عليه وسلم أربعين ووجد أبو بكر أربعين وعمر ثمانين وكل سنة أي طريقة شرعية وهكذا أحب إلى لأنه إذا شرب سكرًا وإذا سكر فعلى وإذا هذى اقترى وبحد الاقتراء ثمانون (والزيادة على أربعين في حر وعشرين في رقيق) هي (على وجه التعزير) لأنها لو كانت حداً لما جاز تركها (وقيل الزيادة على ما ذكره) لأن التعزير لا يكون إلا عن جناية محقة والجناية هنا غير محقة (وعلى هذا) أي القول (بمنع النقص عنها) أي الثمانين وللمعتد أن تلك الزيادة تعزيرات على الجنایات التي تتولد من الشارب بحد بعدد مخصوص لورودها بذلك عن الصحابة رضي الله عنهم ولذلك قال الإمام الشافعي أن الأربعين أحب إلى وذلك لم تجز الزيادة على الثمانين اقتصاداً على الوارد (وبحد الحد عليه أي شارب السكر بأحد أمرين) إما (بالبينة أي رجلين يشهدان بشرب ما ذكر) أي بأن فلاناً شرب خمرًا أو شرب ما شرب منه غيره فسكر ولا يشترط هنا التفصيل فيكون ما ذكر وإن لم يقل الشاهد هو مختار عالم (أو الإقرار من الشارب بأنه شرب مسكرًا) لأن كلام من البينة والإقرار حجة شرعية (فلا يحد بشهادة رجل وامرأة) بل ولا بشهادة رجل وامرأتين (ولا بشهادة امرأتين) أو أكثر (ولا يمين مردودة) على المدعي (ولا يعلم القاضي) أي لأنه لا يقضي بعلمه في حدود الله تعالى (ولا يحد أيضاً الشارب بالقي) كأن تقاماً خمرًا (والاستسكاه أي) وجود مسككة وهي رائحة الفم (بأن يشم منه رائحة الخمر) ولا يحد أيضاً بالسكر وذلك لا احتمال أن يكون شرب الخمر غالباً أو مكرهاً أو ناسياً والحد بحدراً بالشبهة .

فصل في أحكام قطع السرقة في أي في الأمور الثينة للقطع الذي عليه السرقة (وهي لغة) أي في لغة العرب (أخذ المال) أو الاختصاص (خفية) وشرعاً أخذه أي المال فقط (خفية ظاهراً) من حيث ذاته (من حرز مثله) بشروط ثانی وخرج بذلك جحد نحو ودعة وخرج أيضاً النهب والاختلاس لأن كلا منهما أخذ المال بحجرة لكن الأول يعتمد فاعله القوة والشدة والثاني يعتمد فاعله الهرب فلا قطع على النهب والختلاس والمأجد لنحو الودعة . وأمر كان السرقة ثلاثة سارق ومسرور وسرقة بمعنى أخذ الشيء خفية (ونقطع يد السارق) والسرقة ولو ذميين ورقيقين (ثلاثة شرائط وفي بعض النسخ ستة شرائط) . والحاصل أنه يشترط في السارق ستة شروط الأول (أن يكون السارق بالغاً) والثاني (أن يكون عاقلاً) والثالث (أن يكون مختاراً) والرابع (أن يكون ملتزماً بالأحكام) (مسلماً كان أو ذمياً) والخامس (شرائط) وفي بعض النسخ ستة شرائط (أن يكون) السارق (بالغاً عاقلاً) مختاراً مسلماً كان أو ذمياً

المتخذة من عصير العنب (أو شرباً بمسكراً) من غير الخمر كالنبيذ المتخذ من الزبيب (بحد) من ذلك الشارب أن كان خمرًا (أربعين) تجلدة وإن كان رقيقاً عشرين تجلدة (و) يجوز أن يبلغ الإمام (به) أي حد الشرب (ثمانين) تجلدة (و) يجوز زيادة على أربعين في حر وعشرين في رقيق (على وجه التعزير) وقيل الزيادة على ما ذكره وعلى هذا يمنع النقص عنها (و) يجب (الححد) عليه أي شارب المسكر (بأحد أمرين) بالبينة أي رجلين يشهدان بشرب ما ذكر (أو الإقرار) من الشارب بأنه شرب مسكرًا فلا يحد بشهادة رجل وامرأة ولا بشهادة امرأتين ولا يمين مردودة ولا يعلم القاضي ولا يعلم غيره (ولا يحد) أيضاً الشارب (بالقي) والاستسكاه أي بأن يشم منه رائحة الخمر (فصل) في أحكام قطع السرقة وهي لغة أخذ المال خفية وشرعاً أخذه خفية ظاهراً من حرز مثله (ونقطع يد السارق ثلاثة







محمل بجر نصف وانما قطع

(٢٥٠)

اليمين في السرقة الاولى (فان سرق ثانيا) بعد قطع اليمين (فقط رجله اليسرى)

محمل بجر نصف حتى تنجم تسبيل القطع ويكون القطع بعطيك المالك المال وثبوت الهرة بشرطها والا فلا قطع في الحال لاحتمال ان يعفو عن المال فيسقط القطع أو يقر المالك بأن المال للشارق فيسقط أيضا وان كذب السارق (وانما قطع) اليد (اليمين في السرقة الاولى) أي السرقة التي قبل القطع ولو تكررت (فان سرق ثانيا) ولو سرقه أولا (بعد قطع اليمين) قطعت رجله اليسرى بمجددة ماضية دفعة واحدة بعد خلعها) محمل بجر نصف ليكون ذلك أسهل في القطع (من مفصل) بين الساق والقدم (القدم) وذلك بعد ان دمال يده اليمنى وجوبا لثلا بفضي التوالى الى الهلاك فلو والى الامام أو السيد بين اليد والرجل ثلث للقطوع بسبب ذلك فلا ضمان (فان سرق ثانيا) بعد قطع رجله اليسرى (قطعت يده اليسرى بعد خلعها) محمل بعد ان دمال رجله اليسرى للامر (فان سرق رابعا) بعد قطع يده اليسرى (قطعت رجله اليمنى بعد خلعها من مفصل القدم كما فعل باليسرى) بعد ان دمال يده اليسرى للامر (وخمسين محل القطع زيت أو دهن مغلي) في الحضري وأما في البدوي فيختم بالنار لتسديد أفواه العروقي وبقطع الدم وهو حق للقطوع لموته عليه (فان سرق بعد ذلك أي بعد ذلك قطع عضوه (الرابعة) كان سرق برأسه أو بقلعه (عزير) على المشهور لانه لم يبق في نكاله بعد ما ذكره الا التعزير (وقيل) لا يجر بالتعزير بل (يقول صبرا) أي يحبس لأجل القتل حبسا ولو ساعة ثم يقتل وليس المراد أنه يحبس ويمنع من الطعام والشراب حتى يموت جوعا (وحديث الأمر بقتله) أي السارق (في المرة الخامسة منسوخ) أضعيف أو مؤول على أنه صلى الله عليه وسلم قتله لاستحلاله أو لسبب آخر يقتضي قتله.

(فصل في أحكام قاطع الطريق) الطريق أي ما بينهم سلكها (وسمى) أي قاطع الطريق (بذلك) أي بلفظ قاطع الطريق (لا امتناع للناس من سلك الطريق) وهو محمل المرور ولو في داخل الأبنية والدور (خوفانه وهو) أي قاطع الطريق من منزله للأحكام (مسلم) أودى (مكلف) ولو سكران مختارا (له شوكه) أي قوة ولو بلا سلاح يقاوم من يبرز هوله في مكان يبعد عن القوت بعد عن العمارة أو لضعف في أهلها بالنسبة للقطاع (فان كانوا أقوياء في ذاتهم وذلك لودخلوا ديارهم أو أهلها من الاستغناء ولو بالسلطان ولو مع قوته فهم قطاع طريق في حقهم (فلا يشترط فيه ذكورة ولا حرية ولا عدد فخرج بقاطع الطريق المختص الذي ليس له شوكه بحيث يقاوم من يبرز هوله بل (يتعرض لآخر القافلة ويعتمد الحرب) وقطاع الطريق (الذي) لا يشترط فيه ذكورة ولا حرية ولا عدد فخرج بقاطع الطريق المختص الذي ليس له شوكه بحيث يقاوم من يبرز هوله القوت لامع البعد عن القوت (وقطاع الطريق على أربعة أقسام) فقط لان الفعل الذي يصدر منهم إما القتل فقط وإما القتل وأخذ المال وأما أخذ المال فقط وأما أخافة المارين في الطريق (الاول) مذكور في قوله ان قتلوا أي عمدا عدوانا من يكافئونه (وقصدوا أخذ المال (ولم يأخذوا المال) المقدر بنصاب السرقة (قتلوا حيا) فلا يسقط القتل بعفو مستحق القود ويستوفيه الامام لانه حق الله تعالى (وان قتلوا) معصوما (خطأ أو شبه عمد) أو قتلوا عمدا مرتدا أو زانيا محصنا أو نارك صلاة بعد أمر الامام أو من يستحقون عليه الفصاص (أو) قتلوا (من لم يكافئونه) كولد لهم (لم يقتلوا) والثاني مذكور في قوله فان قتلوا عمدا عدوانا من يكافئونه (وأخذوا المال أي نصاب السرقة) ربع دينار (فاكثر) منه من جرز مثله مع كونه لاملك لهم فيه ولا شبهة (قتلوا وصلوا) حيا (على خشية ونحوها) كحجر دجدار (لكن بعد غسلهم وتكفينهم والصلاة عليهم) ان كانوا مشركين ثلاثة أيام بلياليها فقط ليشهر الحال ويتم النكال ان يخف انفجارهم أو سقوط عضو من أعضائهم كافر من البرد والاعتدال والآنزلوا قبل الثلاثة وجوبا والعرض من صلبيهم بعد قتلهم اظهار الحقايرة به.

وزجر

أي نصاب السرقة فأكثر (قتلوا وصلوا) على خشية ونحوها لكن بعد غسلهم وتكفينهم والصلاة عليهم

مجددة ماضية دفعة واحدة بعد خلعها من مفصل القدم (فان سرق ثانيا قطعت يده اليسرى) بعد خلعها (فان سرق رابعا قطعت رجله اليمنى) بعد خلعها من مفصل القدم كما فعل باليسرى ويقمن على القطع زيت أو دهن مغلي (فان سرق بعد ذلك) أي بعد الرابعة (عزير وقيل بقتل صبرا) وحديث الأمر بقتله في المرة الخامسة منسوخ (فصل في أحكام قاطع الطريق) وسمي بذلك لاحتياج الناس من

سلك الطريق خوفا منه وهو مسلم مكلف له شوكه فلا يشترط فيه ذكورة ولا عدد فخرج بقاطع الطريق المختص الذي يتعرض لآخر القافلة ويعتمد الحرب وقطاع الطريق الذي لا يشترط فيه ذكورة ولا حرية ولا عدد فخرج بقاطع الطريق المختص الذي ليس له شوكه بحيث يقاوم من يبرز هوله القوت لامع البعد عن القوت (وقطاع الطريق على أربعة أقسام) فقط لان الفعل الذي يصدر منهم إما القتل فقط وإما القتل وأخذ المال وأما أخذ المال فقط وأما أخافة المارين في الطريق (الاول) مذكور في قوله ان قتلوا أي عمدا عدوانا من يكافئونه (وقصدوا أخذ المال) المقدر بنصاب السرقة (قتلوا حيا) فلا يسقط القتل بعفو مستحق القود ويستوفيه الامام لانه حق الله تعالى (وان قتلوا) معصوما (خطأ أو شبه عمد) أو قتلوا عمدا مرتدا أو زانيا محصنا أو نارك صلاة بعد أمر الامام أو من يستحقون عليه الفصاص (أو) قتلوا (من لم يكافئونه) كولد لهم (لم يقتلوا) والثاني مذكور في قوله فان قتلوا عمدا عدوانا من يكافئونه (وأخذوا المال أي نصاب السرقة) ربع دينار (فاكثر) منه من جرز مثله مع كونه لاملك لهم فيه ولا شبهة (قتلوا وصلوا) حيا (على خشية ونحوها) كحجر دجدار (لكن بعد غسلهم وتكفينهم والصلاة عليهم) ان كانوا مشركين ثلاثة أيام بلياليها فقط ليشهر الحال ويتم النكال ان يخف انفجارهم أو سقوط عضو من أعضائهم كافر من البرد والاعتدال والآنزلوا قبل الثلاثة وجوبا والعرض من صلبيهم بعد قتلهم اظهار الحقايرة به.



والثالث مذكور في قوله (وان أخذوا المال ولم يقتلوا) أي نصاب السرقة فأكثر من حرز مثله ولا شبهة لهم فيه (تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف) أي تقطع منهم أولاً اليد اليمنى والرجل اليسرى فان عادوا فبسرهم (٢٥١) ويحتمل بقطعان فان كانت اليد اليمنى والرجل اليسرى

مفقودة اكتفى بالموجودة في الأصح .  
والرابع مذكور في قوله (فان أخافوا) المارين (في السبيل) أي الطريق (ولم يأخذوا) منهم (مألاً) ولم يقتلوا (نفساً) (حسبوا) في غير موضعهم (وعزروا) أي حبسهم الامام وعزهم (ومن تاب منهم) أي قطع الطريق (قبل القدرة) من الامام (عليه سقطت عنه الحدود) أي العقوبات المختصة بقاطع الطريق وهي تحتم قتله وصلب وقطع يده ورجله ولا يسقط باقي الحدود التي قد تعالى كزنا ومرة بعد التوبة وقهم من قوله (وأخذ) بضم أوله (بالحقوق) أي التي تتعلق بالآدميين كقتل وتارك الصلاة فإنه يسقط عنه التوبة ولو بعد رفعه للحاكم لأن موجبها الإصرار على الترك والتوبة يزول .

وزجرهم ولذلك لا يقام عليهم الحد في مكان محاربتهم إلا اذا شاهدتهم من يجرهم (والثالث مذكور في قوله وان أخذوا المال ولم يقتلوا) معصوماً مكافئاً لهم (أي) أخذوا (نصاب السرقة) فأكثر من حرز مثله ولا شبهة لهم فيه) كان يكون معه أو بقربه فلا حظ بقوته أو بقدرته على الاستغناء (تقطع أيديهم) للمال (وأرجلهم) للحاربة (من خلاف) للثلاثون عليهم النفع من جهة واحدة وذلك بطلب من المالك أو نائبه لئلا يقطع (أي تقطع منهم أولاً) أي في أول محاربة (اليدين والرجل اليسرى) دفعة واحدة أو على الولاء لأنه حد واحد (فان عادوا) للمحاربة ثانياً (فبسرهم) من اليد (ويجوزهم) من الرجل (يقطعان) دفعة واحدة أو على الولاء لأنه حد واحد (فان كانت اليد اليمنى أو الرجل اليسرى مفقودة) اكتفى بالموجودة في الأصح . والرابع مذكور في قوله (فان أخافوا المارين في السبيل أي الطريق) بوقوفهم فيها (ولم يأخذوا منهم) أي المارين (مألاً) بشروط السرقة (ولم يقتلوا نفساً حسبوا في غير موضعهم) وعزروا أي حبسهم الامام وعزهم وجوبا في الزجر والاعاش ويمتد الحبس الى ظهور توهمهم (وعزروا أي حبسهم الامام وعزهم) وجوبا بما يراه الامام من حبس أو غيره أو بالجمع بينهما قالوا بمعنى أو التي تمنع الخلو للامام ترك التعزير ان رآه مصلحة (ومن تاب منهم أي قطع الطريق) بشروط التوبة الشرعية (قبل القدرة) من الامام عليه أي قبل قبض الامام أو نائبه عليه (سقطت عنه الحدود) أي العقوبات المختصة بقاطع الطريق وهي تحتم قتله دون أصيل قتله فلا يسقط بتوبته بل يقتل قصاصاً لا حداً إلا ان عفا عنه مستحق القصاص فيسقط قتله حينئذ (وصلبه) بالرفع (وقطع يده ورجله) فيسقط قطعهما معالان قطعاً معاً عقوبة واحدة واذا سقط بعضها وهو قطع الرجل للمحاربة سقط الباقي وهو قطع اليد (ولا يسقط باقي الحدود التي لله تعالى) في حق قاطع الطريق وغيره (كحد زنا وسرقة) وشرب وكذب (بعد التوبة وقهم من قوله وأخذ) بضم أوله أي طوبى (بالحقوق) أي التي تتعلق بالآدميين كقتل وتارك الصلاة (وردمال) ومثلها التي تتعلق بالله تعالى كالسكفارة والزكاة (أنه لا يسقط شيء منها) أي الحقوق (عن قاطع الطريق) وعن غيره (بتوبته وهو) أي الحكم (كذلك) أي كما فهم من كلام المصنف نعم يستثنى من ذلك الكافر اذا زنى ثم أسلم فإنه يسقط عنه الحد فلا يقتل وتارك الصلاة فإنه يسقط عنه التوبة ولو بعد رفعه للحاكم لأن موجبها الإصرار على الترك والتوبة يزول .

(فصل في أحكام الصيال واتلاف الهائم) والصيال هو المرحوم على الغير بغير حق (ومن قصد بضم أوله بأذى في نفسه أو ماله) أو اختصامه (أو حرمة) كزوجته وأخته وبنته (بان صال) أي وثب (عليه شخص) ولو بهيمة (بريد قتله) أو قطع عضوه أو حرجه (أو أخذ ماله غواصاً) كدرهم (أو وطء حرمة) أو تقييله (فقاتل عن ذلك أي) دافع بالأخف والأخف (عن نفسه أو ماله أو حرمة) وقتل الصائل على ذلك (أي لأجل ذلك المذكور) دفعاً لصياله فلا ضمان عليه بقصاص ولا دية ولا كفارة (ولا غرة جنين ولا قيمة بهيمة وعبد ولا أتم عليه أيضاً لأنه مأمور بدفعه . والحاصل أنه اذا صال شخص ولو غير عاقل كجنون وبهيمة أو غير مسلم أو غير معصوم ولو أدمية حاملاً على شيء معصوم له أو لغيره نفساً أو عضواً أو منفعةً أو بضعةً ولو لغيره شيء أو ماله وإن قتل أو اختصاماً كذلك فله دفعه وجوبا في غير المال والاختصاص وجوازا فيهما نعم لا يجب الدفع عن عليه شخص بريد قتله أو أخذ ماله أو فل أو وطء حرمة (فقاتل عن ذلك) أي عن نفسه أو ماله أو حرمة (وقتل) الصائل على ذلك دفعاً لصياله (فلا ضمان عليه) بقصاص ولا دية ولا كفارة



سَوَاءٌ كَانَ بِالْإِثْلَافِ  
يُدِّهًا أَوْ رَجُلًا أَوْ غَيْرَ  
ذَلِكَ وَلَوْ بَالَتْ أَوْرَاقَتُ  
بَطْرِيقٍ قَتْلَفَ بِذَلِكَ  
نَفْسَ أَوْ مَالٍ فَلَا ضَمَانَ  
(فصل في أحكام البغاة  
وهم فرقة مسلمون  
مخالقون للإمام العادل  
ومفرد البغاة بغا من  
البنى وهو الظلم  
(ويقال) ففتح ما قبل  
آخره (أهل البنى) أى  
بقائهم الإمام (ثلاثة  
شرائط لأحدها أن  
يكونوا فى منعة) بأن  
يكون لهم شركة بقوة  
وعند ومطاع فيهم  
وأن لم يكن للطاغ إماما  
منصوبا بحيث يحتاج  
الإمام العادل فى ردهم  
لطاغته الى كفة من  
يذل مال وعصيل  
رجال فإن كانوا أفرادا  
سهل ضبطهم فليسوا  
بغاة (والثانى) أن  
يخرجوا عن قبضة  
الإمام (والعادل إما  
بترك الانقياد له أو بمنع  
حق توجبه عليهم سواء  
كان الحق ماليا أو غيره  
كحدوق قصاص (والثالث  
أن يكون لهم أى للبغاة  
(تأويل سنان) أى  
محمّل كاعتبر به بعض  
الاصحاب كطالبة أهل  
صفين بدم عثمان حيث

نفيس قصديها مسلم معصوم ولو جئنا بل يندب الاستسلام له لم يكن المصّل عليه عالما متوجدا  
أو شجاعا متوحدا أو سلطانا متوحدا والا فيجب الدفع عنه ويجب الدفع أيضا عن دفع حرية  
أو حرى وإن قصده مسلم معصوم فلو تمارض عليه ضامن على امرأة للزنا وضامن على ذكر للواط  
ولا يستطيع إلا دفع أحدهما تخير بينهما لأن الزنا لا يحل بوجه مع ما فيه من اختلاط الانساب  
ولأن اللواط لا طريق الى حله (وعلى رأس الداء) أو سائقها أو قائدها (غواء) مكان ماله  
أو مستعيرها أو مستأجرها أو غاصبها أو ودعيها أو مبرتها أو فئا له شئده أم لا أو مكرها (ضمان  
ما أتلفته ذاتي) التى يده عليها من نفيس أو مال لئلا أو نهارا وكذا ما أتلفه ولدها معها لأن له عليه بدا  
(سواء كان الإثلاف يديها أو رجلها أو غير ذلك) كراسيها (ولو بآل أو رأت بطريق قتلف بذلك)  
أى ببولها أو روثها (نفس أو مال فلا ضمان) لأن الطريق لا يحل عن ذلك والنع من الطريق  
لا سبيل اليه  
(فصل فى أحكام البغاة وهم فرقة مسلمون) ولو فيما مضى (مخالقون للإمام العادل) أو الجائر بأن  
خرجوا عن طاعته بترك انقيادهم له ولو فى مباح حيث كان فيه مصلحة أو بمنع حق قولا لا دى  
توجه عليهم كالزكاة (ومفرد البغاة بغا) مستحق (من البنى وهو الظلم) أى مجاوزة الحد (ويقال  
بفتح ما قبل آخره أهل البنى أى بقائهم الإمام) وجوبا (ثلاثة شرائط لأحدها أن يكونوا فى منعة)  
بفتح أى عز (بأن يكون لهم شركة) أى شدة البأس (بقوة) أى بسبب قوة يتحصن حصن  
(وعدد) أى كثرة (و بمطاع فيهم) تحصل به قوة للشوكة (وأن لم يكن للطاغ إماما منصوبا بحيث  
يمكن مع تلك الشوكة مقاومة الإمام) (يحتاج الإمام العادل) أو الجائر (فى ردهم) أى البغاة (لطاغته  
الى كفة من يذل مال وعصيل رجال) أى تهينة جيش (فإن) لم تكن لهم شوكة بأن كانوا  
أفرادا سهل ضبطهم أى أخذهم بحيث لا يحتاج الإمام الى بذل مال ولا تحصيل رجال أوليس فيهم  
مطاع (فليسوا بغاة) لعدم حرمتهم فلا يعتد بحق أسفوفه حتى لو أتلفوا شيئا ضمنوه كقطع الطريق  
(والثانى) أن يخرجوا عن قبضة الإمام العادل أو الجائر أى طاعته (أما بترك الانقياد له) فيما يأمر  
به أو ينهى عنه فى غير ما يخالف الشرع (أو بمنع) أداء (حق) ومنع تمكين مستحقه منه (توجه)  
أى الحق (عليهم سواء كان الحق ماليا) كالزكاة (أغیره كحد وقصاص) سواء انفردوا ببلدة  
أو قرية أو موضع من الصحراء أم لا (والثالث) أن يكون لهم أى للبغاة فى خروجهم عن طاعة الإمام  
(تأويل سنان) أى محتفل للصحة بحسب الظاهر وهو باطل فلنأشواهم بتسكوا بالكتاب والسنة أم لا  
فإن من خالف لم يبر تأويل كان معاند للحق (كاعتبر به) أى بمحمّل (بعض الاصحاب) أى اصحاب  
الإمام الشافعى رضى الله عنهم وهو إما بصيغة اسم الفاعل أى محتفل للصديق والكاتب أو بصيغة  
اسم المفعول أى محتفل صديق وكذبة (كطالبة أهل صفين) بكسر أوله وثانيه المشددة وهو اسم  
بلد فى الشام (بدم عثمان) أى ببدله وهو القصاص (حيث اغتعدوا) أى أهل صفين (أن عليا رضى  
الله عنه يعرف من قتل عثمان) ولا يقتصر منهم لموافقة إياهم وهو برى من ذلك. وروى أنه قال  
أن بى أمية عمون أتى قتل عثمان والله الذى لا اله الا هو ما قتل ولا مالات أى لا جمعت للقتال  
ولقد نهيت فعضوني وكان أهل صفين مع معاوية وكان معه يملنون ألفا وكان مع على عشرة وثلاثمائة  
ونصر الله عليه وكان كل منهم مجتهدا فظفر له باجتهاده أن يقتل الآخر وإن كان الحق مع على رضى  
الله عنه (فإن كان التأويل يقطعى البطلان لم يعتبر) أى هذا التأويل (بل صاحبه معاينة) فتجوز  
عليه الأحكام فله ذلك كتأويل أهل الجماعة أردوا بعد موته صلى الله عليه وسلم وقالوا لا يجب

الامان  
اعتقدوا أن عليا رضى الله عنه يعرف من قتل عثمان فإن كان التأويل قطعى البطلان لم يعتبر بل صاحبه معاينة  
والمعنى الخامس



والثالث مذكور في قوله (وان أخذوا للمال ولم يقتلوا) أي نصاب السرقة فأكثر من حرز مثله ولا شبهة لهم فيه (نقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف) أي نقطع منهم أولاً اليد اليمنى والرجل اليسرى فان عادوا فبسرهم (٢٥١) ويقتلهم بقطعان فان كانت اليد

اليمنى أو الرجل اليسرى

مفقودة أكتفى

بالموجود في الأصح

والرابع مذكور في قوله

(فان أخافوا) اللارين

في (السبيل) أي الطريق

(ولم يأخذوا) منهم (ملا)

ولم يقتلوا) نفساً

(حسبوا) في غير موضعهم

(وعزروا) أي حبسهم

الامام وعزروهم (ومن

تاب منهم) أي قطع

الطريق (قبل القدرة)

من الامام (عليه سقطت

عنه الحدود) أي

العقوبات المختصة بقاطع

الطريق وهي تخم قتله

وصلبه وقطع يده ورجله

ولا يسقط باقي الحدود

التي لله تعالى كزنا

وسرقه بعد التوبة وفهم

من قوله (وأخذ) بضم

أوله (بالحقوق) أي

التي تتعلق بالآدميين

كقصاص وحد قذف

ورد مال لأنه لا يسقط

شيء منها عن قاطع

الطريق بتوبته وهو

كذلك

(فصل في أحكام

الصيال وانلاف البهائم

(ومن مقيد) بضم أوله

(بأذى في نفسه أو ماله

أو حرمة) بأن صال

عليه شخص يريد قتله أو أخذه أو أن قل أو وطأ حرمة (فقاتل عن ذلك أي) دافع بالأخف فالأخف (عن نفسه أو ماله

أو حرمة) بأن صال

عليه شخص يريد قتله أو أخذه أو أن قل أو وطأ حرمة (فقاتل عن ذلك أي) دافع بالأخف فالأخف (عن نفسه أو ماله أو حرمة) بأن صال

عليه شخص يريد قتله أو أخذه أو أن قل أو وطأ حرمة (فقاتل عن ذلك أي) دافع بالأخف فالأخف (عن نفسه أو ماله أو حرمة) بأن صال

عليه شخص يريد قتله أو أخذه أو أن قل أو وطأ حرمة (فقاتل عن ذلك أي) دافع بالأخف فالأخف (عن نفسه أو ماله أو حرمة) بأن صال

عليه شخص يريد قتله أو أخذه أو أن قل أو وطأ حرمة (فقاتل عن ذلك أي) دافع بالأخف فالأخف (عن نفسه أو ماله أو حرمة) بأن صال

عليه شخص يريد قتله أو أخذه أو أن قل أو وطأ حرمة (فقاتل عن ذلك أي) دافع بالأخف فالأخف (عن نفسه أو ماله أو حرمة) بأن صال

عليه شخص يريد قتله أو أخذه أو أن قل أو وطأ حرمة (فقاتل عن ذلك أي) دافع بالأخف فالأخف (عن نفسه أو ماله أو حرمة) بأن صال

عليه شخص يريد قتله أو أخذه أو أن قل أو وطأ حرمة (فقاتل عن ذلك أي) دافع بالأخف فالأخف (عن نفسه أو ماله أو حرمة) بأن صال

عليه شخص يريد قتله أو أخذه أو أن قل أو وطأ حرمة (فقاتل عن ذلك أي) دافع بالأخف فالأخف (عن نفسه أو ماله أو حرمة) بأن صال

عليه شخص يريد قتله أو أخذه أو أن قل أو وطأ حرمة (فقاتل عن ذلك أي) دافع بالأخف فالأخف (عن نفسه أو ماله أو حرمة) بأن صال

عليه شخص يريد قتله أو أخذه أو أن قل أو وطأ حرمة (فقاتل عن ذلك أي) دافع بالأخف فالأخف (عن نفسه أو ماله أو حرمة) بأن صال

عليه شخص يريد قتله أو أخذه أو أن قل أو وطأ حرمة (فقاتل عن ذلك أي) دافع بالأخف فالأخف (عن نفسه أو ماله أو حرمة) بأن صال

وزجر غيرهم ولذلك لا يقيم عليهم الحد في مكان محاربتهم إلا إذا شاهدتهم من نزجرهم (والثالث

مذكور في قوله وان أخذوا المال ولم يقتلوا) معصوماً مكافئاً لهم (أي) أخذوا (نصاب السرقة

فأكثر من حرز مثله ولا شبهة لهم فيه) كان يكون معه أو يقربه فلا حظ بقوته أو بقدرته على

الاستغانة (نقطع أيديهم) لئلا (وارجلهم) للحاربة (من خلاف) للثاقوت عليهم النعمة من جهة

واحدة وذلك بطلب من المالك أو نائبه لئلا يقطع (أي يقطع منهم أولاً) أي في أول محاربة

(اليد اليمنى والرجل اليسرى) دفعة واحدة أو على الولاء لأنه حد واحد (فان عادوا) لمحاربة ثانياً

(فبسرهم) من اليد (ويقتلهم) من الرجل (بقطعان) دفعة واحدة أو على الولاء لأنه حد واحد (فان

كانت اليد اليمنى أو الرجل اليسرى مفقودة أكتفى بالموجود في الأصح . والرابع مذكور في قوله

فان أخافوا اللارين في السبيل أي الطريق) بوقوفهم فيها (ولم يأخذوا منهم) أي اللارين (ملا)

بشروط السرقة (ولم يقتلوا نفساً) حسبوا في غير موضعهم (وهو أولى وأفضل لأنه أحوط وأبلغ

في الزجر والاعتاش ويمتد الحسب إلى ظهور توهمهم (وعزروا أي حبسهم الامام وعزروهم) وجوبا

بما يراه الامام من حبس أو غيره أو بالجمع بينهما قالوا بمعنى أو التي تمنع الخلو والامام ترك التعزير

ان رامصلحة (ومن تاب منهم أي قطع الطريق) بشروط التوبة الشرعية (قبل القدرة) من

الامام عليه أي قبل قبض الامام أو نفيه عليه (سقطت عنه الحدود أي العقوبات المختصة بقاطع

الطريق وهي تخم قتله دون أصل قتله فلا يسقط بتوبته بل يقتل قصاصاً لاحقاً إلا ان عفا عنه

مستحق القصاص فيسقط قتله حينئذ (وصلبه) بالرفع (وقطع يده ورجله) فيسقط قطعهما معاً لأن

قطعهما معا عقوبة واحدة واذا سقط بعضها وهو قطع الرجل للمحاربة سقط الباقي وهو قطع اليد

(ولا يسقط باقي الحدود التي لله تعالى) في حق قاطع الطريق وغيره (كحد زنا وسرقة)

وشرب وقذف (بعد التوبة وفهم من قوله وأخذ بضم أوله) أي طوّل (بالحقوق أي التي تتعلق

بالآدميين كقصاص وحد قذف ورد مال) ومثلها التي تتعلق بالله تعالى كال كفارة والزكاة (أنه

لا يسقط شيء منها أي الحقوق) (عن قاطع الطريق) وعن غيره (بتوبته وهو) أي الحكم

(كذلك) أي كما فهم من كلام المصنف نعم يستثنى من ذلك الكافر اذا زني ثم أسلم فإنه يسقط عنه

الحد فلا يقتل وتارك الصلاة فإنه يسقط عنه القتل بالتوبة ولو بعد رفعه للحاكم لأن موجب

الاصرار على الترك والتوبة يزول .

(فصل في أحكام الصيال وانلاف البهائم) والصيال هو المحجوم على الغير بغير حق (ومن قصد

بضم أوله بأذى في نفسه أو ماله) أو اختصاه (أو حرمة) كزوجته وأمنه وبنته (بأن صال) أي

وثب (عليه شخص) ولو بهيمة (يريد قتله) أو قطع عضوه أو حرجه (أو أخذ ماله غوان قل)

كدرهم (أو وطأ حرمة) أو تقييله (فقاتل عن ذلك أي) دافع بالأخف فالأخف (عن نفسه أو ماله

أو حرمة) وقتل الصائل على ذلك (أي لاجل ذلك المذكور) (دفعاً لصياله فلا ضمان عليه بقصاص

ولادية ولا كفارة) ولا غرة جنين ولا قيمة بهيمة وعبيد ولا ثم عليه أيضاً لأنه مأمور بدفعه .

والحاصل أنه اذا صال شخص ولو غير عاقل كجنون وبهيمة أو غير مسلم أو غير معصوم ولو آدمية

حايلاً على شيء معصوم له أو لغيره نفساً أو عضواً أو منفعةً أو بضعاً ولو لغيره شيء أو ماله وإن قال

أو اختصاً كذلك فله دفعه وجوبا في غير المال والاختصاص وجوازا فيهما نعم لا يجب الدفع عن

عليه شخص يريد قتله أو أخذه أو أن قل أو وطأ حرمة (فقاتل عن ذلك أي) دافع بالأخف فالأخف (عن نفسه أو ماله أو حرمة) بأن صال

عليه شخص يريد قتله أو أخذه أو أن قل أو وطأ حرمة (فقاتل عن ذلك أي) دافع بالأخف فالأخف (عن نفسه أو ماله أو حرمة) بأن صال

عليه شخص يريد قتله أو أخذه أو أن قل أو وطأ حرمة (فقاتل عن ذلك أي) دافع بالأخف فالأخف (عن نفسه أو ماله أو حرمة) بأن صال

عليه شخص يريد قتله أو أخذه أو أن قل أو وطأ حرمة (فقاتل عن ذلك أي) دافع بالأخف فالأخف (عن نفسه أو ماله أو حرمة) بأن صال

عليه شخص يريد قتله أو أخذه أو أن قل أو وطأ حرمة (فقاتل عن ذلك أي) دافع بالأخف فالأخف (عن نفسه أو ماله أو حرمة) بأن صال

عليه شخص يريد قتله أو أخذه أو أن قل أو وطأ حرمة (فقاتل عن ذلك أي) دافع بالأخف فالأخف (عن نفسه أو ماله أو حرمة) بأن صال

عليه شخص يريد قتله أو أخذه أو أن قل أو وطأ حرمة (فقاتل عن ذلك أي) دافع بالأخف فالأخف (عن نفسه أو ماله أو حرمة) بأن صال

عليه شخص يريد قتله أو أخذه أو أن قل أو وطأ حرمة (فقاتل عن ذلك أي) دافع بالأخف فالأخف (عن نفسه أو ماله أو حرمة) بأن صال

عليه شخص يريد قتله أو أخذه أو أن قل أو وطأ حرمة (فقاتل عن ذلك أي) دافع بالأخف فالأخف (عن نفسه أو ماله أو حرمة) بأن صال

عليه شخص يريد قتله أو أخذه أو أن قل أو وطأ حرمة (فقاتل عن ذلك أي) دافع بالأخف فالأخف (عن نفسه أو ماله أو حرمة) بأن صال

عليه شخص يريد قتله أو أخذه أو أن قل أو وطأ حرمة (فقاتل عن ذلك أي) دافع بالأخف فالأخف (عن نفسه أو ماله أو حرمة) بأن صال

عليه شخص يريد قتله أو أخذه أو أن قل أو وطأ حرمة (فقاتل عن ذلك أي) دافع بالأخف فالأخف (عن نفسه أو ماله أو حرمة) بأن صال

عليه شخص يريد قتله أو أخذه أو أن قل أو وطأ حرمة (فقاتل عن ذلك أي) دافع بالأخف فالأخف (عن نفسه أو ماله أو حرمة) بأن صال

عليه شخص يريد قتله أو أخذه أو أن قل أو وطأ حرمة (فقاتل عن ذلك أي) دافع بالأخف فالأخف (عن نفسه أو ماله أو حرمة) بأن صال



شواء كان الأتلاف

يذهبها أو رجلها أو غير

ذلك ولو بالتأويرات

بطريق قتل ذلك

نفس أو مال فلا ضمان

(فصل في أحكام البغاة

وهم فرقة مسلمون

مخالفون للإمام العادل

ومفرد البغاة باغ من

البنى وهو الظلم

(ويقال) بفتح ما قبل

آخره (أهل البنى) أى

يقال لهم الإمام (بثلاثة

شرايط) أحدها أن

يكونوا فى معة) بأن

يكون لهم شركة بقوة

وعند ومطاع فيهم

وأن لم يكن الطاع أماما

منصوبا بحيث يحتاج

الإمام العادل فى ردهم

لطاعته الى كفة من

بذل مال وتحصيل

رجال فإن كانوا أفرادا

يسهل ضبطهم فليسوا

بغاة (والثانى) أن

يخرجوا عن قبضة

الإمام (العادل) إما

بترك الانقياد له أو بمنع

حق توجه عليهم سواء

كان الحق ماليا أو غيره

كحدوقصاص (والثالث

أن يكون لهم) أى البغاة

(تأويل سائق) أى

محمّل كاعتبر به بعض

الاصحاب كطالبة أهل

صفين بدم عثمان حيث

نفس قصدها مسلم معصوم ولو جونا بل يندب الاسلام له ما لم يكن المصون عليه عالما متوعدا  
أو شجاعا متوحدا أو سلطانا متوحدا والا فيجب الدفع عنه ويجب الدفع أيضا عن بضع حرية  
أو حرى وإن قصده مسلم معصوم فلا تمارض عليه ضائل على امرأه للزنا وضائل على ذكر للواط  
ولا يستطيع الا دفع أحدهما غير بينهما لأن الزنا لا يحل بوجه مع ما فيه من اختلاط الانساب  
ولأن القواط لا طريق الى حله (وعلى راسك الدابة) أو سائقها أو قائدها (شواء كان مالها  
أو مستعيرها أو مستأجرها أو غاصبها) أو وديها أو ممرتها أو فئا إذن له شديده أم لا أو مكرها (مضمان  
ما ألتفقه ذاتهم) التى يده عليها من نفس أو مال لبلأونها را وكذا ما ألتفقه ولدها معها لأن له عليه يدا  
(شواء كان الأتلاف يذهبها أو رجلها أو غير ذلك) كراسيها (ولو بالتأويرات بطريق قتل ذلك)  
أى ببولها أو روثها (نفس أو مال فلا ضمان) لأن الطريق لا تخلو عن ذلك والنع من الطريق

(فصل فى أحكام البغاة وهم فرقة مسلمون) ولو فيما مضى (مخالفون للإمام العادل) أو الجائر بأن  
خرجوا عن طاعته بترك انقيادهم له ولو فى مباح حيث كان فيه مصلحة أو بمنع حق وللا دى  
توجه عليهم كالزكاة (ومفرد البغاة باغ) مستحق (من البنى وهو الظلم) أى مجاوزة الحد (ويقال  
بفتح ما قبل آخره) أهل البنى أى يقال لهم الإمام) وجوبا (بثلاثة شرايط) أحدها أن يكونوا فى معة  
بفتح ما قبل آخره (بأن يكون لهم شركة) أى شدة البأس (بقوة) أى بسبب قوة تبصم حين  
(وعند) أى كثرة (والمطاع فيهم) تحصل به قوة للشوكة (وأن لم يكن الطاع أماما منصوبا بحيث  
يمكن مع تلك الشوكة مقاومة الإمام) (احتجاج الإمام العادل) أو الجائر (فى ردهم) أى البغاة (لطاعته  
الحكمة من بذل مال وتحصيل رجال) أى تمنية جيش (فإن) لم تكن لهم شوكة بأن كانوا  
أفرادا يسهل ضبطهم) أى أخذهم بحيث لا يحتاج الإمام الى بذل مال ولا تحصيل رجال أو ليس فيهم  
مطاع (فليسوا بغاة) لعدم حرمتهم فلا يحتج استوفوه حتى لو ألتفقه شيئا ضمنوه كقاطع الطريق  
(والثانى) أن يخرجوا عن قبضة الإمام العادل) أو الجائر (أى طاعته) (أما بترك الانقياد له) فيما يامر  
به أو ينهى عنه فى غير ما يخالف الشرع (أو بمنع) أداء (حق) ومنع تمكين مستحقه منه (توجه)  
أى الحق (عليهم شواء كان الحق ماليا) كالزكاة (أغيره كحد وقصاص) سواء انفردوا ببلدة  
أو قرية أو موضع من الصحراء أم لا (والثالث) أن يكون لهم أى لبغاة) فى خروجهم عن طاعة الإمام  
(تأويل سائق أى محتمل) للصحة بحسب الظاهر وهو باطل لأن سواهم يتسكروا بالكتاب والسنة أم لا  
فإن من خالف لغير تأويل كان معاندا للحق (كاعتبر به) أى محتمل (بعض الاصحاب) أى اصحاب  
الإمام الشافعى رضى الله عنهم وهو إما بصيغة اسم الفاعل أى محتمل للصديق والكاتب أو بصيغة  
اسم المفعول أى محتمل صدقه وكذبه (كطالبة أهل صفين) بكسر أوله وثانيه المشددة وهو اسم  
بلدى الشام (بدم عثمان) أى يبدله وهو القصاص (حيث اغتسلوا) أى أهل صفين (أن عليا رضى  
الله عنه يعرف من قتل عثمان) ولا يقتض منم لو افقتهم إياهم وهو يرى من ذلك. وروى أنه قال  
أن بى أمية بن عجمون أتى قتل عثمان والله الذى لا اله الا هو ما قتلت ولا مالات أى لا محبة للقتال  
ولقد نهيته فعضوني وكان أهل صفين مع معاوية وكان معه ثمانون ألفا وكان مع علي عشرة وثلاث  
ونصر فاقه عليه وكان تكل منهم مجتهدا فظهر له باجتهاده أن يقتل الآخر وأن كان الحق مع علي رضى  
الله عنه (فإن كان التأويل قطعى البطلان لم يعتبر) أى هذا التأويل (بل صاحبه معانيد) فتجربى  
عليه الأحكام قهرا وذلك كتناويل أهل الجملة أرتدوا بعد موته صلى الله عليه وسلم وقالوا لا يحك

اعتقدوا أن عليا رضى الله عنه يعرف من قتل عثمان فإن كان التأويل قطعى البطلان لم يعتبر بل صاحبه معانيد



في امتناعهم عن طاعته  
 ١. أن لها وإن لم يذكر  
 ٢. شيئا أو أصر واجد إلى  
 ٣. المظلمة على البني نصحيح  
 ٤. ثم أعلمهم بالقتال (ولا  
 ٥. يقتل أسيرهم) أي البغاة  
 ٦. فان قتله شخص عادل فلا  
 ٧. قصاص عليه في الأصح  
 ٨. ولا يطلق أسيرهم وإن  
 ٩. كان خبيثا أو امرأة حتى  
 ١٠. تنقضي الحرب ويتفرق  
 ١١. جميعهم إلا أن يطبع  
 ١٢. أسيرهم مختارا بمتابعته  
 ١٣. للأمام (ولا يقتل الملم)  
 ١٤. ورسلاهم وخيلهم  
 ١٥. اللهم إذا انقضت الحرب  
 ١٦. وأمنت غنائمهم يتفرقهم  
 ١٧. أو ردهم للطاعة ولا  
 ١٨. يقاتلون بظلمة كمنار  
 ١٩. ومنحسرة الضرورة  
 ٢٠. فيقاتلون بذلك كأن  
 ٢١. قاتلوا به أو أحاطوا بها  
 ٢٢. ولا يذبح على جرهم  
 ٢٣. ولا يذبح تميم القتل  
 ٢٤. وتبعه  
 ٢٥. (فصل في أحكام الردة  
 ٢٦. وهي أغنى أنواع الكفر  
 ٢٧. ومنها الفلحة الرجوع عن  
 ٢٨. الشيء إلى غيره ومنها  
 ٢٩. قطع الإسلام بنية كفر  
 ٣٠. أو قول كفر أو فعل  
 ٣١. كفر كجود لصم  
 ٣٢. سواء كان على جهة  
 ٣٣. الاستهزاء أو العناد أو  
 ٣٤. الاعتقاد كمن اعتقد

الأيمان الآف حياته لا تقطع شرعه بموته بكيفية الأنبياء وهذا تأويل باطل لقيام الاجتماع على بقاء  
 دينه إلى يوم القيامة (ولا يقاتل الأمام البغاة حتى يبعث اليهم رسولا) فيحرم قتالهم قبل البعث ويجب  
 كونه نائما (أمينا) أي عدلا عارفا بالعلوم والحروب ويندب كونه (فطنا) أن كان البعث غير السؤال فان  
 كان للناظره وإزالة الشبهة وجب كون الرسول فطنا متاهلا لذلك (سالمهم) عن (ما يكرهونه) اقتداء بعل  
 رضى الله عنه فانه بعث ابن عباس إلى أهل النهروان وهي قرية قريبة من بغداد خروا على كرم الله  
 وجهه فلما جاءهم ابن عباس رجع بعضهم وأنى بعضهم (فان ذكر والى) أي الرسول (مظلمة هي  
 السب في امتناعهم عن طاعته) أي الأمام (أو أصر) أي الرسول بمرابعة الأمام وان ذكر والى له شيء من الزامها  
 الرسول أو الأمام بنفسه إن كان عارفا والإمام نفسه كان يسأل المأمراء (وان لم يذكر شيئا)  
 لا مظلمة ولا شبهة (أو أصر واجد إلى المظلمة على البني) ولم يرجعوا إلى الطاعة (نصحيح)  
 بأن يعظمهم ترغيبا وترهيبا ويأمرهم بالعودة إلى الطاعة لتكون كلمة الدين واحدة (ثم) ان أصر  
 (أعلمهم) وجوبها بالنظر فينا وبينهم باطل شبههم وأثبتها فان أصر وأعلمهم وجوبها (بالقتال)  
 وحينئذ يقاتلهم وإن لم يبدأوا به لأن الله تعالى أمر أولا بالصلح ثم بالقتال (ولا يقتل) أي أسيرهم  
 متجسرا فقتل أومنحسرا إلى فئة ولأمن التي سلاحه وأعرض عن القتال ولا (أصبرهم أي البغاة) فان قتله  
 شخص عادل أي من أهل العدل (فلا قصاص عليه في الأصح) لكن تاركه الذية (ولا يطلق  
 أسيرهم) بل يحبس (وان كان خبيثا أو امرأة حتى تنقضي الحرب ويتفرق جميعهم) لا يودون  
 بعده إن كانوا مقاتلين ولا أطلقوا بمجرد انقضاء الحرب (إلا أن يطبع أسيرهم مختارا بمتابعته للأمام)  
 فقتل قبل ذلك (ولا يقتل الملم) ولا يقطع زرعهم ولا أشجارهم ولا يفتقر غيولهم إلا أن قاتلوا عليها أو ردد  
 سلاحهم وخيلهم وغيرها مما أخذ من أموالهم (الهم إذا انقضت الحرب) يبقوا وبينهم (وأمنت غنائمهم)  
 أي أسيرهم (يتفرقهم أو ردهم للطاعة) أي رجوعهم لطاعة الأمام ومحرم استعمال شيء من سلاحهم  
 وخيلهم وغيرهما من أموالهم (ولا يقاتلون بظلمة كمنار ومنحسرة) وهو أن ترمى الحجارة (الالضرورة)  
 فيقاتلون بذلك أي بالظلم (كأن قاتلوا بها) أي بالظلم (أو أحاطوا بها) أي بالظلم (ولا يذبح)  
 أي لا يذبح (على جرهم) بالقتل (والذبيحة تميم القتل وتبعه) أي لا يقتل من أغنحه  
 الجراحة أي أضغفته (فصل في أحكام الردة) أعادنا الله وأحسننا وجميع المسلمين منها (وهي أغنى أنواع الكفر)  
 لأن الرد لا يقرب بالجزية ولا يؤمن ولا يحل ذبيحته ولا منا كعته (ومنها الفلحة الرجوع عن الشيء إلى  
 غيره) وقد تطلق الردة على الامتناع من أداء الحق كإني الزكاة في زمن أبي بكر الصديق (وشرعا قطع  
 من صح طلاقه بأن يكون مكافا مختارا استمرا (الإسلام) ويحصل قطعه بنية كفر) ولو في  
 المستقبل كأن يوي أن يكفر في عام قابل فيكفر في الحال (أو قول كفر) كان يقول الله ثلاثا أو  
 يقول أن الله ما لم يسبق إليه لسانه (أو قول كفر) فمالم يكن فعله خوفا من الكفار (كجود لصم)  
 أولئحين أو قمر (سواء كان) أي ذلك القطع بالقول (على جهة الاستهزاء أو العناد) كأن يقول الله  
 ثالث ثلاثة عنادا لمن يخاصمه مع اعتقاده أن الله واحد فيكفر بذلك (أو الاعتقاد) فمالم يكن ضمن  
 اجتهاد كاعتقاد المنزلة لعدم رؤية الله تعالى في الآخرة (كمن اعتقد) أي كاعتقاد من اعتقد  
 (حدوث الصانع) أي الصانع للعلم وهو الله تعالى (ومن أريد) أي رجع (عن) دين (الإسلام  
 من رجس أو امرأة كمن أنكر وجوده) أو قدمه أو بقاءه (أو كذبر رسولا من رسل الله)  
 حدوث الصانع (ومن أريد عن الإسلام) من رجل أو امرأة كمن أنكر وجوده أو كذبر رسولا من رسل الله



أولاً من أنبياءه (أوحل محرماً) معلوماً بالضرورة (بالاجماع) أي إجماع الأئمة الأربعة (كالزنا وشرب الخمر) واللواط والظلم كان قال الزنا حلالاً أو نحو ذلك كقوله لا خرفك حلال (أو حرّم حلالاً) معلوماً من الدين بالضرورة (بالاجماع كالنكاح والبيع) أو نحو جماعاً عليه كان نفى زكاة من الصلوات الخمس أو نفى زكاة (استنب وجوباً) في الحال في الأصح (فيها) أي في وجوب الاستنب وفي كونها في الحال بأن يؤمر بالشهادتين فيأتي بهما مع رتيبهما وموالاهما وإن كان مقراً بأحدهما (ومقابل الأصح في الأولى أنه يستنب الاستنب) في الحال (و) مقابل الأصح (في) المسئلة (الثانية أنه يجهل) في الاستنب (ثلاثاً أي إلى ثلاثة أيام) وكل يوم تعرض عليه وأول يوم من الثلاث يهدد ويخوف بالصرب الخفيف وثاني يوم بالتفصيل والثالث بالقتل (فان تاب بعوده إلى الإسلام) ورجوعه عن اعتقاده بربوبيته (بأن يقر بالشهادتين على الترتيب) والولاء (بأن يؤمن بالله أولاً ثم برسوله) فصح إسلامه وترك ولو تكرّر ومنه ذلك لكن يقرّ إن تكررت الردة منه (فان عكس لم يصح) إسلامه (كقوله النور في شرح المذهب في الكلام على نية الوضوء) والآ أي وإن لم يثبت الرد (بأن امتنع من النطق بالشهادتين بشرطه) (قيل) وجوبا (أي قتله الإمام إن كان حراً) أو السيد إن كان رقيقاً (بصرب عنقه) بنحو سيف (لا بأحراق ونحوه) كتنزيه (فان قتله) أي الرد (غير الإمام عزّر) لأنه افتتات على الإمام (وان كان الرد رقيقاً عازلاً للسيد قتله في الأصح) لأنه ملكه فله فعل ما يشاء به من تأديب ونحوه (ثم ذكر المصنف حكم القتل وغيره في قوله ولم يغسل) أي لا يجب غسله كما لا يجب تكفينه لحر وجهه عن أهلية الوجوب بالردة (ولم يغسل عليه) لتحرّم الصلاة على الكافر بسائر أنواعه (ولم يدفن في مقابر المسلمين) أي لا يجوز دفنه فيها لحر وجهه منهم بالردة ويجوز دفنه في مقابر الكفار (وذكر غير المصنف حكم تارك الصلاة في ربيع العبادات) وأما المصنف فذكره هنا فقال:

**فصل في حكم تارك الصلاة** (وتارك الصلاة المأمورة بالحدّ الحين على ضربين) أي نوعين (أحدهما أن يتركها وهو مكلف) بأن يخرجها عن وقتها ولا يصلي أصلاً (غير معتقداً لوجوبها) عليه عهداً بأن أنكر وجوبها بعد علمه به أو عتاداً أو نحو ذلك الحق وردّه على قائله مع العلم به (فحكمه أي التارك لها) مع كونه غير معتقداً لوجوبها (تحكم الرد) أي حكم الرد المطلق وهو الرد بغير ذلك لانكاره ما هو معلوم من الدين بالضرورة وكفره بحدّه فقط لا به مع الترك فلو صلى جاحداً للوجوب كان كافراً لأن الجحد تكذيبه ولرسوله وذلك جارٍ في جحد كل مجمع عليه معلوم من الدين بالضرورة بخلاف من أنكره لقرب عهده بالإسلام لجواز أن يخفى عليه فلم يعلمه (وسبق قرأ بيان حكمه) وهو وجوب استنابته وقتله إن لم يثبت وجواز غسله وتكفينه وتحريم الصلاة عليه ودفنه في قبور المسلمين وجواز دفنه في مقابر المشركين (والثاني أن يتركها عسلاً) بأن تكون الصلاة ثقيلة عليه أو يجعل تركها هيناً سهلاً (حتى يخرج وقتها) أي جميع وقتها حتى وقت الجمع فيأكل وقت جمع (حال كونه معتقداً لوجوبها) عليه (فبستاب) تدباً قبل القتل فطلب التوبة من مئذوب وأما التوبة نفسها بالصلاة فهو واجب وذلك بأن يؤمر بأداء الصلاة عند ضيق وقتها ويتوعد بالقتل إن أخرجهما عن وقتها فإن أصر وأخرج ولو صلاة واحدة فقط استوجب القتل على الصحيح وأما كان استنابته تارك الصلاة عسلاً مندوباً لأن جرّيمته لا تقتضي تخليده في النار فانه في مشدّة الله تعالى إن شاء عذبه وإن شاء ساعه بخلاف الرد فإن جرّيمته تقتضي تخليده في النار (فان تاب وصل

في الحال في الأصح فيها ومقابل الأصح في الأولى أنه يستنب الاستنب وفي الثانية أنه يجهل (ثلاثاً أي إلى ثلاثة أيام) (فان تاب بعوده إلى الإسلام) بأن يقر بالشهادتين على الترتيب بأن يؤمن بالله أولاً ثم برسوله فان عكس لم يصح كقوله النور في شرح المذهب في الكلام على نية الوضوء (والآ) أي وإن لم يثبت الرد (قيل) أي قتله الإمام إن كان حراً بصره ان كان حراً بصره عنقه لا بأحراق ونحوه فان قتله غير الإمام عزّر وان كان الرد رقيقاً عازلاً للسيد قتله في الأصح ثم ذكر المصنف حكم القتل وغيره في قوله ولم يغسل ولم يغسل عليه ولم يدفن في مقابر المسلمين) وذكر غير المصنف حكم تارك الصلاة في ربيع العبادات وأما المصنف فذكره هنا فقال:

**فصل في حكم تارك الصلاة** المأمورة الصادقة بأحدى الخمس (على ضربين أحدهما أن يتركها) وهو مكلف

(غير معتقداً لوجوبها فحكمه) أي التارك لها (تحكم الرد)

وهو

وسبق قرأ بيان حكمه (والثاني أن يتركها عسلاً) حتى يخرج وقتها حال كونه معتقداً لوجوبها فبستاب فان تاب وصل



وهو تفسير لتوبة (والآ) أي وإن لم يبق (قتل حدا) لا كفر (وكان حكمه حكم (٢٥٥) المسلمين في الدفن في مقابرهم

ولا يطمس قبره وله حكم  
المسلمين أيضا في  
القفل والتكفين  
والصلاة عليه وانه أعلم  
(كتاب أحكام  
الجهاد)

وكان الأمر في عهد  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم بعد الهجرة فرض  
كفاية وأما بعده  
فليس كفار حلال أحد مما  
أن يكونوا يبلادهم  
فالجهاد فرض كفاية على  
المسلمين في كل سنة فإذا  
فعله من فيه كفاية  
سقط الحرج عن  
الباقين ، والثاني أن  
بدخل الكفار بلدة  
من بلاد المسلمين أو  
ينزلوا قريباتهم فلهما  
حينئذ فرض عين  
عليهم فيلزم أهل ذلك  
البلد الدفن للكفار بما  
يمكن منهم (وشروط  
وجوب الجهاد سبع  
خصال) أحدها  
(الاسلام) فلا جهاد  
على كافر (و) الثاني  
(البويع) فلا جهاد على  
مسي (و) الثالث  
(العقل) فلا جهاد على  
مجنون (و) الرابع  
(الخربة) فلا جهاد على  
رقيق ولو امرأة سيده  
ولا مبعوض ولا مدبر

وهو تفسير ملتوبة) خلى سبيله من غير قتل لأن هذا القتل شرع بأعنا على فعل الصلاة فإذا قلنا أسقط  
الحصول المقصود بخلاف سائر الحدود التي وضعت عقوبة على معصية سابقة كحد الزنا فلا يسقط بالتوبة  
على الصحيح (والآ أي وإن لم يبق قتل) بضرب عنقه بالسيف إن لم يدعز من نسيان وبريد نحو  
ذلك حال كون القتل (حدا لا كفرا) أي لا كفره (وكان حكمه) بحد فله (حكم المسلمين في) وجوب  
(الدفن في مقابرهم) لانه منهم (ولا يطمس قبره) بل يرفع بقدر شريك كسائر أصحاب الكبار من المسلمين  
(وله حكم المسلمين أيضا في) وجوب (القفل والتكفين والصلاة عليه) وقيل لا يسلم ولا يكفن ولا  
يصل عليه وإذا دفن في مقابر المسلمين طمس قبره حتى ينسى ولا يذكر.

### (كتاب أحكام الجهاد)

أي القتال في سبيل الله وما يتعلق ببعض أحكامه (وكان الأمر) أي الاتيان (به) أي الجهاد لأقامة  
الدين (في عهد رسول الله) أي في حياته (صلى الله عليه وسلم بعد الهجرة) من مكة إلى المدينة (فرض  
كفاية) أما قبلها فكان غنوا لأن الذي أمر به أولا هو التبليغ والادب والصبر على أذى الكفار تألقا  
لهم ثم أذن الله بعد الهجرة للمسلمين في القتال إذا ابتدأهم الكفار به ثم أباح في ابتداءه غير الأشهر الحرم  
ثم أمر به على الإطلاق (وأما بعده) أي بعد موته صلى الله عليه وسلم (فليس كفار حلال أحد مما أن يكونوا)  
أي الكفار (يبلادهم) فلهما فرض كفاية على المسلمين في كل سنة مرة فإن احتيج إلى زيادة زيد  
تقدر الحاجة (فإذا فعله) أي الجهاد (من فيه كفاية) وإن لم يكونوا من أهل فرض الجهاد كالصبيان  
والجنان والنساء (سقط الحرج) أي الهم (عن الباقين) كما هو شأن فرض الكفاية (والثاني أن يدخل  
الكفار بلدة من بلاد المسلمين) أو بلاد أهل الذمة (أو ينزلوا قريباتهم) أي تلك البلدة بأن يصير  
بينهم وبينها دون مسافة القصر (فالجهد حينئذ فرض عين عليهم فيلزم أهل ذلك البلد الدفع للكفار  
بما يمكن منهم) ولو بضرب بأحجار أو نحوها فإن أمكن تأهب لقتال وجب للعسكري على كل منهم  
حتى على فقير وصبي ومدين وعبد بلا أدن من الأبوين ورب الدين والسيده وإن لم يمكن تأهب  
لقتال فمن فقد دفع عن نفسه بالمكن أن ظن أنه ان أخذ قتل ويسنوي في ذلك الحر والعبد  
والرأ والأعمي والأعرج والمرضى وإن ظن أنه لو استسلم لا يقتل وأمنت المرأة فأحسنت مجاز الاستسلام  
فإن حصل بعد ذلك خلاف ظنهم وجب الدفع عليهم بقدر الامكان لأن عدم الدفع حينئذ ذل ديني  
ولأن من أكره على الزنا لا يحل له المطاوعة لدفن القتل وإن جوز الأمر والقتل فلا جهاد ولا دفع  
عن نفسه إن ظن أنه أن امتنع من الاستسلام قيل لأن ركه الاستسلام حينئذ يجعل القتل وأمنت المرأة  
فأحسنت إن أخذت والأمين الجهاد (وشروط وجوب الجهاد) الذي على سبيل الكفاية بأن يكون  
الكفار يبلادهم (سبع خصال أحدها الاسلام فلا جهاد على كافر) ولو ذميا لانه يبذل الجزية  
لنبت عنه لا لذب عنا . (والثاني البويع فلا جهاد على مسي) لأن النبي صلى الله عليه وسلم ورد ابن  
عمر يوم أحد وكان أذ ذاك ابن أربع عشرة سنة وأما يوم الخندق وكان أذ ذاك ابن خمس  
عشرة سنة . (والثالث العقل) ولو كان سكران متعذبا (فلا جهاد على مجنون) لعدم تكليفه كالصبي  
(والرابع الحرية) فلا جهاد على رقيق ولو امرأة سيده ولا مبعوض (كأن قل الرقي فيه) ولا مدبر  
ولا مكاتب) فلا يجب عليه بأمره لانه ليس من الاستخدام المستحق للسيد نعم السيد المكاتب صاحب  
غير المكاتب معه في الجهاد للخدمة (والخامس الذكورية) فلا جهاد على امرأة وخنى مشكل  
لضعفهما عن القتال غالبا وأقوله صلى الله عليه وسلم «ليكن أفضل الجهاد حج مبرور» وذلك جواب  
للسيدة عائشة حين سأته صلى الله عليه وسلم عن الجهاد . (والسادس الصحة) فلا جهاد على مريض



بمريض يمنعه عن قتال وركوب الأمتعة شديدة كحمى مطقة . (و) الصابغ (الطاقة على القتال) أي فلا جهاد على أقطع بذ مثلا ولا على من عدم أهية القتال (٢٥٦) كإصلاح وركوب ونفقة (وهو أسير من الكفار فعلى ضربين حرب)

بمريض يمنعه عن قتال وركوب الأمتعة شديدة (بحيث لا تحتمل عادة) (كحمى مطقة) بخلاف للرض الذي لا يتعذر به القتال ولا تعظم مشقة كالمصداع الخفيف ووجع صرر وهي خفيفة ولا على ذي عرج بين وأن قدر على الركوب ولا عبرة بشي لا يمنع الذي . (والصابغ الطاقة على القتال) بالبدن والمثال (فلا جهاد على أقطع بذ) وأصل بذ (مثلا) لأن كلا منهما لا يتمكن من الضرب (ولا على من عدم أهية القتال كإصلاح وركوب) في سفر قصر (ونفقة) فاضل لجميع ذلك عن نفقة من تلزمه نفقته وما ذكر معها في الحج وكل عذر منع وجوب الحج منع وجوب الجهاد إلا خوف طريق من كفار أو لصوص مسلمين فإن الخوف المذكور لا يمنع وجوب الجهاد لئلا يهتدى على مصادمة المخاوف (وهو أسير من الكفار فعلى ضربين ضرب يمنعه عن قتال لا تخير فيه للإمام) أو نائبه (بل يكون في بعض النسخ بدل يكون يصبر غريبا بنفسه السي أي) بمجرد (الأخذ) أي القهر فيكون كسائر أموال الغنيمة (وهو الصبيان والنساء أي صبيان الكفار ونساؤهم ويلحق بما ذكر الخناني والمجانين) والعبيد ولو مسلمين بأن أسلموا وهم في أيدي الكفار (وخرج بالكفار نساء المسلمين) فلا يرقون بالأسر (لأن الأسير لا يتصور في) ما يتعلق (المسكين) كزوجاتهم وعقائهم فلا تسي زوجة المسلم ولا عتيقه حتى تحقيق من أسلم لا يسي بخلاف زوجته فانها تسي وأما عتيقه الذي تسي كزوجته الحادثة بعد عقد النكاح له بخلاف زوجته الموجودة حين عقد النكاح (وهو ضرب لا يرق بنفسه السي) وأما عتيق باختیار الامام أو نائبه (وهو الكفار الأصليون الرجال البالغون الأحرار العاقلون والإمام) أو أمير الجيش بأن لم يكن الإمام غازيا بأن أرسل جيشا وأمر عليهم أميرا (يخبر فيهم) بفعل الأخط للسلام والمسلمين كلن والاسترقاق والفداء بالاجتهاد (بين أربعة أشياء) : أحدها القتل بضرب رقبته بنحو سيف (لا يتحرق وتريق مثلا) أي ولا غير ذلك من أنواع القتل بالهتة وإنما يفعل ذلك إذا كان قبة لحداد شوكة الكفار وإعزاز المسلمين وإظهار قوتهم ويمنع القتل في المصنعين فيخبر الإمام فيهم بين ثلاثة أشياء . (والثاني الاسترقاق) أي ضرب الرق لو كوفي أو عربي أو بعض شخص إذا رآه مصلحة ولا يسرى الرق إلى باقيه فيكون مبعوثا لكن قال البغوي لو ضرب الرق على البعض رقت الكل وعلى هذا القول يقال لنا صورة يسرى فيها الرق كما يسرى العتق (وحكمهم بعد الاسترقاق بكيفية أموال الغنيمة) . (و) الثالث (المن) أي الأنعام (عليهم بنخلية سبيلهم) ويقال ذلك إذا كان فيه إظهار عز المسلمين . (والرابع العتدية أما بالمال) أي بأخذ منه سواء كان من مالهم أو من مالنا الذي في أيديهم ولا يجوز رد أصلحتهم التي تحت أيدينا إليهم على يديهم لنا كما لا يصح بيع السلاح لهم ويجوز ردها بأسرها على الأوجه (أو بالرجال أي) رد الأسرى من المسلمين ومثلهم للنساء وأهل الذمة (وهو مال فدائهم ككيفية أموال الغنيمة) في التقسيم (ويجوز أن يفادي مشرك واحد بمسلم واحد أو أكثر ومشركون بمسلم واحد أو أكثر أو بدمي كذلك) (يفعل الإمام) أو أمير الجيش (من ذلك) أي الخيار في تلك الأربعة عند استواء الخصال (مافيه المصاحبة للمسلمين) والاسلام (فان خفي عليه) أي الإمام أو أمير الجيش (الأخط حسبهم حتى يظهر له الأخط فيفعله) لأن الأخط راجع إلى الاجتهاد لا إلى التشهي فيؤخر إلى ظهور الصواب (وخرج بقولنا سابقا الأصليون الكفار غير الأصليين) بأن طردوا عن بلادهم بعد إسلامهم (كالمريدين فيطالبهم الإمام) أو أمير الجيش (بالاسلام فان امتنعوا) من الاسلام (قتلهم)

لا تخير فيه للإمام بل (يكون) وفي بعض النسخ بدل يكون يصبر (رفيقا بنفسه السي) أي الأخذ (وهو) الصبيان والنساء أي صبيان الكفار ونساؤهم ويلحق بما ذكر الخناني والمجانين وخرج بالكفار نساء المسلمين لأن الأمر لا يتصور في المسلمين (ووضرب) لا يرق بنفسه السي (وهو) الكفار الأصليون (الرجال البالغون) الأحرار العاقلون (والإمام مخير فيهم بين أربعة أشياء) أحدها (القتل) بضرب رقبته لا يتحرق وتريق مثلا . (و) الثاني (الاسترقاق) وحكمهم بعد الاسترقاق بكيفية أموال الغنيمة . (و) الثالث (المن) عليهم بنخلية سبيلهم . (و) الرابع (العتدية) أما (بالمال أو بالرجال) أي الأسرى من المسلمين ومثلهم فدائهم ككيفية أموال الغنيمة ويجوز أن يفادي مشرك واحد بمسلم أو أكثر ومشركون بمسلم

(يفعل) الإمام (من ذلك مافيه المصاحبة) للمسلمين فان خفي عليه الأخط حسبهم حتى يظهر له الأخط فيفعله وخرج بقولنا سابقا الأصليون الكفار غير الأصليين كالمريدين فيطالبهم الإمام بالاسلام فان امتنعوا



يقبل منهم إلا الإسلام (ومن أسلم) أو بدل الجزية (من الكفار) رجلا كانوا أو غيرها في دار حرب  
 أودار إسلام (قبل الأسر أي أسر الإمام) أو أمير الجيش (له) أي لمن دخل في الإسلام ولم ينزله  
 الجزية (أحرز) أي عصم بإسلامه وبعقد الجزية (ناله) من غنمه (ودمه) من سيفه (وصغار  
 ولاده) الأحرار وأولاده المغانين (عن السي) أي الرقية (وحكم بإسلامهم تبعاله) أي لمن أسلم من  
 الأب (بخلاف البالغين) العقلاء (من أولاده فلا يصحهم) إسلام أبيهم (لأنهم لا يتبعونه في الإسلام  
 فتختار الإمام فيهم كغيرهم من المستقلين) (والجدة كالأب في الأصح) (فالإسلام الجدة يصح أيضا الولد  
 الصغير) أي الذي هو ولد الولد ولو كان نالاب الكافر حيا وولد له المجنون كالصغير ولو طرأ الجنون  
 بعد البلوغ لتبعهم للحديث في الدين (واسلام الكافر لا يصح زوجته عن استرقاقها) على المذهب  
 لاستقلالها بالإسلام بخلافها في الجزية فإنها لا تستقل ببذل الجزية (ولو كانت) أي الزوجة (لحايلا) من  
 زوجها ويصحب الحمل لتبعته لم في الإسلام وإن كان لا يصح الزوجة في هذه الصورة (فان استرققت)  
 بنفس السي (انقطع نكاحه في الحال) أي في حال السي قبل دخوله بها وبعدة لامتناع امساك الأمة  
 الكافرة في نكاح المسلم لأنه لا زال ملكها عن نفسها فمن النكاح أولى . وأما من أسلم من الكفار  
 بعد الأسر فيصحب دمه من السفك فيحرم قتله ويبقى الخيار في الباقي من خصال التخيير السابقة فهذا  
 أن كان أسلامه قبل اختيار الإمام فيه خصلة غير القتل كالمثاق والمقار والرق فإن كان أسلامه بعد اختيار  
 الإمام فيه خصلة غير القتل تعينت وأما أولاده فإن أسلموا قبل أسلام أبيهم رفقوا وإن لم يؤسروا عصمهم  
 وأما له وزوجته فلا يصحهما وذلك لخبر الصحيحين (أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا  
 الله إلى أن قال فإذا قالوا هم عضوا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله) وقوله وأموالهم  
 محمول على ما إذا نطقوا بالشهادتين قبل الأسر بدليل قوله لا يجزئهم ومن حقها أن ماله المقدور عليه  
 بعد الأسر غنيمته فيمنع القتل فقط ويبقى الخيار في الباقي لأن الخيرة فيه بين أشياء إذا سقط بعضها  
 لتعذر لا يسقط الخيار في الباقي كالمعجز عن العتق في كفارة العي (ويحكم للصبي) ذكر كان أو أنثى  
 أو خنثى (بالإسلام) ظاهرا وباطنا في تبعية أحد أصوله وإن بقى وفي تبعية الساب فيجئذ لو وصف  
 الكافر بعد البلوغ ضار مرتدا وظاهرا فقط في تبعية الدار فيجئذ لو وصف الكافر بعد البلوغ بتين  
 أنه كافر أصلي (وعند وجود) واحد من (ثلاثة أسباب أحدها أن يسلم أحد أبويه) أي أحد أصوله  
 وإن بقى وكان الأقرب حيا (فيحكم بإسلامه) أي الصبي (بتبعاله) أي لأحد أبويه وإن علا بحيث  
 يعرف النسب إلى ذلك الجد الأعلى (وأما من بلغ عاقلًا أو بلغ عاقلًا من جن فكالصبي) ومثل الصبي  
 كحل أيضا في إسلامه بإسلام أحد أصوله بأن تحمله أمه حاله كفرها وكفر سائر أصوله ثم يسلم  
 أحد من أصوله قبل انفصاله أو بعده قبل تميزه أو بعده وقبل بلوغه وأما لو كان أحد أصوله مسلما  
 وقت علوقه فقد انعقد مساما بالاجماع ولا يصح طرور دقة واحد من أصوله بعد ذلك (والسبب الثاني  
 مذكور في قوله أو سببه) أي الصبي أو المجنون (مسلم) ولو غير مكلف (حال كون الصبي منفردا عن  
 أبويه) أي عن أحد أصوله بحيث لا يكون معه أحد أصوله في جيش واحد وغميمة واحدة (فان سبي  
 الصبي مع أحد أبويه) وإن علا (فلا يتبع الصبي الساب له) بل يتبع أحد أصوله لأن تبعية الأصل  
 أقوى من تبعية الساب ولا يصح موت الأصل بعد ذلك لأن التبعية إنما تثبت في ابتداء السبي (ومعنى  
 كونه) أي الصبي (مع أحد أبويه أن يكونا) أي الصبي وأحد أبويه (في جيش واحد وغميمة واحدة)  
 وإن اختلف سابيهما لكن سابيا معا أو تقدم سي الأصل فان تقدم سي الولد فهو على دين الساب  
 المسلم وبقي أصله بعد لا يغيره عما ثبت له من الإسلام (لأن) المراد بكون الصبي مع أحد أصوله هو أن

( ٣٣ - قوت الخيب الغريب )







كفار أهل حرب يقتال  
وايحاف خيل أو ابل  
وخرج باهل الحرب  
المال الحاصل من  
المرتدين فانه في لاغنيمة  
( وتقسم الغنيمة بعد  
ذلك ) أى بعد إخراج  
السلب منها ( على خمسة  
أخماس فيعطى أربعة  
أخماسها ) من عقارب  
ومنقول ( لمن شهد ) أى  
حضر ( الوقعة ) من  
الغنائم بنية القتال وأن  
لم يقتل مع الجيش  
فوكذا من حضر لانية  
القتال وقاتل في الاظهر  
ولا شيء لمن حضر بعد  
انقضاء القتال ( ويعطى  
للفارس ) الحاضر الوقعة  
وهو من أهل القتال  
بفرس مهيأ للقتال  
عليه سواء قاتل أم لا  
( ثلاثة أسهم ) سهمين  
لفرسه وسهما له ولا  
يعطى إلا لفرس واحد  
ولو كان معه أفراس  
كثيرة ( وللراجل )  
أى المقاتل على رجله  
( سهم ) واحد ( ولا  
يسهم إلا لمن ) أى  
شخص ( استكمل  
فيه خمس شرائط  
الاسلام والبلوغ والعقل  
والحرية والذكورية

فصار أعني خلاف ما لو قاتل عينا واحدة مع بقاء الأخرى ( أو يقطع يديه أو رجله ) أو يقطع يدا  
ورجلا وكذا لو أسره أمانا قطع شخص يدا والأخر رجلا عبده كالسلب للثاني لأنه هو الذى أزال  
منعته بخلاف ما لو قطعها معا وأسرا فانهما يستتركان في السلب ( والغنيمة لغة ) النفل ( مأخوذة  
من الغنم وهو الرمح ) وهى أفضل السكائب ثم بعدها الزراعة ثم بعدها الصناعة ثم بعدها التجارة  
( وشرع المال ) أو الاختصاص ( الحاصل للمسلمين من كفار أهل حرب ) فلهذه لم ( يقتال ) من  
المسلمين ( د ) اما ( ايحاف خيل أو ابل ) أو قال أو حمر أو فحل أو سقن أو رجال ولو بعد هربهم عن  
القتال عند التقاء الصفين وقيل شهر السلاح وكذا ما صالحوا به أو أهدوه لنا عند القتال أو ما أخذنا  
من دارهم ميرة أو اختلاسا أو لقطعة ( وخرج ) بقولنا فلهذه لم ( ما أخذ من كفار ) مما أخذوه من  
مسلم أو ذى أو عوه غير حق فيجب ردّه اليه ان عرف والا فهو مال ضائع أمه لبيت المال  
وخرج ( بأهل الحرب للمال ) أو الاختصاص ( الحاصل ) للمسلمين ( من تركه المرتدين فانه في لاغنيمة )  
وما أخذ من ذى كبرية فانه في أيضا وخرج بقتال غير التجارة فانه في وخرج بالحاصل للمسلمين  
ما حصله أهل الذمة من أهل الحرب بقتال فانه ليس بغنيمة على النص فلا يترع منهم بل يملكونه  
فلو غنم مسلم وذى فالتى تخمس نصيب السلم فقط ( وتقسم الغنيمة بعد ذلك ) أى بعد إخراج السلب  
منها ) أى الغنيمة وكذا بعد إخراج المون اللازمة كأجرة حفظ وقيل ورابع وغير ذلك ( على خمسة  
أخماس ) أى مساوية ( فيعطى أربعة أخماسها ) أى الغنيمة ( من عقارب ) يملك لهم ( ومنقول لمن  
شهد أى حضر الوقعة من الغنائم بنية القتال وأن لم يقتل مع الجيش ) لأن المقصود تهويه للقتال  
وحضوره هناك لتكثير جيش المسلمين ولومات بعضهم بعد انقضاء القتال ولو قبل جمع المال بوقفه  
لوارثه بخلاف من مات في أثناء القتال فانه لا شيء له ( وكذا من حضر لانية القتال وقاتل في  
الاظهر ) كمن أخرج وعترف بقتال وهو من تحت النعال وقال وهو من يبيع البقول ( ولا شيء لمن  
حضر بعد انقضاء القتال ) ولو قبل جمع المال أو حضر قبله لانية القتال ولم يقتل كمن لم يحضر أصلا  
( ويعطى للفارس الحاضر الوقعة ) ولو في الأثناء ( وهو من أهل القتال ) بأن استكمل فيه الشروط  
الائنة ( بفرس مهيأ للقتال عليه ) وأن لم يركبه وأن كان مخصوبا ( سواء قاتل أم لا ) ان حضر بنية  
القتال ( ثلاثة أسهم ) سهمين لفرسه وسهما له ( عللا تبايع في ذلك رواد الشيعان ) ولا يعطى إلا لفرس  
واحد ولو كان معه أفراس كثيرة ( لأنه صلى الله عليه وسلم لم يعط إلا لفرس واحد وكان معه  
يوم خيبر أفراس ( د ) يعطى ( للراجل أى المقاتل على رجله ) سهم واحد ) لعله صلى الله عليه وسلم ذلك  
يوم خيبر ( ولا يسهم ) من الغنيمة ( إلا لمن أى شخص استكمل فيه خمس شرائط ) بل ست  
شرائط ( الاسلام والبلوغ والعقل والحرية والذكورية ) والصحة ( فان اختل شرط من ذلك ) أى  
للمذكور من الشروط الستة ( رخص له ولم يسهم له ) لأنه ليس من أهل فرض الجهاد ( أى لمن اختل  
فيه شرط ) واحد ( إما الكونه صغيرا أو مجنونا أو قيقا ) أى من فيه رقة أو زمنا ( أو أثنى ) أو غنى  
( أو ذميا ) أمهلا أو مؤمنا ان حضر هذا الكافر باذن الامام أو نائبه بلا استئجار ولا إكراه وان  
حضر بغير الاذن فلا شيء له بل بعزرة الامام أو نائبه ان رآه ولا اعتبار لأذن أحد الرعية وان  
حضر بالاستئجار فله الأجرة وليس له سواها وان أكره على الخروج استحق أجره مثله لاستهلاك  
عمله عليه ( والرضخ ) بالمعجمتين ( لغة العطاء القليل ) ولو من غير الغنيمة ( وشرع شيء دون سهم  
يعطى للراجل ) ولو كان الرضخ لفارس ( ويجهد الامام ) أو أمير الجيش ( في قدر الرضخ بحسب رايه )

فان اختل شرط من ذلك رخص له ولم يسهم له ( أى لمن اختل فيه الشرط إما كونه صغيرا أو مجنونا أو قيقا أو أثنى أو ذميا ) والرضخ لغة  
العطاء القليل وشرع شيء دون سهم يعطى للراجل ويجهد الامام في قدر الرضخ بحسب رايه



سوقنا على الأقل قتلا وحول الرضخ الأخماس الأربعة في الظاهر والباطن

لأنهم يردونه بتعدد وبقاوت على قدر نفع الرضخ له (فيزيد المقاتل على غيره والأكثر قتلا على الأقل قتلا) والفارس على الراجل والمزاة التي تدأوى الجرحى وتسقى العطاش على التي تحفظ الرجال بخلاف سهم الغنيمة فإنه يستوى فيه المقاتل وغيره لأنه منصوص عليه (وحول الرضخ الأخماس الأربعة في الظاهر) لأنه سهم من الغنيمة يستحق بحضور الوقعة إلا أنه ناقص عن السهم (والقول الثاني محله) أي الرضخ (أصل الغنيمة) كالسك والوون فيخرج الرضخ قبل إفراز الخمس (ويقسم الخمس الباقي بعد) قسمة (الأخماس الأربعة) ندبا ويجب ان احتيج إليها (على خمسة أسهم) فلكسمة على مقتضى قواعد الحساب من خمسة وعشرين لأنها تخرج خمس الخمس الحاصل من ضرب خمسة في خمسة والأفليس ذلك ثواب ولا مندوب فيجوز جعل الأربعة التي للغانين من غير خميس (منهم منه) أي الخمس الخامس (رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو الذي كان) أي ذلك السهم (له) صلى الله عليه وسلم (في حياته) فكان صلى الله عليه وسلم يتفق منه على نفسه ويتخير منه لغيره قوت سنولا يسقط بوفاته صلى الله عليه وسلم بل (يصرف بعده) أي بعد وفاته صلى الله عليه وسلم (لصالح المتعلقة بالمسلمين كالفقراء في البلاد) وزوجاتهم وأولادهم وكأرزاق العلماء بغلوم الشرع كتفسير وحديث وفقه وأزواق الأئمة والمؤذنين ومعلمي القرآن وعمارة المساجد والقناطر والحصون فيعطى الفقراء والعلماء ولومع الغنى وقدر اللطفي موكول إلى رأي الأمام بحسب الصلحة ويختلف بضيق المال وسعته ويعطى للمعلمين وللتعلمين ما يكفهم (أما قضاة العسكر) وأئمتهم ومؤذنهم (فيزفون من الأخماس الأربعة) لأن خمس الخمس (كما قاله الماوردي وغيره وكسب الثغور وهي المواضع المخوفة من أطراف بلاد المسلمين) أي من فروع البلدان وسد مواضع الخوف (للملازمة لبلادنا وللمواضع الثغور بالرجال) للقاتلة (والأيت الحرب) كالسيوف والدروع وغير ذلك (ويقدم) وجوبا (الأهم من الصالح) وهو سد الثغور لأن في حفظ المسلمين (فالأهم) ولو لم يدفع الأمام إلى المستحقين حقوقهم من بيت المال يجوز لا حجة أن يأخذ قدر حصته (وسهم لذوي القربى) المسلمين (أي قربي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهم) آل الله صلى الله عليه وسلم (بنو هاشم) ومنهم الإشراف الآن (وبنو المطلب) ومنهم لمائنا الشافى فإنه مظلي (يشترك في ذلك) أي السهم (الذكر والأنثى) والخنثى (والأثني والفقير ويفضل الذكر على الأنثى) (فيعطى مثل حظ الأنثيين) كالأرب في التفضيل لافي الحجب لأنه يعطى الجدمع الار وابن الابن مع الابن والأخ للاب مع الشقيق والأخ للام مع الجد (وسهم لليتامى المسلمين جمع بينهم وهو صغير لأب له) معروف شرعا فيندرج فيه ولد الزنا واللقيط والنفي ليعان أو حلف (سواء كان الصغير ذكرا أو أنثى) أو خنثى (له بجزأولا) وحمل إعطائه فما إذا كان له جده إن لم يجد نفقة على جده لفقره والأفلا يعطى وشواء كان من أولاد الرزقة أم لا (قتل أبوه في الجهاد أولا ويشترط) (والإعطاء) (فقر البني) أو مسكنه (وسهم للساكين) والفقراء المسلمين ويجوز للأمام أن يعطى للمساكين من الزكاة وسهم من الخمس وحقهم من الكفارة فيجتمع لهم ثلاثة أسهم ويصدق مدعى المسكنة أو الفقر بلاينة ولا بين وأن أهم إلا أن ادعى شيلا أو تألف مال فلا جسد البنية (وسهم لبناء السبيل) المسلمين بشرط الحاجة ولا يشترط عدم قدرتهم على الاقتراض (وسهم لبياتهما) أي الساكنين وأبناء السبيل (قيل كتاب الصيام).

فيزيد المقاتل على غيره والأكثر قتلا على الأقل قتلا (ويقسم الخمس الباقي بعد الأخماس الأربعة) على خمسة أسهم (منهم منه) (رسول الله صلى الله عليه وسلم) وهو الذي كان في حياته يصرف بعده للصالح المتعلقة بالمسلمين كالفقراء الحاكين في البلادها قضاة العسكر فيزفون من الأخماس الأربعة كما قاله الماوردي وغيره وكسب الثغور وهي المواضع المخوفة من أطراف بلاد المسلمين الملازمة لبلادنا وللمواضع الثغور بالرجال سد الثغور بالرجال وآلات الحرب ويقدم الأهم من الصالح فالأهم (وسهم لذوي القربى) أي قربي رسول الله صلى الله عليه وسلم (هم) بنو هاشم وبنو المطلب يشترك في ذلك الذكر والأنثى والخنثى والفقير ويفضل الذكر فيعطى مثل حظ الأنثيين (وسهم لليتامى المسلمين جمع بينهم وهو صغير لأن له شواء كان الصغير ذكرا أو أنثى له بجزأولا قتل أبوه في الجهاد أولا ويشترط فقر البني (وسهم للساكين وسهم

لبناء السبيل) وسبق بيانها قبيل كتاب الصيام في فصل في قسم التي وعلى مستحقته والخنثى ما خوذ من فاه اذ ارجع



كفارة (ثم استعمل) أي الفئ (في المال الرابع من الكفار) آخر بين المرتدين وأهل الذمة (إلى المسلمين) ظاهر أدل المال الرابع (وشرعاً هو مال) أو اختصاص (حصل) للمسلمين (من كفار) المذكورين عما هو لهم (بلا قتال) وبغير صورة عقيد (ولا إجماع) أي امرأ (خيل ولا سير) (إبل) وبقال وحمير وسفن ورجالة فخرج بقولنا حاصل للمسلمين مما حصله أهل الذمة من أهل الحرب فإنه لا يترفع منهم وبقولنا ما هو لهم ما أخذوه من مسلم أو ذمي أو نجوه بغير حق فأن لم عليه بل زوده على مالكه أن عرف والآي حفظ وبقولنا بغير صورة عقيد الهدية في غير حالة القتال فإنها ملك للهدية لا غنيمه ولا فئ. والفئ هو (كالجزية وعشر التجارة) والمراد به ما شرط عليهم إذا دخلوا بلادنا وإن كان أكثر من العشر وكخراج ضرب عليهم بأن صولوا على أن الأرض لهم وكرتكة من قبل أو مات على الردة أو تركه ذمي أو نجوه مات بلا وارث أو فاضل عن وارث له غير حائز وكذلك أكل تركه لحوفي منا أو من غيرنا في غير حالة القتال أو لغير خوف كضرب أصابهم (ويقسم مال الفئ) والاختصاصات (على خمس فرق) فيخمس جميعه خمسة أخماس متساوية (يصرف) وجوبا (خمس) يعني الفئ على من أي الخمسة الذين يصرف عليهم خمس الغنيمه وسبق قريبا بيان الخمسة في الكلام على الغنيمه وقالت الأئمة الثلاثة لا يخدم الفئ بل يصرف جميعه لمصالح المسلمين ولآله صلى الله عليه وسلم ويبدأ بهم ندباً عندهم لأن خمس الغنيمه وجميع الفئ عندهم يوصعان في بيت المال ويصرف في مصالح المسلمين (ويطى أربعة أخماسها) أي الاموال أو الخمسة فرق (وفي بعض النسخ) أخماسها أي الفئ (والمقاتلة) أي المرتزقة والمرصد سقوا بالمرتزقة لأنهم طلبوا رزقهم من مال الله تعالى والمرصد لأنهم أرسلوا أنفسهم للثب عن دين الله تعالى (وهو الاجتاد) أي أعوان الله تعالى (الذين عينهم الإمام للجهاد وأثبت أسماءهم في ديوان المرتزقة) أي دفعهم وخرج بهم المتطوعون بالجهاد فيعطون من الزكاة لامن الفئ عكس المرتزقة وأما يعطى للمقاتلة أربعة أخماس (بعد انصافهم) بأربعة شروط (بالاسلام والتكليف والحرية والصحة فبقرق الامام) أو نائبه (عليهم) الأخماس الأربعة على قدر حاجتهم) فلا تجب التسوية بينهم فليس الفئ كالغنيمه في ذلك (فيبحث) أي الامام أو نائبه وجوبا (عن حال كل) واحد (من) المرتزقة (المقاتلة وعن) حال (عقبه) اللازمة نفقتهم) من أولاد وزوجات ورفيق الحاجة غزو أو لخدمة ان اعتادها لرفيق لزينة أو لتجارة (و) يبحث عن (ما يكفهم فيعطيه) أي كل واحد (كفايتهم) أي كفاية نفسه وعياله (من نفقة وكسوة وغير ذلك) من سائر المؤمنين بقدر الحاجة ليتفرغ للجهاد (وبراعى في الحاجة) حاله من المروءة وضدها و (الزمان) كالصنف والشاء (والسكان) كالبحار وغيره (والرخص والغلاء) وعادة البلد في الطاعه والملايس ويراد ان زادت حاجته بزيادة وليد أو جد وبزوجه أو من لا يعطى من الرقيق ما يحتاجه للقتال معه أو لخدمته ان كان ممن يخدم (وأشار الصنف بقوله وفي مصالح المسلمين إلى أنه يجوز للامام ان يصرف الفضل عن حاجات المرتزقة في مصالح المسلمين) وهذا من الأربعة أخماس لأن هذا غير خمس الخمس الذي يصرف للمصالح (من إصلاح الحصون) كالقلاع (والنفور) أي فروج البلدان (ومن غيرهما سلاح وخيل على الصحيح) ومن المصالح صرف مال المصالح من الفئ لا تولد العالم بعد موته كفايتهم كما كان يصرف لأبيهم في حياته وفرق بعضهم بين أولاد العالم والمجاهد بأن العلم مرغوب فيه فلا يحتاج إلى تأليف عليه والمجاهد مرغوب عنه فيحتاج إلى تأليف بأن يعطى أولاد المجاهد من الفئ.

فصل في أحكام الخوذة من الكفار وهي مغاية ببول عيسى عليه السلام (وهي لغة اسم شراء سلاح وخيل على الصحيح) فصل في أحكام الجزية وهو لغة اسم

خيل ولا بل كالجزية  
وعشر التجارة  
(ويقسم مال الفئ على  
خمس فرق يصرف  
خمسه) يعني الفئ على  
من أي الخمسة الذين  
يصرف عليهم خمس  
الغنيمه وسبق قريبا  
بيان الخمسة (ويطى  
أربعة أخماسها) وفي  
بعض النسخ أخماسها  
أي الفئ (للمقاتلة) أي  
الاجتاد الذين عينهم  
الإمام للجهاد وأثبت  
أسماءهم في ديوان  
المرتزقة بعد انصافهم  
بالاسلام والتكليف  
والحرية والصحة  
فبقرق الامام عليهم  
الأخماس الأربعة على  
قدر حاجتهم فيبحث  
عن حال كل من المقاتلة  
وعن عياله اللازمة  
نفقتهم وما يكفهم  
نفسه كفايته من نفقة  
وكسوة وغير ذلك  
وبراعى في الحاجة الزمان  
والسكان والرخص  
والغلاء وأشار الصنف  
بقوله (وفي مصالح  
المسلمين) إلى أنه يجوز  
للإمام أن يصرف  
الفضل عن حاجات  
المرتزقة في مصالح  
المسلمين من إصلاح  
الحصون والنفور ومن



الحراج مجعول على أهل الذمة سبوت (٢٦٢) بذلك لأنها حُرِّت عن القتل أي كُفِّت عن قتليهم، وشَرَعًا مالًا يُقَرِّمُهُ كافر بمقدمه مخصوص

ويشترط أن يعقدها الإمام أو نائبه لاطي جهة التافيت فيقول أقررتكم بدار الاسلام غير الحجاز وأذنت في إقامتكم بدار الاسلام على أن تبذلوا الجزية وتنفقوا الحكم الاسلام ولو قال الكافر للإمام أتبداء أقررتكم بدار الاسلام كفي (ومرأته وجوب الجزية خمس خصال) (أ) أحدها (البلوغ) فلاجزية على صبي. (و) الثاني (العقل) فلاجزية على مجنون. (ثالث) أن يكون من جنسك فان قطع جنونه قليلا كساعة من شهر زمنته الجزية أو قطع جنونه كثيرا كيوم يحسن فيه ويوم يفيق فنه لفتت أيام الأفاق فان بلغت سنة وعجب جزئها. (ر) الثالث (الحرية) فلاجزية على رقيق ولا على سيده أيضا والمالك والمدر والمبعض كالرقيق (و) الرابع (الذكورية) فلاجزية على امرأة وخنى فان بانت ذكوره أخذت منه الجزية للسنتين الماضية كالخنثى الثوبى في زيادة الروضة وجزم في شرح المذهب

الحراج مجعول على أهل الذمة سواء كان بمقدمه مخصوص أم لا (سميت بذلك) أي بلفظ الجزية (لأنها حُرِّت عن القتل أي كُفِّت عن قتليهم) في دارنا فهي من الجزاء بمعنى الجزاء فكفينا عنهم والتزامهم أحكامنا وقيل من الجزاء بمعنى الفضا. إما بمعنى الإداء لأنهم يؤدونها لنا أو بمعنى الحكم لأن الله قضى عليهم بها أو بمعنى الإغناء لأن فيها إغناء ناعن المجازية (وشرعا مثال يقرمه كافر) متصف بالشروط الآتية (بمقدمه مخصوص) وهو الركب من الإيجاب والقبول (ويشترط أن يعقدها الإمام أو نائبه لاطي جهة التافيت) ولا على جهة التعليق (فيقول أقررتكم بدار الاسلام غير الحجاز) ولا يشترط التنصيص على إخراج حال العقدة كنفاء باستثنائه شرعا وإن جهله العاقدان (أو) يقول الإمام (أذنت في إقامتكم بدار الاسلام) غير الحجاز أو بداركم (على أن تبذلوا الجزية وتنفقوا الحكم الاسلام) أي الذين تعتقدون تحريم متعلقه كزنا وسرقه دون غيره كشرب خمر ونكاح مجوسى محارم فيقولون قبلنا ورضينا فإذا فعلوا ما يعتقدون يحرمه مجوسى عليهم حكم الله فيه ولا يعتبر فيه رضاهم وإنما يستحلونه كشراب مسكر فلا يقيم الحد عليهم وإن رضوا بحكمنا (ولو قال الكافر للإمام أتبداء أقررتكم بدار الاسلام) فيقول له الإمام أقررتكم بها (كفي) ولا يحتاج إلى قبول ويجب على الإمام الإجابة إذا طلب الكافر عقد الجزية وأمن غائلتهم ومكيدتهم (و) ثانيا وجوب الجزية على من تعقله (خمس خصال) وهذه الشروط معتبرة لصحة العقد أيضا فلهذه الخمس خمسة شروط لصحة العقد ولو وجوب الجزية بعد عقدها. (أ) أحدها البلوغ فلاجزية على صبي ولا يصح عقدها معه ولله وليه وذلك أن (أطبق جنونه فان قطع جنونه) وكعقد له الجزية وقت إفاقته وكان الجنون (قليلا كساعة من شهر زمنته الجزية) ولا عبرة بهذا الزمن اليسير (أو قطع جنونه) وكان (كثيرا) وزمن إفاقته كثيرا أيضا (كيوم يحسن فيه ويوم يفيق فيه لفتت أيام الأفاق فان بلغت سنة وعجب جزئها) لسكناء سنة بدارنا وهو كامل. (و) الثالث الحرية فلاجزية على رقيق إجماعا (ولا على سيده أيضا) عن رقيقه ولا تعقله وإن عقده لم يجب عليه وإن عتق بعد ذلك (و) الرابع والمدر والمبعض كالرقيق فلاجزية على متمم الرق إجماعا ولا على المبعض على المذهب. (و) الخامس (الذكورية) يقينا فلاجزية على امرأة ولا يصح عقدها معها وحكي أن النذر في ذلك الإجماع وروى البيهقي عن عمر رضي الله عنه أنه كتب إلى أمراء الأجناد أن لا تأخذوا الجزية من النساء والصبيان ولا من خنى أه (و) لا جزية على (خنثى) لاحتمال كونه أنثى (فان بانت ذكوره) وقد عقبت له الجزية بأن وقع العقد على الأوصاف كأن يقول على الخنى كذا وعلى المتوسط كذا (أخلفت نالجزية للسنتين الماضية) عملا بما في نفس الأمر (كأنه خنى) لا يروى في زيادة الروضة وجزم به أي بذلك الأخذ (في شرح المذهب) بخلاف ما لو دخل خنى دارا وبقي مدة ثم اطلعت عليه لا تأخذ شيئا لماضي لعدم عقد الجزية له والخنثى كذلك إذا بانت ذكوره ولم يعقد له الجزية ولو طلب الأنثى والخنثى عقد الذمة لها بالجزية أعلمهما الإمام أنه لا جزية عليهما فان رغبا في ذلك لم يمتنع به شاملة لأهله ولا تلزم إلا بالقبض ولا يحتاج لقبول ولا تأخذ الجزية من غير التصريح وإن عقبت له وإن كان دفعه في زمن الخنوة لا يمتد بذلك لأنه إنما دفعها على صورة المحبة. (و) الخامس أن يعقدها الإمام الذي يعقده الجزية من أهل الكتاب كاليهود والنصراني من العرب والمسلم الذين لم يعلم دخول أول آبائهم ذلك الدين أحد نسخته أي أول جد يفتبون إليه بأن علم دخولهم فيه قبل نسخته أو شك في ذلك هذان كان

إسرائيليا

(و) الخامس (أن يكون) الذي يعقده الجزية (من أهل الكتاب) كاليهود والنصراني



الجزية

(أو من له شبهة كتاب) وتنفذ أيضا لأولاد من يهود أو تنصر قبل النسخ أو شككتنا في وقته أي في وقت تهوده أو تنصره أي لم يعلم هل كان يودعه في ذلك الدين قبل النسخ أو بعده فتعقد الجزية له غلبا لحقن الدم كالجويس (وكذا تعقد أي الجزية لمن أجد أبو به وثني والآخر كتابي) غلبا لحقن الدم سواء أختار دين الوثني ولا تعقد له (و) تعقد لزاعم التمسك بصحف إبراهيم المأزلة عليه وهي عشرة وبصحف موسى وهي عشرة قبل التوراة آدم لصلبه وهي خمسون كتابا وبصحف إدريس وهي عشرة وبصحف يونس وهي عشرة قبل التوراة (أو بزبور داود المأزلة عليه) لأنه من الكتب (و) أقل ما يجب في الجزية على كل كافر (سواء كان غنيا أو فقيرا أو متوسطا) دينار في كل حول (عند قوتنا والإيجوز عقدها بأقل من دينار (ولا حد لأكثر الجزية) ويتنب للأمام الماكسة مع الكافر غير الفقير إذا لم يعلم ولم يظن أجابهم بالأكثر من دينار ولا عديتها فان علم أو ظن أجابهم للعقد بأكثر من دينار وجبت الماكسة وهي طلب زيادة على الدينار (و) يؤخذ الجزية (أي) بعقد الكافر بالماكسة وهي تكون عند العقدان عقد على الأشخاص بأن يقول أنت متوسط فلا أعقد لك إلا بدینار بن أو موير فلا أعقد لك إلا بأربعة دنانير فحيث عقد على شيء امتنع أخذ زائد عليه ويكون عند الأخذ أن عقد على الأوصاف كصفة الفنى أو المتوسط بأن يقول أنت متوسط فأخذ منك دينار بن أو موير فأخذ منك أربعة دنانير وحينئذ فرس (للام) ونائبه (أن يما كس من تعقد له الجزية) عند العقد في قدر ما يعقد به بأن يقول لا أعقد للتوسط إلا بدینار بن ولا لموير إلا بأربعة دنانير حتى يأخذ من كل متوسط آخر الحول ولو بقوله ما لم يثبت خلافه دينار بن فأكثر ومن كل غنى كذلك أربعة من الدنانير (و) حينئذ أي حين إذا ما كسهم الامام (يؤخذ) من الفقير دينار و (من المتوسط الحال ديناران ومن الموير أربعة دنانير) ويجوز الزيادة عليها لأنه لا حد لأكثر الجزية وتطلب الماكسة المتوسط والفنى استحبابا أن لم يكن كل منهما سفيا (لأنها لا تعقد للسفيه إلا بدینار (فان كان) أي كل من الفنى والمتوسط سفيا لم يما كس الامام (ولى السفيه) بل يعقد له بدینار بن فقط احتياطاً له ويحل ندب الماكسة أن لم يعلم أو يظن أجابهم للأكثر من دينار والأكان واجبا لأنه أن أمكنه أن يعقد بأكثر من دينار مثلا لم يجز أن يعقد بأقل من الامكان المصلحة (والعبرة في المتوسط والبسار بآخر الحول) أن عقد على الأوصاف بأن قال عقدت لكم الجزية على أن المتوسط غلبه ديناران والموير غلبه أربعة دنانير فان عقد على الأشخاص بأن قال لشخص منهم عقدت لك بدینار لأنك متوسط ولشخص الآخر عقدت لك بأربعة دنانير لأنك موير فالاعتبار بالتوسط والبسار في حال العقد . واعلم أن شرط الضيافة على الكفار المفقود لهم الجزية تعتبره الأحكام الأربعة فان لم يرضوا ولم تطلب أنفسهم فهو حينئذ نجرام والافان احتمل أن يوافقوا الامام على شرط الضيافة وأن لا يوافقوه كان شرطها سنة وان علم أن يوافقوه أو ظن وجب شرطها وان علم عدم أجابهم كان الشرط مباحا فقول المصنف (و) يجوز أي لم يمتنع شرط الضيافة لعدم الامتناع صادق بالسنية والوجوبية والاباحية وينفى اعتبار قبولهم كقبول الجزية (أي يسن للامام إذا صالح الكفار في بلدهم لاني دار الاسلام أن يشترط) بنفسه أو بنائبه (عليهم)



الضيافة) لمن يمر بهم من المسلمين المجاهدين وغيرهم (فضلا) أي زائدا (عن مقدار) أقل (الجزية) وهو دينار كل سنة إن رخصوا بهذه الزيادة (و يتضمن عقد

(٣٦٤) م

أي الكفار انعقد لهم الجزية غير الفقه (الضيافة) ثلاثة أيام فأقل (لمن يمر بهم من المسلمين المجاهدين وغيرهم) بحيث يستحي مسافرا وليس عاصيا بسفره وإن كان ثلثا غنينا مجاهدا (فضلا) أي زائدا عن مقدار أقل الجزية) لأن الضيافة مبنية على الإباحة والجزية على التملك (وهو) أي مقدار أقل الجزية (دينار لكل سنة) ويذكر عدد الضيفان محملا ورجلا على كل واحد منهم لأن ذلك أقطع للزراع أو على المجموع كأن يقول ونضيفون في كل سنة ألف مسلم ويذكر من جنس طعام وأدم وقد رخصا لكل متاويذ كتحلف الدواب ومحل جواز شرط الضيافة (إن رخصوا بهذه الزيادة) التي هي الضيافة فإن لم يرضوا بها لم يشترطها عليهم ولو صلحوا على ترك الضيافة بمال فهو لأهل التي لا للطارقين (ويتضمن) أي يستلزم (عقد الجزية بعد صحتها أربعة أشياء) أحدها أن يؤدوا الجزية (ويؤخذ منهم رفق) كسائر الديون (كما قال الجمهور لأعلى وجه الأمانة) ويكنى في الصغار المذكور في آية الجزية أخراة أحكام الإسلام عليهم (والثاني) أن تخري عليهم أحكام الإسلام في غير العبادات من حقوق الأديمين في المملات وغرامة التلقات (فيضمنون مايتلقونه على المسلمين من نفيس ومال) وكذلك تضمن ما تلطف عليهم من نفيس ومال لصحتهم (وإن فعلوا مايتلقون تخريهم كالزنا) والسرقة (أقيم عليهم الحد) بخلاف ما لا يعتقدون تخريهم كسرب الخمر ونكاح المحوس للحارم (والثالث) أن لا يدكروا) الله أو رسوله أو القرآن أو نبيا أو دين الإسلام (الآخر) فإن سبوا الله أو رسوله أو القرآن أو دين الإسلام أو أحدا من الأنبياء جهرًا بما لا تدنون به كالطعن في نسب صلى الله عليه وسلم أو نسبته إلى الزنا فإن شرط انتقاض عهدهم بذلك انتقض والا فلا وعزروا بذلك أما ما يتدنون به كقولهم للقرآن ليس من عند الله وأما ثالث ثلاثة فلا انتقاض به مطلقا لكنهم يمتنعون من اظهار ذلك بيننا فإن اظهاره عزروا (والرابع) أن لا يفعلوا ما فيه تخري على المسلمين أي بأن أووا من يطعم على عورات المسلمين وينقلها إلى دار الحرب) أو دلوا أهل الحرب على عورة لنا أو دعوا مسلما للكفر أو زنى دمي بمسلمة أو قتل مسلما أو قدفه ويقام عليه موجب ما فعله من حد أو تعزير (ولزم المسلمين بعد عقد الذمة) أي الجزية (الصحيح) الكف عنهم أي عن أهل الذمة (نفيا ومالا) وسائر ما يقرون عليه كخمر وخنزير وما ظهر وما بان لا يتعزبون لهم (وأن كانوا في بلدنا أوفى ببلدنا تجاور لنا) وكذا أن كانوا يجاور حرب فبها هم (لزمنا دفع أهل الحرب) وغيرهم من مسلم وغيره (عنهم) أي أهل الذمة (ويعرفون) أي يتميزون عن المسلمين (بليس الغنار بكسر الغين المعجمة وهو تغيير اللباس بأن يخطب الذمي على ثوبه) الظاهر (شبه الخائف) أي لونه (لون ثوبه ويكون ذلك) أي الشيء الذي يخالف لونه لون ثوبه (يخفى الكيف) أو نحوه من الموضع التي لا يعتاد الحياطة عليها وتجعل المرأة حقاها ذالونين كأسود وأحمر (والأولى باليهودي الأصفر والنصراني الأزرق) أو الأصعب ويقال له الرمادي (وبالمجوسى) أما (الأسود) (الأحمر) وقول المصنف يعرفون غير به أي يعرفون (النوى) أيضا في الروضة تبعا لأصلها لك في المنهاج قال ويؤمر: أي الذي المكف في دار الإسلام (ولا يعرف من كلامه) أي النوى في المنهاج (أن الأمر للوجوب أو الذم لكن مقتضى كلام الجمهور) أي أكثر الفقهاء (الاول) وهو الوجوب (وعطف المصنف على الغيار قوله وشهد الزنار وهو زى معجزة) مضمومة (عطف

منهم يرفق كما قال الجمهور لا على وجه الأمانة) (والثاني) أن تجرى عليهم أحكام الإسلام (فيضمنون مايتلقونه على المسلمين من نفيس ومال) وإن فعلوا مايتلقون تخريهم كالزنا (أقيم عليهم الحد) (و) (الثالث) أن لا يدكروا دين الإسلام (الآخر) (أن لا يفعلوا ما فيه تخري على المسلمين) أي بأن أووا من يطعم على عورات المسلمين وينقلها إلى دار الحرب ويلزم المسلمين بعد عقد الذمة الصحيح الكف عنهم نفسا ومالا وأن كانوا في بلدنا أوفى ببلدنا تجاور لنا (لزمنا دفع أهل الحرب عنهم) (ويعرفون بليس الغنار) بكسر الغين المعجمة وهو تغيير اللباس بأن يخطب الذمي على ثوبه شيئا يخالف لونه ثوبه ويكون ذلك في الكيف (والأولى باليهودي الأصفر والنصراني الأزرق

عطف

وبالمجوسى الأسود والأحمر وقول المصنف ويعرفون غير به النوى أيضا في الروضة تبعا لأصلها لكنه في المنهاج قال ويؤمر أي الذي ولا يعرف من كلامه أن الأمر للوجوب أو الذم لكن مقتضى الجمهور الأول وعطف المصنف على الغيار قوله (وشهد الزنار) وهو زى معجزة خيط



غلظ يثدي الوسط فوق الثياب ولا يكتفي بعمله تحتها (وَيُغْنَمُونَ مِنْ رُكُوبِ الْحَيْلِ) النفيسة وغيرها ولا يُغْنَمُونَ مِنْ رُكُوبِ الْحَيْرِ ولو كانت نفيسة وَيُغْنَمُونَ مِنْ أَسْمَاعِهِمُ السَّلِينِ قول الشريك كقولهم الله ثالث ثلاثة تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا (٢٦٥)

كتاب أحكام

(الصييد والذبايح

والضحايا والأطعمة)

والصيد من مصدر أطلق

هنا على اسم المفعول

وهو الصييد (وما

أي والحيوان البري

الذي (قدر)

بضم أوله (على ذكاته)

أي ذبحه (قذر كانه)

تكون (في حلقه)

وهو على العنق (ولبته)

أي بلام مفتوحة

وموحدة مشددة أسفل

العنق والتركاة بذال

معجمة لغة التطبيخ

فيما من تطيب أو كل

اللحم للذبح، وشرعا

إطال الحرارة القريضة

على وجه مخصوص لما

الحيوان المأكول

البحري فيجلى على

الصحيح بلاذخ

(وما أي والحيوان

الذي لم يقدر) بضم

أوله (على ذكاته) كشاة

إنسية توحشت أو نحر

ذهب شاردا (قذر كانه

نحره) بفتح العين عقر

من ههنا لروح (حيث قدر

فعله) أي في أي موضع

كان العقر (وكال

الذكاة) توفي بعض

السح ويحب تحب في الذكاة (أربعة أشياء) أحدها

(قطع الحلقوم) بضم الحاء المهملة وهو مجرى النفس دخولا وخروجا (والثاني قطع (المرى) بفتح ميمه وهو آخره ويجوز

نسيه وهو مجرى الطعام والشراب من الحلق إلى المعدة والمرى تحت الحلقوم ويكون قطع ما ذكره دفعة واحدة لافي دفعتين

مما

مما

غلظ يثدي الوسط فوق الثياب) للذكور ويستوى فيه سائر الألوان ويمتنع إبداله بنحو منديل أو منطقة (ولا يكتفي بعمله تحتها) أي الثياب أما المرأة فتقتله تحت الأزار لكن مع ظهور بعضه ليحصل به فائدة (ويغنون) أي الذكور المكفون إذا كانوا في بلادنا (من ركب الحيل النفيسة وغيرها ولا يغنون من ركب الحير ولو كانت نفيسة) أي من ركب الحير ولو كانت نفيسة فيمنعون من ركوبها والأخلاق بلحان عندهم حمة المسلمين إلى أصني الطريق لكن بحيث لا يقعون في هذه ولا يصدمهم جدار (ويغنون من أسماعهم السليين قول الشريك كقولهم الله ثالث ثلاثة) أي الله أحد الله ثلاثة وكقولهم محمداً بن عبد الله وقولهم المسيح بن الله (تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا) أي تزداد الله تعالى عن أن يكون له شريك أو ولد تزداد عظيما

كتاب أحكام الصيد والذبايح والضحايا والأطعمة

ولما كان الصيد مصدرا في الأصل أوردته المصنف وجمع الذبايح والضحايا والأطعمة لاختلاف أنواعها

كابل وبقر وغنم وقربان يكون بالسكين وبالسهم وبالجوارح (والصيد مصدر أطلق هنا) أي في

الترجمة (على اسم المفعول وهو الصيد) لأنه مناسب لكلام المصنف وأركان الاندبايح أربعة ذابح وآلة

وذيبح وذبح وهو قتل الذابح فلا بد من وجود هذه الأربعة في حصول الذبح (وما أي والحيوان البري

الذي كوله الذي بضم أوله) حال أصابته (على ذكاته أي ذبحه) ونحوه (قذر كانه) أي ذبحه (تكون

في حلقه وهو على العنق) وهذا مندوب فيما قصر عنه كقبر وغنم وخيل (و) نحره يكون في لبته

أي بلام مفتوحة وموحدة مشددة (وهو أسفل العنق) وهذا مندوب فيما طال عنه كابل وأوز لانه

أسهل خروج روحه وإن نحر الأبل قائمة معقولة السارو يش ذبح نحو البقر مضجعا جنبه الأيسر

لانه أسهل على الذابح في أخذه السكين باليمين وأمسكه باليسار مشدودا فوائحه الثلاثة وترك

رجله اليمنى بلاشد لتسرع بتحريرها (والتركاة بذال معجمة لغة التطيب) وشي الذبح الشرعي بها

(لما فيها من تطيب أكل اللحم للذبح) بسبب خروج دمه منه بالذبح (وشرعا أطال الحرارة

القريضة) أي الطهيعة في الحيوان (على وجه مخصوص) وهو قطع الحلقوم والمرى في المقدور عليه

وعقر غير المقدور عليه في أي موضع كان العقر (أما الحيوان المأكول البحرى) وهو ما لا يعيش إلا

في الماء وإن كان على صورة فرس وكلب وخنزير (فيجلى على الصحيح بلاذخ) لأن عيشه في البر

عيش مذبوح ويكره ذبحه الأسكة كبيرة بطول بقاؤها فيس ذبحها من ذبلها لانه أصفى للذبح ما لم يكن

على صورة حيوان يذبح والافتدح من رقبته (وما رأى والحيوان الذي لم يقدر بضم أوله) ككونه

مفتوحا كالصنع والظلم وكالأفع في بئر (على ذكاته كشاة إنسية توحشت أو بعير صذهب شاردا

قذر كانه عقره بفتح العين عقره من ههنا لروح) أي نحر جاله (حيث قدر غلبه) أي العقر بسبب الظفر

بذلك الحيوان (أي في أي موضع كان العقر) من يذنه كولو في غير الحلق واللبة بالأجماع ويجلى

بارسال السكيب عليه (وكال الذكاة) يحصل مجموع هذه الأمور الأربعة (وفي بعض النسخ ويستحب

في الذكاة) أي ذكاة الحيوان القدر عليه (أربعة أشياء) أحدها قطع كل (الحلقوم بضم الحاء المهملة وهو

مجرى النفس دخولا وخروجا) أي في حال دخوله وخروجه (والثاني قطع) كل (المرى بفتح ميمه) وبالذ

نسيه وهو مجرى الطعام والشراب من الحلق إلى المعدة والمرى تحت الحلقوم ويكون قطع ما ذكره دفعة واحدة لافي دفعتين

مما

مما

مما

مما

مما

مما

مما



فانه يحرم الذبوح حينئذ  
 ومضى بقي شيء من  
 الحلقوم والمرى لم يحل  
 الذبوح (و) الثالث  
 والرابع قطع (الودجين)  
 بواد ودال مفتوحين  
 ثنية ودج بفتح الدال  
 وكسر هاءهما عرقان في  
 صفحتي العنق محيطان  
 بالحلقوم (والجزى  
 منها) أي الذي يكفي في  
 الذكاة (شيطان قطع  
 الحلقوم والمرى) فقط  
 ولا يسن قطع ما وراء  
 الودجين (و يجوز)  
 أي يحل (الاصطباد)  
 أي أكل المصاد بكل  
 جارحة معلنة من  
 السباع (وفي بعض  
 النسخ من سباع البهائم  
 كالغيد والنمل والكلب  
 ومن جوارح الطير  
 كصقر وباز في أي  
 موضع كان جرح السباع  
 والطير. والجراحة  
 مشتقة من الجرح وهو  
 الكسب (وهو أقط  
 تعليمها) أي الجوارح  
 أربعة (أربعة) أن  
 تكون الجراحة  
 معلنة بحيث إذا  
 أرسلت أي أرسلها  
 صاحبها (أسترسلت)  
 الثاني أنها (إذا أجزت)  
 بضم أوله أي أجزها  
 أصحابها (أجزت)  
 فانه يحرم الذبوح حينئذ  
 ومضى بقي شيء من  
 الحلقوم والمرى لم يحل  
 الذبوح (و) الثالث  
 والرابع قطع (الودجين)  
 بواد ودال مفتوحين  
 ثنية ودج بفتح الدال  
 وكسر هاءهما عرقان في  
 صفحتي العنق محيطان  
 بالحلقوم (والجزى  
 منها) أي الذي يكفي في  
 الذكاة (شيطان قطع  
 الحلقوم والمرى) فقط  
 ولا يسن قطع ما وراء  
 الودجين (و يجوز)  
 أي يحل (الاصطباد)  
 أي أكل المصاد بكل  
 جارحة معلنة من  
 السباع (وفي بعض  
 النسخ من سباع البهائم  
 كالغيد والنمل والكلب  
 ومن جوارح الطير  
 كصقر وباز في أي  
 موضع كان جرح السباع  
 والطير. والجراحة  
 مشتقة من الجرح وهو  
 الكسب (وهو أقط  
 تعليمها) أي الجوارح  
 أربعة (أربعة) أن  
 تكون الجراحة  
 معلنة بحيث إذا  
 أرسلت أي أرسلها  
 صاحبها (أسترسلت)  
 الثاني أنها (إذا أجزت)  
 بضم أوله أي أجزها  
 أصحابها (أجزت)  
 فانه يحرم الذبوح حينئذ  
 ومضى بقي شيء من  
 الحلقوم والمرى لم يحل  
 الذبوح (و) الثالث  
 والرابع قطع (الودجين)  
 بواد ودال مفتوحين  
 ثنية ودج بفتح الدال  
 وكسر هاءهما عرقان في  
 صفحتي العنق محيطان  
 بالحلقوم (والجزى  
 منها) أي الذي يكفي في  
 الذكاة (شيطان قطع  
 الحلقوم والمرى) فقط  
 ولا يسن قطع ما وراء  
 الودجين (و يجوز)  
 أي يحل (الاصطباد)  
 أي أكل المصاد بكل  
 جارحة معلنة من  
 السباع (وفي بعض  
 النسخ من سباع البهائم  
 كالغيد والنمل والكلب  
 ومن جوارح الطير  
 كصقر وباز في أي  
 موضع كان جرح السباع  
 والطير. والجراحة  
 مشتقة من الجرح وهو  
 الكسب (وهو أقط  
 تعليمها) أي الجوارح  
 أربعة (أربعة) أن  
 تكون الجراحة  
 معلنة بحيث إذا  
 أرسلت أي أرسلها  
 صاحبها (أسترسلت)  
 الثاني أنها (إذا أجزت)  
 بضم أوله أي أجزها  
 أصحابها (أجزت)

فيها



(و) الثالث أنها إذا قتلت صيدا لم تأكل منه شيئا (الرابع) أن يتكرر (بإرجاع (٢٦٧)

ذلك منها) أي تتكرر  
الشرايط الأربعة من

الجارحة بحيث يظن  
تأديها ولا يرجع في  
التكرار لعدم بل

الرجوع فيه لأهل الخبرة  
بطباع الجوارح (فإن  
عدم منها إحدى

الشرايط لم يجعل لها  
أخذ في الجارحة (الآن  
بذكر ما أخذ في

الجارحة (حيث ذكر)  
فيحل حينئذ ثم ذكر  
الصف آله الذبح في

قوله (وتجوز الذكاة  
بكل ما) أي بكل محد  
(بجرح) كجديد

ونحو (باللسان  
والظفر) وباقي العظام  
فلا تجوز الذكاة بها

ثم ذكر الصف من  
صح منه الذكاة  
بقوله (ويحل ذكاة

كل مسلم) بالغ أو مميز  
يطبق الذبح (و) ذكاة  
كل (كيتاني) يهودي

أو نصراني ويحل ذبح  
مجنون وسكران في  
الظهار وتكره ذكاة

أعمى (ولا يحل ذبيحة  
نجوس ولا وثني)  
ولا نحوهما من الكتاب

له (وكذا الجنين)  
حاصلة (بذكاة أمه)  
فلا يحتاج لتذكيته

ففي ذلك على الاعتماد عند الرمل (والثالث أنها إذا قتلت صيدا) وقد أرسلها إليه صاحبها (لم تأكل  
منه شيئا) من عور لم يبق قتل أو عقيق ولم تقابل صاحبها حين أخذه منها ولا عبرة بلقي اللحم وتناول  
الفرث وتلف الريش والشعر لأن ذلك لا يقصد لأصايد ولا يصرأ كلها مما استرسلت إليه بنفسها  
ولا يصرأ كلها منه بعد ما سكن غضبها (والرابع أن يتكرر ذلك) أي هذه الأمور الثلاثة السابقة  
(منها) أي من الجارحة فقوله الشارح (أي تتكرر الشرايط الأربعة من الجارحة) خلاف الصواب  
(بحيث يظن تأديها) أي الجارحة (ولا يرجع في التكرار لعدم) مخصوص كالثلاث أو خمس (بل  
الرجوع فيه) أي التكرار (لأهل الخبرة بطباع الجوارح) فإذا قالوا إنها صارت معاملة حل صيدها  
(فإن عدم منها) أي الجارحة (أحدى الشرايط) المعبرة في التعلم (لم يجعل) أي (ما أخذ في) أي  
جرحه (الجارحة) وقت فساد التعلم ولا ينقطع التحريم على ما مضى (الآن بذكر ما أخذ في الجارحة  
حيث) حياة مستقرة (فيذكي) بقطع حلقومه ومريته لأنه صار مقبورا عليه (فيحل) أي ما قبله  
الجارحة (حينئذ) أي حين أذكره حيا فذكي (ثم ذكر الصف آله الذبح في قوله وتجوز الذكاة  
بكل ما) أي بكل محد بجرح كجديد ونحو (باللسان والظفر) وباقي العظام فلا تجوز الذكاة بها  
ثم ذكر الصف من صح منه الذكاة بقوله (ويحل ذكاة كل مسلم) بالغ أو مميز (و) ذكاة  
كل (كيتاني) يهودي أو نصراني (بشرط) حل منا كحيتنا  
لأهل ملته وهو إذا علم دخول أول الآباء في ذلك الدين قبل نسخه وكذا إذا لم يعلم دخول أول  
آبائهم في ذلك الدين بعد نسخه إذا كانوا أمراة (و) يحل ذبح مجنون وسكران في الظاهر (وصي  
غيره) مطلق الذبح بأن يكون له قدرة عليه (وتكره ذكاة أعمى) لأنه قد يخطئ في الذبح فتحل ذكاة  
في المقدور عليه فقط (والحاصل أن أولى الناس بالذكاة الرجل المائل للمسلم ثم المرأة العاقلة المسلمة ثم  
الصبي المسلم المميز ثم الكيتاني ثم المجنون والسكران وفي معانيهما الكيتاني غير المميز لكن لا بد أن  
يكون له نوع تمييز (ولا يحل ذكاة مجوسي ولا وثني ولا نحوهما من الكتاب) كعابد الشمس  
والقمر ولا ذكاة مرتد (و) ذكاة الجنين (و) لو تعدد (حاصلة بذكاة أمه) سواء كانت ذكاة أمه بذبحها  
أو إرسال سهم أو جراحة البهلاء لم يحل بذكاة أمه لحرم ذبحها مع ظهور الحمل كما لا يقتل الحمل  
فوراً (فلا يحتاج لتذكيته) لأن تذكية أمه تكفي (هكذا) أي حصول ذكاة الجنين بذكاة أمه (إن  
وجد ميتا) بذبح أمه بأن سكن عقب ذبحها بالأمه ولم يوجد سبب يحال عليه ميتة فلو اضطرب  
في بطن أمه بعد ذبحها ما نأطو بلاه سكن لم يحل (أو فيذكي) أي الجنين (حياة غير مستقرة) بأن  
كان عيشه عيش مذبح ولو مات في بطنها قبل ذبحها كان ميتا بلا شك لأن ذكاة أمه تؤثر فيه  
(اللهم إلا أن يوجد) أي الجنين (حيا بحياة مستقرة بعد) تمام خروجه من بطن أمه (وأمكنه  
ذكاة) (فيذكي) ويجوز (حينئذ) فقوله الشارح اللهم استمعاد ليكون يوجد حيا بعد ذبح أمه حياة  
مستقرة فلو أخرج رأسه وفيه حياة مستقرة ثم ذبح أمه قبل تمام خروجه حل فلا يجب ذبحه وإن  
صار بخروج رأسه مقدورا عليه (وما قطع من حيوان حتى يفور ميت) أي فهو ذكاة طهارة ونجاسة فلا  
قطع من السمك والحرايط وما قطع من نحو الشاة نجس (الآن بذكر الصف من حيوان ما كحل)

هكذا أن وجد ميتا وفيه حياة غير مستقرة اللهم (الآن يوجد حيا) بحياة مستقرة بعد خروجه من بطن أمه (فيذكي) حينئذ (وما قطع  
من حيوان حتى يفور ميت) أي اللقطة من حيوان ما كحل



وفي بعض النسخ الآل الشعور (المتنع بها في الفارسي والملايس) وغيرها (فصل) في أحكام الأطعمة الحلال منها وغيره (وكل حيوان استطاعته العرب) (٣٦٨) الذين هم أهل ثروة وخصب وطباع سليمة ورفاهية (فهو حلال الاما)

أي حيوان (ورد الشرع بتحريمه) فلا يرجع فيه لاستطاعته (وكل حيوان استطاعته العرب الذين هم أهل ثروة) أي كثرة مال (وخصب) أي بناء (وطباع سليمة ورفاهية) أي سعة (فهو حلال الاما أي حيوان ورد الشرع بتحريمه) كالغزال والحمار (فلا يرجع فيه) أي فيما ورد الشرع بتحريمه (لاستطاعته) لو فرض أنهم عدوه طبعا (وكل حيوان استطاعته العرب أي عدوه حينا) سواء كانوا سكان بلاد أوفرى (فهو حرام الاماورد الشرع باباحه) أي بجمله (فلا يكون حراما) ولا يرجع لاستطاعته لو فرض أنهم استخبثوه فمحل الرجوع لاستطاعتهم واستخبثهم فيما لا نص فيه من كتاب أو سنة أو اجماع بتحريم ولا تحليل ولم يرد من يقتله ولا يبيعه (ويحرم من السباع ماله) أي من قوى يبدو به أي يقهر به (على الحيوان كاسد وغيره) وخرج بذلك ماله كلب ضعيف لا يبدو به كالضبع فإنه يحل أكله وهو من أجنس الحيوان لأنه يتناول حتى يصاد (ويحرم من الطيور ماله) كالبكر والتمسك بغيره (على الحيوان كاسد وغيره) وخرج بذلك جميع جوارح الطير. والحاصل أن كل ما حل فله حرم أكله كالحياة والفارة والذئب والحية ونحو ذلك وكل ما حرم فله حرم أكله كالخفاف والمهدهد والرخمة ونحو ذلك (ويحل للضطر) أي ويجب عليه (وهو من خاف على نفسه الهلاك من) أجل (عدم الأكل في) حال (المخمة موتا أو مرضا) أو غير خوف (أو زيادة مرض أو انقطاع رقة) أو ضعفا عن مشي أو ركوب (ولم يجد ما يأكله خلا) ولولمة أو وجد ولم يذله ماله أو كان مضطرا أيضا (أن يأكل من الميتة المحرمة عليه) قبل اضطراره (مأى شيئا كسد به رقة أي بقية روحه) أي بقية فوته التي كانت الروح فيها الآن كان غاصيا بغيره فلا يتاح له أكل الميتة حتى يتوب لأن اباحة الميتة رخصة فلا تنافي بالمعاصي ولا يجوز للضطر أن ينظر في حلال على قرب أن يأكل غير ما يفسد رقة لا ندفع الضرورة مع رقب وجود الحلال بعده (ولنا ميتان حلالان وهما السمك والجراد) ولو بقتل الجراد ولا اعتبار بفعله والسمك هو كل حيوان يكون عيشه في البر عيش مذبوح ولو على صورة خنزير مثلا ومن السمك ما لا يدرك الطرف أوله وآخره كالبقرة ويحل سمكه في جوف سمكه ما لم تنفث وتنثر ويحل ما طفا على وجه الماء واتفخ ما لم يضر ويجوز فعله وقوله وشبهه لا ينحس الدهن بما في جوف من الروث إن كان صغيرا عرفا وإن كان قد صير أصبعين لأن كان كثيرا وكذا يقال في الجراد (ولنا ميتان حلالان وهما الكبد والطحال) بكسر الطاء (وقد عرف من كلام للصنف هنا وبما سبق أن الحيوان على ثلاثة أقسام أحدها ما لا يؤكل كالجوارح ما تولد من ما كحل وغيره كالغزال مثلا فإنه يحرم أكله (فذايبت وميته سواء) في التحريم لأن ذبا لا يذبح شيئا (والثاني ما يؤكل) كالساة وغيرها (فلا يحل الألبان كشرعية) بخلاف ما يذبح أصلا وما ذكي ذكاة غير شرعية (والثالث ما يحل ميتته كالسمك والجراد) فحل ميتتهما ولو صادما مجوس.

فصل في أحكام الاضحية سميت باسم بشر لا ول زمان فعلها وهو الضحي (بضم الهمزة في الاضحية) وكسرها في غيره مع تشديد الباء وتخفيفها والجمع أضاحي ويقال أيضا ضحية بتشديد الباء مع فتح الصاد وكسرها والجمع ضحايا ويقال أيضا أضحية بفتح الهمزة وكسرها والجمع أضحية فالحل

أقسام أحدها ما لا يؤكل فكيبجته وميته سواء. والثاني ما يؤكل فلا يحل الألبان ذكية الشرعية. والثالث ما يحل ميتته كالسمك والجراد (فصل) في أحكام الاضحية بضم الهمزة في الاضحية



وهي اسم لما يذبح من النعم يوم عيد النحر وأيام النحر بق نقر بالي الله تعالى

(٢٦٩)

(والأضحية سنة مؤكدة) على

تغاية (وهي اسم لما يذبح من النعم يوم عيد النحر وأيام النحر بق نقر بالي الله تعالى) وعن ابن عباس أنه يكفي نراقة الدم ولو من دجاج أو أرز وكان الشبيخ محمد الفضالي بأمر القبر بتقليده ويقاس على الأضحية الحقيقية فيجوز لمن لم يقدر على الشاة أن يعق عن ولده بالديكة على مذهب ابن عباس كإفاله الشبيخ محمد الفضالي (والأضحية) أي فعلها (سنة مؤكدة) لمسلم بالغ عاقل حر ولو مبعضا (على الكفاية) أن تعدد أهل البيت وهم من اجتمعوا في العشاء والعشرة (فاذا أتى بها) أي بالأضحية (واحد من أهل بيت يكفي عن جميعهم) في سقوط الطاب لا في حصول الثواب والأضحية سنة عين (ولا تحب الأضحية) أي الأتيان بها (إلا بالنذر) حقيقة أو حكما فالأول كقوله الله على أن أضحي بهذه الشاة مثلا. والثاني كقوله جعلت هذه أضحية (و تجزى فيها الجذع من الضأن وهو ماله حسنة) كاملة تعديدا (وطعن في) السنة (الثانية) ولو أجدع قبل تمام السنة وبعد ستة أشهر أجزأه يكون تمام السنة كالبلوغ بالسن والاختضاع كالبلوغ بالاحتلام فإنه يكفي أسبقهما (والثاني من المز وهو ماله سكتان) كاملتان (وطعن في الثالثة) ولا يكفي الاجذاع هنا (والثاني من الأبل) وهو ماله خمس سنين (وطعن في السادسة والثاني من البقر) الأنثى وهو ماله سكتان وطمع في الثالثة (ومنه الجاموس الأنثى وخروج بالأنثى إلى حشى فلا تجزى في الأضحية وإن دخل في اسم البقر والجاموس ولم يوجد من غيرهما وحشى وأما الظباء فيقال لها شاة للز لا غنم الوحش ولا معز الوحش (وتجزى البدنة عن سبعة اشتركوا في التضحية بها) ومثل التضحية المحذرة والعقيقة وغيرهما سواء أنفقوا في نوع القرية أم اختلفوا فيه (وتجزى البقرة عن سبعة كذلك) أي اشتركوا فيها (وتجزى الشاة الضأن أو المز (عن شخص واحد) فقط من حصول التضحية حقيقة فإن ذبحها عنه وعن أهله أو عنه وأشرك غيره معه في ثوابها جاز ومع ذلك يختص الثواب به وإنما يسقط الطلب عنهم (وهي أفضل من مشاركتهم في بيع) أو بقره لا نفراد بارقة الدم (و أفضل أنواع الأضحية بالنسبة لكثرة اللحم ومن حيث إظهار شعار النبوة (أبل ثم بقر ثم غنم) وأما من حيث أطيب اللحم فالضأن أفضل من المز ثم الجواميس أفضل من العراك أطيب لحما عن لحم العراب ومن حيث كثرة إراقة الدماء وأطيبية اللحم فسميع شاة أفضل من البدنة والبقرة ومن حيث الألوان فالبيضاء أفضل ثم الصفراء ثم العفراء ثم الخراء ثم البقاء ثم السوداء فان تعارضت الصفات فسمينة سوداء أفضل من بيضاء هزيلة وما جمع صفتين أفضل مما فيه صفة واحدة والبيضاء السمينة إذا كانت مع ذكورية أفضل مطلقا (وأمر بيع وفي بعض النسخ وأمر بعة لا تجزى في الضحايا أحدها العوراء البين أي الظاهر عورها) بأن لم تبصر بأحد عينيها (وأن بقيت الحدة في الأصح) والمراد بالعوراء هنا ما على ناظرها يكاد يمنع الضوء فتارة يكون البيضاء كثيرا يمنع الضوء فيضّر وتارة يكون يسيرا لا يمنع الضوء فلا يضر (والثاني العرجاء البين عرجها) بحيث تتخلف هي عن صوابها عند مشيها إلى الرعي فلو كان عرجها يسيرا بحيث لا تتخلف عن صوابها في المشي يضر (ولو كان حصول العرج عند إضجاعها للتضحية بها بسبب اضطرابها) تحت السكين مثلا (والثالث المريضة البين مرضها) بأن يظهر بسبب مرضها فساد لحما (ولا يضر بسبب هذه الأمور) أي الثلاثة (والرابع المخفأ وهي التي ذهب بضم اليم (أي ذهب دماغها) أي ذهبن دماغها (من) أجل شدة (الهمال الحاصل لها) أي للمخفأ وعلم من هذا عدم أجزاء المخنونة وهي التي تدور في الرعي ولا ترعى إلا قليلا فهزل وعلم عدم أجزاء التضحية بهذه الأربعة مما يلزمها حقيقة بها فإن هذا كذلك كقوله الله على أن أضحي بهذه وكانت عرجاء مثلا أو جعلت هذه أضحية وكانت مريضة مثلا أو لله على أن أضحي بمخفأ مرضها ولا يضر بسبب هذه الأمور (و الرابع المخفأ وهي التي ذهب بضم اليم (أي ذهب دماغها) (من الهمال الحاصل لها



فائدة القرن وهي السمة  
بالجاء (ولا تجزى)  
فائدة القطوع كل (الأذن)  
ولا بعضها ولا الخلوقة  
بلاذن (و) لا القطوعة  
(الذنب) ولا بعضه  
(و) يدخل وقت  
الذبح للاضحية (من)  
وقت صلاة العيد أى  
عيد النحر وبشارة  
الروضة وأصلها تدخل  
وقت التضحية إذا  
طلعت الشمس يوم  
النحر ومضى قدر  
ركعتين وخطبتين  
خفيفتين انتهى  
ويستمر وقت الذبح  
(إلى غروب الشمس  
من آخر أيام التشرى)  
وهي الثلاثة المتصلة  
بماشر ذى الحجة  
(ويستحب عند الذبح  
خمسة أشياء) أحدها  
(التسمية) فيقول  
الذابح بسم الله والإكل  
بسم الله الرحمن الرحيم  
فلول بسم حل الذبوح  
(و) الثاني (الصلاة على  
النبي ﷺ) ويكره  
أن يجتمع بين اسم الله  
واسم رسوله (و)  
الثالث (استقبال القبلة)  
بالذبيحة أى يوجه  
الذابح مذبحها للقبلة

أو بحامل فتجزى التضحية في ذلك كله ولو كانت مسمية والكعبة بالسلامة وعدمها عند الذبح ما لم يمتدحه  
أجاب والأفلا بد من السلامة فإذا قال الله على التضحية ثبتت في ذمته سليمة ثم إن عين سليمان الذي  
في الذمة واستمر إلى الذبح فذلك وإن عين سليمان ثم نعت قبل الذبح أيده سلام وجو (و) تجزى الحصى  
أى للقطوع الحصتين أى البيصتين لأنه لا يبيص من التضحية بكنسين مخرج من روة الإمام أحمد  
وأبو داود وغيرهما ولحق ما قطع من الحصى زيادة على طيسا وكثرة وأيضا الحصى المفقودة منه غير  
مقصودة بالأكل (و) تجزى (الكسرة القرن) أى الكسرة (في اللجم) وإن دى  
بالكسر لأن القرن لا يتعلق به غرض فإن أثر الكسرة فيه صرح لأن العيب هنا كل ما نقص اللجم وغيره  
ما يؤكل (و) تجزى أيضا فائدة (القرن) أى خلقه (وهي السمة الجاه) لأن كل عضو من أعضاء  
اللحم لا يضر ففقد خلقه ولذلك تجزى فائدة الأضحية بخلاف فائدة وجودها للتأثير في اللحم  
ولا يضر ذهاب بعض الأضحية إن لم يؤخر في الأضحية فإن أثر فيه صرح (ولا تجزى للقطوع كل الأذن ولا  
بعضها) وإن كان يسيرا لذهب جزئيا كقول وقال أبو حنيفة أن كان للقطوع عدون الثلث أجزا  
(ولا الخلوقة بلاذن) لأنها عضو لازم لكل حيوان وبهذا خالف فائدة الضرع أو الألية أو الذنب خلقه  
فإنه لا يضر وجوز الإمام مالك مقلوع الأذن ولا يضر شق الأذن ولا يضر فيها إن لم يزل بهما شيء  
منها والأضحية (ولا للقطوع الذنب ولا بعضه) وإن قل ويضر قطع بعض الأضحية (و) يدخل وقت الذبح  
للأضحية الندوبة والندوبة (من وقت صلاة العيد أى عيد النحر) وبشارة الروضة وأصلها تدخل  
وقت التضحية إذا طلعت الشمس يوم النحر ومضى قدر ركعتين وخطبتين خفيفتين انتهى أى كلام  
الروضة بأن يقتصر على الواجب فيها (و) يستمر وقت الذبح إلى غروب الشمس من آخر أيام التشرى  
وهي الثلاثة المتصلة بماشر ذى الحجة الذى هو يوم العيد بحيث لو قطع الخلوقة والرى قبل غروب  
شمس آخرها تحت أضحيته فلو ذبح بعد ذلك بغير أضحية (ويستحب عند) إرادة (الذبح) مطلقا أضحية  
كانت أو غيرها فاعدا التكبير والدعاء بالقبول فانهما خاصان بالأضحية (خمسة أشياء) بل تسعة  
(أحدها التسمية) فيقول الذابح بسم الله والإكل بسم الله الرحمن الرحيم فلول بسم حل الذبوح مع  
الكرامة لأنه يكره ترك التسمية عمدا (والثاني الصلاة) والسلام (على النبي صلى الله عليه وسلم)  
تبركاهما (ويكره أن يجتمع بين اسم الله واسم رسوله) بأن يقول بسم الله واسم محمد بالجهر فيكره  
أن أطلق ولا يكره أن قصد التبرك ولا تحرم الذبيحة فيهما وإن قصد بذلك التبرك حرم وحرمت  
الذبيحة وقيل تحرم الذبيحة إذا أطلق لاهامه التبرك ولو قال بسم الله واسم محمد بالجهر لم يحرم  
ولا يكره (والثالث استقبال القبلة بالذبيحة أى يوجه الذابح مذبحها) فقط على الأصح دون وجهها  
(للقبلة ويتوجه هو) أى الذابح (أيضا) كما يوجه مذبحها (والرابع التكبير أى قبل التسمية وبعدها  
قلنا كما قال الماوردي) فيقول الله أكبر الله أكبر ويبدأ بعد الثالثة والله الحمد ويحصل أصل  
السنة بمررة (والخامس الدعاء بالقبول) أى أن يدعو الله تعالى بأن يقبل منه (فيقول الذابح اللهم هذه  
منك واليك فتقبل) متى وكفى (أى) يا الله (هذه الأضحية نعمة صادرة منك على وتقررت  
بها اليك فتقبلها مني) يا كريم . والسادس تحديد الشفرة في غير مقابلة الذبيحة . والسابع أمر  
الشفرة والتجامل عليها في ذهابها وإياها . والثامن ضجاع نحو الشاة على شقها الأيسر وشدقها أيها  
الثلاث غير الرجل اليمنى وعقل الأبل أي يذبح اليسرى : والتاسع إحضار الماء لتشرب الذبيحة أولا

(و) تجزى (و) أيضا (و) (الرابع) (التكبير) أى قبل التسمية وبعدها قلنا كما قال الماوردي  
(و) (الخامس) (الدعاء بالقبول) فيقول الذابح اللهم هذه منك واليك فتقبل أى هذه الأضحية نعمة منك على وتقررت بها اليك فتقبلها مني



(ولا يأكل المضحي شيئا من الأضحية للندوة) بل يجب عليه الصدق بجميع (٢٧١) فلو لحما آخره فتلفت لزمه

صانها (وإذا كل من الأضحية المتطوع بها) ثلثا على الجديد وأما الثلثان ففيل يتصدق بهما ورجعه النوى في تصحيح التنبية وقيل يهدي ثلثا للمسلمين الأغنياء ويتصدق بثلث على الفقراء من لحما ولم يرجع النوى في الروضة وأصلها شيئا من هذين الوجهين (ولا يبيع) أي يحرم على المضحي بيع شيء من الأضحية) أي من لحما أو شعرها أو جلدها ويحرم أيضا جعلها جرة للجزار ولو كانت الأضحية تطوعا (ويطعم) ختما من الأضحية المتطوع بها (الفقراء والمساكين) والأفضل في التصديق بجميعها الألقمة أو لهما يتبرك المضحي بأكلها فإنه ليس له ذلك وإذا أكل البعض وتصدق بالباقي حصل له ثواب التضحية بالجميع والتصدق ببعض . (فصل في أحكام العقيقة) وهي لغة اسم للشعر على رأس المولود حين ولادته من النيس والبهايم (وشرا ماسيدا كره المصنف بقوله والوقية) أي ذبحها (عن المولود) أي لأجله (مستحبة) بل هي سنة مؤكدة فيثاب على فعلها فإن نذرها وجبت (وفسر المصنف العقيقة) شرا (بقوله وهي الذبيحة عن المولود) والأفضل أن يذبح عند خلقه ثم رأسه (يوم سابعه أي يوم

(ولا يأكل المضحي) ولا من تلزمه نفقته شيئا من الأضحية للندوة حقيقة أو حكما والهدى للندوة ودم الجران في الحج أي يحرم عليه ذلك فإن كل من ذلك شيئا عزمه (بل يجب عليه) أي المضحي (التصدق بجميع لحما) أي الذبيحة وجلدها وقرنها (فلو آخره) أي التصديق (فتلف) أي ذلك الإجم ونحوه (لزمه صانها) أي التالف ولا يعذر في التأخير لو عذمت الفقراء أو امتنعوا من أخذ لحما لكثرة الإجم في أيام التضحية بل يلزمه الذبح في تلك الأيام ثم يدخره لكن إذا اشرف على التلف بالإدخار جاز تقديمه وإدخاره قد بدا (وإذا كل من الأضحية المتطوع بها ثلثا على الجديد) أي يندب له ذلك (وأما الثلثان ففيل يتصدق بهما ويرجع) أي التصديق بالثلثين (النوى في تصحيح التنبية وقيل يهدي ثلثا للمسلمين الأغنياء) ولا يتصرفون في ذلك إلا بالأكل قط (ويتصدق بثلث على الفقراء من لحما) ونحوه المهدى إليه والتصدق عليه أن يكون كل منهما مسلما ولو مكاتبا (ولم يرجع النوى في الروضة وأصلها شيئا) أي واحدا (من هذين الوجهين) والأصح وجوب تصديق ببعض الأضحية وهو ما ينطلق عليه الاسم من الإجم ولا يكفي عن الجلد ويجوز تملك الفقراء منها ليتصرفوا فيه بالبيع وغيره ويكفي التملك لمسكين واحد ولا يجوز التملك للأغنياء ويكون ذلك نيتا لا مطبوعا وقيل يجوز للمضحي أكل جميعها ويحصل الثواب بارقة الدم بنية القرية (ولا يبيع) أي يحرم على المضحي بيع شيء من الأضحية أي من لحما أو شعرها أو جلدها) أي يحرم عليه ذلك ولا يصح سواء كانت مندورة أو متطوعة بها لكن يقع البيع موقعا كان المشتري من المستحق للأضحية بأن كان فقيرا فيقع صدقة له ويسترد الثمن من البائع (ويحرم أيضا جعله) أي شيء منها (أجرة للجزار) لأنه في معنى البيع (ولو كانت الأضحية تطوعا) فإن أعطى للجزار لاعلى سبيل الأجرة بل على سبيل الصدقة لم يحرم (ويطعم) ختما من الأضحية المتطوع بها الفقراء والمساكين (من المسلمين على سبيل التصديق جزءا يسيرا من لحما نيتا لا غيره كالجلد مثلا ويكفي الصرف لواحد منهم ولا يكفي على سبيل الهدية) (والأفضل التصديق بجميعها) لأنه أحد من حظ النفس (الألقمة) أو لقمتين (أو لهما يتبرك المضحي بأكلها) فيقصد به البركة (فانه ليس له ذلك) أي خروجها من خلاف من أوجب الأكل وليس أن يكون ما يتبرك به من كبد الأضحية للاتباع لأنه صلى الله عليه وسلم كان يأكل من كبد الأضحية الزائدة على الواجبة فانه صلى الله عليه وسلم وإن كانت الأضحية واجبة في حقه صلى الله عليه وسلم كان يذبح أكثر من الواجب وحكمة ندب أكل الكبد التفاؤل بدخول الجنة لأنه أول ما يقع بها كرام الله تعالى لأهل الجنة لما ورد في الحديث أن أول أكرامه تعالى لهم يأكل كبد الأضحية كبد الحوت الذي عليه قرار الأرض وهي القطعة المعلقة في الكبد والأفضل أن لا يأكل كل فرق ثلاث لقم (وإذا أكل البعض وتصدق بالباقي حصل له ثواب التضحية بالجميع) لأنه ذبح الجميع أضحية (و) ثواب (التصدق ببعض) فقط لأنه تصديق ببعض ولم يتصدق بالكل . (تنبيه) لا تعزى تضحيته عن الغير بلا إذن ولو ميتا إلا فيما إذا صحى عن أهل البيت أوصى عن موله من مال الولى أو صحى الإمام من بيت المال عن المسلمين ولا يسقط بفعله الطلب عن الأغنياء وحينئذ فالتقصود من الذبح عنهم مجرد حصول الثواب لهم .



سابع ولادته) فان لم ينهيا فتدعى يوم الرابع عشر فيوم الحادى والعشرين ويسن ذبحها عند طلوع الشمس وأن يقول الذابح بعد التسمية باسم الله والله أكبر اللهم هذه منك واليك اللهم هذه عقيقة فلان أو يقول اللهم منك واليك عقيقة فلان فيقوله منك خبر مقدم وعقيقة مبتدأ مؤخر (ويحسب يوم الولادة من السبع) بخلاف الحنفى فان يوم الولادة لا يحسب منها (ولو مات المولود قبل السابع) فلا تقوت عوته (ولا تقوت) أى العقيقة (بالتأخير بعده) أى بعد يوم السابع (فان تأخرت) أى للذبيحة (البلوغ سقط حكمها في حق العاق عن المولود) أى فلا تحاطب بها بعدد لا تقطع تعلقه بالمولود حينئذ لاستقلاله (أما هو) أى المولود بعد بلوغه (فخبر في العنق عن نفسه والترك) أى فاما أن يعنق عن نفسه أو يترك العقيقة لكن الأحسن أن يعنق عن نفسه بداركها لما فات (تنبيه) لو كان الولد عاجزا عن العقيقة من حين الولادة الى مضي أكثر النفاس متين يوما ثم يسر بها لم يؤمر بها ولا يجوز للولى أن يعنق عن المولود من مال ذلك المولود لأن العقيقة تبرع وهو متمتع من مال المولود وأما بفعلها لولى من مال نفسه ولو الأم في الولد الزنا لكن تخفيها خوفا كشف سترها (ويذبح عن الغلام) أى الابن (شأتان) متساويتان (ويذبح عن الجارية) أى البنت (شاة) يجزى عنها راسه رضى الله تعالى عنها أمرنا رسول صلى الله عليه وسلم أن نعق عن الفلام بشأتين وعن الجارية بشاة وإنما كانت الأنثى على النصف تسليمها بالدية ويحصل أصل السنة عن الغلام بشاة لأنه صلى الله عليه وسلم عاق عن الحسن والحسين كشأ كشأ (قال بعضهم أما الجنى فيجتمعا الحاقه بالغلام) فيعق عنه بشأتين أحباطا وهو العتيد (أو بالجارية) فيعق عنه بشاة (فلو بأت ذكورة أحر بالندارك) بأن يعق عنه بشاة أخرى بعد أن عاق عنه بشاة أولا (وتتعدد العقيقة بتعدد الأولاد) فلا تكفى عنهم عقيقة واحدة كما قال ابن حجر لو أراد بالشاة واحدة الأضحية والعقيقة لم يكف خلافا للامة الرملة حيث قال ولو نوى بالشاة الذبوحه الأضحية والعقيقة معصلا وعليه فتندخل العقيقة مع الأضحية ويقاس على ذلك أنه تكفى عقيقة واحدة عن الأولاد (ويطعم العاق من العقيقة الفقراء والسالكين) السالكين (فطبخها) كسائر الولائم الأرجلها قطعى نية القالة (ويسن أن تطبخ (بحلو) فتأول بحلاوة أخلاق المولود (ويهدى منها للفقراء والسالكين) أى فيجعل شاة يهدى منها من لحمها ومصرقها لهم (ولا يشبهها دعوة) أى فلا يدعو الناس إليها كالوليمة وإذا أهدى للأضياف منها شاة فليكسوها بخلافه في الأضحية لأن الأضحية تضافة عامة من الله تعالى للمؤمنين بخلاف العقيقة (ولا يكسر عظمتها) بل يقطع شكل عضو من مفصله فتأول بسلامة أعضاء المولود فان كسره لم يكره بل هو خلاف الأولى (واعلم أن سن العقيقة وسلامتها من عب نقص لحمها) وغيره من المأكول (والأكل منها) وقدر المأكول (والصدق يعضها) والاهداء منها (وامتناع بيعها) ولو كانت تطوعا (وتعنيها بالنذر حكمه) أى المذكور (على ما سبق في الأضحية) لكن لا يجب التصديق ببعض منها بلنا بخلاف الأضحية (ويسن أن يؤذن في أذن المولود اليمنى حين يولد وأن يقيم في أذنه اليسرى) ولو كان الإذان من امرأة لأن المراد به الذكر لا التبرك وإن كان المولود كافرا لأن المقصود أن أول ما يقرع سمعه ذكر الله ودفع الشيطان وقد يكون ذلك سببا لهدايته (وأن يحنك المولود بتمر) سواء كان ذكر أو أنثى (فيمضم) أى يعضه رجل أو امرأة من أهل الصلاح (و بذلك به عنقه) داخل فيه لينزل منه شئ الى الجوف فإن لم يوجد تمر فرطب (أو الإرجل) تقديم الرطب على التمر كما في الصوم كما نقل عن الرملة (والأى أن لم يوجد واحد منها) فتنى (بحلو) عسة النار وهو مقيس على التمر (و) يسن (أن يسمى) أى المولود (يوم سابع ولادته) ولو كان شقة وأم يعرف ذكوره ولا أنوته سمي باسم يطلق على الذكر والأنثى نحو طححة وهند ونحو ذلك (ويجوز

سابع ولادته ويحسب يوم الولادة من السبع ولو مات المولود قبل السابع ولا تقوت بالتأخير بعده فان تأخرت للبلوغ سقط حكمها في حق العاق عن المولود أما هو فخبر في العنق عن نفسه والترك (ويذبح عن الفلام شأتان) ويذبح (عن الجارية شاة) قال بعضهم أما الجنى فيجتمعا الحاقه بالغلام أو بالجارية فلو بأت ذكورة أحر بالندارك وتتعدد العقيقة بتعدد الأولاد (ويطعم العاق من العقيقة الفقراء والسالكين) فطبخها بحلو ويهدى منها للفقراء والسالكين ولا يشبهها دعوة ولا يكسر عظمتها واعلم أن سن العقيقة وسلامتها من عب نقص لحمها والأكل منها والصدق ببعضها وامتناع بيعها وتعنيها بالنذر حكمه على ما سبق في الأضحية ويسن أن يؤذن في أذن المولود اليمنى حين يولد وأن يقيم في أذنه اليسرى وأن يحنك المولود بتمر فيمضم وبذلك به عنقه داخل فيه لينزل منه شئ الى الجوف فإن لم يوجد تمر فرطب (أو الإرجل) تقديم الرطب على التمر كما في الصوم كما نقل عن الرملة (والأى أن لم يوجد واحد منها) فتنى (بحلو) عسة النار وهو مقيس على التمر (و) يسن (أن يسمى) أى المولود (يوم سابع ولادته) ولو كان شقة وأم يعرف ذكوره ولا أنوته سمي باسم يطلق على الذكر والأنثى نحو طححة وهند ونحو ذلك (ويجوز



و يجوز تسميته قبل  
السابع و بعده ولومات  
المولود قبل السابع  
من تسميته .

كتاب أحكام  
(السبق والرمي) أي  
بسهام ونحوها (وتصح  
السابقة على الدواب)  
أي على ما هو الأصل في  
السابقة عليها من خيل  
وابل جزأين و قيل  
و حمار في الأظهر ولا  
تصح السابقة على بقرة  
ولا على نطاح الكباش  
ولا على مهارشة الديكة  
لا بعوض ولا بغيره  
(و) تصح المناضلة  
أي المراماة بالسهم  
إذا كانت المسافة أي  
مسافة ما بين موقف  
الرامي والقرص الذي  
يرمي إليه (معلومة)  
كانت (صفة المناضلة  
معلومة) أيضا بأن بين  
المتناضلين كيفية الرمي  
من قرع وهو إصابة  
السهم القرص ولا يثبت  
فيه أو من خنق وهو  
أن يثبت السهم القرص  
ويثبت فيه أو من مرق  
وهو أن ينفذ السهم من  
الحانب الآخر من  
القرص . واعلم أن  
عوض السابقة هو  
المال الذي يخرج فيها

(و يجوز تسميته قبل السابع) من الولادة (و بعده) وإذا لم يرد أن يفتى عنه لا تؤخر تسميته إلى السابع  
بل يسمى غداة ولادته (ولو مات المولود قبل السابع من تسميته) ويسن أن يحسن اسمه (و فضل الأسماء  
عبد الله وعبد الرحمن ومحمد وأحمد .

### كتاب أحكام السبق والرمي

(أي بسهم ونحوها) كرمح ومسلات وأحجار سواء أيدأ ومن حقيق أو مقلع (وتصح السابقة  
على الدواب) بعوض وغيره (أي على ما هو الأصل في السابقة عليها) أي الدواب (من خيل وابل  
جزأين و قيل و حمار في الأظهر) فلا تجوز السابقة الأعلى هذه الخمسة (ولا تصح السابقة على بقرة)  
ولا على طير وكلاب ونحوها وبعوض فتحرّم السابقة عليها مع العوض ونجوز بغير عوض (ولا) يصح  
العدّ للغالبية (على نطاح الكباش ولا على مهارشة الديكة لا بعوض ولا بغيره) لأن فعل ذلك حقه وهو من  
فعل قوت لوط ومن فعلهم أيضا اللواط والضراط في المجالس وقد أهلهم الله بذنوبهم يجعل على  
قراهم يافها وبامطار الحجارة على الخارجين من قراهم ينزل الواحد منها على رأس الواحد منهم  
ويسري في بدنه حتى يقتله وأما الضرع والشيكا أي شديك الأضام بعضها مع بعض وكل ما لا ينفع  
في الحرب ويجوز بلا عوض أمّا صاعته صلى الله عليه وسلم إكافه على شيء فكانت لأجل أن  
يؤبه شدته صلى الله عليه وسلم ليسلم ولذلك لما أسلم رد صلى الله عليه وسلم عليه وسلم غنمه وكذا  
السباحة والذي بالأقدام وشيل نحو الحجر والسابقة بالسفن فتجوز بغير عوض وأما الفطس في الماء  
فإن حركت العادة بالاستعانة به في الحرب فكالسباحة فيجوز بلا عوض والإفلا يجوز مطلقا لتولد  
الضرر منه إلى اللوت بخلاف السباحة ونحوها (وتصح المناضلة أي) للمغالبة (المراماة بالسهم)  
أي يصح عقد المغالبة على رمي السهم والرمح والمزاريق والمسلات والابر والحجارة والرمي بالنندق  
على قوس والترود بالسيف وكل نافع في الحرب أمّا المراماة وهي أن يرى كل من الشخصين إلى  
الآخر فلا يصح العقد عليها لأنها حرام إن لم تغلب السلامة ومثلها النفاق ولعل الهوان ومحل صحة  
المسابقة على نحو الخيل والمغالبة على رمي نحو السهم (إذا كانت المسافة أي مسافة ما بين موقف  
الرايين والغاية التي ينتهيان إليها ومسافة ما بين موقف (الرامي والقرص الذي يرمى إليه معلومة)  
بالأذرع أو بالأبوال أو بالمائة كان يشاهداه ابتداء وغاية (وكانت صفة) السبق معلومة وهي في  
نحو الخيل بالغنى وفي نحو الأبل بالكثد أو الكنف و صفة (المناضلة معلومة) أيضا بأن بين المتناضلين  
كيفية الرمي من قرع وهو إصابة السهم القرص ولا يثبت فيه أو من خنق وهو أن يثبت السهم  
القرص ويثبت فيه أو من مرق وهو أن ينفذ السهم من الحانب الآخر من القرص أو من خنق بان يصيب طرف القرص  
فيخرمه فإن أطلقا يعني القرع وهو محرم وإصابة القرص ويستقر للمناضلة بيان البادي منهما بالرمي  
لا اشتراط الترتيب بينهما فيه خذرا من اشتباه المصيب بالخطي لورميا معا و بيان قدر القرص وهو  
ما يرمى إليه من نحو خشب أو جلد أو قرطاس طولا وعرضا وسماويا إن ارتفاعه من الأرض أن  
ذكر القرص ولم يثبت عرف فبها فإن غلب فلا يشترط بيان شيء منها بل يحتمل المطلق عليه  
(واعلم أن عوض السابقة) وعوض المناضلة (هو المال الذي يخرج فيها) بالبناء للجهول ويجوز  
شرط العوض من غير المتسابقين من الامام أو الأجنبي كأن يقول الامام من سبق منك فلهم على  
كذا من مالي أو فله في بيت المال كذا ويكون ما يخرج من بيت المال من سهم المصالح وكان  
يقول الأجنبي من سبق منك فلهم على كذا لا نه يذل مال في طاعة وليس للترم العوض زيادة

( ٣٥ - قوت الحبيب القريب )



في العوض ولا نقص عنه وكذلك العمل وليس له فسخ العقد لانه لازم في حقه كالاجارة (وقد يخرج) أي العوض (أحد المتسابقين) أو أحد المتناضلين . وجوهرة الأول أن يقول أحد المتسابقين لا آخر تساقى معك فان سبقتني فلك على كذا وان سبقتك فلا شيء لي عليك . وجوهرة الثاني أن يقول أحد المتناضلين لا آخر تناضلت معك على أن يرمي كل واحد منا عشرين فان أصبت في خمسة منها فلك على كذا وان أصبت في خمسة منها فلا شيء لي عليك (وقد يخرج) أي (وقد يخرج) أي يقول المتسابقان تسابقنا فان سبقتني فلك على كذا وان سبقتك فلي عليك كذا ولا يصح العقد حينئذ إلا أن يدخل بينهما محلا وبأن يقول المتناضلان تناضلتا على أن يرمي كل واحد منا عشرين فان أصبت في خمسة منها فلك على كذا وان أصبت في خمسة منها فلي عليك كذا ولا يصح العقد حينئذ إلا أن يدخل بينهما محلا (وذكر المصنف الأول) وهو إخراج أحد المتسابقين للعوض (في قوله) ويخرج العوض أحد المتسابقين أو أحد الترامين والتعبير بالإخراج يجري على القالب من أن يلزم العوض يخرجوه ويضعه عند شخص آخر كشرط ذكر العوض في العقد وان لم يخرج (حق) أنه إذا سبق بفتح السين أي الذي أخرج العوض (غيره) استرده أي العوض الذي أخرجه ممن أخذه فان كان معه بأن لم يخرج (في حاله) ولا يستحق أحدهما على الآخر شيئا وكذا لو جاء معا (وان سبق بضم أوله) أي للزيم للعوض (أخذه أي العوض صاحب) وهو الآخر غير للزيم للعوض (السابق له) أي للزيم للعوض أي استحق غير للزيم للعوض أخذه سواء أخذه بالفعل أو تركه (وذكر المصنف الثاني) وهو إخراج المتسابقين معا للعوض (في قوله) وان أخرجه أي العوض المتسابقان معا لم يخرج أي لم يصح إخراجهما للعوض أي لم يصح عقدهما حينئذ (الآن) يدخل بينهما محلا بكسر اللام الأولى أي الآن بشرط بينهما ثالثا يكون كفوا لهما ودائته كفوا لهما لئلا يتبينما بحيث تكون دأته مساوية لكل واحد منهما وسعي محلا لانه محل العقد بإخراجه عن صورة القمار المحرم وهو كل لعب ترد بين غم وغرم (وفي بعض النسخ) الآن يدخل بينهما محلا فان سبق بفتح السين أي المحلل (كلا من المتسابقين) سواء جاءا معا أو مرتبا (أخذ العوض الذي أخرجه) لسبقه لهما (وان سبق بضم أوله) أي المحلل بأن يسبقه كل منهما سواء جاءا معا أو مرتبا أو يسبقه أحدهما سواء توسط بينهما أو جاءا معا مع التأخر (لم يفرم) أي المحلل (لهما) أي المتسابقين (شيئا) ثم ان سبقا وجاءا معا فلا شيء لأحدهما على الآخر أيضا وان جاءا مرتبا فالأول لنفسه يأخذ عوض الآخر وان سبقا أحدهما وتوسط المحلل بينهما فالأول لنفسه يأخذ عوض المتأخر ولا شيء للمحلل وان جاءا المحلل مع المتأخر فكذلك ولو جاءا الثلاثة معا فلا شيء لأحدهم على أحد .

### كتاب أحكام الأيمان والنذور

كدم انقاد اليمين الآ بآه أو باسم من أسماء أوصافه من صفاته (الأيمان بفتح الهمزة جمع يمين وأجلها) أي اليمين (لغة البدليين) ثم أطلقت على الحلف (لأنهم كانوا إذا تحالفوا يأخذ كل واحد منهم بيمينه يمين صاحبه) (وشرعا تحقيق ما يحتمل مخالفة أوتأ كيد بذكر اسم الله أوصافه من صفات ذاته) كحلفه ليدخلن الدار أو ليقومن الليل ومثل ما يحتمل مخالفة الممتنع كحلفه ليقطن البيت (والنذور جمع نذر وسبأى معناه في الفصل الذي بعده) وأمر كان اليمين ثلاثة خالف ومحلوف عليه ومحلوف به فيشرط في الحالف التكليف والاختيار والقصد وفي المحلوف عليه أن يكون غير واجب وان يكون محتملا أو مستحيلا وفي المحلوف به أن يكون اسما من أسماء الله تعالى كما قال (لا ينقذ اليمين الآ بالله تعالى) أي بهذا الاسم الشريف الدال على الذات العلية (أي بذاته) أي بما يقسم

وقد يخرج أحد المتسابقين وقد يخرج أحدهما معا وذكر المصنف في قوله (ويخرج العوض أحد المتسابقين حتى انه إذا سبق بفتح السين غيره) (استرده) أي العوض الذي أخرجه (وان سبق بضم أوله) (أخذه) أي العوض (صاحبه) السابق (له) وذكر المصنف الثاني في قوله (وان أخرجه) أي العوض المتسابقان (معا لم يخرج) أي لم يصح إخراجهما للعوض (الآن) يدخل بينهما محلا بكسر اللام الأولى وفي بعض النسخ الآن يدخل بينهما محلا (فان سبق بفتح السين كلا من المتسابقين) (أخذ العوض الذي أخرجه) (وان سبق بضم أوله) (لم يفرم) لهما شيئا .

### كتاب أحكام

#### (الأيمان والنذور)

الأيمان بفتح الهمزة جمع يمين وأجلها لغة البدليين ثم أطلقت على الحلف وشرعا تحقيق ما يحتمل مخالفة أوتأ كيد بذكر اسم الله أوصافه من صفات ذاته كحلفه ليدخلن الدار أو ليقومن الليل ومثل ما يحتمل مخالفة الممتنع كحلفه ليقطن البيت (والنذور جمع نذر وسبأى معناه في الفصل الذي بعده) وأمر كان اليمين ثلاثة خالف ومحلوف عليه ومحلوف به فيشرط في الحالف التكليف والاختيار والقصد وفي المحلوف عليه أن يكون غير واجب وان يكون محتملا أو مستحيلا وفي المحلوف به أن يكون اسما من أسماء الله تعالى كما قال (لا ينقذ اليمين الآ بالله تعالى) أي بهذا الاسم الشريف الدال على الذات العلية (أي بذاته) أي بما يقسم

جمع نذر وسبأى معناه في الفصل بعده (لا ينقذ اليمين الآ بالله تعالى) أي بذاته

من



كقول الحالف واقه (أو باسم من أسماه) المتعصية به إلى لا تسعمل في غيره كخالف (٢٧٥) الخلق (أوصفه من صفات ذاته)

القائمة به كعلمه وقدره  
ومضابط الحالف بكل  
مكلف مختار ناطق  
قاصد اليمين (ومن  
تحلف بصدقة ماله)  
كقوله لله على أن  
أصدق بآلى ويعبر عن  
هذا اليمين تارة بيمين  
اللحاج والغضب وتارة  
ببذر الأجاج والغضب  
(فهو) أى الحالف أو  
الناذر (مخير بين)  
الوفاء بما حلف عليه  
والزومه بالنذر من  
(الصدقة) بماله (أو  
كفارة اليمين) في الإظهار  
و في قول يلزمه كفارة  
يمين وفي قول يلزمه الوفاء  
بما ألزمه (ولا شيء  
في قول اليمين) وقيل بما  
سبق لسانه إلى لفظ  
اليمين من غير أن يقصدها  
كقوله في حال غضبه  
أوغلته أو عجلته لا والله  
مرة وبلى واقعة في  
وقت آخر (ومن تحلف  
أن لا يفعل شيئاً ففعل  
غيره لم يحنث ومن حلف  
أن لا يفعل شيئاً أى  
كبيع عبده (فأمر  
غيره بفعله) ففعله بأن  
باع عبد الحالف (لم  
يحنث) ذلك الحالف  
بفعله غيره الآن يريد  
الحالف أنه لا يفعل هو  
ولا غيره فبحنث بفعل

من الذات مجردة عن الصفات وهو لفظ الله (كقول الحالف واقه) ويحمل اللفظ أى بعنوان  
الذات بأن قال الحالف بذات الله لأفعلن كذا (أو باسم من أسماه) المتعصية به إلى لا تسعمل أى  
لا تطلني (في غيره كخالف الخلق) ورب العالمين ومالك يوم الدين والحق الذى لا يموت (أوصفه من  
صفات ذاته القائمة به كعلمه وقدرته) وعظمته وعزته وكلامه وأشار الشراح إلى شروط الحالف بقوله  
(ومضابط الحالف كل مكلف مختار ناطق قاصد اليمين) ومن سبق لسانه إلى لفظ اليمين بلا قصد  
كقوله في حالة غضب أو لحاج لا والله تارة وبلى والله تارة أخرى لم تتعدي يمينه ويسمى ذلك لغو  
اليمين ولو قال إن فعلت كذا فآلنا يهودى أو برىء من الاسلام فليس يمين ولا يكفر به إن قصد  
تباعد نفسه عن الفعل وليقل لا إله إلا الله محمد رسول الله وليستغفر الله وإن قصد الرضا بذلك إذا  
فعله فهو ككافر في الحال ولو قال لغيره أقسم عليك بالله أو أسألك بالله لتفعلن كذا وأراد يمين نفسه  
فهو يمين يستحب للحاكم إقراره فيها والأفلا ويحمل على الشفاعة في فعله ولو قال أقسمت أو أقسم  
أو حلفت أو أحلف بالله لأفعلن كذا فهو يمين أن نواه أو أطلق وإن قال قصدت خبراً ماضياً في صيغة  
الماضي أو مستقبلاً في صيغة المضارع صدق بآطنه وكذا ظاهره على الذهب (ومن حلف بصدقة ماله)  
أى حلف بآل على صدقة ماله (كقوله لله على أن أصدق بآلى) إن فعلت كذا (ويعبر عن هذا  
اليمين تارة بيمين الأجاج والغضب وتارة ببذر الأجاج والغضب) وهو أن يطلق القربة بحث أو منع  
أو تحقيق خبر (فهو أى الحالف أو الناذر) بصدقة ماله (مخير بين الوفاء بما حلف عليه (بين الوفاء بما  
حلف عليه) بما ألزمه بالنذر) بأن يفعله (من الصدقة بماله أو كفارة اليمين في الإظهار) وهو  
مأرجحة العارفين (وفي قول يلزمه كفارة يمين) لأن هذا النذر يشبه اليمين ويرجحه البغوى  
والرواى وإبراهيم المروزي والموفق بن طاهر وغيرهم (وفي قول يلزمه الوفاء بما ألزمه) علينا  
(ولا شيء في لغو اليمين) وقيل بما سبق لسانه إلى لفظ اليمين من غير أن يقصدها (أى اليمين التى  
صدرت منه بأن لم يقصد اليمين أصلاً (كقوله في حال غضبه أو عجلته) أو صلبه كلامه  
(لا والله مرة وبلى واقعة في وقت آخر) أو قصد يميناً على شيء فسبق لسانه إلى غيره ومثل ذلك  
أما لو حلف أن زيدا جاء وأنه فعل كذا على غلبة ظنه ثم بين خطأ ظنه فلا شيء عليه مما لم ينو أنه  
فكذا في الواقع (ومن تحلف أن لا يفعل شيئاً ففعل غيراً لم يحنث) وكذلك كان قال والله لا أبيع  
أولاً أشترى فوهى في الأولى أو وهب له في الثانية فلا يحنث في ذلك لأنه لم يفعل المحلوف عليه (ومن  
تحلف أن لا يفعل شيئاً مقيماً (أى كبيع عبده) أو أجاره أو روجع موليته (فأمر غيره بفعله) بأن  
وكله في فعله (ففعله بأن باع عبد الحالف) ولو لمع حضوره (لم يحنث ذلك الحالف بفعله غيره) لأنه حلف  
على فعله ولم يفعل (إلا أن يرد الحالف أنه لا يفعل هو ولا غيره) بأن يستعمل اللفظ في حقيقته ومجازه  
(فبحنث بفعل مأموره) عملاً بأمره كما يحنث بفعل نفسه (أما لو حلف أن لا ينسكح فوكل شخصه في  
النسكاح فإنه يحنث بفعل وكيله) أى بعقده (إله في النسكاح) لأن الوكيل في النسكاح رسول خالص  
ولهذا يجب ذكر الوكيل في النسكاح ومثل النسكاح الرجمة فلو حلف أن لا تراجع زوجته فوكل غيره في  
رجعتها فراجعها حنث على العتد (ومن تحلف على نفي (فعل أمرين) كأن قال والله لا أفعل هذين الأمرين  
أو على نفي ليس بيمين (كقوله والله لا ألبس هذين الثوبين ففعل أى) أحداً الأمرين (وليس أحدهما)  
أى الثوبين (لم يحنث) لأن الحلف عليهما (فإن لبسهما معاً أو مرتباً يحنث) لأنه فعل المحلوف عليه  
الذى هو فعل الأمرين (فإن قال لا ألبس هذين ولا هذا يحنث بأحدهما) لأن ذلك القول يمينان

مأموره أما لو حلف أن لا ينسكح فوكل غيره في النسكاح فإنه يحنث بفعل وكيله في النسكاح (ومن تحلف على فعل أمرين) كقوله والله لا ألبس  
هذين الثوبين (ففعل) أى لبس (أحدهما يحنث) فإن لبسهما معاً أو مرتباً يحنث فإن قال لا ألبس هذين ولا هذا يحنث بأحدهما



ولا تنحل عنه بل اذا فعل الآخر حنث أيضا (وكفرارة اليمين هو) أي الحالف اذا حنث (مخبر فيها بين ثلاثة أشياء) أحدها (عق ربة مؤمنة) سليمة من (عيب يحل بعمل أو كتب) مؤثما يحمده كور في قوله (أو اطعم عشرة

(ولا تنحل عنه) لا نقادها على كل منهما (بل اذا فعل الآخر حنث أيضا) أي كاحنث بالأول فيلزمه كقارنان لأنه لم يطل ولو قال والله لا ألبس هذا الثوب فزعه منه خطأ من طوله بقدر الأصبع فلا يحنث بلبسه بخلاف ما لو حلف لا يركب هذا الجار ففطعت أذنه أو رجليه أو حلف لا يركب هذه السفينة فزعه منها لو خرج فانه يحنث بركوب الجار وركوب السفينة والفرق أن اللبس يباشره جميع البدن غالبا بخلاف الركوب ونحوه (وكفرارة اليمين هو) أي الحالف اذا حنث مخبر فيها ابتداء (بين ثلاثة أشياء) إن كان الكفر حرا رشدا ولو كافرا (أحدها عق ربة مؤمنة سليمة من عيب يحل بعمل أو كتب) وهو أفضل من الاطعام ولو في زمن العلاء ولو ورث من يتيق عليه فتواه عن الكفرارة لم يحنث (وإنها كور في قوله أو اطعم عشرة مساكين) أي تملكهم (كل مسكين) أي نصيبه مدا وكل مسكين يعطي (مدا أي رطلا وثلاثا من حنث من غالب قوت بلد الكفر) ان كفر عن نفسه فان كفر عنه غيره فالهبة بغالب قوت بلد الكفر عنه (ولا يجزي فيه غير الحب من تمر وأقط) ان لم يقتاتوه والإعطي. نعم لو افتأوا غير الجزى في الفطرة كاللحم يجزي فان العبرة بما في الفطرة (وإنها كور في قوله أو كسوهم) كما يسمى كسوة ولو متنجسا ومن جلد (أي) بأن (يدفع للكفر) على سبيل التخليك (لكل من الساكن) العشرة (نوبا نوبا أي شيئا يسمى كسوة ما يعتاد لبسه) في البلد (كقميص أو عمامة أو خمار أو كساء) أي رداء أو قوطة أو منديل وهو ما يوضع على الكف أو ما يجعل في اليد (ولا يكفي خف ولا قفازان) ولا مكعب ولا نقل ولا منطة ولا فلسوة (ولا يشترط في القميص كونه صالحا للدفع اليه) فالشرط وقوع اسم الكسوة (فيجزي أن يدفع للرجل نوب صغير أو نوب امرأة) كبير أو نوب حرير (ولا يشترط أيضا كون الدفع جديدا فيجوز دفعه ملبوسا تذهب قوته) لكن ينبغي أن يكون جديدا كما كان أو مقصورا. نعم لا يكفي الجديد الملبوس إذا كان لا يقوم إلا بقدر دام لبس الثوب بالقلعة النفر به (فان لم يكن الكفر رشدا أو لم يجد الكفر شيئا من الثلاثة السابقة) لعجزه عن كل منها برق أو غيره وكان مسليا (فصيام أي فيلزمه صيام ثلاثة أيام) بنية الكفرارة (ولا يجزئ تناهيا في الأظهر) واو كفر عن الرقيق سيده غير صوم الجزى ويجزي بدموته بالاطعام والكسوة لأنه لا رقي بعد الموت.

(فصل في أحكام النذور جمع نذر وهو بذل معجزة سائلة وحكي فتحها) ويكون مقصدرا بمعناه بخلاف السكون يكون مقصدرا قياسيا (ومعناه) أي النذر (لغة الوعد بخبر أو شرع الزام قربة غير لازمة) محينا (بأصل الشرع) بصيغة (والنذر ضربان) أي نوعان اجمالا (أحدهما) نذر اللجاج ويسمى نذر اللجاج والغضب ويمين اللجاج والغضب ويسمى أيضا نذر الفلق ويمين الفلق لأن الناذر كأنه أغلق الباب على نفسه (بفتح أوله وهو التامادي) أي التطويل (في الخصومة والكراد بهذا النذر) الذي هو نذر اللجاج (أن يخرج مخرج اليمين) أي أن يرد اليمين في قضد النع أو الحنث وتحقق الخبر (بأن يقصد الناذر منع نفسه) أو غيره (من شيء ولا يقصد القربة) لأن مقصد القربة إنما يكون في نذر التبر فصوره النع لنفسه أن يقول ان كنت فلانا فله على كذا وصورة النع لغيره أن يقول ان فعل فلان كذا فله على كذا وصورة الحنث لنفسه أن يقول ان لم أدخل الدار فله على كذا وصورة الحنث لغيره أن يقول ان لم يفعل فلان كذا فله على كذا وصورة تحقيق الخبر أن يقول ان لم يكن الأمر كما قلت أو كما قال فلان فله على كذا (وفيه) أي نذر اللجاج (كفرارة

مساكين كل مسكين مدا) أي رطلا وثلاثا من حنث من غالب قوت بلد الكفر ولا يجزي فيه غير الحب من تمر وأقط. وإنها كور في قوله (أو كسوهم) أي يدفع للكفر لكل من الساكن (نوبا نوبا) أي شيئا يسمى كسوة ما يعتاد لبسه كقميص أو عمامة أو خمار أو كساء ولا يكفي خف ولا قفازان ولا يشترط في القميص كونه صالحا للدفع اليه فيجزي أن يدفع للرجل نوب صغير أو نوب امرأة ولا يشترط أيضا كون الدفع جديدا فيجوز دفعه ملبوسا تذهب قوته (فان لم يجد الكفر شيئا من الثلاثة السابقة) أي فيلزمه صيام (ثلاثة أيام) ولا يجب تناهيا في الأظهر (فصل في أحكام النذور جمع نذر وهو بذل معجزة سائلة وحكي فتحها ومعناه لغة الوعد بخبر أو شرع الزام قربة غير لازمة

عين  
لازمة بأجل الشرع والنذر ضربان أحدهما نذر اللجاج بفتح أوله وهو التامادي في الخصومة والكراد بهذا النذر الذي هو نذر اللجاج مخرج اليمين بأن يقصد الناذر منع نفسه من شيء ولا يقصد القربة وفيه كفرارة



يمين أو ما ألزمه بالنذر  
والثاني نذر المجازاة  
وهو نذر عان أحد هما  
لا يعلقه الناذر على شيء  
كقوله ابتداء الله على  
صوم أو عتق والثاني  
أن يعلقه على شيء  
وأشار له المصنف بقوله  
(والنذر يلزم في المجازاة  
على) نذر (مباح  
وطاعة كقوله) أي  
الناذر (أن شفى الله  
مريضاً) وفي بعض  
النسخ مرضى أو أن كفى  
شرعدوى (فله على  
الناذر أصلي أو صوم أو  
أنصدق ويلزمه) أي  
الناذر (من ذلك) أي  
مما نذره من صلاة أو  
صوم أو صدقة (ما يقع  
عليه الاسم) من الصلاة  
وأقلها ركعتان أو  
الصوم وأقله يوم أو  
الصدقة وهي أقل شيء  
يما يتمم وكذا النذر  
أنصدق بمال عظيم كما  
قال القاضي أبو الطيب  
ثم صرح المصنف  
بمفهوم قوله سابقاً على  
مباح في قوله (ولا نذر  
في معصية) أي لا ينقد  
نذرها (كقوله أن  
قتلت فلانا) غير حق  
(فقه على كذا) وخرج  
بالمعصية نذر المكروه

يمين أو ما ألزمه بالنذر) والقول بالتحخير بينهما هو المتمدن كما رجحه الشيخان (والثاني نذر التحريم  
وهو على قسمين ما يسمى نذر التحريم فقط وهو غير المعلق وما يسمى نذر (المجازاة) أيضاً وهو المعلق على  
شيء كإقال السراح (وهو) أي نذر التحريم (نوعان أحدهما) غير معلق وهو (أن لا يعلقه) أي النذر  
(الناذر على شيء كقوله) أي الناذر (ابتداء) أي في ابتداء الكلام من غير أن يسبق منه تعليق على  
شيء (الله على صوم أو عتق) أو صدقة أو نحو ذلك وكقول من شفى من مرضه الله على كذا الحمد نعم الله  
على من شفى من مرضي (والثاني معلق وهو) أن يعلقه أي النذر (على شيء) مرغوب فيه ومحبوب  
للنفس وهو إما حدوث نعمة أو ذهاب نقمة ولو قال إن شفى الله مريضاً فلي أن أنصدق بدينار فشقي  
جاء دفعه إليه إذا كان لا يلزمه نفقته وكان فقيراً وفي هذا النذر يلزم ما ألزم عينا لكن على التراخي  
أن لم يقدره بوقت معين ولو قال إن فعلت كذا فعلت بكفارة يمين أو كفارة نذر لزمته الكفارة عند وجود  
الصفة ولو قال فعلت يمين فلفو أو فعلت نذر صبح وتحريين قرية وكفارة يمين ولو كان النذر ثلاثة :  
صبيحة ومنذور وناذر وهو لا بد أن يكون مكافئاً مختاراً غير محصور عليه فيما نذره (وأشار له) أي  
للثاني وهو المعلق (المصنف بقوله والنذر يلزم) أي بحسب الوفاء به عند وجود المعلق عليه على التراخي (في  
المجازاة) أي المكافاة (على) تعليق (نذر) على (مباح وطاعة) فالنذر المعلق على مباح أما أن يكون  
المعلق عليه حصول نعمة (كقوله أي الناذر إن شفى الله مريضاً ففي بعض النسخ مرضى) أو أن قدم  
غائبي (أو) يكون المعلق عليه اندفاع نقمة كقوله (أن كفى شرعدوى) أو أن نحو من العزق  
(فله على أن أصلي أو صوم أو أنصدق) أو عتق أو نحو ذلك ومثال النذر المعلق على طاعة أن يقول  
إن صليت الظهر أو أن صمت رمضان أو أن تصدقت لله على كذا (ويلزمه أي الناذر) بعد  
حصول المعلق عليه (من ذلك أي مما نذره) من أي نوع (من صلاة أو صوم أو صدقة) عند الإطلاق  
بأن لا يقيد بقدر معلوم من ذلك (ما يقع) أي يطلق (عليه الاسم من الصلاة وأقلها) في واجب الشرع  
(ركعتان) بالقيام مع القدرة (أو الصوم وأقله يوم) واحد كامل (أو الصدقة وهي أقل شيء يما يتمم)  
ولا يتقدر بخمسة دراهم ولا بنصف دينار وإنما يحمل الإطلاق على أقل واجب من جنسه لأن أقل متمم  
قد يلزمه في الشركة كما إذا كان الثواب مشتركاً بين مائتين مثلاً وجب فيه ربع العشر فالمرجع على  
كل منهم أقل متمم (وكذا لو نذر التصديق بمال عظيم) أي فيجب أقل متمم (كما قال القاضي  
أبو الطيب) ويحمل العظيم على عظيم أيم غاصبه ولو نذر العتق أجزأه رقبة ولو نذره كفارة لوقوع  
الاسم عليها (ثم صرح المصنف بمفهوم قوله سابقاً على مباح في قوله ولا نذر) ينقد (في) فعل  
(معصية أي لا ينقد نذرها) تنحيزاً كأن قال الله على أن أشرب الخمر وتعلقاً (كقوله أن قتلت  
فلانا بغير حق لله على كذا) أي صلاة أو نحوها من كل قرية لم تعين بصل الشرع بخلاف ما لو كان القتل  
بغير حق كأن استحق قتله قوداً فقال إن قتلت فلانا لله على كذا فإن النذر ينقد لأنه ليس معلقاً  
على معصية بخلاف ما لو كان قتله قرية كالحربي فإنه يلزم ما ألزمه وبخلاف ما إذا قصد بقوله إن قتلت فلانا  
فله على كذا منع نفسه من ذلك القتل فإن النذر ينقد ويكون نذر الجأج (وخرج بالمعصية) أي  
بنذرها (نذر المكروه كمنذر شخص صوم الدهر فينقد نذره) أي ذلك الصوم (ويلزمه الوفاء به)  
ويحمل صوم الدهر أن لا يكره له صومه بأن كان قادراً عليه بأن لم يغف به ضرراً أو فوت حق والأفلا  
يصح ويحمل صوم نذر المكروه إذا كان مكرهاً لعارض كصوم يوم الجمعة فإنه ينقد نذره لأن الكراهة  
لعارض الأكراد لا لذات العبادة (ولا يصح أيضاً نذر واجب على العيين) لأنه لا يلزم عينا بل الزام الشرع

كمنذر شخص صوم الدهر فينقد نذره ويلزمه الوفاء به ولا يصح أيضاً نذر واجب على العيين



كالصلاة الخمس أما الواجب على الكفاية ويلزمه كما يقتضيه كلام الروضة وأصلها (ولا يلزم النذر) أي لا ينعقد (على تركه) مباح  
أوفعله فالأول كقوله لا آكل <sup>مباح</sup> (٢٧٨) <sup>مباح</sup> ولا أشرب لبنا وما أشبه ذلك من المباح كقوله لا آكل لبنا (على تركه) مباح

قبل النذر (كالصلاة الخمس) ومنها الجملة (أما الواجب على الكفاية فيلزمه) لا ينعقد نذر لشحول  
القرية التي لم تتمين بأصل الشرع له (كما يقتضيه كلام الروضة وأصلها ولا يلزم النذر أي لا ينعقد على تركه)  
مباح أو فعله فالأول كقوله لا آكل لحما ولا أشرب لبنا وما أشبه ذلك من المباح كقوله لا آكل لبنا (على تركه) مباح  
أو لا أفوم أو لا أعود (والثاني نحو آكل كذا وأشرب كذا) فإذا لم يخالف فلا شيء عليه وقطعا  
(وإذا خالف النذر المباح لزمه كفارة بين على الراجح) في المذهب كاهو الراجح (عند البغوي ونعمه  
الحريز والنهجا) لكن يقتضيه الروضة وأصلها عدم الازم أي عدم لزوم الكفارة وفي شرح المذهب  
الصواب أنه لا كفارة في نذر المعصية ونذر الواجب ونذر المباح ومحل حرمان الخلاف في لزوم الكفارة إذا  
بخالف المباح فيما إذا لم يستكمل النذر للمباح على حث ولا يمنع ولا تحقيق غير وخلا عن الإضافة إلى الله تعالى وإلا  
كان قال إن لم أدخل الدار أو أن كذا لم يكن الأمر كما قلت فليكن آكل لحما أو أشرب لبنا أو نحو  
ذلك أو قال اجتدأ الله على أن آكل اللحم بدلا من الكفارة عند مخالفة نظرا لكونه في معنى الجين في  
الأول ولعنك حرمة الله تعالى في الثاني .

**كتاب أحكام الأفضية والشهادات**

آخرها المصنف إلى هنا لأنها تجري في جميع ما قبلها من معاملات وغيرها وقدم الإيمان عليها لأن القاضي  
تقديم يحتاج إلى التبين (والأفضية جمع قضاء بالمد أو أمارة قضائية وقفت الياء مظهرية لرفع الزائدة فقلت حمزة  
(وهو) أي القضاء لغة أحكام الشيء بكسر المعزة أي إيقانه (وإمضاؤه) أي تنفيذه بحكم شرعي أو  
عرفي (وشرع عاقل الحكم بين خصمين) فأكثر (بحكم الله تعالى) ويحتاج القضاء إلى مؤل وممثل وموكل  
عليه ومحل ولا يوصف وتسمى أركانها (والشهادات جمع شهادة) وهي إخبار عن شيء غير على غيره بلفظ  
خاص (مصدر شهد مأخوذة من الشهود معنى الحضور والقضاء) أي تولى القضاء (فرض كفاية) في حق  
الصالح له في مسافة عدوى دون ما زاد فلا يلزم قبوله ولا طلبه فيه (فان تعين على شخصين) بأن لم يتعد  
نصف الصالح له في الناحية (لزمه) قبوله إن ولأه الإمام ابتداء ولزمه (طلبه) إن لم يول الإمام ابتداء ولو علم عدم  
الاجابة ولو ببذل مال كثير وأن حرم أخذه منه فلا إعطاء جائز والأخذ حرام والبراد بدل مال أو دعي  
ما يكفيه يومه وليته (ولا يجوز) ولا يصح أيضا (أن يلى القضاء) الذي هو الحكم بين الناس (الأمن  
استكمل) أي اجتمعت فيه خمسة عشر وفي بعض النسخ خمسين عشرة خطلة أي أحدها الإسلام فلا تصح  
ولاية الكافر ولو كانت على كافر مثله لأن الكافر ليس من أهل هذه الولاية (قال للوردى وما جرت به عادة  
الولاة من نصب رجل من أهل الذمة) لا حكم بينهم (فتقلد ثمانية أو عشرة) أي سيادة (لا تقلد حكم وقضاء  
ولا يلزم أهل الذمة الحكم بالزواجر) أي ذلك الرجل لأنه ليس له مرتبة الإلزام لأنه لم يصير بذلك التقليد حاكما  
عليهم ولا قاضيا بينهم (بل يلزمهم الحكم) بالترامهم) لذلك الحكم (والثاني والثالث البلوغ والعقل فلا ولاية  
لصبي ومجنون أطبق جنونه أولا) بأن تقطع لنقص غير المكلف (والرابع الحرية) الكاملة (فلا تصح  
ولاية رقيق كله أو بعضه) لنقصه (والخامس الذكورة) فلا تصح ولاية امرأة ولا غنى) مشكل  
أما الغنى الواضح الذكورة فتصح ولايته للقضاء (ولو ولي الغنى حال الجهل) بحاله (فحكم ثم بان  
ذكر أن ينفذ حكمه في المذهب) نظرا للظاهر من حاله ولا يعتبر في الحكم ما في نفس الأمر (والسادس العدالة  
رجل من أهل الذمة

نحو آكل كذا  
وأشرب كذا وألبس  
كذا وإذا خالف النذر  
المباح لزمه كفارة بين  
على الراجح عند البغوي  
ونعمه الحريز والنهجا  
لكن يقتضيه كلام  
الروضة وأصلها عدم  
اللزوم.  
كتاب أحكام  
الأفضية والشهادات  
والأفضية جمع قضاء بالمد  
وهو لغة أحكام الشيء  
وإمضاؤه وشرع عاقل  
الحكومة بين خصمين  
بحكم الله تعالى والشهادات  
جمع شهادة مصدر شهد  
مأخوذة من الشهود  
بمعنى الحضور والقضاء  
فرض كفاية فان تعين  
على شخصين لزمه طلبه  
(ولا يجوز أن يلى  
القضاء الأمن استكمل  
فيه خمسة عشر) وفي  
بعض النسخ خمس  
عشرة خطلة أي أحدها  
(الإسلام) فلا تصح  
ولاية الكافر ولو كانت  
على كافر مثله قال  
الوردى وما جرت به عادة  
الولاة من نصب  
رجل من أهل الذمة

فتقلد ثمانية أو عشرة (ولا يلزم أهل الذمة الحكم بالزواجر) (والثاني والثالث  
البلوغ والعقل) فلا ولاية لصبي ومجنون أطبق جنونه أولا (والرابع الحرية) فلا تصح ولاية رقيق كله أو بعضه (و) الخامس  
(الذكورة) فلا تصح ولاية امرأة ولا غنى ولو ولي الغنى حال الجهل حكم ثم بان ذكر أن ينفذ حكمه في المذهب (و) السادس (العدالة)



وسباني بيانها في فصل الشهادات فلا ولاية لفاسق بشئ لأشبهه له فيه (٢٧٩) (و) السباع (معرفة أحكام الكتاب

والسنة) على طريق  
الاجتهاد ولا يشترط  
حفظه آيات الأحكام  
ولأحاديثها المتعلقة

بها عن ظهر قلب وخرج  
بالأحكام القصص  
والمواظ (و) الثامن

(معرفة الاجماع) وهو

اتفاق أهل الحل والعقد

من أمه محمد صلى

الله عليه وسلم على

أمر من الأمور ولا

يشترط معرفته لكل

فرد من أفراد الاجماع

بل يكفي في المسئلة

التي يفتي بها أو يحكم

فيها أن قوله لا يخالف

الاجماع فيها (و) التاسع

(معرفة الاختلاف)

الواقع بين العلماء (و)

العاشر (معرفة طرق

الاجتهاد) أي كيفية

الاستدلال من أدلة

الأحكام (و) الحادي

عشر (معرفة طرق

من لسان العرب)

من لغة وصرف ونحو

(ومعرفة تفسير كتاب

الله تعالى (و) الثاني

عشر (أن يكون شيعيا)

ولو بصياح في أدته فلا

يصح تولية أصم (و)

الثالث عشر (أن

يكون بصيرا) فلا يصح

تولية أعمى ويجوز توكنه أعور كما قال الروياني (و) الرابع عشر (أن يكون كتابيا) وما ذكره المصنف من اشتراط كون القاضي

وسباني بيانها في فصل الشهادات (وهي صفة متمكنة في النفس تمنع من افتراء الكبار والذائل للناحة (فلا ولاية لفاسق بشئ لأشبهه له فيه) (والمصحيح فلا تصح ولاية فاسق ولو كان الفاسق بمفعول ماله فيه شبهة كوطء أمته المشتركة أو أمة فرعه. (والسابع معرفة) أنواع محال (أحكام الكتاب والسنة) أي الأحاديث وهي كل مانسب للنبي صلى الله عليه وسلم من الأقوال والأفعال والهمم والتقرير (على طريق الاجتهاد) وهي استنباط الأحكام من الكتاب والسنة (ولا يشترط حفظه آيات الأحكام) وهي خمسمائة آية (ولأحاديثها) وتعدد أحاديث الأحكام خمسمائة (المتعلقات بها) أي الأحكام (عن ظهر قلب) بل يكفي أن يعرف محال الأحكام في أبوابها وبرامجها وقت الحاجة إليها لكن يشترط أن يكون له أصل صحيح من كتب الأحاديث كصحيح البخاري ومسلم وسنن أبي داود (وخرج بالأحكام القصص والمواظ) فلا يشترط معرفتها. (والثامن معرفة الاجماع) أي المجموع عليه من الصحابة فمن بعدهم (وهو اتفاق أهل الحل والعقد) أي محل الأمور وعقدها وهم العلماء (من أمة محمد صلى الله عليه وسلم على أمر من الأمور ولا يشترط معرفته لكل فرد من أفراد الاجماع) أي لكل مسألة من المسائل المجمع عليها (بل يكفي) أن يعرف (في المسئلة التي يفتي بها) أن كان تكلم بها على سبيل الفتوى (أو يحكم فيها) أن كان تكلم فيها على سبيل الحكم والالزام (أن قوله لا يخالف الاجماع فيها) أما عليه أنه وافق بعض المتقدمين أو عليه على ظنه أن تلك المسئلة تكلم فيها الأولون بل تولدت في عصره فقط. (والثاسع معرفة الاختلاف الواقع بين العلماء) في الحكم الذي يريده أي معرفة المسائل المختلف فيها بين العلماء ولا يشترط معرفته لكل فرد من أفراد المسائل المختلف فيها بل يكفي معرفة أن قوله في المسئلة التي يفتي فيها لا يخالف أقوال العلماء فيها من الصحابة فمن بعدهم. (والعاشر معرفة طرق الاجتهاد أي كيفية الاستدلال من أدلة الأحكام) أي معرفة الأشياء الأصولية إلى محل ادراك الأحكام الشرعية مع معرفة القياس بأنواعه الثلاثة الأولى والمساوي والأدوية ليعمل بها. (والحادي عشر معرفة طرق من لسان العرب من لغة وصرف ونحو) لأن به يعرف عموم اللفظ وخصوصه وإطلاقه وتقييده وإجماله وبيان وصنع الأمر والنهي والخبر والاستفهام وما أيد منه في فهم الكتاب والسنة فلا يشترط أن يكون متبحرا في هذه العلوم بل يكفي معرفته لجل من كل نوع منها وهو أمر سهل في هذا الزمان فإن العلوم قد كتبت وجمعت (و) معرفة طرق من (تفسير كتاب الله تعالى) ليعرف به الأحكام المأخوذة منه وهذا وما قبله من جملة طرق الاجتهاد. (والثاني عشر) أن يكون شيعيا ولو بصياح في أدته فلا يصح تولية أصم (لا يسمع أصلا فإنه لا يفرق بين اقرار وانكار وإنشاء وإخبار. (والثالث عشر) أن يكون بصيرا فلا يصح تولية أعمى (خلافا للامام مالك ولا تولية من يرى الأشباح ولا يعرف الصور لأنه لا يعرف الطالب من المطلوب فإن كان يعرف الصور إذا قربت منه صح (ويجوز توكنه) أي القاضي (أعور) وهو من يبصر بأحدى عينيه (كما قال الروياني) وكذا من يبصر نهارا فقط دون من يبصر ليلا فقط قاله الأذري، (والرابع عشر) أن يكون كتابيا على أحد وجهين اختاره الأذري والزرکشي لاحتياجه إلى أن يكتب إلى غيره ولأن فيه أمنا من تحريف القاري عليه (وما ذكره المصنف من اشتراط كون القاضي كتابيا وجه مرجوح والإصحح خلافه) أي خلاف هذا الوجه وهو عدم اشتراط كونه كتابيا يشترط كون القاضي ناطقا فلا تصح تولية الأخرس على الصحيح لأنه كالحمار ولا يشترط كونه عارفا بالحساب لتصحيح المسائل الحسابية الفقهية لأن الجهل به لا يوجب الخلل في غير تلك المسائل ولا الحاطة بجميع الأحكام لا يشترط. (والخامس عشر) أن يكون مستقيظا فلا يصح تولية مقفل بأن اختل

تولية أعمى ويجوز توكنه أعور كما قال الروياني (و) الرابع عشر (أن يكون كتابيا) وما ذكره المصنف من اشتراط كون القاضي

كتابيا وجه مرجوح والإصحح خلافه (و) الخامس عشر (أن يكون مستقيظا) فلا يصح تولية مقفل بأن اختل



نظرة أو فكره أملكه أو مرض أو غيره . ولما فرغ الصنف من شروط القاضي شرع في آدائه فقال ( ويستحب أن يجلس ) وفي بعض النسخ أن ينزل أي القاضي (٢٨٠) (في وسط البلد) إذا اتسعت خطته فإن كانت البلد صغيرة نزل حيث شاء

نظرة أو فكره أملكه أو مرض أو غيره) كبلادة وأما تفسير للسنيقظ بكون القاضي قوي الفطنة والجدق والضبط فهو مندوب لاشترط على الراجح ويشترط أيضا أن يكون القاضي كافيا للقيام بأمر القضاء بأن يكون فيه قوة على تنفيذ الحق بنفسه فلا يكون ضعيف النفس عجزا فأن كثيرا من الناس يكون علما دينا ونفسه ضعيفة عن التنفيذ والالزام والبطولة في جانبه بسبب ذلك (ولما فرغ الصنف من) ذكر (شروط القاضي شرع في آدائه) أي في أمور مطاوعة على القاضي مندوبة كانت أو واجبة (فقال ويستحب أن يجلس وفي بعض النسخ أن ينزل أي القاضي) للقضاء (في وسط البلد) ليتسوى أهل في القرب إليه فيساوي كل منهم مع نظيره من جميع الجهات فأول الأطراف يتساوون وكذا من يلهم هذا (إذا اتسعت خطته) أي البلد بأن كانت كبيرة (فإن كانت البلد صغيرة نزل حيث شاء) أن لم يكن هناك موضع معتاد ينزل القضاة (ولا نزل فيه) (ويكون جلوس القاضي) للقضاء (في موضع قسيع) أي واسع لئلا شاذي الحاضرون بضيقه لو كان ضيقا (بارز أي ظاهر للناس بحيث يراه) من أرادته المستوطن والغريب والقوي والضعيف ويكون مجلسه من أذى حر وبرد (بأن يكون في الصيف في مهب الريح وفي الشتاء في كنف) (ولا حجاب له) وفي بعض النسخ ولا حجاب دونه فلو اتخذ حجابا أو بوابا (ولا يقعد) القاضي (للقضاء في المسجد) فإن قفي فيه كرهه فإن اتفق وقت حضوره في المسجد لصلاة أو غيره خصوصه لم يكره فصلها فيه وكذا لو احتاج إلى المسجد لعذر من مطر ونحوه (ويسوي) القاضي وجوبا بين الحصين في ثلاثة أشياء) سبعة (أحدهما التسوية في المجلس فيجلس القاضي الحصين بين يديه) وهو أولى وأجدهما عن يمينه والآخر عن يساره وكون الجلوس على الركبة أولى (إذا استويا شرفا) في الإسلام وأن اختلاف في الفضيلة (أما للسلطان فترفع على النفي في المجلس) وجوبا وكذا في غيره من أنواع الأكرام ويرفع النفي على المرند (والثاني التسوية في) استماع (اللفظ أي الكلام) منهما (فلا يسمع كلام أحدهما دون الآخر) لئلا ينكسر قلبه (والثالث التسوية في الملاحظة) بفتح اللام وسكون الهاء (أي النظر فلا ينظر لأحدهما دون الآخر) لئلا ينكسر قلبه والرابع في دخولها عليه فلا يدخل أحدهما قبل الآخر والخامس في القيام لها فلو كان أحدهما فقط يستحق القيام فيترك القيام له محافظة على التسوية (والسادس في جواب سلامهما إن سلامهما فلا يقصد الرد على أحدهما والبايع في طلاقة الوجه أو عبوسه وسائر أنواع الأكرام فلا يخص أحدهما بشيء منها وإن اختلفوا بفضيلة أو غيرها (ولا يجوز للقاضي أن يقبل الهدية) وإن قلت ومثلها الهبة والضيافة والعارية إن كانت لمنفعة تقابل بأجرة كسكني دار وركوب دابة (من أهل) محل (عمله) بأن مكان من أهل محل ولايته وأهداها إليه في محل ولايته وكذا الوأهدى

ان لم يكن هناك موضع معتاد ينزله القضاة ويكون جلوس القاضي (في موضع) قسيع (بارز) أي ظاهر (لنفس) بحيث يراه المستوطن والغريب والقوي والضعيف ويكون مجلسه من أذى حر وبرد بأن يكون في الصيف في مهب الريح وفي الشتاء في كنف (ولا حجاب له) وفي بعض النسخ ولا حجاب دونه فلو اتخذ حجابا أو بوابا (ولا يقعد) القاضي (للقضاء في المسجد) فإن قفي فيه كرهه فإن اتفق وقت حضوره في المسجد لصلاة أو غيره خصوصه لم يكره فصلها فيه وكذا لو احتاج إلى المسجد لعذر من مطر ونحوه (ويسوي) القاضي وجوبا بين الحصين في ثلاثة أشياء) سبعة (أحدهما التسوية في المجلس فيجلس القاضي الحصين بين يديه) وهو أولى وأجدهما عن يمينه والآخر عن يساره وكون الجلوس على الركبة أولى (إذا استويا شرفا) في الإسلام وأن اختلاف في الفضيلة (أما للسلطان فترفع على النفي في المجلس) وجوبا وكذا في غيره من أنواع الأكرام ويرفع النفي على المرند (والثاني التسوية في) استماع (اللفظ أي الكلام) منهما (فلا يسمع كلام أحدهما دون الآخر) لئلا ينكسر قلبه (والثالث التسوية في الملاحظة) بفتح اللام وسكون الهاء (أي النظر فلا ينظر لأحدهما دون الآخر) لئلا ينكسر قلبه والرابع في دخولها عليه فلا يدخل أحدهما قبل الآخر والخامس في القيام لها فلو كان أحدهما فقط يستحق القيام فيترك القيام له محافظة على التسوية (والسادس في جواب سلامهما إن سلامهما فلا يقصد الرد على أحدهما والبايع في طلاقة الوجه أو عبوسه وسائر أنواع الأكرام فلا يخص أحدهما بشيء منها وإن اختلفوا بفضيلة أو غيرها (ولا يجوز للقاضي أن يقبل الهدية) وإن قلت ومثلها الهبة والضيافة والعارية إن كانت لمنفعة تقابل بأجرة كسكني دار وركوب دابة (من أهل) محل (عمله) بأن مكان من أهل محل ولايته وأهداها إليه في محل ولايته وكذا الوأهدى

التسوية في (اللفظ) أي الكلام فلا يسمع كلام أحدهما دون الآخر (والم الثالث) التسوية في (الحفظ) أي النظر فلا ينظر لأحدهما دون الآخر (ولا يجوز) للقاضي (أن يقبل الهدية من أهل عمله)



فان كانت الهدية في غير عمله من غير أهله لم يحرم في الأصح وان أهدى إليه من هو في محل ولايته وله خصومة ولاعادة له بالهدية قبلها حرم عليه قبولها (ويجوز للقاضي القضاء) أي بكرهه ذلك (في عشرة مواضع) وفي بعض النسخ أحوال (٢٨١)

(عند القصب) وفي

بعض النسخ في القصب

قال بعضهم وإذا أخرجه

القصب عن حالة

الاستقامة حرم عليه

القضاء حينئذ

(والجوع) والنسب

المفرط (والعطين

ومشدة الشهوة والحزن

والفرح المفرط وعند

المرض) أي المولم

(ومدافعة الأخشين)

أي البول والغائط

(وعند الغنا) و

عند (شدة الحر

والبرد) والغضب الجامع

لهذه العشرة وغيرها

أنه يكره للقاضي القضاء

في كل حال يسوء خلقه

وإذا حكم في حال مما

تقدم فقد حكمه مع

الكره (ولا يسأل)

وجوباً أي إذا جلس

الحصان بين يدي

القاضي لا يسأل (المدعى

عليه الأبعد كمال) أي

بعد فراغ المدعى من

(الدعوى) الصحيحة

وحينئذ يقول القاضي

للمدعى عليه أخرج من

دعواه فان أقر بما

ادعى عليه به لزمه

ما أقر به ولا يفيد بعد

ذلك الرجوعه وان

له من هو من غير محل ولايته في محل ولايته وكذا لو أرسلها مع رسول ولم يدخل بها فيحرم قبولها على الصحيح (فان كانت الهدية في غير محل عمله) بان كان القاضي في غير محل ولايته وقت الهدية سواء كانت من أهل محل ولايته أو (من غير أهله لم يحرم) قبولها من لا خصومة له (في الأصح وان أهدى إليه من هو في محل ولايته) ولو كان القاضي في غير محل ولايته وقت الهدية (وله خصومة) سواء كان من يهدي إليه قبل الولاية أم لا أولم يكن له خصومة (و) لكن (لإعادة له بالهدية قبلها) أي قبل ولايته (حرم عليه قبولها) أي الهدية لأنها في الصورة الأولى تدعو إلى الميل إليه في الثانية في محل ولايته فكيفها العمل ظاهر وان كان يهدي قبل ولايته ولا خصومة له يجوز قبولها ان كانت الهدية بقدر العادة والأولى أن ينسب عليها فان زادت على العادة حرم قبولها ومتى حرم قبولها لم يملكها ويجب ردّها لملكها فان تعذر فبعضها في بيت المال (و) يجنب القاضي القضاء أي بكرهه (ذلك) أي القضاء (في عشرة مواضع وفي بعض النسخ أحوال) الأول (عند القصب) أي غير الشديد (وفي بعض النسخ في القصب) أي في حال القصب (قال بعضهم) وإذا أخرجه القصب عن حالة الاستقامة أي الاعتدال (حرم عليه القضاء حينئذ) ومع ذلك نفذ حكمه حينئذ لاسيما إذا اضطر إليه في الحال (و) الثاني عند (الجوع) والنسب (المفرط) والثالث عند (العطين) والمفرط (و) الرابع عند (شدة الشهوة) أي التوقان إلى النكاح (و) الخامس عند (الحزن) للمفرط في مصيبة أو غيرها (و) السادس عند (الفرح المفرط) (و) السابع (عند المرض أي المولم) والثامن عند (مدافعة الأخشين) اجتماعاً أو انفارداً (أي البول والغائط) وكذا الرابع (و) التاسع (عند غلبة الغنا) (و) العاشر (عند شدة الحر) (و) الحادي عشر (عند شدة البرد) وعند الخوف الزعج وعند السامة والتعب (والغضب الجامع لهذه العشرة وغيرها) مما ذكره المصنف (أنه يكره للقاضي القضاء في كل حال يسوء خلقه) أي يجعل الخلق سبباً فيغير خلقه وينقص عقله (وإذا حكم في حال مما تقدم فقد حكمه مع الكراهة) لأنها لا يخرج (ولا يسأل) القاضي (وجوباً أي إذا جلس الحصان بين يدي القاضي لا يسأل المدعى عليه الأبعد كمال) أي بعد فراغ المدعى من (الدعوى) الصحيحة (و) يسقط لصحة كل دعوى شئت شروط : الأول أن تكون معلومة غالباً بأن يفصل المدعى ما يدعيه ومن غير الغالب أن تكون معلومة كالمدعى بالتمتع والنفقة والكسوة والأقرار بمجهول والرضخ في الغنمية . والثاني أن تكون ملزمة . والثالث أن يعنى مدعى عليه . والرابع والخامس أن يكون لكل من المدعى والمدعى عليه غير خزي لا أمان له مكافأ أو سكران . والسادس أن لا تناقضها دعوى أخرى (وحينئذ) أي حين اذفرغ المدعى من الدعوى الصحيحة (يقول القاضي للمدعى عليه) ولو بلا طلب المدعى (أخرج) أي انفصل (من دعواه) إما بالأقرار أو بالانكار (فان أقر بما ادعى عليه به) حقيقة أو حكماً بأن حلف المدعى الثمين المردودة (لزمه ما أقر به) ولا يحتاج إلى حكم القاضي بالزوم بعد الأقرار بخلاف البينة فيحتاج إلى حكم القاضي بعدها (ولا يفيد بعد ذلك الرجوعه) لأنه لا يقبل الانكار بعد الأقرار (وان أنكر ما ادعى به عليه فلا يقضي أن يقول للمدعى الذي بينة أو شاهد مع عينك ان كان الحق مما ثبت بشاهد وعين) وهو ما كان القصد منه المال ويجوز للقاضي أن يسكت بل الأولى السكوت ان علم أن المدعى يعلم بذلك وان شك في علمه بذلك فلا يقول له أولى وان علم شهادته وجب اعلامه به (ولا يحلفه وفي بعض النسخ ولا يستحلفه أي لا يحلف القاضي

(٣٦ - قوت الحبيب الغريب) أنكر ما ادعى به عليه فلا يقضي أن يقول للمدعى الذي بينة أو شاهد مع عينك ان كان الحق مما ثبت بشاهد وعين (ولا يحلفه) وفي بعض النسخ ولا يستحلفه أي لا يحلف القاضي



المدعى عليه) أى لا يجوز له أن يأمره بالحلف (الأبعد سؤال المدعى) أى طلبه (من القاضى أن  
 يحلف المدعى عليه) فلو حلفه قبل طلب المدعى يحلفه لم يتدبره وكذا لو حلف المدعى عليه بعد  
 طلب المدعى وقبل تحليف القاضى وعلم من ذلك أنه لا يجوز للقاضى الحكم على المدعى عليه بالنكول  
 إذا امتنع من اليمين قبل طلب المدعى منه الحكم عليه وهو كذلك على الأصح فى الروضة (ولا  
 يلحق القاضى خصما) منهما (حجة) يلقب بها على خصمه (أى لا) يجوز له ذلك التلقين لأضراره  
 بالخصم الآخر بأن (يقول لكل من الخصمين قول كذا وكذا) فى حال الدعوى (أما استفسار  
 الخصم) أى طلب تفسيره لدعواه غير المفصلة (فجائز كان يدعى شخص قتلًا على شخص) إجمالاً  
 فنهذه دعوى غير مفصلة فيسأل القاضى استفسالاً عنها (فيقول القاضى للمدعى قتل عمداً أو خطأً)  
 أو شبه عمداً ولا يجوز للقاضى أن يلقن الشاهد الشهادة بأن يقول له قل أشهد أن فلان على فلان  
 كذا أما تكميله كيفية أداء الشهادة فيجوز وذلك بأن يقول له كيفية الشهادة أن تأبى بلفظ أشهد  
 ونأبى بالمشهود عليه مجروراً بـعلى وبالمشهود له مجروراً باللام (ولا يفهمه) أى واحداً منهما (كلاماً)  
 يعرف به كيفية الدعوى وكيفية الجواب من اقرار أو انكار لأضراره بخصمه (أى لا يعلمه) أى  
 واحداً من الخصمين قبل الشروع فى الدعوى (كيف يدعى) بأن يقول له كيفية الدعوى كذا  
 وكذا وكيفية الجواب كذا وكذا من غير أن يلقنه عند الدعوى فلا يفهم سابق على الدعوى  
 (وهذه المسئلة) أى قول المصنف ولا يفهمه كلاماً (ساقطة فى بعض نسخ المتن) استثناء عنها بما  
 قبلها لأنه يراد بالتلقين ما يشمل التفهيم ويتدب للقاضى دعاؤها إلى صلح يرجي وبوجزله الحكم  
 يوماً أو يومين برضاها (ولا يتعنت بالشهادة) أى لا يشق عليهم (وفى بعض النسخ ولا يتعنت شأها  
 كان يقول القاضى له كيف تحملت الشهادة (ولعلك ماشهت) أو يقول لم شهدت أى لأجرة أو حسبة  
 أو يقول ما شهدك الشهادة قال بعضهم أن ذلك المذكور كله ليس تعنتاً بل التمتع أن يقول فى أى زمان  
 فى أى مكان مثلاً وأن يقول فى شهادة القتل قتلته بسيف أو سكين أو سهم وفى أى مكان وفى أى زمان  
 ومن التمتع أيضاً أن يستقصى منه أموراً يشق عليه قربها يودى التمتع إلى تركهم الشهادة  
 فيضطرر الخصم المشهود له بذلك ولا يجوز للقاضى أن يصرخ على الشاهد ولأنه يزجره (ولا يقبل  
 الشهادة إلا من أى شخص ثبت عدالته) عندنا كم سواء كان عند هذا الحاكم أو غيره وذلك  
 إذا لم يعرف القاضى عدالة الشاهد ولا فسقه ويسمى حينئذ عدلاً باطناً (فإن عرف القاضى عدالة  
 الشاهد عمل بشهادته) أى قبلها ولا يحتاج إلى تعديل وإن طلبه الخصم وهذا من نوع القضاء يعلم  
 الحاكم فيشترط كونه شهادته نعم لا يعمل بشهادته إن كان أصله أوفرعه (أو عرف فسقه رد شهادته)  
 ولا يحتاج إلى بحث عنه كمن استفاض فسقه بين الناس فإنه لا يحتاج للبحث عنه (فإن لم يعرف عدالته  
 ولا فسقه طلب منه التزكية) وجوباً سواء ظن من الخصم فيه أو سكت لأن الحكم بشهادته يتوقف على  
 عدالته وهي لا تثبت عند عدم علم القاضى إلا بالينة وإذا ثبت عدالة الشاهد بالينة ثم شهد فى واقعة  
 أخرى فإن قصر الزمان لم يحتاج إلى تعديله ثانياً بل يحكم بشهادته من غير تعديل وإن طال الزمان فلا يصح  
 أنه يطلب تعديله ثانياً لأن طول الزمان يغير الأحوال ويجتهد الحاكم فى طول الزمان وقصره ومحل  
 الخلاف فى طول الزمان إذا لم يكن من المرتين للشهادة عند القاضى والأفلا يجب طلب التعديل  
 قطعا (ولا يكتفى فى التزكية قول المدعى عليه أن الذى شهد على عدل) لأن الاستزكاة حق لله تعالى  
 فلا يكتفى فيه بقوله (بل لابد من احضار من يشهد عند القاضى بعد التزكية) أى بل يتخذ القاضى  
 من كين ويكتب لكل منهما ما يميز الشاهد والمشهد له والمشهد عليه من الأسماء والكنى والحراف

وغیرها

المدعى عليه (الأبعد  
 سؤال المدعى) من  
 القاضى أن يحلف  
 المدعى عليه (ولا يلحق  
 القاضى) (خصما حجة)  
 أى لا يقول لكل من  
 الخصمين قول كذا  
 وكذا أما استفسار  
 الخصم فجائز كان يدعى  
 شخص قتلًا على شخص  
 فيقول القاضى للمدعى  
 قتل عمداً أو خطأً (ولا  
 يفهمه كلاماً) أى لا يعلمه  
 كيف يدعى وهذه  
 المسئلة ساقطة فى بعض  
 نسخ المتن (ولا يتعنت  
 بالشهادة) وفى بعض  
 النسخ ولا يتعنت  
 شأها كان يقول  
 القاضى له كيف تحملت  
 ولعلك ماشهت (ولا  
 يقبل الشهادة إلا من)  
 أى شخص (ثبت  
 عدالته) فإن عرف  
 القاضى عدالة الشاهد  
 عمل بشهادته أو عرف  
 فسقه رد شهادته فإن لم  
 يعرف فسقه عدالته ولا  
 فسقه طلب منه التزكية  
 ولا يكتفى فى التزكية قول  
 المدعى عليه أن الذى  
 شهد على عدل بل لابد  
 من احضار من يشهد  
 عند القاضى بعد التزكية



وغيرها ويكتب أيضا للشهود به من قدرين أو عين أو غيرهما ويعتبر سراً لكل واحد منهما ما كتبوا  
 يعلم أحدهما بالآخر ليسأل عن حال الشاهد من العارفين بحاله من الأصحاب أو الجيران فيسأل كل منهما  
 عن حال الشاهد من ذكر في قبول شهادته في نفسه وهل بينه وبين المشهود له أو الشهود عليه ما يمنع شهادته  
 من قرابة أو عداوة ثم يأتي بكل منهما إلى القاضي ويخبره بما عليه من حال الشاهد بلفظ شهادة (فيقول  
 أشهد) على شهادة للزكيين (أنه) أي الشاهد (عدل) وأن لم يقل لي وعلى إلا أن زيادة ذلك تأكيد  
 (ويعتبر في الزكي شروط الشاهد من العدالة وعدم العداوة وغير ذلك) كاستفاء التهمة فلا تقبل زكية  
 الأصل للفرع وعكسه (ويستترط مع هذا) أي شروط الشاهد (معرفة) أي الزكي (بأسباب الجرح  
 والتعديل) لا أنه يشهد بهما (وخبرة باطن من عدله) أو تجرحه أي معرفة ذلك (بصحة) أي بطول  
 للعائنة خصوصاً في السفر (أو جوار) لا أنه يعرف به صاحب الشخص من مناسبه (أو معاملة) في الدراهم  
 والدنانير ويجب ذكر سبب الجرح كالزنا والسرقة للاختلاف فيه بخلاف سبب التعديل فلا يجب ذكره  
 لأن الأصل العدالة (ولا يقبل القاضي شهادة عدو على عدوه) بخلاف شهادته له فانها تقبل إذ لا تهمة  
 كقائل الشاعر:

ومصلحة شهدت لها ضرتها \* والفضل ما شهدت به الأعداء  
 (والمراد بعدو الشخص من يفضيه) أي من يتحيز له فرجه ويفرح لحزنه والمراد بالعداوة العداوة  
 الدينية الظاهرة ويكتفي بما يدل عليها كالحصانة ولا يصح عداوة الدين فتقبل شهادة المسلم على الكافر  
 لا عكسه وتقبل شهادة النسي على المبتدع (ولا يقبل القاضي شهادة والد أو علة لولده وفي بعض النسخ  
 لمولوده أي وإن سئل ولا شهادة ولي لولده وإن علا) لا تهمة نعم لو ادعى القاضي أو الإمام مال لبيت  
 المال فشهد له بصله أو فرعه قبلت شهادته لعدم المدعى به على المسلمين (أما الشهادة عليهم فتقبل)  
 لا استفاء التهمة الآن كان بينه وبين أصله أو بينه وبين فرعه عداوة فلا تقبل الشهادة لهما ولا  
 عليهما (ولا يقبل كتاب قاض إلى قاض آخر) أي لا يعمل القاضي المكتوب إليه بمجرد الكتاب  
 (في جنس الأحكام) أو في سماع بينة (الأبعد شهادة شاهدين) عدلي شهادة (شاهدان على القاضي  
 الكتاب) أي الذي كتب الكتاب (بما فيه أي الكتاب) من الحكم على الغائب (عند القاضي) المكتوب  
 إليه (بعد إحضار الخصم عنده) وذلك لأن الاعتناء بآهله على شهادتهما لا على الكتاب لأن سنة حق  
 لوضعه أو أمحيه فيه أو أخالفه بالميرة ثم لا بالكتاب والمراد بهما شاهدان غير شاهدي الحق أمهما  
 فلا يذهبان إلى القاضي المكتوب إليه وإنما اللذان يذهبان شاهداً الحكم (وأشار للمنفذ بذلك)  
 أي بقوله ولا يقبل كتاب قاض إلى آخره (إلى أنه) أي الشأن إذا ادعى شخص على شخص غائب عن البلد  
 (بمال وثبت المال عليه) بأن أقام المدعى الحجة عليه وحلف يمين الاستظهار وحكم به الحاكم (فإن  
 كان له مال حاضر) في محل عمل القاضي (قضاء القاضي منه) أي ذلك المال نابة عن الغائب فإن  
 القاضي يثوب عنه لغيبته (وإن لم يكن له مال حاضر) في محل عمل القاضي (وسأل المدعى انتهاء  
 الحال إلى قاضي بلد الغائب) بالحكم أو ببيع البيت (أجاب له ذلك) أي لانتهاء المذكور (وفسر الأصحاب  
 أي أصحاب الشافعي) انتهاء الحال) من قاضي بلد الحاضر إلى قاضي بلد الغائب (بأن يشهد قاضي بلد  
 الحاضر عدلين) غير العدلين شاهدين بالحق (بما ثبت عنده) أي ذلك القاضي (من الحكم على  
 الغائب) وسن مع الأشهاد كتاب به يذكر فيه ما جرى عنده وما عجز الخصمين ذا الحق والغائب الذي  
 عليه الحق ويسن ختمه بنحو شمع بعد قراءته عليهما بحضوره ويقول أشهد كما أتت كتبت إلى  
 فلان بما سمعنا وسمعنا خطبهما فيه ولا يكتفي أن يقول أشهد كما أن هذا خطي وأن ما فيه حكمي ويدفع  
 مدلين توليكتان عدلين

مع هذا معرفته  
 بأسباب الجرح والتعديل  
 وخبرة باطن من عدله  
 بصحة أو جوار أو  
 معاملة (ولا يقبل)  
 القاضي (شهادة عدو  
 على عدوه) والمراد بعدو  
 الشخص من يفضيه  
 (ولا) يقبل القاضي  
 (شهادة والد) وإن  
 علا (لولده) وفي  
 بعض النسخ لمولوده  
 أي وإن سئل (ولا)  
 شهادة (ولي لولده)  
 وإن علا أما الشهادة  
 عليهما فتقبل (ولا  
 يقبل كتاب قاض إلى  
 قاض آخر في الأحكام  
 الأبعد شهادة شاهدين  
 يشهدان على القاضي  
 الكتاب) بما فيه  
 أي الكتاب عند  
 المكتوب إليه وأشار  
 المنصف بذلك إلى أنه  
 إذا ادعى شخص على  
 شخص غائب بمال  
 وثبت المال عليه فإن  
 كان له مال حاضر فعنه  
 القاضي منه وإن لم  
 يكن له مال حاضر  
 وسأل المدعى انتهاء  
 الحال إلى قاضي بلد  
 الغائب أجاب له ذلك  
 وفسر الأصحاب انتهاء  
 الحال بأن يشهد قاضي  
 بلد الحاضر عدلين بما ثبت عنده من الحكم على الغائب



وصفة الكتاب : بسم الله الرحمن الرحيم (٢٨٤) حضر عندنا فانا الله وآبائك فلان وادعى على فلان الغائب القيم في بلدك

لشاهدين نسخة أخرى بلاختم لبطالها للتدكر عند الحاجة ولو حكم بحضورهما ولم يشهدا على الحكم فلهما الشهادة ببلدك لأن الحكم بحضورهما بمنزلة الشهادة (وصفة الكتاب) أي كيفية الكتاب (بسم الله الرحمن الرحيم حضر عندنا فانا الله وآبائك فلان) كزيد (وادعى على فلان) كبكر (الغائب القيم في بلدك بالشئ والفلاي) أي بدين مثلا (وأقام) أي المحكوم له (عليه) أي المحكوم عليه (شاهدين) وهما فلان وفلان وقعدلا عندي فإن كانت الحجة شاهدا وبينا وجب بيانها هذا إذا كان الانهاء تحكما استغنى عن تسمية الشهود وإن كان الانهاء شماع الحجة فلا بد من تسميتها إن لم يعدلها والاقله ترك تسميتها (وحلفت الدعي) أي الاستظهار وذلك بعد اقامة الحجة وتعديلها بحلف احتياطا للغائب أن الحق عليه بلزامة أدائه (وحكمت له) أي الدعي (بالمال) فاستوفى أنت وهذا في انتهاء الحكم وأما في انتهاء شماع الحجة فالذي يحكم هو قاضي بلد الغائب ثم يستوفي الحق (وأشهدت بالكتاب فلانا وفلانا) أي ليؤديا الشهادة بما فيه عندك (وبسترت في شهود الكتاب والحكم) لافي شهود الحق (ظهور عدالتهم عند القاضي المكتوب اليه) فيطلب وجوباً تركيهم عنده فلا بد من تعديلهم عنده (ولاتبنت عدالتهم عنده) أي عند القاضي المكتوب اليه (بتعديل القاضي الكاتب اليهم) لأنه تعديل قبل أداء الشهادة ولأنه تعديل المدعي شهوده ولأن الكتاب إنما ثبت بقولهم فلو ثبتت به عدالتهم لثبت بقولهم وللشاهد لا يركى نفسه وإنما شهود الحق فيعتبر بتعديلهم عند القاضي الكاتب .

(فصل في أحكام القسمة وهي بكسر القاف) في أحكام القسمة وهي بكسر القاف الاسم (أي اسم مصدر لا قسم مأخوذ من قسم الشئ) قسما بفتح القاف وهي لغة (وشرعا تميز بعض الانصاء من بعض بالطريق الآتي) أي الذي هو تميز الانصاء بالكل أو غيره (ونفقت القاسم النصوب من جهة القاضي) أو من جهة الامام (إلى سبعة وفي بعض النسخ إلى سبع شرائط) بل إلى أكثر (الإسلام والبلوغ والعقل والحرية والذكورية والعدالة و) علم (الحساب) وعلم المساحة ويستترط فيه أيضا السمع والبصر والنطق والصبط وعدم تهمة بأن لا يكون هناك عداوة لأصلية ولا فرعية ولا سيديّة وكونه غنيا عن الطمع حتى لا يرتب ولا يحون ويسن فيه تعرفته بتقدير قيم الأشياء فإن لم يعرفه شال بتعدلين عنه (فمن أنصف بضد ذلك) أي المذكور من الشر وط (لم يكن قايما) لأن القسم ولاية والتبصيف بضد ذلك ليس من أهل الولايات (وأما إذا لم يكن القاسم منصوبا من جهة القاضي) أو الامام بل كان منصوبا من جهة الشر كاه (فقد أشار إليه المصنف بقوله فان تراضى وفي بعض النسخ تراضيا الشر كان) أو الشر كاه (بمن يقسم بينهم المال للشرك لم يفتقر في هذا القسم) بالبناء لمجهول (إلى ذلك أي إلى جميع الشر وط السابق) بل يستترط فيه التكليف مطلقا والعدالة إن كان في الشر كاه محجور عليه وأراد القسمة له ولله وهذا إذا لم يحكموا الشخص القاسم في القسمة فالهكم محجور الامام أو القاضي حينئذ يستترط فيه الشر وط المذكورة (واعلم أن القسمة على ثلاثة أنواع) قسمة الافراز وقسمة التعديل وقسمة الإد فضايط قسمة الافراز أن تكون في مستوي الاجزاء صورة وقسمة مثلثا أو متقوما وخياط قسمة التعديل أن تكون فيها اختلفت أجزاؤه في الصورة والقيمة أو في أحدهما وقسمة الرد هي ما يحتاج في قسمته إلى رد مالي أجنبي كما قال الشارح (أحدها القسمة بالاجزاء) أي بالنظر للأجزاء المتساوية وهي افراز حتى كل من الشر كاه فيحجز الممتنع منها عليها لا ضرر عليه فيها (وتسمى قسمة المشابهات) لأن الأجزاء في هذه القسمة متشابهة قيمة وصورة (قسمة) التقومات المتساوية في القيمة والصورة كدار متفقة الأبنية بأن كان في جانب منها بيت وصفه الجانب الآخر كذلك والعروة مستوية الأجزاء والأرض متشابهة الأجزاء في القوة والضعف

بالشئ والفلاي وأقام عليه شاهدين وهما فلان وفلان وقد عدلا عندي وحلفت الدعي وحكمت له بالمال وأشهدت بالكتاب فلانا وفلانا وبسترت في شهود الكتاب والحكم ظهور عدالتهم عند القاضي المكتوب اليه ولا ثبت عدالتهم عنده بتعديل القاضي الكاتب اليهم .

(فصل في أحكام القسمة وهي بكسر القاف) في أحكام القسمة وهي بكسر القاف الاسم من قسم الشئ قسما بفتح القاف وهي لغة قسما بفتح القاف وشرعا تميز بعض الانصاء من بعض بالطريق الآتي (ويفتقر القاسم النصوب من جهة القاضي أو من جهة الامام إلى سبعة وفي بعض النسخ إلى سبع شرائط) بل إلى أكثر (الإسلام والبلوغ والعقل والحرية والذكورية والعدالة و) علم (الحساب) وعلم المساحة ويستترط فيه أيضا السمع والبصر والنطق والصبط وعدم تهمة بأن لا يكون هناك عداوة لأصلية ولا فرعية ولا سيديّة وكونه غنيا عن الطمع حتى لا يرتب ولا يحون ويسن فيه تعرفته بتقدير قيم الأشياء فإن لم يعرفه شال بتعدلين عنه (فمن أنصف بضد ذلك) أي المذكور من الشر وط (لم يكن قايما) لأن القسم ولاية والتبصيف بضد ذلك ليس من أهل الولايات (وأما إذا لم يكن القاسم منصوبا من جهة القاضي) أو الامام بل كان منصوبا من جهة الشر كاه (فقد أشار إليه المصنف بقوله فان تراضى وفي بعض النسخ تراضيا الشر كان) أو الشر كاه (بمن يقسم بينهم المال للشرك لم يفتقر في هذا القسم) بالبناء لمجهول (إلى ذلك أي إلى جميع الشر وط السابق) بل يستترط فيه التكليف مطلقا والعدالة إن كان في الشر كاه محجور عليه وأراد القسمة له ولله وهذا إذا لم يحكموا الشخص القاسم في القسمة فالهكم محجور الامام أو القاضي حينئذ يستترط فيه الشر وط المذكورة (واعلم أن القسمة على ثلاثة أنواع) قسمة الافراز وقسمة التعديل وقسمة الإد فضايط قسمة الافراز أن تكون في مستوي الاجزاء صورة وقسمة مثلثا أو متقوما وخياط قسمة التعديل أن تكون فيها اختلفت أجزاؤه في الصورة والقيمة أو في أحدهما وقسمة الرد هي ما يحتاج في قسمته إلى رد مالي أجنبي كما قال الشارح (أحدها القسمة بالاجزاء) أي بالنظر للأجزاء المتساوية وهي افراز حتى كل من الشر كاه فيحجز الممتنع منها عليها لا ضرر عليه فيها (وتسمى قسمة المشابهات) لأن الأجزاء في هذه القسمة متشابهة قيمة وصورة (قسمة) التقومات المتساوية في القيمة والصورة كدار متفقة الأبنية بأن كان في جانب منها بيت وصفه الجانب الآخر كذلك والعروة مستوية الأجزاء والأرض متشابهة الأجزاء في القوة والضعف

وليس (بمن يقسم بينهم) المال للشرك (لم يفتقر) في هذا القسم (إلى ذلك) أي إلى الشر وط السابق . واعلم أن القسمة على ثلاثة أنواع أحدها القسمة بالاجزاء وتسمى قسمة المشابهات كيفية



وليس فيها نحو زرع وتقسيم وحدها ولو إحصاءاً أو قسمه (الثلاث من حبوب وغيرها) كدرهم وأدهان (فتجزأ الانصباة كل في مكيل) كالحبوب (ووزناني موزون) كالدرهم والأدهان (وذراعاني مدر وع) كالارض والقماش وعدا في معدود كاللبن المصروب (ثم بعد ذلك) أي تجزئة الانصباة (بقرع بين الانصباة ليتبين لكل نصيب منها لواحد من الشركاء) في هذا النوع وغيره من بقية الأنواع ويجوز أن يتفقا على أن يأخذ أحدهما أحد الجانبين والآخر الآخر بأخذ أحدهما النفس والآخر الحسب مع التعديل بالقيمة أو رد قسط الزائد من القيمة من غير إقراغ (وكيفية الإقراغ أن تؤخذ ثلاث رفاع متساوية) أو أكثر بعدد الانصباة ان استوت (ويكتب في كل رقعة منها اسم شريك من الشركاء) كزيد وخالد وبكر (أو) يكتب في كل رقعة (جزء من الأجزاء يخرج عن غيره) أي الجزء (منها) أي الأجزاء بخلاف أو غيره بأن يكتب الجزء الشرقي في رقعة والغربي في أخرى والقبلي في أخرى والحبرية في كتابة السماء والأجزاء أو تعيين من يبدأ بها من الشركاء أو الأجزاء منوط بنظر القاسم (وبخرج تلك الرقاب في بنادق متساوية) في مصورة بدنيا (من طين مثلا) أي أوشع (بعد تحفيف) أي الطين (ثم توضع) أي تلك البنادق (في حجر من يحضر الكتابة والإدراج) ويستحب كون قليل القطنة لتعد الحيلة الأولى كونه صلبا لعدم اتهمه وله البقاء بأي نصيب أو شريك شاء (ثم يخرج من لم يحضرهما) أي الكتابة والإدراج (رقعة على الجزء الأول من تلك الأجزاء) كان يقول لكاسم خذ هذه الرقة للجزء الأول (ان كتبت أسماء الشركاء في الرقاب كزيد وخالد وبكر فيعطى) أي الجزء الأول (من خرج اسمه في تلك الرقة) كزيد (ثم يخرج رقة أخرى على الجزء الذي يلي الجزء الأول) كأن يقول خذ هذه الرقة للجزء الثاني (فيعطى) أي الجزء الذي يلي الأول (من خرج اسمه في الرقة الثانية) كخالد (ويتعين الجزء الباقي الثالث) كبير من غير حاجة إلى إخراج الرقة الثالثة (ان كان الشركاء ثلاثة) فان كانوا أكثر من ثلاثة كأربع أخرجت الرقة الثالثة وتعين الجزء الباقي للأربعة وهكذا (أو يخرج من لم يحضر الكتابة والإدراج رقة على اسم زيد مثلا) كان يقول خذ هذه الرقة لزيد (ان كتبت في الرقاب أجزاء الانصباة) كالجزء الشرقي والغربي والقبلي (ثم على اسم خالد ويتعين الجزء الباقي الثالث) كبير فان اختلفت الانصباة كيف وثقت وسدن جزئي فما يقسم على أقلها وهو السدس فيكون ستة أجزاء ثم بعد ذلك فاما أن يكتب الأسماء في ثلاث رفاع بعدد أسماء الشركاء أو سب بأن يكتب اسم من له النصف في ثلاث واسم من له الثلث في اثنتين واسم من له الكسب في واحدة ثم يخرج على الأجزاء واما أن يكتب الأجزاء في ست رفاع ويخرج على الأسماء ويحتجب وجوبا في الصورتين تفريق حصّة واحدا إذا كان للقسوم عقارا كالطور ونحوها بخلاف المنقول لأن ضرر التفريق أعظم وفي العقار دون المنقول ومعنى اجتناب التفريق في كتابة الأسماء أن لا يبدأ بالإخراج على الجزء الثاني والخامس بل يبدأ بالجزء الأول فان خرج له اسم صاحب النصف أخذ هو والثمن بعده وان خرج له اسم صاحب الثلث أخذ هو والثمن عليه وان خرج له اسم صاحب السدس أخذ هو وحده ثم يتم الإخراج في الجميع ومعنى اجتناب التفريق في كتابة الأجزاء أن لا يبدأ بصاحب السدس لأنه اذا بدأ به حينئذ فر بما خرج له الجزء الثاني والخامس فيتفرق ملك من له النصف أو الثلث فيبدأ بمن له النصف مثلا فان خرج على اسمه الجزء الأول والثاني أعطاه جميع الثلث ويتبيّن لمن له الثلث فان خرج على اسمه الجزء الرابع أعطاه مع الخامس ويتعين السادس لمن له السدس (النوع الثاني القسمة بالتعديل للسهم وهي) أي (الانصباة) بان تقوم السهام (بالقيمة) وهذا النوع أشبع كالنوع الثالث لأن كلام من الشريكين باع ما كان يملك من نصيب الآخر بما كان لاخر من نصيبه وأما

الرفاع أجزاء الانصباة ثم على اسم خالد ويتعين الجزء الباقي الثالث . النوع الثاني القسمة بالتعديل



دخلة الأجزاء للحاجة ( كأرض تختلف قيمة أجزائها بقوة أنبات أو قرب ماء ) أو باختلاف ما فيها  
 ثلثها فيجعل الثلث  
 يساوي ثلث الأرض مثلاً لحدوده ( في القيمة ) كان الثلث يساوي ثلثها لحدوده والثلاثان  
 ويساوي ثلثها لحدوده ( فيجعل الثلث سهمها والثلاثان سهمها ) ويقرع كما مر ويلزم في كل ما يجزى  
 ويجزى الممتنع عليها في الظاهر والجره القاسم بحسب المأخوذ لا بحسب الشركة في الأصل ( ويكن في  
 هذا النوع والذي قبله قاسم واحد ) بل اعتمد الرمي اشتراط قاسمين في كل ما يقسم تقويم فلا يكتفى  
 بقاسم واحد إلا في النوع الأول ثم أن أمكن قسم الحيد وحده والردى وحده فيجوز على قسمه  
 التعديل بل يجزى على قسمه الإفرز في كل من الجيد وحده والردى وحده كأرض واسعة فيها جيد وردى  
 ويمكن قسمتها على حدهما فعلم أن مدار قسمه التعديل على الاختلاف إما في القيمة كعبيد من جنس  
 قيمتها مختلفة أو باختلاف في الصورة كما في عبيد من جنس مع استواء القيمة أو مع اختلاف القيمة  
 والعبيد كعبيد من أجناس مع اختلاف القيمة ( النوع الثالث القسم ) للثلاثة ( بالرد ) أي برمال أجنبي  
 أي غير المقسوم وهو يبيع كالنوع الثاني لكن لا يجزى فيها لأن فيها ملكاً لا مشرك فيه فكان كغير  
 الشريك وأما النوع الأول فهو إفرز الحق لا يبيع ( بأن يكون في أحد جانبي الأرض المشتركة بئر أو شجر  
 مثلاً ) أي أو بناء كبيت وليس في الجانب الآخر ما يقابله ( لا يمكن قسمته فترد من يأخذه بالقسمه التي  
 أخرجتها القرعة فسط قيمة كل من البئر أو الشجر ) أي حصته من قيمة ذلك ( في المثال المذكور  
 فلو كانت قيمة كل من البئر أو الشجر ) أو البناء ( الفأولة النصف من الأرض رد الأخذ ما فيه ذلك )  
 أي الجانب الذي فيه الشجر ( خمسة ) لأنها نصف الألف ( ولا بد في هذا النوع ) وفي قسمه التعديل  
 ( من قاسمين كما قال ) أي المصنف ( وإن كان في القسم تقويم ) كما في قسمه التعديل والرد ( لم يقتصر  
 فيه أي في ) تقويم ( المال المقسوم على أقل من اثنين ) لاشتراط تعدد القوم لأن التقويم شهادة بالقيمة  
 فإن لم يكن في القسم تقويم كما في النوع الأول مكفى قاسم واحد لأنه لا يحتاج إلى تقويم بل يحتاج  
 إلى خرص أي تخمين لأن الخارص يتعهد ويعمل باجتهاده فكان كالخارص وللقوم يخبر بقيمة الشيء  
 فهو كالشاهد فهذا هو الفرق ( وهذا ) أي عدم الافتصاف على أقل من اثنين ( أن لم يكن القاسم حاكماً  
 التقويم بمعرفته ) أي بعلمه في التقويم أي بأن نصب الإمام أو القاضي قاسماً ولم يجعله حاكماً في التقويم  
 ( فإن حكم في التقويم بمعرفته فهو ) أي الحكم فيه بها ( فكفضائه بعلمه ) بشرط أن يكون مجتهداً  
 ( والأصح جوازه ) أي جواز فضائه ( بعلمه ) إذا كان مجتهداً فيكون حكمه في التقويم بعلمه كذلك  
 فإن لم يكن عارفاً بالتقويم حكمه بقول عدلين فإن جعله القاضي أو الإمام حاكماً في التقويم كفى واحد  
 أما منصوب الشركاء فيكفى كونه واحداً قطعاً وأشار المصنف إلى النوع الأول والنوع الثاني بقوله  
 ( وإذا دعا أحد الشرى ) أي طلب هو ( شرى به إلى قسمه ما لأضر رفيه ) على طالب القسم ولو كان  
 فيه ضرر على الطالب للقسمه وهي قسمه إفرز وقسمه تعديل ( لزم الشرى الآخر ) الطالب إلى  
 القسمه ( أجابته ) أي الطالب ( إلى القسمه ) فلو كان لأحد الشرى يكن عشر دار لا يصلح للسكنى والباقي للآخر  
 يصلح لها ولو بضم ماء ليه بخواره ولو بأجاء مواب تجنبة أجبر صاحب العشر على القسمه بطلب  
 الآخر وإن نصر رخصاً بالعشر لأن ضرره إنما جاء من قلة نصيبه لا عكسه فلا يجزى الآخر بطلب  
 صاحب العشر لأنه متعنت في طلبه فلا اعتبار به فإن كان العشر يصلح للسكنى ولو بضم ماء ليه  
 بخواره ولو بأجاء مواب تجنبة أجبر الآخر بطلب صاحب العشر لعدم التعنت حينئذ ( أما الذي  
 في قسمته ضرراً كحما ) صغير ( لا يمكن جده له محامين ) وطاحونه صغيرة لا يمكن جعلها حاكماً  
 الذي في قسمته ضرراً كحما لا يمكن جده له محامين

إذا



(إذا طلب أحد الشركاء قسمته وامتنع الآخر فلا يجاب طالب قسمته في الأصح) لأن كلامهما يبطل  
نفعه المقصود منه بالقسمه ولو أمكن الاتفاد منها بوجه آخر فلا يجيبهم الحكم بقسمه ذلك لما فيها  
من الضرر ولكن لا يمنعهم منها لأن الحق لهم كالأموال جديرا واقتسموا نقضه . وأما ما يبطل  
نفعه بالكيفية كجوهرة ووب نقض فلا يجيبهم لقسمته لما فيها من الضرر ويمتنع منها لأنه نفعه لما  
فيه من ابطال نفعه بالكيفية .

(فصل : في الحكم باليمين) وفي بعض النسخ فصل في أحكام الدعوى والبيّنات وفي بعض النسخ كان  
هذا الفصل مقدّم على الذي قبله (وإذا كان مع المدعى يمين) عما ادّعاء أي رجلان أو رجل وامرأتان  
(سميها الحكم وحكم له بها ان عرف عدلتها) أي البيّنة أو كانت معذلة (والأ) أي وان لم يعرف  
عدلتها ولم تكن معذلة (طلب منها التزكية) وجوباً وأن لم يطمع الخصم فيها لأن التزكية حق لله  
تعالى (وان لم يكن له أي المدعى يمين) تقبل شهادتها بأن لم يكن له يمين أصلاً أو له يمين لا تقبل شهادتها  
لكونها مجرّوة (فأقول قول المدعى عليه يمينه) بعد طلب خصمه وتحليف القاضي فيصدق يمينه  
الآ في العان والقسامه إذا اقترن بدعوى الدم أو كان في جانب المدعى فيها (والمراد بالمدعى من  
يخالف قوله الظاهر والمدعى عليه من يوافق قوله الظاهر) يكون الأصل عدم ما يدّعيه المدعى ومن  
أكتفى منه باليمين لقوته وكلف المدعى يمينه لخصمه حانه لكن قد بعض المدعى بالأصل كالأصل  
الزوج والزوجة قبل الوطء ثم قال الزوج أسلمنا معها وقالت الزوجة أسلمنا بها فهو مدّعي وهي مدّعي  
عليها لأن وقوع الاسلامين معاً خلاف الظاهر فالمدّعي الزوج فيدوم النكاح وأن لم توجد بينه وبين  
وانما كان القول قوله لأن الأصل بقاء النكاح (فان نكل أي امتنع المدعى عليه عن البين المطلوبه  
منه ردت) أي اليمين حينئذ (على المدعى) أي ردها القاضي (فيحلف) أي المدعى ان اختار ذلك  
(حينئذ) أي حين اذ ردت اليمين عليه يمين الرد (و يستحق) أي المدعى (اليمين) باليمين لا بالنكول من  
غير توقف على حكم فلو حلف المدعى قبل رد اليمين عليه من القاضي لفت ماله بحكم القاضي بنكول الخصم  
فان حكم بأن قال حكمت بنكولك أو جعلتك ناكلاً فلا يتوقف على رد القاضي فاذا حلف بعد ذلك  
اعتد بها ويكون كردد القاضي اليمين على المدعى وقوله له أحلف بمنزلة الحكم بنكوله وكذا أقوال  
القاضي على المدعى ليحلفه وان لم يقل له أحلف نازل بمنزلة الحكم بنكوله أيضاً والمدعى عليه أن يعود  
الى اليمين قبل نكوله حقيقة أو نزل بلا والمدعى أن يعود الى طلب اليمين منه مطلقاً واذا طلب منه وامتنع  
لم يكن له العود الى يمين الرد لأنه أبطل حقه من يمين الرد الذي ردها عليه قبل ذلك برضاه لخصمه  
ولو هرب المدعى عليه قبل الحكم بنكوله امتنع الحلف على المدعى وإذا نكل المدعى عليه عن اليمين  
بعد عرضها عليه سن للقاضي أن يبين له حكم النكول بأن يقول له ان نكلت عن اليمين حلف المدعى  
وأخذ منك الحق فان لم يفعل وحكم بنكوله نفذ حكمه وله بعد نكوله العود الى الحلف ماله بحكم بنكوله  
حقيقة أو نزل بلا والأفليس له العود اليه إلا برضا المدعى (والنكول) حقيقة (أن يقول للمدعى عليه  
بعد عرض القاضي عليه اليمين أنا ناكلاً عنك أو يقول له القاضي أحلف فيقول لا أحلف) أو يقول له  
القاضي قل وأنت فيقول والرحمن وأما نكوله حكماً فهو أن يسكت عن جواب الدعوى لأدّهة أو  
غباوة أو نحوهما ان حكم القاضي بنكوله فان كان شكوكه لنحو دّهة أو غباوة فترج له القاضي الحال  
وجوباً بأن يقول له إذا أطلت النكول حكمت بنكولك وقضيت عليك ثم حكم عليه بنكوله وهو يكون  
الأصم قبل علمه بالحال ليس بنكولاً بخلاف عدم الاشارة من الآخر بعد سماعه من قول القاضي  
للمدعى أحلف منزل منزلة الحكم بنكول المدعى عليه فهو ليس بحكم بالنكول حقيقة لكنه نازل

إذا طلب أحد الشركاء  
قسمته وامتنع الآخر  
فلا يجاب طالب قسمته  
في الأصح .

(فصل : في الحكم باليمين)  
(وإذا كان مع المدعى  
يمينه سمعها الحكم وحكم  
له بها) ان عرف  
عدلتها والأصل منها  
التزكية (وان لم تكن  
له أي المدعى يمينه)  
فأقول قول المدعى  
عليه يمينه (والمراد  
بالمدعى من يخالف  
قوله الظاهر والمدعى  
عليه من يوافق قوله  
الظاهر (فان نكل أي  
امتنع المدعى عليه  
(عن اليمين) المطلوبه  
منه ردت على المدعى  
فيحلف) حينئذ  
(و يستحق) المدعى به  
والنكول أن يقول  
المدعى عليه بعد  
عرض القاضي عليه  
اليمين أنا ناكلاً عنك أو  
يقول له القاضي أحلف  
فيقول لا أحلف



تمنزة الحكم بالنكول . فالخامس أن عندهم نكولاً حقيقة ونكولاً حكماً وحكماً بالنكول حقيقة  
وحكماً بالنكول نزيلاً (واذا ندعيا أي اثنين) أي ادعى شخص على من يتيده العين (شينا) أي  
عينا وهو (في يد أحدهما) المتأصلة ولا يثبت لأحد من المدعى والمُدعى عليه (فالتقول) حينئذ (قول  
صاحب اليد يمينه أن) الشيء (الذي في يده) ملك (له) أذ الكيد من الأسباب الرجحة وخرج باليد  
المتأصلة مآلو أخذ شخص شينا من إنسان ثم ادعاه لنفسه وادعى من كانت اليد قبل ذلك أنه له فالتقول  
قوله وإن لم تكن اليد له الآن فإن كان لكل منهما يمينه رجحت يمينه صاحب اليد ويستحق الدايل  
على يمينه الآخر ويسمى الخارج بشرط أن يقيم الدايل يمينه بعد يمينه الخارج ولو قبل تعدله لأن  
الأصل في جانب الدايل اليمين مالم يقيم الخارج يمينه فلا يعيدل عنها مادامت كافية فلا أقامها قبلها لم يسمع  
فيعدها بعدها وترجح يمينه الدايل ولو كانت شاهداً ويمناو كانت يمينه الخارج شاهدين وإن تأخر  
تأخيرها أول يمين سبب الملك من شراء أو غيره ترجحت يمينه يده نعم لو قال الخارج هو ملكي اشتريته  
منك ولم يدفع لي أو غصبته مني أو أكثر يمينه أو استعمرته فقال الدايل بل هو ملكي وأقاما يمينين بما  
قاله رجحت يمينه الخارج لزيادة عليها بما ذكر (وإن ادعى كل من الخصمين على الآخر وقد  
(كان) للمدعى به (في أيديهما) كان كأن فرأى جالساً عليه أو داراً سكنافها (أول يكن في يد واحد  
منهما) ولم يكن في يد ثالث بل كان متاعاً ملقى في طريق مثلاً وليس للذعيان عنده (مخالفاً) أي  
حلف كل منهما على نفي كونه للآخر بأن يقول والله إن هذا الشيء ليس لي (وجعل المدعى به بينهما)  
أي فيقسم بينهما (نصفين) لقضائه صلى الله عليه وسلم بذلك (ومن حلف) أي أراد الحلف (على فعل  
نفسه) أو فعل مملوكه من عبد أو بهيمة (أثباتاً أو نفيًا) ولو كان الفعل بظن مؤكداً كان يعتمد على  
خطئه أو خط مورثه (حلف على البت والقطع) وأما حلف في ذلك على البت والقطع لأن الإنسان يعلم  
حال نفسه وحال مملوكه منسوب إليه كحاله وذلك كأن يقول في الأثبات والله بكذا أو هيبت  
وفي النفي والله يابعت بكذا ولا هيبت ولو قال شخص جني عبدك على وأنكر فالأصح أن السيد يحلف  
على البت والقطع لأن فعل عبده كفعله لأنه ماله ولو قال شخص جني بيمينك على زرعي مثلاً فمليك  
سجانه وأنكر ماله كحلف على البت والقطع لأنه لا دية لها وأما من جنانيتها بتفسيره في حفظها  
فهو بفعله لا بفعلها وصورة الاعتناء على خط مورثه أن الولد رأى خط أبيه مثلاً أن ابنه فعل كذا  
كأداء دين أو طلاق وكان ناسياً له فله أن يحلف على البت على هذا الفعل اعتماداً عليه (والبت  
بمؤخدة فمئنة فوقية معناه القطع وحينئذ) أي حين إذا كان البت معناه القطع (فقطف المصنف القطع  
على البت من عطف التفسير) وأما نفي به للايضاح (ومن تحلف) أي أراد أن يحلف (عسلى فعل  
غيره) وليس مملوكه من عبد أو بهيمة (ففيه) أي فعل غيره (تفصيل فإن كان) أي فعل الغير (أثباتاً)  
محصوراً أو مطلقاً كبيع وأنلاف وعصب (حلف على البت والقطع) كأن يقول والله أفرضك مورثي  
كذا أو أودعك كذا أو يجوز له البت والقطع في الحلف لاعتداده على خطئه أو خط مورثه فيظن بذلك  
ظناً مؤكداً (وإن كان) أي فعل الغير (نفيًا) أي أريد نفيه (مطلقاً) أي غير مقيد بزمان مخصوص  
ولا مكان مخصوص (حلف على نفي العلم) أي نفي علمه بأن غيره فعل كذا كما قال الشارح (وهو أنه لا يعلم  
أن غيره فعل كذا) فكل المطلق ما إذا ادعى ذنباً لمورثه على شخص فقال ذلك الشخص أبرأني مورث  
منه فأنكر المدعى البراءة فلذا أراد اليمين عليه قال والله لأعلم أن مورثي أبرأني منه وأما أكنى  
شأن الحلف على نفي العلم لتعسر الوقوف عليه ولو حلف على البت والقطع فحاز كأن يقول والله ما أبرأ  
مورثي لأنه قد علم ذلك وأما لو حلفه القاضي كي ذلك على البت والقطع فقد ظاهمه لكن يمينه

(واذا ندعيا أي اثنين)  
(شينا في يد أحدهما)  
فالتقول قول صاحب  
اليد يمينه أن الذي  
في يده (وإن كان في  
أيديهما) أول يكن في  
يد واحد منهما (مخالفاً)  
ويعمل المدعى به  
(بينهما) نصفين (ومن  
حلف على فعل نفسه)  
أثباتاً أو نفيًا (حلف على  
البت والقطع) (والبت  
بمؤخدة فمئنة فوقية  
معناه القطع وحينئذ  
فقطف المصنف القطع  
على البت من عطف  
التفسير) (ومن حلف  
على فعل غيره) ففيه  
تفصيل (فإن كان أثباتاً  
حلف على البت والقطع  
وإن كان نفيًا) (مطلقاً)  
(حلف على نفي العلم)  
وهو أنه لا يعلم أن غيره  
فعل كذا



أما النفي المحصور  
فيحلف فيه الشخص  
على البت  
فصل : في شروط  
الشاهد  
( ولا تقبل الشهادة  
الا يمين ) أي شخص  
اجتمع فيه خمس  
خصائص ( لمجدها  
( الاسلام ) ولو بالنسبة  
فلا تقبل شهادة كافر  
على مسلم أو كافر  
( و ) الثاني ( البلوغ )  
فلا تقبل شهادة صبي  
ولو مرأها ( و ) الثالث  
( العقل ) فلا تقبل شهادة  
عنون ( و ) الرابع  
( الحرية ) ولو بالدار  
فلا تقبل شهادة رقيق  
مكاتب ( و ) الخامس  
( العدالة ) وهي لغة  
التوسط وشرعا ملكة  
في النفس تمنعها من  
اقرار الكفار  
والزنا واللباح  
( و ) العدالة ( شخص شرائط )  
وفي بعض النسخ خمسة  
شروط لمجدها ( أن  
يكون العدل  
للايمان ) أي لكل  
فرد منها فلا تقبل شهادة  
صاحب كبيرة كالزنا  
وقد قيل النفس غير حي  
والثاني أن يكون العدل

( أما النفي المحصور ) أي لا يحد زمان مخصوص أو مكان مخصوص ( فيحلف فيه الشخص على البت )  
لتيسر الوقوف عليه ومثال النفي المحصور أن يقول المدعي عليه أرتاني مؤثرك من كذا يوم كذا  
وقت الزوال فيتعين الحلف على البت فيقول المدعي والله لم يبرك مؤثري من كذا في ذلك الوقت لأنه  
حينئذ نفى محصور ( تنبيه ) قد تكون اليمين على تحقيق شيء مستندا إلى فعله ولا إلى فعل غيره  
فمثل أن يقول زوجته إن كان هذا الطائر غرابا فكنت طالق فطار ولم يعلم أنه غراب فادعت الزوجة  
أنه غراب وانكر الزوج ذلك فيحلف على البت كأن يقول والله إنه ليس بغراب والضابط أن يقال  
كل عيبي فمضى على البت والقطع إلا على نفى فعل مطلق للغير فيحلف فيه على نفى العلم .  
فصل : في شروط الشاهد أي وشروط العدالة والشاهد مأخوذ من الشهادة وهي إخبار عن  
شيء بلفظ خاص . وأركانها خمسة شاهد ومشهود له ومشهود به ومشهود عليه وصيغة ( ولا تقبل  
الشهادة ) أي لا يقبلها القاضي . ( الا يمين أي شخص اجتمع فيه ) عند أدائها ( خمس خصائص ) بل  
عشرة ( لمجدها الاسلام ) ولو بالنسبة ( لأحد أبويه مثلا فلا تقبل شهادة كافر مسلم أو كافر ) بخلاف  
لأن حنيفة في قوله بقبول شهادة الكافر على الكافر وخلافه للامام أحمد في الوصية في السفر لاني  
غيره كأن أوصى شخص بركة الودعة إلى صاحبها وأشهد على ذلك كافرين فتقبل شهادتهما سواء  
كان الشهود عليه مسايما أم كافرا ( والثاني البلوغ ) فلا تقبل شهادة صبي ولو له أو عليه  
خلافه للامام مالك حيث قيل شهادة الصبيان فيما يقع بينهم من الجراحات مالم يتصرفوا ( والثالث العقل )  
فلا تقبل شهادة مجنون بالاجماع ( والرابع الحرية ) ولو بالدار ( بأن كان لقسما بدار الاسلام فإن  
حرمة بالدار فلا تقبل شهادة رقيق فنانا كان أو مدبرا أو مكاتب ) أو مبعضا خلافا للامام أحمد في قوله  
بقبول شهادة الرقيق ، واختاره أن النذر وغيره من أئمتنا ( والخامس العدالة ، وهي لغة التوسط  
وشرعا ملكة ) أي صفة راسخة ( في النفس ) تمنعها من اقرار الكفار أي اكتمالها ( و ) منعها  
عن ( اقرار الزنا واللباح ) كتقبل زوجته أو أمته بحضرة الناس ومد الرجل عند الناس  
الذين يستحبونهم وإكثار الحكايات للضحكة بين الناس بحيث يصير ذلك عادة له فلا تقبل شهادة  
فاسق ولو كان الشاهد يعلم فسق نفسه وهو صادق في شهادته فيقبل له أن يشهد كاعتمده الرمي  
ولو كان الشاهد يعلم الفسق من نفسه والناس يعتقدون عدلته تجاز له أن يشهد . ( والسادس كونه  
ناظرا فلا تقبل شهادة الأخرس وإن فهمت إشارته . ( والسابع كونه ناضرا فلا تقبل شهادة مفلج  
لا يسطر الأمور . ( والثامن كونه غير منهم في شهادته فلا تقبل شهادة المتهم . ( والتاسع كونه رشيدا فلا  
تقبل شهادة مجنون عليه بسفه كان يصنع المال باحتيال عيبي فاحش مع عدم العلم بذلك . ( والعاشر  
أن يكون له مروة وهي شرط لقبول الشهادة لا لعدالة من تكسب حرام المروءة فلا تقبل شهادته لفقد  
مروءته ومن لا مروة له لا حياة له ومن لا حياة له قال ماشاء ، وزاد بعضهم شرطا واجدافي الحضر  
دون السفر وهو أن يكون مواظبا للسنن فلا تقبل شهادة من ترك سنة الفجر والوتر أسبوعا ولا من  
ترك تسبيح الركوع والسجود مدة طويلة أما من ترك سنة الفجر والوتر وصلى مكانها القنوت فلا  
ترد شهادته ( وللاعدالة أي لتحقيقها ) خمس شرائط وفي بعض النسخ خمسة شروط لمجدها ( أن يكون  
الشخص العدل محبنا للكثير أي لكل فرد منها فلا تقبل شهادة صاحب كبيرة ) لأنه يصير فاسقا  
بفعل الكبيرة بخلاف العزم على قول الكبيرة عدا فانه لا يصير بذلك فاسقا ( كالزنا وقتل النفس  
غير حق ) وترك الصلاة ومنع الزكاة ( والثاني أن يكون العدل غير مفضل على القليل من نوع  
( الصغار ) كالنظر المحرم وكشف العورة ولو في الحائض لغير حاجة ( فلا تقبل شهادة الكافر عليها ) أي على

( ٣٧ - قوت الحبيب الغريب )



شيء من الصفات من نوع أو أنواع الآن خلست طاعاته على معاصيه والإصرار على الصغرة بأن يرتكبها ثلاث مرات من غير توبتها (وعند الكبار من مذكور في المطولات) كناخير الصلاة عن وقتها بلا عذر واللواط وشهادة الزور وعقوق الوالدين وأكل مال اليتيم والإنطار في رمضان غير عذر وترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. (والثالث أن يكون) الشخص (العدل سليم السريرة أي العقيدة) سميت العقيدة بالسريرة لأن الشخص ليس لها في قلبه (فلا تقبل شهادة متبذع يكفر أو يفسق بدعته) فالأول من أنكر البعث (لا أجساد ومن أنكر علم الله بالجزئيات ومن أنكر حدوث العالم. والثاني كسب الصحابة) غير قذف ونحوه والإعكان كبيرة أو كفرة كقذف السيدة عائشة (أما الذي لا يكفر ولا يفسق بدعته فتقبل شهادته) لا اعتقاده أنه متعصب في ذلك للشبهة التي قامت عنده (ويستثنى من هذه) أي الفرقة التي لا تكفر ولا تفسق بدعته (الخطيئة فلا تقبل شهادتهم) بلا خلاف إذا شهدوا أو أفيقهم ولم يبينوا السبب (وهم ذوقه يجوزون الشهادة لصاحبهم إذا سمعوه) أي شخصاً (يقول لي على فلان كذا) فيستبدون في شهادتهم قول صاحبهم لا اعتقادهم أنه لا يكذب بهذا إذا لم يبينوا السبب (فان) يتبنوا السبب كان (قالوا رأينا) أي فلانا (يقرضه) أي فلانا آخر (كذا) أو سمعناه يقوله بكذا (قبلت شهادتهم) لا تتفاء احتمال اعتمادهم على قول صاحبهم حينئذ وكذا تقبل لو شهدوا الخالفهم لا تتفاء المانع. (والرابع أن يكون) الشخص (العدل مأمون القصب وفي بعض النسخ مأمونا عند القصب) بحيث لا يوقعه نفسه الأمانة بالسوء عند غضبه في قول زور أو إصرار على غيبة أو كذب أو نحو ذلك (فلا تقبل شهادة من لا يؤمن عند غضبه) بأن تجمله نفسه عند غضبه على الوقوع فيما ذكر. (والخامس أن يكون) الشخص (العدل محافظاً على مروءة مثله) من أبناء عصره من راعي مناهج الشرع وأدابه وهي تختلف باختلاف الأشخاص والأزمنة والأمكنة بخلاف العدالة فانها لا تختلف بذلك بل يستوى فيها الشرف والوضع (والرؤية) آداب نفسانية تحجب مراعاتها الإنسان على الوقوف عند محاسن الأخلاق وجمل العادات وهو (تخلق الإنسان) أي اتصافه (بتخلق أمثاله) أي بأوصاف أمثاله (من أبناء عصره) من راعي طرق الشرع وأدابه (في زمانه ومكانه) لأن الأمور العرفية لا تضبط بل تختلف باختلاف الأشخاص والأزمنة والبلدان (فلا تقبل شهادة من لا مروءة له كمن يمشي في السوق مكشوف الرأس أو البدن غير المروءة) هو من (لا يلبس به ذلك) بأن كان غير سوقي وغير محرم بالنسك ولكن لا يلبس جوع أو عطش يأكل أو يشرب في سوق وهو غير سوقي ومن يلبس من الفقهاء فباء أو فلسوة في مكان لا يعتاد ذلك فيه ولكن يقبل زوجته أو أمته ولو مرة بحضرة الناس ولو عارم له أو لمأ (أما كشف العورة مخراً) من الصفات وهي هذا الشرط الخامس (أنما هو شرط لقبول الشهادة لا لعدالة فانه مع ذلك لا يخرج عن كونه عدلاً لكن شهادته لم تقبل لفقد مروءة ومن شروط قبول الشهادة أيضاً أن يبادر شهادته قبل أن يسأل فيها لأنه حينئذ هم الآ في شهادة الحسنة فتقبل شهادته فيها في حقوق الله المحضه كان يشهد أنه تارك للصلاة أو الزكاة أو الصوم وفيما له فيه حق مؤكداً كطلاق وعق ونسب وغفو عن قصاص وبقاء عتد وانقضائها ونحوه مصادرة وكفر وإسلام وبلوغ وكفاة وتعديل وصية ووقفان عمت جهم ما ولو بالآخر كالفقراء وحدود الله. ومروءة شهادة الحسنة في الزنا أن يقول الشهود ابتداءً تشهد على فلان بأنه زنى فأحضره لشهده عليه فان قالوا ابتداءً فلان زنى فهم قذفة فيجحدون حد القذف مالم يتبعوه بقولهم ونشهد بذلك لأنه لا تقبل دعوى الحسنة في حدود الله تعالى وأما تقبل عند الحاجة إليها فلو شهد اثنان أن فلاناً اعتق عبده أو أنه أخو فلاناً

وعدال الكبار مذكور في المطولات. والثالث أن يكون العدل (السريرة) أي العقيدة فلا تقبل شهادة متبذع يكفر أو يفسق بدعته فالأول من أنكر البعث والثاني كسب الصحابة المصاحبة أما الذي لا يكفر ولا يفسق بدعته فتقبل شهادته ويستثنى من هذه الخطيئة فلا تقبل شهادتهم وهم ذوقه يجوزون الشهادة لصاحبهم إذا سمعوه يقول لي على فلان كذا فان قالوا رأينا يقرضه كذا قبلت شهادتهم. والرابع أن يكون العدل (مأمون القصب) وفي بعض النسخ مأمونا عند القصب فلا تقبل شهادة من لا يؤمن عند غضبه والخامس أن يكون العدل (محافظاً على مروءة مثله) (والرؤية) تخلق الإنسان بخلق أمثاله من أبناء عصره في زمانه ومكانه فلا تقبل شهادة من لا مروءة له كمن يمشي في السوق مكشوف الرأس أو البدن غير المروءة ولا يلبس جوع أو عطش يأكل أو يشرب في سوق وهو غير سوقي ومن يلبس من الفقهاء فباء أو فلسوة في مكان لا يعتاد ذلك فيه ولكن يقبل زوجته أو أمته ولو مرة بحضرة الناس ولو عارم له أو لمأ (أما كشف العورة مخراً) من الصفات وهي هذا الشرط الخامس (أنما هو شرط لقبول الشهادة لا لعدالة فانه مع ذلك لا يخرج عن كونه عدلاً لكن شهادته لم تقبل لفقد مروءة ومن شروط قبول الشهادة أيضاً أن يبادر شهادته قبل أن يسأل فيها لأنه حينئذ هم الآ في شهادة الحسنة فتقبل شهادته فيها في حقوق الله المحضه كان يشهد أنه تارك للصلاة أو الزكاة أو الصوم وفيما له فيه حق مؤكداً كطلاق وعق ونسب وغفو عن قصاص وبقاء عتد وانقضائها ونحوه مصادرة وكفر وإسلام وبلوغ وكفاة وتعديل وصية ووقفان عمت جهم ما ولو بالآخر كالفقراء وحدود الله. ومروءة شهادة الحسنة في الزنا أن يقول الشهود ابتداءً تشهد على فلان بأنه زنى فأحضره لشهده عليه فان قالوا ابتداءً فلان زنى فهم قذفة فيجحدون حد القذف مالم يتبعوه بقولهم ونشهد بذلك لأنه لا تقبل دعوى الحسنة في حدود الله تعالى وأما تقبل عند الحاجة إليها فلو شهد اثنان أن فلاناً اعتق عبده أو أنه أخو فلاناً

من



(فصل والحقوق ضربان) أحدهما (حق الله تعالى) وسباني الكلام عليه (و) (٢٩١) الثاني (حق الآدمي فأما

حقوق الآدميين  
(فصل) وفي بعض  
النسخ فهي على ثلاثة  
(أضرب ضرب لا يقبل  
فيه إلا شاهدان  
ذكران) فلا يكفي رجل  
وامرأتان وفسر الأصنف  
هذا الضرب بقوله  
(وهو ما لا يقصد منه  
المال ويطلع عليه  
الرجال) غالباً كطلاق  
ونكاح ومن هذا  
الضرب أيضاً عقوبة الله  
تعالى كحد شرب أو  
عقوبة لآدمي كتعزير  
وقصاص (وضرب)  
آخر (يقبل فيه) أحد  
أمور ثلاثة (أما شاهدان)  
أي رجلان (أو رجل  
وامرأتان أو شاهد  
واحد) وبين للدعي  
وإنما يكون يمينه بعد  
شهادة شاهده وبعد  
تعديله ويجب أن يذكر  
في حلفه أن شاهده  
صادق فيما شهد له به  
فإن لم يحلف للدعي  
وطلب عين خصمه فله  
ذلك فإن نكل خصمه  
فله أن يحلف عين الرد  
في الأظهر وفسر للأصنف  
هذا الضرب بأنه  
(ما كان القصد منه  
المال) فقط (وضرب)  
آخر (يقبل فيه) أحد  
أمرين (رجل وامرأتان أو أربع نسوة) وفسر الأصنف هذا الضرب بقوله (وهو ما لا يطلع عليه الرجال) غالباً بل نادراً

من الرضاع أو أنه طلق زوجته لم يكف حتى يقول أنه يسترقه أو أنه يريد نكاحها أو أنه يختلي بها أو أنه يستمتع بها أو يتأثرها أما حتى الآدمي كقود وحل وقذي ويسع فلا تقبل فيه شهادة الحسبة وتقبل دعوى الحسبة فيما تقبل فيه شهادة الحسبة إلا في حدود الله تعالى .  
(فصل) في نصاب الشهود . (والحقوق ضربان أحدهما حق الله تعالى وسباني الكلام عليه) والثاني حق الآدمي) وبدأ به لأنه الأغلب وقوعاً فقال (فأما حقوق الآدميين) بالنسبة إلى ما يعتبر فيه عدداً أو وصفاً (فثلاثة) وفي بعض النسخ فهي على ثلاثة (أضرب) الأول (ضرب لا يقبل فيه إلا شاهدان ذكران فلا يكفي رجل وامرأتان) ولا رجل وبمين لما روي مالك عن الزهري مضت السنة أنه لا يجوز شهادة النساء في الحدود ولا في النكاح والطلاق وقيس على الثلاثة غيرها بما يشار كفي المعنى من كونها ليست بمال ولا يقصد منه المال (وفسر الأصنف هذا الضرب بقوله وهو ما لا يقصد منه المال ويطلع عليه الرجال غالباً) أي في غالب الأحوال وقد لا يطلع عليه الرجال نادراً فتفي أن الرجل يطلق زوجته من غير حضور رجال بل بحضور النساء ومع ذلك لا عبرة من (كطلاق ونكاح) ورجعة وشهادة على شهادة وكيفالة وموت وصاية وشركة وقراض وحمل ما ذكر في الطلاق أن ادعته الزوجة بوض أو غيره فإن ادعاه الزوج بعوض ثبت بشاهد وبمين ومثله دعوى المرأة النكاح لاثبات المهر أو شطره أو الأرب وحمل ما ذكر في الوكالة والوصاية والشركة والقراض إذا أراد اثبات عقودها والولاية فإن أراد اثبات الحمل في الوكالة والوصاية واثبات حصته من المال في الشركة وحصته من الربح فيها وفي القراض كفي فيها رجل وامرأتان أو شاهد وبمين (ومن هذا الضرب أيضاً) وهو ما لا يقبل فيه إلا رجلان لكونه مما لا يقصد منه المال أصلاً (عقوبة الله تعالى) أي موجبها (كحد شرب) وقطع الطريق والقتل بالردة (أو عقوبة لآدمي كتعزير) وحدقني (وقصاص) في النفس والطرف (و) الثاني (ضرب آخر يقبل فيه أحد أمور ثلاثة إما شاهدان أي رجلان أو رجل وامرأتان أو شاهد واحد وبمين للدعي) لعموم قوله تعالى واستشهدوا أي فيما يقع لكم شهيدين من رجالكم فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان وروى مسلم وغيره «أنه صلى الله عليه وسلم قضى بشاهد وبمين» أي في الأموال كما نقل عن الشافعي (وإنما يكون يمينه) أي للدعي (بعد) أداء (شهادة شاهده وبعد تعديله ويجب أن يذكر في حلفه أن شاهده صادق فيما شهد له به) قبل ذكره الاستحقاق أو بعده نحو والله إن شاهدي لصديق فيما شهد لي به وإن استحققه أو إن لم يستحقه وإن شاهدي لصديق فيما شهد لي به (فإن لم يحلف للدعي وطلب يمين خصمه) وهو الدعي عليه (فله) أي الدعي (ذلك) أي عدم الحلف وتختلف خصمه لأنه قد يتورع عن اليمين (فإن نكل خصمه فله أن يحلف يمين الرد في الأظهر) لأنها غير التي تركها وإن حلف خصمه سقطت الدعوى ومنع هو أي المدعي من العود لليمين مع شاهد ولو في مجلس آخر لأن بمجرد طلب يمين خصمه يبطل حقه من الحلف فلا يعود إليه فلواقام شاهد آخر سمعت (وفسر الأصنف هذا الضرب بأنه ما كان القصد منه المال فقط) دون غيره كالعقوبة ونحو الولادة أي سواء كان نفس للمال من عين أو دين أو منفعة أو عقداً مالياً كبيع وإقالة وجوالة وضمان أو حقاً مالياً كخيار وأجل وجناية توجب مالاً وقب (الثالث) (ضرب آخر يقبل فيه أحد أمرين إما رجل وامرأتان أو أربع نسوة) منفردات لما روي ابن أبي شيبة عن الزهري مضت السنة أنه يجوز شهادة النساء فيما لا يطلع عليه غيرهن من ولادة النساء وعيوبهن وقيس بما ذكره غيرهما يشار كفي المعنى وإذا ثبت شهادتهن في ذلك منفردات فقبول الرجلين أو الرجل والمرأتين أو لى ولا يقبل الرجل واليمين في ذلك (وفسر الأصنف هذا الضرب بقوله وهو ما لا يطلع عليه الرجال غالباً) يطلع عليه الرجال (نادراً)



ورضاع . واعلم أنه لا يثبت شيء من الحقوق بأمرين وعين (وأما حقوق الله تعالى فلا تقبل فيها النساء) بل الرجال فقط (وهي) أي حقوق الله تعالى (على ثلاثة أصرب ضرب لا يقبل فيه أقل من أربعة) من الرجال (وهو الزنا) ويكون نظره لأجل الشهادة فلا تعدوا النظر لغيرها فسقوا ووردت شهادتهم أما إقرار شخص بالزنا فيكفي في الشهادة عليه رجلان في الأظهر (وضرب) آخر من حقوق الله تعالى (يقبل فيه اثنتان) أي رجلان وفسر المصنف هذا الضرب بقوله (وهو ماسوي الزمان المحدود كحد شرب) (وضرب) آخر من حقوق الله تعالى (يقبل فيه رجل واحد وهو هلال شهر رمضان) فقط دون غيره من الشهور وفي البسوط مواضع تقبل فيها شهادة الواحد فقط منها شهادة اللوث ومنها أنه يكتفي في الحرس بحد واحد (ولا تقبل شهادة

كولادة) من حيث محبوت النسب (وحيض ورضاع) من الثدي وبكارة وثبوتة وتخل وعيب امرأة تحت ثوبها كرتقي وقرن وجرح على فرج وبرص واستهلال أي نزول الجنين من فرج أمه صار خاخي برث ويورث محمرة كانت تلك المرأة النصف بذلك أو أمة (واعلم أنه لا يثبت شيء من الحقوق بأمرين وعين) لعدم ورود ذلك وكل ما ثبت بحجة ضعيفة ثبت بالأقوى من الحجة بالأولى (وأما حقوق الله تعالى) غير المالية (فلا تقبل فيها النساء) ولا الجنائي (بل الرجال فقط وهي أي حقوق الله تعالى) بالنسبة لما يعتبر فيه عكدا أو وصفا (على ثلاثة أصرب) أيضا : الأول (ضرب لا يقبل فيه أقل من أربعة من الرجال) باعتبار إيجاب الحد فقط (وهو الزنا) واللواط وإتيان البهيمة على المذهب النصوص لقوله تعالى «والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء» (ويكون نظره له) أي الزنا (لأجل الشهادة) أي وإنما تقبل شهادتهم بالزنا إذا قالوا لحائض منا الثفانة فرأينا أو تعدنا النظر لأقامة الشهادة وينبغي إذا أطلقوا الشهادة بأن لم يقولوا ذلك أن يستفسروا أن تبسّر بأن يقال لهم هل حانت منكم الثفانة أو تعدتم النظر لأقامة الشهادة أو لغير أقامتها والا فلا تقبل شهادتهم (فلا تعدوا النظر لغيرها) أي الشهادة (فسقوا ووردت شهادتهم) أفانكر ذلك منهم ولم تقبل طاعتهم على معاصيهم والآن لم يفسقوا ولم ترد شهادتهم لأن ذلك صغيرة ولا بد أن يقولوا عند أداء الشهادة رأينا أنه أدخل جسدها أو قدرها من فاقدها في فرجها على وجه الزنا وأن لم يقولوا كالاصبع والحاتم أو كالرودني للكحلة نعم يكتفي بذلك (أما إقرار شخص بالزنا فيكفي في الشهادة عليه رجلان في الأظهر) كسائر الأقارب وأما في إثبات الحرس فيكفي رجلان كما إذا شهد اثنتان بجرح الشاهد وفسره بالزنا ثبت فسقه وليس بأقاربين له . (و) الثاني (ضرب آخر من حقوق الله تعالى يقبل فيه اثنتان أي رجلان وفسر المصنف هذا الضرب بقوله (وهو ماسوي الزنا) وما ألحق به (من) أسباب (المحدود) سواء أحسن الحد قتلًا للمرتد أو لقاطع الطريق إذا قتل مكافئا له لم يقطع طريقه أو في قاطع طريق أم جلدًا (كحد شرب) (و) الثالث (ضرب آخر من حقوق الله تعالى يقبل فيه رجل واحد وهو هلال شهر رمضان فقط دون غيره من الشهور) وذلك بالنسبة للصوم وصلاة التراويح وجماعة أو تراخيها بذلك لا بالنسبة لحلول أجل أو لوقوع طلاق أو عتق مطلق بذلك إلا أن تعلقت الرؤية بالشاهد أو تأخر التعليق من ثبوت الهلال كأن قال بعد ثبوته بالواحد إن كان ثبت رمضان فثبت طلق أو فاقته حر (وفي البسوط مواضع) آخر (تقبل فيها شهادة الواحد فقط منها) أي المواضع (شهادة اللوث) فانه يكتفي فيها واحد (ومنها أنه يكتفي في الحرس بحد واحد) وهو بقدر ما على النخل من الرطب مرة ومنها أنه يكتفي بشهادة العدل بإسلام الميت الذي في الصلاة عليه ونواحيها لافي الأرض ومنها أنه يكتفي بالواحد في إسماع كلام القاضي أو ترجمته للحصم ومنها إسماع كلام الحصم للقاضي الذي فيه بعض صميم أما الأصم فلا يصح توليته القضاء وأما الذي يترجم للقاضي كلام الحصم فيشترط فيه اثنتان . واعلم أن الشهود به أن كان فعلا كزنا وشرب وفسخ وإتلاف وولادة ورضاع واصطياد وإحشاء اشترط في الشاهد به إبطاره فقط فيكفي الأصم وإن كان قولا كعقد وفسخ وطلاق وإقرار اشترط في الشاهد به إمران أبصار وسمع لقائله خال تلقظه به ومن رأى رجلا يتصرف في شيء في يده متميزا على أمثاله كالدار والعبد واستفاض بين الناس أنه مملوك تجاز له أن يشهد له به وإن لم يعرف سببه ولم تطل اللدة وكذا يجوز ذلك لو انضم إلى اليد تصرف ومدة طويلة ولو غير الاستفاض وكل ما يثبت بالاستفاضة فيكفي فيه الأعني (ولا تقبل شهادة الأعني إلا في خمسة وفي بعض النسخ خمس مواضع كإيراد هذه الحجة مما يثبت بالاستفاضة) أي الشروع والتسامع من جمع كثير يؤمن بواظهم على الكذب لكن يتم

الأعني إلا في خمسة) وفي بعض النسخ خمس (مواضع) وكإيراد هذه الحجة مما يثبت بالاستفاضة

ولو



مثل (الموت والنسب)

لأنه كراؤني من أبي أو

قبيلة وكذا الأم ثبت

النسب فيها بالاستفاضة

على الأصح (و) مثل

(الملك المطلق والترجمة)

موقولة (وما شهد به قبل

العمى) ساقط في بعض

نسخ المتن وممنه أن

الاعمى ولو تحمل

الشهادة فيما يحتاج

للبرهان قبل عروض

العمى له ثم عني بعد

ذلك وشهد بما يحمله

ان كان الشهود له

وعليه معروف في الامم

والنسب (و) ما شهد

به (على المضبوط)

وممونه ان يقر شخص

في اذن اعمى بيق

أو طلاق لشخص يعرف

اسمه ونسبه وكذا ذلك

الاعمى على رأس ذلك

المقر فيعلق الأعمى به

ويضبطه حتى يشهد

عليه بما سمعه منه

عند قاض

ولو نساء وأرقاء وفسقة فلا يشترط ذكرهم ولا حربتهم ولا عدالتهم كما لا يشترط ذلك في عدد التواتر  
وانما ثبتت هذه الأمور بالاستفاضة لأنها أمور مؤبده فإذا طالت مدتها عسر إقامة البينة على  
ابتدائها فمست الحاجة الى ثبوتها بالاستفاضة ولا يكفي الشاهد بالاستفاضة أن يقول سمعت الناس  
يقولون شكذا لأنه يحدث ريب في شهادته لأنه يشعر بعدم جزمه بالشهادة مع أنه لا بد من الجزم بها  
كان يقول أشهد موت فلان أو أن فلانا هو ابن فلان أو أن هذا الشيء ملك فلان أو أن فلانا  
عقيق فلان ولا يقول أشهد أن فلانا مات أو أن فلانة ولدت فلانا أو أن فلانا اشترى هذا الشيء أو  
أن فلانا أعتق فلانا لما تقدم من أنه يشترط في الشهادة بالفعل انصار والقول ابحار وسمع وكذلك  
(مثل الموت) لأن أسبابه كثيرة ومنها ما يخفى ومنها ما يظهر وقد يسر الاطلاع عليه فاقضت الحاجة  
أن يعتمد فيه على الاستفاضة. (والنسب لذكر أو أنى من أب أو قبيلة وكذا الأم) فهي مثل الأب  
(ثبت النسب) أى اللغوى (فيها) أى الأم (بالاستفاضة على الأصح) أما النسب الشرعى فهو والى الآباء  
وإن لم يعرف عين النسب اليه وفى الرض كولو شهد الأعمى بالاستفاضة جاز أن لم يحتاج الى تعيين  
واشارة بأن شهد على مع وفيد باسمه ونسبه أو شهد له بنسب وصوره أن يصف الشخص فيقول  
الرجل الذى اسمه كذا وكنته كذا وبصله كذا وممكنه كذا هو فلان فلان ثم يقيم المدعى بينه  
أخرى أنه الذى اسمه كذا وكنته كذا الى آخر الصفات أو يشهد له ملك دار معروفة أو أرض معروفة  
(ومثل الملك المطلق) أى غير المقيّد بسبب وأما المقيّد بسبب فإن كان مما ثبتت سببه بالاستفاضة كالارث  
فكذلك وإن كان مما لا يثبت سببه كالبيع فلا (تنبيه) هذه الثلاثة من الأمور التى تثبت بالاستفاضة  
وبقى أمور وقد نظم البحيرى الأمور التى تثبت بالاستفاضة فى خمسة آيات فقال :

فى الست والعشرين تكفى استفاضة \* وتثبت سمعا دون علم بأصله  
ففى الكفر والتجريح مع عزل الحاكم \* وفى سفه أو ضيق ذلك كله  
وفى العتق والإوقاف والزكوات مع \* نكاح وإرب والرضاع وعسره  
واصائه مع نسبة وولادة \* وموت وحمل والضر بأهله  
وأشربة ثم القسام والولا \* وحرية والملك مع طول فله  
(و) الموضع الرابع فى (الترجمة) بأن اتخذ القاضى مترجما له كلام الخصوم أو مترجما لغيره لاختصاصه  
القاضى فتقبل شهادته فيها ليكن فى الأولى لابد من اثنين وفى الثانية يكفي واحد لأن الترجمة تفسر  
لفظ فلا يحتاج الى معانة وإشارة (وقوله وما شهد به قبل العمى ساقط فى بعض نسخ المتن وممنه أن  
أن الأعمى لو تحمل الشهادة فيما يحتاج للبصر قبل عروض العمى له) كبيع ونكاح وإقرار (ثم عني  
بعد ذلك) أى بعد تحمل الشهادة (وشهد بما يحمله أن كان الشهود له) للشهود (عليه معروف  
الاسم والنسب) فيقول أشهد أن فلان بن فلان أقر فلان بن فلان بكذا (وما شهد به على المضبوط)  
أى الذى ضبطه بوضع يده عليه والتعليق به من حين الإقرار فى أذنه حتى يشهد عليه بما سمعه منه  
عند القاضى (وممونه) أى المضبوط (أن يقر شخص فى أذن اعمى بيق أو طلاق) أو مال (شخص  
يعرف اسمه ونسبه ويقر ذلك الأعمى على رأس ذلك المقر فيعلق الأعمى به) أى بذلك المقر  
(و) يضبطه حتى يشهد عليه بما سمعه منه عند قاض (فتقبل شهادته عليه على الصحيح لحصول العلم  
بأنه الشهود عليه. والحاصل أن المثلة لثلاثة أحوال لأية ما أن تكون يدها جميعا فى يده  
أولا يكون نسبه منها فى يده أو تكون يده المقر فى يده فقط أو يده المقر له فقط وفى الأولى تقبل  
شهادته مطلقا أى سواء عرف اسمه ونسبه أم لا وفى الثانية تقبل أن كان معروف فى الاسم والنسب عنده



وهذه من نوع ما شهد به قبل المعنى وفي الثالثة ان كان المقر له معروف الاسم والنسب وفي الرابعة  
 ان كان المقر معروف الاسم والنسب عنده ولا بد في جميع ذلك من رؤية اللفظ حال لفظه قبل  
 المعنى كما تقدم في الشهادة على الاقوال وتصح شهادة الايمى على الزنا ونحوه فيما لو امتد كرم من  
 زنى أو بوط كوهو داخل الفرج أو الدر وأمسك الشخص الزانى أو الزنى بها وتعلق بها حتى شهد  
 عليهما عند القاضي بما عرفه منهما وان لم يستمر الذك فبشهادته مع ثلاثة ولا يكفي علم القاضي في  
 حدود الله ولا يعمى من يطارز ويخته اعتمادا على صوته للضرورة ولذا لا تقبل شهادته عليها اعتمادا عليه  
 ولو حال الوطء لان الوطء يجوز بالظن وبشهادة على العلم كما أمكن وهذا حصل الفرق بين  
 الوطء والشهادة (ولا تقبل شهادة شخص جاز لنفسه نفعا ولا دافع عنها ضررا) وحديث ترد شهادة  
 السيد لعبد المأذون له في التجارة) ولغير المأذون له فيها (و) ترد شهادة السيد له (مكانه) لان له  
 به علة ألا ترى أنه لو عجز نفسه شار الملك فيه وفي ماله السيد وترد شهادة الشخص لغيره لمات  
 وان لم تستغرق تركه الديون أو حجر عليه بفلس اللهم لانه ثبت لغيره شيئا فقد ثبت لنفسه  
 للطالبة به ولو كان له شخص على آخر دين جاز له فله ان يحيل به شخصاً ويذكر المحال على الحال  
 عليه بالدين ويقم التحيل شاهداً له عليه فإنه تقبل شهادته له ولا يقال ان هذه شهادة حرت نفعا فلا  
 تصح لان الدين انتقل للمحال ولا تقبل شهادة عاقلة بفسق شهود قتل يحملون بذلهم من خطا اوشبه  
 عميد وشهادة غرماء مفلس بفسق شهود دين آخر تظهر عليه لانهم يدفعون مهاضر الزاحمة .

### كتاب أحكام العتق

أى التحرير وقد ختم المصنف كتابه بالعتق رجا من الله ان يعفه وقاربه وحاضره من النار (وهو لغة)  
 الاستقلال والاطلاق والسبق (مأخوذ من قولهم عتق الفرس اذا سبق وأطلق من قولهم عتق  
 الفرس) أى ولد الطائر (إذا طار واستقل) فكان العتق إذا فك أى أطلق من الرق سبق غيره من  
 الأرقاء واستقل بنفسه وأطلق من سيده (وشرعا أن الملك عن آدمى لا لى مالك) خاص (يقرب بالى الله  
 تعالى) وهو من القرب المظيمة (وخرج بآدمى الطير) كالنمل (والهيمه) كالنمل (فلا يصح عتقهما)  
 لانه كتبت السواب وهو حرام نعم ان أرسل ما كولا بقصد باحتيلن بأخذ جاز ولا تجده ذكره  
 فقط دون اطعام غيره منه كالصيف . كمال كانه ثلاثة معتق وعتيق وصيغة (ويصح العتق) مطلقا أى  
 منجزا كان أو مملقا بصفة (من كل مالك) للرقبة (جائز الأمر) أى نافذ الأمر الخصوص وهو التصرف  
 (وفى بعض النسخ بجائز التصرف فى ملكه) بان يكون بالتعاقل لا بشيئا مختارا أهلا للولاء (فلا يصح)  
 عتق من غير مالك بلا اذن ولا (عتق غير جائز التصرف كعبي ومجنون وسفيه) ومفلس ومبعض  
 ومكاتب ومكره بغير حق ويتصور الاكراه بحق فيما لو اشترى العبد بشرط العتق ثم امتنع منه وفى  
 كفارة لزمت الصبي فامتنع الولي من العتق فأكرهه الحاكم وأعتق فيصح العتق من المشتري وعتق  
 الولي عن كفارة الصبي فى القتل العمد من مال الصبي (وقوله ويقع ضرب عتق كذا فى بعض  
 النسخ وفى بعضها وقع العتق) أى يحصل أثر الاعتيق (بصرى) لفظ (العتق) أى الاعتيق (واعلم)  
 أن صريحه) أى العتق للفق عليه (الاعتيق والتحرير) والمراد بهما (ما تصرف منهما كانت  
 عتيق) وأنت معتق وأعتقتك (أو أنت محرر) أو أنت حر أو حررتك وأما نفس الاعتيق والتحرير  
 كما كتبت اعتيق أو تحرر فمكتابه كما فى المرتب طلاق (ولا فرق فى هذا) أى فى وقوعه بصرى العتق  
 (بين هازل وغيره ومن صريحه) أى الاعتيق (فى الأصح فك الرقية) أى مشتق نحو أنت فكك  
 الرقية وأنت مفكوك الرقية أو فككك لوروده فى القرآن وقيل كونه كتابة لا استعماله فى غير

(ولا تقبل شهادة)  
 شخص (جار لنفسه نفعا  
 ولا دافع عنها ضررا)  
 وحديث ترد شهادة  
 السيد لعبد المأذون  
 له فى التجارة ومكاتبه  
 كتاب أحكام العتق  
 وهو لغة مأخوذ  
 من قولهم عتق  
 الفرس اذا طار واستقل  
 وشرعا إزالة ملك عن  
 آدمى لا لى مالك تقربا  
 الى الله تعالى وخرج  
 بآدمى الطير والهيمه  
 فلا يصح عتقهما  
 (ويصح العتق من كل  
 مالك جاز الأمر) وفى  
 بعض النسخ جائز  
 التصرف (فى ملكه)  
 فلا يصح عتق غير  
 جائز التصرف كعبي  
 ومجنون وسفيه وقوله  
 (ويصح بصرى العتق)  
 كذا فى بعض النسخ  
 وفى بعضها وقع العتق  
 بصرى العتق . واعلم  
 أن صريحه الاعتيق  
 والتحرير وما تصرف  
 منهما كانت عتيق أو  
 محرر ولا فرق فى هذا  
 بين هازل وغيره ومن  
 صريحه فى الأصح  
 فك الرقية



ولا يحتاج الصريح الى نية ويقع العتق أيضا بغير الصريح كما قال (٢٩٥) (والكناية مع النية) كقول السيد لعبد

لاملك لي عليك  
لاسلطان لي عليك  
ونحو ذلك (واذا  
أعتق) جاز التصرف  
(بعض عبدا) مثلا  
(عتق عليه جميعه)  
موسيرا كان السيد أولا  
معتقا كان ذلك البعض  
أولا (واذا أعتق) وفي  
بعض النسخ عتق  
(شركا) أي نصيبا له في  
عبد مثلا أو أعتق  
جميعه (وهو موسير)  
ببقيه (شركي العتق الى  
بقيه) أي العبد وشركي  
الى ما ليس به من نصيب  
شركي على الصحيح  
وتقع السراية في الحال على  
الأظهر وفي قول بأداء  
القيمة وليس المراد  
بالموسر هنا هو الذي بل  
من له من المال وقت  
الاعتاق لم يبق بقيمة  
نصيب شركه فاضلا عن  
قوته وقوت من تفرقه  
نقته في يومه وليته  
وعن دست نوب يلقى  
به وعن سكرى يومه  
(وكان عليه) أي العتق  
(قيمة نصيب شركه)  
يوم اعتاقه (ومن ملك  
وأحدا من والديه أو)  
من (مولودية عتق  
عليه) بعد ملكه سواء  
كان المالك من أهل

العتق (ولا يحتاج الصريح الى نية) للايقاع (ويقع العتق أيضا بغير الصريح كما قال) أي المصنف (و)  
يقع العتق بلفظ (الكناية مع النية) أي نية العتق لا احتياجا لغير العتق (كقول السيد لعبد لاملك لي  
عليك) أي لكوني أعتقتك ويحتمل لكوني بعتك (لاسلطان لي عليك ونحو ذلك) كقوله لا سبيل  
لي عليك لا خدعة لي عليك أم لا مولاي ولو قال وهبتك نفسك وبوي العتق عتق ولم يحتاج لقبول  
أو نوي التملك عتق أن قيل فوراً كما في ملكتك نفسك (واذا أعتق جاز التصرف بعض عبدا مثلا) أي  
أومة (عتق عليه جميعه) سرية أن كان المالك العتق المالك (موسيرا كان السيد أولا) أي أول يكن موسيرا  
أن كان جميع العبد له (معتقا كان ذلك البعض) كقوله (أولا) كرهه فان كان العتق وكلا أجنبيا فإن أعتق  
جزءا شاعنا معينا كمنصف عتق والافلا يفتق منه شيء وإن أعتق غير جازر التصرف فلا يفتق عليه شيء  
منه حتى ما عتقه (واذا أعتق وفي بعض النسخ عتق شركا) بكسر الشين المعجمة وسكون الراء المهملة  
(أي نصيبا له) أي العتق (في عبدا مثلا) أي أومة كان يقول أعتقت نصيبك أو نصيب منك حر  
أو أعتقت نفسك مثلا (أو أعتق جميعه) أي العبد المشترك كان يقول أعتقتك أو أنت حر (وهو موسير  
ببقيه) أي والحال أنه موسير بقيمة باقيه (شركي العتق) من نصيبه (إلى باقيه أي العبد) أي إلى نصيب  
شركه كمن نصيبه أو قل سواء كان شركه مسلما أم لا محجورا عليه أم لا (أو شركي الى ما ليس به من  
نصيب شركه على الصحيح) وأن قل وبقي الباقي على ملك شركه . والحاصل أن الاعتاق بشركي الى  
ما ليس به من نصيب شركه كلا أو بعضا (وتقع السراية في الحال) بنفس الاعتاق (على الأظهر) وهو  
الاعتماد (وفي قول) تقع السراية (بأداء القيمة) وفي قول أن دفعها بأن أنها بالاعتاق فان لم يدفعها بأن أنه  
لم يفتق (وليس المراد بالموسر هنا هو العتق) الذي يملك ما يتكفاه العتق القالب (بل) المراد به من له من  
المال وقت الاعتاق لا بعده (ما يبق بقيمة نصيب شركه) أو بقيمة بعض نصيب شركه (فاضلا) ذلك  
(عن قوته وقوت من تفرقه) في يومه وليته وعن دست نوب) أي جماعة نوب (يلقى به) أي  
بالعتق وعن تفرقه كسوته (وعن سكرى يومه) وليته لاعتق كونه فلا يمنع دينه ولو مستقرا السراية  
كما لا يمنع الزكاة والضابط في ذلك أن يكون فاضلا عن جميع ما ترك للفليس ويتصرف في ذلك كله  
ما يصرف في الديون لأن قيمة نصيب شركه تصير كالدين لتزول الاعتاق منزلة الاتلاف (وكان عليه أي  
المعتق) بمجرد السراية (قيمة نصيب شركه) أو قيمة ما ليس به منه (يوم اعتاقه) أي وقته لأنه وقت  
الاتلاف ولو كان يساره بمال غائب لأنه يشترط للمعتق دفع القيمة بالفعل وللشريك مطالبة العتق  
بدفع القيمة وإجباره عليها فان لم يطالبه الشريك فلم يعد مطالبة فان لم يطالبه أيضا طالبة القاضي  
فلو مات أخذت من تركته ولو اختلغا في قدر القيمة فان كان العبد حاضرا وقرب العهد رجع  
أهل القوم وإن غاب أو مات أو طال العهد تخدق العتق في الأظهر لأنه غارم (ومن ملك وأحدا  
من والديه أو من مولودية) بكسر الدال فيهما من النسب ملكا فهرجا كالارث واختياريا كالشراء  
والهبة والوصية (عتق) أي ذلك الواحد (عليه) أي على من ملكه بشرط أن يكون حرا  
كاملا (بعد ملكه) أي عتقه (سواء كان المالك من أهل التبرع أو لا كصبي وجنون) وسقيه .

فصل في أحكام الولاء وهو بفتح الواو والماء (لغة القرابة) مشتق من الموالاة وهي المعاونة والمقاربة  
(وشرعا غصوبة) كغصوبة النسب (سببها زوال الملك عن رقيق معتق) بالعتق (والولاء بالمدح حقوق  
العتق) أي من مراتب العتق اللازمة له فلا ينتفي الولاء بانسكاره أو اعتاقه بشرط أن لا يولد له عليه  
وليس لنا شرط يصح مشروطه مع فساد شرطه إلا هذا والعمرى والرقي (وحكمه أي حكم) الولاء في أربعة  
أشياء التفرغ في جميع ما يتعلق بالميت ولاية التزويج ويختل الديوة (الارث بالولاء تحكم التعتيب)

التبرع أولا كصبي وجنون . فصل في أحكام الولاء . وهو لغة مشتق من الموالاة وشرعا غصوبة سببها زوال الملك عن  
رقيق معتق (والولاء) بالمدح (من حقوق العتق وحكمه) أي حكم الارث بالولاء (حكم التعتيب)



عند عدمه) وسبق معنى  
 المتعصبين بأنفسهم  
 لا كبت المتعق وأخته  
 (وترتيب العصبات  
 في الولاء أكثر تبينهم في  
 الارث) لكن الأظهر  
 في باب الولاء أن أبا  
 المتعق وابن أخيه  
 مقدمان على جد المتعق  
 بخلاف الارث أي  
 بالنسب فإن الأخ والجد  
 مبركان ولا ترت أمراة  
 بالولاء إلا من شخص  
 تأثرت عتقه أو من  
 أولاده وعتقائه (ولا  
 يجوز أي لا يصح بيع  
 الولاء ولا هبته) وحينئذ  
 لا ينتقل الولاء عن  
 مستحقه  
 (فصل في أحكام التديير  
 وهو لغة النظر في  
 عواقب الأمور، وشرعا  
 عتق عن در الحياة  
 وذكره المصنف بقوله  
 (ومن أي السيد إذا  
 قال لعبد) مثلا إذا  
 مات أنا (فأنت حر  
 فهو أي العبد مذب  
 يعتق بعد وفاته) أي  
 السيد (من ثلثة أي  
 ثلث ماله أن خرج كله  
 من الثلث والأعتق منه  
 بقدر ما خرج من الثلث  
 أن لم يخرج الورثة هو  
 ذكره المصنف هو من  
 صريح التديير فإنه

(٢٩٦) التعصب في الفرائض (وينتقل الولاء عن المتعق إلى الذكور من عصبته)

بالنسب (عند عدمه) أي التعصب بالنسب لأن عصبته متراخية عن عصبية النسب لقوة النسب  
 على الولاء (وسبق معنى التعصب في الفرائض) والعصبة هو من ليس له سهم مقدر حال التعصب (وينتقل  
 الولاء) أي فائدته (عن المتعق) بعد موته (إلى الذكور من عصبته المتعصبين بأنفسهم) كابن المتعق  
 وأبيه وأخيه وهكذا دون سائر ورثته كالأم والأخ للام والزوجة و (لا) من يعصبهم العاصب (كبت  
 المتعق وأخيه) لأن البنت مع الابن والأخت مع الأخ عصبية بالغير والأخت مع البنت عصبية مع الغير  
 ومع ذلك لا ترت هنا لأنه لا يرت هنا من أقارب المتعق إلا العصبية بالنفس فلا اشتراك للبنت بأبها فتعق  
 عليها ثم أعتق عبدا ثم مات الأب ثم مات عتيقه بلا عاصب من النسب للأب وعتيقه فإل المتعق  
 للبنت لأن كونهما ثبت المتعق بل لأنهما عتيقة المتعق فإن كان هناك عاصب من النسب للأب أو عتيقه فلا يثبت  
 لها لأن متعق المتعق وهو البنت هنا متأخر عن العاصب كالأخ وابن العم (وترتيب العصبات في  
 الولاء) أي في عمره كالارث وولاية الزوج (عكس تبينهم في الارث) فيقدم ابن المتعق ثم ابنه وإن  
 سفل ثم أبو المتعق وهكذا (لكن الأظهر في باب الولاء أن أبا المتعق وابن أخيه مقدمان على جد  
 المتعق) نظرا لكونهما يرتان بالنسبة فإن أبا المتعق ابن أبي المتعق وأما الجد فإنه يرت بالأبوة لأنه  
 أبو أبي المتعق والرتبة مقدمة على الأبوة فإذا مات المتعق عن أخي المتعق أو ابن أخيه وجده كان  
 الميراث لأخي المتعق أو ابن أخيه دون جده (بخلاف الارث أي بالنسب فإن الأخ والجد مبركان  
 أي في الارث بالنسب نظرا لاشتراكهما في الأدلاء إلى الميت بالأب وابن الأخ مؤخر عن الجد في  
 الارث كما هو مؤخر عن الأخ (ولا ترت أمراة بالولاء إلا من شخص تأثرت عتقه أو من أولاده  
 وعتقائه) فترت العتقة من أولاد عتيقها ذكورا كانوا أو إناثا ومن عتقائه فلا ترت للزوجة المتعقة  
 إلا من عتيقها وكذا تنتمي إليه بنسب أولاده (ولا يجوز أي لا يصح بيع الولاء ولا هبته) لأن الولاء  
 كالنسب فكما لا يصح بيع النسب ولا هبته لا يصح بيع الولاء ولا هبته (وحيث لا ينتقل الولاء  
 عن مستحقه) الذي هو المتعق وعصبته المتعصبون بأنفسهم فيثبت لهم في خيالة المتعق على المذهب  
 ولما خرا أنا فهو أرثهم به فلا يرتون مع جد المتعق وإن كان الولاء ثابتا للجميع  
 (فصل في أحكام التديير وهو لغة النظر في عواقب الأمور) ومنه قوله صلى الله عليه وسلم «التديير  
 نصف العيشة» (وشرعا عتق) ناسي (عن در الحياة) أي تعلق عتق من مالك بموت السيد وحده  
 أو مع صفة قبله كأن يقول إن دخلت الدار فأنزلت حر بعد موتي فيصير التديير معلقا على دخول الدار  
 فإن وجدت الصفة ثم مات عتقك وإلا فلا (وذكره) أي المعنى الشرعي (المصنف بقوله ومن أي  
 والميراث إذا قال لعبد مثلا) أي أو أمته (إذا مات أنا فأنت حر) أو بذلك حرة (فهو أي العبد مذب  
 وبصح التديير مفيدا بشرط كأن يقول إن مات في هذا الشهر أو هذا الرض فأنزلت حر فإن مات فيه  
 عتقك وإلا فلا وحكمه أنه يعتق بعد وفاته أي السيد من ثلثة أي ثلث ماله) بعد الدين وبعد التبرعات  
 المنجزة وإن وقع التديير في الصحة يعتق العبد كله (أن يخرج كله من الثلث وإلا) بأن خرج  
 بعضه (عتق منه) بعضه (بقدر ما خرج من الثلث) كالنصف فلو لم يكن له مال غيره عتق ثلثه فقط  
 (أن لم يخرج الورثة) مازاد على الثلث فإن أجاز وأعتق كله وذلك إن لم يكن عليه دين مستغرق  
 للتركة وإلا فلا يعتق منه شيء (وبما ذكره المصنف هو من صريح التديير) فلا يحتاج إلى النية  
 (ومنه) أي الصريح (أعتقك بعد موتي) أو أنزلت حر بعد موتي أو حررتك بعد موتي أو أن  
 مذب أو درتك وإن لم يقل بعد موتي (ويصح التديير بالكنية أيضا مع النية) أي نية التديير  
 (كخيلتك بعد موتي) أو حبستك بعد موتي (ويجوز له أي السيد) الجائر التصرف

(٢٩٧)

أعتقك بعد موتي ويصح التديير بالكنية أيضا مع النية كخيلتك بعد موتي (ويجوز له أي السيد)



(أن يديمه) أي المدبر (في حال حياته و بطل تديره) وله أيضا التصرف فيه بكل ما يريد (٢٩٧) الملك كونه بعد فضاء أو جعله

(أن يبيعه أي المدبر في حال حياته) أي السيد (ويبطل) أي يبيعه (تديره) لأنه صلى الله عليه وسلم باع مدبر رجل من الأنصار رواء السبخان ويجوز له أيضا أن يبطأ مدبره ببقاء ملكه ولا يبطل به تديرها نعم إن حبلت منه ضارت مستولدة وبطل تديرها بالاستقلال لأنه أقوى من التدير والإقوى رفع الأصعب كما رفع ملك اليمن السكاح (وله أيضا التصرف فيه) أي المدبر (بكل ما يريد الملك كونه بعد قبضها) أي الهبة التي بمعنى المين الوهوبة بخلافها قبل قبضها لأنها لا تزال ملكا حينئذ (أوجعله) أي المدبر (صدقا) في السكاح ولو كان السكاح عبد مسلم فذرة أبطل تديره وبيع عليه لأنه مأمور بأمر الملك عنه وهو لا يحصل بالتدير (والتدير تعليق عتق بصفه) مخصوصة وهي موت السيد فقط أو مع شيء قبله (في الأظهر) وهو العتق (وفي قول) هو (وصية للعبد بعتقه) فكانه قال وصيت لك بعتقك بدموتي فحينئذ يحتاج إلى اعتاق بعد الموت (ففي الأظهر) ومقابلته (لو باعه السيد ثم ملكه لم يعد التدير على الذهب) لأن الزائل العائنه كالأذى لم يعد وفي قول على قول التعليق يعود التدير على قول عود الحنف في اليمن (وحكم) الرقيق (المدبر في حال حياة السيد حكم العبد القن) بكسر القاف وهو من لم يتعلق به شيء من مقدمات العتق أي في سائر الأحكام الأخرى فانه باطل على الذهب (وحيث) أي حين إذا كان حكم المدبر كحكم القن (تكون) كتاب المدبر للسيد أي الأكتاب التي اكتسبها في حياته دون التي اكتسبها بدمونه (وان قيل للمدبر في السيد القيمة) وبطل التدير ولا يلزمه أنه يشترى بقيته عبد ابذره بده بخلاف ما ألتف العبد فانه يشترى بقيته عبدا مثله أو يوقف بده (أو قطع المدبر) كان قطعت يده (فلسيد الأرض) أي أرض القطع كنصف القيمة في هذا المثال (ويبقى التدير بحاله) لبقاء أهل الذي هو المدبر بخلاف مسألة القتل فلا يبقى التدير لزال أهل (وفي بعض النسخ وحكم المدبر في حياة سيده حكم العبد القن) باسقاط لفظ حال وبالإضافة إلى الضمير في لفظ سيده.

(فصل : في أحكام الكتابة بكسر الكاف في الأشهر وقيل بفتحها كالكتابة) في الفتح وهو معنى العتق (وهي لغة) الصم والجمع (مأخوذة من الكتب وهو معنى الصم والجمع لأن فيها ضم نجم إلى نجم) وقيل لأنه يكتب لها وثيقة غالبا (وشرا عتق) أي عقد عتق بلفظ الكتابة (معلق على) أداء (مال منجم) أي مؤقت (بوقتين معلومين فأكثر) كأن يقول كاتبك على دينارين تأخيرهما في شهرين فإن أدبتهما إلى فلان خسر (والكتابة) أي إيجابها من السيد (مستحبة إذا سلمها العبد أو الأمة) من السيد (وكان كل منهما مأمونا أي أمينا) فيما يكتبه بأن لا يضيع المال في مصيبة وإن لم يكن عدلا كتركه نحو صلاة (مكتسبا أي قويا على كسب ما يوفي بها الزمة من أداء النجوم) أي بوقتي تحصيل النجوم وقيل ولو كان الأمين غير قوي على الكسب لأن الأمين يمان بالصدقات وقيل تستحب الكتابة لقوى غير أمين . والحاصل أن الكتابة كانت مباحة إن لم يوجد تلك الشروط الثلاثة ولا تسكره بحال وقد تكرر لعارض كان ظن كسبه محترم وتحرم إن علم ذلك كفقور وقد تجب إذا توقفت نفقته على بيت المال التوقف على كتابته مثلا (ولا تصح) أي الكتابة (الأ بمال معلوم) عندهما تحسنا ونوعا وقدراً وصفة لأنه يجوز في الذمة فاشترط فيه العلم بذلك كدين السلم (كقول السيد لعبد كاتبك على دينارين مثلا) أي أوأكثر كاربعة دنانير (ويكون المال للعلوم مؤجلا إلى أجل معلوم) ليحصله ويؤديه فلا تصح الحال ولو كان المالك مبيعاً يقدر عليه في الحال (أو لغيره) أي الأجل (نجمان) أي وقتان لأنه لا يجوز عن المحابة رضي الله تعالى عنهم فمن بعدهم ولو جازت على أقل من نجمين لعلوه ولا حد لأكثره (كقول السيد في المثال المذكور) كاتبك على دينارين (تدفع إلى

(٣٨ - فوت الحبيب الغريب) تصح الأفعال معلومة (كقول السيد لعبد كاتبك على دينارين مثلا) (ويكون) المال للعلوم (مؤجلا إلى أجل معلوم) قوله نجمان (كقول السيد في المثال المذكور لعبد تدفع إلى



الدينار بن في كل نجم دينار فاذا أدت ذلك فانت حر (وهي) أي الكتابة الصحيحة (من جهة السيد لا زمة) فليس له فسحها بعدل ومها إلا أن يعجز الكاتب عن أداء (٢٩٨) النجم أو بعضه عند الحبل كقوله عجزت عن ذلك فلا سيد حينئذ ففسحها وفي معنى العجز

الدينار بن في نجمين مع بلومين كسهر (في كل نجم دينار) فلا بد من بيان عدد النجوم وفقط كل نجم منها (فاذا أدت ذلك) أي للذكو من الدينار بن (فانت حر) أي عند أدائه ذلك (وهي) أي الكتابة الصحيحة من جهة السيد لا زمة) لأنها عقدت لحظ الكتاب لا لحظه (فليس له) أي السيد (فسحها) أي الكتابة (بعد لزومها) أي بعد تمام عقدها وصحتها فانها تلزم بمجرد العقد الصحيح (الآن) يعجز الكاتب عن أداء النجم أو بعضه أي بعض النجوم (عند الحبل كقوله عجزت عن ذلك) أي أداء النجم (فلا سيد حينئذ) أي حين اذ عجز الكاتب عن ذلك عند الحبل (ففسحها) أي الكتابة لتعذر العوض عليه (وفي معنى العجز) امتناع الكاتب من أداء النجوم مع القدرة عليها أي أداء النجوم وفي معنى الامتناع اذا غاب عند الحبل ولم يأن له السيد وان حضر ماله (والكتابة من جهة السيد الكاتب جائزة فله بعد عقد الكتابة) أي بعد تأميره بالقبول الامتناع من الاعطاء مع القدرة فله (بمعجز نفسه بالطريق السابق) وهو العجز عن أداء النجم وهذا ليس بقيد بل له تعجز نفسه ولو مع القدرة على تحصيل العوض كأن يقول عجزت نفسي فاذا عجزت نفسه فلا سيد الكسب والفسخ بنفسه وان شاء فسحها بالحكم ولا تنفسخ عجزه بالتعجز (وله أيضا فسحها) أي الكتابة بنفسه كافي افلاس المشتري بالتمسك فان التامع الفسخ متى شاء وان كان معتمداً في بنجوم الكتابة) وان لم يعجز نفسه ولا تنفسخ الكتابة ولو فاسدة بالجنون ولا بالاغيار ولا بالجور فليس أوسف سوءاً من ذلك من السيد أو الكاتب لأن اللزوم من أحد الطرفين لا يفسخ بشيء من ذلك كالرهن (وأفهم قول المصنف متى شاء أن له اختيار الفسخ) أي في أي وقت فله فترك الأداء وكان كمنعه من أداءه (أما الكتابة الفاسدة فبغاثة من جهة الكاتب والسيد) فكل كسبهما متى شاء والكتابة الفاسدة هي ما اختلت بصحتها ففسد شرط كسرها أن يليه أو كتابة بعض رقيق أو فيها دعوى مقصود كعجز أو فساد أجل كنجم واحد والكتابة الباطلة هي ما اختلت تحتها باختلال ركن من أركانها ككون أحد العاقد بنصباً أو مجنوناً أو مكرهاً أو عقدت بغير مقصود كدفع (وللكتاب التصرف في أي يده من المال) الحاصل من كسبه (بيعه وشراؤه وإيجاره ونحو ذلك) مما لا يبرع فيه ولا يخطر (لا يبرع ونحوها) مما يبرع كصدقة وهدياً وخطر كقرض وبيع استئجار (وفي بعض نسخ اللحن وملك الكتاب التصرف فيما يملكه من المال) أي زبائنه كالبيع والشراء اذ لم يكن فيه خطر لا فيما يملكه كصدقة (والمراد) من كلام المصنف أن الكتاب يملك بعد الكتابة منها وفيه أمانة إلا أنه محجور عليه لأجل السيد في استعمالها (أي التامع) بغير حق أي اهلاً كما بغير عوض كأن يبرع بها فلا يجوز له ذلك من غير إذن السيد (ووجب على السيد بعد صدقة كتابة عبده أن يخط عنه) أي مكانه (من بعض مال الكتابة) الصحيحة (مأى شيئاً) ولو أقل متمول (يستعين به على أداء نجوم الكتابة) لأجل تحصيل العتق ومثل السيد ولزومه وذلك مقدم على مؤنة التعجز (ويقوم مقام الحظ أن يدفع له السيد جزءاً معلوماً من جنس الكتابة) ويحب القبول حينئذ ولو دفع من غير جنسه جاز أن رضي به الكاتب ولا يخط أو يدفع بكون قبل العتق فان آخر عنه أتم وكان قضاءً وكون كل منهما في النجم الأخير أولى منه فيما قبل وكونه بعاثي من غيره كالسبع (ولكن الحظ أولى من الدفع لأن القصد بالحظ الاغانة على العتق وهي محققة في الحظ موهومة في الدفع) اذ قد يصرف الدفع في جهة أخرى (ولا يفتق الكاتب) أي جزؤه منه (الأبداء جميع المال أي مال الكتابة بعد القدر الموضوع عنه من جهة السيد) وكالأداء الإبراء وحول العبد السيد على أجنبي ولا يصح عكسه فلا يرضع عنه شيئاً وبقي عليه القدر الواجب حظه عنه لم يفتق لأن هذا القدر لم يسقط عنه لأن السيد أن يعطيه من غيره .

مقام الحظ أن يدفع له السيد جزءاً معلوماً من مال الكتابة ولكن الحظ أولى من الدفع لأن القصد من الحظ الاغانة على العتق (وفي محققة في الحظ موهومة في الدفع) ولا يفتق (الكتاب) الأبداء جميع المال أي مال الكتابة بعد القدر الموضوع عنه من جهة السيد



(فصل في أحكام أمهات الأولاد) وإذا أصاب أي وطى (السيد) منها كان أو كافراً (أمته) ولو كانت حائضاً أو محرماً له أو موزوجة أولم يصحها ولكن استدخلت ذكره أو مائة أعترفت (فوضعت) حياً وميتاً (٢٩٩) ما يجب فيه غيرة وهو (ما) أي لحم

(تبيين فيه شيء من خلق آدمي) وفي بعض النسخ من خلق الآدميين لكل أحد أو لأهل الخبرة من النساء وثبت بوضعها ما ذكر كونها مستولدة لسيدها وحينئذ (حرم عليه بيعها) مع بطلانها أيضاً الأمن نفسها فلا يحرم ولا يبطل (و) حرم عليها أيضاً (رهنها وهبتها) والوصية بها (وجاز له التصرف فيها بالاستخدام والوطء) وبالأجارة والاعارة وله أيضاً أرض جناة عليها وعلى أولادها التباين لها وقيمتها إذا قُلت وقيمتهم إذا قُتلوا وتزوجها بغير إذنهما إذا كان السيد كافراً وهي مسلمة فلا تزوجها (وإذا مات السيد) ولو بقتلها له (عنت) من رأس ماله) وكذا عنت أولادها (قبل دفع الديون التي على السيد) وأولادها (قبل دفع الديون التي على السيد) (والوصايا التي أوصى بها وولدها) أي المستولدة (من غيره) أي غير السيد بأن ولدت بعد استيلاها ولداً من غير (أمة غير بنكاح) لا غرور فيه (بأن كان أو رقيقاً) أي وطى (أمة غير بنكاح) لا غرور فيه (فإن كان أو رقيقاً) أي وطى (أمة غير بنكاح) لا غرور فيه

(فصل في أحكام أمهات الأولاد) من حيث الإيلاد وحكمه والعقوبة (وإذا أصاب أي وطى السيد) الذي يمكن أحباله بأن استكمل تسعين سنين الحرس كلاً أو بعضاً (مهما كان أو كافراً) أصلياً (أمته) التي له فيها ملك وأن قل (ولو كانت حائضاً أو محرماً له) بنسب أو رضاع أو مصاهرة (أو موزوجة أولم يصحها ولكن استدخلت) أمته (ذكره أو مائة أعترفت) أي الذي خرج منه على وجه غير محرم ولو في الدبر في حال حياته (فوضعت حياً وميتاً) ما يجب فيه غيرة وهو ما أي لحم (تبيين فيه شيء من صورة) (خلق آدمي) كوجوهه ولونه (وفي بعض النسخ من خلق الآدميين) أي من صورة خلق جنس الآدميين (لكل أحد) بأن لم تخف تلك الصورة على أحد من أهل الخبرة وغيرهم (أولاهل الخبرة) فقط أربع (من النساء) أو رجلين أو رجل وامرأتين منهم ولو اختلف أهل الخبرة فقال بعضهم فيها صورة وقال بعضهم ليس فيها صورة قيم الثبت على الثاني لأن معز يادة علم (ويثبت بوضعها) أي الأمة (مما ذكر) أي من حي أو ميت أو حمل يجب فيه غيرة (كونها مستولدة لسيدها وحينئذ) (لأنه) له التصرف فيها بما يزيل الملك ولذلك قال المصنف (حرم عليه بيعها) ولولم ينعق عليه أو بشرط العتق أو لمن أقر محرماتها (مع بطلان) أي البيع (أيضاً) بيعها (من نفسها فلا يحرم ولا يبطل) بل يحل ويصح لأنه عقد عتاقه وحمل ذلك أن كان السيد حراً كاملاً فإن كان مبيعاً لم يصح لأنه ليس من أهل الولاء في الحال وقول المصنف حرم جواب إذا (وحرم عليه أيضاً رهنها وهبتها) كغيرها مع بطلانها أيضاً ما هبتها لنفسها فصححة ومثل ذلك قولها لنفسها فإنه صحيح على الراجح (و) حرم (الوصية بها) ولو لنفسها وفي محققها وكتابها بخلاف (وجاز له) أي السيد (التصرف فيها بالاستخدام والوطء وبالأجارة والاعارة) ببقاء ملكه عليها (وله أيضاً أرض جناة عليها) كان قطعت يدها فوجب على الخاني نصف قيمتها لسيدها (وعلى أولادها التباين لها) وهم الحادئون من زوج أو زنا بعد الاستيلاء (وقيمتها إذا قُلت وقيمتهم إذا قُتلوا) ونسكون القيمة للسيد بقاء الملك عليها وعلى أولادها (وتزوجها بغير إذنهما) فيزوجها غير الملك ولو كان مبيعاً (الآن كان السيد كافراً وهي مسلمة فلا تزوجها) بل تزوجها الحرة لأنه لا ولاية للكافر على المسلمة (وإذا مات السيد بقتلها) بقصد الاستعجال أو سرق السيد (عنت) بخلاف من حين الموت والاسترقاق وإن تأخر الوضع (من رأس ماله) وكذا عنت أولادها (التابعون لها وهم الحادئون بعد الاستيلاء فإن عنتهم من رأس المال لأنهم مستحقون للعنت بقتلها) (قبل دفع الديون التي على السيد) ولولته تعالى كالكمارة وقبل مؤن التحيز أيضاً (والوصايا التي أوصى بها) ولو لجهة عامة كالفقراء (ولولدها أي المستولدة من غيره أي من غير السيد بأن ولدت بعد استيلاها ولداً من زوج أو زنا بمنزلتها) في جميع مامر (وحينئذ) أي حين إذا كان ولدها المذكور بمنزلتها (فالولد الذي ولدت) من زوج أو زنا ملك (للسيد) يعق بموته) ليس بان الاستيلاء الهولو أعنى السيد مستولدة قبل موته لم يعق ولدها بقتلها فإذا مات السيد بعد ذلك عنت بموته أما لو ولدت الولد قبل استيلاها من زنا أو من زوج فإنه لا ينعق في العتق بموت السيد ولا يمنع عليه التصرف فيه بل يتصرف فيه بما شاء من سائر التصرفات لحدوته فسل استحقاق الحرية للام (ومن أصاب) محرراً كان أو رقيقاً (أي وطى) أمة غير بنكاح لا غرور فيه بحريتها (أو من زنا أو أجلبها فولدت) فالولد منها ملك لسيدها (تبعلاً له أن أحد ماله الأم والولد والابن) بأن كان الولد موصى به فهو ملك لسيده وهو الموصى له (أما لو غرض شخص بحرية أمة) فسكحها (فالولد قال الولد حر) لظن الواطي حرمتها (وعلى الغرور قيمته لسيدها) وقت الولادة

زوج أو من زنا (بمنزلتها) وحينئذ فالولد الذي ولدت له السيد يعق بموته (ومن أصاب) أي وطى (أمة غير بنكاح) أو زنا وأجلبها فولدت (فالولد منها ملك لسيدها) أما لو غرض شخص بحرية أمة فالولد حر وعلى الغرور قيمته لسيدها



فقد رقيقا حينئذ ويقوم فبالقائه فيمنه وجب عليه دفعه للسيد ويرجع بها على من غره وهذا  
الولد رقيق بين رقيقين ان كان الزوج رقيقا ومجورة عكسه وهو رقيق بين حرين فمالو اوصى بالولد  
أمة لشخص ثم مات الموصي وقيل الموصى له الوصية وأعتق الوارث الأمة وتزوج بها خرا بالشروط  
المعتبرة في نكاح الأمة فأولدها ولدا فهو رقيق للموصي له (وان أصابها أي أمة غيره بشبهة منسوبة  
للفاعل كظنه أنها أمة أو زوجته الحرة فولده منها خرا) نسبت بالأخلاف اعتبارا بظنه (و) لكن  
(عليه) في هذه الحالة (فيمنه) وقت ولادته بأن يقدر رقيقا فالقدر الذي بلفظه قيمته (السيد) لتفويته  
الرق عليه بظنه أما إذا ظن أنها زوجته الأمة فالولد رقيق للسيد اعتبارا بظنه وأما إذا ظن أنه غيره فغير معتبر  
(ولا نصير) أي الأمة التي وطئها بنكاح أو بشبهة (أم ولد في الحال) أي قبل ملكها (بلا خلاف)  
في ذلك (وان ملك الواطي بالنكاح الأمة المطلقة) منه أو ملكها في نكاحه (بعد ذلك) أي بعد  
وطئها بالنكاح وبعد ولادتها من النكاح (لم نصير) أي الأمة (أم ولد له) بما ولده منه (بالوطي في  
النكاح السابق) لكونه رقيقا لأنه علققت به في غير ملك اليمين والاسيلاذ أما يشترط بها لحرية الولد  
وكذلك إذا كانت حاملا حين ملكها في نكاحه لم نصير أم ولد يعتق عليه هذا الحمل ان وضعت له دون  
سنة أشهر ان لم يطأ بعد الملك فان وضعته لسته أشهر فأكثر من الوطء الواقع بعد ذلك فيحكم بحصول  
عاقبه في ملكه فنصير أم ولد وان أمكن لكونه سابقا عليه فلا أولى ذون الأقل من الملك وهذه دون  
الأقل من الوطء وقول المصنف وان ملك الأمة راجع لقوله يؤمن وطئ أمة غيره على ألف  
والنشر المرتب ومجورة ذلك أن يطأ أمة غيره بنكاح أو بزنا وانقذ الولد رقيقا ثم اشتراها في حال  
النكاح فإنها لا نصير مستولدة بمجرد الملك (و) أما لو وطئ رجل أمة غيره بشبهة وانقذ الولد خرا  
ثم ملكها بعد ذلك فهل نصير بمجرد الملك مستولدة أولا فيقول (صارت) أي نصير الأمة التي  
ملكها (أم ولد له) أي للواطى (بالوطء) أي بما ولده من الوطء (بالشبهة) المقرونة بظنه (على أحد  
القولين) لأنها علققت منه بحر والمعلق بالحرسب للحرية بالموت بشرط الملك وقد حصل الملك وإن  
كان بعد الوطء والولادة وهذا القول ضعيف (والقول الثاني) وهو الأظهر (لا نصير) أي تلك الأمة  
(أم ولد) بما ولده من الوطء بالشبهة لأنها علققت به في غير ملكه وانما يكون أولد شيئا للحرية  
إذا كان المعلق في ملكه وانما هذا أشبه ما لو علققت به في النكاح (وهو) أي القول الثاني (الراجح  
في المذهب) أي مذهب الإمام الشافعي رضي الله عنه ومحل الخلاف فيما إذا كان من وطئ أمة الغير بالشبهة  
خرا فان كان عبدا ثم عتق ثم ملكها فلا نصير أم ولد بلا خلاف لأنه لم ينفصل من خرا (والله أعلم  
بالصواب) أي بما يوافق الحق في الواقع من القول والفعل (وقد ختم المصنف رحمه الله تعالى) أي  
أحسن إليه (كتاب) أي الكتاب المنسوب إليه السمي بالتقريب وبغاية الاختصار (بالتعني) أي  
بكتاب العتق (وحياء لعتق الله) أي للمصنف ولقاربه وشارحه ومحبسه (من النار) أي من نار جهنم  
(وليكون) أي هذا الكتاب (سببا في دخول الجنة) دخولا خاصا وهو الدخول مع التلذذ بالآثار  
الرضية والتنعم بالدرجات العلية مع السابقين الذين هم لا خوف عليهم ولا هم يحزنون من غير سبب  
عذاب (دار الأبرار) وهم المؤمنون الصادقون في أعمالهم (وهذا) أي قوله وقد ختم المصنف كتابه  
(آخر شرح الكتاب غاية الاختصار) أي السمي بغاية الاختصار حال كون الشرح (بلاطاب) أي  
بلا تطويل (فما جلد بنا) أي خالقنا ومربنا وجاز كثرنا (النعيم) أي الذي يبدأ بالتوال قبل السؤال  
(الوهاب) كثير الهبة لعباده أم العطاء لهم (وقد ألفت) أي هذا الشرح (عاجلا) أي سرعا (في مدة  
سبيرة) أي زمن يسير وأيام قليلة (والراجح من أطلع) أي من نظر وتأمل بقلبه (فيه) أي في هذا

(وان أصابها) أي أمة  
غيره (بشبهة) منسوبة  
للفاعل كظنه أنها أمة  
أو زوجته الحرة (فولده  
منها خرا وعليه قيمته  
السيد) ولا نصير أم ولد  
في الحال بلا خلاف  
(وان ملك الواطي  
بالنكاح) الأمة المطلقة  
بعد ذلك لم نصير أم ولد  
له بالوطء في النكاح  
السابق (وصارت أم ولد  
له بالوطء بالشبهة على  
أحد القولين) والقول  
الثاني لا نصير أم ولده  
وهو الراجح في المذهب  
وكافة أعلم بالصواب  
وقد ختم المصنف رحمه  
الله تعالى كتابه بالتعني  
رجاء لعتق الله تعالى له  
من النار وليكون  
سببا في دخول الجنة  
دار الأبرار  
وهذا آخر شرح  
الكتاب غاية الاختصار  
بلاطاب فاجلد بنا  
لنعم الوهاب وقد ألفت  
عاجلا في مدة سيرة  
والراجح من أطلع فيه



على هفوة صغيرة أو  
 كبيرة أن يصلحها إن  
 لم يكن الجواب عنها  
 على وجه حسن  
 ليكون بمن يدفع  
 السيئة بالتي هي أحسن  
 وأن يقول من أطلع فيه  
 على الفوائد من جاء  
 بالخيرات إن الحسنات  
 يذهبن السيئات جعلنا  
 في تأليفه مع النبيين  
 والصديقين والشهداء  
 والصالحين وحسن  
 أولئك رفيقا في دار  
 الجنان ونسأل الله  
 الكريم اللطيف  
 على الاسلام والايان  
 بحاجته سيده المرسلين  
 وخاتم النبيين وحبيب  
 رب العالمين محمد بن  
 عبدالله بن عبد المطلب  
 ابن هاشم السيد  
 الكامل الفاتح الخاتم  
 والحمد لله الهادي الى  
 سواء السبيل وحسينا  
 الله ونعم الوكيل  
 والصلاة والسلام على  
 سيدنا محمد أشرف  
 الأنام وعلى آله وصحبه  
 وسلم تسليما كثيرا  
 دائما إلى يوم الدين  
 ورضي الله تعالى عن  
 أصحاب رسول الله أجمعين  
 والحمد لله رب العالمين

الشرح (على هفوة) أي زلة (صغيرة) أي كان كان اللفظ في غير محله (أو كبيرة) أي كان كان اللفظ  
 غير مصيب في الحكم (أن يصلحها) أي تلك الهفوة بأن يقول في التعليم مثلا أو يكتب في الهامش مثلا  
 هذا شئ قلم أو سهو أو تحريف من النساخ ولعل صوابه كذا (أن لم يكن الجواب عنها) أي تلك  
 الهفوة (على وجه حسن) أي على طريق مرضي (ليكون) أي من أطلع على الهفوة (من يدفع  
 السيئة) أي من يزيل الحفلة التي تسيء الشخص بسبب الأذى (بالي هي أحسن) أي بالحيلة التي هي  
 أحسن كالعفو وعدم التشنيع فإنه ليس كل هفوة تعد ذنبا ولا كل عثرة توجب عتابا وتفرع من كونه  
 بمن يدفع السيئة بالتي هي أحسن أن يكون له حظ عظيم في الدنيا والآخرة (والمرجو) أن  
 يقول من أطلع أي من نظر وتأمل من الطلبة وأهل العلم (فيه) أي في هذا الشرح (على الفوائد)  
 المذكورة في هذا الشرح مع الهفوات التي هي أيضا (من جملة الخيرات) وهي ما ينبت الشخص عليه  
 من الأعمال الصالحة ومن جملة السيئات على الزلات ومن موصولة بدل من من الأولى ثم أي الشارح  
 بالجملة الدالة على مقول القول يقول وهي قوله (إن الحسنات) أي الأعمال الصالحة كالصلوات الخمس  
 (يذهبن السيئات) وهي الذنوب الصفات (جعلنا الله بحسن النية في تأليفه) أي هذا الشرح مصاحبين  
 (مع النبيين والصديقين والشهداء الصالحين) فالكلمة يقولون هم المبالغون في الصدق والصالحون هم  
 القائمون بمواعظهم من حقوق الله تعالى وحقوق العباد بحسب الامكان (وحسن أولئك رفيقا) وهذا  
 في معنى التعجب أي وحسن كل واحد من أولئك الأصناف الأربعة رفيقا أي من جهة الرفيق بأن  
 يتردد الشخص اليهم لزيارتهم والحضور معهم للتأنيس بهم وغير ذلك (في دار الجنان) أي في دار وهي  
 الجنان وجعلها بعضهم ثلاثة أقسام جنة الأعمال وهي التي تنالها الناس بأعمالهم وجنة الميراث وهي التي  
 يرثها المؤمنون من الكفار وجنة الفضل وهي التي يدخلها الأطفال ويحويهم كمن لم تبلغهم دعوة الرسل  
 (ونسأل الله الكريم) أي النعم بكل مطلوب محبوب أو الذي لا يجوز أن ينسب اليه تحصيل (للتان)  
 أي الذي يشرف عباده بالامتنان عليهم بماله عليهم من النعم (الموت على الاسلام) أي الانقياد لما  
 جاء به النبي صلى الله عليه وسلم بما علم من الدين بالضرورة (والايان) وهو التصديق بما جاء به النبي  
 صلى الله عليه وسلم بما علم من الدين بالضرورة تفصيلا في التفصيلي واجمالا في الاجمالي متوسلين  
 (بحاجته نبيه) أي الله تعالى (سيد المرسلين) وغيرهم بالأولي (وخاتم النبيين) أي آخر النبيين والمرسلين  
 (وحبيب رب العالمين) أي محبوب مصلح العالمين (محمد) صلى الله عليه وسلم (ابن عبدالله بن عبد  
 المطلب) ولسمه شبيهة الحمد وقيل لسمه فنيبة ويلقب بالقاض (ابن هاشم) ولسمه عمرو (السيد الكامل)  
 أي في جميع أموره بتكميل الله تعالى له في ذاته وصفاته فهو كامل خلقا وخلقا (الفاتح) أي لأبواب  
 الايمان والهداية والعلم والتوفيق لأقوم طريق (الخاتم) للأنبياء والمرسلين (والحمد لله الهادي الى  
 سواء السبيل) أي الى السبيل المستوي (وحسينا الله) أي كافينا الله (ونعم الوكيل) أي نعم الوكيل  
 اله الأمر (والصلاة والسلام على سيدنا محمد أشرف الأنام) أي أفضل الخلق (وعلى آله) أي أتباعه  
 ولو عصاة (وصحبه وسلم تسليما كثيرا دائما) أي مستمرا (ابتداء إلى يوم الدين) أي يوم الجزاء وهو  
 يوم القيامة (ورضى الله تعالى عن أصحاب رسول الله أجمعين والحمد لله رب العالمين) .  
 وهذا آخر ما يشره الله تعالى من كتابة هذا . قال جامع الكتاب وقد وافق فراغه وقت العشاء أول  
 ليلة من رجب في أول القرن الثالث عشر في عام نصر من الله وفتح قريب والله أعلم ولا حول ولا قوة  
 إلا بالله العلي العظيم . صلى الله على سيدنا محمد النبي الأمي الحبيب الطاهر . وعلى آله وصحبه وسلم عدد  
 كل ذرة ألف ألف مرة . والحمد لله رب العالمين آمين .



## \* فهرس قوت الحبيب الغريب \*

| صفحة                                                          | صفحة                                                                   |
|---------------------------------------------------------------|------------------------------------------------------------------------|
| ٧١ فصل في بيان الأوقات التي تكره الصلاة فيها تحريماً          | ٢ خطبة الكتاب                                                          |
| ٧٢ » في بيان أحكام الجماعة في الصلاة                          | ٧ » كتاب أحكام الطهارة                                                 |
| ٧٥ » في قصر الصلاة وجمعها                                     | ١١ فصل في ذكر شيء من الأعياء المتنجسة وما يطهر منها بالباغ وما لا يطهر |
| ٧٨ » في صلاة الجمعة                                           | فصل في بيان ما يحرم استعماله من الأواني وما يجوز                       |
| ٨٣ » في صلاة العيدين وما يتعلق بها                            | ١٢ فصل في بيان حكم استعمال آلة السواك                                  |
| ٨٥ » في صلاة الكسوف وما يطلب فعله لأجلها                      | ١٣ » في فروض الوضوء                                                    |
| ٨٦ » في أحكام صلاة الاستسقاء                                  | ١٩ » في بيان أحكام الاستنجاء وآداب قاضي الحاجة                         |
| ٨٩ » في كيفية صلاة الخوف                                      | ٢٢ » في نوافض الوضوء                                                   |
| ٩١ » فيما يجزئ استعماله وما لا يجزئ من اللباس والحائض         | ٢٣ » في موجب الغسل                                                     |
| ٩٢ » فيما يتعلق بالميت من غسله وتكفينه الخ                    | ٢٥ » في فرائض الغسل وسننه                                              |
| ٩٩ » كتاب أحكام الزكاة                                        | ٢٧ » في بيان جملة من الأغسال السنوية                                   |
| ١٠٢ فصل في نصاب الأبل وما يجب إخراجها عنه                     | ٢٨ » في المسح على الخفين                                               |
| ١٠٣ » في نصاب البقر وما يجب إخراجها منه                       | ٣١ » في التيمم                                                         |
| ١٠٤ » في نصاب الغنم وما يجب إخراجها منه                       | ٣٧ » في بيان النجاسات وأزالتها                                         |
| » في زكاة خلطة الأوصاف                                        | ٤٣ » في الحيض والنفاس والاستحاضة                                       |
| » في بيان نصاب الذهب والفضة وما يجب إخراجها منه               | ٤٧ » كتاب أحكام الصلاة                                                 |
| ١٠٥ » في بيان نصاب الزروع والثمار وما يجب إخراجها منه         | ٥٠ فصل في بيان صفات من تجب عليه الصلاة أداء وقضاء وفي بيان النوافل     |
| ١٠٦ » في زكاة العروض والمدن والركار وما يجب إخراجها عنه من كل | » في شرائط صحة المباشرة للصلاة                                         |
| ١٠٧ » في زكاة الفطر                                           | » في أركان الصلاة وآدابها وفي الإباحض والهيئات                         |
| ١٠٨ » في قسم الزكوات على مستحقها                              | ٦٤ » في أمور تخالف فيها المرأة الرجل في الصلاة                         |
|                                                               | ٦٥ » في عدد مبطلات الصلاة                                              |
|                                                               | ٦٧ » في عدد ركعات الصلاة                                               |
|                                                               | ٦٨ » في أسباب سجود السهو وحكمه ومحلها                                  |



| صفحة                                            | صفحة                                           |
|-------------------------------------------------|------------------------------------------------|
| ١٨٠ فصل في أحكام القبط                          | ١١٠ ﴿كتاب أحكام الصيام﴾                        |
| ١٨١ » في أحكام الوديعة                          | ١١٦ فصل في أحكام الاعتكاف                      |
| ١٨٢ ﴿كتاب أحكام الفرائض والوصايا﴾               | ١١٨ ﴿كتاب أحكام الحج والعمرة﴾                  |
| ١٨٧ فصل في الفروض المقدرة في كتاب الله ومستحقها | ١٢٣ فصل في أحكام محرمات الاحرام                |
| ١٩٣ فصل في أحكام الوصية                         | ١٢٦ » في أنواع الدماء الواجبة على الحاج والقمر |
| ١٩٥ ﴿كتاب أحكام النكاح وما يتعلق به﴾            | ١٣٠ ﴿كتاب أحكام البيوع﴾                        |
| ١٩٧ فصل فيما لا يصح النكاح الا به               | ١٣٢ فصل في الربا                               |
| ٢٠١ » في محرمات النكاح                          | ١٣٤ » في أحكام الخيار                          |
| ٢٠٤ » في أحكام الصداق                           | ١٣٦ » في أحكام السلم                           |
| ٢٠٧ » في بيان أحكام الوليمة                     | ١٣٩ » في أحكام الرهن                           |
| ٢٠٩ » في أحكام القسم والنشوز                    | ١٤٢ » في الحجر                                 |
| ٢١٢ » في أحكام الخلع                            | ١٤٥ » في أحكام الصلح وما يتبعه                 |
| ٢١٣ » في أحكام الطلاق                           | ١٤٧ » في شرائط الحوالة                         |
| ٢١٥ » في حكم طلاق الحر والعبد                   | ١٤٩ » في أحكام الضمان                          |
| ٢١٧ » في أحكام الرجعة                           | ١٥١ » في ضمان غير المالك من الأبدان            |
| ٢١٨ » في أحكام الإيلاء                          | » في أحكام الشراكة                             |
| ٢٢٠ » في بيان أحكام الظهار                      | ١٥٢ » في أحكام الوكالة                         |
| ٢٢١ » في بيان أحكام القذف واللعان               | ١٥٦ » في أحكام الاقرار                         |
| ٢٢٤ » في أحكام العدة                            | ١٥٨ » في أحكام العارية                         |
| ٢٢٦ » في أنواع المعتدة وأحكامها                 | ١٦٠ » في أحكام الغصب                           |
| ٢٢٨ » في أحكام الاستبراء                        | ١٦١ » في أحكام الشفعة                          |
| ٢٢٩ » في أحكام الرضاع                           | ١٦٣ » في أحكام القراض                          |
| ٢٣١ » في أحكام نفقة الأقارب والأرقاء            | ١٦٥ » في أحكام المساقاة                        |
| والبهائم والزوجة                                | ١٦٦ » في أحكام الاجارة                         |
| ٢٣٤ » في أحكام الحضنة                           | ١٦٨ » في أحكام الجمالة                         |
| ٢٣٥ ﴿كتاب أحكام الجنائيات﴾                      | ١٦٩ » في أحكام الخابرة والمزارعة وكراه الأرض   |
| ٢٣٩ فصل في بيان أحكام البدية                    | ١٧٠ » في أحكام احياء الموات                    |
| ٢٤٤ » في أحكام القسامة                          | ١٧٢ » في أحكام الوقف                           |
| ٢٤٥ ﴿كتاب بيان الحدود﴾                          | ١٧٤ » في أحكام الهبة                           |
| ٢٤٧ فصل في أحكام القذف                          | ١٧٧ » في أحكام اللقطة                          |
| ٢٤٨ » في أحكام الأشربة                          |                                                |



| صفحة                                 | صفحة                                 |
|--------------------------------------|--------------------------------------|
| ٢٧١ فصل في أحكام المقيمة             | ٢٤٨ فصل في أحكام قطع السرقة          |
| ٢٧٣ ﴿ كتاب أحكام السبق والرمى ﴾      | ٢٥٠ د في أحكام قاطع الطريق           |
| ٢٧٤ ﴿ أحكام الأيمان والنذور ﴾        | ٢٥١ د في أحكام الصيال وأنلاف البهائم |
| ٢٧٦ فصل في أحكام النذور              | ٢٥٢ د في أحكام البغاة                |
| ٢٧٨ ﴿ كتاب أحكام الأفضية والشهادات ﴾ | ٢٥٣ د في أحكام الردة                 |
| ٢٨٤ فصل في أحكام القسمة              | ٢٥٤ د في حكم نارك الصلاة             |
| ٢٨٧ د في الحكم بالبيعة               | ٢٥٥ ﴿ كتاب أحكام الجهاد ﴾            |
| ٢٨٩ د في شروط الشاهد                 | ٢٥٨ فصل في أحكام السلب وقسم الفتيمة  |
| ٢٩١ د في نصاب الشهود                 | ٢٦٠ د في قسم النى على مستحقه         |
| ٢٩٤ ﴿ كتاب أحكام العتق ﴾             | ٢٦١ د في أحكام الجزية                |
| ٢٩٥ فصل في أحكام الولاء              | ٢٦٢ ﴿ كتاب أحكام الصيد والذبايح ﴾    |
| ٢٩٦ د في أحكام التدبير               | والضحايا والأطعمة                    |
| ٢٩٧ د في أحكام الكتابة               | ٢٦٨ فصل في أحكام الأطعمة             |
| ٢٩٩ د في أحكام أمهات الأولاد         | د في أحكام الأضحية                   |

﴿ تم ﴾